

﴿ ما شاء الله كان ﴾

الجزء السادس من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية للإمام
الأوحد والارذعي المفرد شيخ الإسلام ومفتي الديار
المصرية حلال سيدنا ومولانا الشيخ محمد العباسي
الفتيحه الحنفية الأزهرية المصرية المهدية

الطبعة الاولى بالمطبعة الأزهرية

المصرية سنة ١٣٠١ هجرية

- ٢ محضر في دعوى قتل غير صحيحة وفيها اقرار لا يوجب قصاصا ولا دية
- ٤ محضر في دعوى قتل وشهادة عليه فيها اختلاف غير محتاج اليه فلم يضر وفيه بيان
- ٤ محضر في دعوى ودية رد لعدم بيان مكان الايداع وعدم بيان نسب شاهدي
- ٥ محضر في دعوى قتل على غير معين يريد من ادعى الحكم على من وجد القتل بار او على مرسل المقتول فرد لعدم الدعوى الشرعية
- ٦ محضر في ناظرى مسجد ادعاء على جماعة بان الارض المحدودة وقف على المسجد لعدم صحة الدعوى
- ٦ محضر في الدعوى المذكورة أعيد ثانيا فردت الدعوى أيضا لماسبق ولم يعبر الواقف
- ٦ محضر في دعوى وراثته والحكم بها في وجه وكيل بيت المال المنصوب وصيا مع الورثة وبلوغهم وعدم غيبتهم فرد لعدم الصحة حينئذ وفيه بيان من ينتصب في ذلك وهو مشتمل على نقول
- ٨ محضر في دعوى قتل على غير معين طلب فيها من المدعى عليهم التعريف عن الة فرد لعدم صحتها وذكروا انه اهدار الدم لوجود القتل في مفازة بامرهما
- ٩ محضر فيمن مات غريبا في ساقية لم يترتب فيه شيء على المدعى عليهم بالنزول فيها لاد الموت الى عبزه
- ٩ محضر في دعوى قتل رد لعدم الجرم فيها به لان شرطها اللفظ الدال على الجرم فلم اظن لم تصح
- ١٠ محضر في دعوى بنوة العم رد لعدم ذكر نسب الاب والام الى المجد وقوله في السادس عشر من هذه الصحيفة وأختها شقيقة لها بان لفظ بان علم بدل من شقيقتها و قوله الآتي في سطر ٢٨ وبان والصواب اسقاط الواو
- ١١ محضر في بيان حكم وصية متضمنة ودفا صادرة من يعقوب بن عتيق المرحوم الحاج علي باشا ومن ضمنها ثبوت الوقف بالضرورة
- ١٢ محضر في دعوى حق في ارض زراعية أميرية واجيب عنه بسقوط الحق بالاختيارى سنين الى آخره
- ١٣ محضر في دعوى وريثة على بعضهم بمنقول وعقار ومنفعة اطيان بين الحكم فيها و بعد صحة الدعوى وفيه حكم مال المفقود
- ١٥ محضر في تضييق قتل من السود ان حكم فيهما بالقسامة والدية على أهل المحتاتين لعدم قبول البينة على القتل وفيه بيان القسامة
- ١٦ محضر في دعوى ونف برشيد مردودة لعدم صحتها وفي جوابه تفصيلات
- ١٩ محضر في اسقاط جزء من منفعة أرض خراجية ذكر في حجة حد مخالف لما ذكر

- ٤٦ محضر في دعوى على غير خصم شرعي شراءه وصرفه فاسد فاجيب عنه بأن الخصومة في ذلك مع البائع لا مع المدعي عليها وبفساد البيع فيفسخ
- ٤٧ محضر في دعوى قتل به صامن خشب ذكر في جوابه اختلاف وتفصيلات مهمة
- ٤٨ محضر في دعوى قتل غير صحيحة حكم فيها بالدية على العاقلة فرد
- ٤٩ محضر في دعوى قتل عمد من الزوج لزوجته من قبل من اقامه القاضي للدعوى والزوج مقروا جيب بمعاملته باقراره ولولي الام الحيارين الاقتصاص واخذ الدية صلحا ان تحقق موتها لا عن وارث
- ٥٠ محضر في دعوى قتل ترتب فيها القسامة والدية ان استوفيت الشرائط وفي جوابه دخول العاقلة في القسامة لو كانوا حضورا وبيان كيفية القسامة
- ٥٢ محضر في دعوى قتل عمد غير مستوفية وفي جوابه تفصيل
- ٥٣ محضر في دعوى قتل عمد شهد بها شاهدان فردت شهادة أحدهما لكون المدعي له نزع ولاية عليه والمدعي وصي بفتوى من مفتي الاحكام فأجيب بتصور المحضر واجبه بقطع النظر عن رد شهادة أحد الشاهدين فرد لاستيفاء اللازم وفيه حكم ما اذا وجد قتيل لا يعلم قاتله بارض ليست مملوكة لاحد وهي في ايدي المسلمين
- ٥٤ محضر في دعوى ورثة اخبار مورثهم بضرب المدعي عليه له بحجر وكف ومو به بسبب ذلك وفيها اجمال وعدم استيفاء فردت
- ٥٥ محضر في دعوى ورثة بالغين نصب أحدهم وصيا على القاصرين منهم يقتل عمد وحكم به بلا اقامة البينة على الورثة مع اقامتها على الاقرار بالقتل فرد لعدم استيفائه
- ٥٨ محضر في دعوى قتل شبه عمد حكم فيه بالدية بشهادة شاهدين رد لعدم مطابقتها للدعوى
- ٦٠ محضر في دعوى ورثة ميتة على مملوك لهم بقتل مالكة المورث عمد او قد أقر بذلك وحكم عليه بالقصاص للكبار قبل كبر الصغار فأجيب بأنه حيث أقر العبد بالقتل الممد فلورثته الكبار والقود اذا اثبتت الورثة شرعا
- ٦١ محضر في دعوى قتل عمد ثبتت فيه الورثة شرعا وحكم فيه بالنقصان للاقرار بالمدفوع
- ٦٢ محضر في دعوى قتل لم يثبت أجيب عنه بوجوب القسامة والدية بالشروط التي ذكرت
- ٦٤ محضر في دعوى رجلين نكاح امرأة أجيب عنه بالحكم للاسبق
- ٦٥ محضر في مادة اعلام من قاضي المنصورة مقيد في ٢١ ربيع الآخر سنة ٧٧ بمرة ٥٣ سبق رده فاعيد محكوما فيه بالقسامة والدية بعد استيفاء اللازم وأجيب بان الحكم في محله
- ٦٦ محضر في دعوى قتل خنثا شهد الشهود بالقتل بالآلة حارحة وذكري ثبوت الورثة والوفاة بمجلا فرد لاستيفاء ما هو لازم
- ٦٩ محضر في دعوى قتل بالعدا على الآخر بالضرب فرد لعدم استيفائه شرعا
- ٧١ أوراق قضائية من ضمنها اعلامان وجبتان متعلقتان بقتل فيها قصور ردت لاستيفاء اللازم
- ٧٢ محضر في دعوى قتل عمد من وكيل مديرية كردفان بوكالته عن المدير الوكيل بالخصوص

عن ولى الامر طلب فيها القصاص وحكم به فى قتل امرأته حيث لا وارث لها فاجيب بان المقر يعامل بموجب الاقرار فاذا ثبت انه لا وارث لها فلولى الامر ان يقتص وليس لو وكيل الخصومة ذلك واه ان يصح على الدية الخ

٧٣ محضر فى دعوى قتل رجل أخاه عمدا ولا وارث له من وكيل المديرية نظير ما قبله
٧٤ محضر فى دعوى رض من قبل محقق رشيد بوب كاته عن ولى الامر على وكيل امرأتين حكم فيها بمنع جهة بيت المال لاقالة بدنة على وضع يد المرأتين وفيه فتاوى من مفات متعددین فاجيب بمناقشة فى هذه المسئلة بين فهم ما بعد وضع يد وما لا بعد

٧٦ محضر فى دعوى قتل على معينين من أهل قرية صغيرة بالقتل ولم يثبت عليهم القتل وامروا بوجوده قتيلا لقرية وثبتت ابرائه وحكم بالقسامة والدية على أهل القرية حيث لا عاقل له وحكم بمتروكون بوجوده قتيلا لقرية

٧٧ محضر فى دعوى قتل حكم فيها بالندامة والدية على أهل بلد رد لعدم تقدم الدعوى عليهم أو بعضه بالقتل وعدم انتصير بموت المقتول عن ورثته بدون شريك وهو شره
٧٨ محضر فى دعوى قتل دلى زوج المقتولة فى منزل حكم فيها بالدية على المالك بلا تخليف القسامة بفتوى من مفتى اسكندرية رد لعدم تحقق وجود شرطه وهو القسامة فغير واستوفى لحصول الرد فى حكمه وذكرت النصوص المتضمنة للنوقف

٨٠ محضر فى دعوى قتل حكم فيه بالقسامة والدية قبل تكليف المدعى البينة رد لخلاله وفصل فيه ما يلزم ثم غير واستوفى الملزم

٨١ محاضر ثلاثة من قضاة فى حادثة واحدة رد كل منها لعدم استيفائه وأوضحت الاوجه وما يلزم من النصوص

٨٢ محضر من رشيد فى دعوى وقف رد لعدم استيفائه وأوضح ما تراءى فيها
٨٦ محضر فى بيع ابعادية لقاصر نصيب فيها خال عن ذكر المسوغ رد وبين ما يلزم لهذه الحادثة وفيه بيان مسوغات بيع عقارات القاصر

٨٧ محضر فى دعوى قتل عمده مقر به وفى الورثة حمل وشقيته الميت رد الى ظاهر الحمل وفصل ما يلزم

٨٩ محضر فى دعوى قتل عمده مقتول لا وارث له رد لعدم ودهو بين ما يلزم فيها
٩١ محضر فى دعوى قتل عمده سبق قيده بنمرة ٨٧ مقر فيها ايضا بالقتل رد ايضا لامور أوضحت

٩٢ محضر فى دعوى قتل بوط دابة مر كوبه مقر فيها به اجيب بوافقه
٩٤ محضر فى دعوى قتل خطأ ثبت بالبرهان وحكم فيه بالدية على العاقلة اجيب بوافقه ووقع فى سطر ٢٠ من صحيفة ٩٩ الف والصواب العان

٩٥ محضر فى دعوى قتل دلى شخص مع المقتول فى مكان لا ثالث معهما حكم فيها بالمنع للحجز فاجيب بما يلزم لحصول الاختلاف فى مثلها وفى المقام تحقيق شريف

- ٩٨ محضر في دعوى قتل حكم فيها بالقسامة والدية على اهل البلدة وعواقلهم اجيب
بصحته اذا كانت البلدة صغيرة
- ١٠٠ محضر في دعوى قتل عمد ثبت وحكم فيه بالتدريس اجيب بصحته
- ١٠١ محضر في دعوى قتل عمد لم يثبت فذبح المدعى اجيب بصحته ان لم يثبت في شروط القسامة
ووجوب الدية
- ١٠٢ محضر في دعوى قتل منع و باعن الدعوى المخرج اقامه به من الدعوى من اهل
الجهة التي حصل القتل فيها او بن رجه صحه بما يثبت من ٧٨ من الترجمة عن
محضر في آخره ١٠٩ وجوابه بمره ١١٠
- ١٠٣ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتدريس رد لعدم مطابقة الشهادة لدعوى
- ١٠٤ محضر في دعوى ملك حرمه في راد حكم فيها رد لعدم صحه الحكم
- ١٠٥ محضر في دعوى قتل حكم فيها بالتدريس اجيب بانها في محله
- ١٠٦ محضر في دعوى قتل بخنق على غدر سالك اذ كل حكم فيها بالتدريس اجيب بانها في محله الا
انه فصل في الجواب تفصيل اقتصاد المحال
- ١٠٧ سأل من المعية عن الحكم في المحضر المتيد في هذه الترجمة بمره ١٠٢ بين وجه الحكم فيه
- ١١٠ محضر فيه اقرار بقتل بالعين بانهم لا دعوى لهم على المنهس راعن اجيب
بعاملاهم بوجبه
- ١١١ محضر في دعوى قتل خطأ ثبت بالبيضة وحكم به بالدية على الغافل حيث لا عاقبه له
اجيب بانها غير محتمل
- ١١٢ محضر ثلاثة من قاضي المسية احدها في دعوى دين اقر المدعى بتبعض بعض والمدعى
عليه ادعى دفع زيادة واقام شاهدين اجيب بعدم اعتبارها والثاني في دعوى نخل ارثا
له ولغيره وادعى المدعى عليه بعضه ارثا له واخبر واحدا ان باقية جماعة ثم نفي ملكه
وادعى انه ثبت بنفسه في الارض المراجبة التي تحت يده و بدأ قاربه اجيب بعدم صحه
الدفع والثالث في دعوى ارض على اثنين فراحدهما يدعى المدعى واجاب الآخر
بنفي ملكه وانها لبيت المال تركت لكل فريد السكي اجيب بعاملة المدر باقراره وتسمع
الدعوى فيما يبدا الاخر على خصم من جهة بيت المال ان اديمت البيعة على المدفع او
صدف وقبل بيت المال على ذلك الخ
- ١١٥ محضر من قاضي رشيد في دعوى دين لقاصر على ورثة وصيه الميت حكم به بعد اقامة
بينة وتحليف وصي القاصر بقاء على قاي رد لعدم صحه الدعوى والشهادة قوين
ما هو لازم
- ١٢٠ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيها بالدية في مال القاتل المقرر ان يكون ابنه احد الورثة
اجيب بصحته
- ١٢١ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيها بالتدريس رد لعدم الاستيفاء وعدم الجرم بمنع قبول

الشهادة وذكر في جوابه تفصيل ثم أعيد المحضر وقيد بنمرة ١٣٠ في ١٨ شعبان سنة ٧٨
محضر في دعوى عقار ومنقول ومنقول قاضي المنصورة طلبت فيها البينة وشهدت
أجيب بعدم صحة الدعوى والشهادة وبين ما يلزم في تصحيحها

١٢٥ محضر في دعوى عقار محكم فيه من محكمة مصر اثنى عليه من محافظة مصر بسبب
وجود صورة حجة تدل على خلاف التعريف الذي حصل ضمن الدعوى والمحكم في
أهم أحد المالكين الأصلي أجيب بحكمة المحكم وعدم نقضه بمجرد ما في هذه الصورة

١٢٦ محضر في دعوى قتل عمد أقربها المدعى عليه فحكم عليه بالقتصاص أجيب بحكمته
١٢٧ محضر في دعوى قتل خطأ حكم فيه بالدية على اثنين من ثلاثة ادعى عليهم بالقتل فاقروا
واحد منهم بالقتل دون الباقي رد لعدم صحة الدعوى والمحكم وبين فيه الأوجه
المقتضية لذلك

١٢٩ محضر في دعوى قتل لم يثبت حكم فيه بالمنع قتل
١٣٠ محضر في دعوى قتل بين يدي قاضي حرقاء - بنمرة ١٢١ بنار بنه رجب سنة ٧٨
ورد فيها نص في ذلك كل من المنستي والذكي المذكور أجيب بأن ما ذكره من صحيح لما
صار بالنسبة للأواع لا لما طرأ في المحضر وفصل ذلك

١٣٢ محضر في دعوى قتل عمدا في قاضي سيوط حكم فيه بالقتصاص أجيب بحكمة المحكم حيث
استوى الشرائط لموصحة في الجواب

١٣٢ محضر في دعوى عقار ومنقول ادعى دفعها أو أقيمت عليه البينة أجيب بعدم صحتها
للتصور وحكي الخلاف في صحة الدفع بعد الدوى الفاسدة وتغل ان الأصح صحة مع
بيان فائده

١٣٥ محضر عن اكره في دعيه وصية شرعية رايه محكم بهما حضرات ذهابا منافضة وفيها
فتوى من بعض العلماء أجيب بعدم نقض الحكم بمجرد كون شاهد به من خدمة
مسدد تحت نشر الوصي وزوجه الى آخر ما ذكر في الجواب

١٣٦ محضر في دعوى قتل بالحمق مر أم المقتولة من ربه فألتمت بالدية من مال الوارثين
سواها أجيب بحكمته لوجود الانرار وان كان في المحضر خلل في توثيقه

١٣٨ محضر في دعوى قتل عمد من فاضل سنار والحرطوم في دار الحرب حكم فيها بالدية
في مال القاتل أجيب بموافقة المحكم وان نه قس في بعض ما جراه القاضي وذكر فيه
اعتماد عليهم بينة الطوع على بينة الاكره في الاقرار ان اختلاف التاريخ او لم يؤثر
الحكم فيه

١٤٠ محضر في دعوى قتل خنث حكم فيها بالدية في مال القاتل لا قراره أجيب بحكمته

١٤١ محضر في دعوى قتل أحد القاتل فيها بالخطأ وصدقه العامة فحكم على الكل بالدية
أجيب بحكمته

١٤٣ محضر في دعوى قتل قمر لم ادعى عليه بدخا فحكم عليه بالدية أجيب بمأمنه بوجهه

- ١٤٤ محضر في دعوى قتل خطأ أقر بها المدعى عليه فالزم بالدية أجيب بحجته
- ١٤٥ محضر حاصلا شهادة من فقد بصره بضربة بأنه لا دعوى له على أحد أجيب بأنه ممنوع حيث لم يدع على معين
- ١٤٦ محضر في دعوى قتل بنوت عمه المدعى عليه به فيكم بالانحصار على قول
الصاحبين بناء على الأمر الصادر الآن بالعمل به أجيب بموافقة الحكم بناء على ذلك ولو
المقتول ذميا
- ١٤٦ محضر في دعوى قتل بخنق شهدا الشهود بالافرار به فيكم فيه بالانحصار على مقتضى
الأمر الصادر بالعمل بقول الصاحبين الآن أجيب بموافقة الحكم بناء على ذلك
- ١٤٧ محضر في دعوى قتل عمه حكم به رد لاختلاله من أوجه بينت
- ١٤٩ محضر في دعوى قتل صغير بدفع امه الحاملة له وسقوطه وسقوطها فوته حكم فيه
بالدية على الدافع لاقراره أجيب بموافقة وتداوله ذلك في كتاب الجنايات في ١٨
شعبان سنة ١٢٧٨ من هذه الفتاوى على سؤال من مفتي مديرية حرجا
- ١٥٠ محضر في دعوى قتل بقالب طوب عمدا واحدا الورثة بنت القاتل وهو مقرر حكم فيها
بالدية في ماله أجيب بحجته
- ١٥١ محضر في دعوى قتل عمه بصا كبير حكم فيه بالانحصار على قول الصاحبين للامر
الصادر به بعد الثبوت أجيب بحجته
- ١٥٢ محضر في دعوى قتل على جماعة من جهتين فصل الاستدعاء من القاضي عن حكمها
فدكر فيه تفصيل طويل لعدم تحقق شيء
- ١٥٥ محضر في دعوى قتل عمه على معين من بلدة صغيرة عات المدعى عليه قبل الاثبات
اجيب بتفصيل الحكم بين وجود بينه على المدعى عليه فلا تسامه ولا دية على أهل
البلدة المذكورة والافعالهم ذلك ان ثبت وجود القتل مبنا وبه أثر في البلدة
- ١٥٥ سئل من المحافظة عما يتعلق بشؤون الدائرة الالهامية المنكحة من وقف عبد الرحمن
كتفداسا حل بولاق وكان صدر اعلام الحكم بان الساحن لجهة الوقف وأولى بطلانه
من مفاتيح الاحكام اجيب بانه لا يلزم من بطلان حكم الاعلام لعدم الخصومة نزاع الشون
من جهة المحتسك اخ ما ذكره
- ١٥٦ محضر في دعوى قتل خطأ أقر به المدعى عليه ما الضرب المأهات ما حكم بالدية في
ما لهما نصفين أجيب بحجته
- ١٥٧ محضر في دعوى شركة ملك في اطيان ومواس بسبب الاختلاط في تعيينه في
استدعاء من طالب منه البينة واجيب بعدم بحثها الى آخر ما ذكر
- ١٥٨ محضر في دعوى ذل على جماعة جاحدين وفامت بدينهم فشهدت بهم اجيب بعدم
ترتيب شيء ما لم تقوم بينة مفيدة
- ١٦١ محضر في دعوى على ريس سابقه حليج قطن بامر من غير اعمد ترسها قتلت منها ثلاثة

- ادابع وهو مستخدم عند رب الا اقية اجيب بتفصيل في ذلك
- ١٦٢ محضر في دعوى قتل من ابن علي يد قاضي جرجاسبق وروده ورد في ٢٥ رجب سنة ٧٨ مقيده هذه الترجمة بسمرة ١٣٧ واعيد الا ان وصحح اجيب بما يفيد قبوله
- ١٦٣ محضر في دعوى عقار بين بدى قاضي دسم اول جيرة استنفهم عن حكمها اجيب بعدم
- ١٦٥ محضر صدر من قاضي اسنة طعن فيه بعض العلماء باوجهه وطلب من المعية بيان المصيب من الخطي اجيب بعدم واخذة كل لا تتناذه الى طريقة في المذهب
- ١٦٦ محضر من قاضي المنصور في دعوى ثمن حصرة فامر بين في ثاب وبقرة انكرت ثم ادعى الخصم دفعه اجيب بعدم قبول دعوى الدفع للتناقض بعد ان اقر
- ١٦٧ محضر من قاضي طنتسا في دعوى دارايه مت فيها بينه من الخصمين اجيب بعدم
- ١٦٩ محضر من قاضي بتخصيص ورك احتجازي في ارض خراجية للعائلة الشواربية ورد بافادته مدير بين القايوبية بازع فيه بعدة منهم ابن المتروك واستند كل لفتوى اجيب بعدم
- ١٧١ سئل من محادثة سر تانيا بما يعنى بالثبوت التابعة لدائرة الالهامية السابق اعطاء الجواب عن محضرها في ٨ ذي الفعدة سنة ٧٨ بمره ١٥٥ من هذه الترجمة اجيب بتأ كيد ما سبق وبن ما يلزم له اسد الجواب الاول
- ١٧٣ محضر في دعوى د ر علي يد قاضي صهرجت سمع فيها بدة اجيب بعدم استيفائها الى احراد كرك
- ١٧٤ محضر في حادثة من يدق عليها من مفتي مجلس المنصورة ومها فتوى وحاصلها تصادق من ورثه اجيب بما امره المتر بموجب اقراره ولا يتخذ لفسا مطر بالفتوى المخالف سواهما للحادثة
- ١٧٥ محضر في دعوى وقف على يد قاضي انسن سئل عنها من مصلحة ببت المال اجيب بعدم استيفائها وبين ما يلزم
- ١٧٧ محضر في دعوى اثنين شر من واحد اقيمت فيها بينة من الطرفين وأرخت احداها اجيب بتقديم بينة ذي اليد وثبات النصوص المفيدة
- ١٧٩ محضر من ضمن سمع من قاضي طنتسا في دعوى عقار طالت فيها بينة من الطرفين فاقاهما أحدهما فاسمى عنها اجيب بعدم استيفائها وعدم صحة الشهادة بأبضاب بين الامر في ذلك
- ١٨١ انظر الثاني منها نظير الذي قبله اجيب بعدم استيفاء الدعوى والشهادة
- ١٨١ المحضر الثالث منها نظير الذي سبق اجيب بعدم استيفائها وعدم صحة الشهادة وبين الامر في ذلك

صحيحة

- ١٨٣ المحضر الرابع منها نظير ما تقدم أجيب بقصور الدعوى وبين الامر في ذلك مع ما يلزم
- ١٨٥ المحضر الخامس منها نظير ما سبق أجيب بعدم الاستيفاء وبين الامر في ذلك وجواب المدعى عليه الشراعي يطابق شهادة شهودها دعواه
- ١٨٦ المحضر السادس منها دعوى دارا رثا أجاب المدعى عليه بشرائها من آخر بعد اقراره بذلك المدعى أجيب بانه يؤمر بتسليمها للمدعى لا قراره ما لم يثبت نافلا شرعا
- ١٨٦ المحضر السابع منها حاصله شهادة حسيبة بقطعة أرض محددة تعلق جامع كذا وقد أخرها الشاهدان شهرين أجيب بعدم كفايتها
- ١٨٧ محضر في دعوى طلاق شهده به معلقا على صحة البراءة من الحق والمستثنى أجيب بوقوعه
- ١٨٨ محضر في دعوى شركة في سواق بين فرسين سبني فيها اعلام يمنع آخرين عن الدعوى لا قرارهم لوالد المدعى عليه وفيها فتاوى معارضة ظاهر أجيب بالتعويل على سماع الدعوى الا ان صححت ولا يمنع منها الفتوى الاخرى
- ١٨٩ محضر في دعوى قتل عمد حصلت معارضة فيها بين معنى الاستئناف ومعنى الاحكام أجيب بحكمة الحكم ان لم يندقق بالطريق الشرعي ما يقتضي رد شهادة احد الشاهدين
- ١٩٠ محضر في دعوى سقيمة وحبس من سفن من بعض الورثى ام نصر لثمنها وللقصر ادعى الخصم الشراء منها اصاله ووصاية ومن باق اذ رثا واقام بينه على الشراء أجيب بنفاذ بيع الام نصيبها وفصل في نصيب الغصن
- ١٩٣ محضر في دعوى قيراطين في طاحونة اذ ادعى عاين مالها من اسنهم عن صحتها أجيب بعدمها الا انهم يعاملون باقرارهم
- ١٩٤ محضر في سد طافات للضوء أجيب بالتمنع اذا كانت كذالاب ولا صرر
- ١٩٥ محضر في دعوى في دار اقيمت فيها بينه من الصردين أجيب بتفصيل من عدم بينته بعد التخصيص
- ١٩٧ محضر في دعوى الى الصغير على معلمه المدفوع اليه لانه وسخذه بالاجر فلف ذراعه حال استئذامه أجيب بعدم الضمان
- ١٩٨ محضر في دعوى باق من طاحونة كان يملكها البائع ارثا وباعها للمدعى عليه وقبض بعض الثمن وطالبه بالباقي فاقر له بذلك كله ما عدا كون ذلك ارثا فليست بينته على ذلك أجيب بمعاملته باقراره ولا تطلب البينة
- ١٩١ محضر في دعوى ارض غير منتظمة وغير مفيدة اذ رثا لدى قاضي اذ ضرورة استفهم عما يترتب عليها أجيب بعدم صحتها
- ٢٠١ محضر في دعوى احدى ورثة حصه من دار على امرأتين ادعى احداهما من قبل المورث أجيب بتفصيل في هذه المسئلة حيث لم ينضح الامر من هذه الدعوى
- ٢٠٣ محضر في دعوى استحقاق في وقف والتضرع عليه لدى قاضي المنصورة أجيب بان

- المدعى متناقض فيها و بعدم صحتها الخ
 ٢٠٧ محضر في دعوى استحقاق ونظر في وقف كائن بدمياط لدى قاضي المنصورة اقر
 المدعى عليه بما فيها اجيب بأنه يؤمر المدعى عليه ما بتسليم العقار لناظره معاملة لهما
 بالاقرار الى آخر ما فيه
 ٢١١ محضر في دعوى احد اخوين على الآخر باشياء ميراثا عن ابيهما وانكرها الا آخر
 وادعى اقرار المورث بأنه لا يملك الا كذا وما عداه ملك لابنه وتنازعا في حدوث
 المتنازع به بعد الاقرار وعدمه اجيب بتفصيل في المسئلة
 ٢١٣ محضر في دعوى شراء بناء على يد قاضي المنصورة اقيمت فيها بينة وافتي فيها مفتي
 المديرية اجيب بتفصيل الحكم فيها على وجه يفيد عدم اعتبار الفتوى المذكورة
 وذكر التفرص اللازم للجواب
 ٢١٦ محضر في دعوى ثمن بغل على يد قاضي بلبيس اقيمت فيها بينة اجيب بعدم قبولها
 لما بين في الجواب
 ٢١٧ محضر في دعوى امرأتين ميراثا بنوة لعم مختلفتين تقر بالدي قاضي طنتداوة بها فتوى
 من مفتي المديرية اجيب بتفصيل اللازم للصحة والحكم
 ٢٢٠ محضر في دعوى أجرة أطيان من يدعى وكالة عن المالك في استئلاجه وتسليمه لدى
 قاضي طنتداو ادعى المدعى عليه الدفع لو كيل آخر وأقيمت بينة اجيب بان وكالة
 المدعى لا تثبت بالنسبة للوكالة بمجرد اقرار الخصم الى آخر ما ذكر مما يلزم في هذه المادة
 ٢٢٢ محضر في دعوى حصص في مكان من قبل الزوجة عن زوجها اقر لها بذلك باقي
 الورثة ثم ادعوا طلاقها المانع من الارث اجيب بقبولها وبين الوجه في ذلك الى قاضي
 السويس
 ٢٢٤ محضر من قاضي سيوط في دعوى فراغ ست قطع أطيان خراجية اجيب بعدم صحتها
 وعدم استيفائها وبين ذلك
 ٢٢٥ محضر قدمت صورها سند الملك في جهات بدمياط لقاضي المنصورة اجيب بعدم
 كفايتها في قطع النزاع بدون مراعاة شرعية مع عدم الجزم بحجة الاستبدال وفساده الخ
 ٢٢٦ محضر في دعوى ازالة بكاررة على عبد باذن سيده لم تثبت اجيب ببيان الحكم مع
 تفصيله
 ٢٢٧ محضر اشهاد على هبة من اثنين لواحد دارا باسكندرية اجيب بتفصيل الحكم في هبة
 اثنين لواحد الخ
 ٢٢٨ محضر من قاضي طنتدا في دعوى زريبة وجرن اجيب بعدم صحتها وذكرفيه أحكام
 الدفع بدعوى الاو^ا بالاستيلاء ونحوه وتفصيل ونقول شتى تتعلق بنوع هذه
 المسائل وتفاصيل بين الخارج وذى اليد ينبغي الرجوع اليه ومراجعته
 ٢٢٩ محضر في دعوى طلاق معلق على صحة البراءة من المهر وفي نظير اعيان اجيب بوقوعه

بأننا وذكرا الفرق بينهما وما في رسالة ابن نجيم المنقول حاصلها المتضمنة كون الطلاق رجعا

٢٣٤ محضر في دعوى في شركة مضاربة برشيد صدق فيها فتوى ابن من الشيخ محمد عروس ومن مفتي اسكندرية مخالفة لتان لبعضهما أجيب انها دعوى غير واضحة وفيها احتمال فيطلب الايضاح ونقل فيه فروع فيما بعد اقرارا

٢٣٨ محضر من مجلس الاحكام سئل فيه عن حادثتي قتل بسيوط محكوم فيهما بالقسامة والدية على المدعي عليهما من أهل محلتي وجد فيهما القتلان مع تبرئة باقي أهل المحلتي صرحت بما وقعت فيهما معارضة بين مفتي الاحكام وقاضي ومفتي سيوط ووافقهما الشيخ الدوري مفتي اسكندرية سابقا أجيب بجهة الحكم اعتمادا على ما نقل عن نجم الدين بن خير الدين وذكرا في الجواب المعارضات وانصر لعلماء الصعيد المذكورين بما يطول فارجع اليه

٢٤١ محضر من قاضي مديرية الروضة في وقف وملاك أجيب بعدم صحتها
٢٤٣ محضر في دعوى عقار لدى قاضي الجيزة ذكر المدعي انه غلب في الحدود وحدثها بحدود أخرى بعد جواب المدعي عليه بوضع يده على المدعي به أجيب بعدم صحتها لا توجه بينت وانها تستأنف ولا يضر الغلط في الحدود بعد اقرار المدعي عليه المذكور بخلاف ما لم يقر ونقل النصوص للفصلين

٢٤٤ محضر في دعوى عقار لدى قاضي الجيزة أجيب بعدم صحتها على الوجه الذي ذكر
٢٤٦ محضر من قاضي المنصورة في دعوى عقار على واضع اليد طلب من المدعي اثبات وضع اليد قبل سؤال الخصم واستفهم عن ذلك أجيب بأنه لا يتوقف سؤال الخصم على اثبات وضع اليد انما يتوقف على صحة الدعوى فان صحت سئل قبل الاثبات بل هو شرط في صحة الحكم بالملك المطلق وما شابهه ويلزم تحديد لشهود وضع اليد أو الاشارة
٢٤٨ محضر من نائب الشرقية في دعوى على ورثة بدين على مررتهم هوش وبيع وأجره دفعهما للمورث ولم يستلم المبيع ولم يعرفهم مع ذكر جهته والمستأجر أجره المورث ثابا من غيره أجيب بعدم صحتها مجتزعا ذكره المدعي لا يوجب فساد البيع الى آخر ما أوضح فيه ثم أعيدت المرافعة وأجيب عنها في ٢٢ رافعة ٢٥٧

٢٥٠ محضر من محكمة مصر بصلح وبراء عام بين اخوة كتب عليه من بعض العلماء بعدم منعه سماع الدعوى ببعض أطيان وأعيان عن المورث الخ أجيب بعدم سماع الدعوى من الاخوين على ورثة أخيه المبرأ بشئ يتعلق بالمورث ابقى - الى البراء الى آخر ما بين به

٢٥١ محضر في دعوى طلاق وطلب اجرة حضانة ذكر المدعي عليه الطلاق وذكرا انها تعارضه في طلب الاجرة بغير حق ولما ثبت الطلاق باليمين ادعى الزوج التوافق معها على اجرة الحضانة ودفعها ماعلا أجيب بأنه لا يظهر كون ذلك مانعا من السماع

٢٥٢ محضر في دعوى بيع على يد قاضي المنية ذكر عنه نائب محكمة مصر انه قاصر من وجوه لم يعين منها سوى عدم بيان ثمن المبيع فطلب من الروزنامة ايضاح الوجوه اجيب باستحسان نظرها بمحكمة مصر لما اوضح وبيئت الاوجه ايضا

٢٥٣ محضر في دعوى وصى تلى من امر الصبي بعمل خارج عن صنعة فاختل فيه اجيب بلزوم ما تقتضيه بقضيه عبدا من الديانة لم يذهب نفع العضو والالزمت دية العضو

٢٥٤ محضر في دعاوى في وقف الحادم بطنشدا وارد من الاحكام اجيب بان فيها تناقضا واختلافا بين الدعاوى الثلاث فان اعيدت ووفق المتناقض مع الامكان تسمع والا فلا

٢٥٥ محضر في دعوى بيع ثدر بدمياط استدقت ارضه توقف فيها فاضى ومفتى دمياط اجيب ببيان حكم الاستتقاق لبعض المبيع وتفصيله وعدم صحة الدعوى والشهادة

٢٥٦ محضر سبق الجواب عنه بتاريخ ٢٣ محرم سنة ١٥ بقرة ٢٤١ ينعلق بطلب رد ثمن مبيع وأجرة تزيين الدعوى ما زيدا اجيب بان الحال على ما هو عليه في دعوى ثمن المبيع وتفصيل في دعوى لاجرة

٢٥٧ محضر مرسل من مفتي مجلس بها الشيخ عبدالرحمن الراجحي في دعوى قتل أقر المدعى عليه بالوراثة والعنل بمأذنة آخر توقف فيها اجيب بايجاب نصف الدية في ماله مع امر اراء بالقتل بالمسوقة لعدم تصرفه بالعمد الى آخره

٢٥٩ محضر في دعوى قتل على جماعة بمجلس طنشدا وارد من الاحكام اجيب بعدم صحتها وعدم مطابقة الشهادة

٢٦٢ محضر في دعوى من يدل وكيل في المصومة عن بيت المال بعقار ومثاقول على رجل وامرأة افرت امرأة باصل الملك للرجل المتوفى المدعى انه مات عن بيت المال والمائل لها بالهبة من ببله في الجميع ثم البيع للمدعى عليه الثاني من ببلها وادعى الشراء من قبل المرأذ بلا اقرار باصل الملك للميت وافامت المرأة البينة على دعواها اجيب بقبولها في الاعيان دون العقار الا ان يثبت الاستتقاق

٢٦٩ محضر في دعوى بيع من بعض الشركاء في عقار مشترك والبيع لمقداره عين اجيب بعدم صحتها وذكر حكم هذا البيع وهى لدى قاضي المنية

٢٧١ محضر في دعوى بعض عقار لدى قاضي المنية استقهم عما يجريه فيهم مع التخالف في بعض الحدود اجب بالتفصيل في ذلك ونهات النصوص

٢٧٣ محضر في دعوى ورثة على احدهم ببناء بمنزل وحانوت في الزقاق ين اجاب عنهما مفتى الاحكام اجيب ببيان الحكم بخلاف جوابه واوضح الامر في ذلك

٢٧٧ محضر في دعوى قتل بمديرية اسنا لدى قاضيها وهى مفتى مجلسها ناقض فيه مفتى استئناف قبلى فرد عليه مفتى المجلس وتكرر ذلك اجيب بما لزم فيها وذكر وجه آخر لعدم قبول الشهادة

٢٨٨ محضر في دعوى زوجة ميتة على اخيهما الوصى ببعض اسما قها هذا كروصى جوابها

بصفة مخصوصة ثم ادعى الوصي الاتفاق عليها وعلى اولادها فكذبته ففهم قاضي
سيوط تناقض الوصي بين جوابه الاول ودعواه فطلب الجواب فتوقف وكيل مفتي
استئناف قبلي اجيب بعدم التناقض وبين وجه ذلك

٢٩١ محضر في دعوى قتل عم لدى قاضي المنصورة حكم فيه بالقصاص وناقض فيه مفتي
الاحكام بعد التصديق عليه من مفتي مجلس المنصورة فعارضه قاضي المنصورة
وطالب احالته على مفتي مصر اجيب بحكمه بالانقضاء اذا كان كل من الخردق
وانرش يطلق الى الآخر

١٩٦ محضر في دعوى استثناء سابقين من قسمة لدى قاضي الشرقية اجيب عنها بتفصيل
موضح فيه

٢٩٩ محضر في دعوى استحقاق نظرو دف للارشدة حكم فيها بوجوبه من اجابها
الشيخ عبد الفتاح الجارم برشيد واطلها الشيخ محمد عروس اجيب بعدم صحتها
لا وجه بينت لامن جميع الاوجه التي استند اليها المبطل وقتل جميع ذلك

٣٠٤ محضر هو حجة تداع واصل استهم عنها قاضي المنصورة بوجهه عديد اجيب بانها لم
تسمع فيها دعوى شرعية على مفهم منها وبين ما يلزم ومع ذلك ذكرت اجوبه ما استفهم
عنه ووضح اتمام

٣٠٦ محضر في دعوى قتل عم سبق الجواب عنه بتاريخ ٣٠ ح سنة ٨٦ قيد في هذه
الترجمة بعمرة ٢٥٩ برده للاستئناف فاعيد بقرن الاستئناف اجيب برده تأييد التبين
عده وقد سبق ايضا اللازم اولا

٣٠٧ محضر في دعوى دين من وكيل احد الورثة على بعض في التركة فاست على اقرار
المورث به بينة اجيب بعدم قبولها

٣٠٩ محضر في دعوى قتل عم حكم فيه بالقصاص اجيب بان الجكار البودوبيل كبر
الصغار حيث لا اجني الا انه يلزم له حقه سبق الحكم بالوفاة وانحصار الارث

٣١٢ محضر في دعوى قرض اجيب بان من شروطها ذكر القبض وصرف ذلك الى حاجته
وانه اقترضه من مال نفسه ولم يصرح به بقبض القرض من ماله الخ فتستأنف

٣١٣ محضر في دعوى دين سبق قيده بعمرة ٣٠٧ ثم اعيد اجيب بتدوير الشهادة وانه سيأتي
بيان وجه القصور بتاريخ ١١ ح سنة ٨٧ من هذه الترجمة بعمرة ٣١٢ من هذه
الترجمة عقب هذا

٣١٤ محضر في الدعوى المذكورة قبله اعيد ثالثا اجيب بان القاضي اعلمه لم ينأمل في
الجواب السابق الى اخر ما اوضح

٣١٥ محضر في دعوى عقار من امرأتين قبيلتين لدى قاضي منسفيس حكم فيها ثم سمعت
لدى قاضي المنية واستفهم عن امور فيها اجيب بتفصيل فيها

٣١٩ محضر في دعوى عقار من ورثة على آخرين لدى قاضي العشن اعترف به لدى دايهم

في حكم به لهم اجيب بمعاملتهم بموجب اقرارهم وان كان في الدعوى قصور
 ٣٢٢ محضر في دعوى قتل عمد سبق اعطاء الجواب عنه وقد بهذه الترجمة مرتين الاولى
 بنمرة ٢٥٩ والثانية بنمرة ٣٠٧ ثم اعيد اجيب بان الدعوى مستوفية ولم يظهر
 الاكتفاء بشهادة الشاهد من

٣٢٥ محضر في دعاوى وورثة الخادم التي سبق اعطاء الجواب عنها وقيدت بنمرة ٢٥٤ من
 هذه الترجمة اجيب عنها بقبولها للحصول التوفيق و بين الوجه واختلاف التصحيح في
 بعض ما وجد فيها الى آخر ما اوضح

٣٢٦ محضر في دعوى قطعه ارض ودار لدى قاضي شلشلمون اقيمت عليها بينة ان اجيب
 بقبول احدا مما يقيد مذكور به وعدم الاكتفاء بالثانية على الوجه الموضح به
 ٣٣٠ محضر في دعوى نكاح بنت رجل اقيمت عليها بينة شهدت بان اباها زوجها وكانت
 حاضرة فقالت ابا بالغة ولم آذن لابي في تزويجي بالمدعى العقد له بل بغيره اجيب
 بتفصيل المسئلة وما يلزم اجراؤه

٣٣١ محضر في دعوى وصية بثلاث عقار مملوك واطيان خراجية اميرية اقيمت عليها بينة
 اجيب بصحة الدعوى والشهادة بالنسبة للعقار المملوك دون الاطيان وبان شهادة
 الشاهد من المذكورين غير صحيحة

٣٣٣ محضر في دعوى طلاق من امرأة على ضررها بعد المولود اقيمت فيها بينة على الزوجية
 الى الموت والاقرار بها من الزوج قبل موته بخمسة ايام وادعت الاخرى الطلاق الثلاث
 قبل الموت بعشرين يوما في حكم لها بالمراث اجيب بصحة في ذاته ان لم تقم بينة على دعوى
 الثانية المذكورة ولا تدخل المسئلة فيما وقع الخلاف فيه وأوضح ذلك

٣٣٧ محضر في دعوى عقار ارثا مدعى الا آخر شراء من المدعى ومورثه اقيمت عليها بينة
 لدى قاضي المنية واستههم عن أنباء اجيب بعدم قبول الشهادة وباللوم عليه في مثل
 هذا التوسع

٣٣٩ محضر في دعوى عقار حكم فيها من قاضي الفيوم وحرر بها اعلام واريد اعادة الدعوى
 فاحيل بطلب الجواب عما يرى فاجيب بقصوره في هذه الصورة ولا مانع من استئنافها
 وبعد تنعيم ما يلزم شرعا كل ما ثبت يحكم به الى آخره

٣٤٠ محضر في دعوى قتل لدى قاضي سيوط نافض فيه مقتى الاحكام بعدم صحة الدعوى
 لعدم بيان كون ضرب المدعى عليهم مائة او مائة واثنين من غيره اجيب بعد
 حصول منافسات بعدم صحتها من حيث ايجاب القصاص والديه لامن حيث التعزير
 الى آخره

٣٤٠ محضر في دعوى شراء ثورين لدى قاضي طشتا ووجد من مدعي ما يوهم التناقض في
 كيفية دفع الثمن فاستفتهم عنه اجيب بطلب البينة على ما اوضحه آخره ولا يعد تناقضا

٣٤٢ محضر في دعوى ارث بنو العال لدى قاضي اسكندرية حصل فيها تناقض بين ما ذكر

اولا واخر اوان لم تصح الاولى فاستقيم عن ذلك اجيب بعدم سماعها لذلك على القول المصحح

٣٤٨ محضر في دعوى هبة اطيحان لدى قاضي المنوفية اقيمت عليها بيعة اجيب بعدم استيفائها لعدم اثبات التوكيل ضمن الدعوى

٣٥١ محضر في دعوى جوار ادعى المدعى فيه الشراء وانه نتاج بائعه وادعى الاخر كذلك اجيب بتفصيل حكم دعوى النتاج الى آخره

٣٥٢ محضر في دعوى وصية بغير اطين وعشر في تركة لدى قاضي استنا اجيب بعدم صحتها لقصور التحديد في العقار المدعى فلم يصح الحكم ولزوم استئنافها

٣٥٦ محضر في دعوى مرض في تركة لدى قاضي سيوط وقع فيها مناقشة واجوبة بين مفتي الاحكام وقاضي ونائب سيوط مراروا قل كل نصوص الدعوى مطولة واحيل الامر فيها

لمنع الاشكال اجيب بما لزم مع بيان دواعي التصوص الى آخره توصح

٣٦١ محضر في دعوى قتل عمدهم فيها بالقصاص من فاذى كرد فان اشترع عليه مفتي السودان بسقوط القصاص للشبهة التي ظهرت له ووجوب الدية واقاد معني الاحكام

صحة الحكم اجيب بانه لا حاجة لاعادة الاعلام المترفيه القاتل بالقتل لعدم وطلب الاولياء القصاص الخ

٣٦١ محضر في دعوى قتل عمدهم من مدرسنا بركاته عن الحكمه راروا كيل عن خديو مصر لمن لا وارث له بدون اثبات او كالات بالبيعة مع اقرار القاتل بوجوب القصاص

ناقضه مفتي الاحكام سابقا ولا حرج بلزوم الاثبات بالبيعة وعارضا ههنا العاخي اجيب بان المقرر يعامل باقراره بلا حرجكم امام مع الانسكار فيسلم من اثبات الو كالة كذا كره المذكور ان على المعول عليه

٣٦٣ محضر في دعوى قتل عمدهم فيه بالنصاص فما قض في صحته بعد فتحه بر اعلامه بطلب المجلس الخصوصي بعضهم بكلام طويل الدليل اجيب برد تلك المرافضة بما

هو اطول وتعلت النصوص اللازمة وسيأتي ما يؤيد توجهه لاول مرة ٢٣٩

٣٧٠ محضر في دعوى ورثة على ثلاثة بقتل مورثهم عمدا ويا سرارا من مذهبهم بذلك فاقرو الاثنان باقرارهما بالقتل مكرهين الا ان اقرارهما موجب للدية ولم يثبت ثبتي سوى

ذلك من كل من الفريقين اجيب بلزوم الدية المقرين لنصادق الفريقين على حصول القتل من الاثنين وان اختلفا في صفة القتل

٣٧٢ محضر لدى قاضي رشيد في دعوى وكيل عن وصي بل فاصرة باستدعاءها مع عقارها ادعى بعدمدة الملك لنفسه ولموكلته في بناء ذلك العقار ووجه الطرقة افضاه في

دعواه فاحتج بعدم ايلول ذلك له حين الدعوى الاولى اجيب بعدم سماعها ووضح ذلك

٣٧٦ محضر من قاضي دمياط في دعوى دهن منزل مشنرك بين زوجين حكم حيه بشهادة

ابنهم ما لمرتهن بعد اقرار الزوج بالدين المدعى به عليه والرهن من قبله باذن زوجته
كالدعوى وانكار زوجته اجيب بعدم صحة الحكم بشهادة الابنين باقرار ابوهم
بالرهن من قبلهما ووضح ذلك

٣٧٧ محضر متعلق باطيان عشورية بسع الحق من بعضها وتنويز عن الحق من بعض شاعرا
لاشخاص اجيب بعدم استقامته فيقتضى تغييره الخ

٣٧٨ محضر في دعوى جنايه ضمنت فيه الدية لموت النجفي عليه منها وفيها جراحة في جلدة
الانف لدى قاضي دمياط ومجلسها اجيب باجمال في جواب المدعى عليه فان فسر بما
يفيد أن الجرح تشا بفعله يعامل بموجبه كما ذكر مفتيها وكذا الوقامت بيته على ذلك

٣٧٩ محضر في دعوى قتل لدى قاضي المنوفية عجز عن اثباتها ولم يلتمس اليمين خلف
الناضي المنكر لمحق فاصرين من الورثة لا متناع الجسد عن طلبه فتوقف في ذلك مفتي
استئناف بحري اجيب بجهة المنع للعجز سواء بطلان للقاضي ذلك او لا وذكر انه لم يقف
على نص صريح في كون ذلك للقاضي او لا بل ينصب وصيا لطلب اليمين واستظهر
ان له ذلك

٣٨٠ محضر ان احدهما من قاضي الشرقية والساني من قاضي المنصورة ردهما مفتي
الاحكام بعدم الاستيفاء وادعى متى استئناف بحري باستيفائهما اجيب ببيان ما هو
لازم فيهما تفصيلا

٣٨٢ محضر في دعوى بساء دار وبيت قهوة بدمياط افاد صحتها مفتيها دعوى وشهادة
اجيب بنقيضه ووضح

٣٨٧ محضر في دعوى قتل لدى قاضي المنصورة استفتي عنهما مفتي الاحكام وفي الورثة
حمل فتوقف ثم انعمل الحمل ذكر الاجب بعدم صحة كل من الدعوى والشهادة واشير
فيه الى وجه الفساد عند الاعادة وهي مؤرخة ٢٣ ن سنة ٢٩٠

٣٩٠ محضر في دعوى قتل عمد على ثلاثة لدى قاضي المنصورة وهي الحادثة المقبدة قبله
اجيب بعدم مطابقة الشهادة وفيها قصورا

٣٩٤ محضر في دعوى قرض لدى قاضي رشيد اقيم عليها البينة بالافرار اجيب بقبولها
بعد التعديل

٣٩٤ محضر ان في اثبات ودينه من طرف قاضي المنية اجيب بعدم استيفائهما ووضح
اللازم لذلك

٣٩٦ محضر في دعوى القتل التي فيد محضرها في هذه الترجمة بنرة ٣٩٠ أعيد ثالثا اجيب
بأنه لا تخليف مدرك العجز عن البرهان الا بالطلب والعاجز ممنوع وحق القاصر باق الخ

٣٩٧ محضر في دعوى دفع ضرر بفتح طافات لدى قاضي رشيد اجيب بتفصيل الحكم في ذلك

٣٩٩ محضر في دعوى ورثة وورثة وورثتهم حمل اجيب ببحثها والحكم بها بعد استيفاء اللازم
ما عدا المل بل يوقف نصيبه الخ

- ٤٠١ محضر في دعوى قتل عم لدى قاضي المنوفية اقر الخصم بما يترتب عليه الدية وانه كان مكرها على الاقرار وطلب بين الورثة كلهم على ذلك والمدعي منهم اثنان بالغان والباقي قصر اجيب بوجوب الدية ودعواه الا كراه غير معتبرة لعدم بيان ما يكون اكراد اوله تحليف البالغين على نفى الا كراه لو صحت دعواه وعلى نفى الكذب فيه ويقضي لهما بحصتهما ويتنظر بلوغ الباقي
- ٤٠٣ محضر في دعوى دين قرض في تركة اقيمت عليها البينة اجيب بانه يقضى به بعد استيفاء اللازم وعين الاستظهار
- ٤٠٤ محضر في دعوى شركة ملك في مال بمحكمة السويس ورد من المجلس الحسبي اجيب بقصور في المحضر ولزوم الاعداء
- ٤٠٥ محضر من قاضي سيوط في دعوى بيع الاستيجار اجيب بعدم صحتها وكذا الشهادة الى آخر ما اوضح
- ٤٠٦ محضر في دعوى قتل مجلس المنوفية لم يبين انه خطأ او عمد ولا آتت استنفهم عن صحتها وعدمها وهل هناك فرق بينها وبين الشهادة الى آخره اجيب بالفرق وعدم صحة الدعوى دون الشهادة وذكرت النصوص ووجه الفرق
- ٤٠٦ مطلب دعوى القتل بلا يبار انه عمد او خطأ لا يصح
- ٤٠٨ محضر في عقد تنازل عن بناء وارض وآلات نظير تسديد ما على المتنازل من المطلوب لبنت المال بغائضه اجيب بعدم صحته
- ٤٠٩ محضر في دعوى ورثة اودي على رجلين بقتله لدى قاضي المنوفية مجلسها استنفهم من المفتي والقاضي عن قبول شهادة الذميين على المسلم بالنسب مع انكار الخصم الحق وهل ينتصب أحد الورثة خصما عن القاصر في اثبات النعز برحق الميت وعند المحضر عن اثبات الورثة والوكالة هل لهم التدليف فان نكل يكونون خصما في اثبات الدعوى بالبينة او في الاستخلاف فقه الى آخره اجيب بعدم صحة الدعوى للاجمال مع بيان اجوبة الاستنفهامات والفرق بين ما لو ادعى بحق على الميت وله في وجهه من يقر بالورثة الى آخر ما اوضح
- ٤١٠ مطلب هل تقبل شهادة النصرانيين على مسلم بالنسب مع انكار الحق المدعي الخ
- ٤١١ مطلب لا ينتصب الوارث خصما عن الميت بدون اثبات الوفاة والورثة بالبينة عند جود الحق المدعي به ولو كان الخصم مقرا بالوفاة والورثة بالانكار لا ينافي حق على وارث ميت مقرا بالوفاة والورثة منكر للحق
- ٤١٢ محضر اذ هاد بطلاق امرأة استنفهم عن دخول هذه البينة في الدلائل والتاسع من لائحة القضاة اجيب بعدم ظهور دخولها وأوصح ذلك
- ٤١٢ محضر من قاضي طنطا يقتل صغيره على رجل اجيب بعدم صحة الدعوى
- ٤١٣ محضر في دعوى لدى قاضي المنوفية ورد من بعض ورثة جده في عطية منسوب لمسجد

الموافق اجيب بعمالة المقر منهم بموجب اقراره واعتبار اليد لباقي الورثة وعدم
تكليفهم البينة بل على مدعى الوقف وعدم الحكم بالوقف بمجرد بعض آثار ميثانة
وم حاض قديمة الخ

٤١٤ محضر في دعوى قتل عمدة بسوقة على قول الصاحبين واللائمة الثلاثة الصادر العمل به
لاقرار القاتل بذلك اجيب بموافقة

٤١٥ محضر في دعوى طلاق ثلاث من احدى الزوجتين على الاخرى بعدم موت المورث
اقيمت عليها بينة اجيب بعدم التصاع بالحرمات من الميراث بهذه الشهادة

٤١٦ محضر في دعوى عقار حكم به للمدعى عليه وبمنع المدعى اجيب بقصور فيه ولزوم
استئناف الدعوى والشهادة

٤١٧ محاضر من قاضي الدلتجات استههم عنها قاضي البحيرة وهي أربعة واعلام خامس من
قاضي البحيرة استههم عنه ايضا اجيب بعدم انتقاض ما تضمنه الخامس من الاقرار
بدنوة أحد الاولاد بما تضمنه أحد الاربع من العجز عن الاثبات وعدم بطلان
المتضمن طلاق الزوجة وبقصور في الاعلام المتضمن الحكم باغنام الميت وكذا
الحكموم فيه بالمبلغ على التركة

٤١٩ محضر من طنتد في قضية ورثة الخادم سبق ما يتعلق بها في الترجمة مرتين اولاهما
في ١٢ محرم سنة ٨٦ بمر ٢٥٤ والثانية في غاية م سنة ٨٨ بمر ٣٢٥ اجيب
بعدم تمامها وبين ما يلزم لذلك

٤٢٠ محضر من قاضي المنصورة شهد فيه معتقان للميت المدعى على ابنه بدين منكر له
واجتهقه ما فاقام المدعى بينة على عتقه ما من قبل الميت وبعثي خمسة من الجوارى
واثنين من العبيد فاستفهم عن ثبت عتقه اجيب بعد استيفاء اللازم يثبت عتق
الشاهدين لا بالدين لكونه سببا للحقه لا محالة وبعثي النسوة الخمسة لعدم توقفه على
الخصوصية دون العبدین الاخيرين عند الامام

٤٢٣ محضر في دعوى عقار لدى قاضي المنية اجيب بعدم صحته او كذا الشهادة وبين ذلك
وما يلزم

٤٢٤ محاضر اربعة من مديرية بربريد عاوى تتعلق بميت بخصوصية من نصب وصيا مع غيبة
الورثة كتب عنها من مجلس محكمة مصر بعدم صحة نصب الوصى لعدم انقطاع
الورثة غيبة اجيب بالتصديق وبين ما يلزم

٤٢٥ محضر في دعوى مضاربة فاسدة لدى قاضي المنية حكم فيها بضمات المال على المضارب
وأجر المثل له وأفتى بموافقتهم مفتي المديرية وتوقف فيها القاضي الخلف اجيب بعدم
صحة الحكم لملك المضارب الايداع ولو فاسدة الخ

٥٢٨ محضر من قاضي الشرقية في دعوى طلاق بعد الموت من أحد الورثة على زوجة الميت
قامت عليه بينة فرد المقتى شهادته للتأخير بالاعذر اجيب بعدمه لعدم تحقق التأخير

مع العلم بالمعاشرة بلا عذر الخ

٤٣٠ محضر من قاضي المنية في دعوى دين على ابني ميت على مورثهما ادعيا ايفاء فادعى المدعيان اقرارهما بعده الى الموت اجيب بغير اخذ المدعى عليهما باقرارهما في حقهما خاصة اذ لم يثبت الدين بيمينه أو تصديق باقي الورثة وبمحكمة الدفع لو ثبت

٤٣١ محضر في دعوى قتل لدى قاضي المنصورة سابق ورود محضر نظيره وقيده الى هذه الترجمة في ٢١ ربيع الآخر سنة ٩٢ بكرة ٤٠٦ أجيب بعدم صحتها فلا يسئل الخصم عنها وبين النص في النظر السابق

٤٣٢ محضر في دعوى قتل عمد لدى قاضي المنصورة اجيب بعدم الاكتفاء فيها بالشهادة الموجودة مع بيان ما يلزم ايضاحه

٤٣٤ محضر في دعوى القتل المقيدة قبله بكرة ٣٢ : أعيد بعد شهادة آخر بالقتل وبالنسب وشهد احد الشاهدين أولا بالنسب ايضا أجيب باعتبار ذلك متيذا بما أوضح في الجواب

٤٣٦ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل حكم فيه بالدية فمات قض فيه أو باب المجلس الاول بحكمة مصر مرتين وناقضهم القاضي وقتي استثناف بحري مرتين بما ينول ذكره أجيب بالاكتفاء بما ذكره القاضي في صحة الحكم

٤٤٠ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل عمد حصل فيها تناقض بالدعوى على رجل ثم الدعوى على آخر من وصى على تصرو كييل عن بالغته فنع ثم أقيم وصى آخر فادعى على الآخر فاقرب قتل بمحدد بلا عمرية بالهدأ أجيب بايجاب الدين على التجاري به العمل حتى يقول عمد الخ

٤٤٥ محضر لدى نائب المنية في دعوى عقار ارثا اجيب بعدم استيفائها وبين ما يلزم فيه والحكم المترتب عليه

٤٤٩ محضر من قاضي المنية ثبت فيه استحقاق ناة بانتاج على مشتر من آخر فادعى بانه على المستحق بانتاج ايضا فاقض القاضي في صحة خصومه ومته مع الاستدق لما ذكر اجيب بحكمة خصومه وذكر النص على ذلك

٤٥١ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل على شخص من بشلوش لا آخر أقيمت فيها بينة على الارث والقتل اجيب بعدم الاكتفاء فيها

٤٥٥ محضر في دعوى قتل لدى قاضي المنصورة اقيمت عليها بينة اجيب بعدم قبولها ولا يطلب الا امر بالضرب ولا يسأل بدون دعوى

٤٥٩ محضر من قاضي المنصورة بدين مرتين حكم به في ركة المنة من غنا فنفسه مفتي استثناف بحري من خمسة اوجه وأخل الحكم بها اجيب بحكمة وردت لوجه منها بما توضح به

٤٦٣ محضر وسية محكوم فيه بها في محكمة مسر الشرعية سأل عنه أمين بت المال فقرأ

لعدم ذكرها يوم الوفاة مع سند ودية ووه اية لاخر ومع ذلك لم يثبت شرعا اجيب
بانه اذا لم يوجد تخيير القضاء بعدم سماع من يدعي الايضاء ان لم يبد كر يوم الوفاة
الا بعد تخييرها بأحد الجالس واستوفى الحكم في هذا

١٦٤ محضر من قاضي طنطا بدعوى تمل عمد أقر الخدم به خطأ فأقام الورثة بينة على إقراره
بأنه عدو بالورثة أجيب بعد تزكية الشهود بحكم بالنسب ثم بالقصاص

٤٦٦ مخضران من فاضى المضرة أو لم في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتصاص بعد استفتاء
مفتى المديرين وتوقف فيه مفتى استئناف بحرى واشتبهه من وجوه اجيب بالتصديق
فيها الا واحد وث - - - مرة ٧١، في دعوى قتل نذير الاول توقف فيه مفتى
الاستئناف أيضا واشتبهه من وجوه اجيب بعدم استفتاء المخضران الى آخر ما توضح به

٧٦ : محضر من قاضي د. تبار في دعوى بيع عقار مرقعة بقصة صلب فيها المنع عن المعارضة فكل
 منع المرعي عليه لا قرار به فرد مقتضى التدبير بسقوط من اوجه ثلاثة فما قضاه قاضي
 صنوبر وادعى منى وياتب سعيونه فما قضى الجميع منقضى التدبيرة ثم احوال مقتضى
 الاستئناف قبلى دل غيره اجاب بعدم الاحتجاج الى تقييده والاكتفاء به وادعى جميع
 ذلك

٤٨٠ محذرون فافضى المصورتى دعوى بطل عدا اقيمت عليها ببنية ثم نصادق المتداعيان على 'فرا را' الذى عليه بمقتول تقتل المذمى قتيه بكيفية مخصوصة وهو ضرب المذمى عليه المعتول او لا وضرب آخر له ثانيا لانه كانت به حياة مستغرة بعد الاول اجيب بنفى التماس عن المذمى عليه وعليه التعذر الى آخر ما توضح

٤٨٣ حضر من قاضي شلشون بر دعوى دار حاكم فيها المدعيه ثم استشهدهم عن سماع الدعوى فيها ثانياً من قاضي الشرفيه أجيب بعدم استيفاء ما سطر فيه وجواز سماعها ثانياً

٤٨٦ محضر من قاضي الميت وردة بدوى نقل الى اربعه اشخاص من ضمن خمسة اقيمت فيها
البينة على وكالة المدعى والنائب وحكم بهم ثم اقيمت على القتل فردت الثانية بقتوى
مقتي المديرية اجيب بعدم صحة الدعوى والمحكم بالوكالة والنائب وعدم افادة
الثانويات

٤٨٩ محضر سابق قبيده ١٩ محرم سنة ٩٦ من فائدي المدينورة في هذه الترجمة بخمرة ٢٦٦
اعيد نانيه مشروحا عليه - القاضي بابه كان استوفى اللازم - سيما توضح اولوا واما
في الامتياز بنص - و - اوجب بان اذا كان كذلك يصح الحكم وان كان الاعلام
قاصرا

٢٩٠ محض من فاضى المذمورة في دعوى قتل موجب للدية حكم فيها بذلك وصدق عليه
مفتي المديرية وتوقف فيه حتى استئناف بحري من حيث تغيير القتال في نوع الدية
انتي تدفع وذكرا الاختلاف المذكور في دية نيب العمد انج اوجب بتعيين كون الحاصل
شبه عمد وان الذي عاب العمل صحة القضاء في دية شبه العمد من الانواع الثلاثة ولا

تخليط الا في الابل لكن توقف في قبول الشهادة لظهور اختلاف المكان الى آخر ما توضح في ٧ شوال سنة ٩٦ وستأتي هذه الدعوى بكرة ٤٩٧

٤٩٣ محضر من قاضي المنصورة في دعوى حق باقى تركه من زوجة على ابن زوجها فادعى طلاقها ثلاثا واقامت البينة اجيب بقبولها على الدفع المذكور الى آخر ما توضح
٤٩٤ محضر من قاضي المنصورة بدعوى طلاق على الزوج مرتين استفهم عنها القاضي من جهات اجيب يلزم اثبات توكيل المدعى لدخوله تحت الانكار وباقي دعواه الى آخر ما ذكر فيه

٤٩٧ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل سبق ورود محضرها وقيد بكرة ٤٩٠ ثم اعيدت كالارلى وكذا الشهادة فظهر اختلاف بينهما في المكان وعجز المدعيان عن الاثبات اجيب بمنعهما الخ

٤٩٩ محضران من قاضي المنصورة بدعوى قتل الاولى اقيمت عليها البينة بالاقرار اجيب بان فيه قصورا المابين والثانية بكرة ٣ استفهم عن حكمها بعد اقامة البينة على الموت والوراثه اجيب بعدم صحتها لعدم الجزم بها بل الحاصل مجرد اقرار المدعى عليها

٥٠٥ محضر من قاضي كردفان في دعوى على ثلاثة بقطع الطريق وحصول قتل عمده فيه وحكم فيه بالقتل حدا وصدق عليه من مجلس محكمة بمصر ما لم يرجع المفرون عن اقرارهم فسقط الحد فاستفهم من مهر دار الجنب الخديوى كيف يسقط القتل عنهم مع اقرارهم به عمدا اجيب بان الحكم صدر بقتلهم حدا فيقام عليهم لاقرارهم ما لم يرجعوا فيسقط فلوس سقط ينظر فان ادعى الولي ان الضرب حصل منهم معا او متعاقبا يحكم بما يترتب على كل بموجبه الى آخر ما توضح

٥٠٨ محضر من قاضي طنطا بدعوى قتل بنوت عمدا فادعى المدعى عليه بقتله بشمروخين منه ومن آخر عمدا فحكم على المقر بالتعاص فتوقف مفتي استثنى بحرى لعدم بيان صفة الشمروخ وطلب من قاض حلف البيان اجيب بعدم وثقة في ذلك لتولية قاض آخر ما لم يصدر له امر بالحكم بالتعاص على مذهب من يراه الخ

٥١٠ محضران من قاضي الجيزة أحدهما بدعوى بتمن جال على وارث مدة سافه ماذا يصنع فيها والثاني بدعوى حصة في منزل ارثا انكرت فادعى عليه الاقرار اجيب عن الاولى باستثناها وعن الثانية بصحتها وبين ما يلزم فيها الخ

٥١٢ محضر من قاضي المنصورة وهو متعلق بالسابق فيده في هذه الترجمة بكرة ٤٩٤ اعيدت هذه الدعوى ثلاث مرات في دعوى طلاق اجيب بعدم صحتها لما سبق وبين اللازم
٥١٣ محضر من قاضي اسكندرية في دعوى قتل عمدا لرجل فرنساوى اقيمت عليها بينة اجيب بعدم القضاء بها لعدم استيفائها

٥١٩ محضر من قاضي البحيرة في دعوى قتل عمدا حكم فيه بالوفاة والوراثه بما على شهادة بان

قاضي اسكندرية قضي بذلك وانيمت بينة على اقرار المدعي عليه بما بالقتل اجيب
بعدم صحة الحكم المذكور لعدم الاستيفاء وبان شهادة الاقرار فاصرة عن افادة
موجب القصاص وبين ذلك الى آخر ما ذكر فيه

٥٢٣ محضر من قاضي قناني دعوى قتل منع فيه من سماعها لعدم صحتها فاقض فيه مقتى
استئناف قبلي بحجة دعوى أحد الورثة وكتب في ذلك مرتين اجيب بالعمل بما تضمنته
كتابته واوضح ما يلزم

٥٢٥ محضر من قاضي بورسعيد في دعوى قتل عمد أقر القاتل بضربه بالشيش للدفع عن
نفسه وموته بذلك مقتى مدعية الشريعة بايجاب الدية ما لم يقل عمدا على رواية
ابي بوء فتوقف القاضي وطلب الجواب بواسطة الحقاينة عما رغبه أجيب بايجاب
القصاص ما لم يثبت الدفع عن نفسه حيث لم يكن المقتول منهما بالشر والمكابرة ولم
يثبت الدفع عن نفسه حتى على هذه الرواية وبين ما يلزم لذلك

٥٢٨ محضر من قاضي الشريعة بدعوى مبلغ من ذهب ونضفة صرف بالاذن أجيب
بغصورها وعدم الاكتفاء بما سطر فيها

٥٢٩ محضر من قاضي طنطا بدعوى ذل حكم فيه بالغصاص فتوقف فيه مقتى استئناف
بحري لما نسب لولي بعد الحكم ان الشاهدين من اهل أقرب المحال الى مكان القتل بناء
على قول الامام اجيب بانه لا يظهر القطع بطلان القضاء بحري مما نسب الى الولي الخ
٥٣٠ محضر من قاضي سيوط في دعوى قرض لم يبين بعض صنف عمله وباردب ونصف
فولا توقف فيه القاضي والمفتي ومقتى استئناف قبلي واستفهم عن المادة من أوجه
اجيب بعدم صحتها ما اوضح

٥٣١ محضر من قاضي بني سويف بدعوى قتل عمد سمعت استفهم عما يجري في تميمها
اجيب بتفصيل اللازم

٥٣٥ محضر من قاضي المنوفية بدعوى طلاق بعد موت الزوج محرر بها نسختان كتب
عليهما فتاوى مختلفة وبواسطة الحقاينة طلبت الاجابة عنها أجيب بان ما افاده مقتى
المدعية في محله الخ

٥٣٦ محضر من قاضي الشريعة متعلق بالمادة التي قبل محضرها في هذه الترجمة بنبذة ٥٢٨
بعد توقف المفتي عن جوابه اجيب بعدم اعتباره واوضح ذلك

٥٣٧ محضر من قاضي البصرة بدعوى قتل عمد سبى نظيره وقيد بنبذة ٥١٩ من هذه
الترجمة ثم أعيد الآن اجيب بعدم الاكتفاء بثبوت حكم قاضي اسكندرية بالنسب
بدون الدعوى والشهادة ضرر بحال القضاء على قول الاكثر الى آخر ما توضح

٥٤١ محضر من نائب الشريعة في دعوى رجل وكيل عن امرأة باعطاءها المدعي عليه مبلغا
من النقود ليتجر فيه لنفسه فاجاب بانه يستحق قبلها ضمن مبلغ ذكره حصته فيه ارثا
وامر باخذ من امه اقل مما ادعى به الخ أجيب بحال المفري باقراره ويؤاخذ

التأني فرد من مجلس المحكمة بمصر للتخليف نظرا لفقره - كتب القاضي انه
حصل التخليف فرد ثانيا من المجلس بانه لا يلزم من التخليف الخلف ثم عزل القاضي
وأقيم غيره اجيب بان الدعوى والمنع قد تم بالنسبة للبلغ فاد احضر الوصي والمحضر
واعيدت الدعوى وعجز وطالب الخليف حمله العاني الخ

٥٦٨ محضر من قاضي المدد ورد في دعوى قتل عمه دفعها المدعي عليه باصرار المقتول
بما يفيد انه لم يصبه احد وانها بمصاء الله وقدره بدين جناية لا حدونبت ذلك الاقرار
وحكم بالمانع رتب من عليه معني المديرية فتوقف في الدفع فقي الاستئناف اجيب
بعدم نهو والالا كتابه رد الدفع والشهادة وأوضح ذلك

٥٦٩ محضر من قاضي مدري في دعوى سفارار دفعها المدعي عليه برضه مع يدوالده
تتمين سنة واح وأقام بة على الدفع اجيب بعدم الا كتابه هذه الشهادة وأوضح
ذلك الى حماديه من التعرض لكلام مفتي يوصو غيره

٥٧٢ محضر من قاضي جرجا في دعوى قتل عمه حكم فيه بالخصاص بدين اثبات الرواية
ضمرا اندعوى مع الانكرا كتابه بدمو با في اعلام آخوه من هذه المحكمة فتوقف
في بحثه ارباب مجلس المحكمة السريعة بمصر فمناضة القاضي وتكررت
المناقشة اجيب بنزوم اثبات النسب او الدماء به سابقا لانكار ذلك وصار
التعرض لامتد ٧ من لائحة انما كم السريعة بما يطول لاستناد القاضي اليه في
مناقضته

٥٧٦ محضر من قاضي القبول استتبعهم عن اوجه فيه فتابه بعدد ثواله فتسه فلم يوضح
المراد اجيب بالايضاح وبيان الالوحه المستتبعهم عنها وهو تعالى بدعوى عقار
ذكرت حدوده وكل يدعي وضع اليد

٥٧٨ محضر من قاضي الفيوم في دعوى ودبعة واشترى ومصر عابا لتفهم عنها من مفتي
المديرية فلم يفده بما يفيد وتكرروا رسل الى المقابلة اجيب بما يوضح المقام وذكر
فيه بان ضابط التيمم والمثل في رد يلزم في هذه المسألة والصورة المتقضية
في الموضوع

٥٨٢ محضر من قاضي اسكندرية في دعوى روجه به بعض مريها الجلي بعدموت
الزوج وادخل تول في مجلس المحكمة المذكورة وتقبلوا خصوصا اجيب
بمماخ الدعوى اذا ثبت ان عادة أمثالها لا حير الكل أو كانت الدعوى ببعضه
وذكرت النصوص

٥٨٦ محضر من قاضي ترمنا في دعوى منزل توقفه القاضي وطالب عرضها على
مفتي المديرية فاستبهاه اجيب بحصول تنافي في التحديد وبين فتعادل لا سيقاء

٥٨٧ محضر من نائب بني سويف في دعوى نكاح من عربي على امرأة مثله بالفاظ مخصوصة طالب عرضها مفتي المديرية بعد ما ذكره أجيب بصحته حيث كان الرفع ان عقاده بما صدر الى آخره

٥٩٠ محضر من قاضي الفيوم في دعوى بقطعة أرض تنازع فيها اثنان كل يدعي وضع يده وملكه واحدهما يدفع بالثمن والتصرف بحضور الآخر أجيب بعدم صحتها لنقص في التحديد وبين ما يلزم فيها

٥٩٣ محضر من محكمة مصر في دعوى زوجية وطلاق أقربه الزوج وتجدد النكاح وتصادق بعض الورثة على صحته والمشاركة في الميراث وأنكر الآخر فنع الزوج من مشاركة المنكر ثم دفع الآخر بعد تحرير الاعلام أجيب بعدم سماعه للتخصيص في لائحة القضاة

٥٩٦ محضر من قاضي زفتى تنازع من اثنين في نصفي جاموسين هما في يد ثالث توقف في حكمها وما يصير اجراؤه فيها كل من القاضي ومفتي المديرية بعد تكرار الطلب منه أجيب ببيان الخارج وذي اليد وتقديم بينة الخارج وهو المدعي ملكا مطلقا على مدعي الشراء الخ ما توضح

٥٩٨ محضر من قاضي محكمة الساحل في دعوى شفعة استقهم عنها من مفتي مديرية

سيوط فاجابه بما لم يقنع به أجيب بعدم صحتها لعدم استيفاء الشرائط وأوضح المتنام

٥٩٩ مطلب اذا سمع البائع عقد حضرة البائع لواله العتار في يده أو المشتري أو الداروا شهد

يقوم مقام الطلبين

٦٠٠ مطلب قال الشفعة لي اطلبها واخذها بطالت شفعته

٦٠٠ مطلب سلم على المشتري تبطل شفعته

٦٠٠ مطلب قال لي فيما اشتريت شفعة بطالت

٦٠٠ مطلب قوله أنا الحق بالشفعة لا ينبغي الطلب

(تمت)

(بيان ما وقع في طبع هذا الفهرست من الخطا)

ص	س	خطا	صواب
١	١٤	بامرهما	••
١	١٥	فيها لاضافة	فيها بامرهما لاضافة
٢	١٤	ورد	رد
٣	٧	الدعوى ان أثبت	الدعوى والقضاء بها
٦	٢٦	وقبل	وكيل
٨	١٧	فصل	حصل
٢١	١٧	لا	الا
٢٢	٢٣	قاضي خلاف	القاضي الخلف

٢٢٢
السن ٢٢٢



(كتاب الحاضر والسجلات)

(سـ ثل) عن دهي صورته ادهي أحمد أبو اسمعيل القائم عن نفسه وبولايته على أولاد
ابنه محمد وبولايته عن الحسن بن موسى أبي اسمعيل الحاضر والموكل له شفاها بالمجلس
وبولايته على أولاد أخيه موسى المذكور القصر على المذكور اسلام أفندي ابن عبد الله
معتق الجناب المذكور عبد الرحمن بك الحاضر معه بالمجلس انه فيما قبل تاريخه في ثاني
شهر رمضان سنة ١٢٦٥ وجد الحسن بن موسى المذكور الموكل لعمه المذكور
المذكور قدر من الهبوب المصري بدار أولاد عمر الكبير بناحية اريون وهو يفتح
في الدار المذكور كورة وياخذ منها سبأ للزراعة فأخذ الدراهم المذكور كورة وتوجه الى والده
موسى وسلمها له فشاع ذلك بالناحية حتى بلغ ارباب الدار المذكور كورة فقرجهوا الى
مفتش الناحية وهو المذكور عليه المذكور وواخبروه بذلك فلما بلغه ذلك حضر الى
ناحية اريون بعد العيد الصغير باربعة ايام وهو رابع شهر شوال سنة ١٢٦٥ ونزل
بدوار أولاد أبي عمر المعروف بدوار الاوسية وأرسل أحضر محمد وأولاد المذكور المذكور
وموسى أخا المذكور وأمر أتباعه بضر بهما فرميا امامه وصارا لضرب عليهما

بالكرابيج واحد بعد واحد والضرب على ظهرهما وبطنهما واجنابهما ومكث يضربهما
بهذه الكيفية ثلاثة ايام مع بعض من الليل حتى مات محمد ولد المدعي والضرب دائم
عليه في وقت العشاء في ثالث يوم حضور المدعي عليه وان موسى أخا المدعي مكث
ليلة بعد الضرب ومات بسبب ذلك في وقت الضحى رابع يوم حضور المقدس المدعي
عليه المذكور وان المدعي عليه المذكور ضرب ايضا ستيمة زوجة موسى اخي المدعي
في ثاني يوم حضوره وقت العشاء على ظهرها بالكرابيج حتى تقطع جلد ظهرها
وانكشف اللحم فكثت ممرضة واحضروها الى المديرية وكشف عليها وماتت
بسبب ذلك بعد مضي عشرين يوما من الضرب ويطالب به بموجب ذلك شرعا سئل من
اسلام افتدى المدعي عليه المذكور عن ذلك فأجاب بأنه حضر الى ناحية اريون في
ثالث شهر شوال سنة ١٢٦٥ ووجب جواب حضر له من مشايخ الناحية بالحضور الى
الناحية لاجل تحقيق قضية الدراهم المذكور ونزل بالمقهة الذي بالدوار المذكور
اعلاه وارسل احضر محمد ابن المدعي وموسى ابا اسمعيل أخا المدعي وسالهما عما وجداه
من الدراهم فانكر اقرارا بابعاضه بضربهم ما فاضرب كل منهما نحو عشرين كرابجا على
رجليه وذلك في وقت المغرب ليلة رابع شوال المذكور وتخويفاهما وايضا أمر بضرب
ستيمة المذكور فضربت نحو ستة كرابيج على يديها وذلك امامه وهو جالس بالمقهة
المذكور ورواى بسجنهم وتوجه الى اشغاله وان الرجلين المذكورين والمرأة لم يمتوا بسبب
ذلك وانه بلغه بعد توجهه من الناحية ان مشايخ الناحية طلقوه من السجن
وتوجهوا الى محلهم وان الرجلين ما تابعد ذلك بعشرة ايام والمرأة ماتت بناحية الهلة
فهمل والحال هذه يطلب من المدعي يدنة تثبت موتهم بسبب ذلك الضرب على طبق
دعواه أم لا ولا يتنى باقرار المدعي عليه المذكور اعلاه ويحكم عليه بالدية في الجميع
ولا يلتفت لقوله انهم لم يمتوا بسبب ذلك واذا قلتم بطلب البيدنة من المدعي بموتهم بسبب
ذلك وباستمرار الضرب عليهم ثلاثة ايام وعدم الاكتفاء باقرار المدعي عليه المذكور في
الحكم عليه بالدية وحضر المدعي وعرف انه عاجز عن اثبات ذلك وانه اسقط حقه في
دعواه المذكور وكذلك الحسين ولد اخيه الموكل له يخلف المدعي عليه بالنسبة للقصر
واذا قلتم بالحكم على المدعي عليه بلزوم الدية بمقتضى اقراره المشروح اعلاه فهمل
الدية المذكور تكون عليه في ماله أم على عاقلة ومن عاقلة هل المعتقد أم غيره وهل
هي حالة أم مؤجلة في ثلاث سنين أو أكثر نرجو الجواب مفصلا عن كل استفهام
(أجاب) اقرار المدعي عليه بالضرب على الوجه المستورد لا يوجب عليه قصاصا ولا
دية وعلى مدعي القتل اثباته ان صحح دعواه ولم يوجد ما فاعل لكونها على الوجه المستطر
غير صحيحة فان عجز حلف المدعي عليه اليمين الشرعية بطلب المدعي اذ لا بد من طلب
المدعي اليمين في جميع الدعاوى الا عند أبي يوسف في أربع مسائل ليس ماذ كرمها

وعاقلة المعتق قبيلة سيده فتكون الدية عليهم ان تبت عليه القتل بالبيعة وان ثبت
 باقرار القاتل فقط كانت في ماله في ثلاث سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى
 بطريق الوكالة عن زوجة اخيه و بطريق الوصاية على اولاد اخيه المتوفى على آخر ان
 المدعى عليه ضرب اناهما و قه من خشب بلوط في مقدم رأسه فشق الجملد وسال الدم
 من رأسه ومن أنفه ومن حلقه وذلك بسبب مشاجرة كانت بين أنى المدعى ووالد المدعى
 عليه وكان ذلك في وسط الحارة التي فيها ادار المدعى والمدعى عليه بانقرب من دار
 المدعى بعد المغرب من ليلة الخميس الموافقة لثمان عشر صفر سنة ١٢٦٦ فسقط
 مطروحا على الارض لوقتها ومكث ملازما للفراش مدة يومين ومات في اليوم الثالث
 وقت المغرب بسبب ذلك فسئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك
 كليا فطلب من المدعى بيعة تبت دعواه فأحضر رجلين شهد كل منهما على انقراده
 ان في شهر صفر سنة تار يخه في ليلة الخميس المذ كورة من غير علم لهما انها ليلة الثامن
 عشر من الشهر المذ كور ضرب المدعى عليه المذ كور أخا المدعى بسو قه من خشب رومي
 في مقدم رأسه فسال الدم من أنفه ومن حلقه وسقط مطروحا على الارض ومكث يومين
 ملازما للفراش ومات بسبب ذلك في اليوم الثالث لكن ذكر احد الشاهدين أن موته
 قبل المقرب والثاني ذكر انه لم يكن مشاهدا له وقت موته وحضر الى منزله بعد موته
 فوجده قد مات ثم دفن فهل هذا بعد اختلاف في الشهادة وترد بسببه أولا واذا قلتم بان هذا
 بعد خلا في الشهادة وعاد الشاهدان وذكر انه مات في وقت المغرب يقبل ذلك منهما
 أولا وهل عدم علمهما ان الليلة التي ضرب فيها المقتول هي ليلة الثامن عشر من الشهر
 المذ كور بعد خلا في الشهادة أيضا أولا واذا قلتم بجهة الشهادة ولزوم الدية على العاقلة
 ما المراد بالعاقلة هل هي العصبة فقط أو كل قريب ولو قرابة بعيدة واذا لم يكن له أقارب
 تكون في ماله (اجاب) حيث شهد الشاهدان بالضرب في الليلة المذ كورة وان المضروب
 لم يرل صاصب فراش حتى مات تقبل شهادتهما واذا خالف الشاهد في شيء لا يلزم ذكره
 في الشهادة لم يكن مانعا ولا يكون عدم مشاهدة أحد الشاهدين المضروب من وقت
 الضرب الى الموت قادحا في شهادته حيث ذكر في شهادته ان المضروب لم يرل صاحب
 فراش حتى مات على ما يظهر وعاقلة الرجل اذا لم يكن من أهل الديوان قبيلته واقاربه
 وكل من يتناصر هو به ومعنى التناصر انه اذا خربه أرقا ما معه في كفايته فان لم يكن
 تناصر فلا عاقلة له وحينئذ تجب الدية في ماله في ثلاث سنين والله تعالى أعلم (سئل)
 عن محضر من قاضى قليموب حاصله ادعى رجل بطريق الوكالة عن امرأة على رجل
 آخر أن تحت يده على سبيل الامانة كذا من الدراهم أمانة لزوج موكلته الغائب
 بالقطار الحجازية وقد توفى بها ويريد المدعى اثبات وفاة المذ كور عن زوجته فقط
 واثبات المبلغ بذمة المدعى عليه وأخذ ذلك منه لموكلته من مؤخر صداقها عليه بالوجه

ربيع الثاني سنة

١٢٦٧

١٩

الشرعي فاعترف المدعي عليه بالامانة وجود وفاته عنها واستحقاقها مؤخر الصداق جدا
كليا فكلف المدعي بيعة تثبت مدعاها فاحضر بيعة تشهد على شهادة من شهد وفاته
بذلك الطرف وانتم اجملاهما الشهادة بقولهما الشهادتين كل واحد منهما بوفاة المذکور
واذ باعنا الشهادة في ذلك وأن يشهد كل منا على شهادة كل واحد منهما بوفاة زوج
المرأة الموكلة المتوفى عنها فقط حيث جلانا الشهادة عنهما وشهدنا بذلك وعرفنا
بأننا شهدنا على شهادتهما وثبوتها عنهما بذلك ولم يذکر انما شاهدوا الاصل ولا
ما يحصل به تمييزهما (اجاب) في هذا الموضع خذل من حيث دعوى الامانة بلا بيان مكان
الايداع وكونها بذمة المدعي عليه مع عدم بيان استهلا كما احتج تثبت في القصة ومع
فرض التعميم فلم يذکر الفرعان اسماء اجداد الاصول ولا بد من ذكره في الشهادة على
الشهادة كما في حواشي الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) عن دهمي واردة من قاضي
المنصورة مضمونها ادعي ابراهيم عامر بن المرحوم محمد عامر والمخترم محمد عامر بن المرحوم
ابراهيم عامر الوكيل عن المرأة استهم زوجة اجداد المدعي عليه وعن فطومة ومنصورة
أختي اجداد عامر على سليمان حلاوة ومحمد رجب ببيان محمد رجب أرسل اتباعه الى اجداد
عامر واحضره الى ديوان الاوسية وامر ان يتوجه الى غيط الجاويش ليحضر عثمان
جاويش فقتل اجداد المذکور ببارض سليمان حلاوة ولم يدرك كل من المدعين القاتل لاجد
المذکور وروى بدران الحكم الشرعي في ذلك على مالك الارض او على من أرسل الشخص
وتسبب في توجهه وانكر سليمان حلاوة وجود المقتول بارضه واحضر المدعيان شهودا
بأنه وجد مقتولا ببارض سليمان حلاوة فطعن سليمان حلاوة في الشهود بان بيعة وبينهم
خصوصية بسبب ان ابويهم ماعدوان لابيهم وان الشاهدين قلة بعض اقاربهم وان احدهما
مترقب بمهورة المذکور وان احدهما ضرب ابا المدعي عليه فوقع بعض اسنانه
وادعي سليمان المذکور ان المدعيين اقربا بان المقتول وجد ببارض عثمان جاويش
وطالب منه بيعة على ذلك فاحضرها وشهدت فطعن المدعيان بان احدهما لاء الشهود
ابن خالة سليمان وله معه خطاة واحدهم مقيم معه بحارة واحدة وعلى جميع الحارة باب
يتعلق واحد منهم بيعة قريب من بيت سليمان المذکور وارضه قرية من ارضه وان
جميع من بالجبهة التي فيها سليمان المذکور يخشونه وان كان ليس شيخا على جميعهم
هذا مضمون القضية فالحكم (اجاب) حيث لم يدع كل من ابراهيم ومحمد عامر المذکورين
القتل على سليمان حلاوة ومحمد رجب وذکر كل منهما انه لا يدري القاتل لاجد عامر
المتوفى وانما يريدان الحكم الشرعي على مالك الارض او على من أرسل اجداد عامر
المذکور حلاوة ومحمد رجب بهذا الموضع فلا قسامة ولا دية على محمد رجب ولا على سليمان
حلاوة على فرض وجود المتوفى بارضه اذ لا بد من دعوى القتل على جميع اهل المكان
الذي وجد به المقتول او على معين منهم كما صرح بذلك علماءنا وعلى هذا فلا حاجة الى

ربيع الاول

١٢٦٩

١٩

الجواب عن دعوى الاقرار وتجريح الشهود والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي
 قليوب عن مرافعة مضمونها ادعى رجلان ناظران على مسجد و بطريق وكانتهما
 الشرعية عن خدمته على سبعة بعضهم أصيل و وكيل بانهم و موكلهم بعضهم واضعون
 أيديهم بغير حق على سبعة عشر فدانا طيناس وادار رقة موقوفة على المسجد محدودة
 بحدود أربع وانه في سنة ٤٣ نزل رجل ووزع هذه الاطيان على واضعي اليد المدعى
 عليهم ويطالبانهم برفع أيديهم عنها فاجاب المدعى عليهم بان جميع ما بأيديهم و أيدي
 موكلهم تلقوه عن آبائهم و جحدوا كونها وقفاً و رقة فلم يصدق المدعى ان ما قرره المدعى
 عليهم في الحكم (اجاب) دعوى الناظرين المذكورين على الوجه المسطور غير صحيحة
 فلا يترتب عليها سؤال الخصم والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي قليوب عن
 مرافعة مضمونها ادعى رجلان ناظران على مسجد و بطريق وكانتهما الشرعية عن
 انقصاص على جماعة بعضهم أصيل و وكيل و بعضهم و كيل فقط بان بعض المدعى
 عليهم و الموكلين للباقي واضعون أيديهم على نصف رقة موقوفة و مرصدة على شعائر
 المسجد المعين البالغ قدر النصف كذا فادانا كذا ناذلك بناحية كذا بحوض كذا
 المحدودة بحدود أربعة وبيدنا ما تحت يد كل منهم وانه صار توزع اطيان بالناحية ومن
 جملة ذلك وزع مشايخ الناحية ذلك النصف على رجل وهو وزعه على المدعى عليهم
 المذكورين في سنة ٢٥٣ وهم واضعون أيديهم الى الآن نحو سبع عشرة سنة بغير وجه
 شرعي ويريدان رفع أيديهم ووردها لجهة المسجد ولم يعينوا الوقف لاسبابه ولا ينسبه وسئل
 من المدعى عليهم فاجابوا بوضع أيديهم الاصيل منهم و الموكل على ذلك هم و آبائهم
 من سنة ٢٢٧ وصاروا تصرف فيها و دفع خراجها و أنكروا وقفها على شعائر المسجد
 في الحكم (اجاب) دعوى الناظرين المذكورين على الوجه المسطور غير صحيحة فلا يترتب
 عليها سؤال الخصم والله تعالى اعلم (سئل) من طرف مجلس الاحكام في غرة ج سنة
 ٧١ بما مضمونه ان بنات أخى المتوفى حسن بك مغش الا قايم الوسطى سابقا معتق
 المرحوم جنته كان أفندينا الكبير عرضن بانه لما توفي عنهن نصب سعادة سليم باشا
 مديراً للمالية الا ان وصيها معرفة القاضي على شخص اسمه أحمد فادعى حضرته بان الشخص
 المذكور ابن أخ للمتوفى لاجل أخذه التركة و تحرر له اعلام شرعي بثبوت ذلك والحال
 انه لم يكن ابن أخيه وان الشخصين اللذين شهدا له من الجرا كسة وفي وقتهم لم يكونا
 يعرفان اللسان العربي وانه ما شهدا باللغة المجر كسية والذي كان يترجم ما يقولانه هو
 أحد من ذكاهما في الشهادة و ان ثبوت تلك الوراثة لم يكن بحضور وكيل من طرف
 المعتق وان الذي ثبتت الوراثة له صار بالغاً رشيداً كما ثبت ذلك بالهـ كمة الشرعية في
 سنة ١٢٦٦ وانه بمناسبة ذلك ترفع عنه الوصاية قبل الاطلاع على الاعلام الشرعية
 المؤرخ بتاريخين أحدهما يوم ١٢ جاسنة ٦٥ والثاني في ٢١ جاسنة ٧١ ووجد فيه

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٦

انه ثبت وراثته اجمدا لعمه ارحوم حسن بك بشهادة شخصين من الجرا كسة وان
 ثبت ذلك كان في وجهه وكيل بيت المال الوكالة المطلقة بالمجلة بالمجلس الشرعي
 والمنصوب وصيا على تركته المتوفى وان القاضي اقام سعادة سليم باشا وصيا على القاصر
 المذكور وبما انه عند وفاة حسن بك صار الختم على تركته من وكيل بيت المال
 وبما صار الادعاء بان اجد ابن اخ للمتوفى صار الثبوت المقدم ذكره في وجهه وكيل بيت
 المال وكل ذلك والمعنى الذي هو الوارث له موجود ولم يلم بذلك فهل كان
 المعتق الذي هو الوارث موجودا لا يكون وكيل بيت المال خصما في اثبات الوراثه
 افيه ادوا بالثقل الصريح واطلعوا على اعلام الدعوى والمضبطة وقاموا فقه ما تاملوا
 شافيا وافيادوا بالثقل عن صحة المحكم اوفساده (اجاب) وكتب عليه اسمه وختمه
 بختمه كل من حضرة الشيخ مصطفى الفريسي امين الفتوى بمصر والشيخ محمد بن
 والشيخ محمد الرافعي مفتي مجلس الاحكام بمصر والشيخ محمد القطب والشيخ عبد القادر
 الريمائى مفتي ديوان عموم الاوقاف بمصر المحمدي في كل منهم الشرط في سماع بيعة
 الارث احضار الخصم وهو اما وارث آخر او غريم لليت اوله على الميت دين او مودع
 الميت او الموصى له او اليه كافي البرازية في العاشر من كتاب الدعوى ومثله في
 الخلاصة الهندية وغيرهما وفي البحر من التنبيهات لولم يكن للميت وارث وجاء مدع
 للدين على الميت نصب القاضي وكلا للدعوى كافي ادب القاضي للخصاف وظاهره
 ان وكيل بيت المال ليس بخصم اه وفيه حاشية الرملي عليه بما اذا وكاه
 السلطان بجمعه وحفظه اما اذا وكاه بان يدعى او يدعى عليه ايضا تسمع وهذه المسئلة
 كثيرة الوقوع اه وفي فتاوى الخير الرملي ما نصه وقد صرح علماؤنا بان وكيل بيت
 المال ليس بخصم يدعى او يدعى عليه ما لم ياذن له السلطان بالدعوى وقد افتى بذلك
 استاذنا السراج الحنفى اه وذكر في فتاوى الاتقوى في اوائل فصل من يصلح
 خصما انه براه اصلين احدهما ان من ادعى على انسان شيئا ان كان المدعى عليه لو اقر
 يصح اقراره ينتصب خصما في اقامة البيعة بالانكار وان كان لو اقر لا يصح اقراره
 فانه لا ينتصب خصما في اقامة البيعة في الانكار ومن يصح اقراره يصح انكاره فيكون
 خصما لا اقامة البيعة عليه ومن لا يصح اقراره لا يصح انكاره بخلاف الوصى فانه
 لا يصح اقراره ولا يصح انكاره وانما في ان من ادعى ما لا على غائب واراد ان يقيم البيعة
 على رجل حاضر فان الحاضر ينتصب خصما عنه اذا كان ما ادعى على الحاضر حقا
 لا يتوصل اليه الا باثبات ذلك على الغائب اه وحيث كان المعتق الذي هو محقق
 الوراثه موجودا غير غائب غيبية منقطعة والزوجه التي هي محقة الوراثه موجودة
 بالبلد ايضا في حادثة الاعلام لا يكون للقاضي نصب وصي والحال هذه فقد صرح
 العلامة البكري وصاحب الهندية بان القاضي لا ينتصب وصيا للدعوى المحققة

والأموال على الميت مع وجود وصي أو وارث ليس غايبا غيبة منقطعة حيث قال الأول
 ما قصه يجب على القاضى نصب الوصى في حق من مات ولم يوص الى احد - ولم يخلف
 وارثا وان كان لليت ورثة كبار في بلد آخر وماله وتر كته حيث توفي فادعى عليه
 قوم حقوقا وأموالا فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعا عن البلد الذي توفي فيه
 نصب وصيا وان لم يكن منقطعا لا ينصب كما في شرح الادب والخلاصة اه وقال
 الثاني ما قصه واذا ترك الرجل مالا في البلدة التي مات فيها وورثته في بلدة اخرى
 فادعى عليه قوم حقة وقاوا والاهل ينصب القاضى عن الميت وصيا ليثبت القرماء
 الديون والمحقوق على الميت ذكر الخصاص رحمه الله في باب ادب القاضى في باب اثبات
 المحقوق على الميت ان هذه البلدة اذا كانت منقطعة عن تلك البلدة ولا يذهب العير
 من هنا الى ثمة ولا ياتي من ثمة الى هنا يعني في الغالب فالقاضى ينصب عنه وصيا كذا
 في الذخيرة وان لم يكن منقطعا لا ينصب كذا في البرازية اه ومثله في ادب الاوصياء
 وقد ظهر من اعلام الثبوت ان القاضى عالم بوجود المعتقد والزوجة ووراثتها محقة
 وقد علم من النصوص المقررة ان القاضى لا ينصب وصيا مع وجود وارث ليس بقائب
 غيبة منقطعة فاثبات الوراثة على الوجه المبين بالاعلام لم يظهر له وجه صحة شرعا والله
 تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضى الجيزة عن محضر مضمونه ادعى ولدا رجلا على
 اشخاص اربعة بان احد المدعين خرج هو والدهما فلان من ناحية الفيوم وسارا
 بالطريق المعروف بدرب الهرم قاصدين بلدهما فيمنعاهما سائرا في وسط الجبل
 الذي هو ليس في ملك احد بعيدا عن القرى خرج عليهم اربعة اشخاص متلثمين
 وبيده كل بارودة لا يعرفان اسماءهم ولا اشخاصهم واطلق اثنان منهم بارودتين
 معمرتين بالرصاص فخرجت منهما رصاصتان واصابت احدهما احد المدعين في
 الجهة اليمنى من بطنه وخرجت من جنب سرقته من الجهة اليسرى واصابت الرصاصة
 الثانية والدهما وسمياه تحت ضلعه الايسر وفاحت في امعائه ولم تخرج فسقط ميتا
 بسبب ذلك فانحصر ميراثه في ولديه المدعين وكان مع والدهما الف قرش اخذه منه
 الاربعة المذكورون فحضر جماعة من بالتمها فاجتمعا في ديوان مديرية الجيزة
 وان المدعى عليهم مقيمون براس الدرب ولما سأل المدير احد المدعين الذي كان مع
 والدهما اخبره بان المدعى عليهم المذكورين هم الذين خرجوا عليهم بما بال طريق
 وضر يوهما على الوجه المصور وانه اخبر بذلك فنامته بسبب اقامة المدعى عليهم
 براس الدرب وان المدعين لا يعرفان الاشخاص الذين ضر يوهما ولا يعرفان أنهم
 المدعى عليهم أم غيرهم ولا يعرفان الشخصين اللذين باشر الضرب وانهم يريدان من
 المدعى عليهم ان يعرفوهما الاربعة الاشخاص ايضا اليوهما بما يترب عليهم بسبب
 ذلك لكونهم مقيمون براس الدرب ويسئلان جوابهم عن ذلك وانكر المدعى

عليهم دعواهم المذكورة ووجدوها جذا كذا في المحكم (اجاب) الدعوى على الوجه
المستطور غير صحيحة اذ من شرطها تعيين المدعى عليه بانه القاتل فلا يترتب على المدعى
عليهم مجرد الدعوى المذكورة شيء وباب الدعوى مفتوح فان عين ولينا القاتل من
قتل مورثه ما وادعيا عليه وابتادعواهم بالوجه الشرعي بعد صحتها قضي لهما
بوجوبها والا فلا وقد صرح علماؤنا باحد من وجده قتيلا في بركة بعية مدة عن العمران
ليست عملوك لاحد ولا في تصرفه ولا منفعة للاسلمين بها باحتطاب او احتشاش او
نحو ذلك اذ لم يثبت القتل على معين والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة
عن محضر مضمونه ادعت امرأة بالاصالة عن نفسها وبطريق الوصاية على بنتها
القاهرة من قبل القاضي علي رجاين بانها ما اخبر ازوجها بان دلوسا قبة الجامع
السكني ببلدتهم وقع فيها ويريد ان ينزل فيها لاجل الاجراء فاخبرها بانها تعبان
فخبراه على النزول بان قال له اخرج الدلو لاجل خاطرناو يبقى لك الثواب من الله تعالى
فنزل بها وغطس في الماء فلم يجد الدلو فعاذ على وجه الماء وقال لهما خذا بيدي فلم يرضيا
وامر ابا نيفطس ثانيا للبحث عن الدلو فغطس ولم يعد ومات بسبب غطسه ثانيا عن كل
من زوجته وبنته القاهرة والمحمل المستكن برحما من غير شريك ثم حضرت الزوجة
واطلعت زوجها من الساقية ودفن وتطالبا بما يترتب عليهما بسبب ذلك وسئل
منهما فاجابا عن ذلك بانهما اخبرا ازوجها بذلك فطلب منهما اجرة اخرج الدلو وهو
يخرجه من الساقية فاعطاه احدهما اقرشا ونزل وغطس مرة وعاد وغطس ثانيا فلم يعد
ومات من ساعته عن ورثته المذكورين على الوجه المستطور وانه كان معدا للنزول السواقي
وانكر اما هذا ذلك في المحكم (اجاب) لا يترتب على المدعى عليهم ما شيء بسبب موت
زوج المدعية المذكورة غير يقا في الساقية المذكورة بعد سباحته على الوجه المستطور
لان غرق بهززه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن حكم محضر مضمونه
ادعت امرأة بالاصالة عن نفسها وبطريق وصايتها على اولادها القصر على رجل
بانه خرج مع زوجها قاصدين التجارة وكان مع زوجها مبلغ دراهم بعضه له وبعضه
لاخرين وبعضه للمدعى عليه ثم ارسل لها المدعى عليه فاخبرها بان زوجها انزل في البحر
اي تجاوز الى البر الا خرا عدم وجوده وركب للتعدية وادان يجمع فغرق ثم وثب على
الماء وقال للمدعى عليه ادركني فاسرع ونزل لينة فوجده قد غرق ولم يظهر وان
الدراهم التي معه مرسوعة في كره على خراهم وصار البحث عليه فوجد انه اخرج من
البحر بناحية المعصرة ودفن وكشف على قبره فوجد ميتا وانحصر ميراثه في زوجته
المدعية واولاده القصر المذكورين وان المدعى عليه هو الذي قتل زوجها واخذ ما كان
معه من الدراهم والنياب والقاه في البحر ومات به بما يترتب عليه بسبب ذلك وسئل
منه فاجاب بانها حين وصل الى الجهة التي غرق فيها وارادا التعدية فلم يجد امركا

فدعي المدعي عليه الى البر الاخر ليحضر له مركبا الى ان وصل الى البر فناداه زوج المدعية
 اني اريد ان اسبح ولا استطيع ذلك والدعية معي فارجع وخذها فعاد المدعي عليه
 سابحا حتى وصل الى البر ونزل زوج المدعية واراد المدعي عليه ان ياخذ الدعية منه
 وهو سابح فقال له ادر كني فتزل وسبح حتى وصل الى مكان المتوفي فوجده قد غرق ولم
 يظهر وان ماله من الدراهم موضوع بكمهم على حزام المتوفي وهو اقل مما ذكرته
 المدعية ويدينه فاستفسر من المدعية عن كيفية القتل وعن الالة التي قتله بها فذكرت
 انها لا تعرف ذلك وانها تدعي عليه بقتل زوجها بسبب انه خرج معه ولم يعد ويدهي انه
 غرق وان الدراهم التي كانت معه فقدت منه فبسبب ذلك ظنت ان المدعي عليه قتل
 زوجها واخذ ماله اهتمته وادعت عليه بذلك ولا يثبت له ابدية واهال انهم لم تكن حاضرة
 حين ذلك فالحكم (اجاب) لا يثبت على دعوى المرأة المدعية المذكورة لزوم المدعي
 عليه بشئ والحال هذه ولا يحكم عليه بمجرد الدعوى المذكورة على الوجه المستورد وقد
 صرح علماء ائنا بان من شرط الدعوى ان يظن ان الجرم قد وقع فلو قال اظن لم تصح الدعوى
 كما صرح به في البحر والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجزيرة عن حكم
 محضر دعوى مضمونه ادعي مصطفي شرموط بن احمد شرموط بن مصطفي شرموط بن
 درويش السعدي على فاطمة بنت شعي الديب زوجة المتوفي الآتي ذكره وحسنة
 واختها شقيقة بان المرأتين الاخيرتين بنتي علي ميربح المرزوقتين لوالدهم المذكور
 من منه بنت الحاج محمد السعدي بن عوض السعدي اخت المتوفي الآتي ذكره فيسببان
 فيما قبل تاريخه من نحو سنة سابقة توفي محمد الطيب ابن الحاج محمد السعدي بن درويش
 السعدي عن كل من زوجته فاطمة احدى المدعي عليهن وولد ولده المدعي المذكور
 من غير شريك وان الخلف عن المتوفي المذكور جميع المالكين بالجزيرة المهدود
 محدود اربعة وان المدعي عليهن الثلاث المذكورات بعد وفاة المتوفي وضمن ايديهن على
 المالك الخلف عن المتوفي ويطالب المدعي المدعي عليهن برفع ايديهن عما يخصه من
 المالك المذكور وسئل من المدعي عليهن عن ذلك فاجبن بالاعتراف بوضع ايديهن عليه
 وبكونه خلفا عن المتوفي المذكور وذكر ان المتوفي مات في شهر ذي الحجة سنة ٧٠٠ عن كل
 من زوجته فاطمة احدى المدعي عليهن وولد ولده هو موسى ابو السعدي بن ابي السعدي
 ابن سعدي السعدي بن عوض السعدي المذكور اعلاه الغائب هو الا ن بالاقطار
 الشامية وبنتي اخته شقيقة المحرمة منه المذكورة هما حسنة واختها شقيقة
 وبان باقي المدعي عليهن المذكورات من غير شريك لكون محمد الطيب ابن محمد
 السعدي بن عوض السعدي المذكور وليس محمد السعدي والد المتوفي ابن درويش كما
 ذكر المدعي المذكور في دعواه المذكورة وان سكرن ما عدا ذلك فاستفسر من المدعي
 المذكور عن ذلك وطلب منه بيان كيفية نسبه للمتوفي المذكور هل هو ابن عم والده

شوال

سنة

المذكور شقيقه ام لوالده ام لوالدته فذكر ان محمدا الطيب ابن محمد السعدى بن عوض كما
ذكر المدعى علي بن ولىس هو ابن درويش السعدى كما ذكر في دعواه وانه هو مصطفي
شمروط بن احمد شمروط بن مصطفي شمروط بن عوض السعدى وان لمحمد الطيب
المذكور ابن ابن عم اخ يدعى موسى ابو السعود بن ابي السعود بن سعودى السعدى
ابن عوض السعدى المذكور وانه من نسله لا يعرف له مكانا وانه كان ذكر في دعواه
انه ابن احمد وان احمد ابن مصطفي وان مصطفي ابن درويش وان المتوفى ابن محمد وان محمدا
ابن درويش غلط بسبب عدم معرفته نسبه ونسب المتوفى المذكور وان الصواب ما ذكره
ثانيا كما ذكر المدعى علي بن ولىس المذكور وانه ميراث المتوفى انحصر في زوجته
وولدى ولدهما المدعى والغائب المذكور وان جده مصطفي شمروط المذكور واخوه كل
من والد المتوفى المذكور وسعدى السعدى المذكور ورشقيق والدهما عوض السعدى
وانه لا يعرف اسم امهم ولا ابيهم ولا يعرف غير ذلك فلم يصدق المدعى علي بن ولىس
وراثته للمتوفى ووجدناها كليا مخالفا للحكم (اجاب) المصريح به في كتب علماء ائمة انه يشترط
في دعوى بنوة العلم ذكر نسب الاب والام الى الجد كما في الفرض وغيره كواقعات المفتين
ونصها ادعى انه ابن عم الميت يحتاج الى ان يذكر نسب الاب والام الى الجد ليصير
معلوما لان انتسابه بهذه النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشرط البيان ليعلم اه
فيه علم من ذلك ان دعوى بنوة العلم من غير ذكر هذا النسب لا تصح فيمنع المدعى الى ان
تصح دعواه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سؤال) وارد من رئيس مجلس الاحكام
في ١٤ ذى القعدة سنة ٢٧١ واجيب عليه من هذا الطرف وبامضاء حضرة الشيخ
محمد المنصورى الحنفى والشيخ محمد الرافعى الحنفى والشيخ اسمعيل الحناي الحنفى والشيخ
مصطفي القرشى الحنفى والشيخ عبد المطلب الحنفى والشيخ محمد القطب الحنفى والشيخ
محمد ابى الاعلا الخلفاوى الحنفى والشيخ عبدالرحمن البه راوى الحنفى

(وصورة السؤال) ان المرحوم يعقوب بك معتق المرحوم افندينا الكبير كان اوصى
وصية وعلق تنفيذها على مائة تضييه ارادة المرحوم المعتق وقد عرضت وصية امره الى
المرحوم باقى بك شفها بالاجراء كما في اوصية تضاها جرى العمل انما من بعد ذلك تقدم
عرض من جرم يعقوب بك في خصوص تلك الوصية وانما غيره من مول بها وقد اعطى
سؤال في هذا الشأن الى حضرات علماء المجلس واطلعوا على ما حصل واجابوا بمطابقة
ذلك لشرع ثم ان حضرة خورشيد بك زوج حرم المومنا اليه الا ان عرض السادة
افنديناولى النعم تقرر ايشتمل على المطاعنة في تلك الوصية وغيرها وانه استغنى من
علماء اسكندرية واجابوا بانه يقتضى ما قيم الا تصح الوصية وسعادة الخديوى الا كرم
اصدر الامر الى المجلس برؤية هذه المادة فيه وحيث علماء المجلس قالوا بصحتها والاخرون
قالوا بعدم الصحة وكل منهم يستند على ما في كتب المذهب فاقتضى احضار حضراتكم

٢٠

١٢٧١

لتطلعوا على القضية وتعطوا الجواب عما هو الاصح والمعتمد يعني في حكم محضر هذه
 الوصية (اجاب) بقوله الحمد لله بحق الحق ومنه حق الباطل قد اطلعنا على أوراق هذه
 القضية وعلى صورة محضر الوصية المترجمة باللغة العربية المصرح في آخرها بان الموصي
 اجري تحرير هذه الوصية حال صحته عقله لاجل اجراء ما فيها اذا حصل له امر الله يعني الموت
 وصرح في ضمنها بمعية بعض اشياء لا زوجة وغيرها وصرح في ضمنها باجراء خيرات مؤبدة
 ومقربات لبعض اشخاص من ريع عقاره ثم ذكر انه كل ما زاد سنو يا بعد المصر وفغن
 بعد ما سبق ذكره من الوصايا ينظر الى الباقي ويعطى منه افلان كذا و افلان كذا
 و افلان كذا ثم ذكر انه يجري التقسيم بينهم كالمهر من بعد اداء الوصايا والمقربات
 (والافادة عنها) ان هذه الوصية صحيحة معمولة بها تنفذ من ثلث المال فان زادت على
 الثلث توقفت في الزائد على اجازة الوارث وتكون وقفاً فيما ذكره من العسائر الذي
 صرح باجراء الخيرات والمقربات المذكورة من ريعه اثبتت الوقف بالضرورة فيما
 ذكر كما يستفاد من كتب المذهب لوجود الاضافة الى ما بعد الموت في هذه الوصية
 وللتصريح بذلك كروصية في انائها وآخرها فلا يسوغ القول بانها ماطلة ولا دليل عليه كما
 هو ظاهر على ان الكلام في معرض الوصية والحال حال مذا كرتها وذلك كاف كما لا يخفى
 على من له ادنى المام بمذهب امامنا النعمان عليه وعلى اصحابه وسائر الائمة سبحانه
 الرحمة والرضوان قال الامام فقيه النجف سر قاضي خان في فتاويه المشهورة رجل قال في
 صحته او مرضه ان حدث في حدث فافلان كذا عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال
 سمعت ابا حنيفة ان هذه وصية والحدث عندنا الموت وان لم يقل حدث الموت وكذا لو
 قال فافلان الف درهم من مالي او من نصف مالي او من ربع مالي فهو باطل قال ذلك في
 صحته او مرضه الا ان يكون ذلك عند ذكر الوصية فيكون وصية اه وفي رد المحتار بعد
 سابقة كلام مانعه وعلى هذا اذا قال له الف درهم من مالي فهو وصية استحسانا اذا
 كان في ذكر الوصية انتهى معز بالانهاية ولا كلام في ان الهبة في مرض الموت من غير
 قبض حال حياة الواهب غير صحيحة كهبه السيد لام ولده حال حياته والله تعالى اعلم
 (سئل) عن محضر من طرف قاضي الحيرة مضمونه ادعى على غيره عن نفسه وبطريق
 وكالته الشرعية عن اخويه شقيقه الباقين على الشيخ حسن المنوفي بان والد المدعى
 وموكليه خالف لهم قطعة ارض زراعية اميرية محدودة بمحدودار بعثة كانت تحت يد
 الشيخ شعراوى شيخ بناحية الحيرة على مبلغ معلوم من الدراهم غارقة ليزرعها ويدفع
 ما عليها الميرى ثم بعد ذلك دفع والد المدعى وموكليه دراهم الغارقة للشيخ شعراوى
 فقبضها ثم توفي والدهم من نحو ثلاث سنين واستمر الشيخ شعراوى واحداً ما يدعى على
 الاطيان المذكورة في حياة والد المدعى وموكليه ولم يسلم الاطيان لوالدهم وامتنع من
 ذلك وهو شيخ بالناحية ثم سلم الاطيان للمدعى عليه من مدة سنة فزرعه وفي العام الماضي

ذی الحجۃ سنۃ

١٢٧١

٢٥

(قوله كردار) في القاموس
الكردار بالهمزة مثل
البناء والاشجار والكبد
اذا كبسه من تراب نقله
من مكان كان يملكه
ومنه قول الفقهاء يجوز
بيع الكردار ولا شفعة
فيه اه

زرع المدعى عليه بعض الارض وبقي منها جانب بدون زراعة فزرعها المدعى وموكله
قبحا ولما نفي اخذه المدعى عليه تعديا ووضع يده على الارض الى تاريخه ويطالب به
برفع يده عنها وتسليمها له ولو كايه بالوجه الشرعي وثبت وضع اليد على المدعى
عليه وسئل منه عن هذه الدعوى فاجاب بوضع يده على تلك الارض بطريق الاسقاط
من الشيخ شعراوى المذکور نظير مبلغ معلوم وانه والمسقط واضح عن ايديهما على امد
تريده على ثلاثين سنة يهرقان فيهما مع مشاهدة والد المدعى من غير مزايسة وانما ذكر
كونها كانت في استحقاق اصول المدعى وموكله فالحكم (اجاب) اذا تحقق ترك
والد المدعى واخويه تلك الارض باختياره مدة سنين على الولاء يسقط حقه منها ولا يكون
لاولاده رفع يد وارضع اليد عنها ففي الفتاوى الخيرية جوابا عن مزارع في ارض سلطانية
رسول من الارض وتركتها اختيارا فنزل بالقرينة غيبه وغرس فيها باذن من له الاذن
واطعم الغرس ورجع الفلاح ويريد ان يرفع يد الغرس عنها او ياخذ غرسه هل له ذلك
ام لا مانع له ذلك بل لو كان له فيها كردار وتركتها بالاختيار سقط حقه في كيف
اذ تركها وليس له فيها كردار والمزارع انما حقه في الانتفاع بما ادم يتعهد بما يزرع
والانتفاع ومتى تركها سقط حقه بخلاف كل مزارع ان يزرع بالحصة حيث اذن له
بالصريح او الدلالة وفيها ضمن جواب ان المزارع اذا همل الارض ووضع غيره يده
عليه ليس له الاسترداد وتبقى في يده من هي في يده وليس لمن كانت في مزارعته ان يرفع
عنها ويرفع يده ويستولى عليها اذ ليس له فيها ملك ولا شبهة ملك ولا حق الاستبقاء
والاستقرار اه واما اذا لم يحصل منه ماله من ابيهم ترك اختيارا وكان له ماله عذر
شرعي في ترك الدعوى تلك المدة كغيبه او كون المدعى عليه ذا شوكة يخاف المدعى منه
الحاق الضرر به لا يسقط حقه وتسمع دعواه ثم قد صرح في الخيرية نقلا عن المحامى
الزاهدى بما نصه حيث كان الترك بغير اختيار لا يسقط قدميتهم ولم يرفع ايدي
الواضعين ايديهم عليها حيث كان الترك بغير اختيار وقد صرح جوابا ان الدعوى لا تسمع
بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي وصرحوا ان من
الاعذار كون المدعى عليه واليا جاثرا يخاف منه والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة
دعوى مضمون انى وكيل من شخصين وعندهما ادعى على وكيل عم الشخصين بان والد
ابى الموكلين كان في سنة ١٢٢٨ سافرا الى الاقطار الشامية واقام بها وكان سنه اذذاك
خمس وستين سنة وترك اولاده الثلاثة وهم عبد الله الصناديلي وكل المدعى عليه
وابراهيم الصناديلي والد كل من موكل المدعى والمحرمه مستترة الموكلة المذكورة
وفوجته صالحة وكان يملك حين توجهه مكانا بمدينة الجيزة وكرت حدوده وطاحونة
داخل المكان المذکور ومكانا بمصر لم تذكر حدوده وجاموسة وبقرتين وجمارا ونورجا
ومحرانا وقطعتى ارض طين زراعة عبرتهما كذا بحوضين ذكرت حدودهما واجانب

غلال لا يعرف قدره فوضعت الزوجة صالحة يدها على ما ذكره كون اولادها قاصرين
 الى ان بلغوا وبعد بلوغهم صار ولداه ابراهيم وعبدالله يزرعان تلك الارض من غير تمييز
 حمل لكل منهما وفي تلك المدة جددا اطيما ناخرى ومواشي واستمرا يزرعان ما ذكر
 ويستعملان المواشي المذ كورة وصاروا يضعين ايديهم على متروكات والدهما وما
 جددهما من الاراضي والمواشي ويكتسبان من عمل الزراعة من غير تمييز حمل وهما في
 معيشة واحدة الى ان توفي ابراهيم المذ كورة في سنة ١٢٤٨ عن ولدين عبدالله وخليل
 موكل المدعى وزوجته عفا الله ووالدته صالحة المذ كورة وكان ما جدده كل من ابراهيم
 وعبدالله سوية خمسة افدنة لم تذ كر حدودها وجانب غلال مجهول القدر وبعد ذلك وضع
 كل من موكل المدعى وموكل المدعى عليه ايديهم على تلك الارض وصاروا يستغلونها
 من حين وفاة ابراهيم وهم في معيشة واحدة من غير تمييز حمل كل عن الآخر الى تاريخه
 وان موكل المدعى عليه وعبدالله و خليل المذ كورة المدعى جددا اطيما بقدرها ستة
 افدنة ونصف بينت حدودها ووضعوا ايديهم على ذلك مدة تزيد على خمس عشرة سنة
 وان كلا من موكل المدعى عليه وولدي اخيه موكل المدعى توجهوا الى مصر سنة
 ١٢٦٨ وارادوا بيع المذ كان المذ كورة اعلاه فسهل عبدالله المذ كورة عن
 والده المسالك المذ كورة فاجاب بانه مات من مدة طويلة قبل موت اخيه ابراهيم
 المذ كورة فساغ لهم جميعا بيع المذ كان المذ كورة بثمن معلوم وخرج لهم حجة ايلولة بوفاة
 على الصناديق وصار كل من موكل المدعى عليه وموكل المدعى عبدالله و خليل
 يزرعون الاراضي المذ كورة جميعها سوية من غير تمييز حتى صارت تحت ايديهم الآن
 خمسة عشر فدانا ونصف وجانب قمح قدره اثنان وثلاثون رديا ومواشي ذكره حدودها
 فقط وآلات فزاعة ذكره حدودها كذلك واربعة ارادب فرة وجانب نقدية تحت يده موكل
 المدعى عليه قدره كذا اشترى بها عبد الله وخالقه بالجهة هادية عوضا عن ولده واستغناص
 دينها كان في ذمة رجل يدعى كذا قدره كذا واشترى مكانا بالجزيرة وأدخله بالمنزل
 المتروك عن ابيه المذ كورة وكتب حجة باسمه ودفع ثمنه من مال الروكية وان موكل
 المدعى عليه اخرج ولدي اخيه من المذ كان المذ كورة ووضع يده على ذلك جميعا بمفرده
 ويعارض موكل المدعى فيما يخصهم من ذلك بغير وجه شرعي ويطالب المدعى
 المدعى عليه برفع يدهم وكلاءهم ما يخص موكله المذ كورة من ذلك جميعا وسهلا من
 المدعى عليه بمعد ثبوت وضع يدهم وكلاءه على ما ذكره بالوجه الشرعي فاجاب بوضع يدهم وكلاءه
 على ذلك وبان والده توجه في السنة المذ كورة وكان سنة اذ ذاك خمسة عشر من سنة
 وان والدته صالحة زوجة ابيه المذ كورة توفيت سنة ١٢٦٣ بعد وفاة ولده ابراهيم عن
 ولديه عبدالله وستية وانه لما توجه الى مصر لم يبيع المذ كان المذ كورة واخبر القاضي بانه
 ملك لوالده المذ كورة وانه موجود على قيد الحياة امتنع القاضي من التسليم في بيعه ثم
 توجه في سنة ١٢٦٨ الى مصر وادعى ان والده توفي وباعه هو واخته بمبلغ كذا وسلم الثمن

صفر

سنة

لولد اخيه أحد الموكاين وان الخلف من والده الارض المذ كورة أو لا والمكان والاطاحونة
من غير زيادة وان اخاه ابراهيم توفي عن زوجه عفا الله وولديه منها عبد الله وخليف
الموكاين المذ كورين وكانا فاصرين واقاما معهم ما بمنزله لكونه تزوج والدتهما عفا الله
المذ كورة ويا كلان ويشربان بمنزله ويزرعان القطعتي الارض المذ كورتين اعلاه
وكل ما نتج من محصول زراعتهم مايا كلان وان المواشي المذ كورة ملك موكل المدعى
عليه وزوجه عفا الله وان باقى الاطيان هي في تصرف واختصاص موكل المدعى عليه
وان لموكل المدعى صناعة يكتبان ويصرفان على أنفسهما منها وانهما في سنة كذا
اذنا موكل المدعى عليه ان يزوجهما وكل ما صرفه في ذلك يكون ديناً بينهما وان صرف
في ذلك مبلغ كذا وان الحرمة صالحة والدة موكل المدعى عليه المذ كورة قبل وفاتها
بثلاثة أيام احضرت ابنتها سيدة الموكا المذ كورة وسامتها صاخا ونحاسا بن مقصداده
وزنته وبعض شيء لم يبين وثقة سيدة عبرتها كذا وباق ذلك لوالدتها تحت يدها الى تاريخه
وانكر ما عد ذلك وأنه يطالب المدعى عليه الوكيل المذ كور باحضار الاشياء
المرقومة وبيعها لياخذ ما يخص موكله منها فلم يصدقه المدعى الوكيل على ذلك فسا
الحكم (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى موت على الصناديل والدموكل المدعى عليه
بعد دعوى صحجة قبل موت ابنه ابراهيم والدموكل المدعى فسا يتحقق بالوجه الشرعى انه
مخلف عنه مما يورث عنه شرعا يقسم بين ورثته فيكون لزوجته صالحة المذ كورة فيه
الثلث لو علمت حياتها بعده ولا ولادة الثلاثة الباقى يقسم بينهم للثمن كمثل حظ
الانثيين وما اصاب الزوجة يكون لولدها عبد الله موكل المدعى عليه واخوته شقيقة ولا
شيء لولدى ابنها ابراهيم الميت قبلها وما اصاب ابراهيم يكون لورثته بالقرينة
وان لم يتحقق موته يوقف ما تركه الى ان يثبت موته بينة أو يحكم بموته اذا مات
أقرانه في بلده على المذهب فتقسم تركته بين من يرثه وقت الحكم بموته ويشترط في
دعوى العقار التحديد ودعوى المنقول احضاره أو بيان قيمته ان تعذر احضار العين
بان كان في نقلها مؤنة وان قلت وتعدرت الاشارة اليه ولو بالتوجه اليه وكان قيمتها
أوجنس ونوعه وصفته وقدره ان كان مثليا وما تصح فيه الدعوى يكلف المدعى
اثباتها فيما أنكره خصمه وما لا فلا والمستغاد من عبات علمائنا ان من ترك أرض
الزراعة الاميرية اختيارا وأهلها مدة سنين ووضع غيره يده عليها ومكنه الحما كم منها
سقط حق التارك لها وثبت الحق للاخ وان مات عن أرض أم يريته وله اولاد
ذ كورهم أحق بهم من غيرهم فسا يثبت بالوجه الشرعى ان لموكل المدعى حقا فيه من
تلك الاراضي وغيرها بعد دعوى صحجة يكون لهما الاستيلاء عليه حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) بافادة مؤرخة بيوم الخميس غاية جادى الاولى سنة ٧٢ من
محافظة مصر مضمونها قد ورد الى ديوان الها فظة افادة من سعادة كاتب ديوان

١٢٧٢

٢٨

خديوي رقيم ٢٦ جاسنة ٧٢ ومعها اعلان شرعيان وتصديقان من علماء مجلس
السودان بخصوص تداعي ورثة محمد بن جاد المولى من حلة ياسين على صغيرون بقتله
وتداعي ورثة ضوونه جبارة على محمود الضو بقتله وشهد في شأن الاول أربعة اشخاص
بالقتل وفي شأن الثاني ثلاثة اشخاص اُحدهم بالقتل والثاني باقرار القاتل بالقتل
والثالث بما يفيد معارضة القتل برؤية الآلة والمصارعة وقيام القاتل وطرح المقتول
مصابا في نحره بالسكين وحكم قاضي كردفان بوجوب القسامة والدية في كل منهما على
اهل المملتين ودرا الحكم عن القاتلين عن الاول يكون الشهود من الهلة المقتول
بما القتل وعن الثاني بان أحد الشهود شهد بالمعينة والثاني بالاقرار والثالث
بكونه من اهل الهلة وانه رؤى ما يوجب الاشتباه في هذا الحكم اصدور الدعوى
في كل من القضيتين على معين فهل والحال هذه يجب القسامة والدية وهل دفع قبول
تلك الشهادات بما ذكره الحكم الشرعي والمطلوب من بعد رؤية الاعلامين والجوابين
الذين كورين بالهامس العلمي بالحافظة اعطاء الجواب اللازم من حضر تكمهم اشتعل
عليه ما ذكر مع التصريح هل الحكم الشرعي في هاتين الحادتين وامثالهما والحال هذه
وجوب الدية والقسامة مع صدور الدعوى على اشخاص معينة ام لا يجب الى آخر
ما توضيح من مطالعته مع مطالعة الاوراق الاربعة المذكورة تعلم الكيفية فتؤمل
من حضر تكم اعطاء الجواب المطلوب عن ذلك لاجل ارساله الى المعينة الخديوية
كالمرغوب (اجاب) عن هاتين القضيتين ان شهادة الشهود وفيها على الوجه المعين
بالعلاميهما غير مثبتة لقتل القاتلين المذكورين على المدعى عليهم ما وحيث وجد
القتيلان في المملتين المذكورين وبهما اثر القتل ولم يعلم قاتلهما بان لم يثبت القتل
ببينة او اقرار كما في التمسك تافى وقد ادعى ولي كل منهما على معين من اهل الهلة التي
وجد فيها القاتل بالقتل العمدة فالحكم في ذلك ان يحلف نجسون رجلا من اهل كل محلة
يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا بان يحلف كل واحد منهم بالله ما قتلناه
ولا علمت له قاتلا وان لم يتم العدد كرر الحلف عليهم لستم نجسين يميننا وان كان اهل الهلة
فيهم الغاصق والصالح فالتحيز في استخلافهم الى الورثة يختارون اهل الصلاح ان احبوا
بشيء يستخلفوهم فان كان اهل الصلاح لا يتمون نجسين وارادوا ان يردوا عليهم
اليمين فليس لهم ذلك ولهم ان يتخيروا من الباقيين تمام النجسين رجلا ثم يقضى بالدية
على اهل الهلة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ديوان محافظة مصر عن حكم دعوى
واردة من نقر رشيد وهذه صورتها ادعى جماعة من نظار مساجد على ناظر وقف بانه
واضع يده على جميع النيط السكاكين بحرى نقر رشيد المعروف بالشرقي الذي كان اصله
ست قطع متلاصقة وصارت الآن غيطا واحدا المحدود بمحدود أربعة الحد القبلي ينتهي
بعضه قديم من الجهة الشرقية لمسا هو معروف بالمرحوم أحمد جرجي المشاق البحاري

الآن في تصرف ورثة كل من المرحوم الحاج أحمد والمرحوم محمد المعروف كلي منهما
 بآمين أبي جودق وبالحج نجوى والآن جارية في استحقاق المدعى عليه ومن يشركه وتماه
 من الجهة الغربية ما هو معروف بالحاج حسين سلام قديمًا والآن لما به دورته المرحوم
 الحاج علي كجك الغيطاني والحمد البحري ينتهي إلى الهوري الفاصل بين ذلك وبين
 الأرض المعروفة بالقسيس والحمد الشرقي ينتهي ببعضه إلى الهوري المعروف بالمشاق
 الفاصل بين ذلك وبين أراضي الأرض المعروفة بالقابودان وبعضه إلى أرض الساقية
 المعروفة بالحمد جيجي المشار وتماه إلى الهوري الفاصل بين ذلك وبين سهل والحمد
 الغربي ينتهي ببعضه من الجهة القبيلية إلى طريق الحصار التي منها التوصل
 والاستطراق إلى الغيط المذكور وتماه من الجهة البحرية إلى غيط بيدران المشتمل
 الغيط المذكور على أخشاب نخيل بلع عتيقة ومسجدة الغراس ثمرة وغير ثمرة من غير
 وجن من على لآلة ضاء أمد النابج الذي صدر في الغيط المذكور من الحاجة آمنة بنت
 خليل جاني الشهير بشريف جرجي المرزوقة لوالدها المرحوم من زوجته الشريفة
 منه بنت السيد محمد وحيد بن السيد محمد وحيدش الواقف الأصلي لذلك على ذريته ثم
 من بعدهم على مساجد أربعة بموجب كتاب وقفه في ذلك المؤرخ باليوم الثامن من
 شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة ومائة وألف لا تحصر النظر والاستحقاق فيها الكل
 من المكرم الحاج حسين وشقيقه الحاج حسن والمكرم الحاج عبد الله المدعو عبدة
 أولاد المرحوم الحاج علي نور لمدة تسعين سنة تقضي من خمسة وعشرين من شهر ربيع
 الثاني سنة خمس وسبعين ومائة وألف بموجب حجة الاجارة الشرعية المؤرخة في التاريخ
 المذكور وكافرته رفع يده عنه لا يلواته إلى المساجد الأربعة تقضي شرط الواقف
 وانقراض الذرية ويسألون جوابه عن ذلك وسئل المدعى عليه فاجاب بان الغيط
 المذكور جارقي واقف الانبائي عليه وعلى بقية المستحقين وابرز من يده وقفية مشتملة
 على أمان كن كثيرة من جملة المكن المدعى به فقرئت في المحضر ودل مضمونها على
 أن الغيط المذكور المهدود بالحدود الأربعة كان جار يافي تأجر الحاج حسين نور
 وشقيقه المذكورين أعلاه من المؤجرة المذكورة أعلاه المذكورة المذكور وان الشيخ
 عليا الانبائي استأجر ذلك منهم باق المدة ووقف المفعة على الحاج حسين نور وشقيقه
 المذكورين وعلى ذريته ومن بعدهم لمدة ثلاث وثمانين سنة تقضي من تاريخ الوقف
 المؤرخ بغرة شهر جمادى الأولى سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف وكشف من السجل
 المصانيد دل مضمونه على ذلك وصديق الناظر المذكور على ما في الوقفية المذكورة
 وسئل المدعى عليه المذكور عن حج أخرى غير الوقفية متاخرة عن تاريخ الوقف المذكور
 أفيد خلو الاستبداد في الغيط المذكور فاجاب بانه لم يكن عنده سوى الوقفية المذكورة
 وزاد في جوابه ان سند الاجارة الصادرة من الحاجة آمنة إلى الحاج حسين نور وشقيقه

المذكورين اعلاه مذكور فيه ان المؤجرة صرحت بعدد الاجارة بقولهما ليدفع
بذلك المستأجرون بالاجرة والاجارة والزرع والزرع اعلة والغلة والاستغلال وغرس النخيل
والاشجار وحفر الهواري والآبار وهما احبوا واختاروا من سائر وجوه الانتفاعات
الشريعة ليكون ما يغرسونه ويحصدونه بذلك ملكا شرعيا لهم بالطريق الشرعي وان
ذلك مستطرا بالهيجل المصان في عين سند الاجارة الموضحة تاريخه اعلاه ووقف الامر في
ذلك على الكشف ثم صار الكشف على الست قطع المدعى بها في هذا اهل الخبرة
وشهدوا جميعا بان قيمة اجرة مثل الارض المذكورة في كل سنة ثمانمائة وخمسة
وسبعون قرشا سلمية مستحق الارض المذكورة وهي المساجد الاربعه وستة اعراس
الشهادة في الغراس من جهة المستأجرين ووردتهم فقالوا لم نرا احدا غرس في الارض
المذكورة بل والنخل الموجود فيها الآن حادث والقديم لا يبقى الى تلك المدة ثم بعد
ذلك ادعى ناظر الوقف المدعى عليه المذكور على نظار المساجد الاربعه المدعين
المذكورين بان اشباب النخل المتنوعة الاصناف النابتة في ارض الغيط المدعى به
المذكور المنقورة وغير المنقورة من غراس جده المستأجر المأذون بالغراس هو وشقيقاه
المذكوران اعلاه المأذونان بالغراس من المؤجرة المذكورة اعلاه وهي الناطرة
والمستحقة للارض المذكورة وان ما غرسوه يكون لهم ما عدا نخس - ير نخلة عتيقة
وسئل من المدعى عليهم فاجابوا بالانكار لثلاثهم معا وعلى ان الغراس الموجود
الآن تابع للارض وانه من انشاء وحيش الواقف الاصلى وكاف اثبات دعواه فاحضر
وجلس شهدا حدهما انه كان مارا مع والده وراى المكرم الحاج حسين انور وشقيقه
المذكورين يغرسون نخلا بالجهة البحرية ويبرمون رملا وانها كانت ارضا براحا وان
الجهة القبليية كان بها نخيل عتيق ومستجد وشهد الاخير بان الحاج حسين المستأجر
المذكور وشقيقه يغرسون غالب النخيل الموجود الآن من سما في وشقع وبر بارة
وغير ذلك فاحكم الله في هذه الدعوى (اجاب) لا تسمع الدعوى في الوقف الا من
ناظر شرعي ولم يبين به هذه الدعوى الصادرة من نظار المساجد الاربعه انهم آل
لهم نظر ذلك الوقف المدعى به ولا ان الحماكم اقامهم نظارا عليه لتسمع الدعوى منهم
فلي نظر ما هو الواقع وعلى كل فلا استحقاق للنظر الواضع يده على هذا الغيط الموقوف
باقى منفعة تاجر لمدة ثلاث وخمسين سنة مضت من قبل على الاتيان على المستأجرين
الثلاثة المذكورين وذريتهم الذين من جملتهم الناظر المدعى عليه والحال هذه فاذا كان
الامر كذلك ترفع يده عن هذا الغيط ويسلم بان يستحقه الآن بعد تحقق مستحقة بطريق
شرعي لكن لم يصرح في هذه الدعوى بان واضع اليد اعترف بان هذا الغيط كان
جاريا في وقف عمر وحيش على ذريته ثم من بعدهم الى مساجد اربعة كما ذكر
المدعون ولم يعين ايضا في دعوى المدعين ما يؤل اليه ذلك الوقف من المساجد
الاربعة بل ذكروها بصيغة التنكير ودعوى المدعى عليه ان الحاج حسين وشقيقه

١٢٧١

شوال

سنة

المأذوقين بغرس الاشجار وماعا غرسوا وما هو موجود بذلك الغيط حسب الاذن من الناظر ماعدا نحو وخسين نخلة عتيقة الى آخر ما ذكره غير صحيحة ايضا على الوجه المسطور ويثبت التي اقامها على الوجه المبين لا تثبت شيئا وبالمجلة فهذه الدعوى على هذا الوجه محتملة من وجوه غير جارية على النمط الشرعي فاللازم على حكام الشرعية التامل فيما يلزم شرعا وان يطالبوا من المتداعيين ببيان ما هو شرط في صحة الدعوى حتى يترتب على ذلك سؤال الخصم فان انتفى المثل ابيضة تطلب فان اقيمت على طبق الدعوى حكم بها بهد التعميل والا فلا وان اعترف الخصم بما ادعاه خصمه الزم باعترافه ومن شرط الدعوى بيان المدعى به وتعيينه وبيان وجه استحقاق المدعى لما يدعيه وبعد تسليم الغيط المذكور لمستحقه ان ادعى احدان مورثه الذي بين ورثته له بيانا شرعيا غرس غراسا في مزرعة ما غرسه وتحقق ذلك بطريق شرعي ولم يكن موضوعا بحق القرار كنف الوارث قلعه ان لم يضر بارض الوقف والا يتملكه الناظر لجهة الوقف مستحق القلع ولا يلزم من مجرد اذن الناظر للمتاجر بالغراس في الوقف على ان ما يغرسه يكون ملكا له ان يكون له حق القرار بمجرد غرسه بدون شرط الاستبقاء على ما ذكره العلامة أبو السعود في حاشيته على مسكنين حتى تكون من قبيل مسئلة الارض المحسنة المبنيعة على العرف اذا المتعارف فيها أن يكون البناء والغراس مثلا باذن على وجهه القرار والله تعالى اعلم (مسئل) في قطعة ارض خراجية معلومة الحدود مشتركة بين اثنين بموجب حجة شرعية اسقط احدهما عن نفسه وبطريق وكالته عن شريكه الاخر الانتفاع بجزء منها معين محدود بحدودار بعة لرجل اجنبي منها والتزم المسقط له بما يخص ذلك الجزء المسقط من الخراج باعتبار ما يخص الفردان منه وكتب بذلك وثيقة معين فيها الحدود التي عينت وقت العقد لذلك بحضوره الشهود والمحاضرين حين ذلك ثم بعد ذلك كتب بذلك حجة شرعية لاجل خصم ذلك الجزء من حجة الشرع يكتفي في ذلك كرفها من الحدود المعينة بمجلس العقد ثلاثة حدود وكر الرابع بعنوان غير الذي ذكر في مجلس العقد الاول وبينهما تفاوت فهل العبرة بالمعين من الحدود وقت العقد الاول ولا يضر عدم ذرعها وقت الاسقاط لاعتماد المسقط له على تعيين الحدود له (اجاب) العبرة لما صدر في الواقع لا لما كتبه الكاتب مخالفا له والمنظور اليه في الحدود وما طاعت به الحدود والله تعالى اعلم (مسئل) من قاضي الجبسية بمسألة موهبة في امرأة وهي على اولادها المذكور والانا اذعت على رجل واضع يده على ارض زراعية اميرية بيقت قدرها وحدودها بان زوجها ابنا الاولاد المذكورين وغيرهم يستحق منفعة نصف تلك الارض بطريق الاسقاط من المدعى عليه المذكور في نظير مبلغ عينته وان حين اسقط منفعة ذلك لزوجها كانت الارض مزروعة من قبل المسقط المذكور فندفع زوجها المسقط مال تلك الارض واقتضه ايضا

تسكليف تلك الزراعة وتقويمها وغير ذلك مما لا تعرف قدره ووضع المتوفى المذ كور
 يده على ذلك مدة وبعد ذلك في سنة الاسقاط سافر الى جهة وترك تلك الارض تحت يد
 المدعي عليه فلما طاب الزرع حصدته واستولى عليه المدعي عليه ثم مات زوج المدعية عن
 ورثة المذ كور بن وتطالب المدعية المدعي عليه برفع يده عما يخصها واولادها
 المذ كورين من الحصة ومحصل الحصة المذ كور الذي استولى عليه المدعي عليه
 المذ كور تزوجه لها ولاولادها بالوجه الشرعي سئل من المدعي عليه بعد ثبوت وضع
 يده على تلك الارض فاجاب بانه يستحق منفعة الارض جميعها التي من جلتها ما ادعته
 المدعية المذ كورة بطريق الاسقاط من رجل آخر وانه توجه سابقا الى بلدة اخرى واقام
 فيها وبعد مدة بلغه ان اخاه رجلا يدعى منصور اباع الحصة المدعي بها من الارض لزوج
 المدعية بمبلغ معلوم بدون اذن اخيه المدعي عليه المستحق لها واجازته فبين براءة ذلك
 ارسل اخاه رجلا آخر لينظر كيفية بيع اخيه لزوج المرأة المذ كورة وانه وكل اخاه
 المذ كور في شراء تلك الحصة من زوج المدعية المذ كورة للادعي عليه وحين اجتمع
 الوكيل مع زوج المدعية المذ كورة اخبره بانه يريد بيع تلك الحصة لمن يرغب فيها
 فاشترها منه لاخيه المدعي عليه المذ كور بمبلغ عينه بطريق الوكيل كالة عنه وانسكرا معا
 ذلك فلم تصدقه المدعية على ذلك فاذا يكون الحق في ذلك (اجاب) ما ذكره المدعي
 عليه من انه وكل اخاه في شراء ما ذكره من مورث المدعية اقرار منه باستحقاق المورث
 لذلك واعتراف منه باجازة ما فعله اخوه المسقط على زعمه ولم يصرح برد ما فعله الاخ
 المذ كور وحينئذ لا مانع من تكميلها اثبات الشراء الذي ادعاه لان الشراء في الاطيان
 الاميرية وان كان لا يصح الا ان فيه تركا من البائع باخذه كما في الخسيرة وهو مسقط
 للحق فيها الا ان الدعوى بمحصل تلك الارض وبالأرض ايضا على هذا الوجه غير
 صحيحة لاسيما مع جهالة المستحق للارض ومقدار الاستحقاق والله تعالى اعلم
 (سئل) من قاضي الجيزة بمسألة ضمنه ادعي منه وهو الوكيل عن والدته حسن بنت
 المرحوم محمد من أم خندان على محمد أبي ابراهيم من اهل طموه بان في سنة ٦٥ توفي محمد
 ابن محمد الشناوي عن أخته صالحة بنت محمد وتوفيت صالحة عن بنتها حسن الموكلة
 من غير شريك والجاري في ملك محمد الشناوي قطعة أرض زراعية فدان واحد
 محدود بمحدود دار بعة وسبع وعشرون نخلة بلم امهات وسيوى وحيا في وانه بعد وفاة محمد
 الشناوي وضعت يدها صالحة المترفة على ذلك سنة واحدة وتوفيت عن ابنتها حسن
 الموكلة المذ كورة ووضعت يدها حسن على ذلك وصارت تنفع به مدة ثلاث سنوات
 فوضع المدعي عليه يده على ذلك بغير وجه شرعي ويطالبه الوكيل المذ كور برفع يده عن
 ذلك فسئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بانه واضح يده على فدان وحده بمحدود
 بعضها مخالف لمحدود دعوى المدعي وبعضها وافق لمحدود دعوى المدعي وان القدان

١٢٧٣

المذكور فدان رزقة وقف لا يعرف واقفه وانه بعد وفاة محمد والد محمد ثالث سناوى وضع
يد على الفدان المرقوم وصار يزرعه من نحو سنة وعشرين سنة وما يتحصل من ربح
التخيل يعطيه لاولاد محمد الاب وهو يصرفونه على ضرب الواقف للارض المذ كورة
وانكر ما عد اذ لك في المحكم (اجاب) مما يتوقف عليه صحة الدعوى ذكر نسب
الميت والغائب الى الجرد او ما يميزه عن غيره وكذا بيان حدود تلك الارض وبلدتها
وحوضها بياشا شرعيا وبيان مقدار كل نوع من تلك التخيل وذكر كتمان الجاهل كم
للاخت بعدم موت الاخ المستحق وكذا في حق بنتها ويشترط في عدم سعة وطحق
البنت من تلك الارض على فرض كون الحق لها عدم تركها للارض الحالية من
التخيل ثلاث سنين باختيارها فاذا صح المدعى دعواه وانكر الختم ما ادعاه وتحقق
وضع يد المدعى عليه على ما ادعاه المدعى كاف المدعى اثبات استحقاق موكاته لذلك
على حسب الدعوى والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما ضمنه ادعت
المرأة نفيسة بنت المرحوم عوض على المكرم احمد أفندي ابن المرحوم اسمعيل القسام
عن نفسه وبطريق وكالته الشرعية عن اخوته الاشقاء الاربعة الثابت تركه عنه
الوكالة المطلقة المفوضة العامة في شأن ذلك بان والد المدعية كان جاريا في أثره وتصرفه
ارض زراعية اميرية قدرها اربعة أفدنة الاثنان فدان بناحية الجيزة محدود ذلك بمحدود
اربعة وان والد المدعية المذ كورة حال حياته تشارك مع والد المدعى عليه حال حياته من
مدة قدرها ثمانى عشرة سنة في زراعة الارض المذ كورة وكان اسمعيل والد المدعى عليه
يزرعها ويدفع ما عليهم او ما بقى بعد ذلك من محصولها ليكون له فيه الثلثان والثلث الباقي
لوالد المدعية المذ كورة وكان يعطى والد المدعية المذ كورة الثلث من باقى محصول
زراعة الارض المذ كورة واستمر على ذلك مدة لا تعرف قدرها وبعد ذلك توفي والد
المدعية المذ كورة عن ابنته المذ كورة من غير شريل وصار والد المدعى عليه يزرع
الارض ويعطى للمدعية الثلث من باقى محصول الزراعة بعد اخراج المصاريف واستمر
على ذلك مدة لا تعرف قدرها ثمانى سنين اسمعيل المذ كورة عن اولاده الخمسة فوضع اولاده
أيديهم على تلك الارض وصاروا يزرعونها ويدفعون ما عليهم او يعطون للمدعية الثلث
من محصول ذلك واستمروا على ذلك الى غاية السنة الماضية وان المدعية تطالب
المدعى عليه برفع يده وملكه عن الارض المذ كورة لتعوزها بنفسها وسئل المدعى
عليه عن ذلك فأجاب بانه هو وموكليه واضعون أيديهم على الارض المذ كورة يكون
أيديهم كان واضعا يده عليهم وهم واضعون أيديهم عليها بعدم موته وانكر ما عد اذ لك
ثم حضر احمد الموكلين وذكر ان الارض المذ كورة كانت في تصرف والد المدعية وان
والده شارك والده المذ كورة حال حياته وانه تركها لوالده وصار ينتفع بهما من حين ذلك
الى حين وفاته وبعد وفاته وضع اولاده المذ كورة أيديهم على الارض المذ كورة وانكر

١٧

١٢٧٣

ما دألك فلم تصدقه المدعية على ذلك فما الحكم (اجاب) الاراضى السلطانية اذا مات خزانها المستحق لمنفعةها ان كان له ولد ذكراهى له بطريق الاحقية بلامقابل وان لم يكن له ابن بل كان له بنت فانت فانت ثابت لها الحق اذا وجهت الارض لها من ولا يد ذلك فاذالم يوجد توجيه للبنت المذ كورة في هذه الحادثة ولا تمكن من المحاكم لها من تلك الارض لا يكون لها ولاية عليها ولا تسمع دعواها المذ كورة على واضع اليد على تلك الارض بدون ما ذكره سماعه عدم وجود دخل او غراس فيها لا يبرأ الله تعالى اعلم (سئل) عن محضر من قاضى منوف مضمونه ادعى كل من الشيخ خطاب وعلى وخايل اولاد المرحوم محمد ناصف ابن المرحوم بدوى فاصف من ادى الى سرس على الحاج محمد فى ابن المرحوم طه ناصف من الناحية المذ كورة ان جسد المدعين المذ كورين هو المرحوم بدوى فاصف المذ كور كان له جانب طين قدره خمسة عشر قيراطا ونصف وربع قيراطا بارض سرس المذ كورة بحوض القنطرة محدودة بمحدود اربعة احمدا القبلى الى ما بيد الحاج عثمان الجندى والحمد البحرى الى ما بيد الحاج عبد الله ابي تبه والحمد الشمرى بفضه الى ما بيد المدعى عليه وباقيه الى الطريق والحمد الغربى الى مسقة شادى وان جسد المدعين المذ كورين توفى الى رجة الله من مدة خمس سنين تقدمت على تاريخه عن اولاد ابنته المرحوم محمد ناصف المذ كورهم المدعون المذ كورون وان جدهم المذ كور حال حياته من مدة ثلاثين سنة رهن الطين المذ كور تحت يد الحاج عبد الله ابي تبه واحمد فرغل من الناحية المذ كورة فى قنطرة مبلغ مائة ريال وستة ريالات معاملة قبضها منهم ما بين ذلك وان احمد فرغل المذ كور رهن الطين الذى كان تحت يده اصفية بنت احمد الكو يدى من مدة عشرين سنة وان صديقه والحاج عبد الله ابا تبه المذ كورين رهنا الطين المذ كور للمدعى عليه من مدة ثمان سنين وصار يزرعه ويدفع ماله للبرى الى الآن وان جدهم المذ كور حال حياته لم يحصل منه منازعة ولا معارضة للبرتين المذ كورين من قبل الطين المذ كور الى وفاته بسبب عجزه عن دفع مبلغ الغاروقة المذ كور روبر يد المدعون المذ كورون دفع يد المدعى عليه عن الطين المذ كور اعوزوه لا نفهم بالوجه الشرى هذه دعوى المدعين المذ كورين سئل المدعى عليه عن ذلك فاجاب بان الطين المذ كور آله بالتاقى من والده وكان تحت يد اشخاص من الناحية بسبب ان المدعى عليه كان غائبا عن الناحية ولما حضر من مدة اثنتى عشرة سنة استخلصه منهم ووضع يده عليه الى الآن ولم يكن للمدعين المذ كورين فيه حق فما الحكم (اجاب) دعوى المدعين المذ كورين والحال ما ذكره غير صحيحة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى ائندى الجيرة بمضمونه فى رجل ادعى على جماعة بان له تحت ايديهم ثمانية اصول نخيل بطريق التعمدى وانه كان واضع ايده على النخيل المذ كورة وابوه من قبله مدة من السنين وانه ورث النخيل المذ كورة عن والده

ولما سئل من المدعى عليهم أجابوا بالاعتراف بوضع يده ويدها بيه قبله وانما وضعوا
أيديهم الآن على النخيل المذكور بسبب كون النخيل ملكا لهم عن مورثهم وكان
وضع يد المدعى على النخيل وأبيه قبله بطريق التعدي فلم يصدر عنهم المدعى على
دعواهم الملك والتعدي فماذا يكون الحكم (اجاب) حيث اعترفوا بوضع أيديهم الآن
بان المدعى به كان بيد المدعى وأبيه من قبله الى ان مات وادعوا الملك فيه لهم بالارث عن
مورثهم كانوا خارجين والمدعى زائدا لا عبرة باليد الحادثة والمدعى غير مقرب من يد
يدهم أو يد مورثهم على ذلك ولا يملكهم وحيد فيكون اثبات دعواهم التي انكرها
المدعى فاذا اثبتوها بطريق شرعي بعد تصحيحها يقضى لهم وللباق الورثة بما في أيديهم
قال في نور العين من أواخر الفصل الثامن ما نصه بعد ان رخص أخذ عينا من يد آخر
فقال اني أخذت من يده لانه ملكي وبرهن على ذلك يقبل لانه وان كان زائدا بحكم الحال
لاكنه لما أقر بقبضه منه فقد أقر ان هذا اليد في الحقيقة هو الخارج ولو أقر المدعى عليه
اني أخذته من المدعى لانه كان ملكي فلو كذب المدعى في الاخذ منه لا يؤمر بالتسليم الى
المدعى لانه رد اقراره وبرهن على ذى اليد ولو صدر عنه يؤمر بالتسليم ويصير المدعى زائدا
فيخلف أو يبرهن الآخر وفيه غصب ارضاء وزوعها فدعى رجل انه الى وغصبه اني فلو
برهن على غصبه واحد اثبات يده يكون هو زائدا والزارع خارجا ولو لم يثبت احد اثبات يده
فالزارع ذواليد والمدعى هو الخارج اه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيرة بما
مضمونه ادعى رجلان على رجل بان جدا للمدعين كان يستحق أرض زراعية أميرية
واربعة وعشرين أصل نخيل وانه بعد وفاة كل من جدا المدعين وعمرهما وضع يده واليد
المدعى عليه في حياة أبيهما عشرين سنين وتر كها أبوهما ثلث المدة لعدم قدرته على زراعتها
ودفع خراجها وهو موجود في البلد ثم ماتت عنهما فوضع المدعى عليه يده على ذلك بعد
موت أبيه بغير وجه شرعي ويطالبانه برفع يده عن ذلك فسئل من المدعى عليه فاجاب
بالاعتراف بوضع يده على ذلك من أبيه بعد وضع يده عليه مدة من السنين وانكر ما عد ذلك
في الحكم في هذه الدعوى (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة السلطانية التي
آلت لبيت المال فلا تقسم بين ورثة مستحقة اقسمة الميراث وانما تعطى لابن المستحق
القادري على زراعتها ودفع مؤنتها لجهة بيت المال بطريق الاحقية وقد صرحوا بان المزارع
في الارض السلطانية أحق بزراعتها مادام ينتفع بها وينتفع جانب بيت المال مع انتفاعه
ما لم يكن معطلا لها تعطيل لا يضر بيت المال أو خائنة أو حيث ترك والد المدعين المذكورين
تلك الارض مع تصرف الغير فيها لعدم قدرته على زراعتها ودفع ما عليها من الخراج
يسقط حقه منها ولا يكون لأبيه بعد مضي تلك المدة والحال ما ذكر معارضة واضع
اليد عليهم أو مادعواهما بمحضتهما من النخيل فاذا صححها واذكر ان المدعى عليه واضع
يده بغير حق واثبتاها بالبينة العادلة يقضى لها بما يخصها مما هو تحت يد المدعى عليه

١٢٧٣

٤

جمادى الثانية

١٢٧٣

١٦

من التخليل بطريق الارث حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما
مضمونه ادعى ورتة ميت على رجل بان مورثهم كان مقيما بجهة مع المدعى عليه
فاخبرهم رجل آخر كان مستخدما له بان مورثهم قراها رباسب ان واحد اضربه ببارودة
فتوجهوا اليه يستخبروا عنه وفي اثنا سيرهم اخبرهم نساء بان مورثهم ضربه رجل عسكري
بالتبوت ففر منه حتى وصل الى البحر وهو خلفه فالتقى نفسه في البحر فادركه العسكري
وضربه على راسه بالتبوت فغاص في الماء ولم يرسب وحضر رجل وقبض على العسكري
وانهم بحثوا عن جثته وبعد ثمانية ايام طفا على وجه الماء فاحتملوه وكشف عليه فوجد
مضروبا بالتبوت خمس ضربات وبعد ذلك واروه في رمسه وان شيخ الناحية احضر المدعى
عليه موثقا واخبر انه والذي ضربه مورثهم على الوجه المسطور وانهم يدعون على
المدعى عليه بذلك ويطلبونه بما يترتب لهم عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعي فانكر المدعى
فاليه دعواهم وطلب من المدعين تصحيح دعواهم فذكروا انهم لا يعرفون سوى ماذكروه
على الوجه المسطور فما الحكم (اجاب) المدعى على هذا الوجه المسطور غير صحيحة فلا
يترتب على المدعى عليه ثبوت والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة
بما مضى عنه في رجل ادعى على جماعة انه يملك جانب تقديعية عين معظمها بالصنف وانه
واضع ذلك بارض قاعة له من منافع داره ووضع فوق ذلك صندوقا مملوءا بكذا
ثياب من ضمنها ثياب حرير مملوءة لزوجاته وفي شهر كذا توجه بجهة فخره ولده واحد
المدعى عليهم حين كان خادما عنده واخبره بان داره سرقت فتوجه معهم الى داره وتفتقد
الاشياء المذكورة فوجدوها موقودة واخبره رجال بان ناظر القسم حضر الى داره وكشف
عليه ما فتوجه لناظر القسم ليحقق له ذلك فاستخبر منه ناظر القسم عن يتهمه بذلك
ليضربه فاخبره بانه لم يتهم احد ابدا بذلك وتركه وعاد الى داره واستخبر من اتباعه عن
سرق ذلك فاخبره احد المدعى هو احد المدعى عليهم بانه هو وفلان وفلان المدعى
عليهم ورجلان من عربان المشاركة لم يذكرا اسمهما من الذين سرقوا ما ذكر باغراء احد
المدعى عليهم فخير ذلك استشهاده عليه بشهود ثم سجنه واحضر مشايخ الناحية وادخلهم
له واقر لهم بما اخبر به ثم توجه بجهة أخرى لاحتضار رجل يفتح المنديل بعد التوافق
مع احد المدعى عليهم في المقرأن يستخبروا الرجل الذي يفتح المنديل ليضربهم عن
حقيقة ومقدار ما سرق من داره وفي اثنا الرجوع اطلق احد المدعى عليهم وهو فلان
بارودة كانت بيده فمدا في المدعى المذكور فخرجت الرصاصة منها واصابت المدعى
في ساعده الايسر وخرجت من الخاف ويطلب المدعى عليهم باحضارهم سرور قاته
وتسليمه اليه ويطلب المدعى عليه الضرب بالرصاص بما يترتب له عليه بسبب ذلك لان
جرح الرصاصية يرى دشا ذراعه وصار عاجزا وسئل من المدعى عليهم فاجاب احدى
الذي ادعى المدعى اقراره انه اشاع بان دار المدعى سرقت وذلك كانه بعد الاشاعة بثلاثة

١٢٧٣

٢١

وجوب

الحجة

أيام أحضره وأخبره بأنه يتهمه بأخذ ذلك وسجنه ثم أخرجه من السجن وضربه بنبوت على
التيه ضربه بأول ما ثم أوثقه كئافاً وأعاد إلى السجن وبعد ذلك دخل عليه في السجن
وأخبره بأنه إذا لم يقل أني سرق ذلك ومعي فلان وفلان المدعى عليهم المذكورون يقتله
وهو مستحق فامتنع وتركه مسجوناً وموتاً ثم أحضره رجلين وامره أن يخبرهما بأنه سرق
ما تقدم منه فإني وبعد ذلك هدده على أن يقول ذلك فعرفه بأنه سيقول كما أمره وعاد له برجال
سأله عن ذلك فأخبره بأنه مظلوم ثم جاءه بفردة وقال له إن لم تقبل ذلك والامتنع
وأما بطنك بالبارود فامتنع أمراً وأقره كما به بعد أن أحضر جماعة يشهدون عليه بأنه
هو وفلان وفلان المدعى عليهم أخذوا ما سرق من داره فتركوه وبقى في السجن ثم في
سادس يوم أطلقه وأمره كما بعد ذلك وأجاب المدعى عليه الضرب بأن المدعى
أراد ضرب المدعى عليه بفردة طنبجة فالتجأ إلى المدعى وتواري بجانبه فاطلق أخو
المدعى الطنبجة فأصابت ذلك ضربه فأصابت الرصاصة ساعد المدعى فحين رأى المدعى
عليه ذلك تجأ بنفسه وأمره كما بعد ذلك وأجاب باقي المدعى عليهم من جهة السرقة
بالإنكار لدعوى المدعى كلياً واستمسك من المدعى عن أخذ ما سرق من داره من
المدعى عليهم فذكر أن الاتخذ لذلك كل من المدعى أقره فلان وفلان وفلان من
المدعى عليهم والرجلين اللذين هما من عربان المشاركة باغراء أحد المدعى عليهم وأنه
لا يعرف مقدار ما أخذه كل منهم من ذلك ولا يعرف أن كان أحدهم اختص بذلك أو
اقتسموه بينهم بالسوية أو بالتفاضل وإن دعوا عليهم بذلك بمقتضى أقرار أحدهم
ولا جرم له بشئ وأنه لا يعلم أن كان المقر المذكور أخذ شيئاً مما سرق من داره أم لا وأنه
لا يعرف سوى ذلك وكلف المدعى إثبات دعوى الضرب من أحد المدعى عليهم على
الوجه المسطور فأحضر شهوداً وشهدت شهادة لم تصادف الصحة ولا بينة له على دعواه
خلاف ما سبق في الحكم (جواب) دعوى المدعى على المدعى عليهم بسرقة ما ذكره على
الوجه المسطور غير صحيحة فلا تسمع منه على هذا الوجه والبيئة التي أقامها على من ادعى
عليه بضرب الرصاصة في ساعده بعد إنكار الحكم على هذا الوجه غير معتبرة فاذا عجز عن
إثبات دعواه الضرب المذكور بالبيئة حلف المدعى عليه يميناً على نفي دعواه بطلب
المدعى فإن حلف برئ وإن تكلم الزم والله تعالى أعلم (مسئل) من قاضى المجيرة في
أولياء دم ادعوا على ولي قاصر وأخى القاصر البالغ بأن مورثهم كان في أرض له وتوجه
أحدهم إليه فوجده مضر وبأجبر في مقدم رأسه كسط الجمل وكسر العظم فسأله عن
فعل به ذلك فأخبره بأنه أحد المدعى عليهم ما ولم يعينه فاحتمله وأوصله لداره وأقام بها
ذافراً حتى مات بسبب ذلك وانحصر ميراثه في المدعين فاستمسك منهم عن
يدعون عليه بضرب المجرم من المدعى عليهم فذكره وأنهم لا يعرفون الضارب بعينه
ولا يعرفون سوى ما ذكره في دعواه في الحكم (جواب) الدعوى على الوجه المسطور

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٢٢

غير صحيحة وقد اجاب العلامة الرملي عن نظير ذلك بان باب الدعوى مفتوح فان عين
 المدعى واحد اللهوى عليه سمعت دعواه وقبلت بينته وان ادعى على واحد غير معين
 لا تسمع لان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى
 الجيرة بماضيه ونه ادعى رجل على آخر بانه يملك جلاصه كذا اشتراه بمبلغ كذا من
 رجل وبين قيمته وناقاة ايضا بمبلغ كذا وبين قيمتها وفي شهر كذا اطلق الجمل والناقاة
 المذكورين يا كلان خارج بلده فتعدى المدعى عليه واخذ الجمل والناقاة وسار بهما
 الى بلدته كذا ثم بعد ذلك تفقد المدعى المذكور الجمل والناقاة فلم يجدهما في الهل
 الذى كان اطلقهما فيه فاخبره جماعة بان الجمل والناقاة اخذهما المدعى عليه المذكور
 وتوجه بهما الى بلدته وطالبه برفع يده عنهما فبطل من المدعى عليه عن الجمل والناقاة
 فانكر اخذهما فشهد عليه الجماعة الذين اخبروا المدعى بان المدعى عليه المذكور
 اخذهما وبعدهما فشهدا بمقرانه اخذ الجمل والناقاة المدعى بهما هو ورجلان وياهوا
 الناقاة لرجل يدعى فلانا بمبلغ كذا وقبضوا منه ثمنها ولم يوهاله وباعوا الجمل المذكور
 لرجلين بقدر معلوم من الدراهم ايضا ثم بعد ذلك احضروا الناقاة من يد المشتري
 وسلموها للمدعى ولم يستلم الجمل المذكور فطالب المدعى المذكور بالجمل المدعى
 عليه او بقيمتة حين اخذ بمبلغ قدره كذا وسئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك
 فاجاب بان الناقاة والجمل المدعى بهما وجدتهما في طريق فاخذهما رجل وسلمهما
 اليه ايوصاهما الى بلده الى ان يدفع له كذا من الدراهم فسار بهما الى بلدة الرجل
 المذكور فحضر جماعة واشتدوا الناقاة والجمل بمبلغ لا يعرف قدره وانكر ما عدا
 ذلك فقال الحكم (اجاب) اذا ثبت ان الجمل المذكور مملوك للمدعى باقرار المدعى
 عليه او ببينة يقيمهما على المدعى عليه بغصب الجمل المملوك له المذكور يقضى عليه
 بقيمتة حيث تعذر احضار هيئته والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى شاتل معلوم
 بماضيه ونه ادعى رجلان على رجل آخر ان من الجارية في انتفاعهما وتصرفهما
 اربعة افدنة من ارض زراعية اميرية محدودة بمقدود اربعة وثمانين وثمانين
 المدعى عليه منذ خمس وثلاثين سنة على سبيل الرهن الشرعى منه ما في نظير قدر
 معلوم من الدراهم ويريد ان يدفع يده منها بالوجه الشرعى فسئل من المدعى عليه
 فاجاب بان والده اسستولى على الارض المذكورة في حياته في التار يخ المذكور بالبيع
 الشرعى من المدعين واخوتهما وصاروا ضعايدة عليه والده المدعى عليه وبعدهما
 والده صار المدعى عليه واضعايدة عليه في صرف فيها بسائر التصرفات الشرعية
 والمدعيان مشاهدان لذلك من غير نزاع المدة المذكورة الى الآن والانتقال بالبيع
 المذكور بموجب وثيقة شرعية ثم بعد ذلك وقع التصديق والاقرار من المدعين
 المذكورين على صدور البيع منه وصحة فالحكم (اجاب) ليس للمدعين

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

١٦

المذ كورين والحال ماذ كرم عارضة واضع اليد في تلك الارض بدون وجه شرعي
 والله تعالى اعلم (مثل) من قاضي شلثامون بمسامضة ادعى رجل على رجل آخر من
 اهالي شنبارة الميمونة ان من البحارى في انتفاع والدهار بعة افدنة وثلثين من فدان
 من طين ارض زراعة امير ية بحوض الشاميين القوقا في المهدودة بمحمد ودار بعة وقد
 استولى عليها والد المدعى عليه بطريق الاستتجار في كل سنة من والد المدعى من مدة
 ثلاث وعشرين سنة وفي اثناء المدة منذ سنة في عشرة سنة تقدمت على تاريخه اراد
 المدعى رفع يد المدعى عليه المذ كور بعد موت ابويه ما بالترافع امام المرحوم راشد
 افندى متعهد الجهة فوق الصلح بينهما بحضرة على ان المدعى ياخذ فداناً وثلثي
 فدان ويترك للمدعى عليه ثلاثة افدنة ايزرعها بالايحار له في كل سنة فتركها له الى
 الآن ويريد ان يرفع يده عن الثلاثة افدنة المذ كورة لانه قضاء مدة الاجارة فمثل
 من المدعى عليه فاجاب بان والده كان واضع يده على الار بعة الافدنة والثلثي فدان
 بطريق البيع الشرعي من المرحوم والد المدعى في مقابلة قدر معلوم من الدراهم منذ
 أربع وثلاثين سنة وهو واضح يده عليها بعد موت ابيه الى الآن ويتصرف فيها بانواع
 التصرفات الشرعية المدة المذ كورة من غير منازع له في ذلك وامام اسيلا المدعى على
 الفدان والثلثي فدان من مدة أربع سنوات فهو بال زراعة فقط واحضر بيعة تشهد له
 بذلك في الحكم (اجاب) اذا اثبت المدعى على واضع اليه ماذ كرم من الصلح
 والتوافق بحضرة المتعهد على ان المدعى ياخذ فداناً وثلثي فدان ويترك للمدعى عليه
 ثلاثة افدنة ايزرعها بالايحار كما معتاد في التاريخ الذي ذكره يكون ذلك مبطل اليمين
 المدعى عليه التي اقامها على شراره والده من والد المدعى بتاريخ سابق على تاريخ الصلح
 والتراضي اذ ماذ كرا قرار منه بتاريخ متاخر بان تلك الارض مستحقة للمدعى فلا يفيد
 اثبات شراره ابيه من والد المدعى بتاريخ سابق ما لم يثبت على المدعى ما يناقض دعواه
 بتاريخ متاخر عن الصلح والتوافق كاثبات كونه زارعه على ماذ كرم من الفدان والثلثين
 فان ذلك يوجب تناقض المدعى في ذلك المدة دار واذا لم يثبت المدعى ماذ كرم من
 التوافق المذ كور على الوجه المسطور واثبت المدعى عليه شراره ابيه من والد المدعى
 بماذ كرم من البذل في التاريخ المذ كور وانها آت اليه بطريق الاحقية عن ابيه بعد
 موته يمنع المدعى عن معارضته اذا البيع وان كان غير صحيح في اراضي بيت المال الا
 انه يفيد الترتك الاختياري والحق في اراضي بيت المال يسقط بذلك والله تعالى اعلم
 (مثل) من قاضي الجيزة عن دعوى مضمونة ادعت الحرمة حليمة بنت المرحوم محمد
 وبناتها الحرمة سيدة بنت المرحوم شامي عيسا بن المرحوم عيسا بن الخير على الحرمة ام
 الرزق بنت المرحوم عيسا بن الخير المذ كور اثبات معرفتها بان المرحوم عيسا ابا الخير
 توفي عن كل من زوجته الحرمة نعمة وولديه منها هم المدعى عليها المذ كورة وشامي
 عيسا ثم توفي شامي عيسا بن المذ كور عن زوجته حليمة احدى المدعيتين وولديه منها

هما الحرمه سيدة المدعية الثانية وعيد ثم توفي عيدين الابن المذ كور عن كل من والدته
 حليلة واخته شقيقة سيدة المدعيتين المذ كوريتين وزوجته فاطمة ومخلف عن
 المتوفى اولاد سبعون اصل نخيل بلغ امهات وسيوى و بلدى وحياقي اصل بلدى واحد
 وخمسة اصول نخيل حياقي وستة اصول سيوى وثمانية وخمسة من اصل نخيل امهات
 مقرورس باراضى ناحية ساقية مكي بحوضين عينتاها واذ كرتا حدود ارضهما وقطعة
 ارض زراعة باراضى الناحية عبرتها فدان واحد باحد الحوضين المدعين حدوده وان
 المدعى عليه المذ كور به - مدفأة والدها واخيها المذ كورين وضعت يدها على النخيل
 والقدان الطين المذ كور الى تاريخه بغير وجه شرعى ويطالبانها برفع يدها عما يخصهما
 من ذلك وتسليم ذلك لهما بالوجه الشرعى - وسئل من المدعى عليه المذ كور عن ذلك
 بعد ثبوت وضع يدها على النخيل المذ كور والقدان الطين بشهادة رجلين فاجابت بانها
 واضعة يدها على خمسة وستين اصل نخيل بالحوضين المذ كورين بمقتضى انه مخلف عن
 والدها المرحوم عيدين الى الخبز المتوفى قبل تاريخه عن زوجته المذ كورة واولاده الاربع هم
 المدعى عليه او شامى عيدين من الزوجة المذ كورة ورضوان وصهر الغائبين الا ان لا يعلم
 لهما محل ولا مستقر من غير الزوجة المذ كورة ثم وثقت الزوجة المذ كورة عن ولديها هما
 المدعى عليه او شامى ثم توفي شامى عن زوجته المدعية المذ كورة وبنته منها سيدة
 المدعية الثانية وعيد ثم توفي عيدين عن زوجته فاطمة المذ كورة واخته شقيقة الحرمه
 سيدة ووالدته المدعيتين المذ كوريتين من غير شريك وانه كرت ما عدا ذلك فلم يصدقها
 المدعيتان المذ كورتان على ذلك فالحكم (اجاب) الاقرار بحجة قاصرة على المقر فلا
 تعدى الى غيره الا في مسائل ليست هذه منها او قد صرحوا بان من مات ابوه فاقربا
 شاركه في الارث فيستحق نصف نصيب المقر ولم يثبت نسبهما لتقرر ان اقراره مقبول في
 حق نفسه فقط بحيث صدقت واضحة الى مدعى ما صدقت به من دعوى المدعيتين
 المذ كوريتين وذكر ان لليت الاول ولدين آخرين وكذبا المدعيتان في ذلك تؤمر بتسليم
 نصيب المدعيتين مما اقرت به بطريق الارث من مورثيهما عما يورث ولا يعتبر اقرارها
 بالولدين المذ كورين في حق المدعيتين حيث لم يصدقها المدعيتان على ذلك والله تعالى
 اعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى رجل على رجل بان والد المدعى
 كان يملك منقعة زراعة فدان وستين وثمان من الاطيان السلطانية وبين حدود ذلك كائن
 ذلك باراضى كذا بحوض كذا وتوفي والده من نحو عشرين سنين عنه من غير شريك فوضع
 المدعى يده على ذلك الى السنة الماضية وفيها توجه الى قنصلية كندرية وعاد الى ناحية
 الطين المذ كور فوجد المدعى عليه تعدى على ذلك ووضع يده عليه بدون وجه شرعى
 ويطالبه برفع يده عن ذلك وبقيمة ما حصد من الزرع المملوك للادعى وهو قمع بالوجه
 الشرعى فسئل من المدعى عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده على الارض فاجاب بانه

١٢٧٤

١٨

سنة

صفر

واضع يده عليها بمقتضى انه تلقاها بالاسقاط من رجل آخر عينه بمبلغ كذا وكان ذلك في سنة اربع واربعين وانه وضع يده عليها لغاية سنة اثنتين وخمسين وفي سنة ثلاث وخمسين تعهد بالبلد رجل آخر واخذ نصف اطيائها وفي جملته الارض المدعى بها واستمر واضع يده عليها لغاية سنة اربع وستين وفي آخر السنة المرقومة خرجت الناحية من يده وتترك ما كان تحت يده من اطيائها فوضع المدعى يده على الارض المدعى بها واستمر واضع يده عليها وهو يزورها وينتفع بها لغاية سنة احدى وسبعين والمدعى عليه المذكور مقيم معه بالناحية ومشاهد لتصره فيها ولم ينازعه فيها بسبب ان السند المكتوب فيه الاسقاط كان مفقودا ثم جده في سنة اثنتين وسبعين فكتب عرضا للمدعية وحول على ناظر الالة سم فامر المدعى بتسليمها للمدعى عليه فتسلمها منه ووضع يده عليها بمقتضى ذلك فلم يصدق المدعى على ذلك فالحكم (اجاب) حيث اعترف المدعى عليه بان الارض المذكورة كانت تحت يد المدعى مدة سبع سنين وهو يزورها وينتفع بها والمدعى عليه مقيم معه بالناحية مشاهد لتصره فيها من غير منازعة يكون ذلك مسقطا للحق من تلك الارض على فرض كونه ذاقا حق اذا الحق في ارض الزراعة السلطانية يسقط بالترك الاختياري وبمشاهدة تصرف الغير بالزراعة والانتفاع بها مدة من السنين بلامنا زعة ولا مانع شرعي كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى عفش الجبالي على سيف النصر بان ابا السعد دخلا الخيمى الذى لا يعرف اسم والده من ناحيتهما كان يملك منفعة زراعة ستة افدنة باراضى الناحية بثلاثة حيطان ذكر اسماءها وعين مقدار ما في كل واحد بعض ذلك تحديدا كافيًا واخذ بتحديد البعض وان مالكا المنفعة المذكورة في سنة ٥٩ تجمده عليه بمبلغ ذكره بجهة الميرى من مال الطين المذكور وفي اواخر السنة المذكورة امر الحاكم المدعى بدفع الباقي على حصة شياخته من الاموال الاميرية التى من جملتها المبلغ الذى تجمده على صاحب الطين فدفع ذلك ووضع يده على الطين المذكور وصار يزعه ويدفع ما عليه من المسال من ابتداء سنة ٦٠ لغاية سنة ٧٠ وفي سنة ٧١ عرض المدعى عليه بان والده كان يستحق الطين المذكور بطريق الاسقاط الشرعي من صاحب الطين الاصلى لوالد المدعى عليه بموجب حجة اسقاط بيده ثم توفي والده عنه من غير شريك وترافع بالو كالة عن ابيه مع المدعى المذكور لدى ناظر القسم لحق امر ذلك وحكم لوالد المدعى عليه بالطين المذكور بموجب حجة الاسقاط المذكورة وبعد ذلك عرض ذلك على مدير الجيزة حين ذاك فنقد حكم ناظر القسم المذكور وامر المدعى بتسليم الطين المذكور للمدعى عليه وسلمه له بمقتضى امر المدير وتسليمه منه ووضع يده عليه من حين ذاك الى تاريخه وان الحجة التى بيد المدعى عليه لم تكن محررة من المحكمة ولا ينتهم قاض ولم يضع والد المدعى عليه يده على الطين المذكور من ابتداء الاسقاط وانه

١٢٧٤

١٨

الآن يريد تحقيق امر الحجة المرقومة ورفع يد المدعي عليه عن الطين لموت والده عنه
وتسليمه له بسبب ذلك بالوجه الشرعي سئل من المدعي عليه بعد ثبوت وضع يده على
الطين المذكور بشهادة فلان وفلان فأجاب بان الطين المذكور كان جاريا في استحقاق
صاحبه الاصل المذكور وفي تصرفه لغاية ١٥ شوال سنة ٥٨ فأسقط حقه منه لو ادعى
فلان نظير مبلغ عينه وان والد المدعي عليه استلم الطين من المسقط المذكور بموجب حجة
شرعية تاريخها موافق للتاريخ المذكور ووضع يده عليه وزرعه في سنة ٥٩ ودفع ماله
وبعد ذلك ولي المدعي شيخا بالناحية وفي سنة ٦٠ تعدى على والد المدعي عليه ونهبه
ياخذ بعض امواله وصار يضارره فخرج من الناحية وتوجه الى مدير بية البحيرة واقام
بها مع عربان اولاد على وبعد ذلك عاد الى الناحية في سنة ٦٣ واقام بها واستمر المدعي
واضع يده على الطين المذكور وفي سنة ٦٧ حضر رجل عاصب للأسقط وادعى بان الطين
المذكور أثر قبر بيه وتوفي عنه واراد اخذه من المدعي فامتنع فعرض لدى مدير البحيرة
واحيل الامر على ناظر القسم فاقرا المدعي الآن بان صاحب الطين اسقط حقه من منقذته
لو الدال مدعي عليه الآن بموجب حجة اسقاط وصار الحق له وحضر المدعي عليه بالوكالة
عن ابيه واخير بذلك وصدق العاصب على ما تضمنته الحجة بان لا حق له في الطين ومطالبه
المدعي عليه بتسليم الطين له فامتنع لذلك وادعى انه دفع ما كان متجمدا عليه بحجة
الميرى بموجب ورد تحت يده ويريد اخذه من المدعي عليه وامر باحضار الرود فوجد
بذلك ثم بعد مدة حضر وادعى ضياعه فامره ناظر القسم بتسليم الطين للمدعي عليه فلم يمتثل
فاحاله على المدير فطلب المدير من المدعي عليه اثبات مضمون الحجة فاثبتها وحكم لوالده
بالاطيان المذكور و امر المدعي بتسليمه له فسلمها و سلمها منه وكتب له كتابة
بتمكينه من الطين ثم توفي والده عنه من غير شريك فاستحق الطين المذكور ووضع يده
عليه الى تاريخه فالحكم (اجاب) دعوى المدعي على الوجه المأثور غير مستوفية
شرائط الصحة حيث لم يبين حد ود بعض الاطيان المدعي به سايبا ناما متبر او ذكرا المدعي
ما يفيد حكم ناظر القسم بالاطيان لو الدال مدعي عليه بهدا الترافع لديه وحقق امر ذلك
بموجب حجة الاسقاط من قبل صاحب الحق الاصلى ونفذ المدير حكمه وامر بتسليم
الاطيان للمدعي عليه بالوكالة عن ابيه فسلمها المدعي له من سنة احدى وسبعين فوضع
يده عليها الى الآن وانه يريد تحقيق امره الحجة ورفع يده عن الاطيان المذكور بسبب
ذلك فربما افاد ذلك سقوط حقه منها على فرض تحققه فلا يترتب على ما ذكره سؤال
الخصم ما لم يصحح المدعي دعواه ويوضح ما يوجب سؤال خصمه عن دعواه بلا تناقض
والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي البحيرة عن حادثة مضمونها ادعى رجل على عمه
بان والده حال حياته كان مع اخيه المدعي عليه في معيشة واحدة وكان يسكن معهما
اكتسبوا تحت يدهما على سبيل الروكية ثم مات والد المدعي من نحو عشرين سنة عن

زوجة وولدين منها المدعى وفلان ثم توفي فلان احمدا ولدين عن والدته واخيه الشقيق هو المدعى من غير شر يكوان المدعى كان قاصرا وقت موت والده واستمر معه المذ كور في معيشة واحدة ويسمى معه كما كان والده والم واضح يده على ما كان واضعا يده عليه هو ووالد المدعى وان الموجه ودالا ن على سبيل الزو كية بينهما جميع كذا و ذكر موثني ونقودا و عروضا و عبيدا واما وسفنا وعقارا ملوكا واطيانا اميرية ونخيل وبراين بعضها يانام اعتبارا والبعض ليس كذلك ثم ذكر ان المدعى عليه واضح يده على ذلك جميعه ومعارض للمدعى فيما يخصه من ذلك بدون وجه شرعى ويطالبه برفع يده عما يخصه من ذلك يجوز له نفسه بالوجه الشرعى وسئل من المدعى عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده على الطين والنخيل والدار المدعى بها بشهادة شاهدين فاجاب بان والد المدعى كان مع والده في معيشة واحدة والمدعى عليه في معيشة وحده منفردا عنهما وان والد المدعى عليه توفي في سنة ٢٤٠ ولم يملك شيئا ووالد المدعى استمر منفردا عن معيشة اخيه المدعى عليه الى ان توفي سنة ١٢٤٧ عن ورثته المذ كورين ولاتر كة لماتوا تركت زوجته المدعى بمنزل همه المدعى عليه في عائلته فاقام بمنزله الى تاريخه وانه واضح يده على الطين والنخيل والدار وثلاث جاموسات وستة اثار وحسان وثلاثة جبروان ذلك ماثله وانكر فاعاد ذلك وانه لا كسب ولا ضي للمدعى بل كان في عائلة المدعى عليه الى ان انزل عنه من نحو ثمانية أشهر فالحكم (اجاب) الاشياء المذ كورة المدعى بها بعضها بين يانام اعتبارا وبعضها غير مبين البيان المذ كور ومثل النخل المذ كور في الدعوى يحتاج في صحة الدعوى فيه الى الاشارة اليه بالحضور عنده او بعث أمين ليشار اليه في الدعوى او تحدد ارضه مع بيانه على ما في بعض العبارات ومثل البراهمة وجوده ولم يدر مكانه يحتاج فيه لبيان القدر والنوع والوصف وكذا النقدا المدعى به يلزم بيان نوعه ووصفه وكذا ما يمكن احضاره بالاجل ومؤنة وعد لم مكانه ولم يكن هاسا كما يلزم احضاره ليشار اليه في الدعوى والشهادة وما لم يكن كذلك يكتفى فيه بذكر القيمة ان كان قيميا والجنس والنوع والقدر والوصف ان كان مثليا وينظر الى دعوى المدعى فان ادعى فيه اذ كره ملكا مطلقا بلا بيان سبب تطلب منه البينة على ما صحت فيه الدعوى فان أثبت دعواه يقضى له بعين ما أثبت انه ملك له ان كان قائما وبقيمته او منسله ان كان مستهلكا وان كان يدعى ان بعض ذلك تحصل من كسب أبيه مع همه المدعى عليه وبين ذلك البعض و ذكر ان اباه مات وتركه ميراثا له ولباقى ورثته وطالبه بنصيبه منه وبعضه تحصل من كسبه وسعيه مع همه وبينه أيضا ولم يكن الاصل للم وهو ممن له في الكسب فقط وأثبت ما يدعيه بالوجه الشرعى يقضى له به والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجزية عن حادثة مضى عنها في رجل ادعى على آخر وهو أى المدعى عليه وكيل عن

ورثة ميت يدعى الحاج محمد ابرادة ووهي على بعض ورثته بانه يملك من مئة قطعة أرض
مغروس بها كذا من النخل بناحية كذا وعين ذلك وحده وانه رهن ذلك تحت يد
الحاج محمد ابرادة في سنة ١٢٥٨ هـ على دين ترتب له بمدة المدعى عين قدره ثم مات
المرتفع المذکور بعد وضع يده على ذلك عن ورثة لا يعرفهم وبعد وفاته وضع المدعى
عليه يده على ذلك وصار يذيق به الى تاريخ المدعى بمقيم بالنسبة ومشاهد لذلك ولم
ينازعه لعدم اقتداره على دفع الدين الذي عليه للوفى والا نريد رفع يد المدعى عليه
عن ذلك ويدفع له المبلغ المذکور وكرامته المدعى عليه ان ما ذكر كان جاريا في ملك
وتصرف الحاج محمد ابرادة المذکور تلقى ذلك بالشراء الشرعي لنفسه من المدعى في ١٥
ربيع الاول سنة ٥٩ هـ بمقتضى قدره كذا ازيد من الدين الذي ذكره المدعى واستلم منه
ذلك الى حين وفاته في ٥ رجب سنة ٦١ هـ عن ورثة عينوا وبعد وفاته وضع يده على
الارض والنخل المدعى عليه للورثة الى سنة ٧١ هـ ثم باع الورثة المذکورون وهو
بالوصاية على القاهر من مئة تلك الارض وما بها من النخل لرجل يدعى كذا بمبلغ كذا
قبضوه منه وسلموا له الارض والنخل ووضع يده عليه الى تاريخه وحضر المشتري الثاني
المذکور وأثبت وضع يده على الارض وما بها من النخل المرتفع وكرامته واضع يده على
ذلك بمقتضى انه تلقاه بالشراء الشرعي لنفسه في سنة ٧١ هـ من ورثة الحاج محمد ابرادة
بمبلغ كذا الذي ذكره المدعى عليه وأقبضهم ذلك كلاً منهم بقدر حصته وسلموا له الارض
والنخل ووضع يده عليه وما وان ذلك كان جاريا في ملك وتصرف الحاج محمد ابرادة
المذکور وأنكر ما عدل ذلك ويحده ويؤيد المدعى رذ كرامته المدعى انه لم يدع عليه وانما
دعواه على المدعى عليه الاول المذکور في الحکم (اجاب) لا تسمع دعوى المدعى
المذکور على المدعى عليه الوصي والوكيل عن الورثة المذکورين حيث اعترف
بالمالك بطريق الشراء في المدعى به ان ثبت وضع يده على ما ذكر المدعى فذلك لان
المدعى عليه والحال هذه لا يكون خصما فيها أقربه انه يملك لا غير وهو حاضر
ومصدق على ذلك بل دعوى المدعى انما تسمع على ذي اليد المدعى الملك لنفسه والله
تعالى اعلم (سئل) من قاضي المنصورة بمضمونه امرأة ادعت على زوج امرأة
أخرى بانه اشترى منها الزوجته بمواسير وبرقاو زرد صفا ذهب زنة ذلك أربعة بندين
قيمة كل بندين خمسة وخمسون قرشا يكون جملة الثمن ألفين ومائتي قرش
وصلاهما من ذلك خمسة مائة قرش وتسعة وثلاثون قرشا فيكون الباقي لها من ثمن ذلك
١٦٦١ قرشا وتطالب المدعى عليه بذلك وسئل من المدعى عليه فأجاب بان زنة المواسير
والبرق والزرد التي اشتراها ثلاثون بندين بقيمة كل بندين خمسة وخمسون قرشا فيكون جملة
الذمن الفا وخمسة مائة قرش وانه وصل المدعى المذکور وزوجها من ذلك معا وقت
الشراء ٢٥٠ قرشا وصل زوجها المذکور باذن زوجته وحضورها ثانی مرة ثمانمائة

سنة

رجب

ونخسون قرشا باقى الثمن المذكور وهو وسلم لها فلم يصمدقه كل من المدعية
 وزوجها المذكورين على ذلك فطلب من المدعية بينة تثبت دعواها ان عن ذلك
 القان ومائتا قرش وان مدة داره اربعون بندقيا فحزفت المدعية انه لم يكن عندها
 الا نساعا خاص فاجبرناها ان شهادة النساء وحدهن لا تقبل وان لما ائمن على المدعى
 عليه المشتري فامتثلت لذلك وطلبت من المدعى عليه بينة تثبت دفع ١٠٠ قرش
 فوجد المدعى عليه باحضار بينة تشهد بدفع ١٥٠ قرش فاحضر احمد الصعيدي
 وشهدانه في سنة ٢٥ حضرت المدعية مع زوجها وطلب من الزوج المدعى عليه باقى
 ثمن الصفا المذكور الذي اشتراه لزوجته من المدعية المذكورة وقدره ٨٥ قرشا فارسل
 رسولا من طرفه ليستعلم من زوجته عن ذلك فحضر الرسول واخبره بان الباقي من الثمن
 ثمانمائة ونخسون قرشا باقى ثمن الصفا فدفع الزوج المدعى عليه الثمانمائة
 والخمسين قرشا الزوج المدعية المذكورة والزوج سلمه لزوجته المدعية المذكورة واخضر
 شاهدا آخر فشهدا كشهادة الشاهد الاول حرفا بحرف فعند ذلك طعنت المدعية
 المذكورة في شهادة الشاهدين المذكورين بان شهادتهما زور باغراء الزوج المدعى
 عليه لهما على الشهادة لكونه عمدة البلد في الحكم (اجاب) البيع المذكور من قبيل
 الصرف فان كان الثمن من الذهب كالمبيع يشترط الصحة المساواة في الوزن والتقاوض
 في الجاهل فان فقد احداهما فسد البيع وكذا ان جهلت المساواة في الوزن وان كان
 من الفضة يشترط التقاوض في مجلس العقد ولا يضر التفاضل او كذا اذا كان الثمن
 من النعدين صرف الجنس الى خلاف جنسه وعلى كل فالبيع المذكور في المقدار
 الزائد على الثمن المدفوع في مجلس العقد فاسد لعدم التقاوض فيه وهو كاف في الفساد
 على اى حالة فيحكم بفسخه في مقدار ما زاد على الثمن المقبوض وقت العقد حيث كان
 يمكن انفصاله عما لم يقبض بدله في المجلس بالاضرر وقد صرح حوا بان شهادة اهل
 الارض لو كيد الرعية والشهنة والرئيس والعامل لا تقبل لجهلهم وميلهم خوفا
 منهم فاذا وجدت العلة المذكورة في الشاهدين المذكورين بالنسبة لانه لا تقبل
 شهادتهما على فرض صحتها والاقبالت فالمدار في عدم القبول على الخوف والميل والله
 تعالى اعلم (سئل) من قاضى طنطا ايعام مضرته حضر له بناس سليمان الملوافى ابن
 المرحوم احمد اغا الملوافى من اهالى ميت حيدش القبليسة مع غريمته المحاضرة معه
 بالجناس الشرعى الحرمة صغية أم التعميل بنت على سعد من طنطا وادعى سليمان
 المذكور على غريمته المذكور بان سابق تاريخه في ١٥ رجب سنة ٧٤ كان
 وقع بين المدعى والمدعى عليها مرافعة عندهما الشيخ احمد الماسكى قاضى طنطا سابقا
 في خصوص اخذ الدار الا تى ذكرها بالشفعة فورد علمه بالبيع لولده القاهر ابراهيم
 المرفوق له من زوجته فطومة بنت الشيخ خليل خليفة السكاشى بطنطا ابوجه القمر
 الملاصقة لما ولد القاهر ابراهيم المذكور الا تى دل ذلك للقاهر المذكور بالارث

١٢٧٤

٢٩

الشرعى من قبل أخيه لأمه مصطفى ابن المرحوم مصطفى خليفة كاشي شهد للورث
المذكور على كنيته لذلك المحبة الشرعية المسطرة من هذه المحكمة المؤرخة في ١٥
محرم سنة ١٠٠٠ الجامعة لذلك واتخذه الهـ دودة الدار المدعى فيه بمحذور أربعة الحمد
القبلى والتربى ينتهيان لوقف سـ يدى أحمد البدوى المعروف سابقا بملك الشيخ
المخادم والمحمد الشرقى ينتهى للملك ولد المدعى الماخوذ بالشفعة والمحمد البحرى
ينتهى للشارع وفيه الواجبة والباب صورته انه حين علم سليمان المدعى ولى
ولده ابراهيم القاصر المرقوم ان المحرمة صفية المرقومة اشترت الدار المذكورة
الملاصقة للملك ولده ابراهيم بمبلغ قدره ١٠٠٠٠ قرش أخذها بالشفعة فور علمه بذلك
لولده المذكور وطلب المراتبة والاشهاد مع عند المنزل المذكور من غير تراخ بشهادة
جماعة من طنتاذ كرت أسمائهم باللهض ويريد احقاق ذلك بالوجه الشرعى ولما
سئل من المحرمة المشتريه عن ذلك أجابت بانها اشترت المنزل المذكور بمبلغ قدره ٢٠٠٠
قرش فلم يصدقها الشفيع المذكور على ذلك وادعى ان الثمن ١٠٠٠٠ قرش وطلب
منها حجة التبايع بعد ان كلف المدعى بيعة تثبت دعواه فعرفت ان حجة التبايع
بالهروسة ولا يمكنها احضارها الا فى المولود الصغير الواقع فى سنة تاريخه وانصرفا
على ذلك ثم بعد مضي خمسة ايام احضر بيعة شرعية وشهدت بان المحرمة صفية المذكورة
اشترت المكان المذكور بمبلغ ١٠٠٠٠ قرش وحكم برفع يدها عن الدار المذكورة فسئل من
المحرمة صفية المذكورة بعد ذلك الاولة المرافعة المتقدمة ذكرها عليها وثبوت وضع يدها
على الدار المذكور بالوجه الشرعى عن ذلك كله فاجابت بالتصديق والاعتراف بما
حصل من التداعى من أنه أخذ الدار الملاصقة للملك ولده ابراهيم القاصر المذكور فور
علمه بالشفعة لولده المذكور بمبلغ ١٠٠٠ قرش واعترفت بان الثمن الذى قاله المدعى
هو الذى اشترت به الدار المذكورة وكذا صدقت على حكم القاضى السابق المذكور
اعلاه وذلك بحضور وشهادة جمع من المسلمين المجيع من أهل طنتاد والمكرم الشيخ
ابراهيم بن سيد احمد الشرقاوى من أهالى فوة وغيرهم فالحكم فى هذه المرافعة (اجاب)
قد صار الاطلاع على هذا الحضر فوجد فيه نقص حيث لم يذكر فيه المدعى طلب اخذ
المكان المشفوع من يد المشتري وقت الدعوى بل بعد ان ذكر المدعى انه اخذ بالشفعة
واشهد قال عند القاضى ويريد احقاق ذلك بالوجه الشرعى مع ان اللازم ان يطلب
من القاضى ان يامر المشتري بتسليم الدار المشفوعة له ولم يحصل هذا ما يتعلق بالدعوى
السابقة الهكى مضمونها فى هذه الدعوى وكذا حصل تفصيل فى الدعوى الثانية الواقعة
الآن حيث ان المدعى حكى ما سبق لدى القاضى الاول واقتصر ولم يطلب الا شيئا
يترتب عليه سؤال خصمه بل بمجرد ان فرغ من حكاية ما سبق لدى القاضى الاول من
غير طلب شي الا ان سال المدعى عليه فيقتضى ان يسئل من المدعى عما يريد

الآن فان ذكر شيئا يوجب سؤال خصمه يستل الخصم عن دعواه فان اعترف بما
يوجب استحقاقه لما ادعاه ولم يبد وجهه لشرعيه يوجب عدم استحقاقه على فرض
تدوته يحكم عليه بموجب اعترافه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي المتصورة
بما مضى منه ادعى سليمان ابن المرحوم سليمان على الحاضر معه على عبد الهادي بن
عبد الهادي جاني الثابت معرفتهما بشهادة كل من فلان وفلان ان المدعى عليه كان
را كبا على جبل تعاق على نواردة عمدة الناحية في شهر رجب سنة ٧٤٠ عند ما قية على
نواردة المذكور الكائن في باراضي الناحية بحضور ابي باقي فنادى المدعى عليه
المدعى ان يكونه كان عند الساقية ايضا فخر له ووقف امام الجمل الرا كبا عليه
المدعى عليه وصار اياته كما كان مع بعضهما فبايت عرا المدعى الا والجمل عضه في قدم
رجله اليمنى فخلوه ووجهه الى داره بالناحية فمكث عليه الاسبب ذلك خمسة عشر
يوما وبعد ذلك وجهه الى الاسببالية بتميت غمر فعند وصوله الى الاسببالية سقط قدمه
المذكور بسبب العضة المذكورة ومكث بالاسببالية اربعة شهور حتى اتدل الجرح
وصارت رجله عادمة النفع ويطلب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه بذلك شرعا
سئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب بانه كان ركب الجمل المذكور والمدعى
سواقا بالساقية المذكورة اعلاه والمدعى عليه هو المعدل احضار البرسيم من الغيط
الى المواشي المعدة لادارة الساقية فنادى على المدعى وهو را كبا على الجمل المذكور
هل الساقية سهراته لا حضر برسيم المواشي فخر له ووقف امام الجمل وخاطبه فما
يشعر الا والجمل عضه في قدم رجله اليمنى فانفصل القدم من ساق الرجل وبقى على
عرقين موصولين بالساق وصارت الرجل عادمة النفع ولا يعلم ان كان انفصال
العرقين من الساق بدون واسطة شيء او قطعهما المحكم بالاسببالية فما المحكم في
هذه المرافعة افيدوا الجواب (اجاب) حيث عض الجمل المذكور المدعى حال ركوب
هدهده عليه وهو واقف به فالتف قدم المدعى وصارت رجله عادمة النفع كما هو
مذكور فان كانت الاصابة وهو في طريق العامة ضمن الرا كبا ما تلف بتلك
العضة فيجب عليه وال حال هذه نصف رية النفس من ماله في ثلاث سنين حيث ثبت
ذلك باقراره وان كانت في ملك الغير فان كان الرا كبا المذكور ماذون له بالدخول فيه
لا يضمن من ذلك ويكون كالاصابة في ملك نفسه وان لم يكن ماذون له من المالك يكون
كالظرف فعمله الضمان والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية من طرف قاضي الجيزة
مضى عنها ادعى بعض اولياء اميت على جماعة من قرية يقال لها الودي بان موردتهم كان
بقيطه بجيزة وسط البحر ايام النيل وفي زمن التخاريف متصل ارضها بقرية المدعى
عليه سموي من اراضي بيت المال قرية من قرية المدعى عليهم بحيث يسمع منها
الصوت بعيدة عن غيرها بانه ضر به اربعة منهم معينهم المدعون بالتباعدت وضر به

1 FVE

19

مطلب في تفصيل جنابة
الرجل بالعض وشخص
راكب عليه

الباقى كذلك ثم احتملوه عليلا الى قريتهم ومات بسبب ضرب الاربعه سنة بعد استمراده
 ذافرا ثم اتى في البحر ثم وجد به بعض الاولياء مدفونا بناحية الشوك وانه كشف
 عليه فوجد به أثر ضرب تحت اذنه وجماعة وانهم يطالبون الاربعه بالقصاص والباقي
 بالتعزير فمثل من المدعى عليهم فانكروا وادعوا انهم وما ادعوا به فاقام بعض الورثة بيعة
 على الموت وثبوت النسب وكفوا القاتل المذكور فانوا بشهود لم
 تثبت شهادتهم ما ادعوا به ثم عاقبوا الحكم (اجاب) صرح عالمنا باننا اذ وجدنا ميت
 بارض غير معلوم كقوهى في أيدي المسلمين وبه أثر ضرب أو جرح بقرب قرية بحيث يسمع
 منها الصوت ومنه ما اذا جرح أو ضرب بها ثم نقل الى غير هاهو لم يزل صاحب قراض حتى
 مات ولم يسم لم قاتله بان لم يثبت قتله على معين وادعى اولياؤه على أهل القرية القريبة من
 تلك الارض انهم فعلوا به ذلك أو على بعضهم فانقسامه عليهم والدية على عواقلهم وفي
 هذه الحادثة لم يتحقق كونه مضر وباضربا فاضى الى موته بارض قرية من قرية المدعى
 عليهم ولا ان به أثر جرحه أو ضرب بل ذلك مجرد دعوى من بعض الورثة لم يتحقق شرعا بناء
 على ما سطر بهذا المحضر بل ذكر المدعون ان مورثهم وجد ميتا موارى في رمس بناحية
 الشوك ببلدة أخرى غير بلدة المدعى عليهم القريبة من مكان الضرب وحيث ذفلا
 قسامة ولا دية على أحد ما لم يثبت انه وجد مضر وباهو أثر بارض لا ملك فيها الا حدوهى
 قرية من قرية المدعى عليهم ولم يزل صاحب قراض حتى مات أو يثبت قتله بعد دعوى
 صحيحة على من ادعى عليهم به فيه واخذون بموجبه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيزة
 بما مضى منه ادعى رجل على بعض ورثة ميت واضعين أيديهم على قطعة ارض مغروس
 فيها نخيل كائنة بناحية العزيزية المضافة بزمم الحوامدية وعين ذلك وجدده بان
 ما ذكر ملك له عن أبيه بالارث هو وأخته له وانه وضع يده على ذلك بعد موت أبيه مدة وفي
 سنة ثلاث وأربعين ومائتين وألف خرج من البلدة التى فيها ما ذكر وتوجه الى مدينة
 القيوم فاقام فيها اثنتى عشر سنة وحضر لناحية الحوامدية فوجد مورث المدعى عليهم
 واضع ايده على ما ذكر فطالب منه رفع يده عنه فاقى وترافع معه للحكومة وبعد ذلك اصطلح
 المدعى مع المورث على ان يأخذ هو وأخته نصف ذلك مشاعا في سنة ٤٠ وصار يحضر
 في كل سنة يأخذ ما يزيد من باقى ثمن الحصة واستمر على ذلك الى أن مات مورث المدعى
 عليهم في العام الماضى فانكروا ادعوا المذكور وادعوا استحقاقها لهم اثناعين أبيهم
 فهل اذا أثبت المدعى ما يفيد اقراره مورث المدعى عليهم بالاستحقاق لمساعدته الى زمن
 قرييب من موت مورثهم يقضى له بدعاه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس
 عشر سنة الا فى الارث والوقف ووجود عذر شرعى وهذا مع انكار خصمه وقد ادعى
 المدعى المذكور ما يفيد اقرار مورث المدعى عليهم بالاستحقاق لمساعدته الى زمن قرييب
 حيث ذكر في دعواه ان مورث المدعى عليهم كان واضع ايده على المدعى به بطريق

الوكالة عن المدعى ويدفع له محصول نصيبه منه الى ان مات في العام الماضي بعد
 حصول الصلح الذي ادعاه وانكر ورثته المدعى عليهم ذلك فان ائدت عليهم ما يفيد
 الاقرار المذکور من مورثهم على الوجه المصور يقضى له بما ادعاه اذ دعواه حقة
 تكون مسموعة لانه لم يمتنع على الاقرار مدة تمنع من سماع الدعوى واقرار المورث يعامل
 به الورثة في حق ما آل لهم عنه وان لم يثبت ذلك فلا يحكم له والله تعالى اعلم (سئل)
 من قاضى الجبزة بماء ضمنه ادعى كل من رجل وزوجه على ثلاثة رجال وجار يملك
 للرجل المذکور بان رجلين منهم اغريا الجارية المذكورة على اخذ اشياء من امة منزله
 سيدها المذکور وان تتوجه معهما الى محل اقامتهما وتقرّج رجل منهما وذلك حال
 غيبة المدعين فلما حضر من غيبتهم اوجد الجارية اخذت اشياء مملوكة للزوج
 السيد وزوجه وعيناهما واجتمعا معهما على الرجلين المذکورين اخبراهما بان
 الجارية مقيمة بمنزل لرجل آخر وانها تزوجت بالرجل الثالث المدعى عليه وانما
 يطالبان الجارية بردها اخذته والباقي بما يترب عليهم بسبب ذلك واجاب المدعى
 عليهم بالانكار لذلك مع الاعتراف بالتزوّج المذکور واقرار الجارية بانها مرقوقة
 للزوج المدعى وتصديق المتزوج بها على ذلك وانه اغتاتزوجها من كانت في منزله
 لاخبره بانها مملوكة له وانه المزوج لها اياه فالحكم (اجاب) المولى لا يستوجب على
 المولى كهدينا وجناية المملوك على نفسه مولا وماله هدر وجناية عليه على مال غير المولى
 تتعلق بقرينة فيمّا عاوى فقيه المالك بدفع بدل المال المستهلك الى مستحقه فدعوى
 المالك على جاريته بما اخذته من ماله لا يترتب عليه ائتي ودعوى زوجته عليها
 معتبرة ان ائبت والجارية منكرة الا ان السيد مقرض من دعواه بما اخذته جاريته
 فلزوجته ان تطالبه ابايها لاخذ بدل ما اعترف به من مال الزوجة او بالغداة معاملة له
 باقراره وغير الجارية من باقى المدعى عليهم لا يترتب عليه هذه الدعوى شئ غير ان
 النكاح المذکور وان عقدم وقفا على اجازة المالك و يرتد برده حيث صدق الزوج على
 انها مرقوقة للمالك المذکور كتصديق الجارية والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى
 الجبزة عن حادثة مضمونها ادعى رجل على ثلاثة اشخاص انهم سرقوا متاعه من حرز مثله
 ليلاهينته بما يزيد على ثلاثة نصب وانهم بعد ذلك حضروا اليه ورد كل منهم بعض
 ما اصابه بالقسمة مما سرقه بعد اخراجه من منزله وعين ذلك البعض المردود اليه قبل
 الخصومة الى ديوان الحكومة والقاضى وانهم وعدوه باحضار الباقي وعينه وانهم
 اقروا بذلك والباقي بلا ردود مده يزيد على ثلاثة نصب وانهم لم يردوا له ما بقى ويطالبهم
 بالرد ويطلب اجراء ما يقتضيه الشرع في ذلك واجاب احدهم بالاقرار بالسرقة وان
 ما اصابه هو مارد له الى المدعى كما ذكره ولم يبق عنده سوى قصصين وصديري بفتة
 وصديري قطنى وانه استهلك ذلك وانه شريك الاثنين الباقيين في السرقة وانكر ما عدا

فذلك واجاب الثاني بأنه لم يسرق وانما السارق غيره وان السارقين اتوا اليه بعد السرقة بالمتاع واعطوه نصيبا وهو الذي رده الى المدعى ولم يبق منه شيء وانكر ما عدا ذلك واجاب الثالث بالا نكر ذلك كليا واقام المدعى بينة شاهدة بان المدعى عليهم -م- حضر والى المدعى واحضر والده ما احضره من الامتعة والتمس وقدره ثمانية واربعون قطعة لا يعرفون افرادها واخبروه بانهم هم الذين سرقوا امتعته ووهده باحضار الباقي وانهم لا يعرفون افراد الاشياء المسروقة ولا مفردات ما احضره وله منها ولا مفردات ما وهدوه باحضارهم من باقي الاشياء المدعى بها وانهم لا يعلمون شيئا سوى ذلك فما الحكم (اجاب) من جملة ما يمنع قطع يد السارق رده ما سرقه الى مالكه ولو حكما كاصوله قبل الخصومة عند القاضي كما صرحوا به واحد المدعى عليهم وهو المقر بالسرقة قدر ما اصابه قبل الخصومة سوى ما استملكه فيمنع قطعه بالنسبة للردود ولده قبل الخصومة وبالنسبة لغير الردود للجهالة وباقي ما ادعى به المدعى من السرقة على المقر المذكور والمدعى عليهم ما لا يخبرين لم يثبت شرعا حتى يترتب عليه القطع وشهادة الشهود باقرار السارقين على الوجه المسطور مع الجهالة وعدم البيان لا يترتب عليها الحكم عليهم بما ادعى به ولا يقطع وان كانوا يخبرون على البيان في حق الضمان كالذي اقر به أحد المدعى عليهم وهو المقر المذكور انه من جملة ما أخذوه انه استملكه مع عدم بيان قيمته حتى يعلم انه يبلغ نصيبا وهو عشرة دراهم جيا دأولا يبلغ وقد صرحوا ايضا بأنه يسقط القطع اذا استوفى شرائطه في صورة الملاك أو الاستهلاك اذا اختار المالك تضمينه وان الاقرار بالسرقة المترتب عليه القطع مشروط فيه أن يكون من اختياره وما أفتى به بعض المتأخرين من صحة الاقرار بالسرقة مع الاكراه فذلك في حق الضمان لا في حق القطع على ما ذكره في رد المحتار على الدر المختار والله تعالى أعلم (مسئل) عن قضية من قاضي الجيزة مضمونها ادعت امرأة بطريق الاصلالة عن نفسها والوصاية على بنتها فلانة القاصرة من قبل الحاكم الشرعي في قار يخبره بعد ثبوت معرفتها وصلاحيتهما بشهادة بينة شرعية ورجل هلي اخر بان خطابا اباشه مير فوج المدعية وأب القاصرة وأخا المدعى الثاني كان بيده فردة طنجية والمدعى عليه بيده فردة طنجية أيضا وهما على الجسر السلطاني البكاين بالجهة القبالية بناحية السكوم الاحمر بالجيزة وصار كل منهما يريد اطلاق التي بيده فلم يخرج ثم بعد مرات خرجت رصاصة من قم الطنجية التي كانت بيد المدعى عليه بقلعه خطامته بغير تعمد واصابت خطابا اباشه مير المذكور في فخذه فكسرت عظام فكه الايمن وخرجت منه فوق في الارض من ساعته وحضر مشايخ الناحية واحتملوه وأدخلوه منزله ليلة الاربعاء الموافقة لاسبوع شهر جمادى الاخرة سنة ٧٥ وفي صباح الليلة المذكورة كشف عليه بمعرفة حكيم القسم وأخذ اقراره بذلك على يد نائب الخط وأحضر الى المديرية وأرسل الى الاستبالية لمعاينة بها وانه استغرمها على لاذقراش حتى مات بسبب ذلك في ثامن عشر الشهر المرقوم وانحصر

ميراثه الشرعي في كل من زوجته المدعية المذكورة وابنته المذكورة منها وشقيقه المدعي الثاني من غير شر يثبوت وان المدعين يطالبان المدعي عليه المذكور بما يترتب لهما وللقاصرة المذكورة كوردة عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعي مثل من المدعي عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بذلك جميعه الاعتراف الشرعي بالطريق الذي مر في الحكم (اجاب) حيث اعترف المدعي عليه بدعوى المدعين المذكورين المتضمنة قتل مورثهم بالرصاصه التي خرجت من فم الطليخة التي كانت بيد المدعي عليه خطأ منه بغير تعمد وانحصار اثار القتل في المدعين المذكورين وبنته القاصرة قالوا يجب عليه دية القتل غير مغلظة تؤخذ من ماله في ثلاث سنين ويحكم عليه بذلك والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما مضمونه ادعى رجل بالاصالة عن نفسه والو كالة عن اخوته الثلاثة الاشقاء كروا ثنتين على امرأة وابنها بان والد المدعي وموكليه توفي من نحو اثنتين وثلاثين سنة من اولاده الخمسة هم المدعي وموكلاه الثلاثة المذكورون والدا بن المرأة المذكورة المدعي عليهم ما وترك جميع الدارات التي عينها في الدعوى وان والدا بن المرأة المذكورة المدعي عليهم ما كان ساكن في الدار المذكورة في حياة والده وبعد وفاته الى ان توفي من نحو خمس سنين عن زوجته احدى المدعي عليهم ما واولاده منها الستة الذين احدثهم المدعي عليه الثاني وبعد وفاته وضع المدعي عليهم ما ايديهم على الدار المذكورة وهما معارضان للمدعي وموكليه فيما يخصهم من ذلك بدون وجه شرعي ويطالب المدعي الوكيل المذكور المدعي عليهم ما برفع ايديهم عما يخصه هو وموكليه من الدار المذكورة بالوجه الشرعي واجاب المدعي عليهم ما بعد ثبوت وضع ايديهم على الدار المذكورة شرعا بالاعتراف بوفاته المتوفى أولا وانحصار اثاره على الوجه المذكور وبكون الدار المذكورة كوردة بخلافه عنه وان مورثهما الميت الثاني حال حياته اشترى فصف الدار من اخويه هما المدعي الوكيل واحد اخوته وهما يبلغ كذا دفعه لهما ووضع يده على ذلك بموجب حجة شرعية مسطرة من هذه المحكمة فلم يصدقهما المدعي الوكيل على ذلك وأمر بالسكشاف عن الحجة المحكي عنها من سجل المحكمة فبين انه مفقود فنهى ذلك أمر المدعي عليهم ما بتسليم ربيع الدار المذكورة للمدعي ليجوزها لكل من اخوته الموكلتين اللتين لم يدع عليهم ما البيع في نصيبهما وكلف المدعي عليهم ما اثبات دعواهما شرعا مورثهما المحصة المذكورة على الوجه المسطور فنهى زاعن ذلك ولم يلتزموا بين المدعي واخيه الموكل على ذلك فالحكم (اجاب) حيث ادعى شراء مورثهما تلك المحصة من المدعي وموكلاه وعجز عن اثبات دعواهما ولم يلتزموا بتحليف المذكورين دعواهما بما يحكم بهنهما ولا يسرى اقرارهما بالنسبة لباقي ورثتهما الابن المتوفى الغائبين والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها في رجل ادعى على بنتي اخيه الواضعتين ايديهما على مكان عينه بانه يملك ذلك بالشراء لنفسه من اخيه والد المدعي عليهم ما المذكورين يبلغ كذا فقبضه له حال التبايع

١٢٧٥

٧

ذى القعدة

١٢٧٥

٢٦

٢٨٦

١٢٧٥

ذی الحجة

١٢٧٥

واستلم منه المکان المذکور في سنة ١٢٥٩ وان المدعی المذکور وضع يده على المکان
المذکور مدة وبذلك سافر أخوه المباع إلى المدينة المنورة وحرق له حجة مسطرة بالشراء
من هذه المحكمة بتاريخ كذا وان المدعی المذکور أسكن المدعی عليه مافي المکان
المذکور بدون أجره وأنه الآن يطلب اخلاء المکان المذکور منهما ومن أمتعتهم ما وتسليمه
له بالوجه الشرعی واجابته بأنهما ساسا كتمان في المکان المذکور وأنه ملأ لوالدهما
أسكنهما فيه وان والدهما مقيم الآن بالمدينة المنورة وأنكر تامله ملكية المدعی في المکان
المذکور وأمر المدعی بالحجة المذکور ورثت وبالكشف عليه من سجل مدتها المحفوظ
بالمحكمة لم توجد دقة فيه فالحكم (اجاب) حيث كان كل من المدعی والمدعی
عليهما ما عترف باصل الملك للغائب وادعی المدعی الشراء منه لا يكون كل من المدعی
عليهما خصما في اثبات الشراء من الغائب بدون توكيل منه في ذلك والله تعالى اعلم
(سئل) عن حادثة من طرف قاضي الجيزة مضمونها ادعی وکیل رجل علی وکیل آخر
بان وکله يملك ارضا كشفت سماوية دائرة الجدران تعرف بالمدينة كائنة بناحية المناوات
بالجانب البحري منها وقد حددوها وانها كانت في ملك والدهم وكل المدعی هو فلان
وانه توفي في سنة خمس وعشرين ومائتين والف عن اولاده الخمسة هم موكل المدعی
ورجلان وامر اثنان عينهم وان موكل المدعی بعد وفاة والده وضع يده عليه او صار يتصرف
فيه اثم عم النیل عليه او هدم ما بها من البناء ومن نحو ثلاث سنين اراد موكل المدعی ان
يبنى بها دارا فنهى موكل المدعی عليه وعارضه في ذلك بدون وجه شرعی ويطالب موكل
المدعی عليه بعدم عارضته لموكله في بنائها بالوجه الشرعی فاجاب المدعی عليه بان
الارض المذکور من ضمن حرم الناحية تجاه الدرب الذي فيه دار موكله وانها طريق
للعمامة ليست في ملك احد وان محرم بك كان ملتزما بالناحية المذکور وبنی بالارض
مدبغة ووضع يده عليها لغاية سنة اثنتين وثلاثين ومائتين والف وبعد ذلك تركها
وهدمت وعادت كما كانت یعنی فيها الداخلون في الدرب المذکور والخارجون منه
وانه وكل المدعی عليه ينتفع بها بوضع سباح واخشاب وافلاق وغير ذلك وانكر
ما عدا ذلك فلم يصدق المدعی فالحكم (اجاب) اذ لم يثبت ان تلك الارض في يد
الغير يتصرف فيها ولم يتحقق ان موكل المدعی تارك دعواه بها عليه من جهة الارث
مع تمكنه من الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة واثبت ما ادعاه بالطريق الشرعی في وجه
خهم شرعی يمنع خصمه عن معارضته فيها بدون وجه شرعی حيث لا مانع والافلا
والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة مضمونه ادعی ابو العيين علی اخيه
محمد افندي ناجي بانهما مملكان يتناسوا بتمناصة حدودا بحدود اربعة وانهما كانا في
معيشة واحدة وكسب واحد واشترى المکان المذکور لانهما سوية من مال الروكية
المشترك بينهما من امرأة تدعی خديجة بثمن قدره ٩٠٠ قرش ودفعوا الثمن لها ووضعها

سنة

محرم

أيديهما عليه بموجب حجة شرعية باسمهما في ٢٧ شعبان سنة ٦١ وأنهما قد ما بعد ذلك وعمرهما وصرف المدي المذ كور في عمارته من مال الروكية المشترك بينهما وبين أخيه المدي عليه المذ كور وأنهما انفصلا الآن من بعضهما من نحو شهرين وصار كل منهما في معيشة وحده وإن المدي عليه ساكن في المكان المذ كور ويريد المدي دفع يد أخيه عن نصيبه من ذلك ومثل من المدي عليه المذ كور عن ذلك فأجاب بأنه اشترى ذلك المكان لنفسه في التاريخ المذ كور من البائنة المذ كورة وأنه واضع يده عليه وأنه قد ما وبنائه لنفسه من ماله الخاص بمبلغ ١٦٠٨٠ قرشا وأنه كان مستخدما بمجيئة كذا وكل أمه في أخراج حجة من قاضي الجيزة باسمه خاصة وانكر الحجة التي بين يد أخيه المذ كورة وأنه لا يعلم مضمونها وانكر ما عد ذلك فلم يصدق المدي المذ كور على ذلك ثم وجدت الحجة المذ كورة بمجلة بالمسجل المصان بالجيزة وأنهما باسمهما سوية في التاريخ المذ كور بالمبلغ المذ كور من البائنة المذ كورة ثم بعد ذلك صدق المدي عليه المذ كور على صحة ما تضمنته الحجة المذ كورة وعلى أن المكان المذ كور بينهما وبين أخيه على سبيل الاشتراك لكل منهما النصف فيه وذكر أن أخاه ذنه بأن يعمر المكان المذ كور لهما على أن كل ماصر فيه على عمارته من ماله يكون ملزوما بنصفه وأنه صرف في عماره المكان المذ كور المبلغ المذ كور من ماله وأنه يطالبه بنصفه فلم يصدق المدي المذ كور على ذلك فسا الحكم (اجاب) ما ذكره المدي عليه أولا من أن المكان المذ كور ملك له خاصة وأنه بنائه من ماله الخاص به لنفسه متضمن في صدور الأذن من أخيه المدي بعمارته لهما على أن ماصر فيه يكون ملزوما بنصفه وإذا كان متناقصا في دعوى البناء بالأذن يرجع لا تسمع دعواه بذلك والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى كل من الشيخ حسن وفاتح آدم الامامين وهو الوكيل الشرعي عن زوجته فاطمة بنت أحمد يوسف المرزوقة له من زوجته ستيمة وسيد أحمد جازي وهو الوكيل عن والدته آمنة بنت أحمد يوسف المذ كور المرزوقة له من زوجته سعدية على هنا بنت أحمد يوسف المذ كور بان المرحومة سعدية بنت أحمد عثمان توفيت من مدة عن زوجها أحمد يوسف وبناتها منه آمنة إحدى الموكتين والمدي عليها وتركت قطعة أرض زراعة قدرها قيراط واحد مغروس بها أربع فخلات أمهات لورثتها المذ كورين بلا شريك وبينت مع حدودها وأز ستيمة توفيت أيضا عن كل من زوجها أحمد يوسف المذ كور وبناتها منه فاطمة الموكلة الثانية وتركت قطعة أرض قدرها ثمن فدان مغروس بها إحدى عشرة فخلية بلع عشرة سيوى وواحدة أمهات لوارثتها المذ كورين بلا شريك وبينت مع حدودها وإن المرحوم أحمد يوسف المذ كور توفي عن زوجته المحرمة نارية

١٢٧٦

١٥

و بناته الثلاث من الموكلاتان والمدعى عليهما من غير الزوجة المذكورة من غير شريك
 وانه ترك قطعتي ارض وقدرهما فدان وقيراط وثلاثا قيرا طخلاف ما آل له بالارث من
 زوجتيه المذكورتين غير رورس بذلك خمس وخمسون نخلة يلج وبين ذلك جميعه مع حدود
 الارض وترك دارا وبيتا مع حدودها الورثة المذكورين وانه بعد وفاة سعدية وستية
 المذكورتين وضع يده احمد يوسف المذكور على مائتر كتاه الى ان مات منذ أربع سنين
 و بعد وفاته رخصت يده المدعى عليهما على جميع ذلك الى الآن وانها معارضة للموكلاتين
 فيها يخصهما من ذلك بدون وجه شرعي ويطالب المدعيان المدعى عليهما برفع يدها
 عما يخص الموكلاتين من النخل والدار وتسليم ذلك لها بالوجه الشرعي بعد ثبوت وضع
 يدها على ما ذكر فاجابت بالاعتراف بوفاة المتوفين المذكورين وانحصار ارثهم على هذا
 الوجه وان الاحدى عشرة نخلة والارض المغروس بها المذكورة كانا جاريين في ملك
 رجل يدعى دسوقي الزيات وتوفي عن زوجته الحرة ستية المذكورة وولديه منها هما
 حنفي ومحمدو بعد وفاته كان متجهدا على ذلك مال لجهته الميرى فوزع مشايخ الناحية
 الاحدى عشرة نخلة والارض المغروس بها المذكورة على والد المدعى عليهما هو احمد
 يوسف المذكور واخذوا منه ما كان متجهدا على ذلك من المال لجهته الميرى ووضع
 يده عليه وان باقى النخل المدعى به واراضيه كان ملكا لرجل يدعى محمد خليفة وكان
 والد المدعى عليهما المذكور يدعى انه ابن عمه وان محمد خليفة كان زوجا للمدعى عليهما
 وتوفي عنها وعن والدها من غير شريك و بعد موته وضع والدها يده على ذلك وان الدار
 المذكورة مخلفة عن والدها وانه في سنة ١٢٧٠ اسقط لها حقها من جميع نصف النخل
 واراضيه والدار المدعى بها وسلمها الحصة المذكورة واستلمتها منه وان الدار غير قابلة
 للقسمة وبرزت حجة من يدها مسطرة من نائب الناحية فدل مضمونها على ان والدها
 اسقط حقه لبقته الحرة هنام من جميع نصف نخيله المعينة بالدعوى ونصف بيته
 المذكور المدعى به فلم يصدقها المدعيان المذكوران على ذلك وذكر ان الدار المذكورة
 غير قابلة للقسمة فسا الحكم (اجاب) الاسقاط في الاعيان لا يصح فاذا اثبت المدعيان
 دعواهما بالوجه الشرعي يقضى لهما والا عولت المدعى عليهما بما تضمنته دعواهما
 من الاقرار للموكلاتين على فرض صحة ما ذكرته بقطع النظر عن الاسقاط المهرور
 بالحجة المدعى به من قبلها اذا كانت معترفة بمضمونها الا ان نصيب ولدى ستية في
 الاحدى عشرة نخلة على مقتضى جواب المدعى عليهما موقوف على تحقق امره وهذا عند
 عدم اثبات المدعين دعواهما اذا التوزيع المذكور في جوابها لا يفي بدانتقال عين
 النخيل من ملك الورثة والله تعالى اعلم (سئل) عن مرافعة من قاضى الجسيرة
 مضمونها ادعت امرأة مسلمة على ذمية قبضية بان المدعية كان يجفن هينها الغني
 الفوفاني محبة وكانت تريد ان انها فسمعت بان المدعى عليها تعرف في المداواة فحضرت

لما تريد مسح جفن عينها وإزالة اللحمية فاحضرت المدعى عليها قطعتي بوص صغيرتين وربطت أحدهما على الأخرى من الأطراف بعد أن جعلت قطعة من ظاهر عين المدعية بين قطعتي البوص وأخبرت بان قبة عينها حصل لها ارتخاء ولا تدوى إلا بالربط المذکور ليحصل بعد أيام قطع ما ربط من قبة العين وبذا يصير البرء وإزالة الألم وبعد أن فعلت المدعى عليها ذلك انصرفت وبعد ما انصرفها حصل بعين المدعية ورم شديد وهو ببالم وبعد اثني عشر يوما حضرت لها المدعى عليها ونظرت عينها فأخبرتها بان عينها لم تنزل مقرضة وان عين المدعية تلفت وذهب ضوءها وكشف عليها معرفة حكيم المديرية فأخبر ان عينها حصل لها التهاب شديد وتلفت العين كايا بسبب ما جرته المدعى عليها وان المدعية تطالب المدعى عليها بما يترتب لها عليها بسبب ذلك بالوجه الشرعي فسل من المدعى عليها فأجابت بان المدعية حضرت لها وأخبرت بان قبة عينها حصل لها ارتخاء وتريد شدة بمعرفة المدعى عليها فوعدها بذلك وفي ثاني يوم توجهت لها المدعية وربطت المدعى عليها قطعتي الغاب بظاهر قبة عين المدعية وتركتها وبعد اثني عشر يوما توجهت إليها فوجدتها واضحة بوجه من خبز الخنطة على قبة عينها المذكورة وأخبرتها المدعية بان عينها تلفت وصارت لا تبصر بها وان المدعى عليها لم يتحقق لها ذهاب الضوء ودمه وان حصل ما ذكر يكون من وضع اللبغ عليها وان ما جرته المدعى عليها بعين المدعية من ربط الغاب فهو عملية الشد كما تفعله بمن يحصل له مثل ذلك في المحكم (أجاب) اذا كان ربط العين صادرا من القبطية باذن المدعية ولم يجاوز المعتاد في ذلك وترتب على ما ذكر تلف ضوء العين فلا ضمان عليها والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى رجل بطريق وكالته عن أبيه على رجل قائم عن نفسه وهو وكيل عن زوجة أبيه وأخويه شقيقه ذكر وانثى وأخويه لابيه ذكر وانثى بان والد المدعى موكل المذکور في سنة ١٢٦٠ تلقى بالشراء والاسقاط الشرعيين لنفسه من والد المدعى عليه الوكيل المذکور جميع قطعتي الطين عبرتهما أربعة أفدنة الكائنين بناحية كذا المغرب وسبهما مائتا نخلة امهات بموضين بينهما واحددهما وبين ما بكل منهما من النخل وجميع بناء الساقية المعين الكاملة العدة والآلة الكائنة باراضي الناحية بالجانب الشرقي من احد الموضين المذكورين وحددهما وجميع منفعة زراعية اثني عشر فدا وثلث طيناً خارجيا كائنا بالناحية المذكورة وبين حيطانها وحدود كل حوض على حدته وان والد المدعى عليه باع واسقط ذلك لوالد المدعى موكله في التار يخ المرقوم وهو ما كمو يستحقه بمبلغ كذا وبين الثمن وبديل الاسقاط واقبضه له واستلم ذلك والد المدعى وحاز به لنفسه بموجب حجة مسطرة من هذه المحكمة مؤرخة في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٦٠ وان والد المدعى استمر واضعا عبده على ذلك يتصرف فيه ويؤجره في كل سنة لوالد المدعى عليه تارة

وللمدعي عليه أو أخيه تارة أخرى وبعد ذلك توفي والد المدعي عليه عن ورثته المذكورين
في سنة ١٢٧٥ فتهدى المدعي عليه ووضع يده على ذلك جميعه هو وموكاه وبدون وجه
شرعي ويطلب الوكيل المذكور المدعي عليه المذكور برفع يده هو وموكاه المذكورين
عن ذلك ليحوزها موكاه بالوجه الشرعي وسئل من المدعي عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع
يده هو وموكاه المذكورين على ذلك بشهادة فلان وفلان ثبوتاً شرعياً فاجاب بالاعتراف
بوضع يده على الاثني عشر فدانا والثلث وارض النخل وما هو مفروس بها من النخل
المذكور اعلاه والساقية المرقومة وذكر ان ذلك ملوك له ولاخويه المذكورين المذكورين
خاصة دون باقي الورثة بسبب ان احداخويه كان شيخاً بالناحية ويضع يده على ما يتركه
أربابه من الاطيان والنخل ثم عزل من الشياخة واولها المدعي عليه وصار يضع يده على
ما يتركه أربابه من الاطيان والنخل حتى صار في أيديهم ما اثنان وثلاثون فدانا الاثنا
وثمناثة فخذت من جملتها الاطيان والنخل والساقية المدعي بها ولم يكن لابيها ملك في ذلك
ولم يصدر منه بيع ولا اسقاط في ذلك ثم ذكر ان ما عينه المدعي في مقسدا لارض وعدد
النخل وحدود الحيطان ليس كما قال وذكر المدعي عليه قدرا آخر وعدد آخر وحدودا
أخرى فلم يصدق المدعي على ذلك وذكر ان المدعي عليه بمجلس تحقيق بالمديرية أقر بان
الاثني عشر فدانا وثلثا والمائتي نخلة والساقية المدعي بها المذكورة ملك لوالده
ومتروكة عنه وانكر البيع والاسقاط فقط حين ذلك وبالكشف من تلك الحجة
لم توجد مقيدة بالسجل وصارت تعيين نائب المحكمة لتوجهه للاشارة الى النخل من
المتداعين وتعيين حدود الارض والنخل والساقية وتوجه مع المدعي والمدعي عليه
واحد معا وفي المديرية وحكم المخط فصار عدد النخل وقياس الارض وتحديد ذلك
جميعه كما هو عليه الآن بحضور جمع من عمدة المجاورة وكتبوا بذلك قائمة باختتامهم
جميعا وختم المدعي والمدعي عليه مرافقة لما ذكره المدعي في دعواه في التعديد والمقاس
فاستفسر من المدعي عليه بعد حضورهم نذكر ان المقاس والتعديد كما ذكره في جوابه ولم
يكن كالتسائة فلم يصدق المدعي على ذلك فالحكم (اجاب) اذا ثبت المدعي المذكور
دعواه المذكورة حسب ما بين بها بالوجه الشرعي يقضى لموكاه بما ادعاه وكيله المدعي
المذكور ولا عبرة بانكار المدعي عليه استحقاق والده وملكه للارض والنخل والساقية
المدعي بها بعد ثبوت وضع يده هو وموكاه عليه على ذلك بالبيعة الشرعية حسب ما عينه
المدعي في دعواه بالحكم ودون التي بينها وثبوت الوكيل بطريق شرعي حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي المذمومة عن حادثة مضهونها ادعي رزق وعثمان
الاسودان على الجوهري مصطفي عمدة متيت عمر الوكيل الشرعي عن المرأة بيها نه بدت
سيد احمد القوال زوجة المرحوم الحاج علي حسن غراب من متيت غمر الثابت معرفتها
وتوكيله عنها بالطريق الشرعي ان سيدهما الحاج علي غراب المذكور اعنتهما في

١٢٧٧

١١

حال حياته وصحته واوصى لهما بثلاث ما يملكه وبقب - لا ذلك انفسهما بعد موته عن ورثة
من جانيهما زوجته الموكلة المذ كورة وان موكلة المدعى عليه واضعة يدها على
متروكات سيدهما المذ كورو يطالبان المدعى عليه بثلاث ما عيناه من المتروكات التي
تحت يده موكلة بالطريق الشرعي وبعد دم المعارضة لهما في الوصية المذ كورة والعق
ويسئلان جوابه عن ذلك فسئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار لذلك
العق والوصية فطلب منهما البينة المثبتة لدعواهما بعد ثبوت الوفاة وحصر الارث في
الورثة التي من جانيهما موكلة المدعى عليه وتو كيله عنهما فاحضر المكرم دسوقي
افندي أحد التاجر بمنيت غمر وشهد في وجه المدعى عليه بان المرحوم الحاج علي
حسن غراب التاجر بمنيت غمر المنفرد بهذا الاسم واللقب أقرب بحضوره ان المدعين
المذكورين حران لوجه الله تعالى وانه اوصى لهما بثلاث مائة لهما كيديه وذلك عند
طلوعه لحج بيت الله الحرام في سنة ثلاث وسبعين وبعد رجوعه أقر لديه بذلك وان
الوصية باقية على ما هي عليه وان العبد المذ كورين حران واحضر الشيخ حسن
علي الحكاتب وشهد ان المرحوم علي حسن غراب التاجر بمنيت غمر المنفرد بهذا الاسم
واللقب عند توجهه لحج بيت الله الحرام سنة ١٢٣٤ أقرب بحضوره ان المدعين المذ كورين
حران لوجه الله تعالى وان لهما الثلث في جميع مائة لهما كيديه وبعد رجوعه من الحج سأل
دسوقي أفندي بحضوره الشاهد المذ كورين الوصية فقال الوصية على ما هي عليه
واحضر السيد أحمد مصطفى الشيتي القباني بالناحية فشهد انه من مدة أربعة أشهر
تقدمت على قاريخه كان جالسا مع المرحوم الحاج علي حسن غراب المذ كور بالوكالة
الصغيرة التي بمنيت غمر التي بها حاصل تجارته وكان معه يوسف عبد الرحمن غراب
والمدعى عليه فقال المرحوم الحاج علي ليت لي ولدا في التراب فرد عليه يوسف وقال له
من ليس له ولي تصدق أو يعق فسكت الحاج علي وقام يوسف مع المدعى عليه وخرجا
من الو كالة فقال له الشاهد المذ كور كيف يحكي معك يوسف هذا الكلام فقال له انا
عائق فقال له الشاهد أفت عائق رزقا فقط فقال له انا عائق عثمان ورزقا المدعين ولهما
وصاية بثلاث المال واحضر الحاج أحمد دسالم من كفر الس يدان المرحوم سالم حبيب
وشهد في وجه المدعى عليه ان المرحوم الحاج علي حسن غراب التاجر بمنيت غمر المنفرد
بهذا الاسم واللقب قبل توجهه الى الحجاز في سنة ١٢٣٤ بثمانية أشهر كان الشاهد جالسا
عنده بالوكالة الصغيرة على باب حاصله وكان المتوفى يتكلم مع عثمان احد المدعين
في شأن انه أعطى له بضاعة واسكنه بدكان واحد له ليبيع ويشترى فيها وخسرت
البضاعة فقال له الشاهد ان عثمان ماهر لا يستحق ذلك وانت لم تعمل معه طيبا أنت
أعنته فاخبره المتوفى بانه معتك هو ورزق المدعى الثاني فقال له الشاهد العتيق لا يعمل
لما شيئا ان مت لكونهما لم يبق بيدهما شيء فقال له ان لهما الثلث في مالي ومائة لهما

يدى من به - مدوقاتي وبعد ذلك توجه الى الحجاز في سنة ٧٣٠ ولما رجع وحضر الشاهد ليسم عليه كان حاضرا دسوقي أفندي الشاهد الاول فسال المتوفى هل أنت باق على الوصية اعني المدعى بها أم لا فاجبه ان الوصية على ما هي عليه واشهده على نفسي - مع دسوقي أفندي فالحكم (أجاب) اذا كان ملك المتوفى المذ كور للمدعين معروفين بينهما وبين المدعى عليه ومقرابه وظاهرا وكان الخلاف والنزاع انما هو في تمييز العتق من المال المذ كور للمدعين حال صحته وفي الوصية لهما بثلاث المال وشهدت الشهود بذلك به - مدالدعوى الشرعية فعلى المحاكم القضاء بعتقهم - ما والوصية لهما بثلاث التركة اذا زكيت الشهود والتركبة المعتبرة شرعا وشهادة الشاهد الاول في هذه الحادثة المدعو دسوقي أفندي احمد التاج والشاهد الاخير المدعو الحاج احمد سالم هي الموافقة لدعوى المدعين بالعتق والوصية فيحكم بشهادتهما في ذلك به - مدالتزكية اذا لم يكن هناك مانع ولا يضر اختلاف شهادتهما في اللفظ الذي لا يترتب عليه اختلاف المعنى بحسب الوضع اذ كل من لفظي الشاهدين المذ كورين يفيد الوصية بثلاث التركة بحسب الوضع والعتق في الهبة يكون من كل المال لا من الثلث والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى الذمي عطية بن يوسف الصانع بناحية المعتمدية ولد الذمي يوسف نعمة القبطى على المرأة حسن الدلالة في الحلى بالجيزة بذات حسن على الثابت معرفة كل من المدعى والمدعى عليه في شأن ماسيد كرفيه شرعا بان المدعى عليه المذ كورة من نحو عشرين يوما سابقة على تاريخه توجهت للمدعى المذ كور بناحية المعتمدية المذ كورة وسامته شعير يا ذهبيا مصر يا مقدار عدده سبعة وعشرون حبة وثمانية وعشرون قرنا ومثنتى ذهب - على ان يبيع لها الشعير المذ كور بان يرغب شراءه باعتباره من محبوب الواحد ثلاثة وثلاثون قرشا واستلمه منها على ذلك وعرضه على البائع فلم يوجده راغب يشتره فارسله لها مع اخيه رجل يدعى غماسا يوسف فاخذته منه المدعى عليها فادعت انها اوجده ينقص قرن ذهب من قرونها وان بعض راس القرون الباقية مقصوص وكان مع اخي المدعى المرقوم حين ذاك ثلاثة ازواج اساور فضة فاخذت المدعى عليها الشعير المذ كور والثلثة ازواج الاساور المرقومة من اخي المدعى المرقوم وبعد ذلك حضر لها المدعى وسالها عن ذلك فانكرت اخذ الشعير والاساور المذ كورة من اخيه المرقوم واخبرته بان مالها الشعير المرقوم رجل يدعى شعراوى الابار من الجيزة فطلب منها احضاره ليشترى منه الشعير المذ كور فاحضرته له واحضرت له الشعير والاساور المرقومة فاشترى المدعى الشعير المذ كور من مالها المذ كور كل محبوب بمبلغ اثنين وثلاثين قرشا ووزن الشعير المذ كور فيبلغ وزنه تسعة وثلاثين محبوبا وبلغ ثمنه الف واثنتين وثمانية واربعين قرشا فاستلم الشعير المذ كور منه ووعده بدفع ذلك ووضع تحت يده ههنا

غريف في التاريخ المذكور فضر به عدا متعديا على راسه ثلاث ضربات بآلة صامان
خشب كما ذكر المدعي ومات في اليوم السابع من تلك الضربات هذا ما اجاب به المدعي
عليه وحيث اقر بضرب محمد غريف عدا وانه مات من ضرباته واولياء الدم الكبار
الحاضرون بالجلس الذين لهم القود شرعا قبل كبر الصغار جميعهم طلبوا القصاص
والقود من احمد بن الحاج المذكور فعلى وجوب اقراره ثبت عليه القود والقصاص
وحكمت بذلك في المحكم (اجاب) هذا الاعلام متضمن للحكم بالقصاص على من
اقرب بالقتل على الوجه المعين به اذا كانت الالة المذكورة فيه تقتل غالبيا وهو انما
يتمشى على قول صاحبين القتالين بان موجب القتل بما يقتل غالبيا ولو غير محدد
القصاص اذا تعمد ضرب به بذلك واما اذا كان المضرور به لا يقتل غالبيا كما هو صفة
وهو صغير وكل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك كالسوط بلا قوا الى ضربات ونحوه فهذا
شبه لا مد بالاجماع وتجب فيه الدية المقتضية للقصاص والمقتضى به في ما يقتل غالبيا
وهو غير محدد كمدقة القهارين والحجر الكبير والعصا الكبيرة وقول الامام الاعظم
القائل بان ذلك شبهه عدا ايضا ووجه الدية المقتضية للقصاص واقامة البينة على
النسب على ما دعوته كور في هذا الاعلام قبل تقدم الدعوى الهينة لا تبيد ثبوت
النسب اذ من شرط ذلك كونه به مدد دعوى مال او حق على خصم شرعي حتى تثبت
الزوجية والنسب الى الميت او الغائب بالبيينة الشرعية كما يستفاد من الهندية من
الفصل الحادي عشر في تحميل النسب من الدعوى وهنالم توجد قبل اقامة البينة بل
بعدها واما عدم اشتراط تقدم الدعوى الهينة في اثبات نسب الاصول والفرع
الزوجية فذلك عند دعوى الاصل على فرع بمحضرة او بالعكس او احد الزوجين
على الآخر كما يستفاد من الهندية من الفصل المتقدم وان الخصم اذا كان مقربا بالزوجية
والنسب لا يضر عدم مصادفة البينة وجهها الشرعي وما ذكر من اقامة الجذوصية على
اولاد ابنته في غير محله اذ الولاية ثابتة له شرعا عند عدم وجود وصي مختار من قبل الاب
والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام من قاضي مديرية التا كما ضمنونه انه
حضر اليه جرنال قضية المقتول المسمى على ولد المهندس وقد حضر على اخا ابو ابراهيم
وكيل فرحاته المقتول وبنو المقتول صفية وزينب القاصرتان واخوه القاصر خليفة
الذي لا وارث له سواهم والاشخاص الخمسة المدعى عليهم بقتل على المذكور وادعى
على اخا محضرة وكاتبة فرحاته المذكورة بان عليا قتله الاشخاص الخمسة عبد الله سعيد
العسكري والحاج محمد كرش وعثمان على و ابراهيم باش جاووش وابو النجا القهوجي
المذكورون وان الضارب له هو عبد الله سعيد العسكري بالعصا والاشخاص الاربعة
الباقون معاونون له على القتل وهذا وطلب منهم القصاص فهددهوا وسئلوا الجواب
فاجاب عبد الله سعيد العسكري فقال نعم صيغ ضربته بالعصا على راسه وكتيته وانا سكران
ولكن قصدي ابراهيم باش جاووش لانه ضربني على راسي وتشاجر معي وشتم راسي

واست قاصدا المقتول عند الضرب بل صار مني بلا قصد وهذا جوابه واجاب الحاج محمد
 كرش انه صحيح نحن والجماعة المذكرة قد اجتمعنا على الشراب وكان التسبب في
 اجتماع الجماعة انا حسب عادة تنامع بعضنا وصارت المشاجرة والمضاربة من عبد الله
 سعيد وابراهيم باش جاوش فضر بعبدا الله سعيد العسكري عليا المقتول بالعصا فقتله
 وانا لاضر بته ولاعاونته عليه ولا بيني وبين المقتول عداوة لاسابقة ولا حادثة واجاب
 عثمان على انه صحيح نحن والجماعة اجتمعنا على الشراب فصارت المضاربة بين
 عبدا الله سعيد وابراهيم جاوش فضر بعبدا الله سعيد عليا المقتول بالعصا فقتله الى
 آخر ما اجاب به محمد كرش واجاب ابو الفياق الهوي وابراهيم باش جاوش مثل ما اجاب به
 عثمان ولما نظرنا ما هو مندرج بذلك من الاقرارات والانسكارات طلبنا من المدعي
 البيضة على طبق دعواه انهم متعارفون فجهزوا ما لا اشخاص الاربعة سوى عبدا الله
 العسكري فطلبنا منهم انهم يحلفون طبق انكارهم فخلعوا انهم ما قتلوه ولا تسبوا في
 قتله ولا عرفوا له قاتلا سوى عبدا الله المذكرة فطلبنا من المدعي بيضة تشهد له ان القتل
 المذكرة كور صار عبدا فجهز من البيضة والزمن عبدا الله سعيد العيين فخلعه طبق انكاره
 وبعد ذلك حكمنا بموجب الشرع الشريف على عبدا الله سعيد العسكري بالدية على
 عاقلته لان القتل خطأ فان كان القاتل من اهل الديوان فتؤخذ من عطاياه في ثلاث
 سنين وان لم يكن من اهل الديوان فعاقلته بميلته واما الدية المقررة بالشربعة المحمدية
 وتطبيقا للائحة الصادرة من مجلس الاحكام المهرية رقم ٢٥ ربيع الاول سنة
 ١٢٧٥ على قرارات حضرات العلماء والمفتين بالاحكام من الفضة عشرة آلاف
 درهم فتبلغ خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعين قرشا وثلاثين فضة وان كانت
 من الذهب فان الدينار وهي اربعون الف قرش وسبعمائة واثنان وستون قرشا
 وعشرون فضة واما الاشخاص الاربعة فن حيث ان عادتهم الاجتماع على الشراب
 وكان السبب في اجتماعهم في هذه المرة التي وقع فيها الخطا الحاج محمد كرش فجزاؤهم
 في نظير ذلك مفوض لقوانين الحكومة حيث لا يلزمهم القتل ولا الدية وهذا حكمه
 شرعا (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام وجد محتلا اذ لم تقم فيه بيضة بعد دعوى صحيحة
 على القتل ولم يقرر الحكم على عاقلته بالدية بقتله المقتول بل اقر بالضرر واقراده
 بالضرر لا يكون اقرارا بالقتل ولم يثبت نسب ورتبة المقتول لابي بيضة ولا باقرار بناء
 على ما هو مسطور بهذا الاعلام حتى يحكم لهم بالدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين
 وان كان الخصاص جرنال القضية قد اشتمل على اقراره بذلك القتل والله تعالى اعلم
 (سئل) من المعينة عن اعلام من قاضي مديرية التاكا مضمونه قد صار الاطلاع
 على الاسئلة والاجوبة الموضوعة بالمداركة والامر الصادر وانه على مقتضى ما ذكر قد
 احضرنا بالهكممة الشرعية الحاج عبدا الرحمن الدكروري الذي صادرا قاسمه بامر
 الحكومة لعدم الولي للعرمة المتوفاة ولما صار الامر هكذا ولم يوجد له ولي والحكومة

١٢٧٧

١٥

٣ ثم جرى تغيير الاعلام
 المذكرة وسئل عنه
 فوجد المدعي عليه اقر
 بالقتل خطأ وشهدت
 بيضة بانحصار الارث في
 ورثته المذكرة ورين فقط فافيد
 عنه بعدم صحة ثبوت النسب
 على هذا الوجه وبين كيفية
 الا لازم وان المقر يعامل

باقراره والدية في ماله والا فادة صدرت في شعبان سنة ٧٧

٧ ف هـ هـ هـ

أمرت من يتولى امر المحرمة المقتولة وقداة الحاج بسد الرحمن المذكور شرعا يتولى امرها لكاملة فادعى المذكور ان المحرمة زينب المذكورة قتلتها زوجها الحاج عبد الله المذكور بالسكرين عمدا ومات بسبب ذلك ومطالب منه القصاص بالوجه الشرعي وسألنا الحاج عبد الله في شأن ذلك فأجاب بالاعتراف بأنه قتلها بالسكرين عمدا في نظير ما حصل منها من الشتم له وسب دينه وبسبب ذلك اغواه الشيطان على قتلها فقتلها فطلب منه بيعة على دعوى الشتم له وشب دينه فقال لا بيعة لي على ذلك وأقر على نفسه بالهجز وهذا قد حكمنا على المذكور بالقصاص بموجب الشرع الشريف على مقتضى ما صدر منه بالاقرار امكن الحماكم مخير في احد الامرين اما ان يقتص منه او يوقع صلحا ولا يصح من الحماكم العفو لانه ضرر بالعامه هذا حكمه شرعا (اجاب) اذالم يكن تلك المرأة المقتولة وارثا غير القاتل فالولاية لولي الامر وحيث اقر زوجها بقتلها بالسكرين عمدا يعامل باقراره ولولي الامر الخيار بين ان يقتص منه او يصالح كما ذكر بالاعلام بعد تحقيق موته الا عن وارث شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام من قاضي هموم دقة لارقيم ١٦ جاسنة ٧٦ مضمونه حضر لدينا هثمان ابراهيم من اهالي عبودية بخط ساكوه الوكيل عن المحرمة فانة بنت همل زوجة صبرة عبد الرزاق المتهم بقتلها الشيخ محمد خليل وعن المحرمة فاطمة بنت صبرة المذكور والمقام من طرفنا وصياعا الى ايتام صبرة المذكور وهم محمد و خليل وزينب القصر وبعد ثبوت الوكالة مشافهة بالحجاس وقبولها وقبول الوصية ادعى عثمان المذكور على الشيخ محمد خليل بأنه تشاجر مع صبرة المذكور في ضيقة يوم الجمعة من جادى الاولى سنة ١٢٧٢ في شأن تصالح حيضان الزراعة في ساقية الشيخ محمد المذكور بالناحية المذكورة فما كان من الشيخ محمد المذكور الا انه ضرب صبرة المذكور على راسه من جهة القفا بعصا ربل كانت بيده عمدا وجرحه بذلك فيماد كرو وقع على الارض ومات من ساعته في ذلك المكان وهو ارض الساقية بسبب ذلك البحر وحيث لا وارث للمتوفي خلاف اولاده القصر وبنته البالغة فاطمة وزوجته فانة ام الاولاد المذكورين اريد القصاص له من الشيخ محمد المذكور فطلب منه اثبات انه لا وارث للمتوفي خلاف المذكورين وبقاء الزوجية الى ان مات فأتى بكل من عبد الرحيم احمد ومحمد شيخ محمد فشهدوا بعد الاستشهاد بلفظ اشهد ان صبرة عبد الرزاق المتوفي لا وارث له خلاف اولاده المذكورين وزوجته فانة المذكورة وتوفي وهي في عصمتها فطلب منه تزكية شهوده فزكاهما بمحمد مسوركت ومحمد خليل ومصطفى محمد ومحمد عبد الفتاح فشهدوا بعدالة الشاهدين المذكورين وبعد ثبوت ما ذكره مثل المدعى عليه عن ذلك فأجاب بالانكار بجهة كافية فطلب من المدعى البينة على طبق دعواه فغاب واحضر الشيخ ادريس فقير وادريس محمد هما من اهالي ناحية عبودية فشهد كل منهما

بلفظ اشهاد في ضهوة يوم الجمعة سنة ٧٢٠ حصلت المشاجرة ما بين صبرة المذكور وبين الشيخ محمد خليل في الساقية المذكورة والشيخ محمد المذكور بصريرة المذكور بعصا اربل كانت بيده محمد اعلی راسه من جهة التقاوجرحه ووقع على الارض ومات من ساعتها بذلك الجرح في مكانه وبعد ادعاء شهادتهما حسب ما ذكره المدعى عليه عن الطعن في الشهود قطع فيهما ما بان من مامد افعان عن انفسهما الا كونهما كافا متهمين في هذه القضية ومحموسين في هذه الدعوى وشهد الاجل الدفع عن انفسهما فطلب منه اثبات ذلك فأتى بمحمد سليمان ومحمد حسن من اهالي الخط المذكور وثبت بشهادتهما طعن في الشهود وصارت شهادة الشيخ ادريس فقير وادريس محمد المطعون فيهما غير معتبرة شرعا فلذلك طلب من المدعى البينة على طبق دعواه فنهز عجزا كليا ومن كون ان المذكور كان الذي وجد فيه القتل ملاك الشيخ محمد خليل المذكور وجبت القسامة والدية عليه وعلى عاقلته ان كان له عاقلة فسالنا الشيخ محمد خليل هل له عاقلة فاجاب بان له عاقلة وطلب حضورهم بالهكمة فحضر واراهم اخوه عيسى خليل ومحمد حسين ومحمد الله حسين وادريس محمد وعبدون محمد وادريس موسى وطاه عطيية وصالح حمد الله وصالح محمد وسليم عطية والشيخ ادريس فقير ومحمد نصر ومحمد حضورهم الشيخ محمد المذكور وادعى عليهم بالجلاس مواجهة ان هؤلاء الجماعة هم عاقتي لانا نحن الجميع من قبيلة واحدة واولاد رجل واحد حيث نحن الجميع من بني محمد فسالناهم عما ادعاه الشيخ محمد من كون انهم عاقلته فهدقوه على ذلك وبعد تصديقهم طلبنا منهم تعيين من كانوا حاضرين معه بالبلد وقت وفاة صبرة المذكور فعين اخاه عيسى خليل ومحمد حسين ومحمد الله حسين وادريس محمد والشيخ ادريس فقير وعبدون محمد وادريس موسى وطاه عطيية وصالح محمد فهدقوه بقولهم صحيح اننا كنا وقت وفاة صبرة عبد الرزاق موجودين بالبلد فخاف الشيخ محمد خليل وكل واحد من التسعة اشخاص القسامة الشرعية كل واحد منهم خمس مائة دينار بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا وبمقتضى ما تقرر ثبتت الدية الشرعية على الشيخ محمد المذكور وعلى عاقلته المذكورين وهي اى الدية مبلغ خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعون قرشا وثلاثون فضة كما حررها علماء الجلوس وتوسط عليه وعلى عاقلته في ثلاث سنين يدفع كل رجل منهم درهما وثلاثا في كل سنة والباقي على اهل الهال الاقرب فالاقرب حيث لا قبيلة تجتمع معهم نسبيا كما نص على ذلك العلامة خير الدين الرملي في فتاواه وصدره على اقوال مذكورة فيم اهل الهال الاقرب فالاقرب هم بقية اهل عبودية وصوادية وكياسة واروا واشتت لان الجميع موجودين في التناصر والتناصر اصل في هذا الباب كما هو منصوص في كتب المذهب وحكمت بذلك والله تعالى احكم الحاكمين حصل ذلك بحضور الفقير حاد حمار والفقير مصطفى محمد قاسم والفقير مختار محمد والفقير سائق حاد ابو بكر

وعبد الله هبة القادر والفقيه محمد عثمان بن احمد وبمحضرة كاتبة الفقير محمد احمد (اجاب)
الحكم الشرعي في هذه الحادثة هو وجوب القسامة على المدعي عليه القتل وهو مالک
الارض التي وجد فيها القتيل ان ثبت انه وجد فيها مقتولا وبه اثر ولم يثبت عليه
القتل شرعا وكفى للدران العاقلة لو كانوا حضورا داخلوا في القسامة ايضا خلافا لابي
يوسف والقسامة نجس يمينان يحلف كل واحد منهما واحدة بالله ما قتله ولا
علمت له قاتلا وان لم يتم العدد كره الحلف عليه ثم ايتهم بخمين يمينان وان تم واراد الولى
تكراره لا كما في التنوير وشرحه والدية عليه وعلى عاقلة اذ لم يثبت انه قتله قتلا يوجب
القصاص بالوجه الشرعي وثبت كون الارض التي وجد فيها القتيل ملكا له بالحجة
فتؤخذ منهم الدية في ثلاث سنين لا كما ذكر في هذا الاعلام واثبات زوجية الزوجة
للقتل ونسب باق وورثته غير مستوف شرعا بناء على ما سطر بالا هلام المذکور لعدم تقدم
الدعوى الصحيحة على اقامة ابنة بذا لث والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام محمد
من قاضي دنقلة مؤرخ ٣ ذى الحجة ٧٦٠ مضمونه حضر لدى الواضع اسمه وختمه فيه سليمان ابو
زيد ولد الحرمة بسنية المتروفة وابو زيد بسببوفى والد ابنت ست البنات القاصرة عن درجة
البلوغ المرووفة له من الحرمة بسنية المذکورة وحضر بحضورهما محمد ابن الحاج ابراهيم
مطير ومن عربان الهنادى وادعيا في وجهه بان هذا محمد ابن الحاج ابراهيم قتل مورثنا
الحرمة بسنية فسئل منهما هل للتوفاة وارث خلافا لهما لا فاجابا بانه لا وارث لهما خلافا
فطلب منهما اثبات نسبهما للتوفاة وانه لا وارث لهما خلافا فاجابا بانه لا وارث لهما
ان سليمان ابنا زيد ولد الحرمة بسنية وان ست البنات هي بنت ابي زيد من الحرمة
المتوفاة ولا وارث لهما خلافا لهما وذكيا بشهادة رجلين فبعضد اثبات ما ذكر ادعى
المذکور ان قائلين في دعواههما ان محمد ابن الحاج ابراهيم الحاضر معنا بالجلس
اقرطائنا انه اخذ مورثنا الحرمة بسنية وادعيا من بن ذرا الخريف ويوصله بها الى
الهمراء التي ما بين قوز السوق وقوز القومح ضرب بها على رقبتها حتى وقعت على
الارض مغشية وبعد وقوعها ذبحها بسكين وماتت مكانها امن وقتها وساعتها وذلك على
وجه العهد والتعدي ومن حيث ان محمد المذکور قتل مورثنا واقربقتها سببا هذا
الوجه المشروح اعلاه فنطلب القود والقصاص منه هذه دعوى المدعين سئل
المدعي عليه المذکور عما ادعياه عليه فاجاب بان الة را الذي صدر مني بان اخذت
الحرمة بسنية مورثة المذکور بن واخر ابي لسان بن ذرا الخريف ووصلت بها الى
الهمراء التي ما بين قوز السوق وقوز القومح وضربتها باله صاود بحتها بالسكين وقتلتها
على وجه العهد والتعدي فهو صحيح لكن اقرارى بهذا الفعل ليس باختيارى بل
اقررت مكرها من راسد حلى مأمور به برسا بقا بضره منه ألف كراج فلما تقررت
دعواهم طالب من المدعين البينة التي تشهد لهما على مطابقة دعواهما فاجابا وحضرا

واحضرا كلام من الشيخ أحمد سعد سر تجار بربروا خسقى أحمد - دأغا التاجير بربروا - على
 فضلان الكثرى الشهير به على بك فشهد كل منهم بقرده بعد الاستشهاد بلفظ أشهد ان
 محمد ابن الحاج ابراهيم المذكور اقر بحضورنا بديوان المأمور به بأنه أخذ الحزمة
 بسنية مودنة المذكورين وآخر جهام من ذم الخريف وبو صوله بها الى الهراء التي
 ما بين قوز السوق وقوز الفونج ضربها بعصا على رقبتها حتى وقعت على الارض مغشية
 وذبحها بسكين وماتت مكانها من وقتها وساعتها بعد اوتعدياها - ذاما - اقر به المذكور
 بحضورنا فلما شهدوا هكذا بحضور الخصم سئل محمد ابن الحاج ابراهيم عن الطعن في
 الشهود فجهز عن الطعن فيهم - بمعجزا - كليا فينشد طلب من المدعي - بن تزكية شهودهما
 فز كياهما بشهادة رجلين وبمقتضى ما تقررت به القود والقصاص على محمد ابن
 الحاج ابراهيم المذكور فحكمت بذلك في الحكم (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام
 وجد غير مستوف حيث ان المدعي عليه الاقرار بالقتل قد اعترف بأنه اقر بذلك الا انه
 كان مكرها على اقراره من راشد حلى بضربه الف كرا باج وطلب الشهود بعد اقرار
 المدعي عليه وشهادتهم على اقراره بالقتل العمد على هذا الوجه لا يقيد شيئا سيما مع
 عدم تصريح الشهود المذكورين بأنه اقر طائعا على انهم لو شهدوا باقراره طائعا وكان
 المدعي الا كراه على الاقرار بيينة تثبت دعواه الا كراه على الاقرار فان بيئته قد قدم ولم
 يسأل القاضي اخصامه عن دعواه الا كراه على الاقرار ولم يبين في الاعلام ان والد
 البنت القاصرة المسماة بنت البنات هو زوج للقتولة وطلقاتها أم هي على عصمتها ثم ان
 كان المدعي عليه مقربا وراثا للورثة المذكورين للقتولة وبانحصار اراءها فيهم لا يحتاج
 الحال لا قامة بيئته على ذلك وان منكر ذلك تطلب منهم البيئته بعد دعاء الدعوى
 وصحتها على انها توفيت عن ابنها فلان وبذاتها فلانة وزوجها فلان مثلا ان ماتت على
 عصمتها ولا وارث لها سواهم ثم ان كان المدعي عليه ادعى ان اقراره بالقتل كان
 مكرها عليه وبينه يثبت من اخصامه عن دعواه الا كراه على الاقرار فان صدقوه على
 ذلك يكون اقراره باطلا وان كذبوه تطلب منه بيئته تثبت الا كراه فان أقامها على
 وجهها الشرعي يبطل اقراره أيضا وان لم يثبت الا كراه بوجه شرعي يحكم عليه بوجوب
 اقراره بالقتل العمد وهو القصاص والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام
 محرر من طرف قاضي المنصورة مضمونه ادعى السيد منصور ابن المرحوم منصور محمود
 أحمد مشايخ ناحية المواريث قسم نية غمره الى الحاضر معه بالجلس سليمان السعدني ابن
 المرحوم عبده السعدني من الناحية ان المدعي عليه المذكور تعدي على يوسف
 سليمان ابن المرحوم سليمان منصور شقيق المدعي المذكور وضربه هذا يسارودة
 بداخلها رصاصة مقسومة نصفين فخر جامن البارودة فنصف الرصاصة المذكورة
 أصاب المضروب في عينه اليمنى وخرج من أذنه اليسرى والنصف الآخر أصابه في صدره

من جهة كتفه الايسر وخرج من خلفه فسقط المضروب ميتا بوقتته بسبب ذلك وكان ذلك في أول شهر صفر الخير سنة تار يخ، بعد الغروب قبل العشاء بربع ساعة بغيط المدعى السكائن باراضي الناحية بحوض مارس القطع بالجهة البحرية الهاور اغيط المدعى عليه المتزوع ذرة وان المرحوم سليمان منصور حال حياته أقام شقيقه المدعى وصيا على أولاده القصر وهم يوسف سليمان المقتول المذ كور وصالح سليمان سليمان وانه لا وارثا يوسف المذ كور سوى أخويه لاييه القاصر بن المذ كورين ويطالب المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك ثم رعا ويساله جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب بما دم العلم بوصاية المدعى على أولاد شقيقه القصر المذ كورين من قبل والدهم فطلب من المدعى بيعة تثبت وصايته على القاصر بن المذ كورين من قبل والدهم فاحضر كلام من المهترم على ابراهيم ابن المرحوم خليل ابراهيم والجوهري هجرس ابن المرحوم هجرس محمد ودواستشهد كل منهما بما يعلمه فشهد منفردا بوجه المدعى عليه ان المرحوم سليمان منصور والد المقتول المذ كور قال للمدعى قبل وفاته أو صيته على أولادى من بعدى وهم يوسف المقتول وأخواه لاييه صالح وسليمان المذ كوران أعلا دوزكى الشاهد الاول بشهادة كل من عبده السعدى ابن المهترم على السعدى وشهادة سليمان ابن المرحوم سليمان أبى غزالة وزكى الشاهد الثانى بشهادة عبد العال الأزعر ابن المرحوم محمد الأزعر وعلى رجب ابن المرحوم رجب عبدا لفتح جميعا من اهالى الناحية الهاور فقبلت شهادتهما وحكم بثبوت وصاية المدعى على القاصر بن المذ كور بن محمد المدعى السيد منصور الوصى المذ كور على المحاضر معه بالجلاس سليمان السعدى المذ كوران المدعى عليه قتل يوسف سليمان المذ كور المتحصن ميراثه في محجورى المدعى بضربه له عمدا ببارودة داخلها نصفار صاصة فخرج من البارودة نصفار الرصاصة واحدة ما أصابه في عينه اليمنى وخرج من اذنه اليسرى والثاني أصابه في صدره من جهة كتفه الايسر وخرج من خلفه فسقط يوسف المذ كور ميتا بوقتته بسبب ذلك وكان ذلك في أول صفر سنة تار يخ، قبل العشاء بربع ساعة بغيط المدعى السكائن باراضي الناحية بحوض مارس القطع بالجهة البحرية الهاور اغيط المدعى عليه المتزوع ذرة ويطالب المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك بالوجه الشرعى ويساله جوابه عن ذلك وبالسؤال من المدعى عليه عن ذلك أجاب بالانكار لضر به يوسف المذ كور بالبارودة المذ كورة وعرف أنه في ليلة قتل يوسف المذ كور كان يدير الساقية المعين تعلقه وقت العشاء فسمع ضرب بارودتين وسمع نداء شخصين من الناحية هما يوسف جعفر وابراهيم جازى أحدهما يقول روح لى ياخال سليمان والثاني يقول روح لى يا سليمان يا سعدى فرد عليهم ماوتو جهم اليهم ماقتابله يوسف جعفر وأولاه ما الخ برفق قال له ان الرجالة قتلت يوسف سليمان ومشي امامه

لجهة القتل والمدعى عليه ما شخافه ويقول له انت ما ظرت القتال وصفتها فاجتمع
 معهما ابراهيم حجازي واخير المدعى عليه انه طلع عليهم مامع المقتول ثمانية اشخاص
 وقتلوا يوسف وعند سؤاله منهما عن اوصافهم اخبراه ان البعض منهم لا بس دقية
 صوف والبعض لا بس ملاية ثم حملوا القتل ووضعوه عند ساقية المدعى عليه وبعد
 ذلك حضروا الى الناحية وجعلوه وتوجهوا به الى الناحية ووضعوه بيدار المدعى فطلب
 من المدعى بيضة تثبت دعواه فاحضر يوسف جعفر فلاح المدعى ابن المرحوم جعفر
 البناء من الناحية واستشهد عما يعلمه فشهد بوجه المدعى عليه انه في اول ليلة من
 الشهر الماضي قبل شهر تقريبا كان متوجها من الناحية مع ابراهيم حجازي ويوسف
 سليمان منصور المقتول المدعى بشانه لسقي الغيط فلما وصلوا الى حوض العزب من
 اطيان الناحية وجدوا محمدا السماعيل ومحمدا جاد ومن كفر العكل فحدثوا معهما
 وتركوهما وتوجهوا على جسر بصر صقربا الناحية حتى وصلوا الى قناية ماء فاصالة بين
 حوض الجباد وحوض مارس القطع بالناحية فهما من بصر صقربا توجهوا ومشرقيين على
 جانبا البحري فلما وصلوا الى غيط منزع ذرة تعلق على السعدني خرج سليمان
 السعدني المدعى عليه المحاضر بالجلس من الذرة تعلق اخيه على المذكور وضرب
 يوسف سليمان منصور محمدا ببارودة خرج منها نصف فارصاصة احدهما اصابه في عينه
 الاخرى وخرج من اذنه ولا يعلم ان كانت اذنه اليمنى او اليسرى والثاني اصابه في ثديه
 الايسر فسقط يوسف سليمان منصور ميتا بوقت بسبب ذلك بقيت المدعى بحوض
 مارس القطع الهاوول للذرة المذكور فزعم ابراهيم حجازي وقال يا خال سليمان موته
 والشاهد المذكور توجه الى الناحية ليحضر اشخاصا ياخذون المقتول فلحقه سليمان
 السعدني بالطريق وامسكه من كتفيه وقال له انت متوجه الى جهة فاخبره انه متوجه
 ليحضر اشخاصا ياخذون المقتول فقال له تعال نجيبه فقال له الشاهد انت موته وانا
 اجيبه معك فقال له يا ابن السكب ان قلت ذلك اموتك مثله او تبقى شر يكي فيه
 امام الحكومة فراجع معه الى جهة القتل فقال له الضارب احله معي فقال الشاهد لم
 اقدر احله فحضر لهما اثنان من هزبة مبروك معروف احدهما يدعى علي عار والثاني
 مبروك محمد وجلاه مع الضارب المذكور الى الساقية تعلق الضارب واحضر ابراهيم
 حجازي ابن المرحوم محمد حجازي من اهالي الناحية واستشهد عما يعلمه فشهد
 بوجه المدعى عليه مثل شهادة الاول حرفا بحرف ثم رفعت هذه الحادثة الى العلامة
 الفاضل حاوي كمالات الفضائل مولانا السيد علي البقلى الحنفي فاجاب عليها بقوله
 صرح ائمتنا بانه لا تقبل شهادة الشاهد لمن له عليه نوع ولاية فيث كانت الشهادة
 لاوصى المدعى من وجهه لايسوغ قبول شهادته لاسيما فيما يسقط بالشبهة وقد
 صرحوا بان القصص كالمحدود يسقط بالشبهة هذا ما ظهر لي في هذه النازلة
 اخذ من كلامهم وقد تذاكرت في حكم هذه القضية مع حضرة العلامة مفتي الهروسة

لا احتمال ان يظهر له شيء سوى ما شرع فاقاد به - دم قبول شهادة الشاهد المذكور لما
 ذكره كرت لمضرتة ان هذه القضية من حضرة العلامة قاضي المنصورة فقال شفاها
 اكتب له ما ظهر وهو عدم قبول شهادة الشاهد لانها شهادة لا وصي من وجه فعمل لا
 بما فاد حضرة العلامة المشار اليه ردت شهادة الشاهد الاول وطلب من المدعي شطر
 آخر فعترف ان لا يدينه معه وانه عاجز عن اثبات دعواه بالوجه الشرعي فعرفناه انه
 حيث عجز عن اثبات دعواه فلا يلزم المدعي عليه الا اليقين الشرعية فلم ياتمس تحليفه
 فعرفناه انه صار ممنوعا من التعرض له في خصوص ذلك منه اشرعيا وحكما بذلك
 ووقع ذلك بحضور عبد المال الازعروعي - لي رجب والجوهري هجرس والمكرم الشيخ
 على سلامة المذكورين اعلام قهرور في حادي عشر شهر ربيع الاول الذي من شه ورسنة
 ١٢٧٧ فورد هذا الاعلام بكتابة من المعية لافادة الحكم الشرعي عنه (اجاب) بالنظر في
 هذا الاعلام وجد غير مستوف بقطع النظر عن عدم قبول شهادة احد الشاهدين مع ان
 الارض التي وجد فيها القتل مذكور في الاعلام انها ارض المدعي فيحتمل انها من
 الاراضي التي لبنت المال في ايدي المزارعين والحكم انه اذا وجد قتل في ارض ليست
 مملوكة لاحد وهي في ايدي المسلمين ولم يعلم قاتله بمعنى عدم الثبوت فان كانت الارض
 قرية من قرية مثلاً بحيث يسمع منها الصوت فالقسامة والدية على أهل القرية
 القرية اذا كان المدعي عليه منها واذا كانت الارض بعيدة عن العمران وهي
 بالوصف المذكور فالدية في بيت المال ولا يهدر الدم والاعلام لم يتضح منه حال الارض
 فيقتضي اعادته لمحله ليستوفي ما هو لازم والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن
 حادثة مضمونها ادعى ورثة راجل يدعى دس في الدهشوري على محمد أنندي الرضواني
 أحد مدعي في مديرية الجيزة بان مورثهم المذكور في ليلة الاثنين ٢١ ر سنة ٧٧ كان قائما
 بمنزله المكنى بالجيزة فناداه وقت العجرج لان فاستيقظ وخرج اليهما وتوجه معهما
 الى جهة المعديّة المعروفة بالبحرية بشاطئ البحر من جهة ضريح الشيخ الكوفي وفي
 طلوع الشمس من يوم الاثنين المذكور حضرت امرأة لولد دس وفي المذكور الذي هو من
 ضمن المدعين وقالت له ادرك اباك فتوجه نحو شاطئ البحر فوجد اياه ملقى على مصطبة
 القهوه ليس به جراحة ولا أثر ضرب ولا غير ذلك فسأله عما به فأخبره بان المدعي عليه
 ضربه بالحجر والكف بان قال له المعاون ضربني بالحجر والكف وانه مات وموته بسبب
 الضرب المذكور حال كونهم لا يعرفون كيفية حصول الضرب من المدعي عليه
 للمتوفي المذكور وان المتوفي انحصر ميراثه في زوجته فلا نة واولاده منها الاربعة المدعين
 المذكورين من غير شريك وانه كشف على المتوفي المذكور بمعرفة حكيم باشي المديرية
 فلم يظهر به جراحة ولا أثر ضرب ولا غير ذلك وبعد ذلك أرسل الى استمالية القصر العيني
 وكشف عليه بمعرفة حكمائها ايضا وحول الامر الى الشرع بمقتضى افادة من مدير الجيزة

١٢٧٧

٧

وان المدعين لا يعرفون محل حصول الضرر ولا موقع الضرر في اعضاء مورثهم وانهم يريدون اجراء ما يقتضيه الشرع في شأن ذلك ولم يطلبوا من المدعي عليه سوى ما تار به الحكومة وانكر المدعي عليه دعوى المدعين وجدها كليا وذكروا المدعون ان لا يئنة لهم على دعواهم المذكورة فسا الحكم (اجاب) اذ لم يثبت المدعون دعواهم بالوجه الشرعي بعد تصحيحها بمنعوا منها ولا قسامة ولا دية في هذه الحادثة عند عدم اثبات القتل حيث لم يوجد بمورثهم المذكور اثر يدل على انه مقتول كما هو مذكور بالدعوى والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام شرعي من قاضي مديرية المنية مضمونه بحضورنا بجلس المديرية بحضور رفعتلو وكيل المديرية السيد خالد راشد ورفعتلو رئيس المجلس عبد الله أفندي والاجد محمد أفندي حبيب وجمدي أفندي كلاهما معاون بالمديرية والعلامة الشيخ حسين أحمد شلي مفتي المجلس حضرت المرأة خرفة والمرأة حسنية والمرأة خديجة بنات عبد الصمد اسمعيل من طحسا الائمة شقيقات اسمعيل عبد الصمد اسمعيل المتوفى عنهن وعن اخوته لايه الشاب البالغ مؤمن والقاصر بن محمد وابراهيم والبالغه زينب والمرأة الثابت وراثتهم له وانحصارها فيهم باقرار المدعي عليه الاتي وقد اقمنا مؤمنا وصيا على اخويه القاهرين في الخصومة الاتية وادعي كل من البساعات المذكورات عن نفسه ومؤمن عن نفسه واخويه القاهرين المذكورين على المحاضر معهم الرجل قنديل على اسمعيل من الناهية انه تشاجر مع اخيهم المتوفى المذكور وضر به عمدا بطبقة خرجت منها رصاصة أصابته في صدره تحت فم الزني ومات لوقته بسبب ذلك وانهم يطلبونه بالقصاص سئل المدعي عليه عن ذلك بعد ان اقر بنسب من ذكر للمتوفى المذكور وبالحصر فيهم فاجاب بانه كان يطلب منه دراهم له بذمته والمتوفى يطلب منه ما لبوس اخته حسنية المذكورة المطابقة منه وصار يضربه في شأن ذلك وضايقه على احضار ذلك ومن شدة ما حصل له ففرها بابا مامه وضر بجهته لاجل تخويفه ومنعه عنه طبقة فيها رصاصة ولا يعلم هل أصابت المتوفى او لا. اكون ذلك كان لا ولم يوافق المدعين فيما ادعوه عليه سئل المدعون عن احضار بينة تشهد دعواهم فاجاب بانه لم يكن لهم بينة تشهد برؤية ذلك من المدعي عليه بل لهم بينة باقرار المدعي عليه بضره للمتوفى في حياته عمدا بطبقة خرجت منها رصاصة أصابته فيما ذكر ومات بسبب ذلك لوقته فطالب احضارها منهم فاحضروا كلا من الفاضل السيد احمد عبد الرزاق تقيب الاشراف بالمنية والشيخ حسن محمد أبي النجاة قالي كتاب الله تعالى المبين وامام مسجد المرحوم حسن كاشف ترك بالمنية والشيخ عثمان مرزوق والشيخ محمد خليل كلاهما من المنية وشهد كل منهم فردا فردا في وجه المدعي عليه المذكور بلفظ اشهد انه اقرا طائعا مختارا بانه ضرب المتوفى المذكور عمدا بطبقة خرجت منها

رصاصه أصابته ومات لوقته بسبب ذلك سئل المدعى عليه عن هؤلاء الشهود هل لك
 معن فيهم أو أحدهم فلم يطعن فيهم ولا في أحدهم مطعنا أصلاً فعند ذلك زكوا سراً
 من العمدة الحاج عثمان الزيني المتباوى ثم علنا من العلامة الفاضل الشيخ أحمد
 القشيري والامجد عبد السلام أفندي التاجر بالمنية ابن السيد أحمد عبد السلام
 واقضت الشريعة الهمدية حينئذ ان يقتض من المدعى عليه وحكمنا به عليه طبق
 طلبهم ذلك وحررنا راجعاً صدره في الحكم (أجاب) قد صار الاطلاع على هذا الاعلام
 فوجدنا كونه في نفسه بالقصاص على من ادعى عليه القتل بعد اقامة البيعة على اقرار
 المدعى عليه طائعا انه ضرب المتوفى المذكور بطيخه فخرجت منها رصاصه أصابته ومات
 لوقته بسبب ذلك وزكيت البيعة سرا وعلنا ومصرح في الاعلام المذكور بان الدعوى
 بالقتل احمد صدرت من اخوات المتوفى شقيقاته واخيه لايه ابا بالغ عن نفسه وعن
 اخويه القاصر بن المقام وصيا عليهما من قبل القاضي المنحصر ميراث المتوفى المذكور
 فيمن ذكر وفي أخوته لايه ابا الفتيين أيضا حسب دعوى المدعين وتصدق المدعى عليه
 الا أنه لم يتضح صدور الدعوى المذكورة من الاختين لاثب المذكورين أيضا حيث
 اقتصر في صدر الاعلام على ذكر حضور الاخوات الثلاث شقيقات المتوفى ثم قال المتوفى
 عنهن وعن اخوته لايه ابا بالغ مؤمن والقاصر بن محمد و ابراهيم والبالغة ز يذب والمرأة
 قر ثم قال وادعى كل من البالغات المذكورات عن نفسيهن ومؤمن عن نفسه واخويه
 القاصر بن فاحتملت العبارة أن المدعى من النسوة الشقيقات الا لاقى حضرن ويكون
 قوله المذكورات راجعا لمن عسر عنهن بالحضور وهـذا غير كاف اذا لم يحضر بقية الورثة
 البالغين وكذا يلزم اقامة البيعة على الوفاة ونسب الورثة للمتوفى حيث كان الحق
 المدعى به مجمودا ولو كان النسب والوفاة مقررا بهما من قبل المدعى عليه ولم يصرح في
 الاعلام المذكور بعدم وجود وصي مختار على القاصر بن وشهادة البيعة بذلك لدى
 القاضي وهو الطريق في نصب الوصي عليهما من قبل المحاكم الشرعية ويترتب على
 صدور الدعوى منه عن نفسه وبالوصاية على القاصر بن ومن باقى شركائه في الميراث صحة
 الحكم بالقصاص فالموافق اعادة الاعلام لاستيفاء ما يلزم واوضح الحقيقة في ذلك فاذا
 حصل ما ذكر وتبين أنه لم يكن للقاصر بن وصي مختار عليهما وشهدت الشهود بذلك
 عند القاضي يوجد طريق نصب الوصي عليهما وتكون الخصومة حينئذ كافية في
 الحكم بالقصاص اذا صدرت من جميع الورثة بالاصالة والولاية على القاصر بن وصرح
 فيها بما يفيد التعدي أو العدوان في القتل وثبتت وفاة المقتول وانحصار ارادة الشرعي
 في ورثته المذكور بن بالبيعة وحكم به ما يكون الحكم بالقصاص بعد اقامة البيعة
 المعتمدة الموافقة وتزكيتنا صحيحا أيضا ويكون لاسكبار من الورثة القود قبل كبر
 الصغار على المختار والله تعالى أعلم (سئل) من المعية عن اعلام شرعي من نائب قاضي

طنة - دامض - مونه انه بالجلاس المنعقد بدويان مديرية الروضة بحضور حضرات مفتي
 المجلس المشار اليه ووكيل المديرية وأعضائها حضر لدينا اسمعيل حجازي ابن المرحوم
 حسن حجازي من أهالي بلطيم باقليم البراس شقيق علي حجازي المتوفي الآتي ذكره
 الاصيل عن نفسه والوكيل الشرعي عن كل من شقيقه عثمان البالغ الرشيد وعن
 المحرمة - بروكة بنت الحمادي الرعد - ومن أهالي الناحية المذكورة زوجة المتوفي
 المذكور والمحرمة هنا بنت المرحوم محمد القن والد المتوفي المذكور الحاضرين معه
 بالجلاس الثابت معرفتهم وانحصار الادرث فيهم من غير شريك وتوكيل الوكيل
 المذكور عن موكله المذكورين الوكالة المفوضة في شأن ماسيد كرفيه بشهادة كل من
 موسى حجازي بن عبد الرحمن مصطفى ومحمد عثمان الهلاوي واجد عطية ابن المرحوم
 عطية من بلطيم ثبوتاً شرعياً وادعى على غريمه الحاضر معه بالجلاس الشرعي الشيخ
 محمد الحبشي قاضي البراس حالاً ابن المرحوم محمد من أهالي طنة قبان سابق تاريخه يوم
 الخميس غاية ذي الحجة سنة ٧٦ كان مورثه - المتوفي المذكور - دعوى شرعية هلى يد
 القاضي المدعى عليه المذكور بمحكمة البراس وفي أثناء ذلك اليوم دخل مع خصمه
 على المدعى عليه لفصل ذلك بين يديه فتعدى عليه وضربه داخل المحكمة بجريدة
 رفيعة ضربت بين على وجهه ورأسه ثم خرج وراءه خارج المحكمة وضربه برجله في سوته
 اربع مرات حتى قطع الفسر وحدث من ذلك ورم على بطنه وصدره ومكت ثمانية
 ايام ملازم القراش ومات بسبب ذلك ويريد اثبات ذلك عليه شرعاً ويطالب به بما
 يترتب على ذلك شرعاً ويسأل جوابه عن ذلك مسئلة من المدعى عليه المذكور عن
 ذلك فاجاب بالاستراف والتصديق على انه في التاريخ المرقوم كان المتوفي المذكور عنده
 مع غريمه بالمحكمة المذكورة وحصل منه تطاول بالكلام فضربه فتخو بغا بجريدة
 رفيعة مرتين على راسه فوق العمامة وانكر ما عدا ذلك كله وجده جداً كلف
 المدعى بيعة شرعية تثبت دعواه المذكور فاحضر موسى الدسوقي المذكور اعلاه
 وذكر أنه لم ير شيئاً ولم يعلم بشئ واحضر محيي الدين بن سالم محيي الدين من أهالي الناحية
 المذكور كورة وشهد بانه لما شهد لغريم المتوفي لدى القاضي المدعى عليه طلب منه القاضي
 المذكور ختمه على ذلك فاراد المتوفي المذكور منعه من الختم فقام له القاضي المدعى
 عليه المذكور وضربه بالجريدة المذكور على راسه مرتين وخرج من المحكمة ونجح
 وراءه القاضي وسمع المتوفي يقول عليكم مات شهدوا ولم ير شيئاً غير ذلك وطلب منه بيعة
 اخرى الى ان قال وحضر محمد اليه ابن المرحوم محيي الدين من الناحية المذكور كورة
 وشهد بانه كان عند القاضي المدعى عليه المذكور بالتاريخ المرقوم في شهادة ورددها
 عليه ولم يقبلها منه فخرج وجلس خارج المحكمة فقرأى المتوفي المذكور خارجاً من
 المحكمة والقاضي المدعى عليه وراءه وان ضربه برجله اليسرى على سترته مرة واحدة سقط

منها على الارض فضر به بجره اليه مرتين على بطنه وضربه بجر يده وسطى ضربتين
واحدة على جبهته والاخرى تحت اذنه وانه اغنى عليه وجل الى حاكم الناحية
بالبلد المذ كورة ومكث مر يضال الى ان مات بسبب الضرب المذ كور ثم قال واحضر محمد
ماضي بن المرحوم أحمد ماضي من الشهادة وشهد بعد ان تشهد انه بالتاريخ المذ كور
كان له قضية مع حرمه عند القاضي المدعي عليه المذ كور وكان اذ ذاك خارج المحكمة
المذ كورة قرأى المتوفى المذ كور خارجا من المحكمة عارى الرأس وهو يقول اشهدوا
ياناس وراى القاضي خار جاوراه وضربه بجر يده ضربتين واحدة على اذنه اليسرى
والاخرى على عينه اليمنى ورفسه بجره اليسرى في سرتة ضربة وفي بطنه ضربة اخرى
سقط منها على الارض وجل الى الحاكم ومكث أياما صاحب فراش ومات بسبب الضرب
المذ كور فطعن المدعي عليه في شهادة كل من محمد ابيه ومحمد ماضي المذ كورين اعلاه
بانهم لا يعرفان شيئا في دياتهما ويخشيان حافين ولا يصلحان وان شهادتهما اغراء
وتحامل وبلاستفسار منهما عن الصلاة عرفان بنفس الجهل انهما يصلحان وميزا الفرض
من السنة وعرفان الله واحد وان الرسول محمد صلى الله عليه وسلم يجب اتباع ما امر به
واجتناب ما نهى عنه فصارت تزكيتهما وتعديلهما بشهادة كل من علي الجندى ابن
المرحوم الحاج ابراهيم الجندى وسالم أبي النصر بن المرحوم علي أبي النصر كلاهما من
أهل بلطيم الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعي فعند ذلك حكم
على المدعي عليه المذ كور بالدية الشرعية وقدرها عشرة آلاف درهم فضة في ماله في
ثلاث سنين لعدم عاقلة له ولأن هذه القضية لم تدخل تحت المنشور الذي أوجب
القصاص على من قتل بخونوت أو مثقل حيث لم تكن الرجل من المثقلات المتلفة
فالباب وتحرره ذابا صار في سادس ربيع الاول سنة ١٢٧٧ هـ بالحكم (اجاب)
قد صار الاطلاع على هذا الاعلام فوجدته محكوما فيه بالدية على من ادعى عليه القتل
بعد دعوى المدعي على الوجه الموضح به وشهادة شخصين أحدهما يسمى محمد ابيه والثاني
يسمى محمد ماضي وبالتأمل في ذلك لم يظهر وجود المطابقة بين الشهادة والدهوى
ولا بين شهادة أحدهما والشاهد الاخر وذلك مانع من صحة الحكم شرعا
وبناء على ذلك يقتضى إعادة الاعلام الى محله لاستيفاء ما هو لازم شرعا والله تعالى
اعلم (سئل) من المعية في ٢ ج سنة ٧٧ هـ عن اعلام من قاضي مديرية دنقلة مضمونه
حضر بالحكمة محمد والحاج محمد نور وأحمد وصالح وابنت زينب وعائشة وشهادة
اولادهم الصديق بن حسن المتوفى بالباقون والحرمه جازة بنت الامين زوجه
المتوفى المذكور من اهالى جزيرة ايماني بخط ارقو والعبد فضل الله تعلق عبد
الصادق المذ كور وادعوا في وجهه انه ضرب مورثا عبد الصادق المذ كور بن
طوريقة على رأسه وقتله وان المتوفى ترك لنا نحن الثمانية المحاضر بن بالهلس وثلاثة

١٢٧٧

٤

٣ قد صار تغيير الاعلام وحيث
فيه بالنوع وهو مؤرخ
التعريف في ٢٨ ل سنة ٧٧ هـ
٧٣ وورد بإفادة من المعية
في ١٨ ذى سنة ٧٧ هـ وتحرره
أفاده بعدم مخالفته
الشرع بتاريخ ٢٠ ذى
سنة ٧٧

أولاد قاهر بن حسن وفاطمة وست البنات المرزوقين له من المحرم جازة المذ كورة
ولا وارث له خلاف من ذكر فطلب منهم اثبات نسبهم من والدهم وزوجية الزوجة وبقاء
عصمتهم إلى موت الزوج وأنه لا وارث له خلافهم فأتوا بشاهدين شهدا بذلك وركبت
الشهود ثم أقمنا محمد ابن المته وفي وصيا على أولاد المته وفي القصر وقبل ووكله باقي الورثة
الباقين بحضور القاتل تو كيلا مقوضا بطلب القصاص من العبد القاتل فقبل
الوكالة ثم قال في دعواه ان العبد فضل الله ملك والدنا المحاضر بالجلس كان توجهه عند
والدي في ليلة السبت غاية جاسنة ١٢٧٦ وكان والدي المذ كورة نائما على سريره عند
ساقيته بالجزيرة المذ كورة فما كان من العبد فضل الله المذ كورة الا ضرب والدي بسن
طورية على رأسه فوق اذنه الشمال من جهة الوجه همداد على وجه التعدي وكسر رأسه
حتى اخرج المخ منه فمكت مغمو ورامن غيرا كل ولا شرب ولا كلام مدة ثلاثة ايام ومات
في اليوم الرابع بسبب الضرب الواقع من العبد المذ كورة وحيث لا وارث للمته وفي خلافنا
فاطلب القود والقصاص لي ولما وكلى المحاضر بن بالجلس من العبد فضل الله قاتل
مورثنا مثل المدعي عليه العبد فضل الله عن ذلك فاجاب بالاقرار صريحاً بحكم ما ادعى
عليه المدعي معلنا بقوله صحيح اني كنت توجهت في الليلة المذ كورة عند سيدي عبد
الصادق ووجدته نائما على سريره جنب ساقيته الكائنة بالجزيرة المذ كورة وضربته
بسن طورية على رأسه فوق اذنه الشمال من جهة الوجه همداد وتعديا وكسرت رأسه
بتلك الضربة ومكت مغمو ورامن غيرا كل ولا شرب ولا كلام مدة ثلاثة ايام
ومات في اليوم الرابع بسبب ذلك وذلك من اجل انه كان ضربني بالنهار ضرباً مزملاً
ومن حيث انه اقرب بضرب سيده عبد الصادق على وجه العمدة والتعدي وأنه مات من
ضربه والوكيل وغيره من اولياء الدم جميعهم حاضر بالجلس الذين لهم القود شرعاً قبل
كبر الصغار وطلبوا القود والقصاص من العبد القاتل المذ كورة فقد ثبت عليه القود
والقصاص بموجب اقراره وحكمت بذلك في المحكم (اجاب) قد صار الاطلاع على
هذا الاعلام المتضمن المحكم بالقصاص على فضل الله المملوك لمورث المدعي ومن ناب
عنهم بالقتل العمدة لمورثهم مالك العبد المذ كورة بسن الطورية بناء على اقرار العبد
المذ كورة بذلك جميعه وحيث اقر المملوك المذ كورة بقتل سيده همداد بسن الطورية
المذ كورة يكون ثورته الكبار اذا ثبتت وراثة ثم شرعاً للقتول القود قبل كبر الصغار
على المختار معاملة القاتل باقراره اذ العبد يقتل بمولاه كما في الهندية من فتاوى قاضي
خان من الباب الثاني من الجنائيات والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ١٣ ج سنة
٧٧ عن اعلام من قاضي الخرطوم مؤرخ في ٢٤ ج سنة ٧٦ مضمونه حضرت المرأة
الرسالة بنت أحمد ولد قاهر المته كلمة لنفسها وابطريق الوصاية من قبل حاكم له ولاية
ذلك على بنات أخيه القصر هن فاطمة والمحرمه والسرة المرزوقات لآخيه المبارك ولد

أحمد ولد تاجر المقتول من زوجته آمنة بنت الوديع والحرم آمنة بنت الوديع ولد محمد
 زوجة المتوفى المذكور ووالدة بناته المذكورات وحضر بحضورهن نجيس العسكى
 ٣ بجى فرقة ٢ بجى ارطه وادعيا عليه بانه قتل مورثهن المبارك ولد أحمد ولد تاجر هذا
 ضربه بحربة فى خده الايمن وطعنه ايضا بحربة فى ظهره وخر جت من نهده الايمن وذلك
 فى يوم الخميس خمسة عشر خلت من ذى الحجة سنة ثلاث وسبعين ومات بسبب ذلك فى
 الليلة القابلة قريب القجر وحيث المتوفى المذكور انحصر اربعة فيمهما وفى بناته الثلاث
 القاصرات عن درجة البلوغ من غير شريك لهن مطلقا يطالبان دمه من المدعى عليه
 المذكور فنهى ذلك أنكر المدعى عليه اربعة للمزبور وكفها البيعة الشرعية
 على ذلك فاحضرا كلا من العوض اولدرجه الله ولد يوسف ومحمد زين ولددرجه الله
 ولد يوسف فشهد كل واحد منهما بفرده بحضور المدعى عليه بعد الاستشهاد وقال
 أشهدان كلا من الحرمه وفاطمة والسرة القاصرات هن بنات المرحوم المبارك ولد
 أحمد ولد تاجر ومزورات له من زوجته آمنة بنت الوديع المتوفى عنها هذه وان الحرمه
 الرسالة بنت أحمد ولد تاجر هى أخته شقيقته والجميع ورثته ولا وارث له غيرهن
 لا بالقرض ولا بالعصوبة وبأنحصر اربعة فيمن فقط بدون مشارك يعلمان ذلك
 ويشهدان كذلك فلما شهدا هـ سئل المدعى عليه هل له طعن شرعى فيهما
 فنهى عنه فطالب من المدعيتين تزكيتهما فاحضرا كلا من محمد ولد محمد ولد أحمد
 وأحمد ولد حسن ولد عبيد وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بفرده وقال أشهدان
 كلا من الشاهدين المذكورين عدل رضى مقبول الشهادة لمعرفتهما بهما وباحوالهما
 معاشرة وأمانة وديانة هـ كذاز كياسرا كذاز كياسرا على الوجه الشرعى وقبلت
 شهادتهما شرعا وبما يجب ذلك ثبت لدينا ارت المذكورات للمتوفى المذكور على الوجه
 المستور ثم بعد ذلك ادعى المرأتان المذكورتان بالدعوى المتقدمة أيضا على المدعى
 عليه وسئل منه عن ذلك فأجاب طائعا مختارا بانه قتل المبارك ولد أحمد ولد تاجر مورث
 المذكورات طعنه بحربة فى خده الايمن وطعنه ايضا بحربة فى ظهره وخر جت من نهده
 الايمن هذا ومات بسبب ذلك من غير شريك له فى ذلك وتكجج بانه انما ضربه بالحربتين
 المذكورتين لانه كونه قاطع طريق وماشيان خلفه وعجز عن اثبات كونه قاطع طريق بعد
 طالب البيعة منه فعند ذلك سئل المدعيتان المذكورتان عن اختيار العفو والقصاص
 فاختارا القصاص من القتال وحكمت عليه بذلك بحضوره وحضرتهما مع القصر
 ومكتب عليه من الشيخ على محمد البعلى الحنفى مفتى مجالس الاحكام بتاريخ ٦ ش
 سنة ٧٦ مانصه ما تضمنه هذا الاعلام صحيح شرعا فيقتض من القتال المذكور حيث
 كان الامر كما هو مستور فالحكم (أجاب) قد صار الاطلاع على هذا الاعلام فوجد
 محكوما فيه بالقصاص على نجيس العسكى المذكور المقر بقتل مورث الورثة

المد كورات به محمد ابا الحربة مع اختصار رورة المقتول الكبار والقصاص وطلبهم له
والحكم الشرعي أنهم يحايون لذلك والحال هذه ويكون للكبار من الورثة استيفاء
القصاص قبل كبر الصغار على المختار والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من الجمعية عن
اعلام شرعي من قاضي سيوط مؤرخ في غاية سنة ١٢٧٦ مضمونه انه بحضورنا
بمجلس اول قبل بسبيوط لدى حضرة سعادة افسدم البك رئيس المجلس وحضرات
الاعضاء والسادة العلماء الخنفية المعينين بالمجلس قد سمعت دعوى قتل حسين بن
محمد لقمان بن احمد لقمان من اهالي ناحية الطرفاية بمديرية الجزيرة المتوفى عن زوجته
آمنة بنت محمد عبد العليم من اهالي البدرشين واولاده منها بدوي ونفيسة وام حسين
واستادية القاصر بن وحمل مستكن ظاهر في رحم زوجته المذ كورة ووالدته فاطمة
بنت علي عبد العليم من ناحية البدرشين ومتهم في قتله عبد الرحيم حسن من اهالي
ناحية المراغة فحضر مع المتهم المذ كورة آمنة زوجة المتوفى المذ كورة الوصي الشرعية
على اولادها منه القاصر بن من طرف قاضي الجزيرة بموجب اعلام شرعي من حضرة
القاضي المذ كورة مؤرخ في ثلث عشر ربيع الاول سنة ١٢٧٦ وحضر حسن على
خادم الخواجا وسيله الافرنكي وحسن بن لقمان حسن الوكيل الشرعي فيما يدكر
فيه عن آمنة المذ كورة باعترافها بتمويلها بالجلس بعد تحقيق معرفتها عيناً ونسباً
بشهادة كل من الرئيس حسن عبد الله والرئيس علي احمد زرد كلاهما من الناحية
المذ كورة قاضي حسن لقمان المذ كورة بطريق وكالة المذ كورة على المتهم
المذ كورة بان مورث موكلته المذ كورة حسين المذ كورة وجد قتيلا في منزل المتهم
المملوك له مضروباً برصاصة اصابته في كتفه ومات لوقته بسببها وان القاتل له بها هو
المتهم المذ كورة غير انه لا يعلم انه كان عمداً او يطالبه بما يترتب قبله من عاويصال جوابه
سئل المدعي عليه المذ كورة عن دعوى غريمه المذ كورة فاعترف بوجوده قتيلا في منزله
المملوك له وانكر قتله له وعترف بان القاتل له حسن على خادم الخواجا وسيله
الافرنكي وانه اقر بذلك وهو محبوس في ذلك حسن المذ كورة فطلب من المدعي
بينه شهادة بقتله المتهم المذ كورة لانه في المذ كورة ومن المتهم بينه شهادة بالدفع
الذي ادعاه فعرف المدعي بهجزة منها واحضر المتهم المذ كورة كلاماً من شقيق المتهم
المذ كورة حسن وعوض محمود الخفير بالناحية وعبد الخالق محمد واحمد عبد العال وايوب
احمد وابراهيم بن العريان خادم المتهم المذ كورة جميعهم من المراغة ومحمد بن محمد
الخناوي الكيال من طهطا واستشهد بهم على دعواه المذ كورة فشهد الخمسة الاول
بانهم سمعوا صوت عيار طينجة بمنزل المتهم المذ كورة المملوك له فتموجوه وانحوى
وسمعوا حسنا خادم الافرنكي يقول بعد القبض عاياه وشدة واقه امرى لله قهرافني
وشهد السادس بان حسنا المذ كورة كان بطيارة بالمنزل المذ كورة فتمول منها وتخطى عتبته

١٤٧٧

٢٤

فسقطت من يده طليخة خارجها فاصابت المقتول فقال قتلت فقال حسن امرى الله
 قهرافى ولم يشهد السابح بشئ ولكن شهادة الشهود المذكورين غير معتبرة شرعا
 في اثبات الاقرار على حسن المذكور وعجز كل عن اثبات دعواه ترتب القسامة على
 المتهم المذكور لا يكون القتل المذكور وجدة مئة ولا في منزله المملوك له وقد شهدت
 الشهود الذين احضرهم المتهم المدعى عليه القتل بان المنزل الذى وجد فيه القتل
 المذكور ملك له وادعى وكيل الزوجة المذكور عليه القتل وطلب التعقيب فحلف
 خمسين يمينا انه ما قتله ولا يعلم له قاتلا غير حسن خادم وسيله الاقرنى المذكور وبعد
 حلفه الايمان وثبوت كون الدار ملكا له ترتب الدية عليه وعلى عاقلته فحكم حضرة
 مولانا قاندى بلزوم الدية على المتهم المذكور وعاقلته من جنس الورق منجمة على ثلاث
 سنين وكتب هذا اشعارا بمصدر خالصكم الشرعى في ذلك (اجاب) بالاطلاع
 على هذا الاعلام وجد محكمو مافيه بالقسامة على مالك المذكور الذى وجد فيه القتل
 وبالدية على عاقلته حيث لم يثبت القتل على معين والحكم الشرعى في هذه
 الحادثة اذا ثبتت الوفاة وانحصار الارث في الورثة المذكورين وصحت الدعوى هو
 وجوب القسامة عليه مع غيبة عاقلته والدية على عاقلته ومالك المذكور كان كاحدهم ان
 كان له عاقلة فتؤخذ منهم لورثة المقتول الثابت وراثة المذكورين شرعا في ثلاث سنين ولم يرد
 على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة داهم على الاصح فان لم تسع
 العاقلة ذلك يضم اليها الاقرب فالاقرب في التناصير حيث ادعى القتل على مالك
 المذكور المذكور والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في غرة ب سنة ٧٧ عن حكم
 حادثة محرر فيها اعلام شرعى من قاضى اسكندرية مؤرخ في ٢٥ جاسنة ٧٧ ارسلت
 صورته ومضمونها ادعى على عبد الله البواب براس التين بالدوان العالى على الحرمة
 فاطمة بنت يعقوب بن عوض الصيايلى ويعقوب بن سليمان خليل البربرى بان المدعى
 في ١١ ذى الحجة سنة ٧٥ تزوج الحرمة فاطمة هذه واشار اليها بالعلقة وقت العقد
 بالجاب وقبول بينهما بحضور بيعة شرعية بان قالت الحرمة فاطمة المذكور لعلى عبد
 الله المدعى المذكور زوجته نفسى بمهر المثل وقال لها على عبد الله المذكور قرات
 ذلك منك لنفسى وكان يعقوب المذكور حاضر اجماع العقد وكان هذا كله ببلادة
 طوماس ثم ان المدعى حضر اسكندرية في شهر محرم سنة ٧٦ وترك زوجته المذكور
 بتلك البلدة من غير ان يدخل بها وبقيت على عصمتها الى الان ثم ان يعقوب المذكور
 بعد ذلك تعدى وعقد على الحرمة فاطمة المذكور هذه ودخل بها وعاشر ها ومنعها
 من طاعة المدعى والانقياد له في احكام النكاح فوجب على يعقوب المذكور الكف
 عن المنع وعلى فاطمة المذكور طاعة زوجها المدعى وطالب المدعى كل واحد منهما
 بالجواب وسال مسالتهما فسل منهما عن ذلك فاجابت فاطمة المذكور وقالت لست
 امرأة لهذا المدعى ولست على طاعته ولمكنى امرأة لهذا الا بخروا جاب يعقوب المذكور فقال

انه تزوج الحرمة فاطمة المذكورة بنت يعقوب بن عوض الصيايلي في شهر ذي الحجة سنة ٧٤ بمحكمة الدر وأنه دخل بها ومقيم معها الى الآن وهي منسكوحتى وحلالى وانكر ما هذا ذلك واحضر المدعى وهو على عبدالله المذكور كلام من خليل البربرى ابن احمد بن على البربرى من اهالى طوماس ومحمد البربرى ابن عبد الله بن حسين وذكر انهما شهوده وسال الحاكم الشرعى الاستماع الى شهادتهما فشهدوا حذبهما وحذبهما ان استشهد كل منهما فى وجه فاطمة ويعقوب المدعى عليهم اوقال كل أشهد بان الحرمة فاطمة هذه بنت يعقوب بن عوض الصيايلي قالت له فى ثانى يوم العيد الكبير سنة ٧٥ وهى بالغة زوجت نفسى لعلى عبدالله البربرى بصدق المثل وكان على عبدالله حاضر معها فقال على عبدالله المذكور قبلت ذلك النكاح منك عقب قول الحرمة فاطمة المذكورة زوجتك نفسى من غير فاصل بين كلاميهما بحضور جماعة من المسلمين يشهدون على العقد المذكور واقعد النكاح بينهما فى ذلك الهامس ببلدة طوماس هذا الذى سمعناه وراينا وشهدناه وزكيا بشهادة رجلين من اهالى طوماس التزكية الشرعية بالطريق الشرعى فعند ذلك حكم الحاكم الشرعى بينة المدعى بحضوره فى وجه فاطمة ويعقوب وأمر يعقوب بالكف عن فاطمة وأمر فاطمة بطاعة زوجها على عبدالله المدعى المذكور وتمكينها اياه من نفسها بعد ان تخرج من عدة وطاه الشبهة حكما وامر شرعيين بالطريق الشرعى هذا حاصل ما هو مسطر فيه او معها اقترى شرعية هما اذا وهبت القاصرة نفسها من رجل مجاب عليها من الشيخ بكرى الحلبي الحنفى بقوله الحمد لله وحده حيث كانت البنت وقت الهبة قاصرة لا تعتبر عبارتها ولا يترتب على عبارتها شيء والله اعلم فالحكم فى هذه المسئلة (اجاب) اذا كانت المرأة المتنازع فى نكاحها بالغة وقت عقد النكاح الصادر بينهما وبين على عبدالله المدعى المذكور كما هو منصوص عليه فى دعواه المسطرة بصورة الاعلام المهر من قاضى اسكندرية يكون نكاحه صحيحا حيث كان سابقا الى نكاح يعقوب ويكون الحكم بنكاحها لعلى عبدالله المذكور بعد ثبوته موافقا للشرع ولا عبرة بالفتوى الهى عن المخالفة سواء لهما والحال ما ذكر لهذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) من المعية فى ٣ رجب سنة ٧٧ هما افادة قاضى المنصورة جوابا هما افدناه سابقا بتاريخ ٢١ ر سنة ٢٧٧ عن حكم حادثة الاعلام المهر من طرف القاضى المذكور بتاريخ ١١ ر سنة ٧٧ المتضمن الدعوى بقتل يوسف سليمان بن سليمان منصوص من قبل الوصى المختار على شقيقه القاهرين على المدعى عليه سليمان السعدى من ناحية الموابر وحاصل افادة القاضى المذكور ان من شرط توجه القسامة والدية طلب المدعى والمرافعة التى صارت لديه الموضحة بالاعلام المذكور لم يحصل فيها من المدعى طلب وقتم القسامة والدية وقد تصادف حضور المدعى وسئل عن ذلك فافاد انه لا يطلب قسامة ولا دية من اهالى الناحية ولا

من غـيرها وانما يطلب ما تقتضيه الحكومة السياسية مع المدعى عليه (اجاب) قد صار
الاطلاع على ما افاده حضرة قاضي المنصورة جوابا بما افدناه سابقا في حادثة الاعلام
المسطر باطنه وقيد في كتاب المحاضر بتاريخ ٢١ ر سنة ٧٧ من ان شرط القسامة
طالب المدعى ولم يحصل من المدعى وقت المرافعة طلب وانه قد صادف حضور
المدعى السيد منصور وسئل عن طلبه للقسامة والدية من اهل البلد فقال انه لا يطلب
قسامة ولا دية من اهل الناحية ولا من غيرها وانما يطلب ما تقتضيه الحكومة السياسية
في هذه الحادثة من المدعى عليه والافادة عن ذلك ان في هذا كراطلا لحق الوارثين
القاصرين الذين انحصر اثار المقتول فيهم ما الهجور بين المدعى المذكور الوصي عليهم ما
ولا يملك الوصي ابطال حق الصغيرين لما فيه من الاضرار بهما فاذا امتنع عن طلب
حقهما لا يبطل وللقاضى نصب وصي عليهم ما لا يتيقنا حقهما عند امتناع الوصي
المذكور على انه قد صرح في دعواه المسطرة في الاعلام المذكور بطلبه المدعى عليه
بما يترتب عليه في ذلك بالوجه الشرعي والمترتب في هذه الحادثة القسامة والدية على
احد الاحتمالات المشار اليها في جوابنا السابق والله تعالى اعلم

ثم صار تغيير الاعلام المذكور بانحرمد كور فيه اقامة وصي آخر وادعى الوصي الثاني بما
ادعى به الوصي الاول من فاجحرف وزاد في دعواه ان الارض التي وجد فيها القتيل اميرية
قريبة من البلد المذكور بحيث يصل الصوت اليها وطلبه بموجبه الشرعي وسئل
المدعى عليه فاني كرو طابت اليه فاشهد ان المذكور ان كشهادهما الاولى
وبقطع النظر عن عدم قبول شهادة احدهما اتضح بطلان شهادتهما معالكونهما من
اهل الهلة وعجز المدعى عن بيئته اخرى واقام شاهدين بوجود القتيل في الارض المذكور
وبه اثر الضرب والجراحة وعدلا فطلب الوصي القسامة والدية واختار خمسة رجال
حلفوا ايمان القسامة فيكم بالدية على المدعى عليه وجميع اهل القرية العقلاء
البالغين الاحرار في ثلاث سنين وارخ ٢٥ ذى القعدة سنة ٧٧ واجاب عنه بان ما تضمنه هذا
الاعلام وجد في محله والله تعالى اعلم ٧ ذى الحجة سنة ٧٧ (سئل) بافاده من المعية
السنية في شان اعلام شرعي من حضرة قاضي بني سويف مضمونه انه بمجلس دعاوى
مديرية بني سويف لدى المحاكم الشرعية الواضع اسمه وختمه فيه ادناه بتاريخ
٢ ربيع الثاني سنة ١٢٧٧ بحضرة كل من الجنا بـالمكرم محمد عصمت افندي
رئيس المجلس المذكور والعمدة الفاضل الشيخ حسين سليمان المنفلوطي المقتضى به
والمكرم الشيخ يوسف علي ابني بكر والمكرم محمد عبد القادر الشهير بالقاضي كلاهما
من اهالي ناحية بني سويف واطلاعه على ما سيذكر فيه بعد ان توفي الى رحمة الله
تعالى المرحوم ابراهيم ابن المرحوم محمد بن أبي الفضل من اهالي ناحية طحياوش بمديرية
بني سويف وانحصر ارضه الشرعية في كل من زوجتيه هما الحرمة ستهان المسكفة بذت
بهذا وصي سرور البياح من اهالي ناحية الهجيمين فيوم والحرمة محبوبة المسكفة ايضا

بنت السيد محمد القصارى من اهالى نزلة شمس كيت في يوم واولاده فرج وصبيحة
 القاصرين من زوجته سيتهان المذ كورة وعبد الله واب القاصر من زوجة محبوبة
 المرقومة وهندي وهنادى القاصرين من مطلقة المحرمة شولا بنت عامر عمران من اهالى
 ناحية الشنطور الثابت معرفته من وانحصار ارثه فيهم من غير شريك بشهادة كل من
 المكرم محمد ابى الفضل والمكرم على ابى الفضل ولدى المرحوم على ابى الفضل
 من اهالى ناحية طح ابوش المذ كورة قد ادعى كل من المحرمه سيتهان والمحرمه محبوبة
 الزوجتين المذ كورتين والمكرم منجب المذ كاف ابن طائع ابى الفضل من اهالى ناحية
 طح ابوش المرقومة بطريق الوصاية الشرعية له من طرفه على القصر المذ كورين اعلاه
 الحاضرين معه بالجلس بهدقبوله ذلك على غيرهم من محمد الرجل المكاف ابن حسن
 دراز من اهالى ناحية طح ابوش المرقومة الحاضر معه من بالجلس بانه من سنة ايام
 خلت من سنة تاريخه كان ابراهيم محمد مورت المدعيتين والقصر المذ كورين
 ومحمد حسن دراز واناس كثيرون راكبين خيلا يسابقون بهما في فرح ختان ولد على
 افندي توفيق حاكم خط طح ابوش سابقا بناحية طح ابوش المذ كورة بمكان يعرف
 بالويقة وان محمد احسان دراز المدعى عليه كان يده طبع نجمة نار بها بارود وحشاش من ورق
 قد ضرب بها فخرج بارودها وحشاشها واصاب ابراهيم محمد مورت المدعيتين والقصر
 المذ كورين في ابطه الابسر فخرجه وقطع الجملد واسال الدم وغار في اللحم وذلك خطأ
 منه واخبر المتوفى المذ كور بذلك ايضا في مرضه وان اصابته وجرحه كانا بالسويقة
 المذ كورة ونفعل منها الى منزله بناحية طح ابوش المذ كورة وصار ذافراش الى ان
 مات بسبب ذلك في ثلاثة وعشرين خلت من سنة المرقوم ويطلبون جواب غيرهم
 ويريدون ما يقتضيه الشرع الشريف في ذلك ولما ان تمت دعواهم من حسب ما ذكر
 سئل محمد حسن دراز المدعى عليه المذ كور عن ذلك فاجاب بانه كان راكبا هو
 والمرحوم ابراهيم محمد مورت المدعيتين والقصر المذ كورين وابوا الحسن ابن المرحوم
 حسن الشرقاوى وعثمان ابن المكرم حسن الشرقاوى واجدين شرعيي خلاف وعلى
 عبد الرحمن واجد محمد الفيوحي الجميع من طح ابوش المذ كورة واجد افا اننا وط
 المقيم بامعادية الذي باتوب الكائنة باراضى ناحية طح ابوش واجد درويش القواس
 من اهالى ناحية بيسا وعلى افندي توفيق حاكم الخط المذ كور الحاضرون معه بالجلس
 وفرجاني عبد المطلب من طح ابوش الغائب وقتئذ عن المجلس خيلا يسابقون بهما في
 فرح ختان ولد على افندي توفيق المذ كور بالناحية المرقومة بالمكان المذ كور ويهد
 كل منهم بنديقة نار بها بارود وحشاش ويده هو ابى المدعى عليه طبع نجمة نار ايضا وانهم
 ضربوا جميعا مع بعضهم فاصيب ابراهيم محمد مورت المدعيتين والقصر المذ كورين وان
 اصابته لبت منه وانكر كونه اصيب بطبع نجمة المذ كورة ووجد ذلك جدا كليا وصدقه

الاخصاص المحاضرون المذكورون اعلاه على رءوسهم معهم دون جاهلهم البندق
والضرب به قطب من المدعين المذكورين بينة شرعية تشهد لهم بضرر ب محمد حسن دراز
المدعي عليه المذكور لمورثهم المرحوم ابراهيم محمد المذكور فعاينوا وحضروا في يوم اربعة
عشر خات من جمادى الاولى سنة تاريخه بالجلوس المذكور مع غيرهم محمد حسن دراز
المذكور بحضوره شهوده اعلاه وبحضرة المذكور الشيخ محمد جدادته هير بنيد ان من
بياض النصارى المقيم الآن بنى سوييف واحضر المدعون المذكورون المذكور شريف
ابن عظام منصور من اهالى ناحية لدوالقة وشهد به دساتر شهادته بلفظ اشهد في وجه
محمد حسن دراز المدعي عليه بان محمد حسن دراز المذكور ضرب المرحوم ابراهيم بن محمد
ابن ابي الفضل مورث المدعين والقصر المذكورين اعلاه من نحو ثلاثة اشهر تقدمت
على تاريخه بطبيعة نار اصابه شاربها وبارودها في ابطه الايسر فخرجه وقطع الجلد
واسال الدم وغار في اللحم وكان ذلك بناحية طحاوش المذكور بمكان يعرف بالسويقة
وانه مات بسبب ذلك فطلب من المدعي شارب آخر كملة انصاب الشهادة فعاينوا
وحضروا في يوم تسعة عشر خات من جمادى الاولى سنة تاريخه بالجلوس المذكور بحضوره
شهوده اعلاه مع غيرهم محمد حسن دراز المدعي عليه واحضر المدعون المذكورون
المذكور الحاج سيد بن اسمعيل خلف الله من اهالى ناحية الهميين في يوم وشهد به دساتر
اشهادته بلفظ اشهد في وجه محمد حسن دراز المدعي عليه بان محمد حسن دراز المذكور
ضرب المرحوم ابراهيم بن محمد بن ابي الفضل مورث المدعين والقصر المذكورين من نحو
ثلاثة اشهر تقدمت على تاريخه بطبيعة نار اصابه شاربها وبارودها في ابطه الايسر
فخرجه وقطع الجلد واسال الدم وغار في اللحم وكان ذلك بناحية طحاوش بمكان يعرف
بالسويقة وانهم مات بسبب ذلك فطلب من المدعين المذكورين من يزكي الشاهدين
المذكورين فعاينوا وحضروا في يوم اربعة خات من جمادى الآخرة سنة تاريخه بالجلوس
المذكور مع غيرهم محمد حسن دراز المدعي عليه بحضوره شهوده ومن ذكر اعلاه
وصحبتهم سيد اسمعيل وشريف عطا الشاهدان المذكوران اعلاه واحضروا كلام من
المذكور محمد بن خطيب ابي العبد من ناحية مذمين فيرم وابا فخر بن محمد على من اهالى
ناحية ابي كساه في يوم وزكي وعدل الشاهدان المذكوران اعلاه سرا وعلنا التزكية
والتمثيل الشرعيين بالطريق الشرعي بحضوره شهوده اعلاه فعلى مقتضى ذلك قد
حكمنا بقوت الدية الشرعية من الفضة الخالصة المقدرة من القروش الصاخ الديوانية
بخمسة عشر ألف قرش وثلاثة وتسعين قرشا وثلاثين نصف افضة على عاقلة المدعي عليه
تؤجل في ثلاث سنين ماعدا صبياتها ونسائها وارقاتها ومجانيتها ورقم وحر في اربعة
ايام خلت من جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧ من هجرة من خلقه الله على اكل وصف
صلى الله عليه وسلم فالحكم في ذلك (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام تبين منه ان

الدعوى صدرت من الزوجتين والوصى بالقتل خطأ كما صرحوا به في دعواهم والشهود
شهودا بان المدعى عليه ضرب المقتول بطبخنجسة ناراً صاباً حشارها وبارودها في ابطه
الايسر فخرجه وقطع الجلد واسال الدم وغار في اللحم وانه مات بسبب ذلك وقد صرح
علماء ونايان مثل هذه الشهادة شهادة قتل عمد فهي مخالفة للدعوى بالقتل الخطأ
ولا تقبل ولا تفتد ذلك كرتبوت الوراثة والوفاة وحصر الادرث في الوراثة المذكورين مما لا فلا
تعمل صحة ذلك من فسادوه بناء على ذلك يقتضى اعادته هذا الاعلام لاستيفاء
ما هو لازم شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ١١ رجب سنة ٧٧ عن اعلام من
قاضى كوردفان مؤرخ غرة سنة ٧٧ مضمونه حضر بالمحكمة الشرعية عزة المدير
محمد بك وكيل من طرف المحضرة العلية وحضر بحضوره ابراهيم اغاسر سوارى وادعى
عزة محمد بك ان عبد الله بابا القاتل المتهم بقتله ابراهيم اغاسر سوارى هذا الموجود
لا وارث له لامن العصبية ولامن الارحام وذلك بعد البحث عن وراثته فلم يوجد له وارث
فمثل سر سوارى المذكور جواباً عن ذلك فاقر ان لا وارث لبا با عبد الله لامن العصبية
ولامن الارحام وطلبت البينة العادلة من ابيك التى تشهد له بعدم وجود وارث لبا با
عبد الله فقام عثمان اغا صا قول باشا الاوردى وعلى اغا علمدار الاوردى ومحمد اغا
سوترى باشا الجميع من اوردى سر سوارى وحضر واسوية من الهروسة هم بابا عبد الله
وشهد كل واحد منهم بمقرده بلفظ الشهادة وقال اشهد انه لا يعلم لبا با عبد الله وارثاً لاهنا
ولا بالهروسة ولا غـيرها وحصلت توكيدهم ليدينا سر او علمنا وحيث انه لا وارث له
فادعى عزة محمد بك المدير حيث انه وكيل المحضرة العلية كما ذكرنا وقال في دعواه انه
في شهر شعبان سنة خمس وسبعين في اواخره كان ابراهيم اغاسر سوارى هذا الموجود امر
به عبد الله بابا العسكري المذكور ان يتوجه الى حلال العذيات لاجل الخدمة وان
العسكري المذكور اعتذر بالعياء وان ابراهيم اغاسر سوارى امر بضربه وفي الحال ضربه
العساكر السوترية ببعضه فخنقوا بين عساو بعد الضرب وضعه بالسجن من اوان
الظاهر الى العصر حتى جاء عثمان اغا وكيل الاوردى يطلبه منه فخرجه من السجن
وجامه اوصلوه الى بيته وفي اوان العشاء توفى الى رحمة الله من ذلك الضرب وكل ذلك
في يوم واحد ومن حين الضرب بالاقوم الفراش الى ان توفى وان الضرب حصل في ديوان
المديرية اوان الظاهر فلا نأطاب دمه من ابراهيم اغاسر سوارى لكونه الامر بضربه
اجاب ابراهيم اغاسر سوارى انه في شعبان سنة ١٢٧٥ في اواخره كان حضرة وكيل
المديرية طلب منى اثنين من العساكر لى يتوجها بصحبة طاهر افندى لحلال العذيات
وعرفت سوترى باشا ان يحضر عسكريين من الاوردى واحضرهما وهما عبد الله بابا
المذكور ومعه عسكري آخر واما ان يتوجها بصحبة طاهر افندى فادعى عبد الله بابا
ان يتوجه وفي الحين ابريت حبسه بغير ضرب وحضر وكيل الاوردى عثمان اغا طلب

أخراجه من السجن وصار الإفراج عنه وتوجه لسبيل حاله وأرسل عسكري بدله وتوجه
عبدالله بابا إلى منزله وفي ثاني يوم أو ثالث يوم أخبر ونايانه توفي فأمرت بضبط متروكاته
فضببطت ووضعته بالخزينة وأما أنا ما ضربه ولا أمرت بضربه فلما تقررت الدعوى
والاجابة لدينا طلبنا من عزرة المدير المدعي البينة العادلة التي تثبت له صحة دعواه فقام
حسن بن أحمد ومشيلى اسمعيل بن مصطفى كلاهما من جماعة ابراهيم اغا سرسوارى
المذكور كل واحد بمفرده قال شهدانه في أو آخر شعبان سنة ١٢٧٥ كان ابراهيم اغا
سرسوارى هذا الموجود طلب عسكريين لكي يتوجهام مع طاهر أفندى فأحضر بابا
عبدالله ومعه عسكري آخر وأمرهم بالتحقيق مع طاهر أفندى ثم إن بابا عبدالله عترف
أنه مريض لا يستطيع السفر فلم يقبل عذره بل أمر السوترية بضربه وضربه بالعضى
فخرج من بين عصا وأجرى مجنونه والضرب حصل بيدوان المديرية أو أن الظهرو في أو أن
العصر أخرج من السجن وأوصه إلى منزله وفي أو أن العشاء توفي إلى رحمة الله تعالى
وكل ذلك في يوم واحد ومن حين الضرب لازم الفراش إلى أن توفي وحيث إن ابراهيم
لم يمد مطعنا يعتبر شرعا طلبنا من عزرة المديرية كية الشهود فزكاهما بشهادة أورفلى
محمد بن أحمد ومطيللى أحمد ومصطفى بن كركنلى ابراهيم اغا شهدوا إن حسن بن أحمد
وموشلى اسمعيل بن مصطفى مدلان مقبولوا الشهادة فبعدت كية الشهود سراً وعلنا ثبت
لدينا موت عبدالله بابا من الضرب المذكور محمد بابا ابراهيم اغا سرسوارى المذكور لقوله
في متن تنوير الابصار امر السلطان اكرامه وإن لم يتوجهه واهم غيره لا أن لم يعلم المأمور
بدلالة الحال أنه لو لم يمثل امره بقتله أو بقطع يده أو بضربه بالخفاف على نفسه أو تلف
عضوه وإيضاً قال ويقاد في القتل العمد المذكور بالكره لومك كفا فقتل لأن القتال
كالآلة فبهذه النصوص صار ابراهيم اغا والمزوم بدم عبدالله بابا أنه لا أثر بضربه
لثبوت عليه بالبينة العادلة المزكاة ثم إن الوكيل رضى بالدية وعفا عن القصاص لقول
صاحب تنوير الابصار وشرح الدر المختار والقاضى كالأب في جميع ما ذكرنا في
الأصح كمن قتل ولاولى له للبحر كمن قتله والصالح لا يغفل عنه ضرر للعامه ولذا فقد
حكمنا بالدية على ابراهيم اغا سرسوارى وقد رها خمسة عشر الفقة رش وثلاثة
وقسمون قرشاً وثلاثون فضة يدفعها من ماله لميت المال مؤجلة في ثلاث سنين
واشهدنا على ذلك ابراهيم افندى قائم مقام وكيل المديرية ومحمد افندى برنجى بن
باشا ومحمد اولد الملك جويش وكيل اوردى عساكر الشنا بقيقه المدلاناب جماعة الملأ
ولد محمد اغا والفقير الطاهر بدو بابا بصفية والياس محمد دابر برو محمد سلطان وبان
النفق اولد الشيخ محمد دابر ابراهيم عيسى الحاكم (اجاب) إذا كان المأمور بضرب الميت
المذكور لم بدلالة الحال أنه لو لم يمثل ما امر به يصربه لا أثر بضربه بالخفاف منه على
نفسه أو تلف عضوه يكون امره حية ثدا كراهوا وبثوث ذلك الامر وموت المضروب من
الضرب شرعا يضاف الضرب الذى نشأ منه الموت إلى الأمر والضرب بالعصا الصغيرة

استعلم عن الجواب
المذكور والاعلام ثانيا
فكتب بعدم مراعاة
الاعلام في تحقيق الاكراه
وبان الخيار في الدية
للقاتل الى آخر ما توضح
في ٥ ش سنة ٧٧

١٢٧٧

٢٢

او السوط مع توالي الضرر بقاء الموت من ذلك يوجب الدية على العاقلة او في مال القاتل
ان لم تكن له عاقلة سواء كان على وجه تعمله البنية أولا بعد ثبوت ذلك بالطريق
الشرعي ولا يوجب القصاص حتى على قولهما الا اذا كان على وجه لا تعمله النفس
عادة وهذا لم يتضح شيئا فثبت بطريق شرعي موته من ذلك الضرب وانه لا وارث
له وتحقيق اكراه الاقر تجب الدية عليه حيث لا عاقلة له والحال هذه في ثلاث سنين لجهة
بيت المال حيث لا وارث للقتول والاثبات والحكم على الوجه المسطر بالاعلام غير
مستوف شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ٣ ب سنة ٧٧ عما تضمنته
اوراق قضية شرعية متعلقة بقتل شخص في سنة ١٢٥٢ يدعى توفى احمد من الزربية
بمديرية بني سويف كان له زوجة وام واولاد اربعة احدهم بالغ والباقرن كانوا قاصرين
وبعد مدة ماتت امه عن اولاد ابنها المذكورين وكان قتلها في مسجد ناحية الزربية
المذكورة ومحرد فيها الاعلامان وجهتان من نائب العواونة ومطالب الحكم الشرعي فيها
(اجاب) بالاطلاع على الاعلامين المحررين في دعوى قتل توفى احمد مشايخ الزربية
بمديرية بني سويف احدهما من قاضي بني سويف المؤرخ في ٢٠ ش سنة ٧٦ والثاني
من وكيل قاضي اسوط المؤرخ ٥ محرم سنة ٧٧ دل مضمون اعلام قاضي بني سويف
على الحكم ان سمعت منه الدعوى من ورثة المقتول بنصيبهم من الدية على اهل الناحية
ما عدا المستثنى بالاعلام المذكور بعد دعواهم القتل على معين من اهل القرية وعجزهم
عن اثبات ذلك واقامة البينة على وجود المورث قتيلا بمسجد الناحية وبه اثر القتل
وهي صغيرة ليست ذات محلات المصريح هذا الوصف في اعلام وكيل قاضي اسوط وهو
من المصحح للحكم المصريح به في اعلام قاضي بني سويف وذلك الثبوت بشهادة شخصين
مصريح باسميهما في اعلام قاضي بني سويف بعد طلب القسامة واجرائها على من اختاره
اولياء القتل البالغ عددهم خمسين رجلا وذل اعلام وكيل قاضي اسوط على منع
الورثة المذكورين اعجزهم عن اثبات دعوى القتل وعن اثبات وجود مورثهم قتيلا
في مسجد الناحية المذكورة وقد فهم من قرار هذه القضية المحرر بمديرية بني سويف
بتاريخ ١١ ج سنة ٧٧ ان الداعي لعدم استشهاده الشاهدين اللذين شهدا بوجود
المورث قتيلا في مسجد الناحية المذكورة وبه اثر المصريح بشهادتهما في اعلام قاضي
بني سويف على ذلك هو كونهما من نفس الناحية ولهما ما لهم وعليهما ما عليهم حسب
اخبار بعض الورثة المسميين بالمجلس ومع ذلك تبين انهما انهما من اهل الناحية بل
كانا من العربان ثم اقاما بالناحية بعد تاريخ القتل وان اخبار الورثة المدعين بذلك
في المجلس كان بناء على كون الشاهدين مقيمين بالناحية وقت المرافعة وان كانا ليسا
من اهلها ولا مقيمين بها وقت القتل ومع هذا كله لا يعد ذلك مانعا من قبول شهادتهما
بوجود المتوفى قتيلا في مسجد الناحية المذكورة وبه اثر ولو فرض انهما من اهل تلك

القرية وقت القتل اذ ذلك لا يمنع من قبول شهادتهما ما ابو جوده قتيلا وبه اثروا واما
ذلك بعد ما نعلم ان لو كانا يشهدان على معين من اهل القرية بانه القاتل لالتفى لكونهما
يمنعان بشهادتهما المذكورة ايجاب شي عليهم ما وشهادتهما على وجود القتل بالمسجد
وبه اثروا لا يترتب عليهم اذ ذلك على فرض كونهما من اهل القرية بل يترتب على
شهادتهما ضد ذلك فحصل من ذلك كاه عدم المانع من قبول شهادتهما على الوجه
المهرربا اعلام قاضي بني سويف وقد فهم ايضا من القرار ان وريثة المتوفى مصدقون
على وقوع مصالحة بين والدته المتوفى والمدعى عليه بالقتل قبل وفاة والدته المذكورة
وان المدعى عليه يدعي حصول الابراء من والدته المتوفى له عن الدعوى بقتله ولدها
المذكور حسبما هو مسدود بالحجة المهررة من نائب العوامة واذا كان ذلك محققا
بطريق شرعي يكون ذلك مسقطا للدعوى الى من ابراته والوارث قائم مقام المورث
والدية اما ترتب في هذه الحادثة على الدعوى بالقتل على الرجل المذكور فبقية قضى
استقاط نصيبهما من الدية الذي آل الى المدعين بطريق الارث منها المرتبة على الدعوى
على المعين المذكور وان لم يتحقق ذلك شرعا يكون للقاضي الحكم للمدعين الذين سمعت
منهم الدعوى باخذ نصيبهم من الدية بطريق الارث عن المقتول وبما آل اليهم من
والدته بقدر نصيبهم فيما يصيبهم من الدية بالميراث من ابنا المقتول ولم يذكري اعلام
قاضي بني سويف ان والدته المقتول من جملة وريثته ولا وفاتها بعد موته عن اولاد
ابنا الموردين الا ان كما هو مصرح به في اعلام وكيل قاضي اسبوط ولم يصرح فيه
ايضا باقرار المدعى عليه بوراثته الورثة المذكورين جميعهم للمقتول ولا بانه كاره
وراثتهم ليرتب على ذلك الاثبات بالبيضة عقب الجواب باحدهم ما مع انكار الحق
المدعى به وفي ذلك تقصير في الكتابة فالأولى اعادتها وراق هذه القضية للديرية للنظر
فيما هو مقتضى وتحرير اعلام مستوف شرعا ليجري العمل بمقتضاها بملاحظة ما صار
ايضا حواه والله تعالى اعلم (مثل) بافادة من المعية عن اعلام شرعي من قاضي كوردفان
مؤرخ في ٢٠ م سنة ١٢٧٧ مضمونه حضر لدينا بالهكممة الشرعية بكوردفان
حضرة ابراهيم افندي وكيل المديرية النائب عن عزرة المدير وكيل الحضرة العلية
بالتداعي في قضايا القتلى الذين لم يكن لهم وارث سوى بيت المال لكون المدير غائبا
بالمروور وثابتة وكالتة لدينا بمقتضى مخاطبة من عزرة مؤرخة في ١٤ م سنة ٧٧
وحضر لحضرة محمد ولد صاحب المنسبعاوى المتهم بقتل الحرمة فاطمة بنت محمد الدهيو
حيث لا وارث للقتيلة المذكورة والذي لا وارث له فامرهم فوض للحضرة العلية
وبحضورهما والتساوى بينهما ادعى رفعة ابراهيم افندي ان هذا الرجل محمد اولد
صاحب الذي يزعم انه زوج الحرمة فاطمة بنت محمد المذكورة تعدى عليها واطعها
بساكنين ست طعنات همدا وعدوانا واحدة في يدهما من يساروا ثمان على ظهرها وثلاثة

قد اعيد اعلام بني سويف
واستوفى ما هو لازم غير
انه حكم بغير نصيب الام
من الدية في سنتين
فان يدعنه بان الواجب
ان يكون في ثلاث سنين
في ١٤ ل سنة ٧٧

على جنبهما من يساووان الحرم فاطمة المذ كورة ماتت من ذلك الطعن وانها لا كانت
ولا شربت بل من حينها وساعتها توفيت وان الطعن المذ كورة وقع من محمد للحرم
فاطمة المذ كورة بين القاهر والعصر في حلة المغاربة بالابيض بقرب السوق وذلك
في شهر صفر سنة ١٢٧٢ فالآن نطلب القصاص من محمد ولد صاحب دم الحرم
فاطمة بنت محمد لكونه قتلها عمدا وانا واجاب محمد ولد صاحب المسموع اوى بالاقرار
بقتل الحرم فاطمة بنت محمد عمدا وانا بالطعن المذ كورة حيث انه مقر بقتل
الحرم المذ كورة فقه دخيرنا حضرة ابراهيم افندي الوكيل في القصاص او العفو فاختار
القصاص وحيث انه اختار القصاص ولم تثبت الزوجية لدينا شرعا فقد حكمنا بان
محمد ولد صاحب يقتل قصاصا في دم الحرم فاطمة بنت محمد عمدا بالاقرار بذلك
واعتمادا على فصوص السادة الخفية قال في حاشية الطحطاوى في كتاب الاقرار فقد
اجتمعت الامة على ان الاقرار حجة في حق نفسه حتى اوجبوا الحد والقصاص بالاقرار
لان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا بما فيه ضرر على نفسه او ماله ويؤيد ذلك الكتاب
والسنة وحيث ذلك فقد ثبت القصاص على المذ كورة شهدنا على ذلك احمد شاع الدين
والحاج محمد احمد وعبد النبي محمد نور وقرسنا اخاه ابراهيم عربي وكفى بالله شهيدا
الحكم (اجاب) حيث كان القتال في هذه الحادثة مقررا بالقتل المسموع الموجب
للقصاص فاذا ثبت ان لا وارث للقتولة فلولي الامر والحال هذه ان يقتل منه او
يصلحه على قدر الدية فاكثر لبيت المال وليس لمدير الجهة بمهر دور كيله في الخصومة
في قتل من لا ولي له ان يستوفي القصاص بنفسه بنا على توكيله بالتداعي في قضايا
القتلى الذين لا وارث لهم بل يملك الخصومة والاثبات فقط واستيفاء القصاص في هذه
الحالة منوط بولي الامر كما انه ليس لمدير الجهة توكيل غيره في الخصومة في ذلك الا اذا
فوض اليه ان يוכל عنه في ذلك من شاء وماذ كرم كون المدير لا يملك التوكيل
الا بالتفويض اليه لا يضر في هذه الحادثة حيث كان القتال مقرا فلا ينظر لجهة
الخصومة حينئذ او عدمها والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المعية عن اعلام شرعي من
قاضي مديرية كوردفان مؤرخ في ١٩ م سنة ١٢٧٧ مضمونه قد حضر لدينا بالحكمة
الشرعية بكوردفان حضرة ابراهيم افندي وكيل المديرية النائب عن عزرة المدير وكيل
الحضرة العلية في التداعي في قضايا القتل الذين لم يكن لهم وارث سوى بيت المال لكون
المدير غائبا بالمرور وثابتة وكالتة لدينا بمقتضى مخاطبة من عزرة مؤرخة في ١٤ م ١٢٧٧
وحضر بحضوره موسى المذكور في من اهالي دار برنو المتهم بقتل اخيه الحاج طاهر حيث
لا وارث لقتل المذ كورة والذى لا وارث له فامر آيل للحضرة العلية بحضورهما
والساوي بينهما ادعى رفعة ابراهيم افندي ان هذا الرجل الحاج موسى المذكور في من
اهالي برنو قتل الحاج طاهر المذكور في على زعمه انه اخوه شقيقه وكيفية قتله انه طعنه
بالسكين في رأسه من جهة اليمين عمدا وانا وذلك الطعن وقع منه في شهر ربيع الثاني

سنة ١٢٧٠ في حلة يقال لها أم ردمس بقسم أبي حراز بحلال المديرية وأنه طعن في المغرب وعند الصبح في يومه مات الحاج طاهر من طعن موسى له وأن الحاج طاهرا المذكور لازم الفراش من حين الطعن إلى أن توفي فأطلب القصاص من الحاج موسى الدكروني لكونه قتل الحاج طاهر اهدأعد وانا فاسئل الحاج موسى المذكور جوابا عن ذلك فأجاب بالاقرار يعني أنه قتل أخاه الحاج طاهرا المذكور طعنه بسكين في رأسه من جهة اليمن اهدأعد وانا ومات بسبب طعني المذكور له وأنه لازم الفراش من حين الطعن إلى أن مات فحيث أن الحاج موسى أقرباؤه طعن الحاج طاهرا ومات بسبب طعنه له وادعى أنه أخوه شقيقه ولم يثبت ذلك لدينا شرعا فخيرنا المدعى المذكور الذي هو حضرة ابراهيم أفندي وكيل المديرية فاختار القصاص لا العفو وحيث ذلك فقد حكمنا بأن الحاج موسى المذكور يقتل قصاصا في دم الحاج طاهر عملا باقراره لكون الاقرار أقوى من البيضة كما هو مذكور في كتب السادة المحنفة قال في حاشية الطحطاوي في كتاب الاقرار فقد اجتمعت الامة على أن الاقرار حجة في حق نفسه حتى أوجبوا المحد والقصاص باقراره فان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرر على نفسه او ماله فترجحت جهة صدقه في عدم التهمة وكالولاية ويؤيد ذلك الكتاب والسنة وحيث ذلك ثبت القصاص على المذكور كما تقدم واشهدنا على ذلك اجد شاع الدين والحاج محمد اجددة و ابراهيم عربا وغيرهم فالحكم (اجاب) حيث كان القاتل في هذه الحادثة مقرر بالقتل العمد الموجب للقصاص فاذا ثبت ان لا وارث للقتول فلولي الامر والحال هذه ان يقتل منه او يصالحه على قدر الدية فاكثر ايت المال وليس لمدير الجهة بمجرد توكيله في الخصومة في قتل من لا ولي له ان يستوفي القصاص بنفسه بناء على توكيله بالتداعي في قضايا ائقلى الذين لا وارث لهم بل يملك الخصومة والا ثبات فقط واستيفاء القصاص في هذه الحالة منوط بولي الامر كما انه ليس لمدير الجهة توكيل غيره في الخصومة بذلك الا اذا فوض اليه ان يقول عنه في ذلك من شاء وماذا كرم كون المدير لا يملك التوكيل الا بالتفويض اليه لا يضر في هذه الحادثة حيث كان القاتل مقرر فلا ينظر لجهة الخصومة حيث اذاعدها والله تعالى اعلم (سئل) من المعنية عن حادثة مضمونها يعلم من الجواب لا انتهى (اجاب) ورد خطاب سعادتك المؤرخ ٦ من سنة ٧٧ بطلب النظر في اوراق قضية الارض السكينة برشيد الواضع ايديهم عليها وورثة المرحوم الحاج يوسف اغا وعند سماع الدعوى شرعنا حكم فيها بالحق للورثة وأنه من بعد الوقوف على ما في الاوراق تفصيلا وما حكم به شرعا ترد الافادة بما يترأى لهذا الطرف فقد صار لنا ظر في ذلك وفي صورة الاعلام المهر من محكمة الثغر المؤرخ بتار يخين آخرهما ١٨ جاسنة ٧٧ ودل مضمونه على صدور الدعوى من حضرة محافظ الثغر بالوكالة عن سعادة الخديوي الاعظم على وكيل ورثة المرحوم الحاج

١٢٧٧

٢٦

شعبان

١٠

١٢٧٧

يوسف اغتابان الارض المذ كورة جارية في ملك الميرى وانها آلت لبيت المال وان
موكاتي المدعى عليه واضععتان ايديهم اعليه ساغي وجه شرعى وانه يطالبهم برفع
ايديهم عنها ليحوزها لجهة الميرى وبسؤال الوكيل المدعى عليه اجاب بعد ثبوت وضع
يدهم وكايتيه عليه ابوضع يدهم وكايتيه عليها وانها آلت لهما ميراثا من والدهما المذ كور
منذ سبع وعشرين سنة وان والدهما كان واضعا يده عليهما من قبلهما مدة تزيد على سبع
سنتين ولم يكن احديهما نازعا فيهما مدة وضع ايديهم - ما ولا ينازع مورثهما مدة وضع
يده وانكر دعوى حصرة الهافظ واحضر المدعى عليه - المذ كور اشخاصا شهد كل منهم
طبق ما ادعاه الوكيل المدعى عليه - ووز كيت الشهود وحكم بان الحق فيهما الموكايتيه بناء
على ذلك واستناد الما اجاب به مفتي قلم دعاوى مديرية الروضة المهر ر على صورة الدعوى
يقوله حيث اقام الوكيل البينة الشرعية على ان الارض مورثة لموكايتيه عن ابيه - ما
وانهم مع مورثهما واضععتون ايديهم - م عليهما مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة من غير
منازعة ولا معارضة من حصرة الهافظ ولا من قبله من الهافظين فالحق في الارض
للموكايتين ولا حق لبيت المال مادام الامر كما هو مسطور في هذه المرافعة وينفع المدعى
من المعارضة لهما والحال ما ذكر بدون وجه شرعى واستند ايضا لما اجاب به حصرة مفتي
اسكندرية على سؤال متضمن لتلك الحادثة بقوله ان اقصى ما يستدل به على الملك وضع
اليدهما ثابت وضع يد الورثة ومورثهم قبلهم على الارض المذ كورة قال قولهم - م ولا
يكافون الى اثبات ملكيتهم فيها بالبينة ولا يقدح في ملكيتهم عدم وجود حجة احترام
بايديهم - م وحينئذ فليس للحاكم المذ كور نزعها من ايديهم - ما من غير مسوغ سيما مع
مشاهدة التصرف من الحكم السابقين وعدم المعارضة منهم ووافقه حصرة الشيخ
الرافعي وبالتسامل في ذلك وفي اوراق القضية ان الارض المتنازع فيها بركة خارجة عن العمران غاية
الامر انه يجتمع فيها ماء من البحر الملح وماء حلو وياوى لبعضها الطير وينبت ببعضها
السمار بلا تكاف انبسات من احد ويتخلف في بعضها الملح فلو فرض ان اصل تلك
الارض مباحة لملك فيها الاحد فجرد صيده طير وسمك واحشاش السمار واخذ الملح
المباح جميع ذلك منها لا يعد تصرفا يدل على الاختصاص ولا وضع يدهم وكايتيه عليه
ارضهم المملوكة لهم فيها لا يكفي في كونهم - م واضععين يدهم عليها كما ان من تعود على
احشاش الكلال المباح من البرارى والماء ولا يدهم واضعا يده عليه او لا متصرفا فيها تصرفا
يفيد اختصاصا بها على انه - م بين ادعى وكيل الورثة وضع يدهم وكايتيه على الارض
المذ كورة ومورثهم المدة التي ذكرها بلامعارضة ولا منازعة من احدا حضر الشهود
الذين شهدوا طبق دعواه - بلاسؤال المخم عما ادعى به وانكاره اياه ولا تطلب البينة
قبل الجواب والانكار اذ بما يبدى الخم في جوابه اقرارا بما ذكره خصمه فلا تطلب

البينة أو وجهها آخر شرعياً يترتب عليه طلب بينة من المدعي أو يجيب بمجرد الانتكار فقط
 فتطلب البينة التي اقيمت فالذي استنسب إعادة هذه القضية لها والنظر فيها ثانياً
 بطرف المحاكم الشرعية لتحصل مراعاة ما تقدم ايضاحه فاذا تحقق شرعاً ووضح بدلالة الورقة
 على تلك الارض بوجه معتبر وادعوا ملكيتهم لها بطريق الارث عن مورثهم الذي
 يملكها يكون القول قولهم في دعوى ملكية - ام اياها بعد ثبوت وضع يدهم عليه بوجه
 شرعي فاذا لم يثبت حصة من جهة وكيل بيت المال انها البيت المال بوجه شرعي مع عدم
 المسانعة من اقباط ذلك يمنع وكيل جهة بيت المال من معارضتهم فيها وتترك في ايديهم
 على ما كانت ويحكم بمنع المعاوضة فقط لا يجوز عن الاقباط من قبل وكيل بيت المال
 والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ١٣ ش سنة ٧٧ عن اعلام من قاضي دمشق ومورخ
 ٢٩ راسنة ٧٧ مضمونه قد حضرت مجلس الشريعة الغراء المنعقد بناحية ديبي بالولاية
 التابعة لكم ولاية البصرة الكبرى لدى العمدة الفاضل السيد علي مصطفى
 الشريف احدث دول المجلس المشار اليه المأذون بتعاطيه فيها سيد كرفيه من حضرة
 مولانا افندي الواضح ختمه اعلام المحرمة مبروكة بذات المرحوم عطية حماد من ناحية
 بويط بالولاية وادعت عن نفسها وبطريق وصايتها الشرعية من قبل حضرة مولانا
 افندي الموما اليه اعلامه على ولديها هما محمد وفاطمة القاصران الا ان عن درجة البلوغ
 من زوجها المرحوم سالم هارة السامي كان لديوان المديرية ابن المرحوم رزق من
 اهالي ناحية بويط المذ كورة الثابتة وصاية المحرمة المذ كورة على ولديها المذ كورين
 بموجب وصاية الشرعية المسطرة من هذه المحكمة المشار اليها المؤرخة بسادس
 عشر ذي الحجة سنة ٧٦ على الاشخاص المحاضرين معها بالمجلس من اهالي ناحية كذابانه
 في شهر جمادى الآخرة سنة ٧٦ تعدوا على مورثها والقاصرين المذ كورين لئلا يضر بوه
 بارض ناحيتهم المذ كورة هذا وبندقية خرج منها شصم أصابه تحت بزه اليمن ومات بسبب
 ذلك عنها وعن محجوريه المذ كورين من غير شريك وانها ثبتت وفاته وحصر ارثه فيها
 وفي القاصرين المذ كورين بعد المرافعة على المدعي عليهم بشهادة كل من المكرم محمد
 خضر بن خضر حسب الله و ابراهيم الشامي بن يوسف من ناحية - بنورطالوس بالولاية
 كلاهما الثبوت الشرعي وقطاعهم بما يترتب على ذلك بالوجه الشرعي فسئل من المدعي
 عليهم عن ذلك فاجابوا بالاعتراف بالوفاة وحصر الارث وثبوت ذلك وبان مورث المدعية
 ومحجوريه المذ كورين مات قتيلاً بارض ناحيتهم - المذ كورة لئلا في الشهر المذ كور
 بدعوى المدعية - المذ كورة اعلامه بسبب الشصم المذ كور وانكر واقتله - له وانهم
 لا يعلمون من قتله فكلفت المدعية اقباط دعواها فجهزت عن الاقباط ثم انها طلبت
 تحليف خمسين رجلاً منهم - ايمان القسمات واختارت تحليف كل من محمد أي زهوا بن
 المرحوم حمادة الى آخر الخمين الموضحة اسماء وهم بالا اعلام المذ كور فخاف كل منهم -

شعبان

سنة

بمينا بالله ما قتله ولا علمت له قاتلا ولم ماتم ذلك لديه على الوجه المستور بحضور كل من
العمدة الفاضل والمام الكامل الشيخ موسى كساب المفتي الحنفى بناحية قزاقى
بالولاية ابن المرحوم العمدة الفاضل الشيخ مصطفى والعمدة الفاضل الشيخ ابراهيم
فتيانى من الناحية المذكورة والمكرم الشيخ محمد سالم من الناحية المذكورة أيضا
وحضرة الجناب المكرم على أفندي رضى المعاون الاثنى عشر من المديرية عرضة
مفصلة على حضرة مولانا أفندي المومنا الى اعلاه لما احاط علمه الكريم بذلك حكم
بالمزومة المورثة المذكورة على أهالى الناحية المذكورة اعلامة مسطرة عليهم في ثلاث
سنين ماعد النساء والصبيان والعبيد والهائين وأمر بكتابة ذلك وقيد به بالسجل المصان
تحريرا في ٢٩ ربيع الاول سنة ٧٧ في الحكم في ذلك (اجاب) الافادة عن ذلك انه لم
يظهر خلل في الزام أهل البلاد الصغيرة المذكورة بدية القتل الذي وجد بارص بلدتهم
وتبلا ولم يعلم قاتله حيث لا عاقل لهم وموهم معترفون بوجوده قتيلا على الوجه المستور
بالاعلام به اذ اجراء القسامة والله تعالى اعلم (سئل) من المعينة في ١٣ من سنة ٧٧
من اعلام من قاضي طنتدا مؤرخ ١٥ جمادى الاولى سنة ٧٥ مضمونه حضرت بمجلس
الشرعية الغراء المنعقد بناحية طنتدا روضة بحضور ائمة علماء المجلس المشار اليه
وحضر لدينا أبو خيشة السمالك ابن المرحوم جمعة من أهالى ناحية البوطة بولاية
البحيرة الاصيل عن نفسه والوكيل الشرعى عن زوجته الحرمة كوهية بنت حسين
عطية والدة محمد السمالك المتوفى الا ترى ذكره فيه وهو عن الحرمة هذه بنية المرحوم
عياد زوجة ولده المتوفى المذكور الثابت معرفتهم وانهم صاروا لاوث فيهم من غير شر يك
بشهادة قل من أحمد حمارة بن عثمانة محمد بن ابراهيم النجار وأبي طالب بن مرابي
كلاهما من الناحية المذكورة وادعى بطريق الاصله عن نفسه والوكيلة الشرعية
عن موكلتيه المرقومتين اعلاه على أهالى الناحية المذكورة الحاضر منهم مع
المجلس السعداوى بن على درهاب وعلى بن عثمانة حمارة واسماعيل بن اسمعيل سعد الله
ومحمد بن زقروق عبد الملك ومبارك بن سالم ابى الریش ومهر بن اسمعيل بن سابق
فاريخ في ٢٤ محرم سنة ١٢٦٤ كانت وقعت معركة في وسط اطيان الناحية المذكورة
بالغيظ الذي يسمع الصوت منه لمن في البلاد المذكورة وبعد ان قضائها وجد ولده المتوفى
المذكور مضروبا برصاصه في فخذه الايسر وخرجت من فخذه الايمن والدم سائل منه
ومكث به ذلك صاحب فراش ثمانية عشر يوما ومات بسبب ذلك ويطالب المدعى
بهم المذكور بن اعلاه وباقي أهل الناحية المذكورة وجب قتل مورثه المذكور
وبما يتروى على ذلك شرعا سئل من المدعى عليه عن ذلك كله فاجابوا بالاعتراف
والتهديق على جميع ذلك وعرفوا انه لم لا يعلمون من قتل له فعند ذلك توجهت
القسامة والدية على أهل الناحية المذكورة فتم وجه ما ذونا الى الناحية المذكورة

٢٠

١٢٧٧

لتحقيق أيمان القسامة فاخترنا والد المتوفى المذكور بطريق الاصلية عن نفسه
والوكالة الشرعية عن موكلتيه المذكورين اعلام نجسين وجلا من أهالي الناحية
المذكورة الموضح اسماءهم بظاهر هذا الاعلام فاستخلفوا خلفوا أيمان القسامة
الشرعية فعند ذلك الزمنا أهل الناحية المذكورة بالدية الشرعية بحضور المدعي
عليه المذكورين اعلام مؤجلة في ثلاث سنين ماعدا الذساء والصبيان والعبيد
والجنانين وحكمنا بذلك حكما شرعيا وتحرر هذا بما صار فالحكم (أجاب) الافادة
عن ذلك بالاطلاع على هذا الاعلام وجد محكم وما فيه بالقسامة والدية على أهل البلد
التي وجد القتل بالقرب منها بدون دعوى الورثة القتل على أهل البلد المذكورة أو
على بعضهم مع عدم تصريحهم فيها بموت المتوفى عن ورثته المذكورين من غير تصريح
وشرط الحكم بالقسامة والدية لعدم الدعوى بالقتل على الوجه المذكور ولم يوجد
التصريح بذلك في الاعلام وما قوله في الاعلام ادعى على أهالي الناحية بأن سابق
تاريخه كانت وقعت معركة إلى آخره فلم يوجد فيه الدعوى على أهل الناحية المذكورة
ولا على بعضهم بالقتل كما هو ظاهر فيقتضى إعادة هذا الاعلام لاستيفاء ما هو لازم
والله تعالى اعلم (سئل) من المدة السنية في ١٣ سنة ٧٧ عن اعلام واردم
محكمة دمنور مؤرخ في ١١ جاسنة ٧٧ مضمونة ادعت الحرمة أم السعد بنت
المرحوم عبد الجليل خليفة من أهالي ناحية شباس هيروضة على زوج بنتها الحاضر
معها بالجلس هو أبو النجاة أبو زيد شيخ بناحية السماسمة بولاية البحيرة ابن المرحوم
ابراهيم بن فيما قبل تاريخه في شهر ذي القعدة سنة ٧٦ تعدى المدعي عليه المذكور ليلا
على زوجته فطوومة بنت المرحوم اسمعيل أغصا غول اغاصي المقيم كان بناحية
شمرنوب وطرحها على الأرض بداخل منزله الكائن بناحية السماسمة المذكورة
وأمسكها الزوجة الأخرى هي الحرمة منه بنت المرحوم على هندی من الناحية المذكورة
وبنته حسنة البالغة وجردها من ثيابها وضربها على ساثر بدنها بشمروخ من السفرجل
لبن غريم نقل ما يزيد عن الخمسمائة ضربة حتى أثر بدنها والبعض منه اسود والبعض
ادمى ومكنت في فراشها بعد ذلك ثلاثة أيام وماتت بسبب ذلك في ثاني عشر الشهر
المذكور عن كل من والدتها الحرمة أم السعد المدعية وزوجها أبي النجاة أبي زيد المدعي
عليه وولدها منسه محمد القاصر الآن عن درجة البلوغ من غير شريك وأثبتت وفاتها
وحضر ارتها في ورثتها المذكورين الذين من جلتهم المدعية المذكورة بشهادة كل من
المكرم ابراهيم خليفة ابن المرحوم خايفة العبادي من أهالي ناحية شباس المذكورة
والمكرم الشيخ طه مالك ابن المرحوم الحاج طه من أهالي الجماد النوبت الشرعي
فتطالب المدعية المذكورة المدعي عليه المذكور بما يترتب على ذلك بالوجه الشرعي
فسئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف بوفاة زوجته المذكورة

وحضر ارتهاقيه وفي والدتها المدعية المذكورة وفي ولدها منه محمد القاصر من غير
 شريك وان موتها بسبب العياء الذي كان أصابها قبل موتها بستة أيام من الله تعالى
 وأنكر حصول الضرر بغيرها ووجد ذلك كذا وصادر ذلك بحضور كل من السيد محمد
 القاضي ابن المرحوم الشيخ حسين والمكرم الشيخ حسين صالح ابن المرحوم الحاج محمد
 صالح الملقب كان بالكيلاني الدمهوري كلاهما فكلفت المدعية المذكورة
 اثبات دعواها فحضرت كلاما من احمد رفاعي ابن المرحوم محمد من ناحية ادفيينا وعلى
 الباطني ابن المرحوم سليمان من ناحية ديب وشهد كل منهما بعد ان استشهدا بأنه رأى
 الحرمة فطومة المتوفاة المذكورة عارية بعد وفاتها بمنزل زوجها المدعي عليه ويدينها
 آثار ضرب بمنزل ضرب عصا أو كرايا وباليتمها الذي جرى حصة غير من آثار الضرب ولم
 يعلم من الضارب لها وعزت عن اثبات دعواها فعدل كل من الشاهدين المذكورين
 بشهادة كل من محمد ليندي ابن المرحوم الشيخ احمد من ديب وعطاء موسى بن عطاء من
 ادفيينا التعديل الشرعي ولم تطالب تحليف المدعي عليه بحضور كل من الشيخ محمد
 الخراشي ابن السيد احمد والمكرم الشيخ محمود ادريس ابن المرحوم الشيخ حسن من
 دمهور كلاهما والسيد أبي اسمعيل أخى المتوفاة المذكورة علاه فعد ذلك حكم على
 المدعي عليه بلزوم دية المتوفاة المذكورة لورثتها الذين من جلاتهم المدعية المذكورة
 بالفريضة الشرعية بينهم مقسطة في ثلاث سنين عملا في ذلك بما أفاده الشيخ محمود أمين
 الدين الحنفى مفتى نهرسكندر ية حالا على سؤال رفع اليه في شأن ذلك صادر ذلك بحضرة
 كل من المكرم الحاج برغش الاصغر العطار ابن المرحوم الشيخ ابراهيم والفاضل الشيخ
 محمد القاضي الصغير ابن السيد محمد القاضي الدمهوري كلاهما (أجاب) قد صار
 الاطلاع على هذا الاعلام فوجدت كذا وما فيه بالدية على زوج المرأة المدعي عليه بأنه
 ضربها بشمروخ ابن من السفر جل غير منقل وانها ماتت بسبب ذلك مع انكار المدعي
 عليه ذلك واثبات وجودها ميتة بمنزل المدعي عليه وبما أثبت بالتحليف أي بان القسامة
 لعدم طلبه من المدعية التي هي أم الميتة المتوفاة عنها وعن ولدها القاصر وزوجها
 المدعي عليه وباتأمل في ذلك وجد في الحكم المذكور اشتباها لما في الدرر لوجود الحجر
 قتيلا في دار أبيه أو أمه أو المرأة في دار زوجها فاقساما والدية على العاقلة ولا يحرم من
 الميراث اه أي عاقلة رب الدار ولما تشعربه عباداتهم من أن الدية مرتبة على القسامة
 في هذا الباب فقد قالوا بدد كذا القسامة في قتل جهل قاتله أي لم يثبت القتل على
 معين ثم يقضى بالدية وفي رد المحتار وحكمها أي القسامة القضاء بوجوب الدية ان حلفوا
 فعبارتهم بما أشعرت بان الدية مرتبة ومفرعة على القسامة في بابها وذلك في غير
 الصورة التي تجب فيها الدية على بيت المال لتصرحهم فيها بوجوب الدية في بيت
 المال وانتفاء القسامة لكن لم نقف على التصريح في كلامهم بإيجاب الدية في هذا

الوجه ولا ينبغي ان يدعى ابراء القسامة لانتفاء شرطها وه وطلبها وقد ذكر في رد المحتار
ما ذهبه واذا تر كنه هل يقضى له بالدية أم لا لانه لو حلفهم أمكن ظهور القاتل لم اره
فليراجع اه وحيث تا كدت الشبهة في صحة حكم هذا الاعلام وهناك وجه لو اجري
يكون الحكم صحيحا بالاشبهة فينبغي اعادة الاعلام لاجراء ما ذكره وان ينصب القاضي
وصيا على ابن الميت القاصر حيث كان من جملة الورثة ليدعي عنه على أبيه المتهم بقتل
أمه بما ادعت به أم المتوفاة المذ كورة فاذا سئل أبوه وأسر وتحت في وجودها ميتة وبها
أثر في بيت زوجها المدعي عليه المذ كور المملوك له ولم يثبت انه القاتل لها يقضى
بالقسامة عليه والدية على عاقلة ان كان له عاقلة والا ففى ماله بعد طلب القسامة من
الوصى المذ كور ليطبق الحكم ما هو مصرح به في هذه المسئلة كما تقدم ايراده بالاستثناء
وبذلك يرتفع التوقف ويكون حكم المسئلة لا غبار عليه والله تعالى أعلم (سئل) من
المعية في ٢١ ش سنة ٧٧ عن اعلام واردم من محكمة طنتدار ووضه مؤرخ في ١٥
رجب سنة ٧٦ مضمونه انه بالجلاس المنعقد بديوان مدير ية الروضة بحضور وكيل
المديرية وأعضاءه حضر حسن بانوها ابن المرحوم الحاج محمد بانوها من أهالي المحلة
الكبرى والد على بانوها المتوفى الاصيل عن نفسه والولى الشرعى على هانم القاصر عن
درجة البلوغ الحاضرة معه بالجلاس بفت ابنة المتوفى المذ كور المرزوقة له من زوجته
المصونة سكيته بنت المرحوم عثمان افندى القفطنجى الحاضرة معه أيضا بالجلاس مع
الحرمة يدويه بنت المرحوم السيد ابراهيم شريفه والدة المتوفى الثابت معرفتهم
والحصار الارث فيهم بمشهادة كل من محمد اى حيدة ابن المرحوم الحاج أحمد والحاج
بدوى شريفه ابن المرحوم ابراهيم من أهالي الناحية المذ كورة بقوتنا شرعيا وادعوا
على أهالي ناحية ملج الحاضر منهم هم بالجلاس كل من على حمارة حمادة الناحية
واحمد ابى العينين الاقربع وابراهيم يونس العكل وغيرهم بان سابق تاريخه في يوم
الخميس ٢٢ ش سنة ٢٧٦ كان موردتهم المتوفى قادمين من ناحية شبين السكوم الى ملج
المذ كورة وعند وصوله الى مكان يسمع الصوت منه لمن في ناحية ملج المذ كورة خرج
عليه جماعة وضر بوجهه على راسه ويده اليمنى حتى جرحوهما والقوه على الارض ثم حمل
الى تلك الناحية ومكث صاحب فراش تلك الليلة ومات بسبب الضرب المذ كور وان
الضارب له محمد اى أهالي ناحية ملج المذ كورة الذين من جملتهم الحاضرون معهم
بالجلاس المبين اسماءهم اهلا ويطلبون الحاضرين وباقي أهالي ناحية ملج بما يترتب
على ذلك شرعا من الدية والقسامة ويسألون جوابهم عن ذلك سئل عن حضر من أهالي
الناحية المدعى عليهم المذ كور بن فاجبوا بالاعتراف والتسديد على وجود مورث
المدين مطروح على الارض وبه اثر الجراحة في راسه في مكان غير مملوك لاحد قريب
من الناحية وهو يسمع الصوت منه لمن في البلد وأنه حمل الى الناحية ومكث بها صاحب

قد صار تغيير الاسلام
بتاريخ ١٤ ل سنة ٧٧
وحضر من المعية وكتب
عليه في ذى القعدة سنة
٧٧ بان الحكم بالقسامة
على المدعى عليه فيه
والدية في ماله على الوجه
المستور به في محله اذا كان
المثل الذي وجدت ميتة
فيه وبها اثر مملوك للمدعى
عليه ولم تكن له عاقلة
والله اعلم

فراش ومات في ليلته بسبب ذلك ولا يعلمون من الضارب له عند ذلك وجهها ما ذونا
 من طرفنا للاستفسار من اهل البلد عن ذلك وتحليف ايمان القسامة بطلب اولياء
 الدم واختيارهم نحسين رجلا من اهل الناحية في حضوره وسؤالهم عما اعترف به المدعي
 عليهم صدقوا على مقاتلتهم وحلف بعد طلب اولياء الدم التحليف نخسون رجلا
 ايمان القسامة اختارهم اولياء الدم بان قال كل والله ما قتلت على بانوها المذكور
 ولا اعلم له قاتلا فعند ذلك لزمنا اهل الناحية بالدية الشرعية في ثلاث سنين ما عدا
 النساء والصبيان والعبيد والمجانين وحكمنا بذلك حكما صحيحا شرعيا (اجاب) الحكم
 بالقسامة والدية انما يكون في قتل لم يعلم قاتله وذلك انما يتحقق بهجر الاولياء عن اقامة
 البيعة على دعواهم القتل على اهل الناحية مع الانكار ولم يصرح في الاعلام بتكليفهم
 البيعة على دعواهم المذكورة وعجزهم عن ساقية في اعادته لاستيفاء ما يلزم فيسه فاذا
 حصلت الدعوى على اهل الناحية بالقتل الموجب للعصا ولا يعلم ذلك الا بذكر
 الالة او بالقتل الذي يوجب المال في مكان غير مملوك لا جدر يقرب من ناحيتهم
 بحيث يسمع منه الصوت وطلبوا ما يترقب على ذلك شرعا ولا يبين بانه الدية والقسامة
 لان ذلك فرع الجهر عن الاثبات واجاب اهل الناحية بالاقرار بوجوب المورث
 قتيلا في ذلك المكان او لا وثنا نعمه تدو جيه الماذون بعد تدو جيه الدعوى على باقي اهل
 الناحية المدعي عليهم القتل ايضا ليكون اسلم وحصل الانكارا وكونهم قاتلين
 يكاف الاولياء البيعة على دعواهم صدور القتل منهم فان عجزوا عن ذلك يحكم عليهم
 على حسب الموضح بالاعلام بالقسامة بعد طلب اولياء الدية عند عدم العاقلة لكن انما
 يحكم على اهل البلد بذلك اذا كانت البلدة صغيرة والافيرامي في ذلك اقرب الجهات الى
 المسكان الذي وجد فيه القتل فان ادعى الاولياء عليهم او على بعضهم ولم يثبتوا تجب
 القسامة عليهم كذا والدية اذ لم تكن لهم عاقلة والافعلي العاقلة بعد استيفاء ما يلزم وان
 ادعوا على غيرهم فلا قسامة اصل بل يجب الدية عليهم عند الثبوت والامنعوا والله
 تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من المعية وجب خطاب مؤرخ في ٢١ لسنة
 ٧٧ محرر فيها ثلاث اعلامات ومطلوب النظر في اوراقها وفيها هو موضح بصور
 الالامات الاتي بيانها في الجواب واعطاء الافادة عن اعتماد اى اعلام منها وما
 يقتضى اجاؤه حسب ما يوافق الحكم الشرعي حيث ان تلك الاعلامات في حادثة
 واحدة اولها حكم فيسه للمدعى عليهم وبنح المدعين وثانها حكم فيسه للمدعين على
 موجب اقرار ثبت على بعض المدعى عليهم وثالثها حكم فيسه بعدم صحة الحكم الثاني
 من حيث عدم قبول الاقرار المذكور وثبوت الحق للمدعى عليهم كما صار في الالام
 الاول بناء على النفي والتخصيص الصادر للقضاة الموضح بالبند الثامن من لائحتهم
 (اجاب) قد صار الاطلاع على صور الالامات المحررة من نائب الوسطى سابقا وقاضى

قد صار تغيير الاعلام
 في هذ سنة ٧٧ مع
 استيفاء ما هو لازم
 وتحررت الافادة بذلك
 في غرة ذى سنة ٧٧

ذى القعدة

منفلوط وقاضى اس-يوط المؤرخ اولها في ٤ محرم سنة ١٢٧٧ وتاثيرها في ٢٨ جا
سنة ١٢٧٧ وتاثيرها في ١٥ ب-سنة ١٢٧٧ المحررة بهذه القاعة المسطرة من طرف
حضرة مدير اس-يوط بتاريخ ١٠ ل-سنة ١٢٧٧ وبالتامل في ذلك قد وجد الاعلام
الاول المهر من نائب الوسطى غير مستوف شرائط الجهة لعدم بيان انصاء المدعين
وكيفية اربهم ولم يبينوا المورثين لهم ولا كيفية الانتقال ولم يبينوا الحدود بيانا معتبرا
شرعا وما بنى عليه المنع فيه من مضي المدة المذكورة به لم يذ كر فيه تمكن الانحصار فيها
من الدعوى ليقرب عليه المنع اولا فلا يقرب ذلك وحيد فلا يعول عليه ولا يقال
انه محكوم على المدعين بالمنع وكذا وجد الاعلام المهر من قاضى منفلوط فيه قصور
من وجوه منها عدم بيان نسب مورث المدعين الاصلى وذلك شرط في صحة الدعوى
بان يذ كر اسم ابيه وجده مالم يشتهر ويعلم باقل من ذلك ومنها انه ذ كر في الحد القبلى
ان بعضه لقو الله عبد القادر وبعضه لموسى سيد الوارث وذلك غير كاف لانه ان اريد ان
الحد بعضه لذات هذا الشخص وبعضه لذات الشخص الاخر فهو غير مستقيم وان اريد به
شيء آخر يتعلق بهذين الشخصين ملكا لعينه واستحقاقا فهو غير كاف ايضا فالتعلقات
الشخص متنوعة تشمل ما يصح التحديد به وما لا يصح فالتعيين في الحد ما يصح
التحديد به لا يكون معتبرا وكذا يقال في الحد البحرى والشرقى ومنها عدم بيان
نسب اصحاب الحد القبلى الى الجدمع كونه ذكرا لشرط عدم الشهرة والتميز باقل
من ذلك وهو غير متضح من العبارة ومنها انه ذ كر في الحد البحرى ان بعضه لشعبان
سلطان المذك ورو من يشركه ولم يذ كر البحار الا خربا بقى الحد المذ كور ولم يذ كر
الفاصل بين الارض المدعى بها وبين ملك المدعى عليه الذى هو شعبان المذ كور
اذا قلنا ان له ملكا متصلا للمدعى به وذلك غير كاف لالوجهين المذ كورين بناء على
ما نقل تصحيحه في الوجه الاول واقتصر عليه في الوجه الثانى قال في الهندية اذا كان الحد
الرابع لزيق ملاك رجلين لكل واحد منهما ارض على حدة اولى بق ارض فلان
ومنجد فقال المدعى الحد الرابع لزيق ارض فلان ولم يذ كر البحار الا خربا ومنجد تصح
وقيل لالصحيح ان لا تصح دعواه في هذين الفصلين كذا في الفصول العمادية ثم قال وان
كان متصلا بملك المدعى عليه يحتاج الى ذكر الفاصل وقيل ان كان المدعى ارضا فذلك
الجواب وان كان بيتا او منزلا او دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والجدا فاصل هكذا في
الحيط اه ومنها عدم البيان في عصبة محمد بن شعبان الذين هم قنديل ورمضان وخزين
ابناء ابني ابن عم ابني محمد بن شعبان هل هو وعم شقيق اولاب مع اش-تراط ذلك في نسب
العروة وكذا وجد الاعلام قاضى اس-يوط غير مستوف لوجوه منها عدم كون التحديد المذ كور
به معتبرا شرعا لبعض الاوجه المشار ذكرها كما يعلم بالتامل فيه وفيما تقدم ايضا حه ومنها ان
قوله البحرى لورثة سلطان شعبان وعلى ومضان غير معتبر قال في الهندية واذا كتب

لزيق ملكشورثة فلان لا يصح كذا في الوجيز المذكورى ومما انه لم يبين في الدعوى عدد الورثة المتحصرون في الارث ولم يذ كر نسب المورثين لهم مع كون ذلك شرطا على الوجه المتقدم ذكره وما بنى عليه عدم اعتبار دعوى اقرار المدعى عليهم لدى قاضى منفلوط في اعلام قاضى اسىوط من كون ذلك من باب الدفع ولم يذ كر في الدعوى الاولى التى صدر فيها الحكم من نائب الوسطى فيكون ذلك مخالفا لما ذ كر في البند الثامن من لائحة القضاة المتضمن لانهاى عن سماع الدفع من المدعى عليهم عليه ما لم يذ كر في الدعوى الاولى لم يصادف محله لعدم مخالفة سماع دعوى الدفع بالبند المذكور في هذه الحادثة حيث تبين عدم صحة الحكم الصادر من نائب الوسطى سابقا وموضوع البند المذكور في الحكم المذكور عليه حكما صحيحا وحينئذ فلا مانع من سماع الدعوى بذلك من المدعين اذالم يكن هناك مانع آخر يمنع من ذلك في حق الكل او البعض كاتقرار بعضهم بانه لاحق له في المدعى به اذ اتحقق صدور ذلك منه عن طوع بمتاخر من تاريخ الاقرار من المدعى عليهم فان ذلك يكون مانعا في حق ذلك البعض كما اشير الى ذلك في اعلام قاضى اسىوط وحيث تقرر ذلك يقتضى اعادة اوراق هذه القضية الى محل الواقعة لينظر فيها باستئناف مراعاة شرعية بين المتخاصمين في هذه الحادثة لاستيفاء ما هو لازم شرعا وما يتحقق بالوجه الشرعى يحكم به على احد الفريقين هذا ما ظهر لى في ذلك والله تعالى اعلم بما هنالك (سئل) من محافظة مصر في ٨ ذى الحجة سنة ١٢٧٧ عن حادثة وقعت بين يدي وكيل قاضى رشيد مضمونها ادعى المذكر المسمى الشيخ حسن نور ابن المرحوم مولانا الشيخ محمود تور على المذكر السيد على تور الخراط ابن المرحوم حسين المحاضر معه بالجلس بان المدعى المذكور كان تحت يده بطريق الاستحقاق وقف من قبل المرحوم نور الدين الشيخ على بن المرحوم الحاج حسين شتاء الايام في المسطر مكتوب وقفه من محكمة رشيد المؤرخ بغرة جمادى الاولى سنة ١١٨٢ الصادر من الواقف على عبادة نور جد المدعى المذكور لوالده الثالث والثالث الثانى على الحاج حسين نور جد المدعى عليه والثالث الثالث على اولاد اخيه الحاج حسين نورهم على جد المدعى والداه واخوته وبطريق النظر الشرعى بموجب تقرير مسطر من محكمة رشيد مشمول بختم وامضاء الشيخ محمد الخماس قاضى رشيد سابقا مؤرخ في ٢٧ رجب سنة ١٢٥٥ وان الباقي من الوقف المذكور رجب الغيط الكائن بحرى الثغر المعروف بغيط الشرقى المحدود بمحدود اربعة احوال القبلية ينتهى بعضه الى الغيط المعروف بسلامة البحارى في ملك فرج البدوى الغيطاني ابن المرحوم الحاج احمد البدوى الغيطاني واولاد اخيه عبيد الجواد و باقيه الى الغيط المعروف بالشوفى بيد مصطفى الشوفى الخياط ابن المرحوم السيد محمد الشوفى والحد البحرى ينتهى الى الهوى بحرى الماء الفاصل بين ذلك وبين ارض القسيس والحد الشرقى ينتهى الى الطريق الفاصل بين ذلك وبين الارض البحارية في ملك الحاج محمد

موسى الغيطاني ابن المرحوم محمد موسى والحد الغربي ينتهي الى الطريق السلطاني
الموصل لبرج رشيد وجميع الجنيحة الكائنة بحري رشيد المغروسة بستان الحدود
بحدود اربعة احوال القبلي ينتهي الى الطريق الفاصل بين ذلك وبين الجنيحة التجارية
في ملك علي موسى واخيه الحاج حسين ابني المرحوم محمد موسى والحد البحري ينتهي
الى الجنيحة التجارية في ملك الحاج بدوي الوزان ومصطفى ابي الحنون الوزان والحد
الشرقي ينتهي بعمارة اسواق الهيمى وباقيه للطريق السلطاني وفيه الباب والحد الغربي
ينتهي الى الجنيحة المعروفة قديما بالخواجه التجارية الا ان في ملك الحاج علي مدورة
احد تجار اسكندرية وجميع الدار الكائنة بحارة نور بحري رشيد الهد ودة بحدود
اربعة احوال القبلي ينتهي الى شارع مشلول وفيه الباب والحد البحري والغربي ينتهي كل
منهما الى الجنيحة التجارية في ملك الحاج محمد موسى بن محمد موسى والحد الشرقي ينتهي
الى دار بيد المدعي عليه واخته بنبيه وان الغيطين والدار الهد ودة اعلاه كائنة تحت يد
المدعي المذكور من سنة ١٢٥٥ من وقت اقامتها ظرا الى الوقف المذكور وهو يورثها
ويقبض اجرتها سنة بسنة ويصرف ما يحتاج اليه من الاوازم وما بقي يقسمه على مستحقه
المعينين بتقرير نظره ولورثتهم بعد وفاتهم لغاية شوال سنة ١٢٧١ رفع محافظ رشيد
سابقا يد المدعي المذكور عن ذلك وسلمه لعل نور المدعي عليه المذكور بدون وجه
شرعي ويريد المدعي المذكور رفع يد المدعي عليه المذكور عن ذلك ليحوزه لجهة الوقف
المذكور كما كان ويطلب المدعي المذكور من المدعي عليه المذكور رد ما استغله من
ربيع ذلك من سنة ١٢٧١ لغاية الا ان ليس رفق المدعي المذكور في لوازم الوقف
المذكور ويسال المدعي المذكور جواب المدعي عليه المذكور عن ذلك بالوجه
الشرعي وذلك بعد ثبوت وضع يد المدعي عليه المذكور على الاماكن المذكورة
اعلاه بشهادة كل من المسكر المسيد احمد الجهل ابن المرحوم السيد صالح مكي والمسكر
الشيخ علي مهران ابن المسكر محمد وسئل من المدعي عليه المذكور اعلاه عن ذلك
واجاب بالاعتراف بوضع يده على الاماكن المذكورة اعلاه وانه لا يسمع الدعوى
المذكورة من المدعي المذكور حسب اقراره بحضور من ذكر اعلاه والمسكر السيد
شعبان شتاه ابن المسكر الحاج محمد شتاه والمسكر الشيخ مصطفى عامر تباعا الله العارفين
له ما هيتهن الحين حضور الجرائيل المتعلقة بهذه القضية ورفعت صورة القضية المذكورة
حرفيا الى حضرة مولانا العلامة الشيخ محمود امين الدين مفتي نغراسكندرية واجاب
عليها بقوله الحمد لله هذه الدعوى على الوجه المشرح صحيحة شرعا فيجب للمدعي عليه
باعطائه الجواب عنها اما باقراره او بحجود فان امتنع عن ذلك بان قال لا اقر ولا انكر او ما في
معناه فذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه يجب ان يقر او ينكر ومذهب صاحبيه
انه يعد منكر اذ تعامل معاملة المنكر في طلب البيعة او الامين قال في الدر المختار وهو

سنة

في القعدة

الاشبهه فيفيد ان قوله ما هو الراجح الموعول عليه هذا هو الحكم الشرعي واتباع الحق أسلم
والله سبحانه وتعالى اعلم فطلب من المدعي عليه الاجابة عن الدعوى المذ كورة فاجاب
بانه واضح بيده على الا ما كن المذ كورة بطريق نظره الشرعي عليه سالته في سنة ١٢٧١
اقامه المحاكم الشرعي ناظر اشرعيا على الا ما كن المذ كورة بعد عزل المدعي المذ كور بالوجه
الشرعي بموجب تقرير شرعي تحت يده مؤرخ في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٢٧١ وان المدعي
المذ كور لاحقه في النظر على الا ما كن المذ كورة الا ان صادر ذلك بحضور كل من
المكرم سليمان شبياك النحاس ابن المرحوم الحاج فتوح والمكرم الحاج علي نور ابن
المرحوم الحاج مصطفى نور والمكرم الشيخ علي مصران ابن المكرم محمد والمكرم فتوح
الفلال ابن المرحوم احمد وابرز من يده التقرير المذ كور وقرئ بالجلس فدل مضمونه على
انه في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٢٧١ أقام القاضي وقتئذ المدعي عليه المذ كور ناظر اشرعيا
ومقتضا مرضيا على وقف المرحوم نور الدين الشيخ علي ابن المرحوم الحاج حسين
المعروف بالانبياني وبشتاء المسطر مكتوب وقفه من محكمة الثغر المؤرخ بغرة جادى الاولى
سنة ١١٨٢ بدلا عن الشيخ حسن نور المدعي المذ كور لاسباب اقتضت ذلك هي عدم
ضبطه لما هو تحت يده من الوقف المذ كور وتدخله فيه بنفسه باعطائه لبعض الناس
باجرة غير اجرة المثل في نظير اشتراكهم وظهور تاخر الصرف منه على المستحقين بمقتضى
فتوى من حضرة مفتي اسكندرية سابقا ولا نال العلامة الشيخ محمد البناء متوج التقرير
المذ كور باعلاجه جواب من حضرة مفتي اسكندرية حالا لاقطه قد اطلعت على هذا
المحضروما تضمنه من عزل الناظر على الوقف المذ كور لاسباب المرقومة وتولية من
فيه اهلية وصلاحيه للولاية عليه فوجدته على المنهج الشرعي فيجب اتباعه وتوقيظه
والله تعالى اعلم ومشمول التقرير المذ كور باهضاء وختم المرحوم السيد سليمان أفندي
الحاج كم الشرعي بالتقرير حين ذاك ولما تلى التقرير المذ كور رأه لاه بالجلس اجاب
المدعي عليه المذ كور بقوله ان الا ما كن المذ كورة جارية في وقف جده المرحوم
الحاج حسين نور وانه ناظر عليها وانه لا يعرف انها جارية في وقف علي ابن الحاج حسين
الانبياني المذ كور وان نظره عليها فهو بموجب التقرير المذ كور صادر ذلك بحضور
الحاج علي نور والسيد عبد الفتاح الفلال المذ كور والشيخ علي مصران وسليمان شبياك
المذ كور فاحكم الله في ذلك (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة القضية والدعوى
الصادرة من الشيخ حسن نور المقتضى اعطاء الجواب عنها من هذا الطرف فوجدت
الدعوى غير مستوفاة اذ الوقف ان كان على الوجه الذي ذكره المدعي في دعواه لا غير
فهو غير صحيح ويكون لورثة مالك الوقف المذ كور حيث وقفه على معينين فعلى مجرد
هذه الدعوى لا يكون للمدعي منازعة واضح اليد فيما هو بيده اذ لم يكن وارثا لمن نسب
الوقف الباطل اليه اذ لا ينافى بلفظ الوقف على معينين وبلاذ كر الصدقة او كون آخر

لجهة لا تنقطع لا يصح حتى على قول أبي يوسف المرجح على ما حققه العلامة ابن عابدين ولا يترقب على مجرد هذه الدعوى فيمناظره على سؤال الخصم لما ذكر من أوجه آخر وإن كان واضح اليد المدعى عليه قد استند في وضع يده على ما ذكر إلى أنه ناظر من قبل المحاكم بعد عزل الشيخ حسن بموجب التقرير الذي بيده المقروء بالمجلس الدال مضمونه على أنه مقرر في النظر على وقف المرحوم نور الدين الشيخ على ابن الحاج حسين بدلا عن الشيخ حسن المذكور لعزله بامور اقتضت ذلك ثم ذكر المدعى عليه أن تلك الأما كن وقف جد الحاج حسين وأنه لا يعرف أنها وقف على ابن الحاج حسين الواقف المذكور فقد خاف مضمون تقريره المستند إليه في النظر ووضع اليد فلا يكون له الاحتجاج به فينبغي إحالة هذه الدعوى على حضرة قاضي أفندي تفراس كنندرية فطر القر به من جهة المتخاصمين لتتقرر بين يديه بالمجلس العلوي ويجري استيفاء ما هو لازم شرعا ويبان كيفية الوقف وكماله وشرط واقفه في النظر وإذا ثبت أن أحد المتخاصمين هو المستحق للنظر بشرط الواقف أو بغيره يحكم له ويمنع خصمه وذلك نظر الانقاع الفريدين وإن روى نظرها بجهة أخرى أو بحمل الواقعة بشرط التأمل فيها هو لازم اجراءه فلا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة وردة من المحافظة مؤرخة في ١٦ م سنة ١٢٧٨ مضمونها أن الأوراق المرفوعة مع هذا تتعلق بمادة أبعادية المرحوم على رضا بك التي اشتراها حسن بن بك نجل المرحوم حسن باشا فؤادو بعد أن حرر جتها قاضي المنية عترف عن وقوع السهو منه في الكلام على المسوغ الشرعي لبيع نصيب القاصر كما تعلم لحضرتكم صراحة الكيفية من مطالعة ما اشتملت عليه الأوراق وما ورد من يدت المسال علم أن الوصي على القاصر والدته زوجة المرحوم والو كيل عن الورثة البالغين ومن جملتهم الزوجة المذكورة حضرة خليل بك من أعضاء مجلس الأحكام سابقا بموجب جهة بيده من محكمة مصر وقد سبق منه التعهد بتسديد ديون المتوفى ولم يفهم ما هو مقتضى اجراءه وسئل القاضي السالف ذكره عما هو اللازم اجراءه الآن نحو تحرير الحجة بما يبيح الأبعادية المذكورة حسب ما تقتضيه الأصول الشرعية فأجاب بان مثل ذلك مما يلزم النظر فيه بطرف حضرتكم فلم يحرره والأوراق عشرة مرسلة طيه للاطلاع على ما تضمنته وقد نبه أيضا على بعض جهة توكيل حضرة خليل بك وجهة المبايعات التي حررها ذلك القاضي وأوردى لزوم تغييرها المناسبة ما توضح مع جهة الوصاية أيضا ومن بعد النظر فيما ذكر كرر الأفادة للنظر فيها واجراء ما يقتضي حسب ما يلزم (أجاب) قد علم ما بهذا الخطاب عينية وما حوته الأوراق الهبكي عنها به وصار النظر في جهة المبايعات المنوّه عنها فوجدت غير مستوفية شرعا بالنظر انصيب القاصر من الورثة في الأبعادية إذ لا يصح بيع عقار القاصر إلا بمسوغ شرعي من المسوغات وهي إمامدين على الميت الذي آل العقار للقاصر من قبله أو وصية مرسلة لا ينفادها إلا منه أو كون غلاته

لا تزيد على مؤنته أو خوف خرابه أو نقصانه أو كونه في يد متغلب أو بيعه بضعف قيمته أو
 انقصة الصغر فإذا كان أحد هذه المسوغات محقة لا يكون البيع صحيحا ولا يصح وهذه
 الحجة خالية عنها فإذا كان الواقع ان الميت مديون ديننا لا نفاذ له الا من ثمن هذه الابعادية
 يكون البيع في نفسه الامر صحيحا كما ما اذا كان هناك مسوغ آخر غير هذا لكن الحجة
 المذكورة غير معتبرة مخلوها عن ذكر المسوغ فإذا أريد اظهار صحة البيع أو عدمها في
 نصيب القاصر بعد صدور البيع يدعى في ذلك عن الصغير على المشتري بعدم صحة
 البيع في نصيبه لعدم المسوغ ويطلب فسخه فيجيب المشتري أو نائبه بوجوده وتحققه
 وهو الدين المذكور أو غيره من باقي المسوغات ويقيم البيينة عليه بين يدي القاضي
 بعد تصحيح الدعوى فإذا قامت البيينة يحكم القاضي بصحته ويمنع من يعارض المشتري
 ويتحرر بذلك السند الشرعي وهذا حيث لم تقم بيينة قبل الشراء على وجود المسوغ في
 بيع نصيب القاصر على ان الحجة المذكورة لم يبين فيها ان الثمن المدفوع في الابعادية
 المذكورة هو بدل عين الوقف المشتري به تلك الابعادية كما هو الواقع على ما هو
 مسوغ لتكون ملحقة بالوقف وتكون كاصله وبمجرد شرائها الجهة الوقف لا يقتضي
 كونها وقفا قولوا واحدا بل فيه نزاع ما لم يكن الثمن بدل عين الوقف فلا يتم بها الغرض
 أيضا للمشتري من دخولها في الوقف الا اذا وقفها الناظر من قبل نفسه وألحقها بالوقف
 فعلى كل يستلزم الحال تغيير تلك الحجة واستيفاء ما هو مقتضى والله تعالى اعلم (س- ط)
 من قاضي القليوبية عن صورة حادثة بافادة بنحيم المذكور مضمونها ادعت كل من
 الحرمة جيانة بنت الميت رزق شاكره من طوخ الملق قليوبية زوجة المتوفى رزق
 سليمان النصراني الا تقي ذكره فيه الحامل منه حسب تعريضها والحرمة هندية بنت
 المتوفى عطية نصير من كفر فرج بديرية القليوبية والد رزق سليمان المذكور المقيمة
 بناحية طوخ المذكور كورة على المكرم هاشم حشيش ابن المرحوم محمد حشيش من اهالي
 مرصفا بالولاية المذكور كورة الثابت معرفتهم بشهادة البيينة بان فيها قبل تاريخه كان مورثهم
 رزق سليمان الذي المذكور ابن المتوفى سليمان النصراني الشهير بذلك مستخدما بطرف
 احمد ابني حشيش بناحية مرصفا المذكور كورة سابقا وله عند المدعى عليه نصف قرش
 شمر كته وباعه النصف المذكور بخمسة مائة قرش وصرفا بمائتين وخمسين قرشا بجملة ذلك
 سبعة مائة قرش وخمسون قرشا واخذ منه من اصل ذلك جارا باربعة مائة وخمسين قرشا
 والباقي له عند المدعى عليه لغاية تاريخه ثلثمائة قرش وفي يوم الخميس الموافق ٢٩
 ص سنة ٧٨ بعد المغرب كان مورثه - المذكور كورة كبا على الحجار المذكور ومعه
 كيس قطني بداخله خمسة مائة قرش نقدية وخاتم ذهب قيمته مائة قرش ولا بس
 فقط انا قطنيا وجبة جوخ زيتي وشالاشا وطربوشا قديما وجديدا بداخل بعضهما
 وخزانا عجميا تقليدا الكشمير قيمة ذلك ثمانية وخمسون قرشا ومارا بالاطريق

بين مرضى فابوين كفر الشيخ ابراهيم قايومية قريمان جنينة هاشم المدعى عليه باراضى
مرضه المذ كورة فتعدى المدعى عليه وقصده مورثهم رزقا المذ كوروا طاق فيه بارودة
مملوءة قرش رصاص عامدا فاصابه وجرحه ووقع من فوق الحمار على الارض ميتا بسبب
ذلك عن زوجته جمانة الحاملة منه ووالدته هندية المدعيتين المذ كورتين اعلاه فقط
من غير شر يك ولا حاجب شرعى له ما فى ذلك الثابت حصر ارثه فيهما ومعرفةهما
بشهادة البيينة وان المدعى عليه بعد ما اطلق فيه البارودة ومات بها اخذه المدعى عليه
ورماه بعد وفاته في مصرف المياه الكائن بين مرضى وكفر الشيخ ابراهيم واخذ منه المبلغ
والمبوسات والحمار المذ كورة اعلاه كل ذلك بغير وجه شرعى وتطلب المدعيتان
المذ كورتان اثبات ذلك على المدعى عليه واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك
وذلك حسب الخطاب الوارد لنا من المديرية بتاريخ ٦ ربيع الاول سنة ٧٨ بسماع
هذه المسادة شرعا وتحرير الاعلام الشرعى بما يتم ويسال ان سؤاله عن ذلك وسئل من
المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بانه في يوم الخميس المذ كور بعد المغرب كان
رزق مورث المدعيتين المذ كورتين راكباً على الحمار المذ كور ومارا بالطريق الكائن
بين مرضى فابوين كفر الشيخ ابراهيم باراضى مرضى فابوين جنينة فقصدته واطلق
فيه البارودة مملوءة قرش رصاص صغير عامدا فاصابه ووقع من فوق الحمار المذ كور
على الارض ميتا بسبب ذلك واخذه بعد موته والقاء في ترعة المرصفاوية المملوءة
بالماء الا ان به دمه التى كان لا يسها وهو فقط ان ابيض بغتة وجبة وعمامة ولم ياخذ
منه شيئا واقربان لرزق المتوفى المذ كور عنده نصف الفرس المذ كورة وباق على ملكه
انفاية تاريخه وجد باقى دعوى المدعيتين المذ كورتين جدا كليا فطلبت البيينة من
المدعيتين لا ثبات ذلك فحجزتا عن اقامتهما عجزا كليا فتوجه اليه الشرعية على المدعى
عليه حاشية ان لليت المذ كور اختا شقيقة ذهل لها دخل وحق في هذه الدعوى
ام لا حيث كان هناك حمل فالمرجوا الافادة عن الحكم الشرعى فيما ذكر (اجاب)
بالاطلاع على هذه المرافعة الموضوعة باطنه تبين منها بضميمة الحاشية التى بها ان
المقتول له زوجة حامل منه وام واخت شقيقة والدعوى بالقتل العمد صدرت من
الزوجة والام لعدم تحقق ميراث الاخت الشقيقة للقول لاحتمال انفصال الحمل
المذ كور ذكرا فلا ترث ولم تصرح الزوجة والام بطلب القصاص من المدعى عليه
القتل المذ كور فيستفسر من الزوجة والام هما يطالبانه فان صرحتا بطلب القصاص
لا يحكم به الا ان لاحتمال انفصال الحمل المذ كور اننى فتدخل الاخت الشقيقة في
ميراثه ويشترط لاستيفاء القصاص والحكم به طلبها ايضا مع الزوجة والام لوجدها
وارثه وهى بالغة وشرط استيفاء القصاص طلب جميع الورثة البالغ وان انفصل
الحمل ذكرا لا تدخل الاخت في الميراث ويحكم حين ذاك بالقصاص بطلب الزوجة
والام فقط ولا ينتظر بلوغ الحمل الذكرا بعد انفصاله لانهم صرحوا بان لا كبار القود قبل

كبير الصغار اذ لم يكن الكبير اجنبيا من الصغير واما الورثة الكبار فيشترط طلب
 جميعهم وههنا الاخت غير محقق ميراثها ولا يثبت حلقها الا بانفصال الحمل المذكور
 واما اذا وقع صلح بين المدعي عليه وبين الام والزوجة على مال فانه يقضى على المدعي
 عليه الا ان يقع الصلح عليه و يوقف نصيب الحمل من الدية بفرض كونه ذكر الى
 انفصاله فان كان ذكر يحكم له بنصيبه من الدية وان كان انثى يحكم بذلك انصيب من
 الدية للانثى والاخت يحق نصف الدية لابنت والباقي من الموقوف للاخت الشقيقة
 لانها تصير عصبية بالبنات والموقوف المذكور مقدار سبعة عشر قيراطا من الدية والله
 تعالى اعلم (سئل) من المعية باغادة بتاريخ ٣ راسنة ٧٨ عن اعلام محرر من قاضي
 ولاية كردفان مؤرخ ٢٦ سنة ٧٨ صورته قد حضر كل من المذكور - حضرة ابراهيم افندي
 قائم مقام وكيل المديرية والوكيل عن عزة محمد بك راسخ مدير كردفان وحضر محضوره
 عبد الباقي ولد سليمان من اهالي حلة غلة بقسم الطيارة المدعي عليه بقتل العسكري
 موشلي احمد بن علي من عساكر عرضي الخيالة بالمديرية حيث ثبت لدنيا بالبينة العادلة
 المزكاة سرا وعلنا ان العسكري موشلي المذكور لا وارث ولا قريب له مطلقا سوى بيت
 المال وان الامر فيه لولي النعم افندينا الاعظم ادام الله اجله والوكيل عن الجنب العالي
 هو حضرة المدير وحيث ان عزته بالمرور فالامر لو كيله فادعي حضرة القائم مقام وكيل
 المديرية المذكور - على خصمه الحاضر معه بمجلس الدعوى عبد الباقي ولد سليمان
 المزبور ان عبد الباقي هذا الحاضر تعدى على العسكري موشلي احمد بن علي المذكور
 وطعنه بسكين على بطنه من جهة اليمين وذلك الطعن عهدا عدوا وانا ومات العسكري
 من طعن عبد الباقي له وانه من وقت الطعن لازم القراش الى ان مات ثالث يوم من
 يوم الطعن وذلك بسبب ان العسكري المذكور وشيخ الحلة كانا احالا جل خلاص
 المغرم المجهول على الاهالي ووجه ادعاء الباقي المذكور وروطابا منه ضامنا حتى يدفع
 المغرم الذي عليه فلم يجد ضامنا ثقة فلا كان منه الا طعن العسكري بالسكين وذلك نهار
 ١١ ن سنة ٧٧ بحلة القبود بقسم الطيارة وان الطعن حصل منه في يوم الاحد عند
 الضحى ويطلب القصاص من عبد الباقي المذكور في قتله للعسكري موشلي احمد بن علي
 المزبور بالوجه الشرعي سئل المدعي عليه عبد الباقي المذكور جوابا عن ذلك فاجاب
 بالانكار اى بانكار القتل ووجه ادعاء كليا اى انه ما قتل المذكور ولم يعلم من الذي
 قتله فعندها كاف المدعي البينة العادلة التي تشهد له على طبق دعواه فقاب وحضر
 واحضر كلاما من الشيخ محمد ولد كباشي ولد مكيين الجسامي الحيدوي القاطن بحلة
 البنية بقسم التيارة ومحمد ولد فرج ولد محمد الجامي الطريفي القاطن بحلة البنية بقسم
 التيارة ايضا وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بقرده بحضور المدعي عليه وقال
 اشهد ان عبد الباقي ولد سليمان هذا الحاضر تعدى على العسكري موشلي احمد بن علي

المذكور وطعن به بسكين على بطنه من جهة اليمن وذلك الطعن عمدا وعدوانا ومات
العسكري من طعن عبد الباقي له وانه لازم القراش الى ان مات ثالث يوم من يوم
الطعن وذلك بسبب ان العسكري المزبور وشيخ الحجة كانا راحا لاجل خلاص المغرم
المعمول على الاهالي ووجدنا بعد الباقي هذا المحاضر بالجلوس وطلبامنه ضامنا ثقة الى
ان يدفع ما عليه من المغرم فلم يجد ضامنا ثقة فسا كان منه الاطعن العسكري بالسكين
وذلك نهار ١١ من سنة ٧٧ بحلة القبور بقسم التيارات وان الطعن منه وقع في يوم الاحد
عند الضحى فلما شهدا هكذا سئل المدعي عليه هل له طعن شرعي فيهما فجهز عنه
فطلب من المدعي تزكيةهما فاحضر كل من الفقيه عبد الله ولد الزين ولد اسمعيل
الحج علي القاطن بحلة البقية بقسم التيارات والبشير ولد محمد ولد حسن الحج علي القاطن
بحلة البنية بالقسم المذكور ايضا وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بمفرده قائلا
أشهدان كلام من الشاهدين المذكورين وهما الشيخ محمد ولد كباشي ومحمد ولد فرج
عبدل مرضي مقبول الشهادة لمعرفة ما بهما وباحوالهما معا مشرقة وديانة وامانة
وهكذا ذكرنا كمال الديننا سر او قبلت شهادتهما ما شرعوا به وجب ذلك ثبت لدينا قتل
عبد الباقي ولد سليمان للعسكري موشلي أحد بن علي المزبور على الوجه المستطور
وحكمت بذلك وانه يقتل قصاصا في دم العسكري المذكور صا بذلك كله بشهادة
الفقيه عباس مفتي المديرية والفقيه الزين بن الفقيه عبد الله ومختار بن الفقيه عبد الله
والفقيه عثمان سراج النور والحاج محمد وغيرهم وكفى بالله شهيدا في ٦ من سنة ٧٨
(اجاب) الافادة عن ذلك ان صحة الدعوى والخصومة يقتل موشلي أحد المذكور الذي
قتل ولا ولي له على ما في هذا الاعلام متوقف على توكيل ولي الامر لمدير في الدعوى
بقتل من قتل ولا ولي له والخصومة بذلك على وجه صحيح شرعا مع القاتل وكون وكيل
المديرية يقوم مقامه في الدعوى بذلك عند غيبته أو التفويض الى المدير في كونه
يوكل من شاء وكونه وكل وكيل المديرية في ذلك فاذا كان الامر كذلك وادعى وكيل
المديرية على المدعي عليه بالقتل العمدة وجد استيفاء ما يلزم وطلب القصاص وانكره
المدعي عليه واثبتته بالبينة العادلة المزكاة مرأوا علنا وثبت موتة عن جهة ثبتت
المال بلا وارث اصلا لا بمجرد ما هو مذكور في هذا الاعلام لقصوره وصح الخصومة
ويثبت القتل لكن لا يستوفيه وكيل المديرية ولا المدير نفسه اذ التوكيل لا يجري
في استيفاء القصاص لاحتمال عدم اجراء القصاص من ولي الامر الموكل بالجرأ الصلح
في هذه الحادثة على مقدار الدية مع القاتل فيقتضي النظر اولا في شأن التوكيل فان
كان محققا وثبت القتل العمدة شرعا يكون لولي الامر اما القصاص أو الصلح على مقدار
الدية وان لم يكن محققا يقتضي توكيل ولي الامر لشخص في الخصومة في هذه الحادثة
واستئناف الدعوى والشهادة على وجه صحيح وما يتم يجري فيه ما تقدم ايضاحه بعد

١٢٧٨

٧

النبوت والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب من الجمعية السنوية مؤرخ في ٢٦ راسنة ١٢٧٨
 شرحا على خطاب وراثة من مديرية القليوبية تاريخه ٢٢ راسنة ٧٨ بخصوص حادثة
 ومعهما اعلام شرعي من قاضي مديرية القليوبية مؤرخ في ٢٠ راسنة ١٢٧٨ مضمونه
 هو انه بدوان مديرية القليوبية بمحضر كل من فخر قضاة الاسلام العالم الفاضل الشيخ
 شحاتة اسماعيل قاضي ولاية بلبيس الآن والعلامة امام الشيخ احمد المتزجي
 الطرابلسي الحنفي مفتي مديرية القليوبية حلالا ومن سياتي ادعى كل من الحرمة
 جيمانه بنت المعلم رزق شاكره ابن المتوفى يوسف شاكره من طوخ الملقى قليوبية زوجة
 رزق مينا النصراني الاتي ذكره فيه والحرمة هندية بنت المتوفى عطية نهيير الذي
 والده رزق مينا النصراني الاتي ذكره فيه والمعلم داود سليمان عم رزق النصراني
 الاتي ذكره فيه ايضا شقيق والده ابن المتوفى سليمان بن داود النصراني الكبير
 كلاهما من السفينة بالولاية المذكورة الثابت معرفتهم بشهادة الحاج مصطفى
 بحيري ابن المرحوم الشيخ علي بحيري والمكرم الحاج سليمان شعبان ابن المرحوم محمد
 والمكرم محمد عبد الله سادى رجب الجميعة من السفينة المذكورة على المكرم هاشم
 حشيش الحاضر بالجلس ابن المرحوم محمد من مرصفا قليوبية الثابت معرفته بشهادة
 من ذكر بان فيما قبل تاريخه كان رزق مينا النصراني المودع وبنده كره ابن الميت مينا
 ابن سليمان بن داود النصراني الكبير المذكور اذ لا مستخدما بطرف احمداني
 حشيش بناحية مرصفا المذكور كورة سايقا وله عند المدعي عايشة نصف فرس شركة وباعه
 النصف المذكور بخمسة مائة قرش وسر جايمائين وخمسين قرشا جلة ذلك سبع مائة
 وخمسون قرشا واخذ منه من اصل ذلك حجارا باربع مائة وخمسين قرشا والباقي له عند
 المدعي عليه لغاية تاريخه ثلثمائة قرش وفي يوم الخميس الموافق ٢٢ من سنة ٢٧٨
 بعد المغرب كان رزق المذكور كورة كباء على الحجار المذكور ومعه كيس قطني داخله
 ثلثمائة قرش نقدية وخاتم ذهب قيمته مائة قرش ولا يصح فقطانا قطني او جبة جوخ
 زيتي وشالاشا وطربوشا جديد او قد يما بداخل بعضها او خرا ما عجيا قليد الكثير
 ودقية صوف مصبوغة قيمته ذلك الف وخمسون قرشا وما رايا الطريق بين مرصفا وكفر
 الشيخ ابراهيم قليوبية قريبا من جمنينة هاشم المدعي عليه المذكور وباراضي مرصفا
 المذكورة فتعدى المدعي عليه وقصد رزقا المذكور واطلق فيه بارودة ملوثة رش رصاص
 عامدا فاصابه وجرحه ووقع من فوق الحجار على الارض ميتا بسبب ذلك عن زوجته
 جيمانه الحامل منه وعن والدته هندية المذكورة بن فقط ثم من منذ ستة ايام تقدمت
 هـ الى تاريخه وذهبت الزوجة المذكورة حملها وولدا وسمته رزقا ومكث ثلاثة ايام حيا
 ومات منذ ثلاثة ايام عن والدته جيمانه المذكورة وعن عم ابيه الشقيق داود سليمان
 المذكور فقط من غير شريك ولا حاجب شرعي لهم في ذلك وان المدعي عليه بعدما اطلق
 فيه البارودة المذكورة ومات بسبب ذلك اخذه المدعي عليه ورماه بعد موته في مصرف

المياه الكائن بين مرصه - قفاو كقر الشيخ ابراهيم المذ كورو واخذ منه المبلغ المرقوم والملبوسات والمجسار المذ كورة اعلاه كل ذلك بنه - يروجه شرعي ويطلب المدعون المذ كورون اثبات ذلك على المدعي عليه واخذ النقدية والقيم المذ كورة منه وقتله قصاصا بالوجه الشرعي وسماع ذلك حسب الخطا ب الوارد من المديرية بتاريخ ١٩ راسنة ٢٧٨ بسماع ذلك وتحرير الاعلام الشرعي ويسالون سؤاله عن ذلك وسئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالا عتراف بصحة نسب المدعين المذ كورين على الوجه المستطورو بوضع الزوجة المحمل المذ كورو بموته ايضا هن ذكر لا غير وبانه في ليلة الخميس المذ كوربه - دالمغر ب كان رزق مينا المذ كوردا كبا على حماره وما را بالطريق الكائن بين مرصه - قفاو كقر الشيخ ابراهيم باراضى مرصه قال المذ كورة قريبان جنيتمه فقصد المدعي عليه المذ كور رزقا المرقوم واطلق فيه بارودة مملوءة رش رصاص صغير عامدا فاصابه ووقع من فوق الحمار المذ كور على الارض ميتا بسبب ذلك واخذ به بعد موته والقاه في ترعة المرصه - قفاو ية المملوءة ماء الا ان الكائنة بين مرصه - قفاو كقر الشيخ ابراهيم المذ كوربه - دالمغر التي كان لا بسها وهو فقطان ابيض بفتة وجبة جوخ وعمامة وكذا فتق بطن الحمار المذ كور به سلاح مطواة والقاه في الترعة المذ كورة وان قيمة الحمار والملبوسات المذ كورة خمسة مائة وخمسون قرشا وان الحمار له - على ذلك ان رزقا المذ كور كان ساعيا في الفساد بين المدعي عليه واقاربته ولم يباخ - ذمن الاشياء المدعي بها المذ كورة شيئا واقربان لرزق المتوفي عنده نصف الفرس المذ كورة وباق على ملكه ان غاية تاريخه وجد - دباقي دهمي المدعين جدا كليا فطلبت اليدنة من المدعين المذ كورين لا ثبات الاعيان المذ كورة اعلاه - على المدعي عليه فحجزوا عن اقامتها عجزا كليا فتوجه اليه الشرعية على المدعي عليه فامتثل وحلفه بالاحاس بطلب المدعين المذ كورين ثم عرض على المدعين المذ كورين العفو واخذهم الدية الشرعية فلم يرضوا بذلك وصعدوا على طلبهم قتل المدعي عليه قصاصا بالوجه الشرعي ولم يبد المدعي عليه شبهة في قتله رزقا المذ كور به مقتضى ذلك ثبت القصاص على المدعي عليه المذ كور وان اللازم عليه - شرعا تسليم نصف الفرس المذ كورة وقيم الاعيان المستهلكة المقر بها المذ كورة واقع ذلك بحضرة المكرم محمد افندي حسن كاتب مديرية القليوبية الا ان ابن المرحوم حسن من الرقا فريقي والشيخ سلامة محمد حجة من بنها قليوبية ومن ذكر اعلامها الح - كم في ذلك (اجاب) قد صار الاطلاع على الاعلام الحرة من قاضي قليوب بتاريخ ٢ راسنة ٢٧٨ فوجد المذ كورابه ان المدعي عليه مقرر بنسب وورثة المقتول المدعين المنحصر ارضه فيهم كما هو مبين بدعواهم المذ كورة وبانه قتل مورثهم قتلا لا يترتب عليه القصاص حيث كان المقتول ذميا كما هو مذ كور بالاعلام وان الورثة اختاروا ان يقتصصوا منه والاقرار حجة على المقر اذا كان عن طوع فيعامل بموجبه ومع ذلك في الاعلام

المدعى كور قصور وعدم استيفاء في الدعوى من حيث عدم بيان نسب المدعى المقبول
 الشقيق بياناً معتبراً اذ لم يذكر في الدعوى أم الاخوين الشقيقين ولا نسبها أو شهرتها ولا
 نسب الجدا أو شهرته ولم يصادف الحكم أيضاً في تضمين المدعى عليه قيم الاعيان المدعى كور
 انها مستهلكة المقر بها اذ لم يتضح من الاعلام ما يوجب استهلاك تلك الاعيان سوى
 الحمار ولم تعلم قيمته على الخصوص ومع ذلك لا مدخل لعدم هذا الاستيفاء في مادة القتل
 فظهر الاقرار المدعى عليه بالنسب والقتل العمدا اذ لم يوجد هناك مانع ومن جملة الموانع
 في هذه الحادثة ما أشار اليه حضرة مدير القليوبية في خطابه المؤرخ في ٢٢ راسنة ٧٨
 من أن المدعى عليه وبعض اشخاصه وهو ابان المقتول كان أسلم وارتد الى دينه فاذا
 كان ذلك محققاً بوجه شرعي وكان قتل المدعى عليه اياه في حال رده عن دين الاسلام
 لا يترتب على قتله قصاص ولا دية لانه في هذه الحالة مباح الدم غير ان القاتل يؤدب
 لقتله اياه قبل عرض الاسلام عليه ويتوقف ذلك على صدور الدعوى من قاتله بذلك
 في اثناء الخصومة فظهر السكون منه من باب الدفع ولم يظهر من أوراق هذه القضية ان المدعى
 عليه ذكر ذلك قبل الحكم عليه فيوقف على صدور الاذن من ولي الامر للقاضي بمساع
 ذلك الدفع من المدعى عليه فان اثبت بالبينات العادلة مثلاً وقوعه القصاص والايقتص
 منه والله تعالى أعلم (مثل) بخطاب واردم من المعية السنية مؤرخ في ١٢ راسنة ٧٨
 شرعاً على خطاب واردم للمعية المشار اليها من حضرة مدير جرجا مؤرخ في غاية ص سنة ٧٨
 ومعهما اعلام شرعي بخصوص حادثة مضمونه بمجلس قضايا مديرية جرجا بحضور حضرة
 وكيل مديرية جرجا وحضرات الاهضاء ومفتي الجباس وقاضي أفندي ولاية طهطا
 الواضح اسمه وختمه اعلاه حضر الرجل العاقل مطرود بن حسين عامر وزوجته المرأة أم
 حسن بنت بختيت عبد الحميد وحضر بحضورهما غيرهما المستوي معهما بمجلس
 الدعوى الرجل العاقل محمد بن شهابه أبي راس الجميع من السكوم الاصفى بقسم
 طهطا فادعى الرجل مطرود وزوجته المدعى كوران على غيرهما محمد بن المدعى كور بانه في
 يوم الاربعاء ٢٣ رمضان سنة ١٢٧٧ كان راكباً فرسه فوطئت بفتها آمنة التي سها
 أربع سنين بيلفرسه في صدغها الايسر فكسر العظم واسال الدم وفي خاصرتها اليسرى
 وماتت لوقتها ابن ابوها المدعى كور بن من غير شر يك من ذلك الوطء الصادر من فرس
 محمد بن الراكب عليها خطا بغير قصد منه لها في طريق بلدهم المدعى كورة الخاصة بها
 ويطالبانه بما يترتب عليه في ذلك شرعاً وطلباً سواء في ذلك وابتدأ ابوتهم باللبث
 المدعى كورة وانحصار ارتها فيهما شرعاً في وجهه بعد دعوى شرعية بشهادة كل من الرجل
 مسعود عطيقي والرجل خليل يوسف من الناحية وتزكيتهم ما بشهادة كل من الرجل على
 شهادة والرجل حسن عجم من الناحية التزكية الشرعية وسئل محمد بن المدعى عليه
 المدعى كور عن دعوى فرس المدعى كوران فاجاب بانه كان راكباً فرسه فاقطع السرع

من يده بخرت فرسه وجعلت به ولم يقدّر على ردها فوطئت البنت المذ كورة فساتت
بسبب ذلك عن وادئها المذ كورين بغير شر يك بدون قصد منه بل وقع ذلك قهرًا عنه
فمثل والداه عن جروح الفرس به وعجزه عن منعه لها فأنكر أجوح فرسه وعجزه عن
ردها فطلبت من محمد بن البينة التي تشهد له بما ادعى به من الجروح والهز عن الرد
فذكر أن لابينة له بذلك فترقت له اليمين الشرعية على والدي البنت المذ كورة فامتنع
للحلف فلغناهما ما اليمين التي رعية بطالب محمد بن المذ كور فموجب ذلك حكمنا
عليه بالدية التي قدرها خمسة آلاف درهم من الفضة المقدرة بسبعة آلاف قرش
وخمسة قرش وستة واربعين درهما وخمسة وثلاثين فضة عملة صاغية دفعها لهما من ماله
مقسطة على ثلاث سنين من وقت القضاء كل سنة ثلثها هذا ما صار في الحكم (أجاب)
ما تضمنه هذا الاعلام من الحكم موافق شرعًا والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب واردمن
المعية السنية مؤرخ في ٢١ ر سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب واردمن للمعية المشار اليها من
حضرة مذيقر قناواسنا مؤرخ في ٢٦ ص سنة ١٢٧٨ ومعهما نتيجة بخصوص حادثة
واعلام شرعي من المديرة المذ كورة مضمونه انه بحضورنا بقلم دعاوى المديرية بحضور
حضرة الناظر والمفتي المعين به والاعضاء من المعاوين والعمد حضرت المرأة زينب
بنت أبي بكر بن معوض من ناحية الكلع بنت المرأة عائشة بنت عبد الله بن عبد الجواد
وحضرت أيضا اختها حليلة القاصرة المروقة لعائشة المذ كورة من أبي بكر المذ كور
فاقام حضرة مولانا المحاكم الشرعي زينب المذ كورة فقيمة على اختها شقيقة لها حليلة
القاصرة الحاضرة بالمجلس المذ كورة في الخصامة والدعوى فقاطع عدم وجود ولي ووصى
لمباشرة الشاهدين الاتي ذكرهما وحضرت أيضا المرأة أم حسين بنت عبد الله
ابن عبد الجواد شقيقة المرأة عائشة المتوفاة المذ كورة الثابت ما ذكره من ورثة المرأة
عائشة بنت عبد الله بن عبد الجواد المذ كورة ولا وارث لها غيرهن في وجه المدعى عليه
الاتي ذكره ضمن دعوى صحبة شهادة كل من زيدان محمد عبد الجواد ومحمد اسمعيل
حسان من الناحية وحضر بحضورهما الرجل سعيد عيسى مرتضى من جزيرة دومارية
التابعة للكلع وادعت كل من المرأة زينب بنت أبي بكر عن نفسها وبالقيام عن
شقيقة لها حليلة القاصرة والمرأة أم حسين بنت عبد الله المذ كورتين على الرجل سعيد
عيسى المذ كور بان له نخلة ملكه كائنة بالكرم السكائن بالجيزة المذ كورة بجواد
المسجد السكائن بها قريية من منزل عائشة المذ كورة وأراد سعيد المذ كورة قطعها
وقبل شر وعه في قطعها نادى هو بنفسه بأعلى صوته بالتدبير وتباعدا الناس عنها واسمع
جميع من يقر بها حتى المتوفاة أيضا وشرع يقطعها بغايس من حديد بنفسه فسقطت
النخلة المذ كورة بفعله أمام بيت عائشة المذ كورة وكانت اذ ذاك جالسة بالهل المذ كور
المملوك لها فاصابها جرح يدها في حال سقوطها خطا بدون قصد من مالكيها المذ كور

ربيع الثاني

سنة

قامت عائشة مودة المدعيتين المذكورتين والقاصرة من وقتها بسبب ما ذكره ذلك في يوم الثلاثاء الموافق ٨ محرم سنة ١٢٧٨ ويطالبان الرجل سعيد الله كور بما يترتب لمن قبله شرعا ويسألانه جوابه عن ذلك سئل سعيد المدعي عليه المذكور جوابا عن ذلك فأجاب بالنكار لدعوى المدعيتين المذكورتين فطلب منهما اثبات دعواهما بالبرهان الشرعي فأحضرتا كلاهما منصور داود درمضان والرجل محمد اسمعيل حسان كلاهما من الناحية وشهدا بعدان استشهدا بلفظ أشهد في وجه المدعي عليه المذكور بطبق دعوى المدعيتين المذكورتين لفظا ومعنى ولم يكون الشاهدين المذكورين لاملأ لهما في الحارة التي ماتت فيها المتوفاة ولا مسكن لهما فيها ولم يطعن فيهما الخصم بغير شرعي ومن بعد الاعتذار له في شهادتهما صارت تركيتهما ما مر انتم علنا بشهادة كل من الرجل على ابن بكر معوض من اسكك وزيدان حرم من الناحية أيضا اقتضى الوجه الشرعي ثبوت ذلك وان تكون دية المرأة عائشة بنت عبد الله المتوفاة المذكورة على سعيد عيسى وعاقلته مؤجلة في ثلاث سنين وقدرها من الفضة خمسة آلاف درهم - تكون دية المرأة على النصف من دية الرجل بمقتضى النصوص عليه وهي باعتبار الفضة كما ذكرنا من القروش الديوانية الصاغ سبعة آلاف قرش وخمسمائة وستة واربعمائة قرشا وخمسة وثلاثين فضة حسبما اعتبر ذلك بأفادة مجلس الاحكام سابقا وبه حكم على المدعي عليه للورثة المذكورين فعند ذلك قد سأل كل من المرأة زينب بنت أبي بكر والمرأة أم حسين بنت عبد الله عبد الجواد المذكورين المدعيتين سعيدا المدعي عليه المذكور فيما بينهما من الدية المذكورة وهو الثلاثان واربعا تأذنته من ذلك وأما الثالث الباقي وهو استحقاق حليلة بنت أبي بكر القاصرة فقد حكم على سعيد المذكور وعلى عاقلته به مؤجلا بالاجل المذكور كما هو مقتضى الشرع ومقداره ألف وخمسمائة وخمسة عشر قرشا وخمسة وعشرون فضة هلة ديوانية صاغا وعند تحصيله بانقضاء الاجال كل سنة ثلث المبلغ المرقوم يصير تسليمه الى من يقام وصيا شرعيا على البنت حليلة المذكورة للحفظ والاتفاق عليهم اهـ الحاجة وتحريم هذا اعلاما بما ذكره الحكم (اجاب) صار الاطلاع على هذا الاعلام فوجدنا نضمنه من الحكم موافقا والله تعالى اعلم (سئل) من الجمعية السنوية عن اعلام محرر من قاضي دمياط بتاريخ ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٢٧٨ مضمونه بين يدي مولانا افندي الحاكيم الشرعي الواضع ختمه أعلاه دام علاه بديوان المحافظة امام عزتو محافظ دمياط في ثاني شهر تاريخه أدناه بحضرة مولانا فير العلماء العاملين عمدة الفضلاء المحققين الشيخ علي علايلي خفاجي شيخ الاسلام بالثغر المذكور ومولانا العلامة السيد محمد عبد المولى أبي الفوز مفتي الحنفية بالثغر والعلامة العمدة الشيخ عبد الوهاب الحامصي والعمدة الشيخ محمد القبانى والعلامة العمدة الشيخ حسن عبد الرزاق والعلامة العمدة الشيخ عبد الرحمن أبي الحسن بعد أن توفي

عبد الفتاح محمد ابن المرحوم أحمد - دهر الكبير السماك الى رحمة الله تعالى من قبل
تاريخه بطنيد تاوانحصر ارثه الشرعي في والدته المـرأة غنابنت المرحوم الشيخ محمد
السنديلي وفي أخته لاه المذ كوردة هي زينب القاصرة من زوجها الآن أحمد - دهر
السماك ابن المرحوم الحاج أحمد - دهر الصغير وفي أشقائه الخمسة هم محمد وأحمد وعلي
القاصرون وفطومة المرأة والسيدة البكر البالقطنان انحصارا شرعيا بمقردهم من غير
ميراث لهم في ذلك ولا حاجب ادعى أحمد - دهر والمرأة غنابنتها فطومة والسيدة
المذ كورون القاتمة كل من فطومة والسيدة عن نفسها خاصة والقائم أحمد - دهر بالولاية
على بقية زينب القاصرة المذ كوردة والقائمة غنابنتها وبوصايتها على أولادها
القاصرين المذ كورين الوصاية الشرعية في يوم تاريخه من قبل مولانا فتدي المشار
اليه الثابت معرفة النسوة المذ كورات بشهادة أحمد - دهر ابن المرحوم الحاج حسن - دهر
ومحمد - دهر ابن المرحوم الحاج أحمد - دهر الصغير المذ كور أعلاه ثبوتاً شرعياً على صبح
شواش الشاب البالغ ابن محمد شواش السماك بان المدعى عليه كان مع عبد الفتاح
المذ كور بداخل أودة من جملة منزل أحمد المشد بطنيد تاوالاودة سكن محمد شواش المذ كور
مع صبح وعبد الفتاح المذ كورين وان صبحا تعدى على عبد الفتاح المذ كور وأخذ
فرد طبة تعاقى محمد شواش كان بالأودة المذ كوردة وأفرغه في عبد الفتاح المذ كور وأنه
مات بسبب ذلك وان صبحا المذ كور ووجد في الأودة حال القتل مع القتل ونجس منها
وعبد الفتاح وجده مقتولا فيها وأنه هو الذي قتله بذلك ويطالبونه بحقوقهم في ذلك
بالطريق الشرعي سئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك وان عبد الفتاح
هو الذي قتل نفسه في الأودة بالفرد الطبة الذي كان فيها تعاقى والده محمد شواش
المذ كور فاتهم جميعاً كانوا في القهوة بطنيد تا فأنكر جرح عود والده محمد شواش فإرسل
عبد الفتاح يحضر له جراح الأودة وأخبره ان الجراحة في الخرج بداخل الأودة فتوجه
لذلك فلما استبطاه أرسل صبحا المذ كور خلفه يستجمله فتوجه الى المنزل ودخل الأودة
فوجد عبد الفتاح فتح الخرج وأخرج منه الفرد الطبة يقلب فيه واذا بالفرد انطلق
فيه فاصابه ومات بذلك فإسرع بالاحضار لوالده يخبره فحجزته المرأة الساكنة بالمنزل
فطالب من المدعين بيعة شرعية تشهد لهم طبق دعواهم فأجابوا بانه لا بيعة عندهم بالثغر
واخذوا مهلة خمسة عشر يوماً حتى يتوجهوا الى طنيد تا للبحث على البيعة هناك
قاموا لوائح في سابع عشر شهر تاريخه صار احضار المدعين والمدعى عليه يدوان
الحافظة امام سعادة المحافظ بين يدي مولانا فتدي المشار اليه بحضرة مولانا شيخ
الاسلام بالانقر المشار اليه اعلام و حضرة مولانا فتدي وعبد العزيز في بن حودة
العزوف والحسين الداخني ابن يدوي الزهار وطلب من المدعين المذ كورين احضار
البيعة الشرعية التي تشهد لهم طبق دعواهم فأجابوا بانهم لم يجدوا بيعة تشهد لهم طبق

دعواهم وانهم عاجزون عن اثبات ذلك بالبينة الشرعية بحجراتهم فينبذت وجه اليمين
 الشرعية على المدعى عليه فلم يرض المدعون تحليفه ثم سئل حضرة مولانا المفتي المتأثر
 اليه عن ذلك فأجاب على المذاكرة المحررة في شأن ذلك بقوله الحمد لله انه بسامع دعوى
 اولياء المقتول ان الذي قتل المتوفى هو المدعى عليه لانه كان معه في الدار التي كان
 ساكن فيها والداهما في بيت منها ولا ثالث معهما ووجد احدهما مقتولا فالذي قتله هو
 صاحبه الذي معه وهو لا يقتل نفسه فالحكم في ذلك ان هذه الدعوى ليست من باب
 القسامة لانه حيث وجد مقتولا ولا يعلم قاتله وادعى اولياء المقتول القتل على واحد
 معين ليس من اهل الدار التي وجد مقتولا فيها ولا من اهل محلتها بل على واحد من
 غيرهم بانه هو القاتل لفعليهم اثبات ذلك بالبينة وإذا عجزوا عنها فاليمين على المدعى
 عليه فان ابوا التحليفه منعوا عن معارضته وقولهم رجلين بلا ثالث وجد احدهما مقتولا
 ضمن الاخر دية عند ابي يوسف خلافا لهما فعدمه لا يضمن للشك في مثله قالوا ان قول
 محمد اقوى مدركا اذ قد يقتله غير الثاني وحيث وجدت الدعوى عليه بانه قتله هو فمدرك
 الحكم على البينة واليمين لا على القسامة وحكمها والحال ما ذكر والله اعلم بحقيقة الحال
 فبمقتضى ذلك صاروا ممنوعين من معارضة المدعى عليه في ذلك فالحال يحضر وابينة شرعية
 بدعواهم فالحكم (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام وجد الحكم الموضح به جاريا
 على احد قولين في المسئلة مخرجهما في المذهب وهو قول محمد بعدم وجوب شيء على من
 وجد مع القاتل في البيت بلا ثالث عند عدم الثبوت والقول الاخر وجوب الدية على
 من وجد مع القاتل وهو قول ابي يوسف واختاره هذا القول ارباب المتون بتقديمهم له
 وعليه اقتصر في متن تنوير الابصار ولم يصرحوا بارجحية قول محمد ومن قدم ذكر قول ابي
 يوسف صاحب متن ملتقى البحار حيث قال ولوان رجلين كانا في بيت واحد فوجد
 احدهما مذبحا ضمن الاخر دية عند ابي يوسف خلافا لهما فعدمه لا يضمن له اول متنه انه
 صرح بذكر الخلاف بين ائمتنا و قدم ما هو الاربع قال شارحه اى المختار لاقتوى واخر غيره
 الا ان يقيده ولم يقيده قول محمد بما يفيد اتر جميع وكذا صاحب الهداية قدم قول ابي يوسف
 واخر دليله على دليل قول محمد وطريقة صاحب الهداية انه يؤخر دليل القول الاربع كما
 هو معلوم فهذا كله يدل على ارجحية قول ابي يوسف القائل بضمان الدية في مثل هذه
 الحادثة وأما ما ذكره حضرة مفتي نعرديا من قوله قالوا ان قول محمد اقوى مدركا اذ
 قد يقتله غير الثاني وكثيرا ما وقع فقد افاده في رد المختار على الدرنة لاعن خير الدين الرمل
 في باب القسامة بقوله وعندى أن قول محمد اقوى مدركا وهذا لا يقتضى ارجحيته على
 قول ابي يوسف سيما أن العلامة المحبر الرمل ليس من ارباب الترجيح في المذهب فلا
 يعارض ترجيح ارباب المتون لسكن ارجحية قول ابي يوسف لا تفيد دضعف مقابله ولم
 نقف على التصریح بضغفه وحيث وقع الحكم على مقتضاه فلا يجوز بعدم صحته ولا نقول

به طلائه بعده - دوره لانه اذا وقعت حادثة اخرى فالذي ينبغي ان الحكم فيها يكون
 على قول ابي يوسف والله تعالى اعلم (س - ثل) من المعية في ٢٨ سنة ١٢٧٨ عن
 اعلام شرعي محرر من قاضي الفيوم مؤرخ في ١٨ ربيع الاول سنة ٢٧٨ مضمونه انه
 في ٢ ص سنة ١٢٧٨ بديوان المديرية امام حضرة حسن افندي وكيل مديرية
 الفيوم وحضرة عثمان افندي ناظر قلم الدعاوى بمجلس المديرية المذكورة والمكرم
 فائد الخولي العجاوي من عمد مجلس دعاوى المديرية وبحضرة المكرم حسن افندي عبد
 المتعال الشهير بسابقة من اهالي مدينة الفيوم والمكرم مصطفى بن محمد محرم من اهالي
 منشاة عبد الله فيوم والمكرم رشوان ابن الحاج سكران العدوي من اهالي ناحية
 الاعلام فيوم به - دان ثبت وفاة المرحوم سليمان القاصر عن درجة البلوغ ابن
 المكرم عوض بن علي الجبالي من اهالي ناحية مطر طارش فيوم وانحصار ارثه
 الشرعي في والده عوض المذكور والدة عقبية بذت عبد المتعال عراق من الناحية
 المذكورة المحاضر بن هذا المجلس من غير شريك لهما في ذلك في وجه المدعي عليه الاتي
 ذكره ادناه به - بددعوى صحيحة بشهادة المكرم اسمعيل بن دياب اسمعيل والمكرم
 جمعة بن دياب موسى كلاهما من اهالي الناحية المذكورة اعلاه المذكورين بشهادة
 مصطفى بن محمد محرم ورشوان سكران المذكورين اعلاه واقامة الوالدة المذكورة
 والد المتوفى المذكور وكيل اعنها في اقامة الدعوى الاتي بيانها ادناه شفاها بالمجلس
 وكالة مفوضة وقيل الوالد المذكور ولو كالة منها بحضرة شهودة اهلاه ادعي عوض بن
 علي الجبالي والد المتوفى المذكور كور بطريق الاصل والو كالة على المكرم ابي زيد بن
 محمد عبد الرحمن هيموش من اهالي ناحية مطر طارش المذكور بان المدعي عليه قتل
 سليمان ولد المدعي خطا ليس به - دامن المدعي عليه المذكور بغير من بندقية معمرة
 ببارود ونوى تخرج النوى من العيار المذكور فصادف ذلك سليمان ولدي الاسفل
 من الجهة اليسرى فاسال دمه وصادف العنق الايسر ونزل في جوفه ومات لوقته وكان
 ذلك في ٢٠ شهر ذي الحجة سنة ١٢٧٧ قبل غروب الشمس بجوار منازل البلد من
 الجهة القبالية في فرج حسن السفلى من الناحية واريد اجراء ما يقتضيه الشرع في ذلك
 واسال سؤاله سئل المدعي عليه المذكور عن ذلك بعد ثبوت معرفته بشهادة شاهدي
 انحصار الارث المذكورين اهلاه فاجاب بان في يوم الخميس الموافق عشرين شهر
 ذي الحجة سنة ١٢٧٧ قبل غروب الشمس في فرج حسن السفلى المذكور بالناحية
 كان معي بندقية مملوكة وكنت من جملة المتفرجين على الفرع المذكور فارت ضرب
 البندقية في البحر يد المجهول على رجل فلم تخرج وفعلت ذلك ثلاث مرات ولم يخرج العيار
 المذكور من البندقية وفي المرة الرابعة اردت تصليح الصوانة التي بالرناد فخر السيد
 ابن محمد عبد القادر احد الخفرة بالناحية وشط الصوانة والبندقية بيدي فخرج من
 الصوانة نار سقطت على القالية فخرج العيار من البندقية وكان بها بارود ونوى تخرج

فصادف سليمان ولد المدعي في فكه الايسر وعنقه الايسر فنزل الى جوفه ومات بوقتــه
عن والديه المذكورين بلا شريك ولم يكن خروج العيار المذكور من فكه وانما هو من
فعل السيد بن محمد عبد القادر المذكور فهو الذي قتل ولد المدعي وانما ا قتله وانكر ذلك
و بحده جدا كيا بحضوره شهوده فطلب من عوض المدعي المذكور بيعة تشهد له طبق
دعواه فحضره المكرم الحاج ابراهيم محمد شراي والمكرم محمد رضى وان الهوى صا تى احضر
المكرم عبد الله بن شريف من اهل الى ناحية طهمة من ولاية الجيزة والمكرم حسين بن
شافى الدهشورى المقيم بن ناحية مطر طارش في يوم وعترقا بانهم الميعاينا شيئا فطلب
من المدعي بيعة غير هذين الشخصين اكونهم الم يشهدا بشئ فعرّف بانه لم يكن عنده بيعة
تشهد له بذلك فطلب من عوض المدعي بيعة تشهد له على وجود ولد سليمان القاهر
المذكور مقتولا بجوار منازل الناحية من الجهة القبالية في عشرين شهر ذى الحجة سنة
١٢٧٧ قبل غروب الشمس ومصابا في فكه الايسر وفي عنقه الايسر وقول بجوفه
وسال منه الدم لانكار بعض اهل الناحية وجوده مقتولا بهذا الهل بهذه السكيفية المدعي
به فحضره الجنب المكرم موسى افندي باشمهندس مديريه القيوم والمكرم الشيخ على
ابراهيم السهاجى والمكرم الشيخ غريب بن محمد ناجى من جرد وفيوم بحضوره عثمان
افندي ناظر قلم مجلس الدعاوى الموما اليه اعلاه احضر المدعي المذكور المكرم ابراهيم
ابن محمد البناء من اهل الى ناحية اهر يت فيوم والمكرم جمعة بن دياب موسى من اهل الى ونا
القسم المقيمين وقتئذ بن ناحية مطر طارش المذكور وشهد كل منهما على انفراد في وجه
المدعي عليه المذكور بلفظ اشهد انهما عاينا سليمان القاهر من درجة البلوغ ابن
المكرم عوض بن على الجبالي من اهل الى ناحية مطر طارش مطروحا على الارض بجوار
منازل ناحية مطر طارش من الجهة القبالية وبه جرح في فكه الايسر مسائل منه الدم
وجرح ثان في عنقه من الجهة اليسرى وسائل منه الدم ايضا ووجد بين كتفه وعنقه مخروقا
وسائل منه دم خارج من جوفه وذلك كان في يوم الخميس عشرين ذى الحجة سنة ١٢٧٧
قبل غروب الشمس وهو مقتول لارواح فيه هذاما عاينه المذكوران وشهدا به وزكيا
وعدا بشهادة المكرم محمود بن على السيليني من اهل الى ناحية السيليين المقيم بالسكفور
بناحية سيلة فيوم والمكرم الحاج رضوان بن على زيدان من اهل الى ناحية بني مجنون
فيوم فلما ثبت ذلك طلبت القسامة واختاروا الدالمقتول المذكور بطريق الاصاله
والو كالة من اهل الى الناحية نجسين رجلا يحلفون بانهم ما قتلوا ولده ولا يعلمون
الذى قتله وعدددهم فحضر واجيها بالجاس بحضوره شهوده وطلب الولي المذكور بطريق
الاصاله والو كالة تحليفهم فخلف كل منهم بلفظ والله الذي لا اله الا هو ما قتلت سليمان
القاهر ابن عوض الحاضر به هذا المجلس ابن على الجبالي من اهل الى ناحية مطر طارش
فيوم ولا اعلم له قاتلا فلما حلفوا الايمان المذكور وتمت القسامة ترتبت الدية على

اهل الناحية وحوالهم وقدرها عشرة آلاف درهم فضة تؤخذ منهم على ثلاث سنين
وحكم بذلك بالمجلس بحضور شهوده والمدعى عليه كأحدهم في الدية ولا يلتفت لقول
المدعى عليه بأن الذي تسبب في قتل سليمان المذكور هو السيد بن محمد عبد القادر
لان المدعى عليه من أهالي الناحية ومنهم ولا تجوز شهادته على أحد من أهالي
الناحية سيما ولم يتممه المدعى بذلك ولا جل الاعلام تحرره هذا ايضا فالحكم
الشرعي في ذلك (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من وجوب القسامة والدية على اهل
البلدة التي ثبت وجود القتل بالاقرب منها في مكان مباح بحيث يسمع الصوت منه
اخذ من التعجب بالجوار اذا كان الامر كذلك ولم يثبت القتل على أحد صحيح موافق
لشرع حيث صدرت الدعوى على واحد من اهل البلدة المذكورة بالقتل وهذا اذا كانت
تلك البلدة صغيرة ليست ذات محلات كما هو الحال في قري الريف والله تعالى اعلم
(سئل) بكتاب واردمن المعية السنية في ٢ جاسنة ١٢٧٨ عن اعلام محرر من قاضي جرجا
مؤرخ في ٩ رهنه ٧٨ بخصوص جادثة مضمونها بحضورنا مجلس قضايا مديريه جرجا لى
حاضرة وكيل المديرية وحضرات الاعضاء ومفتى المجلس قدس سمعت دعوى قتل
جادالكر يم حسين بن مدين العرينى المنصر ارثه في والده حسين بن مدين المذكور
ووالدته حورية بنت عبد التيس كلاهما من ناحية العتامنة بقسم طهطامن غير
شريك لهما في ذلك حسبما شهد بذلك في وجه المدعى عليه الاتى ذكره بعد دعوى
صحيحة المكرم فاضل بن عبد المتعال الخطيب بالناحية والرجل قاسم عبد الله من
الناحية ايضا وبعد حضور الرجل حسين والمرأة حورية والذى المتوفى المذكور
وحضور غيرهم ما المستوى معهما بمجلس الدعوى الرجل محمد محمد بن الملقب بالبحش
من الناحية ايضا ادعى عليه بأنه تعدى وضرب مورثه جادالكر يم المذكور وهذا
ببند قبيحة معصية برش من رصاص فاصابه في جبهته من الجانب الايمن فقطع اللحم
وكسر العظم واسال الدم ووصل الى المخ واخرج بعضه فأتى لوقته بسبب ذلك ويطلب منه
بما يترتب لهما قبله شرعا وطلب اسأله في ذلك سئل محمد محمد بن المدعى عليه المذكور
فاجاب بالانكار والجحود للقتل راسا فطلب من المدعين المذكورين بيعة شرعية
تشهد لهما طبق دعواهما فاحضرا كلا من الرجل شافى بن سعيد والرجل محمد عوض
والرجل عطية حسن الجميع من الناحية المذكورة وشهد كل منهم على الانفراد بلفظ
اشهد بعد الطلب في وجه المدعى عليه محمد محمد بن المذكور بأنه تعدى وضرب
جادالكر يم ابن المدعين المذكورين عمدا ببند قبيحة معصية برش من الرصاص فاصابه في
جبهته من الجانب الايمن فقطع اللحم وكسر العظم واسال الدم ووصل الى المخ واخرج
بعضه فأتى لوقته بسبب ذلك عن والديه المذكورين بلا شريك فاعذر الى المشهود
عليه في شهادة الشهود المذكورين فلم يبدفهم مطعنا شرعيا ولا قادحا لجلبا وبعد
التفحص عن حال الشهود ذكرنا اسرارهم علنا بشهادة الشيخ فاضل بن عبد المتعال الخطيب

والرجل فرج عامر والرجل حسن بن حسن والرجل أحمد سيد الجميع من الناحية
 المذ كورة فعلى موجب ذلك ثبت قتل المدعى عليه للمتوفى المذ كور محمد داو يترتب فيه
 القصاص وحكمنا به على المدعى عليه المذ كور لوارثيه المذ كورين بطلبهما في المحكم
 (أجاب) حيث ثبت القتل العمد بالبيئة المذ كاة بعد دعوى صحيحة بالوجه الشرعي فإنه
 يقتض من القاتل بطلب الاولياء حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب واردمن
 المعية السنية في ٢ جاسنة ٢٧٨ ومعه مذكرة واعلام شرعي محرر من قاضي جرجان مؤرخ
 ٢٨ رنة ٧٨ مضمونه بحضور نايدوان المديرية بمجلس دعاوى مديرية بجرجان لدى حضرة
 وكيلها وحضور حضرة مفتي المجلس وحضرات الاعضاء قد سمعت دعوى قتل
 عبد المتعال بن أحمد بن غويل من ناحية الربانية بقسم سوهاج المتوفى ومنه صرارته في
 زوجته المرأة أم أحمد بنت نائب حمد من الناحية المذ كورة وفي ابنيه القاصرين منها هما
 عيسى وعوض من غير شريك حسبما شهد بذلك الرجل عبد المغيث عوض مازن والرجل
 حسن سليمان حمودة كلاهما من الناحية المذ كورة بعد المرافعة الشرعية على المدعى
 عليه الا في ذكره ومتهم في قتله محمد سيد من ناحية صوامع بقسم سوهاج وحضر الرجل
 العاقل أبو ليلى أحمد غويل من أهالي ربانية الشرق بقسم سوهاج الوكيل الشرعي في
 الخصومة عن المرأة أم أحمد بنت نائب حمد زوجة المتوفى الثابت وكيله عنها شرافها
 باقي شفاها وبشهادة عبد المغيث عوض مازن والرجل حسن سليمان حمودة العارفين
 لها حلية ونسبها وحضر محضوره غريمه المستوى معه بالمجلس محمد سيد المذ كور وادعى
 أبو ليلى الوكيل عن المرأة المذ كورة على غريمه محمد سيد المدعى عليه بأنه تعدى وضرب
 عبد المتعال المذ كور الذي كان زوجا لموكتاه المذ كورة محمد ابندقية معمرة برصاصه
 أصابته رصاصته في شقه الايمن فقطعت اللحم وكسرت العظم وأسالت الدم ومات من
 ذلك في الليلة التالية لوقت ضربه عن ورثته المذ كورين من غير شريك ويطالب بهما
 يترتب عليه في ذلك شرعا ويسأل جوابه سئل محمد سيد المدعى عليه المذ كور عن ذلك
 فأجاب بالنكار وجمد دعوى المدعى القتل المذ كور بجمدا كليا فطلب من أبي ليلى
 المدعى المذ كور بيئته تشهد له طبق دعواه فعرّف ان لا بيئته عنده على ذلك فترتب له
 الايمن على غريمه محمد سيد المدعى عليه المذ كور فاطاع لها المدعى عليه وأبي أبو ليلى
 الوكيل المدعى المذ كور عن تخليفه فامر بالاكف عن المعارضة له بغير الايمن الشرعية
 مادام طاهر هو وموكتاه عن البرهان الشرعي وسطر هذا ناطقا بصورة المحال في المحكم
 (أجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام وجد محكم ما فيه بالمانع عن المدعى عليه لهجهز
 المدعى عن الاثبات وهو صحيح لكن لا يتم الا اذا لم يكن المدعى عليه من اهل المكان
 القريب من محل القتل بحيث يسمع منه الصوت او كان محله قريبا لكن غيره اقرب
 منه او كان محل القتل ملو كالتغير المدعى عليه اما اذا كان المثل الذي وجد فيه القتل

وهو مكان الاصابة - لو كاله او مباحا ومن اراضي بيت المال وكان الهل المملوك
للادعي عليه القتل اقرب المحلات من غيره ومع ذلك يسمع منه الصوت - وثبت ذلك فانه
يقضى بالقسامة والدية بطلب الاولياء على المدعي عليه بعد استيفاء ما يلزم لذلك شرعا
ولا يحد دمه وهذا الاعلام لا يعلم منه شيء من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من المعية
السنية في ٩ جاسنة ١٢٧٨ على خطاب واردم من مديرية قننا واسناني ٢٤ رسته ١٢٧٨
عن اعلام شرعي بخصوص حادثة تاريخ ١٢ رسته ١٢٧٨ مضمونه انه بحضرة
بقية لم دعاوى المديرية بحضور حضرة الناظر والاعضاء والعمد حضر الرجل آدم بن
هطية بن ابراهيم من السطازوج المرأة ستهم بنت خليفة بن احمد من الناحية عن نفسه
وبالولاية الشرعية هي اولاده منها القاصر بن حينئذ عن درجة البلوغ وهم ابراهيم
ونقيسة ووصيفة وطريفة وحضرت ايضا المرأة آمنة بنت الرجل حسين عسر التي هي
بنت المرأة ستهم المتوفاة المذ كورة الجميع وورثة المرأة ستهم بنت خليفة المذ كورة
الثابت انهم مورثوها واولياء دمها واولادها وارث لها غيرهم بشهادة كل من الرجل احمد
خليفة احمد و ابراهيم مرزوق محمد من السطاطي وجه المدعي عليها الا آتي ذكرها بعد
المرافعة الشرعية وحضرت بحضورهما المرأة العاقلة وصيفة بنت اسمعيل بن علي من
نجع الشيخ مرزوق بالسطاطا وادعي كل من الرجل آدم والمرأة آمنة على المرأة وصيفة
المذ كورة بانها ضربت مورثتها - المرأة ستهم المذ كورة بطرق سنطصغير في راسها
فبطحتها وصال الدم منها وكان مسكها المسك على اسمعيل اخو وصيفة المذ كورة وذلك في
يوم الاحد ١٢ شهر محرم سنة ١٢٧٨ بجوار قبره على الله تعالى سيدي على التجار وهي
راجعة من البئر بقرب نجع الشيخ رزق فكان مباح بحيث يسمع الصوت منه وبعد
ضربها توجهت ستهم المضروبة بنفسها الى ناظر هذه السطاطا واخبرته بذلك ثم توجهت
بعد ذلك الى منزل والدها بنجع عوض عرنوس وكنت مريضة ملازمة للفرش بسبب
الجرح المذ كورة لا تدخل ولا تخرج الى ان توفيت الى رحمة الله تعالى بسبب ذلك في يوم
الخميس ١٢ محرم سنة ١٢٧٨ ويطلبان المرأة وصيفة المذ كورة بما يترتب لهما عليها
في ذلك شرعا ويسالان جوابا لسائلات المرأة وصيفة المدعي عليها عن ذلك فاجابت بالجد
والانكار والضرب وطلب منهما اثبات دعواهما بابا البرهان الشرعي فاحضرا كلا من
الرجل محمد مرزوق وعارف محمد همام وسالم عميرة احمد وعلى عامر محمد وعلام احمد
العقرو خايل رزق محمد الستة اشخاص المذ كورون من نجع الشيخ رزق بلاد المرأة
وصيفة المدعي عليها وسئلوا عما يعلمون في ذلك فاجابوا فردا فردا في وجه المرأة
وصيفة المذ كورة بقولهم نشهد ان المرأة وصيفة بنت اسمعيل المدعي عليها ضربت
المرأة ستهم بنت خليفة بن احمد مورثة المذ كورين بطرق سنطصغير في راسها فبطحتها
وصال الدم من راسها فكان مباح بجوار قبر الشيخ على التجار قريما من بلادهم نجع الشيخ

جمادى الاولى سنة

رزق قرباينا بحيث يسمع الصوت منه في يوم الاحد ٦ محرم سنة ١٢٧٨ ثم توجهت ستمهم
المضروبة بعد ضرب بها من نجح الشيخ رزق الى منزل والدها بنجح عوض عن نوس ولم تزل
ملازمة للفراس حتى ماتت وايضا حضر الرجل ابراهيم بن محمد عبد الرزق من اهالي
الحجيرة حلاق ناحية السعطا وشهد بان المرأة ستمهم المذ كورة صار بطعها في نجح الشيخ
رزق في ٦ محرم سنة ١٢٧٨ ثم انتقلت منه الى نجح عوض وهي مريضة في فراشها
لا تدخل ولا تخرج حتى ماتت بسبب الضربة المذ كورة انما لم يشاهد الضارب لها وقت
الضرب وكذلك حضر المكرم عبد الله افندي ابن علي حكيم قسم قنا وشهد بانه عاين
المرأة ستمهم المذ كورة مبطوحة في راسها بنجح عوض عن نوس بالبطحة التي اصبحت بها
ملازمة لفراسها لا تدخل ولا تخرج وموتها كان بسبب البطحة المذ كورة ولا يعلم
الضارب لها وصارت تركية الشهود المذ كورين بعد الهجز عن الطعن فيهم سرا ثم علمنا
بشهادة كل من الرجل احمد خليفة احمد و ابراهيم موزق محمد من السعطا في نذ صار
تفهم الورثة المذ كورين بما يقتضيه الوجه الشرعي من الدية والقسامة على اهل نجح
الشيخ رزق وعوا قلوبهم بعد طلبهم لذلك وتحليفهم الايمان اللازمة للقسامة باستيفاء
ما هو لازم لذلك شرعا قابوا عن التحليف وقبول الدية وامتنعوا عن ذلك فنعوا ورفض
امر ذلك للحكومة وتحرروا هذا اعلاما بذلك في المحكم (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من
عدم ايجاب شيء في هذه الحادثة والحال ما ذكر بناء على ما هو مسطر بهذا الاعلام صحيح
موافق للشرع اذ كان المدعيان المذ كوران عاجزين عن اثبات القتل على المدعى عليها
التي هي من اهل نجح الشيخ رزق المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المعية
السنية في ٩ جمادى ١٢٧٨ اشرع على خطاب وارث المعية من وكيل مديرية كوردفان
عن اعلام من قاضي المديرية مؤرخ في ٢٩ ص سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة مضمونه قد
حضر لدينا بالمحكمة الشرعية بمديرية كوردفان حامد ولد ابراهيم الجامي شيخ حلة بجي
بقسم خسي والمرأة ام دورين زوجة حامد المذ كور ووالدة القتل وحضر لحضورهما
احمد ولد الضوا وهر اخوه المدعى عليهم ما قتل على ولد حامد المزبور وبعد ثبوت قرابة
حامد وزوجته المذ كورة للقتيل على المذ كور وادانتهما المذ كورين ما ابويه وعلى المذ كور
ابنهما ومنحصر ارثه فيهما في وجه المدعى عليهم المذ كورين بعد المرافعة الشرعية
بشهادة كل من ابراهيم ولد عتيق ولد محمد الجامي القاطن بحلة ابي عكن وفنديان ولد
فرج ولد بدوي القاطن بحلة بجي المذ كورة ووكيل الديناسر او علمنا وكتبت ام دورين
والدة القتل زوجة حامد ابنا الخصومة في دم ابنا على المزبور وكالة مفوضة فادعى حامد
ولد ابراهيم المرقوم على خصميه المحاضر بن معه بمجلس الدهوي احمد ولد الضوا وهر
اخيه ان في سبع وعشرين خلت من شهر رجب الاصح سنة ١٢٧٧ ليلة الجمعة كان ولده
على نائما في بيت اخت له تسمى ماهلة بالحلة المذ كورة حتى جاءه هه هذا المحاضر
ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعد ذلك كله خرج ابنه من بطن البيت

١٢٧٨
١٠
قوله صحيح الخ سيأتي بيان
ذلك ضمن جواب سؤال
في هذه التركة بتاريخ
غاية جا سنة ٧٨ حيث
سئل عن الحادثة من المعية
ثانيا اه منه

فتعدى عليه عمر هذا وضربه بعصا كبيرة في رأسه على جفنه من جهة اليسار حتى كسر
عظم الجفن ثم جاء أخوه أحمد هذا الحاضر وضرب ابنه عليا أيضا بعصا كبيرة مربعة
على نصف رأسه حتى قسم الجمجمة نصفين وكسر عظم الرأس وذلك بغير سبب منه بل وقع
منهما هذا عدوانا وان ولد من حين الضرب لازم القراش الى ان مات في شهر شوال سنة
٢٧٧ في يوم الاثنين نهار سبعة عشر خلت منه في السنة المذ كورة والحلة المذ كورة
وحيث ان ولده عليا قتل وتركه هو وامه زوجة المدعى المذ كورين ولم يترك غيرهما
مطلقا ونحصر ارثه فيهم ما فقط بغير مشارك لهما يطلب الا ان دمه من احمد ولد الضوا
المر بوراكونه هو الذي قتل ابنه وضربه بته اقوى من ضربه أخيه عمر وما نشا الموت الا
من ضربة احمد له ويريد النظر في ذلك بالوجه الشرعي سئل المدعى عليه ما جوابا عن ذلك
فاجاب احمد ولد الضوا المذ كور عن نفسه بطريق الاصاله وعن أخيه عمر بطريق
الوكالة الثابتة بالجلس بانكار ذلك وجمده جدا كليا فعندها كاف المدعى البيضة
العادلة التي تشهد له على طبق دعواه فقاب وحضر واحضر كلاما من دفع الله ولد فزاري
ولد حامدا لجامعي القاطن بقسم خرسى وعبد الرحمن ولد محمد ولد حامدا لجامعي القاطن
بالقسم المذ كور وخمس ولد جديد ولد سالم الصبيغى القاطن بحلة كجي وعبد الله ولد
ياسين ولد فرج القاطن بحلة كجي أيضا ويوسف ولد فزاري ولد حامدا لقاطن بخرسى
أيضا وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهم بمقرده بحضور المدعى عليه قال أشهد ان في
سبعة وعشرين يوما خلت من شهر رجب الاصح سنة ٧٧ ليلة الجمعة كان على ولد حامد
المدعى ناغما في بيت أخت لاييه تسمى ماهلة بحلة كجي المذ كورة حتى جاء عمر هذا
الحاضر ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعد ذلك كله خرج ابنه على من
بطن البيت فتعدى عليه عمر هذا وضربه بعصا كبيرة في رأسه على جفنه من جهة
اليسار حتى كسر عظم الجفن ثم جاء أخوه أحمد هذا الحاضر وضربه أيضا بعصا كبيرة
مربعة على نصف رأسه حتى قطع الجمجمة نصفين وكسر عظم الرأس وذلك بغير سبب منه
بل وقع منهما هذا عدوانا وان عليا ولد حامدا المضروب من حين الضرب لازم القراش
الى ان مات في شهر شوال في يوم الاثنين نهار سبعة عشر يوما خلت منه في السنة
المذ كورة والحلة المذ كورة وان ولده عليا المذ كورة قتل ومات ترك وارثا سوى والديه
حامد وزوجته أم دورين المذ كورة ونحصر ارثه فيهم ما بغير مشارك لهما فلما شهدوا
هكذا سئل المدعى عليه هل له طعن شرعي فيهم فجزعته فطلب من المدعى تزكيتهم
فاحضر كلاً من أولاد ولد فرج ولد جهينى البديري القاطن بحلة أي عكن قريسا من
مدينة الابيض وحج ولد جهينى البديري القاطن بحلة أي عكن المذ كور و بعد
الاستشهاد شهد كل واحد منهم بمقرده بحضور المدعى عليه قائلا ان كلاما من الشهود
المذ كورين عدل مرضى مقبول الشهادته لمعرفتهم ما بهم وما حوالهم معاشرة وديانة

وامانة وكداز كوالديناسر او قبلت شهادتهم شرعا ثم انا قد خير فاحمد المدعى
وزوجته بين القصاص واخذ الدية فاخارا القصاص وبموجب ذلك ثبت لدينانان
موت على من ضرب به احمد ولد الضو الماز بور على الوجه المسطور وحكمت بذلك وانه يقتل
قصاصا في دم على الماز بور كما قال الله تعالى في كتابه العزيز واكم في القصاص حياة
الاية موافقة لقول الصاحبين الموافق لبقية المذاهب الثلاثة واتباعا لارادة السنية لما
تقرر عند علماء المذهب بان امرولى الامر اذا وافق فصلا مجتهدا فيه بقول في المذهب او
بقول امام من الائمة فذويجب العمل به شرعا واما عمر ولد الضو الماز كور فقد عفا عنه
حامد المدعى وزوجته وبراءة من دعوى ضرب ابنهما فلا مطالبة عليه وعن حضره وشهد
به الفقيه عباس مقبى المديرية والفقيه حسن عبدالمطلب والحاج محمد ولد الحاج
الحسين والفقيه محمد المكي وعبد الرحيم اخوه والحاج محمد واهل البيت وبقية هجر
شا كرو غيرهم فالحكم (اجاب) بالنظر في هذا الاعلام وجد ان المدعى حصر القتل في
ضربة واحدة المدعى عليه ما واما الشهادة فلم يبين فيها ذلك فيحتمل ان القتل بسبب
الضرر بتين بحيث كانت كل ضربة منهما لو انفردت ا قتلت ويحتمل ان القتل بسبب
احدى الضرر بتين وحينئذ لم تتضح مطابقة الشهادة للدعوى فلا يقضى بها والحال هذه
فيقتضى رد الاعلام لاستيفاء ما هو لازم والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى المتصورة
عن صورة حجة محرقة من محكمة منية فخر مشمولة بامضاء وختم السيد عبد الفتاح عابد
قاضى الناحية المذ كورة مضمونها وانها بحسب الشرعية الشريفة الزكية بحكمة
منية فخر بولاية الدقهلية بين يدي مولانا المحاكم الشرعى متوليا واما معها من الولاية
المذ كورة الواضع خطه وختمه اعلامه بحضرة كل من العمدة السيد خليل السيسى
والعمدة الشيخ على ابراهيم الحزار والشيخ احمد الشهاى ووهبة نياض واجد امينة
وخليل جلال واجد قنبا ز جميعا من اهالى منية فخر واطلاهم على ما سيذكر فيه ادعى
اسماعيل الحبشى ابن المرحوم مصطفى الحبشى بطريق وكالة الشريعة عن الحرمة
عيوشة بنت المرحوم الحاج حسن السكتى المرزوقة له من زوجته المرحومة الحاجة
امونة بنت المرحوم الحاج سيد احمد الغمرى الثابت قوله عننا والمتضح معرفتها
بشهادة كل من محمد سيد احمد غراب وحسن سليمان الطار جميعا من اهالى منية فخر
على الحاضر معه بالهاسر هو محمد الغمرى ابن المرحوم حسن الغمرى ان الحرمة عيوشة
م وكالة المدعى المذ كورة تسحق اربعة قرايط وربعمان قيراط على الشيوخ الشرعى في
كامل الدار الكائنة بمنية فخر بحسرة المراكبي المدودة بحمد وداد بركة القبلى للحارة
المذ كورة وفيه الباب والبحرى لما يمد حضرة عتيق افندي ابن المرحوم محمد البقلى
والشرقى لما يمد العمدة السيد خليل السيسى ابن المرحوم السيد خليل والغربى لما يمد
محمد ابى الحسن ابن المرحوم عبد الله ابى الحسن الخلفه الدار المذ كورة عن المرحوم

سيد احمد الغمري ابن المرحوم عبدالله الغمري المتوفى سيد احمد الغمري المذكور عن
كل من زوجته المحرمة صالحة اقبانية وبناته منها الثلاث هن المحرمة الحاجة امونة
والدة عيوشة الموكلة المذكور والمحرمات ربيعة والمحرمات زنوبة وشقيقة حسن الغمري ابن
المرحوم عبدالله الغمري المذكور المتوفى حسن الغمري المذكور عن كل من زوجته
المحرمة زنوبة بنت المرحوم عبدالله ادريس واولاده منها محمد واحد وزليخا وعيوشة وان
احمد الغمري المذكور توفي عن كل من والدته زنوبة المذكور وولده حسين ثم توفيت
زنوبة زوجة حسن الغمري عن كل من اولادها هم محمد وزليخا وعيوشة ثم توفيت زنوبة
بنت الحاج سيد احمد الغمري عن كل من زوجها الحاج محمد حرز وشقيقة المرحمة امونة
والمحرمة ربيعة ووالدتها صالحة ثم توفيت صالحة المذكور عن كل من بنتيها هما الحاجة
امونة والحاجة ربيعة فرضا ورذا لعدم عاصب لها ثم توفيت الحاجة امونة المذكور
والدة المحرمات عيوشة الموكلة المذكور عن كل من بنتها المذكور وشقيقة بنتها ربيعة المذكور
وتركت في الدار المهدودة اربعة ثمانية قراريط ونصف من قيراط ارثا من والدتها سيد احمد
الغمري وشقيقة بنتها وامها صالحة المحرمة المذكور في بنتها وشقيقة بنتها المذكور من مضافة وان
المدعي عليه المذكور ورواها عن يد المدعي الى الدار المذكور كورة من منذ تسع سنين بعد وفاة والدة
الموكلة المذكور كورة وانه مانع موكلة المدعي المذكور عن استحقاقها اربعة اداء في الدار
المذكور كورة بغير وجه ويريد المدعي الوكيل المذكور تحقيق ذلك ويطلب المدعي عليه
برفع يده عن استحقاق موكلة في الدار المذكور كورة بالوجه الشرعي سئل من المدعي عليه
المذكور عن ذلك فاجاب بالانكار ملكية المحرمات عيوشة والكتبية الموكلة المذكور كورة
للاربعة قراريط وربع قيراط في الدار المذكور كورة وجملة ملكية الموكلة المذكور كورة للخدمة
المذكور كورة جدا كايا وان الدار ملك والده حسن الغمري فلم يصدق المدعي الوكيل
المذكور على ذلك وطالبت منه بيينة تثبت دعواه المذكور كورة فاحضر كلام من محمد احمد
علة ومحمد عبد الرحمن هما من اهالي منية غمر وادى كل منهما شهادته على انفراد بقوله
اشهد ان المحرمات عيوشة والكتبية موكلة المدعي المذكور كورة وتسحق اربعة قراريط وربع
قيراط ارثا من والدتها امونة بنت الحاج سيد احمد الغمري في الدار المهدودة اربعة اداء
المتركة عن الحاج سيد احمد الغمري المذكور كورة كيا وعدلا بشهادة كل من العمدة
السيد خايل السيسى والعمدة الشيخ علي ابراهيم الجزار هما من اهالي منية غمر فينتد
ثبت ملك الموكلة لاربعة قراريط وربع قيراط في الدار المذكور كورة البالغ قيمة الحصة
بقول من ذكرها ومائة وثمانين قرشا وثلاثي قرش ومائة صاعا ومضمون سؤال فاضى
المنصورة يطالع على هذه الحجة حضرة العلامة الفاضل المفتي الحنفى ويفيد هل هذه الحجة
صحيحة معمول بها شرعا مستوفية لشرائط الحصة حتى اذا عاد المدعي عليه وتظلم من
القاضي المحررة من طرفه هذه الحجة وانكر ما هو محرر بها الايلة فت الى انكاره وظلمه

اولست مستوفية لشرايط الجهة ولا يعد قول القاضي في هذا مذنب الى آخره حكما وما
 حكم الله في ذلك (اجاب) بالاطلاع على صورة هذه الحجة وجد الحكم المستطرف غير
 صحيح ولا يستستوفية والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنوية بافادته في ٢٩ جا
 سنة ١٢٧٨ على خطاب وارد من مديرية اسيوط مؤرخ في ١٨ جاسنة ٧٨ ومعهما
 اعلام شرعي من قاضي اسيوط مؤرخ في ٤ جاسنة ٧٨ بخصوص حادثة مضمونه
 بحضور نايدوان المديرية بسيوط وحضور حضرة وكيل المديرية ومقتنى المجلس حضر
 محمد عبد النبي النجداني من اهالي طوخ مع غيره من الشهاب البالغ خالي العذار
 معتمد بن فراج بن زيد من اهالي ديروط الشر يف وادعي محمد المذ كور عن نفسه
 وبالولاية الشرعية على بنت ابنه سعيد المتوفى قتيلا هي القاصر جليلة وبالوكالة
 الصادرة شفاهها بالهاس عن زوجته ام ابنه سعيد المذ كور هي الحرمة ذهب بنت سعيد
 مشرف وعن زوجة ابنه الحرمة منتهى بنت المرحوم عبد الرحمن بعد معرفته الموكلتين
 عينا ونسبا وانحصار اراث المتوفى فيهما وفي الوكيل المرسوم وبحجورته بشهادة عبد
 الرزاق عبد النبي واحد عبد النبي كلاهما من طوخ بان بالجهة القبلية من ناحية ديروط
 المذ كورة دريا مستطيلة نافذ الباب بالجهة القبلة وباب آخر في خوخة في اقصاد تشعب
 بالجهة الشرق وفي وسطه خوخة اخرى غير نافذة تشعب عنه بالجهة الغرب ثم تشعب
 عنها بالجهة القبلة ايضا خوخة اخرى غير نافذة كذلك مشتملة على اربعة اماكن منها
 مكان مملوك لوالد المذ هي عليه يضع فيه تبنة يعرف بالشونة ومنها منزل ملاك حسين على
 محمد واخوه البائع محمد والقاصر سيف الدين ومنها منزل مملوك لرجل يدعى بخلاب
 هدية والرابع منزل مملوك لحسن احمد ومن مدة ترى يدعي اربعة بين يوما كان حسين
 المذ كور قدم الى منزله من غيبة غابها فوجه اليه ابنه سعيد المذ كور للسلام عليه
 وجلس معه ومع حسن احمد في الخوخة المذ كورة فاصيب برصاصة من ظهره مرت الى
 بطنه وسقطت فوق طر بجاعلى الارض بين باب شونة والد المذ هي عليه وباب
 دار حسين المرقوم ومات قتيلا لوقته بسبب ذلك ولهدم علمه للقاتل انسى للمحكمة
 وعترف عن محل قتله فاحضر المحكومة كلاما من حسين على وحسن احمد المذ كورين
 بسبب صدور القتل في زقاقهما فاخبراه ان معتمدا المذ كور هو قاتل ابنه سعيد المرسوم
 فصدفه ما على ذلك وحمهم دعوا بهدم ابنه فيسه وابرامتها اهل الرقاق واهل الدرب
 ويطلبه بما يترتب عليه في ذلك وسال جوابه عن دعواه المذ كورة فعند ذلك سئل المذ هي
 عليه عن دعوى المذ هي فانكرها وجمدها جدا كيا فطلب من المذ هي بينة شرعية
 تشهد له بدعواه فاحضر كلاما من حسين وحسن المذ كورين واستشهد بهما على دعواه
 فاخبر ايان ابن المذ هي لاحضر للسلام على احدهما حسين المذ كور وجلس معه ما داخل
 باب زقاقهما الجسامع لدارهما وشونة والد المذ هي عليه ودار بخلاب المرقوم فدخل

عليهم المدي علىه ولم ير بامعه سلاحا ولا بندقة و بعد ان سلم كذلك على حسين تقبى عنهم
وتجاوزهم الى داخل الزقاق فلم يشعر احدى سمع اصوت بندقة لم يريا ضار بها واصيب
سعيد ابن المدي بمقادير ثم بعد ذلك رجع اليهم المدي عليه ويده فرد طبع صغير قدر
شبر وقال لسعيد المضر وب لا تخف ان الذي اصابك بارود ثم مات المضر وب بسبب ذلك
وبوجود القرد المذكور بيد المدي عليه فها ان الضارب ولم يعلم ما كونه هذا او خطا
واعدم صحة الشهادة المذكورة لكونهم لم يشهدا بما يثبت الضرب او الاقرار به ولكونهما
من اهل الهلة التي صدر فيها القتل لم تقبل شهادتهما شرعا وان لم يكن المدي عليه من
اهل اهل لا يقول امام المذهب الامام الاعظم الذي صححه اهل التصحيح من علماء مذهبه
طالب من المدي عليه بيعة سواهما فخرج عن ذلك وترقت اليمن على المدي عليه لانه
اهل الزقاق والدرب من دعواه فامتنع من التعليف وفوض الامر للحكومة فبمقتضاه
صار لا مطالبة للمدي قبل المدي عليه بغير اليمن مادام عاجزا عن اليرهان ولا جيل
الاعلام تحرره هذا (اجاب) فامتضت هذه الاعلام من عدم ايجاب شي في هذه الحادثة
والحال ما ذكر على الوجه الموضح به في محله والله تعالى اعلم (سئل) من المعية بتاريخ
٢٥ جاسنة ٧٨ عن اعلام محررون وكيل قاضي الفيوم مؤرخ ١٦ ذي الحجة سنة ٧٧
مضمونه بمحضرة كل من فلان وفلان ومن جلاتهم - ممتقي مجلس المديرية ووكيلها بعد ان
ثبت وفاة المرحومة جميلة بنت المرحوم الحاج احمد دهوى من اهالي ناحية اشواى
الزمان في يوم وانحصار ارثها الشرعى في والدتها المرحومة عائشة بنت المرحوم على السجيع
واشقائها فرج وحققة وقاطمة البالغين العاقلين الحاضرين بالجلاس المذكور من غير
شريك لهم في ذلك بشهادة كل من المذكور الى عائشة بن على الى حجر والمكرم حسن بن على
محمد كلاهما من اهالي ناحية سنور في يوم بلفظ اشهد في وجه المدي عليه الاتي ذكره
ادناه بعد المرافعة الشرعية كل منهما على انفراد المذكورين بشهادة المكرم خليفة بن محمد
خليفة وعبد الله بن على بن احمد كلاهما من اهالي ناحية سنور في يوم ادعت المرحومة
عائشة الوالدة المذكورة وفرج الاصيل من نفسه والوكيل عن اختيسه تحفة وقاطمة
الثابت معرفة الجميع بشهادة كل من فلان وفلان العارفين للوكاتين المذكورين
ولاو كيل المذكور معرفة قامة على المكرم يحيى بن على الشاهد من اهالي ناحية قاي بولاية
بنى سو بنى اخبر بالجلاس بانه كان متزوجا بمورثتهما المرحومة جميلة المتوفاة المذكورة
اعلاه وطلقها وقبل وفاتها باربعة ايام حضر ليردها الى عصمتة فامتنعت وبعد ذلك غابت
المرحومة جميلة المذكورة من محل اقامتها المسمى بئر ناحية قدمين وسينرو وزير ائب هنالك
فذلك في رابع عشر شعبان سنة ١٢٧٧ فصار البحث عليهم اذ وجدت مخنوقة من
عنقها من غير جرح وهكسورة الرقبة وذلك في التاريخ المذكور قبله في وقت الضحى
في ارض من اراضي ناحية قدمين لا يلاحد على الارض المذكورة بعيدة عن
الناحية المذكورة بحيث اذا صاح احد من الارض المذكور لم يسمع صوته من في

البلد المذ كورة والذي خنقه او كسر رقبته هو المدعى عليه المذ كوردون غيره ويريد ان
 وجب ذلك وما يترتب عليه شرعا ومطالبة به ويسالان سؤاله سئل المدعى عليه
 يحيى بن على الشاهد المذ كوراعلاه من ذلك فاجاب بانه كان متزوجا بالحرمة جميلة بنت
 المرحوم الحاج احمد هوى الا بشويهي الغيومي وطلقها ثلاثا قبل وفاتها بثمانية أشهر
 ولم اطلب ردها الى لكونها مطلقة ثلاثا واناد جل غريب من أهالي ناحية قاي بولاية
 بني سويف وفي صباح وفاتها كنت مارا باراضي ناحية قدمين فوجدت ناسا بكثرة
 مجتمعين فتوجهت اليهم فوجدت جميلة المذ كورة متوفاة ومطروحة بالطريق وعانيتها
 مخرقة مثل الناس المجتمعين عليها ولم يحصل مني خنق للحرمة جميلة المذ كورة ولم اعلم
 من فعل بها ذلك وانكر ذلك وجمده جدا كليا فعند ذلك طلب من المدعين المذ كورين
 بيضة تشهد لهما طبق دعواهما فاعرفا بانه لم يكن عندهما بيضة تشهد لهما بذلك فترتب
 لهما اليمين الشرعية على المدعى عليه المذ كور فطلباهما منه مخلف كما استخلف بمحضور
 من ذكر اعلاه فبمقتضى ما ذكر لم يثبت على المدعى عليه ما ادعى به المدعيان المذ كوران
 ولا قسامة ولا دية على أهالي ناحية قدمين المذ كورة ولا غيرها الكون الدعوى على معين
 من غير أهالي الناحية المذ كورة ولم يدهيا على أحد من أهالي الناحية هذا ما صدر بمحضرة
 شهوده وبه حكم (اجاب) المحكم بعدم ايجاب شيء في هذه الحادثة حيث لم يثبت القتل
 وقد وجد في الارض المذ كورة التي لا يد لاحد عليها وهي بعيدة عنها بحيث لا يسمع منه
 الصوت في محله وهذا ما لم تكن تلك البرية متفعلا بالعامّة المسلمين بالاحتطاب
 والاحتشاش والكلال والموالو كانت كذلك فالدية واجبة في بيت المال حيث كانت
 بعيدة عن سائر العمران بحيث لا يسمع الصوت وهذا كله بناء على ما هو مطر به هذا
 الاعلام المهر من وكيل قاضي الغيوم واما بالنظر لما في قرار هذه القضية المرفوق مع
 الاعلام المذ كور من ان الارض التي وجد فيها القتل هي غيط الحلبنة من اراضي
 يوسف أفندي من ارباب المعاشات وانه بالمقاس من محل وفاتها الى محل كفر حسن
 فربط الكائن باراضي قدمين سبع عشرة قصبة وهو اقرب الجهات الى محل القتل وعلى
 هذا فيسمع الصوت من الكفر المذ كور فلا يجب امضاء شيء في هذه الحادثة شرعا عند
 عدم الاثبات سوى اليمين على المدعى عليه وقد حلفه حيث وقعت الدعوى على اجني
 من اهل الكفر المذ كور الذي هو من أهالي قاي بديرية بني سويف ولم يكن مالكا
 للارض التي وجد فيها القتل لانه لا يخلو امانا ان تكون تلك الارض مملوكة ليوسف
 أفندي المذ كور ملك رقبعة او ملك منفعة والرقبة لبيت المال فان كانت مملوكة
 الرقبعة ليوسف أفندي المذ كور فيدعوى الا ولاء على غير المال مع عدم الاثبات
 لا يجب سوى ما تقدم وان كانت ابيت المال فكذلك حيث ادعى على غير اهل اقرب
 الجهات اليها كما في الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنية بما حصل لها

كتب كحضر تكم من المعية السنية بالاطلاع على ما في افادة مدير قننا واسنا والقرار
والاعلام الواردين معها بخصوص قضية قتل الحرمة ستهم من ناحية الاستعانة بالسبب
الضرب الذي اصابها من الحرمة وصيغة الافادة بما يتراعى شرعا قد وردت مكاتبة
حضر تكم رقم ١٠ جاسنة ٧٨ بالتصديق على ما في الاعلام وحيث من سياق التحقيق
وما هو مسطور بالاعلام متبوت ان الضارب بهي الحرمة وصيغة المذ كورة وحصول
الوفاة كان بهذا السبب والادعاء من الورثة كان على تلك الحرمة والشهود شهدوا
عليهم في وجهها بذلك وز كواسر او علانية وهي لم تدم طعنا حسبما هو منصوص
بالاعلام فاعلم الوجه الذي بني عليه الحكم الشرعي بالزام القسامة والدية لاهل نجح
رزق مادام الضارب معينا فلما نسبة عدم التوضيح بالاعلام مما ذكر لزمنا اعادته مع
افادة حضرة المدير والقرار تؤمل من بعد اعادة النظر وورد الافادة الصريحة عن الوجه
المذ كور لاجل المعلوماتية واجراء المقتضى (اجاب) فهمت افادة المعية السنية بتأريخ
٢٥ جاسنة ٧٨ والجواب المعطى من هذا الطرف سابقا عن الاعلام هو الموافق للحكم
الشرعي وهو السابق قيده في ترجمة المحاضر من هذه الفتاوى بالتأريخ الموضح في افادة
المعية وأما الوجه الذي بني عليه الحكم الشرعي بالزام القسامة والدية لاهل نجح رزق مع
كون الضارب معينا وقيام البينة على المدعي عليهم بالقتل حسب دعوى الورثة
وتزكية الشهود سرا وعلانية الى آخر ما هو موضح فهو وان كان غير محتاج للبيان
الا انه حيث طالب فلا مانع من ذكره وهو ان الشهود الذين شهدوا على المدعي عليهم
بالقتل كاهم من اهل النجس المذ كور الذي وجد القتل بالقرب منه والمدعي عليهم منهم
ايضا وقد صرحوا في مثل ذلك بعدم قبول شهادتهم بالاجماع من الامام وصاحبيه
لانهم متممون لوجوب القسامة والدية عليهم بوجود القتل بالقرب من محلهم ان لم
يثبت القتل على معين اما بالاقرار او بشهادة غيرهم فبشهادتهم يريدون دفع التعرم
عنهم فلا تقبل بالاجماع واما في حق وجود تلك المرأة مقتولة في هذا الهل فشهادتهم
مقبولة لكونها وجبة للتعرم عليهم اذ بوجودها كذلك في هذا المكان تجب عليهم
القسامة والدية ومع ذلك فقد وجدت شهادة شاهدين اجنبيين بوجود المدعي قتلها في
ذلك الهل مضر وبه وبها اثر الجرح وانما استمرت ملازمة للقرائن حتى ماتت كما يعلم
من السؤال السابق فذلك طابت تركة تهم لكن لم يلب الا ولياء القسامة والدية
لم يقض بشئ لان شرط ذلك الطلب ولم يوجد والله تعالى اعلم (مثل) من المعية السنية
في ٢٥ جاسنة ١٣٧٨ شرحا على خطاب من مديرية اسيدوط رقم ١٣ جاسنة ١٣٧٨
ومعه نتيجة واعلام شرعي من قاضي المديرية المذ كورة مؤرخ في ٢٩ سنة ١٣٧٨
مضمونه بحضور نايدوان المديرية بسيدوط لدى سعادة اقندم المدير وبحضور حضرة
الوكيل ومفتي المجلس حضر ورثة المرحوم سدا مع ميل طينة الخباز علوى وهم

١٣٧٨

٣٩

اولاده الرجل محمد واخوته لایه ابراهيم وزنوبة الباقون والقاصرة زهر الا وارت
له سواهم حسبما ادعى البالغون واقامت زنوبة المذ كورة اخاها لایه محمد المرسوم
و كیلا عناشقاها بالجلس في الخصومة عنها في قضية قتل ابيها بعد معرفتها عينها ونسبها
وحصر ارت المتوفى فيهما وفي اخوتها المذ كورين باخبار كل من حسنين على وصالم حميدة
وعلى شعی كاهم من بني عدی اصلا المستوطنون يومئذ بسيوط المذ كورة المزكون
بشهادة احمد درویش الخياط ومحمد رضوان اللبودی ثم عرف ابراهيم ومحمد والو كیل
المذ كور أن في ليلة خامس عشر شهر شعبان سنة ١٢٧٧ كان والدهما نائما الى المذ
ابنته القاصرة زهر المذ كورة في محل مملوك له يصنع فيه الخبز يدرب شعلان بالجهة
الشرقية من الناحية وهم نائمون بمنزلهم القريب من محل مبيت ابيهم قر ياينا سمع
الصوت منه ففي آخر الليلة المذ كورة دخلت عليهم اختهم زهر المذ كورة واخبرتهم
بان الحرامية دخلوا على ابيهم وضربوه فذهبوا المحو فوجدوه مضروبا برصاصه في جانيه
اليسر ومجروح في راسه جراحات متعددة كسرت عظام راسه ومضروبا ايضا على ساقيه
بنيايت فسألوه عما صار له فاخبرهم ان الحرامية دخلوا عليه وضربوه واخذوا
السحارة بما فيها من النقود والاهيان ولده شته وقتلوه لم يعرف اشخاصهم ولا عددهم
واستمر على تلك الحالة ملازما فراشه اياما حتى مات بسبب ذلك وكان ضاله ناظر
البلد قبل موته عن سبق عداوة بينة وبين غيره من اهل البلد فاخبره ان له عداوة مع
مشايخ الناحية وقتئذ وهم محمد مسمود ومحمد حسن عبودة وعلى جزاوى واولادهم ولم
يدع عليهم انهم الضاربون له او المتسبون في ضربته بل جعله بالفاعلين به لکن عند تحقيق
القضية بالحكومة اضرروا المشايخ المذ كورين والخفرة ويصنعونهم بسبب ذلك حتى
ان بعضهم وهو حسن احمد شيخ الخفرة اقر على نفسه بانه من جملة من هجم على المقتول
وانه ضرب به في راسه لکنهما لم يتحكما صدق اقراره ولم يصدقاه عليه ولم يعلما كون
المعجوزين معهم الفاعلين او بعضهم او غيرهم واشهدا على انفسهم انهما لا دعوى لهما
ولا لمو كة محمد عليهم بسبب ذلك مجملهم بالفاعل وفوضا امر ذلك للحكومة فيمقتضى
ذلك صار لامطالبة البالغين من ورثة الميت على حسن المذ كور ولا على غيره ممن زعم
مشاركته في الفعل لاقرارهما بانهم لا دعوى لهما عليهم وكتب هذا علما
بما صدر (أجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام وجد محصله مجرد اقرار من ورثة المقتول
البالغين بانهم لا دعوى لهم على المتهمين بالقتل فيعلمون بموجب اقرارهم والله تعالى
اعلم (سئل) من المعية السنية في ١٢ جادی الآخر سنة ١٢٧٨ عن اعلام محرر من قاضي
المنية مؤرخ ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٢٧٨ حاصله بحضورنا مجلس المديرية بحضور وكيل
المديرية ورئيس المجلس ومحمد افندي حبيب معاون المديرية والشيخ حسين احمد شاي
مفتي المجلس حضرت المرأة نفيسة بنت الحاج عقولة القيدى المقيمة بطاى زوجة ابراهيم

محمد شيخ بناحية مطاي الشهير بذلك المتوفى عنها وعن اولاده منها القصر عبد اللطيف
وعبد الرحيم وعبد المحي ووالدته المرافة زين بنت الشيخ عبد الله الخطيب من مطاي
الثابتة وراثتهم له ووصيهم وان المتوفى المذكور لم يقيم وصيا على اولاده القصر
المذكورين بشهادة المذكر غزاوي حسن محمد وحسن علي الجمل كلاهما من مطاي
وتركيتهما اسرا وعلنا وذلك في وجه الخصم الاتي ذكره بعد المرافعة الشرعية وادعت
نفيسة وزين المذكورين والرجل سند محمد شقيق المتوفى بطريق اقامته وصيا منا على
القصر المذكورين في الخصومة فقط بعد ان ثبتت لدينا امانته وديانته واهليته
للخصومة عن القصر المذكورين بشهادة شاهدي الوراثة المذكورين على المحاضر
معهما الرجل علي داود من مطاي احدا الحفزة بهما ان المورث المذكور كان ساثرا ابلا
في البلدي نظروا باطال الحفزة بهما لكونه كان شيخا بالدفعا كان من علي المذكور الا
ضربه بندقية اصابه عيارها فوق بزة اليدين ومات لوقته بسبب ذلك عن ورثته
المذكورين من غير ثمن يترك وذلك على ضيق الخطان المذكورين وكان ذلك بالبلد من
الجهة البحرية في محل وضع الاجران المباح القريب من اهل البلد جدا وان الاقرب
لموضع اصابة المتوفى المذكور من حارات البلدة الحارة البرزدة التي منها المدي عليه والبلد
كبيرة ذات حارات عديدة وانهم يطلبونه بموجب ذلك شرعا سئل من المدي عليه عن
دهوى المذكورين هذه فاجاب بالاثبات لذلك القتل رأس اقطبت بيته من المدين على
ذلك فاحضروا غزاوي وحسنا عليا الجمل المذكورين واحمد بن دوي السويقي ومقيم
بالناحية الجميع من غير محلة المدي عليه كما اخبر بذلك المدي عليه وشهد كل منهم على
الانفراد في وجه المدي عليه انه كان بائنا في البحر وسبح صراخا فوجه اليه فوجد
الامر اخ من مدي احدا الحفزة فساله في شأن ذلك فاخبره ان عليا المذكور ضرب ابراهيم
المذكور بندقية اصابه عيارها فمات بسبب ذلك وانه سال ايضا عليا المذكور عن ذلك
فاقرانه في حال مرور ابراهيم المذكور من معه من الحفزة ظنهم حرامية ففرغ بندقته
فاصاب عيارها ابراهيم ومات من ذلك ولم يطعن المدي عليه فيهم ولا في احدهم بطعن
شرعي اهل اوزكي الجميع سر الشيخ احمد حسن المذكور وعلنا كل من المذكر حسن بن
خليفة وخليل ابني السعيد كلاهما من المنية وقد اقتضت الشريعة الحمدية ان عليا داود
المدي عليه تلزمه دية الخطا الشرعية في ماله في ثلاث سنين حيث اطلقت الشهادة من
قيد النعم ولا عاقلة له وحكمنا بذلك عليه لورثته المذكورين وللاشعار حرره هذا
الحكم (اجاب) بالنظر فيما تضمنه هذا الاعلام من الحكم بالدية في ثلاث سنين حيث
ثبت القتل الخطا ووجد غير مختل والله تعالى اعلم (سئل) من وكيل محافظة مصر في
جادي الاخر سنة ٧٨ عن ثلاث قضايا وارادت من قاضي المنية محررات بشقة مشمولة
بختومه وورقة ٨ جادي الاولى سنة ٧٨ وعلى ظاهرها افادة من حضرة مدير المنية

مؤرخة ٢٣ جمادى الاولى سنة ٧٨ بطلب ارسال ما ذكره الاطراف والاستعانة عن
تلك القضايا لتوقف القاضى المذکور في حكمها حاصلا انتهى لرفعتم انما لدينا
الآن ثلاث قضايا لم يوجد عندنا نص صريح بالحكم الشرعى فيها ونريد الخطاطبة في شأن
ذلك لاحضار افادة من حضرة مفتى أفندي الهروسية ليحرى الفصل فيها ثم عايناه
على افادة حضرته

القضية الاولى شخص يسمى خرينا دعى على شخص يسمى سيدا أن له بذمة خمسة عشر
ألف قرش وخمسمائة وسبعة وستين قرشا وخمسة عشر فضة ثمن بضاعة باعها له بالمنية
وكذلك ستة آلاف وستمائة واربعه عشر قرشا ثمن بضاعة باعها له بالمنية قبل ذلك
اقبضه من ذلك كله خمسة آلاف وسبعمائة وستة وعشرين قرشا من القدر الاول أربعة
آلاف وستمائة وستة قروش ومن القدر الثانى ألفا ومائة وعشرين قرشا ويطلبه
بالباقى من ذلك = له وهو ستة عشر ألف قرش واربعمائة وخمسة وخمسون قرشا
وخمسة عشر فضة ويطلبه أيضا ثلثمائة قرش وستة قروش اقرضها له بالمنية من ماله
وصرفها في حاجته فاجابه سيدا انه اشترى منه بضاعة بالمنية بمبلغ خمسة عشر ألف قرش
وخمسمائة وسبعة وستين قرشا وخمسة عشر فضة اقبضه من ذلك خمسة عشر ألف قرش
ومائة وثلاثة وستين قرشا وخمسة عشر فضة والباقى بذمته أربعمائة قرش وأربعة
قروش وانه اشترى منه أيضا قبل ذلك بضاعة بالمنية بالعين وسبعة وسبعين قرشا
واقبضها له وانكر الزائد على ذلك وهو أربعة آلاف وخمسمائة وسبعة وثلاثون قرشا
واقترض المذکور وببقائه في ذمته وبسؤال المدعى عما اجاب به سيدا المدعى عليه
اجاب انه لم يقبض منه من الثمنين المذکورين الا ما ذكر وهو الخمسة آلاف وسبعمائة
وسنة وعشرون قرشا وانكر دفع الزائد ولدى طلب بيئته من خرين تشهد له بما انكر سيد
وبيئته من سيد تشهد بما انكر خرين مما ادعاه عليه سيدا انه اقبضه له فاحضر سيد
شاهدين شهد كل منهما على الانفراد أن خرينا شهد على نفسه انه له بذمة المدعى عليه
العين ومائتين وثلاثة واربعين قرشا منها ألف ومائتان وسبعة عشر قرشا وعشرون فضة
باقى بمبلغ خمسة عشر ألف قرش وخمسمائة وسبعة وستين قرشا وخمسة عشر فضة ومنها
ألف وخمسة وعشرون قرشا وعشرون فضة باقى بمبلغ بسند لا يعلم اصله ولم يذكر خرين
لشاهد السبب الموجب لذلك بذمة سيد المذکور وانه أى الشاهد سال خرينا المذکور
هل لا غنى بذلك وهو الاغان ومائتان وثلاثة واربعين قرشا فقال ليس لي عنده
شئ وان كلام من سيد وخرين اظهر له قائم بمبلغ أربعة آلاف وسبعمائة وستة
قروش وخمسة وثلاثين فضة وسند بمبلغ تسعة آلاف وستمائة وثلاثة واربعين قرشا
وصادق قرأ من مافى القائمة والسند وهو يقر باصال مافى كل منهما له الا انه مذکور فى
القائمة مائتان واحد وثمانون قرشا انها تسامى رجل يسمى حسونة فتوقف فيه خرين

واوقفه على رؤية هذا الرجل وسؤاله له عنه فان اجابه باستلامه فيكون ما في القائمة كاه
صحيحاً وان اجابه بعدم استلامه فيكون ذلك زيادة على مبلغ الالفين ومائتين وثلاثة
واربعين قرشاً وتوقف خبرين في ذلك وقوله هذا بعد سؤاله المذكور اهلاؤه وكان ذلك
بجاسر خبرين وسيد كل ذلك بحضور سيد وهو ساكت هذا لفظ كل واحد من الشاهدين
وقال خبرين المدعى ان هذه الشهادة فهي بناء على انه توافق معه سيد المدعى عليه انه
يقول ذلك بحضور شخص يسمى اسمعيل اليباري وهو واحد شاهدي سيد المذكور من
هلا الحجاج عبد الله حسين التاجر بالمنية واشهده لاجل ان يبلغ ذلك الحاج عبد الله
المذكور ويصدق خلاصه ويكون ذلك حيلة على اني اخذ من الحجاج عبد الله المذكور
دراهم للتجارة فيها واخلاصت منها هذا قول خبرين المدعى فهل هذه الشهادة لسيد
المذكور بعد هذه الدعوى صحيحة يعمل بها شرعاً او غير صحيحة واذا كانت غير صحيحة
فما وجه عدم الصحة وهل قول القائل ليس لي عنده شيء باق على الاصل المنصوص من
اختصاص لفظه منه بالامانات دون المضعونات او اذا جرى العرف بشمول المضعونات
ايضاً يكون معتبراً وهل قول خبرين ان هذه الشهادة فهي بناء على ان يكون من باب الهزل
او التلحظة واذا كان من احدهذين البابين هل تطلب بينة منه عليه اذا صححت الشهادة
المذكورة اعلاه

القضية الثانية شخص ادعى على آخر فخلل اراثاله واغيره من بقية الورثة دعوى شرعية
وادعى المدعى عليه بوضعه اراثاله وتغيره واخبر ان باقيه جماعة غيره من اقاربه ثم ترك
دعواه هذه وقال ان النخل المذكور ثبت بنفسه في الارض الخراجية التي تحت يده
ويدا قاربه اثر المم وليس له فيه ملك اصلاً وانما استولى عليه هو واقاربه استيلاء مجرداً
عن الملكية بتقطيع ثماره ونحوه ولم يزاد المدعى عليه على ذلك فهل هذا يعد دفعاً يطلب
منه البرهان عليه ام لا واذا عد دفعاً فمن هو الخصم له هذا المدعى واذا لم يعد دفعاً وبرهن
المدعى على دعواه فما الذي يحكم به على المدعى عليه

القضية الثالثة شخص ادعى على شخصين ارضا كان بها بنا اراثاله واغيره دعوى شرعية
فاجاب احدهما المدعى عليه بما بهجة دعوى المدعى وصدقه في دعواه واجاب الآخر ان
الارض المذكورة لا ملك له فيها وهي من الارض الخراجية التي تركها الميرى لكل
من اراد السكنى بها ولم يزد في جوابه على ذلك والارض في يد المدعى عليه ما فهل هذا يعد
دفعاً ام لا (اجاب) الجواب عن القضية الاولى ان الشهادة التي اقامها المدعى عليه على
دعواه على الوجه المذكور باطنه غير معتبرة شرعاً فلا يعول عليها والحال هذه في اثبات
الزيادة المنصوصة التي ادعى دفعها المدعى (والجواب عن القضية الثانية) ان يحصل
ما ذكره المدعى عليه انه اقر بما ذكره المدعى به عليه بالقرار لبعض ثم نفى الملك عن نفسه
واقادانه في يده كالعارية بواسطة استحقاقه لمنفعة الارض الميرية وقد صرح جواباً فيد

عدم اعتبار كون ذلك دفعا حيث ذكروا ان المدعى عليه ان قال في غير مجلس الحكم ان
المدعى به ملكي ثم قال في مجلس الحكم انه وديعة عندي اورهن او عارية مثلاً من فلان
تندفع الخصومة مع البرهان على ما ذكر الا اذا برهن المدعى على مقالته الاولى فان
القاضي يصح له خصما ويحكم عليه لسبق اقراره بما يمنع الدفع فهو - اذا صرح في انه عند
ثبوت اقرار المدعى عليه اولا بالملك لنفسه لا تندفع عنه الخصومة بدعواه - وذلك انه
اقره وانه في يده عارية مثلاً وههنا في حادثة السؤال لا يحتاج الى اثبات انه قال اولا انه
ملك لا اقراره بذلك بين يدي القاضي ولا يطلب البرهان معه فهذا اولى بمنع كون
ما ذكر دفعه في حق الرجل المذكور خاصة (والجواب عن القضية الثالثة) انه بعد ثبوت
وضع يد المدعى عليهم على الارض المدعى بها يعامل المقر للمدعى بموجب اقراره فيما
بيده وفي حق من نفي ملك نفسه وجعل الحق لبديت المال تسمع الدعوى فيما بيده على
من جعله ولي الامر خصما في مثل ذلك بعد اقامة البينة على هذا الدفع او تصديق وكيل
بديت المال على ذلك عند كونه حاضرا ما لم يثبت على ذلك الرجل اقراره بملكه لذلك في
غير مجلس الحكم مثلاً ان ادعاه خصمه والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنية في ١٦
ربيع الاول سنة ٧٨ بمضمونه طلب الاطلاع على الافادة الواردة من محافظ رشيد وما
معها من المفروقات وما يرى في ذلك يفاد عنه ومن ضمنها صورة اعلام محرر من طرف
قاضي نعر رشيد وهو المقصود الاصل بالاستفتاء عن مضمونه ادعى الشيخ محمود
البحارم نجل مولانا المغفور له الشيخ ابراهيم البحارم مفتي السادة الشافعية بالثغر كان
تقدمه الله بالرحمة والرضوان القائم فيما سبذ كفيه بطريق وكالته الشرعية عن المصونة
زبيدة بنت المرحوم السيد محمد ارنؤوط وهي الوصي الشرعية على ابنها المرحوم لها من
زوجها المرحوم السيد مصطفى العطار ابن المرحوم السيد أحمد وهو محمد المغربي القاصر
من قبل مولانا وكيل المحاكم الشرعي بالثغر بموجب حجة شرعية مسطرة من محكمة
الثغر مؤرخة باليوم الثاني والعشرين من شهر رجب سنة تاريخه الثابت معرفة الوصي
المذكور وتوكيل مولانا وكيل المذكور عنها في ذلك الوكالة المفوضة بشهادة كل من
السيد حسين الرشيدى والمهترم السيد محمد علوى شهاب ابن المهترم السيد محمد والمهترم
السيد عبد الحميد شهاب ابن المهترم السيد على الثبوت الشرعي على الجنب المهترم السيد
محمد أغا علوان ابن المرحوم ابراهيم والمهترم السيد عبد الرحمن الجبال ابن المرحوم السيد
مصطفى الحاضر بين معه بالجلس القائم لـ منهما في ذلك أما المهترم محمد أغا علوان
فبطاريق وكالته الشرعية عن المصونة - قه خانون بنت المرحوم الحاج يوسف أغا
محافظ الثغر سابقا زوجة المرحوم السيد محمود العطار وهي الوصي الشرعية على بناتها
المرزوقتين لها من زوجها المذكورهما انجبت ومالكه القاصرتان الوصاية الشرعية
من قبل مولانا وكيل المحاكم الشرعي المواليه بموجب حجة شرعية مسطرة من محكمة

الثغرة ورخة باليوم العشرين من رجب سنة قاريخه الثابت معرقه المصونة حقه وتوكل
 السيد محمد أغا علوان عنها في ذلك الو كالة المفوضة بشهادة كل من السيد ضناخ التوقلي
 ابن المرحوم السيد أحمد والمكرم السيد محمد العطار ابن المرحوم السيد محمد أيضا الثبوت
 الشرعي وأما المحترم السيد عبد الرحمن الجمال فبطريق وصايته الشرعية على عبد الرحمن
 القاصر ابن المرحوم السيد محمد العطار المذكور من قبل مولانا الوكيل الموماليه بموجب
 حجة شرعية من محكمة الثغرة ورخة باليوم الرابع والعشرين من شهر رجب سنة قاريخه
 بان محمد المغربي القاصر المذكور يستحق بذمة المرحوم السيد محمد العطار المذكور ابن
 المرحوم السيد مصطفى ابن المرحوم السيد أحمد مبلغا قدره مائة ألف قرش وأربعمائة
 ألف قرش وسبعة وتسعون قرشا ونصف قرش عملة دارجة عنها عملة بالصاغ الديواني
 تسعة وخمسون ألف قرش وثمانمائة قرش وخمسة وستون قرشا ونصف قرش وذلك
 ما خص محمد المغربي القاصر المذكور بالارث من تركه والده السيد مصطفى العطار
 المذكور ومن تركه شقيقته زهرا القاصرة وان المرحوم السيد محمد العطار المذكور
 قبض ذلك من التركة آتين المذكورين لكونه كان وصيا على القاصر المذكور وان
 المرحوم السيد محمد العطار المذكور استهلك المبلغ المرقوم حال حياته وبقي ذلك
 بذمته عند وفاته وان حضرة المدعي الوكيل المذكور يطالب المدعي عليهم
 المذكورين أعلاه بدفع المبلغ المرقوم من تركه السيد محمد العطار المذكور ليحوزه
 بجهة القاصر المذكور ويسأل جوابهما عن ذلك وسئل من المدعي عليهم المذكورين
 أعلاه عن ذلك فأجاب المحترم محمد أغا علوان المذكور بان السيد محمد العطار المذكور
 كان وصيا مختارا على تركه والده المذكور وأنه لا يعلم استلامه المبلغ المرقوم وأجاب
 السيد عبد الرحمن الجمال المذكور بان المبلغ المدعي أنه قرش عين فانه اولا يصير
 حضور دفتر اقسام ويكشف منه عن ذلك هل كان هذا المبلغ صار حصره ووضع تحت
 يد المتوفي المذكور أم لا وبعد الكشف المذكور يتضح ذلك وأنه لا يعلم استلام
 المتوفي المذكور للمبلغ المرقوم وأنه لم يصرف فتح محل المتوفي والاطلاع على أوراقه فعند فتح
 الخل المذكور وصديق المتوفي يتضح ذلك وكلف حضرة المدعي المذكور اثبات دعواه
 بالوجه الشرعي فأحضر كلام من حضرة المحترم السيد حسين الرشيد المذكور والمكرم
 السيد محمد الحوشي ابن المرحوم السيد محمد أيضا والمكرم الحاج علي نور ابن المرحوم
 الحاج مصطفى نور والمحترم السيد عبد المجيد شهاب ابن المرحوم السيد علي وشهد كل منهم
 على انفراد بوجه المدعي عليهم أعلاه بان محمد المغربي المذكور ابن المرحوم السيد
 مصطفى العطار يستحق بذمة أخيه السيد محمد العطار ابن المرحوم السيد مصطفى ابن
 المرحوم السيد أحمد مبلغا قدره مائة ألف قرش وأربعمائة ألف قرش وسبعة وتسعون
 قرشا ونصف قرش عملة دارجة وذلك ما خصه بالارث الشرعي من تركه والده المذكور

وشقيقته زهر اوقبضه السيد محمد وال عطار المذكور بطريق وصايته المختارة وخالط ذلك
بماله حال حياته وبقى ذلك بدمته كحذوفاته الشهادة الشرعية وطعن السيد محمد داغا
علوان أحد المدعى عليهم المذكورين أهلاه في شهادة المكرم السيد محمد المحموشي أحد
الشهود المذكورين أهلاه بقوله أنه كان يذنه وبين السيد محمد وال عطار المذكور عداوة
وشهد على السيد محمد داغا المذكور بغير طريقه ورفع بصورة ذلك سؤال وأجاب عليه
مولانا العلامة الاستاذ الشيخ محمد أمين الدين مفتي الثغرا ~~ال~~ كندري حالا ومولانا
الشيخ محمد الرافعي الخنفي ومولانا الشيخ علي محمد والي بقل الخنفي بقولهم الحمد لله في معين
الحكام من الباب الرابع في القضاء بالبينة التامة مع معين القضاء ما قصه ~~مسئلة~~ قال
بعضهم ومبين القضاء متوجهة على من يقوم على الميت أو على الغائب أو على اليتيم أو على
من يستحق شيئا من الحيوان ولا يتم الحكم إلا به انتهى بلغة وفيه ~~ب~~ كلام ذكره
من الباب المذكور ما قصه تنبيه واليعين في ذلك على من يظن به علم ذلك ولا يعين على من
لا يظن به علم ذلك ولا على صغير ومن نكل عن اليعين ممن يلزمه اليعين منهم سقط من
الدين حصته فقط انتهى ومن ذلك يعلم الجواب الشرعي في حادثة السؤال من حيث
اليعين المحدث عنها فيه وهو ان يعين القضاء متوجهة على وصي القاصر لا على القاصر عند
صححة الدعوى شرعا بالدين على الميت ومطابقة الشهادة لما في وجهه خصم شرعي وأنه
لا يتم الحكم بثبوت الدين في تركه الميت بصحة الدعوى والشهادة إلا به وهذا لا ينافي
ما صرح به أرباب المتون من أن النيابة تجري في الاستخلاف لا في الخلاف لاختلاف
الموضوع كما لا يخفى على الفقيه النبيه والله اعلم وأجاب عليه أيضا مولانا الشيخ محمد عروس
الخنفي بقوله الحمد لله قد اطلعت على هذه الدعوى فوجدتها صحيحة مطابقة للشهادة
وحيث خلط الوصي المال بماله ضمنه كما في الخيرية والحامدية فيحكم به في تركه بعد
التزكية وأما اليعين فقد افاد حضرة المشايخ بان الوصي يخلف والله اعلم وأجاب
عليه بجواب آخر لفظه أما صحة دعوى الوكيل عن الوصي على وكيل أحد الورثة وعلى
الوصي الآخر في الحامدية لا وصي ان يوكل غيره بكل ما يجوز له ان يعمل به بنفسه في امور
اليتيم وأنه ينتصب خصما في دعوى الحقوق على الميت كما في البرازية فكذا وكذا
وأما مسئلة ضمان الوصي اذا خلط مال القاصر بماله فذكر في الخيرية من باب
الوصايا وكتاب الودية وكذا في الحامدية وأما وجه صحة الدعوى بالقدر المدعى به فقد
قال في الدرر ولو كان ما يدعيه دين في الذمة ذكر جنسه كالدرهم والدنانير والبر والشعير
ونحوها وقدره كائة والف وقفيز وقفيزين ونحوه ما فان الدين لا يعرف إلا بذلك
والحاصل أن المدار على تعيين القدر المدعى به حتى اذا تعين بدون صفة لا يحتاج إليها
كما في حوائج الطعناوى على الدرانة انتهى وزكيت البينة المذكورة أعلاه سرا وعلانية
بشهادة كل من مولانا الشيخ ابراهيم شهابي ومولانا الشيخ احمد باشا ومولانا الشيخ

محمد البقمطى التزكية الشرعية وحلفت الحرمه عز يد الوصى المذ كورة
 الامين الشرعية على ذلك فعند ذلك عترف مولانا السيد محمد عباسى النائب الشرعى
 المحترم محمد اغاغا لوان والمحترم السيد عبد الرحمن الجمال المدعى عليهما المذ كورين
 اهـ لاه بانه حيث كان الامر كما ذكر فقد ثبت المبالغ المدعى به المذ كور الذى قدره
 مائة الف قرش واربعون الف قرش وسبعه وتسعون قرشا ونصف قرش عملة دارجـة
 عن عملة بالهاغ الديوانية تسعة وخمسون الف قرش وخمسة مائة قرش وخمسة وستون
 قرشا ونصف قرش لهمـ مد المخرى القاصر المذ كور فى تركة اخيه السيد محمد العطار
 المتوفى المذ كور وحكمـ ابيهم بذلك بحضور كل من بيعة التزكية المذ كورين اعلاه ونفذ
 حضرة مولانا الحاجا كم الشرعى حكم نائبه المذ كور وامضاء والزم العمل بمقتضاه
 بحضور بيعة التزكية المذ كورين اعلاه وجرى ذلك وحرر فى تاريخ ١٢ ذى القعدة سنة
 ١٢٧٧ شوال سنة ٧٧ وثانيهما تاريخ نهاية الدعوى فى ١٢ ذى القعدة سنة
 ٧٧ ثم نقلت صورة هذا الاعلام ضمن سؤال واستفتى عن مضمونه بقول السائل فهل
 يكون الحكم بثبوت المبلغ المذ كور صحيحا نافذا واذا ظهر ان منقولات التركة لا تنفى
 بالدين وكان قيمها عقار يباع هذا العقار لوفاء الدين ولاحق للورثة فى العقار ولا فى غيره
 الا به وفاء الدين وايمس لا وصياء القصر المعارضة فى ذلك افيدوا الجواب واجيب عنه
 من حضرات العلماء الاتقى ذكرهم بما صورته الحمد لله حيث حكم نائب القاضى بثبوت
 المبلغ المرقوم دينا فى تركة الوصى الميت بحضور القاضى واذنه لذلك ونفذ القاضى
 حكمه وامضاء كما هو مذ كور وكان ذلك بعد المرافعة والشهادة كما ذكر كان الحكم والحال
 هذه صحيحا نافذا مطلقا سواء حضر القاضى جميع ما صار من المرافعة والشهادة والتزكية
 والتخليف أو حضر بهـ ذلك ولاحق للورثة فيما هو مشـ غول بالدين بعد ثبوته سواء
 كان ذلك مقارا او منقولا لتقدم الدين على ميراث الورثة فاذا لم يكن بالمنقولات من
 العروض والقدود وفاء بالدين المذ كور يباع من العقار ما يفي به بطلب وصى القاصر رب
 الدين لذلك ويجبر اوصياء اولاد الميت على ذلك عند امتناعهم من البيع ووفاء الدين والله
 اعلم الفقير محمد الرافى الحنفى الفقير على محمد البقى الحنفى الفقير ابراهيم الربيعى الحنفى
 الفقير عبد الفتاح الجارم الحنفى الحمد لله ما اجاب به السادة الاعلام فى هذه الحادثة
 صحيح موافق للنقول فى المذهب فيعمل بمقتضاه والله اعلم كتبه الفقير محمد امين الدين
 الحنفى بكندرية فى هذه (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة الاعلام المحرر من
 قاضى تقرر شيد المؤرخ ١٢ ذى القعدة سنة ٧٧ المتعلق بهذه القضية وبالتامل فيه لم
 يتضح لي صحة الحكم الصادر فيها لعدم استيفاء الدعوى شرائطها الشرعية التى من
 بطلانها بان صنف المبالغ الذى كان تحت يد الوصى المدعى على ورثته الآن وصار دينا
 بامتلاكه اياها حال حياته حسبا ذكر فى الدعوى والديون تقضى بامثالها واذ كره مبلغ

كذا قرش لا يعلم منه الآن صنف ذلك المبلغ أى نوعه لاحتمال كونه ذهباً أو فضة مع
 اختلاف أنواع معاملة الذهب الآن وكذا القضية لدخول افراد كثيرة تحت ذلك من
 الجنيه المصرى والجنيهى والافرنسى والبينتو والهر وغير ذلك والريال السينسكو وبنى
 طاقة وأنى مدفع والجنيهى وغير ذلك فبذ كر مائة ألف قرش وأر بعون ألف قرش
 وسبعة وتسعون قرشاً ونصف قرش مائة درجة عنها مائة صاع ديوانى تسعة وتسعون
 ألف قرش وتسعون مائة قرش وخمسة وستون قرشاً ونصف قرش مثلاً لا يعلم منه الآن
 كون ذلك من صنف مخصوص من تلك الاصناف مع ان الواجب بهذا الاثبات بطريقة
 اشهرى القضاء على الدين أو الامانة حيث كانت من المثليات وحيدة فالحالة
 موجودة ولا تصح الدعوى معها كما صرحوا به بخلاف البيع مع اختلاف الانواع وكان
 المحل فى الرواج سواء كفى هذا الزمان فان البيع يصح ويخير المثل ترى كما افاده فى
 الهندية على أنه لم تتضح مطابقة الشهادة للدعوى فى هذه الصورة ولم تجزم بهتهاذ فى
 الدعوى صرح باستهلاك الامانة وفى الشهادة لم يصرح بذلك بل ذكر الشهود ان
 الوصى المدعى فى تركته خلط مال محبوره المعلن فى الدعوى على هذا الوجه السابق
 بماله حال حياته ونفى ذلك بدمته مع كون الوصى المذكور شرى كالا لناصر المذكور فى
 أصل المال الذى من جلته المال المدعى به وهو تركته ابيهما اذ هما اخوان وقد
 استولى الوصى على نصيبه ونصيب محبوره بولاية عليه بل ربما كان استولى جميع
 انصباء الورثة لكونه كان وصياً مختاراً من قبل والده كما يستفاد ذلك من أوراق القضية
 فان الخلط الذى ذكره الشهود اذ لا يوجد ذلك الا بعد تحقق كون نصيب القاصر كان
 مقرزاً معيناً بنصفه قبل ذلك أو لا له منفرداً من جهة أخرى غير التركة ولم يتضح ذلك
 من هذه القضية على ان الخلط لا يكون استهلاكاً فى جميع أنواعه بل فى بعضها كخلط
 الذهب بالذهب والفضة بالفضة من نوع واحد كما صرحوا به وهنالم يعلم شئ من ذلك ولم
 يبين فى الدعوى ولا فى الشهادة كما تقدم ايضاً حجه اذ يحتمل ان مال القاصر المذكور
 كان من صنف الذهب وقد خلطه الوصى بفضته مثلاً على فرض كونه كان مقرزاً عن
 ماله وهذا لا يكون موجباً للضمن ولا يكون استهلاكاً كالهولة التمييز بلا مشقة على ان فى
 كون مجرد الخلط موجباً لضمن الوصى اختلافاً الذى ينبغي اعادة أوراق هذه
 القضية الى محامى الاساتذة فى الدعوى ثانياً ومراعاة استيفاء شرائط الدعوى
 والشهادة وبه يتم ما يجب مراعاته شرعاً للكم يصدر القضاء بما يتحقق مع مراعاة
 عين الاستظهار الذى جرى العمل والقوى على انه لا بد من تقديمه على المحكم فى
 الدعوى على الميت فى مثل ذلك وعدم جريان العمل على تخليف الاوصياء وان كان
 هناك قول عن الامام الاعظم بعدم وجوب اليمين عند عدم دعوى الاستيفاء من أحد
 ورثة المحكوم عليه وكذا ما استند اليه حضرات العلماء فى فتواهم من نقلهم عن معين

١٢- كما تحليف الرضى لم يجز به حمل لئلا لو كان كل من هذه الدعوى والشهادة
 مسنة وفيما شرائطه المعتمدة وحكم القاضي بناء على فتوى حضرات الاساتذة المذكورين
 فيما يتعاقب التحليف لما كان يقتضى الحال استئناف هذه القضية لموافقة المحكم فيها
 قولاً عن الامام الاعظم لم نقف على التصريح بضعفه الا ان الداعي لاستئنافها عدم صحة
 اصاهاهـ ذاما ظهر لى والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنية في ٢٠ جادى الاخرة
 سنة ٧٨ شرحا على خطاب واردم من مديرية الفيوم مؤرخ في ٨ جادى الاخرة سنة
 ١٢٧٨ وم ذلك قراروا لـ لام شرعى من قاضى الفيوم مؤرخ في ١٥ ربيع الاخر
 سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة مضمونه هو انه في ثاني عشر شهر ربيع الاخر سنة ١٢٧٨
 بدوان المديرية امام حضرة احمد افندى وكيل مديرية الفيوم وحضرة ابراهيم افندى
 من معاوفى المديرية المعينين بمجلس المديرية والمكرم محمد مطر شيخ ناحية جرفس
 فيوم من عهد المجلس المذكور وبمحضرة المكرم الشيخ سعد احمد زهران والمكرم الشيخ على
 ابراهيم السهاجى كلاهما من اهالى مدينة الفيوم والمكرم الشيخ عبد الله سليمان من
 اهالى ناحية طهار فيوم والشيخ احمد اغا زمرلى الدرويش المقيم بمدينة الفيوم بعد ان
 ثبت وفاة فاطمة بنت المكرم محمد بن ابى شادى من اهالى ناحية الزربية بولاية بنى
 سويف المقيم الآن بناحية مناشى الخطيب فيوم وانحصار اراثها الشرعى فى والدها
 المذكور ووالدتها المرأة قرح بنت خليفة عبد الفتاح من ناحية الزربية المذكور وفي
 ولدها القاهر عبد السلام المرزوق له من زوجة عبد الرحمن المغربي الدباغ فى الجلود
 ابن عبد القادر المغربي من اهالى ناحية منفر يس بولاية الغرب الجوا فى المقيم بمدينة
 الفيوم الثابت وفاتها وانحصار اراثها فى ذكر بشهادة المكرم سيد احمد بن ابى شادى
 ومرزوق بن سليمان محمود كلاهما من اهالى ناحية الزربية العسافى لذات الجميع
 معرفة تامة المزمكين بشهادة شهود المفضل المذكور بن اعلاه فى وجهه زوجة عبد
 الرحمن المذكور المدعى عليه بالقتل فى الدعوى الاتية بعد المرافعة الشرعية ادعى والد
 المتوفاة المذكور اعلاه المحضر بهذا المجلس عن نفسه ومتكلماً عن زوجته والدته
 المتوفاة المذكور بطريق التوكيل عنها شفاهاً بالجلس وبشهادة شهودى انحصار الارث
 المذكورين قبله ومتكلماً عن عبد السلام ولد المتوفاة بطريق الوصاية عليه من قبلنا
 اصلاحيته لذلك بشهادة الشاهدين المذكورين قبله على عبد الرحمن عبد القادر المغربي
 من اهالى منفر يس المذكور اعلاه زوج المتوفاة المذكور بيان الزوج المذكور قبل
 مغرب يوم الاثنين الموافق عاشر شهر ربيع الاخر سنة ١٢٧٨ قتل زوجته فاطمة بنت
 المدعى المذكور بمنزل الزوج المذكور كورا المكنى بمدينة الفيوم بمجوار مقام الشيخ ابى
 اللواطى بسكنى من السكاكين المعتادة لاشغال المنازل طعننا فى بطنها فانه قد ذلتها
 ونجست مصادرها خارجاً بطنها وماتت من ذلك فى ليلتها بعد ادوائها منه وانحصر

• براتها فى ورقتها المذكورين واريد ما يترتب عليه فى ذلك بالوجه الشرعى واسال سؤاله
عن ذلك سئل عبد الرحمن عبد القادر زوج المتوفاة المذكور المدعى عليه عن ذلك
فاجاب • معترف بأنه قبل مغرب يوم الاثنين المذكور الموافق عاشر شهر ربيع الاول سنة
٢٧٨ دخل منزله السكنى بمدينة الفيوم بجوار مقام الشيخ ابي الاداوى ملكه
فوجد المرأة فاطمة زوجته المذكورة تضرب ابنها عبد السلام فزجرها عن ذلك فلم
تقل فوجدت سكيناً بالمنزل من السكاكين المعتادة فى المنازل فاخذتها وضربت بها
طعناً فى بطنها فشققت بطنها وخرجت مصاريها وماتت فى ليلتها المذكورة عبد الله
عن ورقتها المذكورين من غير شريك هذا ما اعترف به المذكور بحضرة شهوده
فمقتضى اعترافه ثبت ان القاتل للمرأة فاطمة المذكورة زوجها عبد الرحمن عبد القادر
المعترف المذكور بالا لآلة المذكور فى الزمن المذكور فى منزله ملكه خاصة ووجبت
عليه الدية الشرعية خاصة دون غيره لاعترافه بذلك وهى خمسة آلاف درهم نصف
دية الرجل عن سبعة آلاف قرش وخمسمائة قرش وستة واربعون قرشاً وخمسة
وثلاثون نفماً فافضة حيلة صاغادى بانية منجمة عليه فى ثلاث سنين تقسم على ورثة
المتوفاة المذكورة حسب الفرصة الشرعية فلوالدين الثلث على السوية بينهما
ولاولاد الثلثان وسقط القوداى القصاص عن المعترف المذكور لعدم قصاص الاصل
بارت فرعه فى القصاص شرعاً كما هو المنصوص فى مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة
النعمان وحكمت عليه بذلك لورقتها المذكورين فى الحكم (اجاب) ما تضمنه هذا
الاعلام من الحكم بالدية على زوج المرأة المقتولة عمداً باقراره بذلك لورقتها الذين من
جملة هم ولد القاتل ما عدا الزوج فى ثلاث سنين صحيح موافق للشرع والله تعالى اعلم
(سئل) من الجمعية السنية فى ٢١ جادى الاخر سنة ٧٨ شرعاً على خطايب من حضرة
وكيل مديرية جرجا وجمعه نتيجة واعلام شرعى • وخرج غرة جادى الاولى سنة ٧٨ من
قافى جرجا ضمونه يجلس قضاء المديرية بحضور حضرة وكيل المديرية وحضرة
مفتى المجلس وحضرات الاعضاء حضر السيد عامر عبد الكريم وزوجته المرأة عزب بذت
محمد على وحضر حضورهما المستوى معهما بالجلاس الرجل عبد العزيز بن مصطفى الجميع
من أهالى نزلة الحسن تابع ناحية رياينة المعاقى بقسم طهطا وادعى عامر وزوجته
المذكوران على عبد العزيز المذكور بأنه فى يوم الاثنين ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٧٨
كان عامر ماراً بالطريق على عبد العزيز المذكور فأراد منه من المرور فلم يمتثل فامر عبد
العزيز المذكور ابنيه وهما محمد وحسين بضبطه فضبطاه وصار عبد العزيز المذكور
يضربه فصاح على امراته عزب المذكورة فجاءته وهى حامله ابنتها منه بيحانة الرضاعة
وارادت ان تجزعه فاصابت البنت المذكورة بضربة بالعصا الشوم التى بيده ففعل
غير قاصد ضرب البنت المذكورة فاصابتها بالضربة المذكورة فى راسها من الجهة

اليسرى فكسرت العظم وأسالت الدم وماتت لوقتها بسبب ذلك وأثبت موتها وانحصار
الأرض في ولدها ووالدتها المذكورين بشهادة جادا الحق أحمد وخطاب أحمد من الجهة
المذكورورة المنز كبر التزكية - الشريعة في وجه المذمى عليه عبد العزيز المذكور بعد
المرافعة الشرعية وطالبوا به وجب ذلك شرعا وطالبوا سؤاله عن ذلك وسئل وأجاب
بالانكار لا لصابة المذكورورة ووجدوا جادا كليا فطالب من المذميين البيعة الشرعية
فاحضر الأشخاص كثيرين واستشهد بهم واحدا بعد واحد فاذكر واحد منهم أنه نظر
بعينه ذلك الضرب ولم تغد شهادتهم شيئا وعجزوا عن إقامة البيعة الشرعية فتردت اليمين
الشرعية على عبد العزيز المذكور وامتنع المذميان من تحليفه ثم بعد ذلك احضر المذميان
كل من مرزوق اسمعيل وابراهيم دياب من الناحية واستشهدا بهما فشهد كل منهما على
انقراده في وجه عبد العزيز المذكور بقوله اني اشهد اني رايت هيدا العزير لما اراد ضرب
عام المذكور واصابت العصا اشوم التي بيده رأس البنت المذكورورة من الجهة اليسرى
فكسرت العظم وأسالت الدم وماتت لوقتها بسبب ذلك من فعله عن والديه المذكورين
بلاشريك وبعد أحداث هادتهما أعذرا الى الخصم فيهما فطعن في الشاهدين المذكورين
بانهم اخفيا ان بالناحية بالدم وأثبت ذلك شرعا فردت شهادتهم ما خفي من ذلك لمطالبة
للمذميين المذكورين على المذمى عليه بشئ ما دام عاجزين عن البرهان الشرعى سوى
اليمين الشرعية فما الحكم الشرعى في هذه المسألة (أجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام
وجده غير مستوف اذ لم يتضح منه ما يوجب رد شهادة الشهود اذ مجرد كون الشاهد خفيا
لا يقدح في شهادته الا اذا كان من حال شيخ القرية المعين على الظلم كمن يسمى مشدا
وعلى فرض عدم قبول الشهادة فلا جرم بصفة ترتب مجرديين واحدة في هذه القضية
بناء على ما فهم من ملخص القضية من أن الضرب حصل في القرية في طريقها بالقرب
من بيوتها واذا كانت القرية صغيرة ليست ذات محلات كما هو الغالب في القرى ووجد
القتيل فيها ولم يثبت على معينين منها تجب القسامة والدية على أهلها باطلب الا ولاء ولو
كانت الدعوى على معينين منها او كانت بقرية كبيرة ذات محلات وادعى على معينين من
أهل الجهة الاقرب ولم يثبت القتل على المعينين يجب ما ذكره على أهل الجهة بعد تحقق
وجود القتل بالقرب منها وهذ غير متضح جليا فينبغى إعادة الاعلام لهل الواقعة
لايضاح الامر وكل ما اتضح يحرى الحكم على موجب تطبيقها بقضية أصول الشريعة
والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف قاضى المنصورة بخطاب مضمونها
بمحضرة كل من المذكر محمد دعب - د الله رضوان السقام والشيخ محمد د الانى جالق هما من
المنصورة واطلاعه - ما ادعى المذكر الشيخ يوسف الصياد الكاتب ابن المرحوم الشيخ
محمد د الصياد بطريق وكالاته الشرعية عن المرأة آمنة بنت المرحوم هلالى المعصرانى
وعن المرأة السيدة بنت المرحوم الشيخ ابراهيم بندق وعن المرأة السيدة بنت المرحوم

سيد أحمد الطخاوي من المنصورة الحاضرات معه والموكلات له بحضور غريمه من الأتقى
ذ كره توكيلا مطلقا في خصوص ما يأتي ذكره فيه شفاها بالجلس بحضور محمد المتولي
ابن المرحوم علي بدر ومحمد ربحان ابن المرحوم أحمد ربحان القهوجي همام من المنصورة
العشارفين لمن نسبوا وعيناهما على غريمه الحاضر معه بالجلس المكرم السيد حسين
حسن السراج ابن المرحوم السيد حسن السراج من المنصورة وهو الوصي الشرعي على
عبد الله وقطومة وعيوشة القصر عن درجة البلوغ أولاد المرحوم عبد الله الطخاوي
ابن المرحوم محمد الطخاوي من المنصورة من قبل مولانا الحاكيم الشرعي حسب المقيد
في سنة ٧٧ ان المرحوم سيد أحمد الطخاوي وأخاه عبد الله ولدى المرحوم محمد الطخاوي
من المنصورة كانا مع بعضهما في معيشة واحدة في حال حياة والدهما ومن بعد وفاته
وكسب واحد ومجتمعين على ذلك مدة مديدة الى ان تحصل من كسبهما بالسوية مال
وعقار وغير ذلك زيادة عن المال والعقار الموروث لهما عن أبيهما المذكور ورواهما
المرحومة فاطمة بنت المرحوم محمد الطهواجي ثم توفي سيد أحمد المذكور من مدة خمس
وعشرين سنة عن ولد وبنت قاصر بينهما أحمد الهنداوي والسيدة إحدى الموكلات
وعن زوجتيهما آمنة والسيدة بنت إبراهيم بندي باقي الموكلات واقام ورثة
سيد أحمد المذكور مع عبد الله المذكور في معيشة واحدة ثم توفي أحمد الهنداوي بن
سيد أحمد المذكور من مدة أربع سنوات عن بنت قاصر فتدعي ما شاء الله وعن شقيقته
السيدة ووالده آمنة هلالية المذكورة من غير شريلت ثم مات عبد الله الطخاوي
المذكور في شهر رجب سنة ١٢٧٧ عن زوجته السيدة بنت المرحوم الحاج أحمد غنيمه
وعن أولاده منها هم عبد الله وقطومة وعيوشة القصر الذين في حجر المذمعي هليمه وان
الاخوين المورثين المذكورين هما دارو والدهما المرحوم محمد الطخاوي المذكور
وانشأ هابا بالسوية طاحونة كائنة بالمنصورة بخط سيدي محمد البهلول محدودة بمحدود
أربعة البحري الى خربة بيد الشناوي امر الله ابن المرحوم مصطفى امر الله والقبلي الى دار
بيد ورثة سيد أحمد وعبد الله المذكورين والشرقي الى الشارع وفيه الباب والغربي الى
دار خليل لقيسة البزارو كائنا كان جميع منزل مجاور للطاحونة المذكورة محدودة بمحدود
أربعة القبلي الى داره مصطفى الزيات الحماحي وادريس العموشي الخروجي والبحري
الى الطاحونة والشرقي الى الشارع وفيه الباب والغربي الى دار الشيخ سيد أحمد الكرشي
وأحمد النكريش وجميع قهوة كان يعملوها ربيع اشترى بها وانشأ هابا بالسوية فرنامعدا
لخبر المخططة ومن بعد وفاة سيد أحمد انشأها عبد الله وكالة معدة لبيع الخشب وحانوتا
مجاورة لها من أصل اجرتها وهي كائنة بالمنصورة بخط جامع ادريس محدودة بمحدود
أربعة البحري الى ما بين سيد محمد بن محمد القاضي الخشاب والقبلي للسوق وفيه الباب
والشرقي الى حانوت ملك إبراهيم سلامة وأخيه مصطفى والى زقاق غير نافذ والغربي الى

حوائيت محمد محمود القاضي المذ كور وجميع ثمانية احمى وابخرا وخسة حال بقاءه
وصفية عشاء منقوشة وطاستى ترقية احداها منحاس والنا نية حديد صاج وثلاث
جاموسة شركة ابراهيم جازى من تلبانة وتاجها عاتين وجاموسة نية شركة على
السائس من كفر تلبانة وتاجها عاتلة واحدة بمحق النصف وجميع النقود التى تحت يد
التجار لعبد الله وسيد احمد المذ كورين وان موكلاته مع باقى ورثة سيد احمد المذ كور
النصف فى جميع ذلك والشاوان من جلة النقود التى تحت يد التجار ٢٩٥٨٥ قرشاً تحت يد
على محمد الزيات من المنصورة ١١١٨٩ قرشاً تحت يد محمد بن محمود شمس و ٢٠٠٠
قرش بطرف على عيسى من منية الصارم ومبلغ ١١٠٠٠ قرش بطرف الحسين ابى
غريبة من ناحية طالخا ومبلغ ١٥٠٠ قرش بطرف محمد فايد من طالخا ومبلغ ١٨٠٠٠
قرش طرف الشيخ على عبد الرحمن استخلص من ذلك عبد الله قبل وفاته ٤٠٠٠ قرش
اولا و ٤٥٠٠ قرش ثانيا جلة ذلك ٨٥٠٠ قرش والباقى بطرف الشيخ على عبد الرحمن
المذ كور ٩٥٠٠ قرش وان المدعى عليه استولى على ٣٣٨٦٤ قرشاً من اصل ما كان
تحت يد محمد الزيات ٢٢٦٧٥ قرشاً ومن محمد شمس الباقى ووضع يده على الطاحونة
المذ كورة الآن وعلى النحاس المين اعلاء الحاضر بمجلس التداوى ومشار اليه فى
الدعوى و يطالبه المدعى برفع يده عن استحقاق موكلاته فى ذلك وقدره ثمانية قراريط
ونصف من ذلك لآمنة الزوجة قيراط وثلاثان وربيع واضرتها السيد نصف قيراط
وربيع وللسيدة البنت خمسة قيراط ونصف وثلاث شرعا ويسالها جوابه عن ذلك
سئل من المدعى عليه فاجاب بالانكار لدعوى المدعى و جدها واعترف بوضع يده على
المبلغ المرقوم والخامس فطالب من المدعى البينة المثبتة لدعواه فاحضر محمد اعدوا بالنسار
الشهير اسمه بابن المنابن المرحوم محمد العدوى من المنصورة واستشهد بها يعلمه فشهد
انه كان داخل وكالة الخشب سكن احمد القشلاق فى جمادى الاولى سنة ١٢٧٧ فوجد
عبد الله الطخاوى يقشاج مع زوجة اخيه آمنة وهى تقول له تعالى اثبت لى بتاع
اولادى وهو يقول لها العبرة بالبينة اشهد كم على يا حاضرون ان جميع ما كان تحت
يدى من امتعة ومن عقارات ومن نقدية انا النصف وانى سيد احمد النصف والوارث
سيد احمد اخيه اولاده واحضر السيد السلامونى النشار ابن المرحوم سيد احمد السلامونى
واستشهد بها يعلمه فشهد انه كان داخل وكالة الجديدة سكن احمد القشلاق فوجد زوجة
المرحوم عبد الله الطخاوى تقول لعبد الله المذ كور انا واياك للشر يعة خلص ذمتك من
الله فقال لها العبرة بالبينة اشهد كم على يا حاضرون ان جميع ما كان تحت يدى من
العقارات والامتعة والنقدية لى النصف وانى سيد احمد النصف وانى توفى وورثته
اولاده وان عبد الله المذ كور كان معروفا بعبد الله خشموم الطخاوى وليس موجودا
بالمنصورة رجل يقال له عبد الله خشموم الطخاوى غيره وان ورثة سيد احمد منهم زوجاته
هما آمنة والسيدة ولا يعرف اسماء والديهما والسيدة بنته وولده احمد توفى بعده وخلف

بنتا تسمى ماشاء الله ولا وارث له غيرهم وان عبد الله كان شيخ حارة سابقا تخرج برافى ١٠
 ربيع الآخر سنة ١٢٧٨ ثم في ١٢ منه حضر المدعى والمدعى عليه واحضر المدعى حسنا
 صالحا الصباغ ابن المرحوم محمد صالح الدخاخي بالمنصورة واستشهد بها يعلمه فشهد
 بوجه المدعى عليه انه كان داخل بوكالة سكن احمد القشلان فوجد عبد الله الطخاوى
 جالسا مع امرأة زوجة أخيه سيد احمد الطخاوى وهى تقول له قم الى المحكمة خلص
 ذمتك من الله فقال لها العبرة بالبيعة اشهدوا على يا حاضر وان جميع ما كان تحت يدي
 من عقارات ومن امتعة ومن نقدية الى النصف ولا نعى سيد احمد النصف فقال الشاهد
 اشهد عليك فقال له انهم دوانه كان مشهورا اسمه بعد الله خرشوم الطخاوى وليس
 موجودا بالمنصورة رجل يدعى عبد الله خرشوما الطخاوى غيره وكان شيخ حارة سابقا
 واقع ذلك بحضور الشيخ محمد عطوة البيومى والسيد الجوجرى من منية طخاوى ومضمون
 خطاب قاضى المنصورة يطالع على هذه الحادثة حضرة شيخ الاسلام مفتى المروسة
 ويقيم الحكم الشرعى (اجاب) بالاطلاع على هذه الحادثة المحررة بهذا الحضر وجدت
 الدعوى والشهادة فيها غير مستوفيتين شرائطها فليقتضى التصحيح بايضاح ما هو لازم
 وقد تحرر فيها فتوى من هذا الطرف مؤرخة في ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ فيجبرى
 العمل على مو جبها ان صححت الدعوى وشهدت بيدة شهادة مستوفية بما يقع فيه
 الانكار مع اثبات الوفاة والوراثة وحضر الارث شرعا وشهادة البينة على اقرار مورث
 محاجير الوصى بعد تقرر بغيره شرا عابان جميع ما يديه من عقار وامتعة ونقدية
 مشترك بينهما وبين اخيه مناصفة بعد تصحيح الدعوى بالنسب وحضر الارث وذكر نسب
 ابي الاخوين وجده ونسب امهما كذلك ان ادعى بشئ موروث عنهما ببيان ما هو مخلف
 عنهما عنى الاب والام ببيان ما هو ناشئ من كسبهما كذلك وبيان
 المدود كذلك وبيان المدعى به من النقص وداء الشهادة بالنسب حسب الدعوى ان
 كان منسكورا تسكنى في الحكم على ورثة الاخ المقرب بنصف جميع ما يتحقق انه كان تحت
 يده في تاريخ الاقرار بعد الميتين وتركه الشهود حديثا لمانع والا فلا والله تعالى اعلم
 (سئل) بافادة واردة من ديوان المحافظة مؤرخة في ١٠ رجب سنة ١٢٧٨ مضمونها
 الاوراق المرفوعة مع هذا تتعاقب بمادة منزل كان واضح اليد عليه بعض ورثة المرحوم
 خوجه احمد بك وروى انه يعدم من الاموال الضائعة وصدر الاذن من هنا لبيت المال
 بوضع اليد وبناء على وقوع التصادم في شأن ذلك المنزل بان ورثة المرحوم مصطفى
 كاشف يستحقونه فحول ذلك من بيت المال على المحكمة وصدرت حجة شرعية بالثبوت
 لورثة الكاشف المذكور وبورود الحجة المذكورة والاطلاع عليها ووجد منصوصا بها ان
 سددت ذلك المنزل كان يملكه حسن اغا اخو مصطفى كاشف والنصف والثالث مذكور
 عنهما ان حميدة زوجة وممتعة حسن اغا المذكور كانت تملك ذلك وتوفيت المذكورة

عن زوجها معتقة حسن اغا السالف ذكره بقتين ثم توفيت البنتان واحدة بعد
 أخرى وآل جميع المنزل المذكور لمحسن اغا المذكور وحسن اغا توفي عن اخيه مصطفى
 اغا كاشف وانحصارته فيه من غير شريك له في ذلك قد حكم بان الحق في المسكان
 المرقوم لورثة مصطفى كاشف الموضحين بالحجة التي صدرت ورام امين بيت المال صدور
 الاذن من هنا ولما سببه ما علم من ان حصة العشرين قيراطا التي باسم حيدة قيل بعدم
 وجودها اعادة المسكوبة لبيت المال لاجل التحرير للحكمة بالكشف من السجل
 وقد وردت صورة حجة تمليك العشرين قيراطا لحيدة المذكورة على افادة امين بيت المال
 وبنت الاوة تلك الصورة وضاهاتها على الحجة التي صدرت بالثبوت لورثة مصطفى
 كاشف تبين حصول اختلاف اذ انه موضح بحجة الثبوت المحررة لورثة الكاشف المذكور
 ان حيدة كانت معتقة زوجها حسن اغا وبصورة حجة التملك المحكي عنها موضح انها
 معتقة المرحوم خوجه احمد بك وبسبب هذا الاختلاف لم يعلم ما يصير اجراؤه في ذلك
 فن باب المخابرة مع حضر تكم عما ذكر لزوم ترقيمه وطيه كامل الاوراق المتعلقة بهذه المادة
 ومن جملة حاجات الثبوت وصورة حجة تمليك العشرين قيراطا المستخرجة من المحكمة تؤمل
 من بعد الاملاء على ما اشتملت عليه ترد الافادة عما تروونه في ذلك وما يكون اجراؤه في
 هذه المادة ليري المقتضى مع اعادة الاوراق لهذا الطرف (اجاب) الافادة عن ذلك انه
 حيث ثبت بالوجه الشرعي ملك المسكان المذكور لورثة مصطفى كاشف وثبت ان ذلك
 المسكان اشتراه حسن اغا وزوجته معتقة حيدة وثبت موت حيدة وانحصار ارثها في
 زوجها معتقة هاو بنتيها منه ثم انحصر كامل المكان في ملك حسن اغا المذكور بموت بنتيه
 عنه ثم انحصر ذلك في مصطفى اغا مورث المدعين المذكورين بموت اخيه حسن عنه ثم
 انحصر في المدعين المذكورين بموت ابيهم مصطفى اغا عنهما لا غير على الوجه المبين في حجة
 الدعوى والثبوت وجميع ذلك بالبيننة العادلة المزكاة بعد اقرار وكلاء ورثة خوجه احمد
 بك في الخصومة بين يدي القاضي بعدم ملك موكلهم للمكان المذكور وحكم القاضي في
 وجه التهم الشرعية بان الحق في المكان المذكور لورثة مصطفى كاشف المذكور لا ينقض
 الحكم بعدم صدوره صحيحا بمجرد وجود صورة حجة شرعية بمباشرة وكيلها المذكور
 في تعريضها انما معتقة خوجه احمد بك مع انكار ورثة مصطفى كاشف لذلك واقرار
 وكلاء ورثة خوجه احمد بك المذكور بما يفيد عدم ملك موكلهم لشي من المكان المذكور
 والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من الجمعية السنية في ١٢ رجب سنة ١٢٧٨ شرع على
 افادة واردة من طرف حضرة مدير جرجاني غايه جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨ ومعه اقرار
 واعلام شرعي من قاضي مديرية جرجان مؤرخ في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨ مضموه
 بمجلس قضاياه مدير جرجان بحضور حضرة وكيل المديرية واعضاء المجلس ومفتيه
 وقاضي ولاية طهط الذي الواضع اسمه وختمه اعلاه قد سمعت دعوى قتل محمد حسن

البدري من ناحية سعد الله بقمته وهو حاج المتحصن ارثه شرعا في ابنه القاصر احمد ووالده
حسن عبد الرحيم ووالدته المرأة شهدة بنت فراج حمد من الناحية المتوفاة بعد قتل ولدها
المذكور وانحصر ارثها في زوجها حسن عبد الرحيم المذكور واولادها منه ابوالغين
وهم عبد الرحمن ومحمد وشريفة وفي ابنها منه القاصر قرشي الثابت انحصار الارث في
المذكورين بشهادة كل من الرجل - حسين والرجل العاقل الشيخ هبادة عثمان النائب
بالناحية وفي كياسة اتم علنا بشهادة ابراهيم احمد وعمر عليوة من الناحية المذكورة في
وجه المدعي عليه الاتي ذكره بعد المرافعة الشرعية بالوجه الشرعي المتهم في قتله
حسن علي البحر بان من الناحية ادعى حسن عبد الرحيم المذكور عن نفسه وبطريق
الولاية الشرعية على ابنه القاصر قرشي وعلى ابن ابنه المقتول هو احمد وادعى معه
عبد الرحمن ومحمد وشريفة الابانعون اولاد شهدة بنت فراج المذكور وعلى غريمهم الحاضر
معهم - م. بالجلس حسن - علي البحر بان المذكور بان حسنا عليا المدعي عليه المذكور كان
مطلوبا ضبطه للديوان بسبب تهمته في قتل شخص يدعى عليا حمد من الناحية وفي جرح
شخص آخر يدعى كريم همران من اهل الحلي الواقع ولما ارادهم ورثهم محمد حسن البدري
المذكور القبط على حسن علي البحر بان المذكور تعدى وضربه بسكينته عمدا في ٢٨
ص سنة ١٢٧٤ فاصابته في عضده وكنته وحلقومه من الجهة اليسرى ومكث
ملازما للفرش الى ان توفي بسبب الضرر المذكور في يوم عشرين ربيع الاول سنة
١٢٧٤ وانحصر ميراثه في ورثته المذكورين اولادهم ماتت والدته شهدة وانحصر ميراثها
فيهم من ذكر من ورثتها من غير شريك ويطلبونه بما يترتب عليه في ذلك شرعا
وطالبوا سؤاله عن ذلك سئل المدعي عليه حسن علي البحر بان عن ذلك فاجاب بالاعتراف
بانه ضرب محمد حسنا البدري المذكور ومورث المدعين المذكورين بسكينته عمدا
فاصابته في عضده وكنته وحلقومه من الجهة اليسرى عن دارا ضبطه ومات بسبب
ذلك عن ورثته المذكورين ويريد السماح عما حصل منه فلما سمع اولياء المقتول
جواب المدعي عليه المذكور بالاعتراف بقتل مورثهم عمدا بالسكينته المذكورة طلبوا
القصاص من القاتل لمورثهم المذكور وروحيات اعترف حسن علي المدعي عليه بالقتل
لمورثه - م. عمدا بالسكينته اعترافا شرعيا وطلب الورثة الكبار القصاص من القاتل
المذكور فقد حكمنا لهم عليه بالقصاص حكما شرعيا مستوفيا شرائطه الشرعية
في الحكم في ذلك (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام فهو صحيح بناء على ما هو مسطر به والله
تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية السنية في ١٢ رجب سنة ١٢٧٨ شرحا على
خطاب واردها من مديرية جرجاني غاية جسادى الآخرة سنة ٧٨ ومعه قرار واعلام
شرعي من قاضي مديرية جرجان مؤرخ في ٢٢ جادى الآخرة سنة ١٢٧٨ مضمونه بالجلس
قضايا مديرية جرجان بحضور - حضرة وكيل المديرية وحضرات أعضاء المجلس ومفتيه

وقاضي ولاية طاهط الذي الواضع اسمه وختمه فيه قد سمعت دعوى قتل أحمد فرغلي
من ناحية مزنة والشيخ جبر بقم جرجا المنحصر ارثه شرعاً والدته المرأة أم أحمد بنت
سلطان وأخويه منها هما محمد بن وحسن القاصران عن درجة البلوغ المقامة عليهم ما
والدته - ما المذ كورة وصيا من طرف حضرة مولانا قاضي أفندي ولاية جرجا وجب
اعلام شرعي تاريخه ٩ جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ وفي أختيه البالغتين أيضاً المرأة
مربانة والمرأة زبيدة الوكيله عنهما والدتهما المرأة أم أحمد المذ كورة الثابت انحصار
الارت فيهم ووكالة أم أحمد عن البالغتين المذ كورتين بشهادة عبد الله جاد الله والسيد
عمر من الناحية المذ كورة المذ كين من اثم علنا بشهادة كل من محمد منصور ومحمد
حامد من الناحية المذ كورة في قتله فرحات جوده وابو العلاء جوده وعبد المتعال محمد من
الناحية ادعت أم أحمد المذ كورة عن نفسها وبطريق التحدث الشرعي والوكالة
الشرعية عن المذ كورتين على غرماثها المستورين معها بالمجلس وهم أبو العلاء جوده
وأخوه فرحات جوده وعبد المتعال محمد من الناحية المذ كورة بانهم في يوم الثلاثاء
الموافق ٣ ربيع الآخر سنة ١٢٧٨ حصلت مشاجرة بين اهالي حصة حسنين
خليفة وسليمان عمران المشايخ بالناحية فتوجه ابن أحمد فرغلي المذ كور الى محل
الواقعة فضربه بكل من ابي العلاء جوده وفرحات جوده وعبد المتعال محمد فبوت شوم خطا
اصابه احدى في عظام الانف فكسرها واسال دمه والثاني في يده والثالث في اصبعه
الخنصر فلازم الفراش من ذلك ومات بسبب ذلك الضرب المذ كور في ٣ جمادى الاولى
سنة ١٢٧٨ وتطالبهم بما يترتب عليهم في ذلك شرعاً وتطالب سؤلهم عن ذلك سؤلوا
عما ادعتهم المرأة المذ كورة فأجاب احدىهم وهو أبو العلاء جوده بالكجود كلية ولم تحضر
المرأة بينة عليه فترتب عليه اليقين الشرعية فلفناه لها يطلبها واما فرحات جوده
فأجاب بان شيخونا خذنا لا فاحد من كانوا بالمعركة ضرب والده بطوبه فقصدها
يضرب به كما ضرب والده فاصابت الضربة بيد أحمد فرغلي المقتول خطا واما عبد المتعال محمد
فأجاب بانه كان في يده عصا وقصد الكجربها فاصابت أحمد فرغلي المذ كور خطا في انفه
فكسرت العظام واسالت الدم فلازم الفراش مدة ومات بسبب الضرب المذ كور
وحيث اعترف فرحات جوده وعبد المتعال محمد بالضرب الى أحمد فرغلي المذ كور وموته
بسبب الضرب المذ كور فقد حكمنا بالزوم الدية على الضاربين المذ كورين من مالهما
وقدرها خمسة عشر الف قرش وثلاثة وسبعون قرشاً ونصف وربع من قرش عمالة
صافاً موجلة على ثلاث سنين من وقت القضاء هذا ما حذرنا المحكم (اجاب) بالاطلاع
على هذا الاعلام وجد غير مستوف من وجوه احدىها في اثبات نسب اخوة الميت من
غير بيان ان كلامهم شقيق اولام فقط وثانيها عدم اتصاح كون اثبات نسب الورثة
المذ كورين ضمن الدعوى الصحيحة وثالثها عدم بيان ضرب كل من المذ كين عليهم

الثلاثة معينا من حيث محل الاصابة في دعوى المدعية مع عدم بيان ان ضربة كل واحد منهم متخذة بحيث لو انقردت لقتلت وكون الضربات على التعاقب أو معاربا بها ان جواب فرحات جودة لم يصرح فيه بما يوجب القتل بل قال غاصبت الضربة يد احد فرغلي المقتول خطا ثم ذكر في الاعلام جواب عبد العال محمد بقوله وأما عبد العال محمد فاجاب بانه الى ان قال في كسرت العظم واسالت الدم فلازم الفراش مدة ومات بسبب الضرب المذكور فالتصرح بالقتل انما هو وفي جواب الاخير فقط المنفصول عنها قبله بامامو بناء على ذلك فهو المأخوذ خامسا انه اذا كانت الدعوى من الولي بان القتل الخطا صادر من الثلاثة فكيف يحكم بالدية كاملة على اثنين منهم - مع على فرض اقرارهم بالقتل واقرار الثالث مع عدم الاثبات عليه اذ دعوى الولي على الثلاثة تضمنت ايجاب ثلث الدية على كل واحد منهم عند الاثبات ومطالبة كل منهم بالثالث ثم يحصل من الولي مع المقررين تصادق على حصر القتل فيهما لتجب الدية عليهما كاملة على فرض كونهما مقرين بذلك الى آخر ما فيه فيقتضي اعادة الاعلام لمحله لاستيفاء ما هو لازم شرعا والله تعالى اعلم (مثل) بافادة واردة من المعية السنية مؤرخة ٢٥ رجب سنة ١٢٧٨ ثم راجع على خطاب واردها من مديرية سيوط مؤرخ في ١٢ رجب سنة ١٢٧٨ ومعه قرار واعلام شرعي من قاضي مديرية سيوط مؤرخ في ١٩ ربيع الاول سنة ٧٨ مضمونه بحضورنا وحضور سعادة اقندم البك المدير وحضرة الوكيل ومفتي المجلس قدامي الذي دوس مسعود من اهالي الناحية بقسم الشروق المعروف عينا باختيار شاهدني حصر الارث في الورثة الاتية ذكرهم على غريمه المحاضر معه في المجلس بزان لي محمد اغاا بن سليمان محافظ بلسكات بياده باسيوط سابقا بانه كان له ابن اصلبه يدعي مسعود ادخل ايلة الاثنين رابع عشر محرم سنة تاريخه الو كالة المملوكة له محمد شافع بسيوط لاجل المبيت بها وكان بها وقتئذ محمد اغاا المرسوم تعدي عليه وضر به عمدا بيده ورجليه فلزم الفراش حتى مات بسبب الضرب المذكور عنه وعن ولدين قاصر بن قادر ومنين المرزوقير له من زوجته المرأة اصطفاة بقت ارمان يوسف شئوده القائمة في عصمته الى موته وعن زوجته المذكورة لا وارث له سواهم حسبما شهد له بذلك من اهالي ناحيته كل من اسمعيل تركي وهثمان توني بن خفاجي المزكبين بشهادة علي عبد الدائم من الغريب وعبد الحميد عبد الله الباقوري في وجه المدعي عليه المذكور به والمرافعة الشرعية ولا تصاب المدعي في ذلك عن نفسه بطريق الاصلالة وعن ولدي المتوفي القاصر بن بطريق الولاية وعن الزوجة بطريق الو كالة شفاهاهم هذا المجلس الشاهد له بها كل من العلامة الشيخ محمود احمد قراة والفاضل السيد زين الدين ابن المرحوم السيد رافع طالب المدعي عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا لكونه والقائل له دون مالك الو كالة ومن كان مقيما بها وقتئذ فانهم

بريئون من ذلك وسأل جوابه عن ذلك سئل المدعي عليه عن دعوى المدعي القتل
المذكور في محضره اجمدا كذا فطالب من المدعي بيضة تشهد له بدعواه فاحضر كلاً من
عمر محمد ولاشين خضر من اهالي شاسنة وعبدالله تركي من الشامية وعلى ابي زيد من
الغريب وبخيت محمد من سيوطا وابي زيد رفاعي وعلى عبدالدايم كلاًهما من الغريب
واستشهدهم على دعواه فشهد عمر وعبدالله على التعاقب بعد طلب اداء الشهادة انهما
عائنا ضرب محمد اغا المذكور لمسعود ابن المدعي بالكف مرتين وبالرجل مرتين وزاد
عمر في شهادته ان المضرروب لزم الفراش بعد ان ضرب حتى مات بسببه وزاد عبدالله انه
لم يعاين ملازمة الفراش بل فارقه بعد ان ضرب ولم يلزمه غير انه لما سمع بموته ذهب
الى محل نومه فراه ميتا ولم يعلم كونه مات بسبب الضرب المذكور او بسبب آخر وشهد
على ابو زيد انه عاين رجلا يقال له محمد اغا يضرب مسعود ابن المدعي بيديه ورجليه
وايكن لا يعرف شخصه ولا حليته ولا نسبه حتى لو رآه الآن لا يعرف وجهه ولا يعلم
موت مسعود بسبب الضرب او بسبب آخر وشهد بخيت انه كان في اصغر الو كالة حتى
دخل مسعود ايل الاضرب به محمد اغا المذكور كفيين ثم علام مسعود الى اعلاها فقبه محمد
اغا المذكور وضربه كذلك برجله وكان صدمته خلفه ما وعائين ذلك ثم تركه ما ونزل الى
اسفلها واقام حتى سمع بموته ولا يعلم كونه مات بسبب الضرب المذكور او بسبب
آخر واخبر ابو زيد وعلى عبدالدايم انهما لا يعلمان شيئا من ذلك كله وعدم اعتبار
شهادة من لم يشهد بملازمة الفراش والموت بسبب الضرب لم تقبل شهادته من ذكر شرعا
ما عدا معرفته شهد كذلك فاعذر للمدعي عليه في شهادته فطعن فيه بانه شيخ فلاحه
قرية فصده عمر والمدعي على ذلك فلم تقبل شهادته ايضا وطلب من المدعي بيضة
اخرى تشهد له بدعواه فشهد زوترتت له العيين على المدعي عليه فامتنع من تحليفه
واقضت الثمريه انه حيث جحد المدعي عليه بدعوى المدعي ولم يكن له عليه ايئنة
فليس له مطالبة عليه الا باليمين عند طلبه لها وكتب هذا اعلاما صادرا من المحكم
(اجاب) لاشي على المدعي عليه ولا على غيره والحال ما ذكر حسب ما هو محضر هذا الاعلام
والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من المعية مؤرخة في ١٨ شعبان سنة ٧٨ تتضمن الافادة
بما ورد من المناقضة من طرف مفتي قلم دعاوى جرجا وقاضي جرجا لما تحرر من هذا
الطرف سابقا بتاريخ رجب سنة ٧٨ في شان الاعلام المهر من قاضي جرجا وصورة
المناقضة الهيكلي عنها قد صار الاطلاع على ما افاده حضرة مولانا شيخ الاسلام مفتي
افندي الديار المهرية حفظه الله آمين وفيه من انا ما اجاب به والحال انه من جهة الخفرة
عندنا يبلدنا فالحقيقة مثل المشد في معاطيه ما يتعاطاه المشد من اطاعتهم لمشايخ القرى
واعانتهم على ما يطلبونه منهم كاعانة المشد ولا فرق عندنا بين لادنا بينهما الا في حالة
واحدة وهي ان الخف يبريز يد على المشد بالحراسة والحفظ اياها وليس تكفير المهر وسعة في

كونه على الحفظ والحراسة فقط وحينئذ فشهادته غير مقبولة شرعا بسبب ذلك وايضا
لم يثبت شرطا وجود البنت مقتولة وبها الاثر بالبلدة المذكورة بل ذلك مجرد دعوى من
والديه اخالية عن الاثبات الشرعي بكونها مقتولة بالبلدة حتى تجب القسامة والديعة على
اهلها على ان الخفيرين المذكورين من اهل البلدة المذكورة والمصرح به ان اهل البلدة
لا تقبل شهادة بعضهم على بعض في القتل واقعه سبحانه وتعالى اعلم (اجاب) صادر
الاطلاع على افادة حضرة مفتي مجلس مديرية جرجا وقاضي جرجا المسطرة على ظاهر
الاعلام المتضمن دعوى قتل البنت بمهاجرة الرضعة المفاد على الاعلام المذكور سابقا
من هذا الطرف بانه غير مستوف لقصور عباراته حسب ما اوضحناه بافادتنا المذكورة
المؤرخة رجب سنة ١٢٧٨ المقيدة في كتاب المهاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ
وبافادة حضرتي المفتي والقاضي المذكورين لم يخرج بها الاعلام المذكور عن كونه
غير مستوف على الوجه الذي بيناه في مدداته اعدم ايضاح عباراته واما اذا كان الواقع
حسب ما اوضحه حضرة المفتي والقاضي بافادتهما المحكي عنهما فالحكم في نفس الامر موافق
للجهة بناء على ما اوضحناه من كون الخفير هو المشد المعين على الظلم لشيخ القرية ومن
عجز المدعي عن اقامة البينة على صدور القتل من المعين ومن عدم تحقق وجود البنت
ميتة في الجهة المذكورة وبها الاثر المحكي عنه في الاعلام مع انه في غالب الظن انه لو مثل
اهل الجهة عن وجود البنت ميتة وبها الاثر في تلك الجهة لما انسروا كونها ميتة
وبها الاثر وصرح به في عبارة الحكم وعبارته نتيجة القضية المحكية عن العشرة اشخاص
من الناحية خلاف الشاهدين المذكورين تشعر بتحقيق ذلك وان لم يشهدوا بصور
القتل من المعين المدعي عليه وما اشار اليه حضرة القاضي والمفتي من ان الخفيرين من
اهل البلدة وان المصرح به ان اهل البلدة لا تقبل شهادة بعضهم على بعض فليس على
اطلاقه بل ذلك في البلدة الصغيرة التي هي ليست ذات حارات لانها حينئذ كحالة
واحدة ولا تقبل شهادة بعض اهل الجهة على بعضهم بالقتل اذا تحقق وجود القتل
فيها وان كانت تقبل في حق القسامة اذا تضمنت شهادتهم وجود المدعي قتله ميتا في
هذه الجهة وبها الاثر لكونهم يثبتون على انفسهم وغرما وعلى غيرهم فتقبل حيث لم يكن
هناك مانع آخر وعبارة الاعلام المذكورة خالية عن ايضاح حقيقة البلدة المذكورة
وعن بيان محل القتل في الدعوى حتى يعلم الحكم جليا ولذا قلنا في افادتنا السابقة
وعلى فرض عدم قبول الشهادة فلا جرم بحجة ترتب مجرد عين واحدة في هذه القضية
اذا المتبادر الى آخر ما قلناه من التفصيل الى ان قلنا يجب ما ذكر على اهل الجهة بعد
تحقق وجود القتل فيها وهذا غير متضح جليا في إعادة الاعلام لمحل الواقعة
لايضاح الامر الى آخر ما ذكرناه ومع هذا كما فاما ان يعتد على افادة حضرة القاضي
والمفتي الخارجة عن الاعلام ويصرف النظر عن وضوح المطلوب من الاعلام لانه

إذا كان الواقع هو ما افاده بأفادتهما المذكورة الخارجة عن الاعلام فالحكم كما ذكرناه ولا نظر لعبارة الاعلام في حدود ذاتها وان كان يستلزم الحال ليكون الاعلام لا بد ان يكون مستوفيا واضحا فيجري طلب ذلك حسبما اشرنا اليه وهو هذا ما لزم والله تعالى اعلم (سئل) بأفادة من المعية السنوية مؤرخة ١٨ شعبان سنة ٧٨ على خطاب من حضرة مدير سيوط مؤرخ في ٤ شعبان سنة ٧٨ ومعها نقيصة واعلام شرعي من قاضي مديرية سيوط في ٢٢ رجب سنة ١٢٧٨ مضمونه بحضور نايد ديوان المديرية بسيوط وبحضور حضرة الوكيل ومفتي المجلس حضر سلمان بن حماد من اهالي دير الجنادلة وزوجته المرأة خضر قبفت جمعة الشهيرة بالقرادية والد المتوفي الاني ذكره وزوجة ابنتها المتوفي هي المرأة عليا بنت همام عبد الحفيظ الشريف وصحبتهما اولادها من المتوفي المذكور القاصرون عن درجة البلوغ محمود وحماد وحماد وحماد وحماد وحماد وحماد وحماد من اهالي ناحية كوم اسفحت وادعى عليه سلمان حماد المذكور عن نفسه وبالوكالة الصادرة شفاها بالمجلس من زوجته خضر وزوجة ابنته عليا وبالولاية الشرعية على اولاد ابنته القاصرين المذكورين ان المدعي عليه كان في شوال سنة ١٢٧٧ مع ابنته المتوفي سليمان بغيطة الدخلة استحقاق اهالي النخيلة فتعدى عليه المدعي عليه وضر به حماد ببنده معمرة برصاصة فاصابه في جانب وركه الايسر وسرت حتى خرجت من الجانب الاني خرفض واستمر ملازما غراشه حتى مات بسبب ذلك عن ابويه وزوجته واولاده القصر المذكورين من غير شريلت وبعد وقت له هرب خوفا من مجازاته بسبب ذلك حتى شرف حضرة الخديوي الاعظم قصر الحجرة فاني مستخفيا حلا كفته على راسه واقبلدي حضرة بعض ذوات المعية السنوية انه قتل ابن المدعي المذكور حماد ورغب في العفو عنه من ذلك واعدل الحكومة وحرصها على عدم ضياع حقوق الرعايا ضبط وارسل للمديرية لاجل تحقيق ذلك عليه فندب هو وموكلاته لذلك ويطلب بهما يترتب عليه بسبب قتله لابنته المذكور على هذا الوجه ويسال سؤاله عن ذلك وبعد تحقق موت المتوفي وانحصار ارثه في المدعي وموكلتيه واولاد ابنته المذكورين ومعرفتهم عينا وقسم اباش هادة كل من الشيخ خليل حمد وهرقات محمد من اهالي الدير المذكور المعدلين بكل من علي همام الشريف وحماد الهادي على وجه المدعي عليه بعد المرافعة الشرعية سئل المدعي عليه عن دعوى المدعي القتل على هذا الوجه فانكر دعواه القتل لابنته وحمادها حمدا كيا وانكر اقراره لدى بعض ذوات المعية السنوية بانه قتل ابن المدعي وعترف انه لما جاء واضحا كفته على راسه راجيا العفو وسئل عن جريمته التي فعلها اقربا نه متهم فقط في قتل ابن المدعي ولم يقرب بانه قتله بالفعل كما ادعى والده فطالب من المدعي بيينة شرعية تشهد له بدعواه فاحضر كلام من احمد سلمان وعبد الحميد محمد كلاهما من اهالي الدير المذكور واستشهد بهما على دعواه فشهد كل منهما

على انفراد بعد ان استشهد انه غاب طعمة المدعي عليه الحاضر بالجلس ضرب سلمان
المتوفى المرقوم ابن المدعي المذ كور بندقية معمرة برصاصة فاصابه في وركه الايسر
وسرت حتى خرجت من الجناح الاخر فتمرض حتى مات بسبب ذلك في شوال سنة
١٢٧٧ واحضر ايضا كالا من حضرة صالح أفندي ابن المرحوم محمد اجد كاشف
جمال الدين والمهترم المكرم الشيخ سليمان عبد الممتعال عثمان السليبي واستشهد به ما
كذلك فشهد كل منهما في وجه المدعي عليه بانه حين جاء لدى حضرة بعض ذوات المعية
السنية اقربانه قتل رجلا من أهالي دير الجنادلة بندقية تحقية اوله كن لم يعين ولم يقل
انه متهم فيه تهمة فقط فلما سمع المدعي عليه شهادتهما صدق على ان المدعي عليه
بقتله هو الذي أخبر بالمعية انه متهم في قتله ولم يقربانه قتله فعند ذلك أهدر له في الشهود
المذكورين فقدح في الاولين بانهم امن بلاد المدعي ولم يدع فيهما ولا في الاخرين قدحا
شرعيا يبطل شهادتهم وزكي الاولان سرا بشهادة كل من الشيخ خليل جد وعرفات
عزوز المذكورين ثم علنا بجمعهما مع الشاهدين بحضرة المتداعيين وزكي الاخران
سرا ايضا بشهادة الفاضل الشيخ اجد محمد علي المسلي والشيخ حسب النبي على المرسى
ثم علنا بشهادتهم ما وجههم مع الشاهدين بمجلس التداخي ثم بدعوى والدعوى
والشهادة على الوجه المشر وح حدث حضره مولانا أفندي البالغين من ورثة المقتول
على العقوبة وكرر ذلك عليهم المرة بعد المرة ووعظهم وورعهم في ثواب الآخرة فابوا
وطلبوا القصاص منه شفاء لصدورهم فاجابهم لذلك وحكم على المدعي عليه بذلك ثم
تحريرا في الثاني والعشرين من رجب الفرد سنة ١٢٧٨ فالحكم (اجاب) اذا ادعى
الولي القتل العمد وصحت وشهدت البينة طبق دعواه وطلب اليه لغون من الورثة
القصاص وكانت ورائتهم ثابتة بالوجه الشرعي فالحكم بالقصاص في محله حيث لم
يقم بالبينة ما يمنع شهادتهم والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من طرف قاضي
شاهل من مؤرخة في ١٢ رمضان سنة ١٢٧٨ مسطرة على صورة قضية مضمونها
تقصيلا لحضر بالجلس الشرعي محمد ردياب جاويش المشهور وادعى بالاصالة عن نفسه
على خصمه الحاضر معه بالجلس الحاج محمد ريدوي جاويش المشهور وايضا هو الوكيل
الشرعي عن المرأة صبيحة بنت المرحوم محمد مصطفى جاويش المشهور زوجة المدعي
المذ كور انسابت توكيله عنها بالوجه الشرعي بتمضي شهادة المكرم احمد دجاويش
المشهور والحاج شهاب البقري المشهور وايضا قد ثبت معرفة المدعي والمدعي عليه
وموكلته بالوجه الشرعي وقال المدعي في دعواه ان المرأة صبيحة المذ كورة واضعة يدها على
منزل كائن بناحية القراقرة من غير وجه شرعي وهذا المنزل ملك لي وهو مشتمل
على اما كن معلومة بحدود أربعة حده الغربي بجوار شارع حارة الغرابوة والقبلي بفضه
بجوار داره شهاب الوكيل بن احمد الوكيل وبعضه بجوار دار سيارة الوكيل بن يوسف

الوكيل والشرقي بجوار دار الشافعي الوكيل ويجوار شارع زقاق الهلايلة والبحري بجوار
أحمد أبي هلية بن اسمعيل أبي ريم ومن حيث ان المنزل المذكور ملك مستحق لي
وزوجتي المذكورة صبيحة واضعة يدها بغير وجه شرعي عليه أريد تزعم من يدها بالوجه
الشرعي وكذا واضعة يدها على حلي وأمتعة تذكر أدناه وغير ذلك كما هو مشروح

قرش	٤-٥	قرش	٥-٥
٤٠٠ قصبه ذهب بندي	٢٠٠ حبة فضة		
٤٥٠١ قصبه ذهب بندي	٦٦٠ تعاليق البرقع	٢٠	
٣٧٤ سواحد فضة ثمنها	٧٥٠ شعير ذهب		
٢٥٠ طشت نحاس كبير	٢٢٥٠ لؤلؤ على البرقع		
١٢٥ طشت نحاس عصفى	٣٨٠ بنادقة ذهب تعاليق	٤٦	
٣٠٠ صحن نحاس	٥٠٠ محبوب بالامبولي	١٠	
٣٠٠ حبل نحاس	٤٥٠ حلق ذهب		
٣٠٠ قزان نحاس كبير	٢٠٠ انجر نحاس	٢	
٩٠ دست نحاس	٥٠ غلاية		
٦٠ دست نحاس	٢٠٠ صفيه وشاء	٢	
١٠٠ صحن نحاس كبير	٢٠ قانوس		
٥٠ صحن نحاس	١٠٠ صندوق	٣	
١٠٠٠ حبل فضة قيمة المبالغ قرينه	١٥ محرق نحاس		
٣٧٤ أساور فضة	٥٠ صحن نحاس كبير	١	
١٦٥ أساور فضة	١ ختم باسم والده		
٢٥٠ بغمه ذهب	١٢٠٠ جاموسة		

٣٠٠ خرز مرجان صادق

هذه الاشياء المشروحة أعلاه مملوكة ومستحقة لي أيضا وفي تزوجت المرأة المذكورة
من مدة تزيد على ثلاثين سنة وفي أثناء تلك المدة اغاية سنة ١٣٧٢ أعطيت لها المصاغ
والحلي المذكورة على قبول الزينة وباقي الاشياء واضعة يدها عليها بغير وجه شرعي
واحيث اني مالك لجميع ما ذكر أعلاه أريد تزعم من يدها واسبق لاثني هاليه بالوجه
والشرعي فستل من الحاج محمد بدوي المذكور الوكيل عن المرأة صبيحة المذكورة عن
جميع ما ذكره المدعي في دعواه فانه كجميع ما ذكره المدعي وجده بجودا كليا وقال ان
جميع ما ذكره المدعي ليس موجودا أصلا ما عدا الدار المذكورة فهي موجودة
بجودها المتقدم ذكرها وانها ليست ملكا كذا المذكور وقد ادعى الوكيل المذكور وهو
الحاج محمد السابق ذكره على المكرم محمد دياب المزبور وقال في دعواه انه في شهر

ذى القعدة سنة ١٢٧٧ كان حصل بين محمد دياب جاويش وبين زوجته صبيحة منازعة
في خصوص ما ذكره المدعى في دعواه ثم رجع عن المنازعة وأقر واشهد على نفسه بحضور
بينه من المسلمين بأنه لا يستحق قبلها شيئا مطلقا لا من قليل ولا من كثير وأقر بان المنزل
السكنى بناحية القراقره المذكور آتغاليس ماله وابراها البراءة العامة من سائر
الدعاوى فمثل من محمد دياب انز بور عن الاقرار المذكور الذي ذكره الوكيل الشرعى
فانكره كليا فطلب من محمد الوكيل بينة شرعية تشهد له طبق دعواه فغاب وحضر
وصحبه المكرم الشيخ عبد الغنى نوح ابن المرحوم احمد نوح والمكرم الشيخ نعمان بن
احمد نوح والمكرم الشيخ محمد ابو عثمان والمكرم الشيخ سيد عثمان ابن المكرم الشيخ
محمد عثمان المجمع من أهالى القراقره قلوبية وشهد كل منهم على انفراده في وجه
محمد دياب المذكور بقوله اشهد لله ولرسوله انه في شهر ذى القعدة سنة ١٢٧٧ كان
حصل بين محمد دياب جاويش وبين زوجته صبيحة منازعة في خصوص ما ذكره المدعى في
دعواه ثم رجع عن المنازعة وأقر واشهد على نفسه بأنه لا يستحق قبلها شيئا مطلقا لا من
قليل ولا من كثير وان المنزل السكنى بناحية القراقره ملك لها وليس له فيه حق
وابراها البراءة العامة من سائر الدعاوى فالحكم (اجاب) هذه الدعوى على هذا
الوجه غير تامة شرعا لعدم تصحيحها بواسطة عدم ذكر اسماء اجداد اصحاب الحدود
بالنظر للبعض اذ لم يكن متميزا الذى القاضى عن غيره بمجرد ما ذكر من اسمه واسم أبيه
وعدم صحة التحديد في الحد البحرى وكذا بعض المنقولات المثالية لم يذكر وزنها ووصفها
وهو شرط فيها وحينئذ لا يترتب على مجرد هذه الدعوى وجوب جواب الخصم فلا
يسال عن الدعوى مالم يصححها فان صحت وسئل الخصم واجاب بالانكار وادعى اقرار
خصمه بأنه لا دعوى له قبله ولا حق واقام بينة طبق دعواه وعدلت الشهود بمنع المدعى
من دعواه وعند عدم التصحيح لواتى المدعى عليه بدفع هل يسمع اختلاف فيه العلماء
وذكر فى الهندية عن الهيوط ان مدعى الدفع مطالب بتصحيح الدعوى ثم اثبات الدعوى
وهو الصحيح وفي البرازية الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة التى اتفقت الائمة على
فاسدها صحيح فى الاصح وقيل الدفع ايضا فاسد لانه مبني على الفاسد والبناء على الفاسد
فاسد ثم قال فان قلت ما فائدة دفع الدعوى الفاسدة مع ان القاضى لا يسمعها قلت
تفقهوا ولم اره فائدة لو ادعاه على وجه الصحة كان الدفع الاول كافيا كما افاده فى البحر
والله تعالى اعلم (سئل) باعادة واردة من مديرية الروضة مؤرخة فى ١٦ رمضان سنة
١٢٧٨ مضمونها واصل اطرف حضرتم هذا كرتة فى شان قضية شرعية بخصوص
ما يتعلق بتركه زينب السوداء معتقة المرحوم عمر بك الاشقر ومعهما فتوى من
حضر ائمه العلماء الخفية واعلام شرعى تؤمل من حضرتم النظر فى ذلك واعطاء الجواب
الشرعى شرعا على هذا كرتة حسب ما يتضح لحضرتكم (اجاب) انه على حسب الخطاب

١٢٧٨

١٢

١٢٧٨

١٦

الوارد من مدير الروضة المشرح اعلاه بطلب الاطلاع على اوراق هذه القضية وضمها
 جواب حضرة القاضى السيد على البقلى واعطاء الجواب شرعا على هذه المذاكرة حسبما
 يتضح له. هذا الطرف قد صار مناظرة ذلك والجواب عنه انه بعد الحكم بقبول الوصية
 والايصاء بشهادة البيئة المزكاة شرعا لا يترتب خال شرعى في حكم القاضى بذلك اذا
 صدر مستوفيا شرائط الشهادة على مجرد ظه ورشاهدى الحكم موظفين في مهلة تحت
 نظر الوصى وزوجته بامرة نظير الامامة والخطابة والقراءة اذ هما ليسا من قبيل الاجير
 الخاص لمن شهدا له وان كانت شهادة الموصى لوالده غير مقبولة فيقضى قد وجد في
 شهود الحادثة ما يثبت نصاب الشهادة وهو شهادة رجلين بلا مانع فلا نظر لغيرهما شرعا
 وحيث ان الطاعنين الآن من عوام الناس الذين لا يعرفون دقائق الشرع فلا يعد
 حينئذ مدعى ما في الحكم الاول بالبطالان وتبين اوجه الموضحة بهذه المذاكرة من
 الافتراء الذى يترتب عليه مجازاتهم او احوال هذه لانهم احيى كايام من العوام فلا
 يفرقان بين الاجير الخاص وغيره فيقوم بهم ما ان الشاهدين حيث كانوا ياخذان المعلوم
 من المدعى وان كان في مقابلة وظيفته ما في المسجديك ونا من الخدم الغير المقبولة
 شهادتهم شرعا وقد ثبت سؤال احد الشهود بيان اياه موصى له في هذه الوصية وانه مات
 فيكون نصيبه ميراثا للشاهد فصدق على ذلك فشهادته باطلة فحصل الطعن بان بعض
 الشهود خدعة والبعض موصى له واستنادهم الى بطلان الحكم الى الفتوى من باب
 الجهل منهما اذ الفتوى لم يفهم منها ان الحكم لم يصادف الشهادة بل تتضمن انه اذا ثبت
 بعد الحكم ان الموصية رجعت عن وصيتها الاولى واوصت ثانيا للمدعية الوصية ثانيا
 يحكم ببطلان الوصية الاولى وهذا مقرر للحكم الاول في حد ذاته وبقيدانه ينقض بثبوت
 ما طرأ على الوصية الاولى من البطل وهو الرجوع لىكن يفهم من ذلك ان الفتوى دليل
 بطلان الحكم الاول وحينئذ فاذا لم يوجد ما يوجب منع شهادة جميع الشهود خلاف
 ما ذكره الطاعنان فلا يترتب على ذلك عدم قبول شهادة الرجلين المذكورين ونقض
 الحكم اذ صدر مستوفيا شرائطه المعتمدة فيصرف النظر عن هذه القضية والحال
 ما ذكرنا لم يكن هناك وجه آخر والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المعية السنية مؤرخة
 في ٢٢ شعبان سنة ٢٧٨ شرعا الى خطاب واردم من مديرية سنار والخرطوم مؤرخ في
 ١٢ رجب سنة ٢٧٨ ومعه هذا كروة واعلام شرعى من قاضى المديرية المذكورة
 مؤرخ في ٨ ج سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة مضمونها حضر كل من ابي القاسم ولد احمد
 ولد ابي القاسم العوضاني البطحاني المقيم بحلة ولد مدين ومحمد ولد البشير ولد الخضر
 المشيخي المقيم بولد مدين ايضا وحضرت بحضورهما الحرمة هاشم بنت على ولد ابي
 القاسم العوضاني البطحاني ولد محمد ولد البشير المذكورين بعد استقراءهم لدينا
 بالمجلس الشرعى ادعى المذكوران على هاشم المذكورة بانها قتلت مورثتهما

بفتح الميم مائة آمنه برغوة بنت المرحوم دشين ولد أحمد ولد أبي القاسم خنقتها بسيور
 حجاباتها المعلقة برقبتهها وماتت بسبب ذلك وحيث أنهم ما وارتها ولا وارت لها غيرهما
 والدتها المدعى عليهم المذكورين يريدان النظر في ذلك بالوجه الشرعي سئل من معان
 جهة ارتها ما للتوفاة المذكورين قاضي أحدهما المدعى أب القاسم أنه معها أخوها
 شقيقة يجتمع معه في أبيهما أحمد بن أبي القاسم ووارثها وأدعى أحدهما المسمى
 محمد أولاد البشير أنه أخوها لأمها ووارثها وان لا وارت لها غيرهما والدتها المذكورين
 فسئل المدعى عليهم أجوابا عن ذلك فاجابت بالاقرار بأن المدعين المذكورين
 وارتها بنتها المتوفاة المذكورين وان بنتها المتوفاة المذكورين مدة مقيمة ببندر ولد
 مدين تفعل الفواش وذات يوم حضرت عندها بمنزلة لها وطلبت منها طياقة فلما توقفت
 معها في الاعطاء عاركتها وخانقتها وهي أيضا مسكتها من سيور الحجابات التي في
 رقبتهها وخنقتها وماتت وهي تحت يدها من اسباب ذلك وذلك بالمر به وتوليس
 معها أحد مشارك لها في ذلك فعند ذلك كاف المدعيان البيضة التي تشهد لهما
 بارتها للتوفاة المذكورين والانحصار فيهما وفي والدتها المدعى عليهم المذكورين فاحضرا
 كلاما من دفع الله ولده علي ولد محمد الرافعي وحج علي ولد أحمد ولد مدين كلاهما من
 أهالي ولده مدين وبعد الاستشهاد شهد كل منهما بمفرده بحضور المدعى عليهم المذكورين
 وقال اشهدان أب القاسم هـ ذ اولد أحمد ولد أبي القاسم هو عم آمنه برغوة المتوفاة
 المذكورين بنت دشين ولد أحمد ولد أبي القاسم يجتمع معها في جدنا أحمد بن أبي القاسم
 وان محمد اولد البشير المدعى أيضا أخو المذكورين لأمهم سأل المدعى عليهم هذه ووارثها
 ولا وارت لها غيرهما وأمها المدعى عليهم المذكورين فلهما شهدا هكذا سئل من المدعى
 عليهم أهل لها من شرعي فيهما فحجرت عنه وطالب من المدعين تزكيتهما فاحضرا
 كلاما من الخضر ولد البشير ولد الخضر المشيخي والسعيد ولد دفع الله ولد أبي القاسم
 القاطنين بولد مدين وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بمفرده وقال اشهدان كلا
 من الشاهدين المذكورين عدل مرضي مقبول الشهادة لمعرفة ما بهما وما باحوالهما
 معاشرة وديانة وأمانة وهكذا كمال الدين أسروا قبيلت شهادتهما شرعا وبوجب ذلك
 ثبتت اثار المدعين المذكورين للتوفاة المذكورين على الوجه المستطور ثم بعد قبوت
 ارتها ما والانحصار فيهما ما وفي والدتها المذكورين ادعى عليها بالدهوى المعلومة
 واجابت بما ذكره وحيث ان المدعى عليها أقرت بانها قتلت بنتها المذكورين فقد ثبت
 عليها القتل وتلزمها الدية الشرعية من مالها في ثلاث سنين لورثتها المذكورين والام
 لا تتركها فاقالة وحكمت بذلك ما رذلك كله بشهادة الشيوخ المدعيين الجال
 والفقهاء محمد المبارك والفقهاء محمد عامر والفقهاء محمد عثمان فالحكم الشرعي في هذه
 الحادثة (أجاب) حيث كانت أم البنت مقيمة بورتها المدعين لبنتها وبقتلها بالخنق

قالوا يجب عليهم ادية بنتها المذ كورة لوارثهم المدعيين من ماله في ثلاث سنين معاملة
لها باقرارها ان طلب المورثان ذلك وان كان في توثيق الاعلام خلل والله تعالى اعلم
(سئل) بافادته من المعية السنية في ٢٣ شعبان سنة ١٢٧٨ شرعا على خطاب واردم
مديرية ستار والخرطوم مؤرخ في ٥ ب سنة ١٢٧٨ مرفوق به هذا كورة واعلام شرعي
من قاضي المديرية المذ كورة مضمونه - حضر محمد ولد عوض ولد ادريس الدنقلاوى من
خط ارقو بمديرية دنقلا القاطن بالخرطوم الوصى الشرعي من قبل حاكم له ولاية ذلك
على الولد القاصر المسمى عوضا ابن أخيه الر يس محمد بن عوض بن ادريس ريس
ذهبية الخواجا برتليمنى الفرنساوى وهكذا حضرت المرأة فاطمة بنت الترفة من أهالى
الخرطوم زوجة أخيه المتوفى الرئيس محمد المذ كورة والدة ولده المذ كورة وادعيا على
الحاضر معه - ما أوشى بشيروقالا في دعواه ما عليه بان أوشى بشيرا الحاضر هذا قتل
الر يس محمد دامورث وزوج المرأة المدعية - المذ كورة وولدها القاصر المرقوم - هذا
وهو دواناخر به ببندقية فيمارصاصة جارية في خاصرته الشمال وخرجت من حقه
اليمين ومات من ساعته بسبب ذلك وانه اقر بذلك طائعا وكان القتل في السدرة بين
غابة شانويل وأبي كوكة خا رجاء من الحكومة في دارالهوس التي هي دارالحرب في
ذهبية الخواجا برتليمنى الر يس بها وان المتوفى المذ كورة ولا وارث له غير زوجته
المذ كورة وولده المرقوم له منها القاصر المسمى عوضا الوصى عليه المذ كورة ومعه
ارثه في ما يدون مشارك له - ما ويريد المدعيان المذ كورة ان القصاص من المدعى عليه
وما يترقب عليه شرعا والنظر في ذلك بالوجه الشرعي سئل المدعى عليه عن ذلك فاجاب
بالا - كارة لاوث المدعية وولدها المذ كورين لا توفي المذ كورة وقد كلف المدعيان البينة
الشريعية على دعواه - ما الارث فاحضرا كلا من محمد ولد حمد ولد ادريس من أهالى
الخنديق وعبد الله كريم ولد محمد ولد حفار من أهالى ارقو بمديرية دنقلا القاطنين
بالخرطوم وبه - ما الاستشهاد - هه كل واحد منهما بما يفرضه بحضور المدعى عليه أيضا
وقال اشهد ان المرأة فاطمة بنت الترفة المدعية - هذه زوجة المرحوم الرئيس محمد
ابن عوض بن ادريس المزبور وفي عصمته الى ان مات ووارثته - ولا وارث له غيرها
وقد يرولدها المرقوم لها منه القاصر المسمى عوضا الوصى عليه محمد عوض المدعى
هه هذا المذ كورة ومعه ارثه في ما يدون مشارك لها فلما شهدا هه كذا سئل المدعى عليه
هل له طعن شرعي في ما يفرضه - وطلب من المدعين تزكيتهم فاحضرا كلا من
حاكم ولد على ولد حمد والامين ولد خايقة ولد الامير كالا - ما من أهالى مراغ بمديرية
دنقلا القاطنين بالخرطوم وبه - ما الاستشهاد - هه كل واحد منهما بما يفرضه وقال اشهد ان
كلا من الشاهدين المذ كورين عدل مرضي مقبول الشهادة لمعرفة ما بينهما وما يحاولهما
معاشرة وديانة وأمانة وهكذا في كياالديناسرا وقبلت شهادتهما شرعا وبوجب ذلك

ثبت لديتساموت المورث المذ كوروارث المذ كورين للتوفى المزبور على الوجه المستطوع
وحكمنا بذلك لما على المدعى عليه ثم بعد ذلك ايضا ادعى الوصى والمرأة المذ كورة
بالدهوى المقدمة على المدعى عليه المذ كور وسئل منه عن ذلك فاجاب بالانكار للقتل
وللاقرار به وطالب من المدعين البينة الشرعية التي تشهد لما على اقراره بقتل الرئيس
محمود المورث المذ كور او قتله فاحضر كلامه ن حسن بن يوسف وعواض ولد حسن واحد
سليمان وعبد الله اسمعيل وابراهيم المذ وطنبيل على وحاجي جد ومحمد ولد على ومحمود امين
وخير سلوان ومحمد على كنبال ومحمد ولد على ولد حسن وقرج عبد الوهاب وابراهيم موسى
وجد على وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهم بقرده بحضور المدعى عليه طبق الدهوى
حرفا بحرف وسئل من المدعى عليه هل له طعن شرعى فيهم فطعن وقال ان جميعهم خدمة
بالذهبية التي مات فيها القاتل المذ كور ووجودون فيها حين وجد فيها القاتل المذ كور
ولما سئل منهم عن ذلك اعترفوا بما ذكروا ثم طالب من المدعين بينة اخرى فاحضر كلاما
من محمد قنديل وكيل الخواجا نصيف افندي والرئيس فرحون ومحمد كاملين وبلال وبعد
الاستشهاد شهد كل واحد منهم بقرده بحضور المدعى عليه وقال اشهد ان اوشى بشير المدعى
عليه هذا اقر طائعا بانه قتل الرئيس محمود اعوضنا المذ كور هذا عدوانا ضربه ببندقية
فيما رصاصة جارحة في خصره الثمال وخرجت من حقه اليمين ومات من ساعته بسبب
ذلك ليكون المتوفى المذ كور ضربه بسوط لاجل خدمة المقادف وكان القتل في السدرة
بين غابة شانيل وابي كوكة خارجا عن المحكومة في دار الجوس التي هي دار الحرب
في ذهبيته المذ واجاب برتابه في القرن ساوى المستخدم بها كل من المقتول والقاتل ثم احضر
المدعيان المذ كور ان كلام من محمد كوز ولا حاج ولد حسن الدنق لاوى وعلى ولد ضياب
ولد عوض وبه الاستشهاد شهد كل واحد منهم بقرده بحضور المدعى عليه بانه اقر
طائعا بقتل الرئيس محمود المذ كور هذا عدوانا طبق الدهوى حرفا بحرف ثم سئل من
المدعى عليه هل له طعن شرعى في الشهود المذ كورين فجهز عن ذلك ثم اقر لدينا طائعا
مختارا انه كان اقرب بقتل الرئيس محمود المذ كور وادعى انه كان مكرها على اقراره بذلك
من داق هارون وكيل الذهبية التي مات فيها القاتل المذ كور وادعى انه كان مكرها على اقراره بقتل
محمود المذ كور داق هارون المذ كور ومن معه من النواقية من العساكر ولما سئل منهم
عن ذلك اذكروا ما ادعاه عليهم من الاكراه وطابت منه البينة على ذلك فجهز عنها
وحلف المدعى عليه جميعهم باليمين الشرعية على عدم اكراهه بذلك وحيث انه اقر
بالقتل ولم يثبت اكراهه على الاقرار به فقد ثبت عليه القتل لهو المذ كور وتلزمه
الدية الشرعية في ماله في ثلاث سنين من وقت الحكم حيث كان القتل بدار الحرب ولم
يكن هو والمقتول اسيرين فيما اوحى كمت بذلك عليه لا وارثين المذ كورين هذا
ذلك كله بحضور وشهادة الفقيه السني أحمد والشيخ سليمان يعقوب والفقيه مدين

أحمد والفقهاء محمد دهنمان ومحمد عامر فسا الحكم (اجاب) اذا كان مكان القتل من دار
الحرب كما هو منذ كور في الاعلام وقت القتل على الوجه المستورد به فالواجب على
القاتل الدية في ماله في ثلاث سنين ولا يحمل التحليف المدعي عليهم الا كراه اذا دخل
لهم في هذه الخصومة والذي اعتمده مصنف التنوير وابنه وعزمي زاده بتقديم بيعة الطوع
على بيعة الاكراه في الاقراران اختلف التاريخ أولم يؤثر خاوقد قامت البيعة على
الطوع في الاقرار مع عجز مدعي الاكراه عن اثباته الا انهم تركوا فلم تعد شيئا لكن مدعي
الاكراه مع عجزه عن اقامة البيعة عليه لم يتمسك بمسعى الطوع ولا يمين بدون الطلب
والاصل الطوع والله تعالى اعلم (سئل) با فادة وار دة من المعية السنية رقم ٢٨ شعبان
سنة ٧٨ شرحا على خطاب وارد من مديرية الدقهلية مؤرخ في ٢٣ شعبان سنة ١٢٧٨
مرفوق به قرار واعلام شرعي من قاضي المنصورة مؤرخ في ٢ شعبان سنة ١٢٧٨
بخصوص حادثة مضمونة بحضرة كل من المكرم الشيخ يوسف الصياد من المنصورة
وحسن أبي سبعة ابن المرحوم محمد أبي سبعة من منية فراح ومحمد أفندي ابن المرحوم
أحمد الزعبل الاوى من شلامون القهط وخليف الدميري ابن المرحوم علي الدميري من
المنصورة ادعى حسين أفندي توفيق ابن المرحوم يوسف توفيق من الهروسية
مخزنجي ج فلان فوكة التابع تقبش بردين على المحاضر معه بالهلس عطية اسمعيل
ابن المحترم اسمعيل خليل من أهالي فوكة ان المدعي عليه المذكور كان بزواج
ويطاهر اخوته وزا فاخوته في يوم الخميس ثامن شهر رجب سنة تاريخه أدناه والمدعي
له ولد يدعى محمد ابراهيم كان يتفرج على الرقة المجمولة للأطاهرين فأن كان المدعي
عليه الا طاق بارودة داخلها رصاصة في الجرح على حسب عادة الافراح فخرجت منها
الرصاصة المذكورة واصابت محمد اولاد المدعي المذكور في عينه اليمنى وخرجت من
رأسه مع طاسة رأسه فماتت لوفته بسبب الرصاصة التي خرجت من البارودة المذكورة
باطلاق المدعي عليه لها وان اصابة الرصاصة المذكورة لولد المدعي المذكور خطأ وان
ذلك كان بناحية فوكة بجوار منزل جبر مصطفي من الناحية بعد ظهر يوم الخميس
المذكور وان ولده المذكور لم يكن له وارث سوى والده المذكور والده المصونة زنوبة
زوجة المدعي المذكور وان والده المذكور وكت زوجته المذكور في الدعوى في شأن
قتل ولدها محمد المذكور وكالة مفوضة لرأيه وقوله وفعله وان تو كيلها له على يد قاضي
القازيق وتحرر به اعلام من طرفه وبالاطلاع على الاعلام المذكور وجد متضمنا
توكيل زوجته المذكور وكالة مفوضة لرأيه وقوله وفعله في ذلك المؤرخ الاعلام
المذكور في ثامن عشر شهر رجب سنة ٢٧٨ شمسل بختم قاضي القازيق ويطالب
المدعي المدعي عليه المذكور بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويساله جوابه عن ذلك سئل
من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بعدم العلم بتوكيل زوجته المدعي فطالب من المدعي

اثبات مضمون الاعلام المذكور فاحضر كلا من اسمعيل خليل وفرج احمد هما من اهالي
فسوكه وشهد كل منهما امنه فردا بوجه المدعى عليه ان المصونة زوجه حسين افندي
المذكور ووالدة محمد المتوفى المذكور وكانت زوجها المذكور في قضية ولدها محمد
المذكور في الدهوى بقتله على المدعى عليه المذكور وكالة مفوضة لآيه وقوله وفعله
وقبل منها التوكيل زوجها المذكور وار محمد المذكور توفى وانه لا وارث لمحمد المذكور
سوى والديه المذكورين فعند ذلك صدق المدعى عليه على شهادة الشاهدين وحكمنا
بذلك ثم ادعى المدعى المذكور على المدعى عليه المذكور عن نفسه وبوكالته عن زوجته
المذكورة بالدعوى المشرحة اعلاه حرفا بحرف وطلب سؤاله عن ذلك والسؤال منه
اجاب بالايجاب تترافى باطلاقه البارودة وقت زفة اخوته للطهور فخرجت منها الرصاصة
بسبب اطلاقها واصابت محمد اولد المدعى المذكور في عينه اليمنى ونجحت من واسه مع
طاسة راسه وان محمد اولد المدعى مات بسبب ذلك عن والديه المذكورين من غير شريك
وان اصابة الرصاصة له خطا بمدعى ان محمد اولد المدعى المذكور كان مديرا بانفسه بجانب
طوبى بالناحية ولم يظهروه ان ذلك كان بناحية فسوكه بجانب دار جبر مصطفى بعد
ظهور يوم الخميس المذكور فرفعنا ذلك حرفة المدعى عليه المذكور انه حيث اعترف
بان موت محمد اولد المدعى المذكور بسبب اصابة الرصاصة التي خرجت من البارودة
بسبب اطلاقها على الوجه المشرح اعلاه فهو ملزم بدفع الدية لوالديه المذكورين
من ماله في ثلاث سنين ومئة دارالدية من الفضة عشرة آلاف درهم يقابلها خمسة عشر
الف قرش وثلاثة وتسعون قرشا وثلاثون فضة صاغا ومن الذهب الف دينار يقابلها
اربعون الفاربعمائة واثنا وستون قرشا وان له الخيار ان شاء ان يدفع من الفضة
او من الذهب مما ياتشورا صادر من مجلس الاحكام في شان ذلك فاختر الدفوع من
الفضة البالغ مئة دارالدية منها خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعين قرشا وثلاثين
فضة وحكمنا عليه بدفع المبلغ المذكور الى والديه المقتول المذكور في ثلاث سنين وان
الذي يخص والده الثلثان والذي يخص والدته الثلث فامتثل لذلك وافتع ذلك بحضرة
من ذكرا اعلاه المحكم (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من الحكم بالدية في مال
المقر بالقتل خطا في ثلاث سنين موافق للهمة والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المعية
السنية رقم ٢٣ رمضان سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب من مديرية القيوم مؤرخ
في ١٠ رمضان سنة ٧٨ مرفوق به اعلام من طرف قاضي المديرية المذكورة
مضمونه هو انه بمجلس مديرية القيوم امام سعادة مدير القيوم وحضرة وكيل المديرية
وبحضور المحترم السيد داود حمدة ناحية قلهاة واله مترم خليل الداعش حمدة دفنو
كلاهما من محكمات المجلس المديرية المشار اليها والمكرم الشيخ عبد الله سليمان الشهير
بالقاضي من اهالي ناحية طهار والمكرم محمد حسين الخولي الشهير بعبد خولي ساقية

المرحوم نعمان بك بمدينة الفيوم ما ثبت لدينا شرعا وفاة البالغ العاقل طرفاية ابن
المرحوم سليمان المقراني من اهالي ناحية تطون فيوم قبل تاريخه ادناه وانحصار ارثه
الشرعي في كل من والدته المرأة مبروكة بنت المرحوم علي بن جادم من اهالي ناحية طهار
فيوم وفي زوجته القاصرة صبيحة بنت المرحوم عبد الرحمن سالم من اهالي تطون المذكورة
وفي اخوته لابيهم سليمان المذكور وهم هم هبويه وشقية تاه شريفة ومبروكة البالغ العاقل
جميعهم من غير شريك لهم ولا وارث للمتوفي المذكور وغير هؤلاء المذكورين اعلاء الثابت
جميع ما ذكر لدينا بوجه الشرعي بشهادة كل من المرحوم موسى بن علي نخلة من اهالي
دراسية بمديرية بني سويف والمرحوم عيدين علي عيدين من اهالي نزلة الشرقي بمديرية
المنية المقيمة بن يومئذ بن ناحية تطون فيوم المذكرين بشهادة الشيخ عبد الله سليمان
الشهير بالقاضي المذكور واعلاء والشيخ علي ابراهيم السهاجي من اهالي مدينة الفيوم
ادعي كل من المرأة شريفة وشقية معها هبويه المذكور واعلاء المتكلم عن نفسه ويطريق
التوكيل عن اخته مبروكة والدته مبروكة المذكورين اعلاء الوكالة الشرعية المقوضة
لهم من الموكلتين المذكورين الثابت توكيله عنهما شرعا في شأن ماسيد كرفيه ادناه في
وجه المدعي عليه الا في ذكره بعد المرافعة الشرعية بشهادة شهادي انحصار الارث
المذكورين والمرحوم عبد الرحمن سالم بطريق الولاية الشرعية على بنته صبيحة القاصرة
زوجة المتوفي المذكور واعلاء على المحاضر معهم بالمجلس المشار اليه هو الشاب البالغ
العاقل جاقل ابن المرحوم مرزوق ابن الحاج وجب صبرة من اهالي ناحية تطون الثابت
معرفة الجميع بشهادة شهادي انحصار الارث المذكورين اعلاء بان المدعي عليه
المذكور ضرب مورثهم طرفاية المذكور عمدا بندقية ذات بارود ورصاصة فاصابت
الرصاصة راسه قابضت الجأء واسالت الدم ومات من ذلك لوقته وذلك في ليلة السبت
الموافق ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨ بين المقر بين والعشاء في مكان خارج عن
الناحية من الجهة الشرقية ويريدون القصاص من جاقل المدعي عليه ويطالبونه
بذلك ويسألون سؤاله مثل المدعي عليه المذكور فأجاب بانه في الليلة المذكورة في
الوقت المذكور كان جالسا على باب رجل يدعي محمدا مؤمنا من تطون المذكور من
جهة الشرقية وكان بالناحية المذكورة نجاء المزل المذكور جماعة مداحون من
الاصيد فاجتمع الناس فقام فاضر رهضان حماد شيخ الخفراء بالناحية وزير المداحين
لاجل توجه الناس بيوتهم فلم يتوجهوا وكان معه بندقية في داخلها بارود ورصاصة
فضر به البندقية لاجل تخويف الناس وتوجههم منازلهم حيث افي من جملة الخفراء
بالناحية من غير قصد الى احدهم من الناس فخرجت الرصاصة واصابت راس طرفاية
المذكور خطأ ومات من ذلك قتلا لوقته من ورثته المذكورين بلا شريك فافكر
المدعون ذلك فطالب من المدعين المذكورين بيعة تشهد لهم على وقوع ذلك عمدا
فعرّفوا انه لا يبيعه لهم على ذلك فتركت لهم اليقين الشرعية على جاقل المذكور فرضي

بذلك وطلب المدعون تعديله وحلف حضرت عاقلة جاقل المدعى عليه المذكور
 الاحرار الذكور البالغون العاقلون بمحضرة كل من المكرم على موسى نخلة من اهالي
 دراسية بمديرية بنى سويف والمكرم عيى على عيى من اهالي نزل الشريفة بمديرية المنية
 المقيمين يومئذ بناحية تطون والشيخ سعد احمد زهران والشيخ على ابراهيم السهاجى
 كلاهما من مدينة الفيوم وصدق كل منهم باقراره على وقوع القتل من جاقل المدعى
 عليه المذكور الى طرفاية المورث المذكور فى الليلة المذكورة فى الوقت المذكور بالا لآلة
 المذكور وان ذلك خطأ منه فعند ذلك ثبتت الدية لاورثة المذكور بنى على القاتل
 المذكور وعاقلته الموصوفين بالا وضاف المذكور اعلاه حيث صدقه على ذلك وهى
 عشرة آلاف درهم يقابلها مبلغ خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعون قرشا
 وثلاثون فضة هلة صاغادىوانية منجمة على ثلاث سنين والقاتل فى ذلك كاحدهم
 تقسم بين الورثة المذكور بنى على حسب الفرصة الشرعية وحكمنا بذلك حكما
 شرعيا فالحكم (اجاب) حيث ثبتت وراثة الورثة المذكور بنى للقتول المذكور بالطريق
 الشرعى واقرا القاتل بقتله خطأ وصدقته العاقلة على ذلك فاجاب الدية عليهم فى ثلاث
 سنين صحيح شرعا اذ حمل عدم ايجاب الدية على العاقلة فيما ثبت بالاقرار اذالم تصدق
 العاقلة على القتل ولم تقم حجة عليه كما هو حواه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة
 من المعية السنية رقم ١٨ رمضان سنة ١٢٧٨ شرعا على خطاب واردم من مديرية قنا واسنا
 مؤرخ فى غاية شعبان سنة ١٢٧٨ مرفوق به قرار واعلام شرعى مؤرخ فى ٢٠ شعبان
 سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة تذكر فيه ادناه ضمنونه انه بحضورنا بقلم دعاوى المديرية
 بمحضرة الناظر ومفتى القلم والاعضاء من المعاوين والعمد حضر الرجل على بن سلامة
 ابن عبد الرحيم من دنقيق عن نفسه وبطريق الولاية الشرعية على اولاد ابنه اسمعيل
 المتوفى بالقاهر بن حينئذ عن درجة البلوغ وهم محمد و احمد و فريرة و زين الدار و ام محمد
 وحضرت ايضا المرأة مفرية بنت عثمان عبد الكريم زوجة المرحوم اسمعيل بن على
 ابن سلامة المتوفى المذكور وحضر ايضا الشاب البالغ احمد ابن المرحوم اسمعيل بن على
 المذكور واخواته شقيقة امه البالغتان بنتا المتوفى المذكور وهما ام احمد و ام الزين الجميح
 و ربة اسمعيل بن على المتوفى المذكور ولا وارث له غيرهم بشهادة كل من أبى الحسن بن
 اسمعيل بن مبارك وسعيد بن محمد بن مبارك من اهالي دنقيق وحضر بحضورهم الرجل
 محمد بن سليمان بن سالم بن عبد الرحيم من اهالي دنقيق وادعى كل من الرجل على سلامة
 عن نفسه وبطريق الولاية الشرعية على اولاد ابنه القاهر بن المذكور بنى اعلاه ومن
 المرأة مفرية زوجة اسمعيل بن على المتوفى المذكور ومن احمد بن اسمعيل واخوته
 شقيقة امه احمد و ام الزين المذكور بنى اعلاه على الرجل محمد بن سليمان بن سالم المذكور
 بانه ضر بمورثهم المرحوم اسمعيل بن على المذكور بطورية حديد فى مة دم راسه

بفرحة - وسال الدم من راسه - حين منازعة مورثهم اسمعيل بن علي المذكور مع حمد
المدعي عليه المذكور بشأن حشيش شيرشتوي شر كتمها وكان مورثهم اسمعيل
المذكور قد ضرب حمد - واسليمان المدعي عليه قبل ذلك بلوح خشب في راسه فثبته
وسال الدم من راسه وبعد ضرب حمد وسليمان لمورثهم بالطورية المحديد اقام مورثهم يوما
واحد اومات وقت العشاء في ليلة ١٢ رجب سنة ١٢٧٨ بسبب الضربة المذكورة
عن ورثته المذكور بن من غير شريك ولا يعلمون ضرب حمد وسليمان لمورثهم ان كان
همدا او خطأ او يطالبون حمد وسليمان المدعي عليه بما يترب لهم قبله في ذلك شرعا
ويسالون جوابه - مثل حمد وسليمان المدعي عليه عن ذلك فاجاب بانه كان بزراعة الشعير
الشتوي هو والمرحوم اسمعيل بن علي مورث المذكورين فصل بينهما منازعة بخصوص
الحشيش فضر به اسمعيل بن علي مورثهم - بلوح خشب في راسه بفرحة وسال الدم من
راسه ولم يزل به الحجر حتى لوقتنا هذا فرفع الطورية التي بيدهم كالحمام من هراوته فاضرب
بها فاصابت مورثهم في مقدم راسه وشجته خطأ ومات بسببها عن ورثته المذكورين من
غير شريك ولم يقصد بهما ضرب حمد فاقضى الوجه الشرعي في ذلك انه حيث اقر حمد
سليمان المذكور بقتل اسمعيل بن علي المذكور خطأ وبانحصار ارثه في ورثته المذكورين
ولم يدع ورثة المقتول عليه بالقتل العمد فانه يقضى بالدية في مال حمد وسليمان المدعي
عليه خاصة ولا يكون اقراره اقرارا على العاقلة الا ان يصد قوه وقد حكم عليه بالدية
الشرعية للورثة المذكورين التي قدرها عشرة آلاف درهم من الفضة مقسطة على
ثلاث سنين وذلك ايضا الموافقة للورثة المدعي عليه في دعواهم - المذكور في مقتضى
الدية شرعا والحكم بها مقسطة في ثلاث سنين من ابتداء تاريخ هذا الاعلام وقد صار
اعتبار الدية بحسب الاسعار الجارية من الفضة فبلغت خمسة عشر الف قرش وثلاثة
وتسعين قرشا وثلاثين فضة - عملة صاغيا بحساب الضرب بخانه ولما حكم على حمد وسليمان
بالدية امتنع الورثة البالغون المذكورون اعلاه جميعهم عن قبول الدية وسامحوه من
استحقاقهم - فيها فالزم حمد وسليمان المدعي عليه المذكور بدفع حصصة القاصرين من
الدية للولي ماداموا قاصرين من ماله خاصة مقسطة عليه في ثلاث سنين من ابتداء
تاريخه - وتحرر هذا الاعلام في ذلك في الحكم (اجاب) حيث كان المدعي عليه مقرا بورثة
الورثة المذكورين للمدعي قتله وبالقتل الخطا فانه يعامل بموجب اقراره كما هو مذكور
في هذا الاعلام على الوجه المبين والله تعالى اعلم (مثل) بافادة من المعية السنية رقم
٨ رمضان سنة ١٢٧٨ شرع على خطاب واردم من مدير ججام وورخ في ٢٠ شعبان سنة
١٢٧٨ ومعه قرار واعلام شرعي من مديرية ججام وورخ في ٢٠ شعبان سنة ٧٨ مضمونه
بجلاس فضايا مديرية ججام حضره - ضرة وكيل المديرية وحضرات الاعضاء ومفتي

١٢٧٨

٢٥

المجلس وقاضي افندي ولاية طه طاهر = ل من الشاب البالغ الرشيد حامد ابن
المرحوم محمود بن حامد بن ابي بكر من اهالي روافع العابدية بقسم سوهاج ووالدته
المرأة ام محمد بنت علي بن ابي سالم من اهالي الخلفية بقسم جرجا التي كانت زوجا لمحمود
ابن حامد المذكور المتكلمة عن نفسها وعن بنتها القاصرتين منه بالصاغة من قبل
الحاكم الشرعي المترافع لديه وهما حليمه ونجدة بنتا محمود المذكور والرجل احمد بن
علي الخطيب من الروافع المذكور الو كبل الشرعي عن زوجته المرأة نواردة بنت محمود
المذكور الثابت وكأنه عنها شرعا ووفاه محمود المذكور وانحصار ارثه شرعا في ورثته
المذكورين في وجه المدهى عليه الا تبي ذكروه بالمرافعة الشرعية بالطريق
الشرعي وادعوا على غيرهم المستوي معهم بالجلس الرجل العاقل حسين بن مكي من
اهالي المنشاه بقسم سوهاج بانه ضرب مورثهم محمود بن حامد المذكور خطا بنيت
شوم فاصابه في راسه فسكر العظم واسال الدم ومات لوقته عن ورثته المذكورين بغير
شريك وسبب كون قتل حسين لهم وخطا انه لما راى الرجل سعد بن عبد الله ابائهم
المنشاهي ضرب محمود بن حامد المذكور به في ظهره اراد حسين المذكور ضرب سعد
عبد الله المذكور بنيت فاخطات الضربة سعدا واصابت محمود المذكور خطا في
راسه ومات لوقته بسببها ويطالبونه بما يترتب عليه لورثته المذكورين في ذلك شرعا
وطالبوا سواله عن ذلك سئل فاجاب بالاعتراف وانه قصد الضرب لسعد فاصاب النبوت
من يده راس محمود المذكور في راسه خطا منه ولم يكن قصدا لضربه ومات لوقته بسبب
ذلك عن ورثته المذكورين من غير شريك وذلك وقع مني على وجه الخطا ولما انتم
اعتراف حسين المذكور على الوجه المطلوب شرعا حكمنا عليه بدفع الدية لورثته
المذكورين على حسب الفريضة الشرعية مقسطة على ثلاث سنين من يوم القضاء
وتكون في ماله خاصة وقدرها من الفضة عشرة آلاف درهم يقابلها خمسة عشر الف
قرش وثلاثة وتسعون قرشا وثلاثون فضة هائلة صاغية قوم يدفع كل قسط عند
حلول اجله وقد امتثل حسين المذكور لذلك في الحكم (اجاب) ايجاب الدية على
المقرب بالقتل خطا على هذا الوجه موافق للحق والله تعالى اعلم (وسئل) ايضا عن اعلام
آخروا ردمع الاعلام السابق مؤرخ في شعبان سنة ٢٧٨ مضمونه حضر الرجل احمد
ابن احمد المنشاه هور بالجواموس من اهالي روافع العابدية بقسم سوهاج وعرف انه
اصابته ضربة على عينه اليسرى ليلا فاذهبت ضوؤها ولا يعلم من ضرب به اكون ذلك كان
في الليل وليس له دعوى على احد معين يكون غريمه في ذلك فاشهد على نفسه ان ليس
له دعوى قبل احد وانه فوض امره الى الله تعالى ولاجل الاشهاد عليه بذلك تحرره هذا
وارسل الى مديرية جرجا للعلم (اجاب) هذا مجرد اشهاد من المفقود بصره بانه لا دعوى
له على احد معين بضرب عينه واذا هاب ضوؤها فهو ممنوع الآن بسبب ذلك حيث لم يدع

على معين والله تعالى اعلم (سئل) بأفادته واردة من المعية السنية رقم ٢٨ شعبان سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب وارده من مديرية بجرجار رقم ٩ شعبان سنة ٧٨٠ ومعه قرار واعلام شرعي من قاضي ولاية طهطافي ٥ شعبان سنة ٧٨٠ ومعه بيجاس قضايامديرية بجرجا بحضور حضرة وكيل المديرية وحضرات المفتي والاعضاء وقاضي انندي ولاية طهطافي بعد ان ثبت وفاة وانحصار ارث الذي ميخائيل ابن الذي سلامة بن شنوده من اهالي كوم الصعايدة بقمم جرجافي والده سلامة المذ كوروفي زوجته - الزميمة فرحانة بنت الذي عبد رب المالك من الناحية المذ كورة وفي بنته منها الرضية ملكية من غير زائد عليهم وذلك بشهادة كل من الرجل على محمد والرجل محمد على المزر كيين سرائم هلنابته هادة كل من الرجل بنحيف مكاي والرجل احمد بن مسمار الجبجيج من اهالي كوم الصعايدة في وجه المذ الذي هاليه الا تى ذكره بعدا لمرافعة الشرعية ادعى سلامة المذ كور عن نفسه وعن بنت ابنه القاهرة المذ كورة بالولاية الشرعية عايم او ادعت معه زوجة ابنه ميخائيل المذ كور الزميمة فرحانة المذ كورة على غير عيهم المستوى معهما يابا لجلس الرجل العاقل - سيد بن قاسم من اهالي الجبجيرة بقمم جرجابانه تعدى وضرب مورثهم الذي ميخائيل المذ كور بنبوت في راسه - دافه شمش للاحم وكسر العظم واسال الدم ومات في ليلة - بسبب ذلك عن وولته المذ كورين من غير شريك ويريد ان اسقياء ما يترقب لهما عليه ثم عا في ذلك وطلبوا سؤاله عن ذلك فسئل فاجاب بالاعتراف بذلك وانه ضرب مورثهم المذ كور هذا بنبوت في راسه ومات في ليلة بسبب ذلك عن وولته المذ كورين من غير شريك وكان ذلك بالزربية بقبالة الخلاقي بكوم الصعايدة وحيث صدر الامر الكريم من سعادة ولى النجم بوجوب القصاص على من قتل بالانبوت هذا ومات المقتول بسبب ذلك اهتماما على ما افاده علماء مجلس الاحكام من انه يعمل في هذه النازلة ونحوها بذهب صاحبين رضى الله تعالى عنهما وعن الامام الاعظم فقد حكما على سيد قاسم المذ كور بالقصاص للدهيين المذ كورين بطليم ما حكما شرعا مستوفيا شرائط الشرعية اتباعا لامر ولى الامر فالحكم (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من الحكم بالقصاص على المذ كور بالقتل بالانبوت هذا موافق لقول صاحبين الجارى به العمل الا ان بناء على الامر الصادر اذا كانت آلة القتل من المنقل الذي يقتل غالبا وطلب اولياء القتل القصاص سواء كن القتل مسلما او ذميا لا غير والله تعالى اعلم (سئل) بأفادته واردة من المعية السنية رقم ٢٥ رمضان سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب وارده من مدير اسبوط مؤرخ في ٩ رمضان سنة ١٢٧٨ ومعه قرار واعلام شرعي من قاضي اسبوط في ١٤ شعبان سنة ١٢٧٨ ومعه انه بحضور رنا بدويان المديرية باسبوط وبحضور حضرة الوكيل ومفتي المجلس ادعى عيسى بن حسين بن يوسف البدوي المستوطن بناحية بنى رافع وزوجته المرافة محبوبة بنت احمد بن راجح من الناحية المذ كورة على غير عيهم - حضرة - معهما يابا لجلس احمد بن محمد اللطيف المستوطن بناحية المذ كورة

أيضا بانه من مدة أيام خدع ابنهما القاصر مبروكا حتى ادخله في غيظ الدغار المزروع
فولا تغيره من بعض اهالي الناحية وتعدي عليه وخنقه بيديه هذا حتى ازهق روحه
والقاءه مدسوسا بين زراعة الفول وتركه ميتا عن والديه المذكورين بغير تركه وقد اقر
بفعل ذلك بحضور جمع من المسلمين ولد كونه هو القاتل له دون مسحق ارض الزراعة
وزراعتها فانهم يرون من ذلك يطالبانه بما يترب لهما عليه في ذلك شرعا وبعد الجواب
الشرعي من المدعي عليه - وثبت موت مبروك ابن المدعيين المذكورين وانحصار ارثه
فيهم ما بشهادة كل من الشيخ عمر عبد الباقي نائب الشرع الشرعيف بالناحية ووجد حسين
المشهور بجرح من الناحية أيضا المدعين سرائم علنا بشهادة كل من علي سيد احمد
على التراوي وحسن احمد - مدعين في وجه المدعي عليه المذكورين المدعي عليه عن
دعوى المدعين القتل والاقرار به ثانيا فانه ذكر القتل والاقرار به ووجد هما جدا كايما
فطالب من المدعين بيعة شرعية تشهد لهما بذلك فاحضرا كلاما من عاشور وعبد السيد
حسن الشرعيف ومحمد حسن المجيع من الناحية المذكورة واصلت شهادتهم على دعواهما
فشهد كل منهم على انفراد بان المدعي عليه اقرب بموت المتوفى المرقوم بانه خنقه
بيديه - ما حتى مات بسبب ذلك والقاءه مدسوسا في زراعة الفول في الغيظ المذكور
فاذرا اليه في شهادتهم فادعى بجرم جرد بان والدي المتوفى استأجراهم على الشهادة
عليه بذلك باجرة لم يعينها ولعززه عن اثبات ذلك كواسرا باخبار الشيخ عمر المذكور
والشيخ ابراهيم محمد ابراهيم ثم علنا بشهادتهما وشهادة الشيخ حماد بن زيد فتح الباب
ومحمد حاج كلهم من الناحية المذكورة ايضا وبه دعما ذلك على الوجه المشروح عرض
على المدعين المذكورين المعروف عن المدعي عليه او الصلح معه على مقدار معلوم فابيا
وطلبا القصاص بالوجه الشرعي فاقضى الوجه الشرعي ان لهما القصاص مما لا يقول
الصاحبين والائمة السلف ثم الذي ورد الامر العالي بالعمل به على خلاف قول الامام
بلزومه الدية وحكمنا عليه بذلك لهما وكتب هذا اعلاما بذلك فسالكم (اجاب)
حيث ثبت بالوجه الشرعي اقراره بقتل المورث - ما بالحق فللاولياء القصاص
على قول الصاحبين الجاري به العمل الآن بناء على الامر به حيث خنقه حتى
مات والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية السنية رقم ٨ رمضان سنة ٧٨ شرحا
على خطاب واردم مدير كردفان مؤرخ في غرة سنة ١٢٧٨ ومعهما قرار واهلام
شرعي من قاضي المديرية مؤرخ في ٢٩ ج - سنة ٧٨ مضمونه قد حضر لدينا بالحكمة
الشرعية بمديرية كردفان محمد ولد توم التكروري المراتي الوكيل عن المرأة
فاطمة بنت جوده القميل اصله الثابتة وكالتها بالجلال الشرعي وحضر بحضوره
الحاج ضيف الله شيخ جلال بطيطيج بقسم ابي سراز وباسم قرارهما لدى المجلس
الشرعي ادعى محمد ولد توم المذكورين هم جوده القميل المزبور لنفسه وعن موكلته

فاطمة بنت المتوفى بالو كالة المقوضة على خصمه الحاضر معه بمجلس الدعوى الحاج
 ضيف الله المذ كور وذلك بعد ان ثبتت قرابتهما للقتية بل المقدم ذكره وانحصار ارثه
 فيه ما وان لا وارث له سواه ما بشهادة كل من محمد دولد جمع الله ولد الحاج التكروري
 القاطن بحلة ام زين وابراهيم ولد مصري ولد لازم التكروري القاطن بحلة ام ز ين بقسم
 باره المنز كين لدينا سراو علنا بشهادة كل من علي ولد بكر ولد عبد الله التكروري المراتي
 القاطن بالحلة المذ كورة بالقسم المذ كور وسليمان ولد عامر العزجاني القاطن بالابيض
 ان الحاج ضيف الله شيخ جلال بطيخ المذ كور هذا كان جاه لآخيه جودة ولد عبد الله
 القليل في منزله بحلة ام د كيكه وطلب منه ان يعطيه مطلقا فقال له جودة انالست من
 جماعتك حتى اعطيتك المطلوب بل انما من جماعة السلطان مصطفى تيمه الكنجاري
 واذالم تصدق ذلك توجهه الى الديوان فامتنع من التوجه مع المذ كور وحصلت الفتنة
 بينهم ما وفي الساعة والمحين تعدى الحاج ضيف الله المنز بوروط من اخاه جودة بحربة كبيرة
 في بطنه فوق السرة حتى اخرجت معدته وذلك همداء وانا وان جودة لازم الفراش
 من الطعنة المذ كورة حتى مات في يوم الاربعاء رابع يوم الطعن وان الطعن وقع في يوم
 الاحد في شهر محرم سنة ١٢٧٨ هـ عشرة ايام خلت منه وذلك في حلة ام د كيكه بعد
 صلاة الظهر ومات بسبب ذلك فالان يطلب دمه من الحاج ضيف الله المذ كور بالوجه
 الشرعي سئل المدعي عليه المنز بورو باعن ذلك فاجاب بالانكار ووجد ذلك جدا كليا
 اى انه ما طعن جودة ولا قتله ولا راي من قتله مطلقا فعند ذلك كلف المدعي اثبات
 ما ادعاه فغاب وحضر واحد من ابي بكر ولد ابراهيم ولد محمد المذ كور القاطن
 بحلة ام كوكه خورسي ويوسف ولد محمد دولد على الجاهي القاطن بحلة المرة بقسم باره
 واحد ولد محمد دولد عماد المرحاوي القاطن بحلة ام قالة والنور ولد محمد دولد احد البرماوي
 القاطن بحلة المرة بقسم باره والحاج ابراهيم ولد علي ولد آدم الزبودي القاطن بحلة ام
 د كيكه وموسى ولد عبد الرحمن ولد بحري الهمداني القاطن بحلة ام د كيكه وحسين
 ولد الضو ولد تو بر الجاهي القاطن بحلة ام هليلج بقسم ابي حرازو بعد الاستشهاد شهد
 كل واحد منهم بمقرده بحضور المدعي عليه وقال اشهد ان الحاج ضيف الله شيخ جلال
 بطيخ المذ كور كان جاء بجودة اخي محمد ولد توم القليل في منزله بحلة ام د كيكه وطلب
 منه ان يعطيه مطلقا فقال له جودة انالست من جماعتك حتى اعطيتك المطلوب بل
 انما من جماعة السلطان مصطفى تيمه الكنجاري واذالم تصدق ذلك توجهه الى الديوان
 فامتنع من التوجه مع المذ كور وحصلت الفتنة بينهم ما وفي الساعة والمحين تعدى الحاج
 ضيف الله المنز بوروط من جودة اخاه محمد ولد توم بحربة كبيرة في بطنه فوق السرة حتى
 اخرجت معدته وذلك همداء وانا وان جودة لازم الفراش من الطعنة المذ كورة حتى
 مات في يوم الاربعاء رابع يوم الطعن وان الطعن وقع في يوم الاحد في شهر محرم سنة

١٢٧٨ شهر عشره أيام خلت منه وذلك في حلة آدم دكية بعد صلاة الظهر ومات بسبب ذلك فلما شهدوا هكذا سئل المدعي عليه هل له طعن شرعي فيهم فضر به اجالا عديدة ولم يأت بقادح في الشهود والمذكورين رأسا ثم بعد ذلك عجز عنه وطالب من المدعي تزكيتهم فاحضر كلام من هديبي ولد أحمد وولد دواعية البرقاوي القاطن بحلة القريرود ونجيت ولد آدم ولد عبد الله الشويحي القاطن بحلة البرحية بقسم أبي حرا زواحد ولد عبد الله ولد آدم المسبعاوي القاطن بحلة أبي قريرة بالقسم المذكور وبعد الاستشهاد شهد كل منهم بمفرده بحضور المدعي عليه قائلا أشهد أن كلامنا الشهود المذكورين عدل مرضى مقبول الشهادة لمعرفتهم بهم وباحوالهم معاشرة وديانة وأمانة وكذا زكوا الديانة ساروا قبلت شهادتهم شرعا وبوجوب ذلك ثبت لدينا قتل ضيف الله المذبذب بجودة المذكور على الوجه المستطور وحكمت بذلك وأنه يقتل فيه قصاصا لقوله تعالى ولكم في القصاص حياة وقال تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس إلى آخر الآية وكما دلت على ذلك نص وص السادة الخنفية قال في التبرير ومن جرح رجلا بعد إفصار ذافراش حتى مات يقتص وذلك بعد أن خبرنا أولياء القتل بين القصاص والدية فاخترنا والقصاص في حكمنا به وأشهدنا على ذلك الفقيه عباسيا مفتي المديرية والفقيه حسنا عبد المطلب والحاج محمد ولد الحاج الحسين والطالب عليا وخليلا هرون ومحمد اولد الحاج بشارة وعمر الحاج أحمد شاكر وغيرهم وكفى بالله شهيدا في الحكم (اجاب) في هذا الاعلام قصورا لكونه لم يعرف فيه المقتول بذكر نسبه إلى جده أو كونه مشهورا بما ذكر من اسمه واسم أبيه ولم يبين ابن العم الوارث له المدعي في الاعلام المذكور انه ابن عم شقيق أولاد أولاد ولم يتضح فيه أن التوكيل واثبات النسب للقتيل ضمن دعوى شرعية أم لا مع أن شرط اثبات النسب في بنوة العم وغيره في مثل الحادثة أن تكون ضمن دعوى صحيحة وهنا قد تقدم اثبات النسب على الدعوى وأيضا لم يعرف الشهود المقتول بذكر أبيه وجده بل ذكر وأما يفيد أنه أخ للمدعي بخلاف ما يفيد مصدر الاعلام فإنه يفهم منه أنه ابن عمه فيقتضي إعادة الاعلام المذكور له للواقعة لتتضح بطريق شرعي وإذا كان المدعي ابن عم شقيق للمقتول كما يفهم من القرار لا بد أن يذكر في الدعوى والشهادة اسم العم وأبيه وجده وكذا في جانب القتل واسم أم الأخوين ونسبها إلى الجد مع بيان نسب الجد الجامع لتتضح الدعوى والشهادة حيث كان الحال محتاجا لاثبات النسب المذكور والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من الجمعية السنية رقم ٢٩ رمضان سنة ١٢٧٨ شرعا على خطاب واردم من مدير جرجام مؤرخ ١٨ رمضان سنة ١٢٧٨ ومعه قرار واعلام شرعي من طرف قاضي المديرية المذكور مؤرخ في غرة رمضان سنة ٢٧٨ مضمونه أنه بحضورنا بديوان المديرية بمجلسه الذي حضره وكما لها وحضره مفتي الهام والاعضاء قد سمعت دعوى قتل محمد بن محمد بن رمضان من ناحية شطورة بالمديرية المذكور بقسم طهطا

المختصر ارثه في والده محمد رمضان المذ كور ووالدته المرأة مريم بنت عبيد الله البديوي
 من الناحية المذ كورة أيضا بالثبوت الشرعي في وجه المدعي عليه الاتي ذكره بعد
 المرافعة الشرعية المتهمة في قتله بخت ابراهيم من الناحية أيضا المحاضر معهما بالمجلس
 قد حضر محمد رمضان وزوجته مريم والد المتوفي المذ كور وادعياء علي بخت ابراهيم
 المذ كور بانه كان له ما ابن رضى مع يدعي محمد داو كان تنازع بخت المدعي عليه
 المرقوم مع محمد رمضان المذ كور فحضرت مريم زوجته لتنظر الخبر حاملة لابنها محمد
 المذ كور على كتفها فدفعها بخت المدعي عليه المذ كور بيده بعنف فسقط ابنها المذ كور
 على الارض وهي سقطت فوقه بسبب تلك الدفعة فتم رض ابنها المذ كور واستمر
 مريضاً أياماً قلائل ومات بسبب ذلك عنهما من غير شريك ويطالبانه بما يترتب لهما
 قبله شرعاً ويسألان جوابه مثل بخت المدعي عليه المذ كور بعد ثبوت أبوة المدعين
 المذ كورين للمتوفي المذ كور وانحصار ارثه فيهما من غير شريك الثبوت الشرعي بشهادة
 كل من سليمان محمد وأحمد محمد أبي ساري كلاهما من الناحية المذ كورة أيضا المذ كورين
 سراحهم علناً بشهادة صبرة عمر ومحمد عبد الفتاح من الناحية المذ كورة أيضا فاجاب المدعي
 عليه المذ كور بانه دفع المرأة مريم المذ كورة فسقط ابنها علي الارض وسقطت هي
 فوقه ومات بسبب ذلك عن أبويه المذ كورين بلا شريك ولم يقصد بدفعه للمرأة المذ كورة
 موت ابنها المذ كور وصعد فقاء على ذلك فاقضى الوجه الشرعي انه حيث أقر الرجل
 المذ كور بذلك تلزمه الدية خاصة دون والدته الولد المذ كور لانها كالتة في يد الدافع
 المذ كور منجسة على ثلاث سنين من يوم القضاء وقدرها من الفضة عشرة آلاف درهم
 يقابلها خمسة عشر ألف قرش وثلاثة وتسعون قرشاً وثلاثون نصفاً فضة حيلة صاغاً
 وقد حكمنا عليه بالدية المذ كورة من جنس الورق في ماله لو ولد المتوفي المذ كور للوالد
 الثلثان وللأم الثلث وتكرر هذا ناطقاً بصورة الحال في الحكم (اجاب) ما تضمنه هذا
 الاعلام صحيح وأوضحنا هذا الحكم في جوابنا السابق عن سؤال من مفتي المدير يقيم
 الجنايات بتاريخ ١٨ شعبان سنة ١٢٧٨ والله تعالى اعلم (سئل) بأفادة واردة
 من المعية السنية في ٨ شوال سنة ١٢٧٨ شرحاً على خطاب واردم من مدير الروضة ومعه
 قرار واعلام شرعي من قاضي مديرية الروضة المذ كورة مؤرخ في ١٢ رمضان سنة
 ١٢٧٨ مضمونه انه بالمجلس المنعقد بديوان مديرية الروضة حضرت لدينا المرأة صاحبة
 بنت مصطفى الزيات ابن المرحوم جاهين الزيات الكبير زوجة جاهين الصغير المتوفي
 الاتي ذكره ابن المرحوم راشد الزيات ابن فلان من اهالي محلة المرحوم مع المرأة
 صاحبة بنت جازي نصار من اهالي ناحية كورة والدته المتوفي المذ كور الثابت
 معرفتهما وانحصار الارث فيهما وفي راشداً القاهر عن درجة البهلول ابن المتوفي

المدعى كور المرزوق له من زوجته المذ كورة من غير شريك بشهادة كل من احمد مصطفى
رقية ابن المرحوم مصطفى رقية والحاج على ابي هبل ابن المرحوم عبد الرحمن ابي هبل
كلاهما من اهالى الهلة المذ كورة والمكرم الشيخ عوض الشرفاوى من طلبة العلم بالجامع
الاجري ابن المرحوم مصطفى المذكى كل منهم بشهادة كل من المكرم محمد حمامة ابن
المرحوم ابراهيم حمامة والمكرم حسين الجوى ابن المرحوم غطاس كلاهما من اهالى
الهلة المذ كورة وقوله المدعى عليه الا ترى ذكره بعد المرافعة الشرعية وادعى على
غيرهما المحاضر معهما بنفس المجلس مصطفى الزيات المذ كورة والدة المرأة صاحبة المذ كورة
بان سابق تاريخه في ليلة السبت الثانية والعشرين من رمضان سنة ١٢٧٨ كانت صاحبة
المدعى المذ كورة غضبانة في بيت والدها هذا المدعى عليه المذ كورة وحضر لها زوجها
المتوفى المذ كورة في البيت المرقوم لاجل الصلح فتشاجر والدها هذا المدعى عليه المذ كورة
معه وفي اثناء المشاجرة تعدى المدعى عليه المذ كورة على المتوفى وضربه عمدا بيد فاس كانت
في المنزل المذ كورة في راسه ست مرات فقطعت الجملة وكسرت العظم واسالت الدم منه
ومات لوقته بسبب الضرب المذ كورة من ورثة المذ كورين من غير شريك وانه هو القاتل له
دون غيره وتريدان اثبات ذلك عليه وتطالبانه بما يترتب على ذلك شرعا وتسالان مسئلته
سئل من المدعى عليه المذ كورة عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوراثته المراتين المدعيتين
للمتوفى المذ كورة وبانحصار ميراثه فيهما وفي راشد القاصر المرزوق للمتوفى من بقرته صاحبة
المذ كورة اعلاه من غير شريك وانه بالتاريخ المرقوم كان تشاجر مع زوجها المتوفى المذ كورة
بمنزله وضربه بقالب صحيح من الطوب الاجر في راسه ثلاث مرات عمدا فقطع الجملة وكسر
العظم ومات بسبب الضرب المذ كورة وانه هو القاتل له دون غيره وهذا قناه على ذلك فعند
ذلك هرقناه هذا المدعى عليه بان عليه الدية الشرعية من ماله في ثلاث سنين وقدرها
عشرة آلاف درهم من الفضة لكونه ابلا لزوجته المذ كورة وبطلبهما الثلاث حكمنا عليه
للوثة المذ كورين بذلك بشهادة شهوده واقامنا محجة الزيات ابن شاهين الزيات وصيا
على راشد القاصر المذ كورة اعلاه لما فيه من اللياقة بشهادة شهوده اعلاه فالحكم
(اجاب) مات ضمنه هذا الاعلام من ايجاب الدية على المقر بالقتل على هذا الوجه
والحال ما ذكر في ماله صحيح والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية رقم ٩ شوال سنة
١٢٧٨ شرحا على خطاب وارد من مديرية كردفان رقم ٦ شعبان سنة ١٢٧٨ ومعه
قرار واعلام شرعى من قاضى المديرية رقم ٢٨ رجب سنة ١٢٧٨ مضمونه قد حضر
لدينا بالهـ كملة التمرعية بمديرية كردفان حامد ولد ابراهيم الجامعى شيخ حلة كبرى بقسم
خرسى وحضر حضوره احمد ولد الضوا وعمر اخوه المدعى عليه ما يقتل على ولد حامد
المرزوق وبعد ثبوت قرابة حامد للقتيل على المرزوق وورثته له لكونه ابنة له ولله وانحصار
ارقه فيه هو وزوجته المرأة المسماة ام دورين والدة القاتل على المرزوق وجه المدعى

عليه السلام المذكورين بعد المرافعة الشرعية بالطريق الشرعي بشهادة كل من ابراهيم
ولد هتيق ولد محمد الجاهي القاطن بمحلة ابي عكن ونديان ولد فرج ولد بدوي القاطن
بمحلة كبجي المذكورين والديناسر او هانا وايضا حضرت المرأة ام دورين والدة القميل
وولدت زوجها حامدا في الخاصة بدم ابنتهما على المزبور وكالة مفوضة شفاها بالجلس
وادعي حامد ولد ابراهيم المرقوم على خصميه الحاضر بين معه بمجلس الدعوى احمد ولد
الضواو وعمر اخيه ان في سبع وعشرين يوما خلت من شهر رجب الاصح سنة ١٢٧٧
ليلة الجمعة كان ولده على نائما في بيت اخته تسمى ماهلة بمحلة المذكورين حتى جاءه
عمر هذا الحاضر ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعد ذلك كاهن ج ابنه
من بطن البيت فتعدى عليه عمر هذا وضرب به بعضا كبيرة في راسه على جفنه من جهة
اليسار حتى كسر عظم الجفن ثم جاء اخوه احمد هذا الحاضر وضرب ابنه عليا ايضا بعضا
كبيرة مربعة على نصف راسه حتى قسم الجمدة نصفين وكسر عظم الراس وذلك بغير
سبب منه بل وقع منهما عداوة وان ولد من حين الضرب لازم الفراش الى ان مات
في شهر شوال في يوم الاثنين لسبعة عشر يوما خلت منه في السنة المذكورين والمحلة
المذكورين وحيث ان ولده عليا المذكور قتل وتركه هو وزوجته المذكورين وارثاه ولم يترك
غيرهما مطلقا ومنعهم ارضه فيهما فقط بغير مشارك لهما يطلب الا ان القصاص بدمه
من احمد ولد الضوا المزبور اكرهه هو والذي قتل ابنه وضربته اقوى من ضربته اخيه عمر
وما نشا الموت الامن ضربته احمد له ويريد ان ينظر في ذلك بالوجه الشرعي مثل احمد المدعي
عليه السلام المذكورين جوابا عن ذلك قاجاب بانكار ذلك الضرب والقتل وبجده جدا كليا
فمنعها كلف المدعي البيعة العادلة المرصية التي تشهد له طابق دهاه فغاب وحضر
واحضر كلام من دفع الله ولد فرج ولد حامدا الجاهي القاطن بقسم عمر وعبد الرحمن
ولد محمد ولد حامدا الجاهي القاطن بالقسم المذكورين وخيس ولد جديد ولد سالم الهبيتي
القاطن بمحلة كبجي ايضا ويوسف ولد فرج ولد حامدا القاطن بخيرى ايضا وبعد
الاستشهاد شهد كل واحد منهم بقرده بحضور المدعي عليه وقال اشهد ان في سبع
وعشرين يوما خلت من شهر رجب الاصح سنة ٧٧ ليلة الجمعة كان على ولد حامد
المدعي هذا في بيت اخته لايه تسمى ماهلة بمحلة كبجي المذكورين حتى جاءه عمر هذا
الحاضر ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعد ذلك خرج ابنه على من
بطن البيت فتعدى عليه عمر هذا وضرب به بعضا كبيرة في راسه على جفنه من جهة اليسار
حتى كسر عظم الجفن ثم جاء اخوه احمد هذا الحاضر وضرب به ايضا بعضا كبيرة مربعة على
نصف راسه حتى قطع الجمدة نصفين وكسر عظم الراس وذلك بغير سبب منه بل وقع
منهما عداوة وان عليا ولد حامد المضروب من حين الضرب لازم الفراش الى ان مات
في شهر شوال في يوم الاثنين لسبعة عشر يوما خلت منه في السنة المذكورين والمحلة المذكورين
وان ولده عليا قتل وما ترك وارثا سوى والده حامد هذا وزوجته ام دورين المزبورة هذه

شوال

سنة

وهو قهر ارضه فيهما بغير مشارك لهما وان اجد هو والذي قتل عليا المذكور وضريبة اقوى
من ضربته عمار خيه وما نشا الموت الامن ضربة اجد له فلما شهدوا ما كذا مثل المدعى عليه
هل له طعن شرعي فيهم فجهز عنه وطلب من المدعى تركيتهم فاحضر كلا من دياب
ولد فرج ولد جهني البدرى القاطن بحلة بنى عكن قرى بامان مدينة الايبغز ومحمد
ولد جهني البدرى القاطن بحلة بنى عكن المذكور وبعد الاسقة شهد كل واحد
منهم ما يفرده بحضور المدعى عليه ايضا قائلين ان شهدنا كلاما من الشهود المذكورين
عدل مرضى مقبول الشهادة لمعرفتهم ما بهم وباحوالهم معاشرة وديانة وامانة وكذا ذكروا
لدينا صرا وقيمت شهادتهم شرعا ثم انا قد خيرا حاضرا المدعى وزوجته والدة القتيل
المر بوريين القصاص والعفو واخذ الدية صلحا فافادوا القصاص وبموجب ذلك
ثبت لدينا ان موت علي ولد حامد من ضربته اجد ولد الضو والمر بوري على الوجه المستطور
وحكمت لهما بذلك عليه وانه يقتل قصاصا في دم علي المذكور كما قال الله تعالى في
كتابه العزيز ولكم في القصاص حياة الآية موافقة لقول صاحبين الموافقة ببقية
المذاهب الثلاثة واتباعا لارادة السنية لما تقرروا عند علماء المذهب من ان امرولى
الامر اذا وافق فصلا لا يجتهدا فيه بقول في المذهب او بقول امام من الائمة فغذويجب
العمل به شرعا واما عمر ولد الضو والمذكور فقرة دعوا عنه حامد المدعى وزوجته والدة
القتيل المقدم ذكره واجرآه من دعواهما عليه بضرب ابنيهما على المرقوم ومطالبة لهما
عليه ومن حضره وشهد به الفقيه عباس مفتي الديار العراقية والفقيه حسن عبدالمطلب
والحاج محمد ولد الحاج الحسين والفقيه محمد المكي وعبد الرحيم اخوه والحاج محمد
واحمد البشير وفقه عمرشا كرو غيرهم والله خير اشا هدين فالحكم (اجاب) اذا شهدت
البينة المذكرة صرا وعلنا بالطريق الشرعي بقتل اجد المدعى عليه لولد المدعى
بالعصا الكبيرة هذا طبق دعوى المدعى و ثبت انحصار اوث المقتول في والديه شرعا
وطالب والداه القصاص من القاتل فالحكم بالقصاص موافق لقول صاحبين الجارى
به العمل الا ان والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى اليوم عن صورة حادثة مضمونها
في رجل وجد ميتا في ارض من اراضي ناحية العزب بغيطة شخص مخصوص من
الناحية من اراضي بيت المال يدنو وبين العزب نحو ست وثلاثين قصبة بحيث يسمع
منه الصوت الى العزب وبه اثر ضرب بالآلة جارحة على بطنه ومصاب براسه برش خارج
من بارودة ابضع الجلد واسال الدم ادعى اولياء القتيل المذكور على جماعة بعضهم من
اهالى العزب ومقيم بها والبعض من بلاد غير العزب المذكور ومقيمون الا ان بكدر
صغير جدا بعيالهم انهم قتلوه جميعا بغير اذى الا لآلة الجارحة وغيرها على
شاطئ خليج صغير بجوار اطيان العزب المذكور بغيطة شخص من الناحية المذكرة كورة
من اراضي بيت المال لمنفعة الغيط المذكور ومات بسبب ذلك وقتلوه الى الهن

الذي وجد فيه القتل المذكور اعلاه ولم يبينوا الصارب بالآلة الجارحة والضارب
 بغيرها وان الموت حصل بالجراحة او بغيرها والقتل المذكور اصله من العزب ومقيم
 بعيناه في الكفر المذكور بين الكفر وشاطئ الخليج ثلاث واربعون قصبة ومن
 شاطئ الخليج الى المكان الذي وجد فيه القتل مائة وسبع عشرة قصبة ومن شاطئ
 الخليج الى ناحية العزب مائة وثلاث وخمسون قصبة والهلالات المذكورة يسمع منها الصوت
 الى المقيمين بالكفر والى اهالي العزب الا ان من شاطئ الخليج الى الكفر اقرب منه الى
 ناحية العزب ومن الهل المقول اليه بعد القتل الذي وجد فيه المقتول الى ناحية العزب
 اقرب منه الى الكفر وانكر المدعي عليهم دعوى الاولياء وجدوها جدا كليا ولا بيئة
 للاولياء تثبت القتل من المدعي عليهم لمورثهم على شاطئ الخليج والنقل الى الهل الذي
 وجد القتل فيه القرية الى ناحية العزب فهل والحال هذه لا تسقط القسامة والدية
 على اهالي العزب اذا طلب الاولياء القسامة منهم لكون الدعوى على معين منهم وعلى
 غيرهم ويلزم الغير اليقين فقط كسائر الدعاوى حيث يحجز الاولياء عن اثبات القتل ام
 لا يترتب على الجميع الا اليقين الشرعية وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) لم يتضح من
 ضرورة هذه الحادثة ان بلاد بعض المدعي عليهم المقيمين بالكفر اقرب الى محل القتل
 بناء على دعوى الولي ان تحقق الاصابة في المكان المذكور من العزب ومن الكفر او بعد
 فان كانت بلاد المقيمين بالكفر الذين هم بعض المدعي عليهم اقرب الى محل القتل من
 العزب ومن الكفر فالقسامة والدية على اهل تلك البلاد الذين بعض المدعي عليهم
 المقيمين بالكفر منهم لان العبرة بكونهم من اهل الجهة لا بمجرد الإقامة والسكنى وان كانت
 البلاد المذكورة ابعد من العزب والكفر فالقسامة والدية على احد والحال ما ذكر بهذه
 الصورة وايضا لولي والحال هذه الا يمين واحدة على المدعي عليهم اما عدم توجه
 القسامة على اهل العزب فلان العزب ابعد من محل القتل الذي هو شاطئ الخليج بناء
 على الدعوى من الكفر وكذا بلاد بعض المدعي عليهم المقيمين بالكفر والحال هذه
 الا ان يرجع الولي ويدعي ان القتل حصل في الهل الذي وجد فيه القتل الا ان
 ويصدق على ذلك اهل العزب وينكرون القتل فقط لانه وان كان يحصل بذلك
 التناقض الا انه يرتفع بتصدق الختم الذين هم اهل العزب فيتم ذلك توجه القسامة
 والدية عليهم بعد تصحيح الدعوى وعدم المنافع لان بعض المدعي عليهم منهم واما عدم
 توجه شيء على اهل الكفر فلانه لم يحصل الدعوى على احد منهم ولا عبرة بكون بعض
 المدعي عليهم مقيمين به بمجرد السكنى وايضا لم يثبت الولي ان القتل كان بشاطئ الخليج
 الذي هو اقرب الى الكفر من العزب واما عدم توجه شيء من القسامة والدية على
 بعض المدعي عليهم المقيمين بالكفر الذين هم من اهل بلاد بعيدة على هذا الوجه فلان
 دعوى الولي على اهل القرية البعيدة بلا اثبات لا يترتب فيها شيء سوى يمين واحدة

شوال

سنة

وهذا تفصيل المقام في هذه الحادثة بناء على هذه الصورة على ما ظهر لي والله تعالى اعلم
 (سئل) من قاضي القیوم عن حادثة مضمونة في رجل ادعى على آخر من اهالي بلدته
 انه قتل ولده عبد الله جارحة اصابته محلا مخصوصا من جسمه ابضعت الجملد واسالت
 الدم في زمان مخصوص في مكان مخصوص ومات من ذلك لوقته ويريد القصاص منه
 شرعا ويطلب به بذلك وبسؤال المدعى عليه المذکور انكر وقوع القتل منه وجحد دعوى
 المدعى المذکور فطلب من المدعى المذکور بيينة تشهد له طبق دعواه فاحضر رجلين
 من غير اهالي الناحية شهدا بعد ان استشهدا بقتل المدعى عليه ولدا المدعى عبد الله
 الجارحة التي عينها المدعى وهين الزمان والمكان طبق دعوى المدعى فعند ذلك طعن
 المدعى عليه في الشاهدين بمطعن يوجب رد شهادتهما وان ثبت ذلك بشاهدين فطلب من
 المدعى بيينة أخرى فوجد باحضارها وقبل احضارها مات المدعى عليه فهل والحال هذه
 اذا طالب الولي القسامة من الذين يختارهم من الناحية وترتب الدية على أهل الناحية
 المذكورة حيث انها قرينة ضعيفة ليست ذات محلات يجب ان لا يان الدعوى على معين
 منها لا تسقط القسامة والدية عن البقية ام كيف (اجاب) ان كان لولي القتل بيينة غير
 التي ردت ثبت حصول القتل من المدعى عليه لولد المدعى المذکور العدة ثلاثة على احد
 والحال هذه اما عدم القسامة والدية فاعدم جهل القاتل لانه معلوم والقسامة والدية
 انما يجبان في قتل جهل قاتله واما عدم القصاص الذي هو موجب هذا القتل
 فانوات محل الاستيفاء بعمرت القاتل وان لم تكن له بيينة وجهل القاتل ولم نعتبر شهادة من
 ردت شهادته شرعا فيقضي بترتب القسامة والدية على أهل هذه القرية الصغيرة ان
 ثبت وجوده ميتا وبه اثر فيها سيما عند عدم وجودها فله لاهلها بطلب الولي والله تعالى
 اعلم (سئل) بافادة واردة من المحافظة في رمضان سنة ٢٧٨ مضمونها الامل الاطلاع
 على الاوراق المرفوعة مع هذا الواردة للمحافظة بشرح بيت المال في ٢٧ جمادى
 الاخرة سنة ٢٧٨ في خصوص مادة شئون الدائرة الالهامية بارض ساحل بولاق التي
 اتضح ان الحق في أرضها الجهة بيت المال ولاحق لوقف عبد الرحمن كخدا فيها وصورة
 القرار الصادر عن ذلك من مجلس الاحكام وافادة سعادة ادهم باشا وكيل وصي تركية
 المرحوم الهامى باشا وبالاتحاد مع حضرات العلماء الفخام نكرم باعطاء الجواب عن
 الحكم الشرعي لفصل هذه المادة واجراء اللازم منها (اجاب) قد صار النظر في الافادات
 المتعلقة بهذه القضية وصورة القرار الصادر من مجلس الاحكام الوارد لدیوان المحافظة
 بافادة من حضرة امين بيت المال وعلى افادة سعادة ادهم باشا وكيل تركية المرحوم
 الهامى باشا بخصوص الشونة وما يتبعها المستاجرة من ناظر وقف المرحوم عبد الرحمن
 كخدا الجهة المرحوم عباس باشا الماذون من طرف المناظر المذکور بالبناء فيم اعلى
 وجه القرار للمرحوم عباس باشا بموجب السند المؤرخه ذى القعدة سنة ١٢٦٩

١٢٧٨

٢٨

ذی القعدة

٨

١٢٧٨

وصدق شرعا على قاعة اعمارة فيها من الناظر المذكور على ما صرف من جهة الماذون له بتاريخ سابق على تاريخ الاعلام المحكوم فيه من قبل القاضي على المتسببين بساحل غلال بولاق الجديدي بان الارض التي حصلت فيها الدعوى من الناظر والمتسببين المذكورين لجهة الوقف المذكور المأورخ في ٢٤ رجب سنة ١٢٧٠ الهال النظر فيه على حضرات علماء مجلس الاحكام والمعطى الجواب من حضراتهم عن ذلك بعدم اعتباره لعدم صحة خصوصية الناظر مع المتسببين المذكورين والجواب عن ذلك انه لا يلزم من بطلان الحكم المأور بالاعلام المذكور اصدار في خصوص الارض المندرجة في الاعلام الذي صار الغاؤه وابطاله لما ذكر أن يترتب على ذلك انتزاع أرض الشونة المتسكرة لجهة المرحوم عباس باشا من قبل الناظر المذكور الجاري التصرف فيه من قبل الناظر المذكور والمتسكر ووضع اليد على ما بتاريخ سابق على الاعلام المذكور اذا كانت أرض الشونة المذكورة غير الارض المندرجة بالاعلام المفاد عنه بالبطالان من علماء مجلس الاحكام وان الحكم المأورح به في الاعلام لم يصادف الهمة بفناء على عدم تحقق الخصوصية الشرعية كما أفاده حضرات علماء المجلس والذي ظهر من هذه الاوراق التي من جملتها افادة معادة وكيل التركة ان أرض الشونة المذكورة هي خلاف الارض التي وقعت فيها الدعوى حيث حصلت فيها الاجارة والاذن بالعمارة والبناء فيها بتاريخ سابق على تاريخ الاعلام وحينئذ لا تنزع أرض الشونة وما يتبعها من جهة ترك المتسكر بدون وجه شرعي ومع ذلك لو ادعى ناظر وقفه بالرحمن كقصد الاذن مع جهة بيت المال في وجه الماذون له بالخصوصية في خصوص الارض التي سبقت فيها الدعوى بين ناظر الوقف والمتسببين وأثبت انها جارية في الوقف المذكور بالطريق الشرعي ولم يكن هناك مانع تسمع منه الدعوى بذلك ويحكم لجهة الوقف بها ولا يكره الاعلام الذي صار ابطاله مانعا من سماع الدعوى في وجه خصم شرعي والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من المعية في ١٤ ذي القعدة سنة ٧٨ شرعا على خطاب من مديرية جوامع خ في هـ شهره ومعهم ما قرار واعلام شرعي من قاضي طه طام مؤرخ ٢٩ شوال ١٢٧٨ مضمونه انه بحضور نائب مجلس قضاي مديرية جوا وحضور حضرة وكيل المديرية وحضرات الاعضاء ومفتي المجلس قد سمعت دعوى قتل الرجل علي بن تائب من أهالي روافع العابدية بقسم سوهاج بالمديرية المذكورة المعروف التعريف الشرعي المتعصرون في اولاده لصلبه وهم الشاب البالغ الرشيد عبد الرحمن وشقيقته البالغة الرشيدة زمر وأشقاهما القصر عن درجة البلوغ وهم ابو زيد ومحمود وحسين وأم حسين وفي أختهم لايهم القاصر تين وهما المسامة وبخينة وفي زوجتيه وهما المرأة قطيفة بنت أحمد بن محمد الخطيب من الناحية والد عبد الرحمن واشقائه المذكورين والمرأة آمنة والد المسامة المذكورة ومتهم في قتله أخوه

الرجل فراج بن ثابت وابن أخيه الرجل أحد بن محمد كلاهما من الناحية المذ كورة
الحاضران معهما بالجلس ادعى كل من عبد الرحمن وشقيقة له ابالغة زعم ولدى على بن
ثائب المذ كور ووالدتهما المرأة قطيفة وزوجة أبيهما المرأة آمنة بنت عبيد على من
الدورات المذ كور بن أعلا من أنفسهما والرجل على عبد المنعم من الناحية المتحدث
عن باقي ورقة المتوفى المذ كور القصر بطريق الوصاية الشرعية من هذا الطرف على
غير عيهم المحاضر بن المستورين معهما بالجلس وهما الرجل فراج بن ثابت والرجل
أحمد بن محمد المذ كوران بنهما حاضر بالرجل على بن ثابت المذ كور خطا بعصوين معا
وذلك انه حصل بينهما وبين عبد الرحمن بن السيد مشاجرة فاراد اضربه بالعصوين
اللتين بأيديهما فخطا ضربهما له واصاب على بن ثابت في مقدم رأسه وكانت ضربة كل
واحد منهما مائة مائة فمات لوقته من ضربتيهما عن ورثته المذ كورين من غير شريك
ويطالبونهما بما يترتب عليهما في ذلك شرعا ويسألون جوابهما عن ذلك وسئل
المدعى عليهما ما ثانيا عن دعوى غير ما ثمة المذ كورين وذلك بعد ثبوت وفاة المتوفى
ونسب الورثة المذ كورين للمذ كور وانشصار ارثه فيهم من غير شريك لهم الثبوت
الشرعي على الوجه المطلوب شرعا بعد المرافعة في وجه المدعى عليهما المذ كورين
بشهادة كل من الرجل على محمد والرجل حسين عبد الرحيم المزمكين التزكية الشرعية
مراوعلنا بشهادة كل من المسكرم محمد عبد الله الخطيب والمسكرم بخيت أحمد الخطيب
الجميع من اهالى الرواق المذ كورة فاجاب المدعى عليهم ما فراج وأحمد المذ كوران
بالاعتراف بانهما ضرباهما خطأ في مقدم رأسه بعصوين كائنا بأيديهما ومات لوقته
من الضربتين المذ كورين عن ورثته المذ كورين من غير شريك وصدقهما المدعون
المذ كورون على ذلك فاقتضى الوجه الشرعي انه حيث اقر المدعى عليهم ما يقتل على
ثائب المذ كور خطا تلزمهما الدية في مالهما خاصة على كل واحد منهما نصفها بمجتمعة على
ثلاث سنين من يوم القضاء وقد رها من الفضة عشرة آلاف درهم يقابلها خمسة عشر
الف قرش وثلاثة وتسعون قرشا ونصف وربع من قرش هـ لة صاغان الورق وقد
حكمنا عليهم ما بهما نصفين في مالهما الورثة المتوفى المذ كورين تقسم بينهم على حسب
الفريضة الشرعية وتكرر هذا ناطقا بصورة الحال في المحكم (اجاب) حيث اقر الرجلان
المذ كوران بقتلهما مورث الورثة المذ كورين خطا في عام لأن بموجب اقرارهما
وتجب عليهم ما الدية من مالهما للورثة في ثلاث سنين والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة
من قاضى المنصورة مضمونها بحضرة كل من الى آخره ادعى رجل على آخر أن والد
موكل المدعى اختلط مع والد المدعى عليه في المعيشة وكان لكل منهما خمسة عشر فدانا
باراضى الناحية محدودة الى آخره ولكل منهما مواش كذا وصارت ذراعة الاطيان
على الشركة وصارت مواشى الفريقين مختلطة ببعض وذلك من مدة نحو السنتين سنة

واسمها افریقان يزورعان مع بعضهما حتى كملت الاطيان نحو ستة وثلاثين فدايا واوردت
المواشي واستمر اتي معيشة واحدة هما وذريتهما امن بعدهما الى رجب سنة تار يخه
والاطيان مكافاة باسم المدعى عليه هو بين المدعى - دود الاطيان التي استجدت مع
المواشي وذ كرقمتها وفي رجب الم - ذ كورطردا المدعى عليه موكل المدعى المذ كور
ويطالبه بنصف الاطيان ونصف المواشي لو كاهو بالسؤال من المدعى عليه اجاب
بالا - نكار لدعوى المدعى في الاطيان والمواشي واعترف بكون موكل المدعى ووالده
وهم مع - في معيشة واحدة لانهم كانوا يزورعون مع - في نظير مؤنتهم ولا يكون موكل
المدعى وهم تزوجا باختي المدعى عليه وانما استمرامه في معيشة واحدة لحد رجب
سنة تار يخه فهل والحال هذه يكاف المدعى اثبات دعواه في الاطيان والمواشي بالبينة
الشرعية او لا يطلب منه اثبات والذي يطلب منه البينة المدعى عليه نظر الكونه
مدعى الاختصاص ومع - تر فابان المدعى ووالده وهم مع في معيشة واحدة و يزورعون
الاطيان بالمؤنفة بعد ذلك منه اعترافا بوضع يدهم مع سيم او منصوص بالبند الثاني
من لائحة الاطيان ان اطيان العائلة تقسم بمعرفة الارشد برضاهم ولا عبارة بتكليف
الاطيان باسم الارشد واذ ادعى الاختصاص فعليه الاثبات (اجاب) هذه الدعوى على
الوجه الموضح بهذه الصورة غير صحيحة لعدم استيفائها ما يلزم بيانه شرعا وه - ذابقطع
النظر عن عدم ذكر الحدود و بيانها والمواشي اذ ذلك مشار اليه بقوله فيم الحدود الى
آخه ولكل من - ما مواش كذا وبقوله وبين المدعى - ذود الاطيان التي استجدت مع
المواشي وذ كرقمتها وحيث - ذ فلا يكاف احد الاقر يقين الاثبات وذ كرا المدعى عليه
ان موكل المدعى ووالده وهم مع في معيشة واحدة وانهم يزورعون مع - في نظير مؤنتهم
الى آخه لا ي - ذ اعترافا منه بوضع ايديهم معه اذ لا لازم في ذلك وبالجملة فان كانت
هذه الدعوى على ه - ذ الوجه لا يعتد بها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي
المنصورة عن مراقبة مضمونها بديوان مديرية الدقهلية بحضور كل من مصطفى السيد
من منية مسعود ومصطفى حسن من منية زفر والمكرم الشيخ محمد المداح ومحمد افندي
عبد الله هما من المنصورة بعد ان ثبت بشهادة حسان ابن المرحوم محمد حسان
وسيداح - ذ داود ابن المرحوم داود ابني سليمان من ام الزين معرفة سليمان وحسين
القاهر بن من درجة البلوغ ولدى المرحوم داود داود ابن المرحوم داود بن سليمان
من ام الزين المرزوق له سليمان من ذو جته امونة بنت المهترم على مرعى ابي عزام
والمرزوق له حسين من ذو جته فاطمة بنت الحاج منصور بن مصطفى من ام الزين
وان لا وارث لداود المذ كور سوى زو جته المذ كورين ووالدته حجازية بنت مرعى
ابي شكر من دودة وولديه المذ كورين وابنه لم يبق موصيا من طرفه على ولديه القاهر بن
المذ كور بن ولياقة واهلية هم معا عوض الله للاوصاية عليهم واقامة مولانا الحاك

١٢٧٨

١

اشمرى وصيا على القاصرين المذكورين ووكلته بجازيه وامونة وقاطمة المذ كورات
 تو كيلا مطلقا فوضاعهن فيما ياتي ذكره وقبل الوصاية والتوكيل لنفسه قبولاً مرضياً
 ادعى عوض الله المذ كور بطريق وصايته ووكلاته الشريعتين عن محجوريه وموكلاته
 المذ كورات على الحاضر ين معه بالجلاس شحاتة عوض وجر جس عوض ولدى عوض
 ابن شحاتة القبطى من ناحية التلين وصليب خليل ولد خليل ابراهيم القبطى من كفر
 يدبر المقيم بناحية التلين ان مورث محجوريه وموكلاته هو المرحوم داود المذ كور كان
 شيخاً بناحية ام الزين وكان دفع اشحاتة احد المدعى عليهم الف قرش من اصل الاموال
 الميرية المطلوبة منه لكون شحاتة المذ كور كان صرافاً بالناحية وصار رفته وتولية صليب
 المدعى عليه الثاني بدله ولم يصرخهم المبلغ المذ كور له فتوجه داود المرقوم اليهما
 بناحية التلين ليحاسبهما على المبلغ المرقوم ويجرى خصمه من المال المطلوب منه فما
 كان من المدعى عليهم الا ضربوه ضرباً شديداً بايديهم وخنقوه بايديهم وكسروا جوفه
 رقبته بايديهم ايضاً ومات بسبب ذلك وكان ذلك بقعة ملك شحاتة المذ كور كائنة
 بناحية التلين ليلاني رجب سنة تاريخه وفي الصباح ارسل شحاتة المذ كور رجلاً طوافاً
 الى المدعى اخبره ان اخاه المذ كور مات بالناحية المذ كورة فارسل المدعى بدوى بن احمد
 وفودة فودة وسليمان سالم من ام الزين فتوجهوا الى الناحية المذ كورة فوجدوا داود
 المذ كور ميتاً فاحضروه الى ام الزين وصاروا لكشف عليه بمعرفة حكيم القسم وهم
 الجاورة فوجدوا به آثار الخنق والكسر والضرب وان قتل المدعى عليهم له بسبب
 منافسة كانت بينهم بسبب مناقضة خيول ويطالبهم المدعى بما يترتب عليهم في ذلك
 شرعاً وطلب سؤلهم عن ذلك سئل من المدعى عليهم فاجابوا بالانكار لما ادعاه المدعى
 وجدوه محجداً كذا وعرف شحاتة احد المدعى عليهم ان داود المذ كور مات بدار
 شحاتة المذ كور يدعى انه كان حاضراً من منية القمع الى ام الزين راكباً حصانة علقه
 فضر به الحصان المذ كور وهو بمعدية منية القمع ورماه في البحر فاحترجه المذ كور من
 البحر ثم بعد ذلك حضر الى ناحية التلين فتقابل مع الحاج محمد السمر يقوسى وعبد العال
 البربرى ورمضان صقر من الناحية واخذ دفية الحاج محمد السمر يقوسى ليلبسها لكون
 ملبوساته كانت مبلولة وبعد ذلك احضره الحاج محمد المذ كور الى دار شحاتة المذ كور
 وساله بعد دخوله الدار المذ كورة عن سبب بليلتيه فاخبره ان الحصان تعلقه ضربه
 بمعدية منية القمع ورماه في البحر ثم مات في الدار المذ كورة ولم يكن شحاتة المذ كور حاضراً
 وقت دخول داود المذ كور في داره ولا ليلة مبيتة بل كان باثماً بناحية الديرو وما
 حضر في الصباح وبلغه ذلك وجد داود المذ كور في حالة العدم فاحضر شيخ طوافه
 الناحية وقال له ارسل رجلاً طوافاً لاهله فارسلهم رجلاً طوافاً ثم ارسلت من يحضر
 مشايخ التلين لينظروا ويألووه عن سبب ذلك فتوجه يحضرهم وقبل حضورهم مات

داود المذکور وانه لم یرفیه اثر جروح وانما بعد موته وجسد انظاره من جسمه اذرق
فلم یصدقه المدعی علی ذلك وذکر ان داود المذکور کانت جوزة رقبته مکسورة بدار
شجاعة المرقوم وظاهر اثر الکسر واثر ضربته شديدة تحت افنه اليسرى واثر ضربات
بصدرة وهو بدار شجاعة المرقوم طالب من المدعی دینة ثبت دعواه فتوجه بحضرها
وعلى ذلك تقر قوافی ٢٢ ذی القعدة سنة ١٢٧٨ وفي ٢٥ منه حضر المدعی المذکور
والمدعی علیهم وعرف المدعی انه احضر البينة فطالب منه احضارها بالهالس فاحضر
سليمان سالم شيخ طوافه ناحية أم الزين ابن المرحوم سالم أبي داود من الناحية
المذکورة واستشهد بما يعلمه في ذلك فشهد بوجه المدعی علیهم بان داود المتوفی
توجه الى ناحية التلین يوم السبت في أوائل رجب سنة تاريخه وفي يوم الاحد والساعة
واحدة من النهار ما يشعر الا بواحد طرف من التلین راكب حصان داود المذکور
جاء وقال ابن سليمان سالم فقال له الشاهد أي شيء طلب فقال له داود ابن هك بن ناحية
التلین اما ان تدركه حيا او ميتا فركب الشاهد المذکور مع فودة فودة ويدوی أحد
شيخ الناحية وبعض أناس فلاحين وتوجهوا الى الناحية ولما وصلوا الى ناحية
كفر الدير الجاور لناحية التلین سمعوا أناسا من كفر الدير يقولون الرجل الذي عند
شجاعة مات ولما وصلوا الى ناحية التلین وجدوا انصاری مجتمعين عند شجاعة
المذکور ومعهم عبد الله شيخ طوافه ناحية التلین فقالوا لشجاعة المرقوم ما الذي
جرى لداود وبأي شيء كان يتوجه فقال لهم انه كان يشرب من القلة حتى كسر شيئا کها
ولما لم تكفه شرب من الحجرة ووجد الله الذي جرى لم یجسر على أحد من ذل داود فارتدوا
أحضر وانعشام ناحية أبي طوالة واقوه في ملاية حر يروجه الشاهد ومن كان معه
من ناحية أم الزين ووجهه من ناحية التلین الى ناحية أم الزين وان الشاهد ومن
كان معه هم الذين أخرجوا داود المذکور ميتا من منظره في بيت شجاعة عوض بناحية
التلین وان الشاهد المذکور لم یكشف ثيابه ولا نظره جرحات ولا أثر ضرب ولا شيئا
وهو بناحية التلین وانه لم ينظره الا بناحية أم الزين ولما حضر حکيم القسم وكشف
عليه بناحية أم الزين وجد ذروقة شديدة بصدرة وعنقه وتحت اذنه اليسرى وبذراعيه
الاثنين واحضر فودة أبا فودة ابن المرحوم سليمان ابن فودة من فلاحی ناحية أم الزين
وشهد من ذل شهادة الاول حرفا بحرف فما الحكم (أجاب) شهادة الرجلين المذکورين
لم تقدسنا اذ لم يشهدا بالقتل ولا بوجرد المدعی قتله ميتا بل أكاد المدعی عليهم وبه
أثر الضرب أو الخنق على فرض صحة الدعوى وكونهم معانين تقبل شهادة فاد لم يثبت
المدعی دعواه المذکورة بعد تصحيحها وتحقق وكالته في وجه المدعی عليهم التي من
جانب الوفاة وانحصار اثار الميت في لورثة المذکورين ولم يثبت وجود المورث ميتا في
ملاک أحد المدعی عليهم وبه اثر المعتبر شرعا يمنع عن دعواه وان ثبت ذلك بطريق

شرعى يقضى له بموجب ما يثبت به والله تعالى أعلم (س- ثل) هن حادثة من طرف قاضى
المنصورة مضمونها بعد أن ثبت بشهادة كل من أحمد شحاتة وأخيه عبد المتعال شحاتة
الكيال كل منهما بالمنصورة ولدى المرحوم شحاتة بن أحمد معرفة اسم عيىل الجمال
القاهر عن درجته بالبواغ ابن المرحوم سليمان الجمال بن حسن الجمال المرفوق
اسماعيل المذ كور لوالده المذ كور من زوجته المرأة فاطمة بنت المرحوم محمد بن خليل
وأن والده المذ كور لم يقيم وصيا عليه حال حياته ولياقة وأهلية شقيقة المحترم حسن
الجمال الجمال بالمنصورة ابن سليمان المذ كور الحاضر معه بالجلس لا وصاية عليه
ثبوتاً شرعياً وأقام مولانا كما اشرعى بولاية المنصورة المحترم حسن المذ كور وصياً
شرعياً على شقيقه اسماعيل المذ كور لى نظرى مصالحه وما يتعلق به وقبل ذلك منه
أنفسه قبولاً مرضياً دعى حسن الجمال المذ كور بطريق وصايته الشرعية على شقيقه
اسماعيل القاهر المذ كور بحضوره على الحاضر معه بالجلس على القبطان ريس ساقية
حليج القطن تعلق الخواجه طناشى الساجر بالمنصورة ابن المرحوم على القبطان من
أهالى ناحية علانية ان محجور المدعى المذ كور كان مستخدماً بطرف الخواجه المذ كور
سواً بالساقية المذ كورة والمدعى عليه ريس الساقية المذ كورة فـ كان من المدعى
عليه الأمر محجور المدعى المذ كور أن يمسح ترس الساقية المذ كورة مع ان ذلك
مخصوص بالمدعى عليه فامتنع محجور المدعى وقال له ليس لى خلاص فى مسحه فامر
ثانياً وقال له امسحه يا ولد فقتل ومسهه وفى اثناء مسحه جاء الترس على يده اليمنى
فاتلف منها ثلاثة أصابع وهى الخنصر والبنصر والوسطى وذالت حركتها وكان
ذلك فى أوائل شعبان سنة تاريخه ويطالب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه فى ذلك
شرعاً ومطالب سؤاله عن ذلك س- ثل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بان محجور المدعى
المذ كور مستخدم بطرف الخواجه المرقوم من نحو سنتين ومن وظيفته مسح الترس
المذ كور الهيكى عنه وأنه لم يامر به مسح الترس المذ كور بل كل منهما مستخدم بما هيته وأنه
حصل له تلف أصابعه المذ كورة من الترس الصغير بالامر فطالب من المدعى بينة
ثبت دعواه فاحضر كلام من محمد عز الدين الجبال ابن المرحوم على عز الدين وأحمد محمد
الحامى ابن المرحوم محمد أبى وهبة وشهد كل منهما منفرداً فى وجه المدعى عليه بعد
استشهادانه كان حاضر اباً بنبالة المنصورة وقت توجه اسماعيل محجور المدعى اليها يوم
أصابته وكان حاضرهما عون البندرد وغيره للتحقيق فلما سئل من المدعى عليه عما
حصل قال أنا قلت له انزل امسح الترس الكبير البرافى والساقية غير دائرة فنزل الولد
المذ كور مسح الترس المذ كور فحصل له ما حصل من اتلاف أصابعه فعند ذلك عترف
المدعى عليه أنه ثبته على اسماعيل المذ كور ان يمسح الترس الكبير ساعة الغداة

وقت ابطال الساقية المذ كورة فشايشعرا والا والولد المذ كور صرخ فنزل فوج ديد الولد
المذ كور المعنى مجبوزة في الترس الصغير ووجد الترس المذ كور أخذ ثلاثة أصابع
من يده اليمنى المذ كورة فخرجه فسا الحكم (اجاب) لم يبين بهذه الدعوى من المؤثر لاولد
المذ كور هل هي أمه أو غيرها اذ الام ثلاث اطفال منافع ولدها الصغير باجر وبغير اجر
بخلاف غيره من اقاربه كالم فاذ لم يتحقق ان استخدام الصغير المذ كور باذن امه أو كان
باذنها السكنى في عمل خاص غير مسخ الترس المذ كور وقد امره ريس ساقية الخليج
المذ كور مع الترس الكبير أو الصغير وهو غير مستخدم لم يصبه باذن امه فتلفت
اصابع يده الثلاثة يحكم بضم ان ديتهم بخلاف ما اذا تحقق ان استخدامهم في ما امر به كان
باذن امه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة من الجمعية السنية بتاريخ ٢٢ ذى الحجة
سنة ١٢٧٨ شرعا على خطاب واردم من مديرية جرجا بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٧٨
مضمون الافادة المذ كورة لما وردت افادة حضر تك المؤرخة في ٢٦ ل سنة ١٢٧٨ بما
تلاحظ بطرفكم فيما جرى وما يجب اجراؤه شرعا في قضية قتل احمد فرغل من ناحية
مراثة والشيخ جبر السابق رؤيتها وتحريرا اعلامها بمعرفة قاضي طه طاق قد كتب عنها الى
مديرية جرجا بما لزم والآن اعيدت بهذه الافادة تدل على انه بمناسبة تكرار التناقض
في الاعلام الصادر من تلك الجهة قد صادرا استئناف رؤية الدعوى ايضا عند قاضي
جرجا واصلد في شأنها اعلام بتاريخ ٢٩ الخالي وصدق عليه من مفتي المديرية
وحيث مقتضى رؤيته بطرف حضر تكم فهو مبعوث مع هذه الفرقة الاوراق
السابقة لتدال افادة مما يرى حسبما تقتضيه الشريعة الغراء ومضمون الاعلام
بحضورنا بجلاس قضايامديرية جرجا وحضور حضرة وكيلها وحضرات الاعضاء ومفتي
الجلوس حضرت المرأة ام احمد بنت لرجل سلطان وادعت على حاضرين معها بالجلوس
دما كل من الرجل عبد الممتعال محمد والرجل فرحات جودة الجميع من اهالي مراثة
والشيخ جبر بقم جرجا بانها قتلا ابنها احمد بن فرغل في المعرف التعريف الشرعي خطأ
بضربتين معاً فخنقته من غير قصد فاصابتها احداها ما وهي ضربة عبد الممتعال على
انفه بعضا كانت في يده كسرت العظم واسالت الدم واصابتها الاخرى وهي ضربة
فرحات جودة في يده اليسرى بطوبه القاهاقاصدا غيره فقطعت اللحم واسالت الدم
فلازم الفراش حتى مات بسبب هاتين الضربتين المذ كورتين والحكم رارته شرعا
فيها وفي اولادها اخوته اشقائه وهم القاصر ان محمد بن وحسن المقامة عليهم ما وصيهم
طرف حضرة قاضي جرجا السالف والباغتان المرأة فرحانة والمرأة زائدة الموكلتان لها في
الخصومة في ذلك وتطالب ما يترتب لها والحجور بها وموكلتها جهة المدعى عليهم ما
بالوجه الشرعي وتسال سؤا لهما في ذلك سؤالا فاجابا بالايعتراف بالضرر بخطا على الوجه
المذ كور بالهسا والطوبه على الانف واليد اليسرى والموت بسبب ذلك ووجد انهما

فى الحجة

سنة

الارث والايصاء على القاصرين والتوكيل من البالغتين فطلب منها اثبات ذلك
 فاحضرت كلاما من الرجل عبد الله جاد الله والسيد مهر من الناحية المذ كورة وشهد كل
 منهما على انفراده بهـ ان استشهد بلفظ أشهد في وجه المدعى عليهم ما المذ كورين بان
 المقتول المذ كور مات وانحصر ارثه شرعا في والدته المذ كورة وفي اشقائه القاصرين
 محمد بن وحسن والبالغتين فرحانة وزائدة بغير مشارك وان البالغتين المذ كورين وكلتا
 والدتهما المذ كورة في الخصومة مع المدعى عليهم ما المذ كورين في ذلك فاعذرهم ما في
 شهادتهما فلم يبدىا فيهما ما مطعنا شرعا فز كياسرا ثم هلنا به شهادة كل من محمد ومنصور
 ومحمد جاد من الناحية المذ كورة ثم قد ابرزت المرأة ام احمد المذ كورة اعلاما شرعا
 محررا من حضرة العلامة الشيخ احمد على الشطبي قاضي جرجاسا بقا في جسادى الاولى
 سنة ١٢٧٨ م متوجا ومختوما ومنحلا على العادة وقد ثبت مضمونه لدينا شرعا بوضايتها
 على القاصرين المذ كورين فبهذا استيفاء اركان القضية على الوجه المطلوب شرعا بعد
 الحكم بالو كالة والوصاية للمدعى عليه على المدعى عليه ما وبالوفاة وانحصار الارث في
 المذ كورين لهم عليهم ما حكمنا على المدعى عليهم المذ كورين للورثة المذ كورين
 بالدية الشرعية وقدرها عشرة آلاف درهم من الفضة يقابلها خمسة عشر الف قرش
 وثلاثة وتسعون قرشا ونصف ور بع من قرش صاغاع على كل واحد منهم ما نصفها
 مقسما على ثلاث سنين من وقت القضاء فالحكم (اجاب) حيث اقر المدعى
 عليهم ما يقتلها المورث خطأ وتصادق مع الولي على حصول ذلك منهم ما فأنما يؤخذ ان
 بموجب اقرارهم ما ويجب على كل منهم ما يخصه من الدية في ماله في ثلاث سنين
 وقد تقدم جواب في هذه الحادثة مكية في هذه الترجمة بتاريخ ٢٥ رجب سنة ١٢٧٨
 عن اعلام غـيرهم هذا مبين فيه رده والله تعالى اعلم (سئل) من نائب قسم اول جـيزة
 بما حاصله ادعى المـكرم على بن علي الشرفاوى من اهالى جزيرة محـمد القايم عن نفسه
 وبطريق وكالته الشرعية عن كل من أخته المرأة زهرة بنت المرحوم على الشرفاوى
 المذ كورين عن بنت خالته المرأة شريفة بنت المرحوم ابراهيم شريف ابن المرحوم خليل
 شريف وعن اولاد اخته هم المـكرم حسن والمـكرم احمد والمرأة آمنة اولاد على بن
 يونس بن عبد الله وعن زوج اخته على يونس بن عبد الله يونس الثابت معرفة كل
 من الو كـيل والموكلين المذ كورين هيتاوتو كيله عنهم في الدعوى والطلب والخصومة
 في شان ما سيذ كرفيه الو كالة المطلقة بشهادة كل من المـكرم محمد مراد ابن المرحوم
 على مراد والمـكرم سيد احمد مريحي ابن المرحوم ابراهيم والمـكرم اسمعيل شحادة ابن
 المرحوم شافعي والمـكرم عيسى بكير ابن المرحوم عيسى كل منهم من اهالى الناحية
 المذ كورة ثبوتا شرعا على المـكرم عبد الوهاب ابن المرحوم حسن من اهالى الناحية
 المذ كورة وهو الو كـيل الشرعى عن كل من المرأة آمنة بنت المرحوم سليمان الشرفاوى

والمكرم صبرة والمكرم بكير والمرأة صالح والمرأة ستيقة والمرأة أمونة والمرأة شريح
 والمرأة مسعدة اولاد المرحوم بكير ابن المرحوم شنيع والمكرم عبود والمرأة حجازية
 والمرأة هرة اولاد المرحوم سليمان ابن المرحوم شنيع الو كالة المطلقة في الدعوى
 والطلب والخصومة في شأن ماسيد كرفيه المسجلة المحاضرون الموكلون المذ كورون
 معهم هذا المجلس والمصدقون على التوكيل المذ كور والتصديق الشرعي بالمجلس الشرعي
 الثابت معرفة كل من الوكيل المدعي عليه المذ كور وموكليه المذ كورين عينا
 وتوكيله عنهم بشهادة كل من المكرم علي عيسى ابن المرحوم عبد الصمد عيسى
 والمكرم محمد عبدا صهبا ابن المرحوم احمد عبدا الصمد بنو تاشر عيايان فيما قبل تاريخه
 توفي المرحوم ابو سعدة عن كل من ولديه هماما سعد وشنيع ثم توفي سعد عن بنيه هماما
 المرأة ستيقة والحرم حيلة واخيه شنيع المذ كور ثم توفيت ستيقة عن بنتها المرأة
 شريفة إحدى موكلي المدعي واختها حيلة ثم توفيت حيلة البنت المذ كورة عن كل
 من اولادها الثلاثة المكرم علي الشرفاوي الوكيل المدعي والمرأة زهرة والمرأة
 مبروكة ثم توفيت مبروكة عن زوجها المكرم علي بنونس بن عبد الله بنونس واولادها
 منها الثلاثة المكرم حسن والمكرم احمد والمرأة آمنة الموكلون المذ كورون من غير
 شريك ومختلف عن المتوفي اولاد المذ كور جميع قطعة ارض كائنة بناحية جزيرة محمد
 المذ كورة بالجهة الغربية منها يدرب الجسامع التي هبتها ار بعماثة ذراع مكسرة في
 بعضها بالذراع المعماري المحدودة بمحدود اربعة الحد القبلي لدار عيسى وعشرى بكير ولد
 المرحوم عيسى ابن المرحوم نهار والحد البحري طريق الدرب النافذ والحد الشرقي
 لدار علي عيسى بن عبد الصمد بن علي عيسى والحد الغربي لترعة القصابي وانه من نحو
 اربع سنوات اقتسم القطعة الارض المذ كورة هو وموكلاه مع الوكيل المدعي عليه
 بطريق توكيله عن موكليه المذ كورين وحضورهم معه وقسموا ذلك ثلاثة اقسام قسم
 اختص به المكرم صبرة واخوته والذينهم وقدره مائة ذراع في نظير حصتهم الايلة اليهم
 بالارث من قبل مورثهم المرحوم ابي سعدة المتوفي اولاد المذ كور اعلاه وحدث ذلك
 اربعة الحد القبلي لدار عشرى ابن المرحوم عشرى ابن المرحوم رمضان والبحري لطريق
 الدرب النافذ والغربي لقسيمه وهو القسم الذي اختص به سليمان والحد الشرقي
 ينتهي لدار علي عيسى ابن المرحوم عبد الصمد عيسى ابن المرحوم علي عيسى والقسم
 الثاني الذي اختص به المرحوم سليمان في حال حياته وقدره مائة ذراع مكسرة في
 بعضها بالذراع المعماري محدود ذلك بمحدود اربعة الحد القبلي لدار عيسى وعشرى بكير
 المذ كورين والحد البحري ينتهي لطريق الدرب النافذ المذ كور والحد الغربي ينتهي
 لقسيمه المختص به علي الشرفاوي الوكيل المدعي المذ كور ومن يشركه والشرقي
 لقسيمه الذي اختص به المكرم صبرة ومن يشركه والقسم الثالث الذي اختص به

المدعى له ولو كليه المذكورين وقدره ما ثنا ذراع محدود محدود دار بعة الحمد القبلى لدار
عيسى وعشرى بكبر المذكورين والحمد البحرى للدر باب النافذ المذكور والحمد الغرى
الترعة القصاى المذكور و كورة والحمد الشرقى ينتهى لقسيمه المختص به سليمان المذكور
وان كلامهم اختص بذلك وان موكلى المذعى عليه واضعون ايديهم على ذلك
ومعارضون له ولو كليه المذكورين بنه يروجه شرعى فيطالب الوكيل المذكور
المدعى عليه المذكور برفع يده موكلية عن ذلك وبسال سؤاله عن ذلك فسال النام
المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بان القطعة الارض المدعى فيها المذكور كورة التى
عبرتها اربعة اذراع المحدودة محدود اربعة الحمد القبلى لدار عيسى وعشرى بكبر
المذكورين والحمد البحرى للطريق النافذ والحمد الشرقى لدار على عيسى المذكور والحمد
الغرى للطريق السطاني بورا نحو الى جارية فى ملك كل من سليمان شذيع وبكبر
شذيع ولدى المرحوم شذيع بالسوية بينهم من نحو اربعين سنة وهما واضعا اليدهم توفى
بكبر عن زوجته آمنة بنت المرحوم سليمان الشرقاوى واولاده منها السبعة هم المكرم
صبرة والمكرم بكبر والمرأة مسعدة والمرأة شرج والمرأة اموتة والمرأة ستيمة والمرأة صالحة
ثم توفى سليمان المذكور عن اولاده الثلاثة هم المكرم عبود والمرأة هرة والمرأة
حجازية من غير شرىك ثم من بعد وفاة المتوفىين المذكورين وضع ايديهم الورثة
المذكورون على ذلك من غير منازع ولا مشارك لهم فى ذلك التاب وتوضع يد سليمان
وبكبر شذيع المذكور كورة وانتقال ذلك من بعدهم الورثة هما المذكورين بشهادة
كل من المكرم ابراهيم رفاعى ابن المرحوم رفاعى عيسى والمكرم محمد عبد السطى
كلاهما من الناحية المذكور كورة ثبوتاً شرعياً وازكياً وعدلاً بشهادة كل من المكرم
ابراهيم ابى غنيمه ابن المرحوم حسن نوفل والمكرم على عيسى ابن المرحوم عبد الصمد
عيسى من اهالى الناحية المذكور كورة التزكية والتعديل الشرعيين وانه كردهوى
المدعى المذكور وانه رفاعى ذلك ثم فى سادس عشر شهر ذى القعدة حضر المتدعيان
المذكوران بالجلوس الشرعى واستقر من المدعى عن موكلى المدعى عليه اهم وورثة
سليمان وبكبر ولدى شذيع المذكور كورة اعترف بذلك واستقر منه ايضا عن اسم ابى وجد
ابى سعدة المتوفى المذكور عن المدعى وموكلية المذكورين فاجاب بانه لا يعرف اسم
ابى مورثه ابى سعدة ولا جده فالحكم (اجاب) هذه الدعوى غير قائمة شرعاً فنهى
المدعى من دعواه المذكور كورة لعدم صحتها على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل)
بافادة واردة من محافظة مصر فى ٥ رمضان سنة ١٢٧٨ مضمونها الاوراق المرفوعة
مع هذا وردت للمحافظة بافادة من المعينة السنية مؤرخة فى ٢ الماضى بضم وصى ما وقع
من الشيخ حسين عبد اللطيف مفتى ناحية اسنا سابقا فى حق قاضى اسنا واشير برؤية
الاوراق المذكور كورة والاعلاما شرعى الذى تحرر من قاضى اسنا المرسله صورته مع

الاوراق وافادة حضرته - مديرية اسنا المعروضة للجمعية بمعية المحافظة بمجالس حضرات العلماء والافتاء يعطى القراء بما يستصوب ويرسل للجمعية لاجل عرضه للاعتاب وحيث انه بتلاوة افادة الجمعية المشار اليها وصورة الاعلام الشرعى وبعض اوراق القضية بالجلوس العلمى بحضور حضرته كم استصوب المسكوبة عن ذلك محضر تكم حتى بالاتحاد مع حضرات العلماء الفخام ارباب المجالس العلمى بصير التامل بالدقة لما فى الاوراق وتعطى الافادة الكافية بما يترأى لمحضر تكم (اجاب) قد صارت مناظرة اوراق هذه القضية ومطامنة الشيخ حسين عبداللطيف فيما اجراه فاضى اسنا فى قضية نصف شابة الجاموس المهرربه الا - لام الشرعى من القاضى المذ كور المذوخ صورته المؤرخ فى ١١ صفر سنة ١٢٧٨ بايداه وجه خال الاعلام المذ كور بعدم تحليف المستحق اليمن بعد البينة وعدم ذكر الشهود فى شهادتهم ولا نعلم ان المستحق باع ولا وهب ولا تصدق ولا خرج عن يده بوجه من وجوه الانتقالات ولم يسلم له القاضى ما طعن به وطعن فى مواد اخرى غير موجود بيانها فى اوراق القضية ومطلوب اعطاء القول اما بخطاه - هذا وهذا الاجراء ترتيب الجزاء على الشيخ حسين عبداللطيف حسب السند الماخوذ عليه بادارة اسنا والافادة عن ذلك ان افادة الشيخ حسين من حيث ما يتعلق بالاهلام المذ كور ليست من باب الخطاب للمسئلة فيها اختلاف بين ائمتنا فى حق تحليف يمين الاستحقاق فاجرى عليه القاضى هو قول فى المذهب وما ذكره الشيخ حسين قول آخر ايضا فى المسئلة - صحح وفى بعض عبارات الكتب التعبير باستحقاق مبيع وفى بعضها التعبير بيمين الاستحقاق - على العموم وهو الاصل وعدم تعرض الشهود لما ذكره الشيخ حسين من انه لا بد من ذكر الشهود فى شهادتهم ولا نعلم ان المستحق باع ولا وهب ولا تصدق ولا خرج عن يده بوجه من وجوه الانتقالات وعزاه الى معين المحكم فعرزوه اليه فى محله ولا يعد ذلك عليه خطأ الا انه لا مؤاخذه على القاضى فى حكمه - وبدون ذكر الشهود ذلك حيث لم يحضر عمل القضاة فى جميع الجهات على ذلك وحيث فلا مؤاخذه على واحد منهما ولا يترتب على القاضى ولا على الشيخ حسين المذ كور جزاء حيث كان لكل منهما وجه بداعى اختلاف عبارات اهل المذهب الا انه حيث سمعت الاوامر بمنع الشيخ حسين عن التعرض للقضايا فىبقى الحال على ما هو عليه ولا يلتفت لقول يصدر منه من الآن فصاعدا مادام ممنوعا عن مثل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من قاضى المنصورة مضمونها يطلع على هذه الحادثة حضرة شيخ الاسلام مفتى اسادة الحنفية ويفيد الحكم الشرعى فيها هل يعد تعريف المدعى عليه الثانى مناقضا لما اجاب به الاول ويحكم عليه بدفع ثمن الشب والبقرة المذ كورين ولا يسلم مع منه دعوى الدفع او يطلب منه اثبات دفع الا انى قرش عن البقرة والشب المذ كورين وما حكم الله فى ذلك ومضمون الحادثة المذ كورة

محرم

سنة

بعد الحاضر ادعى الشيخ سالم بن عبد المنعم من القنليات بكفر محمد مباشر ابن المهترم سالم
عبد المنعم على الحاضر معه بالجاسر فاهم بن عويس من القنليات بكفر خليل ابراهيم ابن
المرحوم خليل عويس ان شقيق المدعى عليه هو المرحوم الشيخ اسمعيل بن عويس
ابن المرحوم خليل عويس من اهل العلم اقام المدعى وصيا مختار من قبله على
بنه تبهما خديجة وزينب القاصرتان عن درجة البلوغ وانه قبل الوصاية لنفسه وبعد
موته باع للمدعى عليه شاة بقرة حمراء بقرة صفراء ملك القاصرتين بمبلغ الف قرش بحملة
دارجة والثمن المذکور بذمتهم ويطالب به بذلك ليجوز له بحجورتيه شرعا ويسئل له جوابه
عن ذلك مثل منه فاجاب بالاعتراف بدعوى المدعى المذکور وانه ثبت اقامة المدعى
وصيا من قبل شقيقة المذکور على القاصرتين المذكورتين لدى قاضي شاسامون
وادعى دفع الثمن المذکور للمدعى فلم يصدقه على ذلك وعرف ان الذي قبضه منه هو
الف وخمسمائة قرش فقط وذلك ما كان طرفه للقاصرتين عن ثمن حصتهما في
المنقولات المتروكة عن أبيهما من نحاس ونوارج ومواسن المقوم ذلك عليه وان المدعى
به خلاف ذلك فلم يصدقه المدعى عليه على انه كان طرفه للقاصرتين ألف وخمسمائة
قرش ثمن حصتهما في المنقولات الهكبي عنها خلاف الشب والبقرة المدعى بثمنهما ثم
عاد المدعى والمدعى عليه واعترف المدعى عليه بحضور المدعى بان المبلغ الذي سلمه
للمدعى فهو الالفا قرش ثمن ما خص القاصرتين المذكورتين ووالدتهما في جميع
المنقولات من نوارج ومحار يث ومواسن وغير ذلك بما في ذلك من الشب والبقرة
المذكورتين ما هو للقاصرتين ألف وخمسمائة قرش وما هو لوالدتهما من خمسمائة قرش
فما الحكم (اجاب) المدعى عليه المذکور متناقض في دعواه فيؤمر بدفع ثمن الشب
والبقرة المملوكين للقاصرتين اللذين اشترهما من وصيهما بالف قرش حسب تصديقه
على دعوى الوصي بذلك ورجوعه عن دعواه دفع ثمن ذلك خاصة للوصي الذي قدره
الف قرش وأما عن المنقولات الهكبي عنها فان وقع فيها التصادم وتثبت ان حصصة
القاصرتين منها قيمتهما الشب والبقرة ثمنها ألف وخمسمائة قرش وذلك باقامة بيينة
من قبل الوصي على ذلك يبرأ الوصي من ذلك المبلغ والله تعالى اعلم (سئل) باقادة
واردية من فاضى طندام ورخة في ٢٢ محرم سنة ١٢٧٩ عن حادثة مضمونها ادعى
السيد المقل على ابن المرحوم محمد المقل من أهالي كفر الساحل على غريمه الحاضر معه
بالجلاس الشرعي حسن السكين ابن المرحوم عبد الله المدي السكين من أهالي الناحية
المذكورة بان والده هذا المدعى وعرفه كان يملك جميع الدار الكائنة بناحية كفر
الساحل المذکور بالحارة الكبيرة المهدودة بمحدود أربعة أهدال القبة إلى والشرق
ينتهي إلى دار يوسف التلاوي ابن المرحوم الحاج ابراهيم التلاوي والحد الغربي
ينتهي إلى الحلاء الموصل لطريق الناحية والحد البحري ينتهي إلى الحارة المذكورة

وفيه الباب المشهورة الحدود واربابها بالاسماء المذ كورة وقد توفي من مدة ثلاثين سنة وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته المرأة مبروكة بنت محمد بن من أهالي منية سايم وفي أولاده الستة وهم أحمد وعلي وحسن والسكري وأبو الجهد والسيد هذا المدعي المذ كور من غير شر يك وترك لهم الدار المذ كورة ميراثا فكان ما خص الزوجة المذ كورة من ذلك الثمن ثلاثة قراريط حسب الفريضة الشرعية وخص كل ابن من أولاده المذ كورين ثلاثة قراريط ونصف قيراط من أربعة وعشرين قيراطا من الدار المذ كورة وأنه مع بقية الورثة المذ كورين واضعون أيديهم عليها ومصرفون فيها بالاسكان ووالدهم من قباهم المدة التي تزيد على ثلاثين سنة من غير منازع وإن هذا المدعي عليه معارض له في ذلك بغير حق ولا وجه شرعي ويريد اثبات ذلك ومنع معارضته له من قبل ذلك بالوجه الشرعي وسال مسئلة سئل من هذا المدعي عليه عن ذلك فاجاب بان الدار المذ كورة كانت ملك عمه محمد السكين شقيق والده المذ كور ابن المرحوم حسين السكين الشهير بذلك وقد توفي وانحصر ميراثه الشرعي في شقيقه عبد المهدى بن حسين المذ كور الشهير بذلك والده هذا المدعي عليه من غير شر يك وترك الدار المذ كورة ميراثا له ثم توفي والده المذ كور وانحصر ميراثه الشرعي في ولده هذا المدعي عليه من غير شر يك وترك الدار المذ كورة له ميراثا وأنه ووالده وجه المذ كورين اعلام واضعون أيديهم عليها على التعاقب المذ كور يتصرفون فيها كذلك المدة المديدة والسنتين المديدة وهذا المدعي واخوته حاضرون بالبلد ومشاهدون للتصرف المذ كور ولم يدعوا ولم ينازحوا ولم يمنعه من الدعوى ما من شرعي وانكر ملكية هذا المدعي واخوته لها ووجدوها جردا كليا وان أخذ هذا المدعي شيخا على الناحية المذ كورة فتعدى مع اخوته المذ كورين وغصبوها ووضعوا أيديهم عليها عام تاريخه بغير حق ولا وجه شرعي وأنه هو الذي يريد اثبات ذلك عليه واخوته ويطالبهم برفع أيديهم عنها وتسليمها له بالوجه الشرعي ويسال مسئلة فلم يصدقه هذا المدعي المذ كور على ذلك فكلف كل من القرية قين مينة فاحضر السيد المقل المذ كور كلام من راضي ريان ابن محمد ريان ويوسف ريان ومحمد هيك كل بن سيد أحمد هيك كل ومحمد التلاوي بن علي التلاوي وشهد كل واحد منهم على انفراد بعد استشهاده بوجه المتداعين المذ كورين بقوله ان الدار المذ كورة المقيمة اعلام بهذا الحضر كانت ملكا لهذا المقل من مدة خمس وثلاثين سنة وكان متصرفا فيها بوضع يده عليها بالاسكان وقد مات وتركها ميراثا لورثته المذ كورين اعلام بهذا الحضر وان ورثته المذ كورين وضعوا أيديهم عليها بتصرفهم فيها بالاسكان المذ كور المدة المذ كورة وزاد راضي ريان ومحمد التلاوي ويوسف ريان المذ كورين في شهادتهم ان تصرف محمد المقل واولاده من بعده مدة خمس وأربعين سنة واحضر من سكن المذ كور كلام من محمد نعيم

ابن المرحوم محمد بن نعيم وحسن الفويلى ابن المرحوم حسنين الفويلى الجميع من اهالى
الناحية المذكورة وشهد كل منهم على انفراد بعد استشهاده بوجهة المتداعين بقوله
ان الدار المذكورة الهذوبة بهذا المظهر كانت ملكا لعمد السكين المذكور وقد توفي
واختصر ميراثه الشرعى فى شقيقة عمه المذكور من غير شريك ثم توفي
عمه المذكور والذى كوروا هذا المذعى عليه وانحصر ميراثه الشرعى فى ولده هذا
المذعى عليه المذكور من غير شريك وترك كل منهما الدار المذكورة لورثته على التعاقب
المذكور وان محمد السكين كان واضعا يده عليها من مدة اربعين سنة وشقيقه من بعده
والمدعى عليه من بعدهما المدة المذكورة هذا ما يعلمه كل من الشهود المذكورين
وعايناه وشهد به كذلك ثم احضر السيد المقل ببنة ثبت دعواه وهما اسمعيل
الاخاوى بن سيد احمد من منية سليم القاطن بكفر الساجل وابراهيم قمع بن ابراهيم
من منية سليم وشهد كل واحد منهما ما بعد استشهاده وطالب المدعى استماع شهادته
بوجهة المتداعين بقوله ان الدار المذكورة بهذا المظهر كانت ملكا لعمد المقل المذكور
وقد توفي وتركها ميراثا لورثته المذكورين بهذا المظهر وان مدة وضع يده عليها وورثته
من بعده نحو السنتين سنة يعلم ان بذلك ويشهدان به كذلك فذكر حسن السكين
المدعى عليه المذكور ان هذين الشاهدين من بلدة اخرى خلاف الناحية المذكورة
وان كل واحد منهما استاجر المدعى بنصف بينة ومن الذهب العين على هذه الشهادة
وان من شهد له قبل ذلك من الشهود المذكورين بهذا المظهر هم تحت مشيخة اخيه
شقيقة بالناحية وتحت ادارته وصدقه الشهود على ذلك فاقضى عرض هذه الحادثة
على حضرة المفتى ليفيد الحكم الشرعى (اجاب) شهود السيد المقل لا يعول على شهادتها
فى اثبات الملك من تاريخ مخصوص اذ ثلاثة من الاربعة الاول عينوا نجسا واربعين سنة
واحد اقتصم على مدة خمس وثلاثين سنة والمدعى يذكر ان تصرفه ومورثته وباقي
الورثة يزيد على ثلاثين سنة وهى محتملة لخمس واربعين ولا كثر وقل وكذا شهادة من
شهد بنحو سبعمائة سنة ومع الاحتمال لا يجوز بشئ وقد طعن الختم فى شهادة الجميع
ايضا بان البعض مستاجر ببيع والبعض من فلاحى احد الورثة الذى ثبت الحق له
بشهادته وصدقه الشهود على ذلك على ان ذلك ليس تاريخا للملك ليعلم السابق والمتاخر
بل هو تاريخ لوضع اليد والتصرف فقط وقد اقام المدعى عليه بينة على ملكه للدار
بالميراث وبوضع يده ومورثته فيثبت وضع اليد له بعد التزكية وطلب بينة اخرى من
السيد المقل المدعى فان اثبت وضع يده ايضا وباتى شركائه فى الميراث وملكهم للدار
بالارث تسكون اليد للطرفين فان ارضا الملك تاريخا مينا غير مناقض للسابق واثبت
كل ملكه المؤرخ طبق ما دعى وكان تاريخ احدهما سبق تقدم بينة الاسبق وان استويا
ولم يؤرخا الملك يقضى بما بينهما والله تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة من حضرة مثير

القلوب بية مؤرخة ٦ ربيع الاول سنة ١٢٧٩ ومعه حاجة من قاضي قلوب وفتوى
ومضمون الافادة المذكورة نفيد حضر تكم انه واقع بهذا الطرف مشكل بين الحاج محمد
ولد المرحوم محمد الشواربي وبين عمه الحاج محمد الشواربي بخص وص اطيان في ناحية
قليوب وهو ان الحاج محمد يدعي ان له ١٢٧٤ فدان وكسور استحقاقه عن والده بمقتضى
حجة شرعية من محكمة قليوب تاريخها ٣١ ربيع الاول سنة ١٢٧٢ وان بيده فتوى تساعده
على تلكها ومحمد يدعي ان من ذلك ٤٠٠ فدان نظير اطعام الطعام ورواتب الفقراء
وان ذلك ليس استحقاق محمدا خاصة لاسيما وتلك الاطيان خراجية لا يجوز فيها ايراد
واحد من فتوى تساعده على فسخ ما في الحجة وبناء على قوله ما هذا صار مرجع الحجة
فوجدت قسما فيها استحقاق كل وجعل فيها علاوة باسم الحاج محمد والشواربي ٤٠٠
فدان كما ذكر وانهم توافقوا على تخصيص ذلك به وحيث ان محمد الشواربي توفي والمطالب
باستحقاقه ولده محمد الموجود الآن ومطالبته هي على مقتضى الحجة والفتوى ومحمود
يطعن في الحجة اذ كانا على الفتوى الاخرى ويقول انه لم يترك استحقاقه الا بواسطة
اطعام الطعام وغيره ليكون اخيه هو الذي كان ارثهم ومحمد ولد المتوفى بالعرش
وطالب استحقاقه الذي في الحجة ومحمود متوقف كما ذكر فلزم تحرير له حضر تكم تؤمل من
بعد الاطلاع على ما ذكر ان ترد الافادة بما يعتمد اجرائه (اجاب) فهم خطاب حضر تكم
وصار مطالعة الحجة الهكي عنها وحيث ان الحاج محمد يدعي ان الاربع مائة فدان نظير
اطعام الطعام ورواتب الفقراء وانها ليست استحقاق محمد خاصة لاسيما وتلك الاطيان
خراجية لا يجوز فيها ايراد واسند الى الفتوى الممهورة بتختم السيد علي البقلي والشيخ
الرافعي والشيخ اسمعيل الحلبي المساعدة له على دعواه المتضمنه ان الثلاثة اشخاص
خصوصا وروابطا قد امدوا من الاطيان للافق من ريعه على المنقطعين من اقدارهم
والضيوف والفقراء المترددين على محلهم وجعلوا ارضهم في ذلك والقيام به لكبيرهم
الى آخر ما ذكر وبناء على سؤالها المذكور اعطى الجواب من حضرات المشايخ المذكورين
بان هذا لا يعد اسقاطا ولا اعراضا اختياريا وان الحق يكون باقية للجميع مع ان الحجة
المذكورة يفهم منها خلاف ذلك اذ هي تدل على تراضيهم بتخصيص القدر المتنازع فيه
باحدهم الذي هو محمد وترك حقهم مما يخصهم فيه له اختيارا من جملة ذلك المائتان التي
هي مسموح الشياخة والباقي مائتان زيادة على ذلك من جملة الاطيان المشتركة تركت
له وخصصت باسمه اعانة له على الخيرات التي ذكرها فهم هذا كله يدل على تراضيهم
باختصاصه بتلك الاطيان وتركهاله باختيارهم وليس كما ذكر في سؤال الفتوى
المذكورة انهم اتفقوا على تخصيص وروبط تلك الاطيان للافق من ريعه على من
ذكر وانهم موكلاوا احدثهم بالقيام بصرف الذي هو معين وجعلوا ارضهم في ذلك والقيام
به لكبيرهم حسب الموضع بسؤال الفتوى الهكي عنها اذ فرق بين تخصيص وروبط شيء

١٢٧٩

A

جادی الثانیة سنة

ایصرف منه علی کذا وان فلا یقوم بصرف کذا بین تخصیص هذا المقدار وترک
اختیار الفلان لیمتقی منه علی کذا علی انه یخطاب حضر تسمی المحکی عنه ذ کر به انه
بمراجعة الحجة ووجد مقسمها فیما المستحق کل وجعل فیها علاوة باسم الحاج محمد الشواربی
اربع مائة فدان کاذ کروانهم توافقوا علی تخصیص ذلك ثم ذکر فیها ایضاً ان محموداً
یطاعن فی الحجة المذکورة اذ کما علی الفتوی ویقول انه لم یتروک استحقاقه الا بواسطة
اطعام الطعام وغیره لیکون اخیه هو الذی کان ارشدهم فهذا منه اقرار بمحصل التروک
الاختیاری بخلاف مضمون سؤاله وهذه العلة لا تبطل الاسقاط والتروک الاختیاری اذا
مات المتروک له وانقطع هذا الامر وحينئذ فلا سند له فیما اظهره من الفتوی المذکورة
حيث ظهر سؤالها مخالفاً للحادثة بناء علی ما ذکر وفصل الخطاب فی ذلك انه متى
تحقق التخصیص والتروک الاختیاری لاحدهم فی شئ معلوم من الاطیان الخراجية
مستوفياً شرائط الصحة بطریق شرعی ولو کان ذلك امانة علی فعل خیر یقوم به المتروک
له لا ینکون للسقطین التارکین حقهم اختیار الرجوع فی ذلك بدون وجه شرعی والله
تعالی اعلم (سئل) بافادۃ من المحافظة مؤرخة ٢٨ جادی الاولی سنة ١٢٧٩ مضمونها
لما کتب لحضر تسمی باحدى الاوراق طیه بتاريخه رمضان سنة ٢٧٨ وارسل معها
صورة القرار الصادر من الاحکام فی شأن ارض ساحل الفلال یدولاق التي من
ضمنها الشونة تعلق الدائرة الالهامية لکم فیها بیان الحق فی الارض المذکورة لجهة
بيت المال وطلب بماتحردن علاوة صورة القرار المذکورة وما افاده وکیل وصی ترکه
المرحوم الهامی باشا واعطاء الجواب بالحکم الشرعی وردت افادة حضر تسمی من الاطلاع
علیها فهم منها ان ارض الشونة تعلق الدائرة الالهامية هی خلاف الارض التي وقعت
فیها الدعوی المشار الیه فی حکم مجلس الاحکام وبما کتبته مصلحة بيت المال بقصد
التحری عن حقيقة ذلك ومعرفة جهة وحدود کل من الاراضی المذکورة وردت افادتها
بتاریخ ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٢٧٩ بانه بناء علی ذلك تعین احد مدعاوی المصلحة
وحرر کشف بختمه وختم من کائنوا حاضرین معه بالاما کن الموجودة بالارض التي کان
واقعا فیها التداعی ووضعت به حدودها الاربعه ومن جملتها شون الدائرة الالهامية
وتوضعت حدود الشونة المذکورة الاربعه ایضاً وانه ایضاً وجدت افادة واردة للمصلحة
من المحافظة بتاريخ ٢٨ ذی الحجة سنة ١٢٧٦ بضبط النخل الموجود بالشونة التي
بها الرزاق الدائرة الالهامية ومن ذلك یعلم ان ارض الشونة المذکورة من الارض التي
ثبت الحق فیها لجهة بيت المال فلها ذراعی النظر فی ذلك وصدور الافادة بما یستمد
اجراؤه بالاتحاد مع حضرات افاحم العلماء (اجاب) صار مطالعة افادة سعادتکم
المؤرخة ٢٨ جادی الاولی سنة ١٢٧٩ بقصد النظر فی مادة ارض الشونة الهامة من
جهة فاضل وقف المرحوم عبد الرحمن کتفد لجهة دائرة المرحوم عباس باشا المعطى

الجواب ههنا من هذا الطرف بالاتحاد مع حضرات العلماء سابقا بتاريخ ٨ ذي القعدة سنة ١٢٧٨ المقيدي كتاب الحاضر من هذه الفتاوى في التاريخ المذکور بمداخلة الارض المذکورة من جهة دائرة المرحوم عباس باشا بسبب تبين بطلان الاعلام المذکور فيه بان أرض الساحل الموضوع فيها القلال التي هي تحت يد المتسببين في القلال بجهة الوقف بنسب على فتوى علماء الاحكام أخيراً من كونهم غير اخصام وذكراً في الجواب المذکور ان أرض الشونة هي خلاف ما وقعت فيه الدعوى بين ناظر الوقف والمتسببين وانه لا يلزم من بطلان الاعلام انتزاع الارض المذکورة من جهة الدائرة وان لناظر الوقف الدعوى بأرض الساحل بجهة الوقف على من تصح الخصومة معه الى آخر ما توضيح في الجواب السابق وانه باستعلام المحافظة من مصلحة بيت المال وردت افادتها بان التداعي الواقع من ناظر الوقف ليس هو بأرض الساحل فقط بل وغيرها وانه تعين أحد مدعى في المصلحة وحرك كشف بختمه وختم من كانوا حاضرين بالامكان الموجودة بالارض التي كان واقعاً فيها التداعي ووضعت حدودها الاربعية ومن ضمن الاماكن الشونة تتعلق الدائرة ووضعت حدود الشونة أيضاً وانه سبق ورود افادة للمصلحة من المحافظة بضبط النخل الموجود بالشونة ومن ذلك يعلم ان أرض الشونة من الاراضي التي ثبت الحق فيها لبيت المال والافادة عن ذلك ان الجواب في هذه القضية هو ما أفدناه سابقاً وان ما قيل في الجواب السابق من ان أرض الشونة هي خلاف الارض التي وقعت فيها الدعوى يعني بذلك الدعوى الشرعية الصادرة من ناظر الوقف سابقاً على المتسببين في القلال الذين يدهم موضوعه على أرض الساحل فقط لا على سبيل الاستحقاق ولا الملك ولم يكن لجهة وقف عبد الرحمن كتحديد ظاهرة على أرض الساحل أيضاً بخلاف أرض الشونة فلذا قيل من علماء الاحكام حيث تبين لهم عدم صحة قضاء القاضي في أرض الساحل لعدم خصومة المتسببين بان الحق فيها لجهة بيت المال يعني ان لم يثبت بطريق شرعي وقفها لجهة من الجهات أو ملكها لشخص موجود وقالوا ان الحكم المجهول على الاشوان اذا كان ناشئاً عن الثبوت المذکور ومبني عليه فلا اعتبار به وليس الواقع ان الاحتكار الحاصل في هذه الشونة كان مبني على هذا الثبوت السابقة في التاريخ من علمه كما يعلم من أوراق هذه القضية والجواب السابق وأما كون تداعي ناظر الوقف الخارجي الذي هو ليس على يد القاضي كان في جميع الارض التي من جملتها أرض الشونة بمعنى انه ذكر خارجاً وفي الافادات الخطية ان جميع الارض من وقف المرحوم عبد الرحمن كتحديد فلا ينبغي على ذلك انتزاع أرض الشونة من جهة المتهكم أو من قام مقامه لجهة بيت المال بعد تصرفه ووضع يده وناظر الوقف من قبله مع هدم الاعتراف بانها لجهة بيت المال بدون وجه يوجب الانتزاع وفصل الخطاب في هذا الخصوص هو الجواب السابق والله تعالى

اعلم (سئل) من طرف نائب صهرجت الكبرى بتار يخ غرة رجب سنة ١٢٧٩ عن
 حادثة مضمة معها بحضرة المكرم حسن جامع ابن المرحوم عيسى جامع ومنسى جامع
 ابن حسن جامع ويوسف عثمان ابن المرحوم الحاج علي عنان وعبد الله العيسوي ابن
 المرحوم محمد العيسوي واحمد جامع ابن المرحوم احمد جامع الجميع من أهالي كفر
 الوز يرد قهلية وعلى افندي جزرة ابن المرحوم عيسى مطاوع من أهالي منية الفرماوي
 والشيخ هزازي جاويش ابن المرحوم سيد احمد جاويش نائب الشرع الشريف بناحية
 الدبوية الجميع من الولاية المذكورة والعمدة الفاضل الشيخ علي محمد عبد الرحمن ابن
 المرحوم محمد عبد الرحمن خادم العلم بناحية ذنكلون بديرية قلايوب وشهادتهم بما
 سيذكر فيه ادعى محمد ابن المرحوم علي محمد ابن المرحوم مبارك سعد من أهالي كفر
 الوزير على المحاضرين معه بالمجلس وهم حضرة احمد احمد افندي ضيافة عهد الناحية
 وسليمان الفواخري ابن المرحوم يوسف الفواخري وحسن الماواي ابن المرحوم سالم
 الماواي كل من أهالي الكفر المذكورة له ثلاث دارا رثا عن جده لايه مبارك سعد
 المذكورة كائنة بالكفر المذكورة محدودة بحدود دار بعة الحد البحري بجوار حصار الكفر
 المذكورة ورواد سليمان الفواخري المذكورة والحد القري بجوار جاهين خليل ابن
 المرحوم علي بن خليل والحد القبلي بجوار دار محمد سالم ابن المرحوم سالم محمد والحد
 الشرقي بجوار دار محمد غزال ابن المرحوم احمد غزال ابن المرحوم سليمان غزال وانه كان
 واضع عايده عليها ومنذ ثلاث عشرة سنة تقدمت على تاريخه تعدى احمد افندي ضيا
 المذكورة على الدار المذكورة وهم ببناءها وسلمها الى المدعى عليهم مانصفة بينهم
 وبنائها ببناء من غير اذن منه ولا رضاه من مدة الثلاث عشرة سنة المذكورة في حال حياة
 جده المذكورة ورواها على البناء من ما ولما مرض جده المذكورة مرض الموت وسأله
 بقوله يا جـ دانت بعث نصف الدار الى سليمان الفواخري فقال أنا لم يقع مني بيع له
 وبوقتها أحضر سليمان الفواخري عند جده وقال سليمان الفواخري أمهلوني قدر
 شهرين وأنا أترك الدار وأبني لي محلا غير هذا ومن وقتها وضع يده هو وحسن الماواي
 على جميع الدار المذكورة بغـير حق وانه طالب رفع أيديهم عما عن الدار المذكورة
 ويطلب سؤلهم من ذلك فبعد ثبوت وضع يد سليمان الفواخري وحسن الماواي على
 الدار المذكورة بشهادة منسى جامع وعبد الله عيسوي من الكفر المذكورة وسئل من المدعى
 عليهم عن ذلك فأجاب احمد افندي المذكورة بأنه لم يحصل منه تعد على الدار المذكورة
 بالهدم ولم يعطها الى سليمان الفواخري وحسن الماواي وأجاب سليمان الفواخري
 وحسن الماواي بأن الدار المذكورة ملك لهما وتصرفا فيها بالبناء من مدة عشرين سنة
 باطلاع مبارك سعد جده المدعى المذكورة ولم يقع منه عارضة ولا منازعة ولا خصامة لهما
 عند احد من القضاة في الدار المذكورة لوقت تاريخه وكذا بالمدعى في دعواه فطلب من

والثالث في باقي الاشياء والتصديق والاقرار حجة قاصرة على المقر في معامل بوجبه حيث لا مانع وليس له نقضه ولا يخالف ذلك ما سطر بالفتوى اذ موضوع الحادثة تصادق على الاستحقاق لتلك الاطيان المعينة والثالث باقي ما هو تحت ايدي المصدقين ثم حصول القسمة واقرار الثالث المذكور و اقرار بالاستيفاء وليس الامر كما هو محدد بسؤال الفتوى من مجرد حصول القسمة بالتراضي مع وجود الغبن الفاحش فيها وعدم الاقرار بالاستيفاء حتى يكون الحكم كما هو مصرح به في جواب الفتوى ومحصل القول ان جواب الفتوى صحيح بناء على سؤلهم وما تضمنه كلام القاضى ومقتضى المجلس من ان المصدقين ليس لهم الرجوع عما اقرؤا به على انفسهم صحيح ايضا بناء على ما هو محدد بصورة الحادثة حسبما تقدم ذكره والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخة في ٢ ربيع الاول سنة ٢٨٠ مضمونها في مادة قدم ورد لهذا الطرف بالاعراف من مديرية المنية وبني مراد بتاريخ ٢٢ رجب سنة ٢٧٨ بوفاه امرأة تسمى زبيدة بنت عثمان يناحية طنبى وصار ضبط متروكاتها ولها ابعادية بالناحية المذكورة وقيل من سرور واغان المرأة المذكورة حال حياتها ووقفت تلك الابعادية عليه وعلى متيقتيها نور الصباح الحبشية وتسوف السوداء وبناء على ذلك صار ضبط متروكاتها الموجودة في المحرسة وفي وقت الضبط قيل ان لها بنت عم حاضرة ولها اخت غائبة في بلدتها بالروم وبعد ضبط التركة تحرر للديرية بذلك ولما وردت منها الافادات عن مادة الوقف اعطيت الافادة اخيرا في ١٦ محرم سنة ٧٩ بانه من بعد التحقيق اذا كان لا يوجد اختلاف ولا اوجه سياسية تحال للثبوت الشرعى في وجه الورثة والمحاضر منهم فوردت الافادة بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة سنة ٢٧٩ ومعها صورة الدعوى التى حصلت في مادة الوقف بمختم قاضى الفشن وفتوى احضرها المدعون وموضح بصورة الدعوى الشرعية ان المتوفاة المذكورة توفيت عن غير وارث شرعى وذكر بالافادة المذكورة احالة هذه القضية على حضرتهكم للنظر فيها حسب اصول الشريعة ولما وردت تلك الافادة وصارت مطالعة الصورة المذكورة ووجد ان اسم جد المتوفاة المذكورة واسماء آباء واجداد الجاورين لا طيان الابعادية ليست موضحة بها تحرر الى مديرية بني مراد في ٢٩ ذى القعدة سنة ٧٩ بالاستيفاء من القاضى عن عدم استيفائه ذلك وقبول الدعوى بدون استيفاء فوردت الافادة بتاريخ ٢١ محرم سنة ١٢٨٠ بناء على ما ورد لها من قاضى الفشن بان الداهى اعدم ذكر اسم جد زبيدة انه لا يعلم اسم جد لها ولا يعرف كذا كرام المدعون وانها مشهورة بما ذكر بصورة الدعوى الشهرة التامة لكونها من المشهورات ولذلك اكتفى بذلك الشهرة المسطرة بصورة الدعوى واوضح اسماء آباء واجداد الجاورين للابعادية وحيث الامر كما ذكر وان المتوفاة المذكورة قيل عند توجهه مندوبى بيت المال لضبط تركتها الموجودة بالمحرسة ان لها ورقة كما سبق الذكرو بصورة الدعوى الشرعية ذكروا انها متوفاة عن غير وارث وبافادة قاضى الفشن المحررة للديرية في ٦ جمادى الاولى سنة ١٢٧٩ ذكر كما هو موضح باهد بنود

لا تحقة القضاة ان المواد التي تكون مماثلة لذلك لا يختص بها القاضي وحده ومن
الاقتضاء رؤية هذه القضية بطرف حضر تكما ان كان ما حصل فيهما موافقا للحكم
الشرعي ام كيف فعلى هذا اقتضى تحرير محضر تكم تؤمل من بعدم معلومية ما توخى به هذا
ان ترد الافادة ليقبض الاجراء مجعها (أجاب) قد صار الاطلاع على اوراق هذه القضية
فوجد من ضمنها انه وقت ضبط تركه المتوفاة صار التعريف لمصلحة بيت المال ان
لما اختللاب غائبة بيلادها بالروم وبذلك لم حاضرة بمصر وان المصلحة اشعرت المديرية
بذلك بعد ضبط التركة غاية الامر ان المدعين بالوفاة ذكروا في اثناء الدعوى انها توفيت
لا عن وارث وان الدعوى سمعت على ناظر القسم الذي صار توكيله عن حضرة مدير
الجهة في هذه الدعوى وهذا مبني على المنشور بنسأء الى الامر الصادر من سعادة والى
مصر سابقا المؤرخ ١٥ رجب سنة ٧٤ المتضمن التوكيل لجميع المديرين ووكلاء
المديريات عند غيبتهم بالخصوصية في دعاوى التركات التي آلت لبيت المال وليس لها
وارث فاذا كان الواقع ما هو مذ كور فهذه الخصوصية الصادرة في هذه القضية على
الوجه المذكور غير معتبر لاننا لو سلمنا بقاء التوكيل للمديرين ووكلاء المديرين عند
غيبتهم في الخصوصية في التركات التي آلت لبيت المال بعدم موت الامر فما صار في هذه
القضية يكون مخالفا لالامر المذكور اذ الدعوى لم تسمع في وجه المدير ولا في وجه وكيل
المديرية وقد صرح في الامر المذكور بعدم الترخيص بتوكيل احد من المستخدمين غير
وكيل المديرية وزيادة على ذلك حصول الاشتباه في دخول مثل هذه الجزئية تحت
هذا الامر حيث لم يتحقق ان هذه التركة من التركات التي آلت لبيت المال الصادر
فيها الامر المذكور بل صار تعريف لمصلحة بيت المال بان للمتوفاة وارثا والمصلحة
اشعرت المديرية بذلك قبل الدعوى المذكورة وغير ذلك من الالوجه المقتضية عدم
صحة الخصوصية المذكورة ككون حضرة المدير المذكور غير مأمور بهذا الامر لتاخر توافيه عنه
وعدم التصرح له به وحيث الامر كذلك ولم تتحقق وراثته وارث للمتوفاة فيقتضى ان
القاضي الذي له ولاية نصب الاوصياء ينصب حضرة المدير وصيا على التركة للخصوصية
في هذه الدعوى وتسمع الدعوى في وجهه او وجه وكيله في ذلك عن يكون له النظر على
الوقف وبعد بيان الدعوى والتعريف للا واقفة بذكر ما يحصل به تعريفها وتغيرها وان لم
يذكر اسم جد لها وكذا في حق اسماء اصحاب الحدود واذا مكن التعريف بذكر الجدد
فهو وان كان يكتب بدون ذلك ان حصل التمييز بدونه ومع ذلك ففي بعض الحدود
المذكورة في صورة هذه المرافعة خفاء مثل قوله في الاطيان الموقوفة على سرور انا الحد
الغربي للاطيان الموقوفة على نور الصباح من ضمن الابعادية وذلك محتمل للوقوف
عليها في الحوضين أو في أحدهما ولم يبين هذا الاحتمال التحديد في حوض
الجزيرة في الحد القبلية باطيان احمد باشا طاهر مع انه ليس مالكا الآن لموته وشهرة

ذلك ولا بد ان تكون في ملك أحد أو في وقف ومثل قوله في الاطيان الموقوفة على نور
 الصباح الحمد الغري بمحادة ناحية الجهور اذ لم يتضح من ذلك كون الموقوف به اطيانا
 محلوكة أو سلطانية أو غير ذلك وقوله في الحمد الشرقي الاطيان الموقوفة على مرور اذ لم
 يبين المحوض الموقوف به على قياس ما سبق فيقتضي عند إعادة الدعوى ان يلاحظ ما يلزم
 توضيحه وبعد تصحيحها وانكار الخصم تطلب البينة فاذا شهدت شهادة صحيحة واستوفى
 ما هو لازم يحكم بالوقف في وجهه لوصي المنصوب بطريقة الشرعي والله تعالى اعلم
 (مثل) من طرف نائب قسم أول جيزة عن مرافعة مضمونها ادعت المرأة زينب بنت
 المكرم محمد الدمياطي على المكرم مصطفى الملاح الزيات ابن المرحوم يوسف الملاح
 كلاهما من أهالي ناحية كفر الشوام بانها بية بقسم أول جيزة الثابت معرفتهم بابشهادة
 كل من المكرم يوسف بنو يتوالد خا خني بكفر الشوام بانها بية ابن المرحوم احمد بنو يتو
 والمكرم عثمان على الكاتب ابن المرحوم علي اغا الا انيوطي من سكان كفر الشوام
 المذكورين وتاشر عيا بان المدعية المذكورة تملك جميع قطعة ارض خربة كشف سماوي
 اصلها خزانة وتخرت وصارت كشف سماويا كائنة بناحية كفر الشوام المذكور
 بشارع سوق الكفر المذكور محدودة بمحدود أربع اعة الحمد القبل للشارع المرقوم والمحد
 البحري لدار المرأة نفيسة بنت المرحوم شرف بن موسى والحمد الشرقي لدار الشيخ علي
 الصياد ابن المرحوم كذا ابن مصطفى والحمد الغري لزقاق كذا الغير النافذة ملقت ذلك
 بالشرع الشرعي قبل تاريخه في خامس شهر رمضان سنة ١٢٧٧ من خاتمة المرأة نفيسة
 بنت شرف بن موسى المذكورة وهي المسالكة للقطعة الارض المرقومة بمبلغ قدره
 ١٧٥ قرشا وبينته واقبضتها بمبلغ الثمن المرقوم وقت البيع وقبضته منها ووضعت
 يدها على ذلك لغاية شهر شعبان سنة ١٢٧٩ بطريق الملك الشرعي وان المدعي عليه
 المذكور في غرة رمضان سنة ١٢٧٩ تعدى على القطعة الارض وبني بها حانوتا عدة
 لبيع الزبوت ومعارض لها في الارض المرقومة بغير وجه شرعي وتطالبه الان
 بازالة ما بناه في الارض المرقومة ورفع يده وبعدهم المعارضة لها في ذلك بالوجه
 الشرعي وسئل من المدعي عليه المذكور ان اعلاه وتاشر عيا فاجاب بان في غرة رمضان
 سنة ١٢٧٩ وضع يده على القطعة الارض المحدودة المينة اهلا وبنى بها الحانوت
 المذكور لكون أن اخا المدعية المذكورة هو حسن الدمياطي العج وحي بناحية كفر
 الشوام المذكور ابن المكرم محمد الدمياطي المذكور المحاضر معهما بالجلاس باع له
 القطعة الارض المرقومة في هذا التاريخ بمبلغ ٨٦ قرشا وبينته واقبض بمبلغ الثمن المرقوم
 منه بعد ان اشتراها لنفسه من خاتمة المرأة نفيسة بنت شرف بن موسى المذكورة
 المسالكة للقطعة الارض المرقومة بمبلغ قدره ١٥٠ قرشا معاوضة أربعين فرينة

ووضع يده عليها الى حين بيعه للمدعى عليه المذكور وبني بها الخانوت المذكور كورة المدعى
 عليه المذكور ووضع يده عليها الى الآن وانه وقت بناء الخانوت كانت المدعية المذكور
 معاينة له ولم تعارضه في ذلك وانكر شراء المدعية المذكور كورة للقطعة الارض المدعى بها
 المذكور كورة من خالتها المسالكة للقطعة الارض المرقومة فاستفسر من حسن الدمياطى
 أنى المدعية المذكور كورة عن ذلك فصدق على بيعه القطعة الارض المرقومة للمدعى عليه
 المذكور بالمبلغ المرقوم وفي قبضة مبالغ الثمن المرقوم منه فعند ذلك كلفنا كلاً من
 المتداعيين اقباط دعواه فوجدوا وانصرفا على ذلك وذلك في تاسع عشر شوال سنة
 ١٢٧٩ ثم في تاريخه حضرت المدعية والمدعى عليه واحضرت المدعية المذكور كورة كلاً من
 المسكر ابراهيم القزاز ابن المرحوم ابراهيم والمكرم على ابن المرحوم حسن القزاز كلاهما
 من اهالى كفر الشوام بآية المذكور كورة وشهدا بعد استشهادهما كل منهما على انفراد
 بمعرفة المدعية المذكور كورة وخالتها المرأة نفيسة بنت شرف بن موسى و بمعرفة القطعة
 الارض التي صارت الآن خانوت المدعى بها المذكور كورة وان المرأة نفيسة المذكور كورة في
 خامس شهر رمضان سنة ١٢٧٧ باعت القطعة الارض المذكور كورة للمرأة نفيسة المذكور كورة
 المدعية بالمبلغ الذى ذكرته واشترت ذلك منها انفسها واقبضتها بمبلغ الثمن المرقوم
 وقبضته منها ووضعت المرأة زينة المدعية يدها على ذلك من تاريخ الشراء المرقوم
 لغاية شهر شعبان سنة ١٢٧٩ وكان ذلك بحضرة مرتهم ما يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك
 وامرنا الشاهدين المذكورين ان يتوجها معنا الى المحلة التي بها القطعة الارض التي
 صارت الخانوت المذكور كورة للاشارة اليها فامتنعنا لذلك وتوجها معنا الى المحلة المذكور كورة
 وأشارا الى القطعة الارض التي صارت الخانوت المذكور كورة بحضرة وكل من المدعية
 والمدعى عليه ثم في حادى عشر ربيع الاول سنة ١٢٨٠ حضر كل من المتداعيين واحضر
 المدعى عليه المذكور كلاً من المسكر حمودة الملاح الوديعى بالوابور المستجدي بولاق من
 سكان كفر الشوام المذكور ابن المسكر حسين الملاح والمكرم محمد البشتيلى الصباغ في
 الازرق بكفر الشوام المذكور ابن المرحوم أفي طالب وشهدا بعد استشهادهما كل منهما
 على انفراد بمعرفة المدعى عليه وحسن الدمياطى البائع له المذكور كورة المدعية
 المذكور كورة وخالتها المرأة نفيسة بنت شرف بن موسى المذكور كورة و بمعرفة القطعة الارض
 التي صارت الآن الخانوت المدعى بها المذكور كورة وبان المرأة نفيسة المذكور كورة باعت
 القطعة الارض المحدودة المعينة اعلاه لابن اختها وحسن الدمياطى اخو المدعية البائع
 للمدعى عليه المذكور كورة بمبلغ قدره ١٥٠ قرشاً بمعاوضة اربعين قرينة ووضع يده عليها الى
 حين بيعه للمدعى عليه المذكور كورة حمودة شوقية ابن المرحوم حسين والمكرم ابراهيم
 فلفل ابن المرحوم حمودة كلاهما من اهالى ناحية كفر الشوام المذكور كورة وشهدا بعد
 استشهادهما كل منهما على انفراد بان حسن الدمياطى المذكور كورة المدعية المذكور كورة

باع القطعة الارض المدعى بها المذ كورة لمصطفى الملاح المدعى عليه المذ كور في التاريخ
 المرقوم بالثمن المرقوم ووضع يده عليها مصطفى الملاح المدعى عليه المذ كور الى الآن
 وانهما يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك فالحكم (اجاب) حيث ادعت المدعية الشراء
 من تلك المرأة وارخت وادعى المدعى عليه شراء بائعة من تلك المرأة ايضا بتاريخ
 وهو واضح يده عليها واقام كل منهما بيينة على ما ادعاه وشهدت بيينة المدعى عليه ايضا
 بوضع يد بائعة بلاتاريخ وارخت بيينة المدعية ووضعه يدها على تلك الارض فتقدم بيينة
 واضع اليد ولا نظر لتاريخ شراء المدعى عليه نفسه ولا لتاريخ وضع يده المتأخر عن تاريخ
 شراء المدعية ووضع يدها اذ هو قائم مقام بائعة وبائعة لم يؤثر خشاؤه ولا وضع يده وقد
 صرحوا بان الحار ج وذا اليد لودعيا شرا من جهة واحدة وبرهنا حكم لذى اليد ولم يؤثر خا
 او ارجاسوا فلو ارجا وتاريخ احدهما اسبق فهو اولى ولولا ربح احدهما فذو اليد اولى اذ
 وقت السالكات محتمل فلا ينعقض قبضه بالشك من اوسط الفصل الثاني من جامع
 الفصولين قال فانهم البغدادى في كتاب البيع وهو أى كون ذى اليد اولى المقتضى
 به وعليه الزياحي والمهداية وقاضى خان ولوبرهن من ليس بيده انه قبضه منذ شهر
 وبرهن ذو اليد على قبضه بلا توقيت فالبيع له اذ فيه في الحال تدل على سبق قبضه وقد
 ثبت له التاريخ ضمنا ولا يدري انه قبل قبض الخارج او بعده فامتنع البيئتان وترجع
 ذو اليد بيده القائمة في الحال من اوسط الثامن من الفصولين والله تعالى اعلم (سئل)
 بافادته واردة من ديوان المحافظة بتاريخ ١١ محرم سنة ١٢٨١ مضمونها ووردت افادة
 للديوان من مديرية الغربية بتاريخ ٧ محرم سنة ١٢٨١ بناء على افادة قاضى طنطا
 بخصوص تداعى مذ كورين من ناحية الهياثم على الشيخ محمد البرادعى وغيره من
 الناحية المذ كورة المرغوب الاستفتاء عن ذلك من حضر تكم وارسل افادة للمديرية
 لاجل تتميم هذه القضايا فبناء عليه اقتضى تحريره لحضر تكم وطيه اربع قوائم
 تؤمل بالاطلاع على ما اشتملت عليه ان ترد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك
 لاجل اجابة المديرية كمرغوبها

الدعوى الاولى من القضايا الواردة من مديرية الغربية ببيتة ضمن الاربع قوائم ادعى بدر
 ابو عتلة ابن المرحوم بدر ابي عتلة ابن المرحوم بدر الكبير من أهالى الهياثم على غيره
 المحاضر معه بالهلس الشرعى الشيخ محمد البرادعى ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية
 المذ كورة بان جد المدعى المذ كور كان يملك قطعة ارض خالية من البناء والجدران
 بالناحية المذ كورة بعمارة ابي عتلة محدودة بمحدود اربعة الحد الغربى ينتهى الى دار
 ملك حسن ابي عتلة بن محمد بن براهيم وبقية دار عمارة اخيه والحد الشرقى ينتهى الى
 البستان ملك المدعى وكذلك البحرى والحد القبلى ينتهى الى الحارة المذ كورة
 المشهورة المحدودا ربها بالاسماء المذ كورة وانه توفي جده المذ كور عن اولاده فينب

ومشرفة وجلالة ويدرو الداعي من غير شريك ثم توفيت زينب عن ولدها علي أبي
موسى الغزالي من غير شريك وتوفيت مشرفة عن ولدها سديد بن محمد الملقب بـ
جلالة عن بنتها كوهية وخضرة بقيت على فودة وو لذي أخيها بدرهما المتولي وبدر من
غير شريك وتوفي بدر والد الداعي عن ولده هما الداعي وأخوه المتولي من غير شريك
وترك حصته من ذلك وقدرها أحد عشر قيراطا وخمس قيراط ميراثا لوارثيه المذكورين
على فراض الله تعالى مناصفة بينهما وبين أخيه وان الداعي عليه واضح يده على ذلك بغير
حق ولا وجه شرعي وأنه من مدة ثلاث سنين تعدى وبني في القطعة الأرض المذكورة
بطريق الغصب ويريد احقاق دعواه ورفع يده عما يخصه في ذلك وقدره خمسة قراريط
وثلاثة أنجاس بالوجه الشرعي ويسأل مسئلة مسئلة من الداعي عليه المذكور عن ذلك
بعد ثبوت وضع يده شرعا بشهادة كل من إبراهيم وهذا بن سديد أحمد وعبد الرحمن أبي
الريش بن سديد أحمد كلاهما من الناحية المذكورة فأجاب بالاعتراف بوضع يده على
القطعة الأرض المذكورة عن والده عن جده المرحوم الشيخ عبد الفتاح وان والده توفي
من مدة نحو ثمان وعشرين سنة عن كل من زوجته سعد بن بنت أبي السعد واولاده
منها المسمى عليه وخضرة وفاطمة من غير شريك وان والده واضح يده نحو الالتماس
عشرة سنة والداعي عليه واضح يده كما كان والده مدة نحو الثمان والعشرين سنة من غير
منازع ولا معارض له في ذلك مع المشاهدة فلم يصمد دعوته المسمى على ذلك فطلب من
الداعي عليه بيعة شرعية فأفاد ان عنده بيعة بطنخدا وعجز فطلب من الداعي بيعة فاحضر
سيد أحمد شرف الدين بن بدوي شرف الدين وبدوي سعد بن الحاج علي سعد
وكلاهما من الناحية المذكورة وسأل الاستماع الى شهادتهما واستشهدا فشهد كل
احدهما بقوله اشهد الله ان القطعة الأرض ملك بدر أبي عتلة هذا اثنان عن أبيه بدر
عن جده بدر الكبير على التعاقب المبين بالدعوى حرقيا للحدود بحدود أربعة أحمدة
الغربي ينتهي الى دار ملك حسن أبي عتلة ودارهمارة أخيه والحد الشرقي الى بستان
بدر الداعي والبحري الى الحارة الموصلة للبستان والحد القبلي ينتهي الى الحارة النافذة
الى البحر وان الشيخ محمد الداعي عليه من منذ ثلاث سنين وضع يده على حصته المعينة له
غصبا وقدرها خمسة قراريط وثلاثة أنجاس وبني فيها بغير حق يعلمان ذلك ويشهدان
به كذلك وكيانهم دلاسر او علمنا بشهادة كل من المذكر المسمى يوسف أبي طاقية
أبن المرحوم علي والشيخ سيد أحمد الماوي بن إبراهيم الماوي كلاهما من اهالي الناحية
المذكورة الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعي ثم قبل الحكم
حضر الشيخ محمد البرادي واخبر بان هذه بيعة ثبتت له دعواه ولم يتصادف الاجتماع
مع الداعي فوكت لذلك واللاستفتاء هذا آخر ما وجد في هذا المصنف (اجاب) لم يعرف
في هذه المرافعة المورث الاصل ولم يتضح منها ترتيب الموقوفة وله وماتت جلالة عن

بقيها وعن ولدي اخيهما المدة وتولى وبدر من غير شريلك يقتضي موت جلالته بعد موت
 اخيهما بدر والد المدعي اذ لو كان اخوهما وجود المأذ كرائها ماتت عن ولديه واذا جرينا
 على ذلك ينافي قوله الا تقي في بيان حصصه بقدره احد عشر قيراطا
 وخمس قيراط اذ على هذا التقدير لا يكون له الا تسعة قيراط وثلاثة اناجس قيراط
 حصته من ابيه فقط ومع هذا لم يبين المدعي انه ابن اخ شقيق لجلالة اولاب وقوله بعد
 ذلك وتوفي بدر والد المدعي عن ولديه وترك حصصته من ذلك وقدرها احد عشر قيراطا
 وخمس قيراط يقتضي موت ابيه بعد جلالته حتى تبلغ حصته ذلك وبهذا الاعتبار ينافي
 ما استفيد مما قبله ويختلف سبب ايلولة حصته المدعي واخيه لهما بحسب الاعتبارين
 المذكورين ثم قوله في جواب المدعي عليه من غير منازع ولا معارض له في ذلك مع
 المشاهدة لم يصرح فيه بمشاهدة المدعي وابيه او هو فقط لتصرف المدعي عليه وابيه
 المدة التي ذكرها مع ان ذلك محل المنع من سماع الدعوى بعد الثبوت ثم قول شاهدي
 المدعي ان القطعة الارض ملك بدر ابني عتلة هذا ارثا من ابيه بدر عن جده بدر الكبير
 يقتضي استحقاق المدعي جميع القطعة الارض فتنافي شهادتهما مع منافاة ذلك
 لان كلاهما الذي يفيدان له حصصه قدرها خمسة قيراط وثلاثة اناجس قيراط مع
 حصول اختلاف بين الشهادة والدعوى في بعض الحدود وهو البصري هذا ما في هذه
 القضية من عدم الاستيفاء والله تعالى اعلم

الدعوى الثانية من القضايا الواردة من مديرية الغربة ببيتة ضمن الاربع قوائم ادعي
 المكرم مخيمر ابن المرحوم الحاج ابي زيد من ناحية الهيا تم بطريق وكالة الشريعة عن
 والدته المرأة شادية المحاضرة والمصدقة على التوكيل المذكور بالجلس الشرعي الثابت
 معرفتهم ما عينوا واسما وتوكلها الولد المدعي المذكور بشهادة كل من المكرم ابراهيم
 وهذان وعبد الرحمن ابي الرش كلاهما من الناحية المذكورة على غير المحاضر معه
 بالجلس الشرعي الشيخ محمد البرادي ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية المذكورة
 بان محمد اباعته جدم وكالة المدعي كان يملك قطعة ارض كائنة بالناحية بجمارة ابي عتلة
 محدود بحدود اربعة احوال الشرفي ينتهي الى دار ملك بدر ابني عتلة والحد الغربي والقبلي
 الى الحارة والحد البصري ينتهي الى مجاز على الصلي المشهورة بالحدود واربابها بالاسماء
 المذكورة وان جدم وكلته توفي عن ولديه جمارة وحسن ثم توفي جمارة عن اخيه حسن
 ثم توفي حسن عن بنته شادية الموكلة المذكورة من غير شريلك وترك القطعة الارض
 المذكورة ميراثا لها وانه من مدة ثلاث سنين تعدى المدعي عليه وبنى فيها بطريق
 الغصب ويريد احقاق ذلك ورفع يده بالوجه الشرعي ويسال مسئلته واقع ذلك بشهادة
 من ذكر سئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك بعد ثبوت وضع يده شرعا بشهادة من
 ذكر فاجاب بالاعتراف بوضع يده على القطعة الارض المذكورة كما كان والده فحوتني

عشرة سنة والموكلة المذ كورة مقية بالبلد وحاضرة ولم تنازع المدة المذ كورة فلم يصدقه المدعى على ذلك فطلب من المدعى عليه بينة شرعية فافاد ان عنده بينة بطند او عجز فطلب من المدعى بينة فاحضر كلام من المكرم على الشيخ بن مصطفى والجوهري سبع بن محمد الجوهري من اهالي الناحية وسال الاستماع الى شهادتهم ما واستشهدا فشهد كل واحد منهما بانه له اشهد الله ان القطعة الارض المذ كورة ملك شلبية وموكلة هذا المدعى اثنان ابيها حسن وان الشيخ محمد البرادعي المذ كور بني فيها غصبا بغير حق شرعي المبينة حدودها بالدعوى حرفيا يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وزكيا وعدلا سرا وعلمنا بشهادة يوسف ابي طاقية وسيد احمد المساوي كلاهما من الناحية المذ كورة الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعي ثم قبل الحكم حضرا الشيخ محمد البرادعي وعرف ان عنده بينة تثبت له دعواه فلم يتصادف الاجتماع مع المدعى فوقف لذلك وللاستفتاء هذا آخر ما وجد في هذا الموضع (اجاب) عدم الاستيفاء فيها جاء من قبل هدم ذكر نسب جدها المورث الاصل في نسبته الى ابيه وجده الا اذا كان مشهورا باسمه المذ كور في الدعوى ومن قبل قصور شهادة شاهديها عن دعواها فلا يكفي مجرد هذه الشهادة ولا وجه لطلب بينة من المدعى عليه على مجرد ما ذكره في جواب هذه الدعوى على الوجه المستطور بها والله تعالى اعلم

الدعوى الثالثة من القضايا المذ كورة ادعى المكرم على النقيب ابن المرحوم محمد ابن المرحوم جوده عيسى اللطيف من ناحية الهياثم على غريمها ضرمعه بالهلمس الشرعي الشيخ محمد البرادعي ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية المذ كورة بان جده المدعى المذ كور كان يملك قطعة ارض بالناحية المذ كورة خالصة من البناء والجدران بحارة ابي عتلة محمد ودة محمد وداربعة الحمد الشرقي ينتهي الى دار ملك محمد بصل بن سيد احمد والحد الجنوبي ينتهي الى دار ملك الشيخ مصطفى البشلاوي بن ابراهيم والحد القبلي الى دار ملك حسن ابي عتلة بن محمد والحد الغربي ينتهي الى الحارة المذ كورة المشهورة الحمدودوا ربابها بالاسماء المذ كورة وان جده توفي عن اولاده محمد ودرجة ومشرقة ثم توفيت درجة عن ولدها السيد بن محمد شكر وتوفيت مشرقة عن بنتها قطرقة بنت المرحوم قطر ثم توفي محمد عن ولديه هما علي المدعى واخته آمنة من غير شريك وترك لهما ما يخصه من ذلك ميراثا على فرائض الله تعالى وقدره اثنا عشر قيراطا وان المدعى عليه من منذ ثلاث سنين تعدى وبني فيما بطريق الغصب ويريد ان يحقق دعواه ورفع يد المدعى عليه عما يخصه من ذلك وقدره ثمانية عشر قيراطا بالوجه الشرعي ويسال مسئلته واقع ذلك بحضور ابراهيم بن سيد احمد وهذان وعبد الرحمن ابي الرش بن سيد احمد كلاهما من الناحية المذ كورة ممثل من المدعى عليه المذ كور عن ذلك بعد ثبوت وضع يده شرعا بشهادة من ذكر فاجاب بالاعتراف بوضع يده كما كان والده نحو الاربعين سنة والمدعى

المذکور حاضر بالبادوة شاهد لا تصرف ولم ينزع ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعي فلم يصدقه المدعي على ذلك فطالب من المدعي عليه بيعة فأقادبان عنده بيعة بطن تدا وعجز وطالب من المدعي بيعة فأحضر كلام بن يدوي الغزاوي بن محمد ومحمد الغندور بن علي كلاهما من الناحية المذكورة وسال الاستماع الى شهادتهما واستشهدا فشهد كل واحد منهما بما يقوله اشهد الله ان عليا النقيلي هو ذاك المالك قطعة أرض اثنان عن أبيه عن جده أدخلها الشيخ محمد ذاداد بطريق الغصب وبين كل منهما أحدهما كماله و مسطورا علاه يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وزكيا وعسلا سرا وعلمنا بشهادة كل من المكرم يوسف أبي طاقية بن علي والشيخ سيد احمد الماوي ابن المرحوم ابراهيم كلاهما من الناحية المذكورة الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات ثم قبل الحكم حضر الشيخ محمد البرادي المذکور واخبر بان عنده بيعة تثبت له دعواه ولم يتصادف الاجتماع مع المدعي فوَقَّعت لذلك ولا استفتاء هذا آخر ما وجد في هذا الحضر (اجاب) لم يعرف المدعي جده المالك للارض المدعي فيها وقوله ثم توفيت مشرفة عن بنتها فطرة ولم يذکر ان أحدهما محمد وال المدعي وارث لها وموجود ربحا شعر بوفاة الاخ المذکور قبلها ويدل له بيان نصيبه باثني عشر قيراطا وقوله بعد ذلك ثم توفي محمد بن يدوي بوجوده حين موت أخته مشرفة المذكورة وانه وارث لها مع بنتها فبرث من نصيبها نصفه وهو ثلاثة قراريط فيكون مجموع نصيبه عن أبيه وأخته خمسة عشر قيراطا فينافي قوله وقدره اثنا عشر قيراطا وما سبق من الاقتصار في ورثة مشرفة على بنتها ثم قوله ورفع يدهما يخصه وقدره ثمانية عشر قيراطا لوجهه على أي حال اذ لا يخلو اما ان يكون لأبيه خمسة عشر قيراطا وله ثلثاها ولاخته الثلث واما ان يكون لأبيه اثنا عشر قيراطا وله ثلثاها ثمانية قراريط وبفرض كون المدعي ورث من عمته مع بنتها نصف نصيبها بموت أبيه قبلها فيضم له أيضا ثلاثة قراريط فيبلغ نصيبه على هذا أحد عشر قيراطا وأيضا لا مطابقة بين شهادة شهوده ودعواه حيث شهدا بملاكه الارض المحدودة في الدعوى وهو لا يملكها كما بل بعضها بناء على زعمه ولم يشهدا بالموت والنسب ولا بعدد الورثة ولا بترتيب والله تعالى اعلم

الدعوى الرابعة من هذه القضايا ادعى المكرم الشيخ حسان الخطيب ابن المرحوم نور الدين من ناحية الهياتم على غريمه الحاضر معه بالهاس الشرعي الشيخ محمد البرادي ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية المذكورة بان المدعي المذکور من مائة خمس وعشرين سنة اشترى من والدته المدعي عليه المرأة سعد بن بنت أبي السعد ومن أخته هما خضر وفاطمة قطعة أرض خالية من البناء والجدران نحو اثني عشر ذراعا محدودة بمحدودار بمائة الحد الشرقي ينتهي الى دار ملاك عبد الوهاب جواد بن العدوي والحد الغربي الى دار ملاك المدعي والحد القيلي الى دار ملاك الحاج محمد البرادي ابن حسن

والحد البحري ملاصق لحد ارجام سيدي عثمان الطيلاوي المشهورة الحدود واربابها
بالاسماء المذكورة بثمن قدره ١٠ قروش دفعه للبائعات أعلاه حين ذالك و بنى في القطعة
الارض المذكورة قاعة يعالوها غرفة وصرف على ذلك مبلغا قدره ٨٠٠ قرش وانه في
عام أول تعدى عليهم المدعي عليه بطريق الغصب وهدمها وأخذ انقاضها وأدخلها اداره
بغير وجه شرعي ويريد المدعي رفع يد المدعي عليه عنها وتضمنينه قيمة ما هدم بالوجه
الشرعي ويسال منسئله واقع ذلك بحضرة ابراهيم وهـ دان وعبد الرحمن ابني الريش
كلاهما من الناحية المذكورة سئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك بعد ثبوت
وضع يده شرعا بشهادة من ذكر فاجاب بالانكار لذلك ووجه حجة ادعاء كليا فطلب من
المدعي بينة تثبت دعواه فاحضر كلاً من الشيخ عبدالحق الزيات ابن سيد احمد والمكرم
عبد البنا ابن المرحوم حسن كلاهما من الناحية المذكورة وسال الاستماع الى
شهادتهما واستشهدا فشهد كل واحد منهما على انفراد بعد استشهاده بقوله اشهد الله
ان الشيخ حسانا هذا المدعي المذكور اشترى قطعة ارض خالية من البناء والحد دران
من والده الشيخ محمد البرادي وأخيه المذكورين بالمدعى بمبلغ عشرة قروش من مدة
خمس وعشرين سنة وبناها قاعة يعالوها غرفة وفي عام أول اخذها الشيخ محمد البرادي
المذكور وهدمها بطريق الغصب وأدخلها ادارته وتعدى ابني الحد ودالم المذكورة بمذا
المضري يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وكذا وعدلا سرا وعنا بشهادة كل من الشيخ
يوسف ابني طاقية وسـ يد احمد المساوي المذكورين كلاهما من الناحية المذكورة
الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعي وقومت بمبلغ ٥٠٠ قرش
مهمة دارجة من طوبى واخشاب وبوصى وبناء وأجر بمعرفة ما علم عبده البناء من الناحية
المذكورة ثم قبل الحكم ذكر الشيخ محمد البرادي المذكور ان عبده مطعنا شرعيا ولم
يحضر المدعي لطلب مع المدعي عليه وقد اقر الشيخ حسان المذكور بمجلس العلماء ان
الشيخ محمد المذكور له جزء في القطعة الارض المذكورة بالميراث الشرعي مع من ذكر كما
لا يخفى عليهم فهل اذا ادعى الشيخ محمد البرادي المذكور أن المدعي كان اقربان
الارض المذكورة في يد غير المدعي عليه تسمع منه دعواه ذلك على الشيخ حسان المذكور
ويكون دفعا ولا اعتبار حينئذ بشهادة وضع اليد المذكور هذا آخر ما وجد في هذا
المضمر (اجاب) القصور فيها من جهة عدم تعريف البائعات للمدعي ما لم تكن
مشهورات بما ذكر في الدعوى مع عدم تهم ريحها بنهن بعنا وهي في ملكهن وعدم ذكر أن
المدعي يملك ذلك والاقرار المذكور من المدعي حجة عليه فيؤخذ به وجبه ويلزمه بيان
ما اقربه مع الجهالة وما ادعاه المدعي عليه من اقرار المدعي ان المدعي به كان تحت يد
غير المدعي عليه ليس صريحاً في المناقضة لاحتمال كون ذلك في يد غيره قبل الزمن الذي
ذكره المدعي في دعواه ما لم يبين اتحاد الزمان والله تعالى اعلم

الدعوى الخامسة من هذه القضايا ادعى المكرم عبد الوهاب جواد ابن المرحوم
 العدوى ابن المرحوم الشيخ يوسف جواد من اهالى ناحية الهياتم على غريمه المحضر معه
 بالهلس الشرعى الشيخ محمد البرادعى ابن المرحوم حسن كلاًهما من الناحية
 المذ كورة بان جدامدعى كان يملك الدار الكائنة بالناحية بحارة المحكمة المحدودة
 بحدودار بعة الحد الشرقى ينتهى الى دار ملك سيد احمد ابى الحسن ابن المرحوم
 الشيخ سيد احمد والحد الغربى الى الحارة والحد القبلى الى دار ملك المدعى عليه والحد
 البحرى ينتهى الى دار ناصف الغزالى ابن الحاج عبده المشهورة بالحدود واربابها
 بالاسماء المذ كورة وانه توفى عن ولديه هما العدوى واحمد ثم توفى العدوى عن اولاد
 المدعى وصفية وفاطمة ورزقة وعشرية وام السعد من غير شريلك وترك لهم ما يخصه
 من ذلك وقدره النصف اثنا عشر قيراطا على فرائض الله تعالى وان المدعى عليه غصبها
 منذ ثلاث سنين واعطاه بدلها دارا كائنة بالناحية المذ كورة فى الحارة المذ كورة
 محدودة بحدودار بعة الحد الشرقى الى الحارة المذ كورة والغربى الى دار ملك الشيخ
 حسان الخطيب ابن المرحوم نود الدين والقبلى الى دار ملك الحاج محمد البرادعى ابن
 حسن والبحرى الى دار المدعى عليه المذ كورة المشهورة بالحدود واربابها بالاسماء
 المذ كورة ولم يقع بينهما صيغة بيع ولا شراء ولا غير ذلك وتطالبه برفع يده عنها وتسليمها
 له بالوجه الشرعى ويسال مسئلة واقع ذلك بحضرة كل من المكرم ابراهيم وهذان ابن
 سيد احمد والمكرم عبدالرحمن ابى الریش بن سيد احمد كلاهما من الناحية المذ كورة
 مثل من المدعى عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده شرعا بشهادة من ذكر فاجاب بانه
 اشتراها من المدعى المذ كورة بالاصالة عن نفسه وبوكالته عن اخواته المذ كورات من
 التاريخ المرقوم بثمن قدره ٦٥٠ قرشا حمله دارجة قبضه اياها حين ذلك دفع من ذلك
 مبلغ ٢٠٠ قرش وباعه الدار المذ كورة ثانيا بمبلغ ٤٥٠ قرشا فلم يصدق المدعى على
 ذلك فطلب من المدعى عليه بينة شرعية فافاد ان عنده حجة بطننت اولم يحضرها وافاد
 انها ضاعت منه ثم طلب منه بينة ثبت دعواه فاحضر كلا من الشيخ يوسف الخلوانى ابن
 مصطفى من الناحية وطلب الاستماع الى شهادته واسه تشهد فشهد بقوله اشهد لله ان
 عبد الوهاب جواد باع الى الشيخ محمد البرادعى بالاصالة عن نفسه وبوكالته عن
 اخواته حسن وام السعد وفاطمة وعشرية اولادا له العدوى المذ كورة ما يخصهم فى الدار
 المذ كورة وبينها بحدودها المذ كورة بهذا المحضر بثمن قدره ٦٥٠ قرشا وهو عاك النصف
 فى الدار المذ كورة ودفع له الثمن يعلم ذلك ويشهده كذلك واحضر سيد احمد القروى
 ابن موسى من الناحية المذ كورة وشهد بعد استشهاده بقوله اشهد لله ان عبد الوهاب
 جواد المذ كورة باع الى الشيخ محمد البرادعى بالاصالة عن نفسه وبوكالته عن اخواته
 الاربع فاطمة وعشرية وانه لم يكن منذ كرا أسماء الباقى بل يعرفهم ذاتا جميع نصف

الدار المذكورة بهذا الحضر حسب ما هو من كور بمبلغ ٦٠٠ قرش دفعه حين ذلك
 لعمد الوهاب المذكور به لم ذلك ويشهده كذلك وبين حدودها بقوله الحمد القبل الى
 دار الشيخ محمد البرادعي ابن حسن والحمد البحري الى ناصف الغزالي ابن الحاج عبده
 والحمد الشرقي الى دار سيد احمد ابني الحسن ولم يعلم اسم والده والحمد الغربي الى المحارة هذا
 آخر ما وجد في هذا الحضر (اجاب) اصل الدعوى قيم الم يستوف لعدم ذكر نسب المورث
 الاصل ما لم يكن مشهورا بذلك كاسمه المذكور والمطالبة انما تكون بنصيبه فقط لا بالدار
 كما اذلا ولا يقره على الجميع وليس وكيل في ذلك والمدعى عليه قد ادعى شراء
 كل الدار من المدعى بالاصالة من نفسه والوكالة عن أخواته المذكور ان في الدعوى
 ومن صفية وفاطمة ورزقة وعشرة وام السعد بن من عينه دفع بهضه وباعه بالباساق
 دار اخرى وشاهداه لم تطابق شهادتهم ادعواه والله تعالى اعلم

١٢٨١

١٠

الدعوى السادسة من هذه القضايا ادعى المكرم سيد احمد الطحان من ناحية صفت
 تراب ابن المرحوم يوسف الطحان على غريمه الحاضر معه بالمجلس الشرعي المكرم
 عبدالحق قنديل ابن المرحوم عبدالحق قنديل من ناحية الهيا تم بان المدعى المذكور
 يملك دارا كائنة بناحية الهيا تم ارضها والده بمحارة الرحبة بمحدة ومدة بمحود دار بعة الحمد
 الشرقي ينتهي الى دار ملك غنيم الشر نبالى ابن المرحوم رزق والحمد البحري ينتهي
 الى ملاك يدوى الى صبرة بن محمد ومصطفى الغندور بن محمد والحمد الغربي ينتهي الى
 المحارة المذكورة وفيه البساب والحمد القبل الى ملاك المدعى عليه المشهورة
 المحدود واربابها بالاسماء المذكورة وان المدعى عليه عام اول تسمى ووضع يده عليها
 بغير حق ولا وجه شرعى ويطالبه برفع يده عنها وتسليمها له بالوجه الشرعى ويسال
 مسئلة مثل من المدعى عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده بشهادة الشيخ احمد ابني زياد
 ابن احمد زياد والشيخ ابراهيم الشاوري ابن ناصف كلاهما من ناحية الهيا تم فاجاب
 بالاعتراف والتصديق على ان الدار المذكورة ملك المدعى المذكور ورثة عنها عن ابيه
 المذكور وانه اشترى من الشيخ محمد حسن البرادعي الحاضر بالمجلس عام اول بمبلغ
 ٣٠٠ قرش عملة دارجة دفعها له حين ذلك فلم يصدق الشيخ محمد المذكور على ذلك
 واقم ذلك بحضرة المكرم السيد يحيى عمة شبيب وعبدالله افندي بيكباشي معاون
 بنذر الهلة و ابراهيم افندي مفتش الهيا تم هذا آخر ما وجد في هذا الحضر (اجاب) يؤمر
 المدعى عليه فيها وهو عبدالحق بتسليم الدار للمدعى معاملة له باقراره ما لم يشهدت ناقلا
 شرعيان قبل المدعى والله تعالى اعلم

١٢٨١

١

المادة السابعة من هذه القضايا حضر الشيخ ابراهيم الغزالي ابن المرحوم سيد احمد
 والمعلم عبده البناء ابن المرحوم حسن من الناحية وشهدا حسبة لله ان القطعة الارض
 تعاق جامع سيدى الشيخ الطيلاوى التي قدرها نحو السبعة اذرع معمارية بجوار محل

صفر

سنة

الاغتيال من قبلي وملازمة لدار الشيخ محمد عبدس من بحري وبيروا والشيخ محمد
البرداهي من غرب ومن شرق وان الشيخ محمد البرداهي ادخلها داره من مدة تزيد على
عشر سنوات وان هذين الشاهدين آخر شهادتهما الوجود من يخشى عليهما من
الظلمة وبعذارية هذا الظالم آخر شهادتهما شهرين فهل تقبل بعد ذلك ام لا هذا آخر
ما وجد في هذا الهضر (اجاب) شهادة شاهدي الحجة على الوجه المسطور غير كافية والله
تعالى اعلم (سئل) من فائب قسم اول جيزة بما ضمنه ادعت المرافعة بقية المرحوم
ابراهيم هيبه على المكرم سيد ابني زور ابن المرحوم محمد الثابت معرفتهما بشهادة كل
من المكرم خليفه ابن المرحوم حسن خليفه والمكرم جبروني صالح ابن المرحوم جبروني
صالح كل منهم من اهالي ناحية وراق العرب بقسم اول ثم وقا شرعيان المدعية
المذكورة كانت زوجة للمدعي عليه وانها في خامس عشر ربيع الآخر سنة ١٢٨٠
قالت له ابرائيم من الحق والمستحق وما تدعيه النساء على الرجال فقال لما روي وان
طالق وانها خرجت من عدته وتريد الاثنان ان تزوج برجل آخر فعارضها المدعي عليه
المذكور بقوله ما حصل مني طلاق وتطالبه بعدم المعارضة لها في ذلك بالوجه الشرعي
سئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بالزوجية وانكر الطلاق
المذكور فنهى ذلك كلفت المدعية المذكورة اثبات دعواها الطلاق المذكور
فاحضرت كلاما من المكرم عبد الرحمن جودة ابن المرحوم داود جودة والمكرم محمد
صالح ابن المرحوم صالح كلاهما من اهالي وراق العرب المذكورين كورة وشهدا بعد
استشهادهما كل منهما على انفراد بانهما كانا حاضرين مجلس قضية المدعية والمدعي
عليه المذكورين فعين المجالسون مؤخر صدق المدعية المذكورة وقدره ٥٠٠ قرشا
ونفقة عدتها وقدرها ١٥٠ قرشا يكون جملة ذلك ٦٥٠ قرش وقالوا لها ابرائيم من
ذلك فقالت له ابرائيم من الحق والمستحق وما تدعيه النساء على الرجال فقال لها
ان صدقت براءتك وفي خالصة واحضرت المكرم الشيخ درويش صالح ابن
المرحوم الشيخ مصطفى صالح وشهد بعد استشهاد بان المدعية المذكورة كورة قالت
للمدعي عليه المذكور ابرائيم من الحق والمستحق وما تدعيه النساء على الرجال فقال
لها ان صحت براءتك تكون في طاعة وذلك من نحو اثني عشر شهرا بحضرتهم وانهم
يعلمون ذلك ويشهدون به كذلك تؤمل من حضرة كنز درو العلوم المحرر لمنطوقها
والمفهوم الاستاذ الاعظم مفتي السادة المحنفة بالديار المصرية ادام الله النفع بوجوده
امين ان يمن علينا بالافادة عما يجري به الحكم في ذلك (اجاب) الابراء عن الحق
والمستحق ينصرف للحق القاسم قبل الطلاق وهو مؤخر الصداق لا الى نفقة العدة
الا اذا قالت من كل حق قبل الطلاق وبعده مثلا اذ نفقة العدة لا تكون حقها
ولا مستحقا الا بعد الطلاق ولم تحصل من الزوجة مطابقة لسؤال السائلين منها ابراء

١٢٨١

جادي الاولى

١٢٨١

١٦

الزوج عن مؤخر الصداق وقيمة العدة وحيفة مذ يكون ابرأؤها وزوجها على الوجه المذكور
صادقاً صحيحاً لاقتصارها فيه على الدين الثابت في الحال والزوج قد علق طلاقها على
صدق براءتها فعلق عليه والحال هذه موجود في حق الطلاق لوجود الشرط فاذا شهدت
العدول عليه بذلك يحكم عليه بوقوع الطلاق بعد التزكية حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) بافادة من الله افضة مؤرخة ٢٨ جاسنة ١٢٨١ مضمونها قد وردت للادبوان
افادة من مديرية الغربية بتاريخ ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨١ وفيما توضح بها
ان شخصاً يدعى محمد القلبي من طوخ طنبشاً بمديرية الغربية عرض بان والده وعه كانهما
بمعاش واحد وجددا سواقي بالاشتراك بينهما وبه دفعة عههما رادارة ساقية منها
بالاشتراك مع ولدهما المدعى والقلبي سليمان وبعد ما منعه عن ادارة الساقية واجابه
بانه لا يستحق شيئاً في السواقي جميعها وبالحالة على قاضي دسوق للنظر في ذلك اعطيت
الافادة للمديرية بانه بيد المدعى عليه اعلام شرعي يمنع خصمه وعليه افتاء من حضرة
الشيخ البقلي وحضرة الشيخ بكري مفتي مجلس استئناف بحري بجهة الاعلام وعدم
سماع الدعوى ثانياً على من بيده الاعلام ثم بيد المدعى صورة دعوى بمحكمة طنتدا
ومحضر بها صورة الاعلام وعليها افتاء من حضرة الشيخ عبد القادر الرافعي وحضرة
الشيخ عبد الرحمن البحر اوى بعدم استيفاء الاعلام شروط المحكمة المتضمنة لعدم سماع
الدعوى وكل من من مامهر ح بسماع الدعوى ثانياً وذلك مناقض لافضاء الشيخين
السالف ذكرهما فلو جبه ما توضح مرغوب بافادة المديرية اطلع حضرة تكم على ما نص
بها واعطاء الافتاء بما يحكم به في هذه المادة بحسب ما يترامى لحضر تكم وورد الافادة
اللازمة مع اعادة الاعلام والصورة مع العرض لتقاد المديرية بحسب مطلوبها (اجاب)
صار مطالعة الاعلام المحكي عنه وما به من الفتويين المهررتين من حضرة السيد على
البقلي مفتي الاحكام وحضرة الشيخ بكري الحامي مفتي مجلس طنتدا ومطالعة الصورة
الاخرى المهرر عليها افتاء حضرة الشيخ عبد القادر الرافعي مفتي الاوقاف وحضرة
الشيخ عبد الرحمن البحر اوى قاضي اسكندرية سابقة وافادة قاضي محكمة أي على المهررة
بظاهر العرض المتضمنة طلب الافادة من هذا الطرف مما يعتمد عليه في الاجراء حيث
اختلفت الفتاوى والافادة من ذلك ان المعول عليه في هذه الحادثة هو ما أفاده حضرة
كل من الشيخ عبد القادر الرافعي وحضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى ولا يخالف الاجراء
على منطوقهما ما أفاده حضرة الشيخ البقلي وحضرة الشيخ بكري اذ لم يمنع كل من من مام
سماع دعوى المدعى المذكور اذا ادعى دعوى صحيحة على خصمه الذي صدق له
أصحاب الارض ان اساقية ونصف الساقيتين ملكا لبيه ولا يفيد تصديقهم في حق
الخصم شيئاً غير انهم يعاينون بتصديقهم في حق أنفسهم خاصة فلا تسمع دعواهم كما
أفاده حضرة الشيخ البقلي ولا كلام لنا في هذا الشأن انما الكلام ومحط النزاع في

دعوى العم على ابن أخيه ان له نصف ما ذكره في دعواه ولا مانع من معامها عليه اذا صدرت صحيحة ولا يمنع من ذلك الدعوى والحكم والاعلام الاول اذ معكم له الحكم على أصحاب الارض بان ما حصل فيه النزاع ملك للدعى عليه بالنسبة لهم معاملة لهم باقرارهم وصار العدول عن طالب البيعة من المدعى في الدعوى الاولى لعدم صحتها كما أفاده حضرة الشيخ بكرى لم يكن قد علمت ان تصديقه لا يفيد منع المدعى من دعواه بعد تهيجها وفصل الخطاب في ذلك ان تسمع الدعوى من المدعى على ابن أخيه وتطلب منه البيعة فان أثبت مدعى ادعائه واحد اثبت خصمه يحكم بالملك وبالرد الى يده وليس هذا الاعلام ما قدم من معام الدعوى على مقتضى اللاتحاذ ليس هناك حكم الزام بالنسبة للدعى بعد دعوى صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مجلس استئناف مصر مضموها أن شخصاً يسمى مصطفى أغا تر كيا أطلق بارودة في شخص يسمى سيد احمد فراجا من أهالي كفر المحسة بمديرية القليوبية وتوفي بسبب ذلك ولما نظرت هذه المادة شرعاً تحريراً اعلام شرعى من محكمة المديرية المذكورة بالحكم على مصطفى أغا المذکور بالقصاص ولما نظرهذا الاعلام بطرف حضرته مفتى مجلس استئناف بحرى الملقى اعطى افادة تدل على ان الكفر المذکور مغير وغير جائز شهادة أهله وان من ضمن البيعة شخصاً من أهالي اطفح كان خادماً عند المتوفى أحضره بالكفر المذکور في زمن زراعة الذرة النيلي سنة ١٢٨١ ومزله الساكن به بجوار منزل المتوفى لا فاصل بينهما وان أصل بلد المقتول ناحية الخلف الجبل ورة لا طفيج وأورى ان سكن الشاهد المذکور بخلاف لما نص بذلك الاعلام وانه أيضاً اذا ثبت انه خدام ورة المقتول أو أحدهم فلا تقبل شهادته الى آخر ما قاله ولما أن ردت أوراق القضية المذكورة من الاستئناف الى مجلس بنها حضرة مفتيه صمم على صحة الاعلام وأخيراً تحولت رؤية ما قاله على حضرة مفتى الاحكام وقد توضح من حضرته ومن حضر تسكم أيضاً ما علم ثم بعد ذلك صار التوجه الى الكفر المذکور وكشف عن مقدار منزله وازقته وصار اطلاع حضرة مفتى الاحكام ثانياً على أوراق القضية وعلى الرسم المذکور وأجيب من حضرته بما يقيد صحة حكم القاضى بالقصاص وان الجرح في الشاهد من غير الخصم المحكوم عليه لا يسمع ولا يلتفت اليه شرعاً ولذا اقتضى أيضاً الاستفتاء عن ذلك من حضرته تسكم فنؤمل من بعد هذا الاطلاع على ما قدون وعلى أوراق القضية أن تكرر موافقاً لافادة بما وافق في ذلك شرعاً (اجاب) علم ما توخى بافادة حضرته تسكم وما أفاده حضرة مفتى مجلس الاحكام وحديث صار اعطاء الجواب من هذا الطرف ومن حضرته عن هذه المادة بما حصل له انه اذا تحقق بالطريق الشرعى ان القرية صغيرة ليست ذات محلات وان أحد الشاهدين منها يطلب شاهد غيره عملاً بقول الامام الاعظم والا فالامر على ما هو عليه من صحة الحكم بالقصاص وقد أجاب حضرة مفتى

المجلس الموما إليه بما اجاب به في مكتى الحال بما تقدم ولا يحتاج الحال للسؤال ثانيا
 واما اطلاعى على الرسم فلا يتربى على مجرده الجزم بنقض الحكم ولا خلافه والله تعالى
 اعلم (سئل) من طرف قاضى مديرية الجيزة عن حادثة مضمونها ادعت المرأة هند بنت
 المرحوم هفيى الطحان المعروفة شرعاً على المكرم حسن افندى جعفر المتسبب فى الغلال
 وغيرها بمصر القديمة ابن المرحوم جعفر بن فيما قبل تاريخه توفي المرحوم على شلتوت
 المراكبي بالجيزة ابن المرحوم حسين شلتوت ابن المرحوم ابراهيم شلتوت عن كل من
 زوجته المادعية والمرأة حنيفة شلتوت بنت الحاج خليفة كيلانى واولاده الخمسة
 هم صالح وعلى وحسن القصر من المادعية و ابراهيم البالغ وزن يذب من الزوجة حنيفة من
 غير شريك والقصر الثلاثة المذكورون مشمولون بوصاية والدتهم المادعية المذكورة
 الوصاية الشرعية وذلك من قبل المحاكم الشرعية فى خامس عشرى محرم سنة ثمانين
 ومائتين وألف المعلوم ذلك عندما دعى عليه بالغرقى الشرعى وان من الخلاف عن
 المتوفى المذكور جميع قياسية خشب ببحر النيل جولة اربعين اردبا قيمتها مبلغ وقدره
 خمسة آلاف قرش عملة دارجسة وجميع نصف قياسية شركة حسين البربرى جولتها
 ثمانون اردبا وقيمة الحصص المذكورة ثلاثة آلاف قرش عملة دارجسة ونصف قارب
 شركة محمد عاشور المراكبي جولته عشرون اردبا قيمة الحصص منه الف وخمسمائة قرش
 ونصف قارب شركة حسين البربرى المذكور جولته خمسة عشر اردبا قيمة الحصص
 المذكورة الف ومائتان وخمسون قرشا وان المدعى عليه المذكور تعدى على
 القياسين والقاربين المذكورين ووضع يده عليها بغير وجه شرعى ومعارض للادعية
 المذكورة فى نصيبها ونصيب اولادها الثلاثة القصر المذكورين من ذلك وقدره خمسة
 عشر قيراطا ونصف قيراط من جميع القياسية الكاملة وسبعة قيراط ونصف وربع
 قيراط من الثلاث حصص المذكورة وفى اجمثل المركب والحصص من ابتداء سنة
 ٧٧ لغاية تاريخه وقدره ثمانية آلاف قرش وخمسة وخمسون قرشا بالوجه الشرعى
 وتطالب المدعية الوصى المذكور المدعى عليه المذكور برفع يده عما يخصها ويخص
 القصر فى القياسية والحصص المذكورة وما يخصهم فى مبلغ اجمثل المذكور وتسليم
 ذلك لها تحوزه لنفسها وللقصر المذكورين وبعدم المعارضة لها فى ذلك بالوجه الشرعى
 وتسال جوابه وسئل المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بانه يحضر الحجة التى تحت
 يده التى تتضمن شراءه للقياسية والحصص بعد اربعة ايام ثم حضرت المرأة هند المدعية
 وحسن افندى المدعى عليه المذكور وان اجاب حسن افندى المدعى عليه المذكور
 بانه كان واضحا يده على القياسية والحصص المذكورة بمقتضى انه تلقى ذلك بالشراء
 اشرعى من المدعية المذكورة بالاصالة عن نفسها وبالصداقة عن اولادها الثلاثة القصر
 ومن ابراهيم شلتوت عن نفسه وعن والدته المرأة حنيفة واخته ز يذب بطريق الوكالة

عنهما بمبلغ ثلاثة آلاف قرش عملة صاغوا وانه اقبضتهما المبلغ المرقوم وقبضاه بتمامه
وكاله حال البيع المرقوم على ما يبين فيه ما هو لهند خاصة مائة قرش وسبعة وثمانون
قرشا وعشرون نصفا فضة وما هو لاولادها الثلاثة بالسوية بينهم الف وسبعمائة
ونخسون قرشا من ذلك وما هو لابراهيم خاصة خمسمائة وثلاثة وثمانون قرشا وثلاثة
عشر نصفا فضة وثلاث نصف فضة من ذلك وما هو لوالدته مائة وسبعة وثمانون قرشا
وعشرون نصفا فضة من ذلك وما هو لاخته مائتان واحد وتسعون قرشا وستة وعشرون
نصفا فضة وثلاثا نصف فضة باقى ذلك واستلم المرا كى المرقومة منها ووضع يده عليها
وان ذلك كان فى سنة ١٢٧٧ وأبرز من يده حجة وقرئت يدل مضمونها على ذلك وذكروا
انه بعد شرائه المركب والمحصى من المرا كى المذ كورة باعها لكل من الحاج على
الابرق وسيد احمد سالم وحسن مطر و ابراهيم رجب الصغير من ساقية مكي على ما يبين
فيه فالمر كى التى باعها الى الحاج على الابرق المركب التى حولتها اربعون اردبا خالية
من الا لاقية لمخ قدره ثلاثة جنيهات بيوتو ذهب والتى باعها السيد احمد سالم
حولتها عشرون اردبا خالية من الا لاقية بمبلغ قدره جنيهان افر نكيان وريال مجيدى
والتى باعها الحسن مطر نصف القياسة التى حولتها ثمانون اردبا بالاقية بمبلغ قدره
خمس مائة قرش عملة دارجة وما باعه لابراهيم رجب الصغير المذ كورة نصف القارب
الذى حولته خمسة عشر اردبا بمبلغ قدره خمسة مائة قرش عملة دارجة بالاقية من نحو
ثلاث سنوات وان المشترين المذكورين بعد شرائهم المرا كى المذ كورة كسروها
وذكروا ان المرا كى المذ كورة لم تساو سوى المبلغ الذى اشتراها به بل هو يزيد عن
قيمتها وان شرائها الحاج على الابرق وحسن مطر كان فى شهر صفر سنة تاريخه وشرأ السيد
احمد سالم كان من نحو سنة سابقة على تاريخه وشرأ ابراهيم رجب الصغير المذ كورة كان
من نحو ثلاث سنوات سابقة على تاريخه وحضر كل من الحاج على الابرق وسيد احمد سالم
وحسن مطر و بهيتهم المرأة هند وصدقوا على ما ذكره المدعى عليه المذ كورة بمائتين
اليهم بجوابه المشروح على الوجه المسطور فلم تصدقه المدعية المذ كورة على ذلك فشكل
المدعى عليه المذ كورة بيمينته تشهد له طبق دعواه فاحضر كلام من أبى طالب محمد السمسار
فى الغلال بمصر القديمة ابن المرحوم محمد ابن الحاج محمد والمكرم السيد ابى عيانة السكيال
فى الغلال بمصر القديمة ومن سكانها كلاهما ابن المرحوم عبد الله بن محمد وشهدا بعد
استشهادهما بان فيما قبل تاريخه فى سنة سبع وسبعين باع كل من المرأة هند والمكرم
ابراهيم شلتوت القياسة والثلاث حصص من المرا كى المدعى بها المذ كورة بحسن
افندى جعفر المدعى عليه أولا المذ كورة بمبلغ ثلاثة آلاف قرش عملة صاغوا وقضاه
منه على الوجه المبين بالدعوى المسطور أعلاه واستلم منهما الاربعة مرا كى المرقومة
احداهن حولتها أربعين اردبا والثمانية حولتها ثمانون اردبا والثالثة حولتها

عشرون اردباوا لاربعة جولة خسة عشر اردبايعامان ذلك ويشهدان به كذلك
 فقبلت شهادتهما بعد تزكيتهما وتعديلهما اسم او علمنا بشهادة كل من المكرم الحاج
 ابراهيم رؤا التاجر في الغلال بمصر القديمة ابن المرحوم محمد والمكرم محمود احمد التاجر في
 الغلال بالجيزة ابن المرحوم محمد احمد الشهادة والتزكية والتعديلات الشرعية بالجلس
 الشرعي فعمد ذلك حكم بنفاذا البيع فيما يخص المدعية المذكورة وطالب من المدعية
 بينة تشهد لمطابق دعواها ان قيمة المركب المذكورة والمحصى المذكورة كما ذكرته
 فوعدت وانصر فاعلى ذلك ثم في ثالث عشر جادی الاولى سنة ١٢٨٢ حضرت المدعية
 والمدعى عليه واحضرت المدعية المذكورة كلام من المكرم السيد ابراهيم المراكي بالجيزة
 ابن المرحوم ابراهيم ابن يوسف والمكرم ابي العلاء ابي ربيع المراكي وشهد كل منهما
 على انفراده بعد استشهاده بان قيمة المراكي المدعى بها المرقومة بمبلغ قدره أربعة آلاف
 وسبعمائة قرش وخمسون قرشا دارجة على ما يبين فيه ما هو قيمة القياسة جولة أر بعين
 اردبا ألفا قرش وخمسمائة قرش عملة دارجة وما هو قيمة نصف القياسة جولة ثمانين
 اردبا ألفا وخمسمائة قرش عملة دارجة وما هو قيمة نصف فار بين أحدهما جولة
 عشرين اردبا والثاني جولة خسة عشر اردبا سبعمائة وخمسون قرشا عملة دارجة وذلك
 وقت البيع المذكور في سنة سبع وسبعمين ومائتين وألف وان قيمة الضمان وقت
 ذلك الذي هو أجرة مثلها يبلغ في كل سنة مبلغا قدره ألف وثلاثمائة وخمسون قرشا عملة
 دارجة على ما يبين فيه ما هو عن أجرة القياسة جولة أر بعين اردبا في كل سنة مبلغ قدره
 ألف قرش وما هو عن أجرة نصف القياسة جولة ثمانين اردبا سبعمائة وخمسون قرشا
 عملة دارجة وما هو عن أجرة نصف القار بين أيضا مبلغ قدره خمسمائة قرش عملة
 دارجة يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وابقى الامر لتزكية الشهود وانصر فواعلى ذلك
 ثم في تاريخه حضرت المرأة هند المدعية وحسن أفندي المدعى عليه واحضرت المرأة
 هند المدعية المذكورة كلام من السيد المراكي وأبي العلاء الشاهدين المذكورين وزكيا
 وهما بلا بشهادة كل من المكرم أحمد شلتوت المراكي بالجيزة ابن المكرم خليل شلتوت
 ابن ابراهيم والمكرم محمود نوح المراكي كلاهما بالجيزة ابن المرحوم محمود نوح بن نوح
 التزكية والتعديلات الشرعية في الحكم (أجاب) ببيع الام نصيبا حيث ثبت بالوجه
 الشرعي نافذ علمها وبيعها أنصبا وأولادها القصر ان كان لها ابدا للصغار منه تحتاجهم
 الى النفقة ينفذ أيضا في المنقول كالمرأ كالمذكورة ولولم تكن وصيا عليهم وقت
 البيع حيث لم يكن لهم حين ذاك وصي أمالو كانت وصيا عليهم وقت البيع فهو نافذ
 مطلقا حيث لا عين فيه واذا لم تكن وصيا وقت البيع ولم تكن هناك حاجة لهم في البيع
 لا ينفذ ويكون المشتري والمحال هذه كالتعصيب فاذا هلكت المراكي أو استهلكت
 يصير نصيب القهر مضموفا على المشتري بقيمته وقت التعصيب على قول الامام ومحكم

عليه بذلك و يكون له الرجوع على بائعه بالمدفوع اليها من قبـ له وهو الثمن واذا لم
تثبت المرأة دعواها الزيادة في القيمة فالحق للشري في مقدارها واذا ضمن المشتري
القيمة كضمان النصب لا يجب عليه الا اجرا لا يجتمع ارجو ضمان والله تعالى اعلم
(مسئل) من طرف قاضي زفتاغ حادثة مضمونها ادعى الحاج عبد الله بن
المرحوم راضي بن هجر البياع من اهالي كفر عنان غربة على غرمائه الحاضرين معه
بالجلاس كل من المذكورين بحري وأجدولدي المرحوم على غراب ابن المرحوم أحمد غراب
والحاج عبد الحليم ابن المرحوم الشاوي غراب ابن المرحوم حسن وشحاته بن حسن
غراب ابن المرحوم حسن غراب جميعا من اهالي ناحية الكفر المذكور والناحية
معرفته جميعا بشهادة كل من أبي العيزين البياع ابن عبد الحليم بن عبد النبي والشيخ
محمد موسى بن موسى ابن المرحوم موسى البياع كلاهما من اهالي ناحية الكفر
المذكور بان المدعي يملك قيراطين في الطاحونة المعروفة بطاحونة البياعين الكائنة
بناحية الكفر المذكور من الجهة البحرية بمحارة اولاد غراب البياعين بجوار دار ملك
المدعي المذكور وعبد اللطيف بن خير بن هجر البياع وعلى بن علي بن عبد اللطيف قبلها
ودار ملك محمد السعد في بن السعد في الغنم المشهور بهذا اللقب شرقيا ولارض الخربة
ملك الشيخ علي وأخيه الشيخ محمد ولدي المرحوم موسى ابن المرحوم موسى البياع بحريا
ولا شارع غر بيا وفيه بابها بطريق الارث الشرعي عن والده المذكور لموته وانحصار
ميراثه فيه من غير شريك له وانه كان غائباً عن ناحية الكفر المذكور بدمشق الشام
مدة سبعين سنة وحضر من مدة شهرين فوجد المدعي عليهم المذكورين واضعين
أيديهم على القيراطين المدعى بهما المذكورين بدون وجه شرعي وقيمتهم مائة
قرش عملة ديوانية ويريد رفع أيديهم من ذلك وحيازته للقيراطين المذكورين
ويسال سؤالهم عن ذلك سئل من المدعي عليهم المذكورين عن ذلك بعد ثبوت وضع
أيديهم شرعا على القيراطين المذكورين بشهادة من ذكر أعلاه فاجابوا بانهم يملكون
القيراطين المدعى بهما بالارث الشرعي عن آبائهم المذكورين عن جدهم الحاج علي
غراب الكبير الانيلة بالشرع الشرعي من المرحوم راضي البياع ابن هجر والد المدعي
المذكورين وانهما واضعوا أيديهم على القيراطين المدعى بهما المذكورين مع آبائهم
وجدهم المذكورين مدة تسع وثلاثين سنة ولم يحصل لهم منازعة ثلاث المدة من أحد
وان المدعي كان غائباً تلك المدة بدمشق الشام المذكور فلم يصدقهم المدعي المذكور
على ذلك فطلب منهم بيعة تثبت لهم ما ذكروا به دعواهم المذكورين فغابوا ثم حضروا
وعترفوا أن لا بيعة لهم وعجزوا عن احضارها عجزا كاميا والتمسوا بيمين المدعي المذكور
خلف كما استخلف وعرفوا أيضا انهم دفعوا مائة قرش عملة ديوانية تكاليف القيراطين
المذكورين فدفعهم المدعي على ذلك ودفع لهم المبلغ المرقوم واستلموه منه عداوة نقدا

بالمجلس ثم اعترف كل منهم أعني المدعى عليهم وأشهد على نفسه شهوده المذكورين وأقر
 بانهم لا يستحقون ولا يستوجبون قبل المدعى المذكور في القيراطين المذكورين المودعين
 له عن أبيه المدعى بهما حقا مطلقا ولا دعوى ولا طلب بحضرة جمع من المسلمين فهل
 هذه المرافعة مسموعة شرعا موافقة للأصول الشرعية ويثبت فيها الحق للمدعى ويسوخ
 للقاضي الحكم بذلك أم كيف (اجاب) هذه الدعوى الاولى غير مستوفية لعدم تعريف
 أبي المدعى بذكر جده مع كونه المورث عنه ما لم يكن مشهورا وكذا الثانية أعني دعوى
 الثراء لعدم ذكر نسب المسالك الاصلية وايصال النسب اليه وعدم ذكر الثمن لكن حيث
 أقر واضعوا اليد بالملك لوالد المدعى وله واعترفوا بان لا دعوى لهم ولا حق قبل المدعى في
 المدعى به من اختيار اربعة مورثين به اذ هو حجة على المقر وان لم تستوف الدعوى شرائطها
 والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة واردة من قاضي المنصورة بافادته في ١٨ رجب سنة
 ١٢٨٣ مضمونها ادعى الخوجا ايووب شبلي الساعاتي بالمنصورة بخط جامع ادريس ولد
 شبلي الخوري النصراني الشامي اللابتي من أهالي ناحية بيروت بالقطار الشامية ابن
 الخوجا ميخائيل بطاريق وكاتبه الشرعية عن الذمية رجسة النصرانية القبطية المعروفة
 بزوجة مرقص أسعد الكاتب القبطي بذات ابراهيم ايووب النصراني القبطي ابن ايووب
 القبطي الحاضرة معه بالمجلس والمصدقة على توكيلها له الوكالة المفضلة العامة
 في الدعوى والطلب والصلح والابراء والمساحة والخصومة والاقرار في شأن ماسبق
 الثابتة معرفتها ومعرفة وكيلها وتوكيلها له على الوجه المرسوم بشهادة كل من الشيخ
 حسن النيداني النجار ابن المرحوم بدوي النيداني الطحان والمكرم عبد السلام
 المقر في الحضرة ابن المرحوم الحاج محمد المغربي من أهالي المنصورة كلاهما ثبوتا
 شرعا على الحاضر معه بالمجلس الشرعي المكرم خليل الداخني الطحان ابن المرحوم
 محمد الداخني ابن المرحوم ابراهيم القزاز من المنصورة الثابتة معرفته بشهادة شاهدي
 ثبوت المعرفة والتوكيل المرقومين بان موكله المدعى المذكور عمالك دارا كاشفة بالمنصورة
 بقرب جامع سيدي محمد النجار محدود ودعوى المدعى المذكور الى دار ملك الحاج ابراهيم
 الخنفي قديما والآن هي ملك المدعى عليه والبحري الى الشارع وفيه الباب والشرقي
 الى داره ملك محمد شربيني الرزقي الفاكهاني ابن المرحوم حسن الرزقي ابن المرحوم محمد
 الشربيني الرزقي من المنصورة والغربي الى داره ملك الحاج أحمد البهيلي العرقسوسي
 ابن المرحوم الحاج بدوي البهيلي ابن المرحوم يوسف البهيلي من المنصورة تملكها
 بالشرع لنفسها من الحاج دياب المصري بالمنصورة ابن المرحوم الحاج دياب المصري
 في ثامن عشر ربيع الاول سنة ٦٩ بمقتضى حجة شرعية من محكمة المنصورة مؤرخة
 بالتسار يخ المرقوم مخفوفة بيد الوكيل المدعى المذكور وانما اشترتها منه بمبلغ أربعة
 آلاف قرش وستمائة قرش ومن جملة منافعتها الامانة يوم شرائها لما خمس طاقات صغيرة

١٢٨٢

١٧

مفتوحة بأعلى الجدار القبلي معمدات للضوء ومطلة على الدار المملوكة للمدعى عليه
 المذكورة منها ثلاث طاقات بقاعة سفلى بحوش دار موكة المدعى المذكور وليس بالقاعة
 المذكورة طاقات غيرها واثنان بأودة صغيرة تعلو القاعة المرقومة ليس بها طاقات
 سوى شيئين صغيرين مطل على حوش دارها لا يتوصل منه ضوء إلى الأودة المرقومة وثلاث
 طاقات بالأودة التي تعلو الأودة المرقومة وان المدعى عليه هذا تملك الدار المجاورة
 لداره موكة المدعى من الجهة القبليّة بـ عدها وشاهد ورأى دار الموكة المرقومة ووجود
 الطاقات بالجدار المرقوم من قبل تملكه لدار المرقومة وبعبءه وأنه الآن تعدى وأحدث
 بناء بجانب الجدار القبلي المرقوم حتى استكمل قاعة بداخل داره مجاورة للقاعة
 التي بدار الموكة المذكورة نشان أحداث بنسائهم مع الجدار الملاصق للجدار دار
 الموكة المرقومة سد اثلاث طاقات التي كانت فيها وصارت مظلمة بالسكينة لا يتوصل
 إليها ضوء بالسكينة وعلا بنائه حتى سد نصف الطاقين اللتين بالأودة التي تعلو
 القاعة المرقومة وبريد تمام سددهما ويحدث من سددهما انقطاع الضوء بالسكينة
 ايضاً من الأودة المرقومة ويطلبه المدعى الوكيل المذكور برفع ما أحدثه من البناء
 المرقوم وعدم سد الطاقات المرقومة بالوجه الشرعي ويطلب سؤاله عن ذلك سئل منه
 عن ذلك فأجاب بالاعتراف بملكه الموكة المرقومة لداره الأودة أعلاه وأنه الآن جار
 لها من الجهة القبليّة وقد كراهه تملك الدار المجاورة لها من الجهة القبليّة بالشرع من
 الحاج إبراهيم الخنفي من المنصورة ابن الحاج إبراهيم الخنفي بمقتضى حجة شرعية مسطرة
 من محكمة المنصورة مؤرخة في ١٢٧٤ سنة ١٢٧٤ بمفوضة بيده وأنه في وقت
 شرائه لم يكن بالجدار القبلي من دار الموكة المرقومة طاقات وكانت الدار المملوكة
 للمدعى عليه خربة فتركها ووجهه إلى الرقازيق وأقام فيها ثلاث سنوات وعاد إلى المنصورة
 في شوال سنة ١٢٧٧ فوجد الموكة المرقومة أحدثت الطاقات المرقومة بغير إذن من
 المدعى عليه المرقوم ولم يأت ذلك بني بناء سد الطاقات التي كانت بالقاعة السفلى
 وعلا بنائه وسد باقي الطاقات التي بدار الموكة المرقومة في المحكم (أجاب) اذالم
 تسكن تلك الطاقات مشرفة على محلات النساء بل كانت للضوء في أعلى الجدار لا يترتب
 عليها ضرر وبين الجار فإذا ثبت ان سددها ولو بالبناء في ملك الجار يترتب عليه منع الضوء
 بالسكينة عن المكان التي هي فيه يكون في سددها ضرر بين مالك المكان المذكور في منع
 الجار من ذلك ويؤثر شرعاً برفع ما به يمنع الضرر عن مكان جاره والا فلا إذا لمالك يجوز
 له التصرف في ملكه كما لم يضر بجاره ضرراً يبيّن ومنه منع الضوء بالسكينة بحيث لا يمكن
 الكتابة والقراءة فيه كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة مراعاة من فاضى
 الحلة الكبرى مضمونها ادعى الحاج سيد الجميزي بن مصطفى الجميزي الوكيل الشرعي
 عن زوجته المرأة سكر بنت المرحوم السيد محمد الخلوفاً بن المرحوم السيد أحمد الخلوفاً

القرزا الشهير بهذا الاسم واللقب على غريمه الحاضر معه بالهاس الشرعي المكرم محمد
المحواني ابن المرحوم السيد احمد ابن المرحوم السيد محمد ابن المرحوم السيد احمد المحواني
القرزا المذكور بن والد الموكلة السيد محمد احمد المدعي عليه يملك جميع الدار المكاتبة
بالهلة بخط درب العرب المهدودة بمحدود أربعة الخدا الغربي الى الدرب وفيه الباب والمذ
القبلي الى دار حسين المجهنمي بن محمد المجهنمي والحد الشرقي الى دار محمد البيلي بن
ابراهيم البيلي والحد البصري دار البسيوني السمان ابن الحاج حسن السمان المشهورة
المحدود واربابها بالاسماء والالقب المذكور وانه توفي من مدة سنتين ونصف عن
كل من زوجته المرأة يدوية بنت الحاج شاي الصعدي وولديه السيد احمد وسكر من
غير شريك للزوجة الثمن ثلاثة قراريط وللسيد احمد اربعة عشر قيراطا وسكر سبعة
قراريط ثم توفي السيد احمد والد المدعي عليه عام تاريخه عن كل من زوجته المرأة
صالحية بنت فرح البطاطنمي ووالدته يدوية المذكور وولده السيد محمد المدعي عليه
المذكور من غير شريك ثم توفيت يدوية عن اولادها سكر وهند المرأتين وولدولدها
السيد محمد المدعي عليه المذكور من غير شريك فخص الموكلة عن والدتها قيراط ونصف
وربع وثلاثاسهم من قيراط فكمل لها اربعة عشر قيراطا والدتها ثمانية قراريط
ونصف وربع وثلاثاسهم من قيراط وان المدعي عليه واضح يده على الدار المذكور
وتحريده يده عما يخصها فيها بالوجه الشرعي سئل من المدعي عليه بعد ثبوت وضع يده
بشهادة كل من السيد مصطفى العسيلي ابن الشيخ محمد العسيلي وابراهيم افندي
صادق جله كلاًهما من الهلة فاجاب بالاعتراف بوفاة المتوفين وانحصار ارثهم على
الوجه المذكور وبوضع يده على الدار المذكور كما كان والده وان والده اشترها ارضا
خالية من مدة خمس عشرة سنة وبناهما من ماله وصار يتصرف فيها المدة المذكور كورة الى
ان توفي عام تاريخه عن ورثته المذكورين ثم توفيت والدته يدوية المذكور كورة عن بنتها
المذكورتين وابن ابنتها المدعي عليه المذكور من غير شريك وان الموكلة مقيمة بالناحية
ومشاهدة لتصرف والده ولم تنزع المدة المذكور كورة الى ان مات وانها تتحقق بطريق
الارث عن والدتها في الدار المذكور كورة قيراطا وثلاثة اقسام ولم تكن متروكة عن جده
المذكور فلم يصدق المدعي على ذلك فطلب من المدعي بيينة فاحضر كلام من محمد البيلي
ابن ابراهيم البيلي وعمارة جبر بن عطاجير كلاًهما من الهلة المذكور كورة وطلب الاستماع
الى شهادتهما واسا شهدا فشهد كل واحد منهما على انفراد في وجه المتداعيين بقوله
اشهد لله ان الدار المذكور كورة بهذا المضرود كرها المذكور كورة اعلاها السيد
محمد ابن السيد احمد القرزا المذكور ووجد المدعي عليه المنفرد بهذا الاسم واللقب اشترها
من احمد الصعدي ابن الحاج شاي الصعدي من الناحية ارضا خالية وبناهما لنفسه
وضعه يده عليها من مدة اثنتي عشرة سنة الى ان مات من غير منازع من مدة سنتين

وفصف عن كل من زوجته بدويه بنت الحاج شاي الصعيدي وولديه السيد احمد والد المدعي عليه وسكر الموكلة من غير شريك ثم توفي السيد احمد عن والدته بدويه وزوجته صاحبة وولده محمد المدعي عليه لا نعلم له وارثا غيرهم يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وأشار كل منهما في موضع الاشارة وأحضر المدعي عليه العشري جبة ابن المرحوم خليل جبة وشهد بان السيد احمد الحلواني ابن السيد محمد المذكور اشترى الدار المذكورة من احمد الصعيدي المذكور من مدة خمس عشرة سنة في حياة والده وكان معه في معيشة واحدة وبنائها من ماله لنفسه من غير منازع المدة المذكورة وذكروا المذكورة كورة بهذا الحضر حكم المشرح وانه لم يعلم مقدار الثمن واحضر احمد جبة ابن المرحوم على جبة من الناحية المذكورة وشهد كالشهادة الاولى في الحكم (اجاب) اذا ادعينا وارخ احدهما والاخر فبعضهم قال بتقديم بيعة ذي التار يخو بعضهم قال بتقديم بيعة ذي اليد وهما ذو التار يخو وذو اليد واحد واقاد من احضر هذه المرافعة وهو الوكيل ان ملك والد المدعي تاريخه اثنتا عشرة سنة كما ذكر شهوده والمدعي عليه قد ارخ بخمس عشرة سنة فعلى هكذا يكون أسبق تاريخا ومن المعلوم ان الاسبق تاريخا أولى وهو ذو اليد هنا وقد أفاد المذكور أن والد المدعي يدركها بالشراء بثمانمائة قرش من ادعى المدعي عليه شراء والده منه وأن البايع معلوم وموجود الى الآن وحاضر وقت الخصومة والذي ينبغي هو طلب ايضاح سبب الملك الذي هو الشراء وبيان البايع بذكريه وجده أو انه مشهورا وحاضر مشار اليه وبيان الثمن وبيان تاريخ الشراء في دعوى كل منهما وما بعد التوضيح فان صححت الدعوى وأثبتت الوكالة بوجه شرعي ضمن الدعوى وأثبت وضع اليد شراء والده من هذا البايع بالثمن الذي عينه بتاريخ يسبق من تاريخ المدعي الحضر لهذه المرافعة فتم موكلة المدعي عن اخذ زيادة مما استحقه بالارث من والدته ويحكم بالشراء لادعى المدعي عليه والا لا ويحكم للادعى بما ادعاه ان أثبت دعواه بعد تصحيحها واسبقا بما يلزم والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من المحافظة مؤرخة في ٢١ ش سنة ١٢٨٢ ومعه احادثة واردة من طرف قاضي ولاية المنصورة مضمونها ادعى المكرم عبد الله البدالي ابن المرحوم ابراهيم البدالي من أهالي المنصورة بطريق ولاية الشرعية على ولده محمد البدالي القاصر عن درجة البلوغ المميز الحاضر معه بالجلوس على ابراهيم بدوي التجار ابن المرحوم بدوي احمد من المنصورة ايضا الثابت معرفتهم بشهادة كل من المكرم محمد الشامي التجار ابن المرحوم عطية الشامي المهري المقيم الآن بالمنصورة ومحمد النقيلي التجار ابن المكرم السيد احمد النقيلي من أهالي المنصورة ثبتوا شريعا بان المدعي المذكور سلم ابنه محمد القايم المير المذكور كور للمدعي عليه المذكور من نحو سنة سابقة على تاريخه على ان يعلمه صناعة التجارة وعلى ان يستعمله فيما يتعلق بصنعتهم ويستخدمه في شؤون نفسه بما لا ضرر فيه بغير اجرة

عليه في مقابلة ذلك وأقام عنده على ذلك نحو ستة أشهر وبعد ذلك من نحو خمسة أشهر أخذ المدعي عليه المذكور الصبي المذكور معه إلى محل شغلته بالسراية المستجدة بالمنصورة المتعلقة بالتحديوى الأعظم وصعد به إلى سقف الدور الثاني من السراية المرقومة وجلس المدعي عليه المذكور من معه من الصنائع فوق الأخشاب الموضوعة في السقف المذكور قبل أن يبسط عليها العرش حالة كونها عداداً ممتدة على جدران أحد محلات السراية المذكورة واستحب معه الصبي المذكور ثم أمره أن ينزل عن السقف المرقوم ويملا قلة من البصر فنزل وملاها وأعاد فاستبسطها وجلس مع المدعي عليه المذكور فوق الأعداد المرقومة حتى فرغ ما بالقلة من الماء فأمره أن يملاها ثانياً وقال له أياك أن تهطى كما بالبطات أو لا تفهض الصبي مسرعاً لينزل من بين الأعداد الموضوعة بالسقف المرقومة إلى الأرض فوقع على ذراعه الأيسر فأنكسر من مؤخره من مفصل العاتق وحمل إلى المستشفى الميريق بالمنصورة وعولج حتى زال الورم وبرئ الجرح على وجود بعض قصر في العنق وعسر في الحركة لزوال جزء من عظام العنق المرقوم أنكسر منه وانفصل عنه وان المدعي المذكور يطالب المدعي عليه المذكور بما يترتب عليه لولده القاصر المذكور بالوجه الشرعى وسئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف بذلك جميعه الاعتراف الشرعى وصديق على ما ذكره المدعي المذكور في دعواه المذكورة على الوجه المذكور بطور مجزئ من ذكرها الحكم (أجاب) صرح علماً وثباتاً من استعمال صبيها مجزئاً في حمل له بغير إذن وليه وتالف الصبي من ذلك الاستعمال كان ضامناً لأن استعماله جناية فسادية ولمنعه يكون مضموناً عليه كما في فتاوى الأنقروى وعلى ذلك أيضاً بان الاستعمال بدون الإذن يعد غصباً وفي هذه الحادثة حيث دفع الصغير أبوه إلى المعلم ليعلمه الصنعة ويستخدمه يكون ما ذوقاً من قبل وليه لمثل إرساله إلى القلة فلا يكون متعدياً فيه فإذا تلف الصبي في هذه الحالة أو جرح منه لا يضمنه المعلم حيث لم يتجاوز المعتاد والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من محكمة الهامة الكبرى مضمونها ادعى الحاج اسمعيل مصباح ابن السيد ابراهيم ابن السيد مصطفى من أهالي الهامة الكبرى على غريمه الحاضر معه بالجلس الشرعى المبكر السيد على الصائغ ابن المرحوم الحاج على الصائغ من أهالي الهامة الكبرى الثابت معرفتهما بشهادة من سئل عن كتمان المدعى بذلك جميع الطاحونة الكائنة بالناحية بفتح جامع عاصي البالغ ذرعها ٥٠٣ أذرع محدودة بمحدود واربعة أمد الغرى إلى الشارع وفيه الباب والمحد الشرقي إلى دارين متلاصقتين لبعضهما جارية بين في وقف فقراء الكنيسة والمحد البحرى إلى دار البلتاجى ابن المرحوم اسمعيل والمحد القبلى إلى دار المعلم ابراهيم عبده بن عبده المشهورة بالمحد ودار بابها بالاسماء والاقاب المذكورة اثنان والدته المرحومة السيدة بنت المرحوم

١٤٨٢

٢٠

السيد محمد مصباح المتوفاة من مدة خمس عشرة سنة وانحصر ميراثها في ولدها المدعى
 المذكور من غير شريك وكانت ووضعه يده عليها كما كانت والدته من قبله وان والدته كانت
 واضحة يدها عليها المدة التي تزيد على اربعين سنة بطريق الملك الشرعي من غير
 منازع لما في ذلك اذ المدة المذكورة وباعها قبل تاريخ المدعى عليه بشمن قدره
 ١٥٠٠٠ قرش بماله صاغا وصله من ذلك ٣٦٨٧ قرشا وعشرون فضة وبقا له طرف
 المدعى عليه المشتري المذكور ١١٣١٢ قرشا وعشرون فضة ويطالب به بباقي
 الثمن المذكور بالوجه الشرعي ويسال جوابه سئل من المدعى عليه بعد قبول وضع
 يده على الطاحونة المذكورة بشهادة كل من المكرم الشيخ محمد الجمل ابن المرحوم
 الشيخ احمد والمكرم حسن البهلوان ابن المكرم حسين اغا البهلوان فاجاب بالاقرار
 بانه اشترى الطاحونة المذكورة بالتأمن المرقوم من المدعى وهو يملكها وعرض من
 البائع للمدعى وصدر عليه التحقيق كالمجاري واذن المديرية بتاريخ ١٧ شعبان سنة
 ١٢٨٢ وبمقتضى المبلغ المذكور بدمته الى تاريخه وانه كرمه كية مورثة المدعى للطاحونة
 المذكورة فطالب من المدعى بيته فاحضر كلامه من المكرم سند الحصري ابن المرحوم بدوي
 والمكرم عثري أبي لينة ابن المرحوم محمد وطالب الاستماع الى شهادتهما واستشهدا
 فشهد كل واحد منهما على انفراده في وجه المتداعيين بقوله أشهد الله ان السيد اسمعيل
 مصباح ابن السيد ابراهيم مصباح المدعى هذا يملك الطاحونة المذكورة بهذا
 الحضور وبين حدودها كالمشروح اعلاه اثنان والدته المرحومة السيدة بنت المرحوم
 محمد مصباح المتوفاة من مدة خمس عشرة سنة وانحصر ميراثها الشرعي في ولدها المدعى
 المذكور من غير شريك وكانت واضحة يدها بطريق الملك المدة التي تزيد على اربعين
 سنة من غير منازع يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك ولم يبد المدعى عليه مطعنا في
 الشاهد من المذكورين فزكيا وعلما وعلما فعد ذلك صدق المدعى عليه على ذلك
 ودفع للمدعى المذكور المبلغ المذكور كوردا وانه قد باه بالجلس بشهادة من ذكر وغيرهم فالحكم
 (أجاب) لافائدة لانكار المدعى عليه ملك مورثة المدعى بعد اعترافه بالملك للمدعى
 والشراعه منه وبقاء بعض الثمن المدعى بمقتضاه بدمته ولا حاجة الى تكليف المدعى اثبات
 ملك مورثته والحال هذه اذ حصل هذه المرافعة الدعوى بالدين الذي هو باقي الثمن
 واقرار خصمه به فيعامل بموجبه وبطلب هذه البيعة والله تعالى اعلم (سئل) عن
 حادثة واردة من طرف قاضي المنصورة بافادة من محافظته مصر مؤرخة في ٤ رمضان
 سنة ١٢٨٢ شرعا على خطاب من مديرية الدقهلية صورته اذ المدعى الشيخ عواضين الالفي
 البزا زبانه ورة ابن المرحوم حسن الالفي ابن المرحوم علي هبة الخضر اوى بطريق
 وكالته الشرعية عن الخواجا يثايل يوسف القبطي الكاتوليكي التاجر في الاقطان
 بالمنصورة ولد يوسف رمو يل من اهالي المنصورة ولد هانسانو يس القبطي الصعيدي

الحاضر معه بالجلس الشرعي والمصدق على تو كيله الو كالة المطابقة المفوضة العامة في
الدعوى والطالب والصلح والابراء والمساهمة والخصومة والاقرار في شأن ما سيذكر
فيه الثابت معرفتهم ما تو كيله له على الوجه المعلوم بشهادة كل من المكرم الشيخ على
الجيار السمار في الاقطان بالمنصورة ابن موافى الجيار والمكرم الشيخ عثمان الانى ابن
المكرم الشيخ محمد الانى ثبوتاً ثانياً على الحاضر معه بالجلس هو الخوجا الياس سمعة
السمار في الاقطان بالمنصورة ولد ميخائيل سمعة النصراني الشامي الكاتوليكي الروماني
ولد سليمان سمعة وهو الو كيل الشرعي عن الذمية هنا المرأة الشهيرة بجمودة المعروفة
بزوجة جرجس جبور بنت ابراهيم سوريه النصراني الشامي الكاتوليكي الروماني
السا كنة بالمنصورة الثابت معرفتهم ما تو كيله له الو كالة المطلقة المفوضة في الدعوى
والطلب والابراء والمساهمة والخصومة فيما سيذكر فيه بشهادة كل من أخيه الياس
سوريه السمار في الاقطان بالمنصورة ولد ابراهيم سوريه المرقوم والخوجا جبران قالوش
التاجر في الاقطان بالمنصورة ولد قسطندي النصراني الشامي الكاتوليكي الروماني ثبوتاً
شرعياً بان موكل المدعي المذكور وهو الخوجا ميخائيل يوسف رمويل المرقوم يملك
قطعة أرض كشفاً سماوية خالية عن البناء كائنة بمدينة المنصورة بالجانب الشرقي منها
مما يلي بحريها بالقرب من شاطئ البحر محدودة بمحدود أربعة أمتار هذا القبل ينتهي لدار
الموكل المذكور وفيه باب الدار المرقومة خارجاً على القطعة الأرض المرقومة والحد
البحري ينتهي للشارع المسلك الفاصل بين القطعة الأرض المرقومة وبين بحر النيل
المبارك والحد الشرقي ينتهي بفضة لدار صغيرة كانت مملوكة لامرأة تسمى رقية
لا يعرف هو ولا موكله اسم أبيها ولا جدّها ولا شهرتها وتوفيت عن غير وارث ثم عاد
يقول انها توفيت عن ولد يسمى علياً رقية لا يعرف اسم أبيه ولا جدّه وتوفيت عن غير وارث
وآلت الدار المرقومة لبنت المال وتعدت موكله المدعي عليه على الدار المرقومة
وادخلتها بدارها المجاورة لها بعد يرحق وباقي الحد الشرقي المرقوم ينتهي لدار ملك
الحرمه هنا بنت المرحوم علي الغندور ابن المرحوم عبد الله كريم ابي زيد والحد الغربي
للشارع المسلك الخاص بمنزل الموكل المذكور والزاوية التي هناك المعروفة بزاوية
الهندو وان سبب ملكية القطعة الأرض المذكورة كونه واصله عليه عليها مدة عشرين
سنة وهو يحفرها ويأخذ منها انقاضاً ويغرس بها النخيل ويضع بها ازراراً وليس احد
ينازعه تلك المدة وان موكله المذكور لم يكن له وجه للملكية القطعة الأرض المذكورة
الا وضع يده عليها المدة المرقومة ولم تصل له بسبب من الاسباب الشرعية وان موكله
المدعي عليه من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٨٢ هـ قد توفقت بابا في القطعة الأرض
المرقومة للدار التي كانت مملوكة للمرأة رقية وآلت من بعد موت ابنها بعد ما عن
غير وارث لبنت المال واخذتها بغير حق وادخلتها في دارها المجاورة لها بعد ان سدت

رمضان

سنة

بأبها الاصل الذي كان يفتح من زقاق يعرف بزقاق الفيوحي خارج عن الشارع المرقوم
وان فتح الباب المرقوم حين كان موكل المدعى المرقوم غائبا بالشام وان الموكل
المرقومة جعلت للدار المرقومة عمرا من القطعة الارض المملوكة لموكل المدعى المذكور
لانه صار لا يتوصل الى الدار المرقومة من الباب الذي احدهته الموكل المرقومة الا بالمرور
من الارض المملوكة لموكل المدعى المذكور وان المدعى المذكور يطالب المدعى عليه
المذكور بسد الباب الذي فتحته وموكلته في القطعة الارض المذكورة و بعدم مرورها
من الان فقهه بغير حق شرعي ويطلب سؤاله عن ذلك ثم استقر من المدعى المذكور عن
حقيقة الارض المدعى بفتح موكلته المدعى عليه باثباتها وكيفية او تفصيل ما يدعى به من
موكلته المرقوم وما يطالب المدعى عليه به فذكر انه لا دعوى له ولا موكله سوى ما سبق
صدوره منه اذ لا ولاية له بالموكله ولا موكله على المدعى عليه وهو موكلته بسوى ما ذكره
اولا على الوجه المسطور وكتب بخطه ما حاصله انه يطالبه بالقطعة الارض الواضع اليد
عليها موكل المذكور وباثبات تملك الدار الصغيرة تعلق المرأة وقية التي فتح فيها الباب
وخلاف ذلك لا دعوى له ولا موكله فيه وبعد فالمرجو اطلاع فضيلته كم على صورة
الدعوى المسطرة عيینه والا فادهل يترب عايمها سؤال المدعى عليه أم لا حتى يجري
العمل بما رده شرح سيادته ك (اجاب) الدعوى المذكورة على هذا الوجه المسطور
غير صحيحة فلا يترب عايمها سؤال الخصم والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من
فاضى المنصورة مضمونها ادعى يونس النمر الخائن من المنصورة ابن المرحوم الحاج
يونس النمر ابن المرحوم عوض النمر الى كل من المرأة جنيصة والمرأة أماني ابنتي
المرحوم محمد خليفة التاجر بمنية فخر ابن المرحوم ابراهيم خليفة من المنصورة المنزهة
معرفتهم بشهادة كل من شربيني خليفة العطار بن أحمد خليفة الجزار والده
المذكور ابن المرحوم ابراهيم خليفة بان المرحومة آمنة بنت المرحوم الحاج محمد النمر
الخائن ابن المرحوم الحاج يونس النمر المرقوم ابن المرحوم عوض النمر توفيت في
شهر صفر سنة ثمانية واثم مبراتها التي في كل من بنتي ابن المرحوم محمد
خليفة المذكور هما المدعى عليهما المذكورتان وعه لايها والمدعى المذكور من
غير شر يك وان المدعى والمرحوم الحاج محمد النمر والده المتوفاة المذكورة اخوان
لا بوتر جميع دار كائنة بالمنه ورقة بخط حارة النصارى بحارة معروفه بوسعة
الشابورى محدودة بمحدود اربعة الاثنى الحد القبلى الى الحارة المركب عليها باب من
لواحق الدار المرقومة فاصل بين الدار وبين خربة ملائ الشيوخ على اى سلامة التاجر
بالمنصورة الشهير بذلك ابن المرحوم سلامة أحمد لا يعرف اسم جده والبحرى بعضه
الى دار ملائ أحمد خليفة ابن المرحوم ابراهيم خليفة بن خليفة الجزار والى دار ملائ
المرأة صبيحة أم على بنت المرحوم خليل الدماوى بن عبد الله والشرقى الى دار

١٤٨٢

من الواهبة وهذا كله لم يتضح من هذه المرافعة والهبة بالنسبة للقاصرة أيضا على الوجه
الموضح بهذه المرافعة لم تتم أيضا إذا شرط قبول وقبض من له ولاية على الصغيرة كالأب
ووصيه والجدا ومن الصغيرة في حجره أو كونه الهبة من الص - غير في حجره للصغير ويكون
الموهوب في يد الواهب أو يدا مينة غير مشاع قابل للقسمة ولا تتم بغير ذلك وهذا ذكران
القبول من العم والقبض من الاخت ولم يعلم من الصغيرة في حجره وهذا كله إذا كانت
الدار غير قابلة للقسمة أما إذا كانت قابلة لها فلا اعتبار بهذه الهبة وتكون الدار ميراثا
حيث لم تقسمها الواهبة حال حياتها ولم تسلم كل جزء لمن وهب له أو لمن يقوم مقامه والله
تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف حضرة قاضي المنصورة مضمونها دعي
الشيخ محمد القاضي ابن المرحوم محمد علي القاضي ابن المرحوم علي القاضي محمد ابن
المرحوم القاضي محمد أبي الحسن علي الحاضر معه بالجلس الشرعي هو محمد بن محمد القاضي
الشباب ابن المرحوم محمد حسن القاضي ابن المرحوم حسن ابن المرحوم أحمد من
أهالي المنصورة كلاهما ابان من جملة الموقوف من قبل جد المتداعيين المذكورين
الاعلى لوالديه - المذكورين هو المرحوم القاضي علي أبو الخير الذي لا يعرف اسم
والده ولا جد هـ وذو كـ رجل أما كن وحددها حدودا غير معتبرة وان الواقف المذكور
انشأ وقفه الذي وقفه للعقار الذي من جملته المسقطات المذكور على نفسه ثم من بعده
على ذريته ذكوراً وإناثاً ثم على أولاد ولادة للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم
على أولادهم ثم على ذريتهم ونسأهم وعقبهم - ثم طبقة بعد طبقة ونسأهم وعقبهم
بعد الجيل أولاد الظهور دون أولاد الباطون وعند انقراض الذرية يصير للحرمين
الشرعيين وان الواقف المذكور شرط النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده يكون
النظر على ذلك للقاضي نور الدين ولاخته مستيتة المعروفة بوجه الواقف المشار اليه ثم
للأرشد فالأرشد عن يؤل اليهم الوقف المذكور وان الوقف المذكور في سنة ثمان
وثلاثين ومائتين وألف انحصر الاستحقاق فيه في كل من جد المدعي المذكور هو علي
القاضي بن القاضي محمد أبي الحسن بن القاضي شهاب الدين محمد ومحمد القاضي والد
المدعي عليه ومحمد القاضي وأخته فطومة ولدي المرحوم حمودة القاضي ابن المرحوم
سيد احمد وصادقوا مع بعضهم على أن اعلى القاضي جد المدعي المذكور النصف من ربع
الوقف المذكور ولهم ود القاضي والد المدعي عليه الثلث من ربع الوقف ولهم ود أخته
فطومة السدس من غير بيان ما لكل منهما وتحرر بينهم بهذا التصديق حجة شرعية
محفوظة تحت يد المدعي المذكور وان المتصادقين المذكورين وضعوا أيديهم على
الوقف المذكور وكل منهم بحسب استحقاقه على الوجه المسطور واستمروا على ذلك حتى
توفي جد المدعي المذكور هو المرحوم علي وأعقب أولاده الخ - محمد القاضي والد
المدعي المذكور ووجه - دو حسونة ورضوان والحاجتة مؤمنة ونوى محمد القاضي والد

المدعى عليه المذ كور وأعقب ولديه هما المدعى عليه المذ كور وأخته المرأة عائشة وتوفى كل من محمد القاضي وأخته فطومة عن غير عقب وتوفى كل من أحمد ورضوان والحاجة مؤمنة إمام المدعى المذ كور عن غير عقب مستحق في الوقف المذ كور لان أحمد ورضوان المذ كورين لم يعقبا والحاجة مؤمنة المذ كورة اعتبرت ولدا وبنتا فالولد يدعى الحاج محمد أسعدون والبنات تدعى الحاجة فطومة لا يستحقان في الوقف المذ كور لكونهم من أولاد البطون وبه - ذلك تقرر في النظر في الوقف المذ كور كل من والد المدعى المذ كور هو محمد على المذ كور والمدعى عليه المذ كور من قبل المرحوم الشيخ محمد أبي النجا قاضي المنصورة اذ ذلك ما هو لوالد المدعى عشرة قرار يط ولادعى عليه اربعة عشر قراطا في النظر المذ كور بموجب تقرير شرعى مؤرخ في سابع شعبان سنة احدى وسبعين ومائتين وألف بيد المدعى عليه واستمر على ذلك حتى توفى والد المدعى المذ كور من نحو خمس سنوات والتقرير الشاهد له باشتراكه في النظر المرحوم بيد المدعى عليه المذ كور وأعقب والد المدعى المذ كور كالا من المدعى وأخته امرأة تدعى ستيمة وبه - د وفاة والد المدعى المذ كور انفراد المدعى عليه بالنظر على الوقف المذ كور وسافر المدعى به د وفاة والده الى الاقطار الحجازية وبعد ان عاد طالب محاسبة المدعى عليه على استحقاقه في ريع الوقف مع محاسبته على ما يخص باقي المستحقين في الوقف فامتنع من ذلك وان المدعى عليه المذ كور وادفع يده على مسقفات الوقف ومعارض للمدعى وباقي المستحقين فيما يخصهم من ريع الوقف وان حسونة بن على القاضي المذ كور موجودا لانه معتوه لا يحسن التصرف وان المدعى المذ كور ارشد من باقي المستحقين للوقف المذ كور بما فيهم المدعى عليه المذ كور وأصلح منهم لان المدعى عليه المذ كور باع قطعة ارض من ارض الو كالة التي هي من مسقفات الوقف المعروفة بسكن المدعى عليه الى ابراهيم الشيخ بغير وجه شرعى وان المدعى عليه يؤجر مسقفات الوقف بدون أجره مما هو الاظهار تعطيل الوقف وليس كذلك لان الوقف له ريع جسيم اذا أجرة مثله وان المدعى المذ كور يريد محاسبة المدعى عليه على ما استغله من ريع الوقف من حين وفاة والد المدعى الى الآن واثبات ارشديته بالنظر على الوقف وتحقيق خيانة المدعى عليه ببيع ما باعه من ارض الوقف بغير وجه شرعى ورد ما غصبه من الوقف وهو القطعة الارض المذ كورة ويسئل جوابه عن ذلك ويسئل من محمد محمود المدعى عليه عن ذلك بعد ان استفسر من المدعى عن اسم والد الواقف وجده وذ كر ان الواقف المذ كور اسمه القاضي على ابو الخير بن الاسود وانه مشهور بهذا الاسم ومنفرد به فاجاب المدعى عليه بان اصل ارض المسقفات المذ كورة جار ية في وقف المرحوم القاضي على أبي الخير بن القاضي أبي الحسن على بن القاضي تقي شهاب الدين المشهور بابن الاسود المنصورى وانه انشاؤقه لذلك مع باقي ما وقفه على نفسه مدة حياته ثم من

بعده على ولده القاضي علي وبنت الواقف المذكور هي ستيتة وزوجته ستيتة بنت
 القاضي امام الدين بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى ذريته وتسلمه وعقبه من اولاد
 الظهور دون اولاد البطون ذكوراً واناثاً للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعد انقراضهم
 جميعاً يكون ذلك وقفاً على اولاد أخيه القاضي محمد بن القاضي أبي الحسن علي ذكوراً
 واناثاً ثم من بعدهم فعلى اولادهم وذريتهم وتسلمهم وعقبهم من اولاد الظهور دون اولاد
 البطون للذكور مثل حظ الانثيين وان ذرية الواقف المذكور انقضت ولم يبق منها احد
 وآل الوقف لا اولاد أخيه وان المتداعيين المذكورين ووالديهم من ذرية باقي الواقف
 المذكور هو القاضي محمد المذكور وان الوقف المذكور كان في يد كل من والدا المدعى ووالد
 المدعى عليه واعمام المدعى المذكور هم حسونة واحمد ورضوان ومؤمنة وتوفي كل من
 رضوان واحمد عن غير عقب وتوفيت مؤمنة عن ولديها هما الحاج محمد وسعدون
 والحاجة فطومة وصار المستحق للوقف المذكور كل من والدا المدعى وأخيه حسونة
 وولدي أخيه مؤمنة هما الحاج محمد وسعدون وفطومة المذكوران ووالدا المدعى
 عليه المذكورون كانوا يقتسمون ريع الوقف المذكور بينهم على ما يبين فيهما هو لوالد
 المدعى المذكوران بقرارة بطلوا أخيه حسونة بقرارة قرار بطول ولدي مؤمنة قيراطان
 والباقي وهو اربعة عشر قيرطاً لوالد المدعى عليه وتوفي والد المدعى عليه عن ولديه هما
 المدعى عليه وأخته المرأة عائشة وصارا يستحقان ما كان يستحقه والدهما وهو الاربعة
 عشر قيرطاً من ريع الوقف المذكور ورواه في شهر صفر سنة ١٢٨١ دفع للمدعى مجرى
 مقابلة استحقاقه في الوقف لغاية سنة ١٢٨٢ وان المدعى المذكور لم يكن فيه رشد
 ولا ارشدية دوانه هو الارشد من المستحقين في الوقف المذكور وان القطعة الارض التي
 ذكرها المدعى في دعواه ان المدعى عليه باعها للشيخ ابراهيم الشبيخة اصلها من ارض
 الوكالة المذكورة وكانت متعطله على جهة الوقف ومسلوقة المنفعة واختلطت بما
 جاورها من الاماكن المذمومة فعرض عن ذلك الى حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي
 قاضي المنصورة حينذاك فتوجه اليها وعالينها واذنه بتحكيمها في ذكرها للشيخ
 ابراهيم الشبيخة ثم في يوم السبت غرة ذي القعدة سنة ١٢٨٢ حضر محمد القاضي
 المدعى مع محمد محمود القاضي المدعى عليه من المنصورة وعرف المدعى محمد محمود
 القاضي المذكور بان الوقف المتداعي بشأنه فهو وقوف من قبل المرحوم نور الدين
 أبي الحسن علي بن نور الدين أبي الحسن علي بن شهاب الدين الشهير نسبة به بأبي الاسود
 المنصوري الشافعي وار الواقف المذكور كورا نشا وفعه لما وقعه من العقار الذي من جلته
 المسقطات المذكور كورة اعلام على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ولده على خاصة وعلى
 اولاده واولاد اولاده وذريته وتسلمهم وعقبهم وتسلمهم وعقبهم على ما سيحدثه الله له من الاولاد
 لذكور للواقف من زوجته المرأة ستيتة بنت القاضي امام الدين بالسوية بينهم ثم على

اولادهم واولاد اولادهم - م و ذ ر يتهم ونسلهم وعقبهم الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة
السفلى على ان من مات منهم وله ولدا او ولد اولاد انتقل نصيبه لولده فان لم يكن له ولدا انتقل
نصيبه لمن هو في درجته اولاد اظه ورددون اولاد الباطون فاذا انقرض الذكور ولم يبق
منهم احد - يدىكون ذلك وقفا على بنات الواقف من ستين سنة الزوجة المذكرة وبنات
الموقوف عليهم - م و اولادهم ونسلهم وعقبهم فاذا انقرضوا عن آخرهم ولم يبق منهم احد
يكون ذلك وقفا على اولاد اخی الواقف هو المرحوم القاضي محمد بن القاضي على بن
الاسود المنصوري وعلى اولادهم واولاد اولادهم - م و ذ ر يتهم ونسلهم وعقبهم ثم بعد
انقراضهم يكون ذلك وقفا على الحرمین النثر يغبين وشرط النظر على وقفه لنفسه
مدة حياته ثم من بعده للقاضي نور الدين بن امام الدين ولاخته المرافقة ستين سنة وبنات
الواقف المذکور ثم للارشد فالارشد عن يول الیه - م الوقف المذکور من ذرية وبنات
انقراضهم يكون النظر للارشد فالارشد من اولاد اخی الواقف وذریتهم ونسلهم
وعقبهم وشرط ايضا ان كل ما هو بالوقف المذکور يكون ملحقا به وان لا يؤثر وقفه اكثر
من ثلاث سنوات وان ذرية الواقف المذکور انقرضت ولم يبق منها احد واول الوقف
المذکور الى ذرية اخيه القاضي محمد بن القاضي على المشهور واسمه بابي الخیر القاضي
على بن الاسود وذكرا المدعى انه لما آل الوقف لذرية اخی الواقف المذکور هو المرحوم
القاضي محمد بن على بن الاسود المنصوري وانحصر الاستحقاق في كل من جسد المدعى
المذکور هو على القاضي ابن المرحوم القاضي محمد بابي الحسن بن القاضي شهاب
الدين محمد بابي المرحوم القاضي احمد ابن المرحوم القاضي محمد ابن المرحوم القاضي ابي
الخیر على بن الاسود المذکور ومحمود القاضي والد المدعى عليه ابن المرحوم حسن
القاضي بن سيد احمد القاضي ابن الحاج عابدين ومحمود القاضي وشقيقته المرحومة فطومة
ولدى المرحوم جوده القاضي ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم الحاج عابدين المذکور
ابن المرحوم القاضي على ابن المرحوم القاضي احمد ابن المرحوم القاضي محمد بابي
المرحوم ابي الخیر القاضي على بن الاسود المذکور وتصادقوا مع بعضهم في ٢٨ صفر
سنة ١٢٣٨ على ان لعل القاضي جسد المدعى النصف من ريع الوقف المذکور ولوالد
المدعى عليه الثلث من ريع الوقف وللممدد واخته فطومة السدس من ريع الوقف
وصدر بهذا التصديق حجة مرعية محفوظة تحت يد المدعى ويطالب المدعى المذکور
المدعى عليه بما طالب به اولا في المرافعة الاولى والصادرة في ٢١ ربيع الاول سنة ثمانية
بالوجه الشرعي وذكرا المدعى عليه ان جوابه عن دعوى المدعى هو ما اجاب به اولا وان
العقار المتنازع فيه هو وقف من قبل القاضي على ابي الخیر الذي ذكره اولا وانشاؤه له
فهو على حسب ما بينه المدعى عليه بجوابه الاول وذكرا المدعى ان انشاء الوقف الذي
بينه بدعواه ثانيا فهو مندرج في مكتوب وقف صادر من محكمة المنتهية بحفظ بيده

مؤرخ في ٢٦ جادى الاولى سنة ٩٨٤ و ذكر المدعى عليه ان بيده صورة مكتوب
 وقف مستخرج من محكمة المنصورة مؤرخ ا - له في ٢٦ جادى الاولى سنة ٩٨٠
 وة - له في ١٧ ذى القعدة سنة ١١٨٦ مشمولة الصورة بياضاً فخراً فضلاً المرحوم
 حسين أفندي قاضى المنصورة حين ذلك فى المحاكم فى هذه المرافعة (اجاب) الحمد لله
 بمطالعة صورة الدهوى على الوجه المستطوره هذه المضبطة تبين منها تناقض المدعى
 فى دعواه وعدم صحتها وقد اقر فى دعواه الاولى بان الاستحقاق فى ربيع الوقف بعد
 ذرية الواقف للحرمين الشرعيين وادعى انه من الذرية ثم افاد يدعواه الاخيرة أن
 الربيع بعد ذرية الواقف للذرية انى الواقف وصرح بان ذرية الواقف انقرضت
 وانه من ذرية اخيه فقد اقر على نفسه والحال هذه بعدم الاستحقاق وان الاستحقاق
 الآن للمرحومين حيث افاد آخر ان ذرية الواقف انقرضت وانه من ذرية اخيه
 وافاد اولاً ان الاستحقاق بعد ذرية الواقف للمرحومين فيعامل باقرا وده فى حق نفسه
 ولا يكون له استحقاق مادام حياً لان الاقرار حجة فاصرة على المقر وحيث تضمن جواب
 المدعى عليه استحقاق المدعى لجزء من ربيع الوقف فلا يكون له أخذ هذا الاستحقاق
 لاقراره على نفسه بانه مستحق للمدعى وحيث ان المدعى تضمنت دعواه الاولى والاخيرة
 ايلولة الربيع للمرحومين فلمن يكون له ولاية قبض الربيع المستحق للمرحومين المطالبة بهذا
 الجزء الذى اقربه المدعى عليه للمدعى لجهة الحرمين الشرعيين قضاء معاملة كل منهما
 بما اقربه والله تعالى اعلم (سئل) عن مرافعة واردة من طرف قاضى المنصورة بافادة مؤرخة
 فى ١٩ ربيع الاول سنة ١٢٨٣ وافادة من المرافعة فى ٢٦ منه مرغوب بها اعطاء الجواب
 مضمونها فى يوم الاثنين عاشر ربيع الاول سنة ١٢٨٣ بدويان مديرية الدقهلية بمحل
 قلم القضايا بحضور كل من سعادة مدير الدقهلية وحضرة ناظر قلم القضايا وحضرة وكيل
 مفتى أفندي المديرية واطلاعه اذعى المكرم محمد سليم من أهالى تغردمياط ابن
 المرحوم سليم جابى ابن المرحوم محمد سليم جابى على الحاضرين معه بالجلس هما المكرم
 محمد أفندي الطويل مامور بوغاردمياط ابن المرحوم أحمد الطويل ابن المرحوم محمد
 الطويل الخربطلى والمكرم محمد فتح الله الذكر يشأتى بتغردمياط ابن المرحوم حسن
 فتح الله من أهالى الثغرة المرقوم ابن المرحوم الشيخ عبدالحى فتح الله الثابت معرفتهم
 عينا بانه كل من المكرم حسين بدر ابن المرحوم محمد بدر والمكرم عبد الله هريل
 السفان ابن المرحوم حسن هريل من أهالى ناحية عزبة البرج دقهلية بتوثا شرعيابا
 له من الاستحقة اق والنظر على وقف جده الا على لوالده والمرحوم محمد جوريجى ابن
 خليل جوريجى زاده بن عبد الله بان من الجارى فى وقف جده المرقوم جميع نجسة بيوت
 سكن ملاصق بعضها البعض كائنة بتغردمياط بحارة تعرف بالتبليطة وبينها مكان
 سادس مبرع عنه بالوكالة ومصبغة حى يرو ثلاث حوانيت كائنة بالثغرة المرقوم بسوق

المأخوذة بجميع ذلك وقف اهلى عن جده المذ كوروذ كرحود جميع ذلك وان جده
المذ كوروذ وقف الاما كن المعينة حدودها اعلاه هو عيسى كها بمقرده دون غيره على نفسه
ايام حياته ثم من بعده على ذريته ثم على ذريتهم ثم على نسلهم وعقبهم طبقاً بعد طبقاً
وقد لا بعد نسل وجيـ لا بعد جيل ثم من بعد انقراضهم يكون ذلك وقفاً على عتقائه ثم
على نسلهم وعقبهم على النص والترتيب المذ كوروذ ثم من بعد انقراضهم يكون ذلك وقفاً
على مساجد كائنة بدمياط وهى مسجد سيدي محمد البدرى والمسجد المعروف بجامع
البحر وانه شرط النظر على وقفه المذ كوروذ نفسه ايام حياته ثم من بعده لارشد فلا رشد
من ذريته بمقتضى حجة الوقفية المسطرة من محكمة دمياط الحاضرة بالمجلس الموضح بها
المجلات المرقومة وغيرها المؤرخة في خامس صفر سنة ألف وثلاث وسبعين وان الوقف
المرقوم انحصر الاستحقاق فيه الا ان في كل من المدعى وشقيقته المرأة حفيظة المدعوة
الا ان فاطمة والحاج على الجندى الحياط وشقيقته رمضان الجندى الحياط يكون
المدعى وشقيقته المرقومة هما ولدا المرحوم سليم جاي ابن المرحوم محمد سليم جاي ابن
الحاج سليم جاي بن مصطفى جوريجي بن محمد جوريجي خليل زاده الواقف المرقوم
ابن خليل جوريجي زاده بن عيسى بالله وان هذا النسب ثبت له بمجلس المنصورة
بموجب حجة مسطرة من محكمة المنصورة مؤرخة في سادس عشر رجب سنة ثمانين
وما تين وألف وان عليا الجندى واخاه رمضان الجندى المذ كوروذ بن هـ هما ولدا
المرحوم أحمد الجندى بن على الجندى المرزوق والده هما المذ كوروذ لا يـ المذ كوروذ من
زوجته المرحومة عائشة شقيقة والد المدعى بنت المرحوم محمد سليم جاي المذ كوروذ ابن
الحاج سليم جاي المذ كوروذ ابن مصطفى جوريجي المذ كوروذ ابن محمد جوريجي خليل زاده
الواقف المذ كوروذ ان شرط النظر المرقوم انحصر في المدعى المذ كوروذ اعدم وجود من هو
ارشد منه من المستحقين المذ كوروذ في الوقف المذ كوروذ وكان شرط النظر منحصراً في
والده المذ كوروذ اعلاه وتوفى سنة ١٢٣٥ والوقف المرقوم اعلاه في يده واعقب اولادا
اربعة هم المدعى و ابراهيم وراية وحفيظة المدعوة الا ان فاطمة وكانوا قاهرين عن
درجة البلوغ حال موت ابيهم المرقوم وتنصب محمد رضوان جاي ابن الحاج رضوان بن
على رضوان وصيا شرعياً عليهم من قبل القاضي بدمياط حين ذاك بموجب حجة وصاية
شرعية محفوظة بيد المدعى مؤرخة في خامس محرم سنة ١٢٣٥ ووضع يده الوصى
المذ كوروذ على الوقف المذ كوروذ ثم من بعدهم مدة وكل عنه اخاه السيد حزة في حفظ
ما يتعلق بالمدعى واخوته من اولاد واقاف حتى يبلغوا رشدهم ووضع يده الوكيل
المذ كوروذ على الوقف المذ كوروذ واستمر واضعاً يده عليه لغاية سنة ١٢٥٧ وفي السنة
المرقومة تمكن المدعى من النظر على الوقف المرقوم لارشدته وانحصار شرط النظر
المرقوم فيه وانه وكل عنه الشيخ سليمان الغلال من أهالى نغردمياط على الوقف

المذكور لدى استخدام المدعى بمصالح الحكومة وعدم استمراره بتوطنه بدمياط واستمر
 الوكيل المذكور وواضعا عايدته على الوقف المذكور لغاية سنة ١٢٦٠ وفي السنة
 المرقومة منع المدعى المرقوم وكياله المرقوم وعزله من التوكيل ووكيل بدلا عنه الشيخ
 عبدالله المرمن أهالي ثغر دمياط وسافر المدعى المذكور من دمياط واستمر غائبا عنها
 لغاية سنة ١٢٧٧ وحضر في أواخر السنة المرقومة الى دمياط فوجد المدعى عليهم ما
 المرقومين احداثا وضع أيديهم ما على الاما كن الموقوفة المعينة اعلاه بغير وجه حق
 بتعديهم ما على وكياله هو الشيخ عبدالله المرمن المذكور ثم ذكر المدعى ان المدعى عليهم ما
 هدموا البيتين المذكورة حدودهم ما أولا حسب ما ذكره في الدعوى واستهلكا
 انقاضهما وان قيمة ما استهلكا من الانقاض مائة ألف قرش صاغا وانهما اتصرفا في
 قطعة ارض من حوش احد البيتين المرقومين باعطائها الى احمد عبد المنعم المذكور
 في حدود البيتين واستولى عليها احمد عبد المنعم المرقوم وادخلها ايديته المملوك له
 وخطها به وان المدعى يريد رفع أيدي المدعى عليهم ما المذكورين عن الاما كن
 المرقومة وتسليمها له ويطلبون ما بذلك وبتمت من قيمة الانقاض المرقومة اعلاه التي
 استهلكا بها الوجه الشرعي مع رد القطعة الارض المرقومة التي أخرجها من الوقف بغير
 وجه شرعي لجهة أصلها ومحاسبتهما على غلة الوقف المرقوم من سنة ١٢٦٠ الى الآن
 ويسال سؤالهما عن ذلك سئل من المدعى عليهم ما صححت به الدعوى بالنسبة لهما
 بعد تحقق وضع أيديهم ما على الاما كن المعينة حدودها بالدعوى بشهادة كل من المكرم
 حسين بدو أحد شاهدي ثبوت المعرفة المرقومين اعلاه والمكرم عبد السلام ابن
 المكرم عبد السلام حسين من أهالي ثغر دمياط الشهادة الشرعية بالطريق الشرعي
 فاجابا بالا عتراف بوضع أيديهم ما على الاما كن المعينة حدودها اعلاه بالسوية
 وانها موقوفة من قبل الواقف المذكور على الوجه الذي ذكره المدعى وشرط النظر كما
 ذكره أيضا وان المدعى المذكور وأخته حفيظة المدعوة الآن فاطمة من ذرية الواقف
 المذكور اعلاه وان المدعى المذكور تعرض في النظر على الوقف المرقوم اعلاه ولا يعلمان
 من أي تاريخ وان الوقف المرقوم منحه بالاستحقاق فيه في جلة اشخاص منهم المدعى
 وأخته وعلى الجندی ورمضان الذين ذكرهم المدعى ومحج الطويل ومحج دفتح الله
 المدعى عليهم ما وآخرون وبيننا نسبة بعضهم الى الواقف دون البعض وان المدعى
 المذكور لما صار ناظرا على الوقف المذكور وروى كل عنه الشيخ عبد الله المرمن أهالي ثغر
 دمياط المرقوم وسافر المدعى من الثغر المرقوم وفي حال غيبته طابت المرأة صفة
 المحلية احدى المستحقين المذكورين في جوابهم ما استحقاقها في ريع الوقف المرقوم
 من وكيل الناظر المرقوم وتوافقت مع هادي قاضي دمياط بشأن ذلك والزمه القاضي
 بتسليمها استحقاقها في ريع المرقوم فاجاب الوكيل المرقوم القاضي المذكور بان

ما تحصل تحت يده من بيع الوقف المذكور صرف في مصالح الوقف المذكور وانفق
 باقيه في مصالح نفسه لفقده فاستحضر القاضي المذكور محمد أفندي الطويل أحد المدعي
 عليهما وقرره ناظر على الوقف المذكور لوجود ارشديته عن باقي المستحقين الموجودين
 حين ذلك بتفرد ما طو حمله تقرير من محكمة التفرع المرقوم شامل لذلك وغيره مؤرخ في
 حادي عشر جادى الالف سنة احدى وسبعين ومائتين والفسمبول بامضاء وختم
 نحر الفضلاء الشيخ محمد حسن القاضي بالتفرع المرقوم حين ذلك واستلم الاماكن
 المرقومة ووضع يده عليهما مع محمد فتح الله المدعي عليه الثانى من التاريخ المرقوم وفي سنة
 خمس وسبعين ومائتين و الف صدرت اوامر الحكومة بازالة الاماكن التى يكون بينها
 خلل وتخرب وجرى هدم علوا بيتين المذكورين أولا بالدهوى بمعرفة اعدوان الحكومة
 بغير فعل من المدعي عليهما وأن الانقراض التى انهدمت بفعل اعدوان الحكومة باع
 بعضها محمد أفندي الطويل بقيمة مثله وبلغ مقدار ثمنه نحو ألف قرش ونجسمائة
 قرش صاغر صرف بعضه في اجرة القزامة التى هدمت لبناء باع الحكومة وصرف الباقي
 في عمارة باقى اما كن الوقف وان باقى الانقراض وضع بعضه في ترميم باقى اما كن الوقف
 وفي جدار مشترك بين الوقف وبين اجدع بد المنعم والباقي موجود تحت يده لآن ولا
 يعلمان قيمة الباقي ولا مقداره ولا قيمة ما وضع في الترميم ولا مقداره ثم ذكر محمد فتح الله
 احد المدعي عليهما ان ارشد المستحقين للوقف المذكور لآن هو محمد أفندي الطويل
 المدعي عليه الثانى فقرر في النظر على الوقف المذكور من قبل القاضي في سنة احدى
 وسبعين المرقومة لارشديته حين ذلك عن باقى المستحقين الذين كانوا حين ذلك معه
 بتفرد ميساط الغيبة من تحققت ارشديته من جميع المستحقين حين ذلك وهو الشيخ
 محمد فتح الله وكان غائباً بصهر الهروسة وكانت مصالح الوقف المرقومة متعطلة عملاً بما
 أفتى به السيد محمد عبد المولى مفتى الحنفية بالتفرع المرقوم من ان لقاضى بلد الوقف
 تقرير الارشاد من الموجودين به لاقام بمصالح الوقف وعدم تعطله ولا ينتظر حضور
 الغائب المندرج ذلك بتقرير نظره المؤرخ اعلاه المحفوظ بيده وان ارشد المستحقين
 للوقف المرقوم لآن هو المدعي المذكور لاه وان ما بقى من ثمن الانقراض المبيعة
 ضمه الى غلة الوقف المرقوم وقسمه بين مستحقى الوقف واستولى كل منهم نصيبه
 لغاية شهر ذى القعدة سنة سبع وسبعين ومائتين وألف وان غلة الوقف من ابتداء شهر
 ذى الحجة سنة سبع وسبعين المرقومة باقية الى حين عمل محاسبة عن الذى صرف في
 مصالح الوقف وقسمه ما يبق على المستحقين المذكورين اعلاه فلم يصدق المدعي
 المذكور على دعوى المدعي عليهما لاسحقاق لهم فى الوقف المرقوم على الوجه المستطور
 ولا على انهما من ذرية الواقف المرقوم ولا على اتصال نسبهما على الوجه المستطور
 وذكر أنه من حين تمكنه من النظر على الوقف المرقوم لم يطالبه المدعي عليهما باستحقاق

لهم في الوقف ولا في غلته ولم يطالبوا بكياله الاول ولا الثاني بشئ من ذلك واذا كان لهما
استحقاق في الوقف المرقوم يثبتان به لوجه الشرعي وانه يطالبهما الا ان يرفع ايديهما
عن كامل الاماكن المرقومة المعينة اعلاه وتسلمها له شرعا حيث هو الناظر الشرعي
عليهما بالشرط وهو من ذرية الواقف وقد اعترف بذلك في الحكم (اجاب) الحمد لله
يؤثر المدعي عليهم ما يسلم العقار المدعى به الذي هو تحت ايديهما الناظر المستحق نظره
بشرط الواقف لكونه ارشدهم حيث صدق احد المدعى عليهم المقررا ناظرا على الوقف
المذكور على ارشديهما المدعى وصدق الاخر على ارشديهما شر يكره في الخصومة بالنسبة
لباقى المستحقين وقد صدق قاضاه على استحقاق المدعى في ربيع الوقف معاملة لهما
بتصديقهما بعد ثبوت وضع ايديهما على ذلك بطريقه الشرعي وهذا في غير ما هو تحت
يد احمد بن محمد المنعم فالمدعى به لا يسترداه لجهة الوقف تكون على ذى اليد ويؤثر احد
المدعى عليهم باداء ما استولاه واعترف به من ثمن الانقاض الى الناظر ليصرف مصلحته
الشرعي ما لم يثبت زيادة على ذلك بعد طلبه ومن ادعى استحقاقه في ربيع الوقف في وجه
الناظر المقر له بالاستحقاق والنظر واثبت دعواه وكان ما يدعيه في الاستحقاق لا يخالف
شرط الواقف يحكم له به وهذا في غير من اقر له الناظر المذكور بالاستحقاق والمشاركة
لنفسه فلا يلزم باثبات بالنسبة للمدعى المذكور والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة قضية
واردت من قاضي المنصورة مضمونها المدعى اسمعيل الجييار المتسبب في القطن من أهالي
منية حضر ابن الحاج احمد الجييار المتوفى الا تقي ذكره على اخيه محمد احمد الجييار من
أهالي الناحية بان في سنة ٧٩ توفي احمد الجييار من أهالي الناحية ابن داود الجييار بن
احمد وانحصر ميراثه في كل من زوجته المرأة سيدة بنت عطاء الله وولديه من المدعى
والمدعى عليه من غير شريك ومخالف عن المتوفى المذكور عما يورث شرعا وذكرا بن
نحاس وغيره ولم يبين ذلك بيا نامة تبين ان المدعى عليه واضح يده على هذه الاعيان
وقبض بعض المبالغ المذكورة يطالب به بما يخصه وقدره عشرة قرار يطونصف وذكر
المدعى عليه انه يملك اعيانا من نحاس وخلافة وواضع يده عليها لنفسه وان المتوفى
المذكور في ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٧٤ في صحته وسلامته اشهد على نفسه انه لا يملك
شيئا سوى ستة اصحن نحاس والدار القديمة الكائنة بالناحية وما عد ذلك فهو ملك
لولده المدعى عليه وان لاحق له فبعثت يده من الاخشاب والاجار والمواشي
وغير ذلك ولا في الدار الجديدة الكائنة بالناحية المتوصل لها من الهجاز المترك
بينها وبين الدار القديمة المذكورة اشهادا مقبولا بالطريق الشرعي وتحرر به جهة من
هذه المحكمة في التاريخ المذكور وتوفي بعد ذلك وترك الدار القديمة المذكورة والستة
اصحن وحيلة نحاس صغيرة ودفينة وزعم وطافقط وحال حياته باع الستة اصحن لزوجه
المذكورة بمبلغ ٥٠٠ قرش وقبضه والمدعى اخذ الحلة والدفينة والمدعى عليه اخذ

الزعبوط وطاعة مساوقة فامر المدعي بتعويض دعواه فذكر ان والدهما المذكور توفي في سنة ١٢٧٩ عن زوجته وولديه المذكورين من غير شريك وانه حال صحته بعد ان اقر بانه لا يملك شيئا سوى الستة اصحن والدار القديمة وان ما عدا ذلك فهو ملك المدعي عليه حسب ما ذكر ملك جلة اشياء ذكرها وبين بعضها في مجالس متعددة وبقى بعضها محجولا وطلب اليه بنصيبه ميراثا عن ابيه وسئل المدعي عليه عما صحت فيه الدعوى فاجاب بالاعتراف بوفاة والده المرقوم وانحصار ارادته في كل من زوجته وولديه المذكورين وان والده لم يترك ميراثا عنه سوى ستة اصحن لا يعرف وزنها ولا قيمتها ودفعية صوف وزعبوط صوف ودارا معروف بالقديمة الكائنة بناحية كذا بحارة كذا وانه بعد موته استولت زوجته على الستة اصحن في نظير دين لها عليه واخذ المدعي الدفعية والمدعي عليه الزعبوط ثم باع المدعي لاختيه المدعي عليه نصيبه من الدار القديمة بحجة محررة من المحكمة محفوظة تحت يده وان والده لم يترك شيئا بعد الاقرار الذي انطوت عليه الحجة المرقومة بالدعوى وانكر ما عدا ذلك جميعه فدفع المدعي اثبات ما انكره المدعي عليه شرعا فعترف انه لا يحضر بيته على ما عترف المدعي عليه انه ملكه وانه يرغب عرض صورة ما صدر منه ومن المدعي عليه على حضرة مفتي السادة الحنفية بمصر المحروسة وبحسب ما يقيد بحضرته يكون ممثلا له في الحكم (اجاب) قد رفع اليها في هذه القضية سابقا سؤال واجيب عنه من هذا الطرف بتاريخ ٨ محرم سنة ٨٣٠ وقيد في كتاب الدعوى من هذه الفتاوى بهذا التار يخولفظ السؤال والجواب حقيقيا في رجل له ولدان في معيشته وعياله معينان له في المكسب وصنعتهم واحدة اقرار الاب بانه لا يملك الاشياء معينة امن الخامس ودارا قديمة وان الدار الجديدة وجميع الاخشاب والاحجار والمواشي والامتنعة الموجودة تحت ايديهم هي ملك لابنه الكبير وحرر بذلك حجة شرعية ثم استمر الاب وولدها يكتبون حال كون الولدين معينين لابيهم ما في المكسب وجدد الاب بعد هذا الاقرار اشياء لنفسه من جنس ما اقر بها الابنه وكانت الدار الجديدة المقر بها لابنه خفية فيبناها ومضى على ذلك نحو خمس سنين ثم توفي الاب عن ولديه المذكورين فوقع اختلاف بينهما في الاشياء الجديدة فالولد المقر له يدعي انها ملكه خاصة وانها كانت موجودة وقت الاقرار داخله فيسه والولد الثاني يدعي حدودها بعد الاقرار من قبل ابيه وينكر وجودها وقتها فيكون القول قول له في ذلك ومن تطلب منه البيهات اجاب القول قول ولد المقر الذي لم يقر له ابوه بعينه في انكاره وجودها ووقع الاختلاف في وجوده وقت الاقرار الذي هو من جنس المقر به وعلى المقر له اثبات وجوده وقت الاقرار كما صرح به اماما في نظائر هذه المسئلة والله اعلم فينبغي ايضاح الحادثة من قبل المتنازعين فان اوضحها وكانت كما ذكر في سؤال الفتوى المذكورة وان الاعيان المدعي بها في ايديهم بعد الاقرار وكان الولدان في معيشة ابيهم امام معينين له في صنعتهم ووقع الاختلاف في

حدث هذه الاشياء وعنده فالحكم كما ذكر في الفتوى وان لم يكن الامر كذلك بل انكر المدعي عليه وجود الاشياء المدعى بها كليا وانها لم تكن في يده فسايع المدعي دعواه به وانه موروث عن ابيه واستولى عليه اخوه يؤمر باثباته فان أثبتته يحكم له بنصيبه منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف حضرة قاضي المنصورة عن قضية وارثة بافادة من مديرية المنصورة الى ضابطية مصر في ٢٤ جدي الاولى سنة ٢٨٣٠ بالاحالة على هذا الطرف وتكرر من الضابطية في ٤ ج سنة تاريجته بطلب الافادة وحاصل القضية ان امرأة ادعت على أخرى وصى شرعية على محجورتيها القاصرتين من قبل الحاكم الشرعي بان المدعية اشترت هي ومورث المدعي عليها ومحجورتيها المملكتين نسبة سوقة بينهما جميع بنساء دار موضوع بالارض البراح السكائنة بظاهر المنصورة وعينت حدودها الاربعة وأشارت اليها في الدعوى من بائنه ما فلان وذكرت نسبة الى الجد وهو المالك لذلك البناء بكذا من الثمن نصفه من مال المدعية ونصفه من مال مورث المدعي عليها وان البائع استلم الثمن المرقوم من - ما وسلمه - ما ببناء الدار المرقومة فاستلماه منه ووضعاً ايديهما عليه معا وكان ذلك في ١٠ صفر سنة ١٢٧٣ وكان البناء المرقوم مشتملا على واجهة الباب التي هي بالشا رع وعلى قاعتين جميعه من اللبني الاخضر وفي اواخر الشهر المرقوم هدمت المدعية وشريكها بناء القاعتين وجداده لانهما من مالهما وبلغ مقدار ما صرف عليه من مائة عشرة ألف قرش عملة دارجة ووضعاً ايديهما على ذلك الى سنة تسع وسبعين ومائتين وألف ثم سافرت الى مصر وتركت شريكها واضعاً يده على الدار مفردة الى ان توفي في شهر محرم سنة تاريجته وانحصر ميراثه في زوجته المدعي عليها وبنتيها محجورتيها من غير شريك فوضعت المدعي عليها ايدها به - دموتة - الى جميع البناء المذکور وعارضت المدعية ومنعتها عن وضع يدها على النصف الجاري في ملكها على الوجه المسطور بغير حق وتطالب برفع يدها عنه وتسليمه لها شرعا وطلبت سؤالها عن ذلك يسئل من المدعي عليها عن ذلك بعد تحقق وضع يدها على البناء بشهادة شاهدين بالطريق الشرعي فأجابت بالاعتراف بوضع يدها على ذلك مفردة بما يقتضي انه ملكها هي ومحجورتيها المرقومتين بالارث من مورثهما المذکور وان المورث المذکور اشتراه لنفسه خاصة في التاريج المرقوم من البائع المذکور بالثمن المعلن بالدعوى من ماله الخاص به وانه هدم القاعتين المذكورتين وجدد بناءهما من ماله لنفسه ومات وهو يملكه في يده وتركة ميراثه عنه للدعي عليها وبنتيها المذكورتين وأنكرت ما عدا ذلك فكلفت المدعية اثبات ما أنكرته المدعي عليها فاحضرت حسنا كنانيا الخواص وشهد في وجه المدعي عليها بان المدعية هذه اشترت مع مورث المدعي عليها فلان بن فلان لا يعرف اسم جده جميع بناء هذه الدار المشار اليها في الشهادة الموضوع في الارض البراح وذكر حدودها ومن بجلتها ان الحد

الشرقي الى دار ملك ابراهيم غنا لا يعرف اسم ابيه ولا جده والغربي الى دار محمد
 الفخري لا يعرف اسم ابيه ولا جده بالسوية بينهما من محمد الفخري الى المذ كور الذي
 لا يعرف اسم ابيه ولا جده بثمن عينة كالدعوى دفعه له من مالهما في شهر صفر سنة
 ١٢٧٣ ولا يعرف كان في أي يوم منه تم هذا بناء القاعتين من الدار المذ كورة حيث
 كانت مشتملة على واجهة الباب والقاعتين واحدا تبديل ما هدماه من بناء القاعتين
 اللتين بها الآن المشار اليهما في الشهادة وصرفا في عمارتهما من أيديهما ولا يعرف
 مقدارهما واستمرسا كمن فيهما الى أن سافرت المدعية الى المهروسة من نحو ثلاث سنين
 ولا يعرف شيئا غير ذلك واحضرت موسى خالفا وشهد شهادة غير معتبرة شرعا واحضرت
 احمد اباجيل القطان من المنصورة وشهد شهادة موافقة لدعواه واحضرت ابراهيم
 الطاهري وشهد شهادة غير معتبرة ثم احضرت عبد القادر سليمان الحصري وشهد
 ايضا بدون اشارة للبناء بعد حضور البائع وتصديقه على دعوى المدعية فستل من
 مفتي المديرية الشيخ عبد القادر السكلاس عن هذه الدعوى فاجاب بقوله حيث لم تات
 المدعي عليها بدفع شرعي ولا طعن شرعي في البينة المذ كورة تزكي هذه البينة ويحكم
 للدعية بما تدعيه ثم حضرت المدعي عليها وعرفت ان البناء المذ كور ملك لزوجها
 المتوفى بمقتضى حجة محررة من هذه المحكمة في سنة ١٢٧٧ فكشف عنها فدل الكشف
 على ان زوجها ادعى على البائع المذ كور بانه باع له بناء هذه الدار بهذا الثمن وقبضه
 منه وان البائع واضح يده الى الدار وما نفع للمدعي من وضع يده عليها او يطالبه برفع يده
 عنها وسال جوابه فاجاب بقبضه المبلغ المذ كور ووضع يده على الدار المذ كورة وانه لم
 يصدر منه بيع في الدار فاحضر المدعي شهودا شهدت ببيعها للمدعي من المدعي عليه
 بالثمن المذ كور وكذا وصدق المدعي عليه على الشهادة وبذلك صار المشتري يستحق
 بناء الدار المذ كورة الى آخر ما ذكر في ما فاحيل النظر على حضرة المفتي المذ كور
 ايضا فاجاب بقوله الحمد لله صار الاطلاع على صورة هذه الحادثة والافادة عن ذلك
 انه كما سبق القول من ان تزكي البينة الشرعية والمراد من ذلك تزكية من يكتفي به شرعا
 الموافقة شهادته للدعوى وهو حسن كنانا الخواص واحمد ابوجبل القطان وحيث نذ
 يحكم للدعية المذ كورة بما كية النصف في البناء المذ كور المشار اليه في الدعوى والشهادة
 وهذا اذا لم تبد المدعي عليها دفعا ولا طعننا شرعيين وامامات عللت به من الحجة المنسوخة
 صورتها بهذه المرافعة فهو غير معتبر شرعا ولا يعول عليه سيما وهي غير مستوفية للامور
 الشرعية فهي فاسدة قطعاً ما خارتاريخها عن تاريخ الدعوى وتصدق المدعي تلقى الملك
 منه على دعوى المدعية ست ابوها المرأة المذ كورة وقد قالوا

وكل عقد بعد عقد جددا فباطل الثاني لانه سدا

وهذا على فرض ان الحجة المذ كورة صحيحة شرعا والله تعالى اعلم ثم ذكر الشاهدان

المذكور ان سرا وعلنا التزكية الشرعية وحكم ملكية المدعية لنصف البناء المذكور
وامرت المدعى عليها بتسليم ذلك لها فالحكم (اجاب) هذه القضية اضمنت امرين
احدهما دعوى الخارج وذى اليد الشراعية من واحد مع اتحاد التاريخ وذلك بالنسبة الى
البناء السابق المدعى شراؤه الذى بقى منه الواجبة وهدم منها لقاعتان حسبما يفهم
من الفاظ هذه المرافعة وقد ادعت المدعية شراؤه نصف البناء المذكور من البائع المعلوم
بذكر اسمه ونسبه الى الجدوان مورث المدعى عليها الشترى النصف الاخر منه فى تاريخ
واحد وانهم ما وضعوا ايديهم على ما اشترياه وية من ذلك التاريخ وتصر فافيه الى ان
سافرت والمدعى عليها ادعت شراؤه مورثها جميع البناء المذكور لنفسه من البائع المذكور
فى ذلك التاريخ والحكم فيه انه تقدم بيعة ذى اليد على بيعة الخارج فاذا اثبتت المدعية
وضع يدها السابق من تاريخ الشراء لنصفه وقد ادعت المدعى عليها مورثها جميع
البناء المذكور تكون المدعية ذات يد بالنسبة لهذا النصف المتنازع فيه والمدعى عليها
خارجة بالنسبة له اذا العبرة لليد السابقة دون الحادثة فعلى فرض ثبوت سبق وضع يد
المدعية مع شريكها مورث المدعى عليها مع دعواها نصف ذلك ودعوى المدعى عليها
القائمة مقام مورثها شراؤه مورثها كله من البائع المذكور يكون النصف منه سالما
للمدعى عليها بالامنازعة وتصر فيدها ويد مورثها الى هذا النصف وينصرف وضع
يد المدعية الى النصف الاخر المتنازع فيه وقد علمت ان بيعة ذى اليد احق فى مثل ذلك
اكن شهادة احد الشاهدين المزكيين فى هذه الحادثة وهى شهادة حسن كنانى
الخواص بالنسبة الى الشراء غير مقبولة شرعا لانهم يعين البائع بنسبه بل قال لا اعرف
اسم ابيه ولا جده فكانت شهادة بالشراء من مجهول وهو بمنزلة المالك المطلق والدعوى
عين فيها البائع باسمه ونسبه فلم يحصل التطابق بينهم افتردا كونها باكثر وهذا على فرض
تصريح الشاهدين المذكور المشهود له فى الحال وانه اشتراه من المجهول او ذكر ملك البائع
وقت العقد او ذكر القبض والتسليم مع انه لم يوجد ذلك ايضا فى الاقروية من الخامس
فى دعوى البيع والشراء وفى شرح الطحاوى من ادعى شيئا بسبب الشراء ان ادعاه من
صاحب اليد يحتاج الى اثبات العقد بسبب وذكر فى الجامع انه يشترط ايضا والبائع
ملكه وان ادعاه من غيره لا يصح حتى يذكر احد الاشياء الثلاثة اثبات الملك لباثعه
وقت العقد او اثبات الملك لنفسه فى الحال او اثبات القبض والتسليم ولا بد من ذكر الثمن
فيهما اه ومن المعلوم ان الشهادة كالدعوى وشهادته بالبناء فى الامر الثانى الا فى
ذكره لاغية ايضا صرحوا به من ان الشهادة اذا بطلت فى البعض بطلت فى الكل
فبقى معنا شطرا واحدا وهو كالمشهد مع انه لم يشهد به الا شراؤه مطابقة للدعوى والامر
الثانى دعوى بناء القاعتين المذكورتين خلاف الواجبة التى بها الباب وهذه الدعوى
من باب دعوى المالك بسبب يتكرر وقد صرحوا فيه بان بيعة الخارج احق وقد علمت

عما تقدم ان المدعية اذا ثبت وضع يدها السابق حسبما ذكر في دعواها تكون هي ذات اليد بالنسبة لنصف البناء المذكور المتنازع فيه والمدعى عليها خارجة بالنسبة له فتقدم يد المدعى عليها في ذلك ان كان لها يد في ذلك والا هل بيينة المدعية اذا استوفت شرائط الصحة اذا القول بتقدم يد المدعى اليد او الخراج انما هو عند التعارض باقامة كل منهما ما بيينة تطابق دعواه اما عند عجز احدهما عن اثبات دعواه فانه يقضى للاخر لكونه قد ورد دعواه بالبرهان واما اذا لم تثبت المدعية وضع يدها السابق فتكون هي الخارجة وتكون المدعى عليها صاحبة اليد وينعكس الحكم في الامرين المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة مرافعة من قاضي بلبيس حاصلها ادعى محمد افندي على مامور ضابطية بلبيس سابقا على اسم عيل البطريق الحاضر معه بالجلس بان المدعى يستحق بذمة المدعى عليه ثلاثة وعشرين بينة وتذهب قيمتها بالصاخياف وسبع مائة قرش وأربعة وسبعون قرشا وخمسة عشر قضية ثمن بغل اجرة الاون كان اشتراه المدعى عليه من المدعى بالقدر المذكور من مدة اربعة اشهر واستمر بذمته الى يومنا هذا وانه اقرب لذلك لدى بيينة شرعية ويطلب اخذ المبلغ المدعى به من المدعى عليه لانفسه بالوجه الشرعي ويسال سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه فاجاب مصدقا على انه اشترى البغل المذكور من المدعى المذكور في التاريخ المرقوم بشماقية جنهيات بيينة وتذهب قيمتها بمائة قرش وسبعة عشر قرشا وخمسة اناصاف قضية وان البغل المذكور اقام عنده ثلاثة ايام ثم هلك وانه نقد البائع المذكور من اصل الثمن خمسة جنهيات افرنكي قيمتها اربعمائة قرش وسبعة وخمسون قرشا ونصف قرش وذلك بعد الشراء المذكور بخمسة ايام ولم يبق بذمته سوى مائة وتسعة وعشرين قرشا وخمسة وعشرين قضية ووجد الباقي كليا فطلب انما من المدعى بيينة تثبت دعواه المذكورة فاحضر الحاج عبد الحميد حجابا العطار فشهد بانه في اول ربيع الاول سنة ١٢٨٣ توجه الشاهد المذكور الى الافندي المذكور بقصد ان يطلب منه دراهم كافت بذمته له وطلبها منه فاجابه بان في هذا الوقت لم يكن عندي دراهم ثم ارسل الى اسمعيل البطريق الحاضر بهذا المجلس واحضره وطلب منه دراهم ليدفعها الى الشاهد المذكور فاجابه بانه يخرج يحضرها اليه وذهب فلحقه الشاهد المذكور ووساله عن الدراهم بقوله ان عندك للافندي المذكور خمسة وعشرين جنهيا بيتو على سبيل الاستفهام حكم ما اخبره الافندي فاجابه بان عنده له ثلاثة وعشرين جنهيا بيتو فقط ثمن بغل واني احضر اليك في هذا اليوم بالذم كان ومضى اليوم ولم يحضر وبعد ذلك اخذ الشاهد المذكور دينه من الافندي ثم احضر الشيخ حسنين عاجز فشهد بان في يوم الثلاثاء الماضي كان الشاهد المذكور بمنزل حضرة محمد افندي المدعى بقصد ان يسلم عليه فحضر اسمعيل البطريق الحاضر بهذا المجلس وعليه اثر الغضب فصاله الافندي عن غضبه فاجابه بان حضرة علي افندي مامور

هذا بطلية بلييس حالاً قهره على دفع المبلغ المطلوب منه محضرة محمد افندي المذكور فعرفه
 محمد افندي بانك لما اخذت مني البغل بخمسة وعشرين جنيتها بينتو حكم ما كان
 مشتر به بذلك الشيخ احمد الطناني الصراف وبعدا قامته عندك اربعة ايام حضرت الى
 بالقاهرة واخبرتني بانك اشتريت مني البغل بخمسة وعشرين جنيتها بينتو وهو زائد
 في الثمن فتركت له جنيتين اثنتين وصار ثلثة وعشرين جنيتها بينتو من غير قصير
 ولما حضر الحاج عبد الحميد بعد مدة وطالب مبالغته مني وطلبت منك الدراهم المذكورة
 هل دفعت لي شيئاً فاجابه مقرابان هذا صحيح ولكن البغل المذكور اقام عندي ثلاثة
 ايام ومات وانما توجه للمديرية اعرض في ذلك وغير ذلك لا يعلم شيئاً فاسألنا من المدعي
 عليه عن حال الشاهد من فابدى في الشاهد الاول مطعنا بقوله انه رفيق المدعي وصاحبه
 وانه لما صار التحقيق السياسي بمعرفة وكيل قلم قضايا بناحية بلييس بين جلة أممخاص
 وبين الافندي المدعي كان الحاج عبد الحميد الشاهد من جلة الذين يعلمون ما أبداه
 أهالي الناحية في الافندي المذكور وحين طلب لاراء الشهادة عليه عرف بعدم علمه
 بشيء مما أبداه وكذلك عرف بان الشاهد الثاني لم يسمع اقراره بشيء من هذا الحكم (اجاب)
 شهادة الحاج عبد الحميد حجاب وان كان المتبادر منها انما شهادة باقرار المدعي عليه
 بالدين فظننا انه يبره فيما بينه من بغل الا انما احتمل الاقرار بالامانة لان قول الشخص له
 عندي كذا ثمن كذا محتمل ان معناه وضع عندي هذا الثمن بعد قبضه من رجل آخر
 امانة او هو عندي امانة ليكون في كنت وكذا عنه في بيعه وقبضت ثمنه فهو عندي
 امانة ويحتمل ان معناه له عندي ثمن كذا الشيء اشتراه المقر من المقر له ومع الاحتمال
 في الشهادة لا يقضي بهما لم يصرح في اقراره بقوله ثمن بغل اشترى به منه لال هذا
 الاحتمال وكان نصافي المطالب وحيث احتملت هذه الشهادة يطلب من المدعي
 شاهداً آخر فان أقام شاهداً آخر وطابقت شهادة الشاهدين دعوى المدعي وزر كيا يحكم
 بشهادتهما ولا حاجة ببره بالاطعن المذكور من المدعي عليه على الوجه المستطرد واذا أقام
 المدعي عليه بيضة تثبت ما ادعى دفعه الى البائع من الثمن يحط عنه بقدره ويطالب
 بالباقي والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف حضرة قاضي
 طنطا داموا ورخصة في ٢٠ ب سنة ١٢٨٣ مضمونها ادعت المرأة الحسابة نفقة
 بنت المرحوم ابراهيم البقري من أهالي طنطا على المحاضرتين معها بالجلس الشرعي
 هما المرأة خضرة بنت مصطفى رمضان من أهالي عزبة طوخ احدي زوجتي المرحوم
 الشيخ محمد البقري ابن المرحوم حسنين البقري من طنطا والمرأة صبيحة بنت المرحوم
 السيد بدوي عطاء من أهالي الهمة الكبرى زوجة المرحوم محمد البقري المذكور
 بان المرحوم الشيخ محمد البقري ابن المرحوم حسنين البقري المذكور توفي الى
 رحمة الله تعالى واتحصن امره الشرعي في زوجته المذكورة بنحو الربع فرضاً وفي
 المذمومة المذكورة من غير شريك لكونها ابنة عمه ولم يكن له فرع وارث ولا عاصب ولا

صاحب فرض ولا ذورحم أقرب منها وذلك لان المتوفى هو الشيخ محمد البقرى بن
حسنين البقرى بن فياض البقرى بن سلامة البقرى المجاهدى بطنتها كان وان
المدعية المذكورة هي الحاجة نفيسة بنت ابراهيم البقرى بن وهب - البقرى بن فياض
البقرى بن سلامة البقرى المجاهدى المذكور وان والدته حسنين ووهبة تسمى خضرة
ولا تعرف والدها وان المدعى عليها اوضحان أيديهما على تركة المتوفى المذكور التي
من جملتها جبة جوخ قيمتها مائة قرش وطاقا ايهما باسحقا قها في تركة المتوفى المذكور
وتسأل جوابهما عن ذلك سئل من المدعى عليهما عن ذلك فاجابتا بالاعتراف بوفاة
المتوفى المذكور وانحصار ارث المتوفى فيهما وفي المدعية حسب اقرار المتوفى وهو
في مرض موته وبوضع أيديهما على تركة المتوفى المذكور التي من جملتها الجبة المذكورة
ودار بقا حية طنتها ثم بعد ذلك ادعى المكرم مصطفى السجيني ابن المرحوم احمد
السجيني من طنتها بطريق وكالة الشرعية عن والدته المرأة فاطمة بنت المرحوم محمد
البقرى بن احمد البقرى بن سلامة البقرى الثابت توكيله عنها بالطريق الشرعي
بوجهه الشرعي فيما سيذكر أدناه بشهادة كل من مصطفى الشبيني ابن المرحوم سليمان
الشبيني ومحمد عطيفة ابن المرحوم حسن عطيفة كلاهما من طنتها على المدعى عليهما
المذكورين أعلاه ان زوجهما المرحوم هو الشيخ محمد البقرى المذكور أعلاه توفي
الى رحمة الله تعالى وانحصر ميراثه الشرعي في زوجتيه المذكورتين وفي موكلة المدعى
اكونها هي فاطمة بنت محمد البقرى بن احمد البقرى بن سلامة البقرى والمتوفى محمد
البقرى بن حسنين البقرى بن فياض البقرى بن سلامة البقرى وان وهبة المذكور
أعلاه الذي تدعى في شأنه المرأة نفيسة المذكورة بانه ابن فياض هو ابن سلامة أخو
فياض المذكور وأخو احمد وان فياض و احمد أخوان شقيقان ووالدتهما المرأة
خضرة فلم تصدقها المرأة نفيسة المذكورة على ذلك فاقتضى عرض هذه الحادثة على
حضرة العلامة الشيخ بكرى الحلي مفتي مجلس طنتها خاليفيد الحكم الشرعي فيها
للأجراء على موجب وجهه هل يثبت ارث المدعية الحاجة نفيسة المذكورة أعلاه بتصديق
الزوجتين المذكورتين على ذلك من غير تصديق وكيل المدعية الثانية على ذلك واذالم
يثبت بذلك فهل يثبت بيينة تشهد على ان المتوفى أقر في مرض موته على انها هي الوارثة
من غير تصديق المدعية الثانية واذالم يثبت بذلك هل يثبت ارث المدعية الثانية
باحضار بيينة تشهد بثبوت ارثها للمتوفى المذكور حسب الدعوى من غير تصديق باقي
الورثة اولا يثبت وما حكم الله في ذلك افي - ادوا الجواب فأفاد عليها بقوله مشمول باسمه
وختمه الحمد لله وحده المنصوص ان تورث ذوى الارحام مقدم على المقر لها بالنسب
فاذا ثبت الوكيل المذكور حسب موكلة على الوجه المشروح يحكم بميراثها للمتوفى المذكور
وتمنع المقر لها بالنسب سواء ثبت ذلك باعتراف الزوجتين او بالبيينة لما علمت نعم اذا

أثبتت نفيسة المقر لها بالنسب بالبيعة العادلة أو بأقرار موكله الوكيل أنها بنت عم المتوفى
أو مساوية لها تشاركها في الميراث المذكور وإنما يتبرأ قرار الموكل المذكور بعد ثبوت
وراثتها للمتوفى المذكور فتزاحم أحدهما في الميراث فقط والله أعلم بعملهما أفاده حضرة
المفتي الموقر إليه صار أحضار المدعى عليهم مع مصطفى السجيني المدعى الوكيل عن
والدة المرأة فاطمة المذكورة وتلى عليهم ما أفاده المفتي الموضح أعلاه وطلب من
المدعى بيعة تثبت ما ادعى به فاحضر المحكم مصطفى الشنوافي ابن المرحوم الشيخ
اسماعيل الشنوافي من طنتدا واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعى فشهد بعد
استشهاده بمواجهة المتداعيين بقوله أشهد أن فاطمة والدة مصطفى السجيني المدعى
بنات المرحوم محمد البقري ابن المرحوم أحمد البقري ابن المرحوم سلامة البقري
الفلاح وأن المتوفى هو المرحوم الشيخ محمد البقري ابن المرحوم حسين البقري ابن
المرحوم فياض البقري ابن المرحوم سلامة البقري المذكور أعلاه وأن والدة فياض
وأحمد تسمى خضرة وأحضر المحكم الحاج أحمد الشنوافي ابن المرحوم الشيخ اسماعيل
الشنوافي من أهالي طنتدا وشهد بعد استشهاده بمواجهة المتداعيين مثل شهادة الأول
حرفا بحرف واحضرت المرأة نفيسة الشيخ إبراهيم الجاهلي البقري ابن المرحوم الحاج
محمد البقري والمرأة فاطمة بنت المرحوم علي الضبي واختها عائشة بنت المرحوم علي
الضبي المذكور وطلبت المرأة نفيسة الاستماع إلى شهادتهم بوجه المدعى عليهم ما
فاستشهدوا بطلب المدعية فشهد كل واحد منهم على انفراده بوجه المدعى عليهم أن
المرحوم محمد البقري هو ابن المرحوم الحسين البقري ابن المرحوم فياض البقري ابن
المرحوم سلامة البقري وأن المدعية هي المرأة نفيسة هذه بنت المرحوم إبراهيم
البقري ابن المرحوم وهبة البقري ابن المرحوم فياض البقري ابن المرحوم سلامة
البقري المذكور وأن والدة وهبة وحسين تسمى خضرة وأن الوارث للمرحوم البقري
المتوفى المذكور هي المرأة نفيسة المذكورة مع زوجته المذكورة تين وأنه لا وارث له
سواهن في المحكم (أجاب) إذا صحت دعوى المدعية الأولى أعني المرأة نفيسة واحضرت
الحجة المدعى بها المقر بوجودها للإشارة إليها وعرفت الجسد الجامع وأم الأخوين
بذسبهما ثم شهدت بينهما طبق دعواها فإنه يقضى لها بالميراث بعد التعديل مع الزوجتين
لكونها بنت ابن عم الميت وهي مقدمة في الميراث بعد ثبوت نسبها بالبيعة لا بالأقرار من
قبل الميت أو الزوجتين على المدعية الثانية لكونها بنت ابن عم أبي الميت وهي أبعد
من الأولى حيث لم يحكم ولا بما يناقض النسب الذي ذكرته وليست المدعية الأولى
بنت عم الميت كما عر به في هذه المرافعة كما يظهر لمن تأمل فيها وإذا حصل ما ذكر
فلا عبرة بدعوى المدعية الثانية على هذا الوجه ولا ميراث لها على فرض صحة دعواها
واقامة بيعة عاملا على أنها ادعت على الزوجتين ولم تجيبا بشئ وكلفت اثبات دعواها

وفاية ما ذكر فيها ان المدعية اولاً لم تصدقها على دعواها مع كونها لم يدع عليها بشئ ولم تدع هي ما لا لاحقاً لتثبت الذنب في ضمنه وهو شرط ومن المعلوم انه لا تطلب البينة قبل تمام الدعوى وصحتها من المدعى وجواب المدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف حضرة قاضي طنتداهضه ونها بحضرة كل من فلان وفلان ادعى حضرة مصطفى بك أمين ابن المرحوم محمد أمين باشا مدير الخراطوم سابقاً معاون دائرة والدته سعادة أفندينا المرحوم عباس باشا هي بنه هانم بنت عبد الله على المحاضر معه بالجلس الشرعي شيخ العرب هلى أبي بريدان هذا ابن المرحوم عبد الله أبي بريدان من عربان الاشراف المقيم باراضى بلتاج بان المدعى عليه هذا يبلغ قدره سبعة عشر ألف قرش وسبع مائة قرش وسبعة عشر قرشاً وخمسة أصداف فضة صاغاً لسعادة بنبيه المشار اليها أعلاه باقى ايجار اطيانها باراضى بلتاج البالغ قدرها مائتين وعشرين فدناً الجارية فى استئجار المدعى عليه وذلك عن باقى ايجار سنة ١٢٨٢ وان سعادة المشار اليها وكلت المدعى هذا فى استخلاص المبلغ المرقوم من المدعى عليه وتسليمه منه ويطالبه بذلك شرعاً حيث استوفى منفعة الاطيان فى السنة المذكورة ويسال جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف باستئجاره مائتين وعشرين فدناً من الاطيان الجارية فى استحقاق بنيه المشار اليها موكاة المدعى المذكور باراضى بلتاج وانه مستأجر لثلاثين وعشرين فدناً سنة ١٢٨٢ وسنة ١٢٨٣ منها مائة وعشرون فدناً ايجار الفدان الواحد منها اربعة مائة قرش وعشرون قرشاً صاغاً فى كل سنة ومائة فدان سعر الفدان الواحد منها فى كل سنة ثلثمائة قرشاً صاغاً وان حضرة مالكة الاطيان المذكورة المشار اليها وكلت المدعى فى طلب المبلغ المرقوم منه وان جلة ايجار سنة ١٢٨٢ عن الاطيان المذكورة مبلغ قدره ٧٨٢٤٠ قرشاً صاغاً وصل من ذلك له بعد الله عمارة المحاضر بالجلس الوكيل من طرف المالكة قبل المدعى فى قبض ايجار الاطيان المذكورة مائتان وعشرون جنيتها افرسكيا عنها ٢١٤٥٠ قرشاً صاغاً وباقي المبلغ ايجار سنة ١٢٨٢ دفعه أيضاً الى عبد الله عمارة المذكور بحضور مصطفى دبور هراف الناحية وانه لم يكن طرفه المشار اليها من ايجار سنة ١٢٨٢ شئ وانه دفع المائتين وعشرين جنيتها افرسكيا المذكورة أعلاه قبل حلول توفى سنة ١٢٨٢ بشهروا باقى المبلغ مدفوع لعبد الله عمارة فى بحر سنة ١٢٨٢ فلم يصدق المدعى على ذلك وعرف المدعى ان المدعى عليه دفع من ايجار الاطيان المشروحة أعلاه عن سنة ١٢٨٢ مبلغاً قدره ٥٩٤٠٣ قرشاً صاغاً وان الباقي طرفه من ايجار سنة ١٢٨٢ المبلغ المدعى به وعرف عبد الله عمارة المذكور انه لم يأخذ من المدعى عليه المبلغ الذى قدره مائتان وعشرون جنيتها افرسكيا المذكورة ولم يكن وكيله فى القبض ولا فى الايجار فطلب من المدعى عليه بينة تثبت ما جاب به

فوجد باحضارها في يوم الخميس القابل حيث ان يفنوه بينهما مسافة وعلى ذلك تفرقوا
واقع ذلك في يوم السبت غرة شعبان سنة ١٢٨٣ ثم في يوم الخميس ٦ شعبان سنة
١٢٨٣ حضر المدعي والمدعى عليه وعبدالله حمارة المذكور وعرف المدعى عليه
انه احضر البينة التي تشهد له بدفع المائتين وعشرين جنهما عبدالله حمارة المذكور
فطلب منه احضارها فاحضر على بن محمود ابن المرحوم محمود أبي حسن من عربان
المنادى المقيم باراضي صندلا وامتدحه عما علمه في ذلك فطلب على ان يريدها هذا
فشهد ان عليا ابنا بريدان دفع لعبدالله حمارة هذا مائتين وعشرين جنهما افرتم كيا عدا
ونقد او سلم ذلك منه عبدالله حمارة هذا عن ايجار ارض والدته عباس باشا الكائنة
باراضي بلتاج عن ايجار سنة ١٢٨٢ المستاجر لها على ابوبريدان المذكور وروان
تسليم على ان يريدها المبلغ المرقوم لعبدالله حمارة المذكور وهو بطلب عبدالله
حمارة من علي ابنا بريدان المذكور ايجار الاطيان زراعتهم من سنة ١٢٨٢ لكونه
حاليا بالناحية لتحصيل اموال اراضي المشار اليها من طرفها واحضر ابا طالب يوسف
ابن المرحوم يوسف الطويل من عربان أي عونة المقيم باراضي صندلا وشهد مثل
شهادة الاول حقا بحرف وطعن عبدالله المذكور في شهادة الشاهدين المذكورين بانه
كان جالسا بقيدارية العطارين فرعليه الشاهدان المذكوران مع رجلين آخرين
لا يعرف اسمهم ما وصار ايجار ان عليه ويرجعان المرة بعد المرة ففهم من تردد ورورهما
عليه ان قصدهما بالمرور عليه معرفته لاجل شهادتهما عليه فقام من محله وتوجه بحجة
مقام السيد فلحقاه مع ابن المدعى والرجلين اللذين معهم فامسك فيهما الشاهدان
المذكوران وقال لاه أنت عبدالله حمارة وكشفنا عن وجهه فامسك فيهما وقال لهم انا
معكم وتوجهوا الى الضابطة والضابطية اخطاهم على المديرية والمديرية اخطاهم للحكمة
فهو لم يحكم بهذه الشهادة بعد تزكيت المدعى عليه بالمبلغ المدعى به على عبدالله حمارة
ولا يبرأ المدعى عليه بذلك من باقي ايجار المدعى به عليه ويكون للمدعى عليه منه ويحجر
على دفعه له حيث لم يثبت توكيل عبدالله حمارة عن المالك في اخذ ايجار ولا يبعد
كونه ناظرا في تحصيل الاموال وايجار الاطيان من المستاجرين توكيلا ولا يردح في
صحة الشهادة باخذ عبدالله حمارة المبلغ من المدعى عليه لعدم تهريج الشهود بذلك
اسم مالك الاطيان ولا يتوقف الحكم بهذه الشهادة على عبدالله حمارة اذا قلتم بدهنها
على دعوى أخرى من المدعى عليه على عبدالله حمارة بذلك ويكتفي بكونه ادعى عليه
ضمننا وما حكم الله أفيدوا الجواب (اجاب) وكالة المدعى لا تثبت بالنسبة الى الموكلة
الغائبة بمجرد اقرار المدعى عليه بكونه وكيلا عنها في قبض دينها اليها المخصوصة عنها
وليكون الاثبات في وجهه ساريا على الموكلة على ان المدعى عليه لم يقر له بالوكالة بقبض
الدين بل اقربانه وكيل عنها في الطلب وهو غير كاف في كونه وكيلا بالقبض وان كان

على فرض اقراره له بالو كالة بالقبض يؤمر بالدفع اليه معاملة له باقراره فيقتضى أولا
اثبات كون المدعى المذكور وكيل لادعائه موكلته بقبض الدين لانه نصيب خصما عنها في
اثبات براءة ذمة المدعى عليه بنحو دفعه ما عليه من الدين الى وكيل آخر ان اثبت ذلك
وان كان لا يتوقف مجرد دفع خصومة المدعى على اثبات تو كيله عنها بالبينة ثم
يطالب من المدعى عليه اقامة البينة على ما ادعاه من دفع جميع ما بذمته الى وكيل عن
المو كلة في قبض ديونهم من الاو ذ كرا لاشهود كون فلان حاكما بالناحية التي بها الاطيان
المستأجرة لخصم - يلى أجزتها من طرف المو كلة يفيد كونه وكيل عنها في القبض اذا العبرة
للعنى والمدار في اثبات حق على الغائب أوله على تعينه - يزهيد كرمالا يشاركه فيه غيره اذا
العبرة بالتعريف وذكر الاسم والنسب ليس قيداً ثم انه ينبغي التنبيه لكلام كل من المدعى
والمدعى عليه وتصحیح عبارتهما اذا المبلغ الذى ذكره المدعى عليه في جملة مبلغ الاجرة
لا يوافق ما ذكره في تفصيلها وجملة مبلغ الاجرة الذى ذكره المدعى لا يوافق جملة المبلغ
الذى ذكره المدعى عليه ولا يوافق مفصله ولم يتضح من القابض للمبلغ الذى اقر المدعى
بوصوله وعند التاهل وطلب الايضاح من المتداعيين يظهر ما هو الموافق للواقع في هذه
الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من طرف قاضي محكمة السويس مؤرخة
في ٢٤ رجب سنة ١٢٨٣ مضمونها طالب الافادة عن حادثة ياتى ذكرها وهل الاقرار
الصادق من المدعى عليه - بمالمالك المطابق للدعية صحيح يؤخذون به شرعا وينعون
من معارضة المدعية المذكورة ولا يلتفت الى ما تقدم ذكره وذكروه ام كيف الحال
وهو مضمون الحادثة المذكورة ادعت المرأة تركان بنت المرحوم على عقة - دة على كل من
اولادها الثلاثة هم المكرم شمس الدين لاشين ومحمد لاشين ولاشين اولاد المرحوم
لاش - بن العشماوى ابن المرحوم لاشين المتوفى الا تى ذكره فيه القاشم كل منهم في شان
سائيد كرفيه عن نفسه وبالمكرم لاشين العشماوى من التوكيل الشرعى عن اخته
المرأة فطومة بنت المرحوم لاش - بن المذكور في الدعوى لها وعليها وفي رد الجواب عنها
والخصومة بذلك تو كيلامطلقا له في ذلك الثابت معرفة المدعية والمدعى عليه - م
والمو كلة وتو كيل الو كيل المذكور عنها بشهادة كل من المكرم محمد سلامة الخفير ابن
المرحوم سلامة عرام الخفير والمكرم حسن البصلي ابن المكرم حسن البصلي بموت
شرعيان المدعية المذكورة تستحق ملك ثلاثة ارباع على الشيوع في كامل
المكان السكنى بشارع الكسارة ببندر السويس المهدود بمحمد ود اربعة ارباع المذکور
ينتهى بشارع الكسارة والمذکور البحرى ينتهى بشارع حارة زهران والمذکور الغربى
ينتهى بمكان عبده جبر بن مصطفى بن عبده جبر والمذکور الشرقى ينتهى بمكان
الحاج رضوان المريدى بن حبش بن محمد آلت اليها بالارث الشرعى من قبل
زوجها المرحوم لاشين العشماوى الموهود وبذكره اعلاه ابن المرحوم سالم العشماوى

ابن المرحوم لاشين العشماوى المتوفى قبل قار يخه الى رحمة الله تعالى من نحو ست
سنين من كل من زوجته المدعية المذ كورة واولاده منها الاربعه هم الثلاثة المدعى
عليهم والموكلة المذ كورون اعلاه من غير شريك ومخالف عن المتوفى المذ كور ومابورث
عنه بشرع املاك كامل المذ كان الذى منه المحصة المدعى بها المذ كورة المعروف هو
الاآن بسكن الخواجا انطون المايطى القسالى كما يشهد للمتوفى المذ كور بماله كان
المذ كورة الحجة الشرعية المستطرة من هذه المحصة المؤرخة فى تاسع عشرى جمادى الاولى
سنة تسع وستين ومائتين والف واثنتي عشرة من بعد وفاته لورثته المذ كور بن ووضعوا
ايديهم على ذلك بحكم القريضة بينهم المدة المذ كورة ومن نحو ستة شهور عند اجارة
المدعى عليهم المذ كان المذ كور للخواجا المرسوم بواسطة محافظة البندى حضر المدعى
عليهم المذ كورون المجلس الشرعى واقروا طائعين بالملك المطابق فى المحصة المذ كورة
للمدعية المذ كورة من المذ كان المذ كوروا شهدوا على انفسهم بذلك حيث انى واردة
معههم وآلتى تلك المحصة بالارث واقامت لاشين العشماوى الوكيل احد المدعى
عليهم المذ كور اعلاه وكيلا عنها فى اجارة المحصة المذ كورة وفى قبض اجرتها وقبل منها
ذلك انفسه بمحضرة اخويه المذ كورين واسمهم الوكيل المذ كوروا وضعا يده على المحصة
المذ كورة قائما بدفع ما يخصه من اجرة المحصة المذ كورة وانها ارادت الاآن
التصرف فى المحصة المذ كورة بالبيع لمن يرغب فيها فعارضها المدعى عليهم المذ كورون
فى ذلك ووضعوا ايديهم على المحصة المذ كورة لهم والوكيل لموكلته ومنعه وهما من
التصرف فيها بالبيع بدون وجه شرعى وتطالبهم بعدم المعارضة ورفع ايديهم عن
المحصة المذ كورة وتسليمها لها تحوزها لنفسها بالوجه الشرعى مثل من كل من المدعى
عليهم المذ كورين عن ذلك بعد ثبوت وضع ايديهم على كامل المذ كان الذى منه المحصة
المذ كورة بثه هادة كل من المذ كرم السيد ابي غطاس ابن المرحوم حسن ابي غطاس
والمذ كرم حسن البصلى المذ كور اعلاه ثبوتها شرعا فاجاب بالاقرار بان يكون المذ كان
المذ كور بخلافه عن والدهم المذ كور المتوفى المذ كور ميراثا عنه لهم وللوكة المذ كورة وبوضع
ايديهم عليه بحكم القريضة بينهم لانحصار ارث المتوفى المذ كور وفيهم دون المدعية
المذ كورة وانه لا وارث له سواهم وبكونهم اقرروا بملك المحصة المدعى بها المذ كورة
لوالدهم المدعية المذ كورة من نحو المدة المذ كورة لمجهلهم بطلاقها وقت الاقرار
وبكونها اقامت لاشين المذ كور وكيلا فى قبض اجرتها لها ورجعوا الاآن عن هذا
الاقرار وانسكروا ووراثته المدعية المذ كورة للمتوفى المذ كور وذكروا انه حال حياته فى
صحته وسلامته قبل وفاته بسنة ونصف وهو بمنزل سكنه بخارجة المنشية تشاجر معها
وطالقا طالقة واحدة كاملة لعدد الطلاق الثلاث فاستفسر من المدعية المذ كورة عما
ذكره فلم تقدم عليهم فى الحكم (اجاب) حيث حصرت المدعية سبب ملكها تلك

الحصة في الارث من قبل زوجها مورث المدعى عليهم واستدلت باقرارهم لها بالملك المطابق في تلك الحصة ويثبت ان المراد بالملك المطلق المقربه هو الملك بالميراث وصدقها المدعى عليهم على كون المكان المدعى منه تلك الحصة ملكا لهذا المورث مات وتركه ميراثا عنه لورثته وانكروا كونها من جملة الورثة بدعواهم عليهم بالطلاق البائن من قبله حال صحته وكذبهم في دعوى الطلاق فانهم يكافون اقامة يدينه على الطلاق المذكور فان اثبتوه بالطريق الشرعي تبطل دعواها استحقاق تلك الحصة بالارث الذي حصرت فيه سبب الملك وهو سائر الملك المطلق في سنة يفيه الملك من الاصل على سبيل الاحتمال حتى لو ادعى أحد ديارث فشهدت بيئته بالملك المطلق تقبل الشهادة وكذا عكس بخلاف دعوى التنازع فانه أقوى منه - ما لا فادته الملك من الاصل على سبيل التعبير فلو شهد به مع كون الدعوى بالملك المطلق أو الارث لا تقبل فان قيل ان دعواهم الطلاق المذموم وربما اقرارهم بالملك لا يصح لتناقضهم فيها قلنا ذلك لا يضر لما صرحوا به ان دعوى الطلاق تقبل من الورثة مع التناقض لكونه مما يعفى فيه عنه لانه من مواضع الغفلة لا نفراد الزوج به حتى لو اقرت - هو امع المرأة تركته مورثهم ثم ادعوا طلاقها من قبل المورث تسمع دعواهم وتقبل بيئتهم ويستردون ما أخذت من التركة كونه مستفاد من عباراتهم والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة واردة من حضرة فاضل سيوط باقادة من مجلس سيوط الى مجلس الاحكام مؤرخة ١٣ شوال سنة ٢٨٣ وطالب الجواب من مجلس الاحكام من هذا الطرف ومن مفتي الاحكام ومفتي ديوان الاوقاف وامين الفتوى وحاصل القضية مجعلا ان وصي قاهر ادعى على بقية الورثة بان المورث فرغ عن ست قطع اطيان خراجية مستحقة له حال حياته لابنه القاهر محذور المدعى وانها بيد الوصي بعدم موت المورث مدة سنتين والمدعى عليهم يعارضون في ذلك ويطالبون بعدم المعارضة وذكر القطع المدعى بها وحدها الا انه ذكر في بعض الحدود انها تنتمي لاجار الفاصلة بين الحدود وبين قبالة كذا وذلك في ست مواضع ولم يوضح الحد المذكور هل هو مملوك أو سلاطاني ولم يذكر من هو بيده وأقام سبعة من الشهود على دعواه فوجد في شهادة كل واحد منهم اجمال في بعض الحدود حيث ذكر انه ينتمي لفلان والبعض ينتمي لاطيان عبر عنها بقبالة كذا مع عدم ايضاح انها مملوكة أو سلاطانية ولم يذكر من هي في يده أو المالك ومخالفة أيضا لما في الدعوى من مثل جعل الطرف بقى في الدعوى حدا وفي الشهادة جعل اطيانا ومثل اختلاف في الاسماء في بعض الحدود كجاء في مالا بن لاييه مثلا والبعض اختلاف اسماء بين الجانب فلما وصلت أوراق القضية الى هذا الطرف عمل لها جدول يحتوي بيان التحديد حسب الدعوى في كل قطعة من القطع الستة في حدودها الاربعه مع التامشير على محلات الاجال ووضع شهادة كل شاهد بخانة مخصوصة مقابل الخانات التحديد المبين في الدعوى على

١٢٨٣

١٦

حسب الترتيب الى انتهاء شهادة السابع مع الاشارة في كل خاتمة الى مواضع الاجال
والخالفات ليسهل الوقوف على محلات الاجال والمخالفة في كل شاهد وذلك نظر الكثرة
ما كتب فيها (ثم صا وتحرير الجواب بمكانه) قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة
وما بها من شهادة الشهود والفتوى المسطر جوابها من حضرة الشيخ عبد الرحمن على
افندي التيجي وحضرة الشيخ حسنين أحمد جلبي مفتي استئناف قبلي وافادة حضرة
قاضي أفندي سيوطا المؤرخة في ٨ شوال سنة ١٢٨٣ فتبين ان الدعوى فيها الاجال في
بعض الحدود وهي ستة مواضع من حدود القاطع الارض المدعى بها حيث ذكر في بعض
المواضع انها انتهت الى الاجارا الفاصلة بين الهدود وبين قبالة بجمينة والثاني وبين قبالة
روكة النوبي والثالث وبين قبالة القايق والرابع وبين قبالة الخمسة مائة والخامس
وبين قبالة القايق والسادس وبين قبالة الخمسة مائة ولا يدري هل هي أى القبائل المحدد
بها من الاطيان السطانية حتى يكتفى بذلك كرها مع الفاصل أو مع ذكر من هي في يده
المنسوب الى جده أو المشهور أو هي مملوكة فيلزم ذكر المسالك ونسبه الى جده أو شهرته
اذ لا يمنع وجود ارض مملوكة في بعض القبائل ولم يوجد ذكر المسالك في ذلك فلم تتم
الدعوى حينئذ مع الاجال وبالنظر في الشهادة وجد في شهادة كل شخص من الشهود
السبعة مخالفة في بعض الحدود بل في الدعوى واجال في البعض فلا يحكم بشهادة واحد
منهم على هذا الوجه ما لم يوفق الخالف فيها خالف فيه ان أمكن التوفيق حيث لم
يكن موضع تهمة ويبين الجمل فيما أجل فيه وكان عدلا ثابت العدالة عند القاضي
أو سال عنه فعدل وقد وضعنا جداوله فمرفوقا مع هذا يذنا فيه التعديد على حسب
الدعوى مع الاشارة لجل الاجال في الدعوى وعلى حسب شهادة كل شاهد
من السبعة ووضعنا شهادتهم على ترتيب الدعوى مع الاشارة لمحلات الاجال والمخالفة
في شهادة كل منهم اية ظهر ذلك على وجه السهولة لمن أراد الوقوف على ما ذكرناه ومع
ذلك فاحرر من النصوص في جوابي الاستاذين المشار اليهم فهو صحيح معمول به في حد
ذاته ليسكن حيث كانت الدعوى والشهادة على الوجه الذي ذكرناه فلا يقال بهمة
الدعوى لتطلب عليها البينة قيل الايضاح ولا يقال ان في الشهادة مجرد اجال بل فيها
مخالفة ايضاح لا يجب على القاضي الاستعانة منهم نعم لو حضر المدعى وصحح دعواه ثم
حضر الشهود وازالوا الاجال فيما أجل والمخالفة مما خالفوا فيه مع امكان
التوفيق وعدم التهمة واستجبت شهادتهم التي يؤدونها الا شروطا لا مانع من الحكم
واقه تعالى اعلم (سئل) من ديوان محافظة مصر بافادة مؤرخة في ٢٥ محرم سنة
٨٤ مضى ونها من بعد اطلاع حضرته على ما تدون بافادة مديرية الدقهلية المسطرة
باطنه بتاريخ ٢٢ محرم سنة ٨٤ وصور الكجج المشتملة على تلك حضرة على بك خفاجي
حصة بوكالة وثلاثة حوا نيت وهرانين ضمن محلات كانت ثبتت له مدافندي سليم

١٢٨٤

١

وحكم بتسليمها اليه والى الملك المواليه مدع التملك كما توضح ومتوقف عن الحضور
 لاجل الجبا كدة مع المحكوم له يكرم بالافادة عن المحكم الشرعي بالهبة أو بعهدها كرجبة
 - حضرة قاضي ولاية الدهليزية لاخطار المديرية بما ترد به الافادة (اجاب) قد صار الاصلاح
 على افادة المديرية المؤرخة ٢٢ محرم سنة ٨٤ المتضمنة ان المحصص المتنازع فيها يدعى
 الملك فيم حضرة - على بك خفاجي وان حضرة قاضي ولاية المنصورة قد طلب احضار
 الخصم لاجل المرافعة بينهما وبين خصمه في هذه المادة بشرعافا تمنع الخصم من الحضور
 من دمياط لاجل المرافعة بالمنصورة وأراد اقامة الدعوى بمجمل الواقعة وانه طلبت
 - وورا كجج الدالة - الى ملك الخصم فوردت صورها من طرف حضرة قاضي دمياط
 وان حضرة قاضي المنصورة رغب ارسالها لهذا الطرف ليعطى عنها المحكم الشرعي
 بهتمها أو بعهدها وصار الاطلاع أيضا على صور كجج الهي عنها فوجدت احداها
 حجة شرعية باسم الملك المذكور لبعض حصص من امرأة تدعى صافية بثمن معلوم مؤرخة
 ١٤ ذي القعدة سنة ٧٧ والثانية حجة دعوى من وكيل المرأة المذكورة على وكيل ناظر
 الوقف بتلك المحصص التي اشترى بعضها المشتري المذكور بانها آلت اليها بالارث من
 والدتها صلوحة وآلت لاهلوحدة بالشرع من اخيم يوسف وآلت الى يوسف
 بالاستبدال من ناظر الوقف السابق بموجب حجج وانكر وكيل الناظر ذلك فاقعت
 البينة من وكيل المرأة على تلكها تلك المحصص بالارث من امها وانها آلت الى
 امها بالشرع من اخيم يوسف ولم يبينوا الب - دل في الشرع كالم يبين في الدعوى بالشرع
 والاستبدال ولم يشهدوا أيضا بملك يوسف بالاستبدال من ناظر الوقف السابق
 ومع ذلك قد حكم القاضي للوكلة بالملك وهو حكم غير صحيح لعدم ثبوت الاستبدال
 بطريقه الشرعي بعد دعوى وشهادة صحيحتين وهذه الحجة مؤرخة ٢٢ ربيع الآخر سنة
 ١٢٥٨ والثالثة حجة شراء صلوحة والدتها صافية المذكورة تلك المحصص من اخيم
 يوسف بثمن معلوم وهي مؤرخة ٥ محرم سنة ١٢٢٤ والرابعة حجة استبدال يوسف
 أنى صلوحة المذكورة تلك المحصص من ناظر الوقف المتنازع فيه في مقابلة مبلغ معين
 لم يبين به سام - وغل للاستبدال ولا ان الواقف شرط له هذا الناظر المستبدل أم لا وهي
 مؤرخة ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٢١٩ والافادة عن ذلك انه لا ينقطع مشكل هذه المادة
 بمجرد الافادة عن صحة هذه الحجج او بعهدها بدون مرافعة شرعية ومع ذلك فلا يجوز بمحض
 هذا الاستبدال ولا بفساده وحيث لم يعلم جواب الخصم المدعى ملك تلك المحصص في
 هذه القضية فلا يترتب على مجرد هذه الصور حكم بل اللازم حصول المرافعة الشرعية
 بين الخصمين لدى القاضي لينترب الحكم الشرعي على ما يوضح من دعواهما ويبني
 الحكم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في مرافعة مضمة ونها ادعت المرأة ميسار كة بنت
 المكرم سليم صنوه ابن المرحوم ابراهيم صنوه من ناحية الزنكافون شرقية على عبد الله

سنة

ربيع الاول

١٢٨٤

٦

الاسود البائع ابن عبد الله مملوك سلامة خليل ابن المرحوم خليل سلامة ابن المرحوم
سلامة من ناحية الزنكاون المذ كورة الحاضرين معها الثابت معرفتهم بشهادة محمد
سليم ابن المرحوم سليم مصطفى ومتولى محمد الف مري ابن المرحوم محمد الغمري كلاهما
من الناحية المذ كورة بانه من مدة تسعة اشهر تقدمت على تاريخه تعدى المدعى عليه
وازال بكاره المديونية بوطئه اياها بقله مذ كانت تجمع قطنامه في زراعة سيده
المذ كورة وجلت منه ولم ينفصل جملها المذ الآن وتطلب المدعية المذ كورة اثبات
ذلك على المدعى عليه واجر اعمارة قضيه الاحكام الشرعية في شأن ذلك بالوجه الشرعي
وتسئل سؤال المدعى عليه عن ذلك وحسب اشارة المدير بتملكه ما مؤرخة في ٢ صفر
سنة تاريخه سئل من المدعى عليه المذ كورة عن ذلك بعد ان اذن له مالكة المذ كورة في
جواب الدعوى عن ذلك فجحد دعوى المدعية المذ كورة جدا كليا فطلب من المدعية
بينة تثبت لها دعواها فجهزت عن اقامتها بحجرا كليا في الحكم الشرعي في ذلك (اجاب)
حيث عجزت المرأة المدعية عن اثبات دعواها المذ كورة يحكم بغيرها اذا ادعت الزنا
ولا يمين على احد والمحال هذه اذ موجب هذا الفعل بعد ثبوته شرعا للمدعى العبد
والمرأة ان كانت مطاوعة لانه زنا لم يدع فيه شبهة وان كانت مكرهة فالمدعى عليه خاصة
عند عدم دعوى الشبهة منه ولا مهر اذ لا يجتمع حدومهر وقدا جرمه واعلى انه لا تخليف في
الحدود وقد سئل العلامة الخبير الرمي في محسن شقي خطف بكر ا وازال بكارته او هربت
منه الى اهلها فقبه اير يدان ينصبها في نفسه اهل يجب منعه عنها وماذا يلزمه ا جاب
نعم يجب منعه عنها واذا ادعى شبهة لاحد عليه ويلزمه مهر مثلها وان لم يدع شبهة وثبت
عليه باحد وجهيه الاقرار والبينة وجب الحد باحد نوعيه ان كان محصنا بجرم والا يحد
اذ كل موضع سقط فيه الحد يجب فيه المهر الا في مواضع ليس هذا منها والله اعلم
اقتضى اما عند دعوى الشبهة فالواجب مهر المثل اذ لو طعن في دار الاسلام اى في غير
مملوكته لا يخلو عن حد او مهر الا في مسائل ليست هذه منها واذا لم يكن الموجب في هذا
الفعل الحد يكون ما ذكر من باب الجنابة فيمادون النفس واليمين فيها عند الجهر عن
الثبوت على المولى سواء كانت خطأ الا انه يخلف على نفى العلم قال في الهندية وان
كانت دعوى الجنابة على العبد فان كانت في النفس وكانت خطأ فالحصم في ذلك
العبد فليس تخلف العبد وان كانت خطأ فالحصم هو المولى فكانت اليمين عليه ولكن
يخلف على العلم وان كانت في مادون النفس فالحصم في ذلك المولى عما كانت ار
خطا فيخلف المولى ولكن يخلف على العلم هكذا في الهيئ انتهى والله تعالى اعلم
(سئل) باقادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة في ١٥ راسنة ١٢٨٤ مضمونها انقول
من بعد الاحاطة بما كتب باطنه الى حضرة مفتي أفندي الاحكام بنساء على ماورد
من بيت مال اسكندرية بخصوص الدار الكائنة بامكنة كندرية الموهوبة الى ابراهيم أفندي

أدهم من قبل والده وزوجة والده كل منهم بحق النصف بموجب حجة شرعية من محكمة
ذلك الطرف تاريخها ١٨ جاسنة ١٢٧٢ والآن بوفاته حصل الادعاء من شخص يدعى
التوكيل عن الزوجة المذ كورة بان موكلته لم ترل واضعة يدها على الدار وطلب عدم
المعارضة فيما يخصها فمراجع محتوية الحجة المذ كورة والاوراق الاربعة التي معها
يفادهل بمقتضى تلك الحجة يكون الحق في الدار المذ كورة للموهور به ويمنع المدعى من
دعواه أم كيف اذن حضرته حال نظره هذه القضية على حضرتهكم (اجاب) بالاطلاع
على الحجة المحكي عنها المحررة من محكمة اسكندرية المؤرخة ١٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧٢
تبين منها ان الحاج سليم أغا بكس والد المتوفى الاصيل عن نفسه وخليل أغا بن محمد
بالتوكيل الشرعي المفوض عن زايخا خاتون الثابت توكيله عنها فيما سبقت فيه بصريح
اقراره بمجلس الاسماء شهدا اشهادا صحيحا انهما ودها ما كانا ابراهيم ادهم أفندي ابن
الحاج سليم اغا المذ كورة المرزوق له من غير الزوجة المذ كورة ما هو جار في ملكهما فا
وهبه الحاج سليم عن نفسه جميع الحصة التي قدرها النصف في كامل الدار الكائنة بالنغر
المذ كورة بحجارة الصيادين وذ كرت حدودها وما وهبه له خليل أغا عن موكلته المذ كورة
جميع الحصة التي قدرها النصف في كامل الدار المذ كورة واعيانا أخرى يدينها التوكيل
هبة صحيحة شرعية مستوفية لشرائطها المرعية بحسب اعتراف المشهدين المذ كورين
بذلك بحضور من ذ كرو قبل منها ذلك ابراهيم أفندي الموهور به المذ كور وحازة لنفسه
قبولا وحيارة شرعيين والافادة عن ذلك ان الهبة المذ كورة لا تصح ولا تتم الا اذا وجد
التسليم من الواهبين بعد صدور الهبة منهم اماما وهو قد قبضها بجملة بعد الهبة منهما
بفرض كونها قابلة للقسم لعدم الشروع في القبض مع وجود فقر يغ الموهور به من امتعة
الواهبين وخروجهما من الدار ان كانا ساكنين فيها وحيث اعترف احد الواهبين ووكيل
الاخر فيما ذكر انهما وهبا الدار المذ كورة هبة صحيحة شرعية مستوفية لشرائطها المرعية
تضمن ذلك حصول ما ذ كرو وبناء على معاملة المقر بموجب اقراره شرعا يكون الحق في
جميع الدار المذ كورة للمقر له المذ كورة قضاء ولا يصح رجوع أحدهما عما أقر به بدون
وجه شرعي عند تحقق ما ذكر قال في الهندية في أوائل الباب الثاني فيما يجوز من الهبة
وما لا يجوز بشرط ان يكون مقسوما ومقر زوا وقت القبض لا وقت الهبة بدليل أنه لو
وهب له نصف الدار شاعول لم يسلم حتى وهب النصف الاخر وسلم الكل يجوز كذا في
الظاهرية انتهى ومنه يعلم عدم الضرر في هبة كل منهما النصف اذا حصل التسليم منهما
معابد ذلك وهو قد قبضها بجملة وقد تضمن ذلك مع باقي الشرائط اشهادهما المذ كور
كما تقدم فاذا احيل نظره هذه القضية على حاكم شرعي فعند ذلك يصير اجرا ما يلزم
بحسب الاصول الشرعية المتبعة ومتى تحقق مضمون الحجة المذ كورة تمنع الواهبية من
المعارضة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (مسئل) بافادة من المحافظة مؤرخة ٢٧ ص

٢٨٤

١٦

سنة ١٢٨٤ بطالب اعطاء الافادة من صورة تضيئية شرعية واردة من قاضي مديرية
الروضة مضمونها مجلس طنتد امحضر حضرات وكيله واعضائه وجملة من علماء الجهة
ادعى على البيعة الفلاح من أهالي ناحية منية النصارى ابن محمد البيعة ابن الحاج بدوى
البيعة على المحاضر معه بالمجلس المشار اليه هو المكرم على فرج الفلاح من أهالي
ناحية منية النصارى المرقومة ابن سيد احمد فرج بن حسنين فرج الثابت معرفتهما
عيننا واسما بشهادة فلان وفلان ثبوتنا شرعيا بان فيما قبل تاريخه توفي المرحوم
ابراهيم ابو موسى من أهالي الناحية المرقومة لا يعرف اسم والده ولا جده وانحصر ميراثه
الشرعى في ولده موسى ابي ابراهيم من غير شريك وان وفاته كانت من فحوار بعين سنة
تقدمت على تاريخه ثم توفي موسى ابو ابراهيم الابن المذكور وانحصر ميراثه الشرعى
في كل من زوجته شمة المرأة لا يعرف اسم والدها ولا جدها وابنيه منها موسى وعلى
من غير شريك ثم توفي على احد الابنين المذكور عن بنته شمة المرأة واخيه موسى
من غير شريك بعد ان توفيت شمة الام المذكورة عن الابنين المذكورين ثم توفي موسى
الابن الثانى المذكور عن بنته حفيظة المرأة من غير شريك وان المرحوم ابراهيم ابو موسى
المتوفى الاول المذكور كان يملك جميع زريبة كائنة بناحية منية النصارى المرقومة
بالجانب القبلى منها بحارة الفقهاء هبرة مقاسها مائة ذراع واربعة اذرع محدودة بحدود
اربعة احمدا القبلى ينتهى الى دار ملك على ابي احمد لا يعرف اسم ابيه ولا جده لسكونه
غريبا وليس من بلدهم والحد البحرى والشرقى ينتهى الى دار مملوكة لكل من شمة
بنت على ابي موسى بن موسى ابي ابراهيم بن ابراهيم وحفيظة بنت موسى بن موسى ابي
ابراهيم بن ابراهيم والحد الغربى ينتهى الى شارع الحارة المرقومة السلطاني وفيه الباب
ولما تصادف دخول وقت الغروب واراد المجلس الانصراف وابقاء اتمام معام هذه
الدعوى ابا كرتار يخذه كرا المدعى ان الزريبة المرقومة ليست موروثة عن ابراهيم ابي
موسى ولم تكن مملوكة له وانما ساهى كانت مملوكة لموسى وعلى المذكورين اشترياهما بالسوية
بينهما من مال كها محمد ابي عبد الله بن سيد احمد ابي عبد الله لا يعرف اسم جده بن
لا يعرفه بحجة من محكمة المحلة الكبرى في سنة احدى وعشرين ومائة بين والف
موجوده بالمجلس وان كلاما من موسى وعلى المذكورين وضع يده على الزريبة المرقومة
واستمرت في ايديهما الى ان توفي ابا كرتار المعروف بالهواء الاصفى سنة ١٢٤٧ وان
عايا احد الابنين المذكورين توفي قبل اخيه موسى المذكور عن بنته شمة والدة
المدعى وشقيقة موسى ثم توفي موسى المذكور عن بنته حفيظة المذكورة من غير شريك
وانه بعد وفاة على وموسى المذكورين وضعت يدها كل من شمة وحفيظة المذكورتين
على الزريبة المرقومة بالسوية بينهما واستمرت في ايديهما الزريبة المرقومة الى سنة
خمس وسبعين ومائة ألف ووعده المدعى المذكور بتمام دعواه في غدا ثم في يوم

الاحداث ثالث عشر المرقوم بحضور حضرات وكيل المجلس واعضائه وحضرات
 العلماء المشار اليهم الاه حضر على ابييعة المدعى وعلى فرج المدعى عليه وذکر المدعى
 المذکور في تكميل دعواه ان الزبيدة المرقومة كانت في يد حفيظة وشمة المذکورين
 وفي سنة ١٢٧٥ تعدى سيد احمد فرج وعلى ولده المدعى عليه على الزبيدة المرقومة
 ووضع ايديهما عليها بطريق الغصب وبذبا فيها اطا بطولها فغصبها المدعى وحفيظة
 وشمة المذکورين فلم يمتنعوا عن اقرار المدعى المذکور مع كل من سيد احمد فرج وعلى فرج
 المدعى عليه لدى فاضل المحلة بعد ان و كانه كل من حفيظة وشمة المذکورين عنهما
 في ذلك ولم تسمع الدعوى عن ذلك ثم تدعى المدعى المذکور معهما بمحكمة طنتدا وحضر
 لدى القاضي بها هو العلامة الفاضل الشيخ محمد المنهراوى فادعى عليهما ادين يديه بانهما
 اغتصبوا الزبيدة المرقومة وسألهما القاضي فاجابا بانها ملكهما ما و انهما ما واضعان
 ايديهما عليهما فاقر بالمدعى المذکور كورا كجة لشاهدة لكل من موسى ابراهيم وعلى أخيه
 بمسكيتهم للزبيدة المرقومة فطلب القاضي منه بيعة باحضار له اثني عشر شخصا وشهدوا
 لديه بان الزبيدة المرقومة ملك لموسى ابراهيم وعلى أخيه - والذى حفيظة وشمة
 المذکورين وبعد ذلك طلب القاضي من سيد احمد فرج وعلى ابنة بيعة فاحضر له
 اولادهم سيد احمد فرج وأولاد أخيه وشهدوا بمسكيتهم للزبيدة المرقومة الى سيد احمد
 فرج المذکور ودوانه واضع يده عليهما اثلاثا وأربعين سنة وحددوها كما حددتها بيعة
 فغصبها القاضي المذکور ودو حكم بذلك وكتب باع الا ما بذلك فتوجه المدعى الى المعينة
 ومعرض عن ذلك واستمر يسهر في هذا الشأن سنة ست وسبعين وسنة ٧٧ وفي سنة
 ٧٧ طلب كل من سيد احمد فرج وعلى ولده ان يشترى الزبيدة المرقومة من حفيظة
 وشمة المذکورين ووجه لاهما كل ذراع فيها بقدر شين فلم يررض - يا بذلك وان موسى
 ابراهيم وعليهما اخاه والذى حفيظة وشمة كانا يملكان بالسوية يدينهما جميع قطعة ارض
 معبر عنها بالبحرن كائنة بالناحية المذورة خارجة عنها بالناحية القبلية منها عبرتها الف
 ذراع وثمانية اذرع - ودودة محدود اربعة المحل القبلية ينتهي الى الطريق السلطاني
 الفاصل بين القطعة الارض المرقومة وبين الاطيان الخراجية المستحقة من فعتها المدعى
 المذکور والمحدا البحرى ينتهي الى سور الناحية القاسم بذاته الغير مملوك لاحد والمحدا
 الشرقى ينتهي الى دار مملوك لموسى سالم الفلاح من اهالى الناحية ابن سالم موسى بن
 موسى والمحدا الغربى ينتهي الى الشارع السلطاني المعروف بشارع البوابة وان القطعة
 الارض المرقومة انتمت بعد وفاة على وموسى المذکورين الى بنقيهما حفيظة وشمة
 المذکورين ووضعتا ايديهما على القطعة الارض المرقومة وفي سنة تسع وسبعين وضع
 يده على فرج المدعى عليه على القطعة الارض المعبر عنها بالبحرن المرقومة وباع قطعة
 منها الا يعرف قدرها الى احد ابني عريضة من اهل الناحية المرقومة فعرض المدعى

المذكور امر ذلك الى مجلس طنتدا وترافع المدعى المذكور مع على فرج المرقوم في
 شان الزريبة والجرن المذكورين بمجلس طنتدا الذي الشيخ ابراهيم الهيتي قاضي طنتدا
 حين ذلك وادعى المدعى المذكور بالو كالة عن حفيظة وشمة المذكورين على المدعى
 عليه المذكور خاصة بالزريبة والجرن المذكورين وطالب بهما و اجاب المدعى عليه بانه
 واضح يده على ذلك فطالب من المدعى بيعة فاحضر بيعة وشهدت بالجلس بان الملك موسى
 ابراهيم وعلى اخيه والذي شمة وحفيظة وزكاهما القاضي وابقى المحكم حتى تعين معاون
 من المجلس وتوجه الى الناحية المرقومة وقاس الملك المرقوم وحدوده واحضر صورة
 ما اجراه الى المجلس وان في شهر محرم سنة ثلاث وثمانين طالب على فرج الشرا من حفيظة
 وشمة في الجرن والزريبة وفصل لهما الذراع بثلاثة قروش فلم ير حصة ياوان كلام من
 حفيظة وشمة المذكورين وكتبا المدعى المذكور عنهما في الدعوى بالجرن والزريبة
 المذكورين الموروثين لهما من ابويهما والمطالبة والخصومة بذلك على المدعى عليه
 المذكور وان هيا فراجا المدعى عليه المذكور باع ثلاث قطع من الجرن المذكور خلاف
 ما باعه الى احمد في عريضة واحدة الى محمد ابي العطاء والثانية الى علي ابي عمر والثالثة
 الى ابراهيم البذار ووضعوا ايديهم على ما اشتروه منه وبنى كل منهم دار لنفسه وانه
 بماله من التوكيل عن حفيظة وشمة المذكورين يطالب المدعى عليه برفع يده عن
 الزريبة والجرن جميعه بما فيه ما باعه ويسأل جوابه عن ذلك بالوجه الشرعي فما
 المحكم في هذه المرافعة (اجاب) قد صرنا لاطلاع على صورة هذه المرافعة وعلى صورة
 المرافعة السابقة الصادرة على يد الشيخ عبد الرزاق قاضي طنتدا سابقا بالمساطر عليها
 افادة من حضر ات علماء المقام الاجدى المشمولة باختتامهم المؤرخة ١١ ربيع الاول
 سنة ١٢٨٣ والذي ظهر ان دعوى المدعى المذكور بارض الجرن والحال هذه غير
 معجزة شرعا لمرين الاول انه ذكر في دعواه ان المدعى عليه باع أربع قطع منها
 لاشخاص سماهم وان المشترين وضعوا ايديهم على ما اشتروه وبنوا فيه وهذا مانع
 من صحة دعواه على البائع بالعين المبيعة فلا تتوجه خصومته في ذلك الاعلى المشترين
 الواضعين ايديهم على ما ذكره الثاني عدم تعيين ما بقي في يد البائع بلا بيع وهو عدم
 تحديده لتصح الدعوى به عليه وما دعواه بالزريبة فقد تبين من صورة المرافعة الاولى
 ان والد المدعى عليه ترافع معه المدعى المذكور في شأنه بالو كالة عن موكلتيه
 المذكورين وان خصمه ادعى ملكه الزريبة المذكور ووضعه يده عليها مدة تزيد على
 اربعين سنة مع حضور الموكلتين ووالديهما ومشاهدتهم تصرفه بلامنازعة ولادعوى
 واقام بيعة على ذلك وهكهما القاضي بعد التزكية حسب ما علم من احد الاعلامين
 المنقولة صورتها ما في المرافعة المذكورة وقد اترف المدعى المذكور بمنع القاضي له في
 هذه المرافعة الثانية بناء على شهادة البيعة التي افادها خصمه في المرافعة المشار اليها

فهذا من باب حكم الالزام وهو صحيح حيث لم يمنع الموكلتين ولا والدهما مانع شرعي من الدعوى في المدة المذكورة أي لم يكن لهما - ذروا إذا صح المنع المذكور لا تسمع دعوى الوكيل الآن بملك موكلتيه ما ذكر إلا أنه قد أتى في هذه الدعوى الأخيرة بدفع وهو دعواه الآن طالب المدعى عليه شراء المتنازع فيه من الموكلتين بعد الحكم بغيره وموكلتيه بمضى تلك المدة وهو دفع مقيد بشرعا على فرض صحة الدعوى وثبوتها لكننا هنا غير صحيحة وإنما يكون مقيدا الآن إذا اليد المدعى عليها إذا استام العين المتنازع فيها من الخسار ج المدعى مع وجود المنازعة يكون اقرارا منه بالملك للمدعى ومحل المنع أطول المدة عند عدم الافرار كما هو معلوم ففي فتاوى قاضي خان من فصل في دعوى الدور والاراضي ما قصه ذكر في الجامع إذا أقام المشتبه ودعيه البيعة أن المدعى ساومه بالمدعى به قبل دعواه قبلت بيئته وتبطل بيعة المدعى لأن الاستيلاء اقرار بالملك للبائع أو اقرار من المساوم أن لا ملك له فيما ساومه فلوان المدعى بعد بيعة المدعى عليه على هذا الوجه أقام البيعة أن صاحب اليد استام من المدعى ما قبلت هذه البيعة فيبطل الدفع الأول لأن في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للمساوم منه - كان المدعى بهذا الدفع مدعيا باقرار صاحب اليد أنه ملك للمدعى والتناقض يبطل بتصديق الخصم فيصير في التقدير كأن صاحب اليد ادعى أن المدعى أقربان الدار ملك صاحب اليد ثم أن المدعى ادعى أن صاحب اليد أقر بعد ذلك أن الدار ملك للمدعى ولو كان هكذا يبطل دفع صاحب اليد هذا إذا ذكر كل واحد منهما الاقراره تارة يخاف أن لم يؤثر خاف كذلك ين دفع اقرار كل واحد منهما باقرار صاحبه فيبقى بينة المدعى على الملك المطلق بلا اقرار كما لو ادعى عينا في يد إنسان أنه له وأقام البيعة على اقرار ذي اليد للمدعى وأقام ذواليد البيعة على اقرار صاحبه تبطل البيعتان وتبقى اليد بلا معارض وهذا على الرواية التي جعل الاستيلاء اقرارا بالملك للاستيلاء منه وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقرارا بأن لا ملك له - كذلك يصح هذا الدفع لأن اقرار ذي اليد بأن لا ملك له وثمة احدى يدعي الملك لنفسه يكون اقرارا بالملك للمدعى انتهى ونقله في الهندية في الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به انتهى لكن في الهندية من الباب الثاني فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع إذا قال ذواليد ليس هذا لي أو لاحق لي فيه أو ليس لي فيه حق أو ما كان لي أو نحو ذلك ولا منازع حين ما قال ثم ادعى ذلك أحد دفعة قال ذواليد - دهولي صح ذلك منه والقول قوله ولو كان لدى اليد منازع عيدي ذلك حين ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا على رواية الجامع يكون هذا اقرارا منه بالملك للمنازع وهو في باب القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الأصل لا يكون اقرارا بالملك للمنازع لكن القاضي يسئل إذا اليد أقر بملك المدعى فإن أقر به أمره بالسليم اليه وإن - كبر ما راد المدعى بأقامة البيعة عليه ولو أقر بما ذكرنا غير ذي اليد ذكر شيخ الإسلام في شرح الجامع في باب القضاء أن

قوله ليس هذا ملصكاً لي أو ما كان لي يمنع من الدعوى بعد ذلك للتناقض وانما لم يمنع
 ذا اليد على ما رقيام اليداه فتأمل غير انه على اعتبار كونه دفعا يتوقف سماعه
 على كون المدعى المذكور غير معروف بالتحيل وكون الدفع مذكور في الدعوى الاولى
 بناء على تخصيص القضاة الآن بذلك سبب لا تحتهم فاذا كان الدفع المذكور داخلا
 في محرم الدفع المشروط استماعه بذلك في الدعوى الاولى او كان المدعى معروفا بالتحيل
 لا يسمع منه الدفع المذكور اذ يكون القاضي حينئذ بمنوعان سماعه على وجه التخصيص
 للقضاة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف نائب قسم انما ية عن حكم مرافعة بتاريخ ٢
 ربيع الاول سنة ٨٤٤ صورتها ادعت خضرة المرأة بنت المكرم محمد الشعراوي على
 المكرم عيسى الاشطر ابن المرحوم علام الاشر من اهالي ناحية سقيل قسم اول جيزة
 كلاهما الثابت معرفتهما عينا بشهادة كل من المكرم محمد الشعراوي ابن المرحوم
 محمد من الناحية المذكورة والمكرم محمد الشبيبي ابن المرحوم شبيبي عامر من اهالي ناحية
 اوسيم بالقسم المذکور وثبوتها شريعا بان المدعى عليه المذكور كان زواجا للمدعية
 المذكورة وانما في شهر شوال سنة ١٢٨٣ ابرأته من مؤخر صداقها وقدره كذا واعطته
 حلق ذهب واساور فضة ومقطعي قماش وصندوق خشب ومخدة ومراة وبلاغة ومكحلة
 وطابت منه ان يطلقها على ذلك فقال لها ان صدقت براءتك تكوني طالقا وانما
 خرجت من عدته وانه الآن معارضتها ويريد معاشرتها يذون وجهه شرعى وتطالبه
 بعدم المعارضة سئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب معرفا بسبق زوجته
 لها وانما في التاريخ المرقوم ابرأته من مؤخر صداقها المرقوم واعطته الاشياء المذكورة
 جميعها وطلبت منه ان يطلقها على ذلك فقال لها ان صدقت براءتك تكوني طالقا
 وانه بعد ان طلقها باربعة ايام راجعها بنفسه بقوله راجعت زوجتي الى عصمتي وعقد
 تمسكحي وامسكتها على ما كانت عليه سابقا وفتت الحرام واثبت الحلال وصلى الله
 على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وانه شافعي المذهب وعلى حسب قواعد مذهبه
 تصح المراجعة وانها باقية على عصمتها لآن ويريد معاشرتها فانها الحكم (اجاب)
 المصريح به أن الطلاق على مال ولو على براءة الزوجة منه طلاق بائن وفي هذه الحادثة قد
 صرح الزوج بطلان الطلاق في مقابلة البراءة من المهر وعليه الايمان النبي
 ذكرتها عوضا لاطلاق الزوج عقب ذلك طلقها مطلقا الطلاق على صحة البراءة فابقاه
 الطلاق فور طابها الطلاق على ذلك على وجه التعليق المذكور دليل اجابته لما طلبت
 من ايقاع الطلاق بهذا العوض والابراء هنا صحيح لكونه عن دين ثابت في الذمة فوجد
 شرط الطلاق فيقع ويحكم بكونه بائنا لوجود المعاوضة صريحا من قبلها ودلالة من قبله
 اذ لو لا وقوع الطلاق لما تم الابراء لانها لم تبتره الا ليعوضها الطلاق فقد صرح في الثانية
 انها لو ابرأته مما لها عليه على ان يطلقها فان طلقها جازت البراءة والا فلا يخلاف ما لو

ابراة على ان لا يتزوج عليها فتصح البراءة دون الشرط لان الاول يصح فيه الجمع دون الثاني فيكون الشرط فيه باطلا وفي الحاوي الزايد ولوا برآة ليطلقها فقام ثم طلقها
 يبرأ ان لم ينقطع حكم المجلس والا فلا اه كذا في رد المحتار فان قلت يناقض هذا ما ذكره
 العلامة زين بن نجيم صاحب البحر في رسالته السابعة في حادثة وقعت في زمانه هي أن
 رجلا قال لزوجته متى ظهرت لي امرأة غيرك او ابرأيني من مهرك فانت طالق واحدة
 تمليكين بها نفسك ثم ظهر له امرأة غير ها و ابرأته من مهرها و وقع الطلاق فهل يكون باثنا
 او رجعيما فاجبت بانه بائن لانه وصف الطلاق بما يفيد عن الزيادة وهو قوله تمليك بها
 نفسها فيكون باثنا وان كان صراحا واستدل لذلك بما نقله ثم قال فان قلت لم يجعله باثنا
 بسبب شرط الابراء من المهر فان الطلاق الموقوع في مقابلة الابراء يكون باثنا واستدل
 لكونه باثنا اذا كان في مقابلة الابراء بعبارة نقلها من جملتها وفي البرازية وغريها
 قال لما حين طلبت الطلاق ابرأيني من كل حق لك علي حتى اطلقك فقالت ابرأتك من
 كل حق للنساء على الرجال فطلقها في فورده وهي مدخولة يقع باثنا اه وعلاه في التجنيس
 بانه يقع بعوض وهو الابراء دلالة اه ثم بعد الاستدلال المذكور قال قلت لان في هذه
 المسائل جعل الابراء عوضا عن الطلاق فكان طلاقا على مال واما في مسئلتنا جعل
 الطلاق معلقا بالابراء شرط له لا عوضا فلذا لم نجعله باثنا به الا ان يوجد على يدك على
 ذلك اه فان ما ذكره يفي بانه ان الطلاق في حادثة تارجي لكونه معلقا على صحة البراءة
 على انها شرط له ولم يجعل الابراء عوضا للطلاق حتى يكون الطلاق باثنا كما في مسئلته
 قلت يفرق بين حادثة بين حادثة العلامة صاحب البحر المذكورة بان في حادثة
 صاحب البحر لم يوجد من احدا الزوجين طلب التعويض عن الطلاق بالابراء لاصرا يحا
 ولا دلالة بل الزوج ابتداء عاق طلاق زوجته على حصول الابراء منه له من المهر او
 ظهور امرأة له غيرها فحصل الابراء منه وظهرت المرأة لغيره فكان ما ذكره شرطا محضا
 في الطلاق لا عوضا عنه فلم يقع باثنا من هذه الجهة لعدم وجود ما يدل على التعويض
 من قبل الزوجين او احدهما صريحا او دلالة بخلاف مسئلتنا فان الزوجة طلبت منه ان
 يطلقها على براءته من مؤخر صدقاتها وعلى ما اعطته له من الاعيان التي ذكرتها والزوج
 في فور ذلك قال لها ان صدقت براءتك فانت طالق وقد صدقتها الزوج في جواب دعواها
 على ذلك فقد وجد التعويض من قبلها صريحا ومن قبله دلالة ولا يمنع من اعادة ذلك
 المعنى تعبيرة بالتمليق على صحة البراءة بعد وجود ما يدل على صحة المعاوضة صريحا من
 قبلها او دلالة من قبله فكانه قال ان صدقت براءتي التي هي مع المعطى لي عوض للطلاق
 المقبول مني فانت طالق والعبرة للعاقب لا الالفاظ ودلالة الحال والمقال معتبرة كما صرح
 به في كثير من المواضع فافترقا هذا ما ظهر لي في جواب هذه الحادثة فاعتنمه والله تعالى
 اعلم (سئل) باقادة واردة من ديوان المحافظة بتاريخ ٢٢ رنة ١٢٨٤ مضمونها باقادة

حضرة محافظ رشيد المظفرة باطنه بتاريخ هـ الجاري ذكر ان شخصين احدهما يسمى
 محمد اميلقة والثاني يدعى ابراهيم عطية تشا ركافي شرا صناديق خشب واحدهما
 ادعى بالخسارة وتداعيا بحكمته هناك وتحرر بالذ عوى سؤالا ان من طرف قاضي ذلك
 البندر فسؤال منهما أعطى عليه فتوى من الشيخ محمد عروس من العلماء برشيد بايضاح
 نصوص تساعد المدعي والثاني أعطى عليه فتوى من حضرة مفتي افندي اسكندرية
 مساعدة للمدعي عليه بدون ايضاح نصوص فلا خلاف هاتين الفتويين لبعضهما ارام
 ارسالهما اطرف حضرة تكم لمنه اطرفهما واعطاء الافادة عما يوافق منهما لمنع الاشكال
 واجراء العمل فبناء عليه اقتضى تحريره كحضرته والسؤال ان المشتملان على الفتويين
 المحكي عنهما مرفوقان معه لينظر فيهما باطراف حضرة تكم وتورد الافادة اللازمة بما يكون
 اجراؤه (وصورة سؤال الحادثة الوارد عنها الافادة) ما قولكم دام فضلكم في قضية صورتها
 ادعى المكرم السيد محمد اميلقة هذا ابن المرحوم محمد اياض ابن المرحوم احمد على
 المكرم ابراهيم عطية هذا ابن المرحوم احمد عطية ابن المرحوم عطية الحاضر معه بالجلس
 الشرعي بان فيما قبل تاريخه تشارك المدعي مع المدعي عليه في شرا صناديق ودفع له
 مائة مجر ذهبا ونصف بينت وذهبها وضمه الى خمسة جنيهات بينت ونصف من ماله
 واشتروا بالمائة ثلثة وثمانين دسنة صناديق خشب بيضا واستلمها ابراهيم عطية
 المذ كور ووضعهما في محل برشيد بدو كالة الجحشة ليبيع ذلك بعرفته وكل ما أظهره الله
 تعالى من الربح يقسم نصفين النصف الى محمد اميلقة المذ كور والنصف الثاني الى
 ابراهيم عطية المذ كور وان ابراهيم عطية المذ كور باع ذلك وقبض ثمنه وأرباحه ودفع
 للمدعي المذ كور من أصل ذلك مبلغ ٥٠٨٨ قرشاً صنفها أربعة وعشرون جنيهاً
 اقرن كياوس ستة جنيهات بينت وبقى له من أصل ماله ٣١٨٢ قرشاً ويطالبه بذلك
 وبما يخصه من الربح ويسال جوابه عن ذلك وسئل المدعي عليه المذ كور عن ذلك
 فاجاب بانه فيما قبل تاريخه كان توافق مع المدعي المذ كور على شرا صناديق
 خشب ابيض على سبيل الشراكة وصار بعد ذلك يشتري صناديق من أدبائها والمدعي
 يدفع الثمن من ماله حتى بلغ مائة دار المبلغ المدفوع من يد السيد اميلقة المذ كور ليد
 الباتعين للصناديق المذ كورة مائة مجر ونصف بينت والمبلغ المدفوع من يد ابراهيم
 عطية المذ كور خمسة جنيهات بينت ونصف بينت وبلغ مائة دار الصناديق التي صار
 مشتركةا ثلثة وثمانين دسنة بيضا وانه توافق معه على ان يبيع ذلك بعرفته في مولد
 السيد البدوي الصغير وفي مولده الكبير وكل ما ظهر من الربح بعد خصم المصاريف يقسم
 نصفين النصف لابراهيم عطية والنصف الثاني الى السيد محمد اميلقة وانه توجه بعد
 ذلك لمولد السيد البدوي الصغير ومعه ثمان وثلاثون دسنة صناديق من الصناديق
 المذ كورة وباع ذلك في المولد المذ كور وقبض الثمن وربحت الصناديق المذ كورة في المولد

المذ كور مائة وسبعين قرشا وانه توجه بعد ذلك الى مولد السيد البدوي الكبير ومعه
 باقي الصناديق المذ كورة وباعها في المولد المذ كور البعض بالثقة والبعض بالنسيئة وقد
 خسرت الصناديق المبيعة في المولد الكبير المذ كور مبلغ ٢٠٤٠ قرشا فعارضه
 المدعي المذ كور في ذلك قائلا بانه دفع مبلغ المائة مجر ونصف بينة المذ كورة لابراهيم
 عطية المذ كور في يده وانه اشترى الصناديق المذ كورة بمعرفة بمحضرين ب المال
 المذ كور وانه لم يتوافق معه على بيع الصناديق المذ كورة في المولدين المذ كورين ولم
 ياذنه بالسفر بالصناديق المذ كورة وانه تعدى واخذ اثنين ونجسين دسنة صناديق من
 صناديق الشركة وتوجه بها الى المولد الصغير وباع منها اثنتين وعشرين دسنة بسعر
 مائتين وستين قرشا وعشرين دسنة بسعر مائتين ونجسين قرشا وعشرة بسعر مائتين
 وثلاثين قرشا وقبض عن ذلك وبلغ مقدار ربح ذلك ٢١٢٢ قرشا وان المدعي عليه لم يتوجه
 الى المولد الكبير المذ كور بصناديق للشركة المذ كورة وانه باع عشرين دسنة ايضا
 برشيد بسعر كل دسنة مائة وخمسون قرشا وباع باسكتدريه احدى عشرة دسنة باقى
 الصناديق المذ كورة بسعر كل دسنة مائة وثلاثون قرشا وبلغ مقدار ربح ذلك بعد
 المصاريف ١٠٠ قرشا جلة ارباح الصناديق المذ كورة ثلاثة آلاف قرش ومائة وثلاثة
 وسبعون قرشا وزاد السيد محمد معلقة في معارضته المذ كورة بان المدعي عليه المذ كور
 رضى انه يدفع اليه باقى رأس ماله وهو ثلاثة آلاف قرش ومائة واثنان وثمانون
 قرشا ويدفع له ايضا خمسمائة قرش اربا با عتراه بمحضرين بينة شرعية وسئل المدعي
 عليه المذ كور عن معارضته المدعي المذ كور فاجاب بالانكار لذلك وأحضر السيد
 معلقة المذ كور المسكرم السيد محمود المصري لدخاخي ابن المرحوم الحاج يوسف
 ابن المرحوم محمد والمسكرم الحاج مصطفى رزقا ابن المرحوم حسن ابن المرحوم مصطفى
 وشهد كل منهما على ان قراده في وجه المدعي عليه المذ كور بانه رضى أن يدفع للمسكرم السيد
 محمد معلقة المذ كور باقى رأس ماله ويدفع له خمسمائة قرش اربا با وانه مالا يعلم ان
 باقى رأس المال المذ كور واحضر أيضا المسكرم سليم ان شبايك ابن المرحوم الحاج
 فتوح شبايك ابن المرحوم مصطفى وشهد في وجه المدعي عليه المذ كور بانه رضى أن
 يدفع للسيد محمد معلقة المذ كور باقى رأس ماله وقدره ثلاثة آلاف قرش ومائة
 واثنان وثمانون قرشا ويدفع له خمسمائة قرش اربا با الشهادة الشرعية فاحكم
 الله في ذلك وهل المرافعة المذ كورة صحيحة شرعا والشهادة مطابقة للدعوى وبمقتضاها
 يقضى على المدعي عليه بدفع باقى رأس المال والربح للمدعي المذ كور بعد التزكية
 الشرعية أم كيف الحال أفيدوا الجواب (ص) وروا ما أجاب به حضرة الشيخ محمد عروس
 الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم حيث طالبه رب المال
 بباقى رأس ماله وما يخصه في الربح فاعترف بان يعطيه باقى رأس ماله وخمسمائة قرش

اتزنها او اعدها أو خذها أو ارسل غدا من يتزنها او من يقبضها أو قال ليست عندي
اليوم او ليست بهيأة اليوم يكون ذلك اقرا اذا انتهى وفي البزازية قال اقبضني الالف
التي عليك لي او غلة عبيدي فقال نعم او قال غدا اعطيكها او اقبضها او اقبضها
فأقبضها او زنها لا على وجه الضمنية او قال خذها او ارسل غدا من يقبضها او يتزنها
او لا زنها لك اليوم او لتأخذها مني اليوم او حتى يدخل على مالي او يقبضها على غلامي
او قال لم تحصل او قال صالحني عنها او اخرها عني او قال لا فضينكها ولا عطيتكها او قال
أحصل غرماءك على او بعضهم او من شئت منهم او تحتال بها على او قضاها فلان عني
او ابرأتنيها او حلتنيها او وهبتها لي او تصدقت بها على او قال مالك على الالف او
سوى مائة او غير مائة او قال لا آخر أعلم فلا ما واخبره او بشره ان له على مائة او قال لا تخبر
فلانا ان له على الف من حق او قال اشهدوا ان له على الف درهم فاقرا رقي كلها انتهى
وحينئذ فينبغي ان يطلب الايضاح من المدعي عن حقيقة الحال وما يظهر من
ايضاحه وقوله يجري المحكم بمقتضى مانع عطية مدعواه بعد الثبوت والله تعالى اعلم
(سئل) من مجلس الاحكام بتاريخ ٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٤ عن الحكم الشرعي في
حادثة قتل وقعتا بسيوط احدهما متعلق بقتل المرأة أم احمد من الاغاة والثانية
بقتل حسين أحمد من فجع المسلسل المسطر فيهما اعلامان من قاضي اسبيوط الاول
مؤرخ ٢٤ جمادى الاولى سنة ١٢٨١ المتعلق بقتل أم أحمد المذكورة والثاني مؤرخ
٩ رجب سنة ١٢٨٢ المتعلق بقتل حسين أحمد المذكور محكوم فيهما بالقسامة
والدية على المدعي عليهما اللذين هما من أهل المجلتين اللتين وجد فيهما القتيلا بعد
دهوى الاولياء على معين من أهل المجلتين وتبرئة باقي أهل المجلتين بالصرح ومصدق
عليهما من مفتي مجلس اسبيوط ومكتوب عليهما من مفتي مجلس الاحكام ببطلان
الحكم وهو مصادقتهما لهما تزاعما ان الحكم في ذلك ونظائره توجه الى بيعة على اولياء
القتيل فان عجزوا فلا قسامة ولا دية وليس للاولياء الايمان واحدة عند الهجر كسائر
الدعاوى فحصلت المناقضة بين علماء اسبيوط ومفتي المجلس وتكررت الاجوبة في
ذلك ومن جهة ما استدله قاضي ومفتي ونائب اسبيوط على الحكم فيهما ما افتى به
العلامة الشيخ محمود أمين الدين الدوري مفتي قعر اسكندرية سابقا حيث سئل في
قتيل وجد في رحبة درب غير نافذ جامع لمنازل ادعى اولياء القتيل على معين من أهل
تلك الرحبة وبرؤا من سواه بصرح الالفاظ وصديق المدعي عليه على وجوده قتيلا بالهل
المذكور وعلى ملاكيتهم في الرحبة المذكورة وانكر قتلهم ولا بيعة على قتله فهل مع عجز
الاولياء عن الاثبات تجب القسامة والدية على المدعي عليه خاصة لصرح الابراء
للبقية أو يكون عليه يمين واحدة كسائر الدعاوى ولا دية عليه أفيدوا الجواب فاجاب
بقوله قد سئل العلامة فنجم الدين ابن المرحوم العلامة خير الدين عن صغيرة وجدت

مقتولة في دار مشتركة بين جماعة فادعى اولياؤها القتل على واحد منهم م وابروا ذمة
 البقية هل تنفي القسامة والدية عن البقية وتسكون على المدعى عليه او لا فاجاب نعم
 تنفي القسامة والدية عن البقية وتسكون على المدعى عليه حيث ابرأ اولياء القاتل
 ذمة البقية والحال هذه والله اعلم اه ومنه يعلم الحكم في واقعة السؤال الفقير محمود
 أمين الدين سرور الحنفى وكذا استدلو ايمان نسب الينا سابقا حيث اجيب عن سؤال رفع
 اصله من فاضى اسيوط وورد الينا بافادة من المرافعة بتاريخ ٢ محرم سنة ١٢٧٩ واطلى
 عنه الجواب من هذا الطرف في ٩ محرم سنة ١٢٧٩ وقيد في ترجمة الجانيات من هذه
 الفتاوى وصورته في ولى الدم اذا ادعى على اخوة ثلاثة من اهل محلة كبرى بهادار
 الميت ايضا ان كلامهم ضرر به عمدا بنبوت في رأسه على التعاقب فوقع طريقا في ارض
 المحلة ومات بسبب ضرر به احدهم لا بعينه وبرأ من عداهم من اهل المحلة المذكورة فهل
 اذا جحد المدعى عليهم دعواه ولم يثبت ضرب المدعى عليهم له بطريق شرعى وثبت وجود
 القتل في المحلة المذكورة تترتب القسامة ويقضى على المدعى عليهم او عواقلهم
 بقدر ما يخصهم من الدية ويسقط باقيم التبرئة المدعى من عداهم او لا قسامة ولا دية ولا
 يمين لجهة التعيين القاتل واذا قاتل بوجوب القسامة والدية فامتنع الولي من التحليف فهل
 يقضى بالدية ام لا اجاب نعم الحمد لله لا يظهر الحكم بالدية مع امتناع الولي من تحليف
 ايمان القسامة اذ الدية في مثل ذلك مرتبة على القسامة ولا قسامة بدون طلب الولي واذا
 حلف المدعى عليهم ايمان القسامة بالطلب في هذه المحادثة فالحكم كما انما يكون
 بكامل الدية عليهم او على عواقلهم حيث ادعى الولي على بعض الثلاثة غير معين وبرأ باقي
 اهل المحلة صراحة وذلك كاف في ايجاب القسامة بشرطه كما صرح به شارح الكنز
 الامام الزيلعي في نظير ذلك مما يفيد ان الشرط اما الدعوى بالقتل على الكل او
 بعض معين او بعض غير معين وهما من قبيل الاخير والله اعلم اه وبقية ما قيل في
 المعارضة من الجانبين يفهم محصله من الجواب الاتى ذكره (اجاب) قد صدر
 الاطلاع على اوراق هاتين التفتيتين المحكوم فيهما بالقسامة والدية على المدعى عليه
 من اهل المحلة التى وجد فيها القاتل بعد دعوى الاولياء القتل عمدا على معين من اهل
 المحلة مع تصر يحكم ببراءة باقي اهل المحلة من ذلك اعتمادا على ما نقل عن العلامة نجم
 الدين ابن العلامة خير الدين الرملى الحنفى احد العلماء الافاضل السابقين في مذهب
 النعمان مما هو صريح في حكم المحادتين المذكورتين حيث اوجب القسامة والدية
 على المدعى عليه من ملاك الدار التى وجدت فيها المقتولة مع تبرئة الاولياء باقى
 الملاك ولما نسب الينا سابقا قمان الفتوى بما يفيد ذلك وعلى ما فهمه حضرات مفتي
 وقاضى وفائب اسيوط من الفصوص المقتضية ان الشارع اوجب القسامة والدية في
 قتل وجد في محلة غير نافذة حيث ادعى ولى الدم على اهلها كما هم او على معين منهم او

غير معين وانه اذا ابرأ بعض اهلها يقتضيان عنه و يكون ما سوى المبرأ باقيا على حكمه
الاصلي وانهم لم يجحدوا فيها بايديهم من الكتب ان الحكم يتغير بتبرئة الولي بعض اهلها
وادعائه على معين منهم وانها تكون كسائر الدعاوى التي فيها معين واحدة عند العجز عن
الثبوت واما ما استدل به حضرة مفتي مجلس الاحكام من ان ذلك يستفاد من رد
المختار عند قول المتن وان ادعى على معين منهم لم تسقط فلم يمتد والفهم منها الى آخر
ما ذكره في احد الاجوبة ويدل لقولهم ان الولي اذا ابرأ بعض اهل الهلة يقتضيان عنه
ما ذكره العلامة خير الدين الرملي في فتاواه في اول القسامة حيث اجاب عن قتيل وجد
يقرب قرية قاضي اولياءه القتل على معين من اهلها بقوله اذا وجد قريبا بحيث
يسمع الصوت منه ولم يكن الموضع الذي وجد فيه مملوكا غيره منهم وجبت القسامة والدية
فيه على اهلها ولا يمنع من ذلك دعوى اولياء القتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح
الابراء للبقية انتهى فشرط في وجوب القسامة على اهلها وعدم اختصاص ذلك
بالمدعى عليه انتفاء صريح الابراء لهم فيفيدانه مع صريح الابراء للبقية لا قسامة ولا دية
عليهم اى البقية اما حكم المدعى عليه فهو مسكوت عنه في هذه العبارة واذا رجعنا الى اصل
المسئلة نجد الحكم يفيد مخاطبته بذلك اذ هو من اهلها وقد ادعى عليه فوجد الشرط
وانتفى المانع من الايجاب لعدم التبرئة في حقه فيخاطب بالوجوب وقد استوجه فتوى
العلامة نجم الدين الاستاذ الفاضل الشيخ محمود امين الدين الدويري مفتي نغراسكندرية
سابقا في جوابه حيث قال لما راينا القواعد الفقهية لا تاتي باجاب به افدناهما بمعنى
فاضي ومفتي استئناف اسبيوط بما راينا من قولنا عن المومنا اليه لان تعريف القسامة
شامل لما اذا ادعى على بعض معين من اهل الهلة مع تبرئة الباقي ولا وجه لنفي القسامة
عنه والمحال هذه انتهى واما ما ذكره حضرة الاستاذ مفتي مجلس الاحكام في بعض
اجوبته معارضة لذلك من ان ما نسب للعلامة نجم الدين على الوجه السابق يخالف
لمتون المذهب حيث صرح فيها بان القتل اذا وجد في دارين قوم فهدى على هدد الرؤس
فان كان نصفها يزيد وعشرها العمر والباقي لذكر فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم
اثلاثا انتهى ولم نجد بعد التفتيش في كتب المذهب المعتبرة انه اذا ابرأ الولي القاتل
واحد منهم ينتقل ما عليه من الدية الى شريكه الا آخر كما يعلم من جواب حضرة الاشياخ
ثم قال وعلى كل فلا جواب لنا سوى ما افدناه سابقا في هذه القضية من انها كباقي الدعاوى
بمعنى انه اذا اقام المدعى بينة على دعواه عمل بها والا حلف المدعى عليه بمينا واحدة
وان تسكل قضى عليه كما يفاد ذلك من رد المحتار وعند قول المتن وان ادعى على معين منهم
لا تسقط ولا احتجاج بحضرة الاشياخ المومنا اليهم بما افاده ابن خير الدين حيث كان مخالف
لمتون المذهب كما مر ذكره لانه ليس بمن يرجع اليه في مخالفة متون المذهب لقوله على
ان هذه العبارة المنسوبة لابن خير الدين لو وجدت منسوبة لوالده الشيخ خير الدين نفسه

لا يرجع اليها ولا يعول عليها حيث خالفت صريح متون المذهب كما هو معلوم انتهى
 كلامه فلا يجدي نفعاً في المعارضة اذ لا مخالفة بين ما نقل عن العلامة - فحجج الدين بن
 خير الدين وما في المتون مما تقدم - دم اذ محل ايجاب القسامة والدية على ملاك المكان
 الذي وجد فيه القتل على عدد رؤوسهم اذ وجدت الدعوى عليهم جميعاً او بعضهم بدون
 تبرئة للباقي لان شرط القسامة تقدم الدعوى على هذا الوجه اما بدونها فلا كفاية حوايه
 الا ترى انه لو ادعى على غيرهم لا يخاطبون بشئ واما اذا وجدت التبرئة لبعضهم مع
 الدعوى على بعض آخر معين لم يكن المبرأ محلاً لا لاجاب ابتداءً لفقده الشرط بالذنبية له
 بوجود صريح البراء في جهته فانحصر الاجاب في المدعى عليه ابتداءً لكونه من الملاك
 للدار او من اهل الهلة مثلاً مع وجود الشرط في حقه وهو الدعوى عليه فلم ينتقل
 ما وجب على غيره اليه حتى يقال ان ذلك لا وجود لما يدل عليه في كتب المذهب
 وانه مخالف لما يفهم من المتون فضلاً عن صريحها واما الاستدلال بما افاده في رد
 الطائفة - لا عن الزباني من انه اذا ادعى على معين من اهل الهلة يكون ابراء
 لباقيهم مع عدم النص صريح بالبراء وتسقط القسامة والدية عن الباقيين وتكون
 الدعوى على المدعى عليه منهم كسائر الدعوى فان اقام الولي البينة عليه حكم بجميعها
 وان عجز فليس له الايمان واحدة على المدعى عليه ولا قسامة ولا دية بناء على الرواية
 المقابلة لما عليه العمل والقوى وهي القياس فلا ينتج الا بقياس ما قيل تفريقاً على
 احدي الروايتين على الرواية الاخرى من انه عند وجود التبرئة الضمنية لباقي اهل الهلة
 بالدعوى على معين منهم فقط تنتفي القسامة والدية عن المدعى عليه أيضاً وتكون
 كسائر الدعوى بناءً على رواية القياس فيقال نظير ذلك اذا وجدت التبرئة الصريحة
 كما هو موضوعنا بناءً على رواية الاستحسان ولا يمكن الجزم بصحة هذا القياس على انا
 لسنا ممن يبالغ هذه المرتبة مع احتمال اختلاف صاحبي القوانين في ذلك لوجه يظهر
 لكل منهما على ان لك ابتداء الفرق بينهما بان عند التبرئة الضمنية لم يقو حصر الدعوى
 في المدعى عليه حتى يقال انه محل للايجاب ابتداءً فيخاطب بالقسامة والدية وحده
 بخلاف ما لو صرح الولي بتبرئة غيره مع الدعوى عليه لقوة الحصر فيه وهو من اهل الهلة
 وقد وجد الشرط في حقه وهو الدعوى عليه - كان محلاً لا لاجاب ابتداءً فيخاطب
 بما ذكرناه - على سبيل الانتقال اليه من غيره كما قيل وحيث حكم الحاكم التبرع
 بذلك فلا ينقض حكمه بمجرد احتمال لم يتحقق وجهه لاسباب ما مع تعضده بما تقدم ذكره
 هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) بافادة واردة من
 فاضل مديرة الروضة في ٢٤ ج سنة ١٢٨٤ بخصوص تداع صورته ادعى عبدالرحمن
 القبا في القزاز من أبي صير ابن المرحوم محمد القبا في على المحاضر معه بالجاس مصطفي
 المنزلاوى من الناحية ابن المرحوم محمد المنزلاوى بان المرحوم الشيخ عليا المدي

أولا الأربعة الحد الغربي لسيرة جة وهبة الجندی بن مصطفى الجندی ولا يعرف جده
والحد القبلي للبحارة وفيه الباب والبحري لدار احمد الكفلي بن حسين البحريني ولا
يعرف جده والشرقي دار مصطفى عبد الصمد ابن الشيخ احمد عبد الصمد ولا يعرف
جده. حدود الدار الثانية هي حدود الاولى في الحالك في صحتها من عدمها (اجاب)
الدعوى المذكورة على الوجه المستور غير صحيحة والله تعالى اعلم (مثل) عن حادثة
واردة من طرف قاضي مديرية الجيزة في ١٩ رجب سنة ١٢٨٤ مضمونها حاصل
تدعي داود سليمان القبلي على عمه الحاضر معه شقيق والده ابراهيم داود في يوم
الاحد ٢٨ جادى الاتمة سنة ٢٨٤٤ ان داود سليمان ادعى على عمه المارقوم بان جد
المدعى داود سليمان توفي قبل تاريخه وانحصر ميراثه في زوجته بنت عوض
مخايل وأولاده منها الثلاثة هم المدعى عليه ووالد المدعى وقرنلة ثم توفيت الزوجة
المذكورة عن أولادها المذكورين من دون شرك ثم توفي والد المدعى المذكور عن
زوجته فومية بنت يوسف لولان وأولاده منها هم داود والمدعى و ابراهيم وشبابية
ومصطفية من غير شرك وان الخلف عن جده داود سليمان جميع الدار وما فيها من
الطاحونة بناحية ترسايد رب التراصنة محدودة بحدود اربعة القبلي لمكان المتداعين
المذكورين والبحري لدار مصطفى لاجين ابن الحاج لاجين والشرقي للطريق وفيه الباب
والغربي لدار ملك عبد الرحمن زيتون بن عبد الباقي بن احمد زيتون مات وتركها
ميراثا لورثته المذكورين وايضا اشترى المدعى مع عمه المذكور جميع قطعة أرض خربة
من امرأة تسمى ستم بنت باشا مرجان من الناحية المذكورة بمبلغ أربعين قرشا وبنائها
دارا سوية بينهما محدودة بحدود اربعة القبلي ينتهي لدار ملك درويش برطع بن
محمد برطع والبحري للدار المذكور اعلاه المدعى بها والشرقي للطريق وفيه الباب
والغربي لدار ملك عبد الرحمن زيتون المذكور وطلب المدعى من عمه ما يخصه في
الدار الاولى ونصف الدار الثانية ليحوز ذلك لنفسه بالوجه الشرعي وذكر انه وازع
يده عليهم ما غير حق وما نفعه من التصرف فيما يخصه بدون حق ويسال جوابه عن ذلك
فمثل من المدعى عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده على المدعى به بشهادة شاهدين
فاعترف بوقاة المتوفين وانحصار ميراثه في ورثتهم على الوجه المستور وبوضع يده
على المدعى به المذكور وانكر كون المذكور الاول مخالفا عن جده المذكور بل انه
ملك للمدعى عليه والدار الثانية ملك المدعى عليه ايضا خاصة اشترها وبنائها لنفسه
من ماله خاصة وبهذا ذلك كذا فلم يصدق المدعى فطلب منه يئنة تثبت دعواه وانصرفا
ثم في ٢٦ رجب حضر او عرف داود سليمان انه غايب في التمديد وان تعيجه ان
الحد القبلي للدار الاولى والطاحونة ينتهي لملك عبد الرحمن زيتون والبحري للطريق
وفيه الباب والشرقي للدار المدعى بها ثانيا والغربي لدار مصطفى لاجين حسب ما هو

موضح اعلاه والثانية حدوها القبلى بتهسى لدار عبد الرحى ن ز يتون والبحرى للطريق
والشرقى لدار مصطفى بر طح والغربى للدار الاولى فصدقه المدعى عليه على ان الحدود هذه
هى الصيغة دون الاولى فخر درر العلوم المهرمان طوقها والمفهوم حضرة مولانا
مفتى الديار المصرية حالاً نروم الاطلاع على الدعوى المذكورة يمينه والافادة عن الحكم
الشرعى فيها هل يرتفع التناقض الواقع من المدعى باختلاف الحدود غلطاً بتصديق
غيره ان الحدود الشاذية هى الصيغة دون الاولى وتطلب البينة لاثبات وضع اليد
بالحدود الثانية ولا ثبات دعوى المدعى ام كيف الحال افيدونا ادام الله النفع بوجودكم
(اجاب) هذه الدعوى غير صحيحة من وجوه لعدم تعريف الجدد المورثين كرتبه الى
جده وعدم تعريف بعض اصحاب الحدود وكذا عدم كرتبهم الى جدهم وعدم بيان مقدار
نصيبه بطريق الارث لى طلب رفع يد خصمه هذه وعدم كرتب الجدد فى نصيب زوجة
الجدد وفى نصيب ابى المدعى الى ورتبه ما فتستأنف الخصومة بينهما وما بعد تهيج
الدعوى وجواب الخصم واثبات وضع يد المدعى عليه على ما توافقه عليه واقامة البينة
من المدعى على ما ذكره خصمه والتزكية يقضى له بما ادعاه حيث لا مانع والا فلا ولا
يمنع من ذلك غلط المدعى فى التكرار يدعى الى هذا الوجه حيث اجابه خصمه باعترافه
بوضع يده على الحدود الذى ادعى فيه حقه له عقب دعواه الاولى قبل ذلك كالتعاطى ثم
توافقا على الغلط فى التكرار ويد ويدل لذلك ما نقله فى الهندية عن فتاوى قاضى خان
حيث قال ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولو كان
اخطا فى الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه ايس هذا الحدود فى يدى او قال ليس
على تسليم هذا الحدود فانه لا تتوجه عليه هذه الخصومة وان قال المدعى عليه هذا
الحدود فى يدى غير انك اخطات لا يلتفت اليه الا اذا توافقه على الخطا هيئت لتستأنف
الخصومة اه ونقله فى الانقروية ايضا وكذا فى جامع الفصولين ونور العين ولا
يعارض ذلك ما نقله فى الهندية عن خزنة المفتين وكذا فى جامع الفصولين والفصول
العمادية نقلا عن فتاوى رشيد الدين من انه اذا ادعى دارا و ذكر ان احد حدودها
دار زيد ثم ادعى ثانيا و ذكر ان هذا الحد دار محمد ولا يقبل وان كان المدعى عليه
يصدقه انه غلط او لا وعلل ذلك فى الفصول العمانية بقوله لان الحدود هى هذا الحد غير
الحدود بالحد الاول لوجود الفرق بينهما يجواب المدعى عليه فى مسألة الخانية بوضع يده
على الحدود بالحد الاول ثم ذكر الغلط بعد اقراره بوضع يده على ما ادعاه المدعى
ثم توافقه ما على الغلط كما فى حادثة السؤال بخلاف المنقول عن خزنة المفتين وفتاوى
رشيد الدين لعدم اقرار المدعى عليه بوضع يده على ما ادعاه المدعى بالحدود الاولى
قبل ذكر الغلط والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من قاضى مديرية الجيزة فى
٢٢ رجب سنة ١٢٨٤ مضمونها ادعى السيد احمد ابوربع من عمر ابى ربع على محمد ابى طال

١٢٨٤

٢٨

وشقيقه عمر بن ربيع بن ربيع بن ربيع وعلى ولدى شقيقهما هما عثمان وهران
 وغيطاني ولد عمر بن ربيع بن ربيع من أهالي ناحية صفت اللين بان المدعي المذكور يملك
 دارا بالارث عن أبيه مات وتر كماله ميراثا بالناحية المذكورة بدرب أبي ربيع محدودة
 الحد القبلي بقتضى لدار ملك على ابن الحاج عمر بن محمد والبحري لدار ملك محمد العبد
 ابن محمد العبد الشهير بذلك والشرقي لدار ملك أحمد هيكل بن محمد هيكل بن إبراهيم
 هيكل والغربي للزقاق وفيه الواجبة والباب وان المدعي عليهم واضعون يدهم عليهم
 مدة ثمان وعشرين سنة بداعي انه كان غائبامع والده ومعه من مدة تزيد على ذلك
 بدون وجه شرعي ويطالبهم برفع يدهم عنها وتسليمها له بالوجه الشرعي ويسال جوابهم
 عن ذلك وسئل منهم فاجابوا بالاعتراف بوضع يدهم على الدار المذكورة بالارث عن
 مورثهم إبراهيم بن ربيع المذكور لوفاته وانحصار ميراثه في اولاده محمد البطل وعمر
 وشقيقه هما هيران و وفاة هيران وانحصار ميراثه في اولاده عثمان وغيطاني وإبراهيم
 وحسن من غير شريك وانهم واضعون أيديهم ومورثهم مدة تزيد عن ثمانين سنة ولا
 يعرفون المدعي ولا نظروه ولا والده ولا عمه وانسروا ملك المدعي للدار المذكورة وثبت
 وضع يدهم على الدار المذكورة بشهادة كل من الشيخ محمد خضر الفقي ابن المرحوم الشيخ
 خضر المسكر أحمد أبي موسى ابن المرحوم موسى وعترف المدعي عليهم المذكورون ان
 المدعي المذكور كان ادعى عليهم عند نائب قسم اول جيزة ومنعه من التداعي وحرر لهم
 اعلاما بذلك وبرزوه من يدهم موقري بالهاس فدل مصدقونه ان المدعي المذكور ادعى
 دارا بناحية صفت اللين بدرب الرباعة ولم يذكروا احد ود ااصلا وهم اجابوا بجوابهم
 اعلاما فطلب من المدعي المذكور دينة تثبت دعواه المذكورة لعدم صحة الاعلام لعدم
 معلومية المدعي به فيه فاحضر الحاج حسن بن الشافعي القاضي وشهد بان هذا المدعي
 السيد أحمد أبار ربيع يملك دارا بالميراث عن أبيه عمر بن ربيع لا يعرف والده كائنة
 بالناحية المذكورة بدرب الرباعة محدودة القبلي على الجزاوي بن محمد الجزاوي
 والبحري ملك محمد العبد بن محمد العبد والشرقي ملك على هيكل بن محمد هيكل والغربي
 الطريقي وفيه الباب ثم في ١٠ رجب سنة ثار يجتبه حضر المدعي والمدعي عليهم وعرف
 المدعي عليهم ان الدار التي بأيديهم في ناحية صفت اللين بدرب الرباعة محدودة القبلي
 على الجزاوي بن محمد الجزاوي والبحري ملك محمد الشيعي بن الشيعي سلامة هذه
 الناحية كان والشرقي ملك احمد بحرية واخويه إبراهيم التهامي وايوب اولاد علي بحرية
 الشهير بذلك والغربي كاذ كرفي الدهوي وهذه الدارواضعون يدهم عليهم اعن أبيهم
 مدة ثمانين سنة من غير منازع واما الدار التي يدعيها بالحدود التي ذكرها في
 دعواهم تكن في ايديهم ثم افادوا ان الجهة القبلية تنتمي للسيد زاط بن عبد الرحمن
 زاط والبحرية ايضا تنتمي الى ملك حسن جاهين بن علي جاهين فافاد المدعي المذكور

ان الحد القبلي هو على الخزاوي بن محمد وعمر والحد البصري للملك محمد الشيعي بن الشيعي
سلامة مشتراه من المدعي عليهم من اصل داره المملوك كته المدعي بها وما كان مملوكا الى
محمد العبد استولى عليه محمد الشيعي المذكور بعد وفاته والشرقي للملك احمد بحرية واخيه
أيوب مشتراهما من محمد ماعلى هيكل بن احمد هيكل المذكور والغربي للطريق وفيه
الباب الامل الاطلاع على هذه المرافعة المذكورة والافادة عنها بما يوافق شرعا من
كون المدعي تسمع دعواه المذكورة بالتوفيق المذكور ويطالب منه البيعة او لا يقبل
منه ذلك افيستدونا دام الله النفع بكم آمين (أجاب) الدعوى المذكورة على الوجه
المستطور غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية واردة من طرف حضرة قاضي
المنصورة مضمونها ادعى الحاج بسيوني سرحان على المحاضر معه بالهلمس المكرم على
سرحان من ناحية الحواونة بان المدعي المذكور يملك بفقرده دقار باطاحونة كائنة
بالناحية المذكورة بحارة عبد الله محدود ودار بعة الحد الغربي الى دار ملك محمد
نصر الدين ابن المرحوم نصر الدين بن المسكاوي نصر الدين والقبلي الى الشارع وفيه
الباب والشرقي الى الشارع المسلول والبحري الى دار حسن خضر بن خضر علام بن محمد
علام ويملك بفقرده جميع دار كائنة بالناحية المذكورة بالحارة المذكورة كان اشتراها
المدعي المذكور لنفسه في ٢٢ ربيع الاخر سنة ١٢٧٩ من مال الكهار جل يدعي الحاج
محمد ابا عيدين من الناحية المذكورة ابن المرحوم محمد ابي عيدين مصطفي ابي عيدين مبلغ
٤٥٠ قرشا عملة دار بعة واقبضه بمبلغ الثمن المذكور من مال المدعي المذكور ووضع
يده عليها وهي محدودة بحدود دار بعة الحد الشرقي الى دار ملك على حبيبة بن احمد حبيبة
ابن محمد حبيبة والبحري الى شارع الحارة المذكورة وفيه الباب والغربي الى ملك
الباق علام بن جلي على لام بن سليمان والقبلي الى براح الناحية الذي لا مال له ويملك
بفقرده ايضا جميع دار كائنة بالناحية المذكورة بحارة الطويلة كان اشتراها لنفسه في ٢
شوال سنة ٥٢٠ من مال الكهار جل يدعي احمد ابا عبد رب بن احمد الطويل بن محمد الطويل
من الناحية المذكورة بثمان قدره ١٤٠ قرشا واقبضه بمبلغ الثمن المرقوم من مال المدعي
المذكور ووضع يده عليها وهي محدودة بحدود دار بعة الحد البحري بجوار ملك سليمان
الطويل بن علي الطويل بن حسن الطويل بعرضه وبقية الى دار ملك عوض سرحان
ابن سرحان عوض بن محمد سرحان والحد الغربي الى الشارع المسلول والقبلي الى دار
ملك حسن سرحان ابن الحاج حسن سرحان بن محمد سرحان والشرقي الى شارع حارة
العبد لا وفيه الباب وجميع ما في مكتب التعليم الاطفال افشاء لنفسه في ارض براح
يستملكو كته لاحد كائنة بالناحية بحارة عبد الله المرقومة محدودة بحدود دار بعة الحد
الشرقي الى براح الناحية الذي لا مال له والبحري لمسجد الناحية والغربي الى مقبرة
أموات والقبلي الى براح الناحية الذي لا مال له وفيه الباب وجميع ثلث طاحونة كائنة

بالناحية المذكورة بحارة الشيلان محدودة بمحدود أربعة البحري الى الارض البراح التي
ليست مملوكة لاحد والغربي الى دارملاك حسن عبدالله بن علي عبدالله بن حسن عبدالله
والقبلي الى دارملاك السيد عبد الله بن محمد عبدالله بن عبد الله بن داود وفيه الباب
والشرقي الى شارع الحارة المذكورة آلت اليه المحصة المذكورة من والدته المرأة مهبة
بنيت شمس الدين الشال بن محمد الشال من الناحية المذكورة ثم عادية ولثالث
الطاحونة المذكورة كوردة مخلف عن المرحوم شمس الدين الشال بن محمد الشال بن علي
الشال مع جميع ذرية مواس كاثنة بالناحية المذكورة بحارة الشيلان المذكورة
وجميع مصبغة ملاصقة للزريبة المذكورة محدودتين بمحدود أربع البحرى الى
دارملاك علي بن جاد الله بن محمود بن محمد بن محمود والغربي الى الشارع وفيه الباب
والقبلي الى دارملاك عوض مرجان المذكورة والشرقي الى دارملاك علي بن محمود المذكورة
وجميع زر يسة مواس كاثنة بالناحية المذكورة بحارة المذكورة محدود
أربعة البحرى الى زقاق معروف بالسيد زيدان وفيه الباب والغربي الى دارملاك السيد
زيدان بن محمد زيدان بن علي زيدان والقبلي الى دارملاك محمد الشناوى بن شمس الدين
الشناوى بن محمد والشرقي الى دارملاك محمد الشناوى بن يوسف الشناوى بن علي وان
شمس الدين الشال المذكورة توفي وذلك في ملكه وتركه عنه ميراثا للمورثته وهم زوجته
سرية بنت علي زيدان بن محمد زيدان وأولاده الاربع المرفوقون له منها هم أبو النجا
ومهجة وفتومة وملترمة من غير مشارك ثم توفيت فتومة عن كل من والدهما سرية
المذكورة وزوجها المدعى عليه وآت قائماؤهم أبو النجا ومهجة وملترمة المذكورة كوردين ثم
توفيت سرية الزوجة المذكورة عن أولادها الثلاثة المذكورة كوردين ثم توفي أبو النجا عن
كل من زوجته المرأة ست ابها بنت المرحوم محمد بن جاهين بن جاهين مرعي وولديه
المرزوقين له منها هم محمد وأبو النجا من غير مشارك ثم توفيت ست ابها المذكورة عن
ولديها المذكورة كوردين من غير مشارك ثم توفيت مهجة المذكورة عن ولديها المرزوقين
لها من زوجها المرحوم أحمد مرجان هما المدعى واخته ست ابها من غير مشارك وان
المدعى عليه المذكورة كوردة مدعى ووضع يده على كامل الاماكن المعنية أهلا بغير حق
وما نفع المدعى المذكورة واخته وخالتهم المرأة ملترمة وولدى أبي النجا المذكورة كوردين من وضع
أيديهم على ما استحقوه فيها بغير حق وان كلام المرأة ست ابها اخت المدعى والمرأة
ملترمة خالته وولدى أبي النجا المذكورة كوردة في الدعوى عنه بما له من ذلك وفي مطابقة
المدعى عليه برفع اليد عنه وفي حيازة ما يخصه في كل من ثلث الطاحونة والزريبة
الثانية بالوجه الشرعي وقبل التوكيل لنفسه ويطلب المدعى عليه برفع يده عن
الاماكن الخاصة بالمدعى المعينة علاوة ما لهما ليجوزها لنفسه وبرفع يدها
يخصه هو وموكليه في ثلث الطاحونة وفي الزر بيتين والمصبغة المذكورة بطريق

الميراث الشرعي ليعوز ذلك له ولم يطرأ على الشرعي وطلب سؤاله عن ذلك ثم بعد ذلك حضر المتداعيان المذكوران في يوم الأحد ٢٧ ب سنة ١٢٨٤ وطلب من المدعى الذي هو الحاج بسيوني اثبات وضع يد المدعى عليه الذي هو علي سرخان على الاماكن المدعى بها المذكورة بالدعوى قبل توجه السؤال الى المدعى عليه فاحضر شاهدين شهدا بشهادة غير صحيحة ولا مطابقة لما ذكره فيطالع على هذه الحادثة حضرة العلامة الفاضل والاستاذ الكامل مقتى الديار المصرية ويفيد الحكم الشرعي فيما هل لا يستل المدعى عليه عن جواب هذه الدعوى الا بعد ثبوت وضع يده بالبيئنة الشرعية واذا قامت بذلك وعجز المدعى عن الاثبات بالبيئنة الشرعية وطلب تخليف المدعى عليه لا يجاب لذلك حيث لم يتوجه عليه سؤال لعدم اثبات وضع يده وهل يشترط في شهادة الشاهدين اللذين يشهدان بوضع يد المدعى عليه تحديدا لا ما كن المدعى بها تحديدا معتبرا شرعا وما الحكم (اجاب) لا يتوقف سؤال المدعى عليه على اثبات وضع يده على العقار المدعى به عليه انما يتوقف ذلك على صحة الدعوى فان صححت مثل المدعى عليه عنها قبل اثبات وضع اليد على العقار المدعى به وليس اثبات وضع اليد على العقار شرطا للاحقة الحكم في دعوى الملك المطلق وما شابهه بل لا ينبغي اثبات وضع اليد على العقار قبل سؤال الخصم وعند الاحتياج الى اثبات وضع اليد يلزم تحديد العقار في شهادة الشهود او الاشارة اليه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف نائب ولاية الشرقية مضمونها ادعى الخواجه مردروس بطرس التاجر في الدخان ببندر الزقازيق شرقية ابن الميت الخواجه بطرس ابن الميت سيهون من اسلامبول على محمود الشبكشي المحاضر مع ابن المرحوم محمد الشبكشي ابن المرحوم يوسف الشبكشي القائم عن نفسه والوكيل الشرعي التوكيل المطلق في خصوص ما سيد كرفيه عن كل من والدته المرأة هنه الحلبية بنت المرحوم احمد حليبي ابن المرحوم حسين حليبي وعن زوجة اخيه شقيقه المرحوم السيد الشبكشي هي المرأة مونة بنت المرحوم حسن حود ابن المرحوم علي حود من ناحية بلبليس شرقية الثابت ذلك ومعرفة بهم بشهادة محمد قادوس الزيات ابن المرحوم حسن بن حودة وعلى صيام الزيات ابن المرحوم صيام بن سعد كلاهما من ناحية بلبليس المذكورة ومقيم ببندر الزقازيق المذكور الثبوت الشرعي بطريقه الصحيح الشرعي بعدم مراعاة واعتبار ما وجب مراعاته واعتباره شرعا بان المدعى المذكور يستحق قبل المرحوم السيد الشبكشي ابن المرحوم محمد الشبكشي ابن المرحوم يوسف الشبكشي من ناحية بلبليس المذكورة مبلغا قدره مائة وثلاثون جنهما يمتنوزها بعينها من ذلك مائة جنه يمتنوزها كان دفعها المدعى له ثمن قطعة ارض ودخلها وكالة وسبع هوانيت كائنة بناحية بلبليس مملوكة لوالدته المرأة هنه الحلبية المذكورة باع ذلك للمدعى بطريق وكائنه عن والدته المذكورة وحرد المرحوم السيد الشبكشي

١٢٨٤

١٧

المذ كور للمدعى المذ كور سند بذلك مؤرخا في ٢١ شعبان سنة ١٢٨٢ مشه ولا
 بحتمه واختام مذ كور بن صورته انه في يوم الاثنين المبارك الموافق ٢١ شـ شعبان
 سنة ١٢٨٢ صاوت محرر بهذه الشروط باسمنا وختمنا المرقوم ادناه السيد الشبكي من
 ناحية بلبليس وكيل والدتي المرافعة الحلبية باقى بعث قطعة ارض بناحية بلبليس
 وداخلها وكالة وسبع دكا كين للخواجه مردروس بطرس التاجر ببندو الرقاز بقى وقد
 وقع الرضا والتوافق بذلك من دون اكره ولا اجبار علينا وقيضنا نحن الارض مبالغا
 وقدره مائة جنيه يبنو صنف عين من الخواجه المذ كور وقد تحررت هذه الشروط
 بيد الخواجه المذ كور لاجل انه من بعد ثبوت حقنا على يد الشريعة حسب ما عرضنا
 للحكومة يصير تحرير الحجة اللازمة للخواجه المذ كور من دون اكره ولا اجبار علينا
 واسمنا وختمنا حجة علينا بذلك والله تعالى خير الشاهدين ولم يسلمه المبيع مع المذ كور
 ولم يعرفه المدعى ولم يعرف حدوده وباقي ذلك ثلاثون جنهم ايديتو كان دفعها المدعى
 الى المرحوم السيد الشبكي المذ كور اجرة حانوت كائنة بناحية بلبليس المذ كورة
 ايضا مدة ثلاث سنين من ابتداء ١٦ رجب سنة ٨٢ لغاية ١٥ رجب سنة ١٢٨٥
 بمقتضى شروط ديوانية تاريخها ١٤ رجب سنة ٨٢ ولم يسلم الحانوت المذ كور بل
 أجره لشخص يسمى الخواجه لامبو البقال بدون علم الحكومة ووضع يده عليه كحد
 الآن وبعد ذلك توفي المرحوم السيد الشبكي المذ كور عن ورثته وهم شقيقه المدعى
 عليه ووالدته وزوجته الموكلتان المذ كورتان وابنته هنة القاهرة عن درجه البلوغ فقط
 من غير شريك لهم ولا حاجب شرعى والمبلغ المدعى به المذ كور باق قبله ويستحقه المدعى
 في تركته كحد الآن حيث انه استهلكه حال حياته في مصالحه وشؤون نفسه وانه اقر
 بذلك حال حياته وصحته لدى بيته ويطلب المدعى المذ كور اثبات ذلك على المدعى عليه
 وحيازة مثل المبلغ المرقوم من تركته المتوفى المذ كور لنفسه بالوجه الشرعى ويسأل
 سؤال المدعى عليه عن ذلك فبالحكم في هذه المرافعة (اجاب) الدعوى المذ كورة
 على الوجه المسطور غير صحيحة لسكونها غير مستوفاة فلا يستل عنها الخصم على هذا الوجه
 وبجرد عدم معرفة المشتري حدود العقار الذى اشتراه من الوكيل المملوك لموكلة
 البائع في بلدة معينة لا يوجب فساد البيع لما في رد المختارة نقلا عن البرازيه باعه ارضا
 وذ ك حدودها لا ذرعها طولا وعرضا جازوا كذا ان لم يذ كرا الحدود ولم يعرفه المشتري
 اذ لم يقع بينهما تجاحد انتهى وصرحوا بان المفسد للبيع الجهالة الفاحشة دون
 الجهالة اليسيرة ولم يتضح من دعوى المدعى انه هل اجاز الاجارة الثانية أم لا وان العاقد
 أصيل في الاجارة أو وكيل وهل كان يمكنه نزاع العين من يد المستاجر الثاني على فرض
 عدم الاجازة بشفاعة أو حامية أم لا وفي أواخر كتاب الاجارة من الاشياء ما نصه آخرها ثم
 أجرها من غيره فالثانية موقوفة على اجارة الاول فان ردها بطالت وان اجازها فالاجارة له

انتهى والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس استئناف مصر عن حادثة وقعت بين اخوة
ثلاثة أحدهم يدعى منصور البغل ترفع معه أخواه لدى قاضي مصر واستقر الحال
بينهم على الصلح وحصل بينهم ابراء عام وتحرر بذلك اعلام شرعي من قاضي مصر ثم
كتب على الاعلام المذكور جواب من بعض العلماء الخفية يتضمن ان الاخوين لو
ادعيا على ورثة اخيهم المبرأ باعيان واطيان انهما مشتركة بينهما وبين اخيهم المذكور
تسمع لعدم دخولهما في ابراء المذكور وذلك بعدم موت الاخ المبرأ المذكور وبناء على
ذلك سمعت الدعوى لدى قاضي الخانكة وبه دلائل حاكم للاخوين بالاشتراك مع
اخيهم ما حصلت به الدعوى ولم ينظر اهلها ابراء المذكور ثم احيلت هذه المسألة
بعد تشيخي ورثة الاخ المبرأ الى المديرية على مجلس استئناف مصر لعرض ذلك على
علماء المجلس واعطاء الافادة اللازمة من ذلك وقطع الاشكال في هذه الحادثة وصورة
الافادة المهررة على اعلام قاضي مصر المذكور من حضرات العلماء سابقا وهم الشيخ
عبد الرحمن البجراوى والشيخ اسمعيل الحلي والشيخ محمد سعيد الرازي المجدل الله وحده
بخط الالة هذا الاعلام والتامل فيه فهم منه ان الاخوة المذكورين اصطالحوا مع
بعضهم على قسمة الثمانية افدنة المذكورة والتخيل والدار ما عدا الطاحونة التي فيها
بالقرينة الشرعية وان يدفع المدعى عليه للمدعين المبالغ المقررة في هذا الاعلام في نظير
الديون المتروكة للورث المذكور الى آخر ما هو مسطر به وان المدعين المذكورين قد ابرأ
ذمة المدعى عليه على الوجه المسطور باطنه ولم يذكر في الصلح ولا في ابراء باقي المدعى
به من الاطيان وباقي الاعيان الخلفة عن مورثهم فلم تدخل في الصلح المذكور ولم ينص
على ترك الدعوى بها ولا في ابراء المذكور لانه حصل على ما في ذمة اخيهم المدعى عليه
والاعيان لا تتعلق لها بالذمة فاذا اراد الاخوان المذكورين الدعوى فيما عدا ما وقع
عليه الصلح من باقي الاطيان وباقي الاعيان الخلفة تسمع دعواهما ولا يمنع من سماعها
صدور ابراء والصلح على الوجه المسطور فاذا اثبتا شيئا بخلفا عن مورثهما غير داخل
في الصلح فعلى القاضي الحكم به شرعا واعطاؤهما نصيبهما منه وببيع الام نصيب ولديهما
من الطاحونة للمدعى عليه غير نافذ عليهم ما حيث كان بدون توكيل او وصاية ولم يجيزاه
فيكون لهما اخذ نصيبهما من الطاحونة المذكورة وكورة وايسر للاخ المدعى عليه الامتناع
عن شيء من ذلك ومضى هذه المدة لا يمنع من سماع الدعوى اذ لم يحصل ترك للدعوى
مدة مانعة من غير عذر شرعي تكوفا من حاكم جابر والله تعالى اعلم (اجاب) بانظر في
الاعلام المهررة من حضرة قاضي افندي مصر المؤرخ ٢٥ ذي القعدة سنة ١٢٧١
وجدت ضمنها ان الاخوين المدعين وانما هما المدعى عليه حضر والدي القاضي وذكروا
لأنهم اصطالحوا مع بعضهم على ان الثمانية افدنة الطين تركة المتوفى والتخل والدار
الخلفة عنه ما عدا الطاحونة التي فيها الاعلام يقسم بينهم بالقرينة الشرعية ويدفع

المدعى عليه المذکور لاخو به المدعين المذکورين سوية نظير ما استغله من الاطيان المرقومة والديون المترتبة للترقى المذکور بذم الاشخاص اصحاب الاطيان المرقومة و زيادة ائتمار الخلل المرقوم و براءة ذمة اخيهما المدعى عليه المذکور مبلغ الف قرش وماقتى قرش ثنتين واصطالحوا مع بعضهم صلحا شافيا كافيا جيدا مرضيا على ذلك و ابرا المدعيان المذکوران ذمة اخيهما المدعى عليه المذکور عما اذ لك ابراء عاما شرعيا قاطعا مانعا عامما عاجزا مما سقطا بمطلا لكل حق ودعوى وطلب ويعين بالله سبحانه وتعالى ان وجب وقبل ذلك منهم المدعى عليه المذکور انه نفسه قبول لا شرهيا والافادة عن هذه الحادثة ان دعوى الاخوين المذکورين على اخيهما وعلى ورثته فيما يرجع الى المورث بشئ سابق على ابراء العام المذکور لا تسمع لافرق في ذلك بين الدعوى بما يتعلق بالارث او غيره على ما عليه المعول في ابراء العام ولا مانع من صحة ابراء الذمة عن جميع الدعاوى الشاملة لدعوى الاعيان والديون اذا ابراء عن الدعوى يقتضى عدم استحقاق المبرأ على المبرئ الجواب عما يدعيه عليه بشئ فيما مضى وهذا من الامور الاعتبارية التى تقوم بالذمة لا من قبيل الاعيان حتى يقال انها لا تقوم بالذمة على ان العرف العام الآن في مخاطبات الناس وعباراتهم وصكوكهم العادية والمهردة من قبل القضاة في ابراء العام انهم يعبرون بمثل ذلك ويريدون به ابراء ذات المبرأ عن سائر الدعاوى والحقوق فيجب اعتباره صحيحا كالام العلاء عن الانشاء والابطال ولا يقال بزيادة هذا المعنى على معنى اللفظ المصرح به في ابراء بعد التهرىج بقولهما ابراء عاما مسقطا لكل حق ودعوى وطلب الى آخره وهذا على فرض تسليم ان جواب الدعوى لا يقوم بالذمة والله تعالى اعلم وكتب اسمه على هذا الجواب ايضا حضرة الشيخ على البقلى الحنفى مفتى مجلس الاحكام والشيخ ابراهيم السقاء الشافى والشيخ مصطفى القرشى امين الفتوى وشهروا باختامهم والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من قاضى المنصورة مضى عنها ادعت المرأة صلوحة بنت محمد المنجور ابن الشيخ أحمد المنجور من المنصورة على المحاضر معهما بالجلس الشرعى على الشرعوى ابن الشـعراوى التمرقاشى الشـبكشى بن محمد التمرقاشى من سكان المنصورة الثابت معرفتهما عيناً بشهادة كل من السيد سعيد محمد المتزلاوى ابن السيد محمد المتزلاوى والشيخ أحمد المنياوى ابن الشيخ أحمد المنياوى من المنصورة بان المدعية كانت زوجا للمدعى عليه هذا وطلقة طائفة واحدة فى ٢٦ رمضان سنة ١٢٨٣ ولم تعاشره من حين صدور الطلاق للآن وقد اذقت عدها منه بالحيض وهى مرزوقة منه ببنت صغيرة تدعى حفيفة وهى المستحقة لحضانتها وتطالبه بنفقة البنت المذكورة وابرة حضانتها بالوجه الشرعى وطلبت سؤاله عن ذلك سئل منه عن ذلك فاجاب بالانكار لصـدور الطلقة المذكورة منه فى التاريخ المذکور واعترف بانها لم تعاشره من التاريخ المرقوم

للا توبانهم رزقة منه بالبنات المذ كورة فكافت المدعية اثبات ما نكره شرعا
 فاحضرت كلا من المدكرم شعراوى القرقاثنى والد المدعى عليه والمكرم أحمد عثمان
 جاويش الشبكثى ابن المرحوم عثمان جاويش من المنصورة واستشهد كل منهما بما
 يعلمه في ذلك فشهد كل منفردا في وجه المدعى عليه بان هذا المدعى عليه طلق زوجته
 هذه المدعية في ٢٦ رمضان سنة ١٢٨٣ ولم تعاشره من حين ذلك للا توبانهم رزقة منه
 عليه طعننا في شهادتهما وزكيا وعدلا سراوعلنا بشهادة كل من المكرم ابراهيم أحمد
 جاويش الخياط ابن المرحوم أحمد جاويش والمكرم ابراهيم شوشة العقاد ابن المرحوم
 الحاج أحمد شوشة العقاد بالمنصورة التزكية والتعديل المعتبرين شرعا وحكم بنبوت
 الاطلاق المرقوم وقررنا له ما عليه في نظرية نفقة البنت المرقومة عن كل يوم من تاريخه
 ثلاثين فضة صاغا ديوانية وانصرف كل منهما على ذلك ثم بعد صدور ما ذكر من
 المرافعة والحكم على الوجه المسطور وحضر على الشعراوى المذ كورو بهيئة المرأة
 صلوحة المرقومة وادعى عليها بانها لا تستحق عنده اجرة حضانة لبنتها خفيضة المذ كورة
 لانه يستحق في ذمتها ما بلغ قدره اربعة آلاف قرش عملة دارجة دفع ذلك لها عند
 طلاقها اجرة حضانة البنت المرقومة على وجه التجهيل مدة حضانتها وان المدعى عليها
 رضيت بذلك بوقتها وأقرت لدى بيعة شرعية عارفين بها وبحضور ابيها بان المبلغ
 المذ كوروصل اليها وانه ليس لها مطالبة عليه باجرة حضانة البنت المذ كورة الى حين
 انقضائها وقد تحرر بينهما ورقة متضمنة لذلك ولوصولها مؤخر صدقها ونفقة عدها
 وقد صار اظهار الورقة المذ كورة فوجدت متضمنة لما ذكره المدعى المذ كورو سال
 المذ كور سؤال المدعى عليه المذ كورة عن ذلك وطلب منه ما من أحد شئ من اجرة
 حضانة البنت المذ كورة في الحكم الشرعى (اجاب) اذ اذكر المدعى ان المدعى عليها
 تعارضه في طاب اجرة الحضانة به يرحق وانه يطلب منع تعرضه له سمعت دعواه
 المذ كورة ولا يظهر كون ما تقدم من دعواه ادعاء عليه الطلاق وانكاره اياه واقامة البينة
 عليه به ما نعت ما من دعواه بعد ذلك التوافق معها على اجرة الحضانة الى انتهاء مدتها ودفع
 ما اتفق عليه من الاجرة مبهلا والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) بافاده وارادة من
 الرزنامة مؤرخة في ٢٥ رجب سنة ١٢٨٥ مضمونها ان يؤمل به ما حاطة حضرته كم بما
 احتوى عليه الاعلام الشرعى والورقتان المرسلتان ان طيه وما افاده حضرة نائب محكمة
 مصر من ان الاعلام المذ كور غير مستوف شرعا من وجوه لم يعين منها سوى عدم تعيين
 من المبيع في شهادة الشاهدين ان تكرر مواياضاح كافة الوجوه اللازم استيفائها شرعا
 لاجل اخبار المديرية بتفهم القاضى عنها لانه اذا اعيد اليه بدون تفهم عن كافة
 ما هو لازم لا يهبر الحصول على استيفاء ما يجب شرعا (اجاب) مادامت مدعية الشراء
 غائبة عن بلد حضرة قاضى المنية ولا يمكن الحكم الا بعد تحليفها اليمين الشرعية فاذا

١٢٨٥

٢٥

شعبان

١٢٨٥

١

ومنخفضة فوق ابراهيم رزة المذکور من على الحمار الى الارض فانخلع رأس فخذه الايسر بسبب ذلك وصارت معالجته في استئصاله المنصورة فلم ير جرح لاصله بل حصل قصر في الفخذ المذکور بسبب ذلك قصت حكة رجله اليسرى وصار لا يستطيع المشي عليها الا بالتوكاع على العصا ويطلب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويسال جوابه سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالا اعتراف بدعوى المدعى المرقوم فصار حضورا رباب الخبرة في ذلك وبنظرهم الى رجل القاصر المذکور شهدوا ان الذي نقص من حكة الرجل المذکور ومن نفعها الثلثان يطلع على هذه الحادثة حضرة المفتي الحنفى بالمحروسة ويغيد الحكم الشرعى فيم اهل يحكم على المدعى عليه بثلاثي دية القاصر المذکور حيث استعمله في غير ما هو ماذون به من قبل والدته وحصل منه ذلك سيما ان الاذن له والمسلم له القاصر المذکور تعليمه صنعة البنس والدته المذکور وما حكم الله أفيدوا الجواب (أجاب) اذا أمر رجل صبيا مجبورا بعمل لا أمر بدون اذن من له ذلك فعطب الصبي منه ضمن الامر كما هو مصرح به في كتب المذهب فاذا ترتب على ذلك نقصان منفعة عضو المجنى عليه فبقدر النقصان يؤخذ من جلة الدية بمعنى انه يقوم النقص المجنى عليه لو فرض عباد مع هذا العيب وبقية يقوم بدونه ثم ينظر الى مقدار التفاوت بين القيمتين فيؤخذ من هذا المقدار من جلة دية المحرفان نقص الثلثان فثلثا الدية وان كان أقل فيحسابه وهكذا قال في الدرر في جواهر الفتاوى ضرب يد رجل وبرا الا انه لا تصل يده الى قفاه فبقدر النقصان يؤخذ من جلة الدية ان نقص الثلثان فثلثا الدية وهكذا وأقره المصنف انتهى أما ما لو حصل من هذه الجناية شال في العضو بحيث لا ينتفع به فعلى الجاني دية هذا العضو وما في الدرر ايضا وتجيب دية كاملة أى دية ذلك العضو رملى في كل عضو ذهب نفعه بغير ضارب كيدشأت وهين ذهب ضوءها الى آخره والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة ٧ محرم سنة ١٢٨٦ مضمونها ورد للاحكام افادة من مجلس طنتا في ١٥ جاسنة ٨٤ ومعهما أوراق المرافعات التى حصلت على يد قاضى ومفتى وعلماء طنتا دابشان ميراث عائلة الخادم وورغب المومنا اليهم اطلاع حضرة تكم وحضرة مفتى الاحكام على المرافعات وعلى ما افاده حضرة اتهم أيضا وقد اطلع حضرة مفتى الاحكام عليها وافقتى بما تراعى له فلزم تحريره لورود الفتوى بالحكم الشرعى (اجاب) قد صار الاطلاع على أوراق هذه القضية التى من جلتهها صور مرافعات ثلاثة وقعت بين وكيل المدعىين اللتين هما هانم الخادمية وجلفدان على المدعى عليه الشيخ مصطفى الخادم وصورا الفتاوى المعطاة في هذه المسألة التى من جلتهها الفتوى المهررة من هذا الطرف وقد استخرجنا صورتها من قيودات فتاوى المحرر المصروفة بهذا الطرف المؤرخة ٢٠ ربيع الاول سنة ٨٣ المنقولة بظاهر صورة المرافعة الثالثة فوجد حصول اختلاف وتناقض في بعض

١٢٨٥

٢٢

محرم

١٢٨٦

١٤

الحدود بين الدعاوى الثلاث بالنسبة للعقار الذي تكررت به الدعوى على مقتضى ما هو
 مسطر بصورها في الاوراق المذكورة فاذا ثبت التناقض المذكور بوجهه الشرعي منع من
 سماع الدعوى اذا لم يوفق المتناقض بين كلاميه عند الامكان فالذي يستحسن في هذه
 المادة ان تسمع المرافعة فيها ويطالب من كل من الخصمين بتعيم ما هو مقتضى من قبله
 وان كان لاحدهما مناقضة مع خصمه يذكرها في كلامه ويسئل خصمه عنها فان
 اعترف بما يفيد التناقض ينظر فان أمكن التوفيق ووفق قبل ذلك منه ثم تطالب البيعة
 على اثبات الحق اذا لم يكن هذا مانع ثم يحكم للمدعي بحقه ان اثبتته بالوجه الشرعي واثبت
 وضع يد خصمه على العقار المدعى به وهذا انما هو شرط اعماله ثم فقط لا اصبه الدعوى
 وسؤال الخصم خلاف الما قبل وأما اذا لم يوفق المدعي أو كان التوفيق غير ممكن فانه
 يحكم بغيره من الدعوى في خصوص ما وجد فيه التناقض فقط دون غيره والله تعالى اعلم
 (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر في ٢٩ محرم سنة ١٢٨٦ بناء على افادة محافظ دمياط
 بقصد اعطاء الجواب بالحكم الشرعي في المرافعة الواردة من قاضي دمياط التي
 مضمونها بالخصرة كل من حضرة مولانا مفتي افندي الثغر ومولانا الشيخ حسن عبد
 الرزاق ومولانا الشيخ محمد البنا ومولانا الشيخ مصطفى الدمهوري حضر الخواجا حبيب
 عنهم وري ولد الخواجا يوسف عنهم وري ولد بطرس عنهم وري ولد حنا عنهم وري وحضر
 لحضوره المكرم ابو العلا الكرش من تجار المنزلة ابن المرحوم السيد احمد الكرش وادعي
 هذا الذي حضر عن نفسه وبوكالته عن والدته منه بنت تولا الحموي وعن أشقائه
 الاربعة البالغين هم اسكندر وسليم وحسين وهب لانه الثابت قوله عنهم بالجلس
 بالطريق الشرعي المقيّد بمضبطة جزء ١٤ على هذا الذي حضر لحضوره بعد ثبوت
 معرفتهم عينا للحاضر بن اعلام بان المدعي عليه باع الى والد المدعي المذكور جميع
 الشادر الكاشن بشعر دمياط بخط القباقي هـ الى بحر النيل المتوصل اليه من طريق
 الخمس السعيد بمبلغ مائة وسبعة وثمانين جنهم بالجزيرة وقبض منه الثمن الحدود الشادر
 المذكور محدودا ربعة الحد القبلي ينتهي الى ساحة أرض من حقوق العامة والحد
 البحري ينتهي الى ساحة أرض ايضا من حقوق العامة والحد الشرقي ينتهي الى
 فسحة أرض من حقوق العامة فاصلة بين ذلك وبين تزل به الما لمحمد الجيار بن
 ابراهيم بن محمد ومنزل عباس خفاجي ابن الحاج احمد خفاجي ابن الحاج محمد خفاجي
 وباقي ورثة ابيه والحد الغربي ينتهي الى طريق ضيق فاصل بينه وبين بحر النيل وان
 أرض الشادر المذكورة ظهرت مستحقة للعالموم وحكم فيها بالبيعة الشرعية ومن
 حيث ان الأرض صارت مستحقة وصار الشادر لا ينتفع به فيطالب المدعي عليه برد
 الثمن الذي قبضه من والده ورجوع الشادر الى البائع المذكور بالوجه الشرعي ويسأل
 سؤاله عن ذلك سئل من ابي العلا المذكور المدعي عليه عن ذلك فاجاب بان البيع

الذي صدر منه لو الد المدعى المذكور في بناء الشادر فقط دون الارض وقبض منه
الثلث وانه لم يبيع الارض ليكونها من ارض الجزيرة وليس مالها كلها وليست في حجة
فطلب من المدعى بينة شرعية تشهد له طبق دعواه فاحضر الشيخ نذاحبدا ابن الحاج
محمد حبيب وادى شهادته في وجه المدعى عليه بعد الاستشهاد بمعرفة الشادر المذكور
وحده بمحدوده المذكورة ومعرفة المدعى ووالده والمدعى عليه المحاضر بالمجلس وان
أبا العلا الكرش باع الى الخواجا يوسف عن موري والد المدعى الشادر المذكور بمائة
وسبعة وثمانين جنم النجلاز يا قبضة ابو العلا المذكور ولم يفصل وقت البيع بين الارض
والبناء وانه يشهد بذلك ثم احضر المعلم محمد الجيار ابن المرحوم ابراهيم الجيار وشهد في
وجه المدعى عليه بعد الاستشهاد بمعرفة المدعى ووالده والمدعى عليه والشادر المدعى به
وحده بمحدوده المذكورة وانه كان بوكالة الارز فحضر له ابو العلا الكرش المحاضر هذا
مع الخواجا يوسف عن موري والد المدعى وقال له ابو العلا المذكور اني بعثت
الى الخواجا يوسف عن موري الشادر والهازمة مائة وسبعة وثمانين جنم النجلاز يا قبضة
منه الثلث وتوجه معهم الى الشادر واسأله ابو العلا المذكور بان هذا هو الشادر الذي
بعته الى الخواجا المذكور وانه من وقت شرائه لذلك واضع يده عليه وانه يشهد بذلك
ثم حضر الشيخ ابراهيم الجيار شقيق المعلم محمد الجيار المذكور وشهد في وجه المدعى عليه
بعد الاستشهاد بمعرفة المدعى ووالده والمدعى عليه المحاضر بالمجلس وبمعرفة الشادر
المدعى به وحده بمحدوده المذكورة وانه كان بوكالة الارز المعروفة بوكالة الافندي
فوجد ابا العلا الكرش المحاضر بالمجلس المدعى عليه مع الخواجا يوسف عن موري والد
المدعى المذكور بالوكالة المذكورة فقال له ابو العلا المذكور اني بعثت الى الخواجا
يوسف عن موري كامل الشادر بما فيه العواميد والسنايل الخشب بمائة وسبعة وثمانين
جنم النجلاز يا قبضة منه الثلث بالتمام والكمال فقلت له اي شادر فقال لي الشادر
الذي بجانب المكان الذي بيدي فقلت له شهدت بذلك واني اشهد بذلك حضر
مولانا العلامة مفتي افندي الثغر المحررا علاه صورة القضية المسموعة بحضور حضر تك
بالمجلس العلمي بدوان المحافظة وقد اقمضى الحال للاستفهام من حضر تك هل ثبوت
استحقاق الارض المذكورة من جملة العيوب التي يثبت بها خيار الراد او يصح البيع
في البناء ويرجع بقيمة الارض بحصة هان الثمن وهل خيار العيب موقوف ام لا وهل
اذا شهدت بينة بان البائع اشدهم انه باع لو الد المدعى الشادر او جميعه الشادر ولم
يتعرض لبناء ولا ارض وقت الاقرار يدخل في الاقرار بذلك الارض والبناء ام لا
وهل اذا اقام البائع بينة على انه باع له البناء دون الارض والمشتري اقام بينة على انه باع
له جميع الشادر فن تقدم بينته منهما المقصود والافادة مما ذكر بالوجه الشرعي وبذا
لزم تحريره في يوم الخميس ١٧ محرم سنة ١٢٨٦

سنة

صفر

١٢٨٦

٣

هذه القضية يستعلم عنها من مفتي الديار المصرية أو من مفتي الأحكام بالهراسة - ككون
 أنه اشتبه على الحكم ولم أقف عليه في سابق يدي من كتب المذهب وفوق كل ذي علم
 عليم (اجاب) لو قبض المبيع فاستحق به بطل البيع - مدره ثم لو أورث الاستحقاق
 عيبا فبما بقي كدار وكرم وأرض وزوجي خف ومهر اعي بابوقن يخير المشتري في أخذ
 الباقي بمحضته من الثمن أو رده والرجوع بكل الثمن كما هو جوابه ومثلثنا من هذا
 القبيل وقد صرحوا أيضا بأن خيار العيب يورث فيخلف وارث المشتري مورثه في الرد به
 لكن لا يقضى للمدعي بالرجوع على بائع مورثه بمجرد هذه الشهادة على هذا الوجه لعدم
 كفايتها المخالفة لشهادة الثاني للدعوى بزيادة ذكرها في المبيع عن الدعوى وقصور
 شهادة الثالث به - عدم ذكر الحدود في الاقرار أو ذكر ما يفيد أن المقرب هو الذي حدد
 الشاهد أولا ولا تعتبر بيئة البائع على أنه باع البناء دون الأرض اذ هي بيئة نفي ان أثبت
 وارث المشتري وهو ان المدعي عليه باع من مورثه جيع الشار بالوجه الشرعي
 الشامل للأرض والبناء بحسب المتعارف في التعبير بعد تصحيح دعواه باستيفاء ما يلزم
 شرعا اذ هي على الوجه المسطور غير صحيحة لعدم ذكر موت المشتري وانحصار ارثه في
 المدعي وموكله مثلا أو ذكر انه موجود وان المدعي يدعي بالتمويل عنه اذ بمجرد كون
 المشتري بالمدعي لا ينتصب خصما عنه بدون أحد هذين الوجهين مثلا والله تعالى اعلم
 (سئل) عن مرافعة سابق ووردها من فائض الشريعة وأعطى عنها الجواب من هذا
 الطرف بتاريخ ٢ محرم سنة ١٢٨٥ وهي مسطرة في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى بهذا
 التاريخ ثم بعد وصولها الى النائب المذكور ذكر في شأنها ما يأتي ثم في يوم الثلاثاء ٢٢ ربيع
 الآخر سنة ١٢٨٥ حضر الخوارج دروس المدعي المذكور وبته عريفه افادة حضرة
 مولانا مفتي أفندي المومنا اليه اجاب قائلا انه لا يعرف القطعة الأرض ولا الوكالة ولا
 السبع - وان ثبت ذلك فغير اولاد - ودون ذلك ولا مقدار اذ رعه ولم يستلم ذلك ولم يضع يده
 عليه من وقت الشر او الى الآن وانه لم يجز الاجارة الثانية وان العاقد اصيل في الاجارة
 وانه لم يمكنه تزاع العين من يد المستاجر الثاني لا بنفسه ولا بواسطة الحكومة - فنظر
 هذه الصورة بطرف حضرة استاذنا مولانا العلامة الهمام الفاضل حائقة المهققين مفتي
 أفندي الديار المصرية ويكرم بافادة الحكم الشرعي من حضرته لازال ملجأ القاصدين
 وادام الله النفع به لجميع العالمين آمين (اجاب) الحال على ما هو عليه في دعوى ثمن
 المبيع واما في دعوى الاجرة فان طلبها المدعي بعد صحة دعواه يستل الخصم عنها ثم
 يحكم بما يظهر في المحادثة بطريق شرعي من الزام التركة عند تحقق الموجب أو منع
 الخصم عند عدمه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من حضرة الشيخ عبد الرحمن الرافعي
 مفتي مجلس بنها مؤرخة غرة ربيع الآخر سنة ١٢٨٦ مضمونها انه حاصل له توقف فاعا
 يحكم به في المرافعة التي طأ الخطاب الوارد من طرفه وحيث لم يمكنه الحضور الا ان لزمه

ربيع الاول

١٢٨٦

٢٢

عرضها لهذا الطرف يؤمل افادة الحكم الشرعي عليها وصورتها حرقا ادعى كل من
المسكوم عمر عبد الوهاب واخته شقيقة المرأة خضره ولدى المرحوم عبد الوهاب الفرس
ابن المرحوم حسن ابي حطب البالغين العاقلين الراشدين على المسكوم محمد حجاج البالغ
العاقل الرشيد الحاضر معهما بالجلس المشار اليه منهم ابن المرحوم علي حجاج ابن
المرحوم حسن الثابت معرفتهم بشهادة المسكوم موسى نعيم ابن المرحوم محمد نعيم
وموسى عيسى ابن المرحوم الحاج موسى عيسى الجميع من ناحية أم صالح منوفية
بان فيما قبل تاريخه تدعى المدعى عليه المذكور على أنى المدعين المذكورين
شقيقتهما مورثهما المرحوم محمد عبد الوهاب ابن المرحوم عبد الوهاب الفرس ابن
المرحوم حسن ابي حطب المذكور وضربه وهو نائم في قاعة محله من الناحية
بجديدة دولا بقطن في رأسه فأنفلة ومات بسبب ذلك ثم ذبحه بعد موته وقسمه
نصفين وقطع لسانه وانفه ودفنه مع كل من عبد كزصار وعبد الرحمن بن محمد خيل ووالده
محمد خيل الحاضرين هؤلاء بالجلس في ضريح الشيخ أبي زكريا الساكن هناك وأنه
توفي عن وارثيه اخويه المدعين المذكورين فقط من غير شريك ولا حاجب شرعي
لهما في ذلك ولا قاتل له سوى المدعى عليه هدامنه على الوجه المستطور ويطلب
المدعيان المذكوران اثبات ذلك على المدعى عليه وقتله قصاصا بالوجه الشرعي
ويسالان جوابه عن ذلك وسئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف
بجهة نسب ووراثة المدعين المذكورين لمورثيهما المتوفى المذكور قائلا ان المتوفى
المذكور كان تكلم في نساء منزل المدعى عليه فتوجه له المدعى عليه وهو نائم بمنزل
نصاره وكزصاره بمسوفة مرتين في رأسه فأنبطحت وصار يرفس ثم بعد ذلك ذبحه نصار
عسكر المذكور ومات بسبب الذبح والضرب المذكورين عن وارثيه المدعين المذكورين
فاستفصل من المدعى عليه المذكور ان كان ضربه لما توفي المذكور هو القاتل والمهلك
له بحيث لا يعيش بعده أم لا فأجاب بأنه يعيش بعده والعلم عند الله وان موته من الذبح
المذكور فالحكم (أجاب) اطاعت على صورة المرافعة المرفوعة مع هذا المستطرة
بشقة بدون تاريخ ولا اسم ولا ختم عليها من أحد والافادة عن الحكم عن ان موجب
اقرار المدعى عليه المذكور على الوجه المستطور في هذه الدعوى نصف الدية في ماله بناء
على ما روى عن أبي يوسف من انه اذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى
يقول هذا ولم يصرح المقر هنا بالعمد على ما في هذه المرافعة بل أقر بمشاركة غيره في قتل
المقتول وان موته بسبب ضربه من المقر بالمسوفة على رأسه وأنبطحوا ومن اشركه معه
في قتله بالذبح بعد ذلك فوجب على نفسه نصف الموجب وهذه الرواية هي الجارية
على العمل الآن في قضايا القتل أما على الرواية الأخرى أو اذا كان يوجد منه ما يقيد
الاقرار بالعمد فيكون للوايين قتله لاقراره بالقتل العمد وتصديةقه ماله فيه وهذا

١٢٨٦

٢

ينسأ على قول الصاحبين الجارى عليه العمل الآن من ان القتل بالمثقل عمد ودعوى
المقر مشاركة غيره له في ذلك لا تفيد سوى ايجاب نصف الدية عليه في الوجه الاول وان
اقام الوليان بينة طبق دعواهما حكم لهما بموجبها والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة
من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨٦ مضمونها مجلس طنتدا
يرغب بافادته اطلع حضرتهكم وحضرة مفتى الاحكام عـ على واقعة قضائية وفاة على
أبي زيادة من سنبادة للافادة عن الحكم الشرعى فلزم ترقية محضرتهكم وواقعة القضية
محررة بالقائمة طيه كى بعد مناظرتها بالتحاد كم مع حضرته مفتى الاحكام ترد الافادة عن
الحكم الشرعى لاجل اخطار مجلس طنتدا ومضمون الواقعة في يوم الاربعاء ١٣٤٠ بيع
الاول سنة ١٢٨٦ بمجلس طنتدا بمحضر حضرات رئيسه ووكيله واعضائه ومفتيه حضرت
لدينا المرأة خديجة بنت المرحوم أحمد عبده ابن المرحوم ابراهيم عبده من أهالى ناحية
دماص بديرية الدقهلية وادعت بالاصالة عن نفسها و بطريق وكالتها الشرعية عن
بنتها البكر البالغة سريية بنت المرحوم عـ الى أبي زيادة المقيم كان بعزبة الحاج ابراهيم
أبي سن الكائنة باراضى ناحية سنبادة بديرية البحيرة ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم
على من أهالى دماص المذكورة اعلاه وكالتها الشرعية المطلقة المفوضة العامة في شان
ماسيد كرفيه وغيره و بطريق وصايتها الشرعية عـ الى كل من سيد احمد و ابراهيم ومحمد
وعـ الى فطومة والشاذلى وموسى وفاطمة القهر الثمانية عن درجة البلوغ أولاد
المرحوم على أبي زيادة بن سيد احمد بن على المذكور وذلك بموجب ما هو مسطر بالاعلام
الشرعى المهر من محكمة دمنهور البحيرة المشمول بختم حضرة قاضيه المؤرخ في ٢٧ محرم
سنة ١٢٨٦ على غرماثها الحاضرين معها بالجلوس المرقوم هم الجارحى محروس من
أهالى ناحية البريجات بديرية البحيرة ابن المكرم محروس موسى ابن المرحوم موسى حزة
ومحمد أبو عبد الله من ناحية دمانس بديرية المنية و بنى زرار بالوجه القبلى المقيم
باراضى زاوية حور بديرية البحيرة ابن عبد الله حسن بن حسن الذيب وعبد الكريم
محمد من عربان العمائم المقيم بناحية الخزان بديرية البحيرة ابن المرحوم محمد منصور بن
منصور ويوسف البص من عربان أولاد على المقيم بناحية الخزان المذكورة ابن المكرم
خليل البص وبركات واعراب المرحوم عـ الى واعر و بسببى محرم ابن المرحوم بسببى
مرعى من أهالى ناحية سنبادة المذكورة كلاهما الثابت معرفة المدعية المذكورة عينا
واسما في شان ماسيد كرفيه بشهادة كل من الحاج على عبد المتعال ابن المرحوم الحاج
على عبد المتعال والمكرم أبي الفتوح فتح الباب ابن المرحوم فتح الباب عبد الرحيم من
أهالى ناحية دماص كلاهما ثبوتنا شرعيا بان المدعى عليهم المذكورين تعدوا على على
أبي زيادة زوجها ابن سيد احمد أبي زيادة بن عـ الى المذكور اعلاه فالجارحى محروس
ومحمد أبو عبد الله وعبد الكريم محمد ويوسف البص المذكورون اهـ لاضر بواعليا

أباز يادة المذ كوراعلاه بالسكاكين في رأسه وفي يده مقررًا حتى قطعت الجملد والدم
 واسالت الدم واحد منهم الجارحي محروس ضرب به أيضا ينبوت من الخشب الثوم على
 جسمه تعمد منهم له وعدوا ناعليه ومات لوقته بسبب ذلك في ليلة الاربعاء ٢٥
 ذي الحجة سنة ١٢٨٥ وانهم أقروا بذلك بحضور بيعة من المسلمين العدول ويسيو في مرعى
 وبركات واعر المذ كوران هما اللذان دلا الاربعه اشخاص المدعى عليهم - المذ كورين
 على سرقة مواش من المذ الذي كان فيه المتوفى المذ كور وبسبب ذلك حصل لزوجها
 القتل من الاربعه اشخاص المدعى عليهم - المذ كورين وانحصر ميراثه الشرعى في كل
 من زوجته المدعية المذ كورة واولاده التسعة منهم سرقة الموكة المذ كورة وسيد احمد
 وابراهيم ومحمد وعلى وخطومة المرزوقون له من زوجته - المدعية - المذ كورة والشاذلى
 وموسى وفاطمة القصر المرزوقون له من مطلقة المرأة فاطمة بنت المرحوم على زين
 ابن المرحوم على من ناحية - المدعى المذ كورة اعلاه من غير شريل ولا حاجب شرعى
 ولا وارث له سواهم وطلب المدعية المذ كورة المدعى عليهم المذ كورين بما يترب على
 ذلك شرعا وصال سؤالهم عن ذلك مثل من المدعى عليهم - المذ كورين عن ذلك فاجاب
 الجارحي محروس ومحمد أبو عبد الله وعبد الكريم محمد ويوسف ابص المذ كورون
 بالانكار لدعوى المدعية المذ كورة ووجدوها جدا كليا واجاب بس - يسو في مرعى وبركات
 واعر المذ كوران بالاعتراف بوفاة المتوفى المذ كور وانحصار ميراثه الشرعى في ورثته -
 المذ كورين على الوجه المستطور من غير شريل وانكر اماعه ذلك ووجداه جدا كليا
 فكلفت المدعية المذ كورة اقبات دعواها المذ كورة شرعا وعدت بذلك وانصرفوا على
 ذلك ثم في يوم الثلاثاء ١٩ منه سنة تاريخه حضرت المدعية المذ كورة مع المدعى عليهم -
 المذ كورين بالمجلس المشار اليه بحضور من ذكره و حضرت المدعية المذ كورة الشيخ محمد
 الشامى كاتب محكمة دمنهور البصرة ابن المرحوم السيد محمد الشامى ابن المرحوم السيد
 عبد الله الشامى من أهالى وسكان ناحية دمنهور المذ كورة واستشهدا بما علمه في
 ذلك فتشهد على انفرادهما بوجهة المتداعيين المذ كورين بقوله أشهد بان عبد الكريم
 محمد هذا ومحمد عبد الله هذا والجارحي محروس هذا أقروا بانهم ضربوا اهليا أباز يادة
 المتفرد بهذا الاسم واللقب بناحية سنباذة زوج المرأة خديجة المدعية هذه بالسكاكين
 في يده التي كانت بأيديهم مع مشاركة يوسف ابص هذا ويسيو في مرعى هذا وبركات
 واعر هذا لهم في الضرب المذ كورة تعمد منهم له وعدوا ناعليه ومات بسبب ذلك الضرب
 لكونه وقع في آن واحد لكن لا تعلم موته بسبب أى ضربة من الضربات المذ كورة
 لكونها حصلت منهم في آن واحد وكان ذلك يدون اكرام عليهم - م واحضرت المدعية
 المذ كورة سبعة اشخاص وشهد كل واحد منهم على انفراده بعد استشهاده بوجهة
 المتداعيين المذ كورين بالمجلس المشار اليه شهادة لم توافق الدعوى واحضرت أيضا

المدعية المذكورة ثلاثة من مشايخ البلاد ذكرت اسماءهم فلم يستشهدوا واحضرت
المدعية المذكورة كلاً من المكرم محمد بن عيسى الفلاح ابن المرحوم سليمان بن عيسى ابن
المرحوم علي بن عيسى والمكرم محمد رومية التاجر ابن المكرم محمد رومية ابن المرحوم ابراهيم
رومية من اهالى ناحية دمنهور البحيرة كلاهما وشهد كل واحد منهما على انفراد بعد
استشهادهم بوجه الادعاء بين المذكورين بقوله اشهد بان الجارحى محروسا هذا ومحمد
عبدالله هذا وعبدالكريم محمد هذا اقروا بانهم ضربوا عليا ابا زيادة المنفرد بهذا الاسم
واللقب ببلدته ناحية سنبادة قروج المرأة خديجة المدعية هذه بالسكاكين والنبايت
التي كانت بايديهم على بدنه مع مشا ركة يوسف البص هذا ويسوونى مرعى هذا وبركات
واعر هذا معهم في الضرب المذكور ومات بسبب ذلك تعمد منهم له وعدوا ناعليه
ولكن يوسف البص ويسوونى مرعى وبركات واعر المذكورون لم يعترفوا بشئ من ذلك
واعترفوا ايضا بانهم لا يدرون موت علي ابي زيادة المذكور بسبب اى ضربة من
الضربات المرقومة يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك ثم في يوم الاثنين ٢٠ منه حضر
المدعية المذكورة مع المدعى عليهم المذكورين اعلاه واحضرت المدعية المذكورة
ثلاثة ذكرت اسماءهم ولم يستشهدوا اكون كل منهم شيخ بلدة وشاهدين ذكر اسمهما
وشهد كل واحد منهما شهادة لم تطابق الدعوى واحضرت ايضا عليا عسكري الفلاح
ابن المكرم يوسف عسكري وشهدت شهادة لم تطابق الدعوى ثم في يوم الاربعاء عاشر جهادى
الاولى سنة ١٢٨٦ حضرت المدعية المذكورة مع المدعى عليهم المرقومين واحضرت
المدعية المذكورة محمد الطار ابن المرحوم الشيخ محمد الطار وشهدت شهادة لم تطابق
الدعوى يطالع على هذه المرافعة الشرعية حضرة مولانا الاستاذ مفتى أفندى
الديار المصرية وحضرة مولانا الاستاذ مفتى أفندى الاحكام ويقيدان الحكم الشرعى
هل اذا ثبت وفاة المتوفى المذكور وانحصار ارثه في ورثته وتو كيل المدعية ووصايتها
على الوجه المستطور بالوجه الشرعى يحكم بالقصاص على الجارحى محروس وعبدالله
وعبدالكريم محمد بقتضى شهادة الشهود المذكورين بعد الترقية الشرعية أم كيف
وما الحكم الشرعى في ذلك (أجاب) مشمول ايضا انبجتم واسم حضرة السيد على محمد مفتى
الاحكام شهادة محمد بن عيسى الفلاح ومحمد رومية المذكورين على اقرار الثلاثة
الاشخاص الذين هم من ضمن المدعى عليهم على الوجه المستطور في شهادتهم لم تطابق
دعوى المدعية المذكورة على فرض صحتها اذ حصل دعواها ان الاربعة الاشخاص
المدعى عليهم القتل ضرب بوالته وفي بالسكاكين في بدنه متفردا حتى قطعت
الجملد والاعم وأسالت الدم وأحدهم المدين ضرب به ايضا بنبت من الخشب الشوم على
جسده تعمد منهم وعدوا ناعليه ومات لوقته بسبب ذلك وانهم اقروا بذلك فقد ادعت
اقرارهم بانهم ضربوه بمحمد بالسكاكين وان أحدهم زاد في ضرب به نبتا وشهادة

الشاهدين المذكورين هرحوا في ايمان ثلاثة منهم اقرروا بضرب المتوفى مع ثلاثة آخرين
بالسكاكين والنبايت التي كانت بأيديهم على بدنه ومات بسبب ذلك تعمد اودع وانا
فأله القتل اختلفت في الاقرار المدعى به والاقرار المشهود به اذ القتل بسكاكين
وتبوت من احد المدعى عليهم غير القتل بسكاكين ونبايت كانت بأيدي المدعى عليهم
القتل وغيرهم ولم يوجد تدقيق المدعية لشاھديها ولا يعكر على ما ذكرنا نقل في الهندية
من الباب الخامس من كتاب الجنائيات من قوله ولوشهدا - حدهما انه اقرانه قتله - هذا
بالسيف وشهد الاخر انه اقرانه قتله - هذا بالسكاكين وقال المدعى اقر بما قال الا انه
ما قتله الا طعنا بالرمح جازت الشهاداة واقص من القاتل انتهى لوجود التوقيع من
المدعى بدعواه تكرر الاقرار من المقر المدعى عليه فلم يكن مكذبا لاحد شاهديه ولم
يوجد ذلك هنا فلا يقضى بهذه الشهادة والحال ما ذكر على ان الدعوى المذكورة لم يبين
فيها ان الضرب من المدعى عليهم صدر منهم معا وعلى التعاقب وحكم كل مخالف للآخر
هذا ما ظهر في الجواب والله تعالى اعلم (مثل) بافاداة وارادة من بيت مال مصر مؤرخة
١٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦ مضمونها المأمول من بعد الا حاطة بما ورد من مديرية
البحيرة باطنه بتاريخ ١٠ الجارى يصير الاطلاع على صورة الدعوى وجواب المدعى
عليها وشهادة الشهود في شأن مادة اللمبة المقال عن صدورهما من المرحوم محمد اغا
جولاق السابق الاستفتاء عنه من حضرة -كم واعطاء الجواب بما يقتضيه المحكم
الشرعى في ذلك حسب مرغوب قاضي أفندي المديرية وهى مسطرة بتاريخ ٢٧ ذى الحجة
سنة ١٢٨٥ في كتاب اللمبة من هذه الفتاوى أولا وافيد عنها ثانيا بتاريخ ٢٣ صفر
سنة ١٢٨٦ في هذه الترجمة أيضا ومضمون الدعوى ادعى احمد افندي باطه وكيل
مديرية البحيرة حالا بطريق وكالة الشريعة في خصوص التداعى الاتى ذكره ادناه
الشفاهية بالجلس من حضرة اسمعيل بك دانيس مدير البحيرة حالا وكيل حضرة
المدير المشار اليه في خصوص التداعى الاتى ذكره فيه عن سعادة افندينا
اسمعيل باشا خديوى الديار المصرية حالا الذى له ولاية التحدث والتكلم على بيت
مال المسلمين بالديار المصرية شرعا والو كالة الشرعية المأذون له فيها من قبل سعادة
موكله المشار اليه بتوكيل حضرة المدعى المشار اليه في ذلك الثابت ما ذكر من
التوكيل المذكور شرعا وباذن حضرة مولانا افندي محضرة المدعى المواليه في
التداعى الاتى ذكره فيه الاذن الشرعى على المرأة الرشيدة بنينا لجر كسية الاصل
المقيمة الآن بناحية منية جناح غربية معتقة المرحوم محمد اغا جولاق الاتى ذكره
فيه والرجل الرشيد اود صلاح الصباغ فى الازرق بخط الناصرية بمصر المحروسة ابن
المرحوم محمد صلاح ابن المرحوم سليمان صلاح من اهالى مصر المذكورة الحاضرين
همام المدعى المشار اليه بالجلس الشرعى بان جميع البيت الكائن بمصر المذكورة

بخط الناصرية بدرب القرودى بالفاذ الطريق العام المدود البيت المذ كور محمدود
 اربعة المحل القبلى يقتضى لبنت من تركة المرحوم حنفى الدخانى ابن المرحوم حسن
 الطويل ابن المرحوم يوسف عبد الواحد والمحمد البحرى ينتهى لبنت من تركة
 المرحوم الحاج محمد الطويل الدخانى ابن المرحوم حسن الطويل المذ كور ابن
 المرحوم يوسف عبد الواحد المذ كور والمحمد اشرفى ينتهى لبنت جارقى وقف سيدى
 محمد ابى محمود الحنفى مصروف ريعه على جامع سيدى محمد ابى محمود المشار اليه السكان
 بمصر الهروسة الموقوف عليه البيت المذ كور والمحمد الغربى ينتهى لدرب القرودى
 الطريق العام المذ كور وفيه الباب بمحمد وحدوده وحقه وحقوقه ارضه وبناؤه وكل
 حق هو له داخل فيه وخارج عنه وجميع الزوجين الطينجات الحديد والخشب اللذين
 قيمتهما بالعملة المصرية الصاغ الديوانى ثلثمائة قرش وجميع البندقية المليون الحديد
 والخشب التى قيمتها بالعملة المذ كورة مائة قرش وجميع السيف الشنقيان الحديد
 الذى يده خريت اسود وخلافه من خشب الزان الذى قيمته بالعملة المذ كورة ثلثمائة
 قرش وجميع العشرة اصحن النحاس اليلمة الصغار وجميع اغطيتها العشرة النحاس اليلمة
 الصاغ جميع ذلك البالغ وزنها باغطيتها المذ كورة ثلاثين رطلا بالرطل المصرى
 والبالغ قيمتها مع اغطيتها المذ كورة مائة قرش بالعملة المذ كورة وجميع الاربعه
 اصحن الوسط النحاس المصرى الصاغ التى وزنها بالرطل المذ كور اربعة ارطال وقيمتها
 بالعملة المذ كورة ثلاثون قرشا وجميع الاربعة حلال الصغار النحاس المصرى الصاغ
 التى وزنها بالرطل المذ كور عشر وون رطلا وقيمتها بالعملة المذ كورة مائة قرش وجميع
 الصيفيتين النحاس المصرى الصاغ المعدتين لوضع الطعام عليهما اللتين احدهما
 كبيرة والاخرى صغيرة ووزنها بالرطل المذ كور خمسة عشر رطلا البالغ قيمتهما بالعملة
 المذ كورة سبعين قرشا فالصغيرة المذ كورة خمسة ارطال بالرطل المذ كور وقيمتها
 بالعملة المذ كورة ثلاثة وعشرون قرشا وثلاث قرش والكبيرة المذ كورة عشرة
 ارطال بالرطل المذ كور وقيمتها بالعملة المذ كورة ستة واربعون قرشا وثلاث قرش
 وجميع صينية القل الصغيرة النحاس المصرى الصاغ التى وزنها بالرطل المذ كور
 رطلان ونصف رطل وقيمتها بالعملة المذ كورة اثنا عشر قرشا ونصف قرش وجميع
 الثور البقر الاحمر المصرى الفلاحى الذى قيمته بالعملة المذ كورة ثمانية قرش وجميع
 الثور البقر الاسود المصرى الفلاحى الذى قيمته بالعملة المذ كورة ثمانية قرش وجميع
 الحمامة السوداء المصرية الفلاحى التى قيمتها بالعملة المذ كورة خمسة مائة قرش كان
 ملكا للرجل الرشيد حرا لاصل محمد اغا جولاى الموعود بذكره اعلاه وكيله هـ
 شبراريس بولاية البحيرة سابقا ابن المرحوم شاكر اغا ابن المرحوم عبد الله اغا الشهير
 هو بذلك وحققه وفي يده وتصرّفه النمرى الى ان توفى في سنة تسع وسبعين ومائتين

والف عن غير وارث شرعى اصل الا من ذوى القروض ولا من العصبات ولا من ذوى
الارحام ولا من غير ذلك وآلت الاعيان المقومة المذ كورة والبيت المذود المذ كور
الى ان توضع في بيت مال المسلمين المذ كور شرعا وان داود صلاحا هذا المدعى عليه
وضع يده بعد وفاة حمدا غا جولا ق المذ كور على البيت المذود المذ كور اهلا به غير حق
الى وقتنا هذا وان بقيا هذه المدعى عليها وضعت يدها بعد وفاة حمدا غا جولا ق
المذ كور على جميع الاعيان المقومة المذ كورة اهلا في ناحية شبرار يس المذ كورة
بغير حق واستهلكها بمصر المذ كورة ووقعتها وقت الاستهلاك المذ كور بمصر
المذ كورة القيم المذ كورة اهلا وصارت القيم المذ كورة اهلا في ذمة بقيا هذه
المدعى عليها بسبب الاستهلاك المذ كور ابيت مال المسلمين المذ كور ويطالب
حضرة المدعى المشار اليه بحكم وكالته المذ كورة داود صلاحا هذا المدعى عليه برفع
يده عن البيت المذود المذ كور اهلا وتسليمه لحضرة المدعى المشار اليه ليحوزه ابيت
مال المسلمين المذ كور الذي هو تحت تكلم سعادة موكل موكله المشار اليه شرعا وببقيا
هذه المدعى عليها باداء الغنم المذ كورة لحضرته ليحوزها لجهة بيت مال المسلمين
المذ كور بالوجه الشرعى وأحضر - حضرة المدعى المشار اليه للشهادة على وضع يد داود
صلاح هذا المدعى عليه على البيت المذود المذ كور اهلا ابراهيم با كير الدمي ساطي
المقيم الآن بمصر المحروسة بخط الخنفي ابن المرحوم با كير ابن المرحوم البكري وأحمد
افندي فارس العرفه الجبى بد من نور البحيرة والمقيم في سال الآن من أهالي بخاري ابن
المرحوم احمد فارس ابن المرحوم من لادولت وشهد كل منهما على انفراده بعد
استشهادهم مع اشارته الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها في وجه هؤلاء المتخاصمين
المذ كور بن قاتلا أشهد بان جميع البيت المذ كور بمصر المحروسة بخط الناصرية بدرب
القرودى النافذ الطريق العام المذود به هذا المحضر وأشار اليه به - مد تحت يد داود
صلاح هذا المدعى عليه وطالب حضرة المدعى المشار اليه كلاما من ببقيا داود صلاح
هذين المدعى عليها بالاجواب عن دعواه المذ كورة اهلا وسال مسالته ما عن ذلك
فسمثل من ببقيا داود صلاح المدعى عليها المذ كور بن عن دعوى حضرة المدعى
المذ كور المذ كورة اهلا فاجاب داود صلاح المدعى عليه المذ كور - ترقا بوضع يده
على البيت المذود المذ كور اهلا بهذا المحضر وأشار اليه بيده بطريق الملك انفسه وانه
في ثاني عشرى شهر رمضان المعظم سنة اثنيتين وثمانين ومائتين والف اشترى
البيت المذود المذ كور اهلا لنفسه من ببقيا هذه المدعى عليها المسالك له حين الشراء
المذ كور بثمان مائة تسعة عشر الف قرش واربع مائة قرش ونجسون قرشا صاغا
مصرية وانها باعتها البيت المذ كور بالثمن المذ كور واقبض داود صلاح المذ كور الثمن
المذ كور لبايعته ببقيا هذه المذ كورة وقيضته منه باذنه لها في ذلك واقبضته البيت

المذكور فقبضه منها باذنها له في ذلك وان ذلك البيع والتقابض المذكورين حال صحة المتبايعين المذكورين وكما عقلاهما وطوعهما ورضاها وتصرفاتهما شرعا وان كذا داود صلاح المذعي عليه المذكور ملكية البيت المهدود المذكور لهم مد اغاج ولاق المذكور حين وفاته وايلولته لبيت مال المسلمين المذكور ويحد ذلك بحدا كليا واجابت بنينا هذه المذعي عليها المذكور معترفة بأن الاعيان المقومة المذكور والبيت المهدود الا ان بالحدود المذكور كانت ملكا لهما مد اغاج ولاق المذكور بهذا المحضر وشارت اليه بيدها وكانت تحت يده وتصرفه الشرعي وان محمدا اغاج ولاق المذكور حال حياته وصحة بدنه وكما عقلاهما وطوعهما ورضاها وتصرفاتهما شرعا في غرة ربيع الاخر من سنة تسع وستين ومائتين والف واربعمائة بجميع البيت المهدود الا ان بالحدود المذكور اعلاه وجميع الاعيان المقومة المذكور اعلاه المملوك ذلك له حين الهبة المذكور كورة لغيرها المذعي عليها هبة صحيحة نافذة شرعية بغير مقابل بايجاب من محمدا اغاج ولاق المذكور وقبول من بنينا المذعي عليها المذكور كورة شرعية وسلم محمدا اغاج ولاق المذكور البيت المهدود الا ان بالحدود المذكور كورة والاعيان المقومة المذكور كورة في حالته المذكور كورة حالة كونها خالية عما يمنع صحة التسليم شرعا لغيرها المذعي عليها اذ لم يمتنع منه كذلك باذنه لها في ذلك وانها باعت بعد وفاة محمدا اغاج ولاق المذكور في ثاني عشر رمضان سنة اثننتين وثمانين ومائتين وألف البيت المهدود الا ان المذكور لداود صلاح هذا المذعي عليه بالثمن المذكور أعلاه وداود صلاح هذا المذعي عليه اشترى البيت المهدود الا ان المذكور من بنينا المذعي عليها بالثمن المذكور أعلاه وأقبض داود صلاح المذكور الاثن المذكور لداود فتمت بنينا المذعي عليها وقبضت منه باذنه لها في ذلك وأقبضت البيت المذكور فقبضه منها باذنها له في ذلك وان ذلك البيع والتقابض المذكورين حال صحتهما وسلامتهما وكما عقلاهما وطوعهما ورضاها وتصرفاتهما شرعا وان الاعيان المقومة المذكور بدعي هذا المذعي المشار اليه قيمتها ما ذكر بدعي هذا المذعي المشار اليه وان الهبة المذكور كورة كانت في ناحية شبرار يس المذكور كورة وان بنينا المذعي عليها استلمت الا عيان المقومة الموهوبة لها المذكور كورة بمصر وقيمتها اوقت الاستهلاك بمصر القيم المذكور كورة وان كرت ملكية البيت المهدود الا ان المذكور والاعيان المقومة المذكور كورة لهما مد اغاج ولاق المذكور عند وفاته عن غير وارث وانها آلت لبيت مال المسلمين المذكور ان كرا كليا وسالت مسالة هذا المذعي المشار اليه عن ذلك المذكور بجوابها أعلاه فسئل حضرة المذعي المشار اليه عن دعي هذين المذعي عليها المذكورين بجوابهم المذكورين من الهبة والتسليم والبيع والشراء والتقابض المذكورين فانه كذا فاحضرت المرأة بنينا المذعي عليها المذكور كورة للشهادة المكرم هيسوي بعد الباقي المقيم الا ان بنينا ناحية شبرار ريس المذكور كورة ابن المرحوم عبد الباقي ابن

المرحوم عبد الباسط والمكرم الشيخ مصطفى عبد الباقي المقيم الآن بناحية شبراخيس
 المذ كورة ابن المرحوم عـ. لي عبد الباقي ابن المرحوم مصطفى عبد الباقي كلاهما من
 أهالي منية حبيب بولاية الشرقية وشـ. هـ. كل منهما على انفراد بعد استشهاده مع
 اشارته لموضع الاشارات قائلا [شهد] بأنه في يوم الجمعة غرة ربيع مع الاخرة سنة تسع
 وستين ومائتين وألف وهب محمد داغا جولاق وكيل عهدة شبراخيس المذ كورة
 ومحامها بولاية البحيرة ابن المرحوم شاكر أغا حال صحته وكمال عقله ونفاذ تصرفاته شرعا
 طائعا الزوجه المرأة بنيا هذه المحاضرة بالجلاس وأشار إليها به جميع البيت المملوك
 له وقت الهبة المذ كورة المكاتن بمصر المحروسة يدرب الخنفي الهدود البيت المذ كور
 محدود أدبعة وقت الهبة المذ كورة الحد البحري ينتهي لبيت عبده المزين والحد القبلي
 ينتهي لبيت خنفي الداخني والحد الشرقي ينتهي لبيت رستم بك والحد الغربي
 ينتهي للشارع العام الذي فيه باب البيت المذ كور وزوجي طينجات حديد وخشب
 وبندقية حديد وخشب وسيف حديد وأربع حائل نحاس مع اغطيتها النحاس
 وصينيقي نحاس واحدة منهما كبيرة والاخرى صغيرة وصينية قليل نحاس او عشرة اصحن
 نحاس رومى مع اغطيتها النحاس وأربعة اصحن نحاس مصرى وثورى بقر أحدهما
 أحمر والثاني اسود وجاموسة سوداء المملوك جيع ذلك الحمد أغا جولاق المذ كور
 وقت الهبة المذ كورة بدون مقابل هبة صحيحة شرعية بياحياب من محمد داغا جولاق
 المذ كور وقبول من المرأة بنيا هذه شرعيين وشـ. لم محمد داغا جولاق الواهب المذ كور
 جميع الاعيان الموهوبة المذ كورة لزوجه المرأة بنيا هذه الموهوب لها المذ كورة
 فاستلمتها منه ووضعته اعليها تسليما وتسلمها ووضعها شرعيات بلا مانع من صحة
 التسليم والتسلم وأجابت بنيا هذه المذ كورة بان البيت الهدود الآن بما
 ذكر أعلاه المذ كور كان وقت الهبة المذ كورة هذه البصري ينتهي لبيت مملوك لعبده
 المزين بن عبد الرحمن بن عبد الله وهذه القبلي ينتهي لبيت مملوك لخنفي الداخني
 ابن حسن الطويل بن يوسف عبـ. د الواحد عبـ. دة الشرقي ينتهي لبيت جارفي وقف
 جامع سيدي محمد أبي محمود الخنفي المكاتن بمصر المحروسة بمصر وفريه على الجامع
 المذ كور وهذه القرية ينتهي لدرب القرودى المذ كور الذي الطريق العام وان عبده
 المزين المذ كور باع بيته المذ كور لمحمد الطويل الداخني ابن المرحوم حسن الطويل ابن
 المرحوم يوسف عبـ. د الواحد المذ كور وان محمود الطويل الداخني المذ كور توفي وصار
 بيته المذ كور من تركته وان حنقيا الداخني المذ كور توفي وصار بيته المذ كور من
 تركته وان محمد أغا جولاق الواهب المذ كور أقر حال صحته وسلامته وكمال عقله ونفاذ
 تصرفاته شرعا بانه وهب لها البيت المحدود بالحدود المذ كورة وانها حدوده حين الهبة
 المذ كورة اعلاه والاعيان المقومة المذ كورة اعلاه وبالقسم والتسلم المذ كورين

اعلاه فلم يصدق حضرة المدي المذ كور هذه المدي عليها على ما ذكرته ايضا فكلت
 المدعية اثبات ما ذكرته فاحضرت للشهادة المكرم احمد افندي فارس من اهالي بخاري ابن
 المرحوم احمد فارس ابن المرحوم من بلادولات والمكرم محمد افندي مشرف من اهالي مصر
 المحروسة ابن المكرم مشرف ابن المرحوم عبد الله على العرض والحي كلاهما والمقيم
 كلاهما بدمهور البحيرة وشهد كل منهما على انفراد بعد استشهاده مع اشارته لموضع
 الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها قائلا اشهد بان محمد اغا جولا ق و وكيل عهدة
 شبر اريس بولاية البحيرة من الاصل ابن المرحوم شكري اغا ابن المرحوم عبد الله اغا الشهير
 هو بذلك حال حياته وصحة عقده وكامل عقله وطوعه ونفادته برفاقه شرعا اقر في غرة
 رمضان سنة تسع وستين ومائتين والف بمصر المحروسة انه وهب لزوجته بنينا هذه المدي
 عليهم اجميع البيت المملوك له حين الهبة المذ كورة الكائن بمصر المحروسة بخط الناصرية
 بدرب القرودي النافذ الطريق العام المحدود البيت المذ كور بمحدود اربعة احمدا البحري
 ينتهي لبيت ملك عبده المزين بن عبد الرحمن بن عبد الله والحد القبلي ينتهي لبيت حنفي
 الدخاني بن حسن الطويل بن يوسف عبد الواد والحد الشرقي ينتهي لبيت جاري
 وقف جامع سيدى محمد ابى محمود الحنفي الكائن بمصر المحروسة بمصروف ريعه على الجامع
 المذ كور والحد الغربي ينتهي لدرب القرودي المذ كور الطريق العام النافذ وفيه
 الباب وجميع زوجي طينجات حديد وخشب قيمتهما من العملة الصاغ الديواني المصرية
 ثلثمائة قرش وجميع بند قيمة مليون حديد قيمتهما من العملة المذ كورة مائة قرش وجميع
 سيف حديد شنتيان وقبضته من الخريت الاسود وغلافه من خشب الزان قيمته من
 العملة المذ كورة ثلثمائة قرش وجميع عشرة اصحن نحاس يللمه صغار وجميع
 اعطيتها العشرة النحاس اليه الصاغ جميع ذلك البالغ وزنهما مع اعطيتها المذ كورة
 ثلاثين رطلا بالطل المصري وقيمتها معهما من العملة المذ كورة مائة قرش وجميع اربعة
 اصحن وسط نحاسا مصر يا صاغا وزنها اربعة ارطال بالطل المذ كور وقيمتها من العملة
 المذ كورة ثلاثون قرشا وجميع اربع حبل نحاس مصرى وزنها عشرون رطلا بالطل
 المذ كور وقيمتها مائة قرش من العملة المذ كورة وجميع صيفيتي نحاس مصرى صاغ
 معدن لوضع الطعام عليهما احدهما كبيرة وزنها عشرة ارطال بالطل المذ كور وقيمتها
 من العملة المذ كورة ستة واربعون قرشا وثلاثة قرش والاخرى صغيرة وزنها خمسة ارطال
 بالطل المذ كور وقيمتها ثلاثة وعشرون قرشا وثلث قرش من العملة المذ كورة وجميع
 صيفية قليل صغيرة نحاسا مصر يا صاغا وزنها رطلان ونصف رطل بالطل المذ كور
 وقيمتها من العملة المذ كورة اثنا عشر قرشا ونصف قرش وجميع ثور بقر احمري
 فلاحى قيمته من العملة المذ كورة ثمانية قرش وجميع ثور بقر اسود مصرى فلاحى
 قيمته من العملة المذ كورة ثمانية قرش وجميع جاموسة سودا مصرية فلاحى قيمتها

خمسة مائة قرش من العملة المذ كورة المملوكة لجميع الاعيان المذ كورة لهم اذا جوا لاق
المقر المذ كورة حبة صحيحة شرعية نافذة بغير مقابل وان المرأة بذها هذه المدعى عليها قبلت
منه الهبة المذ كورة لنفسها قبل ولا شرعيا في مجالس الهبة المذ كورة وانه سلم بجميع الاعيان
الموهوبة المذ كورة لمحال كونها خالية عما يمنع صحة التسليم شرعا وانها تسلمت هامة
كذلك باذنه لها في ذلك وصدقت المرأة بذها هذه المدعى عليها المذ كورة على الاقرار
المذ كورة مشافهة بمجالس الاقرار المذ كورة واشهد بان عبده المزين باع بيته المذ كورة
لهمود الطويل الدخاخي ابن المرحوم حسن الطويل ابن المرحوم يوسف عبد الواحد
وان محمود الطويل الدخاخي المذ كورة توفي وصارا البيت المذ كورة من تركته وان حنفيا
الدخاخي المذ كورة توفي وصار بيته المذ كورة من تركته فهل والحال هذه يحكم بثبوت الهبة
ويمنع المدعى من المعارضة أم وكيف الحال افيدوا الجواب (أجاب) هذه الشهادة
مقبولة بالنسبة للاعيان المدعى بها على بذها الجركسية المذ كورة لكونها مدعى عليها بها
وهي قد أقرت بذلك المتوفى وادعت انتهالها اليها بالهبة من قبل المتوفى المذ كورة حال صحته
وأقامت على ذلك البينة فتمت بيئتها في ذلك اذ خصومتها في ذلك معتبرة وبينتها التي
ثبتت الانتقال اليها بالهبة من قبل المتوفى حال حياته والحال هذه مقبولة لدفع دعوى
المدعى لاثبات ملكها فيها ادعت انتقال الملك اليها فيه بالهبة من قبل الميت ما لم يتم
البينة على موت الميت لانه وان تركته توضع في بيت المال لتكون جهة بيت المال
خمس ما يحكم للمدعى عليها ملك الاعيان ويمنع من يريد تضمينها اقيم الاعيان المستهاكة
المذ كورة من ذلك واما شهادة الشاهدين بالنسبة لهبة البيت فلا تقبل والحال هذه الا
اذا اعترف المشتري له باصل الملك فيه لانه وفي المذ كورة وادعى انتقاله من قبل الميت
بالهبة لبايئته كما ذكر المدعى عليها الثانية في جوابها عن دعوى الاعيان عليها اذ
البائنة والحال هذه ليست خصما في اثبات الهبة لها من قبل المتوفى في البيت بعد بيعها
اياها للمشتري المدعى عليه وتسليمه له بيعا صحيحا والخصم في ذلك هو المشتري والمشتري لم
يدع هذه الدعوى اصلا على ما هو مسطور في هذه المرافعة بل انكر ملك الميت ذلك
البيت حين موته واقتصر عليه ولم يدع الناقل اليه بايئته نعم لو أثبت المدعى من قبل
الميت الاستحقاق له على المشتري فاما حينئذ الدعوى على جهة بيت المال بان ذلك
البيت آل لها من قبل المتوفى بالهبة المذ كورة في جوابها والحكم انما يكون بعد التزكية
ويعين الاستظهار وقولنا نعم لو أثبت المدعى من قبل الميت الخ يدل له ما في جامع الفصولين
من الفصل العاشر من اوسطه الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان المدعى عليه
أحد الورثة فبرهن الواثق الاخر ان المدعى قال انما بطل تسمع اقول يرد عليه ما رقب
هذا باس طر من الذخيرة من انه يسمع من البائع وان لم تكن الدعوى عليه اه والذي
مر هو قوله ان المبيع لو استحق من يد المشتري فبرهن البائع على المستحق انه باعه منه

قبل ان يبيعه هو من المشتري يسمح هذا من البائع ولولم تكن الدعوى على البائع انتهت
 وفرض سماع الدفع بعد الاستحقاق وهو لا يكون الا بالثبوت تامل وسياتي تقيم لذلك في
 نظير هذه المسئلة في هذه الترجمة بتاريخ ١٢ جادى الاولى سنة ١٢٩٥ من هذه الفتاوى
 والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المحافظة مؤرخة ١٧ رسة ١٢٨٦ بمنا على
 ما ورد لها من مديرية المنية وبنى مراد بطالب اعطاء الحكم الشرعى عما كتب من حضرة
 قاضى المنية ومضمونه حضر الرجل الذى عبد النور عبد الملك ومرة عبد الملك
 و بطرس عبد الملك جميعهم من جريس وادعوا على المحاضر بن معهم -م الرجل معاذ
 على منصور وهنداوى حين ان المنزل الكائن بجريس بالدرب الكبير بالجهة القبالية
 منها حده الشرقى منزل متروك عن حنا وحيش والغربى منزل على منصور والدمعاز
 والبحرى بعضه للدرب وفيه الباب وبعضه منزل متروك عن هشماوى طحطاوى
 وبعضه منزل متروك عن عبد الله يوسف الدمعاشاوى وهو متروك عن الذى داود عياشة
 المتوفى وهو يملكه عن اولاده حنا وميخائيل ويوسف وغول وداود فقط وتوفى بعده
 داود عن اخوته الاربعة وتوفى بعد حنا عن زوجه مريم بنت يوسف وولديه عبد النور
 ومريم فقط وتوفيت مريم عن اخيها عبد النور وهو توفى عن زوجته مريم بنت صليب
 واولاده جريس وعبد الملك ومنه وأم حنا ومخدومة ودميانه وقومية ونور فقط وتوفى
 عبد الملك عن زوجته سر بنت عرموش واولاده منها مرة ص وعبد النور و بطرس
 وجاد الله وتوفى جريس عن زوجته مزنة بنت عبد الملك و بنتيه سريرة وغالية وتوفى
 ميخائيل داود عيلة عن زوجه مطلقية بنت ابراهيم وولده عبيد وهو توفى عن ولده
 ابراهيم وتوفى يوسف داود عيلة عن زوجته نعيم بنت خالى وولده عبد الملك وهو توفى
 عن ولده ميخائيل المتوفى عن ولده عطية الله وهو توفى عن ولده عبد السيد وتوفى غول
 داود عن زوجته حنونة بنت وحيش وولده منقريوس وهو توفى عن ولده يوسف و بنته
 نسيم وتوفى يوسف عن زوجه ام حنا بنت عبد النور واولاده عبد الله ومنقريوس وحنا
 ونسيم توفيت عن زوجها ابراهيم عبيد و بنتها معتوقة واولادها المذ كورين وصدر
 من جاد الله عبد الملك بيح مائة وخمسين ذراعاً من معاذ المذ كورين سبع مائة وخمسين
 ورشاً من ضمن هذا المنزل شائعة وان معاذ وهنداوى اخذوا قطعة من المنزل بقدر
 ذلك من الجانب الغربى لها حدود اربعة كل من البحرى والقبلى والشرقى ينتهى
 للمنزل المذ كورين والغربى ملك والدمعاشاوى منصور واستوليا عليها تعدياً منها ما يبد
 هنداوى قطعة منها من الجهة البحرى حدها الغربى ملك على منصور والدمعاشاوى البحرى
 والشرقى ملكهم والقبلى ملكهم الذى يبد معاذ وما يبد معاذ قطعة منها بقيتها من الجهة
 القبالية حدها الغربى ملك على منصور المذ كور والشرقى والقبلى ملكهم والبحرى
 ملكهم الذى يبد هنداوى وانهم يطلبون ذلك من المذ كورين وبعد الشهادة بوضع يد

المدعى عليهما على ذلك أجاب معاذ بشراثة القطعة المذكورة من المدعين ووالدتهم سر المذكورة وأخيهم جاد الله بعد توافقه معهم على بيع مائة وخمسين ذراعا وبعدها استغفاهما عن جهتها وتعيينها بجوار ملك والده على منصرف وروقياسها وتحديد هابا بالحدود الاتية وقد أقبضهم الثمن سبعمائة وخمسين قرشا وقبض القطعة المذكورة منهم ولم يبيع له واحد منهم حصة معلومة ولا اذرعاً مخصوصة بثمن معلوم وحدها القبلى المنزل المذكور ملكهم والشرقى مطامع مطروق لا علم له بها كره والبحرى باقى المنزل والغربى ملك على منصور والده وأنه باع لهنداوى خمسة وسبعين ذراعا من القطعة المذكورة بجهتها البهرية بثمن قبضه منه ثلثمائة وخمسة وسبعين قرشاً قبضوا وصار ما فى يده نصفها بالحدود المذكورة ونصفها فى يدهندة داوى بالحدود المذكورة وأجرى كل بناء فى يده ما بناه هنداوى حاطان والتى بينه وبين معاذ على الاشتراك وما بناه معاذ كذلك وقد أقام معاذ شهوداً شهدوا أنه صار يبيع مائة وخمسين ذراعا قطعة ملك يدرب الشيخ بناحية جريس بجهتها القبلى من جاد الله وبطرس ومقص المذكورين ووالدتهم سر المذكورة لمعاذ المذكور سبعمائة وخمسين قرشاً دارجة حدها القبلى والشرقى والبحرى ملك البائعين والغربى ملك على منصور والده معاذ والقطعة المذكورة من ضمن منزل البائعين وإن ذلك بعد قياسها وتعيين القدر المذكور وانهم قبضوا الثمن من معاذ وأنه لما حضر عبد النور عبد الملك باع حصة من تلك القطعة الى معاذ بمائتى قرش دارجة قبضها منه ولم يبيع له أحد منهم حصة ولا اذرعاً مخصوصة وقد افاد معاذ عقب هذه الشهادة انه لما اشترى من جاد الله ومقص وبطرس وسر والدتهم المائة والخمسين ذراعا جميعها بالثمن المذكور كان أخوهم عبد النور غائبا وذكروا له انهم يعطونه نصيبه فى الثمن المذكور ولما حضر عبد النور فازع فى شأن حقه من القطعة وامتنع من بيعه ثم لما رأى انه حصل البناء المذكور فى ذلك رضى ببيعته مثل اخوته فباعه واشترى منه معاذ بمائتى قرش قبضها له واجاب هنداوى انه اشترى من معاذ المذكور خمسة وسبعين ذراعا بثلثمائة وخمسة وسبعين قرشاً بعد قياسها وتحديد هابا بالحدود المذكورة وأجرى بناء الحوائط التى ذكرها ما يذود كرهانه لا يعلم كيفية تلك المعاذ لتلك القطعة واقتضى الحكم الشرعى اولاً انه لا ينظر لتجهل المدعى عليهما فى الحد المرقى لما ذكره ابن عابدين آخى باب النفقات عند مسئلة زفره بها وان البيع لمعاذ باطل بحسب اعترافه بعد ما ذكرته البينة التى اقامها مع اعترافه فى التمهيد بانهم يعلمون أَرْضاً من ذلك فقد تضمن مجموع كلامه ان الثلاثة ووالدتهم باعوا له قطعة أرض معينة من ضمن المملوك لهم ولاخيههم عبد النور وحينئذ لا يجوز البيع فى نصيبهم ولا فى نصيب شريكهم كفى الا تقروا بيقين من الجزء الاول من كتاب البيوع باب اول غرة ٢١ وكفى الهندية من فصل بيوع الاشياء المتصلة بغيرها وذلك فى آخر غرة ٩٩ من الجزء الثالث ويحرق فى البناء

ما ذكره في الدر من باب الاستحقاق عن المنية في غمرة ٢٠ من حاشية ابن عابدين وأما
هنداوى فلا يسرى اقراره ما عليه فيجوز في دعواه مع الخصوم حكم دعوى الرجلين
اذا ادعى أحدهما الرثا والاخر شرهما هذا ما وصلنا اليه من تطبيق هذه النازلة على الوجه
الشريعى وقد توقف معاذ وطلب الاستفتاء في هذا الشأن فان وافق ذلك برأى الحكومة
فيها ونعمت والامل ان يكون الاستفتاء من حضرة آية الله تادنا مقى الهروسه دامت
رفعه وجلاله (اجاب) لما نظرت في صورة هذه الدعوى لم تظهر لي صحتها لجهة الحدود
المقار المدعى به والمورد بنوعه - دم ذكركم في اوث المدعين ولم يتضح انحصار اثار
الملك الاصلى في المدعين ووالدتهم واخيهم جادا لله بل ربما يفهم ان لهم شركاء في
الملك ولم يوجد من المدعين طلب نصيبهم مما يدي المدعى عليهم ما بعد بيان انصباهم
وليس في ذكركم التوريت على الوجه الموضح في الدعوى ما يفيد انحصار ميراث كل
من الموردتين في ورثة معلومين فالذى ينبغي استئناف هذه المرافعة وابقاها على المنهج
الشريعى وأما قول حضرة القاضى ان البيع في الجزاء المعين من بعض الشركاء باطل
في نصيب البائع وغيره فالمراد من بطلانه فساد حصول الضرر ويرتفع ذلك باجازه باقى
الشركاء حتى يكون ساريا على الجميع اذ لو اجتمع كل الشركاء باعوا جزءا معيناً من
دارهم لا جنبي صحيح لعدم حصول الضرر اذا الباقى يكون مشتركاً بينهم على اصل الملك
والمبيع يكون عليهم كذلك ولا مانع منه ويظهر ذلك من قول صاحب الدر ولو كانت
الدار مشتركة بينهم باع أحدهم ما يمتا معينة أو نصيبه من بيت معين فلا تخارن يبطل
البيع انتهى قال ابن عابدين كذا في غالب كتب المذهب معللين بتضرر الشريك
بذلك عند القسمة اذ لو صح في نصيبه لمعين نصيبه فيه واذا وقعت القسمة للدار كان
ذلك ضرراً على الشريك اذ لا سبيل الى جمع نصيب الشريك فيه والحال هذه لان نصيبه
للمشترى ولا جمع نصيب البائع فيه لفوات ذلك ببيع النصف واذا سلم الاخر في ذلك
انتفى ذلك وسهل طريق القسمة كذا في الخير ية من البيع انتهى والله تعالى اعلم
(سئل) بافاده وارده من محافظة مهر بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٢٨٦ بناء على افادة
مديرية المنية وبني فزام المؤرخة ٦ الجادى بطلب الاستفتاء هما او من قاضى افندى
المديرية بشأن مادة تدعى مذكورين بنما حيه بنى احمد ومضمون المرافعة الواردة من
حضرة قاضى المديرية حضر الرجل احمد ابوطالب واخوه موسى ابوطالب كلاهما من
بنى احمد وادعيا على الرجل على محمد السبيح وعبد القادر قطب شادى كلاهما من بنى
احمدان والدهما توفى من منذ ثلاث سنوات عن زوجته آمنة بنت مخلوف من كفر
الصالحين واولاده المدعين ومبارك ويونس وابي بكر ومحبوبة وهم موجودون وترك
ارض منزلة خرب بكفر الصالحين يدرب سعد الدين بعضه بيد الرجل على محمد السبيح
بحدود اربعة اقبلى بعضه لدر ب سعد الدين وبعضه للطريق العامة وفيه الباب والبحرى

بأقي المنزل المعروف المذ كوروهـ هذا الباقي بيد عبد القادر قطب المذ كور والشرقي دروب
نافذ من الجهة القبليية للدرب سـ عبد الدين ومن الجهة البحرية للدرب النصاري ادخل
على المذ كور بعضا منه في بيته وسد الطريق ر اسابحيث جعلها كاهان من جملة البيت
والغربي ارض زراعة وبعض المنزل المذ كور بيد عبد القادر قطب السابق ذكره حده
القبلي ينتهي للقدر المدعي به الذي يدعى السبيح والبحري دروب النصاري والغربي
ارض الزراعة والشرقي الدرب النصاري المذ كور ادخل باقيه عبد القادر منزله وسد
الطريق كاهانها يطالبان من كل واحد ما بيده من المالك المدعي به لهما وللباقي
الورثة ولما سمع منهما المدعي عليهما لم يوافقهما في المحد الشرقي لمسايد كل بل نفى
كل منهما وجود الدرب من اصله وذ كر كل ان المحد الشرقي ينتهي في ما يدعي به عليه
للمدعي والمدعيان ليسا متعرضين الا لعارض في شأن الدرب المذ كور ولم يحصل
من المجانبين الا هذه المخالفة فهل يتوقف الشروع في دعوى المنزل المذ كور على المعارضة
في شأن الدرب وبعد تمام امرهما يكون التعديد على ما تم عليه الحال اولا يتوقف واذا
توقف وعجز مدعي الطريق عن اثبات ذلك ومع ذلك هو مصر على دعواه كيف يكون
الامر في سماع دعوى المنزل واذا لم يتوقف الشروع في دعوى المنزل على المعارضة
المذ كورة فساتكون كيفية سماع الدعوى على كل من المذ كورين مع هذا التخالف
فؤمل مخاطبة حضرة استاذنا ومولانا مفتي الديار المصرية لاجل رفع الاشكال في هذه
النازلة والعمل فيها بما يقطع النزاع (اجاب) اذا ادعى المدعي على خصمه ذي اليد
وبين الحدود وصح دعواه فانه يسـ مثل خصمه عن دعواه فان اعترف بوضع يده على
الحدود الا انه خالف المدعي في احد الحدود وخطاه فيه لا يلتفت الى هذه المخالفة عند
تكذيبه له فيها اما لو صدقه وتوافقا على الخطا فينظر في استئناف الخصومة فلو كذبه في
الخطا مع اعتراف خصمه بوضع يده على الحدود وفانه يستمر على تقيم الدعوى فان اقر
خصمه بحقه حكم له والا كلفا ثبات ما ادعاه على طبق دعواه بما في ذلك من الحد
الذي اختلفا فيه حتى لو خالفت الشهادة دعواه ولو في ذلك بطالت اما اذا لم يعترف
بوضع يده على الحدود وتبين خطأ المدعي في احد الحدود وباعترافه بالغلط فلا تسمع
دعواه لالتناقض وان صدقه المدعي عليه انه غلط في الحد وفي الهندية ولو ذكر الحدود
الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت واكنه اخطا في الرابع لا يصح حتى
لو قال المدعي عليه ليس هذا الحدود في يدي او قال ليس على تسليم هذا الحدود وفانه
لا توجه عليه هذه الخصومة وان قال المدعي عليه هذا الحدود في يدي غير انك اخطأت
لا يلتفت اليه الا اذا اتوا فقام على الخطا فينظر في استئناف الخصومة كذا في فتاوى قاضي خان
اذا ادعى دارا وذ كر ان احد الحدود هادارز يدثم ادعى ثانيا وذ كر لهذا الحد دارهرو
لا يقبل وان كان المدعي عليه يصدقه انه غلط اولا انتهى وقد صرحوا بان الغلط في الحدود

١٢٨٦

٤

لا يثبت بالبينة بل بالاقرار والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مدير الشرقية في ١٧ ذي الحجة سنة ٨٦٠ مسطرة على صورة مرافعة بمحكمة المديرية مضمونها طلب الافادة عن الحكم الشرعي فيها ومضمون هذه المرافعة المقيدة بمضبطة مرافعات المحكمة في يوم الاربعاء ٨٠ ربيع الآخر سنة ٨٢٠ بمحضر كل من حضرة الفاضل الشيخ احمد الطرابلسي مفتي افندي مديرية الشرقية حالا والمكرم محمد العياط وأخيه ابراهيم العياط والحاج حسين حسن التاجر والشيخ خليل صالح ادعى كل من منصور البطاوي ابن المرحوم محمد البطاوي ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم يوسف القطشة واخته لانيه المرأة فتوة القاشم كل منهما عن نفسه وبما لاحدهما المرأة فتوة المذ كورة من التوكيل الشرعي المطلق المفوض لقولها وفعالها ورايتها في خصوص ما سيذكر فيه عن أختها شقيقة المرأة ستيمة الثابت ذلك ومعرفة بمشاهدة محمد سيد احمد الدخاخي وجاد محمد التراس وبما لثاني من التوكيل المذ كور أيضا عن والدته زوجة والده المرأة سليمة بنت المرحوم محمد الشيخ التراس من ناحية منية برة غربية الثابت ذلك ومعرفة بمشاهدة محمد سيد احمد الدخاخي المذ كور يوسف سعودي القماش ثبوتاً شرعياً بطريقه الشرعي على أخيه - ما يوسف البطاوي الحضري الحاضر معهما الثابت معرفته أيضا بشهادة من ذكر بانه من نحو أربع سنوات توفي المرحوم محمد البطاوي بن سليمان بن يوسف القطشة المذ كور عن اولاده المدعين وموكة أحدهما والمدعي عليه وعن زوجته وموكة الثاني فقط من غير شريك لهم ولا حاجب شرعي وترك المرحوم محمد البطاوي المذ كور ما يورث عنه شرعاً وكان واضعاً يده عليه الى حين وفاته وهو جميع بناء الحانوت الكائن بالبندر المذ كور بتمسارية سليم بك الحجازي محمد و محمد دودار بعة الحد القبلي ببناء الحانوت المملوك لـ كل من حسنين الشيمي الصياد والحاج ابراهيم طه و كـ يل حلقمة السمك بالزقازيق والشرقي ببناء الحانوت المملوك لـ كل من رزق افندي الازهرى التاجر بالبندرو على حسان والبحري الشارح السلطاني والغربي ببناء الحانوت المملوك لـ كل من الحاج ابراهيم طه المذ كور وحسن الحجازي النحاس وجميع بناء المنزل السكن الكائن بالبندر المذ كور بحجارة التراسين الهود و محمد دودار بعة الحد القبلي ببناء المنزل المملوك لموسى على القنجاوي والشرقي ببناء المنزل المملوك لموسى المرابي و بناء المنزل المملوك لحسين الحجازي النحاس المذ كور والبحري ببناء الطاحونة المملوكة للحاج عيدير وس سمرة التاجر بالبندر والغربي بفضه الى الحارة وفيه الباب وقامه ببناء المنزل المملوك لجاد محمد التراس المنفرد كل من أرباب الحدود المذ كورة باسمه ولقبه بالبندر المذ كور ولورثته المذ كورين للزوجة في ذلك الثمن فرضا ثلاثة قرار يط والباقي لاولاده المذ كور مثل حظ الانثيين ومن وقت وفاة المورث المذ كور لغاية الآن والمدعي عليه واضع يده على بناء الحانوت المذ كور كاه بغير وجه شرعي وان ببناء المنزل

المرقوم تحت يد المدعين وموكتبيهما والمدعي عليه من وقت موت المورث الى تاريخه
والآن قام المدعي عليه ينازعهما وموكتبيهما في بناء المنزل المذكور بغير وجه ويطلب
المدعيان المذكوران اثبات ذلك على المدعي عليه ورفع يده عن استحقاقهما واستحقاق
موكتبيهما في بناء المحاثات المذكورة ومنع منازعته ومعارضته لهم في استحقاقهم في بناء
المنزل المرقوم بالوجه الشرعي ويسألان سؤال المدعي عليه عن ذلك فستل من المدعي
عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوضع يده على بناء المحاثات المذكورة
والتصديق على ان والده المذكور توفي الى رحمة الله تعالى من مدة الاربع سنوات
المذكورة عن ورثته المذكورين فقط من غير شريك لهم ولا حاجب شرعي وان بناء المنزل
المملوك تحت يده مع المدعين المذكورين وثبت وضع يده أيضا على بناء المحاثات
المذكورة بشهادة محمد سيد احمد الداخني المذكور اياه و محمد حسين الجيزي من البندر
المذكور قائلان انه من منذ خمس وثلاثين سنة ترك والده المذكور بناحية الزنكليون
وانفرج بمعية على حديثها وحضر الى بندر الزقازيق المذكور واستحوذ على عرصتي
المحاثات والمنزل المذكورين وبني فيهما محاثات ومنازل بالطوف ثم بعد ذلك بمدة امر حضرة
سليم بك الحجازي مدير الشرقية سابقا بدم البناء الذي بالطوف وتجدد بدله بالطوب
اللبني وان لم يفعل ذلك يؤخذ محله لجهة الميرى فالمدعي عليه المذكور امتثل لهذا
الامر وهدم البناء المذكور ووجد بدله البناء القائم الآن بالطوب اللبني كل ذلك من ماله
من كسبه الخاص به ثم بعد ذلك أيضا حضر له والده وأقام معه في المنزل والمحاثات
المذكورين الى ان توفي الى رحمة الله تعالى وان وضع يد المدعين مع المدعي عليه على بناء
المنزل بطريق السكنى فقط ويطلب رفع أيديهم عما هم واضعون أيديهم عليه من بناء
المنزل المذكور ليضع يده وعاليه ويحوزه لنفسه بالوجه الشرعي ويجدد دعوى المدعين
محمد اكلية فطلبت البينة من المدعين المذكورين فامتنعوا وحضرا الحاج ابراهيم طه
وكيل حلقة السمك المذكور اياه وامتنعوا عن ذلك فشهد بان بناء المحاثات المذكورة كور
الحدود بمحدوده المشروحة اعلاه في الدعوى كان في ملك المرحوم محمد البطاوي مورث
المدعين وموكتبيهما والمدعي عليه المذكور الى ان توفي الى رحمة الله تعالى وتركه
لورثته المذكورين من مدة ثلاث سنوات وان الذي أجرى بناءه هو المورث المرقوم وولده
المدعي عليه وهما معا في معيشة واحدة هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر موسى عليا
التراس بالزقازيق واستشهد عن ذلك فشهد بان بناء المنزل وبناء المحاثات المذكورة كورين
الحدود بمحدوده المشروحة اعلاه في الدعوى ملك المرحوم محمد البطاوي
المورث المذكور اياه لم يوفاه وانتقل ذلك بعد موته لورثته المذكورين وان البناء
المذكور انشاء وجهه المذكور في المرقوم ومعه ولده المدعي عليه لكونهما كانا وقتها
في معيشة واحدة هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر احسن الشيمي الضياد بالبندر

واستشهد عن ذلك فشهد بان بناء الخانوت المذكور المهدود بمحدوده المذمومة اعلاه في
الدعوى ملك المورث المذكور وانه بقي على ما كان الى ان توفي وتركة لورثته
المذكورين اعلاه وانه هو الذي بناه مع ولده المذموم عليه وهما في معيشة واحدة من مال
المورث المرقوم هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر اجماعا من حضر المذموم عليه في الزقازيق ابن
المرحوم محمد بن منتصر واستشهد عن ذلك فشهد - هـ - أن بناء المنزل وبناء الخانوت
المذكورين المهدودين بمحدوده المذمومة في الدعوى انشاء وجدده المرحوم محمد
البطاوي المورث المذكور من ماله خاصة بمحض وروده المذموم عليه في البناء وان الملك
في ذلك لوالده محمد البطاوي المذكور بقي على ما كان الى ان توفي عن الورثة المذكورين
والله اعلم بالاثار عنه هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضر في يوم الثلاثاء ٢٨ ربيع الاخر سنة
٨٢ واحضر احسن المجزاوي الخامس واستشهد عن ذلك فشهد - هـ - بان بناء الخانوت
المذكور المهدود بمحدوده المذمومة حسب الدعوى ملك المرحوم محمد البطاوي
المورث المذكور بمقتضى انه هو الذي انشاء وجدده من ماله خاصة وبقي على ما كان الى
ان توفي وتركة لورثته المذكورين وان ولده المذموم عليه كان معه في البناء وابنته
المدعية ايضا هذا ما يعلمه ويشهده وكان ذلك بحضور الشيخ سالم عبد المنعم من
القنليات والشيخ خليل صالح الثمار من كفر الزقازيق البحري فعند ذلك عرف المدعي
عليه بان أحد الشهود محمد منتصر امتهزوج باخت إحدى الموكلتين المرأة سايمة الزوجة
والثاني موسى على متزوج باخت أحد المدعين منصور لاه والناتج حنين الشيمى له
سوا بقى في البند وسبق دراهم من صيام الزيات بالبندر وسبق عليها والرابع حسن
المجزاوي ضرور والخامس ابراهيم طه كان مكاسا والا نعو مستخدم في حالة سة السمك
واحضر على بن نصار البخش ونجى المقيم بالزقازيق وسئل عما يعلمه ويشهده بحضور
المدعين فشهد انه من مدة ست عشرة سنة انشاء المذموم عليه وجدد بناء الخانوت
المذكور وحده مطابق الدعوى من ماله خاصة ثم انشاء المنزل من ماله ايضا وانه
لا يعرف حدوده بل يعرفه عينة وان المذكور كان في معيشة على حدة ووالده في
معيشة أخرى على حدة وقت الانشاء والتجديد هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر
درويش على البخش ونجى بندر الزقازيق وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد
بمضورا المدعين المذكورين بانه حضر بالبندر من مدة خمس وثلاثين سنة ووجد المدعي
عليه واضعا يده على بناء الخانوت والمنزل المذكورين الذي كان قائما بالطوف ثم بعد
مدة امرهما كتم بهدم بناء الطوف وتجديده بالطوب فهدمه المذموم عليه وجددهما البناء
القائم الا ان من ماله خاصة وانه حين ذلك كان في معيشة على حدة ووالده المذكور في
معيشة أخرى على حدة وانه لا يعرف المجاورين له ما بل يعرفهما عينا هذا ما يعلمه
ويشهد به ثم حضر وفي يوم الخميس ٨ جمادى الاولى سنة ٨٢ واحضر المدعي عليه الحاج

محمد إعلان ابن المرحوم أحمد بن خليل من ناحية زنكاون واستشهد عن ذلك فشهد في وجه المدعيين بأنه من مدة خمس وثلاثين سنة تسحب المدعي عليه من ناحية الزنكاون المذ كورة وترك والديه فيم أوتوجه المحروسه ثم حضر بئندرا الزقازيق واستخوذ على عرصتي الخانوت والمنزل المذ كورين وبنى فيهما بالطوف ثم بع ذلك هدمه وجدده بالطوب من ماله خاصة وهو في معيشة على حدته ووالده في معيشة أخرى على حدته وأنه يعرف الخانوت عينا ولم يعرف الجاورين له وأنه لم يعرف المنزل المذ كور ولا بجاوريه هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضر حسين الغمري ابن المرحوم محمد بن سيد احمد من الناحية واستشهد عن ذلك فشهد بحضورهما بأنه من مدة خمس وثلاثين سنة تسحب المدعي عليه من الناحية وحضر الى بئندرا الزقازيق واستخوذ على عرصتي الخانوت وبناءه بالطوف ثم بع ذلك هدمه وجدده من ماله الخاص به بالطوب وهو في معيشة على حدته ووالده في معيشة أخرى على حدته وأنه لا يعرف الجاورين له بل يعرفه عينا هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضر اسمعيل خطابي بن خطابي مرعي بن عيسى من شوبك بسطة واستشهد عن ذلك فشهد بحضورهما بأنه من مدة خمس وثلاثين سنة تسحب المدعي عليه المنزل والخانوت المذ كورين بالطوف ثم هدمهما وجددهما بالطوب من ماله خاصة وهو في معيشة ووالده في معيشة وأنه يعرف الخانوت والمنزل المذ كور بن عينا ولم يعرف الجاورين لهما هذا ما يعلمه ويشهده ثم في يوم الاربعاء ٤ جمادى الاولى سنة ١٢٠٢ طلب حضرة مفتي أفندي المديرية نسخ هذه المرافعة لأفادة المحكم الشرعي عليها فافاد كان ونسخت الصورة وتاثر له عليها وحضرته أشر على الصورة بخطه وختمه في تاريخه لحضرة مولانا الفاضل الرحلة خاتمة المهققين والمدققين السيد علي محمد ودالبه قلى مفتي أفندي بحاجات الاحكام المصرية وطلب ورود الافادة من حضرته بالحكم الشرعي تفصيلا ثم في يوم الخميس ٦ جمادى الآخرة وردت الصورة المذ كورة وعليها الافادة من حضرة مولانا الموما اليه بقوله الحمد لله وحده قد صار مطالعة هذه المرافعة قد دل مضمونها على ان المدعي يدعي ان والدهم مات من نحو اربع سنين وترك بناء المنزل والخانوت المذ كورين ميراثا له ولباقى الورثة وان المدعي عليه يدعي انه من مدة خمس وثلاثين سنة تسحب بناحية الزقازيق وترك والده بناحية الزنكاون واستخوذ المدعي عليه المذ كور على عرصتي المنزل والخانوت وبنى فيهما المنزل والخانوت المذ كورين لنفسه من ماله الخاص به وجوابنا عن ذلك انه حيث ظهر من هذه المرافعة ان المدعي عليه تاريخ تاريخ الملك بالانشاء لنفسه بتاريخ سابق على تاريخ وفاة المورث التي تسبب عنها ملك الوارث كما هو صريح هذه المرافعة يقضي للادعي عليه بالملك له في ذلك ولاحق اباقي الورثة في ذلك يدعى ان اباهم مات وترك بناء المنزل والخانوت لهم بعد تحقق سبق تاريخ المدعي عليه بالانشاء لذلك لنفسه من ماله خاصة على تاريخ موت المورث والله اعلم من حيث هذه

الصورة نمخت من مضبطة دعاوى الله - كمة فلهى رسالة للديرية لاجراء لزمها حسب
الطلب في يوم الخميس ٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٦ (اجاب) الذى فهم من ضرورة هذه
الرافعة على ما فيها ان جملة من ورثة محمد البطاوى المذ كوراد دعوا على احدى - وهو
يوسف البطاوى الابن المذ كوران بناء المنزل وبناء المحانوت المذ كورين كانوا لو كين
لمورته - المذ كور جميعا وانه مات من فحوار - بع سنين وهو يما - كهم ما وكان واضعا يده
عليه ما الى ان مات وآل ذلك اليه - جميعا بالميراث عنه على الوجه الذى ذكره وان اليد
الآن على بناء المنزل لجميع الورثة المدعين والمدعى عليه - المذ كورين وان اليد
على بناء المحانوت للمدعى عليه خاصة و اجاب المدعى عليه بان ذلك ملك له خاصة بسبب
انه افسا بنساء المنزل وبناء المحانوت المذ كورين من ماله الخاص به - وان بنى في
عرصتى المنزل والمحانوت المذ كورين بناء آخر غير المتنازع فيه بالطوف ثم بعد مدة ازاله
وبنى فيه ما البناء الموجود الآن المتنازع فيه ولم يذكر له هذا البناء المتنازع فيه تاريخا
كما ان بقية الورثة المدعين لم يورثوا ملك مورثهم وانما ذكره تاريخ وفاته كما ان التاريخ
الذى ذكره المدعى عليه وهو الخامس والاثلاثون سنة المذ كوردة انما ذكره تاريخا للبناء الذى
بناه بالطوف المذ كور الذى لم يكن فيه - تنازع أصلا لا فحصل من ذلك ان المدعين ادعوا
ملك مورثهم ملكا مطلقا بالانار يخ والمضى عليه ادعى ملكه لذلك بسبب بنائه وهو
من قبيل السبب الذى يتكرر بالانار يخ ايضا فاذا اقام كل بينة طبق دعواه يقضى ببينة
الخارج من القرينة ثم بالنظر لدعوى فى بناء المنزل على الوجه المذ كور بنجد المدعى
عليه وهو يوسف البطاوى المذ كور خارجا بالنسبة لما اعد حصته بالارث بالنظر لدعوى
باقى الورثة المذ كورين اذ هم مقرون له بملك حصته فيه بالارث عن مورثهم فينصرف
وضع يده لتلك الحصة ويكون له - بالبرهان وينصرف وضع أيديهم على بناء ذلك المنزل
الى حصصهم اللاتى يدعونها ارثا عن مورثهم - وهو يكذبهم - فى الملك ويدعى تلك
الحصص لنفسه أيضا فيكون خارجا بالنسبة له سافى قضى ببينته وبالنظر لبناء المحانوت
الخارج فى دعواه هم باقى الورثة المدعون وذوا اليد هو يوسف البطاوى المذ كور المدعى
عليه فقدم بينة باقى الورثة المدعين المذ كورين ويقضى بها بعد استيفاء ما يلزم شرعا
لكونهم خارجين ويكون للمدعى عليه فيه - حصته بالارث عن المورث المذ كور ولا نظر
لتاريخ موت المورث المذ كور اذ الوارث خصم عن مورثه فى اثبات ملك المورث عند
التجاذف بدعواه الارث عند ادائه ملك المورث لا بد من اثبات ملك المورث كما هنا
وهو هنا مطلق عن التاريخ كما ان دعوى المدعى عليه الملك لنفسه فى البناء بالابن
الموجود الآن مطلق عن التاريخ يخ أيضا كما لم ياذكرناه والله تعالى اعلم (سئل)
بافادة من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٥ ذى الحجة سنة ٢٨٦ مضمونها وورد من مجلس
استئناف قبلى اعلام شرعى عن قضية قتل شخص يسمى محمد اقدالامن فاحية

الامباركاب وافادات معطاة من مفتي الاسقة ثنائى ومجلس قنا بافادة رقم ١٤
 رجب سنة ١٢٨٦ بقصد النظر فيها بطرف حضرته كم وحضرة مفتي الاحكام
 وتعطى الافادة بما يتراعى والآن وردت افادة من ذلك المجلس يرغب بها اعطاء
 الافادة مما سبق ذكره لاجل نه والقضية الموقوفة من اجل ذلك وحيث علم من
 التاشير المعطى على الافادة من مساعده حضرة مفتي مجلس الاحكام ان القضية
 المذكورة منظورة بطرف حضرته كم لزم تحريره ليصير نه واللازم لها وبعثها
 بالافادة لاجل ارسالها للمجلس الاسقة ثنائى كطالع به ونه والقضية الموقوفة من اجل
 ذلك وصورة الاعلام المسطر من قاضى ولاية اسنا المؤرخ يوم الثلاثاء ١٣ شعبان سنة
 ١٢٨٤ الوارد للمجلس الاحكام بطلب احالة النظر في هذه القضية على هذا الطرف
 وحضرة مفتي الاحكام بناء على طلب مفتي اسقة ثنائى قبلى ذلك لما حصل بينه وبين
 مفتي مجلس قنا من المناقشات في هذا الاعلام وطلب استيفاء ما سبق أيضا حه من
 حضرة مفتي مجلس الاسقة ثنائى وطلب حضرة مفتي مجلس الاسقة ثنائى الاحالة
 الهبى عنها انه يحضرنا بالمجلس باسنا الذى سعادة رئيس المجلس وحضرات الاعضاء
 وحضرة الاستاذ مفتي المجلس بعد ان ثبتت معرفة الحاضرين بالمجلس عينا واسما ونسبا
 وهم الرجال العاتلون الراشدون احمد وحسن وعلى وابراهيم اولاد المرحوم الحاج محمد
 ابن قذال بن عواض المتوفى الا تقي ذكره ادناه والحاضر لحضرتهم الرجل العاقل
 الرشيد ادريس بن نجيس بن عبدربه والجميع من اهالى الامباركاب بقسم حلقا التابع
 لمديرية قنا واسنا بتعريف الرجلين العاتلين الراشدين أبى بكر بن على بن محمد وعلى بن
 جبريل بن محمد من اهالى الناحية المذكورة ادعى هؤلاء المدعون احمد وحسن وعلى
 المذكورون وأخوهم ابراهيم المذكور عن نفسه وطريق الوصاية الشرعية من قبل
 حضرة قاضى ولاية اسنا سابقا الماذون له فى ذلك الثابتة لدينا الدال عليهم الاعلام المهررد
 من المحكمة فى تاريخ ٢٧ ربيع الاول سنة ٨٣ عن اخوته وهم نصر والامين ويس
 وآمنة وفاطمة القاصرون عن درجة البلوغ والجميع أولاد محمد قذال المذكور
 ايضا وطريق الو كالة فى الخصومة عن اختيه ز يذب وهاجرة بنتى محمد المذكور وعن
 زوجتى أبيه المذكور وهما فاطمة بنت سعد بن جمعة وحليمة بنت عبد الرحمن بن محمد
 الثابتة تلك الو كالة عنهن لدينا الدال عليهم الاعلام المهررد من المحكمة المذكور فى
 ٢١ شهر ربيع الاخر سنة ٨٣ على هذا الحاضر المستوى معهم بمجلس الدعوى
 ادريس نجيس المذكور بان فى ليلة يوم الاحد الموافق لعشرة مضت من صفر سنة ٨٣
 كان والدهم محمد المذكور وما شيا فوق العلوا لها ورقات ععلق ادريس نجيس المذكور
 فاطلق ادريس هذا المدعى عليه المذكور فى والدهم بندقية معمرة باليه اورد والرش
 فخرج ما فيها واصاب والدهم محمد المذكور فى جانب رأسه الايمن ودخل الرش فى رأسه

ووصل الى دماقه ولم يزل صاحب فراش حتى مات بسبب ذلك في يوم الخميس الموافق
 لليوم الرابع عشر من الشهر المذكور عن زوجته وأولاده ذكورا واناثا المذكورين
 وعن ولديه أيضا الغائبين هما نقد الغائب بالسودان وادريس الغائب بالسكندرية
 وانحصار ارثه فيهم ولا وارث له سواهم وذكروا له المدعي عليه المذكور مدعى عترف بقتل والدهم محمد
 المذكور خطأ ويطالبونه بما يترتب لهم قبله في ذلك شرعا ويطالبون سؤاله عن ذلك
 وسؤاله أجاب بآفة بثبوت نسب جميع الورثة المذكورين له مدعى بن قذال
 المتوفى المذكور وبزوجية زوجته المذكورة كورثين له وانحصار ارثه فيهم وبحصول
 ضربه لمورثهم محمد المذكور وبالبندية وأنها كذلك انكارا كلياً وأنكر أيضاً اقراره
 بقتل مورثهم المذكور فطلب من هؤلاء المدعى اثبات دعواه بمينة شرعية تنور
 دعواه فذكر أن الذي يشهد على المدعى عليه المذكور باقراره بذلك كل من حسين
 شريف وأبي بكر علي وفقير حسن لأنه أقر بضرب مورثهم المذكور بحضورهم وطلبوا
 المهلة لأحضارهم ثم وكل كل من أحمد وعلي وحسن المدعين المذكورين أخاهم
 إبراهيم محمد المدعى المذكور وكالة مفوضة في تكميم الخصومة في شأن قتل مورثهم محمد
 المذكور على المدعى عليه ادريس المذكور وقيل إبراهيم المذكور كورالو كالة عنه في
 ذلك وصار ذلك شفاهاً بالجلاس ثم حضر نقد الذي كان غائباً بالسودان وطلب أيضاً
 ادريس هذا المدعى عليه بما يترتب له قبله في قتل أبيه محمد المذكور شرعاً بمقتضى هذه
 الدعوى المشروحة وصدق المدعى عليه على نسب نقد المذكور للمتوفى المرقوم وحضر
 كل من الرجلين العاقلين الراشدين أبي بكر بن علي بن محمد وحسين بن شريف بن
 عبد الله المذكورين كلاهما من الناحية المذكورة واستشهدا بما يعلمان في ذلك
 فشهد كل منهما بانفراده في وجه المدعى عليه ادريس المذكور بقوله اشهد ان ادريس
 هذا المدعى عليه المذكور وجدناه مع محمد بن قذال بن عواض المتوفى المذكور في بيته
 في جنح الليلة التي أصيب فيها فسالنا محمد المذكور عن اطلاق فيه البندية فذكر
 انه ادريس بن نجيس المذكور فسالنا ادريس هذا المدعى عليه عن ذلك فأقر على يدنا
 طائعا مختاراً قائلاً انه في ليلة الاحد كان محمد بن قذال هـ ذاباً بالقرب على المقات تعلق
 فظننته وحشاً ما زال في المقات فأطلقت فيه البندية فخرج ما فيها واهاب محمد هذا
 وزاد في شهادته ما ان محمد بن قذال بن عواض المذكور لم يزل صاحب فراش حتى
 مات بسبب ذلك عن ورثته المذكورين في يوم الخميس التالي ليوم الاحد فطعن المدعى
 عليه المذكور في هذين الشاهدين بأن أبي بكر بن علي المذكور زوج هاجرة بنت المرحوم
 محمد المذكور واحد الورثة المذكورين والثاني حسين شريف المذكور ابن عم أبي بكر
 المذكور وبسؤال أبي بكر المذكور عن تزوجه بهاجرة المرقومة اعترف بذلك فلذلك ردت

شهادته وطلب من المدعيين شاهد آخر فاحضر والرجل العاقل الرشيد قرة بن حسن
ابن سلوم من الناحية المذكورة فشهد بمثل شهادة هذين الشاهدين لفظا ومعنى فطعن
المدعي عليه فيه بأنه أحد مشايخ الناحية وصدق قرة بن المذكور على ذلك فقيمة تدرجت
شهادته شرعا فطلب من المدعيين شاهدا آخر فاستشهدوا بالرجل العاقل عيسى بن سعد
وطلبوا الملهة لمضوره ثم ان نقدا المذكور وكل أخاه ابراهيم المذكور في الخصومة والابراء
وغيرهما في قتل والدهم محمد المذكور وعلى ادريس نجيس المذكور فقبل ابراهيم الوكالة
عنه وذلك شفاهما بالجله اس فحضر بجي بن سعد المذكوروا ستشهدهما بعلامه في ذلك
فشهدا بلفظ أشهدانه في صبح ليلة الاحد التي اصاب فيها الحاج محمد بن قذال بن عواض
المذكور سمعت صراخا في منزل الحاج محمد المذكور فدخلت منزله فوجدته مجروحاً
ووجدت هذه ادريس نجيس هذا المدعي عليه فسأله عن الضارب له فقال ان الضارب
له هو ادريس نجيس هذا فسألت ادريس المذكور عن ذلك فاعطى طائفاً مختاراً بأنه في
الليلة المذكورة ظن الحاج محمد اذ لا المذكور وحشاً قريماً من مقاته فاطلق فيه البارودة
فأصابه ما فيه اوجرحته وزاد في شهادته بان الحاج محمد المذكور لم يزل صاحب فراس
حتى مات في يوم الخميس بسبب ذلك عن ورثته المذكورين ولم يطعن هذا المدعي عليه
فيه بمطعن شرعي فصارت ترقية كل من هذين الشاهدين حسين شريف ويحيى سعد
المذكورين سرا وطلب من ابراهيم المدعي المذكور ترقيةهما علناً فاحضر بلال بن
زيدان بن حسن واحد بن بخت بن علي كلاهما من اهالي الاميار كاب فشهد كل
منهما بلفظ أشهدان حسين شريف بن عبد الله هذا عدل مرضى جائز الشهاده واحضر
كلام من الرجلين العاقلين الراشدين حسين بن احمد بن شاي وكرار بن شاي بن علي
كلاهما من اهالي الناحية المذكورة فشهدا بلفظ أشهدان يحيى بن سعد هذا عدل
مرضى جائز الشهاده وصار ذلك جميعه بحضور ادريس نجيس هذا المدعي عليه فعند
ارادة الحكم على هذا المدعي عليه ادريس المذكور صاح ابراهيم المرقوم في استحقاقه
من دية ابيه اصاله وفي استحقاق اخيه نقدا المذكور بطريق الوكالة المذكور عنه واما
ذمة المدعي عليه المذكور عن استحقاقهما فعنه ذلك عرف حضرة مولانا الحاج كم
الشري ادريس المذكور بدفع الدية الشرعية من مال نفسه في ثلاث سنوات الباسخ
قدرها خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعين قرشاً ونصف وربع قرشاً له أميرية
حسب المدون بالمشور قيمة العشرة آلاف درهم من الفضة كما اختاره المدعي عليه
المرقوم ما عدا استحقاق ابراهيم وأخيه نقدا المسامح في استحقاقهما الباسخ قدر قيمة
ما خصهما الفين واربع مائة قرش وقرشاً واحداً واثنين عشر نصفاً يخرج ذلك من
اصل قيمة الدية المذكور وعلى ادريس المذكور دفع باقي الدية وهو الاثناعشر الف
وستمائة واثنان وتسعون قرشاً ونصف عشرة نصف فضة الى باقي الورثة يقسم ذلك

بينهم حسب القرية الشرعية للزوجتين فاطمة بنت سعد بن جوة وعليه بنت
عبد الرحمن بن محمد بن جميع الدية وقدره ألف وثمانمائة وستة وثمانون قرشا وثمانية
وعشرون نصفاً فاضة والباقي من المبلغ المرقوم يقسم بين أولاد المتوفى وهم أحمد وحسن
وعلى وأدریس والأمين ونصرويس وآمنة وفاطمة وزينب وهاجرة المذكورون لأن كل
مثل حظ الاثنين وحكم عليه بذلك حكماً مستوفياً لشرائطه وأركانها الشرعية بحضرة
المتداعيين وكتب هذا الشعار بأمر صدر جرى وحرق في يوم الثلاثاء ثلاثة عشر شعبان سنة
١٢٨٤ ثم كتب على الأعلام حضرة مفتي مجلس قنا والمديرية المحمدية وحده صار
مأخوذة من هذا الأعلام بحضرة ناصرنا وموافق شرعاً والله سبحانه وتعالى اعلم مفتي مجلس
قنا والمديرية وبإحالة هذا الأعلام على حضرة مفتي مجلس استئناف قبلي كتب عليه
ما نصه بالاطلاع على هذا الأعلام وجدته مضمونه أن بعض أولاد الحاج محمد بن قذال
عواض من أهالي الأمبارك بـقسم حلفاً ادعى على أدریس نخيس من الناحية
المذكورة بأنه قتل المورث المذكور وأنه أقرب قتله خطأ وأثبتوا أقراءه المذكور وحكم
القاضي عليه بالدية وذلك بحضرة القاضي أن بعض الأولاد ادعى ذلك عن نفسه أصالة
فقط وبعض ادعى عن نفسه أصالة وطريق الوصاية من قبل سلفه قاضي الناحية
قبله عن القاصر بن من أولاد المتوفى بطريق الوصاية من قبل سلفه قاضي الناحية
وأن الوصاية والوكالة ثبتا لديه وأن الدال على كل منهما اعلام محرر من سلفه ولم
يبين في الأعلام طريقة ثبوتها ما شرعاً مع أن ذلك لا بد منه لزوال الإيهام إذا لا ينتصب
مدعى الوصاية أو الوكالة خصماً للمدعى عليه بالقتل إلا أن يدعى بهما عليه ويبرهن
عليهما أو ما مجرد قراءة الأعلام المهر في شأنهما ولو ثبتا فلا بد من ثبوت ما شرعاً ولذا قال
بعض المهققين في جواب حادثة ما نصه ولا عبرة بشهادة شهود الوكالة لكونها في غير وجه
الخصم قال في الكافي لا يجوز إثبات الوكالة والولاية بـالأخصم حاضر أو وحيث خلا
الاعلام عن دعوى الوصاية والوكالة من الوصي والوكيل في وجه المدعى عليه بالقتل
والبرهان عليه في وجهه قبل دعوى القتل عليه والحكم بهما من القاضي ليكون
ذلك ثابتاً في حق الموصي عليهم والموكل لهم تسطير هذا نصير رده على محله لاستيفاء
ما هو لازم شرعاً لاجل غنائه وليقف من يطالع عليه على استيفائه ووقوع الحكم موقعه
واتباع الشرع أنتم والله تعالى اعلم الفقير حسنين أحمد جلي الخنفي وبإحالة ذلك على
مفتي مجلس قنا والمديرية للنظر فيما كتبه حضرة الشيخ حسنين المذكور كتب ما نصه
قد صارت مطالعة الافادة المستورة بظهور الأعلام المهر في شأن قتل الحاج محمد قذال
المؤرخة بتاريخ ٢٧ من سنة ٨٤ من حضرة مفتي استئناف قبلي من أولها إلى قوله
وليقف من يطالع عليه على استيفائه ووقوع الحكم موقعه المفيدة أن الحكم المذكور
بالاعلام غير صحيح فنقول قد اطالعنا على هذه الافادة التي لم تصادف محلاً ما ولا فان

الاعلامين المهررين بالوصاية والوكالة انما كان تحريرهما بناء على طلب المجلس كما
 يشهد بذلك ما في أوراق القضية وهما من سجلان بهيكل المحكمة المصان الذي بأيدينا
 وقت حمل الدعوى فن ابن ع - لم حضرته ان الثبوت انما كان بمجرد قراءة الاعلامين
 واما ثانيا فقله ان مجرد قراءة الاعلام - لام ولو ثابته فليس ثبوته وناشر عيانا لا يفهم له معنى
 صحيح مع التامل واما ثالثا فقله ان بعض المحققين في ضرورة كفاية تزنيح المحامدية في
 شخص باع مثلا ملك آخر بطريق الوكالة حال غيبته وشهدت بالوكالة المذكورة بينة
 على يد القاضي وتحررت حجة البيع أو نحوه المشتملة على الوكالة المذكورة واتفق
 المسالك التوكيل المذكور واراد رد المبيع الى ملكه فقال بعض المحققين لا بد من حمل
 دعوى لثبوت الوكالة المذكورة واما شهادة الشهود حال البيع فلا عبرة بها لكونها في غير
 وجه خصم وهذا غير مانع فيه كما هو جلي لان الذي صار محضه ورنالم يكن اثبات الوكالة
 بدون خصم حاضر كما لا يخفى فهذا النص لا يدل على مدعاء واما رابعة فقله لا ينتصب
 مدعي الوصاية والوكالة خصما للمدعي عليه بالقتل الابعدان يبرهن عليهم ما في هذا فيد
 ان الوكالة والوصاية لا يثبتان الا بالبينة وهذا وان كان موافقا لما ذكره في الخانية في
 فصل التوكيل بالخصوص ولم يستند اليه حضرته الا انه مخالف لما ذكره في مواضع
 منها احدها في باب اليمين بما فيه وان اقر المدعي عليه بالوكالة وانكر المال كان للمدعي
 ان يقيم البينة على المال وان لم يكن له بينة كان له ان يستخلفه بالله ما غل ان عليه هذا
 المال اه بحرفه ولما ذكره الا نقر وي عن شرح الطحاوي للاسبغياتي الذي هو ممة - دم
 على نحو الذخيرة لان الثروة مقدمة على التماوى ولما ذكره ايضا في الهندية نقلا عن
 الهيظ بما فيه وكذا لو كان المدعي عليه اقر بالوكالة من الابتداء صريحا الا انه انكر
 المال صار خصما للمدعي في حق الاستخلاف واخذ المال الخ وقال قبل ذلك ايضا وان
 نكل المدعي عليه صار مقرا بالوكالة فية ضي القاضي بالوكالة بحكم اقراره ثم سأل
 القاضي عن المال الخ وعز ذلك به - وذلك الى الاصحاب ومعلوم ان الاصحاب في كلام
 المشايخ المتقدمين مرادهم بهم الامام واصحابه وقد جعل بعضهم تحليف المدعي عليه اذا
 انكر الوكالة هو ظاهر المذهب وان عدم التحليف رواية عن الامام وذكر بعضهم ان
 كلام قاضي خان يفيد ترجيح التحليف يعني حيث ذكر ان تحليف المدعي عليه اذا
 انكر وراثته المدعي هو الصحيح ثم سوى بين تحليف منكر وكالة المدعي وبين تحليف
 منكر الوراثة فافاد ذلك ان الصحيح هو التحليف في المسئلةين فهذا كما يفيد ان الوكالة
 تثبت بالاقرار وكذا الوصاية وانه الصحيح الرابع وان ما قبله الذي ادعاه ضعيف واما
 قولهم الاقرار يحسم البينة في مسألة الوكالة فعنا له لو كان المدعي يدعي الوكالة عن
 موكله في حقه على الناس واقر المدعي عليه بوكالة المدعي فاراد مع ذلك اثباتها
 بالبينة لتسرى في حق باقي الغرماء يجاب لذلك كما لا يخفى واما خامس فقله وحيث

خلا الاعلام عن دعوى الوصاية او الوكالة من الوصى او الوكيل في وجه المدعى عليه
 بالقتل والبرهان عليه في وجهه قبل دعوى القتل عليه والمحكم بهما من القاضي
 ان يكون ذلك ثابتا في حق الموصى عليهم والموكل فنعول ان الذي يفهم من ذلك القول
 انه يدعى اولا بالوصاية والوكالة وبعد شهادة البينة عليه ما يحكم القاضي بهما ثم بعد
 ذلك تسمع دعوى القتل كما هو مفاد قوله قبل دعوى القتل عليه وهذا من انصاف العلماء
 على عدم اعتبار المحكم المذکور بالوكالة والمحال هذه لانه عين المحكم بالوكالة المجردة
 حيث كان قبل دعوى القتل على المدعى عليه وايضا لو صدر الحكم بهما وبعد مدة
 اذا كبر القصر وانكروا الوصاية والمحكم بهما هل يعتمد لالزامهم بمجرد الاعلام المشتمل
 على الحكم او يطلب الوصى حين ذلك باقامة البينة على الوصية فان قال حضرته
 يكفي هذا الاعلام لزمه مجرد العمل بالنقوش كما زعمه وان كان الاعلام المذکور لا يكفي
 ولا بد من اقامة البينة حين ذلك فلا معنى حينئذ لقوله ليكون ذلك ثابتا في حق الموصى
 عليهم وبالمجمل لو بسطنا القول لبيان ركازة هذه الافادة اطال الكلام بلا طائل وانما
 ذكرنا هذا الذي اوضحناه ليعلم حضرته حقيقة هذه المسئلة ويرزول عنه الاشتباه والذهب
 ان حضرته شغل فكرته بدعوى عدم ثبوت الوصاية والوكالة مع كون الوكيل
 الوصى المذکور هو احد الورثة ولم يتفطن لكون ادريس احدا ولا دالت وفي الوردتين
 فاثباتا بسكندر يقول لم يحضر ولم يوكل فكان التمسك بهذا في رد الحكم والمحال هذه اولى من
 التثبت بدعوى عدم ثبوت الوكالة من الموكلات والوصاية عن القاضين المهرر بهما
 الاعلامان المذکوران كما لا يخفى فعدم تمسكه في ذلك بغيبة الغائب المذکور والمحال
 هذه مع تمسكه بتلك الدعوى مما يرد دعواه عدم صحة المحكم وان كان في الواقع لا يصح
 التثبت في رد المحكم المذکور لا به ذوا لابتداء القول الفصل في ذلك اننا لانشتك في
 ثبوت الوصاية والوكالة بالثبوت الشرعي الذي لا شبهة فيه ولو صرفنا النظر عن
 ثبوتها بل لو قدرنا عدم حصولها اصلا فهذه دعوى قتل خطام وجبهه الدية وقد اتفق
 علماء المذهب على انها حق الميت اصاله ولذلك تقضى منها ديونته وتنفذ وصاياه
 وصرحوا بان الدية تورث اتفاقا وان الاصل ان كل ما يملكه الورثة بطريق الوراثة
 فاحدهم خهم عن الباقيين وقائم مقام الكل في الخصومة وما يملكه الورثة لا بطريق
 الوراثة لا به يرادهم خصما عن الباقيين وعلموا الاول بانه يثبت جميع الحق لغيره
 وهو الميت فيثبت للبقية بخلاف ما ذكره فانه يثبت حقا لنفسه لاحق غيره ولذلك
 قالوا ان في القتل الخطا والدين لا يحتاج الغائب الى اعادة البينة بالاجماع وصرح في
 الدر المختار في مسئلة العقار الموروث اذا ادعاه احد الورثة بغيبة الباقي بقوله ولا تعاد
 البينة ولا القضاء اذا حضر الغائب في الاصح لانتصاب احد الورثة خصما عن الميت
 حتى تقضى منه ديونته بحروفه ومثله في جامع الفصولين في فصل قيام بعض اهل

الحق عن البعض فقد ظهر من ذلك ظهورا يبين انه في دعوى القتل الخطايا يقوم احد الورثة عن الباقيين في الخصومة والدعوى به على الجاني واذا اثبتته بالبينة او اقر به المدعى عليه يحكم القاضي على المدعى عليه ولا توقف صحة الحكم على توكيل من الغائب ولا وصاية عن القاصر وهذا لا خلاف فيه بين العلماء كما علم بل قالوا انه اذا كان المدعى عليه منكر ايا هذا القاضي حق الغائب منه ويحفظه فاذا حضر سلمه اليه اتفاقا في غير المقار وفيه ايضا على مذهب اصحابنا استحسانا والمصلحة شهيقة كثيرة الدوران في الكتب فاذا كان حضرته لم يطامح على ذلك فقد اوضحنا ما فيه الكفاية وليراجع النصوص حتى لا يبقى عنده شبهة في ذلك ولا اشتباه ومع هذا كله فكيف يسوغ دعوى عدم وقوع الحكم بالدية على الجاني موقعه بناء على دعوى عدم ثبوت الوكالة والوصاية بالبينة فان هذا لا يتم الا اذا كان يشترط في صحة الدعوى والحكم بالدية حضور جميع الورثة اما بنفسهم او بمن ينوب عنهم وهذا لم يقل به احد من العلماء وحضرته لا يقدر على انكار ذلك فنقول على فرض عدم ثبوت الوكالة والوصاية بل على تقدير عدم وجودهما اصلا فالحكم الذي اشتمل عليه الالام بالدية على الجاني والحال هذه واقع موقعه وصحيح شرعا حيث ان بعض الورثة يقتصب خصما في ذلك عن الباقيين والله تعالى اعلم مفتي مجلس قنا وباطلاع الشيخ حسين المتقدم ذكره على ما حرره مفتي مجلس قنا والمديرية كتب عليه ما نصه قد اطلعت على صورة المناقضة التي ايداهما حضرة مفتي مجلس استاذة ١٢ شهر شوال سنة ١٤٠٤ رداه علينا في مناقضة قنا لعلام المهر من محكمة الناحية المذكورة في قضية دعوى اولاد محمد قذال على غريمهم ادريس نجيس بانه قتل اباهم محمد المذكور و اقر بقتله خطأ وان احداهم ابراهيم ادعى ذلك عن نفسه وبطريق الوصاية على القاصرين من اخوته والوكالة عن البائعات منهم الثابت كل من الوصاية والوكالة الدال على كل منهما ما اعلام محرر من المحكمة المذكورة وكنا سطرنا على ظاهر اعلام الادعى ان حضرة القاضي لم يبين في اعلامه طريق ثبوت الوصاية والوكالة المذكورتين مع ان ذلك لا بد منه لزوال الالهام ان لا ينتصب مدعيهما خصما للمدعى عليه بالقتل الا بعد ان يدعيهما عليه ويبرهن عليهما كافي التنجيح عن الكافي من انه لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر وان مجرد قراءة الالام المهر بهم اولو ثابته فليس ثبوتنا شرعا ولما عرضت على حضرة المفتي المودع اليه ردها بوجوه اربعة واقول ان طريق اثبات الوصاية والوكالة ونحوهما ان يدعيهما الوصى والوكيل اولاهما على خصم اليتيم والموكل ثم يدعى عليه الحق الذي يطالب به ثم يسأل الخصم عنه ذلك فيجيب بما عنده من اقرار او انكار فيقيم مدعيهما البينة ويحكم القاضي بهما فيثبت حق تقاضى الدين وقبضه ويبرأ الغريم بالدفع له حتى لو هلك المال في يد الوصى بلا تعهد ولا تقريط هلك على اليتيم وكذا

الوكيل في ذلك في ظاهر الرواية عند الامام وصاحبيه رضي الله تعالى عنهم وخالفهم
الامام زفر رضي الله تعالى عنه والاعلام المستطرف في شأن دعوى القتل خال عن ذلك لان
الوصي والوكيل لم يدع بهما على القاتل وهو لم يسأل عنهما ولم يجب فيهما الا باقرار ولا
بانكار وانما اعترف بنسب المدعين لليت ووراثة لهم وبذلك يعلم سقوط الواجهة
الاربعة التي استند اليها في ثبوت الوصاية والوكالة لديه ثبوتاً شرعياً كما استغف عليه
فاولها قوله ان الاعلامين المهردين بالوصاية والوكالة كان تحريرهما بناء على طلب
المجلس كما يشهد بذلك ما في أوراق القضية وهما مجهولان بمجلس المحكمة المصان
الذي بيده عند حمل الدعوى هذا كلامه وغير خاف ان امر المجلس بتحرير اءلامى
الوصاية والوكالة ليس فيه دعوى شرعية بهما من خصم على خصم وشهادة مستقيمة
بهما وكذلك السجل المصان وانما وجهه يحتاج بهما مدعى ما به مدعى واهبهما وانكار
الخصم وثاني وجوهه ان قولنا في مناقضة الاعلام ان مجرد قراءة اءلامى الوصاية
والوكالة ولو ثابته ليس بثبوتاً شرعياً مما لا يفهم له معنى صحيح ولا يخفى انه واضح المعنى
جيد المبني اذ معناه ان ضمنوا الاعلامير المذكورين ولو كان ثابتاً في نفس الامر بان
كان به شهود عدول لا يعد ثبوتاً شرعياً اذ الثبوت الشرعي ما وقع به الحكم من القاضي
عند الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة على ان فهم تلك المقالة وعدم فهمها
لا مدخل له في ثبوت اءلامى الوصاية والوكالة حتى يعد حاضرة المفتى المومنا اليه ذلك
وجهاله في ثبوتها وثالث وجوهه انه قال ان ما نقلناه من التنقيح في شخص باع ملك
آخر بطريق الوكالة حال غيبته وشهدت له بالوكالة يدانة على يد القاضي وتحررت حجة
البيع المشتملة على الوكالة ثم انكر المالك التوكيل وأراد استرداد البيع الى آخره
ثم قال وهذا غير ما في اعلام دعوى القتل لان الذي في اءلامى اثبات الوكالة في وجه
خصم هذا كلامه وهو غير ظاهر لانك قد علمت ان اثبات الوكالة أو الوصاية يكون
بعد سبق دعوى صحيحة من خصم على خصم وشهادة مستقيمة والاعلام خال عن ذلك
اذ ليس فيه دعوى الوصاية والوكالة وجواب من القاتل عنهما باقرار او انكار وما فيه
من جزئيات ما في التنقيح سواء بسواء الرابع من أوجهه انه فهم من قولنا في مناقضة
الاعلام لا ينتصب مدعى الوصاية والوكالة خصم المدعى عليه الا بعد ان يبرهن عليهما
ان البرهان قاصر على البينة وان الاقرار لا يكون برهاناً وقال انهما كما يشهدان بالبينة
كذلك يشهدان بالاقرار وهو ليس برهاناً كما ذكرنا طالعاً في القول في ذلك مع ان
البرهان يطلق على البينة وعلى الاقرار كما صرح به محثي الاشياء عند قوله لا تخليف مع
البرهان الا في ثلاث ونصه لو قال مع البينة لكان صواباً اذ لا تخليف مع الاقرار وهو
برهان اه ومع ذلك فلا داعي لذكر هذا الوجه ولا للقول التي رتب ذكرها عليه فان
ذلك خارج عن المقام لان المدعى عليه بالقتل لم يجب عن الوصاية والوكالة لا باقرار ولا

بانكار كما يعلمه كل ناظر فيه ومطالع عليه فلا حاجة الى الاغراب وذ كراختلاف
المعول في ثبوت وكالة الخصومة بالاقرار فان هـ ذامقام لا يخصنا هذه أوجه الاربع
التي ذكرها المارد قد أوضحنا ما يردنا حسب مظهر افهمى السقيم وفوق كل ذى علم
عالم وأما ما قاله آخر كلامه من ان القتل الخطا كما يثبت بخصومة الوصى والوكيل
كذلك يثبت بخصومة أحد الورثة وارضى زمام قلمه في نقل ما يدل لذلك من النصوص
فسلم لا يمكننا انكاره ولمكن ما درى حفظه الله تعالى ان الوصى والوكيل وان استويا مع
أحد الورثة في اثباته الا انهما يخالفانه في احكام آخر اذا حدد الورثة لوصيه واقتضى
الدية كلها وهلك في يده بلا تعد ولا تقريط لا يبرأ الغريم من نصيب غيره ولو قبض
ذلك الوصى وهلك في يده بلا تعد ولا تقريط هلك من مال اليتيم ويبرأ الغريم بالدفع اليه
وكذلك وكيل الخصومة في ظاهر الرواية عند الاثمة الثلاثة وان خالفهم زفر قيا ميث
شعري لو قبض الوصى في الحادثة فصيد القاصر بن من الدية وهلك في يده وبلغ اليتيم
وانكار وصايته هل يسعنا أن نقول لا عبرة بانكار اليتيم لثبوت الوصاية بما في الاعلام
أم يكف الوصى باثباته بالوجه الاثري فان قلنا بالاول فوقفنا بان الوصاية لم يجر فيها
خصومة بين مدع ومدعى عليه ولم تقم عليها شهود ولم يصدر بها حكم من القاضي حتى
يكفى في ثبوت الحكم بها وان قلنا بالثاني فهو عين المطلوب لنا وبطلت الواجهة الاربع
وأيا الاعلام محتوي على دعوى بطريق الاصل والوكالة والوصاية وما به من الوكالة
والوصاية غير ثابت بطريقه الشرعي فالاعلام غير مستوف بالنظر لذلك بقطع النظر
عن دعوى الاصل فذلك قلنا برجوعه وتحرير اعلام مستوف لذلك طبقا للاصول
الشرعية وحينئذ فالاعلام المستوفى للواجهة الشرعية الخالي عما يوجب المناقضة
هو ما اشرنا به أولا فاللازم رجوعه واستيفاء ما قلناه وتحرير اعلام يكون على النمط
المستقيم والله سبحانه وتعالى اعلم الفير حسنين احمد حاجي الكنفي ٢ رجب سنة ١٢٨٦

(اجاب) الداعي لتأخير اعطاء الافادة عن هذه القضية هو طلب مجلس استئناف
قبلي بناء على طلب مفتي حالة النظر على هذا الطرف وحضرة مفتي الاحكام بمقتضى
الافادة الواردة للمجلس بتاريخ ١٣ رجب سنة ١٢٨٦ ولم يتفق الاجتماع مع
حضرته للنظر في ذلك والآن ورد لهذا الطرف استهجال المجلس بمينه رقم ٢ ذى الحجة
سنة ١٢٨٦ بطلبه واللازم لنا وبهنا بالافادة وبناء على ذلك قد صار
الاطلاع على الاعلام المهر في هذه القضية من قاضي ولاية اسنا المؤرخ ١٣ ش سنة
٨٤ وعلى المناقضات الخاصة في هذا الاعلام ما بين حضرة مفتي مجلس
استئناف قبلي وحضرة مفتي مجلس قنا والمديرية والذي فاهر في ذلك انه لا يترب على

ما أبدا حضرة مفتي مجلس الاسقنات المذكور بطلان الحكم اذ محصل المناقضة
 بينهما في ثبوت التوكيل والوصاية شرعا وعدمه ولا مدخل لذلك في صحة الحكم اذ على
 فرض عدم وجودهما أصلا لافضل عن عدم ثبوتهما شرعا ضمن الدعوى الصحيحة
 فالدعوى في هذه الحادثة حيث كانت من بعض الورثة بالقتل الخطأ صحيحة وبتبوتها
 شرعا يحكم بالدية كما ذكر في آخر الاعلام المذكور وان كان قبض استحقاق الورثة من
 الدية يتوقف شرعا على ثبوت الوصاية بالنسبة للقصر ولوباقرار المديون والوكالة
 بالقبض بالنسبة لمن يوكل من البالغين أو يقبض بنفسه هـ ذاهوا الجواب عما وقعت
 فيه المنازعة وان كان تحرير الاعلام على الوجه الاكمل غير تام هذا وبالتمل في شهادة
 الشاهدين اللذين حكم بشهادتهما حصل عندي توقف في قبول شهادتهما والحكم بها
 على الوجه المسطر في هـ ذاهوا الاعلام حيث شهد الاول وهو حسـ بن بن شمر يفانـ وجد
 المدعى عليه مع محمد بن قذال بن هـ وابن المتوفى في بيته في صبح اليلة التي أصيب فيها
 فسال محمد المذكور عن اطلاق فيه البندقية فذكر انه ادريس نجيس المذكور فسال
 ادريس هذا المدعى عليه عن ذلك فاعترفا معا مختارا قائلانه في ليلة الاحد كان محمد
 ابن قذال هـ ذاهوا بالقرب على مققات تعلقي فظننته وحشانا زلا في المققات فاطلقت فيه
 البندقية فخرج ما فيها وأصاب محمد هـ ذاهوا في شهادته ان محمد المذكور لم يزل
 صاحب فراش حتى مات بسبب ذلك عن ورثته المذكور بن في يوم الخميس التالي
 ليوم الاحد فلم يشهد على اقرار القاتل بالضرب والموت منه بل اقراره قاصر على الضرب
 فقط والاقرار به لا يكون اقرارا بالقتل كما صرح جوابه والشاهد المذكور لم يعاين الضرب
 حتى يشهد بان المضرور لم يزل صاحب فراش من هـ ذاهوا الضربة حتى مات بها فلم توجد
 شهادة كاملة على الاقرار ولا شهادة كاملة على المعاينة نعم يمكن ان يقال اذا اقيمت
 بيعة على اقرار القاتل بانه اقرانه اصابه بما خرج من البندقية خطأ وجرحه بجراحة
 أشار اليها المقرر للشاهد ثم ذكر الشاهد ان المصاب هـ ذاهوا الجراحة التي أقر بها المصـ
 لم يزل صاحب فراش حتى مات ان تقبل شهادته ولم يوجد ذلك هذا وكذا يقال في
 شهادة الثاني وهو يحيى سعد على ما عندي من الوقفة في ذلك أيضا فالولي اعادة الاعلام
 بعد الشهادة فان استوفيت يقضى بها والا فلا ويؤيد ما ذكرنا ما ذكره العلامة خير
 الدين الرمي في فتاويه المشهورة من أوائل كتاب الديات حيث سئل في امرأة تدعى انها
 كانت في دارها بين اغنامها فاصابها حجر من راعي الاغنام فاقت بسببه هـ جنيته وهو
 يقول رميت حجرا لا أدري أهو الصائب لها أم لا وعلى تقديرانه الصائب لا أدري هل
 الاتعابه أم غيره حاصل كلامه انكار ما عدا الرمية هل يلزمه مجرد ذلك شيء أم لا
 وهل تقبل شهادته من شرط له مال على شهادته في ذلك أم لا واذا وجد الثبوت
 الشرعي المستوفي للشرائط الشرعية ما يلزم الراعي شرعا في ذلك اجاب لا يلزمه مجرد

الاعتراف بالرعي شيء لا احتمال رعي غيره ولا بالاقرار بالرعي والاصابة لاحتمال ان
الالقاء حصل بعارض آخر ولا بد من الاعتراف بان الالقاء حصل به أو بالبيئة العادلة
التي تشهد بان حجر هذا الراعي أصابها وقت به أو تشهد على اقراره به كذلك حتى تلزم
الغرة أو النكول عن اليمين المتوجهة عليه في دعوى ذلك كذلك وأما بدون هذه الامور
لا يلزمه شيء وإذا ثبت بالبيئة العادلة أو الاقرار أو النكول فاللازم عليه غرة وهي
نصف عشر الدية قدرها خمسة مائة درهم تبلغ بحساب القروش الآن ستة وخمسين
قرشاً تقريباً فإذا ثبت عليه ذلك يلزمه دفعها ولا تقبل شهادة آخذ المال على الشهادة ولا
المشروط عليها مال ولا المتعصب ولا الغاسق المرتكب بما يسقط هذه التهمة كما قد علم من
كلام العلماء رحمهم الله تعالى والله تعالى اعلم اهـ ولا ينافي ما قلناه ما ذكره العلامة
المذكور أيضاً في فتاواه المذكورة من أوائل كتاب المعامل حيث قال سئل في راعيين
تضار باباً اعصى ثم تفرقا وفي رأس كل منهما شجرة ولم يصروا أحدهما صاحب فراش
وقضى الله تعالى بوقوع الطاعون ومات أحدهما بقضاء الله تعالى الذي يقول لشيء
كن فيكون فادعى أولياؤه انه مات بتلك وصاحبه يحسد كون الموت بسببها ويرى
بالضرب هل تلزمه عاقلة مديّة أم لا ما لم تقم عليه بيّنة بانه مات من تلك الضربة لا سيما
ولم يصر صاحب فراش منها ولم يتدخل عن قضاء مصالحه الخارجيّة أجاب لا تلزمه
ولا عاقلة مديّة فلا يلزم من الضرب القتل فاعترافه بالضرر بامس اعترافاً بالقتل فلا
تلزم الدية حتى تقوم عليه بيّنة بانه لزم الفراش حتى مات منها فتلزم الدية العاقلة وهو
كأحدهم أو يقر بانه ضرر به ومات من ضرر به فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لانها
لا تعقل ما وجب باقرار القاتل ولا بد في الاقرار من التصريح بما يوجب الدية عليه لا بما
ليس كذلك فحواله الذي قتل ونحوه والله تعالى اعلم اهـ فقله فلا تلزمه الدية حتى
تقوم عليه بيّنة بانه لزم الفراش حتى مات منها أو يقر بانه ضربه ومات من ضرر به
ان تشهد البيّنة بما يوجب الدية بالضرر به مع قولها انه لزم الفراش حتى مات منها أو يقر بانه
ضربه ومات من ضرر به أي أو تشهد البيّنة على اقراره بذلك اذا الثابت بالبيّنة كالثابت
مع اينة في قبالة الوجه الثاني الذي هو صورة الاقرار بالاول يدل على ان المراد بالوجه
الاول الشهادة بالبيئة لا أنه أقرب بالضرر فقط وشهدت البيّنة انه لزم الفراش حتى مات
منها حتى يقال ان ذلك كحادثه الاسئلة على فرض التصريح والتوضيح الذي أبديناه
احتمالاً للقبول مع انه لم يوجد في شهادة الشاهدين المذكورين أيضاً - كما ما ظهر لي
في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) باقادة من محافظة مصر رقم ٨٧ محرم سنة ٨٧
مضمونها انه وردت اقامة مديريّة سيوط رقم ٢٠ ذي الحجة سنة ٨٦ من اجل مطالعة
الاوراق المتعلقة بمادة ما صرف من متروكات زوج المرأة زفونة بسيوط واعطاء الافادة
اللازمة بمساقطة الحكم الشرعي وذلك بناء على ما تحرر من رئيس مجلس سيوط

حضرة مديرها في ١٢٨٦ هـ بالاستفتاء عن ذلك من هذا الطرف بناء
على ما جابه الشيخ احمد خليل وكيل مفتي استئناف قبل بانه حصل عنده اشتباه في
كون ماضد من قاسم الوصي على تركه المتوفى اقرارا من المحرم ببقاء المقدار
الذي ياتي بيانه عنده في التاريخ المذكور حتى يتقرر عليه مقتضاه وهو مجرد
اقرار منه بما وصله من تركه المتوفى او غير ذلك وطلب عرض هذه القضية مع صورتي
الدعوى امامي على حضرة مفتي الاحكام او على هذا الطرف وذلك بناء على ما نشر من
المديرية لحضرة وكيل المفتي المذكور بانه يطلع على ما افاده حضرة قاضي افندي
سيوط ويقييدان كان ذلك موافقا شرعا او غير ذلك وصورة افادة حضرة القاضي
المذكور بتاريخ ٢٧ ذي القعدة سنة ١٢٨٦ خطا بالحضرة مدير سيوط ان في غاية
شهر ذي الحجة سنة ١٢٨٥ ادعت المرأة زوجه بنت قاسم حسين الخضرى من سيوط
على شقيقة قاسم الوصي الشرعى من قبل زوجها المرحوم يحيى سليمان محمد على
اولاده منها القاصر بن سيدة ونفوسة وامونة وسليمان بان شقيقة المرحوم باع
منقولات زوجها وقبض اثمانها وقبض ما وجد عند زوجها من النقود واستخلص
ما كان له من الديون فكان جميع ذلك اربعة وعشرين الف قرش وثلاثمائة وخمسة
وعشرين قرشا قد خصه في ذلك بالميراث عن زوجها المذكور بحق الثمن ٣٠٤٠
قرشا وخمسة وعشرون فضة وصلها منها ١٨٩٢ قرشا والباقي لها بعد ذلك ١١٤٨
قرشا وخمسة وعشرون فضة طالبت بمباوثة الجوابه عن ذلك فسل اخوها قاسم
المدعى عليه عن دعواه اقصاها على انه وصى من قبل زوجها على اولادها القاصرين
وعرف انه وصله من تركه المتوفى ثمانية وثمان مائة ٨٧٣٤ قرشا وعشرة جنيهات
بينت من حسن القهوجى وصدقها على اقرارها بوصولها ١٨٩٢ قرشا من تركه زوجها
المذكور وانكر ما عدا ذلك ولتعدرا بالبينة التي تشهد لما رقت لها عليه العين الشرعية
فامتنت من تحليفه ومقتضاه تحرره عنده من تركه المتوفى عشرة جنيهات بينت وثمانية
آلاف وسبعمائة واربعة وثلاثون قرشا حلة دارجة وانقسم الامر بينهما على ذلك في
التاريخ المذكور وجرى قيده بسجل المحكمة على يد حضرة السالف وبحضورنا وحضرة
مفتي الاستئناف والعلامة الشيخ عبد الله على افندي وكتب كل منهم خطه على ماسطر
في السجل بالتاريخ المذكور ورواه فضلا معا على ذلك ثم في تاريخ ٢٨ محرم سنة ١٢٨٦
حضر قاسم المذكور لدى حضرة القاضي السلف ومن ذكر معه وادعى ان زوج أخته
توفي في ١٦ شهر ذي الحجة سنة ٨٠ وانه انفق عليها وعلى اولادها من تاريخ موته الى غاية
حرم سنة ١٢٨٤ ٨١١٦ قرشا وبعضها هو ٤٤٣٤ قرشا من مال الميت مورث القاصر بن
وباقية من ماله وكان يعطيها نفقة اولادها لكونهم معهم بما ينزلهم وكان يعطيها نفقة
نفسها اعيانا تسعين يوما وطسبها عن كل يوم قرشان وأبرز عن ذلك قاعدتين متضمنتين

أشاره وطلب خصم ذلك من مال مورثهم فلم تصدقه أخذه على ذلك وعرفت أنه لم يعط شيئا أصلا وادعت أنها هي التي كانت تنفق على أولادها من مالها ومن مال أمها هذا ما صدر بينهما ثانيا في ٢٨ محرم سنة ١٢٨٦ وسجل بسجل المحكمة وكتب عليه السادة الاعلام المذكورون أعلاه شهادتهم وعلى موجبها وعدم الالتفات إلى المقيد أولا وهو احضره القاضي الساف سؤالا إلى حضرة الاستاذ مفتي المحروسة و بهوده حضرت المدعية مع أخيها لفصل القضية وبمراجعة اقرار قاسم المسطور في السجل في غاية ج سنة ١٢٨٥ ان الذي وصل أخذه من تركه زوجها ١٨٩٢ قرشا وان الذي تكرر عنده من عشرة جنيهات بيته وومبلغ ٨٧٣٤ قرشا ظهر لئسان ذلك اقرار منه بقيام هذا المقدار عنده في هذا التار فيكون مكذبا لدعواه في ٢٨ محرم سنة ١٢٨٦ انه كان انفق عليها وعلى أولادها قبله كما ادعى انه انفق من ابتداء ١٢٨٤ ذي الحجة سنة ٨٠ فقد ادعى آخرين كل منهما يكذب الآخر وهذا هو التناقض المانع من صحة الدعوى والدعوى اذا فسدت لتناقضها لا تسامح شرعا هذا ما لزم الافادته وأما الفتوى التي وردت من حضرة الاساتذة مفتي الديار المصرية فهي صحيحة في حد ذاتها وكانت تساعد مقدم العرض لولا تناقضه وأما مع تناقضه فلا تسامح دعواه ولا تنفعه الفتوى المذكورة (اجاب) قد صار الاطلاع على ما تضمنته أوراق هذه القضية التي من جهاتها جواب حضرة قاضي سيوط المؤرخ ٢٧ ذي القعدة سنة ١٢٨٦ وصورة المرافعتين المحاصلتين بين وصي الميت وزوجته فلم يظهر حصول التناقض من الوصي المذكور بين المرافعة الاولى والثانية لانه لا يقتضي اقتصاره في المرافعة الاولى على تصديقه الزوجة المذكورة في اقرارها بانها قبضت منه ألفا وثمانمائة واثنين وتسعين قرشا من ممتلكات زوجها وعدم دعواه شيئا زائدا على ذلك ثم دعواه في المرافعة الثانية انه أنفق على الزوجة وعلى أولادها بتأريخ سابق على المرافعة الاولى بمبلغ قدره ثمانية آلاف ومائة وستة عشر قرشا بعضها وهو أربعة آلاف وأربعمائة وأربعة وثلاثون قرشا من مال المورث وباقيها من ماله التناقض الذي يمنعه من الدعوى شرعا ولا يوجب تصديقه زوجة المتوفى المذكورة على ما ذكرت انها قبضته من الوصي المذكور في المرافعة الاولى وعدم دعواه حين ذلك بما أنفق وأوصله إليها على الوجه المذكور كونه معة رابعا مع المبلغ الذي صدقها على قبضتها اياه منه في ذلك التاريخ وأما ما ذكر في المرافعة الاولى وفي جواب حضرة القاضي المذكور من قوله وبمقتضاه تكرر عنده من عشرة جنيهات بيته وومبلغ ثمانية آلاف وسبعمائة وأربعة وثلاثون قرشا فهذه من قبل الكاتب لا من قبل الوصي حتى يتوهم التناقض على انه لو كان من قبل الوصي فلا يقتضي التناقض أيضا لاقتضاء ذلك اللفظ ان مجموع التركة التي ضبطها الوصي وحفظها تحت يده مبلغ كذا وهذا

١٢٨٧

٨

لا ينافي ما يدعيه من الصرف قبل ذلك ويدل لذلك ان الخصمين توافقا على قبض المبلغ الذي اعترفت الزوجة بوصوله اليها في ذلك الوقت ومع هذا ذكر اللفظ المذكور المتضمن بجميع التركة التي ضبطت تحت يده والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة في ٩ صفر سنة ٨٧ بطلب الاطلاع على الاعلام المهر من محكمة المنصورة ومأمور من الافادات واعطاء الحكم الشرعي ومضمون الاعلام المذكور انه بمجلس المنصورة بحضور حضرات رئيسه واعضائه ومفتيه في يوم الاربعاء سادس عشر ربيع الآخر سنة تاريخه ادناه بعد ان ثبت معرفة كل من علي ابي عافية ابن المرحوم يوسف ابي عافية ابن المرحوم عامر من اهالي العزيزية بولاية الشرقية وزوجته المرأة امارة بنت المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز ابي شريف من الناحية المذكورة والذي عامر ابي عافية المتوفي الا في ذكره بشهادة كل من محمد ابي قنديل ابن المرحوم قنديل ابي محمد - داين المرحوم محمد وعلي ابي شريف ابن المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز من الناحية المذكورة تبوتنا شرعيا ادعى كل من علي ابي عافية وزوجته المرأة امارة المذكورة هذين علي المحاضر معهما بالمجلس محمد حسنين هذا ابن المرحوم حسنين القماش ابن المرحوم ابي الاعطاء القماش من اهالي العزيزية المذكورة ان ولد المدعيين المذكورين هو المرحوم عامر ابي عافية كان مع المدعي عليه عند الساقية المعين تعلق المدعين والمدعي عليه السكينة بمحوض السنين باراضي الناحية المذكورة ليكون المدعي عليه كان مديرا لهاليا على زوجه وعامر ولد المدعيين كان مع المدعي عليه لاجل الحفظ من الاصوص فسا كان من المدعي عليه هذا الاضراب عامر المذكور ولد المدعيين المذكورين محمد اعد وانا يسا رودة معمرة بالخردق والبارود فخرج الخردق والبسا رود منها بسبب ضرب المدعي عليه هذا لما عهدا في عامر المذكور واصابه في ظهره فخرحه وسال منه الدم ومات لوقته بسبب ضرب المدعي عليه هذا بالبارودة المذكورة على هذا الوجه وكان ذلك في ليلة الاحد التاسع ربيع الآخر سنة تاريخه ادناه عند الساقية المذكورة وان الوارث العامر المذكور والداه المدعيان من غير مشارك ويطالبان المدعي عليه هذا بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويسالان جوابه عن ذلك سئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بان عامر ولد المدعيين المذكورين كان معه عند الساقية في الليلة المذكورة وفي الليلة التي قبلها اخذ الذئب كلبه كان مربيا المدعي عليه المذكور وفي الليلة التي قتل فيها عامر المذكور رأى المدعي عليه زوالا فظن انه الذئب الذي اخذ الكلبه فضرب البارودة فيه فعند ضربه البارودة فيه سمع صراخه فتوجه له فوجده عامر المذكور واصيب بالخردق الذي كان بداخل البارودة بسبب اطلاقه لها في ظهره فخرحه وسال منه الدم فحمله من الموضع الذي اصيب فيه لكونه كان قام من عند الساقية وبعد ههنا نحو ثلاثة اقصاب ليتبرزوا حضره عند الساقية ومات عامر المذكور لوقته بسبب اصابه البارودة المذكورة وان الوارث له

والده المدعيان المذكوران من غير شك فعارضه المدعيان المذكوران بأنه أقر طائفا مختارا بناحية العزيزية بحضور حكيم القسم وغيره ومديرية الزقازيق بضمير به لعمام المذكور بالبارودة المذكور عدا عدوانا وباصابة ما فيها لعمام المذكور في ظهره وجرحه وسيلان الدم منه وموته لوقته بسبب ضرب البارودة فيه عدا فلم يصدقهما المدعي عليه على أن إقراره بذلك بالطوع والاختيار وذكرائه أقر بالمديرية بأنه قتل عامرا المذكور بالبارودة عدا متهما بالاختصاص منافسة كانت حصلت بينهما وبين عامر المذكور وان البارودة المذكورة كانت معمرة بالرمل لا بالرصاص وأنه أقر بذلك بالمديرية بالا كراهه لعمام ما حصل له من حضرة محمد رستم بك مدير الشريعة من الضرب الشديد والصلب بشباك المحاصل نحو أربعة أيام مع المحافظة عليه فلم يصدقهما المدعيان على أن إقراره المذكور بالضرب الشديد والصلب المذكورين وذكرا أن إقراره بالطوع والاختيار فطلب من المدعي عليه بيينة تثبت أكرامه المدير له بالضرب والصلب فعرف أنه عاجز عن إثبات ذلك فطلب من المدعيين بيينة تثبت أن إقرار المذكور بالطوع والاختيار وهى ذلك تفرقوا ثم في يوم الاحد غايه ربيع الآخر المذكور حضر على أبو عافية وزوجته اماره والدا عامر عافية المتوفى المدعي بشانه مع المدعي عليه وعرف والدا المقتول المذكور انهم ما أحضر ايينة تشهد لهم على المدعي عليه هذا بإقراره بالطوع والاختيار بقتله لولدهما المدعي بشانه بضمير به له عدا عدوانا بالبارودة فطلب منهم احضارها فحضر المكرم ابراهيم أحمد الختام بالزقازيق ابن المرحوم أحمد حجاب ابن المرحوم حجاب وطلب المدعيان الاستماع الى شهادته واستشهد فشهد منقردا بوجه المتداعيين أن محمد بن حسن بن المدعي عليه هذا أقر طائفا مختارا بقلم قضايامديرية الزقازيق لدى حضرة نائب محكمة الزقازيق بأنه قتل عامر عافية ولد المدعيين هذين بضمير به له عدا عدوانا بالبارودة معمرة بالرمل وان الرمش خرج منها بسبب إطلاقها وأصاب عامر اولد المدعيين في ظهره فخرجه وسال منه الدم ومات لوقته بسبب ذلك وان الداعي اقبله له مشاكة حصلت بينهما وأحضرا أيضا كلامه من أحمد رمضان ابن المكرم أحمد رمضان ابن المرحوم رمضان ووزير عثمان ابن المرحوم عثمان أحمد بن أحمد التاجر كل منهما بالزقازيق وطلب المدعيان المذكوران الاستماع الى شهادتهما فشهد كل منهما على انفراده بعد استشهاده بوجه المتداعيين مثل شهادة الشاهد الاول حرفا بحرف يعلمون ذلك ويتهدون به ثم احيل النظر في ذلك لحضرة العلامة مفتي المجلس المشار اليه ومديرية الدقهلية ليفيد الحكم الشرعي فاذا بقوله مشعولا باسمه وختمه انحمد لله وحده بالاطلاع على هذه الحادثة وجد أنه ما دام المدعي عليه محمد حسن بن المذكور عاجزا عن اثبات دعوى الا كراهه على إقراره المذكور فغن بعد تزكية بيينة المدعيين المذكورين المثبتة لإقراره بالطوع والاختيار كما ذكر المدعيان المذكوران

يحكم عليه بالقصاص والله تعالى اعلم في يوم الاربعاء ثاني جمادى الآخرة سنة ثمانية
 فعملاً بما أفاده حضرة المفتي الموقر المولى محمد طه من المدعين المذكورين بينة بان
 الشهود المذكورين عدول ومقبولوا الشهادة فاحضروا كلام من المكرم رستم أفندي محمد
 الكاتب بقلم الجهة بمديرية الدقهلية ابن المرحوم محمد أغا البيرقدار والمكرم محمد المخلوي
 الكاتب أيضاً بالمنصورة ابن المكرم السيد المخلوي البناء بالمنصورة واستشهدا بما علمانه
 في الشهود المذكورين سرا وعلمنا فشهد به عدد تزكية السر كل منهما على انفراد به عدد
 الطلب بمواجهة المتداعيين بان كلام الشهود هؤلاء المذكورين عدل ومقبول
 الشهادة التزكية والتعديلات المقبولة شرعاً عند ذلك عرفنا المدعين المذكورين انه
 ثبت على المدعي عليه قتله لولدهما عامر عافية محمد اعدوا على الوجه المذكور وان
 لهما القصاص منه أو العفو عنه بحسب انا أو على الدية فعرف كل من المدعين المذكورين
 انهما لا يعفوان عن المدعي عليه ولا يجانوا ولا على الدية وانهما طابا لبيان القصاص من
 المدعي عليه المذكور فعند ذلك حكما لهما على المدعي عليه بالقصاص بطلبهما تحريراً
 في يوم الاربعاء ثاني جمادى الآخرة وهو يوم كتابة ذلك وقيد به بالسجل المصان سنة
 ست وثمانين ومائتين وألف ثم كتب على الاعلام المذكورين حضرة مفتي مديرية
 ومجلس المنصورة بقوله الحمد لله بالاطلاع على ما تضمنه هذا الاعلام وجد مرافقا والله
 تعالى اعلم ثم لما أرسل الاعلام لمجلس استئناف اسكندرية وعرض على حضرة مفتي
 أفندي اسكندرية تاشر عليه بما لفظه عند تلاوة هذا الاعلام على حضرة مفتي أفندي
 اسكندرية أفاد بانه حيث ان مال هذا الاعلام ان ينظره حضرة العلامة الهمام مفتي
 الاحكام فلا بأس بعرضه على حضرة ابتهادو يقيد حضرة عنه الحكم الشرعي
 وبارسال الاعلام المذكور لمجلس الاحكام وعرضه على حضرة مفتي افاد بقوله الحمد
 لله وحده بالاطلاع على هذا الاعلام وجد ان المدعين ادعيا على المدعي عليه انه ضرب
 ولدهما عامر اعدوا بما بارودة فخرج الخردق والبارود بسبب ضرب المدعي عليه لما
 عمدا في عامر المذكور الى آخر ما يدعواهما وبنسأل المدعي عليه اعترف بان قتله
 لعامر المذكور كان على وجه الخطا الظن به انه ذئب والمدعيان ادعيا اقراره بما هو
 مطابق لدعواهما طوعاً واختياراً والمدعي عليه ادعى انه أقر مكرها في المديرية بانه
 قتل عامر المذكور بما بارودة همدان وان البارودة كانت معمرة بالرش لا بالرصاص
 وبجزء من اثبات الاكراه على هذا الاقرار بعد ذلك أقام المدعيان بينة على اقرار المدعي
 عليه طائفاً مختاراً بانه قتل عامر المذكور بضربه له همدان وادعوا بما بارودة معمرة بالرش
 وان الرش خرج منها بسبب اطلاقه وأصاب عامر المذكور الى آخره ولا يخفى ان
 المدعين في دعواهما قيداً لضرب المدعي عليه ولدهما بما بارودة به كونه همدان وادعوا
 وان خروج ما فيهما من الخردق والبارود بسبب ضربه لهما عمدا في عامر المذكور

فصرح بالتقييد بالعمدية في موضعين والشهادة على إقراره بالطوع والاختيار خالية عن
تقييد القتل بكونه عمدا كما أن إطلاقه لها أيضا خال عن تقييده بالعمدية وهن تقييده
بكونه في المقتول وانما غاية ما فيه أن ضربه بالبارودة كان عمدا ولا يخفى أن المفهوم من
ضربه له بالبارودة أن الضرب كان بنفس البارودة وموجب ذلك الدية كما أن موجب
موته باصابة الرش الخارج منها بسبب إطلاقه لها بناء على هذا الاقرار الدية أيضا حيث
أنه لم يقيد الشهود الاقرار بكون إطلاقه لها كان عمدا ولا بكونه في المقتول أيضا كما هو
ظاهر بخلاف الدعوى فإن موجبها القصاص شرعا لوثبته لا شتمها لها على تقييد الضرب
بالبارودة بكونه عمدا وعدوانا وعلى تقييد ضربه لها في المقتول الذي هو سبب لخروج ما فيها
بكونه عمدا أيضا وقرق جلى بسبب ذلك بين هذه الدعوى وبين الشهادة بهذا الاقرار كما
علم مما أوفضناه كما أن إقرار المدعى عليه المذكور بالمديرية الذي اعترف به بموجبه الدية
لكون الذي يفهم منه أن القتل كان بنفس البارودة وعلى كل حال فإقرار المدعى عليه
الذي صدر بالمجاس بالقتل الخطا وإقراره بالمديرية الذي اعترف به والاعتراف الذي شهد
به الشهود المذكورون موجب كل ذلك الدية كما هو واضح وحينئذ فالحكم بالقصاص على
المدعى عليه والمحال هذه غير موافق شرعا ومطلب البينة على اثبات الطوع في الاقرار
غير موافق للأصول الشرعية لأن الأصل في الاقرار الطوع وان عجز مدعى الاكراه عن
اثباته بمخالف مدعى الطوع إلى بين الشرعية على نفي الاكراه هذا ما ظهر في الجواب عن هذا
الاعلام والله اعلم وبإرسال الاعلام إلى مجلس المنصورة وعرضه على قاضي أفندي
المنصورة كتب على ظهره مانعه قد صار اطلاعا على ما فاده حضرة العلامة الفاضل
والهمام الكامل مفتي أفندي مجلس الاحكام وبمراجعة الاعلام مع ما فاده حضرة
الاستاذ الماشار إليه وجد مذكور اياها من الاعلام في شهادة الشاهدين أن محمد احسين
المدعى عليه هذا اقرب طائعا اختار انه قتل عامرا عافية ولد المدعين هذين بضربه له عمدا
عدوانا بارودة معمرة بالرش وان الرش خرج منها بسبب إطلاقه لها فاصاب عامرا ولد
المدعين في ظهره فخرجه وسال منه الدم ومات لوقته بسبب ذلك فهل لا يكفي التصريح
بذكر العمدية في بيان كيفية القتل عن ذكرها بجانب القتل وبجانب الاطلاق حيث
كان ذلك بيانا لكيفية القتل وهل لا يكفي قول الشاهدين خرج منها الرش واصابه في
ظهره ومات لوقته بسبب ذلك في أن معنى قوله بسبب ضربه له بارودة إطلاقه لها فيه
لا الضرب بنفس البارودة كما هو المفهوم من قول المدعى عليه أنه أقر بالمديرية بأنه قتل
عامر المذكور بالبارودة عمدا متعمدا وان البارودة كانت معمرة بالرش لا بالرصاص
لا ضرر به له بنفس البارودة وهذا ذكر المدعى عليه بعد ذكره أنه لم يصدقهما على أن
إقراره بذلك بالطوع والاختيار فيه ذاية فهم منه أن المنفى في كلامه الطوع والاختيار
والتهديق على ما عارضه به المدعى والمصرح به في كلامه أنه قتل عامرا المذكور

محمدا متعمدا الى آخره ولو سلم ان المفهوم من الضرب بالبارودة المذكور بالا اعلام هو
 الضرب بنفس البارودة كما هو مذكور بافاده حضرة استاذنا فظن ان موجب ذلك
 القصاص على مقتضى المنشور الصادر على ان هذا الاقرار ليس من باب الاقرار بالقتل
 المطلق حيث ذكر كيفية القتل وقد قال الانقروى من الثانى فى الشهادة على الجناية
 والاقرار بها والقصاص يقام بالشهادة أو الاقرار وان لم يوجد التصريح بالعمد والحاصل
 ان القصاص عوض لانه شرع جابر الجنازان يثبت مع الشبهة كسائر الاعراض التى
 هى حق العبد كفى مسائل شتى وكذا فى مسائل شتى من آخر المسئلة انتهى وذكر
 فى الاصل اذا ضربه بحديد لا حديد له كسبحة الميزان والعامة ويجب القصاص وان لم
 يجرح وفى ظاهر الرواية الحديد وما يشبه به الحديد كالتحاس وغيره لا يشترط الجرح
 لوجوب القصاص وعلى كل فالمتبر الحديد أو الجرح كفى بقية الواقعة وهذا القتل
 حصل به الجرح وسال منه الدم كما هو واضح بالا اعلام فى حيث طرأ لنا فى هذه الحادثة
 هذه الشبهات فاحبذنا ايضا حاشاها حضرة استاذنا المشار اليه لينظر فيما حيث ان هذه
 القضية لا تقاس بغيره الان أمر القتل أمر عظيم ومع هذا فقد صار احضار والذى المقبول
 مع المدعى عليه وتلى عليهم ما بالهجر ما افاده حضرة الاستاذ وصار تفهيمهم على
 مقتضى الافادة ان للمادية ولدهما المذكور على المدعى عليه فلم يعتد لذلك وعرف كل
 منهما انه لا يطالب بديته ولا ياخذ بديته فنروم من حضرة استاذنا الافادة عما يصير اجراؤه
 فى هذه الحادثة وبإرسال الاعلام الى مجلس الاحكام وعرضه مع جواب حضرة القاضي
 على حضرة مفتى الاحكام لاعطاء الافادة عما أوفى به القاضي المذكور كتب على الشقة
 الواردة معه فى ١٥ ذى القعدة سنة ٨٦ ما نصه - الحمد لله وحده قد صار الاطلاع
 على ما افاده حضرة قاضى المنصورة بظهور الاعلام المهر فى شأن هذه القضية والافادة عن
 ذلك انه لا جواب انساوى ما افاده سابقا فى هذه المسئلة حسبما هو موضح بجوابنا
 المبطل على ظهور الاعلام المؤرخ ١٥ ذى القعدة سنة ٨٦ والله أعلم وبوجوع ذلك الى
 مجلس المنصورة وعرضه على حضرة قاضىها كتب فى ١٠ محرم سنة ٨٧ ما نصه قد صار
 مطالعة ما افاده حضرة العلامة الامام مفتى أفندى الاحكام بافادته المسطرة بهذا
 وحيث ان حضرة الاستاذ المشار اليه لم ينفى عن الشبهة التى طرأت لنا فى هذه
 الحادثة والمدعى لم يطلب سوى الحكم بالقصاص ولم يرض بالدية واتمسنا الافادة
 من حضرة الاستاذ المشار اليه فلم يغدب شئ ولا يخفى ان قضاي القتل لا تقاس بغيرها وقد
 رخص بالائحة القضاة الجارى عليهم العمل ان القاضي يشاور العامة ويستفتيهم فى
 الدعاوى المشككة ولا يستعمل فى ذلك برأيه فنروم احالة هذه المسئلة لحضرة الاستاذ
 مفتى أفندى السادة الخنفية بالديار المصرية ليعطى على الاعلام ويعيد عما يصير اجراؤه
 (أجاب) الحكم بالقصاص الموضح بهذا الاعلام المؤرخ ٢ جمادى الآخرة سنة ٨٦ على

الوجه المستطربه صحيح حيث لا مانع وكان كل من المخردق والرشي يطابق على الاخر عرفا ولا مخالفة فيه بين الشهادة والدعوى غنغ من قبول الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) بافاده وارده من مديرية الشرقية مؤرخة ١٥ صفر سنة ١٢٨٧ شرحا على مراعاة من طرف حضرة قاضي الزقازيق بطالب ما رغبه حضرة القاضي الموصال اليه من هذا الطرف ومضمون المرافعة المذ كورة ادعى عبدالرحمن اغا عثمان القواس التركي بضابطية المحروسه سابقا ابن المرحوم عثمان اغا من أهالي اورفه وهو الوكيل الشرعي التوكيل المطلق فيما سياتي عن المرأة نفيسة الاباطية الاصل بذت عبد الله معتقة وزوجة المرحوم رستم بك مدير المنوفية سابقا الشهيرة بذلك الصادر له التوكيل المذ كور منها شفاها بالجناس على سليم افندي البحر بدلى الاصل ابن عبد الله معتق المرحوم رستم بك المذ كور وهو الوكيل الشرعي التوكيل العام المطلق في الاقرار والبراء والصالح وغير ذلك عن المرأة حنيقة خاتون البيضاء البحر كسبة الاصل بذت عبد الله معتقة وزوجة المرحوم رستم بك المذ كور الشهيرة بذلك أيضا على الوجه المعين والمشروح بالاعلام المهر من هذه المحكمة في تاريخه الثابت بذلك أيضا ومعرفة بهم بشهادة على افندي بركات الاجزاء محي بمديرية الشرقية وأحمد أفندي هاشم المقيم بناحية منيا القمع الشهادة الشرعية بان مورث الموكلتين المذ كورتين باع لهما وللزوجة الثالثة المرأة شهرات البحر يدلية بذت عبد الله معتقة أيضا ولعل معتقة خورث لدا فندي الاباطي الاصل ابن عبد الله مائة فدان وعشرة افدنة عشورية كانت في ملكه بناحية حتى الاصنافين وكفر سنوت على الشيوع بالسوية بينهم على الوجه المعين والمشروح بالنجدة الشرعية المخرجة لهم من محكمة المحروسه ووضعوا أيديهم على ذلك مدة وكل يستولي على حصته بالزراعة والابرة وفي سنة ١٢٨٢ صار قسمة الاطيان المذ كورة بينهم واستولى كل على حصته على حديثا في الاطيان المذ كورة ووضع يده عليها وان ما في حصته موكلة المدعي عليه المذ كور من بئري الساقيتين البحر الماء المعين اللتين احدا هما ذات وجهين والثانية ذات وجه واحد كالثقتين في أرض الاصنافين في القطعة الأرض التي قدرها عشرة افدنة وربع وعن فدان وثلاث قيراط من فدان ملك موكلة المدعي عليه المذ كورة محدودا بربعة الفدال قبل ينتهي لأرض موكلة المدعي عليه المملوكة لها وأرض موكلة المدعي المملوكة لها وأرض خورث لدا فندي المذ كور المملوكة له والشرقي ينتهي لأرض موكلة المدعي المملوكة لها والبهري ينتهي لأرض موكلة المدعي عليه المملوكة لها والغربي ينتهي لأرض شهرات المذ كورة المملوكة لها باقي على الشر كالم يدخل في القسمة وفي وقت القسمة اشهدوا على ذلك وان موكلة المدعي المذ كور تسحق في بئري الساقيتين المذ كورتين حصته قدرها الربع ستة قرار يط شائعة وان ذلك تحت يده موكلة المدعي عليه بغير وجه شرعي من وقت القسمة المحدد

الآن ويطلب المدعي الوكيل المذكور اثبات ذلك على المدعي عليه الوكيل المرقوم
ورفع يده موكاته عن الحصة المذكورة في يثري الساقيتين المذكورتين يحوزها الموكاته
بالوجه الشرعي ويسأل سؤال المدعي عليه الوكيل المذكور عن ذلك فسئل من المدعي
عليه الوكيل المذكور عن ذلك فأجاب بالإعتراف بوضع يده موكاته على أرض يثري
الساقيتين المذكورتين وثبت وضع يدها عليها أيضا بشهادة صاقل اغاسي مصطفي
افندي المعاون بدويان محاسنة مصر ابن المرحوم محمد افندي الدرهم - لي المقيم هو
بالهروسة وسكنه بخط الحنفى وعلى افندي مركات المذكور ~~مذكور~~ قائلان موكاة
المدعي وموكاة المدعي عليه والزوجة الثالثة والمعنى المذكورين اشترى الماسة فدان
والعشرة افدنة المذكورة من المرحوم رستم بك المذكور حال حياته على الشيوخ بينهم
على الوجه المعين والمثرواح بالحجة المخرجة لهم من محكمة الهروسة المذكورة ووضعوا
ايديهم - وتصرفوا في ذلك بالزرع والاجارة - مدة وكل منهم ياخذ حصته فيما ذكر وفي
سنة ١٢٨٢ حصلت بينهم القسمة الشرعية في الارض المذكورة واخذ كل منهم
ما حصة من نصيبه وتحرر له به التسيط الديواني اللازم ومن جملة ما خص موكاة المدعي
عليه القطعة الارض المذكورة اعلاه المهدودة بحدودها المشروحة وكان موجودا فيها
وقت القسمة ثقتان اصلهما اثرا الساقيتين المذكورتين تخر بتساو زال ما فيها
من البناء واق الموكاة المذكورة اعادت بناء احدهما التي بوجهين سن ما لها الخاص
بها لنفسها بعد القسمة والاخرى بقيت على حالها الاصلى وردمت وانه وقت القسمة
لم ينص على انهما باقيتان على الشراكة بين الموكاتين المذكورتين والزوجة الثالثة
والمعنى المذكورين وان كلاهما رضى بالقسمة المذكورة وصدق عليها وعلى دخول
الساقيتين في حصة موكاة المدعي عليه وانكر وجود ملك موكاة المدعي المذكور للحصة
التي قدرها الربيع شائع في الساقيتين المذكورتين جدا كليا ثم شرح عليهما من
حضره قاضي ولاية الشرقية محضرة مدير الشرقية بمأذونه من حيث هذه القضية
مسارسة ابدويان المديرية امام سعادةكم بناء على الافادة الواردة من محافظة مصر
للمديرية بذلك وحيث حضره مفتي افندي المديرية ليس موجودا الآن فلم يشرحه
محضر تكميل بمخاطبة حضره استاذنا العلامة فريد عصره مفتي الديار المصرية بطلب
الافادة عن البينة الشرعية في هذه الحادثة هل تطلب من وكيل المدعي عليه ابداء
الساقية المذكورة مع دخول الساقيتين المذكورتين وقت القسمة بحصة الموكاة
المذكورة او كيف الاجراء بحسب ما يرد من حضرته وللعلومية تحررتم لما وردت تلك
المرافعة لهذا الطرف وقد حضر سائيم افندي الوكيل عن المدعي عليه بتحرر له
سؤال صورته بحضوره هذه المرافعة لهذا الطرف لاعطاء الافادة عنها شرعا قد
تصادف حضوركم والاخبار منكم عن مضمون ما اجبتم به في هذه الدهوى فظهر انه

لم يذ كر منكم ما يغني دعوكم على المدعى انه حصل منها مع باقي الشركاء تصديق على دخول الساقيتين في نصيب موكلتك بمعنى التصديق صراحة منهم وقت القسمة على اختصاص الموكة بهما مع ان ذلك مفهوم مما ينسب اليك في الجواب حيث قيل بعد قولك وان كلاً منهم رضي بالقسمة وصدق عليها ما لفظه وعلى دخول الساقيتين في حصة موكة المدعى عليه فيقتضي الاجابة منكم عن حقيقة جوابكم هل انتم تدعون بحصول التصديق من الشركاء على اختصاص موكلتك بهم وقت القسمة كالمستفاد من هذه الصورة ام دعواكم مجرد حصول التصديق من الشركاء على القسمة فقط من غير تعرض لدخول الساقيتين في نصيب مخصوص او بقائها على الاشتراك وانتم الاشهاد على بقائها على الاشتراك وقت القسمة التي تدعيه المدعى واذا كنتم ادعيتم حصول التصديق بالاخصاص فهل لكم بيينة تثبت ذلك ام لا يقتضي الافادة ليجري ما يلزم اجاب بخصه وختمه انه لما ادعت المدعى الاشهاد وقت القسمة على بقاء الساقيتين المذكورتين على الاشتراك بمعنى انه صار استثناء وهما وقت القسمة منها اجنباً بالانكار لذلك وان الذي حصل هو قسمة الاطيان واختصاص موكلتي بعشرة أفدنة التي بها الساقيتان من جملة ما خصها ولم يحصل التعرض للساقيتين المذكورتين بانخراجهما من القسمة ولم ادع تصديق الشركاء وقتها على دخول الساقيتين في حصة موكلتي صراحة فلعل ذلك كذا غلط في الكتابة وعلى فرض صدور ذلك وقت المرافعة فلا ادعى به ولا بيينة لي على تصديقهم صراحة باختصاص موكلتي بالساقيتين المذكورتين انما الذي ادعى به حصول القسمة وانه لم ينص على بقاء الساقيتين على الاشتراك وأن كلاً من الشركاء رضي بالقسمة المذكورة وصدق عليها ايديوان الرزنامة وهذا جوابنا (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة فتبين منها ان حصل دعوى عبد الرحمن اغاء عثمان بالوكالة عن المرأة نفيسة على سليم افندي الوكيل عن المرأة حنيفة ان موكلتي المدعى والمدعى عليه المذكورين مع باقي الشركاء في ارض الابعادية المذكورة البانغ قدرها مائة فدان وعشرة أفدنة تصادقوا جميعاً وقت القسمة على ان الساقيتين المذكورتين المتنازع فيهما اللتين من ضمن ارض العشرة الافدنة التي اختصت بهما موكة المدعى عليه باقيتان على الاشتراك بين الشركاء الاربعة ولم تدخل في القسمة وان جواب المدعى عليه انه وقت القسمة لم ينص على بقائهما على الاشتراك بين الشركاء وأن كلاً منهم رضي بالقسمة المذكورة وصدق عليها وعلى دخول الساقيتين في حصة موكة المدعى عليه وانكر بقاءهما على الاشتراك وزاد المدعى عليه في جوابه ان الساقيتين المذكورتين كانتا قديمين فخر بتاؤزال ما فيهما من البناء وان موكلته اعادت بناء احدهما وهي ذات الوجهين من مالها الخاص بها نفسها بعد القسمة والاخرى بقيت على حالها فعلى هذا لو أقام وكيل المدعى بعد صحة الدعوى بيينة على

تصادقهم وقت القسمة على بقاء الساقيتين المذكورتين على الاشتراك وأقام وكيل
المدعي عليها بيئته على تصادقهم وإقرارهم باختصاص المدعي عليها بالساقيتين
المذكورتين وقت القسمة الذي هو معنى قوله وعلى دخول الساقيتين في حصة موكة
المدعي عليه في تاريخ واحد تنهاترا البيئتان وتترك الساقيتان المذكورتان في يد موكة
المدعي عليه بمقتضى أصل القسمة فكأنهم اقتسموا الأرض ولم يتعرضوا للساقيتين
المذكورتين فتسكونان داخلتين في العشرة الافدنة الملائقية اختصت بهما موكة المدعي
عليه ويكون ما فيهما من البناء قابلاً لذلك ولوأقام احد القرينين بيئته على دعواه على
هذا الوجه دون الآخر فيقضى له بما ادعاه ولم يقيم كل منهما ما بيئته على ما ادعاه تترك
الساقيتان المذكورتان في يد موكة المدعي عليه ويكون ما فيهما من البناء قابلاً لذلك
على فرض كونه قديماً لتصادقهما على أصل القسمة وعلى اختصاص موكة المدعي
عليه بالعشرة الافدنة التي فيها الساقيتان المذكورتان وحقيقة ذلك حاجة الى التكلم
على اثبات احداث البناء المذكور وعدمه هذا تفصيل الحكم على مقتضى هذه الصورة
واما على مقتضى ما ذكره وكيل المدعي عليه بعد حضور هذه الصورة له من الطرفين في
جوابه المؤرخ ٢١ صفر سنة ١٢٨٧ الذي جرحه بخطه وختمه المتضمن انه لا يدعي بحصول
التصادق من الشركاء المذكورين وقت القسمة صراحة على اختصاص موكاته
بالساقيتين المذكورتين وان نسبة ذلك اليه في الجواب لعله ذكر غلطاً في الكتابة
وانه لا يبيئه له على ذلك وانما الذي يدعي به حصول القسمة وانه لم ينص على بقاء الساقيتين
على الاشتراك وأن كلام الشركاء رضي بالقسمة وصدق عليها فلا حاجة حيثئذ الى
التطويل بل يقال ان أثبت وكيل المدعية اقرار الشركاء باستثناء الساقيتين
المذكورتين من القسمة وقتها وبقائها على الاشتراك بينهم يقضى لموكته بنصيبهما من
ذلك والا فهما داخلتان في نصيب موكة المدعي عليه لكونهما جزءاً ما اختصت به مع
تصادقهما على أصل القسمة في عموم الأرض والبناء القديم تابع والله تعالى أعلم
(سئل) بافادة واردة من محافظة مصر مؤرخة في ٢٣ صفر سنة ١٢٨٧ بطلب الاطلاع على
الاعلام الشرعي المحرر من محكمة رشيد باقامة امرأة تسمى فطومة بنت أحمد المسيري
ناظرة على وقف القابودان لكونها أحد مستحقيه وارثهم وما افتاه الشيخ محمد عروس
على الصورة المحكي عنها والافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي ومضمون الاعلام المحكي
عنه حضر المكرم الامثل السيد محمد البحابين المكرم المحترم السيد أحمد البحابين المرحوم
الشيخ محمد وهو الوكيل الشرعي عن والدته المصونة فطومة بنت المرحوم السيد أحمد
المسيري ابن المرحوم الحاج محمد في الدعوى لها وعليها والصلح والابراء والاقرار
والانكار والايجار وقبض الاجرة وفي كل شيء يجوز فيه التوكيل شرعاً باعتدافها بذلك
لدى ما دون حضرة مولانا المحاكم الشرعي الموما اليه بحضور كل من المكرم السيد مصطفى

البجا ابن الشيخ حسين ابن الشيخ محمد والمكرم الشيخ محمد وعامر ابن المكرم الشيخ عامر
 البغدادى ابن المرحوم بغدادى واحضر معه الشيخ ابراهيم الصواف ابن المرحوم خليل
 الصواف بن حسن وادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه بان من الجارى في
 وقف المرحوم يوسف قابودان ابن المرحوم حامد ابن المرحوم على جد الموكلة المذكورة
 جميع الخانوت الكائن بحرى تغر رشيد تجاه مسجد سيدى على المحلى تحت بركاته المحصور
 كامل الخانوت المذکور بخدود أربع أربعة الحد القبلى والحد الغربى كل منهما لزيق
 الشارخ المملوك والحد الشرقي لزيق الخوش الجارى في وقف المرحوم يوسف قابودان
 ابن حامد بن على والحد البحرى لزيق الخانوت الجارى في وقف يوسف قابودان
 المذکور وان الوقف المذکور كان مشغولا بنظر المرحوم السيد صالح المسيرى ابن
 المرحوم الحاج على ابن المرحوم مهبطى بموجب تقريره الشرعى المسطر من محكمة
 رشيد المؤرخ بالسابع والعشرين من شهر ربيع الثانى سنة ثمان وأربعين ومائتين
 وألف ومات الناظر المذکور بقي الوقف المرقوم خاليا عن ناظر شرعى وان موكلة
 المدعى المذکور ارشد المستحقين في الوقف المرقوم وتستحق النظر على الوقف المذکور
 على حسب شرط الواقف المذکور المعين بمكتوب وقفه الشرعى المسطر من الباب
 العالى بمصر المحروسة المؤرخ باليوم الرابع من شهر ذى القعدة سنة أربع وأربعين
 وتسعمائة وان الخانوت المذورة اعلام جارى تاجر هذا المدعى عليه من ابتداء شهر
 جمادى الاولى اتماية شهر رجب سنة خمس وثمانين ومائتين وألف باجرة قدرها في
 كل شهر سبعة قروش جملة ذلك أحد وعشرون قرشا صنفها نصف ريال من الريالات
 الباريزى وقرش واحد من القروش الفضة المصرى وان الوكيل المدعى هذا يطالب
 هذا المدعى عليه بدفع مثل القدر المرقوم ليحوزه بجهة الوقف المرقوم ويسأل جوابه عن
 ذلك وسئل المدعى عليه المذکور عن ذلك فأجاب بالاعتراف بجران الخانوت المذکور في
 الوقف المرقوم وانه جارى تاجر من ابتداء شهر جمادى الاولى لغاية رجب سنة خمس
 وثمانين ومائتين وألف وان بذمتهم بلغ الأجرة المدعى به المذکور بجهة الوقف المرقوم
 وان موكلة المدعى المذکور من جملة المستحقين في الوقف المذکور وانكر دعواه الارشدية
 المذكورة وكلف الوكيل المدعى اثبات ذلك بالوجه الشرعى فاحضر كلام المكرم
 الامثل السيد صالح الجارم نجل مولانا العلامة الكامل الامام الفاضل الشيخ عبد الفتاح
 الجارم ابن مولانا العلامة المغفور له الشيخ ابراهيم الجارم مفتى اسادات الشافعية
 بالتغريكان تفهمه الله بالرحمة والرضوان والمكرم الشيخ محمد وعامر ابن المكرم الشيخ
 عامر البغدادى ابن المرحوم بغدادى وشهد كل منهما على انفراد في وجه المدعى عليه
 المذکور بان المصونة قطومة بنت المرحوم السيد أحمد المسيرى ابن الحاج محمد ارشد
 المستحقين في وقف جدها الا على المرحوم يوسف قابودان بن حامد بن على وتستحق النظر

على الوقف المرقوم دون باقي المستحقين لاهليتها وصلاحيتها واديانتهما وعفتها دون باقي المستحقين المذكورين الشهادة الشرعية وعرضت هذه القضية على حضرة العلامة الكامل الهمام الفاضل الشيخ عبد الفتاح الجارم المفتي المحنفي بالغرالموما اليه اعلاه واجاب عليها بقوله الحمد لله الدعوى المذكورة صحيحة شرعا والشهادة مستقيمة بمقتضاها يقضى بارشدية الموكة المذكورة والزام المدعى عليه بدفع القدر المرقوم بعد التزكية الشرعية والله اعلم وزكى كل من الشاهدين المذكورين بحضورهما سرا وعلنا بشهادة كل من المكرم عابدين زاهر ابن الجراح أحمد عابدين ابن السيد عابدين والمكرم صالح الفرس ابن المكرم السيد محمد الفرس ابن المرحوم صالح التزكية الشرعية فحينئذ اعترف حضرة مولانا الحاكيم الشرعي الموما اليه المدعى عليه المذكور بأنه حيث كان الامر كما ذكر فقد ثبتت ارشدية المرأة فطومة المذكورة دون باقي مستحق الوقف المذكوروا شهد على نفسه حضرة مولانا الحاكيم الشرعي الموما اليه المفوض له في ذلك كلا من ذكرت اسماءهم اعلاه انه اقام ونصب وعين المصونة فطومة المذكورة ناظرة شرعية ومختصة مرضية على وقف جدها الاعلى المرحوم يوسف قابودان المذكور الذي منه الحانوت المذكور واذنها يقبض ريع الوقف المرقوم وصرفه على حسب شرط الواقف المذكور المعين بكتابة وقفه وقبل ذلك لها وكيلها المذكور قبولاً مرضياً بحضور كل من ذكرت اسماءهم اعلاه اثبتت اهليتها وصلاحيتها لذلك وارشدته دون باقي مستحق الوقف المرقوم على الوجه المشرح وأمره ولانا الحاكيم الشرعي الموما اليه المدعى عليه المذكور بدفع مثل القدر المدعى به المذكور لو كيل الناظرة المذكورة اعلاه وحكم عليه بذلك حكماً شرعياً بعد صدور الاذن من الاوقاف المصرية باقامة المصونة فطومة المذكورة ناظرة على الوقف المذكور بموجب الخطاب الوارد لها فظة رشيد في ١٧ رجب سنة ٨٥ وشرح عليه للحكمة بناء على ما فتى به حضرة الاستاذ العلامة الشيخ عبدالقادر الرافعي مفتي افندي الاوقاف بقوله الحمد لله اذا تحقق شرعاً ان المرأة المذكورة ارشدت مستحق الوقف بالبينة الشرعية في وجه خصم شرعي يحكم باستحقاقها نظر الوقف المذكور ويحرمها السند الشرعي به وكذا يحرمها اذا صدق المستحقون على استحقاقها النظر لارشديتها عنهم والله اعلم وجرى ذلك وحرر في يوم الاحد المبارك غاية شهر رجب سنة خمس وثمانين ومائتين وألف وصورة ما فتى به الشيخ محمد دعروس الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صريح كتب المذهب كالدرر حواشيه ان من شرط صحة الدعوى كونها في وجه خصم شرعي قال العلامة علاء الدين الطرابلسي في معينه ثم الدعوى الصحيحة أنه يدعى شيئاً معلوماً على خصم حاضر في مجلس المحكم دعوى تلزم الخصم أمراً من الامور والمستاجر ليس خصم السماع هذه الدعوى كفا في الخيرية وكذا الشهادة عليه بانها

هذه العبارة نقلها في رد
المختار حاشية الدر في أواخر
كتاب الوقف اه منه

ارشد المستحقين غير معتبرة اذ ثبوت الارشدية انما يكون في وجه خصم شرعي بشهادة
بينتة من كاه أو تصديق باقي المستحقين ولا بد من العلم بالاولاد والواقف واولاد اولاده
وحصرهم قال العلامة قاسم في فتاواه ان الشهادة بالارشدية تحتاج ان يكون الاولاد
واولاد الاولاد معلومين محصورين ان يكون المشهود له ارشدا من غيره انتهى حريفاً بين
من هذه النصوص ومن فتوى العلامة مفتي الاوقاف عدم صحة هذه الدعوى والشهادة
وان اقامة الوكالة ناظرة ليس بصحيح اذ فتواه مصرحة بانها اذا ثبت انها ارشدية مستحقة
الوقف بالبينسة الشرعية في وجه خصم شرعي أو تصديق باقي المستحقين يحكم باستحقاقها
النظر وقد اتفق الشرطان في هذه الدعوى على ان صحة دعوى ارشديتها المذكورة والحكم
لها بالارشدية انما يكون بعد ثبوت نسبها للاوقاف بالوجه الشرعي لا بمجرد صور مخرجة
من السجل كتب عليها سابقا بعد اتمام الحجة وانها لا يثبت بها نسب ولا استحقاق كافي
الدرو حواشيه وأيدما كتبه بفتوى حضرة سيدنا مولانا العلامة الكامل الاستاذ
مفتي الديار المصرية كما هو مكتوب في أوراق هذه الدعوى وفي الخبرية ما لفظه حريفاً
سئل في صورة محضر مقيد في السجل ملخصه ثبت لدى متوايه مولانا القاضي فلان
بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان الذين عرفهما القاضي وقبل شهادتهما بعد
التزكية بمعرفتهما اقلانة بنت فلان وانها تستحق في ربيع وقف جد هالما فلان بن
فلان انتقل لها عن والدتها اقلانة بنت فلان الواقف وان الحرمة المذكورة والدلة اقلانة
بنت فلان الواقف المزبور ثبوتاً شرعياً وحكم بموجب ذلك حكم مسؤولاً فيه بعد تقدم
دعوى من فلان بوجه فلان بن فلان مستاجر المعصرة اقلانية بالمحلة اقلانية الجارية
في الوقف ومطالبة بقرش واحد من اجرة المعصرة من استحقاقه بالوقف واعترف المستاجر
بالاجرة وانها في ذمته وانكاره استحقاق المدعي المذكور وسؤال وجواب واعذر شرعي
في ذلك واعتبار ما وجب اعتباره شرعاً وذلك بعد اطلاع المحاكم المذكورة على دفاتر
الوقف المذكورة المقيمة بالسجل فوجد بها اسم الحرمة المذكورة جد المدعي في ربيع
وقف جد لاه الواقف المذكور انتقل ذلك عن والدتها بنت الواقف فلما كان الحال
على هذا المنوال وثبت مضمون ذلك بشهادة الشاهدين المذكورين أمر مستاجر المعصرة
بدفع القرش المعترف به من الاجرة للمدعي المذكور وقام مثل ذلك المستاجر المذكور
امتثالاً لشرعياً جرى ذلك في تاريخ كذا فهل هذه الدعوى الصادرة على مستاجر المعصرة
المذكورة صحيحة فيكون المحضر المذكور صحيحاً أم لا فلا يكون صحيحاً وهل يثبت
الاستحقاق بمجرد الدفاتر التي هي خطوط منقوشة في السجل بغير برهان أم لا أجاب
لا تصح الدعوى على مستاجر المعصرة باجتماع علمائنا سارحهم الله تعالى لا سيما مع
اعترافه انه مستاجر وهذه المسئلة من مسائل مخمسة كتاب الدعوى واطبقت المتون
والشروح والفتاوى على انه اذا أقر المدعي ان المدعى عليه مستاجر لا تسمع عليه الدعوى

ولا تقبل الشهادة عليه لعدم صلاحيته خصه بالدعوى ودعوى الوقف واستحقاق الغلة
انما هو على الناظر المتكامل عليه لا على مستأجر الوقف فلا يكون المهاضر المذكور صحيحا
لانه حكم على غير خهم اذا استحقاقه الغلة ووقوف على ثبوت نسبه بالواقف ودعواه على
المستأجر باطله لا بجماع انما تنال عدم ثبوت نسبه بالشهادة على المستأجر لانه ليس خصهما
في ذلك بالاجماع انتهى ثم ساق عبارة مفادها عدم الاعتماد على الخط ولا يعمل
به ولا يكتب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين الى آخر عبارته اذا علمت
هذه النصوص علمت ان المستأجر المذكور ليس خصهما في هذه الدعوى وانه لم يثبت لها
نسب ولا استحقاق وان دعوى الارشدية مع كونه لا بد وان يكون في وجه خصم شرعي
يشترط في المدعى به ان يكون ثابت النسب والاستحقاق حتى يصح أن يقال فيه انه
أرشد المستحقين والموكلة المذكورة لم يثبت لها نسب ولا استحقاق كما هو ظاهر من أوراق
هذه القضية التي سـ ثلثنا منها مرارا فان قال فائلا ان نسبها يثبت بمجرد الصور التي
اخرجت سابقا من المجلد يرد عليه بانها باطلة لا يثبت بها نسب ولا استحقاق كما أفاده
الدروحي واشبهه وافق بعدم صحتها أيضا حضرة سيدنا ومولانا الاستاذ الفاضل مفتي
الديار المصرية حين اطلع عليه وان قال ان نسبها ثبت في وجه المستأجر يرد عليه بانه ليس
خصما في ذلك بالاجماع كما هي عبارة الخيرية فاذا انتفى نسبها واستحقاقها فلا يقال انها
أرشد المستحقين كما هو ظاهر لادنى من تأمل وأنصف وهذا قطع النظر عما في هذا
الصل من المخالفات وما زاده المدعى عليه مما لم يدعه المدعى كما يفهم بالتأمل والله أعلم
كتبه الفقير محمد عروس ومن كتب ان المستأجر خصم في هذه الدعوى فليبين النص
محمد عروس (أجاب) قد صار الاطلاع على ماحوته صورة الاعلام المنسوبة الى حضرة
قاضي تغر شيد المأثورة بغاية شهر رجب سنة ١٢٨٥ وعلى ما في ظاهرها من المناقضة
المحررة من طرف حضرة الشيخ محمد عروس المتضمنة بطلان الحكم بالارشدية والنظر
الذي حوته تلك الصورة المرفوعة مع هذا الوجه التي ابداهها حضرة الشيخ المومنا اليه
بعد صدور فتوى من حضرة الشيخ عبد الفتاح الجسام بصدقة الدعوى والشهادة وانه
يقضى بالارشدية المسطرة ضمن الصورة المذكورة والافادة عن ذلك ان الحكم بالارشدية
واستحقاق النظر على الوقف المذكور على الوجه المسطور بتلك الصورة غير صحيح لعدم
صحة الدعوى والشهادة وذلك لعدم بيان شرط الواقف وعدم بيان نسب الموكلة الى
الواقف وعدم بيان المستحقين للوقف في الدعوى والشهادة لامن الوجه الذي ابداه
حضرة الشيخ محمد عروس المذكور الذي هو عدم كون المستأجر خصم في اثبات النظر
للارشدية وامام ابداه الشيخ المذكور من وجه الفساد لهذا الحكم وهو عدم بيان
المستحقين مع كون صفة الحكم يحتاج الى كون المستحقين محصورين معلومين ليكون
المشهد له أرشد من غيره فمحتاج موجب للفساد وامام ما ذكره من أن الحكم بالارشدية

يتوقف على قوت نسب المدعية فذلك ليس على اطلاقه وانما يكون ذلك شرطاً لو
 أنكر الخصم الشرعي في مثل ذلك نسبها الى الواقف بعد ديانته وما ابداه حضرة الشيخ
 المذكور في استدلاله على عدم انتصاب المستاجر خصماً في هذه الحادثة لا يصلح دليلاً
 لذلك بل تصح الدعوى ممن يدعي النظر على المستاجر لعقد الواقف لتوصله الى الزام
 المستاجر المذكور بدفع ما عليه من الاجرة لجهة الوقف الى ناظره المدعي بواسطة نظره
 وتصح الخصومة بينهما ما في ذلك لا تطابق تعريف الدعوى الصحيحة الذي نقله حضرة
 الشيخ المذكور عن معين المحكام في أوائل جوابه على ذلك وهو كون الدعوى الصحيحة
 ان يدعي شيئاً معلوماً على خصم حاضر في مجلس المحكم دعوى تلزم الخصم أمر من الامور
 ولوجود شرطها وهو كونها ملزمة شيئاً على الخصم بعد ثبوتها وهنا كذلك وما نقله عن
 الخيرية من صورة المحضر التي لم تصح فيه الدعوى على المستاجر فوضوعه دعوى مستحق
 في غلة الوقف على مستاجر كان من أما كنهه ليثبت استحقاقه في الغلة في وجهه ومن
 المعلوم ان ذلك لا يثبت الا في وجه الناظر أو وكيله كدعوى عين الوقف وأمام وضوع
 حاد فتناقصه ودعوى الناظر على المستاجر استحقاقه قبض الاجرة منه وطلب الزامه بذلك
 بسبب الولاية الشرعية التي يدعيها فافترقا وأما لو نصب القاضي الذي يملك نصب
 الناظر أحد مستحق الوقف المذكور ناظر اعليه نصيباً مبتدأ غير مبني على الثبوت
 المذكور الذي لم يصح وكان نصب القاضي المذكور اعدام تبين من يستحق النظر بشرط
 الواقف فيقال في نصبه المذكور انه ان تبين بعد ذلك مخالفته لشرط الواقف لوجود ارشاد
 منه وان الواقف شرط النظر لا ارشاد فيلغو نصبه المذكور عند تبين خلافه والافهوماض
 لعدم ثبوت مخالفته لشرط الواقف والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من قاضي المنصورة
 مسطرة على صورة حجة تداع وصلح مؤرخة تلك الحجة ٨ رمضان سنة ١٢٧٩ مضمونها
 الاستقهام عما اذا دعي كل من حسين والمرسي باستحقاقهما فاعلم هو مذكور بالحجة من
 اطيان وغيرها هل وجود حسين بالغاً وقت التداعي المهر رباً بحجة وسكوته لا لأن لا يمنع
 من طلبه استحقاقه وهل مضى نحو ست سنوات على بلوغ المرسي الذي كان قاصراً وقت
 التداعي لا يمنع من طلب استحقاقه أيضاً وهل سكوت والدتهم السيدة عن طلب حقها
 من وقت التداعي لا لأن لا يمنع أيضاً من طلب حقها في غير الاطيان حيث الجميع عائلة
 واحدة وفي معيشة واحدة الآن ولو كان شحاتة وصياً على المرسي وحضرة القاصرين
 وقت التداعي لا تسكون وصاينه عليهما امانعة من طلبهما حقهما وهل اقرار شحاتة
 أحد المدعي عليهما مع ابن عمه على المدعي عليه الثاني بان المتروك عن مورثيهما
 سبعة أفدنة وأما باقي الاطيان فهي حيازة على نفسه خاصة الموضح اقراره بالحجة يمنع
 من دعواه بزيادة عن السبعة الافدنة ولا يكون له في الاطيان الا حقه في السبعة الافدنة
 نروم الافادته بما يقتضيه الحكم الشرعي ومآل الحجة المذكور ادعى شخص يسمى سراج

الدين عنان بن ابراهيم وآخر يدعى سيد احمد عنان بن حسين ولد اعم لبعضهما على
المأخوذ بن ميمم ما بالهلس هم اعملى عنان بن ابراهيم عنان المذ كر وشعثة عنان بن
حسين عنان المذ كوربان والذى المدعىين المذ كورين والمدعى عليهم ما توفيا
والنصره ميراث ابراهيم عنان والاسراج الدين وعلى عنان فيهما وفي اخوتهما وهم
سليمان والسف والغندورة وفي زوجاته مباركة وصلوحة وأم احمد ومروان ميراث
حسين والاسيد احمد وشعثة المذ كر بن النصر فيهما وفي حسين والمرسى وخضرة
القاصر بن وفي زوجتيه السيدة وجوزوان الخلف عن الاخوين المذ كورين
عقارات عينها بالدعوى وجميع منفعة ثمانية واربعين فدانا وثلث دربع ونصف
قيراط كائنة بناحية كذا وعينها في الدعوى واشجار معينة أيضا وجميع ثمانية
أفدنة وثلثين مستجدة بعد وفاة ابراهيم عنان المذ كور في حياة أخيه حسين وأولاد
أخيه كائنة بناحية كذا وعينها في الدعوى أيضا وكذا جلة مواش متنوعة اشير اليها
في الجلسر وان جلة مواش عينها مستجدة بعد وفاة ابراهيم عنان في حياة حسين
أخيه وأولاد أخيه وأشار اليها في الدعوى وان الواضح يده على جميع ذلك المدعىين
والمدعى عليهم وباقي الذكور من ورثة حسين وابراهيم المذ كورين وان المدعى
عليهما معارضان للمدعىين ومانعان لهما من اخذ استحقاقهما من ذلك وان جميع ذلك
ما عدا السواقي والاشجار المغروسة حولها والخمس والنوارج التي لم تعين ولم يشر
اليها ايضا بانهم ما منع التعرض لهما فيه واخذ استحقاقهما بالوجه الشرعى ويسألان
عن ذلك اجابا بالاعتراف بوفاة الاخوين والنصر انهما في ورثتهما المذ كورين
وبوض ايديهم اعملى ذلك خاصة وبالاعتراف بسبعة أفدنة انهما شتركة بين المورثين
وبعض عقارات كذلك وادعيا اختصاص على بباقي الاطيان وبعض مواش وبعض
عقاروا اختصاص شعثة ببعض مواش ثم اتمح المدعىان مع المدعى عليهم ما ودخل في
الصلم رجب آخر يدعى سليمان المذ كر اعملاء اسراج مع المدعى عليهم اعملى اخذ
اربعة وعشرين فدانا ونصف قيراط من الاطيان المذ كورة وبعض مواش وعقارات
وانقطع النزاع بينهم هذا حاصلها (اجاب) هذه السادة لم سمع فيها دعوى شرعية الى
الآن على ما نه فلهذا ينبغي بعد تقويل قضية شرعية على فاض من القضاة وحضور
الاخصام يبين يديه ان يسمع كلام المدعى واحدا أو أكثر فان صحح دعواه يسأل خصمه
عن ان اجاب بالاقرار لخصمه يحكم له بمرجبه وان أنكر وذكر كلاما آخر يدفع به
كلام المدعى فن ظهر كونه دفعا شرعيا يسأل خصمه عنه فان أقر به بمنع عنه وان
أنكره كلف مدعيه اثباته وان اشتهبه القاضى في كونه دفعا شرعيا أم لا فلا مانع من
الاستفتاء عنه بعد ذلك وهذا لم يحصل شيء من ذلك ويجرد وجود حجة في يد بعض
الاخصام قبيل حصول الخصومة والتسك بها لا ينبغي السؤال عما تضمنته أو عن شيء

آخر لا تعرض في تلك الحجة ومع ذلك فيكم الاطيان الاميرية منوط باللائحة والاوامر ولا تباقي بذلك اذا حكمها الا ان متوقفة على تطبيق جزئياتها على ما هو مقررها وليس هـ. ذامن وظيفة المفتي وبقطع النظر عن ذلك فلا يخفى على فطنة حضرة تكم ان القاصر لا يمنعه اقرار وصيه عليه بشئ صريح فضلا عن غيره وكذا مجرد وجود شخص بالغ مع آخر في عائلة واحدة ساكتا عن المنازعة لعدم اقتضاها فادعى غيره على من هو معه في المباشرة بان جميع ما هو تحت أيديهم مشترك بين الجميع بما فيه سهم الساكتون فادكره المدعى عليه وادعى اختصاصه بشئ مما ادعى به عليه ثم صالحه على شئ مما وقعت فيه الدعوى وغيره مما لا يمنع البالغ الساكت من طلب حقه والدعوى به لانه لا يخلو اما ان يدعى باستحقاقه على من اخذ بدل الصلح وهو سراج وابن عمه من ضمن ما اخذ به لا فدعواه فيه مسوعة لا قرارهما له بالحق ضمن دعواهما الاولى واما ان يدعى بما يستحقه فيمابق تحت يد المصالح او وارثه وهي مسوعة ايضا عند عدم المسامح اذ لم يحصل فيه تصرف يمنع من سماع الدعوى بحضرة المدعى سوى انتفاع الكل بذلك لسكونهم في معيشة واحدة وهو غير مانع كما انه لا يخفى ان من أقر بشئ على نفسه وهو بالغ عاقل طائع يعامل بموجب اقراره بعد ثبوت اقراره شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافاده واردة من مجلس الاحكام بتاريخ ٩ ربيع الاول سنة ١٢٨٧ مضمونها الاعلام المرفوق مع هذه واردا للاحكام بافاده مجلس استئناف اسكندرية في ٣ ص سنة ١٢٨٧ بقصد اطلاع حضرة مفتي الاحكام عليه وقد توضيح من حضرته بانه حيث سبق رؤية مرافعة الاعلام المندكور قبل الحكم فيها بطرف حضر تكم وأعطى فيها جواب الحكم الشرعي فيه يبرأ حالة النظر فيه على حضر تكم للافادة عن صحة الحكم المشتغل عليه الاعلام المرقوم او بطلانه ولهذا أرسل الاعلام طيه للاطلاع عليه والافادة عنه اذ كروا الاعلام المندكور من محكمة طنتدا مؤرخ ٨ شوال سنة ١٢٨٦ وعليه تصديق من حضرة الشيخ بكرى الحاي مفتي مجلس طنتدابا التصحيح في غاية لسنة ١٢٨٦ وبعرضه على حضرة مفتي أفندي اسكندرية تاشر عليه بانه حيث كان ما آل هذا الاعلام ان يعرض على حضرة الاستاذ مفتي الاحكام فيستحسن حالته على حضرته ليعني عنه الجواب وباحالته على حضرة مفتي الاحكام أحال على هذا الطرف بافادته على الشقة الواردة المؤرخة في ٢٩ ص سنة ١٢٨٧ حسب الموضوع بافاده الاحكام وهذا الاعلام قد دمور ودورة المرافعة المعينة فيه للاحكام قبل الحكم فيها وطالب حضرة مفتي طنتدا وقاضيا انظر فيها واعطاء الحكم من هذا الطرف وحضره مفتي الاحكام وقد كان وأعطيت الافادة اللازمة على هذا الوجه في تاريخ ٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦ وسطر في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى حاصلها عدم متابعة الشاهد الدعوى وان لا يقضى بها ثم بعد رجوعه لمحل سطر ما نصه زيادة

ذو قعدة الأولى سنة

على الصورة التي وردت سابقا ثم في يوم الثلاثاء حادي عشر رمضان سنة تاريخه حضرت
المرأة خديجة المدعية المذ كورة وصدقت على شهادة محمد بعيسى الفلاح بن سليمان
ومحمد رومية التاجر بن محمد بن ابراهيم بحضورهما وبحضور الجارحي المحروس ومحمد
عبد الله المذ كورين ثم في يوم الاثنين ٨ شوال سنة ١٢٨٦ حضرت المرأة خديجة
المذ كورة مع الجارحي محروس ومحمد عبد الله المذ كورين في دعوى المدعية المذ كورة
ومحمد بعيسى ومحمد رومية الشاهدين المذ كورين وأحضرت كل من المسكرم حيدة
ابراهيم ابن المرحوم ابراهيم سيد احمد الفخار والمسكرم ابراهيم ابن المرحوم ابراهيم
السعدى كلاهما من أهالي دمنهور البحيرة وشهد كل منهما ما عدله محمد بعيسى ومحمد
رومية الشاهدين المذ كورين وتزكيتهم اسرا وعلنا بحضور المدعى عليهما المذ كورين
والشاهدين المذ كورين بالجلس المشار اليه فعند ذلك حكمنا للمدعية وبغتها
سرية الموصلة المذ كورتين على الجارحي محروس ومحمد عبد الله المدعى عليهما
المذ كورين بالقصاص بطلبهما لذلك بحضور الشاهدين والمنزكين المذ كورين بالجلس
المشار اليه وبحضور المدعية وابنتها الموكلة المذ كورة والمدعى عليهما المذ كورين
حكمنا شرعا بالطريق الشرعي بعدم مراعاة ما يجب شرعا بالجلس المشار اليه وذلك بعد
التعريض للمدعية وموكلاتها المذ كورتين بالعقوبات الصلح وامتناعهما عنهما امتناعا كاملا
وعند حضور عبد الكريم محمد أحد المدعى عليهما يجري ما يجب شرعا معه (أجاب)
بالاطلاع على هذا الاعلام تبين انه غير مستوف في مقتضى ارجاعه لصل صدره لاسقياء
ما هو لازم في هذه القضية شرعا وقد أوضحنا لكل من حضرة مفتي مجلس طنتاد وحضرة
قاضيه اماما هو لازم في هذه المادة خارجا عن هذه الشقة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة
واردة من مديرية الشرقية في ٢٦ راسا سنة ٨٧ بطلب الاستيفاء عن الحكم الشرعي
في مراعاة من قاضي مديرية الشرقية مضمونها ادعى الخواجا حنا يوسف التريزي الذي
ابن المتوفى يوسف بن عوض من الهروسة وهو الوكيل الشرعي التوكيل المطلق فيما
سما في عن المرأة مرسينة الذمية بنت المتوفى الياس ميمون عبد الله من صيدا بالديار
الشامية المعروفة بنوجة المتوفى الخواجه يوسف السمان الصادرة له الوكالة المذ كورة
من الموكلة المذ كورة شفاها لدية بالجلس بحضور شاهدي المعرفة لهما همامتي خليل
الصانع الذي والخواجا فرج التريزي الجميع مقيمون ببندر الرقازيق شرعية على كل من
الخواجا ناعوم السمان الذي وأخيه مشيقة الخواجا حنا السمان الذي كلاهما تاجر
بالبندر المذ كور وحاضر معه بالجلس ولدى المتوفى الياس السمان ابن المتوفى انطون
السمان من حلب بالديار الشامية الثابت معرفتهما أيضا بشهادة من ذكر القاشم كل
منهما عن نفسه وبالأحد هما الخواجا ناعوم من الوصاية الشرعية المختارة على بنتي
أخيه مشيقة المتوفى الخواجا يوسف السمان المذ كور من قبل أخيه المذ كورهما مختارة

وابيصة القاهران عن درجة البلوغ الى الحكم المعين والمشروح بالاعلام الشرعي
المسطر من هذه المحكمة المؤرخ فاية ذى القعدة سنة ٨٥٠ بان موكلة المدعي المذكورة
تستحق قبل زواجه المتوفى الخواجا يوسف السمان التاجر كان ببندر الزقازيق ابن
المتوفى الياس السمان ابن المتوفى افطون السمان المذكور مبلغا قدره ثلثمائة
جنييه افرنكي ذهبنا بتسعة وعشرين ألفا ومائتين وخمسين قرشا صافا على وجه
القرض الشرعي اقترض ذلك منها من مالها حال حياته وصحته واستهلكه في مصالحه
وشؤون نفسه وبقي ذلك في ذمته لها الى ان توفي عنها وعن بنتيه منها المذكورة
واخوته اشقائه المدعي عليهم - ما والمرأة سوسانه الغائبة الآن بحلب المذكورة فقط من
غير شريك لهم ولا حاجب شرعي بمقتضى الاعلام المحكي تاريخه اعلاه وانها استحقته في
تركته لمحد الآن وان المورث المذكور قد أقر بذلك لدى بيعة في صحته وسلامته وبطلب
المدعي الوكيل المذكور بماله من التوكيل اثبات ذلك على المدعي عليهما وحياسة
مثل المبلغ المدعي به من تركه المورث المذكور التي تحت أيديهما - ما ليحوزها لوكلته
المذكورة بوجه الشرعي ويسال سؤال المدعي عليهما المذكورين عن ذلك فسئل
من المدعي عليهما - ما المذكورين عن ذلك فاجابا بالاعتراف والتصديق على وفاة شقيقتهما
الخواجا يوسف السمان المذكور عن ورثته المذكورين اعلام فقط من غير شريك لهم
ولا حاجب شرعي والجحد والانسكال دعوى المدعي الوكيل المذكور بالمبلغ المرقوم
قائلين ان اقرار شقيقتهما المذكور بالمبلغ المذكور لزوجته المذكورة كان في مرض
المرتوانه من وقت الاقرار المذكور وهو مريض لم يخرج من منزله مطلقا حتى مات
فيه أي انه لم يخرج من منزله لقضاء أشغاله وحوائجه ولا للسوق ولا للحجارة التي فيها
منزله أيضا كعادته ثم في يوم الاثنين ٢١ ربيع الاول سنة ١٢٨٧ حضر المدعي
الوكيل المذكور والمدعي عليهما المذكوران وبطلب البيعة من المدعي الوكيل التي
ثبتت دعواه امثال وأحضر الخواجا أيوب بسبازوغلى التاجر ببندر الزقازيق وسئل
عما يعلمه ويشهده فاجاب بانه قبل تاريخه والخواجا يوسف السمان مريض وفي منزله
جمع جمعا ومن جملة هو واشهد على نفسه في المنزل سكنه بعد انتقاله من أودة الى أخرى
في المنزل المذكور ان عنده وفي ذمته الى زوجته الموكلة المذكورة ثلثمائة جنييه
افرنكي وتحدد بذلك سند باختتام المحضرين يشتمل المبلغ المذكور وغيره وبقي الخواجا
يوسف المرقوم في مرضه المذكور في المنزل سكنه الى أن توفي وانه قبل الاشهاد وبعد ذلك
يخرج من المنزل الى الحارة ولولا الى السوق لقضاء أشغاله كما كان أولا قبل مرضه وانما
وقت الاشهاد كان سليم النطق والعقل هذا ما يعلمه ويشهده ثم أحضر المسكرم عوضا
داود التاجر ببندر الزقازيق وسئل منه عما يعلمه ويشهده فاجاب بانه بطلبه في منزل
الخواجا يوسف السمان التاجر كان ببندر الزقازيق توجه فوجد الخواجا المذكور مريضا

ربيع الأول سنة

و جمع غيره معه وانتقل الخوaja المرقوم من أودة لاخرى وأشهد على نفسه ان عنده وفي
 ذمته الى زوجه الموكاة المذ كورة مبلغا قدره ثلثمائة جنيهه افرنيكي ديتا وتحرر
 بذلك وبغيره مما قاله سند باختام المحاضرين وبقي الخوaja يوسف المذ كور في مرضه في
 المنزل سكنه الى ان توفي وانه قبل الاشهاد وبعدة لم يخرج من المنزل ابد القضاء أشغاله
 كعادته أو لا قبل مرضه وانما وقت الاشهاد كان صحيح النطق والعقل وموته في مرضه
 المذ كور الذي كان فيه قبل الاشهاد وبعدة لم يشف منه بعد الاشهاد هذا ما يعلمه
 ويشهده به وزاد أيضا الخوaja أيوب ان موت الخوaja يوسف السمان في مرضه الذي كان
 فيه قبل الاشهاد وبعدة لم يشف منه بعد الاشهاد وان المبلغ المذ كور دين للزوجة
 كقول زوجها المذ كور وقت الاشهاد يعلم ذلك ويشهده به ثم أحضر حسنا خلية التاجر
 في القطن بندر الرقازيق وسئل منه عما يعلمه ويشهده فاجاب بان الخوaja يوسف
 السمان كان مريضا في المنزل سكنه وبوجهه مع غيره عنده بالمنزل انتقل من أودة
 لاخرى بالمنزل وأشهدهم على نفسه ان عنده وفي ذمته الى زوجه الموكاة المذ كورة مبلغا
 قدره ثلثمائة جنيهه افرنيكي وتحرر بذلك وبما أشهده به سند باختام المحاضرين
 وبقي الخوaja يوسف المذ كور في مرضه في المنزل حتى مات في مرضه الذي هو فيه قبل
 وبعد الاشهاد المذ كور وانه من وقت مرضه في المنزل لم يخرج منه الى السوق ولا لقضاء
 أشغاله كما كان أولا حتى مات فيه ووقت الاشهاد كان صحيح النطق والعقل وهذا
 ما يعلمه ويشهده به ثم أحضر الخوaja رفايل جرجس المقيم ببندر الرقازيق وسئل
 منه عما يعلمه ويشهده فاجاب بانه لما توجه بالمنزل سكن الخوaja يوسف السمان مع
 غيره وجده مريضا في المنزل وانتقل لهم من أودة لاخرى في المنزل وأشهدهم ان عنده وفي
 ذمته الى زوجه الموكاة المذ كورة مبلغا قدره ثلثمائة جنيهه افرنيكي دينا وتحرر
 بذلك وبما أشهده به سند باختام المحاضرين وبقي الخوaja يوسف المذ كور في
 مرضه بالمنزل الى ان مات في المرض المذ كور وانه قبل وبعد الاشهاد المرقوم لم يخرج
 من المنزل خارجا عنه لالسوق ولا لقضاء أشغال مرضه وانما وقت الاشهاد كان صحيح
 النطق والعقل هذا ما يعلمه ويشهده فطلبت منه بيعة اخرى فجهز عن اقامتها عجزا كليا
 فالحكم (اجاب) صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة المسطرة بهذه الشقة والحكم
 الشرعي فيها انه لا يقضى للمدعي بما ادعاه من الدين لموكلته في تركة زوجها بشهادة الشهود
 المذ كورين على الوجه المسطور وله تخليف المدعي عايم ما ائمن الشرعية والله تعالى اعلم
 (سئل) بافادة وارادة من مجلس الاحكام في ٢١ ربيع الاخر سنة ١٢٨٧ مضمونها هذه
 الافادة وردت من مجلس استئناف اسكندرية في ٢٨ الماضي ومعها اعلام شرعي
 يشتمل على مادة قتل شخص يسمى مبارك محمد ابي عبد الكريم من عربان الاخارسة مرغوب
 اطلاع حضرته كم عليه واعطاء الجواب بما يتراعى فلزم شرحه والاعلام من طيه تؤمل

الاطلاع عليه والمجاهرة بما يتراءى لدى حضرة كرم وهذا كما روى ومضمون الاعلام
 انه بمجلس المنصورة بحضرة حضرات رئيسه واعضائه ومفتيه ادعى جاد محمد عبد الكريم
 ابن المكرم محمد عبد الكريم بن المرحوم عبد الكريم محمد بن عربان الاخارسة المقيم
 باراضي ناحية الرماقي بمديرية الشرقية القائم في ماسيد كرفيه ادناه بطريق وكالة
 الشرعية عن كل من والديه هما محمد عبد الكريم ابن المرحوم عبد الكريم محمد بن
 المرحوم محمد المذكور اعلاه وزوجته المرأة سالمة بنت المرحوم محمد بن المرحوم سالم
 وعما والدا المرحوم مبارك المذكور في الاصل في ذكره وعن المرأة سالمة بنت المرحوم
 اسمعيل ابن المرحوم ابي زائد زوجة مبارك المذكور في الاصل في ذكره الوكالة العامة
 المطلقة المفوضة لقوله ورأيه وقوله ليقوم مقام أنفسهم في الدعوى والمخضومة بقتل
 مورثهم المرحوم مبارك المذكور وذلك بموجب اعلام شرعي محرر من محكمة الزقازيق
 مؤرخ في يوم الاثنين ثامن شوال سنة ١٢٨٦ ممول بختم نائب الشرقية على المحاضر معه
 بالمجلس عودة عبادة ابن المكرم عبادة عوض ابن المرحوم عوض أحمد من عربان
 الاخارسة المقيم ببرقطة بمديرية الشرقية ان في ١٠ ذي الحجة سنة ١٢٨٥ كان المدعي هذا
 مع شقيقه مبارك المذكور جالس في حرم الكائن ببرقطة بارض الصفاية
 فسمع المدعي مع شقيقه مبارك المذكور مشاجرة فقام مع أخيه مبارك المذكور
 وتوجه الى جهة المشاجرة لينظرها فقبلاهما المدعي عليه هذا فساله مبارك شقيق
 المدعي عن المشاجرة فرد عليه المدعي عليه بالثتم فشتمه مبارك المذكور فسا كان من
 المدعي عليه هذا الا ضرب مبارك شقيق المدعي هذا ببارودة كانت معه معمرة
 بالرصاص والبارود ثم دأبوا فخرجت منها الرصاصة بضرب المدعي عليه هذا
 ثم دأبوا فاني مبارك المذكور واصابة الرصاصة في كتفه الايمن من خلف وخرجت
 من كتفه الايسر من امام وانها جرحته وسال منه الدم فوق مبارك المذكور على
 الارض ومات لوقته بسبب ذلك وكان ذلك في اليوم المذكور في وقت الظهر في ارض
 الصفاية المذكور كورة الغريم لو كة لاحد وان الوادئ مبارك المذكور والداه
 وزوجته المذكور وبناته صائمة ومباركة القاصر تان عن درجة البلوغ المرزوقتان
 له من زوجته سالمة المذكور المشعولاتان بولاية جد هما لابيها محمد عبد الكريم أحد
 الموكلين المذكورين اعلاه وابنه لا وارث له سواهم وان والديه وزوجته وكلا المدعي
 المذكور في مطالبة المدعي عليه هذا بذلك والمخاضعة والمرافعة معه في شأن ذلك الوكالة
 العامة المطلقة المفوضة لقوله ورأيه وقوله حسبما هو محرر بالاعلام المحكي تاريخه
 اعلاه وبطالب المدعي المدعي عليه هذا بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويساله جوابه
 عن ذلك سئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بتركيل محمد
 عبد الكريم وزوجته المرأة سالمة والدي مبارك المدعي بشانه والمرأة سالمة زوجة مبارك

المذكور للمدعي المذكور في الدعوى عليه بقتل مورثهم المذكور واتكروا ما عدا ذلك
 وجمعه جدا كليا فطلب من المدعي بينة تثبت دعواه فاحضر حجارا محمدا بن
 المرحوم محمد بن نجم ابن المرحوم نجم بن عربان الاخارسة المقيم باراضي منية فضالة
 واستشهد بما يعلمه في ذلك بطلب المدعي هذا فشهد على انفراد في وجه المتداعين
 انه كان متوجها مع العربان الى الشام في شهر ذي الحجة سنة ١٢٨٥ وفي عاشر ذي الحجة
 المذكور اعلاه كان مقيما مع العربان بارض برقراطية بحوض الصفاية المذكور فسمع
 مع المدعي هذا وأخيه مبارك المدعي بشانه مشاجرة فقاموا الى نظرهم وافقوا بلهم عودة
 المدعي عليه هذا فساله مبارك المدعي بشانه عن المشاجرة فردد عليه المدعي عليه هذا
 بالتم فشتمه مبارك المذكور فسا كان من المدعي عليه هذا الا ضرب مبارك ابن
 عبد الكريم ابن المرحوم عبد الكريم محمد بن محمد بن عربان الاخارسة المدعي بشانه
 شقيق المدعي هذا ببارودة كانت معه معمورة بالرصا ص والبارود وهدا وانا ف ضرب
 المدعي عليه هذا بهدا وانا في مبارك المذكور فخرج منها رصاصة أصابت مبارك
 المدعي بشانه في كتفه الايمن وخرجت من الايسر وانها جرحته وسال منه الدم فوقع على
 الارض ومات لوفته بسبب ذلك وان ذلك كان في ظهر اليوم العاشر في شهر ذي الحجة
 سنة ٨٥ المذكور اعلاه بارض الصفاية المذكور اعلاه وان الوارث لمبارك المذكور
 والداه هما محمد بن عبد الكريم محمد بن محمد وزوجته المرأة سالمة بنت المرحوم
 محمد سالم والمرأة سالمة بنت اسمعيل بن أبي زائد زوجة مبارك المذكور وبنتاه مناهما
 صائغة ومباركة القاصرتان عن درجة البلوغ من غير شريك وانه لا وارث له سوى ورثته
 المذكورين وان والديه وزوجته المرأة سالمة المذكورين اعلاه وكلا المدعي هذا
 في الدعوى على المدعي عليه هذا بقتله لمبارك المدعي بشانه والخاصة والمرافعة معه في
 شأن ذلك الوكال العامة المطلقة المفوضة اقرار له ورأيه وفع له وقبول منهم التوكيل
 المذكور لنفسه واحضر سليمان مصلح ابن المكرم مصلح محمد ابن المرحوم محمد بن
 عربان الاخارسة المقيم ببرقراطية واستشهد بما يعلمه في ذلك بطلب المدعي المذكور
 فشهد منفردا بمواجهة المتداعين المذكورين مثل شهادة الاول حرفا بحرف فعند ذلك
 ذكر المدعي عليه ان الشاهد الثاني ابن عم المدعي والشاهد الاول من الجماعة الذين
 حصلت منهم المشاجرة فعرفنا المدعي عليه ان ما ذكر في الشاهدين المذكورين لا يقدح
 في شهادتهم ما شرعا فطلب من المدعي تزكية الشاهدين المذكورين فوعدا بحضورها
 وانصرف في يوم الاحد الخامس ذي القعدة سنة تار يخه ادناه ثم في يوم تار يخه ادناه حضر
 بالجناس المشار اليه كل من محمد بن عبد الكريم محمد بن محمد والمرأة سالمة المذكورين والمدعي مبارك
 المدعي بشانه والمرأة سالمة زوجة مبارك المذكور الموكلين المذكورين للمدعي المذكور
 في هذا التداعي الثابت معرفته بمشاهدة كل من الشاهدين المذكورين اعلاه

و بشهادة شهداء اتزكية الا في ذكرهم و صدقوا على صحة ما هم مشروحا اعلاه و طلب
منهم تركية الشاهدين المذكورين فاحضر وا كلا من حسن بن عبد الرحمن ابن
المرحوم عبد الرحمن عيسى ابن المرحوم عيسى و سألني ابي سألني ابي المرحوم سألني
ابن المرحوم سألني ابي محمد ابن المرحوم محمد عبد الكريم ابن المرحوم عبد الكريم
و ابراهيم ابي موسى ابن المرحوم موسى ابي علي ابن المرحوم علي من عربان الا خادسة كل
منهم المقيمين بقرطبة و استشهدوا بما علمونه فشهد كل واحد منهم على انفراد سراً
و علنا بان كلا من الشاهدين المذكورين عدل مقبول الشهادته فعد ذلك عتقنا
الموكلين المذكورين بحضور وكيلهم المدعي المذكور الحاضر معهم و جلس انه ثبت
قبل المدعي عليه هذا المبدأك موثق الموكلين المذكورين اعلاه و دعا و اذعان و ان الموكلين
ان يقتضوا من المدعي عليه هذا أو ينفوا عنه ما يجادلون به في الدية و كررنا ذلك على
الموكلين المذكورين المرار العديدة فلم يطلبوا الا القصاص و طلبوا الحكة به فعند ذلك
حكما على المدعي عليه هذا بالقصاص بطالب الورثة المذكورين لهم حكماً شرعياً
تحريراً في يوم الاحد الثاني عشر ذي القعدة سنة ست و ثمانين و مائتين و الف و لما تلى
هذا الاعلام على حضرة مفتي أفندي اسكندرية أجاب بأنه حيث ان الحكم المذكور
بهذا الاعلام لا بالقصاص و هو من أعظم المواد الجسيمة في تناسب عرض هذا الاعلام على
حضرة مفتي أفندي المهر و سألني عنه الجواب بما يترتب من حضرة (أجاب) صرح
عليه و بان له كبار القود قبل كبراهم غدا الا اذا كان الكبير اجنبياً من الصغير فيثبت
ثبت ائتمار العمدة بالوجه الشرعي يكون للورثة الكبار المذكورين أن يقتضوا من
القاتل حيث لا مانع انما يلزم ائتمار الحكة بذلك سبق الحكة بالوفاة و انحصار الارث في الورثة
المذكورين بوجهه الشرعي و الله تعالى أعلم (سئل) عن دعوى من قاضي انبابة
دفع عنها ادعى و هبة سلمان ابن المرحوم علي سلمان بن عبد القادر سلمان من أهالي
ناحية وراق العرب بالقسم الاول بولاية الحكة بيزة على خصميه الحاضرين معه بالجلس
همادريش العشيري هذا ابن فرج العشيري و حسن النشوق هذا ابن علي من أهالي
ناحية كفر الشوام بانبابة كل منهم بالقسم الاول بولاية الحكة بعد ثبوت معرفتهم عينا
واسمها بالوجه الشرعي ثبوتاً شرعياً فائلا في دعواه المدعي المذكور انه في شهر ربيع
الآخر سنة ١٢٨٣ استحق بذمة المدعي عليه الاول مبلغاً قدره أربعة عشر ألف
قرش عبارة عن مائة و أربعين جنينها مصر يا ذهباً صنف عين وفي التار يخ المرقوم
اعلاه استحق بذمة المدعي عليه الثاني مبلغ أربعة آلاف قرش عبارة عن أربعين
جنينها مصر يا ذهباً صنف عين بسبب القرض الشرعي كما اقتضوا ذلك منه و استهلكه
في شؤون انفسهما و يطالبان بما يبدل المبلغ المرقوم و تسليمه له ليحوز له نفسه بالوجه
الشرعي و يسأل جوابهما عن ذلك فـ سئل من المدعي عليه ما هذين المذكورين اعلاه

١٢٨٧

عن ذلك فاجاب بالانكار في ذلك وجدها بجدا كايما في هذا كالفنا المدعى المد كور بيينة
تثبت دعواه المد كورة على الوجه المستطوف وعوده وضره وأحضر كلاً من الشيخ محمد
الغنيمي بن حودة وأحمد عجاج الا كوح بن مصطفى الا كوح من أهالي ناحية كفر
الشوام بانبابة كلاهما فشهد كل منهما على انفراده بعد استشهاده بمواجهته المدعى
عليهما هذين المد كورين اعلاه بان في شهر ربيع الآخر سنة ١٢٨٣ اعترف درويش
العشيري المدعى عليه هذا الاول بان المدعى استحق بدمته مبلغ أربعة عشر ألف قرش
عبارة عن مائة وأربعين جنيها مصر يا ذهباً صنف عين واعترف حسن النشوق المدعى
عليه هذا الثاني بان المدعى المد كور استحق بدمته مبلغ أربعة آلاف قرش عبارة
عن أربعين جنيها مصر يا ذهباً صنف عين بسبب القرض الشرعي كانا اقترضا ذلك
منه فهل تركي هذه البينة ويقضي على المدعى عليهما بمقتضاها حيث كان الحال ما ذكر
أم كيف (اجاب) في الهندية من الباب الثاني فيها تصح به الدعوى مانصه ويدكر
في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك الى حاجة نفسه ليسير ذلك ديناً عليه
بالاجماع وكذلك يذكروا في دعوى القرض انه اقترض كذا من مال نفسه كذا في الذخيرة
انتهى وهذه الصورة لم يصرح فيها بقبض القرض من ماله ولا بد من ذلك وينبغي أيضاً
التصريح في شهادة الشهود على الاقرار انه اقترض ما لا بد منه على طريقة النسي أو على
سبيل الاحتياط على قول فيقتضي استئناف القضية وتتميم اللازم ليصح الحكم فيها
والله تعالى أعلم (سئل) باقادة من مديرية الشرقية مؤرخة ٢٨ جمادى الاولى سنة ٨٧
محرومة على شقة ملصوقة بصورة المرافعة المعطى عليها الجواب السابق من هذا الطرف
بتاريخ ٢٢ ربيع الاول سنة ٨٧ المسطر في هذه الفتاوى في كتاب المحاضر في هذا التاريخ
بناء على ما تحرر من قاضي الشرقية في ٢٨ الشهر المذكور للدورية بطالب ارسال هذه
الشقة والمرافعة الاولى لهذا الطرف للاستفهام عما يقتضيه الحكم الشرعي فيها حيث
كانت هذه الشقة تابعة للمرافعة الاولى وصورة ما تحرر هذه الشقة تابعة تداعي
الخوارجنا يوسف التريزى الوكيل عن المرأة مرسينيه على كل من الخوارجنا عوم السمان
واخيه شقيقة الخوارجنا المنسوخة بالشقة طيه ثم في يوم الاربعاء ٢٧ جمادى
الاولى سنة ١٢٨٧ حضر كل من الموكلة المد كورة مع المدعى عليهما المد كور بن
وعرفت موكلة المدعى ان عندها بيضة تشهد لها بدعوى كياها المد كور عنها خلاف
من احضرها وكيلها ولا فطمت منها فامثلت واحضرت الحاج عبد القادر خليل النجار
المقيم بالقازيق ابن المرحوم خليل بن محمد من غزوة بالديار السامية وسئل منه عما
يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليهما بقوله اشهدانه من منسقين كنت
شعلاً لا بطرف المتوفى الخوارجنا يوسف السمان الذي الشامي وقال لي اشهدان عندي وفي
ذمتي الى زوجتي هذه المحاضرة بالمجلس ثلثمائة جنية اقرنكي على وجه القرض

الشرعى اخذتها منها من مالها وصرفتها في مصالح نفسى وكان وقت ذلك في الصحة والسلامة طائعا مختارا وانه لم يكن مريضا بل كان يقضى ما يتعاقب به في المنزل ويتوجه الى السوق ويرجع هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضرت الخواجا زقاش-ديد التاجر ببندر الزقازيق ابن المتوفى شديد بن نصر الله من الزوق بالديار الشامية وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليهم ما انه من منذ سنتين طالبه الخواجا يوسف السمان الذي التاجر كان بالزقازيق وقال له اشهد ان عندي وفي ذمتى الى زو جتى هذه الحاضرة بالجلس مبالغ قدره ثلثمائة جنيه افر نكي على وجه القرض الشرعى اخذته منها من مالها وصرفه في مصالحه وان ذلك صدر منه وهو في الصحة والسلامة هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضرت الخواجا سليمان شديد التاجر ببندر الزقازيق ابن المتوفى شديد الجوس بن نصر الله من الزوق المذكورة وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليهم ما بقوله اشهد انه من مدة تزيد على سنتين طالبه الخواجا يوسف السمان التاجر كان ببندر الزقازيق واشهده على نفسه وهو في الصحة والسلامة ان عنده وفي ذمتى الى زو جتى هذه الحاضرة بالجلس مبالغ قدره ثلثمائة جنيه افر نكي على وجه القرض الشرعى اخذته منها من مالها وصرفه في مصالحه هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضرت الخواجا اسمعيل دميان التاجر بالزقازيق ابن المتوفى دميان حنا ابن سلامة من شبلنجة وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليهم ما بقوله اشهد انه من منذ سنتين وكسور ارسل له الخواجا يوسف السمان التاجر كان بالبندر وقال له ان عندي وفي ذمتى الى زو جتى هذه الحاضرة بالجلس مبالغ قدره ثلثمائة جنيه افر نكي على وجه القرض الشرعى اخذته منها من مالها وصرفته على نفسى وهو بكامل الصحة والسلامة هذا ما يعلمه ويشهده (اجاب) شهادة الشهود المذكورين على الوجه المستطوع قاصرة فلا يقضى بها نعم لو صدرت الشهادة مستوفية لا قصور فيها ولم يكن هناك مانع من قبولها فانه يقضى بها بعد بين الاستظهار والتركية الشرعية على انه كان ينبغي في الدعوى التصريح بذكر القبض في جانب القرض والطوع في جانب الاقرار خروجاً من الخلاف في أن ذكر الطوع لا بد منه أو على سبيل الاحتياط والله تعالى اعلم وسيأتى بيان وجه القه ورالمشار اليه هنا في جواب سؤال في هذه الترجمة بعد هذا من هذه الفتاوى بتاريخ ١١ جمادى الآخرة سنة ٨٧ (سئل) بافادته الواردة من مديرية الشرقية في ٧ ج سنة ١٢٨٧ شرحا على مرافعة تقدم ورودها دفعتين من طرف حضرة قاضى الشرقية وهما واردتان في هذه الفتاوى في كتاب المحاضر ثابتهما بافادته من المديرية في ٢٨ ج سنة ٨٧ وكتب عليها الجواب اللازم بتاريخ غاية جمادى الاولى سنة ١٢٨٧ قبل هذا مضمونها طالب الجواب عما ورد الا ان من حضرة القاضى المذكور وصورة ما ورد من حضرته الا ان في يوم الخميس ٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٧ حضر كل من المدعى

والمدعى عليه - ما المذكور بن وطالب من المدعى به يئسة أخرى فامتثلت واحضرت
 الخواجا يوسف مكلف التاجر بالزقازيق ابن الخواجا شمسو ومكلف من مالطة وسئل
 منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليه - ما بقوله اشهد ان الخواجا يوسف
 السمان التاجر كان بالزقازيق ابن الخواجا الياس السمان بن انطون السمان المحلي
 اقر له من مدة سنتين وكسور وهو في الصحة والسلامة ان عنده وفي ذمته الى زوجته
 مرضيه هذه الحاضرة بالجلس مبلغا قدره ثلثمائة جنيهه افرنيكي ذهب بعيننا على وجه
 القرض الشرعي بعهده منها من مالها وصرفه في مصالح نفسه وكان ذلكا عن طوع
 واختيار منه - هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضرت الم - لم جرحس حبيبا الذي ابن
 الم - لم حبيب صربامون كاتب الدفترخانه بمديرية الشرقية ابن صربامون من طوخ
 النصراني منوفية وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليه ما بقوله
 اشهد ان الخواجا يوسف السمان التاجر بالزقازيق كان ابن الياس السمان بن انطون
 السمان ارسله من مدة سنتين وكسور بتوجهه اليه فوجد بطرفه جلة اشخاص
 وباقامته معهم قال له الخواجا يوسف السمان المذكور اشهد ان عندي وفي ذمتي الى
 زوجتي هذه الحاضرة بالجلس مبلغا قدره ثلثمائة جنيهه افرنيكي اخذته منها على وجه
 القرض الشرعي من مالها وصرفته في مصالحها وانما مقر بذلك وبقبض هذا المبلغ
 منها كما ذكره كان وقت ذلك في الصحة والسلامة طائعا مختارا - هذا ما يعلمه ويشهده
 وبجرت عن اقامة غيره - ما عجزا كليا (اجاب) لعل حضرة القاضى لم يتامل في الجواب
 المعطى ثانيا من هذا الطرف المؤرخ غاية جاسنة ٢٨٧ الذي من ضمنه انه ينبغي في
 الدعوى التصريح بك القرض في جانب القرض الخ وأما القصد والذي في الشهادة
 السابقة فن جهة عدم كرسب الميت المقر فقد زال في شهادة الشاهدين الآخرين
 وبقي وجه آخر وهو عدم تعيين الجنيه فان كان لفظ الجنيه الا فرنيكي لا يطلق
 الا على الجنيه الانجليزى الذى عين المدعى مبلغ قروضه في الدعوى فلا يضر حينئذ عدم
 التعيين من الشهود وان كان يطلق قارة أو من بعض الناس على غيره مثل الجنيه
 المسكوفى والبيدنتويكون في شهادة الشاهدين المذكورين أخيرا فصور من هذا الوجه ايضا
 ويكون من باب الاقرار بالجهول فيرجع في بيانه الى الورقة فان بينوه بنوع من الانواع
 يلزمهم دفعه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من وكيل تفتيش أقاليم جبلية مؤرخة
 ١٥ ج سنة ٨٧ ومعه اعلام من قاضى من غيس وافادة من حضرة قاضى المنية واوداق
 قضية امرأتين شقيقتين ادعتا على ورثة آخرين بمثل لمورقيهما وانبتا ذلك وحكم
 لهما بمقتضى الاعلام المذكور ثم دعا الحال لاحالة القضية على قاضى المنية لنظرها
 لوجه بدأ فوردت افادة القاضى المذكور في ٨ الشهر المذكور معها شقة ويريد
 الاستعانة عن الحكم الشرعى في هذه المسئلة ومضمون اعلام قاضى من غيس المؤرخ

غرة امشيرة سنة ٨٦ قبطية انه حضرت جنيانه بنت رزق الله صليب سليمان وشقيقته احنونه
 وادعتا على الحاضرين معهما جنيانه بنت عبد الملك فلتيوس وغبريال وشقيقته نورولدا
 جرجس غبريال الكبس ان والديهما رزق الله صليب سليمان المذكور توفي من منذ عشرين
 سنة عنهما وعن زوجه مريم بنت صليب يوسف وعن ابن اخيه الشقيق نصر الله حنا
 صليب الجسد الجامع لا وارث له غيرهم ثم توفيت زوجته المذكورة عن بنتيها المدعيتين
 واخيها الشقيق عبد المسيح صليب لا وارث لها غيرهم وهو يملك منزلا بالناحية المذكورة
 بالجهة القبلية من باب يعرف الآن بدرب الكبس محدودا بحدود أربعة البجري
 المنزل المتروك عن جرجس طينة والغري المنزل المتروك عن جرجس غبريال الكبس
 والقبلي بعضه المنزل المتروك عن توادر وسوما وبعضه المنزل المتروك عن حنا خايل
 وبعضه منزل سمعان عبيد التجار والشرقي الدرب المعروف بدرب الكبس السابق
 ذكره وقبراطا واحد في منزل آخر بالدرب المذكور كحدوده الاربعه مع القصور
 في الحدود ايضا ثم قال وذلك جميعه تحت يد المدعى عليهم المذكورين ويطالبونهم به لما
 ولباق الورثة المذكورين فسل المدعى عليهم عن نسب وسبب ورائة المدعيتين وحصر
 الارث فيما ذكرناه فهدقوا على ذلك فطالبت بيته تشهد بوضع يد المدعى عليهم على المنزل
 والقبراط المذكورين فاحضرنا شاهدين شهدا بوضع ايديهم على ما ذكر بالحدود
 المذكورة وعدلنا سراسر شخص آخر وسئل المدعى عليهم عن الدعوى المذكورة فأنكروها
 وادعوه ملكا لهم ولشركائهم بالارث عن مورثهم جرجس غبريال الكبس المتوفى عن
 زوجته جنيانه بنت عبد الملك فلتيوس واولاده غبريال ونور المدعى عليهم وست وسيدة
 لا وارث له غيرهم فطلب من كل بيته تشهد له بدعواه فجهز المدعى عليهم عنها واحضرت
 المدعيتان شاهدين شهدا كل واحد منهما بان جميع المنزل المذكور اولا والقبراط في
 المنزل الاخر ملك لرزق الله صليب سليمان مورث المدعيتين توفي وهو يملك كحدود
 حدودهما المذكورة وزكياسرا وعلنا بشهادة شخصين وحلف المدعيتين اليمين على
 ثبوت دعواهما وحكم بان لاحق للمدعى عليهم في ذلك وان الحق للمدعيتين ومن معهما
 على فرائض الله تعالى لزوجته مريم بنت صليب يوسف الثمن ولبنتيه جنيانه وحنونه
 الثلثان وما بقي لنصر الله حنا صليب وبوفاة الزوجه عن بنتيها المذكورتين واخيها
 الشقيق عبد المسيح صليب لبنتيها في حصتها المذكورة الثلثان وشقيقتهما الثلث الباقي
 منها وأمر المدعى عليهم بتسليم نصيب المدعيتين لهما ويقتضي نصيب الورثة بايديهم لوقت
 الطلب وصورة افادة قاضي المنية المؤرخة ٧ ج سنة ٨٧ مما يديه محضرة استاذنا مفتي
 المحنفة بالديار المصرية دام اقتباس الاعباد من ابوارها انه حضر على يد قاضي منسقيس
 بقرب المنية امرأتان شقيقتان وادعتا على جماعة من اولادهم متروكا عن والدهما
 رزق الله صليب سليمان المتوفى عنهما وعن زوجته والديهما وعن نصر الله ابن اخيه

الشقيق فقط وتوفيت بعده زوجته عنهما وعن أخيها الشقيق غبداً المسيح صليب و بعد
استيلاء الدعوى شرعاً وسؤال المدعى عليهم انكروها وادعوه ملكاً عن مورثهم
جرجس غير يال الكبس المتوفى عنهم وعن غيرهم وعجزوا عن اثبات دعواهم واثبت
المدعيان دعواهما بالبينّة الشرعية وحكم القاضي بكون المنزل حقة للمدعيتين ومن
معهما ثم بعد هذا الحكم أراد المدعى عليهم ان يدفعوا الدينادعوى المدعيتين ووكلا
في ذلك عنهم عبد الملك حنا من أبي برقا ص توكيلاً لشرعيائنا بابتداء دعوى مال رد كرفي
وجهه بنقبي رزق الله صليب المذكورين ان هذا المنزل المدعى في شأنه سابقاً وذكر حدوده
تفصيلاً كان يملك ثلثه صليب سليمان الكبس وكان ثلثه ملك لابن أخيه لاييه
شهوده بن جرجس بن سليمان وفصل الورثة وبين الانصباء طبق الشرع المجردى
فأفاد ان مجموع مال رزق الله مورث المدعيتين ثمانية قرار يط بالارث والشراء وانه مات
عن زوجته وبنتيه وعن أخته الشقيقة فها هو وزوجته الثمن قيراط وبنتيه الثلثان
خمس قرار يط وثلث قيراط و بقياس المنزل بالذراع المصري وجد خمسة مائة ذراع
وأربعة وثلاثين ذراعاً ثلثها مائة وثمانية وسبعون ذراعاً وثلثان من ذراع باعت كل
واحدة من المدعيتين لجرجس الكبس مورث المدعى عليهم ستين ذراعاً من كل ستين
خمس وأربعون قرشاً وباعت والدتهم قبل موتها لجرجس المذكور اثنين وعشرين ذراعاً
وثلاثي ذراعاً بسبعة عشر قرشاً كل ذلك شائع في المنزل المذكور غير متميز وبحسب ما سبق
من حصة كل واحدة من المدعيتين حصتها تسعة وخمسون ذراعاً وثلث ومبيعه استون
ذراعاً وخص والدتهما بحسب حصتها السابقة اثنان وعشرون ذراعاً وربع ومبيعهما
اثنان وعشرون ذراعاً وثلثان فبكل من الشقيقتين باعته ثلثي ذراعاً زائدة على حصتها
وباعت والدتهما عشرة قرار يط من ذراع زائدة عن حصتها وكان المنزل المذكور أرضاً
مشحونة بالآتربة فبناه جرجس الكبس المذكور من مدة ثلاث وعشرين سنة هذا
ما ذكره وكيل الدافعين في دفعه وطلب سوال المدعيتين في ذلك وبسؤالهما اجابتا ان
المنزل المذكور ملك والدتهما رزق الله صليب سليمان وعجهما احنا صليب سليمان
لكل واحد منهما النصف وان رزق الله صليب توفي عن زوجته مريم وبنتيه
المدعيتين جميانه وحنونه وأخته الشقيقة فرنسيه وتوفي قبله أخوه حنا المذكور عن
ولده نصر الله الغائب فقط واننا ابيع المذكور رأساً منهما ومن امهما قبل وفاتها
واعترفنا ببناء جرجس غير يال الكبس للمنزل المذكور جميعه فلحقه ول البنات من جرجس
المذكور القاطع لحق الاسترداد في البيع الفاسد طالبت بينة من الوكيل المذكور تشهد
بما ادعاه فاحضر بينة شهدت بالبيع المذكور منهما ومن امهما كما سبق شهادة شرعية
وانتهى الامر الى هنا فذكر المدعون عن يد قاضي منسفينس ورثة لمورثهم رزق
الله ثم غير بعض الورثة فيما قالوه عندنا فهل لا يوجب ذلك شيئاً في دعواهم اذ لم يترقب

عليه نقص في النصيب المدعى بالارث وهل اقر او المديتين بان المنزل ملك أبيهم
وعه - م - حنا صايب م - ناصفة بعد ذكرهما عند القاضي منسقيس انه ملك أبيهما فقط
لا يعد تناقضا لما في الهندية بالآخر سطر من غرة ٤ من الجزء الرابع ورسمه بطع آخر غرة
٢٤ رجل ادعى على آخر نصف دار معين ثم ادعى به ذلك جميع الدار لا تسع وعلى
القاب تسع كما في الخلاصة ومما عني سمعها حينئذ هل معناها انها تسع في النصف
فقط وياخي كلام المديتين فيما سواه أو غير ذلك وفي الانقروية وهما مشاهرة ١٦٤
من كتاب الدعوى من الجزء الثاني تفصيل في هذه المحادثة تميل النفس الى مراجعته مع
ما في الهندية والدفع المحاصل من المدعى عليهم انما هو في البعض بعد الدعوى بالكل
كما في الاعلام مع قول الدافع ان المديتين وأمه - م - لا يمكن ان يزيد عما بينهما وقت تصديقه
لذلك كما سبق فهل هذا الدفع صحيح أم لا وهل اهمته ما خذ مما ذكره الطحطاوي أول
باب الدفع عن الاختيار انه لو قال النصف لي والنصف وديعة عندى لفلان وأقام بينة على
ذلك اقدمت في الكل لتعذر التمييز اه - ومثله في الهندية من اسباب المذكور وهل
ه - هذا الدفع منه عند غير القاضي الاول صحيح كما هو مقتضى اطلاقهم خصوص ما في
المسئلة الثانية من باب دفع الدعوى من الانقروية وما حكم هذه الشهادة التي أقامها
الوكيل الدافع للدعوى وهل البناء الصادر من جرجس غير بالالكبس المذكور يقطع
حق الاسترداد في هذا البعض الغير المميز فقط كما يقطع في الكل في غير هذه النازلة وإذا
قطع في البعض فماذا يصنع في الارض وفي هذا البناء تؤمل من حضرة استاذنا ان يبين
لنا المرام في النازلة ببياننا شافيا وان يدكر لنا في آخر العبارة حاصلات يتضمن كيفية العمل
في هذه النازلة ولو على وجه الاجال (اجاب) بالنظر في أوراق هذه المادة التي من جملتها
الاعلام المهر من قاضي منسقيس المؤرخ في غرة شهر ابريل سنة ٨٦ قبطية على خلاف
العادة في تواريخ الاعلام الشرعية ولعل النسيئة في ذلك كون هذه المادة قبطية
وعلى ما تحرر من حضرة قاضي المنية بالشقة التي هي من ضمن الاوراق بتاريخ ٧ ج سنة
٨٧ المفيدة سماع الدعوى من حضرة بين المتخاصمين ثانيا ولم يوضح بها صورة الدعوى
التي وقعت بين يديه حريفا حسب الجمارى عند ارادة الاستفهام من أى قاض من
القضاة عن حكم مرافعة شرعية وقعت بين يديه انه ينسخ صورة ثلاث المرافعة حريفا
ويرسلها لافادة المحكم الشرعى عنها اذ لا يعلم من هذه الصورة المرسله كون المرافعة
مستوفية أم لا ليقاد المحكم الشرعى عنها وكل أحد الفريقين تمسك بما صار سابقا لدى
القاضي الاول وناقض خصمه به أم لا ومع ذلك فحضرة قاضي المنية أفاد ان ما ادعاه
وكيل المدعى عليهم دفعه لدعوى المديتين أولا بعدا لحكم لهما على موكل المدعى الدافع
كما صحح الزاميا وعلى اعتبار ذلك يكون من مقتضى لا شحة القضاة عدم سماعه حيث
لم يدكر في الدعوى الاولى قبل الحكم لكن بالنظر لظاهر الاعلام الاول لا يقال بهجة

الحكم لقصور التحديد ومع ذلك فقد تضمن جواب المدعيتين لدى حضرة قاضي المنية بناء على شقته المذكورة تكذيب شاهد بهما حيث شهدا أولاً لمورثهما بكل المنزل حسب دعواههما أولاً وهما الآن ادعتا أن لمورثهما النصف فقط فيبطل الحكم إذا لم يكن يبطل بتكذيب المدعي شاهديه وحينه فلا يقال بأن هذا دفع بعد حكم الزام صحيح ببينة أو اقرار لم يذكري الدعوى الأولى منع القضاة من سماعه فادعى الآن وكيل المدعي عليه م أولاً بأن والد المدعيتين أولاً كان يملك بعض المنزل وعينه وأنه آل إليه ما جازة معلوم من هذا البعض أرثا من أبيهما وآل لهما ما جازة كذلك وإن كلامهما وأما ما باع لمورثه ووكاياه أذرعاً شائعة غير متميزة من هذا المنزل بثمن معلوم وهي أرض مشحونة بالآثر بقوذة كرم مقدار قياس المنزل بجميعه بالآذرع فتبين منه زيادة ما باعه كل واحدة منهن عما تستحقه وذكري أن مورثه ووكاياه بنى المنزل المذكور وانكر المدعي عليه ما بالبيع منهما ومن أمهما قبل موتها بعد ذكرهما أن أباهما كان يملك نصف المنزل فقط وأنه مات عنهما وعن أمهما زوجتهما واخته الشقيقة ثم ماتت أمهما عنهما وعن أخيها الشقيق وصداقته على بناء مورثه ووكاياه المدعي للمنزل المذكور وذلك بعد دعواه لدى القاضي الأول بأن والدتهما كان يملك كل المنزل المذكور وذكرهما من ورثته بدل اخته الشقيقة ابن أخيها وأقام بينة طبق دعواه فأنها تقبل إذا لم يكن هناك ما دفع ويحكم بالبيع في قدر نصيبهما ونصيب أمهما فقط بالنسبة لما ذكره الوكيل لا في الزائد على ذلك ولا يضر ذكر أن من جملة ورثة رزق الله والد المدعيتين ابن أخيها أولاً ثم ذكر أنه اخته إذا دخل لنصيب هذا الوارث في هذه المرافعة حيث لم يترتب عليه نقص في النصيب المدعي بالآثر ولا يكون اقرار المدعيتين بأن المنزل ملك أبيهما وهما مناصفة بعد ذكرهما عند القاضي الأول أنه ملك أبيهما فقط تناقضا لدعواتهما بالنصف الآن تسمع فيه كما صرحوا به وعلى فرض فساد البيع فإذا قبضه المشتري وبني الأرض التي اشترى جزأها ينقطع حق الاسترداد ويملكه المشتري بالقيمة على أنه إذا صرح في بيع الآذرع بأنها شائعة غير متميزة كانت بمنزلة السهام التي يصح بيعها وموضوع الخلاف بين الإمام وصاحبيه في الفساد والعحة في بيع عشرة أذرع من مائة ذراع من داره من لا يتصرح بحد كراشيوع أما عند التصريح بأنها شائعة غير متميزة من مائة ذراع من لا يفرج لبيع كذا سهم من كذا ذراعاً ولا خلاف فيه وإذا ثبت الملك للمشتري في جزء شائع من المنزل وبناء من ماله لنفسه بلا إذن من الشركاء يكون من قبيل بناء أحد الشركاء في الشترك بلا إذن فإن قبل القسمة وطلبت فساويع في نصيبه فهو له وما وقع في نصيب غيره أمر بقلعه والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من محافظة مصر مؤرخة ١٥ شوال سنة ٨٧ بناء على أفادة حضرة مدير المنية وبنى من المورثة ١٥ ن سنة ٨٧ بطاب الاطلاع على الاعلام الشرعي المهر من قاضي القضاة وافادة المحكم الشرعي

وهضمون الاعلام المذكور حضر بالجلوس الشرعي حسن وشفاة ومبروكة وهانم اولاد
 المرحوم جاري ابن المرحوم يدوي الضبية من أهالي الفشن وادعوا على حافرين
 ١١٠٠ هـ بالجلوس هم كل من اسمعيل وعسكر وصفيّة وخضرة اولاد المرحوم فتح الباب
 سليمان النشاشقي من أهالي الفشن ووالدهم المرأة فاطمة بنت المرحوم محمد الفجار من
 أهالي الفشن المذكور زوجة المرحوم فتح الباب سليمان النشاشقي المذكور بان من
 المتروك عن عم المدعين شقيق والدهم المذكور هو خليل ابن المرحوم يدوي الضبية
 من أهالي الفشن ويورث عنه شرعا نزل قائم البناء والجدران كائنات بالفشن بدرب
 يعرف بدرب النوافع قبل جامع الشيخ الدشتوطي محدودا محدودا ربعة الحمد القبلي
 ملك أجددتوني والحمد الجدي الدرب المذكور وفيه الباب والحمد الشرق ملك عثمان
 حسين نافع والحمد العربي وكالة الملح وان هم خليل ابن المرحوم يدوي الضبية المذكور
 توفي الى رحمة الله تعالى من نحو خمس وأربعين سنة مضت على تاريخه وانحصر ارثه
 الشرعي في ابنته المرأة عليّة وفي شقيقه جاري والده المدعين المذكورين وان عليّة
 المذكورّة توفيت الى رحمة الله تعالى في سنة ١٢٦٧ وانحصر ارثها الشرعي في زوجها
 حسن المدعي المذكور وفي عها جاري المشروح وان جارحيا المذكور توفي الى رحمة الله
 تعالى في سنة ١٢٦٩ وانحصر ارثها الشرعي في زوجته هما المرأة خضرة بنت المرحوم
 أحمد الخرشة من أهالي الفشن والمرأة بغادي بنت المرحوم عبد الغني على من أهالي
 الفشن المذكور وفي اولاده هم كل من حسن المرزوق له من زوجته المرأة خضرة
 المذكورّة وشفاة ومبروكة وهانم المرزوقات له من زوجته المرأة بغادي المذكورّة
 المدعين المرقومين وان خضرة المذكورّة توفيت الى رحمة الله تعالى في سنة ١٢٧٢
 وانحصر ارثها الشرعي في ابنها حسن المدعي المذكور وان المرأة بغادي المذكورّة
 توفيت الى رحمة الله تعالى في سنة ١٢٧٥ وانحصر ارثها الشرعي في بناتها شفاة
 ومبروكة وهانم المدعيات المذكورات وانه لم يكن لكل من المتوفين المذكورين وارث
 سوى من ذكر وان المدعين المذكورين كانوا غائبين عن الفشن من مدة ثلاثين سنة
 مع والدهم جاري المذكور وانهم الآن قد حضروا بالفشن المذكورّة فوجدوا المدعي
 عليهم المذكورين واضعين أيديهم على المنزل المحدود المذكور أعلاه وانهم منعوه عن
 الاستيلاء عليه ويطلب المدعون المذكورون رفع أيديهم عنه واستيلاءهم عليه
 ونزعه من أيديهم لانهم واضعوا أيديهم عليه بغير حق وأخذوه منهم وسؤا لهم عن ذلك
 سئل المدعي عليهم المذكورون عن ذلك بعد اذ بات وضع أيديهم على المنزل المدعي به
 المحدود المذكور أعلاه بشهادة كل من المسكر الحاج حسن ابن المرحوم علي الصعيدي
 والمسكر الحاج حسن ابن المرحوم علي المزين كلاهما من أهالي الفشن المزكبين سرا
 وعلنا بتركية وتعديل كل من المدكرم الشيخ عبد الله عثمان قنيغة والمدكرم الشيخ

اجد حبيب المهدي كلاهما من اهالي الفشن المذ كورة فاجابوا بالاعتراف بوضع
 ايديهم على المنزل المهدود المذ كورأعلاه واجابوا بالاعتراف طبق دعوى المدعين
 المذ كورين بان المنزل المدعى به المشروح ملك خليل ابن المرحوم بدوي الضبية
 المذ كورأعلاه وانه توفي الى رحمة الله تعالى في التسار يخ المذ كوروان كلاً من المتوفين
 المذ كورين توفي الى رحمة الله تعالى في التوار يخ المرقومة وانحصار ارث كل من
 المتوفين في ورثته المشروحين وانه لم يكن لكل منهم وارث سوى من ذكر وان المدعين
 المذ كورين كانوا غائبين عن الفشن مع والدهم جارحي المذ كورين مدة ثلاثين سنة
 وعرفوا بانه كان مطلوباً من سيد أنحى المدعين ابن المرحوم جارحي بدوي الضبية
 المتوفي قبل وفاة والده جارحي المذ كورين مبلغ وقدره خمسة وأربعون قرشاً الى الميرى في
 الذمات التي كانت مطلوبة الى ديوان المبيضة بالفشن سابقاً وانه في سنة ١٢٥٦ قد
 دفع مورثهم فتح الباب ابن المرحوم سليمان الدشاشي المذ كور المبلغ المرقوم الى
 الميرى بدوان المبيضة المذ كورة عن سيد المذ كور ووضعه يده على المنزل المدعى به
 المهدود المذ كورأعلاه من السنة المذ كورة وتحرر له ورقة من هذه المحكمة بدفعه
 المبلغ المذ كور الى ديوان المبيضة المذ كور عن سيد المشروح تاريخها غاية ربيع
 الاول سنة ١٢٥٦ وان مورثهم فتح الباب المذ كور توفي الى رحمة الله تعالى في ٢٠
 شهر ذي القعدة سنة ١٢٨٠ ومن بعد وفاته وضعوا ايديهم عليه وابرزوا من ايديهم
 الورقة المذ كورة وقرئت بالجلس فدل مضمونها على ما ذكر وعرفوا ايضا بان وضع يد
 مورثهم ووضع ايديهم من بعد وفاته على المنزل المدعى به المذ كور ليس بوجه شرعي
 بل انه في نظير دفع المبلغ الذي كان مطلوباً من سيد المذ كور بمقتضى هذه الورقة ولما
 كانت الورقة المذ كورة ليست حجة شرعية مشتملة على وضع يد مورثهم على المنزل
 المذ كور بوجه البيع الشرعي خصوصاً ان سيد المذ كور ليس رب الملاك بل انه متوفي
 قبل وفاة والده جارحي كما ذكر في مقتضى ذلك وما شرع باعاليه قد صار المدعى عليهم
 المذ كورين لاحق لهم في المنزل المهدود المذ كور وانه صار حقا واستحقاقاً للمدعين
 المذ كورين وصار المدعى عليهم ملزومين برفع ايديهم عنه وتسليمه للمدعين المذ كورين
 فامثل لذلك المدعى عليهم المذ كورين ورفعوا ايديهم عنه وسلموه للمدعين واعترف
 المدعون باستلامه منهم ووضع ايديهم عليه وكل منهم اعترف بوضع يده على استحقاقه
 على الشيوخ فيه وذلك بحسب الفرعية الشرعية ما هو استحقاق حسن فيه ثلاثة
 عشر قيراطاً وربع وسدس من قيراطاً واربعة اسهم واربعة انجاس من سهمهما آل
 له ذلك من زوجته عليه والده جارحي والدته خضرة المتوفين المذ كورين ما آل
 له من زوجته ستة قيراط واما آل له من والده ستة قيراط وسدس وثمان من قيراط
 واربعة اسهم واربعة انجاس من سهمهما آل له من والدته قيراط وثمان من قيراط

وما هو استحقاق شفاعته فيه ثلاثة قرار يطونصف من قيراط واربعة عشر سهما ونجسان
من سهم آل لماذلائك من والدها جارحي ووالدته ايقادى فما آل لها من والدها ثلاثة قرار يربط
ونحن من قيراط واربعة عشر سهما ونجسان من سهم وما آل لها من والدها اربعة عشر ونحن
من قيراط وما هو استحقاق مبروكة فيه مثلها وما هو استحقاق هاتم فيه مثلها ايضا وبذلك
قد حكم صادر ذلك بحضرة واطلاع وشهادة الفقير احمد دسوقي والمكرم الشيخ حسن
مصطفى الزاوي والمكرم الشيخ يونس محمد حسين والمكرم اسمعيل محمد بابا طه جميعهم
بالقسن والمكرم خليفه بن حزة ابى بيك من فاقوسة في يوم الاربعاء ٢٨ جمادى الآخرة
سنة ١٢٨٥ (اجاب) قد صادرت مطالعة صورة الاعلام الواردة ضمن هذه الاوراق المشهولة
بختم قاضى القسن المؤرخ اصلها في ٢٨ ج سنة ٨٥ ومؤرخ نقلها في ٢١ ش سنة
٨٧ فوجد ان المدعى عليهم معترفون بالملك في المنزل المذكور لادعين طبق دعواهم
في عام لون بموجب اقرارهم المذكور بناء على ما ذكره حيث لا مانع وان كان في الدعوى
المذكورة كورة قصور والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٤
رمضان سنة ٨٧ مضمونها هذه الافادة وردت للاحكام من مجلس البحيرة ومعهما اوراق
تشتمل على مادة قتل شخص يسمى عليا زيادة من اهالى ناحية سناباده بحيرة ومن
ضمنها صورة مرافعة شرعية محررة من حضرات قاضى ولاية البحيرة ومفتى المجلس
المذكور ومردوب اطلاع حضر تكم وحضرة مفتى الاحكام عليها واعطاء الاجابة عن
الحكم الشرعى فيها الاجراء بموجب جبهه ولهذا الزم شرحه محضر تكم والاوراق المحكي عنها بما
فيها الصورة المذكورة مرسلة تؤمل افادة الحكم الشرعى ومضمون المرافعة المذكورة
سبق الجواب الشرعى عنها وقيد في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى مرتين ثابتهما في
١٣ ربيع الاول سنة ٨٧ واولاهما في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦ وصورتها
بمجلس البحيرة بحضور حضرات اربابه ومفتيه حضر ت لدينا المرأة الرشيدة خديجة من
اهالى ناحية دماص بمديرية الدقهلية بنت المرحوم احمد عبد الله ابن المرحوم ابراهيم عبده
وادعت بطريق اصالتها عن نفسها وبطريق وكالتها الشرعية عن بنتها البكر البالغ
الرشيدة سريه بنت المرحوم عبد الله ابى زيادة المقيم كان بعزبة الحاج ابراهيم ابى سن
الكائنة باراضى ناحية سناباده بمديرية البحيرة ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم على
من اهالى دماص المذكورة اعلاه لوكالة الشرعية العامة المطابقة المفوضة لرايها
وقولها وفعالها في شان جميع ما سيذكر فيه وفي جميع امورها التى يجوز فيها التوكيل
شرعا وفي كل شئ جائز امرها فيه حال صحتها وسلامتها وكمال عقولها وطوعها
واختيارها ونفاذ تصرفاتها ما شرعا وتلك الوكالة المذكورة مشافهة لدينا بالمجلس
الكبرى وقبلت المدعية المذكورة من بنتها المذكورة هذه الوكالة المذكورة لنفسها
مشافهة قبولا شرعيا بالمجلس الشرعى بحضرة عارفهم ما عينوا واسما ونسبا وهما المكرم

شحاتة أبو زيادة ابن المرحوم علي ابن المرحوم سيد احمد بن زيادة والمكرم احمد
 الدماصي ابن المرحوم جادا الحق ابن المرحوم علي الدماصي من اهالي ناحية دماص
 المذ كورة كل منهما والمقيم كلاهما بعزبة ابي سن المذ كورة و بطريق وصايتها
 الشرعية العامة من قبلنا على سيد احمد و ابراهيم ومحمد وعلى وقطومة والشاذلي وموسى
 وفاطمة الثمانية القصر عن درجة البلوغ الحاضر بن بالهلس اولاد المرحوم علي ابي
 زيادة المذكور ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم علي بعد ثبوت اهليتها
 وصلاحياتها لذلك وعدم وجود وصي على القصر المذكورين عن له ولاية نصب
 الاوصياء عليهم شرعا بشهادة الشاهدين المذكورين أعلاه و قبلت المدعية الوصاية
 المذ كورة لبناتها من قبلنا ولا شرعيا مشافهة المعين كل من التوكيل والوصاية المذكورين
 بقيد سجل التركات الخلدية هذه المحكمة المشار اليها المؤرخة بسابع عشر محرم سنة
 ١٢٨٦ على غرماهم الرجال الراشد بن المحاضر بن معهما بالجلس الشرعي هم الجارحي
 محروس من اهالي ناحية البريجات بمديرية البحيرة ابن المكرم محروس موسى بن
 المرحوم موسى حمزة ومحمد أبو عبد الله من اهالي ناحية دماص بمديرية المنية و بتي
 مزار بالوجه القبلي المقيم بأراضي زاوية حمور بمديرية البحيرة ابن عبد الله حسن بن
 حسن الديب و بركات و اعراب المرحوم علي و اعراب و اعراب و سيوفى مرعي ابن المرحوم
 بسيوفى مرعي ابن المرحوم مرعي من اهالي ناحية سناباد المذ كورة كلاهما الثابت
 معرفة المدعية المذ كورة عينا واسما ونسباً بشهادة الاخر بن الشقيقين هما المكرم
 شحاتة أبو زيادة المقيم بناحية منية على بمديرية الدقهلية والمكرم السيد أبو زيادة المقيم
 بناحية دماص المذ كورة ولد المرحوم علي أي زيادة ابن المرحوم سيد احمد من اهالي
 منية على المذ كورة كلاهما ثبوتاً شرعياً بان الجارحي محروسا ومحمد ابا عبد الله هذين
 المحاضر بن معهما بالجلس و يوسف البص من عربان اولاد علي المقيم كان بناحية
 الخزان بمديرية البحيرة ابن المكرم خليل البص ابن عبد الله وعبد الكريم محمد من
 عربان العمام المقيم بناحية العتامنة بمديرية سيوط بالوجه القبلي المقيم كان بناحية
 الخزان المذ كورة ابن المرحوم محمد منصور بن منصور الغائبين عن هذا المجلس تعدوا
 سوية على علي أي زيادة زوجها المذ كورة علاه المنفرد بهذا الاسم واللقب ببلدته المقيم
 كان فيها التي هي ناحية سناباد المذ كورة ابن سيد احمد أي زيادة بن علي المذ كورة
 أعلاه وضر بومعاً بالسكاكين الحديد والنباييت الخشب الشوم التي كانت بأيديهم
 على رأسه ويدنه ضرباً مفرقاً حتى قطعت الجسد واللحم وأسالت الدم منه تعمداً منهم له
 وعدوا ناعليه ومات لوقته بسبب ذلك الضرب في ليلة الاربعاء خامس عشر ذي الحجة
 سنة ١٢٨٥ وان ضرب كل واحد من الجارحي محروس وعبد الله هذين
 و يوسف البص وعبد الكريم محمد الغائبين بما ذكره علي أي زيادة المذ كورة و جرحه له

مهلك وانتم هم أقروا بذلك بحضور بيعة من المسلمين المدول طاتعين وبان بسيمو ثيامر عيا
 و مركات واعر المحاضرين معهم بابا الجاس هم اللذان دلا الاربعة الاشخاص القاتلين
 المذكورين على سرقة مواش من المحل الذي كان فيه على أبوزيادة زوجها المذكور
 وبسبب دلائلهم ما المذكور حصل لزوجه المذكور القتل من الاربعة الاشخاص
 المذكورين وانحصر ميراث زوجها على أبي زيادة المذكور الشرعي في كل من زوجته
 المدعية المذكور وأولاده التسعة هم سريّة الموكاة المذكور وسيد احمد و ابراهيم ومحمد
 وعلى و فطومة القصر الخمسة المرزوقون لهم وسريّة المذكور من زوجته المدعية
 المذكور والشاذلي وموسى وفاطمة القصر الثلاثة المرزوقون له من مطلقة حال حياته
 المرأة فاطمة بنت المرحوم علي زين ابن المرحوم علي من ناحية دماص المذكور كورة أعلاه
 من غير شريل ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم وطالب المدعية المذكور كورة هؤلاء
 المدعى عليهم المذكورين بما يترتب لها ولو كانت لها حيرة القصر المذكورين على
 هؤلاء المدعى عليهم شرعا بسبب ما ذكر وتسال سواهم عن ذلك فستل من هؤلاء المدعى
 عليهم المذكورين عن ذلك فأجاب الجاسي بحجوس ومحمد أبو عبد الله المذكوران
 بالانكار جميع ما ادعت به هذه المدعية المذكور كورة بهذا المذكور وحدها كليا
 واجاب بسيمو ثيامر عيا و مركات واعر المذكوران بالاعتراف بوفاة علي أبي زيادة المذكور
 وأنكم اعدا ذلك مما ذكر في دعوى المدعية المذكور كورة بهذا المذكور وحدها كليا
 فكلنا المدعية المذكور كورة اثبات دعواها بالوجه الشرعي فاحضرت للشهادة كلاً من
 الاخوين الشقيقين هما شحاتة أبوزيادة والسيد أبوزيادة المذكوران أعلاه واستشهدا
 هما يعلمان في ذلك فشهد كل منهما على انفراده مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة
 شرعا في وجه هؤلاء المتخاصمين قائلا أشهد بان عليا ابنا زيادة المذكور بهذا الاسم
 واللقب ببلدة المقيم كان فيها ناحية سنيادة بمديرية البحيرة بعزبة الحاج ابراهيم ابي سن
 ابن سيد احمد ابني زيادة بن علي توفي في ليلة الاربعاء خامس عشر ذي الحجة سنة خمس
 وثمانين ومائتين وألف وخلف من الورثة زوجته خديجة هذه المدعية بنت المرحوم
 احمد عبده ابن المرحوم ابراهيم عبده من أهالي ناحية دماص بمديرية الدقهلية وأولاده
 التسعة هم سريّة البكر البالغ وسيد احمد و ابراهيم ومحمد وعلى و فطومة القصر المرزوقون له
 من زوجته خديجة هذه المدعية المذكور والشاذلي وموسى وفاطمة القصر
 المرزوقون له من مطلقة المرأة فاطمة بنت المرحوم علي زين ابن المرحوم علي من
 ناحية دماص بمديرية الدقهلية وانهم الا يعلمان له وارثا سواهم وعدل الشاهدان
 المذكوران سرا وعلتا بشهادة محمد كراوية ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم عيسى
 كراوية والمسكر سليمان كراوية ابن المرحوم سالم ابن المرحوم محمد كراوية كلاهما
 من أهالي ناحية سنيادة المذكور كورة لثبوت دليل الشرعي فقبلت شهادتهما فبموجب

ذلك حكمنا على المدعى عايم المدعية وموكلاتها ومحاجيرها المذكورين بوقاة على أي زيادة المذكورين حصر ارثه في زوجته هذه المدعية وأولاده التسعة المذكورين حكماً شرعياً في وجه هؤلاء المتخاصمين بالجلس المشار اليه بالطريق الشرعي بعد مراعاة ما يجب شرعاً واحضرت المدعية المذكورة ثلاث شهادات أيضاً كلام من المكرم محمد بعيسى ابن المرحوم الحاج سليمان ابن المرحوم علي بعيسى والمكرم محمد رومية التاجر ابن المكرم محمد رومية ابن المرحوم ابراهيم رومية من أهالي دمنهور البحيرة كلاهما وشهد كل واحد منهما على انفراده بعد استشهاده بمواجهة المتداعين المذكورين بقوله اشهد بان التجار محروسا هذا ومحمد ابا عبد الله هذا وعبد الكريم محمد الغائب عن هذا المجلس أقروا بانهم ضربوا علياً بأزيد من مائة لمنفرد بهذا الاسم واللقب ببلدته ناحية سنده زوج المرأة خديجة هذه المدعية بالسكاكين والنبايت التي كانت بأيديهم على يده مع مشاركة يوسف البص الغائب عن هذا المجلس وبسيوف ومرعى وبركات واعمر هذين معهم في الضرب المذكورين وبسبب ذلك تعمد منهم له وعدوانا عليه ولا يدرون موت علي أجي زيادة المذكورين بسبب أي ضرب من الضربات المذكورة ولكن يوسف البص وبسيوف ومرعى وبركات واعمر المذكورين لم يعترفوا بشئ من ذلك يعلم ذلك ويشهده كذلك وعرفت المدعية المذكورة انه لا بينة عندها على دعواها المذكورة بخلاف الشاهدين المذكورين يطلع على هذه الصورة حضرة الاستاذ الاعظم مفتي افندي الديار المصرية وحضرة الاستاذ مفتي افندي الاحكام وفساد من حضرته معان الحكم الشرعي فيها لا لاجرا بوجبه في ٤ رمضان سنة ألف ومائتين وسبع وثمانين محرم مكرم قاضي البحيرة عبد الله الصغدي مفتي مديرية البحيرة (أجاب) بالاطلاع على صورة هذه المرافعة والشهادة وجدت الدعوى على الوجه المسطور بهامستوفية شرائطها الشرعية ولم يظهر الا كقاء بشهادة الشاهدين المذكورين في الحكم بالقصاص على المشهود عليهم وألقه تعالى أعلم وقد شمل هذا الجواب أيضاً بامضاء وختم حضرة الشيخ محمد أبي العلا الخلفاوي الحنفى مفتي الاحكام (مسئل) بافاده وارده من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٢ محرم سنة ٨٨ مضمونها الاربعة مرافعات والافادة السابق الاقتضاء عليها من حضرة تكم في ١٤ محرم سنة ٨٦ وهي مسطرة في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى في هذا التاريخ فيما يتعلق بقضية ميراث أولاد الخادم المنظورة والحالة هذه بمجلس الغربية قد وردت من المجلس المذكور بافاده مؤرخة ٢٥ ش سنة ٨٧ لاطلاع مفتي الاحكام عليها ليفيد عن الحكم الشرعي وقد اطالع عليها وافاد بما أفاده على المرافعة الرابعة وحيث انه في الاثناء عرض من جلته ان وهانم الوارثتين بالتماس اطلع حضر تكم على ما ذكر والافادة عن الحكم الشرعي لزم تحريره محضر تكم والاوراق المحكي عنها وافادة ذلك المجلس

والعرض رسالة مع هذا لا اطلاع حضر تسلم على الجميع وبفاد هم ما يقتضيه الحكم
 الشرعي في ذلك (اجاب) بناء على مخاطبة سعاد تسلم قد صار الاطلاع على ما أبداه
 الخصمان في هذه المرافعات فبين مما أبداه المدعي في المرافعة الاخيرة ولولا حقه ان
 الاختلاف والتناقض الذي كان مترايبا بين هذه المرافعات ليس حقيقيا وانه وفق بين
 دعاويه المتكررة بما استفيد منه انه قارة ادعى بمجموع اما كن مختلطة وذ كر حدود
 المجموع واخير اقتصر على بعض هذا المجموع فذ كر حدوده بخصوصه فاختلفت الحدود
 من هذا الوجه وافاد ايضا ان بعض حدود المدعي به لجهات متعددة فاقصر في بعض
 دعاويه على بعض تلك الجهات وترك الباقي سهوا حال الكتابة واخيرا قد قسم
 ما كان سعة حال الاملاء والافادة عن ذلك انه حيث وفق المدعي بما ذكر
 وظهر من توفيقه من منع التناقض الحقيقي الا انه قد تبين من تقريره انه اقتصر في
 بعض حدود المدعي به على بعض الجهات وترك البعض فقد وقع اختلاف بين العلماء
 في جواز ذلك والا كتفائه وعدمه والمصدر به في عبارات كتب المذهب هو الجواز
 والا كتفائه بذلك ثم الثاني بقوله لم يقل الصحيح انه لا يصح والذي ذكره قاضي خان في
 فتاويه هو الاول واقتصر عليه فيفيد اعتماده وهو المشهور والذي عليه عمل الناس وان
 اقتصر في البرازية على الثاني معبرافيه بعدم الا كتفائه بل اتصرح بتصححه ثم ظاهر
 التعليق للقول الثاني الذي هو عدم الصحة وعدم الا كتفائه به لم يساوا الحد والحدود
 فصار كما اذا غلط في الحد الرابع يفيد انه على هذا القول يكون الاقتصار على بعض الحد
 كالغلط والخطا في الحد الذي لا تسمع الدعوى معه ما لم يكن الخصم قد اقر بوضع يده
 على الحدود المدعي به عليه كما هنا وقد توافقا على الخطا في الحد ودفعه ستانف الخصومة كما
 أشار الى ذلك ايضا حاضرة معني الاحكام في جوابه المدسطة على صورة المرافعة الاخيرة
 المؤرخ غاية ذي الحجة سنة ٨٧ حيث عبر بقوله فيه ما لم يثبت جواب المدعي
 عليه بما ذكر صريحان ثبت يكلف المدعي اثبات دعواه فيما اجاب به المدعي عليه
 بوضع يده عليه وحيث صرح المدعي عليه في جوابه عن الدعوى التي عمده الشيخ أحمد
 الطيب المؤرخة في أولها ٣ ذي القعدة سنة ٨٤ المسطرة باحدى الاوراق بوضع يده
 على المدعي به عليه من الجسم والوكالة ولا أظنه ينكر ذلك حتى يحتاج الى اثباته
 فالدعوى مع استئناف الحدود صحيحة مسموعة على أي قول من القوانين فيما اجاب فيه
 الخصم بوضع يده عليه حيث لا مانع واذا جرينا على ما عليه عمل الناس وهو القول الاول
 المصدر به فهو مسموعة ايضا بلا حاجة الى هذا التكلف وهو الاولي والله تعالى أعلم
 (سئل) عن مرافعة واردة من طرف قاضي ولاية شالامون مضعوتها حضر لدينا
 بالجلس الشرعي المكرم مصطفى الجوهري من أهالي العزيزية شرعية ابن المرحوم علي
 الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهد بن الجوهري الكبير وادعى على غريمه

الحاضر معه بالجلس هو المكرم جاهين الجوهري من أهالي الناحية المذ كورة ابن
المرحوم علي الجوهري ابن المرحوم جاهين الجوهري المذ كوراعلاه الثابت معرفة
المدعي والمدعي عليه المذ كورين لديناء يينا بالجلس بالطريق الشرعي بشهادة كل من
المكرم علي جهاد ابن المرحوم أحمد جهاد والمكرم محمد قاسم ابن المرحوم أحمد قاسم
كلاهما من الناحية المذ كورة ثبوتاً شرعياً وقال المدعي في دعواه انه في سنة ١٢٦٢
صدرت له الهبة من المدعي عليه المذ كور في قطعة ارض دار كشافه سماو يا كاشنة
بالناحية المذ كورة يدرب الجوهري المشهورة في الناحية هذه البحرى بجوار دار ملك
المكرم علي شريف واخوته الاشقاء وهم جاهين واسيدون فيسة وعائشة وكعب وأماره
أولاد المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين الكبير والغربي
بجوار ارض وبناء الطاحونة المملوكة للمكرم ابراهيم عجيله ابن المرحوم محمد عجيله ابن
المرحوم سيد أحمد والقبلي بجوار دار ملك المكرم محمد عامر ابن المرحوم دراز عامر ابن
المرحوم عامر عامر والشرفي بعضه بجوار دار ملك المدعي عليه وبعضه بجوار دار ملك علي
شريف واخوته المذ كورين اعلاه اولاد المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز
ابن المرحوم جاهين وانه سلمها اليه بعد الهبة المذ كورة ووضع يده عليها وصارت في حوزة
وتصرفه وحدث فيها بناء لنفسه بمحدودها المذ كورة مع اطلاع ومشاهدة الواهب
المذ كور واستمر متصرفاً فيها بالاسكان والسكنى وفي سنة ١٢٨٢ صار عقد مجلس
شرعي بمحكمة الرقازيق في خصوص العقار الخلف عن المرحوم جاهين الجوهري
الكبير المذ كوراعلاه ابن المرحوم علي ابن المرحوم ابراهيم المشترك بين المستحقين
للعقار المذ كور بالميراث الشرعي عن مورثيه موصار التصادق لدى نائب المحكمة
المذ كورة من المستحقين المحسكي عنهم هم المدعي عليه جاهين المذ كور واختاه الشقيقتان
وهما حليمة ومحمدية وهما اي المدعي مصطفي المذ كور وشقيقة المرأة سماح والمكرم علي
شريف واخوته المذ كورون اعلاه وزوجة أبيهم شريف المذ كور المرأة آمنه بنت
المرحوم نعمان الجمال والمكرم دراز سليمان الجوهري وأخوه لايه وهو السيد ابن
المرحوم سليمان الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين الجوهري الكبير
المذ كور والمرأة ستيقة بنت المرحوم سيد أحمد عجيله ابن المرحوم ابراهيم زوجة سليمان
المذ كور علي ان العقار المذ كور مشترك بينهم علي التفاضل من بعد تحديده وتعريفه
وبين لكل منهم نصيبه في العقار المذ كور وتقرر بذلك الاعلام الشرعي من المحكمة
المذ كورة مبيناً فيه مال كل منهم في العقار المذ كور وان الاعلام بيد المدعي عليه
المذ كور ودخلت القطعة الارض الموهوبة له في الشركة المذ كورة بمقتضى التصديق
المذ كور ثم بعد ذلك وقعت القسمة بين المستحقين الموضحة اسماءهم اعلاه في العقار
المذ كور علي وجه التراضي واختص كل منهم بقطعة متميزة له عن الآخر ووضع يده

عليها ورضى بها وقت القسمة والاختصاص بحضور المستحقين جميعا ومصادقة كل على ذلك وخرج في نصيب واختصاص المدعى عليه المذكور القطعة الأرض الموهوبة المدة اعلاه فوهبها له ثانيا هبة صحيحة وقبل منه الهبة لنفسه لدى محضر من الشهود ووضع يده عليها واستمرت بعد ذلك في يده وفي حوزة وتصرفه الى تاريخه ثم انه الآن يعارضه المدعى عليه وينازعه في القطعة الأرض المذكورة ويعارضه وينازعه أيضا في أرض دار صغيرة جارية في ملكه وفي حوزة وتصرفه وتحت يده الآن من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة كائنة تلك الأرض في الناحية المذكورة بالدر ب المذكور حدها البحر بجوار دار ملك المكرم ابراهيم بحيلة ابن المرحوم محمد بحيلة ابن المرحوم سيد أحمد والشرقي كذلك والقبلى ينتهي للأرض التي منها عمر الشركاء الموضحة اسماءهم اعلاه المملوكة لهم المدة لاستطراقهم دخولا وخروجا من مساكنهم التي تحت يدهم والغربي ينتهي لشارع الناحية وانه يطلب الآن منع المدعى عليه المذكور عن المعارضة له في جميع ما ذكره اعلاه ويسأل سؤاله عن ذلك فسئل من المدعى عليه المذكور عما ذكره المدعى المذكور في خصوص دعواه المذكور فاجاب بقوله انه وهب للمدعى المذكور القطعة الأرض المدعاة وبناءها كما ادعى وذلك قبل التصديق الذي صار بمحكمة الرقازيق المحرر في شأنه الاعلام الذي بيده الآن وانه لم يقع قسمة بين الشركاء في العقار المذكور بعد فحضر بالاعلام المذكور ولم يقع منه هبة ثانية وأن القطعة الأرض مشتركة بين المستحقين بمقتضى التصديق المذكور وانه يستحق فيها حصة قدرها ثمانية عشر قيراطا وبيع قيراط وسدس ثلاثين قيراطا طبق ما هو مسطربا بالاعلام المذكور وان أرض الدار الصغيرة التي ذكرها المدعى في دعواه مشتركة بينه وبين المدعى المذكور نصفين وان البناء القائم فيها مملوك للمدعى المذكور كما ادعى وانه يعارض المدعى المذكور الآن وينازعه في القطعتين المذكورتين ويطلب رفع يد المدعى المذكور عن استحقاقه في القطعة الاولى وعن استحقاقه في أرض الدار الصغيرة وتسليم ذلك اليه ليحوزه لنفسه ويسأل سؤال المدعى عن ذلك سئل من مصطفى المدعى المذكور من بعد ثبوت وضع يده على الدار الصغيرة المذكورة بشهادة الشاهدين المذكورين اعلاه ثبوتا شرعيا فاجاب بقوله ان أرض وبناء الدار الصغيرة المذكورة مملوك له خاصة وانه واضع يده على ذلك مدة تزيد على خمس وعشرين سنة وهو يتصرف في ذلك بالخدم والبناء المدة المذكورة مع اطلاع ومشاهدة جاهين المدعى عليه لذلك وحضوره في البلد وهو ساكت عن المعارضة والمنازعة له المدة المذكورة سئل من جاهين المدعى عليه المذكور عما ذكره مصطفى المدعى المذكور فانه ذكر ذلك ووجه وجودا كليا فكلف المدعى مصطفى المذكور البيئة التي تشهد له طبق دعواه فغاب وحضر وبصيته كل من المكرم الشربيني الطواني ابن المرحوم أحمد الطواني والمكرم

الشيخ عبد الهادي شهاب ابن المرحوم محمد شهاب كلاهما من الناحية المذكورة
 وشهد كل منهما بعدد ما شهد بهاده وهو بانفراده في وجه المتداعين وفي غيبة الشاهد
 الآخر بقوله أشهد بانه وقعت القسمة في العقار الخلف عن المرحوم جاهين الجوهري
 الكبير ابن المرحوم علي ابن المرحوم ابراهيم بالتراضي بين الشركاء المستحقين له وهم
 علي شريف وأخوته الاشقاء وهم جاهين واسيد ونقيسة وعائشة وكعب وأمانة اولاد
 المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين الجوهري الكبير
 والمرأة آمنة بنت المرحوم نعمان الجبال زوجة شريف المذكور وجاهين المدعي عليه
 هذا وأختاه الشقيقتان حليلة ومحمدية والمدعي مصطفى هذا وأخته سمح والمكرم دراز
 سليمان وأخوه لايه السيد ابن المرحوم سليمان الجوهري ابن المرحوم دراز ابن
 المرحوم جاهين والمرأة مستينة بنت المرحوم سيد أحمد بجيلة ابن المرحوم ابراهيم زوجة
 سليمان المذكور واختص كل منهم بقطعة متميزة له عن الآخر ووضع يده عليها ورضي
 بها وبيناه حسب الموضح بالا اعلام المذكور من بعد تصديق كل منهم على القسمة
 والاختصاص المذكورين وخرج في نصيب واختصاص جاهين المدعي عليه هذا
 المحاضر بالجلس المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم جاهين القطعة الارض الكائنة
 بناحية العزيزية بدرب الجوهري التي تحت يد مصطفى الجوهري المدعي هذا المحاضر
 بالجلس المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين التي حدها
 البحر بجوار دار ملك المكرم علي شريف وأخوته المذكورين والغربي بجوار أرض
 وبناء الطاحونة المملوكة للمكرم ابراهيم بجيلة ابن المرحوم محمد بجيلة ابن المرحوم
 سيد أحمد والقبلي بجوار دار ملك المكرم عامر ابن المرحوم دراز عامر ابن المرحوم عامر عامر
 والشرقي بعضه بجوار دار ملك جاهين المدعي عليه المذكور والبعض الآخر بجوار دار
 ملك علي شريف وأخوته المذكورين فوهبها جاهين المذكور لمصطفى المذكور وقبل
 مصطفى منه الهبة المذكورة لنفسه ووضع يده عليها واستمرت في يده وفي تصرفه الى
 تاريخه هذا ما يشهده كل منهما ويعلمه ثم احضر مصطفى المذكور كلاً من المكرم
 بركات سليمان ابن المرحوم سليمان بركات والمكرم ابراهيم بجيلة ابن المرحوم أحمد
 بجيلة كلاهما من أهالي الناحية المذكورة وشهد كل منهما بعدد ما شهد بهاده وهو
 بانفراده في وجه المتداعين وفي غيبة الشاهد الآخر بقوله أشهد بان الدار التي بناحية
 العزيزية بدرب الجوهري التي تحت يد مصطفى الجوهري هذا المحاضر بالجلس
 المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم دراز جار ية في ملكه وتصرفه من مدة تزيد
 على خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك مع اطلاع ومشاهدة
 جاهين المدعي عليه هذا المحاضر بالجلس المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم
 جاهين المدة المذكورة وحضوره في البلد وحددها وعرفها كل طبق ماذ كره المدعي

هذا ما يشهد به كل منهما و يعامه ولم يبدوا فيه المدعى عليه المذكور ردعا ولا مطعنا
في الشاهدين وتم الامر على ذلك وقد تحررت هذه المرافعة لعرضها على الاستاذ
شيخ الجامع الأزهر ومفتي السادة الحنفية بالديار المصرية للتشريف بإفادة المحكم
الشرعي عليها أطال الله بقاءه بدوى محمد الدسوقي الحنفي (أجاب) يقضى للمدعى
بالمهبة على المدعى عليه بشهادة شهوده المذكورين بعد التزكية ان كانت شهادتهم
بالمهبة الثانية المتأخرة عن الاختصاص وهو المتبادر من سياق عباراتهم حيث عبروا
بقولهم فوهم اجاهين المذكور الخ بعد ذلك كرههم الاختصاص وأما الدعوى والشهادة في
ارض الدار الصغيرة فقيم ما قصور تحلو الشهادة عن التصريح بعدم منازعة المدعى عليه
للمدعى في الارض المذكورة المدة المذكورة بدون مانع شرعي وخلو الدعوى عن التصريح
بان ترك المنازعة تلك المدة بلا مانع شرعي فلا يقضى للمدعى بارض الدار المذكورة
ولا يمنع المدعى عليه عن معارضته فيها بمجرد ما ذكر والله تعالى أعلم (سـ ثل) عن مرافعة
واردية من قاضي منية غمر مضمونها بحضرة كل من المذكر المحاج على الشامي والمذكر
الشيخ أبي العزم البيومي والمذكر يوسف كشكة العطار والمذكر حسن أحمد النحاس
والعسجد الفاضل السيد أحمد عابد والمذكر عبد الباري غراب جميعا من أهالي
منية غمر ادعى منصور حسين بن منصور حسين من أهالي منية غمر على الحاضر معه
بالحجاس قنديل الحنط بن سيد احمد الحنط بن حسن الحنط من أهالي وليلة ان في تاسع
عشر صفر الخير سنة ١٢٨٨ توجه منصور حسين المدعى الى منزل قنديل الحنط المدعى
عليه بناحية وليلة وتحاسب على ما كان بذمة منصور حسين لقنديل الحنط من ثمن
القطن مشتراه منه واداه له فقال منصور المذكور قنديل هل لك بنت تزوجني
اياها قال له قنديل نعم قال ما اسمها قال حسيبة القاصرة قال له زواجني اياها على مهر
قدره خمسة وأربعون كيسا الحال منها الثمان والمائة والثلاث على مذهب الامام
الاعظم أبي حنيفة النعمان فقال المدعى عليه للمدعى زوجتك اياها على هذا الصداق
وقبل منه المدعى ذلك بحضرة شاهدين هما محمد مصطفى عبده من وليلة وابراهيم
عبادة من طحا المارج ودفع له مائتي قرش ثمن ذبيحة لاجل صنع وليمة واعلان
أهل الناحية فحضر عند الغروب بعض أهل الناحية المذكور لاجل تناول الطعام
واظهار العقد بينهم فسأل الحاضرون المدعى عن السبب الداعي اطلبه لهم فاجبرهم ان
الجلس منى والعقد معقود فقالوا لا بد من ذكر المهر واعلانه واخبار من حضر بقدره
فاجبرهم ان العقد معقود على مهر قدره خمسة وأربعون كيسا فقال محمد جلي أحد
مشايخ ناحية وليلة ان صداق تلك البنت خمسون كيسا فجاد لهم المدعى وقام من المجلس
وقال لا بد من رفع هذه القضية الى قاضي منية غمر فساكن من محمد جلي الا حاضر ولده
عليوة وأجرى عقد البنت المذكور له على خمسين كيسا ويريد المدعى اثبات ذلك

بالوجه الشرعي والحكم بإبطال العقد الثاني سئل من المدعى عليه فاجاب بالانكار لذلك
 كما وعترف انه لم يصدر منه عقد على البنت المذكورة الا لعليوة ولد محمد جابي المذكور
 فكلف المدعى المذكور بينة تثبت له ما ادعى به فاحضر محمد ابن المرحوم مصطفى عبده
 من أهالي ولاية و ابراهيم بن علي عبادة من أهالي طحا المر ج و ادى كل منهما شهادة على
 انفراده بقوله أشهد ان قنديل الحناط هـ ذازوج ابنته حسيمة القاصرة المنصور
 حسيمة علي صداق قدره خمسة وأربعون كيسا على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة
 النعمان وكان ذلك يوم الثلاثاء الموافق تسعة عشر صفر الخير سنة ١٢٨٨ و قبل منه
 منه ور حسين النكاح لنفسه بمحضرتيها وكانت البنت المدعى نكاحها حاضرة بمجلس
 الدعوى فاخبرت انها بائنة بالحيض وقت العقد ولم تاذن لوالدها في زواجها المنصور حسين
 بل انها اذنت له في زواجها لعليوة بن محمد جابي فحري رافي ٢٠ صفر سنة ١٢٨٨ يطالع
 على هذه الحادثة حضرة استاذنا شيخ الاسلام ومفتي الاقام هل اذا طعن الخصم في
 الشهود يقبل منه ويلزم المدعى باحضار بينة غيرها واذ لم يجد مطعنا في شهادتهما
 تركي البينة ويحكم بحقة العقد وهل اقرار البنت بمجلس الدعوى بالبلوغ مقبول منها
 ومما قد ارا السن الذي يقبل قولها فيه ليعتمد ويجري الحكم على مقتضاه (اجاب) اذا
 ثبت ان سن البنت تسع سنين أو أكثر وقت العقد علمها بالقول لها يعينها في دعواها
 البلوغ حيث فسرتها ولا ينفذ نكاح أبيها عليها اذا كان بدون اذنها واجازتها على
 فرض تبوت العقد الاول بالوجه الشرعي ثم اذا صدقت في دعوى البلوغ وقت العقد
 ينظر على فرض عدم الاذن منها في هذا النكاح هل بلغها الخبر فرفضت به صريحا
 أو دلالة كسكوتها أو رده فور اذان اختلاف في ذلك فقالت رددت النكاح حين بلغني
 وقال الزوج بل رضيت أو سكنت فالقول لها يعينها على المفتي به وتقبل بينة على سكوتها
 ولو برهننا بينتها أولى **مسألة** ونها تثبت الزيادة وهو الرد الان يبرهن على رضاها أو
 اجازتها بالاستتوا في الاتبات وزيادة بينة باثبات اللزوم كما ذكره وان لم يثبت ان
 سنها كذلك لا تصدق في دعواها بالبلوغ ويكون العقد الذي صدر من الاب عليها
 الاول به هذا المهر ناذ لا سيما اذا لم يعرف منه سوء الاختيار بحانة وفسدة الوفرض
 عدم الكفاة أو نقصان المهر عن مهر المثل وهذا ان ثبت صدوره مستوفيا شرائطه
 بمشاهدة العدول بعد التزكية اذا لم يثبت الخهم ما يقتضي رد شهادتهم بحرج مركب
 وحيث حضرت الزوجة وادعت انها بالائنة فاللزام ادخالها في هذه الخصومة وكذا الزوج
 الثاني لتعلق الحق بهما والله تعالى اعلم (سئل) عن مراعاة واردة من صرف قاضي متنية
 فخر في ٨ ربيع الاول سنة ٨٨ مضمونها ادعى المسكرم حسن الجوهري بن الجوهري عياد
 ابن شحاته عياد من ولاية على الحاضر معه بالمجلس شالم عياد بن شحاته عياد من ولاية بان
 المرحوم شحاته عياد اجد المدعى هذا لابيها ابن مصطفى عياد بن شحاته عياد في حال

حياته وصحته في سنة ١٢٧٢ اوصى لولد له المرحوم الجوهري عياد المتوفى قبله هو
حسن المدعي هذا بثلث متروكاته بعد وفاته وانه في سنة ١٢٨٢ توفي وانحصر ارثه في
ولده سالم المدعي عليه هذا من غير شريك وترك جميع الدار الكائنة بناحية وليمه
بحارة السيار المحدودة بمحدود دار بعثة الغربى بجوار شارع حارة الصباغين والقبلى
شارع الحارة المذكورة وفيه الباب والشرقى لشارع الحارة ايضا والجوهري بجوار
داره لاثنا عشر عياد بن محمد عياد بن احمد عياد بعضه ولدوا واحدهم شمس كلب بن
موسى شمس كلب بن مصطفى شمس كلب وباقيه لداره ملك المرأة صبيحة بذات داود على بن موسى
داود وقيراطين في طاحونة بالحارة المذكورة كاملة العدة والآلة محدودة بمحدود داربعة
الغربى بجوار دار ملك سالم القرمولى بن سويلم القرمولى بن يوسف القرمولى
والقبلى شارع الحارة وفيه الباب والشرقى بجوار دار ملك الحاج متولى عياد بن
محمد عياد بن مصطفى عياد وباقيه بجوار دار ملك حسن عياد بن على عياد بن مصطفى
هياد والجوهري بجوار دار ملك محمد عياد بن سليمان عياد بن محمد عياد وثلاثة قرار يط
في ساقية معين ذات وجهين كائنة بحوض القبالية بوسط اطيان محمد عياد المذكور
وتسعة افدنة طين خراحي بناحية وليمه بحوض القبالية والمصعاص وان المدعي هذا
كان قاصرا عن درجته البلوغ وقت الوصية وتوفى جده وهو راشد وان المدعي عليه
هذا وضع يده على العقارات والاطيان المذكورة ومنع المدعي من استحقاقه بغير حق
ويريد اثبات ذلك بالوجه الشرعى ويطالب به برفع يده عن استحقاقه بحق الثلث في
المتروكات المذكورة وتسليمه اليه ليحوزها لنفسه شرعا وسال سؤاله عن ذلك فبعد
تحقق وضع يد المدعي عليه على ذلك بشهادة من ياتى ذكرهم أدناه سئل منه عن ذلك
فاجاب بالاعتراف بوفاة والده المرقوم وانحصر ارثه على الوجه المسطور وبوضع يده
على ما ادعى به المدعي وبكونه ابن اخيه وانكر ما سوى ذلك فكلف المدعي اثبات
ما انكره المدعي عليه فاحضر محمد اعنانا بالمرامح ابن الحاج محمد عنان من وليمه وشهد
في وجه المدعي عليه بعد استشهاده بطالب المدعي بانه في اثنين ربيع الاول سنة ٧٢
حضر شكاية عياد ومصطفى الطنطاوى وحضر محمد عنان المرقوم وسليمان وابراهيم عياد
وبدوى الصباغ واسماعيل اسمعيل وكتب الرجل شكاية لابنه الثالث وحسن بن
الجوهري الثالث وزوجته الثلث وذلك في جميع دار بحارة العبايدة محدودة بمحدود
اربعة الجوهري دار ملك محمد غالية بن احمد عياد ولا يعرف جده والقبلى بجوار دار ملك
اولاده ولا يعرف ان كان المتولى جاره او ابراهيم والحمد الغربى بجوار دار داود
الشرقاوى بن على داود ولا يعرف جده بعضه وباقيه بجوار دار ملك احمد شمس كلب بن
موسى شمس كلب بن مصطفى شمس كلب وجميع حصته في طاحونة لا يعلم قدرها كائنة
بالحارة المذكورة محدودة بمحدود دار بعثة الحمد الجوهري بجوار دار ملك حسن عياد بن على

عياذ بن مصطفى عياد والقبلى بجواردار ملك محمد النادى بن منصور ولا يعرف اسم جده
والغري بجواردار ملك سالم القرموطى بن محمود القرموطى بن يوسف القرموطى
والشرقى لشارع الحارة وفيه الباب وحصة فى ساقية لا يعرف قدرها شرقة محمد مصطفى
عبد الوعلى ابن الشيخ عبده ومحمد بن سليمان عياد هذا ما يعلمه وأحضر بدوى الصباغ بن
عبد العال الصباغ من ولاية وشهد فى وجه المدعى عليه بعد امتشاده بطلب المدعى
بان فى ٢ ربيع الاول سنة ٧٢ كتب على شحانة عياد لحسن الجوهري ابن ابنه الثالث
وسالم الثالث وزوجته فطومة الثالث من طاحونة ومن دار ومن ساقية ومن غيط
والطاحونة بحارة العيايدة محدودة بمحدود اربعة اعمدة الغري بجواردار ملك سويلم
القرموطى بن يوسف القرموطى ولا يعرف جده والقبلى بجواردار ملك النادى بن
منصور ولا يعرف جده والشرقى لشارع الحارة وفيه الباب والغري عياد بن على عياد
ولا يعرف جده والدار محدودة بمحدود اربعة اعمدة الغري بجواردار ملك على داود بن داود ولا
يعرف جده والبحري بجواردار ملك ابراهيم خالقة بن محمد خالقة ولا يعرف جده والقبلى
حسن عياد بن على عياد ولا يعرف جده والشرقى لشارع الحارة والساقية لا يعلم ان كان
شهانته فيها النصف أو الثالث أو الربع وهى كائنة بحوض القبيلة هذا ما قيل من كل
طرف فى هذه الحادثة يطلع على هذه المرافعة حضرة شيخ الاسلام ومفتى الانام العلامة
مفتى السادة المحنفة بالديار المصرية ويفيد عما يقتضيه الحكم الشرعى فى هذه
الحادثة وما هو مقتضى اجرائه (اجاب) الدعوى بالوصية بالثلث بالنسبة الى الدار
والحصة من الطاحونة المذكورة على الوجه المصور صحيحة شرعا فى حد ذاتها ففى
مجموعة ما لم يكن هناك مانع من سماعها وبالنسبة للاطيان غير صحيحة على هذا الوجه
وشهادة الشاهدين المذكورين غير صحيحة شرعا فلا يعول عليها والله تعالى اعلم
(سئل) بافاداة واردة من الداخلية فى ٢٧ ربيع الاول سنة ٨٨ مضمونها مرسل
مع هذه المرافعة شرعية صادرة من محكمة دمنهور البحيرة فى ١٢ صفر سنة ٨٨ مشروح
عليها من حضرة قاضى الجهة المذكورة تؤمل الاجابة عنها ومضمونها ادعى لدينا
الرجل الرشيد الشيخ اسمعيل قلقيلة ابن المرحوم الشيخ محمد بن المرحوم عيسى من
أهالى محلة نصر بولاية البحيرة على الرجل الرشيد الماخر معه بالجناس الشرعى
العمدة الفاضل الشيخ على التمرى بن المرحوم السيد ابراهيم ابن المرحوم السيد محمد
من أهالى دمنهور البحيرة بطريق وكالة المدعى عليه المذكور عن المرأة الرشيدة جارية
نعت المرحوم ابراهيم عاصى ابن المرحوم اسمعيل عاصى من أهالى بشتامة بمديرية
المنوفية المقيمة الآن بنساحية كفر عوانة بمديرية البحيرة زوجة المرحوم عوض
الحناوى ابن المرحوم طليل ابن المرحوم حسين من أهالى كفر عوانة بمديرية البحيرة
حال صحة بينهما وكما علقها وطوعها ونفادتها فاتها شرعا وكالة الشرعية فى التمداعى

لها وعليها وفي جميع أمورها وكافة شؤنها التي يجوز فيها التوكيل شرعا وفي كل شيء
جائز أمرها فيه توكيلا عاما مطلقا مفضا لقوله ورأيه وفعله وقبول المدعى عليه حال
نفاذ تصرفاته شرعا من جازية الموكالة المذ كورة هذه الوكالة لنفسه مشافهة قبولا
شرعيا الثابت لدين ذلك بمذا المجلس بدعوى شرعية مستوفية شرائطها أو ركانها
الشرعية محكوم منافعها بثبوت الوكالة المذ كورة بعد الشهادتين من عدلين من كيين
تزكية شرعية ثبوت شرعيا والمبين ثبوت ذلك بمذا المجلس مقيد بسجل التركات من
هذه المحكمة المؤرخ بيوم خامس ذي القعدة سنة سبع وثمانين ومائتين وألف بان المرأة
الرشيدة لثقة أخت المدعى المذ كورة شقيقة من أهالي محلة نصر المذ كورة بنت المرحوم
الشيخ محمد المذ كور ابن المرحوم عيسى المذ كور حال صحة بدنها وكمال عقلها وطوعها
وتفاد تصرفاتها شرعا وكات المدعى المذ كور في جميع الخاصصات لها وعليها مع الناس
أجمعين وفي قبض كل حق لها من هو عنده وفي جميع أمورها وكافة شؤنها التي يجوز
فيها التوكيل شرعا وفي كل شيء جائز أمرها فيه وكالة عامة مطلقة مفضة لقوله ورأيه
وفعله وان المدعى المذ كور حال نفاذ تصرفاته شرعا قبل من لثقة المذ كورة شقيقة هذه
الوكالة لنفسه مشافهة قبولا شرعيا وان لثقة موكلة المدعى كانت زواجا للشيخ عوض
الحنناوي المذ كور و امرأته ومداخولته ومنه كور حته بعد نكاح صحيح شرعي نافذ
بحضرة شهود من عدول المسلمين رجال سامعين ذلك العقد قاهمين انه عقد نكاح زواجا
أبوها الشيخ محمد المذ كور بوكالته عنها للشيخ عوض الحنناوي المذ كور بمحض من
الثه هود بمهر قدره اثناعشر ألف قرش من العملة الدار جة بين الناس يوم العقد
المجمل منه قبل الدخول ثمانية آلاف قرش منها والمثو جل منه بموت او فراق أربعة
آلاف قرش منها وان الشيخ عوض الحنناوي دخل بالثقة الموكلة المذ كورة واختلى بها
خلوة صحيحة شرعية ووطئها واستمرت زوجه له وسا كنة معه في داره الكائنة بكفر
عوانة مسا كنة الأزواج الى ان مات وهي زوجته وحلاله في خامس شهر رجب سنة
خمس وثمانين ومائتين وألف وخلف من الورثة زوجته هما لثقة موكلة المدعى
المذ كور و جازية المذ كورة موكلة هذا المدعى عليه المذ كورة وأولاده الاثنى عشر هم
عبد الرحمن والسيدة المرزوقان له من زوجته جازية موكلة هذا المدعى عليه المذ كورة
وابوزيد ومحبوب ونبأ وحفيظة وجاسن المرزوقون له من زوجته المتوفاة حال حياته
المرأة كرا زوجا زوجه المرزوقة له من زوجته مطلقته حال حياته المرأة الطيفة وأم المال
المرزوقة له من زوجته مطلقته حال حياته المرأة عالية وخوخة المرزوقة له من مطلقته
حال حياته المرأة مسعدة وعليه مرور المرزوقان له من زوجته المتوفاة حال حياته المرأة
مريم اللاتي انقضت عداتهن منه حال صحته لا وادث له سواهم وان هذه الملاية القطن
والحرير المحاضرة بهذا المجلس كانت ملكا للشيخ عوض الحنناوي المذ كور الى ان مات

في التار يخ المذ كوروتر كهاميراثا لورثته المذ كورين بالقريضة الشرعية بينهم وان
لنجة موكلة المدعى المذ كور تلك في هذه الملاية حصة قدرها نصف الثمن قيراطا واحدا
ونصف قيراطا من أصل أربعة وعشر بن قيراطا بالسبب المذ كور وان هذا المدعى عليه
بجهة الوكالة وموكلته جازية المذ كورة واضعان أيديهما على جميع الملاية المذ كورة
بغير حق وما نعان لنجة المذ كورة من وضع يدها على حصة المذ كورة في الملاية بغير
حق ويطالب المدعى المذ كور بحكم وكالته المذ كورة هذا المدعى عليه بحكم وكالته
المذ كورة برفع يده ويد موكلته جازية المذ كورة عن حصة موكلة المدعى المذ كور
في هذه الملاية وتسليمها للمدعى ليحوزها الموكلته بالوجه الشرعي ومطالبه بالجواب عن ذلك
وسال مسئلته فسالنا المدعى عليه المذ كور عن دعوى المدعى فاجاب بالاعتراف
بوكالته عن جازية المذ كورة هذه الوكالة المذ كورة بهذا المحضر وقبولها منها القبول
المذ كور به هذا المحضر وأشار إليه بيده وبوكالة هذا المدعى المذ كور عن لنجة المذ كورة
هذه الوكالة المذ كورة بهذا المحضر وقبوله منها الوكالة المذ كورة بهذا المحضر وأشار إليه
بيده ايضا وبان لنجة المذ كورة موكلة هذا المدعى كانت زوجا للشيخ عوض الخناوي
المذ كور وامراته ومدخولته وموطوءته بالتمسك المذ كور بهذا المحضر وأشار إليه بيده
على الوجه المذ كور فيه وان الشيخ عوض الخناوي المذ كور كان يملك هذه الملاية الى
ان مات في خامس شهر رجب سنة خمس وثمانين ومائتين والفوتر كهاميراثا لزوجته
جازية المذ كورة موكلة المدعى عليه واولاده الاثنى عشر المذ كورين لا وارث له
سواهم وان وضع يد المدعى عليه ويد موكلته جازية المذ كورة على هذه الملاية المذ كورة
بسبب انها مملوكة لها وللاولاد المذ كورين وان وضع يدها على حصص الاولاد
المذ كورين اسكنها احدى الورثة وان الشيخ عوض الخناوي المذ كور حال صحته يدينه
وكمال عقله وطوعه ونفاد تصرفاته شرعا قبل وفاته بعشر بن برما في التار يخ المذ كور
طابق لنجة المذ كورة موكلة هذا المدعى طلاقا ثلاثا بطلبها وانه بسبب الطلاق المذ كور
صارت لنجة المذ كورة اجنبية من الشيخ عوض الخناوي المذ كور وحراما عليه ولاحق
له في تركته وان الطلاق المذ كور كان في نصف شهر جمادى الآخرة سنة خمس وثمانين
ومائتين والف وسال المدعى عليه المذ كور مسئلة هذا المدعى عن ذلك وطالبه بالجواب
عنه وانكر المدعى عليه زوجه لنجة موكلة هذا المدعى للشيخ عوض الخناوي عند
وفاته في التار يخ المذ كور فسالنا المدعى المذ كور عما اجاب به هذا المدعى عليه فاجاب
بالانكار اطلاق لنجة موكلته من عوض الخناوي في التار يخ المذ كور والطلاق
المذ كور بهذا المحضر وأشار إليه بيده وادعى المدعى بحكم وكالته عن موكلته على هذا
المدعى عليه المحضر معه بالجاس بحكم وكالته عن موكلته بان الشيخ عوض الخناوي
أقرب محضرة عدول في غرة شهر رجب سنة ١٢٨٥ في مرضه الذي مات فيه حال كمال عقله

طائفة ايمان لنجة موكة المدعى المذ كورز وجته وحلاله وصدقته لنجة على ذلك الاقرار
المذ كور مشافهة بمجلس الاقرار تصديقا شرعيا وخال المدعى مسئلة هذا المدعى عليه
عن ذلك فسالنا هذا المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار للاقرار المذ كور من الشيخ
عوض الحناوي في التاريخ المذ كور وللتصديق من لنجة المذ كورة موكة هذا المدعى
ووجد ذلك جدا كليا فكافنا المدعى انيات دعواه فاحضر المدعى للشهادة كلام من
الرجل الرشيد الشيخ محمد نائب عقود الانكحة بناحية لقانة بمديرية البهيرة ابن المرحوم
الشيخ احمد ابن المرحوم يوسف والرجل الرشيد الشيخ حسين عامر الكاتب بابعادية
المناسلة حالا ابن المرحوم عامر سليمان ابن المرحوم سليمان من المناسلة بالمديرية
المذ كورة وشهد كل منهما على انفراده بعد استشهاده مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة
شرعا في وجهه هذين المتخاصمين قائلا كل منهما ما شهد بان المرأة الرشيدة لنجة بنت
المرحوم الشيخ محمد ابن المرحوم عيسى من اهالي محلة نصر بمديرية البهيرة اخت الشيخ
اسماعيل هذا المدعى شقيقته حال صحته بدنها وكما علقها وطوعها ونفذ تصرفاتها شرعا
وكانت هذا المدعى في جميع المتخصصات لها رعايا مع الناس اجمعين وفي قبض كل حق
لها من هو عنده وفي جميع امورها وكافة شؤونها التي يحوز فيها التوكيل شرعا وفي كل شئ
جائز امرها فيه وكالة عامة مطلقة مفوضة لرأيه وقوله وفعله وان هذا المدعى حال نفاد
تصرفاته شرعا قبل من لنجة المذ كورة هذه الوكالة لنفسه مشافهة قبولا شرعيا وعدل هذان
الشاهدان المذ كوران بشهادة كل من الرجل الرشيد محمد قشير ابن المرحوم ابراهيم قشير
ابن المرحوم رزق والرجل الرشيد محمد الشيخ من محلة نصر بالمديرية المذ كورة اعلاه ابن
المرحوم يوسف ابن المرحوم عبد الملك التعديل الشرعي شراوعلنا فقبلت شهادتهما
فموجب ذلك حكمنا للمدعى على موكة المدعى عليه بثبوت وكالة الشيخ اسماعيل هذا
المدعى عن أخته شقيقته لنجة المذ كورة هذه الوكالة المذ كورة فيه حكما شرعيا في وجه
هذين المتخصصين واحضر المدعى المذ كور أيضا للشهادة كلا من الرجل الرشيد الشيخ
أحمد جاهين ابن المرحوم عبد الغفار جاهين ابن المرحوم محمد جاهين والرجل الرشيد أبي
شادي محمد ابن المرحوم علي ابن المرحوم حسن من اهالي محلة نصر بالولاية كلاهما
وشهد كل منهما على انفراده بعد استشهاده مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة شرعا في
وجه هذين المتخصصين قائلا شهد بان عوض الحناوي ابن المرحوم طائل ابن المرحوم
حسين من اهالي كفر عوانة بمديرية البهيرة توفي والحال ان المرأة لنجة بنت المرحوم
الشيخ محمد ابن المرحوم عيسى من اهالي محلة نصر المذ كورة اخت الشيخ اسماعيل قلميلة
هذا المدعى شقيقته زوجه وحلال له واشهد بان عوض الحناوي المذ كور ابن المرحوم
طائل ابن المرحوم حسين المذ كور أقر بحضرتهم في غرة شهر رجب سنة ١٢٨٥ في مرضه

الذي مات فيه حال كمال عقله طائعا بان نتيجة موكلة هذا المدعى بنت المرحوم الشيخ محمد
ابن المرحوم عيسى زوجته وحلاله وصدقته نتيجة المذ كورة على ذلك الاقرار المذ كور
مشافهة بمجلس الاقرار تصديقا شرعيا وعدل الشاهدان المذ كوران بشهادة كل من
سالم رمان ابن الحجاج سالم ابن المرحوم الحجاج رمان الدهموري ورفاعي غراب ابن
المرحوم ابراهيم ابن المرحوم الحجاج مرسى من ابي ذرة بالولاية التعديل الشرعي مرا
وعلمنا فقبلت شهادتهما فوجب ذلك حكمنا الموكلة المدعى على موكلة المدعى عليه
بثبوت اقرار عوض الحناوى المذ كور الاقرار المذ كور بهذا المحضرو بثبوت زوجية
المرأة نتيجة موكلة هذا المدعى المذ كور لعوض الحناوى المذ كور حين وفاته وبثبوت
ارثه له بالزوجية المذ كورة حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرطا طه واركانه الشرعية بعد
مراعاة ما وجب مراعاته شرعا في وجه هذين المتخاصمين وبحضور من ذكرنا هذا المدعى
عليه برفع يده ويده موكلته المذ كورة عن حصة نتيجة موكلة هذا المدعى المذ كورة في هذه
الولاية المذ كورة وتسليمها لهذا المدعى يجوزها الموكلة فامثل لذلك وسلمها له يطلع
على هذه الصورة حضرة مولانا الاستاذ الاعظم والملاذ الانعم شيخ الاسلام ومفتي افندي
الديار المصرية وحضرة الاستاذ الاكرم مفتي افندي الاحكام ويغاد من حضرتهما عن
المذ كور فيهما هل هو صحيح شرعا والحال هذه ام لا وهل اذا اقام وكيل المدعى عليها
بينه على الطلاق المذ كور تقبل ام لا واذا قبلت ما يكون الحكم الشرعي (اجاب)
بالاشترار مع حضرة مفتي الاحكام الحمد لله الحكم بزوجية المرأة المذ كورة
التي ثبتت اقرار زوجها المتوفى بزوجيته له قبل موته بخمسة ايام صحيح عنده عدم
ثبوت طلاقها منه ثلثي صحته بطلها قبل موته بعشرين يوما المدعى ذلك من
قبل ضررتها سيما استفيد من هذه المرافعة اما لو اقامت مدعية الطلاق بينة العادلة
على دعواها صدور الطلاق الثلاث من الزوج في صحته بطلب ضررتها قبل موته بعشرين
يوما ولم يكن هناك مانع من قبولها فلا يظهر حينئذ الحكم لها باليراث اذ لا يتصور
حصول دخول المعلقة المذ كورة في عصمة زوجها المذ كور في مدة خمسة عشر يوما من
تاريخ الطلاق الثلاث لعدم احتمال هذه المدة ذلك وأما ما ذكره العلماء من كون
دعوى المرأة اقرار زوجها في مرض موته بانها حلال عليه دفع الدعوى باقية الورثة
طلاقها قبل موته بسنتين فهذا لا يفيد في مثل هذه الحادثة لوجود الاحتمال فيما
ذكره دون مانع فيه ولذلك علموا القول بتقديم بينة الزوجية على قول الفضلي على
بينة الطلاق يجعله انه طلق ثم تزوج وعلموا بتقديم بينة الطلاق على بينة لزوجية على
قول السعدى بان الطلاق يكون بعد النكاح وقالوا انه ان كانت تدعى عقد بين فالقول
ما قاله الفضلي وعليه انفتوى والافالفتوى على ما قاله السعدى وكل ذلك لا يتأتى الا مع
احتمال المدة بخلاف موضوع الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة

مهر بتاريخ ٧ رمضان سنة ٨٨٠ مضمون طلب الاطلاع على صورة الدعوى الهرة من قاضي المنية واعطاء الافادة عما يتراعى بناء على طلب وكيل ديوان تفتيش وجه قبلى المؤرخة ٢٩ ش سنة ٨٨٠ ومضمون الدعوى المذكورة بحضرة كل من الشيخ يوسف بن شعيب المشهور بالمخاطب وعلى بن حسن الفرائش سابقا المشهور بتابع كريم كاشف حضر الرجل خليفة بن يوسف بن حمد النياوى وادعى فى وجهه على بن بركات بن مراد التلاوى القاطن بالمنية ان والده توفى سنة ألف ومائتين وسبع وأربعين بالريج الاصفر عن ولديه المدعى واسماعيل فقط وتوفى بعده اسماعيل عنه فقط وهو أخ شقيق له والد هما المذكور والدته مامباركة بنت على بن حمزة وانه أقام بالمنية بعد وفاة والده وأخيه خمس سنوات وغاب عنها الى سيوط وأقام فيها ست سنوات وسافر منها الى مصر المحروسة وأقام فيها الى هذا الوقت ثم حضر الآن فى المنية وان والده ترك منزلا خربا صغيرا فى المنية بخط الترمعة حده الشرقى منزل متروك عن الحاج عثمان المشهور بحظرة النياوى والعربى منزل حسن على الزلفى المشهور بذلك بعضه وبعضه لا طريق وفيه الباب والبحرى منزل محمد بن على المصرى السقاء بالمنية المشهور بذلك بعضه وبعضه بمنزل أحد ابن سليمان الشهير بالاقرع وانه تحت يد المدعى عليه ويطلبه منه وسؤاله عن ذلك سئل المدعى عليه عن سبب ورائة المدعى للتوفيين بوجهه ما ذكر فاقربها وسئل عن غيبة المدعى هذه فصدق فيها كما ذكر فطالبت بيئته من المدعى بوضع يد المدعى عليه على ذلك فاقام كلاما من ذكر وشهدا بوضع يد المدعى عليه على ذلك وذكر احدوده ثم سئل عن دعواه هذه فاجاب بان المنزل المذكور كان ماله كالمال المدعى وكان خربا وبودوقاته اشتراه منه ومن أخيه اسماعيل من كل النصف بثمان قدره ستة وعشرون قرشا وقبض كل منهما ثمن النصف الذى باعه ثلاثه عشر قرشا وقبضه منهما ثم أجرى بناءه خزانة وبيت قرن سئل المدعى عن دعوى المذكورة فاجاب بانكاره وبعده وأخيه ذلك وان عليا المذكور بنائه ما ذكر بعد ان هدم ما كان فيه من البناء من نفسه وطالبت بيئته من على بركات المذكور وطبق دعواه الاثر فاقام كلاما من المكرم على والسيد محمد ولدى الحاج عثمان لحظة السابق ذكره وشهدا فى وجهه خليفة المذكور بعد استشهادهما ان خليفة هذا باع جميع المنزل لعل بن بركات بن مراد المذكور بثلاثة عشر قرشا وقبضها حال غيبة أخيه اسماعيل ولما حضر أخوه اسماعيل لم يرض ذلك وهدم منه بيعة نصفه له فى ذلك بثلاثة عشر قرشا وقبضها من على بركات المذكور وكره ذكر احدود المنزل كما هى مذكورة اعلاه سئل المدعى عليه على بركات المذكور ما وجه دعواه ان الثمن ستة وعشرون قرشامع ان الماخوذ من كلام الشهود انه تسعة عشر قرشا ونصف والباقي تركته لخليفة فذكر ان الامر كما ذكر الشهود غير انى ذكرت جميع ما دفعته فى شأن البيت المذكور للاحوين المذكورين وقلت انه ثمن له كوفى من العوام ليس فى خبره بمثل هذه الدققة

فما عولت الا على ذلك كجميع ما دفعته وكون بعضه صادقا وبعضه ليس كذلك أمر يخفى على من لا اتقن له هذا ما صدر له بنا وكتب في مضبطة الدعاوى حريا وحيث ان هذه الشهادة بالافسار وهي لا تقبل في العقد فهل ما ذكره آخر على بركات المذكور يعد توفيقا بين الدعوى والشهادة وتكون هذه الشهادة صحيحة أو يكون التناقض باقيا بين الدعوى والشهادة وبين كل من الاول والاخير وهل اذا كان التناقض باقيا كما ذكره وسوغ له الرجوع عما ذكره أولا ولا يقول تركته ويذكر في دعواه ابتداء كما ذكره الشهود ويعد ما ذكره آخر من الاعتذار توفيقا مسوغا للرجوع بمرور من حضرة استاذنا حفظه الله الوقوف على الحقيقة ليحري العمل طبق ما يفيد (اجاب) الشهادة المذكورة على الوجه المسطور غير مقبولة شرعا ولا ينبغي للقضاة التوسيع في القضايا بما يثل ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة من وكيل مديرية الفيوم بتاريخ رمضان سنة ١٢٨٨ م مضمونها طاب افادة الحكم الشرعي عن مادة منزل بمدينة الفيوم حاصل فيه المنازعة بين وردة محمد أفندي النوري والمرأة نفيسة وشقيقتها اوو الله ما سبق رؤية تلك المادة شرعا بطرف حضرة قاضي أفندي الفيوم وتحرر فيها العلام شرعي وورخ ١٥ ش سنة ٢٨٧ محكوم فيه بثبوت حصة في المنزل المذکور الى النسوة الثلاث المذكورات قدرها قيراط ٦ نخسرى ٣ وبناء على ما حصل من التظلم والتشكي من الورثة اجرى بت القرارات اللازمة وأعطى القول من كل من حضرات مفتي المديرية ومفتي مجلس استئناف بني سويف ولم تعرض ذلك على سعادة وكيل تفتيش قبلي وردت الافادة برؤية الاعلام الشرعي بطرف حضرة تكم والايضاح عما يترأى من جواز سماع المادة شرعا ثانيا سواء كان بطرف حضرة قاضي مصر أو القاضي الذي يرغبونه أو هدمه ولزم ترقية الفضيلة لكم للنظر في ذلك (اجاب) صورة الاعلام المذكورة في اوراق هذه القضية المأورخ ١٥ ش سنة ٢٨٧ تبين ان فيها قصور الاسمي في التحديد ما لم يكن صاحب الحد الشرقي والغربي مشهورين بحيث لا يشار كهما غيرهما فيما ذكر في تعريفهما بالبلدة وحيث ان الامنع من احالة نظر هذه القضية الى قاض شرعي لاستئنافها وبعد تقييم ما يلزم شرعا كل ما ثبت بالوجه الشرعي يحكم به الا ان محمود بن محمد النوري أحد المدعي عليم الاصيل والوكيل عن والدته حيث اعترف بان أصل المنزل المدعى به ثلاثة أساكن أحدها ملك الجدا الاصل الذي ادعت المدعيات تاني الملاك عنه يعامل هو وموكلته بهذا الاقرار ويؤمر ببيان المنزل الذي أقر به للورث المذکور الا اذا اثبت انتقال حصة مورث المدعيات الى أبيه به بيان ما يلزم بالوجه الشرعي ولو فرغ من تحقيق شهرة صاحبي الحد الشرقي والغربي وصحة الحكم بان كان القاضي حكم للمدعيات على المدعي عليم في وجهه ثم وأراد أحد الورثة الذي كان غائبا ان يدفع دعوى المدعيات يدفع شرعي يقبل منه شرعا كما افاده حضرة مفتي الاستئناف والله تعالى اعلم

١٢٨٨

١٠

١٢٨٨

١٠

(سئل) من طرف مجلس الاحكام بافادة مؤرخة ٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٨ حاصلها
 الاوراق المرسله ووردت بافاده من مجلس استئناف جرجا تتعلق بمادة قتل شخص يسمى
 عثمان ابوالعلاء من ناحية منفلوط بما فيها الاعلام الشرعي المحرر في القضية من
 محكمة سيوط والمناقضات التي صارت فيما حواه الاعلام المذكور بمقتضى ما تراهي
 لحضرة مفتي الاحكام بقصد احالة النظر في القضية على حضر تكم بناء على ما اجاب به
 قاضي ونائب محكمة سيوط ومفتي مجلس المديرية و بناء على ذلك اقتضى تحريره
 لحضر تكم اترد الافادة وحاصل القضية اجمالا صدور دعوى من زوجة المتوفى المذكور
 بالاصالة والوصاية على بقية الورثة القصر على شخصين بضربهما المورث المذكور بالالة
 جارية ونسبائت عمدا وموته بسبب ذلك وطلبت ما يترتب عليه من ابدل ذلك شرعا
 وبسؤالهما عن ذلك وانكاره ما دعوا اياهما دعواتهما بالنسب وانحصار الارث في
 المدعية والقصر المذكورين وبهذا كره ان الضرب على الوجه المذكور عند عبثه من لها
 داخل الخوخة و برأت من سواهما طالب منها بينة على دعواها فجهزت وحلف المدعي
 عليه ما اليمين الشرعية ومنعت للجهز والحوال انهما تبين أن ضربهما كان معا أو متعاقبا
 ولم تبين المتخ من غيره فناقض في ذلك حضرة مفتي الاحكام بعدم صحة الدعوى على
 هذا الوجه من حيث ايجاب القصاص لعدم البيان واستقرت المناقضات والاجوبة في
 ذلك بما يطول شرحه (اجاب) الذي تراهي في هذه القضية بعد الاطلاع على اعلامها
 وما قيل فيها من المناقشات والاجوبة أن هذه الدعوى من حيث ايجاب القصاص
 والدية على المدعي عليه ما غير صحيحة لعدم البيان الذي يترتب عليه أحد الأمرين كما
 أشير اليه في جواب حضرة مفتي الاحكام اما من حيث ايجاب التعزير ان طلب فلا
 مانع من صحته او يترتب على ذلك سؤال الخصم وبهجز المدعية عن اثبات دعواها على
 هذا الوجه وحلف المدعي عليه ما اليمين الشرعية بطلب المدعية يحكم بمنع المدعية من
 دعواها ويكون الحكم بالمنع لذلك صحيحا كما سطر بالاعلام لكن حيث كان موضوع
 الدعوى حسب المتبادر منها انما هو طلب القصاص دون التعزير فالذي يستحسن
 اضرار المدعية وخصمها الذي حضرة القاضي فان أمكنها التعيين المترتب عليه
 القصاص أو الدية وحصل ذلك وانكر الخصم ولم تنزل عاجزة عن الثبوت يجزى منعها
 وان لم تعين ويثبت ان غرضها بما ذكرته في الدعوى أو لا طلب التعزير يصير ابقاء
 الاعلام على أصله انما يصير التاثير عليه بذلك وهو الذي يدفع الاتهام والاشكال والله
 تعالى اعلم (سئل) عن مراعاة من قاضي طائفة مضعونها المدعي المكرم واعر ابراهيم
 البسوي المقيم الآن بناحية الشين بمديرية الغربية ابن المرحوم ابراهيم سليمان من
 صربان الفرغان على غريمه الحاضر معه بالمجلس الشرعي المكرم ابراهيم اغاوكيل اسمعيل
 بن أيوب بناحية السجاعة بقسم المحلة الكبرى بمديرية الغربية ابن المرحوم اسمعيل

١٢٨٨

٦

الثابت معرفة جماعة في شاز ما سيذكر فيه بشهادة كل من المكرم جوهر الشريف
من ناحية الميمون فمر بيعة المقيم الآن بطنه تدابن بدوي جوهر والمكرم عبد الرحمن
الشاعر من ناحية السجاعة ابن المرحوم أحمد الشاعر بنو تاشرعيا بان المدعي المذکور
يملك هذا الثور الاجر المغر في الجففس ويملك أيضا هذا الثور الاسمر الشامي الجففس
المحاضر والمشار اليهما بالجففس وانهما على ملكه ولم ينتقلا عن ملكه بنقل شرعي
للاآن وان المدعي عليه المذکور تعدي ووضع يده عليهما بطريق الغلبة والغصب بغير
حق ولا وجه شرعي ويطالبه برفع يده عنهما وبتسليمهما له بالوجه الشرعي ويسال جوابه
سئل من المدعي عليه المذکور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بانهما كانا مملوكين للمدعي
المذکور وانه في سنة ١٢٨٢ اشترى منه هذا الثور الاسمر المحاضر والمشار اليه بالجففس
وباعه للمدعي المذکور برباع قدره ٢٥٠٠ قرش عملة دارجة وسلمه له واستلمه منه
ووضع يده عليه الى تاريخه ودفع له مبالغ اربعة جنيهات افرنكية وخصم له الباقي من
ايجار الاطيان المطلوب من المدعي المذکور وفي سنة ١٢٨٣ اشترى المدعي عليه
المذکور من المدعي المرقوم هذا الثور الاجر المحاضر والمشار اليه المذکور برباع قدره
٢٨٥٠ قرش عملة دارجة وسلمه له واستلمه منه وباعه له ووضع يده عليه الى تاريخه
وانه خصم له مبالغ الثمن المذکور من ايجار الاطيان المطلوب منه للمدعي عليه المذکور
وانه واضع يده عليهما بالسبب المذکور فلم يصدقه المدعي المذکور على ذلك فطلب
من المدعي عليه المذکور اثبات دعواه المذكورة بالبينة فوجد باحضارها صادر ذلك
بحضوره في يوم سادس شعبان سنة ١٢٨٧ ثم في يوم الخميس ٩ من الشهر المرقوم
حضر المدعي والمدعي عليه المذکوران وعترف المدعي عليه المذکور انه أحضر من
يشهد له بذلك وسال الاستماع الى شهادتهم وهم المتولى شامية ابن المرحوم علي شامية
ومحمد المزين ابن المرحوم محمد المزين وعبد الرحمن الدهلان ابن المرحوم الحاج
احمد الدهلان الجميع من ناحية السجاعة واستشهدوا فشهد كل واحد منهم على انفراده
بعد استشهاده بوجهة المتداعيين المذکورين بقوله أشهد الله ان واعر بن ابراهيم
المدعي هذا باع الى ابراهيم أغا هذا ابن المرحوم اسمعيل ابن المرحوم الحاج أبوب هذا
الثور الاسمر المحاضر والمشار اليه بالجففس في سنة ١٢٨٢ وهو يملكه حين ذلك بمبلغ
قدره ٢٥٠٠ قرش عملة دارجة واشتراه منه ابراهيم المذکور بالثمن المرقوم وسلمه المبيع
المذکور واستلمه منه وخصم له الثمن المرقوم من المطلوب به منه من ايجار الاطيان
وباع له أيضا الثور الاجر هذا المحاضر والمشار اليه بالجففس سنة ١٢٨٣ وهو يملكه وقت
ذلك بمبلغ قدره ٢٨٥٠ قرش عملة دارجة واشتراه منه وسلمه له واستلمه منه وخصم له مبالغ
الثمن المرقوم من ايجار الاطيان المطلوب من واعر المدعي هذا الى ابراهيم أغا هذا
يعلمون ذلك ويشهدون به كذلك فذكر المدعي المذکور ان شهادتهم لا تجوز عليه إلا

ان كانت أوراق المذاكرة والرق الذي معه يضاهاى كلامهم حضرة مولانا
الاستاذ الاوحد مكي أفندي مصر المحروسة وشيخ الجامع الازهر المسطر أعلاه صورة
مرافعة صدرت لدى نائب المحكمة ولسا عرضت علينا بحضور المحضرين عرفت المدعى
عليه المذ كور الذي هو ابراهيم اغا المرقوم ان قدر ثمن الثور الاسمر المذ كور كما هو
مذ كور أعلاه في الدعوى وانه خصم من ثمنه أربعة جنيهاً افر نكية التي بذمة المدعى
الذي هو واعر ابراهيم على سبيل القرض الشرعي وباقي الثمن خصمه من ايجار
الاطيان المطلوب من المدعى المذ كور وانه قال ذلك لدى النائب في جواب الدعوى
ولم يقل انه دفع من أصل الثمن أربعة جنيهاً افر نكية كما هو موضح في الدعوى
أعلاه بل الذي ذكره هو خصمه من القرض فهو ليس بخصم استثناف هذه الدعوى لدى
القاضي ويسمى من المدعى عليه الذي عرف به المذ كور المخالف لما اجاب به لدى
النائب في الدعوى المستورة أعلاه ام لا ولا يعلم تناقضا واذا صار استثنافا واحضر
المدعى عليه المذ كور بينة تشهد له طبق دعواه بذلك على وجه الاجال تقبل شرعا
أم كيف نرجو الافادة الصريحة عن الحكم الشرعي في ذلك للاجراء والحكم على موجبها
(اجاب) يطلب من مدعى الشراء المذ كور بينة على دعواه بناء على ما أوضحه آخر
لدى حضرة قاضي طنتدا ولا يمنع من ذلك ما نسب اليه أو لا لدى نائب المحكمة حسب
المسطر بصورة الدعوى الاولى من قوله بعد دعواه شراء الثور الاسمر دفع له مبلغ
أربعة جنيهاً افر نكية وخصم له الباقي من ايجار الاطيان المطلوب من المدعى
المذ كور اذ على فرض ثبوت ذلك لا يناقض قول مدعى الشراء آخر انه خصم من ثمنه
أربعة جنيهاً افر نكية التي بذمة المدعى الذي هو واعر ابراهيم على سبيل القرض
الشرعي وباقي الثمن خصمه من ايجار الاطيان المطلوب من المدعى المذ كور اذ لم يصرح
في دعواه لدى النائب المذ كور ان الاربعة جنيهاً المذ كورة دفعها له بعد البيع
على انها من الثمن حتى يناقض قوله آخر ان الاربعة جنيهاً المذ كورة هي قرض
اذ القرض مدفوع أيضا من قبضه فاذا أقام بينة طبق دعواه قبلت منه حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) من طرف مجلس الاحكام بافادة مؤرخة ٢٤ ذي الحجة سنة ٨٨ عن
افادة وردت من مجلس اسكندرية مؤرخة ٧ الجاري ومعه صورة ما نظر بالمجلس
العلمي الجاري انعقاده به ومغروب اطلعه هذا الطرف عليها والجواب عما فيه كما
ترغبه علماء اسكندرية ولغظ الصدارة المذ كورة في يوم الخميس ١٣ ربيع الثاني
سنة ١٢٨٦ ادعى المسكرم محمد اشتيوى ابن السيد سليمان اشتيوى بن عبد الله اشتيوى
على الحاج محمد المغربي الجزائري بن هاشم بن حامد الحاضر معه بالمجلس العلمي بقوله
أدعى على الحاج محمد المغربي المذ كور هذا وهو الوكيل الشرعي عن المرأة
فاطمة بنت المرحوم الحاج حسين المغربي بن البخار ابن محمد الطبعي من أهالي جزائر

الغريب وهي الوصي الشرعية من طرف حضرة مولانا الحاكم الشرعي علي ولدها محمد
 القاصر ابن المرحوم السيد محمد صالح زهران بن احمد بن علي بن عبد الوهاب وهيب
 الادكاوي من أهالي ادكو بطريق توكيلي عن المكرم السيد مسعود وهيب ابن
 المرحوم مصطفى بن احمد بن محمد بن احمد بن عبد الوهاب وهيب الادكاوي المذکور
 أعلاه بان ولد فاطمة الوصي المذکور و محمد القاصر ابن المرحوم السيد محمد زهران
 المذکور توفي الى رحمة الله تعالى في أوائل شهر ربيع الاول سنة ١٢٨٦ وانحصر
 ارثه الشرعي في كل من والدته فاطمة الرضى المذکور وأهله وفي ابن ابن ابن
 عم جد المذکور المذکور مسعود بن مصطفى موكلي المذکور من غير شريك له مولا
 وارث له سواهما وترك ميراثا عنه لورثته المذکورين مبلغا وقدره أربعة وعشرون
 جنيهات انجليز يا ذهاب ضرب الانجليز الحاضر المبلغ المرقوم بهذا المجلس هو من ضمن
 ما آل اليه بالارث الشرعي من والده المرحوم السيد محمد صالح زهران المذکور أعلاه
 ومن أخته شقيقته البكر القاصرة عزيزة المتوفين قبله وبقسمة هذا المبلغ خص
 ولدته فاطمة الوصي المذکور وكرة المدعى عليه هذا ارثا باقرضة الشرعية بحق
 الثلث ثمانية جنيهات انجليزية وخص مسعود بن مصطفى موكلي المذکور أعلاه
 بحق الثلثين ستة عشر جنيها انجليزية والباقية من ذلك المبلغ المعين أعلاه تعهيدا لان
 موكلي هو مسعود بن مصطفى بن احمد بن محمد بن عبد الوهاب وهيب
 الادكاوي المذکور أعلاه وان المتوفى المورث المذکور أعلاه هو محمد القاصر ابن المرحوم
 السيد محمد صالح زهران بن احمد بن علي بن عبد الوهاب المذکور أعلاه وان احمد وعليه
 المذکورين اخوان شقيقان والدهما عبد الوهاب بن عبد الله وهيب الادكاوي
 ووالدتهما المرحومة عائشة بنت رجب وهيب الادكاوي ايضا وان الوصي المذکور
 أعلاه وكرة المدعى عليه هذا ممتنعة من دفع حصة مسعود موكلي المذکور وقدرها
 كما ذكر أعلاه وان امتناعها من ذلك بغية يرق شرعي وفي أطلب من حضرة مولانا
 الحاكم الشرعي الزام وكيل الوصي المدعى عليه هذا بدفع ما خص موكلي مسعود
 المذکور كور وتسليمه الى لاحوزة موكلي بالطريق الشرعي واسئل سؤال المدعى عليه
 عن ذلك كرامدعي ان المبلغ المرقوم من تركته والد المتوفى محمد القاصر هو اي الوالد
 المذکور كورا السيد محمد صالح زهران التي لم تقسم

فمن ذلك أفاد حضرات السادة العلماء ان هذه الدعوى غير صحيحة شرعا ولا يترتب
 عليها مال الخصم وفي يوم الخميس عاشر جمادى الثانية سنة ١٢٨٦
 ادعى محمد اشتقوى المذکور كور على الحاج محمد داغر في المذکور الحاضر معه بالمجلس العلمي
 بين يدي حضرة مولانا الحاكم الشرعي بالتفرع الى بحضور السادة العلماء وهو الوكيل
 الشرعي عن المرأة فاطمة بنت المرحوم الحاج حسن بن غربي النجار بن محمد الطبعي

من أهالي جزائر الغرب بقوله أدعى بطريق توكيل الشرعي عن المكرم السيد مسعود وهيب بن مصطفى بن أحمد بن محمد بن عبد الوهاب وهيب الادكاوي في الدعوى والطلب والمخاصمة والمرافعة وفي كل شيء يصح فيه التوكيل شرعا على الحاج محمد المغربي هـ ذابن هاشم بن حمدان الجزائري وهو الوكيل الشرعي الثابت توكيله شرعا لدى حضرة مولانا الحماكم الشرعي المشار اليه عن المرأة فاطمة بنت الحاج حسن المغربي النجار بن محمد الطيحي من أهالي جزائر الغرب وهي الوصي الشرعية من طرف حضرة مولانا الحماكم الشرعي المشار اليه على ولدها محمد القاصر ابن المرحوم السيد محمد زهران بن أحمد بن علي بن عبد الوهاب وهيب الادكاوي المذکور اعلاه بان فيما قبل تاريخه توفي المرحوم السيد محمد صالح زهران المذکور عن زوجتين هما الحاجة زنوبة بنت علي بن أحمد المجروفي والمرأة فاطمة بنت الحاج حسن المغربي النجار بن محمد الطيحي المذکور اعلاه وعن بنته عزيزة القاصرة وعن الحمل الذي انفصل بعد موت أبيه ويسمى محمد القاصر من غير شريك لهم ولا وارث له سواهم ومن جملة ما تركه لورثته الشرعيين ووعده بنته محمد في المجلس الثاني وانصرف وفي يوم الخميس ١٧ جمادى الثانية سنة ١٢٨٦ حضر كل من السيد محمد شتيوي والحاج محمد المغربي المذکورين وذكرا من جملة ما تركه المرحوم السيد محمد زهران المذکور لورثته الشرعيين هذا المبلغ المحاضر بهذا المجلس الشرعي الذي قدره ثمانية وأربعون جنيتها انجليز يا ضرب بلاد الانجليز وأشار اليه وبقسمه هذا المبلغ يخص كلاما من الزوجتين المذكورتين ثلاثة جنديات من هذا المبلغ ويخص بنته عزيزة المذكورة أربعة عشر جنيتها من هذا المبلغ ويخص ولده محمد القاصر المذکور ثمانية وعشرون جنيتها من هذا المبلغ ثم توفيت عزيزة بنت المرحوم السيد محمد صالح زهران المذکور اعلاه وتركت ما خصها من هذا المبلغ المرقوم لورثتها الشرعيين وهما والدتها فاطمة بنت المرحوم الحاج حسن المذکور اعلاه وشقيقها محمد القاصر المذکور من غير شريك وبقسمه ما خصها من هذا المبلغ المذکور اعلاه على المذکورين والدتها وشقيقها المذکورين اعلاه يخص الام المذكورة بحق الثلث أربعة جنديات انجليزية وثلاثا جنيتها من هذا المبلغ ويخص شقيقها محمد المذکور بحق الباقي تسعة جنديات انجليزية وثلاث جنيتها فيكمل للمذکورين من هذا المبلغ المذکورين سبعة وثلاثين جنيتها وثلاث جنيتها من هذا المبلغ ثم توفي محمد الابن المذکور وانحصر ميراثه الشرعي في والدته فاطمة المذكورة بنت الحاج حسن النجار المذکور اعلاه بحق الثلث وفي موكل السيد مسعود المذکور اعلاه بحق الباقي تعصيا وبقسمه هذا المبلغ الذي خص محمد المذکور في المذکورين يخص والدته المذكورة بحق الثلث اثناعشر جنيتها انجليزية او ثلث ثلث جنيتها انجليزية ويخص موكل اربعة

وعشرون جنيهاً انجليزياً وثلاث من ثلاثي جنييه من هذا المبلغ المحاضر به هذا المجلس لان موكله هو السيد سعيد بن محمد بن أبي محمد بن أحمد بن عبد الوهاب وهيب الادكاوي المذکور اعلاه وان المتوفى مورت موكله المذکور هو محمد بن المرحوم السيد محمد صالح زهران بن أحمد بن علي بن عبد الوهاب وهيب الادكاوي المذکور اعلاه وان أحمد وعلياً أخوان شقيقان والدهما عبد الوهاب وهيب الادكاوي المذکور اعلاه ابن عبد الله ووالدتهما عائشة بنت رجب بن أحمد وهيب الادكاوي أيضاً وان الوصي المذکور كورة متمنعة من دفع ما يخص موكله المذکور في هذا المبلغ المحاضر به هذا المجلس وقدره كما ذكر اعلاه وان امتناعها من ذلك بغير حق شرعي وحيث الامر كما ذكر اطلب من حضرة مولانا الحاكم الشرعي المحكم على الوكيل المدعي عليه هذا بدفع ما يخص موكله في هذا المبلغ المحاضر به هذا المجلس وتسليمه الى لاجوزة موكله المذکور بالاطريق الشرعي وأسأل سؤاله عن ذلك ثم ذكر المدعي المذکور أن صحة تقسيم ما هو مخلف عن محمد القاصر المذکور أن الذي يخص أمه المذکور كورة اثنا عشر جنيهاً وثلاث جنييه وثلاث ثلث جنييه والذي يخص موكله المذکور أربعة وعشرون جنيهاً وثلاث جنييه وثلاث ثلث جنييه انجليزياً فعند ذلك أفاد حضرات السادة العلماء ان هذه الدعوى غير صحيحة شرعاً ولا يسئل عنها المحكم

وفي يوم الخميس عاشر ربيع الاول سنة ١٢٨٧ حضر بالمجلس العادي بين يدي حضرة مولانا الحاكم الشرعي والسادة العلماء كل من الحاج علي دويهي ابن الشيخ حسن رويحي بن جيدة رويحي السكندري والمكرم الحاج محمد بن مولانا المرحوم الشيخ مصطفى بن محمد القبايطي الجزائري وادعي الحاج علي دويهي المذکور على الحاج محمد القبايطي المذکور المحاضر معه بقوله ادعي بحكم وكالاتي الشرعية العامة المطابقة المفوضة عن المكرم مسعود وهيب الخطاب بن المرحوم مصطفى بن أحمد بن محمد بن محمد البديوي الادكاوي في كافة أموره وسائر شؤنه وما يتعلق به من بيع عقار وشرائه وتلاجه وقبض اجرة وفي الدعاوى والطلب والمرافعة والخاصة وفي الاقرار والانكار والصلح والابراء وفي قبض ماله من الحقوق والاستحقاق وغير ذلك توكيلاً عاماً مفوضاً القولی وفعلی ورأيی وفي كل شيء يصح فيه التوكيل شرعاً كما ثبت ذلك فيما قبل تاريخه لدى حضرة مولانا الحاكم الشرعي بنظر اسكندرية حالاً بثبوتنا شرعياً بطريقه المرمي وتحريراً بذلك حجة شرعية من محكمة المغرب مؤرخة في غرة شهر رجب سنة ١٢٨٦ عوضاً في ذلك عن وكيله السابق المكرم السيد محمد اشتيوي ابن سليمان بن عبد الله اشتيوي بعد ان نزل به بحضوره وعلمه كما هو مصرح به في الحجة المذکور كورة اعلاه على المكرم الحاج محمد المغربي هذا ابن مولانا المرحوم الشيخ مصطفى ابن محمد القبايطي الجزائري المقيم بالسكندرية المحاضر به هذا المجلس الشرعي بين يدي حضرة مولانا الحاكم الشرعي المشار اليه اعلاه وهو الوكيل الشرعي العام المطابق

المفوض من المرأة فاطمة بنت الحاج حسن المغربي بن محمد الطاهري الجزائري
المقيم بـ بنغراسكندرية في كافة أمورهما وشؤونهما وما يتعلق بهما وفي الدعاوى
والطلب والمرافعة والخاصة وفي الاقرار والانكار والصلح والابراء وفي قبض كامل
مالهما من الحقوق والاستحقاقات وغير ذلك الثابت ذلك فيما قبل تاريخه لدى حضرة
مولانا الحماكم الشريفي المشار اليه اعلاه قبوتاشرعيا بطريقة المرعي بانه فيما قبل
تاريخه توفي الى رحمة الله تعالى السيد محمد صالح زهران ابن المرحوم احمد بن علي بن محمد
البيوني الادكاوي وانحصر ميراثه الشرعي في زوجه هما المرأة زوجه بنت علي بن
احمد المحروفي والمرأة فاطمة بنت الحاج حسن المغربي بن محمد الطاهري موكلة هذا
المدعي عليه وفي بنته من الموكلة المذكورة هي عزيزة القاصرة عن درجة البلوغ وفي
حل منها انفصل بعد موت والده المذکور بولد كرسى محمدا القاصر من غير شريك
ولا وارث له سوى زوجته وبنته وولده المنفصل بعد موته المذکور من غير شريك
ثم توفيت بنته عزيزة المذكورة عن والدها فاطمة الموكلة المذكورة وعن شقيقها محمد
القاصر المذکور من غير شريك ولا وارث له سوى والدها وشقيقها المذکورين ثم توفي
محمد الابن القاصر المذکور عن والده فاطمة الموكلة المذكورة وعن ابن ابن عم
ابي ابيه ابن شقيق ابي جده المذکور هو محمد وسعود وهيب موكلي المذکور اكون موكلي
هو وسعود بن مصطفى بن احمد بن محمد بن محمد البيوني الادكاوي المذکور في بن محمد
البيوني جد ابي محمدا القاصر المتوفي المورث اخيرا المذکور هو محمد بن محمد البيوني
المذکور في بن محمد ابي موكلي المذکور اخوان شقيقان اباؤهم محمد البيوني الادكاوي
المذکور ابن عبد الوهاب بن عبد الله وهيب الادكاوي وامهم عائشة بنت رجب بن
احمد وهيب الادكاوي وان السيد محمد صالح زهران بن احمد بن علي بن محمد البيوني
المتوفي اولا المذکور كان في حال حياته يملك مبلغا وقدره ثمانية وأربعون قرشا مصر يا
من ذوات الاربعين نصف قضية وهو هذا المبلغ الحاضر بالمجلس الشرعي بين يدي
حضر مولانا الحماكم الشريفي المشار اليه اعلاه ومات وترك هذا المبلغ المرقوم وغيره
ميراثا عنه لورثته المذکورين اعلاه وبقسمته عليهم بم بالقرضة الشرعية يخص
الزوجة بين المذکورين بحق الثمن فرضا من زوجهما المذکور ستة قروش من ذلك
لكل واحدة منهم ما ثلاثة قروش ويخص ولده محمد القاصر المذکور بحق الثلثين من
الباقى بطريق التعصيب ثمانية وعشرون قرشا ويخص بنته عزيزة المذكورة بحق
ثلث الباقي اربعة عشر قرشا من ذلك وبموت عزيزة القاصرة المذكورة عن والدها
فاطمة الموكلة المذكورة وشقيقها محمد القاصر المذکورين من غير شريك وترك مبلغ
الاربعة عشر قرشا المذکور ميراثا عنها لورثتها المذکورين يخص والدها المرأة فاطمة
موكلة هذا المدعي عليه بحق الثلث فرضا اربعة قروش وثلاثة قروش فـ كمل لها بسبب

ذی الحجة

سنة

ذلك سبعة قرش وثلاث قرش ويخص شقيقها محمد القاصر المذ كور بحق الباقي تعصيا
 تسعة قرش وثلاث قرش باقي المبلغ المردود عنها المذ كور فيكمل لمحمد القاصر المذ كور
 بسبب ذلك سبعة ولا ثون قرش وثلاث قرش وأنه يجوز محمد القاصر ابن السيد محمد صالح
 زهران المذ كور عن والدته فاطمة موكلة هذا المدعي عليه المذ كور عن موكل
 مسعود وهيب بن مهدي بن احمد بن محمد بن محمد البسيوني العاصب المذ كور من غير
 شريك ولا وارث له سوى والدته وموكل العاصب المذ كور وترك مبلغ السبعة
 والثلاثين قرشا وثلاث قرش ميراثا عنه لورثته المذ كور من يخص والدته المذ كور بحق
 الثالث قرضا ثلث عشر قرشا وأربعة أسباع قرش فيكمل لها بسبب ذلك اثنا من زوجها
 السيد محمد صالح زهران المتوفى المذ كور أولا ومن ينته عن بركة المتوفاة بعد والدها ومن
 ولدها محمد القاصر المتوفى أخيرا عشر وقرشا وتسع قرش ويخص موكل مسعود وهيب
 المذ كور بحق الباقي تعصيا أربعة وعشرون قرشا وثمانية أسباع قرش باقي ذلك وان
 مبلغ الأربعة والعشرين قرشا وثمانية أسباع قرش المرقومة حق لموكل مسعود
 المذ كور بطريق التعصيب كما ذكر تحت موكلة هذا المدعي عليه وأنها متمتع من
 تسليمه إلى لا حوزة لموكل المذ كور وما نفعه من ذلك بغير حق شرعي وهي في علم من ذلك
 فواجب عليها رفع يدها عن حق موكل المذ كور من هذا المبلغ المحاضر بالجلس
 الشرعي وتسليمه إلى لا حوزة لموكل محمد كمالتي وأطالبها برفع يدها عن حق موكل
 المذ كور وتسليمه إلى وأسال سؤال المدعي عليه عن ذلك بالطريق الشرعي حضرة
 الاستاذ الأوحدهل هذه الدعوى غير مسموعة لمناقضتها للدعوى الأولى في نسب غير
 الولاد وهو غير معقولة وان كانت الأولى غير صحيحة لان فساد الدعوى لا يمنع الاقرار
 كما هو منصوص ولا يفسده فيتحقق التناقض بينهما كالصحيحتين لما في جامع الفصولين
 نقلا عن الذخيرة لو ادعى دار فقال المدعي عليه في دفعه انك اقررت قبل هذا انك بعت
 مني وأراد تخفيف المدعي فله ذلك ولو برهن تقبل وتنفذ دعواه وهذا الوادي أولا
 بسبب في دعوى صحيحة فلو لم تصح دعواه بسبب ثم ادعاه مطالعا كفي ذ ادعى أولا
 بسبب الشراء فظهر ان الدار المدعي به سالم تكن يوم الدعوى في يد المدعي عليه حتى لم
 تصح الدعوى بل كانت في يد غيره ثم المدعي ادعاه في مجلس آخر على ذي اليد ملكا
 مطلقا قد قيل تسمع وقد قيل لا تسمع وهو الاصح اذا اقراره بالشراء لم يفسد ولو فسد دعواه
 اه وفي البرازية بعد كلام مانصه وان كان دعواه الملك بسبب لم يصح بان ادعاه على
 غيره ذي اليد ثم أعاد الدعوى صحيتها على ذي اليد وادعاه ملكا مطلقا لا يسمع لان فساد
 الدعوى لا يمنع الاقرار بخبر رافى ٨ ذى الحجة سنة ٨٨٨ أمين الفتوى محمد عبد البنا الخنفي
 قاضي نغراس كندرية مفتي نغراس كندرية (أجاب) نعم هذه الدعوى غير مسموعة على
 الوجه المذكور لمناقضتها للدعوى الأولى ان صدرت الأولى على الوجه المأثور

بهذه الصورة من وكيل ثابت الوكالة في تلك الخصومة عن الموكل ثانياً لمحصل هذا
التناقض في دعوى نسب غير الولاد بناء على المصحح من القولين حيث لا توفيق هذا
ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من المالية في ٤ محرم سنة ٨٩ مضمونها
قد وردت إفادة مديرة المنوفية ومعهما صورة الدعوى المسعوعة لدى حضرة قاضي
المديرية في خصوص الاطيان العشورية الكائنة باراضي ناحيتي بابل ودفيرة المدعي
فهمان ورثة المرحوم حسين بك نهي بقصد اعطاء الحكم الشرعي عنها وحاصل
الهورة المذكورة ادعى كل من حضرة مصطفى بك أمين ابن المرحوم محمد وبينه
والمكرم اسمعيل أفندي صبري ابن المرحوم علي وبينه والمكرم محمد أفندي حسين ناظر
قلم قضايا مديرية المنوفية حالاً وبينه على حضرة المكرم محمد بك الشواربي مدير المنوفية
حالاً وبينه القائم مصطفى بك أمين المذكور بطريق وكالته عن المصونة فاطمة البحر كسبة
الاصل معتقة المرحوم عباس باشا التي كانت زوجة للمرحوم حسين بك نهي معتق
المرحوم عباس باشا المشار اليه والقائم اسمعيل أفندي صبري المذكور بطريق
وكالته الشرعية عن كل من سعادة طوسون باشا فجل محمد سعيد باشا وبينه والمصونة انجي
هانم معتقة وزوجة محمد سعيد باشا المشار اليه والقائم محمد أفندي حسين المذكور
بطريق وكالته الشرعية عن حضرة محمد بك توفيق وكيل مجلس محاسبة المالية حالاً
الوكيل عن سعادة محمد عبد الحليم باشا والماذون له في توكيل غيره عن سعادة موكله محمد
عبد الحليم باشا المذكور الثابت ذلك ووكالة الوكلاء المدعين المذكورين عن موكلهم
في شأن ماسيد كرفيه الوكالة العامة المطلقة المفوضة لقولهم وفعلهم ورأيهم في الدعوى
والخصومة والقبض والتوكيل وكل شئ جائز امرهم فيه بشهادة كل من الشيخ محمد بن
مصطفى البابيسى بن حسين القاطن بمدينة الجيزة والمكرم احمد أغا كامل بن ابراهيم
ابن عبد الله المقيم بمصر المحروسة بمثن الخليفة ثبوتاً شرعياً بالطريق الشرعي والقائم
حضرة المدعي عليه المذكور بطريق وكالته الشرعية عن سعادة اسمعيل باشا صديق
ناظر المالية حالاً الوكيل عن أفندينا اسمعيل باشا والي مصر حالاً الوصي الشرعي على
تركة المرحوم ابراهيم الهامى باشا فجل جنتمكان عباس باشا المذكور الثابت وكالة
المدعي عليه المذكور ووكالة موكله والاذن له بالتوكيل من قبل سعادة موكله الوصي
المشار اليه الوكالة العامة في الخصومة والدعوى عليه فيما سيد كرفيه بشهادة من ذكر
ثبوتاً شرعياً والثابت وصاية سعادة الوصي المشار اليه بمقتضى حجة الوصاية الشرعية
المحررة من محكمة تفراسكندرية المؤرخة في ٩ شعبان سنة ١٢٧٩ المشعولة بامضاء
وختم حضرة العلامة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى قاضي الثغر حين ذاك الثابت
مضمونها بشهادة من ذكر بان المرحوم ابراهيم الهامى باشا المذكور كان يملك حال
حياته جميع الاطيان العشورية التي بلامال الباسخ قدرها ٢٨٩ قدانا الكائنة باراضي

ناحية تى بابل ودفرة التابعة لمديرية المتروية على ما بين فيه ما هو باراضى ناحية
 دفرة ١٠٥ أفدنة بحوض السبعين والقنانية وقصالى المياه والهيئة وحدد ذلك
 بالحدود المستوفاة شرعا وما هو بناحية بابل المذ كورة ١٨٤ فدانا بحوض البحر وأى رجا
 وحدد ذلك بالحدود المستوفاة شرعا وان المرحوم ابراهيم الهامى باشا المذ كور فى حال
 حياته وصحته ونفاذ تصرفاته الشرعية فى ١٠ محرم سنة ١٢٧٣ أعطى ووهب وملك
 بدون عوض جميع الاطيان المذ كورة المحدودة بالحدود المذ كورة للمرحوم حسين بك
 نهى المذ كور معتق المرحوم عباس باشا المذ كور أعتقه حال حياته وصحته وهو عا
 وقت العتق هبة وتكليف عيى وقيل منه الموهوب له المذ كور الهبة المذ كورة لنفسه
 واستلم منه جميع الاطيان الموهوبة المذ كورة باذنه وسلمها له حال حياته وصحته هبة فارغة
 غير مشغولة بشئ من حق الواهب وغيره رقبضا منه ووضع الموهوب له يده عليها
 وتصرف فيها لنفسه بالزرع والزراعة من ابتداء تاريخ الهبة والتمايل المذ كور اعلاه
 الى أن توفى فى سنة ١٢٧٩ وهى فى يده وترى هاهنا لكل من زوجته فاطمة
 البحر كسبة معتقة المرحوم عباس باشا المذ كور التى أعتقها حال حياته وصحته وهو
 يملكها وقت العتق الموكاة لمضرة موصى بى بك أمين المذ كور وهى معتقة لابيه
 المرحوم عباس باشا المذ كور ههنا سعادة محمد عبد الحليم باشا والمرحوم محمد سعيد باشا
 المذ كور ان من غير شرىك ولا حاجب ولا وارث له سواهم المتوفى محمد سعيد باشا
 المذ كور بعد وفاة حسين بك نهى المذ كور عن كل من زوجته المصونة انجى هانم
 معتقة التى أعتقها حال حياته وصحته وهو يملكها حال العتق وولده من غير هاهو
 سعادة طوسون باشا المذ كور الموكلين لمضرة اسمعيل افندى صبرى المذ كور من غير
 شرىك ولا حاجب ولا وارث له سواهم وآلت حصته من الابعادية المذ كورة لوارثيه
 المذ كورين من غير شرىك وان سعادة الوصى المذ كور وضع يده على جميع الاطيان
 المذ كورة بعد وفاة المرحوم حسين بك نهى المذ كور بدون وجه شرعى ويطالب
 المدعون المذ كورون المدعى عليه المذ كور برفع يد سعادة الوصى المذ كور موكل
 موكله عن الاطيان المذ كورة وتسليمها لهم ايجوزوها الموكلمهم المذ كورين ويسالون
 جواب حضرة المدعى عليه المذ كور عن ذلك سئل المدعى عليه المذ كور عن ذلك بعد
 ثبوت وضع يد سعادة موكل موكله الوصى المذ كور على الاطيان المذ كورة بشهادة
 شهوده أدناة فاجاب بالاعتراف بوفاة المتوفيين المذ كورين وبوضع يد سعادة الوصى
 المذ كور على الاطيان المذ كورة وذكر انهم من مخالقات المرحوم ابراهيم الهامى
 باشا المذ كور التى تحت وصاية سعادة الوصى المذ كور وانهم كراما عدا ذلك فطلب من
 المدعين المذ كورين بيعة تمت لهم دعواهم المذ كورة فاحضروا كلاما من المسكرم خورشد
 افندى كمال لازم اول بالاى ٢ جى سوارى ٢ جى فرقة المقسم الاين برأس الوادى

والأكرم خورشيد افندي وفائي البحر كسي ابن عبد الله المقيم بضمن الخليفة عصر كلاهما
معتق محمد علي باشا وطلبوا الاستماع الى شهادتهم ما فامتشهدا عما يعلمانه في ذلك
فشهد كل منهما بعد استشهاده على انفراد في وجه حضرة المدعي عليه المذکور بقوله
اشهد بان المرحوم ابراهيم الهامى باشا نجل المرحوم عباس باشا وبينه كان يملك حال
حياته وصحته جميع الاطيان العشورية التي بلامال البالغ قدرها ٢٨٩ فدانا الكائنة
باراضى ناحيتى بابل ودفرة التابعة بين المديرية المنوفية المذكورة ما هو بناحية دفرة
١٠٠ افدنة بحوض السبعين والقنانية وقصالى المياه والهيئة وحدده محدود المشروحة
اعلاه وما هو بناحية بابل المذكورة ١٨٤ فدانا وبينه بحوض البحر واني رجا باقى
الاطيان المذكورة وحدده محدود المشروحة وبينها وان المرحوم ابراهيم الهامى باشا
المذکور في حال حياته وصحته ونفاذ تصرفاته الشرعية في عاشر محرم سنة ١٢٧٣ وهب
واعطى وملك بدون عوض جميع الاطيان العشورية المذكورة للمرحوم حسين بك
نحسى معتق المرحوم عباس باشا وبينه اعنته حال حياته في صحته وهو عايله وقت
العتق هبة وتماثيل كاشرين وقيل منه الموهوب له الهبة المذكورة لنفسه واستلم منه
الاطيان المذكورة باذنه فسماها له حال حياته وصحته هبة فارة غيرة شغولة بشي من
حق الواهب وغيره وقبضها منه الموهوب له المذکور ووضع يده عليها وتصرف فيها
بالزراعة والزرعة من ابتداء تاريخ الهبة المذكورة الى ان توفي في سنة ١٢٧٩ وهى في يده
وتركها سير ائنا لكل من زوجته الموصونة فاطمة البحر كسية معتقة المرحوم عباس باشا
المذکور ابن المرحوم طوسون التي اعنتها حال حياته في صحته وهو عايله وقت العتق
وعنى معتقة لابه المرحوم عباس باشا المذکور الما وكل المشار اليه والمرحوم محمد سعيد
باشا وبينه من غير شريك ولا حاجب ولا وارث له سواه هم وان محمد سعيد باشا المذکور
توفي بعد وفاة حسين بك نحسى المذکور عن كل من زوجته الموصونة انجى هانم معتقة
التي اعنتها حال حياته في صحته وهو عايله وقت العتق وولده من غير هاهو سعادة
افندم طوسون باشا الموكلين لحضرة اسمعيل افندي صبرى المذکور من غير شريك ولا
حاجب ولا وارث له سواه ما واثبت حصته من الابعادية المذكورة لوارثيه المذکورين
من غير شريك وان سعادة الخديوى الاعظم افندينا اسمعيل باشا الوصى المذکور وبينه
وضع يده على جميع الاطيان المذكورة بعد وفاة المرحوم حسين بك نحسى المذکور
وانما اتحت يده بدون وجه شرعى يعلم ان ذلك ويشهد ان به كذلك (اجاب) قد صار
الاطلاع على صورة المرافعة المذكورة قتيبين انها غير مستوفية شرعا للشرايط المتبعة
للحكم اذا الشهاداة التي قامت على توكيل الولاة الثلاثة المدعين المذکورين على هذا
الوجه شهادة مجردة في اثبات الوكالة والوصاية المذكورتين قبل تقديم الدعوى مع
دخول ذلك في انك اراهم حيث قال وانكر ما عدا ذلك أى ما عدا وفاة المتوفيين

المذكورين وما عدا ملك الاطيان المذكور للرحوم ابراهيم الهاشمي باشا المذكور وما
 عدا وضع يد سعادة الجناب العالي عليهم اقدخل في ذلك انكار توكيل الوكلاء المدعين
 المذكورين والوصاية المذكورة وان اعترف بالوصاية ضمننا في جوابه ولا يصح شرعا
 اثبات الوصاية والوكالة بمجرد تين عن الدعوى وهذا كله على فرض تسليم كون حضرة
 محمد بك توفيق وكيلنا عن سعادة محمد عبد الحليم باشا بلا واسطة حسب المتبادر من هذه
 المرافعة ولا يدري أن الامر كذلك أولا فمكان اللازم تأخير الشهادة بالوكالة والوصاية
 عن الخصومة على فرض صحة وكالة الوكلاء المذكورين على الوجه المسطور والله تعالى
 أعلم (سئل) عن مرافعة واردة من محكمة ولاية شلشله ون في ٢٦ محرم سنة ٨٩ ومضمونها
 حضر بالمجلس الشرعي المكرم سعيد أغا الاسود ابن عبد الله المقيم بناحية كفر شلشله من
 معتق سعادة المرحوم عبد القادر باشا محافظ قنال السويس سايقا وادعي على غيره
 الحاضر معه بالمجلس هو المذموم لم داود أفندي الذي من أهالي مصر ابن الذي سليمان ابن
 المتوفى غطاس الثابت معرفة المدعي والمدعي عليه لدينا عيننا بالمجلس بشهادة المكرم
 الشيخ عفيفي صالح ابن المرحوم الشيخ صالح محمد والمكرم الشيخ ابراهيم غيث ابن
 المرحوم هفيقي غيث كلاهما من كفر شلشله من وقال المدعي في دعواه ان من الجماري
 في ملكه وتصرفه هذا الجمار الاسود الحاضر بالمجلس المشار اليه تلاقاه بالشراء في سنة
 ١٢٨٧ في أو ان زراعة الشوى من عبد الخالق على هذا الحاضر بالمجلس المشار اليه ابن
 المرحوم على عبده ابن المرحوم عبده من أهالي ناحية السامرة بديرية الدقهلية بثمن
 قدره جنيهاً افرنيكان ذهباً عيناً قيمته مائة وخمسة وتسعون قرشاً حيلة اميرية اقيمتها
 اليه واستلم الجمار منه وقت البيع وكان بائعه المذكور يملكه وقت البيع وانه قناج
 حارته ولدعته في سنة ٨٤ واستمر الجمار المذكور عند المدعي بعد الشراء مدة أربعة
 أشهر ولم يخرج عن ملكه بناقل شرعي الى تاريخه وانه كان غائباً عن وطنه الذي
 كان مقيماً فيه بناحية ابعادية عبد القادر باشا المذكور الساكنة باراضي كفر عزام
 بديرية الدقهلية ولما حضر من غيبته وجد المدعي عليه استولى على هذا الجمار بالقهر
 والغلبة ووضع يده عليه تعدياً بالتعصب من مدة أربعة عشر شهراً مضت الى تاريخه ولم
 يقدر على نزعه من يده حتى انه حصل منه التماس للحكومة في شأن ذلك وصار حضور
 المدعي عليه بهذا المجلس ويده هذا الجمار وانه يطلب الا أن نزعه هذا الجمار من يد
 المدعي عليه المذكور وتسليمه اليه ليحرزه لنفسه ويسأل سؤاله عن ذلك سئل من المذموم
 داود أفندي المذكور المدعي عليه عما ادعى به المدعي المذكور في خصوص دعواه المذكور
 فأجاب بقوله ان هذا الجمار ملكه تلقاه بالشراء في سنة ١٢٨٨ ثالث يوم الخميس
 من السنة المذكور من شخص يسمى سليمان داود غير حاضر في المجلس من أهالي ناحية
 الحاجر بديرية المية بثمن قدره ثلاثة عشر جنيهاً افرنيكان ذهباً عيناً قيمتها ألف

وما تسان وسبعة وستون قرشا وعشرون فضة عملة اميرية اقبضها اليائمه المذ كور
وقت البيع وكان يائمه المذ كور يملك الحمار المذ كور وقت البيع وانه نتاج حماره
ولده في سنة ١٢٨٦ وان الحمار بيد المدعي عليه من وقت الشراء الى تاريخه وان
ما ادعى به المدعي المذ كور غير صحيح وان كره وجوده وجودا كاياف عند ذلك كاف سعيد
أغا المدعي المذ كور البينة التي تشهد له طبق دعواه فغاب وحضر بصحبه كل من المكرم
أبي الالايوسف ابن المرحوم يوسف والمكرم حسن عطية ابن المرحوم عمر وشهد كل منهما
بعد استشهاده وسمعه بانقراده في وجه المتداعيين وفي غيبة الشاهد الآخر بقوله اشهد
بان هذا الحمار الحاضر بالجلس المشار اليه ملك سعيد أغا الاسود ابن عبد الله معتق
المرحوم سعيدة عبد القادر باشا محافظ قنال السو يس سابقا المدعي هذا الحاضر
بالجلس المشار اليه تلقاه بالشراف في سنة ٨٧ من عبد الخالق على هذا الحاضر بالجلس
المشار اليه ابن المرحوم علي بن المرحوم عبد من أهالي ناحية السمارية بمديرية
الدقهلية بثمن قدره جنيهان افرن كان ذهبا عين اقيمتها مائة وخمسة وتسعون
قرشا عملة اميرية اقبضها اليائمه المذ كور واستلم الحمار منه وكان يائمه عبد الخالق هذا
يملك الحمار المذ كور وقت البيع وانه نتاج حماره اليائمه المذ كور ولده في سنة
١٢٨٤ وان المدعي عليه هذا المعلم داود الحاضر بالجلس المشار اليه كان حضر الى
مقر المدعي المذ كور في غيبته وأخذ الحمار ووضع يده عليه بطريق الغصب هذا
ما يشهد به كل منهما ويعلمه فالتمس (أجاب) اذا تنازع شخصان في دابة وادعى كل منهما
ملكها بسبب الانتاج عنده أو عنه دبا ثمة أو مورثه فان أقام أحدهما البينة دون
الآخر قضى له وان اقاما البينة يقضى لذي اليد سواء ارخا واستوى تاريخهما أو سبق
أحدهما أو لم يؤرخا أصلا أو أرخت أحدهما دون الأخرى فلا اعتبار بتاريخهما فيجمع
النتاج الا من ارخ تاريخا متحيا لا بان لم يوافق سن الدابة في الوقت الذي اليد ووافق
وقت الخارج فيمنه يمحكم للخارج ولو خالف سن اللوقتين لغت البينتان عند عامة المشايخ
وتركت في يد ذي اليد في رواية وفي رواية تنصف كما في الفص وابن ثم محل القضاء ببينة
ذی اليه اذا لم يدع الخارج عليه فعلا كالغصب ويثبت له والافيق في الخارج في قول كما
افاده في الدرود واشبهه وحينه فيجري الحكم في هذه القضية على هذا التفصيل على
الوجه المستطور انما يتوقف اثبات النتاج من قبل ذي اليد عند يائمه على بيان البائع والله
تعالى اعلم (مسئل) من طرف مجلس الاحكام بافادته في ٦ صفر سنة ٨٩ مضمونها بناء
على افادته واردة من مديرية اسدنا معها أوراق بناء على طالب المرأة قطرة حاله روية
القضية المتعلقة بها على حضرتهكم ما أبدته من التضرر من الحكم والطعن في حق
القاضي اقتضى شرحه لحضرتهكم حتى من بعد الوقوف على موضوعها يكرم بالافادة
عنه ليحري مقتضاه ومضمون القضية المحكوم فيها على قطرة المذ كورة بحضورنا

١٢٨٩

١

بمحاسن مديرة اسنابحاضرة اربابه وحضرة العلامة مفتية والعلامة الشيخ يوسف أحمد
 جبريل الاقصرى الحنفى و بناء على تاشير المجلس المشار اليه بالنظر فيما افاده حضرة
 الاستاذ مولانا العلامة المهام مفتى استئناف جرجا بجوابه المهررد على أوراق قضية تدعى
 المرأة شريفة بنت على بن مصطفى الواصى على حالتها المرأة قطرة بنت الشيخ فراج
 ابن الحاج يونس بن أحمد دعي اوصى لها به جدها الامها الشيخ فراج المذكور في جميع
 متروكته بمنزل نصيب بنت من بناته وان حضرة الاسنابحاضرة لما تامل في صورة
 الاعلام المهررد في أربعة رمضان سنة ١٢٨٦ في شأن ذلك وجد غير كاف وأشار بانه حيث
 افادت المرأة شريفة بانه من بعد وفاة جدها وهي تقسم مع الورثة بمقتضى الوصية
 المذكورة فيما تحصل من ايجار المنزل والطاحونة ومن ثم تخيل الجنيحة لتعاقب ابتداء
 المنازعة في سنة ١٢٨٥ وعرفت بان عندها يدانة تشهد لها بذلك فلا مانع شرعا والحال
 ما ذكر من شعاع دعواها بذلك واسقيفائها لما تقتضيه النصوص الشرعية واثباتها
 بابينة العادلة المرضية ويحذر بذلك اعلام مستوف لما يلزم شرعا ويحسب بما افيد من
 حضرة قد حضرت المرأة شريفة المذكورة وصارت تفهمها بما أشار عنه حضرة الاستاذ
 الموما اليه فادعت هذه المدعية المرأة شريفة المذكورة على هذه الحاضرة معها
 بالمجلس الشرعى المرأة قطرة بنت فراج المذكور الثابت معرفته بالدنيا امعا وعينا
 بمعرفة الرجلين العاقلين الرشيد بن السيد احمد بن المرحوم فراج بن عبد الله والسيد
 حسين بن السيد عبد الباري شقيقا جميع من اسنابان جدها والدامها المرأة صفية
 وهو المرحوم فراج بن يونس بن احمد بن منصور المذكور كان في حال حياته وكما
 علة له ورثته اوصى لها بطووعه واختياره بمنزل نصيب بنت من بناته في جميع متروكاته
 بعد موته وحذر لها بذلك حجة شرعية في سنة ١٢٥٦ على يد حضرة قاضى مدينة اسنا
 المرحوم حسن بن محمد في خضر حباتر مشعولة بمقتضى ما سجلت بسجله المحفوظ المصان
 والحجة المذكورة تحت يدها ولم يحصل منها رد للصيغة المذكورة ثم توفي جدها المذكور
 عن ورثته وهم ابناؤه احمد وسليمان الملقب بيونس وبنته فاطمة وزنوبة وبسمة
 وقطرة هذه المدعى عليها وشريفة المتوفاة عن ابنها ابى بكر بن ابراهيم بن عيسى واخته
 شقيقة ورثة وعن زوجته فاطمة بنت ابراهيم المتحصرا رثتهم هم ولا وارث له سواهم
 وقبلت الوصية شريفة المذكورة بعد موت جدها وان من ضمن ملك جدها المذكور
 الذى مات وتركه ميراثا لورثته المذكورين ولها بالوصية جميع منزل كائن باسنان
 جهتها القبليّة بحارة ابى منصور بسكة طريق السوق محصور بحدود أربعة ينتهى
 من بحرى الى الطريق الشارعى وبابه يفتح فيه ومن قبلى ينتهى الى منزل ملك الحاجة
 خريفة بنت محمد بن سيمس من غرب وبعضه الشرقى ينتهى الى منزل ملك عثمان ابن
 الحاج رفاعة بن عمر الاسنابانى ومن يشرقه قبل القسمة ومن شرقى ينتهى الى منزل

ملك السيد عبد المولى بن أحمد بن سليمان ومن يشركه قبل القسمة ومن غرب ينتهي
 الى منزل ملك هو اوى بن عبد المولى رمضان من بحرى وبعضه القبلى ينتهى الى منزل
 ملك الشيخ محمد بن سليمان بن عبد السلام القرابلى ومن يشركه قبل القسمة وطاحونة
 بحوشها مشتملة على ارض وبناء كائنة بالبلدة والسكة المذكورة بمساقيها من حجر
 فوقاني وتحتاني وعجلة خشب وقادوس ويحصرها حدود اربعة تنتهى من قبلى الى
 الدرب الشارح المعروف بدرب ابى منصور ومن غرب ينتهى ايضا الى الطريق
 الشارح وبابها يفتح فيه ومن شرق تنتهى الى منزل ملك السيد أحمد بن فراج بن عبد الله
 ومن يشركه قبل القسمة ومن بحرى تنتهى الى منزل ملك السيد بدر بن محمد بن بدر
 حباترو ومن يشركه قبل القسمة وفى استحقاق بسبب الوصية المذكورة وقبولها بعد
 الموت قيراطين وعشر قيراط من اربعة وعشرين قيراطا فى جميع ما يورث عن جدى
 المذكور وانى كنت استولى هذين القيراطين والعشر قيراط من ايجار الطاحونة والمنزل
 المذكورين بالقسمة مع خالتي هذه المدعى عليها وباقي الورثة بعد وفاة جدى بعد اترافهم
 وتصديقهم لي بالوصية من جدى وو ضعت يدي على استحقاقى ومكثت على ذلك
 مدة من الاعوام وفى سنة ١٢٨٥ هـ ليلتي وبير خالتي هذه عداوة فجدت وصيتي
 ومنعتني من استحقاقى ووضعت يدها على غصبها بغير وجه حق ومتعرضة لي فى حق
 واطالها برفع يدها عن استحقاقى فى المنزل والطاحونة المذكورين بسبب الوصية
 المذكورة لا حوزة لنفسى واسأل جوابها عن ذلك فسئلت قطرة المذكورة فاجابت بوضع
 يدها بسبب الميراث على المنزل والطاحونة المحرودين بالمحدود المذكور وان والدها فراج
 ابن يونس المذكور قوفى عنها وعن الورثة المذكورين ولا وارث له سواهم وان المنزل
 والطاحونة هما ملك لوالدها وانكرت الوصية والاقرار والقسمة المذكورة فطلب من
 ثريفة المذكورة يئنة تشهد لها طبق دعواها فاحضرت كلاما من الرجال العقلاء
 الرشد يدين السيد بدر ابن المرحوم السيد محمد بدر رجولة حباترو السيد مصطفى ابن
 المرحوم السيد حسين ابراهيم ومحمدا الملقب بالمميمى ابن مبارك بن عبادى الجميع
 من اسنطالبة استماع شهادتهم فشهدوا فى وجه الخصم بعد ان استشهدوا عقب
 الدعوى والانكار المذكورين بقول كل منهم بانقراده شهد بان هذه المدعية المرأة
 شريفة بنت على مصطفى الواصلى ستحق بسبب الوصية المذكورة فى الدعوى الصادرة
 لها من جدها المرحوم فراج بن يونس بن احمد والدامها المتوفاة وقبولها الوصية بعد
 الموت قيراطين وعشر قيراط من اربعة وعشرين قيراطا فى جميع ما هو موروث عن جدها
 المذكور وانها كانت تستولى على الخمسة المذكورة من ايجار الطاحونة والمنزل
 المذكورين بالقسمة مع خالتها هذه المدعى عليها المرأة قطرة وباقي الورثة المذكورين من
 بعد وفاة جدها مع اعترافهم وتصديقهم لها بالوصية المذكورة من جدها ومكثت

على ثلاث مئة من الاعوام الى سنة ١٢٨٥ فحصل بينهما وبين خالتها هذه عداوة فجدت وصيتها ومنتعتها من استحقاقها ووضعت يدها عليه غصبا بغير وجه حق وحدد كل من هؤلاء الشهود المنزل والطاحونة المذكورتين طبق الدعوى وان المرحوم فراج بن يونس ابن اجد بن منصور المذكور توفي عن ورثته وهم ابناؤه احمد وسليمان الملقب بيونس وبناته فاطمة وزينة وبسمة وقطرة هذه المدعى عليها وشريفة المتوفاة عن ابنها ابي بكر بن ابراهيم بن عيسى واخته شقيقة وردة وعن زوجته غالية بنت ابراهيم جد وعن شريفة هذه الموصى لها بالحصة المذكورة وانحصار ارثه فيهم ولا وارث له سواهم هذا ما شهد به الشهود المذكورون وطابقوا في شهادتهم دعوى المدعية ولقبول شهادتهم قد اعذر هذه المدعى عليها فيهم فلم تبد طعننا شرعيا فز كواسر اثم طابت تر كيتهم علنا من هذه المدعية المذكورة فاحضرت ثلاثة وز كوا الشهود وعلانية فصار الحكم الشرعي بوجهه المهر والمرعى على الشيخ فراج بن يونس بن اجد بن منصور المذكور بثبوت هذه الوصية المدعى بها عليه بحضور من ناب عنه من الورثة بنته المرأة قطرة هذه المدعى عليها المذكورة بموجب الاقرار والاعتراف الصادر من الورثة بالبرهان الشرعي وبمنع تعرض هذه المدعى عليها المرأة قطرة المذكورة الى المرأة شريفة هذه المدعية المذكورة في الحصة البالغ قدرها قيراطين وعشر قيراط من اربعة وعشرين قيراطا في المنزل والطاحونة المذكورتين المذكورين المحدثين الموصوفين بما في ذلك آلة الطاحونة السابق ذكرها وفي بقية تركة الشيخ فراج المذكور ورفع يده هذه المدعى عليها عن الحصة المذكورة وتسليمها الى هذه المدعية المرأة شريفة المذكورة المذكورة المذكورة المذكورة المذكورة مستوفيا شرائطه وادراكه الشرعية والخمس الامر في ذلك بحضور هذه المدعية والمدعى عليها ومن ذكر فيه (اجاب) بالاطلاع على الاعلام المهر من قاضي ولا يقياسنا المؤرخ ٥ شوال سنة ٨٧ ووجه فيه قصور من جهة التحديد في العقار المدعى به في الدعوى والشهادة حيث ذكر في بعض حدود المنزل وبعضه ينتهي الى منزل ملك عثمان ابن الحاج رفاعي بن حمرو ومن يشر كه قبل القسمة ومن شرق ينتهي الى منزل ملك السيد عبد المولى بن احمد بن سليمان ومن يشر كه قبل القسمة وبعضه الى منزل ملك الشيخ محمد بن سليمان بن عبد السلام ومن يشر كه قبل القسمة وفي بعض حدود الطاحونة ومن شرق الى منزل السيد احمد بن فراج بن عبد الله ومن يشر كه قبل القسمة ومن يشر الى منزل ملك السيد بدر بن محمد بن بدر حبساترو ومن يشر كه قبل القسمة ولما ذكر ان هذه التركة بالميراث حتى يكون جاريا على احد القوانين المذكورين في المذكرة في الحد لزيق ملك ورثة فلان قيل لا يكفي اذ الورثة مجهولون منهم ذوفرض وعصبة وذو رحم جهالة فاحشة وقيل يصح ذكره هذا لانه من اسباب التعريف أو شر كه بغير الميراث ولم يوجد التبرع بهمة التحديد مع ذكر اسم احد

الشر كما يغير الادب والاحتمال المذكور وهو جود في هذه الحادثة فلا يجوز بصحة التعديد
نعم لو كتب في التعديد لزيق دار من تركه فلان يصح - ا - كما في الانقروية من الباب
الثاني في دعوى العتق والضيعة الخ وحينئذ يقتضى ارجاع الاعلام لهله لا يوضح
المحدود المذكورة في الدعوى والشهادة ثم يجري المحكم على الوجه الموضح بهذا الاعلام
ومتى حصل كذلك وشهدت الشهود وشهادة مطابقة للدعوى وتحققت الاشارة في الدعوى
والشهادة للدعوى به يكون المحكم صحيحا ولا اعتبار بما زعمه الهكوم عليها والله تعالى أعلم
(سئل) بافادته واردة من مجلس الاحكام في ٢٩ ذي الحجة سنة ٨٨ مضمونها هذه الافادة
وردت من مجلس سيوط ومعه الاعلام واوراق متعلقة بمادة ديون مدعى بها على تركه
شخص يسمى احمد اسمعيل وكان قاضي سيوط طالب الاستفتاء عنهما من حضرة
مفتى الاحكام وأوضح ما أوضعه من المصوص ومع تكرار المكاتبة ما كان يصير
الاقتناع وأخيرا القاضي الموماليه وناقبه اعطيا افادة راغبين بها احاطة النظر في تلك
المادة على حضرتهكم للاطلاع على ما قيل من كل طرف والافادة بما فيه رفع الاشكال
ولذلك اقتضى شرحه لحضرتكم والاوراق المتعلقة بتلك المادة مرشلة كي بعد الاطلاع
على ما اشتملت عليه نسكم بالافادة عنه ليجرى مقتضاه ومضمون الافادة المعطاة
من القاضي والندب المذكورين الواردة في ١٠ ذي القعدة سنة ٨٨ صار معلوما
ما توضح بشرح المديرية المسطرة على احدى الاوراق رقم ٢٨ شوال سنة ٨٨ والحال
أنه قد صار الاطلاع على افادة حضرة مفتى الاحكام المؤرخة في ١٣ ل سنة تاريخه
التي ردها افادتنا بصحة الاعلام المهر من هذا الطرف رقم ١٢ ذي القعدة سنة ٨٦
في قضية تدعى قرشلى بكير اغا على - حضرة وكيل المديرية الوكيل عن بيت المال بان
خر بوطلى احمد اسمعيل من جماعة سرسوارى رفاعى اغا توفى لاجل وارث سوى بيت
المال وللمدعى بذمة مبلغ كذا من النقد أقرضه له من ماله وعين جنسه وقدره
ووصفه واستهلكه المتوفى في مصالحه وصار دينه له بخلاف ذمته الى موته وله تركه
فيها وفاق لهينه وطالب المدعى عليه بذلك ولا نكاره دعواه برهن عليها بشاهدين شهد
كل منهما في وجه المدعى عليه بلفظ أشهد بان احمد اسمعيل المذكور توفى ولا يعلمان
له وارثا مستحقا لتركته سوى بيت المال وبذمة لبكير اغا هذا المدعى على وجه القرض
الشرعى مبلغ النقد الذي ادعاه المدعى وعين جنسه وقدره ووصفه ولم يرد المدعى عليه
فيه - ما قاده حوز كيا وحلف المدعى اليمين وقضى له بالمبلغ المشروح في تركه المتوفى
وبعرض صورة الاعلام على حضرة مولانا مفتى الاحكام ناقضه بان ما تضمنه هذا
الاعلام غير صحيح ولا واقع وموقعه الشرعى لعدم صحة شهادة الشاهدين لمخلوها من ذكر
ان المقرض أقرضه المبلغ المذكور من ماله الخاص به وانه استهلكه كما ذكر ذلك
في الدعوى وبورود منا قضته المذكورة اليه ناراجعنا ما يابدين من الكتب فوجدنا في

الخانية وغيرها ان دعوى الدين تصح ببيان القدر والجنس والصفة وفهمنا منها ان
تصريحهم بان مدعى القرض يذ كر في دعواه انه اقترضه من مال نفسه وان المقرض
استهلكه ايس لكون ما ذ كر شرطاً لصحة الدعوى بل الاول لرفع احتمال انه اقترض
مال غيره والثاني ليكون ما يدعيه ديناً باجتماع الائمة الثلاثة ووجه كون ما ذ كر ليس
شرطاً في صحة تصريحهم بان مدعى الدين لا يجبر على بيان سببه كالقرض مثلاً فاذا لم
تتوقف دعواه على ذ كره انه قرض بل تصح بدون ذ كره لانتوقف على كونه اقترضه
ماله وانه استهلكه ووجدنا أيضاً ان مدعى الدين لو بين سبباً كالقرض وشهد به
الشهود مطلقاً تقبل في الصحيح واذا ثبت بلا ذ كر السبب فالولى مع ذ كره وعدم ذ كره
اقترضه ماله وانه استهلكه وبتحرير الافادة بما ذ كر وعرضها على حضرة الاستاذ
مفتى الاحكام ردّها أيضاً بالافادة المؤرخة أعلاه وصورتها المصريح به في حواشى
الدر المختار وغيرها من كتب المذهب المعتبرة ان دعوى القرض لا بد فيها من ذ كره
اقترضه كذا من مال نفسه وبدون ذلك لا تصح دعواه ولا تسمع ولا يستل عنها الخصم
قال في الهندية ويذ كر في دعوى القرض انه اقترضه كذا من مال نفسه اه وفي
الانقروية ويذ كر في القرض ان المقرض اقترضه من مال نفسه بحوازا قراضه وكالة
فيه كونه سفيراً ومعبراً لايلائ المطالبة بالاداء ويذ كر أيضاً انه قبضه وصرفه ليصير ديناً
بالاجماع ومثله في رد المختار وما في الخانية من ان دعوى الدين لا يشترط فيها ذ كر
السبب مبنى على احدى روايتين والرواية الاخرى تشترط بيان السبب وهى المنقولة
عن المحيط ومثى عليها في التنوير وغيره قال في الهندية ويذ كر سبب الوجوب فلو
ادعى عشرة أفقره حنطة ديناً عليه ولم يذ كر ما سبب لا تسمع الى أن قال ومحل الخلاف
المذكور في غير دعوى القرض فانهم ذ كروا حكمه مستقلاً وشرطوا فيه ان يقول
المدعى انه اقترضه من مال نفسه وهذا الشرط مجمع عليه بين علماءنا قاطبة وشرطوا
فيه أيضاً ذ كره انه استهلكه وهذاعلى قول أبى يوسف وحيث ان شهادة الشاهدين
لم يكن فيها ذ كر أن المقرض اقترضه من ماله تكون الشهادة غير مقبولة فلا يصح
الحكم بها هذا ما أفاده حضرة المحال ان ما نقله عن الهندية والانقروية ورد المختار من
ان مدعى القرض يذ كر في دعواه انه اقترضه من ماله وانه استهلكه ايس فيه تصريح
بان ذلك شرط لصحة الدعوى وما قاله من أن ما في الخانية احدى روايتين والرواية
الاخرى تشترط بيان السبب وهى المنقولة عن المحيط خلاف المصريح به فهم مالان
ما في الخانية في دعوى النقود وما في المحيط في دعوى المكيل والاولى لا يشترط فيها
بيان السبب كما في السادسة والثانية يشترط وعبارة الهندية عن المحيط تفي بذلك
ولفظها كما في اول الفصل الاول من الثاني في الدعوى ان كان المدعى به ديناً ذ كره
يطالب به كذا في الكافي ولا تصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والجنس والصفة

هكذا في فتاوى قاضي خان فان كان مكيلافا لم تصح الدعوى اذا ذكر المدعي جنسه
 انه حنطة أو شعير فان ذكر انه حنطة يذ كر نوعها انها سقية أو برية خريقية أو ربيعية
 وصفها بيضاء أو حمراء وقد رها بالكيل فيقول كذا قفيز او يذ كر بقة يز كذا لان القفران
 تتفاوت في ذاتها كذا في الذخيرة و يذ كر سبب الوجوب كذا في الهيظ فلو ادعى عشرة
 اقة حنطة ديناعليه ولم يذ كر باي سبب لا تسمع كذا في خزانة المفتين اه وأصرح من
 ذلك ما في أوائل دعوى البحر حيث قال ولم يشترط المصنف بيان السبب وفيه تفصيل
 فان المدعي دينالم يشترط وللقاضي أن يسأله عن سببه فان لم يبين لا يجب بركا في الخافية
 وان المدعي مكيلاف لا يذ كر سبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف الاسباب
 اه ونحوه في عمدة الناظر عند قول الاشهاد لا يلزم المدعي بيان السبب الا في المثليات
 ودعوى المرأة الدين على تركه زوجها اه حيث قال حاصل الاولى ادعى مكيلاف فيه
 لا يذ كر سبب الوجوب الخ فهذا تصریح بان دعوى النقود تصح ببيان الجنس
 والقدر والصفة ولا يشترط بيان السبب ودعوى المكيلات يشترط في صحتها ما ذكر
 و بيان السبب وليس هناك اختلاف في الرواية على ان هذا كله في دعوى المدعي
 وليس الكلام فيه لانه بين جنس ما ادعاه وقد روه ووصفه وسبب وجوبه له وهو
 القرض وأنه اقترضه من ماله وأن الميت استهلكه في مصالحه ولا نزاع في صحتها بل
 الكلام في شهادة الشاهدين فانهم اوان بينا السبب كذلك الا انهم لم يذ كر ان المدعي
 اقترض ماله وان المتوفى استهلكه في مصالحه وقد ذكر حضرة في افادته ان علماء
 المذهب قاطبة اجمعوا على ان شاهد القرض لا تقبل شهادته الا اذا شهد بان اقترضه
 من ماله والمحال ان المصريح به في المعتمرات من كتب المذهب التي بايدينا ان الشاهد
 بالقرض تقبل شهادته وان لم يذ كر انه قرض فضا لا عن ان يذ كر انه اقترضه من ماله
 على الصحيح كما في شهادات الهندية آخر الفصل الاول من السابع ونصه ذكر في شهادات
 الهيظ اذا ادعى الدين بسبب القرض وما أشبه ذلك وشهدوا له بالدين المطلق كان
 شمس الاثثة الاوز جنه يدى يقول لا تقبل هذه الشهادة وذكر في فتاوى قاضي خان
 والاصح انها تقبل الى أن قال وفي هذه المسئلة تنصيص على ان دعوى الدين بسبب اذا
 شهدوا له مطلقا تقبل وذ كر السبب ليس بشرط وبه كان يقتضى ظهير الدين المرغيناني
 كذا في الفصول العمادية اه ونحوه في الانقروية أوائل الثامن في الشهادة ونصه
 ادعى على آخر ديننا بسبب وشهدوا له بالدين مطلقا تقبل وأثمة بخاري باجمعهم اجابوا به
 اه ونحوه في عمدة الناظر عن الخزانة والولوالحجية ونصه ولم يذ كر المصنف حكم الشهادة
 ببيان السبب قال في خزانة الاكمل قال الفقيه في شهود شهدوا بشئ يقضى بشهادتهم
 اذا كانوا عدولا وان لم يبينوا السبب ثم قال وفي الولوالحجية واذا شهد الشاهدان بين
 يدى القاضي على رجل بمال ليس للقاضي ان يسأله عن السبب اذا كانوا عدولا الا

اذا وقعت الريبة فيقتضى يكون الرأى للقاضى اه ونحوه في دعوى الخانية ونصه اذا
ادعى ديناً بسبب فشهد الشهود بالدين المطلق قيل لا تقبل شهادتهم والصحح انها تقبل
اه ونحوه في الفصولين من المحادى عشر ونصه لو ادعى بسبب القرض وشهدا انه اقر
ولم يذ كر اسبب القرض تقبل اه ونحوه في ردالمحتار من باب الاختلاف في الشهادة
عند قول المتن فلو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدا بسبب قبلة وعكسه لا اه فانه استثنى
من قوله وعكسه لامسئلة دعوى القرض فهاهى المعتبرات ناطقة بقبول شهادة من
شهد بالدين المطلق وان ادعاه المدعى بسبب القرض واذا قبلت بالدين المطلق فالولى مع
بيان انه قرض كما في الحادثة وان لم يقلوا من ماله ولرد حاضرة مفتى الاحكام الاعلام
المذكور مع وجوده هذه النقول جعلت لنا حيرة فالتسنا من حضرة زوالها فافادنا
حضرت به بما لم يشف منا القليل بل ولبقاء الحيرة لنا سطرنا النقول المذكورة وحصل
الاعلام والرد ونروم عرض ذلك على من ينور تحقيقاته من غيايب الظلمات نستهدى
حضرة استاذنا شيخ الاسلام سيدى محمد العباسى المهدي لازالت تحقيقاته للشبه رافعة
وتدقيقاته لكسالات دافعة وما يفيد به حضرة الاستاذ المشار اليه يكون العمل به
والمعول عليه (اجاب) قد صار الاطلاع على الاوراق الواردة لهذا الطرف مع افادة
المجلس بتاريخ ٢٩ ذى الحجة سنة ٨٨ ومن جملتها الاعلام المؤرخ ١٤ ذى القعدة سنة
٨٦ المتضمن ثبوت ما ادعى به قرشلى با كبر أغام من دين القرض على تركه خبر بوطلى
أحمد اسمعيل والمناقضات والاجوبة الخاصة في هذه المسألة من حضرة مفتى الاحكام
وحضرة قاضى ونائب مدير ية سيوط وأخير تحرر منهما افادة مؤرخه ١٠ ذى القعدة
سنة ٨٨ محتوية ما ل جميع ما قيل في هذه المسألة من المناقضات والاجوبة وفي آخرها
طلب اعرض ذلك على هذا الطرف وبذلك وردت افادة المجلس المذكور تاريخها أعلاه
والافادة عن ذلك ان ماذ كره حضرة القاضى والنائب المذكورين من انه بمراجعة هما
الكتاب وجدافى الخانية وغيرهما ان دعوى الدين تصح ببيان القدر والمجلس والصفة
وفهمهما ان تصرح بهم بان مدعى القرض يذ كر فى دعواه انه اقترضه من مال نفسه وان
المقترض استهلكه ليس لسكون ماذ كر شرط الهممة الدعوى بل الاول لرفع احتمال انه
اقترض مال غيره والثانى لىكون ما يدعيه ديناً باجتماع الأئمة الثلاثة ووجه كون ماذ كر
ليس شرطاً للهممة تصرح بهم بان مدعى الدين لا يجبر على بيان سببه كالقرض مثلاً فذا لم
تموقف دعواه على ذكر انه قرض بل تصرح بدون ذكره لا تتوقف على كونه اقترضه ماله
وانه استهلكه ووجدنا أيضاً ان مدعى الدين لو بين سبباً كالقرض وشهد له الشهود
مطلقاً تقبل فى الصحيح واذا قبلت بلاذ كر السبب فالولى مع ذكره وعدم ذكره اقترضه
ماله وان استهلكه ثم ذكر ان مانق له حضرة مفتى الاحكام عن الهندية والاندلسية
ورد المحتار من ان مدعى القرض يذ كر فى دعواه انه اقترضه من ماله وان استهلكه

ليس فيه تصريح بان ذلك شرط لصحة الدعوى غير مفيد للقصد ويل ما ذكر يفيد اشتراط ذلك في دعوى القرض وما جملته لا يلا على عدم كون ذلك شرطا حيث قالوا بل الاول لرفع احتمال انه اقترض مال غيره هو دليل على تقيض ما ادعيه لان رفع الاحتمال في الدعوى من جهة شروطها فلا يفيد ولا يترتب على صحة دعوى الدين بلا بيان السبب على القول بها صحة ما مع بيان سبب القرض بلاذ كانه من مال المقرض لو جود الاحتمال المذكور مع التصريح بالقرض مع عدم ذكر كونه من مال المقرض وعدم ذلك عند عدم ذكر سبب مخصوص مع تنوع الاسباب وقولهما ان المصريح به في المعبرات من كتب المذهب ان الشاهد بالقرض تقبل شهادته وان لم يذ كانه قرض فضلا عن ان يذ كانه اقترضه من ماله على الصحيح كما في شهادات الهندية آخر الفصل الاول من السابع ونصه هذا في شهادات المحيط اذا ادعى الدين بسبب القرض وما أشبه ذلك وشهدوا له بالدين المطلق كان شمس الأئمة الاو ز جندی يقول لا تقبل هذه الشهادة وذكروا في فتاوى قاضي خان والصحيح انها تقبل الى ان قال وفي هذه المسئلة تنهيص على ان دعوى الدين بسبب اذ شهدوا له مطلقا تقبل وذكروا السبب ليس بشرط وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني كذا في الفصول العمادية اه ونحوه في الانقروية اوائل الثامن في الشهادة الى آخر ما نقلناه من عبارة رد المحتار ثم قالوا اذا قبلت في الدين المطلق فالولي مع بيان انه قرض كما في الحادثة وان لم يقولوا من ماله لا يفيد أيضا اذ هو خروج عن الموضوع اذ موضوع ذلك في الدعوى بالدين مع ذكر السبب والشهادة بالدين المطلق وهذا ليس كذلك اذ الموضوع ان الدعوى في دينه كرسببه انه قرض والشهادة كذلك وقد علمت اشتراط ذكر كانه من مال المقرض لرفع الاحتمال المذكور من غير ذكر خلاف واشتراط ذكر الاستهلاك على قول أبي يوسف كما استفيد من اجوبة حضراتهم ورفع الاحتمال كما يشترط في الدعوى يشترط في الشهادة وبالجملة فالمرحوم من عباراتهم انه مع ذكر سبب القرض يشترط ذكر ما يرفع الاحتمال المذكور ونعم لو ادعى في المناقشة ان ذكر الشاهد ان يذمة فلان لعل المدعى على وجه القرض الشرعي مبلغ القرض الذي ادعاه وعيننا جنسه وقدره ووصفه ان ذلك مفيد لرفع الاحتمال المذكور بواسطة قولهما يذمة المدعى على وجه القرض اذ لا يكون ذلك يذمة المدعى عليه للمدعى على وجه القرض الا اذا كان القرض من مال المدعى وبما يكون له وجه اذا العبرة للعاني دون الالفاظ والمدار على رفع الاحتمال مع قبول البحث في ذلك فمع ذلك وكون الفقه نقلي لا انجزم بما ذكره حيث اشبهه الحال فلا مانع من اعادة تلك الاوراق لمحضرة القاضي والنائب المذكورين وبحضور المدعى وشاهديه والمدعى عليه لو ذكر في الدعوى والشهادة قبض القرض لتصریحهم بكون ذلك شرطا أيضا وصرح الشاهدان المذكوران في هذه الحادثة ان القدر الذي شهدا به قرضا

ربيع الثاني

سنة

ومن مال المدعي يزول الاشكال ويحصل الحكم بلا اشتباه ولا مانع من ذلك اذ شهادتهما الاولى لا تناقض ذلك بل هي قريبة منه مع الاجمال وقد صرحوا بان تعيين المحتمل وتقييد المطابق يصحح من الشاهد ولو بعد الافتراق كما ذكره في شهادات الانقروية من الثاني فيما يقبل من الشهادة وفيما لا يقبل وذكره في شهادات الخانية أيضا في فصل من لا تقبل شهادته للتهمة هـ اذ ما ظهر لي الا ان والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس الاحكام بافادة واردة في سنة ٨٩ مضمونها الاعلام الشرعي ومأموره من الاوراق التي حضرت من السودان تشمل على قضية قتل شخص يسمى راضيا شرف الدين بمديرية كردفان من آخر يدعي دفع الله حماد محكما فيها من قاضي كردفان بالقصاص من القتال المذكور بمقتضى الاعلام الصادر في القضية الذي باطلاع مفتي السودان عليه وعلى هذا كره التحقيق اشر على الاعلام بما تراءى له من الشبهة التي يستقطبها عنه القصاص ويجب عليه الدية وطلب تحرير الاعلام آخر بالدية لوجود الشبهة المذكورة واتوقف قاضي المديرية في ذلك ورغبته الاحالة على حضرة مفتي الاحكام قد صار اطلع حضرة على ما توضح من الطرفين فافاد بصحة الحكم وان ما قاله مفتي السودان من لزوم تحرير الاعلام آخر بالدية لوجود الشبهة التي ظهرت من المذاكرة غير موافق ومع هذا فان مفتي السودان قال بان ما ظهر له قد افاد عنه أولا وما دام حضرة مفتي الاحكام افاد بموافقة الاعلام فيمكنني به وقد درؤى بالاحكام احالة رؤية ذلك على حضرة تكم واقتضى تحرير رأيي كرم بالافادة (اجاب) بالاطلاع على ما تضمنته اوراق هذه القضية التي من جملتها الاعلام المحكي عنه بافادة المجلس المؤرخ ٢٢ ربيع الآخر سنة ٨٦ المحرر من قاضي مديرية كردفان المحكم فيه بالقصاص على دفع الله حماد باقراره بانقتل العمد مع طلب ورثة المقتول جميعا ذلك وما افاده حضرة مفتي السودان وحضرة مفتي الاحكام تراءى انه لا حاجة الى اعادة الاعلام ولا يدح في صحته ما تضمنه جواب القاتل المسطر في المذاكرة في غرة ربيع الآخر سنة ٨٦ لاسيما مع عدم ذلك من القاتل لدى القاضي وقت الخصومة وافادة القاتل المسد كور في جوابيه الاخرين المؤرخين شعبان سنة ٨٦ المسطرين في المذاكرة بانه لا دليل له على ما ذكره مطلقا ولا شبهة ودله ولذا تركه وقت الخصومة والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس الاحكام بافادة مؤرخة ٤٤ سنة ٨٩ حاصلها قديم سابق كان تقدم من حكم ادارة السودان الى الاحكام اوراق قضية قتل شخص يسمى عثمان ولد الزاكي القتال له شخص يسمى جاد الله بمسوعة دعواه من ابراهيم بك مدير سنار وفيز وعلى المأذون من قبل المحكم دار حين ذلك في مواد المقتولين الذين لا وارث لهم بناء على توكيل المحكم دار في ذلك بمقتضى أمر عال وصدر فيها اعلام شرعي من قاضي المديرية بالحكم على القاتل بالقصاص ولما تحولت رؤية الاعلام على حضرة مفتي الاحكام السابق وهو السيد على البقل

١٢٨٩

٣٤

افاد بعدم موافقة شرع عدم ثبوت وكالة حضرة المدير شرعا وان يصير رده على قاضيه
 ليستوفيه على وجه صحيح ويذكر أن حضرة المدير لم تثبت وكالة شرعا عن سعادة المحكم دار
 في الدعوى بثبوت قتل من لا وارث له بمعنى أنه لا بد من شهادة الشهود بالوكالة عن
 سعادة المحكم دار ليصير المدعى خصما في ثبوت القصاص فتحرر من الاحكام للمحكم دارية
 بالاسقفاء وردت اليها القضية وبمخاطبة قاضي المديرية بها أوضحه حضرة المفتي
 اعطى افادة على الاعلام بضمون ان السادة الخنفية أجازوا للضرورة العمل بالخطوط
 ككتاب الامان وسجلات القضاة الماضين حتى انهم صرحوا واجازوا العمل بالخطوط
 اوامر السلطنة نظر الصيانة وهدم امكان التزوير فيها بل ذكروا عند التالكلام على خط
 الصراف والسمسار والبيع ما صورته بل مثله كل ما جرت العادة به فيدخل فيه ما يكتبه
 الامراء والاكابر ونحوهم ممن يتعذر الاشهاد عليهم ثم فاذا كتب وصولا أو صكا وختمه
 بخاتمه المعروف فانه في العادة يكون حجة عليه الى ان قال فينبغي القول بانه يلزمه وان لم
 يعترف به أو وجد به دمه وثبته فقتضى ما في المجتبى انه يلزمه أيضا لا بالاعرف ومع القول
 بالشهادة باثباته تو كيل سعادة المحكم دار حضرة المدير فابن الشهادة التي تثبت صحة
 تو كيل ولى النعم لحضرة المحكم دار مع انهم الجميع وكلاء عن سعادة ولى النعم ووكيل
 الوكيل وكيل عن الاصيل حسب المنصوص شرعا فاذا اعتمد الامر العالي بتوكيل
 سعادة المحكم دار جريذيلة الى صحة تو كيل المدير وما هي في الجميع الا باوامر موصونة
 معتمدة فحيث ان العلة الصيانة والضرورة فيهما ظاهرة صار الاعتماد جري المحكم
 الشرعي الى ان قال عن طلب ارشاده بالنصوص الصريحة الفصيحة عما يعتمد في
 اوامر المحكم دار واما اورد الاعلام بافادة من مجلس استئناف السودان لا مطلاع حضرة
 مفتي الاحكام عليه والافادة بما يترأى وباحالته على حضرة مفتي الاحكام الا ان افاد
 شرعا عليه بضمون ان ما افاده حضرة مفتي الاحكام السلف من ان ما تضمنه الاعلام
 غير موافق لعدم ثبوت وكالة المدير عن سعادة المحكم دار شرعا هو المعمول عليه وما
 افاده القاضي جوابا عنه غير مفيد لان المصريح به في المعبرات عدم العمل بالخط الا في
 مسائل ليست هذه منها والالزام شرعا رده هذا الاعلام على قاضيه وبعد ثبوت وكالة
 المدير شرعا عن يملك الخصومة في قتل لا وارث له تسمع الدعوى منه ويحكم بموجبها
 ولا يكتفى في ذلك بمجرد الخط بل لا بد من ثبوت وكالة المواليه شرعا عن سعادة
 المحكم دار في ذلك كما انه لا بد من ثبوتها أيضا عن سعادة ولى النعم بالوجه الشرعي فرؤى
 بالاحكام احالة النظر في ذلك وفيما يصير اجراؤه في هذه الحادثة وما يماثلها على حضرة المحكم
 واقضى تحريره ومرسل من طيه الاعلام المذكور بما عليه من شروح القاضي
 وحضرات المفتي تؤمل الافادة (أجاب) وردت افادة المجلس المؤرخة ٤ ش سنة ٨٩
 والاعلام المرفوق بها والافادات المستطرة عليه المحكي مضمون ذلك بافادة المجلس

المذكورة والافادة عن ذلك انه بالنسبة لخصوص هذه المحادثة لا يحتاج الحال الى صحة الدعوى وتحقق الوكالة نظر الاقرار القاتل بالقتل العمد المترتب عليه وجوب القصاص بطلب من له حق الاستيفاء من قاتل قاتل لا وارث له وهو - عادة - ولي الامر أو الصلح على مقدار الدية الشرعية أو أكثر لا أقل ولا العفو بلا توقف على حكم القاضي مع اقرار القاتل بذلك وأما المحكم في القضايا المماثلة له فله مع الانكار فافادته حضرة مفتي الاحكام السلف والخلف من لزوم اثبات الوكالة بالبيينة ووافق شرعا وهو الذي عليه العمل والمعول والله تعالى اعلم (سئل) من طرف المجلس الخصوصي عن اعلام محرر من قاضي بني سويف محكوم فيه بالقصاص حين نظر القضية بمجلس بني سويف المذكور ونظرت القضية سياسة أيضا وصدر عنها مضبطة من مجلس الاحكام بالتنفيذ ثم بالمعية السنية وقع اشتباه في هذه القضية فاحيل النظر فيها غير رسمي على المجلس الخصوصي للتحقق عنها - دفع الاعلام المذكور لحضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى من أعضاء المجلس الخصوصي المعين بمقتضى المساعدة اعلى النظر في الاحكام الشرعية للنظر فيه وكتابة ما يظهر له من الخلل أو غيره فكتب جوابا قد علم الفاظه مما ياتي في الجواب كما يعلم مضمون الاعلام المذكور من هذا الجواب أيضا (أجاب) بمطالعة هذا الاعلام المهر من قاضي بني سويف المؤرخ ١٥ رمضان سنة ٨٥ المصدق على صحته من حضرة مفتي مجلس بني سويف وحضرة مفتي مجلس استئناف قبلي وحضرة مفتي الاحكام سابقا المحكوم فيه بالقصاص على عبد الشافي مصطفى بسبب قتله حسين الخشت بن خشت بن جابر عدا بعد تقديم الدعوى الشرعية الصحيحة الواضحة من أولياء القاتل الحاضر لدى القاضي مع المدعى عليه المذكور بمجلس بني سويف على عبد الشافي المدعى عليه المذكور وطلبهم القصاص منه بسبب ذلك بالمجلس المذكور في تاريخ القضاء والشهادة الشرعية الموافقة للدعوى شرعا بعد سؤال الختم المذكور عن القتل المدعى به المرقوم وانحصار ارث المقتول فيهم وانكار المدعى عليه القتل بعد اعترافه بالنسب ونبوت الوفاة وانحصار ارث المقتول فيهم وتعديل الشهود سرا وعانا بعد ما علم من الخصم المذكور في أحد الشاهدين بأنه خادم لعلى وحسن ولدى المتوفى ويأكل ويشرب من عنده ما و عدم تصديق المدين والشاهد المذكورين على ذلك وتعر يف الضامن بأنه ليس عنده من ثبت له ذلك

لم يظهر لي فيه ما يوجب الخلل شرعا وبالتأمل فيما كتب في خصوص هذا الاعلام من خلاف هؤلاء المشايخ الاعلام مما يقتضي عدم تمامه وبطلانه لم يظهر لي موافقته شرعا في هذه المحادثة فقوله حضرته المحكم المسطور بهذا الاعلام غير تام اذ لم يذكر فيه المحكوم له بل الذي فيه قد حكم على عبد الشافي المذكور بالقصاص مع ان ذكر المحكوم له والمحكوم عليه والحاكم والمحكوم به وطريق الحكم لا بد منه وبفقده واحد منهما يفقد

الحكم وبذلك يعرف بطلان المحضر كما أوضحه خير الدين في جواب سؤال عن محضر خال
عن بعض هذه الامور وحينئذ فلا تنكحون الشبهة المذكورة معتبرة شرعا في كونها
حجة شرعية لعدم اتصال القضاء الصحيح بها غير مستلزم لان المحكوم لم يعلم بمعلومات
ومذكورون في هذا الاعلام تفصيلا في الدعوى والشهادة مع الاشارة اليهم فيها
وطالبهم القصاص من المدعى عليه حسب المسطر بالاعلام المذكورة فلا مزية في أن
حكم القاضي بالقصاص من المدعى عليه حكم لم يبداهة فقد حكى القاضي حكمه
بالقصاص لم يعلم بالمعلوم بداهة بقوله وبمقتضى ذلك قد حكم على عبد الشافي المذكور
بالقصاص والاستدلال بما كتب في بعض محاضر الخيرية من خلال المحضر بخلوه عن بعض
أطراف القضية الحكمية غير مفيد لان موضوع ذلك في المحضر الذي لم يذكر فيه
المحكوم له من الاصل ولم يتعرض له وهنا بخلاف ذلك كما علمت وبذا يعلم اتصال
القضاء الصحيح بالشبهة وكذا قوله وأيضا كان الواجب شرعا عدم قبول شهادة
الشاهد المطعون فيه بالطعن المذكور في هذا الاعلام حتى يتبين للقاضي خلاف
الطعن المذكور أو يبرهن المدعى على كذب الطاعن بما نص عليه في خزانة
المفتين كما نقله في الهندية الخ لا يصلح ذلك دليلا ولا فائلا به أصلا لما يلزم عليه من قبول
شهادة النفي لان اثبات خلاف الطعن المذكور في الاعلام يكون أحد الشاهدين
خادما أو ياكل ويشرب أو اثبات كذب الطاعن هو عين اثبات عدم ذلك ونفيه على
رأي حضرة الكاتب وقد أجمع الفقهاء قاطبة على عدم قبول شهادة النفي وعدم
اعتبارها ولم نرا حدا صرح أو اشار بذلك في مثل هذا الموضوع ولم يجز العمل بشئ
من ذلك أصلا من سائر قضايا المسلمين ولم يقل به أحد من مفتيهم ولا حضرة
الكاتب أيضا في قضية من قضايا السابفة ولا في كتابته على اعلام او فتوى لائقة
ويترتب على هذا خلل أحكام جميع القضايا في جميع الاقطار في مثل هذا المضمار وما
استدل به على ما كتبه بقوله مما لا يخفى عليه في خزانة المفتين كما نقله في الهندية من انه
إذا قال المشهود عليه ان الشاهدين عبدان وقال نحن حران لم نعلم قط فان عرفهما
القاضي وعرف حريتهما لا يلتفت الى قول المشهود عليه وان كان لا يعرفهما وكانا
مجهولين قبل قول المشهود عليه ولا يقبل شهادتهما الا ان يقيم المدعى او هما بيعة انهما
حران فيتمذي يقبل شهادتهما فان قال لا يقبل ذلك فان سال عنهما فاخبر أنهما
حران فقبل شهادتهما ما كان حسنا اه واذا وجد النص في الطعن بالرقية مع كون
الحرية ثابتة بالدار فيما لاولى الطعن بالخدمة الثابتة بالتواتر كما يعلم من أوراق القضية
لا يصلح دليلا لدعواه المذكورة في موضوع مسئلتنا لما صرحوا به متونا وشروحا
وفتاوى ومن جملة ما في الهندية عن خزانة المفتين من باب الجرح والتعديل من كتاب
القضاء التي اقتصر على بعضها حضرة من كتب من أن كون الاصل في الناس الحرية

ليس على اطلاقه بل ذلك فيما عدا مسائل منها الشهادة لان كون الاصل الحرية
انما هو عملا بالظاهر واستصحابا للحال وهو لا يصلح حجة للاثبات بل للدفع في التبرير
وشرحه الناس احرار بلا بيان الا في اربع الشهادة والحدود والقصاص والقتل قال
محمديه السيد الطحطاوي لان الدار دار الحرية اولاد آدم وحواء عليهم السلام
وقد كانوا من قوله الا في الشهادة أي لا يكتفي فيها بظاهر الحرية بل يسئل مثل عنهم اذا
طعن الخصم بالرق اما اذا لم يطعن فلا يسئل كما في التبدين وذلك لان الظاهر يدفع به
الاستحقاق وفي الشهادة اثبات الاستحقاق في المشهود به بقول الشاهد وظاهر الحرية
لا يكتفي لذلك لان الاستحقاق لا يثبت الا بدليل مو جب له فان قال الشهود نحن احرار
لم نكذب قط لم يقبل قولهم بالنسبة الى قبول شهادتهم احتيا يا تيا بالبينه على ذلك والا
فهم اصدفان في قولهم انا احرار لم نكذب قط اه وفي الاشباه وشرحه لمبة الله ابعلى الناس
الظاهر فيهم انهم احرار تبعا للدار اولادهم اولاد آدم وحواء وهم احرار وحينئذ
لا يحتاج الى البيان كما قال بلا بيان لان الظاهر يكفي للدفع لا للاستحقاق ولا يثبت
الا بدليل فلذا الوادعي على مجهول الحال انه عبده وانكر وقال انا حر الاصل فالقول له
لتسكه بالاصل الا في الشهادة فلا يكتفي فيها بظاهر الحرية بل يسئل اذا طعن الخصم
بالرق والا فلا يسئل لان فيه دعوى اثبات حق كفي الزياحي وفي الخاتمة لو عرف
الشهود بالحرية لا يلتفت الى الطعن قال ولو قال الشهود للقاضي صل عنا لا يلتفت
الى ذلك فان سال جازولذ الوقال المشهود عليه هـ ما محدودان في قذف او شريك كان فيها
شـ هذا لا يقبل الا ببينة وفي القصاص كما اذا قطع يدر جل ثم زعم ان المقطوع عبده
لا يقضي بالقصاص حتى يثبت حر يته بالحجة لانها دعوى استحقاق وفي الحدود بان زعم
ان الذي قذفه عبدا لا يحسد القاذف حتى يثبت المقذوف حر يته بالحجة وفي العمد مادية
كذلك لو قال القاذف انا عبده وعلى حد العبيد يصدق ويحد اربعين الا ان يقيم المقذوف
بينة انه حر اه وفي الدية اذا اخطا اي اذا قتل انسانا خطأ وزعمت العاقلة انه أي الجاني
عبده فانه لا يقضي عليهم بالدية الا اذا قامت بينة على حر يته وفي الملة قطعات لو كان المدعي
به حد أو قصاص اسأل القاضي عنهم ط من الخصم أولا (تتمة) هل الاصل في الناس
السفه أو الرشد والاصل فيهم الامانة أو الخيانة والاصل الجرح أو التعديل أو الفقر
أو الغنى أجاب عبدا الغنى البغدادى بان الاصل فيهم الرشد والامانة والعدالة والفقر
وانما على القاضي ان يسأل عن الشهود ودر او علمنا لان القضاء يبني على الحجة وهي
شهادة العدل فيتعرف عن العدالة اه عبارة الاشباه وشرحه اذا علمت هذا فاعلم ان
ما نقل في الهندية من انه اذا طعن المتهود عليه في الشاهد من بالرق وكان حالهما
مجهولا ولا يعرفهما القاضي بالحرية لا يقبل شهادتهما الا اذا ثبتت الحرية لا يدل على
ان المشهود عليه لو طعن في أحد الشاهدين طعنهما كما في الرقية وانكره الشاهد

والشهود له ولم يثبت المشهود عليه الطعن المذكور ولا يقبل القاضي شهادته مع التعديل
سراوعلنا بل الواجب انه لا يلتفت القاضي الى هذا الطعن ولا يقبله الابينة كما تقدم
نقله عن هبة الله البعلبي في أمنا عبارته السابقة وحينئذ فلا يجب على القاضي ان لا يقبل
شهادته حتى يتبين له خلاف الطعن أو يبرهن المدعى على كذب الطاعن كما ذكره
حضره الكاتب مع ما تقدم من ان ذلك من باب الشهادة على النفي وهي غير مقبولة الا في
مسائل ليست هذه منها كما صرحوا به وبذلك يظهر عدم الاعتداد بقول حضره الكاتب
واذا وجد النص في الطعن بالرقية مع كون الحرية ثابتة بالدأر فبالاولى الطعن بالخدمة
لما اوضح لك مما تقدم ذكره انه ليس الاصل في الناس الحرية بالنسبة لباب الشهادة
بل الاصل عدمها عند الطعن بالرقية فدعوى الاولوية ممنوعة فهي اما سهو او مغالطة
وكذا قوله وايضا لم يضح من الاعلام ان المزكيين عدلان وقد اجعوا على انه يشترط
في المزكي ما يشترط في الشاهد من العدالة والبلوغ والحرية والبصر في تركية العلانية
لا يوجب بطلان القضاء والاعلام المذكور لما صرحوا به ان قضاء القاضي محمول على
الجهة والسداد ما أمكن ولا ينقض بالشك ما لم يتيقن فسادها والظاهر ان القاضي
المذكور لم يقبل تركية العلانية من المزكيين المذكورين الا لما عرف من عدالتهم
وهدم فسقهم وما وقد نزل في حواشي الدرر للسيد الطحطاوي من الشهادات عن العلامة
عبد البر قال اسمعيل بن حماد حفيد أبي حنيفة وهو من جملة الاثمة اخذ عن أبي يوسف
وزاحه في العلم ولو هو لفاق المتقدمين والمتأخرين اربعة من الشهود لا اسأل عنهم
الى ان قال الرابع شاهد تعديل العلانية لا يشترط تركيته ظاهرا بعد سؤال القاضي
عن الشهود والمطلوب تبديله في السر وذكري في البحر بعد نقله ما ذكره أيضا ان ذلك في
شهادة العلانية محمول على ان مزكيا معروف العدالة لنقل الاجماع على ان
تركية العلانية كالشهادة أو هو محمول على ما اذا تقدمت تركية السر انتهى
المراد منه وذكري في البحر ان الوجه الثاني هو الظاهر اه وهو أيضا مفهوم صراحة
من قول الشيخ اسمعيل بعد سؤال القاضي عن الشهود والمطلوب تبديله في السر وفي
حادثنا غير ممنوع تحقق الوجهين أما الاول فلانه الظاهر من حال القاضي كما تقدم
واها الثاني فانه من قوله في الاعلام وزكيا وعلا محمد ابراهيم وأباز يد عبد النبي
الشاهدين المذكورين سراوعلنا تركية والتعديل الشرعيين بالطريق الشرعي وقد
اطرد في الجمع بين تركية السر والعلانية تقديم تركية السر على تركية العلانية وهو
المتعارفين سائر القضاة مع فهم ذلك أيضا من قوله بالطريق الشرعي على ان ما ذكره
في البحر بحث في المنقول وهو عدم تركية القاضي السؤال عن شاهد تعديل العلانية
ولم نجد التصريح باشتراط ذكر تعديل المزكي علانية في صحة المحضر على ان لا واشترطنا
ذكر ذلك في المزكي للزم أيضا اشتراطه في مزكي المزكي وهكذا في لزوم التسلسل ولا تتم

قضية ما وهذا حرج عظيم مع ما يلزم على ذلك من خلل احكام القضاة السابقة على انه
الاخصوصية للعدالة في هذا الرد بل ما يقال فيما يقال في باقي شرائط المزكى علنا وهو
لبلوغ والمحورية والبصر التي ذكرها حضرته مع انه لم يصرح بواحد منها في هذا الاعلام
وعلى كلامه يلزم التصريح بهابل وغيرهما من باقي الشروط في المزكى ولا فائل بذلك وكذا
قوله ولم يتضح منه أيضا الاجراء على السنن الشرعية من وجوب تقديم تزكية السر
والسؤال من القاضي عن الشهود بل طالب من المدعين تزكيتهم ما وهذا غير جائز شرعا
ففي الملتقط عن أبي يوسف لا قبل تزكية العلانية حتى يزكى في السر اه وفي الهندية
عن ابن سماعة قالت لجدد وجه الله تعالى اياما القاضي المشهود له ان يأتي بمن يعدل
شهوده قال لا كذا في الذخيرة وقال الامام الشهيد اذا شهدوا على حد أو قصاص سال عنهم
احباهم ويبحث عن ذلك بحثا شافيا حتى يستقصي معرفة ذلك لانه اذا استقصي ربحا
ظاهر شي يوجب سقوط الحد عنه اه ولا يغني عن ذلك قوله في الاعلام التزكية
والتعديل الشرعيين بالطريق الشرعي لما صرح به في الخلاصة والاشباه وغيرهما من
معتبرات المذهب من عدم الاكتفاء بذلك وانه لا بد من المبالغة والتصریح وان قول
الموتق حكما صحيحا مسترفيا شرائطه لا يكتفي به ولا يغني بهمة المحضر بذلك هذا لفظ
حضرته لا يترتب عليه خلل الاعلام و بطلان الحكم اذا الاجراء على السنن الشرعية من
وجوب تقديم تزكية السر والسؤال من القاضي عن الشهود سرا وعلنا حاصل مفهوم
من هذا الاعلام كما تقدم ذكره في الوجه الذي قبل هذا وما نقل في الهندية عن ابن سماعة
من قوله قالت لجدد الخ لا يقتضي بطلان القضاء المذكور في هذا الاعلام على الوجه
الموضح به لو طالب من المدعي من يزكى الشهود اذ ربما لا يعرف القاضي من يعدلهم
ويحتاج للسؤال ممن يعرفهم ويطالب منه ذلك ولذا قال في الهندية ضمن كلام فان قال
المدعي انا آتي بمن يعدلهم من أهل الثقة والامانة أو قال للقاضي أسمى لك اقواما من
أهل الثقة فاسئل عنهم بذلك فسمى له قوما يصلحون للسئلة فان القاضي يسمع قوله فان
جاء به قوم وعدلوا أو سال اولئك فعدلوا ينبغي للقاضي ان يسال اولئك الذين طعنوا فيهم
بهم تضعنون فيهم لانهم يجوز ان يكونوا جرحوهم شي يكون جرحا عندهم ولا يكون ذلك
جرحا عند القاضي وعند المعدلين فيه كذلك المسئلة على وجهين اما ان يبينوا
كذلك أو يبينوا بما يكون جرحا عند الكل ففي الوجه الاول لا يلتفت الى ذلك وياخذ
بقول الذين عدلوا وفي الوجه الثاني الجرح اولى كذا في شرح ادب القاضي للخصاف
للصدر الشهيدي وكراني فتاوى قاضي خان والظهيرية والواقعات والهيوط نقلها عن
العيون اه فانت تراهم لم يمنعوا تعديلا من جاء بهم المدعي من المعدلين وهو قول حضرة
المكاتب ولا يغني عن ذلك قوله في الاعلام التزكية والتعديل الشرعيين بالطريق
الشرعي لما صرح به في الخلاصة والاشباه وغيرهما من معتبرات المذهب من عدم

الاكتفاء بذلك وأنه لا بد من المباينة والتصریح وان قول الموثق حكما صحيحا مستوفيا
 شرائطه لا يكتفى به ولا يفتى بهجة المحضر بذلك فهذا ليس في هذا الموضوع بل موضوع
 ذلك اذا اجل القاضي أو الموثق في المحضر في الدعوى أو الشهادة به بايان قيل حكم على
 فلان بكذا حكما صحيحا الخ أو بعد تقدم دعوى صحيحة وشهادة مقبولة مستوفية شرائطها
 بلا توضيح صورة الدعوى والشهادة على خلاف ما صار اوضحه في هذا المحضر أمالو
 أوضح الدعوى والشهادة وكان كل منهما صحيحا مستوفيا شرائطه كما هنا ثم ذكر انه صار
 تزكية الشهود وتعديلهم سرا وعلنا التزكية والتعديل الشرعيين بالطريق الشرعي
 وبين المزكّين فلا يقال يبط لأن القضاء وحده لـ المحضر لان ذلك لم يوجد في الخلاصة
 والاشباه وغيرهما كما يعلم من الاطلاع على عباراتهم ونص عبارة الاشباه من القواعد
 الثاني أي من التنبيهات لوقال الموثق وحكم بموجب حكما صحيحا مستوفيا شرائطه
 الشرعية فهل يكتفى به فاجبت مرارا بانه لا يكتفى به ولا يقدم بيان تلك الحادثة
 والدعوى وكيفية الحكم لما في الملتقط من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل ثبت
 عندي بما ثبت به المحوادث الحكمية انه كذا لا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل ثم
 قال وحكي انه لما استفتى قاضي عنبة بخاري كان يكتب الامام الخواري في محاضرهم
 لا فاوردوا عليه اجوبته في سجلات كتبت بتلك النسخة بنهم فقال انكم لا تفسرون
 الشهادة وقبلت القاضي على السعدى وقبله شيخنا على النفسى وكان لا يخفى عليهما
 رجهما الله تعالى فاما انت وأمثالك لا تثق بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير
 وعن السيد الامام أبي شجاع رضى الله تعالى عنه قال كنا نقسأهل في ذلك كدشايخنا
 حتى طالبتهم بتفسير الشهادة فلم ياتوا بها صحيحة فتحقق عندي ان الصواب هو
 الاستفسار وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات الاصل في المحاضر والسجلات ان
 يبالغ في الذكر والبيان بالتصریح ولا يكتفى بالاجمال حتى قيل لا يكتفى في المحضر أن
 يكتب حضر فلان واحضر معه فلانا فادعى هذا الذى حضر عليه ولكن يكتب هذا
 الذى حضر على هذا الذى احضره الى ان قال وكذا لا يكتفى بذكر قوله فشهد كل
 واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر عقب دعوى المدعى هذا الى ان قال ويكتب في
 السجل حكم القاضي ولفظة الشهادة بتمامها ولا يكتفى بما يكتب ثبت عندي على الوجه
 الذى ثبت به المحوادث الحكمية وحكى فيها واقعة الخواري مع قاضي عنبة الى ان
 قال والمختار في هذا الباب ان يكتفى به في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد من
 ممر الى آخر فلا يكون في التمدارك حرج أما في المحاضر فلا يمكن التمدارك اه بحروفه
 قال شارحه هبة الله افندى البعلى بعد كلام طويل في تقرير هذا الموضوع وشرحه فلو
 كتب في الكتاب المدفوع اليه أى الى المحكوم له شيئا من الاجمال في الحادثة أو
 الدعوى أو الشهادة أو كيفية الحكم لا يفتى بهجته وهذا حاصل الجواب الذى اجاب به

المصنف فان قول الموثق وحكمه وجوبه حكما صحيحا مستوفيا شرائطه الشرعية اجمال
لذلك كله نعم ان كانت هذه الكتابة بعد كتابة تفصيل الحادثة والدعوى وبين
تفسير الشهادة فيكون اجمالا لكيفية الحكم فهو صحيح وهو حاصل الجواب الاول
والقول التي اعتد بها تدل على ما ذكره اه المراد ثم بعد سياقه كلاما في هذا الموضوع
يعينه نقل عن فصول العمادي ما نصه قال في الذخيرة وعندى كل ذلك ليس بشرط
اه ومنه في الهندية من اول كتاب المهاضر والسجلات نقل عن فصول العمادي باله زو
الى الذخيرة وكذا قوله وايضا الطريق الشرعي في التعديل طريقان طريق راجحة
وطريق مرجوحة وكل منهما شرعي اى منسوب للشرع التمر يف فلا يعلم الاجراء على
أيهما وعلى فرض ان القاضي جرى على الطريق راجحة واجرى الشرع مجراه في
الواقع ونفس الامر في نفاذه شبهة شرعية وذلك لان القاضي وكيل عن ولاه وقد شرط
عليه شروطا مدونة بالائحة القضاة التي من جملة ان يكتب جميع ما وقع من التزكية
وخلافها ومن جملة ايضا احقاق الحق واجراء الشرع مجراه كما يجب على انه لو فرض
صحة الحكم والاثبات بجميع ما يلزم شرعا ورجع الشاهدان او احدهما قبل امضاء
القصاص بالفعل يسقط القصاص لما صرح به الامام الزياي في كتابه تبين الحقائق قبيل
فصل في القلمين ان الامضاء من القضاء في العقوبات اى القصاص والمحدود فرجوع
الشاهد من قبل امضاء القصاص اى ايقاعه بالفعل كرجوعهما قبل القضاء لانه مالم
يخضع بالفعل يصير كأنه لم يحصل القضاء بالشهادة اصلا وبثبوت كلام الامام الزياي ما صرح
به في محيط الامام السرخسي حيث قال ثلاثة شبهة دوايا اقتل العمد فقطع الولي
يده ثم رجع واحد فقطع رجله ثم رجع آخر بطل القود على عامة الروايات اه هذا
آخر جواب حضرة بالحرف لا يترتب عليه خلل هذا الاعلام اما قوله ان الطريق
الشرعي في التعديل طريقان راجحة ومرجوحة الى قوله فلا يعلم الاجراء على أيهما
لا يوجب خلافا في الاعلام ما تقدم في الكلام على الوجه الرابع بما فيه الكفاية وما
نقل في الوجه الثالث من ان قضاء القاضي محمول على الصحة والسداد ما لم يكن ولا ينقض
بالشك مالم يتيقن فساداه واما قوله وعلى فرض ان القاضي جرى على الطريق راجحة
الى قوله كما يجب فلم يصادف لعدم مخالفة هذا القاضي لشي من ذلك اذ لم يتضح منه
مخالفة اجراء القضية لوجه الحق والعدل والحكم بالا قوال الصحة ولم يتضح منه انه ترك
ذكر كلام المدعى وكلام المدعى عليه وشهادة الشهود وتزكيتهم بل ذكر جميع ذلك
على الوجه المستطرد بالاعلام وهذا كاف في عدم مخالفة هذه اللائحة واما ما ذكره من
رجوع الشاهدين او احدهما بعد القضاء فهذا على فرض صحته ووقوعه فلا دخل له في
اصل الموضوع من صحة اصل القضاء والاعلام ومع ذلك فالرجوع عن الشهادة له ركن
وشرطا ما ركناه فقول الشاهد درجعت عما شهدت به او شهدت بنور هكذا في السراج

قوله أى القصاص
والمحدود ليس من لفظ
الزياي وبالجمله انها
منقولة بالمعنى اه منه

الوهاب واما شرطه فان يكون الرجوع عند القاضي كذا في محيط السمخسي ذكره في الهندية وفي التنوير وشروطه وان يقول رجعت عما شهدت به ونحوه فلو انكرها لا يكون رجوعا والرجوع شرطه مجلس القاضي اه قال في ردالمحتار قوله فلو انكرها أي بعد القضاء قوله مجلس القاضي وتوقف صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمنان خلافا لمن استبعد كذا به عليه في الفتح وفيه ايضا وتفرع على اشتراط المجلس انه لو أقر شاهد بالرجوع في غير المجلس واشهد على نفسه به وباتزام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه اذا تصادقا أن لزوم المال عليه كان بهذا الرجوع اعم بحرفه وبه يعلم ان حكم الرجوع عن الشهادة لا يتحقق الا اذا وجد ركنه وشروطه على هذا الوجه اما مجرد الانكار او إعادة ما وقع من الشاهد عند السؤال منه عن الشهادة السابقة فانها وذكرة شيئا من الاثبات غير مطابق لما وقع منه وقت الشهادة أولا عند القاضي لا يعمد رجوعا ولو كان ذلك عند القاضي هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) من طرف قاضي ولاية القليوبية عن حكم مرافعة صدرت بين يديه بمجلس المديرية واردة من طرفه بإفادة في ٢٥ ذي الحجة سنة ٨٩ مضمونها في يوم الخميس ٩ رجب سنة ١٢٨٩ حضر كل من المكرم محمد البهناوي واخوته دسوقي وأحمد وفتوة وأم جمعة المجيع أولاد المرحوم علي البهناوي المتوفي الآتي ذكره فيه ابن المرحوم أحمد البهناوي والمرأة اقليم بنت المرحوم قرحات خاطر ابن المرحوم يوسف خاطر والمرأة خديجة بنت المرحوم حسن حسن ابن المرحوم حسن زوجة علي البهناوي المتوفي المذكور بالبالتين العاقلين الراشدين جميعا وادعوا على كل من علي خاطر ابن المكرم علي ابن المرحوم علي خاطر والمكرم حسن خاطر ابن المرحوم دسوقي خاطر ابن المرحوم علي خاطر والمكرم خاطر خاطر ابن المرحوم حسن بن خاطر ابن المرحوم حسن بن خاطر بالبالتين العاقلين الراشدين المحاضرين معهم بالمجلس ومشار إليهم من المدعين المذكورين الثابت معرفتهم جميعا بشهادة كل من المكرم محمد جتيد ابن المكرم محمد جتيد والمكرم يوسف جمعة ابن المرحوم محمد جمعة المجيع من ناحية كفر الحوالة قليوبية بان فيما قبل تاريخه تعدى المدعي عليهم الثلاثة المذكورين على مورث المدعين المذكورين المرحوم علي البهناوي الموعود بذكره ابن المرحوم أحمد البهناوي ابن المرحوم بدر البهناوي وضربه كل منهم وحده بنبوت من خشب فضربه على خاطر المذكور بالنبوت مرة في راسه ومرة في اذنه وضربه حسن خاطر المذكور بالنبوت مرة على قلبه ومرة على جنبه وضربه خاطر خاطر المذكور بالنبوت مرة واحدة في وسطه مائة مائة قتلته فسات بسبب ضرب المدعي عليهم الثلاثة المذكورين جميعا عن زوجتيه وأولاده المدعين المذكورين من غير شريك ولا وارث له غيرهم وانه لا قاتل لمورثهم سوى المدعي عليهم المذكورين عمدا منهم على الوجه المسطور وان كلاما من علي خاطر وحسن خاطر المذكورين اقرا

يضر به وموته بسبب ضربهما المذكور على الوجه المسطور ويطلب المدعون المذكورون اثبات ذلك على المدعي عليهم وقتلهم قصاصا بالوجه الشرعي ويسألون جوابهم عن ذلك ومثل من المدعي عليهم المذكورين عن ذلك فأجابوا بالاعتراف بوقوعه على اليه مساوي المذكور عن ورتبه المدعين المذكورين وانحصار ارثه فيهم على الوجه المسطور وروايتهم واجبة معاضة به بالنيابة وموته بسبب ذلك وذكروا كل من على خاطر وحسن خاطر المذكورين انهما اقرارا بالاكره عنهما بان احدهما عليا خاطر المذكور ضربه بعصا على رأسه وفي أذنه وان ثانياهم احسنه خاطر اضر به بعصا أيضا على ظهره ووسطه ومات بسبب ذلك وان اكرههما على الاقرار المذكور بسبب ضربهما بالعدة وتخويفهما بالتعليق من سعادة مدير القليوية ثم في يوم الاربعاء ١٧ شوال سنة ١٢٩٩ حضر كل من محمد اليه مساوي وأحمد اليه مساوي ودسوقي اليه مساوي اولاد علي اليه مساوي المتوفي الا انه ذكره فيه المدعون المذكورون على كل من على خاطر وحسن خاطر المحاضرين بالجلاس وتليت عليهم الم الدعوى المسطرة أعلاه فصدقوا عليها ولم يزل المدعون المذكورون طالعين ما يقتضيه الحكم الشرعي في قتل مورثهم على اليه مساوي المذكور قصاصا فطلبنا من المدعين المذكورين بيئته لاثبات دعواهم المذكور فاحضروا شهودا لم تغد شهادتهم شيئا في اثبات الدعوى ثم قال المدعون انه لم يكن عندهم بيئته تشهد لهم زيادة عما شهدت به البيئته المذكور أعلاه فاستفصل من المدعين بحضرة المدعي عليهم المذكورين عن قتل عمدا من المدعي عليهم مورث المدعين المذكورين فقرروا ان القتل عمدا حصل لمورثهم على اليه مساوي من على خاطر وحسن خاطر المذكورين وقرروا انهم لا يعلمون ان ضرب خاطر خاطر شديد مثخن ولم يزل المدعون المذكورون مصححين وصرحوا بحضرة المدعي عليهم الثلاثة المذكورين على ان الذي أثخن وقتل وأهلك والدهم عليا اليه مساوي بن أحمد بن بدر الضرب الحاصل من على خاطر وحسن خاطر عمدا على الوجه المسطور بدعواهم المذكور وكان لا يعيش بعد ذلك ولم يعلموا ان ضرب احدهما أثخن بدون ضرب الثاني وطلبوا قتل كل من على خاطر وحسن خاطر قصاصا بالوجه الشرعي وكذا الميزل المدعي عليهم مصرين على ما أجابوه أولا وقرروا كل من على خاطر وحسن خاطر المذكورين بانه لم يكن عندهما بيئته تشهد لهما على اكره مدير القليوية المدعو محمد بك العفيفي لهما على اقرارهما بضرب مورث المدعين المذكورين على الوجه المسطور بجوابهما (اجاب) بالاطلاع على هذه المرافعة تبين منها ان دعوى الورثة غير صحيحة ادلايه لم منها أولا المثخن من ضربات المدعي عليهم الثلاثة من غيره فيحتمل ان ضربة كل منهم مثخنة فيضاف القتل الى الاول ان كان على التعاقب ويحتمل انه لا يعلم المثخن منها من غيره فيقتصر من الثلاثة على ما قتل في حواشي الدر عن أبي السعد لو ثبتت دعواهم بوجهها الشرعي بناء على ايجاب القصاص في القتل

بالاثبات عمدا ولا يعـ لم منها آخر كون ضرب من حصر واقفـ ما القتل معاً أو على
 التعاقب وقد أقر على خاطر وحسن خاطر المدعى عليهم ما بانـ ما أقر بضربـ ما المورث
 المذ كوربعها وموته بسبب ضربـ ما وهو موجب للدية في مالهما في ثلاث سنين وان
 ادعيان اقرارهما المذ كور بذلك سابقا كان بالا كراه ولم يثبتاه بالوجه الشرعي ولما
 استفصل من المدعين المذ كورين أخيراً حصر والقتل الموجب للقصاص فيهما وان
 لم يتم الدعوى وأفادوا ان ضربة خاطر خاطر الثالث لا تدخل لها في القتل وبناء على ذلك
 تلزم المقرين المذ كورين الدية في مالهما في ثلاث سنين بطلب المدعين المذ كورين
 ذلك بعد مدحهم اليقين الشرعية على نفى الا كراه ان طلب المقران المذ كوران ذلك ولا
 يـ مدح في لزوم الدية على المقرين صدور الدعوى ابتداء على ثلاثة على الوجه الاول
 لمحول المصادقة من الطرفين على القتل من المقرين كما لا يقدح في ذلك كون المدعين
 المذ كورين ادعوا بما يوجب القصاص لو تمت دعواهم والاقرار حصل بما يوجب الدية
 لما في الهندية واذا أقر الرجل انه قتل خطأ وادعى وليه العمدة فله الدية في ماله استحساناً
 كذا في المبسوط انتهى ومثله في الانقروية من أوائل الجنايات والله تعالى أعلم
 (سئل) عن حكم مرافعة شرعية صادرة بين يدي قاضي رشيد مرسل صورتها عن يد
 محافظة رشيد بافادته في ٢ محرم سنة ٩٠ الى محافظة مصر ومنها تحرر الى هذا الطرف
 بالنظر فيها والاقتضاء عنها في ٩ محرم سنة ٩٠ وكتب عنها من هـ هذا الطرف في ٢٣
 محرم سنة ٩٠ بانه مقتضى الحال للاستفهام عن المدعى بالاصالة عن نفسه والوكالة
 عن زوجته هل كان وقت الدعوى الاولى الصادرة منه في سنة ٨٨ في خصوص هـ ذه
 الاما كن وكيلاً عن زوجته المذ كورة بالخصوصة عنها حين اقربان الاما كن المذ كورة
 جميعها وقف وكان ذلك الاقرار في مجلس القاضي كما يستفاد من سياق ما هو مذكور
 في آخر هذه المرافعة الا أن وكالته السابقة المذ كورة لم تثبت شرعاً بين يدي القاضي
 حسب المتبادر وكيف الحال لم يعلم الحقيقة ويعطى الجواب اللازم فوردت افادته
 بانه صار نسخ صورة التوكيل الصادر من زوجة الشيخ على مصران وما صار من المرافعة
 الاولى الصادرة على يده وقد تبين منها ان الشيخ علياً مصراناً ادعى بطريقه قتل زوجته
 بنته حفيظة بنت دودة هـ طفي بن حسين الوصي الشرعية من قبل هذا القاضي على
 بنته انيسة القاصرة من زوجها المرحوم على المـ يرى بن صالح بن علي في الدعوى لها
 وابنتها المذ كورة وعليهما والاقرار والاعتراف والصلح والبراءة قتل كلاً عامافياً يتعلق
 بهما باعترافاً بذلك لدى ما ذون هـ هذا القاضي بحضور شاهدين على السيد محمد علي
 الناظر على وقف المرحوم يوسف قبودان بن حامدين على المهور والوقف المذ كور
 الآن في كامل الوكالة التي أصلها وكالتان المشتملة على أرض وبناء حواصل وحوانيت
 الهدودة بالـ مدود التي ذكرت في الدعوى الثانية الا في ذكرها وان والد القاصرة

المذكور كان مستقلا بغلة هذا الوقف المحدود أعلاه خاصة وان عمل النظار على صرف
استحقاق من مات عن ولد لولده وان عليا المسيري توفي عن بنته نفيسة القاهرة
المذكورة ولم يترك ولدا سواها ويطالب النظار بصرف غلة الوقف المرقوم لوالدة
القاهرة الموكلة المذكرة لتصرفه على بنتها نفيسة المذكرة لاستحقاقها جميع غلته
بعد والدها المذكور كما كان مستحقا له بعد والده صالح المذكور بالوجه الشرعي وتسال
جوابه عن ذلك هذا ما تضمنته صورة المرافعة الاولى ومضمون المرافعة الثانية
المستفهم من حكمها المقيمة بحكمة رشيد في ٢٧ ذي الحجة سنة ٨٩ حضر على مصران
ابن المرحوم محمد مصران بن أحمد بالجلس الشرعي بين يدي حضرة مولانا الشيخ محمد
عباسي الحاكم الشرعي بن عمر رشيد حالا وأحضر معه المكرم الامثل السيد محمد العلوي
المصري ابن المرحوم السيد باشا المصري ابن السيد محمد فداعي على مصران هذا على
السيد محمد العلوي المحاضر معه هذا بطريق الاصاله عن نفس علي مصران المدعي هذا
و بطريق وكالة الشرعية عن زوجته المرأة حفيظة بنت المرحوم داود آغا ابن مصطفى
حسب ما وكتبه في الدعوى لها وعليها والصلح والامراء والمخاصمة والمنازعة والاقرار
والانكار والبيع والشراء والايجار وقبض الاجرة وقبض الديون من مديونها وفي كل
شيء يصح فيه التوكيل الشرعي توكيلا مطلقا مفوضا عما فيما يتعلق بالموكلة
المذكورة وانه قبل من اذ لك التوكيل لنفسه قبولا مرضيا شفاها بالجلس بعد التعريف
الشرعي عن الوكيل والموكلة المذكرة كورين بشهادة فلان وفلان وكما هو ثابت التوكيل
المذكور بمقتضى الاعلام الشرعي المهر من هذه المحكمة المؤرخ بالحدادي عشر من
شهر محرم سنة تسع وثمانين ومائتين وألف المسجل بالمجل المصان الثابت المضمون
بالشهادة الشرعية المذكورة فيه بقبول وكالة علي الوجه المسطور بيان المرحوم السيد عليا
المسيري ابن المرحوم السيد صالح المسيري ابن المرحوم الحاج علي المسيري استأجر حال
حياته وصحته من والده السيد صالح المسيري المذكور ابن المرحوم الحاج علي المسيري ابن
المرحوم مصطفى وهو النظار الشرعي على وقف جده الاعلى المرحوم يوسف الفا بود ان
ابن الزيني حامد بن علي الشهير بذلك من قبل المرحوم السيد سليمان افندي الحاكم
الشرعي بن عمر رشيد كان الشهير بذلك بموجب تقرير نظره الشرعي المسطر من محكمة
النفوس المرقوم ما هو جار في الوقف المرقوم بموجب كتاب الوقف المحرر من محكمة
اسكندرية بجميع السكان المتخرب من داخله وخارجها الكائن قبلي بن عمر رشيد بخط
الصناديق والنفاسين المشتمل على أرض وبناء عالم وكالة ومنافع وحقوق المشار
اليه في الدعوى المحدود بمحدود أربعة وبنهاية ما ناصحنا كافيا اجارة شرعية سنوية
بنتفع بذلك السيد علي المسيري المستأجر المذكور أعلاه بسائر وجوه الاقتاعات
الشرعية من ابتداءه الى يوم الحادي والعشرين من شهر رجب سنة تسع وسبعين

ومائتين وألف باجرة مبلغها عن كل سنة تمضي من التاريخ المرقوم مائة قرش وهي
أجرة المثل عن ذلك يومئذ فاز يدوان المرحوم السيد عليا الميسري المستاجر المذكور
دفع للناظر المؤجر المذكور من ماله الخاص به مبلغ ثمانية آلاف قرش في نظير صدور
الاذن منه له وان الناظر المؤجر المذكور اذن المستاجر المذكور بالانشاء والتجديد
والعمارة والترميم ليكون كل ما أحدثه ذلك المستاجر في المكان المحدود - ذاملا له كاله
مع حق القرائل في ذلك وان السيد عليا الميسري المستاجر المذكور قبل ذلك لنفسه من
الناظر المؤجر المذكور قيراطين ولا مرضيا وصاد المستاجر واصله على هذا المكان المحدود
أعلاه من حين التاجر والاذن المذكورين ويدفع مبلغ الاجرة المعينة أعلاه في كل سنة
عند تمامها للناظر المؤجر المذكور أعلاه وانه بعد التاجر والاذن المذكورين أعلاه
انشاء وجدد السيد علي الميسري المستاجر المذكور من ماله الخاص به لنفسه بمفرده حواصل
وسنة - حوائط الموعود بهذا أعلاه في بعض ارض المكان المحدود أعلاه بمقتضى الاذن
الصادر له من الناظر المؤجر المذكور وروصا المستاجر الماذون واصله ايده على عموم ذلك
ومتهم فافيه بسائر وجوه التصرفات الشرعية من ابتداء تاجرته الى حين وفاته من غير
منازعة من احد وان السيد عليا الميسري المذكور مات وترك هذا المكان المحدود أعلاه
ملك لوارثاته من زوجته المرأة حفيظة الموكلة المذكورة وبنته منها هي نفيسة القاصرة
والدقة المرأة حنيقة بنت المرحوم السيد محمد شمس ابن الحاج بلدوى شمس لا وارث
له سواهن وان الوارثات المذكورات وضعت أيديهن على عموم هذا المكان المحدود أعلاه
متصرفات فيه بسائر وجوه التصرفات الشرعية مدة ثم ماتت حنيقة الام المذكورة عن
بنت ابنتها المرحوم السيد علي الميسري المذكور هي نفيسة القاصرة المذكورة لا وارث لها
سواها ثم ماتت نفيسة البنت المذكورة عن والدتها حفيظة الموكلة المذكورة واخيها الامها
المذكورة هو عبد العزيز مصران بن علي مصران المدعي المذكور ووالده المذكور حفيظة الموكلة
المذكورة لا وارث له سواهما وان السيد عليا الميسري المستاجر المذكور مات وترك جميع
هذا المكان المحدود أعلاه ميراثا لزوجته وامه وبنته المذكورات أعلاه على فرائض الله
تعالى للمرأة حفيظة الزوجة الثمن ثلاثة قيراطين من ذلك وحنيفة الام المذكورة قرضا
وردان خمسة قيراطين وربع قيراط من ذلك وحنيفة البنت قرضا وردان خمسة عشر قيراطا
وثلاثة ارباع قيراط باقى ذلك وان حنيقة الام المذكورة ماتت وترك ما يخصها
في ذلك ميراثا لبنت ابنتها المذكورة هي نفيسة القاصرة المذكورة فأكمل نفيسة
البنت المذكورة احدى وعشرون قيراطا في المكان المحدود أعلاه وان نفيسة البنت
المذكورة ماتت وترك ما يخصها من ابيها وجدتها المذكورين أعلاه ميراثا لامها
حفيظة الموكلة المذكورة واخيها الامها المذكورة هو عبد العزيز مصران بن علي

مصر ان المدعى هذا على فرائض الله تعالى لحفيظة الام المذ كورة قرض اوردا أربعة عشر قيراطا من ذلك ولعبد العزيز مصر ان الاخ للام المذ كور قرض اوردا سبعة قيراط وان عبد العزيز مصر انا المذ كور مات وترك ما يخصه المعين اعلاه ميراثا لاه حفيظة ووالده على مصر ان المذ كور بن اعلاه على فرائض الله تعالى لحفيظة الام المذ كورة السدس قيراط واحد وسدس قيراط من ذلك وذلك لحيثهما من الثلث الى السدس يجمع من الاخوة وهم محمد وجدة وهانم اولاد على مصر ان المدعى هذا المرزوقون له من مطلقة فطومة بنت المكرم أحمد العوادي فصار ما خص حفيظة الموكاة المذ كورة اعلاه ميراثا من زوجها المرحوم السيد على الميرى وبناتها نفيسة القاصرة وابنها عبد العزيز مصر ان القاصر ثمانية عشر قيراطا وسدس قيراط في المكان المدعى به هذا ولعل مصر ان الاثب المدعى هذا خمسة قيراط وخمسة اسداس قيراط باقي هذا المكان المهدود اعلاه وان المدعى عليه هذا اقامه حضرة القاضي المترافع لديه المذ كور اعلاه ناظر ا على ارض هذا المكان المهدود اعلاه ليكونها حارية في وقف يوسف القابودان المذ كور اعلاه فتعدي هذا المدعى عليه ونزع هذا المكان المهدود اعلاه من يدورقة المستاجر الماذون المنشي المذ كور اعلاه واحد حدث يده على عموم ذلك بغير وجه شرعي وان عليا مصر انا الوكيل المدعى هذا يطالب هذا المدعى عليه برفع يده عن هذا المكان المهدود اعلاه وتسليمه للوكيل المدعى هذا ليحوزه لنفسه ولموكلته حفيظة بالوجه الشرعي حيث لا وجه لنزع المكان المتهتك من يدورقة المستاجر الماذون المنشي مادام واقعا في بدفع اجرة المثل وأن المدعى هذا يقوم هو وموكلته بدفع مبلغ الاجرة المعينة اعلاه في كل سنة عند تمامها للناظر المدعى عليه هذا و يسال جواب هذا المدعى عليه عن ذلك وسئل الناظر المدعى عليه هذا عن ذلك فاجاب قائلا بانه في سنة ٢٨٨ كان ادعى عليه على مصر ان المذ كور أن الاما كن المذ كورة جميعها وقف وقر بذلك كما يستدل من قيد دفاتر المحاكم وانكر دعوى المدعى هذا وسئل المكرم الشيخ على مهران المدعى هذا عما أجابه الناظر المذ كور فاجاب قائلا في كنت ادعيت بالدعوى المذ كورة في جواب الناظر هذا واني بوقت الاستحقاق شيئا في الاما كن المذ كورة لعدم ايلولة حصتي الموروثة لي من ابني المذ كور وقتئذ وانها آلت الى حصتي المذ كورة بعد صدور الدعوى المعينة بجواب الناظر المذ كور ولم يثبت توكيلي شرعا عن زوجتي المذ كورة حينئذ وقد رفعت صورة الدعوى الاولى المذ كورة لاسادة العلماء ~~بأس~~ كندرية واجابوا عليها بان الدعوى المذ كورة غير صحيحة شرعا وكذا توكيلي عن زوجتي المذ كورة لم يثبت شرعا وعندى بينه تشهد بالايحار والاذن والانشاء حسب المعين بالدعوى هذه كذا موكلتي ما كانت اذنتني بالدعوى الاولى المذ كورة (أجاب) حيث فهم من صورة هذه المرافعة الاخيرة المؤرخة ٢٧ ذى الحجة سنة ٨٩ والمرافعة الاولى المؤرخة ٢٠ ربيع الاول سنة ٨٨ ان

المدعى فيه ما كان وكيله عن زوجته في الدعوى والاقرار توكيله عاما وان توكيله الاول كان شفاها بيريدي ما ذون المحاكم الشرعية وشاهدين كما ان توكيله الثاني كان شفاها بين يدي المحاكم المذ كور وقدة تناقض في دعواه بين ما ذكره في الاولى والثانية وعارضه خصمه بذلك وصدق على ما به يحصل التناقض واعتذر بأنه وقت الاولى لم تقول اليه حصته التي يدعيها الآن لنفسه بالارث عن ابنه لعدم موته حين ذلك وان توكيله الاول عن زوجته المذ كورة لم يثبت ثم عاود أفاد حضرة القاضي بأفادته الاخيرة المؤرخة ١١ صفر سنة ١٠ ان ماصار من التوكيل الاول على يد ما ذون قد مصادره نسخ صورته وما صار من الدعوى الاولى الصادرة بين يديه بالجلس الشرعي قد مصادره نسخ صورته فلا تسمع دعوى الشيخ على ماصر ان مصادره ثانيا لا لنفسه ولا لموكلته لتناقضه ولو كان ماصدر منه أولا قبل موت مورثه بل لا تسمع دعوى موكلته ايضا بذلك لو ادعت بنفسها أو بوكيل آخر امر بان اقرار وكيلها على الوجه المستطوع اياها اذا كان توكيله عنها صادرا بين يدي ما ذون المحاكم الشرعية على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس المحاسبة التابع للداخلية بأفادة واردة منه في ربيع الآخر سنة ١٢٩٠ مضمونها فيما يقدم وردت للداخلية بأفادة من حضرة محافظ ديروط في ١٢ ص سنة ١٠ بان المرأة بنية زوجة خليل منتصر لها منزل بالشركة مع زوجها السكل منهما نصفه وان زوجها المذ كور اجرى رهنه الى الخواجه ميخائيل ممرور على مبلغ اقترضه منه ولما أراد الخواجه المذ كور بيع المنزل اسداده لم يوفيه حصل التوقف من المرأة المذ كورة وانكرت الرهن الذي اجراه زوجها في حصته ففتحوات تلك القضية للقاضي أفندي الثغر فالدعي استشهد بولدي المرأة المذ كورة قشدا أمام القاضي بان والديه ماخليل وبنيه أقرا لها باتم مالهنا جميع الدار على مبلغ سبع مائة وخمسة وأربعين جنهما انك كلز يا للخواجه المذ كور روص له من ذلك جانب ولا يعلمان قدر الباقي وانهما سلماه الدار خالية من امتعهما وبناء على ذلك صدر اعلام شرعي من القاضي المحمدي عنه بقبول شهادة اولادهما والمحافظة رغب المظفر في ذلك ثم قدمت عرضا للجمعية السنية واصله صورة فتوى وورد للداخلية بشرح من سعادة كاتب ديوان خديوى في ٢٤ م سنة ١٠ وعرضا آخر ورد بشرح في ١٩ م سنة تاريخه وقد كررت تقديم العرض هالات وحاصلها عدم اقتناعها بقولها انه لم يحصل اخلاء المنزل من الامتعة ولا تسليمه للمرتهن ولا خرجت منه مطابقا وتسلم على ذلك بسكنها فيه من وقت وجودها فيه لالان وتسع شهدين له معلومية بذلك من أهالي الثغر ومع الاوراق صورة سند الرهنية وصورة سند آخر يتضمن اخلاء المنزل وتسليمه للمرتهن ثم تاجيره منه الى زوجها المتقدم ذكره وولداها شهدا باقرارها هي ووالدهما بالدين وانما سلماه الدار خالية من امتعهما فبالنظر لعدم اقتناعها مع ما سبق ايضا حده استلزم الحسب للمخاطبة مع حضر تكم فيما يتبع اجاؤه

في ذلك بالتطبيق للأصول الشرعية ولم يذم من طبعه الأوراق وصورة الفتوى
والاعلام وصورة السندات المذكورة تؤمل التكرم بالإفادة عن ذلك (اجاب) وردت
إفادة الداخلية ومأمورها من الأوراق المذكورة بما في ذلك صورة الفتوى والسندات
والاعلام المؤرخ ٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٤ المنقول بتاريخ ١٠ صفر سنة ١٢٩٠ ومافيها
صار معلوما والتأمل في المرافعة والشهادة والكم الموضحة بالصورة المذكورة لم تظهر
صحة الكم في هذه القضية بناء على أن المدعى ادعى بأنه ارتهن الدار المذكورة من قبل
الزوج وبعد إقرار الزوج بذلك الدين ورهنه الدار المذكورة المملوكة له ولزوجته
أنصافا على ذلك الدين من قبله بأذن زوجته المذكورة وأنكار زوجته ذلك الرهن
المدعى به وشهادة ولدي الزوجين المذكورين على إقرار والديهما أنهما رهن الدار
المذكورة عند المدعى على مبلغ سبعمائة وخمسة وأربعين جنيهًا أنكليزيا واصله من
ذلك جانب ولا يعلمان قدر الباقي وأنهما سلموا الدار خالية إلى آخر ما سطر بالصورة
المذكورة اذ على فرض قبول شهادة الولدين المذكورين في مثل هذه الحادثة ولا يقال
أنهما شهدا لوالدهما على أمهما فانه لم يتطابق الدعوى لكون الدعوى أن الدين الذي
أقرضه أحد المدعى عليهما وصدور عقد الرهن عليه من الرجل بأذن زوجته سبعمائة
جنيه والشهادة لهم تحت بان عقد الرهن صدر على سبعمائة وخمسة وأربعين جنيهًا وأنه
وصله جانب منه ولا يعلمان قدر الباقي ولا يفهم من هذه الشهادة أيضا أن المبلغ
المرهون عليه دين على الزوج كما يفهم من الدعوى أو غير ذلك وحينئذ فالكم في هذه
المادة غير صحيح ولو فرض إعادة الدعوى والشهادة عن تقبل شهادته مطابقة للدعوى
وثبت الرهن على هذا الوجه فللمرته حينئذ حق حبس جميع الرهن إلى حين استيفاء
دينه من المديون أو منه ومن زوجته بفرض ثبوت الرهن بأذنها على دين زوجها مستوفيا
شرايطه الشرعية لأن له دفع الدين والرجوع على زوجها لا اضطرارها للتخلص ملكها
من يد المرتهن وليس للمرتهن بيع نصيبه في الدار بدون إذنها لأنه من قبيل الرهن
المستعار فمبيع ملك المديون المرهون فيما عليه من الدين حيث كان الدين حالا ولم
يوف الدين من ماله بل افلس أو أمانة مع من أيفأه والحاصل أن الحكم في هذه المادة
والحال هذه أن المديون المقر بالدين والرهن على هذا الوجه يجبر على إيفاء الدين أو بيع
نصيبه من المرهون لو فاء الدين من ثمنه فان بقي شيء من الدين لا يكون للمرتهن حق
حبس نصيب الزوجات لاستيفاء الباقي الا اذا ثبت الرهن الشرعي في نصيبها أيضا
مستوفيا شرائطه بالوجه الشرعي فان حصل ذلك يكون له حق حبس نصيبها أيضا
إلى حين استيفاء باقي الدين ولا يجبر على البيع والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة واردة من
البرنامج في ٢١ ربيع الثاني سنة ١٢٩٠ مضمونها - عادة عمر باشا عزى ما ورضه طيبة اسكنه رية
بذلك ٤٠٠ فدنا عشورية بنا - يتى شامة والها قوله غريبة وباع منها ٨٠ فدنا من اطياف

شاملة لمجموعة أشخاص بثمن معين والباقي ٢٧٤ قد انما من اطيان العا قوله مذ كور عنه انه
تنازل عنه لاشخاص أيضا وتركه يدون ثمن وسلم جميع الاطيان المذكورة اليهم
كما هو مذ كور بجميع ذلك بحجة محررة من نائب كفر الشيخ مؤرخة ١٨ ربيع الاول
سنة ١٢٩٠ وحيث بهذا الطرف ليس معلوما ان كان بذلك خرجت تلك الاطيان عن
ملك المشار اليه وصارت في ملك المذكورين شرعاً أم كيف اقتضى تحرير هذا المحضر تم
والحجة المذكورة قادمة معه للاطلاع عليها والافادة عن ذلك (اجاب) بمطالعة الحجة
المحررة من نائب كفر الشيخ بتلك الاطيان لهؤلاء الاشخاص المؤرخة ١٨ ربيع
الاول سنة ١٢٩٠ وجدت تشتمل على ان وكيل مالك الاطيان المذكورة باع حق
موكاه واستحقاقه في الاطيان العشورية الرزقة الاحباسية البالغ قدرها ثمانين
فدانا الكائنة بناحية شلمة وعينها بثمن معين أيضا لاشخاص معينة أضافهم ساوانه
تنازل عن ما تبين وأربعة وسبعمائة فدانا عشورية بناحية العاقولة ويدها سبعة من
هؤلاء الاشخاص معينين أيضا على الشيوخ في جميع ذلك وبيع ما لكل شائعوا وانهم
قبضوا تلك الاطيان كما قبض الوكيل الثمن باع ترافه في بيع الحق في الثمانين فدانا
المذكورة والذي يقتضيه الحكم الشرعي ان هذه الحجة غير معتبرة شرعا في افادة ملك جميع
تلك الاطيان لهؤلاء الاشخاص اذ التنازل الذي هو الاسقاط في الاعيان لا يصح
والاطيان المذكورة المملوكة الرقبة من قبيل الاعيان فلا يصح اسقاطها والذي يحسن
في بيع العين ان يعبر بانه باع العين المذكورة لا الحق والاستحقاق فيها الاحتمال شيئا
آخر فيقتضى تغيير الحجة المذكورة بحجة أخرى يعرف فيها ببيع الاطيان المذكورة جميعها
بهذا الثمن ان كان القصد عدم دفع شيء سوى المبلغ الذي دفع من قبل المشتري أو ببيع
البعض وهبة الباقي بشرط ان يكون الموهوب لكل واحد مقررزا محوزا غير مشغول ليس
فيه ما يمنع صحة الهبة وتمسكها والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة منظورة في مجلس
دمياط بين يدي قاضيها ومفتيها واردة صورتها بافادته من محافظة مصر في ٨ الجاري
بناء على افادته من مجلس دمياط في ٢٤ ربيع الاول سنة ٩٠ شرطا على افادته
تقدمت للمجلس من مفتي النفر ومعه صورة القضية لقصد الاطلاع عليها والاجابة
بما يقتضيه المنهج الشرعي بناء على ما كتبه مفتي النفر بافادته في ٢١ ربيع الاول سنة
٩٠ بما حصله من خصم قضية تدعى المرأة صلوحة بنت مصطفى البناء المنظورة
بهذا المجلس بحضور القاضي والعلماء وطلب منه التامل فيها وافادته الحكم الشرعي قد
صار التامل بغاية الدقة واتضح من اقرار المتولى انه تسبب في شج انفس مصطفى البناء
باضاعة وادعى انه يرى من ذلك واحضر من شهد له انه بعد هذه الشجة كان يخرج في
اشتغاله ويباشرها بنفسه مرارا في حال صحته كعادته ولم تكن شهادة شهودها مطابقة
للعواها أصلا بل مقوية لشهده المتولى المذكور وروحيات الحال كما ذكر وكان به

أثر الشجوان فندمل معظمه فعليه بإقراره حكومة عدل في ماله - هذا ما ظهر لي ومع ذلك
فالتس نسخ صورة - هذه القضية من مضبطة المحكمة حفيدا وعرض ذلك على حضرة
مفتي أفندي الديار المصرية شيخ الجامع الأزهر وما يتراءى لحضرته وتردبه الافادة
يجري العمل بمقتضاه - ومحصل صورة القضية المذكورة ان امرأة تسمى صلوحة بذت
مصطفى البناء بن سيد أحمد بن سليمان حضرت وحضر حضورها رجل اسمه المتولي
الملك بن محمد الملك بن عبيد الملك وادعت عن نفسها وبوكالاتها عن شقيقتها السيدة
بان هذا المدعى عليه تشاجر مع ابيه مصطفی البناء في قهوة أحمد دفودة بسوق القنطرة
بدمياط في عشرين محرم سنة ١٠٠٠ وانه قبض على لحيته ثلاث مرات ودفعه في الارض
على الدكة الخشب بالقهوة المذكورة فاصاب الخشب قصبه أنفه فقتل الجلد وهنم
العظم وفي يوم الخميس أحد وعشرين منه حصل في وجهه ورم حتى غطي عينه - البني
وفي يوم الجمعة تشككت اسنانه واستمر على هذه الحالة الى ان مات بسبب ذلك في يوم
الاحد ٢ صفر سنة ١٠٠٠ وطلب اليه بالدية وتسال سؤاله عن ذلك سئل فأجاب بالانكار
لذلك وانه لم يضر به ولم يدفعه وانما كان يطالب رجلا آخر يدعى محمد اخلفا مديونا له
وقبض عليه ليتوجه به الى المحكمة فقام مصطفى البناء المذكور وقعد على الدكة وقال
لي اتركه من الطلب الآن لانه جاء من الس - فقرر بيا وانا لي أيضا عنده - لموس فقلت
له لا تدخل لك في هذا الامر فلطمني كفافا مسكت العصا التي كان متكا عليها فوقع على
خشب الدكة فأنقش ط جلد مناخيره فسال الدم من مناخيره ولم يصب عظمة
مناخيره شيئا وانه طالب من ذلك و باع واشترى ومات بعد ذلك باثني عشر يوما بعد
الواقعة المذكورة ولم يمت بهذا السبب فطلب من صلوحة المدعية المذكورة بينة
تشهد لها طبق دعواها فاحضرت شهودا لم تطابق شهادتهم دعواها وكذلك المدعى
عليه أقام بينة شهادتها غير متبررة شرعا (أجاب) في جواب المدعى عليه اجمال فينبغي
استفساره عما ذكره في جوابه من قوله فلطمني كفافا مسكت العصا التي كان
متكا عليها فوقع على خشب الدكة فأنقش ط جلد مناخيره الخ كيف كان وقومه
هل نشام من امساك العصا فان فسره بما يفيد ترتب الوقوع على هذا الامساك وكونه
نشاعته فانه يعمل بموجب اقراره من ايجاب حكومة العدل في ماله كما هو جواب
حضرة مفتي تغردمياط ومجلسه وكذا الوقامات بينة على ذلك اذ لا يلزم من مجرد الامساك
احول حركة يترتب عليها الوقوع والله تعالى أعلم (سئل) بافادته واردة من مجلس
الاحكام في ٢٨ ج سنة ١٢٩٠ مضمونها افادة مجلس استئناف بحري وردت للاحكام
ومعها اعلام شرعي صادر من محكمة شيبين السكوم منوفية في قضية وفاة منصور بن
ابراهيم عبد الله من أهالي ناحية مناو له ومرغوب فيها الحالة الاعلام المذكورة على
حضرتهكم للافادة عما يقتضيه المحكم الشرعي فيه وحيث الامر كما ذكرتم شرحه

والاعلام من طيه ليصير الاطلاع عليه والافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب)
علم ما تضمنته افادة المجلس المؤرخة ٢٨ ج سنة ٩٠ بناء على ما ورد له من مجلس
استئناف بحري المسطر باطنه أيضا المرغوب بهما الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي
عن الاعلام الشرعي المرفوق معهما المسطر من محكمة شيبين منوفية المؤرخ ٢٢ ربيع
الاول سنة ٩٠ في قضية وفاة منصور بن ابراهيم عبد الله من ناحية مناو له المدعي بقتله
على عبد رب النبي الفقي محمد من قبل والديه وزوجته المنصر ميراث المورث فيهم وفي
ولديه القاصر بن المشموين بولاية جدهما احد المدعين المذكورين وبعد عجزهم عن
اثبات دعواهم واثباتهم تحليفه وتحليف القاضي المدعي عليه المذكورين لا جعل
القاصر بن صار منع المدعين المذكورين عن دعواهم على المدعي عليه المذكور وقد
كتب عليه حضرة مفتي استئناف بحري بان التحليف في مثل هذه الحادثة لا يكون
معتبرا شرعا الا بعد طلب خصم شرعي ولا يكفي التحليف الصادر من القاضي اذ هو من
تمام خصومة المدعي وحيث ان المدعي امتنع عن التحليف فاللازم شرعا نصب
وصي شرعي على القاصر بن المذكورين ليطلب تحليف المدعي عليه عنهما ولا يقاس
هذا التحليف على عين الاس-تظهار لانها لا تتوقف على طالب الخصم وحيث كثرت
المراجعة مني في هذه الحادثة ولم يظهر لي نص صريح يفيد جواز التحليف من القاضي
بدون طلب الخصم فيقتضي احالة هذا الاعلام على هذا الطرف الى آخر ما ذكره
والافادة عن ذلك ان منع المدعين المذكورين الصادر من القاضي المذكور لعجزهم
عن اثبات دعواهم بعد اباثهم التحليف صحيح بالنسبة الى المدعين وان قلنا بعدم
الاكتفاء بالتحليف الصادر من القاضي للقاصر بن لعدم وجود طلب اليه من خصم
شرعي اذ غاية ما في ذلك بقاء حقه ما في اليمين الى بلوغه ما وطلبه ما له بعد ذلك او وجود
ولي آخر له ما وطلبه ذلك لاجلهم ما واما كون القاضي يحلف الخصم لحق القاصر بن
عند امتناع الولي عن التحليف في مثل ذلك او لا يحلف الا بعد وجود ولي يطلب التحليف
فلم نجد فيه نهاصر يحاول لكل منهما وجه الا ان الاحكام الشرعية موقوفة على النقل ولم
نره الا ان لكان الاوجه صحة تحليف القاضي نيابة عن القاصر في مثل هذه الصورة
لامتناع الجد عن ذلك لانتقال الولاية الى القاضي في ذلك كما يصح تحليف الوصي الذي
ينصبه القاضي وصيا عن القاصر لذلك الوصي الذي ينصبه القاضي في هذه الحالة
طالب اليمين نائب عن القاضي للقاضي مباشرة ذلك بنفسه وهو بالجملة فلا يقال بخال
الاعلام بالنسبة لمنع المدعين والحال هذه وان كان حق القاصر بن باقيا بالنسبة للتحليف
بناء على ما تقدم ذكره والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس الاحكام بافادته في ١٠ اش
سنة ٩٠ مضمونها الاوراق المرفوقة معه تشتمل على قضيتين احدهما بخصوص قتل
امرأة تسمى آمنه حال اقامتها بجهة هويس التسل الكبير شرقية والثانية بخصوص

قتل جورجي منجشاهو بجهة الامم اعلمية وردت الاحكام من مجلس استئناف بحري
ولما صار احالة الاعلامين الشرعيين الصادرين فيهما على حضرة مفتي الاحكام
لاطلاعهم عليه ما افاد شرجا على كل منهما بلزوم رده على قاضيه لاستيفاء ما هو لازم له
شرعا وهذا بحث بهما الاستئناف المرقوم للاجاء في الاعلامين على وجه ما افاد مفتي
الاحكام وقد اعيد الات مع الاوراق باقادي من ذلك المجلس منذ كور فيهما انه لما
صار الاطلاع على الاعلامين المحكي عنهما من مفتي الاستئناف بالنسبة لسبق التصديق
من حضرة عليهما ما افاد عليهما بعدم لزوم ردهما على القاضيين المهررين لهما بالنسبة
لكنهما من موافقين الشرائط الشرعية الى آخر ما افاده وحيث من اللزوم اطلاع
حضر تسكم على الاعلامين المذكورين وعلى ما افاده حضرة مفتي الاحكام ومفتي
الاستئناف والافادة عما تراه حضر تسكم فيهم - ما لزم تحريره لحضر تسكم وهو ما مرسلان
لنظر فيهما وورد الافادة عما يتراعى مع اعادتهما (اجاب) بناء على افادة المجلس
المستورة باطنه في ١٠ الجساري المرغوب بهما الاطلاع على الاعلامين المرفوقين معها
وما افاده كل من حضرة مفتي الاحكام وحضرة مفتي استئناف بحري والافادة عما
يرى في ذلك قد صار الاطلاع على ما ذكر والافادة عن احد الاعلامين المذكورين وهو
المهرري من حضرة قاضي ولاية الشرقية المؤرخ ١٥ ذي القعدة سنة ٨٩ المتعلق بقتل
المرأة آمنة انه اذا كان المدعي الذي هو احد الورثة بعد دعواه القتل والاعانة وحضر
ارث المقتولة فيه وفي ابنتها القاصرة وأخيه وأخته على الوجه المشروح بالاعلام وانكار
المخمين لدعواه ذلك وطلب البينة الشرعية منه التي تبيته دعواه المذكورة قد عجز
عن اقامتها عجزا كليا كما يفهم من ألقاظ الاعلام المذكورين فتوجه له اليمين الشرعية
على خصميه على حاصل دعواه من الارث والقتل والاعانة بالله ما لهذا اعلمك هذا الحق
الذي يدعي من الوجه الذي يدعي على جواب ظاهر الرواية فان حلف منع المدعي من
دعواه منع ترك فاذا كان الذي حصل لدى القاضي هو طلب البينة على جميع ما ذكر
في الدعوى وعجز المدعي عن ذلك ووقع التحليف على هذا الوجه الذي ذكرناه يكون
ما أجرى في محله وواقعا موافقا للشرع فاذا سئل حضرة القاضي عما جرى لديه فأوضح
ان الذي حصل هو انكار المخمين ثبوت انحصار الارث والقتل المنسوب لاحد المدعي
عليهما والاعانة على القتل المنسوبة للدهي عليه الاخر وان العجز حصل عن ذلك كله
والتحليف الذي صار هو على حاصل الدعوى كما تقدم يكون ما أجرى موافقا وان كان
الانكار خاصا بالقتل والاعانة وكان العجز خاصا بذلك دون اثبات الارث بقريضة
حصله لدى القاضي قبل تاريخ الدعوى بيومين فالذي كان ينبغي طلب البينة من
المدعي على النسب المذكور كور أو على الحكم بانحصار الارث السابق حيث أنه كان ثبت
بطريق شرعي ثبتت المحصومة بالقتل والاعانة ومع العجز عن اثبات ذلك يحلف اليمين
على نفى القتل والاعانة فقط وان عجز عن اثبات النسب أو الحكم به أيضا كما يفهم من

الفاظ الاعلام يحلف على حاصل الدعوى جميعها هذا لا يقع الاعلام على القاتون
الشرعي وأما بالنسبة لمخطط النظر في هذه المسألة فثبت كان الخصم عاجزا عن اثبات
دعوى القتل والاعانة التي لا نزاع فيها لاحد من كتب فلا فائدة لسؤال القاضي ولا
لاستيفاء الاعلام على فرض عدم الاجراء فيه على القاتون الذي ينبغي من حيث
التحليف وتكليف الاثبات اذ لا يحكم بالقتل مع الهجر عن اثباته (والجواب) عن الاعلام
الثاني المهر من حضرة قاضي المنصورة المؤرخ ٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٨ بشأن
قتل منجستانوه ونظيره ما أجيب به عن الاعلام الاول المذكور أعلاه وهو من قبيله الا
ان الثاني أقرب من الاول في كون الهجر الذي حصل من المدعية وطلب الاثبات كان
عن القتل دون النسب بدليل قوله في الاعلام الثاني والسؤال من المدعية المذكورة
عن البينة التي تثبت دعواها قتل المدعي عليه هذا الزوج المذكور بالدعوى
فعرفت انه لم يكن معها بينة خلاف ما أجاب به كل الى أن قال فوجدت لا تفيد قتل هذا
المدعي عليه لزوجها ثم قال وصار تفهيمها ذلك وتعر يفها انه لا بد من حضور بينة
تشهد في وجه المدعي عليه بانه قتل زوجها المدعي بشأنه عمدا وعدوانا بالسكين كما هو
مذكور بدعواها فافادت انه لم يكن معها بينة تثبت دعواها فعرفت انها ان لها اليقين
الشرعية الخ فهذا ما يقرب ان طلب البينة كان عن القتل كما ان العجز عن الاثبات
كذلك وعلى كل خاسقيل في الاعلام السابق يقان في هذا والله تعالى أعلم (سئل)
بافادة من المحافظة بتاريخ ٢١ رجب سنة ٩٠ شرحا على ما ورد من مجلس دمياط
بتاريخ ١١ رجب سنة ٩٠ بطلب الاطلاع على مرافعة قضية الخوaja باسيل فخر قنصل
دولة قرانسا بالتغر على الخواجات اخوان سرور واعطاء الافادة عنها بناء على ما تطلبه
حضرة مفتي النغر وحاصل المرافعة المذكورة بعد ذكر حضور من حضر بالمجلس المشار
اليه حضر الخوaja باسيل فخر وعرفه وحضر لحضوره كل من الخوaja سالم سرور وشقيقه
نقولا سرور ولدي مخايل جرجس سرور ولد جرجس سرور وادعي هذا الذي حضر بوكاته
الشرعية عن والدته كترينه فخر بنت حنا العرقجي ولد جبران العرقجي الثابت
معرفتهم وتو كيله عنها بشهادة كل من فلان وفلان بوقا شرعية على هذين اللذين
حضر الحضوره بعد ثبوت معرفتهم بشهادة الحاضر بين القائم الخوaja سالم سرور عن
نفسه و بوكاته الشرعية عن اشقيائه الاربعة باسيل واسكندر ومريم وحزينة الثابت
تو كيله عن باسيل بشهادة فلان وفلان والثابت تو كيله عن اسكندر بشهادة فلان
وفلان وتو كيله عن مريم بشهادة فلان وفلان وعن حزينة بشهادة شقيقها نقولا
المذكور ومخايل ابن شقيقها باسيل سرور المذكور والقائم نقولا سرور عن نفسه خاصة
بان والده المدعي المذكور هي كترينه فخر المذكور أعلاه تملك جميع بناء الدار
السكنية بشغردمياط بحارة الشرقي بخط الخمس السعيد المتوصل اليها من سكة

الخمس المذكور المحدودة بمحدود أربعة القبلي ينتهي علواً بعضه إلى بيت بيد الخواجا
 حنا سرور بن فرنسيس سرور بن حنا سرور ضمن وكالة السفاحين وباقيه مطل على
 قطعة أرض تجاه باب الوكالة المذكورة وسفلاً بعضه إلى داخل وكالة السفاحين وباقيه
 إلى القطة الأرض البادية كرها والبحري بعضه إلى شادر يعرف بسكن السيد
 محمد الفوال بيد الخواجات اخوان سرور جدده والدهم في أرض الميرى وباقيه إلى ساحة
 الكمرى والشرقي بعضه إلى بيت ملك وكالة المدعى المذكور سكن حبيب سالم
 وباقيه إلى شادر بيد الخواجات اخوان سرور جدده والدهم بأرض الميرى والغربي إلى
 شادرود ككين بيد الخواجات اخوان سرور جددهما والدهم في شارع العامة بأرض
 الميرى المشتملة الآن الدار المذكورة على قهوة بابها غربي باسم فل الدار المذكورة
 ويعملها قاعة كبيرة وفوق ذلك قصر وخزانة بينهما حضير وغرفة وجملة أود داخلية
 في المحدود المذكور وروان المدعى عليه وما والموكلين واضعون أيديهم على القهوة
 المذكورة بدون حق ومتعرضون لموكلته بمنعها من العمارة الضرورية في الدار المملوكة
 لها المتصرف فيها بالسكن والاسكان والعمارة والترميم والاجارة وقبض الاجرة مدة
 تزيد عن خمس سنين بدون منازعة ولا معارضة شرعية ويريد المدعى المذكور رفع
 أيدي المدعى عليهم ما والموكلين المذكورين عن بيت القهوة وعدم معارضتهم لموكلتهم
 المذكورة في اجراء العمارة اللازمة للدار المذكورة ويسأل سؤالهما عن ذلك سئل من
 المدعى عليهم ما عن ذلك فاجابا بعد تبوت وضع يدهما والموكلين على بيت القهوة
 المذكور بشهادة فلان وفلان باننا نملك نحن والموكلون وباقي ورثة والدنا المذكور
 حصة قدرها احد وعشرون قيراطا شائعة في جميع بناء الوكالة المعروفة بالسفاحين
 السكائنة بشعردمياط بخط الخمس الصغير بمجاه الشرياهي المتوصل إلى باب القبلي من
 الشارع الاعظم وإلى بابها البحري من سكة الخمس المحدودة بمحدود أربعة القبلي إلى
 وكالة خفاجي بيد علي بك خفاجي بن محمد بن علي والبحري إلى ديوان الكمرى والشرقي
 إلى قطعة أرض ملك الخواجات اخوان سرور المذكورين والغربي إلى قطعة أرض
 ملك اخوان سرور المذكورين أيضا فاصلة بين ذلك وبين البحر وان الوكالة المذكورة
 مشتملة على مساكن ومن جملتها الدار المدعى بها المحدودة أعلاه وان وكالة المدعى
 المذكورة كانت ساكنة فيها بطريق الايجار ولا يعاين لاحد من وكلاء المذكورة
 خلاف اخوان كميل لهم ثلاثة قرايط باقي الوكالة المذكورة وانهم من ابتداء شراء
 الوكالة المذكورة في سنة ١٢٦٢ إلى الآن ما وصلهم منها اجرة وان اجرة المدة
 البالغ قدرها ٢٩ سنة ١٥٠٠ قرش صاغاً متناسبة اجراً للمثل للدار المذكورة في المدة
 المذكورة وان الحصة التي قدرها ٢١ قيراطاً في بناء الوكالة الموصوفة في الدعوى
 كانت ملكاً للدهم مخاييل سرور بن جرجس سرور بن مخاييل سرور بالشراء

بجنتين احدهما من محكمة مصر مؤرخة ١٤ ربيع الاول سنة ١٢٦٢ والثانية
من محكمة دمياط مؤرخة في غرة ش سنة ١٢٦٥ وان والدهم المذكور توفي وانحصر
ارثه في اولاده السبعة هم تقولا وسليم المدعيان المذكوران وباسيلي واسكندر وحنينة
وحريم الموكلون المذكورون وقسطنطى ولا وارت له سواهم وان ارثه انتقل اليهم
بدون مانع شرعى ومن جملة تخلفاته المحصة المذكورة في بناء الو كالة المذكورة وان
الدار المدعى بها باسيلي نخر الوكيل عن والدته كترينه من جملة بناء الو كالة المذكورة
ويطالباته برفع يده موكلتة عن استحقاقهما وموكليهما من المحصة المذكورة وقدره ١٧
قيراط ونصف واستحقاقهما والموكلين من مبلغ الاجرة المذكورة وقدره ١٢٥٠٠ قرش
ويسال ان سؤاله عن ذلك سئل من باسيلي الوكيل عن والدته في الدعوى عن ذلك فاجاب
بالانكار لجميع ذلك وان الخواجا باسيلي جرحس سرور والد المدعين كان حال حياته
قنصل تلك الدولة المنتمية اليها موكلتى وحينئذ كانت ارملة وانا قاصر وكان المرجع
في أمورنا الى مخاييل المذكور ولم ينازع معنا في ذلك وأما الحجج التى ابرزها المدعيان
المذكوران ومن جملة حاجتها من محكمة مصر مؤرخة في سنة ١٢٠٧ فلا اصادق على
اعتمادها غاية الامران موكلتى كانت تلك جميع بناء الدار المذكورة وواضحة يدها
عليها ومصرفها تصرف الملاك في املاكهم بدون منازع ولا معارض ولا مانع شرعى
من مدة تزيد على خمسين سنة ولا حق لهم فى سماع الدعوى بذلك ثم سئل من الخواجا
تقولا سرور وسليم سرور عما اجابه الخواجا باسيلي نخر الوكيل من وضع يده موكلتة على
الدار المذكورة بالملاك وتصرفها فيها من مدة تزيد على خمسين سنة بدون منازع ولا
معارض شرعى لها في ذلك فاجابا بنحو احدىهما يستغرب ان يعتبر وضع اليد المنكر منا
دون حجة عليه كذا وان مضت المدة المقررة بوضع يد دون منازع وهذه الاود جرى بها الادعاء في
سنة ١٢٧٠ ومقيدة بسجل المحكمة ولم يفته حيث وكيل والدته باسيلي بوقته عجز عن
الشهود ولم يبرح بعده بدون المطالبة بالاجرة منا ومن والدنا بالطريقة العرفية والمكاتبات
الرسمية الى ان قال وكنا نقبض الاجرة من الساكن في الدار المذكورة الخواجا سميتيه وفي
سنة ١٢٧٤ أرسلت والدته المدعى بان تقيد عليها اجرة الدار المذكورة فن ابن يكون لها
وضع اليد ثم عرضت هذه على حضرة مفتى أفندي المجلس والنظر الاجابة عن الحكم
الشرعى فيها فاجاب بقوله حيث انه وجد ضمن اجابات الخواجات اخوان سرور انهم
طلبوا منها اجرة البيت الواقع المنازعة فيه وأرسلت خطابات لهم تعرفهم انهم يقيدون
اجرة الدار المذكورة عليها فاذا حضرت الخطابات المذكورة وعرضت عليها واعترفت
بانها طالبت بتقييد اجرة المسكان المذكور عليها فلا تسع منها دعوى الملاك بعد ذلك في
المسكان المذكور والحال ما ذكر ثم طلب احضار الخطابات المذكورة لاجل عرضها
على وكيل والدته كما اجاب حضرة المفتى فابروا خطابات في ٢٦ ايار سنة ١٢٥٨ من وكيل

بطر تكتاة الروم بدمياط الى كثرته الى آخر ما ذكر في هذا الخصوص مما لا يفيد شيئا
 شرعاً ثم طلب من باسيلي الوكيل الافادة عن مضمون الخطاب والاوراق التي قدمت
 فاجاب بخطه بكلام طويل لا يترتب عليه شيء سوى الا انكار ثم سئل من حضره مفتي
 افندي الذي المذكور عن ذلك فاجاب بقوله يلزم احضار بيعة شرعية من كثرته موكلة
 الخوارج باسيلي المدعي تشهد لها بوضع يدها على الدار المذكورة وتصرفها فيها تلك
 المدة بدون معارض ولا منازع شرعي فطلب من المدعي البيعة فاحضر كلامه فلان
 واستشهد بما يعلمه في ذلك فشهد في وجه المدعي عليه ما يعرفه وكالة السقاخين
 المذكورة ومعرفة الدار المدعي بها وانه لا يعرف حدودها ولا يمكن اذا وصل اليها يحددها
 وان بناء هذه الدار المدعي به ملك كثرته فخر بنت حنا العرقبي وانها كانت اسكنت
 فيها افضل الله سمته وانه من مدة قديمة يعرف ان الخوارج فعوم فخر كان ساكن في القاعة
 وانها الا ان اسكنت الرهبان في الدار المذكورة وانه من مدة حضوره من بر الشام الى
 دمياط مدة تزيد عن عشرين سنة وهي واضحة يدها عليها ومتصرف فيها بدون منازع
 ولا معارض الى يوم تاريخه وان بيت القهوة الذي باسفل الدار المذكورة ملك للخوارج
 محاييل جرجس سرور وواضع يده عليه من تلك المدة وورثته من بعده ومتصرفون
 فيها بدون منازع ولا معارض الى يوم تاريخه وانه يعلم ذلك ويشهد به كذلك
 واحضر الخوارج فلانا واستشهد بما يعلمه في ذلك فشهد في وجه المدعي عليه ما يعرفه
 وكالة السقاخين الكافنة بدمياط ومعرفة الدار المدعي بها وانه لا يعرف حدودها
 ولا يمكن اذا وصل اليها يحددها وان بناء هذه الدار المدعي به ملك كثرته فخر بنت حنا
 العرقبي وانها كانت اسكنت فيها افضل الله سمته وانه من مدة تزيد عن عشرين سنة
 وهي واضحة يدها عليها ومتصرف فيها بدون منازع ولا معارض الى يوم تاريخه وانه
 يعلم ذلك وان بيت القهوة الذي باسفل الدار المذكورة ملك للخوارج محاييل جرجس سرور ويدورته
 من بعده مدة نحو عشرين سنة وهم متصرفون فيه بدون منازع ولا معارض وانه
 يعلم ذلك ويشهد به كذلك ثم ارسل الحسام الشريحي الشاهدين المذكورين مع
 مندوبين من طرفه والمدعي والمدعي عليه الى الدار المذكورة وحدد لها حدودها
 المذكورة في الدعوى بحضورهم وعادوا واخبروا حضرة وحدد لها حدودها المذكورة
 اعلاه ثم سئل من المدعي عليه ما عن الشاهدين المذكورين هل اسكنا فيهما طعن شرعي
 فاجاب بانهم ما منتميان لدولة فرانس او الخوارج باسيلي فخر الوكيل المدعي هو كما
 عليهم ما يدعي اطفاسيل من مفتي افندي عن ذلك هل كونهم ما منتميين للدولة المذكورة
 والوكيل المدعي هو الحسام عليهم ما يكون ذلك ما نعم من قبول شهادتهم ما موكلته
 ام كيف الحال فاجاب بقوله اذا لم يكونا من اقباء الحسامين به ولا من اهل ديوانه
 ولا مانع من قبول شهادتهما واهل ديوانه هم الكتاب ومستخدمو الديوان ونحوه والله

أعلم فعند ذلك طالب المحاكم الشرعي المشار اليه من المدعى تزكية شهوده المذكورين
فاحضر كلام من فلان وفلان الرومي وزكيا الشاهدين المذكورين التزكية الشرعية
بانهم اعدلان في دينهم امة مقبولات هامة ثم صارت المخابرة مع حضرة مفتي أفندي المجلس
ودمياط في شأن هذه المرافعة الجارية بحضور حضرات العلماء وحضرته ابتداء وانتهاء
مع اعادة النظر والتأمل في مقصولات الدعوى والشهادة واستفتى عن ذلك هل هي
مستوفية لما يلزم شرعا أم لا وهل لا تسمع الدعوى في بيت القهوة حيث مضت مدة تزيد
عن خمس عشرة سنة بدون مرافعة شرعية وهل المطالبة باجرة الدار المذكورة في غير
مجلس القاضي تمنع سماع الدعوى اذا مضى على ذلك زيادة عن خمس عشرة سنة أم
كيف المحكم في ذلك فاجاب بقوله الحمد لله ما ذكر في هذه المرافعة من الدعوى والشهادة
مستوف لما يلزم شرعا وحيث شهدت البينة العادلة المذكورة بان الخواجا مخاييل
جر جس سرور وانجباله من بعده متصرفون في بيت القهوة المذكور وواضعون أيديهم
عليه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة بدون منازعة ولا مرافعة شرعية مع التمكن منها
وبان كثر ينه نخر والد الخواجا ياسين الوكيل عنها في الدعوى تلك بناء الدار وواضحة
يدها عليها ومتصرف فيهما من مدة تزيد عن خمس عشرة سنة بدون منازعة ولا مرافعة
شرعية مع التمكن منها في دعوى كل من الوكيل المذكور في بيت القهوة ودعوى
الخواجات اخوان سرور في الدار المذكورة غير معوعة شرعا فلا ترفع يد الخواجات اخوان
سرور عن القهوة ولا ترفع يد كثر ينه نخر الموكلة عن الدار المذكورة والسكل من
القر يقين التصرف فيما يبدى بالبناء وغيره وقد صرح علماؤنا بان دعوى المالك لا تسمع
بعد خمس عشرة سنة بدون علم شرعي ودعواهم المطالبة لها بالاجرة في اثناء تلك المدة
في غير مجلس القاضي لا تمتنع به على فرض ثبوتها على ان الاطلاع على التصرف من غير
معارضة مع التمكن منها مانع من سماع الدعوى من غير تغدير بمدة وفي تنقيح
الحامدية تقلا عن فتاوى العلامة الغزي صاحب التنوير سئل عن رجل له بيت في
دار سكنه مدة تزيد على ثلاث سنوات وله جار بجانية والرجل المذكور يتصرف في البيت
المذكور هدماء وهدمارة مع اطلاع جاره على تصرفه في المدة المذكورة فهل اذا ادعى البيت
أو بعضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذكور في البيت هدماء وهدمارة في المدة المذكورة
تسمع دعواه أم لا فاجاب لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى انتهى هذا ما ظهر لنا ومع
هذا فادرب هرض هذه القضية على حضرة الاستاذ المحقق مولانا مفتي الديار المصرية
وبورود الافادة من حضرة مجرى المغتفى بحوذ ذلك صار ذلك بحضور حضرات العلماء
وارباب المجلس الا في ذكرهم اذناه وذكرت الاسماء (اجاب) صار الاطلاع على هذه
الصورة والذي ظاهر ان المحسم ما هو مسطور فيها غير مستوفاة لما هو مقتضى شرعا ولا
يحكم بمنع الخواجا ياسين الى المقال انه وكيل عن والدته بالنسبة لدعواه في بيت القهوة ولا

يمنع الخواجات اخوان سرور المقال ان احدهم وكيل عن اخوته الاربعة بالنسبة
للدعواه بناء الدار المذكورة في الدعوى مالم يحصل تنميم للدعوى والشهادة وتصحیح
لها بما يثبت وضع يد الخواجات اخوان سرور او يدهم ويد والدهم على بيت القهوة عمدة
تزيد على خمس عشرة سنة مع حضور موكلة المدعى وغ. كنهان الدعوى ولم تدع ولم
تنازع في تلك المدة بلا عذر شرعي بعد تقدم دعوى صحيحة شرعية بذلك وهنالم توجد
الدعوى الصحيحة من هؤلاء بما ذكر بناء على ما سطر بهذه الصورة حتى تقام عليها البينة
على ان هذه الشهادة على الوجه المسطور بالصورة غير كافية في اثبات ما ذكرنا من
المانع على الوجه الذي سبق على فرض تقدم لدعوى الصحيحة بهذا بالنسبة للنع من
دعوى بيت القهوة وأما بالنسبة للنع من بناء الدار بالنظر للخواجات اخوان سرور فحيث
كانت الدعوى به من افراد دعوى الميراث فالذي يوجب المنع من سماعها في مثل
هذا الموضوع اثبات أحد أمرين اما سكوت مورث الورثة المدعين عن الدعوى خمس
عشرة سنة فأكثرمع حضوره بالبلد وكنه من الدعوى بلا عذر شرعي بعد تقدم
الدعوى الصحيحة بذلك لان ذلك مانع من سماع دعوى المورث على ما عليه العمل في
غير الميراث فلا تسمع دعوى ورثته من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه
ولم يوجد تصریح بذلك في هذه الصورة أو مضى ثلاث وثلاثين سنة مع الحضور بالبلد
والتمكن من الدعوى بلا عذر شرعي وتركه بالنسبة للمورث بعد تقدم دعوى
صحيحة بذلك ولم يوجد أيضا وحيد في الذي يلزم ان أريد فصلها شرعا إعادة المرافعة بين
المتخاصمين وتصحیحها شرعا فان صححت الدعوى من الطرفين وأثبتت الوكالة منه فما
أيضا في ضمن الدعوى بالوجه الشرعي لا اثباتا مجردا كما في هذه الصورة وظهر فيها
ما يقتضي منع المدعى من المجانين أو أحدهما لو أثبت خصمه دعواه يكلف اثباتها عند
الانكار بالبينة الشرعية فان شهدت البينة طبق الدعوى وزكبت سرا ثم علمنا ولم
يوجد في الشهود ما يمنع من القبول ككونهم أو أحدهم تحت ولاية المشهود له أو
مكذبا لمن شهد له يحكم بالمنع بعد استيفاء ما يلزم كالحدديد المعتبر والإشارة في الدعوى
والشهادة الى ما ادعى وشهد به والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من
مجلس المنصورة مؤرخة ١٤ رمضان سنة ٩٠٠ بقضاء المحكم الشرعي عن
المرافعة الآتية ذكرها الصادرة بين يدي فاضل المنصورة في مجملها ومضمونها بعد ان
ثبتت معرفة كل من المرأة راهية بنت المحترم اليهوب السعداوى البدوي من عربان
الغوايد ابن المرحوم السعداوى زوجة أبي خريم عبد الجيد البدوي المتوفى الآتية ذكره
والمرأة بهادل شقيقة أبي خريم المسد كورهما ولد المرحوم عبد الجيد بن ادريس من
عربان الحراي وأهلية ولياقة محمد ادريس ابن المرحوم ادريس بن يونس من عربان
الحراي المحاضر بالمجلس مع المرأتين المذكورتين للقيام بالوصاية على النحل المستقر مرحم

زاهية الزوجة المذ كورة المرزوق لها المجل المذ كور من زوجها أي خريم عبدا الجيد
المذ كور بشهادة فلان وفلان تبوقا مرضيا أقام ونصب مولانا الحماكم الشرعي المتدعي
لديه محمد ادريس المذ كور أعلاه قيسا ووصيا على المجل المستقر برحم زاهية المذ كورة
وقبل الوصاية لنفسه قبل ولا شرعيا ثم بعد ذلك ادعى كل من زاهية الزوجة المذ كورة
ومحمد ادريس القيم الوهي المذ كور أعلاه على المحاضرين معهما بالهلاس هم عبدا
القوى ابن المرحوم بريك ابن المرحوم يوسف من عربان الحراحي ومطراوى ابن
المرحوم صالح بن سويلم من عربان الحراحي أيضا ورسلان سويلم بن سويلم بن عبدا لله
من عربان الحراحي المقيم عبدا للقوى بريك باراضى المرازقة بدمرية الشرقية والمقيم
رسلان سويلم ومطراوى صالح بعز بنهما الكائنة باراضى أم الدياب دقهلية بان أبا
خريم عبدا الجيد بن عبد الجيد بن ادريس زوج زاهية وشقيق بهادل المذ كورتين
أعلاه توجه الى أم الدياب في ٦ رمضان سنة ١٢٨٩ يحضر القماش الذي له بالمصبغة
بناحية أم الدياب فأحضرا القماش من المصبغة المذ كورة وفي عودته الى عزبته
الكائنة باراضى ناحية البيضاء قايله المدعى عليهم هؤلاء في الطريق السلطاني بالقرب
من عزبته رسلان أحد المدعى عليهم وعندما بلغهم له أطلقوا فيه بارودة وفردة طبنجة
فلم يصبه شيئا منهما والذي أطلق فيه الطبنجة أولا رسلان هذا والذي أطلق فيه البارودة
ثانيا عبدا القوى هذا فلما لم يصبه شيئا منهما ما كان من رسلان هذا الا ضرب به بحديدة
الطبنجة عبدا عدوانا في رأسه وأمر عبدا القوى ومطراوى هذين بضربه بماله فضربه
عبدا القوى هذا عبدا عدوانا بحديدة البارودة التي بيده وضربه مطراوى هذا بنبوت
كان في يده عبدا عدوانا على ذراعيه وعلى رأسه حتى أشرف على الهلاك وسال منه بالدم
بسبب ضرب هؤلاء الثلاثة وعند إطلاق البارودة والطبنجة فيه أولا سمع ذلك بعض
أهالي أم الدياب فتهوجه الى جهة إطلاق البارود فوجد هؤلاء المدعى عليهم يضربون في
أي خريم عبدا الجيد المدعى بشانه بالآلات الموضحة أعلاه فضبط وأمسك هؤلاء المدعى
عليهم وحضر مشايخ الناحية ووكيل القسم وقاضى القسم وحكيم القسم وصار الكشف
عليه بمعرفة ثم بعد الكشف عليه صار حضوره الى استتالية المصورة بطريق الوابور
وكان دخوله بها في ٩ رمضان المذ كور فصار طريق القرأش بها الى ان توفي بها في عذى
العمدة سنة ٨٩ بسبب ضرب هؤلاء جميعا على الوجه المشروح وان ضرب بهم له كان
نهارا في الطريق الموصل الى أم الدياب والى عزبة رسلان المذ كور وأن الوارث له
زوجته والمجل المستقر برحمها على فرضه ذكرا من غير شريك ومن حيث ان شقيقة
المتوفى المدعى بشانه حاضرة في الهلاس ولا احتمال ان يكون المجل انثى فتكون هي
الوارثة مع المجل على كونه انثى فلا جمل الاحتياط ادعت به هذه الدعوى حرفا بحرف
على هؤلاء المدعى عليهم وطلبوا بجية عامن المدعى عليهم ما يترتب عليهم في ذلك شرعا

ويسألونهم جوابهم عن ذلك سئل من المدعى عليهم عن ذلك فأجاب أحدهم عبد القوي بأنه في التاريخ المذكور في الدعوى تقابل مع أبي خريم المدعى بشأنه زوج زاهية هذه وشقيق بهادل هذه وتشاجر معه بسبب معاملة بينهما وكان مع أبي خريم المذكور فردة طينجة ممرقة فاطمها فيه فخرجت تعيرتها وأصابته كمنوبة ولم تصب جسمه وكان يمدع يد القوي المذكور نبوت من خشب الشوم فضربه به في رأسه دفعا عن نفسه فخرجها وسال من الدم وتركه وأنه بعد ذلك صار الكشف عليه وصار حضوره إلى استبالية المنصورة ومكث بها طريح الفراش إلى أن توفي وأنه وقت المشاجرة لم يكن معه أحد لا رسلان ومطراوى هذان ولا غيرهما وأجاب كل من رسلان ومطراوى بالانكار لدعوى المدعين وجاهدا كل واحد كليا فطلب من المدعين بيعة تثبت دعواهم المذكورة فأحضروا عليا أجدين أحمد عبد الله بن أحمد أبي غانم من أهالي أم الدياب واستشهدوا بما يعلمه في ذلك بطلب المدعين المذكورين فشهدوا بوجهة المدعين بأنه كان جالسا في دركه في وقت العصر من يوم ٥ رمضان أو ٦ منه فسمع إطلاق البارود فقام وتوجه بمجته فوجد المدعى عليهم هؤلاء هم عبد القوي ومطراوى ورسلان يضربون في أبي خريم زوج زاهية هذه وشقيق بهادل هذه ابن عبد الجيد بن ادريس وعبد القوي هذا يضربه عمدا وانا بهديد بارودته على رأسه وذراعيه وبقي جسمه ومطراوى هذا يضربه بالنبوت الذي بيده عمدا وانا على رأسه وذراعيه وبقي جسمه ورسلان هذا يضربه بهديد فردة طينجة على رأسه وذراعيه وبقي جسمه وسال الدم من جسمه فلما وجدهم يضربونه بالآلات المشروحة أعلاه استعانت بها إلى الناحية فحضر له شيخ الخفراء ومشايخ الناحية وبحضورهم أمسكوا وضبطوا المدعى عليهم وصار الكشف على أبي خريم المذكور بمعرفة وكيل القسم وحكيمه وقاضيه وبعد الكشف عليه صار توجيهه إلى استبالية المنصورة ومكث بها طريح الفراش إلى أن توفي بسبب ضرب هؤلاء المدعى عليهم له بالآلات المذكورة وان الوارث له زوجته زاهية هذه والحمل المستقر برحها وان بهادل هذه شقيقته ولا وارث له سوى ورثته المذكورين واحضروا سلامة شحاتة بن شحاتة أبي سلامة بن سلامة من أهالي أم الدياب واستشهدوا بما يعلمه في ذلك بطلب المدعين فشهدوا بوجهة المدعين مثل شهادة الشاهد الأول حرفا بحرف فعند ذلك طعن رسلان أحد المدعى عليهم في الشاهد الأول بأن يذمه ويذمه تداعيا بخصوص أنه اطلق المياه على أرضه تعديا حتى أ تلف بعض زراعتة له في نيل سنة ٨٢ وطعن في الشاهد الثاني بأن له عليه دراهم وكما يطلبها منه يخبره بأنه لا يدفع له ولا قرشا واحدا وعرف مطراوى أحد المدعى عليهم بأن الشاهدين المذكورين من الفلاحين والفلاحون يكرهون العرب وعبد القوي المدعى عليه الثالث لم يذمه طعن في الشاهدين المذكورين وعرف رسلان المذكور أنه لم يكن معه بيعة تشهد له بالطعن الذي طعن به

في الشاهد الاول يطاع على هذه المحادثة حضرة العلامة الفاضل والمهام الكامل مفتي
الاحكام او مفتي مجلس استئناف بحري وفيه يدعى المحكم الشرعي فيها هل يحكم على المدعي
عليهم بالقصاص بعد تزكية الشهود بطلب الورثة او ينتظر لوضع المحل لاجل تحقق امر
الشقة يقسمه ان كانت وارثة ام لا فاجاب مفتي الاحكام بقوله الافادة عن ذلك انه بالبحث
عن هذه المسئلة ما وجدنا ناصرا يحا فيها والاحتياط في امر الدماء ان ينتظر وضع المحل
فان امر القصاص شيء عظيم وهذا ما ظهر لنا والله اعلم ثم في تاريخ ١٢ رمضان سنة ٩٠
حضر محمد ادريس القيم على المحل مع زاهية زوجة المتوفي المذ كورة اعلاه ومهادل
اخت المتوفي وعترفوا ان زاهية زوجة المتوفي المذ كورة اعلاه وضعت حملها ذكرا وهو
هذا فعر فنها بدل الاخت المذ كورة انه لاحق لها في ميراث اخيه ابي خريم المتوفي
المذ كور حيث صدقت بان زوجته وضعت حملها ذكرا وهو هذا وضار امتهم
الشاهدين المذ كورين بعد الدعوى ثانيا وشهد كل منهما على انفراد الشهادته
المذ كورة اعلاه عرف بحرف بمواجهة المدعي عليهم ولم يبد المدعي عليهم طعنا شرعيا في
شهادتهم مما سوى الطعن الموضح اعلاه يصير اطلاع حضرة العلامة الفاضل والمهام
الكامل شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية على هذه المحادثة وفيه يدعى المحكم الشرعي
فيما هل يحكم بهذه الشهادة بعد تزكية الشهود بقتل المدعي عليهم قصاصا ولا يتدح في
ذلك كون الشاهدين من خفراء الابل ومن اهالي ام الديار التي يسمع فيها صوت
المستغيث بمحل القتل وما حكم الله افيدها الجواب (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة
المرافعة المحكي عنها بافادة المجلس واستفهام حضرة قاضي المنصورة المسطر تحت
الصورة المذ كورة فلم تظهر صحة الدعوى ولا الشهادة لعدم استيفاء كل منهما ما يلزم
شرعا لعدم مطابقة الشهادة الدعوى فاذا صار استئناف الدعوى المذ كورة من
الزوجة والوصي بعد تجديد نصبه وصيا على الولد الذي انفصل ذكر احتياطا وصححت
الدعوى وبين فيها المعية او التعاقب في الضرب والامتنع من غيره واذكر المدعي عليهم
واقیمت البينة طبق الدعوى يقضى بموجبها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة
من مجلس مديرية الدقهلية مؤرخة ٢٣ ذي القعدة سنة ٩٠ مرغوب بها الاطلاع
على صورة المحادثة الراغب حضرة قاضي المنصورة اعطاء المحكم عنهما ومضمونها
بحضور حضرات رئيس المجلس ووكيله ومفتي المجلس والمديرية بعد ان صادت احالة
قضية ابي خريم عبد الجيد البدوي بن عبد الجيد بن ادريس على حضرة العلامة الفاضل والمهام
مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع الازهر ليفيد المحكم الشرعي فيها وفادعاهما ابانه لا بد
من استئناف الدعوى وان يعاد نصب الوصي على المحل احتياطا وسبق قيدها في كتاب
المحاضر من هذه الفتاوى بتاريخ ٢٣ رمضان سنة ٩٠ قد صار حضور محمد ادريس
الوصي مع زاهية زوجة ابي خريم المذ كور ومهادل الذي كان حملا

١٢٩٠

٢٢

وقت اقامة الوصي المذكور اولاً وانفصل من رحم والدته زاهية المذكور وبعدها
 ثبتت لياقة محمد ادريس المذكور للوصاية على عبد الجيد المذكور بشهادة الشاهدين
 المذكورين في الدعوى الاولى صار اقامته وصياً على عبد الجيد المذكور ثانياً لاجل
 الاحتياط على ما افاده حضرة المفتي المشار اليه وقبل محمد ادريس المذكور الوصاية
 المذكور لنفسه قبولا شرعياً من المحاكم الشرعية بمدينة المنصورة المتداعي اليه ادعى
 محمد ادريس المذكور بطريق وصايته الشرعية على عبد الجيد المذكور القاصر المذكور
 وبوكالته الشرعية عن زاهية والدة القاصر المذكور وزوجة أبي خريم المتوفى الآتي
 ذكره الحاضرة معه والموكلة شفاهاً بالمجلس فيما سياتي ذكره الوكالة العامة المطلقة
 المفوضة لقوله ورأيه وفعله وذلك بحضور المدعى عليهم الآتي ذكرهم على الحاضر بن
 معه بالمجلس هم عبد القوي ابن المرحوم بريك ابن المرحوم يوسف ومطراوى ابن
 المرحوم صالح بن سويلم ورسلان سويلم بن سويلم بن عبد الله هؤلاء الجميع من عربان
 الخراجي المقيم عبد القوي بريك هذا باراضى المرازقة بمديرية الشرقية والمقيم رسلان
 سويلم ومطراوى صالح بعزيتهم ما الكائنات باراضى أم الدياب دقهلية بأن أبي خريم
 عبد الجيد بن عبد الجيد بن ادريس المذكور اعلاه زوج زاهية الموكلة هذه ووالد
 عبد الجيد القاصر هذا كان توجه الى أم الدياب في سادس رمضان سنة ١٢٨٩ يحضر
 قاشاله كان في المصبغة بناحية أم الدياب فاحضره منها وفي عودته الى عزبته الكائنة
 باراضى ناحية البيضاة قابله المدعى عليهم هؤلاء في الطريق السلطاني بالقرب من عزبة
 رسلان هذا أحد المدعى عليهم وعند مقابلة تهم له اطلق فيه رسلان هذا أحد المدعى
 عليهم فردة طبنجة معمرة بالبارود والرصاص في اطلاقه لما خرجت تهميرته ولم يصبه
 منها شيء فضر به رسلان هذا عدواً وانا بحديدة الفردة الطبنجة المذكور في رأسه
 ضرب به مهلكة فخرخته وشقته وسال منه الدم وسقط على الارض لوقته وعرف رسلان
 المذكور كلام من مطراوى وعبد القوي هذين ان يضرباه بقوله له ما اضربوه يا كلاب
 فضر به مطراوى هذا بالنبوت عدواً وانا في رأسه من الجهة اليمنى فخرحته وسال منها الدم
 وضر به عبد القوي هذا بحديدة بارودة كانت في يده في ذراعه الايسر فخرحه وسال منه
 الدم وعطله حتى صار لا يمكنه تحريكه وضر به هؤلاء الثلاثة ثانياً بالآلات المذكور
 في ذراعه الايمن وباقي جسمه وانه عند اطلاق رسلان الفردة الطبنجة المذكور اولاً سمع
 ذلك بعض أهالي أم الدياب فسمع ذلك توجه الى جهة الصوت الذي سمعوه فوجد
 هؤلاء المدعى عليهم هم بضر بور في أبي خريم عبد الجيد المدعى بشأنه بالآلات الموضحة
 ا- لاه فضبط وامسك هؤلاء المدعى عليهم وحضر مشايخ الناحية ووكيل القسم وقاضى
 القسم وحكيم القسم وصار الكشف عليهم بمعرفة هم وبعدها كشف عليه صار حضوره
 الى استبالية المنصورة بطريق الوابور وصار دخوله بها في ٩ رمضان المذكور ومكث

طريح الفراس بها الى ان توفي بها في ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٨٩ بسبب ضرب هؤلاء جميعا
 له على الوجه المشروح وان ضربهم له كان نهارا بالطريق الموصل الى أم الدياب والى عزبة
 رسلان هذا وان الضارب له أولا رسلان هذا بمحديقة الفرقة الطنبجة والضارب له ثانيا
 مطراوى هذا بمحديقة البارودة التي كانت في يده وثالثا عبد القوى بالنبوت وان المدعى
 المذکور لا يعرف شيئا خلاف ذلك وان الوارث له زوجته الموكلة المذکورة مع ولدها
 منه عبد الجيد القاصر المذکور من غير شريك ويطالب المدعى المذکور المدعى عليهم
 هؤلاء بما يترتب عليهم في ذلك شرعا ويسأل جوابهم عن ذلك مثل من من عن ذلك
 فاجاب عبد القوى هذا بأنه في التار يخ المذکور في الدعوى تقابل مع أبي خريم المدعى
 بشانه زوج زاهية هذه وتشاجر معه في شأن معاملة يدينهما وكان مع أبي خريم المذکور
 فرقة طنبجة معمرة فاطلة هافيه فخرجت تعميرتها فاصابت كم ثوبه ولم يصب جسمه
 منها شيء وكان يبيده نبوت من خشب الشوم فضربه به في رأسه دفعا عن نفسه فخرجه
 وسال منه الدم وانه بعد ذلك صار الكشف عليه وصارت توجهه الى اسبتيالية المنصورة
 ومكث فيها طريح الفراس الى ان توفي وان الوارث له زوجته زاهية هذه وولده هذا
 المرزوق له من زوجته المذکورة من غير شريك وانه وقت المشاجرة لم يكن معه أحد
 لا رسلان ولا مطراوى ولا أحد غيرهما واجاب كل من رسلان ومطراوى هذين بالانكار
 لدعوى المدعى وجداها جدا كيا فطلب من المدعى بيينة تثبت دعواه فتوجه ليحضرها
 وانصرفوا ثم في يوم الاثنين ٧ شهر تار يخ حضر المدعى والمدعى عليهم وعرف المدعى
 انه احضر الشهود التي تشهد له بدعواه فطلب منه احضارها فاحضر عليها احد من أم
 الدياب ابن أحمد عبد الله واستشهد بما يعلمه في ذلك بطلب المدعى فشهد في وجه المدعى
 عليهم بانه كان جالسا في دركه في وقت العصر نهارا في ٦ رمضان سنة ٨٩٠ فمع اطلاق
 بارودة فقام وتوجه جهة حتى وصل الى ساقية رسلان أحد المدعى عليهم السكائنة
 باراضي ناحية أم لدياب فوجد المدعى عليهم هؤلاء يضربون في أبي خريم البدوي زوج
 زاهية وأنكى المدعى هذا ووالد عبد الجيد القاصر وهو طروح على الارض بالطريق
 السلطاني أحدهم وهو رسلان هذا يضرب بمحديقة فرقة طنبجة في جسمه وثانيهم وهو
 مطراوى هذا يضربه بنبوت وثالثهم عبد القوى هذا يضرب بمحديقة بارودة وان
 ضرب هؤلاء لابي خريم المذکور باللات المذکورة فهو معاهم ادعاء وانا ولا يعلم
 الضرب المثخن من غيره ولا اسم والد أبي خريم ولا جده وبعده ضربهم له صار الكشف
 عليه بمعرفة الحكومة وصارت توجهه الى اسبتيالية المنصورة وأقام فيها الى ان توفي بسبب
 ضرب هؤلاء له ادعاء وانا باللات المذکورة وان الوارث لابي خريم المذکور وزوجته
 زاهية وولده عبد الجيد القاصر المذکور من غير شريك هذا ما يعلمه ويشهده واحضر
 سلامة شحاتة بن شحاتة - لامة ابن المرحوم سلامة من ناحية أم الدياب المذکورة

واستشهدوا به في ذلك بطلب المدعى فشهد منه فردا في وجه المدعى عليهم مثل شهادة
الشاهد الاول حرفا بحرف الا انه ذكر أن أبانخريم البدوي المتوفى المذکور المدعى في
شانه ابن أخى المدعى هذا فطالب من المدعى بيعة غير هؤلاء فعرّف ان لا بيعة معه غير
هذين الشخصين ثم عرضت هذه الحادثة على حضرة العلامة مفتى الهامس والمديرية
لغيره الحكم الشرعى فيها من انه لا يحكم بشهادة الشاهدين المذکورين على المدعى
عليهم بقتلهم أبانخريم عبد المجيد المذکور حيث لم تطابق الدعوى ولا يحكم بها أيضا
في ثبوت وفاة أبي خريم المذکور وانحصار ارثه في زوجته المذورة وولده القاصر
بالنسبة لرسلان ومطراوى المنكرين لذلك وهل يحكم على عبد القوي أحد المدعى
عليهم بدية أبي خريم المذکور في ماله في ثلاث سنين حيث اعترف بضر به له بالثبوت
وانه صار صاحب فراش حتى توفي وانحصار ارثه في زوجته زاهية وولده القاصر المرقوم
ولا نظرا لقوله انه ضر به دفعا عن نفسه حيث لم يثبت ذلك شرعا أو يحكم عليه بثلاث دية
المتوفى حيث ان المدعى ادعى على ثلاثة بقتلهم له وله تخليف المذکورين لذلك وما حكم
الله فافاد عليهم بقوله مشمولاً باسمه وختمه المحمد لله للمدعى المذکور اليمير الشرعية على
المدعى عليهم حيث عجز عن البيعة الشرعية التي تشهد طبق دعواه والله تعالى أعلم
وحيث ان جواب حضرة المفتى لم يكن شافيا للحكم في هذه الحادثة فصار من الوجوب
عرض هذه الحادثة على حضرة مولانا مفتى الديار المصرية وشيخ الجامع الازهر للنظر
فيها والافادة عن الحكم الشرعى (اجاب) هذه الشهادة غير مطابقة لهذه الدعوى وفيها
قصور أيضا لعدم تعريف الميت بنسبه بل صرح بعدم معرفة اسم أبيه وجده فهي غير
مقبولة في حق اثبات النسب للمتوفى المذکور وانحصار ارثه في وورثته المذکورين بالنسبة
لرسلان ومطراوى المنكرين جميع الدعوى التي من جلتهما ما ذكره في اثبات
القتل العمد بالنسبة لرسلان وموجب التعزير بالنسبة لمطراوى اذ مقتضى هذه
الدعوى على هذا الوجه نسبة القتل لرسلان الضارب أولا ضربا بهللكا وعلى الباقي
التعزير وللوصى على القاصر الوكيل عن امه لزوجة ان عجز عن اثبات دعواه النسب
وحصر الارث أيضا تخليف رسلان ومطراوى على حاصل الدعوى بالله ما يستحق الورثة
الحق الذي يدعيه عنهم من الوجه الذي يدعيه هذا ان كذب عبد القوي فيما اجاب
به فان تصادقا على ما اجاب به عبد القوي المذکور المقرب بالتحصار الارث وبالعقل الصادر
منه المترتب عليه الدية لموت المقتول عقب كونه ذافراش حيث لم يصرح بالعمد بناء
على قول أبي يوسف يحكم على عبد القوي بالدية في ماله في ثلاث سنين حيث لم يتضح انه
ضر به دفعا عن نفسه ويمنع عن رسلان ومطراوى وان استمر معهما على دعواه الاولى
المقتضية حصر القتل في رسلان واجبات التعزير على مطراوى وعبد القوي فله على
عبد القوي التعزير لا قراره باصل الفعل وتكذيب المقر في بعض ما أقربه لا يضر ويمنع

عن رسلان ومطراوى بعد حلقه ما وعجزه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر بتاريخ ٢٩ ص سنة ١٩١١ م مضمونها وردت افادة من محافظة رشيد مذ كور فيها ما يقيدان حضرة قاضى رشيد برغب الاستفتاء من حضر تسكم عن مادة الدين المدعى به السيد وهبة النحاس على عثمان أغا عمر الواضحة عبارة في صورة المرافعة الآتى ذكرها بالصورة فتؤول الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعى ومضمون المرافعة المذكورة حضر المحترم وهبة النحاس ابن المرحوم الحاج محمد ابن السيد جوده واحضر معه المكرم عثمان أغا احدا رباب المعاشات ابن المرحوم عمر بن محمد على وادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه بان المدعى هذا يستحق بمدة المدعى عليه ثلاثين جنهما انكسار يا ذهابا جيدا دينا شرعيا استامه ذلك المدعى عليه هذا من المدعى هذا من مال نفسه على سبيل القرضه الشرعية وصرف ذلك المدعى عليه هذا فى حوائج نفسه وصار ذلك دينيا بذمته للمدعى هذا وان المدعى هذا يطالب هذا المدعى عليه بدفع مثل القدر المدعى به المرقوم ليحوزه لنفسه بالوجه الشرعى ويسال جوابه عن ذلك وسئل المدعى عليه هذا عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك وجده جدا كليا وكلف المدعى هذا اثبات ذلك بالوجه الشرعى فأحضر كلا من المكرم سـ ليما فى أجدد عباس من ارباب المعاشات بقسم دسوق ابن المرحوم عباس ابن المرحوم رمضان والمكرم خليل ابراهيم من ارباب المعاشات المذكورين ابن المرحوم حسن ابن المرحوم على وسال من مولانا الحاج كم الشرعى الموما اليه الاستماع الى شهادتهم ما فاجابه لذلك واستشهدا شهد كل منهما على انفراد فى وجه المدعى عليه هذا عقب دعوى المدعى هذا وجواب المدعى عليه هذا بالانكار على الوجه المشروح مع الاشارة فى مواضع الاشارة اللازمة شرعا قائلين ان المدعى هذا عثمان أغا عمر هذا أقر حالة الطوع ونفاذا الامر ان عنده وبذمته للمكرم السيد وهبة النحاس هذا ثلاثين جنهما انكسار يا ذهابا جيدا دينا شرعيا قرضه شرعية وان عثمان أغا عمر هذا وعد السيد وهبة النحاس هذا بدفع مثل المبلغ المرقوم بعد عشرة أيام وان لم يدفع له مثل هذا المبلغ بعد العشرة أيام المذكورة يكتب له سند بذلك المبلغ سلم على أرز سر الاردي الواحد اثنان بيعة وان ذلك الاقرار كان تقريرا من نحو عشرة اشهر الشهادة الشرعية (اجاب) اذ انكى شاهدا الاقرار على الوجه المذكور بصورة الدعوى المرفوعة مع هذا سرائم علنا يقضى للمدعى على المدعى عليه بمثل الدين الذى ادعى به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من الرزنامة بتاريخ ٢٠ ص سنة ١٩١١ م حاصلها فيما تقدم لما حصلت الخابرة مع سعادتكم فى شأن الوصاية الصادرة من قبل المرحومة الست حفيظة البحر يتلية فى الحصة البائع قدرها اثني عشر قيراطا شائعة فى الخمسين فدانا طينا صدر الجواب فى ١٢ ذى القعدة سنة ١٩١٠ وهو المقيود فى كتاب الوصايا من هذه الفتاوى بمذات التاريخ بان الذى يقتضيه الحكم الشرعى فى

هذه المادة انه اذا تحقق صدور الوصية من المالك لزوجها ومعتقها على الوجه المبين
 بحجة الوصية وماتت بلا رجوع عنها عن زوجها الا غير واجازها الزوج ولم يوجد رد من
 الموصى لهم بعد موتها تنفذ الوصية المذكورة ويثبت الملك للموصى لهم في تلك الحصة
 الى آخر ما شير وحيث وردت الافادة من مدير ية المنية بما يقتضى عن ذلك بناء على
 ما فيه من حضرة قاضيها بانها تحررا لسلامان باثبات الوصية بالنصف في الاطيان
 المذكورة لمعتقها بلال وصباح وباثبات النصف الاخر لعقوب أغا ومن الزوم
 شريف الاعلامين المذكورين بالمطالعة والتسليم بافادة ما يرى من موافقة ما
 لا يخرج الشرع اوعدها فلم يتم تحريرها لسلامان كما امل ورود الافادة (اجاب) بمطالعة
 الاعلامين الواردين مع افادة الرزنامة المحكوم في احدهما بنصف الحصة من الابعادية
 الكائنة باراضى ناحية دهشاهنم التي يعدل مقدار الحصة المذكورة خمسة
 وعشرين فدانا منها ويعدل مقدار نصفها اثني عشر فدانا ونصفا شائع ذلك في جميع
 الابعادية البالغ قدرها خمسين فدانا عشورية الخلفة تلك الحصة المذكورة عن
 حفيظة البحر يتلوية المتوفاة عن زوجها يعقوب أغا لمعتقها بلال وصباح الحبشيين
 بالوصية من قبل المذكورة لهما والمحكوم في الثاني بنصف الحصة المذكورة الذي قدره
 اثنا عشر فدانا ونصفا يعقوب أغا المذكور وزوج الموصية المذكورة بالوصية المذكورة
 الثلث بحكم الميراث والسدس بالوصية ولم يتعرض في كلا الاعلامين للوصية المذكورة
 في الاعلام الا خبر وجهه وباتامل فيهما وجدنا غير مستوفين شرعا كما يظهر لمن تأمل
 فيقتضى اعادتهما محضرة قاضي المديرية لاجراء ما يوافق في هذه المادة والذي يوافق
 اجراؤه في هذه المادة أن تصدر الدعوى من قبل الزوج والمعتقين أو احدهما عن نفسه
 وباتامل كالة عن الثاني بالخصومة والقبض على من ينصب وصيا للخصومة حيث لا وارث
 للمتوفاة المذكورة سوى زوجها أحد المدعين بان المتوفاة المذكورة وبذلك تعرفها كانت
 حال حياتها تلك النصف شائعا من الابعادية المذكورة البالغ قدرها كذا الذي يعدل
 قدر ما علمه كذا من الفدين بموجب السندات الشاهدة لها بذلك وبذلك ما يوضحها وانها
 حال حياتها وصحة عقلا ونفاذ تصرفاتها أو صحت بجميع حصتها المذكورة التي لا تملك
 غيرها ان كان الامر كذلك النصف من ذلك شائعا الذي يعدله كذا من الفدين لزوجها
 فلان أحد المدعين والنصف الثاني باقي حصتها المذكورة لمعتقها فلان المدعى الثاني
 وفلان موكلته من الاشياء ما يسوية بينهما الذي يعدل قدر الموصى به لهما كذا من الفدين
 وانما حال حياتها اشهدت على نفسها بذلك وتحرر بالوصية المذكورة بحجة شريعية من
 محكمة كذا مؤرخة كذا وان المدعين والموكلة المذكورين قبلوا الوصية
 بعد وفاتها وان الوصية المذكورة ماتت وصرة على وصيتها المذكورة ولم يكن عليها
 دين يمنع صحة نفاذ وصيتها المذكورة وانها ماتت عن زوجها فلان أحد المدعين المذكور

بلا وارث سواء الثابت وفاتها من زوجها المذكور لا غير بهذه المحكمة بين يدي حضرة
القاضي المتداعي لديه بموجب اعلان مؤرخ كذا بنمرة كذا وان الزوج المذكور اجاز
وصيته المذكور وان جميع المحصة الموصى بها المذكور تحت يد المدعي عليه
بغير حق وان فلانة الحبشية معتقة الموصية المذكور وكلت فلانا أحد المدعين في
المحصومة وقبض حصتها من ذلك وتحرر بذلك التوكيل اعلام شرعي من قاضي
كذا مؤرخ كذا بنمرة كذا ويطلب المدعيان المذكور ان المدعي عليه المذكور يرفع
يده عن ذلك ليحوز فلان المعتق الوكيل لنفسه ولموكلته نصف المحصة المذكور بالسوية
بينهما الذي يعدله فدان كذا لكل منهما نصف ذلك بطريق الوصية لهما عن معتقتهما
المذكور على الوجه المسطور ويحوز فلان الزوج المذكور والنصف الباقي من المحصة
المذكور لنفسه الذي يعدله فدان كذا بالارث والوصية نصفه بطريق الارث ونصفه
بطريق الوصية ويسال ان سؤال المدعي عليه المذكور عن ذلك وذلك بهد بيان
حدود الابعادية التي منها المحصة الموصى بها المذكور بياناً معتبراً في مثل المدعي
عليه عن ذلك فيجب بوضع يده على المحصة المدعي بها المذكور وانما مخالفة عن حفيظة
المذكور بطريق الملك وبثبوت وفاتها عن زوجها المذكور من غير شريك سوى جهة
بيت المال وينكر ما عد ذلك فيكلف الوكيل اثبات وكالة عنه عن موكلته المعتقة
المذكور وبعدا ثباتها بالبيينة الشرعية حسب ما ادعاه يحكم له بها في وجه الخصم وتطلب
البيينة التي تثبت وضع يد المدعي عليه على المحصة المدعي بها وبعد ثباتها تطلب
البيينة على اثبات الوصية على الوجه المدعي به فاذا شهدت الشهود طبق الدعوى في
جميع ما ذكره كيت مراتهم علماً بتزكية الشاهدين وحصل استيفاء ما يلزم يحكم
للمعتقين المذكورين بنصف المحصة الموصى بها لهما بالسوية بينهما لكل منهما
نصفها الذي يعدله كذا من الفدان على المدعي عليه بطريق الوصية على الوجه المسطور
ويؤمر المدعي عليه بتسليم ذلك للوكيل المذكور ليحوز ذلك لنفسه ولموكلته بالسوية
بينهما ويحكم للزوج المذكور بالنصف الباقي شائعاً من المحصة الموصى بها المذكور
الذي يعدله كذا من الفدان على المدعي عليه نصف ذلك بالارث والنصف الآخر
بالوصية ويؤمر بتسليم ذلك للزوج المذكور ليحوز ذلك لنفسه على الوجه المسطور ثم
ان احتاج الحال لتحرر اعلان من يحضر بهذه الصورة نسختان وان اكتفى باعلان واحد
فلا مانع من ذلك وانما قلنا ويحكم للزوج بالنصف الباقي نصفه بالارث والنصف الآخر
بالوصية لما في السراج الوهاج فلو اوصت لزوجها بالنصف كان له الكل النصف
بطريق القرض والنصف بطريق الوصية لانه يستحق الارث قبل الوصية على عكس
الاجنبى فانه يستحق الوصية أولاً لانها مقدمة على الارث في حقه اه والله تعالى اعلم
(سئل) من مجلس الدقهلية بافادة واردة في ١٣ جاسنة ١٩٠٩ مضمونها تطلب المحكم الشرعي

جمادى الاولى سنة

عبارته قاضي المنصورة في قضية أبي خريم عبد الجيد المنصورة شرعا لاجل اتمام
القضية المذكورة وصورة ما اوضحه قاضي المنصورة على صورة هذه القضية التي سبق
اعطاء الجواب الشرعي فيها وفي كتاب المحاضر من هذه الفتاوى آخره تاريخ
ذي الحجة سنة ١٢٩٠ تقيده حضر تكلم انه صارت فهم الوصي الوكيل المدعي بالقتل على
الثلاثة اشخاص المذكورين بمضمون جواب حضر تكلم المهر ربه - ذاف عرف المدعي انه
ما زال معه على دعواه القتل على الثلاثة اشخاص المذكورين وطلب منه بينة تثبت
دعواه على الوجه المسطور غير البينة التي شهدت حيث لم تطابق شهادتهم - ما الدعوى كما
أشترتم فعرّف ان لا بينة معه غير الشاهدين السابق ذكرهما وانه عاجز عن اثبات دعواه
المذكورة عجزا كليا فعرّفناه انه حيث عجز عن اثبات دعواه المذكورة شرعا فله تخليف
رسلان ومطاراوي المنكرين اليمين التي لذلك ويحكم على عبد القوي بالتعزير بحسب
ما يراه الامام أو نائبه فلم يتمثل لذلك وامتنع من تخليف رسلان ومطاراوي المذكورين
اليمين الشرعية وأحال الدعوى للسياسة فهل يتحدر اعلام بذلك وماذا يكون العمل
(أجاب) الافادة عن ذلك انه لا تخليف لليمين عند عجز المدعي عن البرهان الا بطلبه
فحيث لم يطلبه لا يحلف المدعي عليهما المذكوران ولا يقضى عليهما بشيء في هذه الحالة
ويكون المدعي ممنوعا وحق القاصر في اليمين باق الى بلوغه وطلبه اليمين أو وجود وصي
آخر فيخلف عنه بل لو وجدت بينة على هذه الدعوى بعد ذلك ولو بعد الخلف تقبل
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (س - ثل) عن حادثة واردة من قاضي تقرر رشيد بافاده من
محافظة مصر في ٣ شعبان سنة ١٢٩١ مضمونها حضر مولانا الشيخ محمد عروس هذا ابن
المرحوم الحاج حسن عروس ابن المرحوم الحاج علي عروس واحضر معه الحاج عليا
تيرانة هذا ابن المرحوم الحاج حسن تيرانة ابن المرحوم الحاج علي تيرانة وهو الوكيل
الشرعي عن شقيقته اسماء بنت الحاج حسن تيرانة ابن الحاج علي تيرانة في الدعوى
لها وعليها والمخاصمة والمنازعة والصلح والابراء والاقرار والانكار والبيع وقبض
الثمن وقبض الديون من مديونها وفي كل شيء يجوز فيه التوكيل شرعا تو كيدا مطلقا
مفوضا عما حاسب ما يقتضيه رأي الوكيل المذكور وقبل منها ذلك لنفسه قبول لا شرعا
باعترا فهاش - فهاها بالجلس الشرعي لدى مولانا الحسا كم الشرعي برشيد المترا فله
العارف للوكيل المذكور والموكلة المذكورة اسماء ونسبها معرفة تامة نافية للجهالة
واسبابها وذلك بحضور المكرم السيد حسين لهامة بن علي لهامة بن ابراهيم لهامة
والمكرم محمد البليهي بن علي البليهي بن ابراهيم البليهي والمكرم ابراهيم القباني بن محمد
شعبان بن علي حسب المقيده بضمطة المحكمه في ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩١ العارفين
للكيل والموكلة المذكورين عينا ونسبها معرفة تامة نافية للجهالة واسبابها وادعى هذا
الذي حضر على هذا الوكيل المذكور الذي احضره معه بان الموكلة المذكورة تملك هذه

١٢٩١

٢٠

الدار وأشار إليها إشارة معينة لها في الدعوى وأن بهذه الدار المملوكة للموكل المذ كورة هذه الشبايبك وأشار إليها أيضا وقت الدعوى إشارة معينة لها وأن هذه الشبايبك المعينة بإشارة المدعى مشرفة على دار هذا المدعى هذه وأشار المدعى المذ كور إلى داره المذ كورة إشارة معينة لها وقت الدعوى وعلى حرمه وعلى محل جلوس النساء بها وأنه متضرر من ذلك ضررا يئناو يطالب الوكيل المذ كور ببناء الموكلة المذ كورة للشبايبك المذ كورة دفعا لهذا الضرر البين ويسأل سؤالا وسئل الوكيل المدعى عليه عن ذلك فاجاب بان الدار التي هي دار الموكلة المذ كورة ليست بجوار المنزل سكن حضرة الشيخ محمد دعروس المدعى بل هي بجوار خربة ليست ملك أحد والشبايبك المذ كورة ليست مطلة على المنزل سكن - حضرة الشيخ محمد دعروس المذ كور بل مطلة على الخربة المذ كورة وإنما المنزل سكن الشيخ محمد دعروس بجوار الخربة المذ كورة من الجهة البحرية وبينه وبين الشبايبك المذ كورة أذرع سبعة وكسور وان الشبايبك المطلة على الخربة هي بالحاظ الشرقي من منزل الموكلة وبجوار منزل الموكلة من الشرق الخربة المذ كورة وبجواره من بحري منزل حضرة محمد أغا علوان والمنزل سكن الشيخ محمد دعروس المذ كور بجوار منزل حضرة محمد أغا علوان من الجهة الشرقية ولم يكن بجوار منزل الموكلة وان المنزل سكن الشيخ محمد دعروس المدعى المذ كور ليس ملكه بل وقف القشاش وكلف حضرة مولانا العلامة الشيخ محمد دعروس المدعى هذا إثبات ذلك بالوجه الشرعي فاحضر جملة من الشهود وسأل من مولانا المحاكم الشرعي الموما إليه الاستماع إلى شهادتهم فاجابه لذلك واستشهدهم فشهد كل منهم على انفراده في وجهه الوكيل المدعى عليه هذا عقب دعوى المدعى هذا وجواب الوكيل المدعى عليه هذا بما أجاب به على الوجه المشروح قائلا أشهد بان الخمسة شبايبك المفتوحة بمنزل أسماء زوجة محمد أغا علوان مطلات على المار بمنزل حضرة الشيخ محمد دعروس وعلى محل جلوس النساء بالمنزل المذ كور من وسط الدار وطالع السلم والحضير ومطلات على الخوض المجاور المنزل الشيخ محمد دعروس المذ كور من جهته القبلية وأشار كل منهم في شهادته المذ كورة إلى هذه الشبايبك الخمسة وإلى منزل أسماء المذ كورة وإلى منزل حضرة الشيخ محمد دعروس وإلى الخوض المذ كور إشارة معينة لذلك بين يدي مولانا المحاكم الشرعي المترافع لديه الشهادة الشرعية وعارضه على تيرانة الوكيل المذ كور بقوله ان منزل موكتي أسماء المذ كورة فيه خمسة شبايبك في الجانب الشرقي من المنزل المذ كور اثنان باودة وثلاثة باودة ثمانية بجانبها وليست الشبايبك الخمسة للنظر بل هي للضوء والهواء بشيشة مسخرة بالحاظ وانها مشرفة على الخربة المتقدم ذكرها بجوارنا الأول وليست مشرفة على المنزل سكن حضرة الشيخ محمد دعروس المذ كور ولا على محل جلوس نسائه ولا على طالع السلم كما شهدت الشهود المذ كورة بل فقط اذا صار اخراج المسامير

من الشيعة والعتب ورفع الشيعة وأخرج الشخص رأسه من الشبايك المذكورة
ولوى عنقه ورأسه ونظر بوجهه بهتكاف الى الجهة البحرية ينظر سطح المنزل سكن
الشيخ المذكور واولى درجة السلم الموصل الى السطح وليس ذلك محل جلوس ولا قرار
نساء المدعى المذكور وان منزل موكلتي لم يكن مجاورا ولا ملاصقا ولا محاذيا للمنزل
سكن حضرته لان المنزل سكنه بجوار منزل حضرة محمد آغا علوان ابن المرحوم ابراهيم
ابن المرحوم خليل وحيث ان المتضخم من ذلك ان الشبايك المذكورة ليست بجوار
المنزل سكن الشيخ محمد عروس وليست مطية على محل قرار وجلوس نساءه ولم يحصل له
بسبب ذلك ضررين كما يدعى لان الشبايك المذكورة هي بالحال السالف
ذكرها للهواء والضوء فقط وهو ليس جار اولاً مجاور المنزل موكلتي فأطلب جواب
حضرته عن ذلك وأما شهادة شهوده الذين احضرهم فانهم جميعاً نظروا الشبايك
المذكورة من سطح المنزل سكنه ورأوا الشبايك بنظر من بعد ومن المشاهد المحسوس
الذي لا ينكر ان كل بيت عال به شبايك ترى تلك الشبايك من بعد وهذا دليل كاف
لنفي الجوار ومناقضة الشهادة بظاهر ما تامل الحدود ومع كل التمساقناحي بنقل
صورة دعوى المدعى وشهادة الشهود وما أجبت به أولاً وثانياً وعرضه على حضرة
مفتي الديار المصرية وكل ما أقاد به يكون اقباع الاجراء بمقتضاه حيث ان العدالة
داعية لا جابة من يريد الاقناع وهذا جوابي وأجاب مولانا الشيخ محمد عروس بقوله ان
الخمس شبايك المذكورة الكائنة في بيت اسماء المذكورة المشار اليها في الدعوى
والشهادة والى البيت التي هي فيه مشرفة على دارى المشار اليها في الدعوى والشهادة
وعلى حرمي وعلى محل جلوس النساء على الحوش الجوار له دارى المذكورة المجارى
في ملكي وتصرفي بالبناء والهدم وسائر التصرفات الشرعية وفيه محل الطابوقة المعدة
بجلوس النساء للجن والخيزو يتوصل اليه من دارى فهو من جملة حرمي والشبايك
المذكورة مشرفة على ذلك كما شهدت به البينة (اجاب) المصرح به في منع الشخص
من فتح الشبايك المشرفة على دار غيره وعدمه ان تلك الشبايك ان كانت معدة للاطل
منها للضوء والهواء وكان من بداخلها ينظر الى داخل مجلس النساء ومحل قرارهن
من بيت غيره يكون في فتحها ضرر بين فيمنع منه والا فلا وعليه الفتوى ولا يشترط في المنع
المذكور على هذا الوجه مجاورة الدارين بل المدار في المنع على فتحها للاطل على الوجه
الذي ذكرنا فاذا تحقق ما ذكر شرعاً يحكم بازالتها اذا الضرر والا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) بافادة من محافظة مصر مؤرخة ٢٥ رجب سنة ١٢٩١ بنساء على ما ورد من محافظة
رشيد بطلب الافتاء من هذا الطرف عن دعوى الوراثة المحررة من طرف قاضي رشيد
المرفوعة معه ومضمون ما تحرر من القاضي المذكور كور حضر المذكر محمد أبو الحسن ابن
المرحوم الحاج ابي العلاء ابي الحسن المراكي بن ابي الحسن شعيب ومبروكة بنت

المرحوم علي الفجار بن حسن واحضر معه المالك المكرم مصطفى شادي المراكبي ابن
المرحوم مصطفى أيضا ابن درويش شادي والد المكرم محمد أبو الحسن هذا ومبروكه
هذه علي هذا الذي أحضره معهم ابان المرحوم أبوالعلا أبوالحسن المذکور ابن
المرحوم أبي الحسن شعيب المذکور ابن حسن باشا المراكبي مات وترك من الورثة كلا
من زوجته مبروكه المدعية هذه وزوجته الثانية محبوبة بنت المرحوم محمد عروس بن
علي ووالدته ستيمة بنت هلالی رزقي الا تكاوي ابن الحاج مصطفى وأولاده اصابه
المكرم محمد أبي الحسن المدعي هذا وأجد القاصرون خيرا البالغة وفاطمة القاصرة
وجمل مستمكن في رحم مبروكه الزوجة المدعية هذه من زوجها المذکور لا وارث له
سواهم وان المرحوم أبوالعلا أبوالحسن المورث المذکور يستحق بذمة هذا المدعي عليه
نصف بينة توفر نساوي ذهباً جيداً استلمه المدعي عليه هذا من المتوفي المورث المذکور
من مال نفسه حال حياته علي سبيل القرض الشرعي وصرفه المدعي عليه هذا في
حوائج نفسه وصار ديناً في ذمته للمرحوم الحاج أبي العلا أبي الحسن المورث المذکور وان
الحاج أبوالعلا أبوالحسن المورث المذکور مات وترك النصف بينة والمدعي به المرقوم
ميراثاً لورثته المذکورين علي فرائض الله تعالى لزوجتيه مبروكه المدعية هذه ومحبوبة
المذکورتين الثمن ثلاثة قراريط من ذلك سوية بينهما نصفاً واعتدالا لوالدته ستيمة
المذكورة السدس أربعة قراريط من ذلك ولأولاده محمد أبي الحسن المدعي هذا وأحمد
القاصرون وخضرا البالغة وفاطمة القاصرة المذکورين اثنا عشر قيراط ونصف
وربع قيراط من ذلك بالغرض الشرعي بينهم لذكر مثل حظ الانثيين وما يوقف
للحمل المذکور حصته ولذكر أربعة قراريط وربع قيراط باقي ذلك وان هذين
المدعيين يطالبان هذا المدعي عليه بدفع مثل ما يخصهما في النصف بينة والمدعي به
المرقوم علي حسب التقسيم المشروح بالدعوى هذه ليحوزا لهما أنفسهما بالوجه الشرعي
ويسالان جوابه عن ذلك فهل هذه الدعوى صحيحة وتسمع شرعاً أم لا وإذا قلتم بأنها
مسموعة شرعاً وسئل المدعي عليه واقراً بالمبلغ المدعي به وانه كروفاة الدائن وورثة
الورثة المذکورين واقام المدعيان بينة من الرجال المسلمين بوفاة المورث وورثة الورثة
ووجود الحمل المذکور تقبل هذه البينة وتزكي شرعاً ويقضي بوفاة الميت المذکور
ورثة الورثة المذکورين بما فيهم الحمل المذکور ويحكم علي المدعي عليه بذلك وبدفع
مثل ما يخص المدعين المذکورين في النصف بينة والمدعي به المذکور كيف الحال
افيدوا الجواب (اجاب) نعم تسمع هذه الدعوى علي الوجه المذکور ويُسئل الخصم
عن حاجته لا مانع فان اقر بالمال وانه كروفاة وانحصار الارث فيمن ذكر من الورثة
واقامت البينة الشرعية واستوفت شرائطها وزكيت التزكية المعتبرة يقضي بموت
المورث المذکور وبورثة الورثة المذکورين علي الوجه المذکور في الدعوى والشهادة

ماء-دا الحمل فلا يقضى بوراثته الا ان بل يوقف له نصيب ابن فان انفصل حيا وكان ذكر الاستحقاق ذلك النصيب والايحرجى في هذا النصيب حسب ما يتضح ويؤمر الغريم المذكور بدفع مثل ما يخص المدعين المذكورين من ذلك الدين الذي اقر به وطريق ايقاف نصيب الحمل اخير الدماء بوجوده او اقرار الورثة به والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر في ١٦ محرم سنة ٩٢ بناء على ما ورد اليها من مجلس المنوقية في ٤ الجارى بانه منظور فيه قضية قتل امراة تسمى آمنة من منية خلف وان قاضى شابين ومفتى المجلس طلبا بافادتهما اطلاق هذا الطرف على صورة المرافعة الشرعية التي حصلت في هذه القضية رغبة في الافادة عما يرى فيها نحو ما اوضحناه بتلك الافادة ومضمون الدعوى المذكورة المؤرخة ٤ محرم سنة ٩٢ حضرت المرأة حسن بنت المرحوم حسن الشرقاوى ابن المرحوم على الشرقاوى من كفر ايجع والدة آمنة الا ترى ذكرها فيه المرزوقة لها من زوجها مصطفى ابن المرحوم احمد البطاوى من ناحية اصطبارى والمكرم محمد ابوز كرى من ناحية منية خلف زوج آمنة المتوفاة المذكورة ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم احمد ابى زكريا وادعيها على غريمها الحاضر معهما في المجلس ابى زكريا ابن المرحوم على ابن المرحوم احمد ابى زكريا من ناحية منية خلف المذكورة الثابت معرفة الجميع اسماء وعيننا ونسبنا بشهادة كل من الحاج سلام ابن المرحوم على سلام والمكرم حسن ابن المرحوم محمد ابى مال من ناحية منية خلف المذكورة ان المدعى عليه المذكور في ليلة يوم الجمعة الموافق ٤ جادى الثانية سنة ١٢٩١ تعدى على مورثتهما آمنة المذكورة بنت المرحوم مصطفى ابن المرحوم احمد البطاوى المذكور اعلاه وذبحها في رقبتها بسكين من حديد حتى انفصلت رقبتها عن بدنها وسال دمه ساوما ت بسبب ذبحه المذكور متعمدا لذلك وانحصر ميراثها الشرعى في كل من والدتها وزوجها المدعين المذكورين واولادها الاربع القصر عن درجة البلوغ المرزوقين لها من زوجها المدعى المذكور وهم كل من محمد و ابراهيم وسيد احمد وام الهنا هؤلاء الحاضرين في المجلس والمشار اليهم من المدعين المذكورين فيه من غير شريك ولا حاجب ولا وارث لها سواهم وانهم ما يطالبان المدعى عليه المذكور بى ما يترتب لهما وللقصر المذكورين قبله بسبب ذلك شرعا ويسالان سؤاله عن ذلك سئل المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوفاة آمنة المتوفاة المذكورة بنت المرحوم مصطفى ابن المرحوم احمد البطاوى المذكور اعلاه وبانحصر ميراثها في زوجها محمد ابى زكريا ووالدتها حسن هذين المدعين المذكورين وأشار اليهما وفي اولادها القصر عن درجة البلوغ الحاضرين بالمجلس والمشار اليهم منه فيه المرزوقين لها من زوجها محمد ابى زكريا المدعى المذكور وهم محمد و ابراهيم وسيد احمد وام الهنا من غير شريك ولا حاجب ولا وارث لها سواهم وانكر ما عدا ذلك فلم يصدقه

المدعى ان المذ كوران على انكاره المذ كور وعرّفان لا بينة لهما على ما جده من
دعواه المذ كورة وادعى ان المدعى عليه المذ كور فى ١٦ جمادى الآخرة سنة
١٢٩١ اقر على نفسه فى ديوان مديرية المنوفية وهو طائع مختار من غير اكره ولا
اجبار عليه فى ذلك انه ذبح مورثته ما آمنه المذ كورة بسكين حديد فى رقبتها حتى
انفصلت رقبتها عن بدن او قتلها بالسكين المذ كورة وبالسؤال من المدعى عليه المذ كور
عن دعواه اقراره المذ كور اجاب طائعا مختارا بانه فى ١٦ جمادى الآخرة سنة ٩١
اقر على نفسه فى ديوان مديرية المنوفية بانه ذبح مورثته ما آمنه المذ كورة المنحصر
ميراثها فى ورثتها المذ كورين اعلاه بسكين من حديد فى رقبتها وقطع رقبتها بالسكين
المذ كورة حتى انفصلت عن بدن بسبب ذبحه المذ كور وقتلها بها وادعى انه كان
مكرها على اقراره المذ كور فى التارىخ المرقوم وكاذبا فيه وانه فى وقت اقراره المذ كور
كان قويا دابلا - مديد فى رجليه ورقبته فلم يصدق المدعى ان المذ كوران على دعواه
المذ كورة فعند ذلك عرّف المدعى عليه المذ كوران لا بينة له على دعواه المذ كورة
وطالب بميزورثة المتوفاة آمنة المذ كورة جميعا على انهم لا يعلمون انه كان كاذبا فى
اقراره المذ كور ولا مكرها فيه فهل يكتفى بتخليف المدعىين اليمين المطلوبة منهم او من
باقى الورثة القصر المذ كورين بصورة الدعوى ويقضى على المدعى عليه المذ كور
بموجب اقراره المذ كور أم لا بد من تخليف جميع الورثة ولا يقضى على المدعى عليه
بموجب اقراره المذ كور الا بعد بلوغ القصر منهم وحلفهم اليمين المطلوبة منهم أيضا
وهل موجب اقراره المذ كور القصاص أم الدية لعدم قصر يجه فى اقراره المذ كور
بالعمدية (اجاب) اقرار المقر على هذا الوجه المبين بصورة الدعوى بفرض
اعتباره بوجوب الدية فى مال المقر على قول أبى يوسف الذى عليه العمل الآن حيث
لم يصرح فيه بالعمد ودعواه الا كراهيه على هذا الوجه غير معتبرة حيث لم يبين فيها ما به
يكون اكرها شرعا يترتب عليه بطلان اقراره المذ كور فلا يعول عليه بمجرد اقراره حتى
يترتب عليه ايمين الورثة على الطوع فى الاقرار عند عجز مدعى الا كراهيه على الاقرار عن
اثباته اذ لم يكن المدعى الطوع بينة على الطوع اذا بينة على الطوع مع عجز الخصم عن
اثبات الا كراهيه تقوم مقام اليمين على الطوع نعم لو بين مدعى الا كراهيه دعواه الا كراهيه
بما يكون اكرها على الاقرار شرعا يعول عليه او يجزى فيها ما تقدم عند عجزه عن
اثباته من اقامة خصمه البينة على الطوع ولو من بعض الورثة كالمدعىين المذ كورين
أو تخليف الورثة عليه بطلب مدعى الا كراهيه تخليف المدعىين اليقين عن حصتهما
فى الدية بناء على القول بايجاب المال بهذا الاقرار فان حلفا قضى لهما عليه بحصتهما
من الدية وينظر بلوغ القصر فمن بلغ منهم وحلف عنه بطلب الخصم ذلك يقضى له
بنصيبه أيضا كما لو كان بعضهم غائبا لان الناس يتفاوتون فى اليمين ومن يكمل منهم عن

١٢٩٢

١٨

اليمين مع عجزه عن اقامة البينة على الطوع لا يقضى له بشئ وكذا يقال في دعواه الكذب في اقراره على قول أبي يوسف المفتي به من ان له ان يحلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من محافظة مصر بتاريخ ٧ ص سنة ٩٢ ما لها وردت افادة من محافظة رشيد في غاية محرم سنة ٩٢ بان قاضي رشيد يرغب بافادته الاستفتاء عن صورة الدعوى طيبة من حضر تمكم فبناء عليه اقضى شرحه للاحاطة ومضمون تلك المرافعة حضر المحترم يوسف أفندي راغب ملازم ثاني يواحد دعي ألاى بياده ابن المرحوم على العادل بن العادل وأحضر معه المكرم عبدا افتاح ابن المرحوم محمد السككي الزيات ابن المرحوم الحاج على وهو الوصى الشرعى على شقيقته مستوتة القاهرة من قبل حضرة المحاكم الشرعى المترافع لديه وادعى هذا الذى حضر على هذا الذى حضره معه بان المرحوم محمد السككي المذکور ابن المرحوم الحاج على ابن الحاج على أيضا مات وترك من الورثة كلاً من زوجته بيهاثة بنت المرحوم السيد خليل معيلة ابن الحاج أحمد وأولاده منها دم المكرم عبدا افتاح الوصى المدعى عليه هذا وأجد وبذمة البائعون ومستوتة القاهرة المذورة لا وارث له سواهم وان المدعى هذا يستحق بذمة المرحوم محمد السككي المتوفى المذکور ابن المرحوم الحاج على ابن الحاج على أيضا ثلاثة جنيمات انكليزية ذهباً جيداً وجنيتها مصرى او واحد ذهباً جيداً او بيتة وفرانساوى او واحد ذهباً جيداً او دينار شرعى استلم ذلك المتوفى المذکور حال حياته ونفاذ تصرفاته من المدعى هذا من مال نفسه أى مال المدعى هذا وصرفه المتوفى المذکور في حوائج نفسه وصار ديناً بذمة المدعى هذا وان المدعى هذا قبض من المتوفى المذکور حال حياته من أصل القدر المدعى به المرقوم جنيتين اثنتين انكليزيين ذهباً جيداً وبقي للمدعى هذا بذمة المتوفى المذکور من القدر المدعى به المذکور جنيتين انكليزيين ذهباً جيداً وجنيتها مصرى ذهباً جيداً او بيتة وفرانساوى ذهباً جيداً وان المرحوم محمد السككي المتوفى المذکور مات قبل اداء شئ من القدر الباقي المذکور وخلف من التركة في يد الوصى المدعى عليه هذا ما بين بقضاء هذا الدين وان المدعى هذا يطالب المدعى عليه هذا بدفع مثل القدر الباقي المرقوم من تركة المتوفى المذکور ليحوزه لنفسه بالوجه الشرعى ويسأل جوابه عن ذلك و... مثل الوصى المدعى عليه هذا عن ذلك فأجاب بالاعتراف بان والده محمد السككي المذکور مات عن ورثته المذکورين وانه وصى على شقيقته مستوتة القاهرة المذورة من قبل مولانا المحاكم الشرعى المترافع لديه وان تركة والده المذکور في يده وانكر ما عدا ذلك وكلف المدعى هذا اثبات دعواه بالوجه الشرعى واحضر المكرم ابراهيم الاسود ابن المكرم محمد العدة ابن المرحوم الحاج بدوى العدة وسأل من مولانا المحاكم الشرعى المومنا اليه الاستماع الى شهادته فأجاب له لذلك واستشهد به فشهد في وجه الوصى المدعى عليه هذا عقب دعوى المدعى هذا وجواب الوصى المدعى عليه هذا بالانكار على الوجه

المشروع مع الإشارة في موضح الإشارة اللازمة شرعا فإثباته بان المرحوم محمد
الكعكي الزيات ابن المرحوم الحاج علي الكعكي الشهير بذلك أقوله حال حياته ان بذمته
للمحترم يوسف أفندي راغب هذا ثلاثة جنيهاً ان ككيزية ذهباً جيداً وجنيهاً مصرياً
واحد اذهباً جيداً ويشتتو فرانساً وواحد اذهباً جيداً ديناً شرعياً استلم ذلك محمد الكعكي
المذكور قرضاً من المحترم يوسف أفندي راغب هذا من مال نفسه وان محمد الكعكي
المذكور مات بعد ذلك الشهادة الشرعية واحضر أيضاً المدعي المذكور المكرم الشيخ
محمد القماش ابن المرحوم نصر القماش ابن المرحوم عبد الله وسال أيضاً من مولانا
الحاج كمال الشري الموماليه الاستماع الى شهادته فاجاب لذلك واستشهده فشهد في وجه
الوصي المدعي عليه هذا عقب دعوى المدعي هذا و جواب الوصي المدعي عليه هذا
بالانكار على الوجه المشروح مع الإشارة في موضح الإشارة اللازمة شرعا فإثباته بان
المرحوم محمد الكعكي الزيات ابن المرحوم الحاج علي الكعكي الشهير بذلك أقوله حال
حياته ان بذمته للمحترم يوسف أفندي راغب هذا ثلاثة جنيهاً ان ككيزية ذهباً جيداً
وجنيهاً مصرياً وواحد اذهباً جيداً ويشتتو فرانساً وواحد اذهباً جيداً ديناً شرعياً استلم
ذلك محمد الكعكي المذكور قرضاً من المحترم يوسف أفندي راغب هذا من مال نفسه
وان محمد الكعكي المذكور مات بعد ذلك الشهادة الشرعية (أجاب) اذا ادعى المدعي
المذكور بالدين على الوجه المسطور بصورة هذه المرافعة وانكر المدعي عليه الذي هو
أحد الورثة الدين بعد اقراره بالوفاء والورثة على هذا الوجه فاقام المدعي بينة على اقرار
الميت حال حياته باصل الدين المدعي به وانه بذمته قرضاً للمدعي ووجد في شهادتهم
ما يعين ان المقر هو الميت المدعي عليه بالدين وزكيت الشهود سر اثم علنا التريكة
الشرعية وحلف المدعي يمين الاستظهار يقضي على المدعي عليه للمدعي المذكور في تركة
المورث المذكور بما ادعاه به الذي أقرب بوصوله اليه من قبل الميت حال حياته من ذلك
الدين حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من سعادة رئيس المجلس الحسيني
بمصر مؤرخة ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ ومضمونها بالنسبة لالتشكي الذي وقع من زوجة وبنت
المرحوم حسن ربيع التاجر بالغلل السابق وفاته ببندرا السويس من ان والده حسن بن
ربيع ادعى بان المتوفى المذكور كان معه في معيشة واحدة وان ما كان في يده على قبول
التجارة هو من ماله والمذكور كان يقول ان المال المتوفى ولا حق لوالده فيه ولما
تحول من محافظة البندرا المذكور رؤية الدعوى بطرف نائب البندرا صدر منه اعلام
شرعي مقتضاه منع الورثة المتشكين من التداعي وادعية والد المتوفى وان المال الذي كان
بيده حق له وقد تراءى بالمجلس لزوم اطلاق سعادتك على الاعلام الشرعي المذكور مع
ما تقر من ولدا المتوفى في يوم وفاته في الورقة الاخرى المصهوبة مع الاعلام حيث من
تلاوة الاعلام المحرر من محكمة السويس بالمجلس الحسيني بحضور حضرة الشيخ سليم

١٦

١٢٩٢

مفتي المجلس المذكور تظاهروا أن ما أجراه نائب محكمة السوييس غير مستوف وتراعى
 له بعض المحفوظات لعدم إحصاء المنقولات في المجلس الشرعي وعدم الإشارة إليها وان
 التوكيل مجرد ولم يثبت ضمن دعوى فيما طالع حضرته كم على الإعلام المذكور وما معه
 يفاد المحكم الشرعي (اجاب) قد صار الاطلاع على الإعلام المحكي عنه بافادة المجلس
 المسطر من محكمة السوييس فوجد في تحريره قصور لعدم الإشارة في مواضعها التي
 تلزم شرعا وعدم ما يفيد كون ثبوت توكيل المدعي عليه عن موكلته ضمن دعوى
 شرعية فإذا كان كذلك لا يكون المحكم مستوفيا شرائط الشرعية فيقتضي اعادته
 لاستيفاء ما يلزم شرعا ومجرد ما كتب بالورقة الاخرى المضمومة بالإعلام المحكي عنها
 بخطاب المجلس من الاغناط المذمومة للمدعي ليس صريحا في تناقضه في هذه الدعوى
 على الوجه المسطر بها الا سيما ولم يدع عليه وقت الخصومة بشي من الاقرار الموجب
 لتناقضه على وجه صحيح ولم يتحقق ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) عن مرافعة من
 حضرة قاضي سيوط ومفتي المجلس والمديرية في غرة ربيع الآخر سنة ٩٢ واردة بافادة
 من مجلس سيوط بناء على ما تحرر من قاضي ومفتي المديرية الى رئيس مجلسها وتحرر
 من رئيس مجلسها المذكور الى مجلس الاحكام ووردت بافادة هذا الطرف من
 مجلس الاحكام لا فادة المحكم الشرعي ومضمون المرافعة المذكورة ادعى كل من هريدي
 ابن مصطفى بن عبد العال الكيال وأحمد بن محمد بن علام الكيال كلاهما من أهالي
 ناحية أفي تيج بمديرية سيوط على غير يهما الحاضر معهما بالمجلس محمد أفندي خسرو
 ماورض بطنية أفي تيج سابقا بان المدعى عليه المذكور استجر منهما على يد رسو لهما
 ثلاثة أرباب قهجا وأردبا فولا وأردب شعيبا ثمن لا يعلمان قدره الآن وكان معلوما لهما
 في سر كي يديهما وأعطياه في أواخر شعبان سنة ٩٠ و وعدهما بان يدفع لهما الثمن
 بعد عشر يوم من العشر الاخير من شعبان المذكور ثم عينا ثمن القمح والقول والشعير
 بالمجلس بان ثمن كل أردب من القمح مائة وخمسة عشر قرشا صاغا ومن القول مائة قرش
 صاغا ومن الشعير مائة قرشا صاغا أيضا فيكون جميع ثمن ذلك خمسة مائة وخمسة عشر
 قرشا صاغا وطالباه به وسالا جوابه عن ذلك فسئل المدعى عليه المذكور عن دعواهما
 المذكورة فأنكرها وجدها جحدا كليا فطلب من المدعين المذكورين بيضة تشهد لهما
 بدعواهما المذكورة فاحضرا كلاهما من رزق بن درويش بن نور الدين الفرغلي
 وقطب بن أحمد بن محمد بدوي كلاهما من الناحية المذكورة واستشهدا هما على
 دعواهما المذكورة فشهد كل منهما بمفرده في وجه المدعى عليه بعد الدعوى والجواب
 بلفظ أشهد بان هذين المدعين كانا جالسين امام مسجد الاستاذ الفرغلي وطالباه من محمد
 أفندي خسرو وهذا المدعى عليه ثمن ثلاثة أرباب قهجا وأردب فولا وأردب شعيبا
 فاعترف بوصولهما ووعدهما بدفع الثمن لهما ولم يسمعهما مقدار الثمن منه ولا منهما وصورة
 افادة القاضي والمفتي لرئيس مجلس سيوط قد حصلت تلك المرافعة المشروحة أعلاه

على يدنا بالمجلس بحضور سعادتككم وأشكل علينا الامر في قبول شهادة الشاهدين
المذكورين لعدم تبينهما للثمن فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن ولخالفنا الشهادة للدعوى
فنروم عرض صورة التمداعي المذكور على حضرة استاذنا شيخ مشايخ الاسلام ومفتي
الديار المصرية وما يقيد به يكون العمل بمقتضاه (اجاب) لا يحكم بشئ بمجرد هذه الشهادة
عقب هذه الدعوى على هذا الوجه ولا جبر فيها على البيان والحال ما ذكر اذ الدعوى على
هذا الوجه مجزلة حيث لم يتضح منها صحة البيع ولو على وجه الاستحسان المذكور في بيع
الاستحسان على ما فيه المقيد بوازره بالحاسبة على الثمن وهما لم يرد لم صريحا حصول
الحاسبة عليه بان يتفق البائع والمشتري على ثمن معلوم وقول المدعيين في الدعوى
ووعدهما بان يدفع لهما الثمن ليس صريحا في اتفاق الفريقين عليه لاسيما مع ما ذكره
حضره نائب محكمة سبب في الصورة التي أرسلها لهذا الطرف بخطه في هذه الحادثة
المرسلة من هذا الطرف مع هذه الافادة وشرا عليها حيث قال فيها ووعدهما يدفع
الثمن بعد الحساب وعلم الثمن فيحتمل ان الفريقين كانا توافقا على مقدار الثمن فيكون
البيع جائزا استحسانا ولو بعد استهلاك المبيع فيجب الثمن حينئذ للبائعين على المشتري
ويكون لهما طلبه منه وتصح دعواهما به ويحتمل انهما لم يتفقا عليه فيكون فاسدا
وليس لهما الا طالب المثل اريدناه كما هو حكم البيع الفاسد بعد استهلاك المبيع في مثل
هذه الصورة وحينئذ لا يعلم القاضي ماذا يجب في هذه الدعوى حتى يحكم به عند ثبوته
واذا لم تصح الدعوى فلا تقبل الشهادة وان كانت صريحة على ان اغض الشاهدين
المذكورين في شهادتهما لا يقيد صريحا بقرار المدعي عليه بحق المدعين بقطع النظر عن
كون الثمن معلوما أو مجهولا حتى يجبر على البيان وان كانت الدعوى في هذه الحالة
من قبيل دعوى الدين الذي هو الثمن لا من قبيل دعوى المقدم حصول قبض المبيع
فصارت المنازعة في الثمن كما فهم حضرة النائب المذكور وبقية فقر على ذلك قبول
الشهادة مع اختلاف الشاهدين في مقدار الثمن ان ادعى المدعي الاكثريه قضى بالاقل
لا تفاهما عليه وعدم توقف القضاء بالثمن على بيان المبيع لعدم الاحتياج الى
القضاء به قال في الهندية في اواخر الباب الثاني من كتاب الدعوى اذا ادعى على آخر
ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع او محدود ولم يحدده يجوز وهو الاصح انتهى هذا
ما ظهر لي والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر مؤرخة ١١ ربيع الاخر سنة
٩٢ بناء على ما ورد اليها من مجلس المنوفية في ٢٩ راسنة ٩٢ بطالب الاطلاع على المرافعة
المحررة من حضرة قاضي شبيز واعطاء الحكم الشرعي عنها ومضمونها حضرت المرأة
آمنة بنت المرحوم محمد حسن ابن المرحوم سلام حسن ابن المرحوم علي حسن والددة
جوهرة المتوفاة التي ذكرها فيه الحرة المسلمة البالغة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم
الرفاعي قاسم ابن المرحوم الرفاعي ابن المرحوم ابراهيم وموسى الرفاعي قاسم شقيق

مطلب دعوى القتل
بلا بيان انه هم أو
خطا لا تصح

المرأة جوهره المتوفاه المذ كورة المرزوق هو وشقيقته جوهره المذ كورة لوالدهما الرفاعي
 قاسم المذ كور من زوجته آمنة المذ كورة وادعى على غيرههما الحاضر معهما بالمجلس
 حسن قاسم زوج جوهره المتوفاه المذ كورة المحرم المسلم البالغ العاقل الرشيد ابن حسنين
 قاسم ابن المرحوم حسن قاسم الجميع من ناحية كفر بشلة بالولاية المذ كورة الثابت
 معرفتهم اسمها وعينا ونسبها بشهادة شاهدين بان المدعى عليه المذ كور في ٢٥ رجب
 سنة ٩٠٠ قتل مورثه ما جوهره المذ كورة وانهم لا يعلمان بماذا قتلها وانها ماتت
 بسبب قتله لها وانهم يراها الشرعى في كل من والديها آمنة المذ كورة ووالدها
 الرفاعي قاسم المذ كور ابن المرحوم الرفاعي ابن المرحوم ابراهيم المذ كور من غير
 شر يك ولا حاجب ولا وارث لها سواهما وان زوجها المدعى عليه المذ كور ممنوع من
 ادتها بسبب قتله لها وان ولدها الرفاعي قاسم المذ كور توفي بعد ما في شهر صفر سنة
 ١٢٩٢ وانحصار رثته الشرعى في كل من زوجته آمنة المذ كورة وولده موسى الرفاعي
 قاسم المذ كور من غير شر يك ولا حاجب ولا وارث له سواهما وانها يابطان المدعى
 عليه المذ كور بما يترتب لهما قبله في ذلك شرعا ويسألان سؤاله عن ذلك فهل هذه
 الدعوى مسموعة شرعا ويسئل عنها المدعى عليه فان اقر او قامت بينة او نكل عن
 اليمين يقضى بالدية ولا يشترط ائتمنها وسماعها ببيان آلة القتل ولا ذكر أن القتل كان
 عمدا او خطأ كما لا يشترط بيان ذلك في الشهادة أم هناك فرق بين الشهادة والدعوى
 فلا تسمع هذه الدعوى ما لم يبين المدعى آلة القتل ويذكر انه عمدا او خطأ فان لم يبين
 ذلك يمنع من دعواه المذ كورة وهل اذا بين انه عمدا او خطأ ولم يبين آلة القتل تسمع دعواه
 في الصدور أم في صورته دعوى الخطأ ولا يشترط فيها بيان الآلة لان القتل الخطأ
 بأي آلة كانت موجبه الدية كما هو ظاهر كلام الخانية في أول باب الشهادة على الجناية
 (أجاب) الدعوى على هذا الوجه غير صحيحة لعدم العلم بكون القتل خطأ وعمدا وكل
 منهما موجب خلاف موجب الآخر فلا يتيقن القضاء بشئ والحال هذه ويدل لذلك
 ما ذكر في شرح الزيادات للإمام قاضي خان في باب الورثة والموصى له الذي يدعى
 بعضهم القتل عمدا وبعضهم خطأ من الجنايات بعد كلام فيها اذا ادعى أحد ابني المقتول
 قتل مورثه عمدا وادعى الآخر قتل مورثه خطأ وكان هناك موصى له بالثلث ما نصه
 ولو قال الموصى له لا أدري قتل عمدا او خطأ فحق الابنين ما قلنا ويقال للموصى له لا شئ لك
 حتى تدعى أحد الامرين لان الواجب له أحد الشئيين اما ثلث الدية على عاقله الخاطئ
 أو سدس الدية في مال العامد والقضاء بالجهول وبدون الضاب متعذر ولا يقضى له بشئ
 فان صدق أحدهما بعد ذلك صح ويقتضى له بما قلنا ولا يبطل حقه بقوله لا أدري بخوار
 ان يشبهه عليه أو لا يدري ثم علم بعد ذلك فنثبت في الكلام تحريزا عن الخطأ ولا يكون
 ذلك تكذيبا لأحدهما كرجل قال لغيره لك على ألف درهم فقال المقل له لا أدري كان له

ان يصـدقه بعد ذلك وكذا لو قال لي على فلان ألف درهم وأنت شاهد به فقال الشاهد
لا ادري ثم شهد جازت شهادته ويحمل ذلك على عـ لم يحدث كذلك هنا ولو كان مكان
الموصى له ابن آخر والمـثلة بحاله سابقه هذا والاول سواء انتهى المراد منه ونظيره هذه
العبارة من قول في الهندية من الباب الخامس في الشهادة عـ الى القتل من الجنائيات
بالعزو وشرح الزيادات للعتابي الا انه لم يستوف التعليل فاقـت تراه لم يعتـبر دعوى
الموصى له والابن الثالث بالقتل بلا بيان كونه عـدا أو خطأ ولم يحمله على الخطاب
جعل الدعوى على هذا لوجه من قبيل الدعوى بالجهول ولا يعارض ذلك ما ذكره من
قبول شهادة الشاهدين بالقتل المطلق وقولهما لا ندري بماذا قتله لان قبول الشهادة
مع ذلك خارج عن القياس وجوزوا الشـهادة عـ استحسنوا وعلاوا ذلك بانهم اقصـدا
الدرء المنسوب اليه ولا يحـمل ذلك على الغفلة منهم كما صرح بذلك قاضي خان وصاحب
رد المحتار عن العيني من باب الشهادة في القتل وهذا المعنى غير موجود في الدعوى فتكون
باقية على القياس فلا تصح الا اذا بين المدعي ان القتل خطأ أو عـدو بين الـا لله
تعالى اعلم (سئل) بافادة من سعادة صفر باشا من اعضاء مجلس الاحكام مؤرخة ٢٩
ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ مضمونها المرجو من حضرة مولانا الاستاذ الهمام مفتي
أفندي السادة الحنفية وشيخ الجامع الازهر الانور الاطلاع على صورة السند المرفوق
مع هذا والافادة عـ ما تضمنه من العقد على الوجه المسطور به هل هو عقد صحيح شرعي ولزم
للبيع والتنازل فيما خص المقر المذكور به من الارض المذكورة وغيرها ويطالب المقر
له بمن ذلك بناء على العقد المسطور بالسند المذكور وما الحكم الشرعي في ذلك وصورة
السند المذكور المؤرخ ١١ محرم سنة ١٢٩١ باسم مصطفى مراد مدير بربر وختمه
واسمـاء ثلاثة اـحدهم اعضاء مجلس الاحكام بختم اسمعيل حـق والثاني اعضاء مجلس
الاحكام بختم محمد حاذق والثالث اجدأ فندي حـدي بختمه أنا الواضع اسمي وختمي
فيه أدناه أقرمـه ترفا على نفسي بحضور سعادات الواضعين اسماء هم واختامهم فيه
أدناه باقي تنازلت عن استحقاق بارض الجيزة سعادة صفر باشا بما عليهم من الابنية
والدواليب والوابور والطاحونة والاخشاب وكافة الادوات وما امتلكه هناك وفي
نظير النصف تعاقى وكافة ما سبق ذكره يدفع سعادة صفر باشا الى بيت المال الدين
المطلوب مني اليه السابق أخذه مع سعادته من بيت المال في سنة ٢٨٢٠ بفائضه لغاية
يوم السداد من طرف سعادة الباشا وصار لا يخضعنا ولا ميـدى الى بيت المال وجميع
المبلغ صار مطلوبا من سعادة الباشا بدون مدخل لنا وصاحـر السند الماخوذ بشراء
الوابور من الخواجا بشارة عبيد وكافة ما عـدى من الاوراق والدفاتر وما عـد سعادة
الباشا كذلك لا يعمل بها وصارت الارض والبناء والوابور وكافة ما بها السعادة الباشا
مقبـل خلاصنا بالكلية من بيت المال وهذا سند يـد لك بحضور شهوده والله خير

الشاهدين (اجاب) العقد المشار اليه على مقتضى السند المحكي عنه المرفوق مع هذا
 المؤرخ ١١ محرم سنة ١٢٩٢ غير صحيح شرعاً على الوجه الموضح به والله تعالى أعلم
 (سئل) بافادة من محافظة مصر بتاريخ ١٨ ج سنة ١٩٩٢ مضمونها قد وردت افادة
 مجلس المتوفية في ٩ ج سنة ٩٢ بأنه منظور بالمجلس قضية تختص بقتل شخصين
 أحدهما اسراييلي يدعى ابراهيم شولال وان قاضي شابين ومفتي المجلس تطلباني
 افادتهما اطلاع حضر تسكم على صورة المرافعة التي جرت بالوجه الشرعي في خصوص
 الاسراييلي المار ذكره واقادة الحكم الشرعي مما استقهما عنه فيما تحرر منهما
 ومضمون المرافعة المذكورة حضر شوعا شولال الذي الاسراييلي المقيم بناحية زفتا
 غربية ابن المتوفى الياهو شولال ابن المتوفى شولال وادعى على غرماثة الحاضر بن معه في
 الجمار سليمان متولى ابن المرحوم متولى أبناظه وخليل مبارك بن ابراهيم مبارك من
 أهالي كفر بلسين بولاية البحيرة وموسى السكاكج بن حسنين السكاكج ومحمد الحبشي بن
 الحبشي الجداوى ومحمد الكنفاني بن سليمان الكنفاني من أهالي النجيلة بولاية
 البحيرة الاسرار المسلمين البالقين العاقلين الرشيد بن ان سليمان متولى وموسى السكاكج
 المذكورين في ٢٥ ص سنة ١٢٩٢ تدعى على ابراهيم شولال الذي الاسراييلي شقيق
 المدعى المذكور ابن المتوفى الياهو شولال ابن المتوفى شولال المذكور أعلاه وضر به
 عمداً بكيفيتين من حديد في بطنه فخرجه كل منهما جرحاً هامكاً وباقي المدعى عليه
 المذكورين تمسكون لابراهيم المذكور وقت ضرب الضاربين المذكورين له بالكيفيتين
 المذكورتين في التاريخ المذكور والضرب المذكور وان ابراهيم شولال المذكور مات في
 الحال بسبب ضررهما المذكور وانحصر ميراثه الشرعي في كل من والدته تركية الذمية
 الاسراييلية بنت المتوفى محلو في طيبة ابن المتوفى طيبة واخوته اشقائه الاربعة الذميين
 الاسراييليين وهم شوعا المدعى المذكور وداود دجاي ومسيح وداود موسى القاصر
 عن درجة البلوغ من غير شريك ولا حاجب ولا وارث له سواهم المرزوق كل من
 ابراهيم المتوفى المذكور واخوته اشقائه الاربعة المذكورين لو ادهم الياهو شولال
 ابن المتوفى شولال المذكور من زوجته تركية المذكورة وان كلاماً تركية المذكورة
 والدة المدعى المذكور وشقيقه داود دجاي ومسيح المذكورين في ٢٣ ج سنة ١٢٩٢
 أقاموا المدعى المذكور وكلاء عنهم في الخصومة والدعوى في ذلك على المدعى عليهم
 المذكورين وفي اثبات دم مورثهم ابراهيم شولال المذكور ووراثتهم له وفي كل شئ
 يجوز التوكيل فيه شرعاً وان قبل منهم الوكالة المذكورة قبلوا شرعياً وأنه يطالب
 المدعى عليهم المذكورين بما يترتب له ولو كليه المذكورين قبلهم في ذلك شرعاً ويسأل
 سؤالهم عن ذلك سئل المدعى عليهم المذكورون عن ذلك فأجابوا بالانكار ولو كالة
 المدعى المذكور كالة المذكورة ولو راثته ووراثته كل من تركية وداود دجاي وموسى

ومسعود المذكورين أعلاه لبراهيم المتوفى المذكور وإما في دعوى المدعي المذكور
 وجدوا جميع دعواه المذكور كورة جدا كليا فطلب من المدعي المذكور بينة تثبت له
 وكالته المذكور ووراثته ووراثته المذكورين لبراهيم المتوفى المذكور فعرّف
 بأن عنده شاهدين نصرانيين يشهدان له بوكالته المذكور ووراثته ووراثته المذكور
 المذكورين لبراهيم المذكور وان بيده أيضا جوابا بحرر امن وكيل قونسلاتو جنرال
 فرائس الى حضرة رئيس مجلس المنوفية يتضمن ان جميع الورثة قد وكلوه وكيلا
 مفوضا عن يد القونسلاتو وخرج المدعي المذكور من المجلس في الحال ولم يعد وصورة
 ما كتب من طرف قاضي شبين ومفتي الجلاس والمديرية الى مجلس المنوفية بتاريخ
 ٩ جمادى الآخرة سنة ٩٢ قد صار سماع دعوى شوعاشو لال الذي الاسرائيلي
 ومقتضى الحال لارسال صورتها المرفوعة مع هذا الى حضرة مولانا الاستاذ الاعظم
 والملاذالا كرم مفتي افندي السادة الحنفية وشيخ الجامع الازهر ليطلع عليها ويكرم
 بالافادة هل تقبل شهادة النصرانيين على المدعي عليهم بنسب ووراثته المدعي والورثة
 المذكورين للمتوفى المذكور مع انكار المدعي عليهم القتل والامسك أم لا تقبل
 شهادتهم ما على النسب والورثة مع انكارهم ذلك كما لا تقبل على الوكالة مطلقا
 ويكون ما ذكره من قبول شهادة الذميين على نسب المدعي وايضا معقدا بما اذا كان
 الخصم المسلم معترف بالحق منسكرا بالنسب والايضاء وأما لو كان منسكرا للحق لا تقبل
 شهادتهم ما عليه كما ذكره الشر نبلالي بمحاو قبعه أبو السعد في حاشيته على الاشباه
 مستدل لذلك بما نقله من الماردني والمجوى وهل اذا أقام المدعي بينة شرعية على
 الوكالة والورثة يقضى بوراثته ووراثته المذكورين جميعا حتى موسى القاصر
 وينتصب المدعي خصما عنه في اثبات التعزير على المسكين وان لم ينتصب عنه خصما
 في اثبات القصاص أم يقضى بوراثته ووراثته موكليه لا غير ولا ينتصب المدعي خصما
 عن القاصر في اثبات التعزير أيضا كالقصاص وهل اذا عجز المدعي عن اثبات الوكالة
 والورثة بالبينة الشرعية وطالب تحليف المدعي عليهم على ذلك فنكوا عن اليقين
 حتى صاروا مقرين بالوكالة والورثة واقروا بذلك صريحاً ينتصبون خصما للمدعي
 في حق اثبات القصاص والتعزير عليهم بالبينة الشرعية أم في حق استخلاصهم فقط كما في
 دعوى المال في وراثت أو وكيل (اجاب) صارت مطالعة صورة هذه المرافعة الصادرة
 لدى حضرة قاضي شبين والافادة المرفوعة معها المحررة من حضرة مفتي وقاضي شبين
 المذكور والافادة عن ذلك ان دعوى المدعي على الوجه الموضح بهذه الصورة فيها
 اجمال حيث لم يذكر المدعي في دعوى القتل العمد الصادر من المدعي عليهم انهم
 ضرباه معاً فيكون موجب هذه الدعوى القصاص عليهم ما أوان ذلك بالتعاقب
 فيكون القتال هو الاول بناء على ما ذكره المدعي في دعواه من انهم ضارباه هرا

١٢٩٢

٤

مطلب هل تقبل شهادة
 النصرانيين على مسلم
 بالنسب مع انكار الحق
 المدعي بالنسب في
 ضمن دعواه

بشكلين من جديد في بطنه فخرج به كل منهما جرحاً مهلكاً وأنه مات في الحال بسبب
ضربه أو حينئذ يكون القتال مجهولاً إذ في صورة التعاقب يكون القتال هو الأول
وعلى الثاني التعزير وفي صورة المعية يكونان قاتلين ويقتص منهما كما تقدم ان ثبت
ذلك شرعاً حيث لا مانع فلم تتم الدعوى حينئذ بالنسبة لموجب القتل وأما قبول شهادة
الزهرانيين بذهب ووراثته المدعى والورثة المذكورين للمتوفى مع انكار المدعى عليهم
القتل والامساك فحيث مشى العلامة الشرع بل إلى والجوى وأبو السعد مستدلاً بما نقله
عن شرح الجامع للشارديني من ان محل القبول اقرار المدعى عليه المسلم بالحق المدعى به
وانكاره النسب فالأوطا لاقتصار على ما ذكره ولا تقبل شهادتهم في مثل هذه الصورة
التي فيها انكار الحق المدعى به ويكون ذلك كالوكالة في عدم القبول وأما اذا أقام المدعى
بينة شرعية على الوكالة والورثة أو شهد بالنسب نصرانياً في وجه خصم مقرباً للحق أو في
وجه خصم نصراني وحكم بنسبهم وانحصار ارث المتوفى فيهم فان ذلك يكون حكماً على
الكافة حتى المدعى عليهم القتل ويكون أحد الورثة الذي هو المدعى خصماً عن باقيهم
في حق ثبوت النسب وبإثبات وكالة المدعى بالخصوص ضمن الدعوى عن باقي الورثة
إلا الغين على الوجه المذكور في هذه المرافعة تكون خصومة كافية في اثبات جميع
الحقوق حتى الفصا لا انه لا يستوفي الا بحضور جميع البالغين مطالبهم إياه ولا ينتظر
بلوغ القاصر منهم حيث لم يكن الكبير اجنبياً عنه وكذا تنفي خصومته بالنسبة للتعزير
المتعلق بالموث وعندها يجوز عن اثبات الوكالة والورثة يكون للمدعى من الورثة
تحليف الخصم المنكر لدعواه فان لكل حتى صادمقرا او اقره صريحاً لا يظهر انتصابه
خصماً في حق إقامة البينة على الخصم المنكر للحق لانهم وان صرحوا بذلك في دعوى
المال المتعلقة بالموث فلا يمكن الجزم بالفرقة بينهما وبين سائر الحقوق المتعلقة به
بدون نصب وهذا بالنسبة لدعوى الوارث الحق لورثته على الغريم كما صرح به في الخانية
من باب اليمين والهندية في الباب الخامس والعشرين في اثبات الوكالة والورثة وفي
اثبات الدين من كتاب القضاء بخلاف مالو ادعى الغريم حقه على ميت وقدم وارثه
للدعوى فاقرب بالوفاة والورثة وأنكر الحق فان الوارث يكون خصماً للمدعى الحق فلو
أقام بينة عليه بذلك الحق قضى به بعد يمين الاستظهار كما في الهندية من الباب المذكور
بعد ما تقدم ولو ان رجلاً قدم رجلاً إلى القاضي وقال ان أباه قد مات ولى عليه ألف
درهم دين فانه ينبغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل مات أبوه ولا يأمره بجواب
دعوى المدعى أولاً وبعد ذلك المسئلة على وجهه من امان اقرار الابن فقال نعم مات
أبي او انه لم يمت الاب فان اقره وقال نعم مات أبي سأل القاضي عن دعوى الرجل على
أبيه فان أقره بالدين على أبيه يستوفي الدين من نصيبه ولو أنكره فاقام المدعى بينة
على ذلك قبلت بيته ونضى بالدين ويستوفي الدين من جميع التركة لامن نصيب هذا

مطلب لا يذهب الوارث
خصماً عن الميت بدون
اثبات الوفاة والورثة
بالبينة عند جود الحق
المدعى به ولو كان الخصم
مقراً بالوفاة والورثة
بخلاف مالو ادعى حق
على وارث ميت مقراً
بالوفاة والورثة منكر
للحق

الوارث خاصة ثم انما يقضى القاضي بالدين في تركه الميث بهذه البيعة بعد ما سيخالف
 المدعى على القبض والابراء وان لم يدع الوارث ذلك اهـ ومثله في حاشية الدور للسيد
 الطحاوي من آخر ترجمة كتاب الدعوى قبيل باب التحالف بالعز والى البحر عن
 الصدر ونصه وفي البحر وحاصل ما ذكره الصدر في دعوى الدين على الوارث ان القاضي
 يسأله اولاً عن موت ابيه اليه كون خصماً فان اقر بموته سأل عن الدين فان اقر به
 يستوفيه المدعى من نصيبه فقط وان انكر فبرهن المدعى استوفاء من التركة والا
 فان طالب يمينه استخلفه القاضي على العلم فان حلف اذنته والاقضى عليه فيستوفى
 من نصيبه اذ اقر بوصوله اليه والا فان صدقه المدعى فلا شيء عليه والا حلفه على
 البينات ما وصل اليه قدر المال المدعى ولا بعينه فان نهك لزمه القضاء والا ودعوى
 الوصية على الوارث كدعوى الدين فيحلف على العلم اهـ المراد ويستفاد أيضاً من
 الانقروية من أواخر نوع في دعوى الدين في التركة من الدعوى والله تعالى أعلم (سئل)
 بافادة من مجلس الاحكام مؤرخه ١٢٩٢ ش سنة ٩٢٢ هـ عما استفهم عنه مفتي استئناف
 بحري الوارد بافادة المجلس المذكور ومحصلة ما تدعى المرأة كابر على مطلقةها سالم
 حسن بيباقى مقدم صداقها ومؤخره بعد تحرير اعلام يتضمن الاشهاد بطلاق الزوجة
 المذكورة من قبل زوجها على مؤخر صداقها وباقي مقدمه بتراضيهما على ذلك وعلى تقدير
 اجرة حضنة ورضاع الى آخر ما فيه الخالى عن الحكم وحيث ان البند الثامن والتاسع
 من لائحة القضاة يفيدان ان القضاة ايا الشريعة التي يحكم فيها القاضي والمبايعات
 والهبات المستوفية لشرايطها الشرعية اذا كتب بها حجة مشهولة بختم القاضي ومعملات
 لا يلتفت لانكار المالكوم عليه ولا لانكار البائع أو الواهب ولا يعلم ان كان لهذا الاعلام
 حكم الحجج المذكورة في عدم اعتبار انكار المرأة المذكورة مذكراً لم لا حيث ان الزوجة
 تذكر وقوع الطلاق على مؤخر صداقها وباقي مقدمه وتطالب زوجها سائلاً كما يستفاد
 من باقى أوراق هذه القضية ويرغب اعطاء الافادة عن ذلك (اجاب) لا يظهر دخول حكم
 الاشهاد بطلاق الزوجة على مؤخر صداقها وباقي مقدمه وتوافق الزوجين على ذلك لدى
 نائب قسم الخاتمة الذى تضمنه هذا الاعلام تحت البند الثامن والتاسع من لائحة
 القضاة اذ ليس هـ ذان من باب حكم الالتزام من القضاة بينة أو اقرار أو نكول بعد مراعاة
 صحيحة ولا من باب المبايعات والهبات التي يتحرر بها حجج شرعية ويضع المثلث يده على
 ما تمسكه ثم ينكر المملك أو وارفه ذلك الى آخر ما في البندين المذكورين والله تعالى أعلم
 (سئل) عن صورة حادثة بافادة من قاضى طنطا فى ٢٣ شعبان سنة ٩٢٢ هـ حاصلها بمجلس
 الغر بية بمحضر حضرات رئيسه وأعضاءه ومفتيه ادعت المرأة فرح بنت المسكرم زيان
 ابن المرحوم زيان ابن المرحوم احمد زيان على الحاضر معها بالمجلس حسن النجار ابن
 المرحوم محمد النجار ابن المرحوم على النجار كلاهما من ناحية قرانث وغريبة المحقة

شعبان

سنة

معرفتهم اشرع بشهادة كل من المكرم حسن الصاوي ابن المرحوم حسن والمكرم حسن
 نصر ابن المرحوم علي نصر كلاهما من الناحية المذكورة فحققتا شرعيان المدعى عليه
 المذكور ضرب المدعية المذكورة بيده على كتفها وهي حاملة بذاتها الرضعة المسماة
 هندية المرزوقة لها من زوجها المرحوم عبد الله بن عبد الله فسقطت من على كتفها على
 الارض فدهسها الناس ومكثت سنتين بعد ذلك وماتت وانما طالبة حقها وان هذه
 دعواه عليه ولا دعوى لها عليه بغير ما ذكر أرجو الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في
 هذه الدعوى هل هي صحيحة (اجاب) هذه الدعوى على هذا الوجه غير صحيحة فلا يترتب
 عليها سوال الخصم شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان هموم الاوقاف بافادة في
 ذي القعدة سنة ١٢٩٢ ومضمونها بما ان لمسجد المواقي بالمنصورة مطبخا يجواره وتخرّب وبعد
 وفاة من كان ناظرا على المسجد المذكور تم وضعه وأيديهم على ارض المطبخ المذكور
 بصفة أيلولتها اليهم بطريق الميراث عن مورثهم الناظر المتوفي ومن تولى النظر بعده
 تنازع مع الورثة الواضعين اليه المذكورين ومن التحقيقات والاستكشافات تبين ان
 الارض المذكورة أصلها كانت ميةضاة ومطهرة لجسم مع المواقي وصدد الاقتضاء من
 حضرة مفتي الاحكام بان حصة الشيخ عبد الله المواقي أحد ورثة الناظر المتوفي وقدرها
 أربعة عشر قيراطا حق المسجد كما هو منصوص بالمضبطة الصادرة بما تم في تلك المادة
 وصار وضع يد الاوقاف عليها والمالم يكن الاقتضاء والحكم بالفهم عن الارض جميعها
 فبأبى الورثة شبهة في طلب وضع يدهم على حصة العشرة قرار يطاردها على الحكم
 الصادر في الاربعة عشر قيراطا وقد جرت مراعاة شرعية مع المدعى وحضرة مامور اوقاف
 السيد بن لذي حضرة قاضي المنصورة ووردت افادة حضرة المامور بما جرت عنه المرافعة
 وشهادة من شهدوا المدعى الواقع فيها الخلاف وعدم مطابقة ما أوصحوه من الحدود
 للوجود فيقتضي اطلاع حضرة تكلم عليه لاعطاء الحكم الشرعي الكافي (اجاب)
 ورد شرح دولتك المسطرة على افادة حضرة مامور اوقاف السيد بن وصورته المرافعة
 الصادرة بين يدي حضرة قاضي المنصورة في شأن العشرة قرار يطاردها من الخبرة المعروفة
 بالمطبخ بجوار المسجد المذكور الحكمي المبكّن بالمنصورة المبال نظر هذه المرافعة من طرف
 حضرة القاضي الموقر اليه على هذا الطرف لا فائدة الحكم الشرعي وبأبى أوراق هذه المادة
 بما فيها صورة مضبطة الاحكام السابق صدورها في شأن الحكم بالاربعة عشر قيراطا
 من المكان المذكور كور لجهة وقف المسجد على أحد ورثة الشيخ المواقي معاملة له باقراره
 المقال بثبوته بقدر حصته بالارث في ذلثا بالوقوف على ما ذكره من الاوراق ومن
 افادة حضرة مامور اوقاف السيد بن المشار اليه الذي جعل خصما في هذه المرافعة ومن
 شرح الاوقاف وصورته هذه المرافعة ان وضع اليد السابق هو لمورث الورثة ثم لهم عوضا
 عنه وان وضع يد حضرة مامور الاوقاف المذكور حادثا وحينئذ فلا تطلب بينة من

٢٨

١٢٩٢

ذي الحجة

١٦

١٢٩٢

الورثة تشهد بما سمعوا من مآذ كرم من مآذ كرم - بل القول قولهم في ذلك بلاينة حيث ثبت
 سبق وضع يدهم على ذلك والمزوم بالاثبات هو مدعى الوقف ان صحح دعواه ولم يوجد
 مانع من سماعها وكان خصمها في اثبات الوقف المذكور وأما وجود بعض آثار ميثاق
 ومراض قديمة فلا يحكم بحجده شرعا بل ذلك وانف المسجد وحيد فلا فائدة في النظر
 في وقوع اختلاف في بعض الحدود بين شهادة بعض شهود باقي الورثة وبعضهم الذين
 شهدوا بالملك لهم وأوردتهم على ان طعن حاضرة المدعى عليه بهذا مع تقدم اعترافه بوضع
 يده الحادث على المدعى به الحدود بالحدود التي ذكرها المدعى لا يفيد حيث طابقت
 حدود الشهادة الدعوى اذ هو على مقتضى سياق هذه المرافعة مقرر بهذه الحدود ابتداء
 لا اعترافه بوضع يده على الحدود بالحدود المذكورة ومع هذا كله فهذه المرافعة غير معتبرة
 شرعا اذ لم يثبت فيها شرعا كرم المدعى عليه فاعترض على الوقف المتدعى في شأنه
 أو وكلا شرعيا بالخصومة عن ناظر ثابت النظر على هذا الوقف شرعا وهذا لا بد منه
 اخصه الخصومة والا ثبات بالابينة الشرعية هذا وقد اقيم الزوج شاهدا على اثبات توكيل
 زوجته للمدعى الثاني في الخصومة عنها وشهادة الزوج لا تقبل في مثل ذلك لما فيها من
 جبر الدفع لزوجته والله تعالى أعلم (سئل) من استئناف مصر عن صحة حكم اعلام صادر من
 محكمة الجيزة في تاريخ ١٠ شعبان سنة ١٣٠٢ م يحكم فيه بالقصاص على شخص يدعى
 عبد الواحد مدعيه من نزلة الاشطر بقسم أول جيزة بقتله عمدا وانا جدين محجود
 هو بصفة مرفوعة من الشوم طوطا نحو ذراعين لوالدي المقتول المذکور والمختصر ارثه
 فيم حابها اعتراف المدعى عليه بذلك وطلبها بالقصاص منه عملا بقول الصاحبين
 ومصدق عليه الوارد بافادته الجاس في ٢٠ من سنة ١٣٠٢ (أجاب) قد تضمن هذا الاعلام
 اقرار المدعى عليه بقتله المورث بالمسوفة عمدا بعد الدعوى عليه بذلك فعومل باقراره
 لوالدي القاتل المقر بنسبهما وانحصارا رثته فيم حابها بالقصاص لهما بعد طلبهما
 بناء على المنشور بذلك وهو موافق له على قول الصاحبين والائمة الثلاثة والله تعالى
 أعلم (سئل) بافادته من حضرة قاضي طنطا مؤرخة ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٠٢ عن صورة
 مرافعة مرفوعة معها مضمونها ادعى حسن بن أفندي الشامي ابن المرحوم عثمان أغا
 الارناؤود من أهالي لاهة الكبرى بطريق وكالته عن الحرمة فاطمة أم حسن بنت
 المرحوم الحاج موسى الطباخ المصري ابن المرحوم الحاج أحمد المصري من أهالي
 مصر المحروسة المقيمة بناحية المحلة الكبرى الوكالة المطلقة المفوضة العامة بمقتضى
 الاعلام الشرعي المسطر من محكمة المحلة الكبرى المؤرخ ٢٠ من سنة ١٣٠٢ حسبما
 وكتبه شفاهيا في ذلك على الحاضر معه بالجلاس الشرعي حضرة محمد أفندي الشيشي ابن
 المرحوم الحاج مصطفى الشيشي من أهالي المحلة الكبرى المذكورة بطريق وكالته
 الشريفة عن حسن فير البيضاء بنت عبد الله معتقة ثمانية دوران حرم جنة مكان المرحوم
 الحاج محمد علي باشا والى مصر حسبما وكتبه شفاهيا بالجلاس أيضا المحقق معرفتهم شرعا

١٢٩٣

٢٠

بشهادة من سيد كرفيه تحقعا شرعيا بان فيما قبل تاريخه توفي المرحوم حسين آغا البهلوان
ابن المرحوم علي آغا المقيم بناحية المحلة الكبرى المنفرد به هذا الاسم واللقب بالناحية
المذكورة وانحصر ميراثه الشرعي في زوجتيه الموكلتين المذكورتين اعلاه وفي ولديه علي
آغا ومصطفى آغا من غير شر يك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم وثبت ذلك شرعا
بهذه المحكمة فيما قبل تاريخه حسب ما هو مقيد ببطاقة المحكمة ضمن دعوى شرعية
صادرة من علي آغا احد الورثة المذكورين على مدين المرحوم حسين آغا البهلوان
مورثه المذكور مستوفية لشرائطها الشرعية وحكم بذلك شرعا وبمقتضى ذلك
صارت موكله المدعي المذكور تستحق في تركته زوجها المرحوم حسين آغا البهلوان
المذكور نصف الثمن قيراطا ونصفا شئعا في اربعة وعشرين قيراطا وان موكله المدعي
عليه المرقوم حسن فير المذكور احدى الزوجتين المذكورتين استولت من التركة
مباغاة ثلاثة وخمسين جنهما مصر يا ذهب اعيان اربعة الواحدة منها مائة قرش صاغ من اصل
ثمن القطن المخلف عن المتوفى المذكور لورثته المذكورين البالغ قدره اربعة مائة واربعة
وعشرين جنهما مصر يا من الجنهات المذكورة بغير حق ولا وجه شرعي ويطالب
المدعي الوكيل المذكور بطريق وكالته عن موكلته المذكورة اعلام موكله المدعي
عليه المذكور اربعة بدفع مبالغ ستة وعشرين جنهما مصر يا ونصف فانصف المبالغ الذي
استولته المذكور ليجوز له موكلته لانها تستحق معها في ميراث زوجها المرقوم نصف الثمن
ويسال سؤاله عن ذلك سئل من المدعي عليه المذكور فاجاب بالا اعتراف بوكالة
المدعي المذكور عن موكلته المذكورة كما هو مذكور اعلاه وباستيلاء موكلته بمبلغ
الثلاثة والخمسين جنهما مصر يا المذكور اربعة من تركته زوجها المرحوم المذكور من اصل
ثمن القطن المخلف عن المتوفى المذكور لورثته المذكورين البالغ قدره اربعة مائة
واربعة وعشرين جنهما مصر يا وانكر استحقاق موكله المدعي المذكور اعلام في تركته
المرحوم حسين آغا البهلوان المذكور وذكروا في جوابه ان المرأة فاطمة أم حسن بنت المرحوم
موسى الشهير بالمصري مطلقة وخالصة من عصمته من مدد زمانية زيادة عن عشرين
سنة طلاقا ثلاثا فلم يصدق المدعي الوكيل على طلاق موكلته المذكورة وصمم على طلب
نصف المبالغ الذي قبضته المذكور فاحضر محمد أفندي الشيشيني الوكيل المدعي عليه
المذكور محمد أفندي ابن المرحوم السيد محمد معاون حلاقة الاوزان بالمحلة الكبرى حالا
وسال الاستماع الى شهادته واستشهد فشهد على انفراده بعد استشهاده بوجهة
المدعي الوكيل المذكور والمدعي عليه الوكيل المرقوم بقوله اني كنت اروح عند حسين
آغا البهلوان مرارا وسمعت منه مرارا أم حسن خالصة من ذمته هذا ما يعلمه واحضر
الوكيل المدعي عليه محمد آغا الكسلي التاجر بناحية المحلة الكبرى المذكور ابن
المرحوم مصطفى وسال الاستماع الى شهادته فشهد على انفراده بوجهة المدعي

الوكيل والمدعي عليه الوكيل المذكورين بقوله اني كنت اروح عند حسين البهلوان في البيت وكان جاب الذكر والمذاكرة وقال ان فاطمة بنت موسى الشهير بالمصري مطلقة في سنة ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ لغايه ما توفي يعلم ذلك واحضر المدعي عليه الوكيل المذكور محمد دافندي بالي ابن المرحوم محمود من اهالي المحلة الكبرى وسال الاستماع الى شهادته واستشهد فشهد بوجاهة المتداعيين المذكورين على انفراد به قوله اننا كنا نقيم مع المرحوم حسين ابا البهلوان ابن المرحوم علي اغا صوفي لمدة سنة ٩١ و ٩٢ كانت تحيى مذاكرة عن ام حسن فاطمة بنت موسى المشهور بالمصري ببائع انها خالصة من ذمته (ا جاب) لا يقضى على الزوجة المدعي طلاقها بالطلاق المذكور وحرمانها من ميراث زوجها المذكور بمجرد ما قاله الشهود المذكورون على الوجه المأثور في هذه الصورة والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر في ١٤ ابريل سنة ٩٣ مضمونها حيث بافادته مديرية سيوط المسطرة في ٨ الجارى مرغوب ارسال الاوراق الواردة مع افادتها الخاصة بمادة تشكي رجل من ملوى في مسئلة منزل تحت يد اجد الشيخ وعلى اخيه متمسكين باعلام شرعي محرر من حضرة قاضي ملوى حضر تكم نوبل النظر في ذلك وما يفاد يتبع الاجراء بمقتضاه ومضمون الاعلام المذكور المؤرخ ١٧ محرم سنة ٩٣ انه ادعى حسن بن مشهور بن مبارك الشهير بالشعار على غريسة الحاضر معه بالخاص احمد بن فتح الباب بن محمد الشهير بالشيخ بان والد المدعي المذكور كان يملك منزلا بناحية ملوى من جهتها القبلية يدرب غير نافذ يعرف يدرب الكاشف محدودا محدودا بعة القبلى بعضه منزل من تركه عبد الله بن حسن الشهير بالشر يفوبعضه مع كامل الحد الشرقي لرقاق صغير غير نافذ بالدرب المذكور وفي الشرقي البساب والغر في منزل بيده وسعد الدين احمد بن احمد والبحري اشارع الدرب المذكور وكان والده المذكور واضعا يده عليه مدة حياته بايجاره لمن يرغب السكنى فيه وقبض اجرة عن يسر تاجره حتى مات والده المذكور وانحصر امره الشرعي في زوجته فطوم بنت حسن الشهير بالكتبي وفي اولاده منها حسن هذا المدعي واجد وجلس وعائشة وفاطمة ونفيسة لا وارث له سواهم وترك الهدود المذكور ميراثا عنه لهم من نحو ثمان سنين وبعد موت والده صار الهدود المذكور خاليا عن السكنى ولا يلد احد عليه الى قبل تاريخه بنحو جمعة مر على الهدود المذكور فرأى المدعي عليه وأخاه عليا واضعين يدهما عليه ومجريين اليهم يدعوى انه ملكهما ولو وضع يدهما عليه بغير حق يطالب المدعي عليه المذكور برفع يده عن نصيبه فيه وهو خسة قرار يطوابع قيراط ويسال سؤاله عن ذلك وبعد ثبوت وضع يد المدعي عليه وشقيقه على المذكور على الهدود المذكور عيانا بشهادة قن من فلان وفلان المعدلين سر اثم علنا بالجلس سئل المدعي عليه المذكور عن دعوى المدعي المذكور فاجاب بان الهدود المذكور

كان مملوكا لوالده المذکور وواضع عليه بوضع موأشيه وبنه فيه مدة تزيد على عشرين سنة حتى مات وتركه ميراثا عنه لا ولادة له - هذا المدعى عليه وعلى ومحمد لا وارث له سواهم ثم مات بعد مدة محمد المذکور وترك حقه فيه ميراثا عنه بقية اجدده ذاعا على المذکورين لا وارث له سواهما ووضع المدعى عليه هو واخوه على المذکورين يداهما عليه بعد والداهما بوضع موأشيهما وبنهما فيه مدة وبنيا فيه بناه على قدر الحاجة ثم اختص كل منهما بقطعة منه وبناهما ولم يزلا يتصرفان فيها بالهدم والبناء مرة بعد أخرى ووضع الموأشي والتبن من بعدهم والداهما الى الآن مدة تزيد على خمس عشرة سنة مع حضور المدعى وبقيته وورثة والده ومشاهدتهم للتصرف المذکور وعدم المعارضة منهم لهما في ذلك بلا مانع يمنعهم عن المعارضة وعدم معارضة والداهما قبلهما وأنكر دعوى المدعى المذکور ووجدوها كليا وبسماع المدعى لذلك أنكره وأصر على دعواه الاولى فطالب من المدعى عليه بيينة تشهد له بالدفع الذي ابداه فاحضر كلا من فلان وفلان ذكر خمسة جميعهم من الناحية المذكورة وشهد كل على انفراده بعد استشهاده في وجه المدعى عليه عقب الدعوى والجواب بلفظ أشهد بان المهرود المذکور مملوك لاجده - هذا المدعى عليه وشقيقه على آل لهما بالارث من والداهما وشقيقتهما محمد المذکورين وهما واضعان يدهما عليه بوضع الموأشي والتبن وتصرفان فيه بالهدم والبناء مرة بعد أخرى مع حضور حسن هذا المدعى ابن مشهور ابن مبارك وبقيته وورثة والده المذکورين ومشاهدتهم للتصرف المشروح وعدم المعارضة منهم لهما بلا مانع يمنعهم من ذلك وحدهم بخدوده المستوردة في الدعوى وزكوا سرا ثم علمنا بعد الاعداء وعدم الطعن بشهادة ثلاثة أشخاص من الناحية سمعناهم فبقتضى ذلك ثبت ملكية المهرود المذکور لاجده وشقيقته على المذکورين ووضع يدهما عليه وتصرفهما فيه بالهدم والبناء مع حضور حسن المدعى المذکور وبقيته وورثة والده المذکورين ومشاهدتهم لذلك وعدم المعارضة بلا مانع شرعي وأقر حسن المدعى المذکور بعدم معارضة اجددين فتح الباب المذکور في المهرود المذکور ومنع من ذلك (اجاب) قد صار مطالعة الاعلام المهرود من حضرة نائب مملوكي المؤرخ في ١٧ محرم سنة ٩٣٠ فوجد فيه قصور فيقتضى اعادة النظر في هذه القضية شرعا فان صار استيفاء الدعوى والشهادة وثبت ما يقتضى منع المدعى من سماع دعواه شرعا ما باثبات ترك مورث المدعى وورثته الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة فاكثرت مع كونها اثبات المدة أو سكوت المورث وتركه تلك الدعوى خمس عشرة سنة فاكثرت مع حضوره وتمكنه من منع وارثه من سماعها بعد صحة الدعوى والشهادة والاثبات قطاب منه البيينة على دعواه المالك بطريق الارث بعد اثبات الورثة شرعا والله تعالى أعلم (مثل) بافاده من مخالفة مصر في ٢٩ رسة ٩٣٠ مضمونها قد ورد لهذا الطرف

فأدلة مديرية البحيرة ومعهما أوراق مذکور فیہا ان حضرة قاضي أفندي المديرية حرر
لها مكاتبة وأرسل لها أوراقا متعلقة بتركة المرحوم لطيف أبي هاجر وانه بحضور الورثة
فبعضهم أبرزاء الاما شرعيان من المحكمة بثبوت الوفاة وحضر الارث وصاية ادریس
والد المتوفى على القصر واخوته واربعة اعلام محررة من نائب المرحوم كزوار بع فتاوى
وانها وجدت مخالفة لما نص بالا اعلام المرحوم من المحكمة وانه يرغب رفع هذه القضية
لمحضر تكم لا عطاء القول اللازم مما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك وما يكون به العمل
وما لا يكون به العمل من الاعلامات فيفاد عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك لاجابة
المديرية (اجاب) علم مضمون ما في هذه الاوراق التي من ضمنها الاعلامات المحكي عنها
والافادة عن ذلك ان ما تضمنه الاعلام المرحوم من محكمة ولاية البحيرة المؤرخ ١٧
ذی القعدة سنة ٨٨ من اثبات وصاية ادریس لطيف أبي هاجر وورثة وبنوة عبدالله
القاصر المرزوق لوالد ادریس الذي هو لطيف أبو هاجر المذکور من مستولته مبروكة
السودانية بنت عبدالله ضمن باقي الورثة بعد ان ادعى الوصي المذکور على المدعي
عليه المدعي لو له بدعواه الموضحة بهذا الاعلام التي من جملتها ما يفيد اقرار والده
بنوة الولد المذکور حيث ادعى اقامة أبيه له وصيا على أولاده القصر الثمانية الذين
من جملتهم عبدالله المذکور وشهادة الشهود بذلك فلهذا يتضمن اقراره بنوة الولد
المذکور حال حياته بعد ذكر كونه مرزوقا له من مستولته المذورة في الدعوى والشهادة
فهو كاف في ثبوت نسبه منه وحيث ان الاعلام المرحوم من محكمة الدلتجات المؤرخ
٢٨ محرم سنة ٩٣ المحكوم فيه بمنع عبدالله المذکور من مشاركتة لمحجدي أبي
هاجر بن لطيف المذکور ورواكيه فيما خصهم من تركة لطيف أبي هاجر المذکور بنناه
على عجز ادریس الوصي على القاصر المذکور عن اثبات كون مبروكة أم القاصر
المذکور عملا لوالده لطيف المذکور وكونه أقرب بنسبه حال حياته على الوجه الموضح
به بعد ثبوت نسبه أو لا لا يعول عليه اذ لا يوجب ما تضمنه الاعلام الثاني نقض الحكم
بنوة ونسب الولد المذکور الذي تضمنه الاعلام الاول على هذا الوجه وأما الحكم
بإطلاق محضية التي كانت زواجا لطيف أبي هاجر المذکور طلاقا بائنا وعدم ميراثها
لذي تضمنه الاعلام المرحوم من محكمة مركز الدلتجات المؤرخ ٢٨ محرم سنة ٩٣
ومصدق عليه من مفتي مجاز استئناف بحري لم يظهر بطلانه لاسيما وويلها في
الخصوصية فغير بانحصار ميراث الزوج المذکور في غير لزوجة المذورة كما هو واضح
بالاعلام المنقر بنمرة ٣٢٨ ونمرة ٣٢٩ ونمرة ٣٣٠ وأما الاعلام المرحوم من محكمة مركز
الدلتجات المؤرخ ٢٨ محرم سنة ٩٣ ونمرة ٣٢٩ المحكوم فيه بثبوت الاغنام المذورة
به الى لطيف أبي هاجر المذکور وروايلولتها بعد وفاته لورثته المذکورين بعد دعوى
محمد بالا صالة والو كالا عن موكليه المذکورين به على ادریس أبي هاجر بطريق

١٢٩٣

٦

وكانت من والدته محضية واخوانه الشقية سامة وحليمة وخديجة الواضع يده
على الاغنام المدعى بانها ملك لابييه الى ان مات وتر كها امير انما الزوجته غزالة والدته المدعى
احدى الموكلات له واولاده الاثنى عشر وذكروا كهم باسقاط عبد الله واعترف المدعى
عليه بالوفاة وحصر الارث فيمن ذكر وبوضع يده على ما ذكر بطريق الملاك لو والدته
محضية المذ كورة خاصة واقامة البينة على دعوى المدعى بملاك المتوفى لتلك الاغنام
الى ان مات فلهذا فيه قصور لعدم اقامة البينة على الوفاة وحصر الارث وان اعترف
المدعى عليه بذلك مع انكاره الحق المدعى به اذ لا يكون المدعى خصما لاثبات حق
للميت بالبينة من قبل من يدهى الميراث عنه ولو اقر المدعى عليه بالوفاة والارث ما لم تقم
البينة على ذلك نعم لو ثبت ما ذكر من الوفاة وحصر الارث قبل هذه الخصومة وحكم
به يكتفى بذلك الا انه لم يتعرض في هذا الادلام لتقدم ثبوت ذلك ولم تقم البينة عليه
الا ان مع كونه مسقطا فيه نسب عبد الله الثابت اولا فيكون والحال هذه فاصرا يلزم
استيفاء وان كانت بينة الرثة الخارجين على ملك مورثهم لتلك الاغنام مقبولة
ومقدمة على بينة المطالبة ذات اليد وويلها في الخصومة بعد استيفاء ما يلزم ويحكم
بتلك الاغنام للرثة التي ثبت فحصر الارث فيهم ومن جملتهم عبد الله المذ كور
وكذا الاعلام المحرر من محكمة مركز الدلتا المؤرخ ٢٨ محرم سنة ٩٣ غمرة ٣٣٠
الهـ كورم فيه بثبوت مبلغ مائة وخمسين ألف قرش المختار الى هاجر المدعى على ولدى
الميت المذ كورهما ادريس ومحمد في تركة ابيهم ما على الوجه الموضح فيه فان الحكم فيه
لم يتفق استيفاء لعدم ظهور صحة المطالبة بالمبلغ المدعى به بمجرد الالفاظ المذ كورة في
هذه الدعوى بعد حصول الاسقاط من المتوفى في حال صحته طاعة الى المدعى بالمبلغ
المذ كور في اطيانه الخراجية التي عينها واسلامه اياها وتصرفه فيها بعد الاسقاط
ودفع المبلغ الى المسقط نظير منقصة الاطيان المذ كورة وتحرير السند بذلك واقرار احد
المدعى عليه بما بذلك واجازته مع عدم توقيع المباشرة بالمديرية اذ لا يترتب على مجرد
ذكر ذلك استحقاق المطالبة ببدل الاسقاط من التركة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة
من مجلس الاحكام في ٣ ج سنة ٩٣ مضمونها وردت للاحكام افادة من مجلس مديرية
الغربية في مادة الاملاك الحاصل النزاع في شأنها بين ورثة محمد أحمد الخادم وبين الشيخ
مصطفى الخادم ولرغبة الشيخ مصطفى حبيب وكيل ورثة محمد أحمد الخادم المحكى عنه
بعث اوراق المرافعات والشهادات التي وقعت في المجلس المذ كور للاحكام بنفسه
ارسالها المحصر تسكم للاطلاع عليها ارسال ما ذكر ضمن الاوراق وحيث الامر كما توضح مع
هذا انتم لال اطلاع عليها والافادة بما يترامى (اجاب) عن ما تضمنته اوراق هذه
التضامية والذي ظهر منها ان المرافعة الاخيرة المؤرخة ٦ ذى القعدة سنة ٨٨ الصادرة
بين وكيل المدعيين ووكيل المدعى عليه المطالب بحقه البينة من المدعى لم تكن تامة

اذمعه اها انه بعد ان تليت على المحاضر من دعوى الوكيل المدعى المذكور المقيدة بمضبطة
المجلس بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٣٥ ذى القعدة سنة ٨٦ صدق المدعى الوكيل عليها وادعى بها
وبالتوفيق الذى صدر منه المقيد بتاريخ ٦ شعبان سنة ٨٧ ذكر وكيل المدعى عليه
المذكور كالا ما لا يصلح ان يكون جوابا للدعوى الصادرة من المدعى المذكور على
الوجه المستطوع كونه لم يستل عنها كاف المدعى الوكيل اثبات دعواه بالبيننة
الشرعية ثم احضر شهودا متعددين في مجالس فشهدوا بشاهدوا به ولم تقبل شهادتهم
بل ردت لعدم موافقتها حسب ما ائتمى به حضرات علماء المجلس وبناء على ذلك لا يكتفى
بما صار فاذا اريد نظره هذه الدعوى المذكورة بالوجه الشرعى يقتضى صدور الدعوى من
المدعى على خصمه بما يدعى به عليه من اول دعواه الى آخرها بما بيان الذنب وتعر يف
الجد الجامع تعريفا معتبرا واذكر حدودا لعقار لذي يدعى به مع استيفاء اللازم ويطالب
الخصم بما يطالب به على وجه مستوف فيستل خصمه بعد صحته عن دعواه فيجب
بالاقرار فيما يقربه والا انكار فيما ينكره وان ظهر له ان خصمه متناقض في دعواه بواسطة
ما صدر منه أولا في الدعوى السابقة يبين كيفية تناقضه فان ظهر مما يذكره أنه متناقض
يستل المدعى عن ذلك فان أقربه منع وان انكره وذكر ما يقتضى التوفيق ووفق بالفعل
مع امكانه ووجد ما ووفق به فقبولا تطلب منها البينة على اصل دعواه والافلا فان اتى
بشهود ما بقت شهادتهم دعواه وركبت ولم يوجد مانع من قبولها بحكم له بما اثبتته والافلا
وقد سبق الجواب عن هذه الحادثة مرتين وقيد في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى ثانيا
بتاريخ غايه محرم سنة ١٢٨٨ وأولها بتاريخ ٤ محرم سنة ٨٦ والله تعالى أعلم (سئل)
من قاضى المنصورة عن صورة حادثة لديه وارادة بافادته في سنة ٩٣ كتب
في آخرها فن قيل التزكية والحكم صار عرض هذه الحادثة على حضرة مفتى المديرية
والمجلس فلم يجب عليه ابشئ فصار من الاقتضاء احالتها على حضرة الاستاذ شيخ الاسلام
ومفتى الانام بالديار المصرية ليطلع عليها حضرة ويفيد الحكم الشرعى عنها هل يحكم فيها
باعتق الجميع أو بعتق الشاهدين وهما خريشيد افندى ومحمد كامل افندى المذكوران
وما حكم الله في ذلك ومضمون الصورة المذكورة ادعى المحترم يوسف غنيم ابن المرحوم عبد
العال غنيم من ناحية زفتة جواد غر بية على الحاضر معه بالمجلس المكرم يوسف افندى
بسيم ابن المرحوم يوسف افندى يسيم المزارع بناحية منية دمسيس دقهلية ابن عبد الله
معتق المرحوم محمد اغا طاهر من عسكر اندرون بان هذا المدعى عليه بذمة لهذا المدعى مبلغ
قدره نصف جنيه مهورى رائج مستعمل بخمسين قرشا افترضه من هذا المدعى لنفسه
واقترضه ذلك من ماله الخاص به شرعا وقبضه منه وصرفه في شؤن نفسه وصار ذلك المبلغ
دينا لازما وحقا واجبا بذمة هذا المدعى عليه لهذا المدعى بسبب هذا القرض وطالبه
ببدل هذا المبلغ ليحوز له نفسه فامتنع من أدائه بغير وجه شرعى وطلب جوابه عن ذلك

فسئل من هذا المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار لهذا المبلغ وانه لم يكن عليه شيء
لهذا المدعى كليا فكلف المدعى اثبات ما ادعاه شرعا فاحضر كلام من خرسيد افندي ابن
عبد الله ومحمد كامل بن عبد الله الجركسي الجنس كلاهما معتق المرحوم يوسف
افندي بسيم بن عبد الله معتق محمد اغا ماهر من عسكر اندرون والده هذا المدعى عليه
الذين كانوا ملوكين ومرقرقين له واعتقهما في حال حياته وصحته ونفوذ تصرفاته وطلب
الاستماع الى شهادتهما فاستشهد كل منهما على انفراده بمواجهة المتداعيين فشهد
خرسيد افندي المذکور بان يوسف افندي بسيم هذا المدعى عليه ابن سيده ومولاه
ومعتقه المرحوم يوسف افندي بسيم بن عبد الله معتق محمد اغا طاهر المتوفى المذکور
اعلاه بدمته ليوسف غنيم هذا المدعى نصف جنيته مهربى بخمسين قرشا واقرضه ذلك
المبلغ من ماله الخاص به شرعا وقبضه منه واشهده على نفسه بذلك لهذا المدعى يعلم ذلك
ويشهده كذلك وشهد محمد كامل افندي المذکور طبق شهادة الشاهد الاول حرفا
بحرف فعند ذلك دفع هذا المدعى عليه هذه الشهادة بقوله ان هذين الشاهدين
مملوك كان ليوسف افندي بسيم والده المتوفى المذکور وانهما كذبا في ذلك وانه لم يعتقهما
سيدهما والده وانهما باتيان على الرق ولم يصدقهما المدعى في ذلك وكرانهم حاران وان
مولاهما وسيدهما يوسف افندي بسيم المذکور اعلاه والده هذا المدعى عليه قد
اعتقهما في حياته وصحته ونفوذ تصرفاته من مدة ثمان سنوات تقدمت على تاريخه
واعتق أيضا في صحته ونفوذ تصرفاته من مدة خمس سنوات مرقوقاته قدم خير وبخية
الجنجاوية وزينب الفوراوية السودانية كل منهن وجلفدان وزينب البيضاء كل منهما
الجركسية الجنس وفرجاو محبوبا الحبشي الجنس كل منهما اعتقهما من مدة ثمان
سنوات أيضا جميعا اولاد عبد الله المملوك كون اسيدهم المرقوم اعتقا صحيا شرعا ولم
يصدقهما المدعى عليه على ما ذكره فعند ذلك عرف ان معه بيعة تشهد له بذلك فكلف
اقامة البيعة على صحة دعواه هذه فاحضر كلام من الحسنين الشهابي بن حسن الشهابي
ابن علي وحسن الفاربن علي الفاربن درويش الفارهمامان ناحية منية دمسيديس
المذكورة واستشهد كل منهما على انفراده بمواجهة المتداعيين يطلب المدعى فشهد ان
كلام من خورشيد افندي ومحمد كامل افندي هذين الشاهدين حاران ومولاهما
وسيدهما يوسف افندي بسيم بن عبد الله معتق محمد اغا طاهر من عسكر اندرون والده
هذا المدعى عليه قد اعتقهما في حياته وصحته ونفوذ تصرفاته من مدة ثمان سنوات
تقدمت على تاريخه واعتق أيضا في صحته ونفوذ تصرفاته من مدة خمس سنوات مرقوقاته
قدم خير وبخية الجنجاوية وزينب الفوراوية السودانية كل منهن وجلفدان وزينب
البيضاء كل منهما ما الجركسية الجنس وفرجاو محبوبا الحبشي الجنس كل منهما اعتقهما
من مدة ثمان سنوات أيضا جميعا اولاد عبد الله المملوك كون اسيدهم المرقوم اعتقا صحيا

شرعيها هذا ما يعلمه كل منهما ويشهده ولم يبد المدعى عليه طعنًا ولا جرحًا في شهادتهما
 (اجاب) بناء على صحة هذه الشهادة والدعوى أما على القول بعدم اشتراط ذكر الطلب
 للمدين المدعى به فيها اذ قول المدعى وطالبه بدول هذا المبلغ الى اخيه حكاية عن طلب
 ماض لا طلب في الحال أو بايجاب ذلك فيما يثبت بعد استيفاء اللازم عتق الشاهدين
 بالمال بدعوى المشهود له به اعتناقهما من قبل ما لا يكره ما المتوفى الذي هو والد المدعى
 عليه المال المنكر للعتق أيضا لان اثبات اعتناقهما سبب لا ثبات حقه لا بحالة اذ ولاية
 الشاهد الشهادة لا تنفك عن العتق بحال فصارا كشي واحد معنى فهو خصم فيه وكذا
 شهادة الشاهدين بالاعتناق في حق النسوة الخمس من قبل هذا المال في وجه ولده
 المنكر ان كان وارثا له كافية في اثبات عتقهن بلا تقدم دعوى من اذ هي ليست بشرط
 في اثبات عتق الامة بالاتفاق واما بالنسبة لفرج ومحبوب الحبشيين فلا يثبت عتقهما
 بهما بلا تقدم دعوى منهما أو ممن ينوب عنهما ولا دخل لهما في الشهادة بالحق المدعى به
 وهذا بناء على مذهب الامام الاعظم المشترط تقدم الدعوى بعتق العبد في اثباته فبعد
 استيفاء ما يلزم شرعا يجري الحكم على هذا الوجه وتعتبر الدعوى من العتقاء المذكورين
 جميعا على وارث معتقهم بالاعتق وبعد انكاره تقام البينة عليه والله تعالى اعلم (سئل)
 بافادة من محافظة همدان ١٩ ذي القعدة سنة ١٣٠٠ مضمونها وردت افادة من مديرية
 المنية في ١٤ الجاري بشأن مادة منزل تشكي بخصوصه الشيخ عبد الله منصور ولما كتب
 لمضرة قاضي المنية اعطيت الافادة ومعها صورة الدعوى التي بينه وبين غريمه
 بقصد الاستفتاء عنهما من هذا الطرف بناء على رغبة مفتي المديرية والجناس وبناء عليه
 اقتضى تحرير لورود الافادة ومضمون المرافعة المذكورة حضر الرجل المكلف الشيخ
 عبد العال بن منصور بن محمد وحضر لمضرة الرجل المكلف محمد الصباغ بن طنطاوي
 ابن ابراهيم كلاهما من المنية وادعى الشيخ عبد العال المذكور على هذا المدعى عليه
 محمد الصباغ المذكور بان والدته أي المدعى آمنة بنت ابراهيم بن أحمد المتوفاة سنة ١٣٠٠
 الثابت وقاتها وانحصار ارثها فيه ضمن الدعوى الصحيحة بمقتضى المقيّد بهل
 الدعوى بهذه المحكمة كانت قبل وقاتها تلك منزلا كائنا بغير المنية من جهتها
 اقبالية بدرب الهـ ياديس محصرهـ دودار بعة الحمد البحري ملك المرأة صغيرة بنت
 مصطفى بن علي الشـ هير بالجمل والقبلي الشارح الجـ ديد وفيه باب زمامه والغربي ملك
 المرأتين عيوشة وطنطاوية بنتي طنطاوي بن ابراهيم والشرقي ملك محمد بن حسين
 السـ ملك بن عبد اللطيف كانت المرأة آمنة والدة المدعى اشترته حال حياتها وجواز
 تصرفاتها من والدها ابراهيم ابن الحاج أحمد بن خليف والد والد محمد هذا المدعى عليه
 وباعه لها والدها المذكور حال حياته وصحته وهو يملكه بيعا صحيحا بثمن قدره سبعون
 ريالاً تسعيناً من الفضة الوازنة الرائجة بـ ٤٠٠ ريال تسعون نصفاً فضة صاغاً وجرى

التقاضي بينهما بإيجاب وقبول وان والدته المدعى المذكور ماتت عنه بلا شريك وترك
 المنزل المذكور ميراثا واكون طنطاوى والد محمد هذا المدعى عليه هو أخاها كانت
 أسكنته معها في المنزل المذكور سكنى فقط والآن المنزل المذكور ملكه آل له بالميراث
 من والدته آمنة المذكورة وهذا المدعى عليه واضح يده عليه بغير حق ويطالب هذا
 المدعى هذا المدعى عليه برفع يده عن المنزل المذكور وتسليمه اليه ويسال سؤاله
 عن ذلك وبعد ثبوت وضع يد المدعى عليه على المنزل المذكور بشهادة رجلين فركب
 بشهادة شخصين سئل المدعى عليه محمد بن طنطاوى المذكور عن دعوى المدعى عليه
 فأجاب بالانكار لهواه وبعدها حجدا كليا وادعى محمد بن طنطاوى المذكور على
 المدعى المذكور بان المنزل المذكور له ودباله ود الاربعة المذكورة ملكه بالارث
 من والده طنطاوى بن ابراهيم بن احمد ووالده طنطاوى المذكور ورثه من والده ابراهيم
 ابن أحمد بن خليف جده لآبيه وجد المدعى الشيخ عبد العال المذكور لآمه وان والده
 طنطاوى المذكور كان واضعا يده عليه ومتصرفا فيه بالهدم والبناء الى أن مات ووضع
 يده عليه بعد وفاة والده الى الآن فخر خمس عشرة سنة مع حضور هذا المدعى ووالدته آمنة
 المذكورة بالهدم ولم يمنعهما مانع من الدعوى وأحضر محمد بن طنطاوى شاهدين شهدا
 شهادة من جلاتها قولهما وبعد موت طنطاوى بنت زوجته فاطمة والدته محمد هذا حائطا
 مشتركة بينهما وبين منزل طنطاوى المذكور الى أن قال فلم تغد شهادتهما وبهجز هذا المدعى
 محمد عن احضار يدنة غير هذين الشاهدين طلب من هذا المدعى الاول يدنة تشهد له طبق
 دعواه فاحضر شخصين شهدا كل منهما بان المرأة آمنة بنت ابراهيم بن أحمد والدته هذا
 المدعى الشيخ عبد العال حال حياتها شترت المنزل المذكور بين يدرا المنية الى آخر ما ذكر في
 الدعوى من المدعى المذكور قال كان باعه لها والدها ابراهيم المذكور حال حياته وصحته وهو
 يملكه بيدها صحيحا شرعا بثمن قدره خمسة وسبعون ريالاً وتسعين من الفضة الوازنة الرائجة
 عبارة كل ريال تسعون فصفا فضة صاغ وجرى التقاضي بينهما بإيجاب وقبول شرعيين
 فالمنزل المذكور ملكهما بهذا السبب وان والدته هذا المدعى الشيخ عبد العال ماتت
 عنه بلا شريك وترك المنزل المذكور ميراثا له واكون طنطاوى والد محمد هذا المدعى
 عليه أخاها كانت أسكنته معها بالمنزل المذكور سكنى فقط والآن المنزل ملك عبد العال
 هذا المدعى آل له بالميراث من والدته آمنة المذكورة وهذا المدعى عليه واضح يده عليه
 بغير حق وادعى هذا المدعى عليه في شهادتهما فاطعن في أحدهما بانه فاسق تارك للصلاة
 المفروضة وفي أثناء ذلك تخاصم الشاهد الثاني مع المدعى عليه وقذفه وسب والدته في
 مجلس الدعوى بقوله له يا ابن الشر موطاة بتاعة انصارى فردت شهادته وطالب من
 المدعى شاهداً آخر ثم بتاريخ ١٨ ج سنة ٩٣ حضر المتداعيان المذكوران وادعى
 الشيخ عبد العال على هذا المدعى عليه محمد الصباغ بالدعوى المذكورة حرقيا وأحضر

... رجلا آخر فشهد مثل الشهادة السابقة من الشاهدين حرقيا واعذر لهذا المدعى عليه
في شهادته فطعن فيه أيضا بأنه فاسق تارك للصلاة المفروضة (أجاب) قد صار الاطلاع
على صورة المرافعة المرفوعة مع هذا الصادر من محكمة المنيّة الهيكلي عنها بإفادة
المحافظة فوجدت غير مستوفاة إذا التحديد للعقار المدعى في هذه الصورة فاصر في الدعوى
والشهادة من ثلاثة حدود حيث قبل فيها الملك فلان ولا يدري ما هو الملك المحدد به هو
عقار يصلح حداوثي آخر وكذلك لا مطابقة بين الدعوى والشهادة على ما في هذه الصورة
لاختلاف الثمن فيها إذا المذكور في الدعوى أنه سبعون ريالاً وفي الشهادة أنه خمسة
وسبعون ريالاً وهو مانع من القبول لا ثبات العقد وكذا جواب المدعى عليه غير منتظم
وان لم يخل بالحق للمدعى عند اثباته بعد انكار الخصم ومع ذلك ادعى المدعى عليه
الملك لنفسه خاصة ارثاً عن أبيه طناً وى وهو عن جده ابراهيم الذي هو جده المدعى
ابو أمه واعترف بالملك لجده المدعى والداه الذي ذكر المدعى بيده هذا العقار من أمه
التي هي أخت أبي المدعى عليه ولم يبين عدد دورته جده وعدد دورته أبيه ومن انحصر
ارثهما فيه من الورثة ليعلم قد دار استحقاقه بالارث كلاً أو بعضاً مع انه ربما يفهم
من جوابه مشاركة أم المدعى لآبيه في الميراث من جده لانهم اخوان أبوهم واحد
ويفهم من كلام شاهديه ان لآبيه زوجة وكذا انكاره أولاد دعوى المدعى كذا ربما
يدخل فيه انكاره وضع يد نفسه على المتنازع فيه مع ان كلامه آخر يفيد خلافه هذا
وكيف تسمع الشهادة من شهود الدافع قبل سؤال خصمه عن دفعه بفرض صحة على
ما في هذه الصورة فيقتضى استيفاء ما يلزم في هذه المرافعة وبعد صحة الدعوى والشهادة
وعجز المدعى عليه عن اثبات ما يمنع المدعى من سماع دعواه شرعاً يقتضى بالملك للمدعى
حيث لا مانع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من نظارة المحقانية بإفادة مؤرخة ٤
صفر سنة ١٢٩٤ مضمونها الاوراق المرفوعة مع هذا بما فيها أربعة اعلامات شرعية
وردت بمكاتبة مجلس الاحكام بقصد اجراء المقتضى عما تشتمل عليه وحيث بالاطلاع
عليها وجدت محتوية مسألة تدعى شخص يسمى أبا بكر على تركه الخواجا تحمدا اليهودى
المقصود بتدبيرية بربري بالغ والغيبية ورثة اليهودى المذكور بجهة الشام قدر رأى قاضى
بربرافاة وصحى على التركة واثبات ديون التركة في وجهه بالذمة الغيبية الورثة الغيبية
المقطعة وبحصول المسكاتيات بين مجلس الاحكام بمصر ومجلس استئناف السودان
وبين الاول والمحكمة الشرعية الكبرى بمصر قيل من حضرات أرباب المجلس الشرعى
الثاني ما يفيد عدم عد هذه الغيبية منقطعة كما يعلم لعضيلتكم ما أجابه كل طرف من مطالعة
الاوراق فبناء على ما ذكر لزم تحريره لمضرتكم تؤمل النظر في مفردات الاوراق والافادة
عـ يجب اجراؤه بموافقة أحكام الشريعة الغراء (أجاب) الموافق للحكم الشرعى في هذه
المادة هو ما تضمنته افادة حضرات أرباب المجلس الثاني بمحكمة مصر من انه لا يكتفى

بمجرد غيبة الوارث الذي له ولاية الخصومة عن الميت وعن ابنته القاصرة مسافة السفر
بلا انقطاع مع علم حياته في نصب وصي للخصومة في هذه التركة التي تستحقها بنت
الميت القاصرة الحاضرة بمحل المدعى وجد ابنت المذ كورة ابو أبيه الذي له الولاية
في حقها وخصوماتها وجدتها الغائبان بدمشق الشام فتتوقف صحة خصومة المدعى
بالحق والحال ما ذكر على حضور أحد الورثة البالغين أو وكيل عنه بالخصومة فيهما
يتعلق بحقوق التركة لهما وعليها أو توجه المدعى المذ كورة لهما بما لهما من الخصومات أو
أحدهما كما أن حضورهما لازم لإقامة الدعوى بقتل الميت أن أريد إقامة الدعوى
بقتله على الغير المشار إلى ذلك في بعض افادات هذه الاوراق فاذا استحسن قبحى
المسكاتبة من طرف المحكمة كومة الى محل الاقتضاء باحضار أبي الميت وأمه من محل
وجودهما لفصل الخصومات المتعلقة بما ذكر أو ارسالهما أو كى لاعامتهما ومعه
اعلام التوكيل وشهود الطريق لحل الخصومة للنظر فيما يدعى به على الميت أو يدعى
به له من الحقوق ويجرى الفصل فيما بحضور المختصين بالوجه الشرعى إلا أن يتوجه
مدعى الحق على الميت الى محل الوارثين الغائبين ليُدعى عليهم ما أو على أحدهما بحقه
ولا مانع من أخذه كتابا من قاضى جهته الى قاضى جهة الوارثين على قانونه الشرعى
وبذا تكسبهم هذه المادة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بشرح من محافظة مصر في ١٣
صفر سنة ٩٤ مضمونه بناء على افادة مديرية المنية الواردة في غاية محرم سنة ٩٤
يرام الاستفتا من حضرة تكم عمالية قضيه الحكم الشرعى في مادة تدعى سعد حنفى
الطحان ببندرا المنية على الحاج خليل ابراهيم المهرربا صورة مرفوعة بالاوراق مختوم
عليها من نائب محكمة المنية ومضمون المرافعة المذ كورة حضر الرجل سعد بن
حنفى بن احمد من المنية وادعى في وجه الرجل الحاج خليل بن ابراهيم بن عبد الله انه عقد
شركة مع الحاج خليل المذ كور فى أد بعين يندتوب يد سعد المذ كور من مال سعد المدعى
على ان يشترى ما يملكها خيرا ولا يبيعها ولا للحاج خليل المذ كور في نظير ذلك ثلث الربح
ولرب المال سعد المذ كور الثلثان وتراضيا على ذلك وبناء عليه اشترى بالمبلغ المذ كور
ثلاثة من الخيل وأخذها الحاج خليل المذ كور باذن سعد وتوجه به الى مصر ليبيعهما
قباعها بثلاثة وخمسين يندتوب ونصف ولم يقبض الحاج خليل المدعى عليه رب المال سعد
المدعى شيئا من ذلك ويطلب بذلك ويطلب سؤاله عن ذلك سئل المدعى عليه عما
ذكر فاقرب بعقد الشركة على هذا الوجه واما سعد المذ كور لم يخصه بالشركة في ذلك
بل قبل شراء الخيل عقد سعد المذ كور شركة ايضا في المبلغ المذ كور وهو يد سعد
المدعى مع المتوفى الآن الحاج أحمد بن سعد الطحان من المنية المشهور بذلك على
ان لكل واحد من الثلاثة المذ كورين ثلث الربح ولم يختص باخذ الخيل المذ كورة
والتوجه به الى مصر وبيعها بمباشرة بل بناء على هذا أخذت انا والحاج احمد المذ كور

الخيل الثلاثة المذ كورة وتوجهنا بها معالي ههرايمعها وتقسيم الربح بين الثلاثة
المذ كورين على ما شرط فصاريبعها الثلاثة وخمسين يبتو ونصف يبتو واستولى على
الثمن المذ كور المتوفى الآن الحاج احمد المذ كور برضا الحاج خليل المذ كور وانه لا يعلم
ان الحاج احمد أعطى هذا المبلغ لسعد المدعى أم لا وانه لم يصله ما شرط له من ثلث
الربح الذي ظهر به ببيع الخيل ولا شيء أصلا من سعد المدعى ولا من الحاج احمد
المذ كور سئل سعد المذ كور عن شركة الحاج احمد المذ كور بوجه ما ذكر في جدها راسا
فطابت من الحاج خليل المذ كور بدينة تشهد له بالشركة المذ كورة فحضر عنها قائلان
لى بدينة وليكنها غائبة لا يمكنني احضارها فترقت له اليمين على سعد المذ كور فامتنع من
تحليفه وأقر سعد المذ كور بانه لم يعط الحاج خليل المذ كور شيئا من الربح في ذلك
وحينئذ اقتضت الشريعة المحمدية ثبوت مبلغ الثلاثة والخمسين يبتو ونصف يبتو بدينة
الحاج خليل المذ كور لسعد المذ كور وثبوت اجرة عمل الحاج خليل المذ كور بدينة سعد
المدعى على الحاج خليل المذ كور لا تزيد على ثلث الربح فان الشركة المذ كورة شركة
مضاربة فاسدة فالواجب فيها للعامل اجر المثل لا يزيد على ما شرط له وقد ثبت لدينا
باخبار رجائين مما هو ذاكر أنهم من أهل العدالة والخبرة والمعرفة في ذلك أن الاجر
المستحق على مثل عمل الحاج خليل المذ كور في تلك المسادة مبلغ أربعة جنيهاً يبتو
ونصف يبتو ولا يزيد على ثلث الربح بل مساو له وحكمنا في وجهه ما ثبت بدينة المبلغ الثلاثة
والخمسين يبتو ونصف يبتو بدينة الحاج خليل المذ كور لسعد المذ كور وبدينة سعد المدعى
الأربعة جنيهاً يبتو ونصف يبتو بدينة عمل الحاج خليل المذ كور بدينة سعد المدعى
لحاج خليل المذ كور وذلك بعد طلب الحاج خليل سعد المذ كور باجرة عمله وأمرنا كلا
بقسائم ما وجب عليه مستحقه وكتب بذلكهاه شعولا بختم مفتي المديرية مانصه بالاطلاع
على هذه الصادرة وجدت موافقة لسكون الشركة المذ كورة فاسدة وان خليل أغا ليس
له الا اجرة المثل وعليه اقامة اليرهان على الحاج احمد بن سعد باستلامه المبلغ المذ كور
من الخيل المذ كورة واذالم يبرهن الحاج خليل أغا على الحاج احمد بن سعد المذ كور
فالمبلغ ثابت بدينة حسب اعترافه ببيع الخيل المذ كورة ولما عرضت هذه القضية على
قاضي المديرية الآن وهو - حضرة الشيخ فراج الباقولي الخنفي بواسطة المديرية افاد بما
مضمونه ما افاده - حضرة المفتي عن هذه الدعوى من انها موافقة وان المبلغ ثابت بدينة
الحاج خليل المذ كور حسب اعترافه لم يزل ما عندى من الوقفة فيها وبالتأمل تبين لى
في صورة هذه الدعوى المجموعة من حضرة القاضي السلف ان قوله في أولها حضر الرجل
سعد بن خنفي وادعى في وجهه الرجل الحاج خليل لا يفيد الدعوى على الحاج خليل
المذ كور لأن قوله في وجهه يفيد انه ادعى بحضوره فقط وهذا لا يسمى دعوى عليه
فضلا عن فساد الدعوى من وجوه غير ما ذكر لا تخفى كما ان الذي ظهر لى من اقرار الحاج

خليل المستور بها لا يقتضى ثبوت الثلاثة والخمسين بينتو ونصف في ذمته كما هو مذكور
في صورة الدعوى المذكورة لانه اقرب بقوله اخذت انا والحاج احمد المذكور الخليل الثلاثة
وتوجهناهم الى مصر الى ان قال وصار بيعها بثلاثة وخمسين بينتو ونصف واستولى
على الثمن المذكور الحاج احمد المذكور في المذكور ولم يعترف الحاج خليل باخذ الخمسول
الثلاثة وبيعها ولم يعترف بالكتب السعد المذكور ولم يعترف انه اخذ من ثمن الخيول شيئا
اصلا واستهلكه ولم يبرهن سعد المذكور عليه بشئ من ذلك على فرض صحة الدعوى منه
عليه وقصور الاقرار بالجملة فالذي تبين لي على حسب فهمي من نصوص المذهب ان
الدعوى المستورة بهذه الصورة فاسدة واقرار الحاج خليل الذي فيها قاصر والزام الحاج
خليل المذكور على مقتضى ما فيها لا يصح وما كتبه حضرة المفتي بموافقتها لم أفهم
له وجه فان وافق يصير عرض هذه الصورة على حضرة استاذنا شيخ الاسلام بالمهروسة
وبصدور افادة حضرة يفاد هذا الطرف ليصير العمل بمقتضاها (اجاب) قد صار
الاطلاع على ما تضمنته هذه الاوراق الواردة بشرح المحافظة التي من ضمنها صورة
المرافعة والحكم الصادر في تداعي سعد دحني المحامان ببند المائة على الحاج خليل
ابراهيم المشمولة بتجتم نائب المحكمة و الافادة عن ذلك ان الحكم بالزام المدعى عليه الذي
هو الحاج خليل ابراهيم المضارب الاول بثن الخيل وان له اجر مثل عمله لفساد المضاربة
المذكورة يعني بوجود شرط العمل على رب المال والمضارب فيها واقرار الحاج خليل
المذكور باخذ الخيل مع الحاج احمد بن سعد الذي ادعى الحاج خليل المذكور انه
مضارب معه من قبل رب المال وبيعها بالخيل وقبض الحاج احمد بن سعد المذكور الثمن
كاه برضا الحاج خليل المذكور وانكار رب المال مضاربه مع الثاني ولم يثبت ذلك
الحاج خليل المذكور غير صحيح بفرض صحة الدعوى لانه على فرض عدم اثبات
الحاج خليل كون العامل معه مضارب بامن قبل رب المال وانكار رب المال ذلك يكون
الحاج احمد بن سعد مودعا من قبل الحاج خليل المضارب بالنسبة لما استولاه من الخيل
والثمن الذي قبضه برضاه من باع له هو والمضارب الاول الخيل والمضارب بملك الايداع
سواء كانت المضاربة صحيحة او فاسدة كما هنا كما يستفاد مما ذكر في اول باب المضارب يضارب
من الضرور المختار بالعز والى البحر واذا كان المضارب بملك الايداع وقد تضمنه جواب
دعواه يقبل قوله فيه بيمينه في حق براءة نفسه حتى لو هلك المال واستهلكه المودع
الذي هو الحاج احمد بن سعد بناء على دعوى الحاج خليل المذكور الايداع فلا ضمان
عليه وكذا لو ثبت ان الثاني مضارب معه ايضا من قبل رب المال لا يضمن سواء هلك
المال او استهلكه الحاج احمد المذكور بل الضمان حينئذ عليه لو ثبت على ورثته
المال الذي قبضه ثمنه وما من مجهول له او استهلكه بشئ آخر حينئذ يضمن رب المال
والمضارب الاول ان يدعيه على ورثة الثاني بالمال دعوى صحيحة فان ثبت على

مورثته - ما يقتضى تضمينه يؤخذ به من تركه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) عن
 مرافعة واودة من قاضى الشرقي - فمضمونها ادعت المرأة آمنة أم ابراهيم بنت المرحوم
 السيد سليمان ابن المرحوم مصفى من مصر المحروسة على محجوب محمد هذا المحاضر معها
 بالجناس وشارته له به - دها ابن المرحوم محمد محجوب القصاب كان ببندر الزقازيق ابن
 المرحوم محجوب ابن المرحوم الحاج أحمد بدوى من ناحية الزربية شرقية المعروفين
 بتعريف شاهدين بان المدعية المذكورة كانت زوجة المرحوم محمد محجوب القصاب
 كان ببندر الزقازيق ابن المرحوم محجوب ابن المرحوم الحاج أحمد بدوى من ناحية
 الزربية المذكورة ودخل بها واستمرت فى عصمتها ومعاشرة له الى ان توفى من مدة شهرين
 الى رحمة الله تعالى بالناحية المذكورة عنها وعن اولاده المدعى عليه هذا وفاطمة
 ومعزوجة ونفيسة البالغين والسيد وبدوى القاصرين عن درجة البلوغ الشرعى وعن
 والدته المرأة عابدة بنت المرحوم الحاج سليمان دريه - ابن المرحوم سليمان من
 ناحية الزربية المذكورة فقط من غير شريك ولا حاجب شرعى لهم فى ذلك وانهم هم
 الوارثون له المحثرون لميراثه لا وارث له سواهم وان المدعية المذكورة تسحق قبل
 زوجها المرحوم محمد محجوب المذکور وفى ذمته مؤخر صداقها وقدره ألف قرش صاغا
 لغاية حياته وفى تركته التى تحت يده المدعى عليه المذکور هذا الخلفه عن مورثهما
 المذکور من عقار ومنقول التى تفي بذلك وبغيره كحد الآن وتطلب المدعية المذكورة
 جواب المدعى عليه المذکور عن ذلك وحيث ان المذکور من التركة المذكورة
 وتكون أيضا حصتها الثمن ثلاثة قراريط فى جميع تركه زوجها المورث المذکور وانفسها
 بالوجه الشرعى وتسال سؤاله عن ذلك فمثل من المدعى عليه المذکور عن ذلك فاجاب
 بالاعتراف والتصديق على وفاة والده المرحوم محمد محجوب المذکور ابن المرحوم محجوب
 المذکور ابن المرحوم الحاج أحمد بدوى عنه وعن اخوته فاطمة ومعزوجة ونفيسة
 البالغات والسيد وبدوى القاصرين عن درجة البلوغ الشرعى وعن زوجته المرأة
 ابها بنت المرحوم عبد الهادى ابن المرحوم السيد من ناحية أبى كبير وعن والدته المرأة
 عابدة المذكورة اعلاه فقط من غير شريك ولا حاجب شرعى لهم فى ذلك وعلى وضع يده
 على تركة والده المذکور كور الخلفه عنه من عقار ومنقول التى تفي بالمبلغ المدعى به المذکور
 وبغيره قائلا ان المدعية المذكورة هذه وشار لها به - كانت زوجة لوالده المتوفى
 المذکور ودخل بها وعاشا - مدة ثم فى شهر رمضان سنة ٨٨ طلقها لثنا والسبب فى
 اقامتها بمنزل والده المذکور كون اختها المرأة زينب متزوجة بولد عم والده هو عزب
 الشبراوى المقيم معه بمعاشر واحد وجد دعوى المدعية المذكورة جدا كليا فطلبت
 البينة من المدعى عليه المذکور لا ثياب دعواه طلاق المدعية حيث لم تصدقه على ذلك
 فامتنع - وانصر فاشتم فى يوم الاربعاء ٨ صفر سنة تاريخه حضر كل من المدعية والمدعى
 عليه المذکورين واحضر المدعى عليه كلاً من أحمد بدوى القصاب بناحية بلبيس ابن

ربيع الثاني

سنة

المرحوم أحمد ابن المرحوم بدوى من ناحية الزريبة شرقية وسئل منه عما يعلمه ويشهده به
 فشهد في وجه المتداعين بقوله ان المرحوم محمد محجوب بالقصاب كان يندر الزقازيق
 قال انه طاق زوجته المدعية هذه وأشار لها بيده طلاقاً لا ما وكان ذلك في سنة ٨٨ وانها
 كانت في منزل المطلق المذكور الى ان توفي من أجل ان اختها المرأة زينب زوجة عزب
 ولد عم المتوفى المذكور مع زوجها في منزله هذا ما يعلمه ويشهده به الشيخ سليمان دورهم
 ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم على من ناحية الزريبة وسئل منه عما يعلمه ويشهده
 به فشهد في وجه المتداعين كالاول حرفاً بحرف وعترف المدعى عليه ان لابنة له على
 ما ذكر سوى من شهد ثم باطلاع حضرة مفتى أفندي مديرية الشرقية على هذه كتب
 بخطه وختمه بمضبطة المرافعات قوله شهادة البينة المذكورة غير مقبولة شرعاً التفسير
 بالتأخير هذه المدة ولا يعد ما ذكره عذراً ثم اذالم يكن عند المدعى بينة أخرى تتوجه
 اليه على المدعى عليها واذا حضرت بينة على انها كانت زوجة للمتوفى وماتت وهي
 على ذمته فبعد تزويتها يحكم بالزوجية ويمنع المدعى والله اعلم ثم في يوم الاحد ٣ ربيع
 الاول سنة ٩٤ حضر كل من المدعية والمدعى عليه المذكورين وعرفت المدعية المذكورة
 بان عندها بينة تشهد بانها كانت زوجة للمرحوم محمد محجوب المذكور وباقية على
 عصمته الى ان توفي واحضرت كلام من الشيخ حسن داود ابن المرحوم حسين داود ابن
 المرحوم داود ومحمد الدجوى الجلادين المرحوم العفيفي ابن المرحوم اسمعيل والشيخ
 على سالم القباني ابن المرحوم سالم قاسم ابن المرحوم قاسم الجميع من يندر الزقازيق
 ولدى استنهادهم شهد كل منهم على انفراده في وجه المتداعين بقوله اشهد ان المرأة
 آمنة أم ابراهيم هذه وأشار لها بيده بنت المرحوم السيد سليمان ابن المرحوم مصطفي
 من مصر المحروسة كانت زوجة للمرحوم محمد محجوب بالقصاب كان يندر الزقازيق ابن
 المرحوم محجوب ابن المرحوم الحاج أحمد بدوى من ناحية الزريبة واستمرت باقية
 على عصمته ومعاشرته له معاشرة الأزواج في منزله الساكنين فيه مع ابنة يندر الزقازيق
 الى ان توفي الى رحمة الله تعالى يعلم ذلك كل منهم ويشهده كذلك وعلمها تاشير بختم
 فاضى الشرقية تنظر صورة هذه المرافعة بطرف سعادة الاستاذ شيخ الجامع الازهر
 ومفتى الديار المصرية وتورد افادة المحكم الشرعي (اجاب) شاهد الحسبة انما ترد
 شهادته بالتأخير لنفسه بذلك ان كان يعلم ان الزوجين يعيشان عيش الأزواج بعد
 الطلاق وانما الشهادته بالاعذار في هذه الصورة لم يتضح منها علم شاهد الطلاق بذلك
 مع تأخيرهما الشهادته بمجرد قول المدعى عليه والشهود ان المطلقة كانت بمنزل الزوج
 الى ان توفي من أجل ان اختها المرأة زينب زوجة عزب ولد عم المتوفى مع زوجها في
 منزله لا يفيد علم الشاهدين بمعاشرته المطلق المطلقة معاشرة الأزواج بعد الطلاق وقد
 انراشهادتهم بالاعذار حتى يكون قادحاً في الشهادة فاذا لم يثبت عليهم ما يخل بالشهادة

وز كياسرا ثم علمنا يقضي بشهادتهما والافلا اذا الفتوى على تقديم بينة الطلاق وهو قول الشافعي ورجح هذا حيث لم تدع المرأة عقد دين كما هو الموضوع ولم ينكر الوارث زوجيتها اصلا بل ادعى عليها الطلاق بعد النكاح فيكون دفعها معتبرا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر رقم ٢١٢٠ ببيع الاثر سنة ١٩٤٩ عن حكم صورة مرافعة واردة من قاضي المنية وبني مزار مخلصها - حضر بالمجلس الشرعي الرجلان المذكوران وهما علي واخوه شقيقه مبارك ابنا أحمد بن مبارك من ناحية كفر المنصورة وحضر بحضورهما الرجلان المذكوران وهما علي وعبد العال ابنا هجر بن حسن الصواف من المنية وادعى هذان المدعيان علي ومبارك ابنا أحمد بن مبارك على هذين المدعى عليهم - ما على وعبد العال ابني عمر بن حسن الصواف بازواله هذين المدعى عليهم ما عمر ابن حسن الصواف بن حسن كان يملك منزلا معلوما كائنا بالمنية من جهتها البحرية يدرب الصلبة محدودا محدودا أربعة معلومة بينت في الدعوى وكان عمر بن حسن المذكور رهن منزله المذكور عند هذين المدعى عليهم علي ومبارك بالسوية بينهما صفقة واحدة على مبالغ قدره خمسة وخمسون جنهما هم يادفعها علي ومبارك المذكورين لعمر بن حسن المذكور من مالهما الخاص بهما مناصفة بينهما وأخذها منهما عمر بن حسن المذكور وسلم لهما المنزل المذكور رهنما مستوفيا شروط الهبة وبعد ان استلما المنزل المذكور سلماهما لعمر بن حسن المذكور ليسكن فيه واستمرسا كنفاه الى ان مات وان مبلغ الخمسة والخمسين جنهما المذكورة باقية بذمة عمر بن حسن المذكور وعلي وعبد العال المذكورين الى الآن وان عمر بن حسن المذكور ورثت عن اولاده علي وعبد العال المذكورين وحسن ووصفة وعن زوجته آمنة بنت أحمد بن مبارك وترك عمر بن حسن المذكور المنزل باقيا على رهنه المذكورين عليا وعبد العال المذكورين واضعان أيديهما على المنزل المذكورين غير حق ويطالب علي ومبارك المذكورين عليا وعبد العال المذكورين برفع أيديهما عن المنزل المذكور وتسليمه لهما لاجل حبه فتمت أيديهما رهنما كما كان ويسالان سؤالهما عن ذلك فسئل علي وعبد العال المذكورين عن ذلك فاجابا بالاعتراف بان أباهما عمر بن حسن المذكور كان رهن المنزل المذكور عند علي ومبارك المذكورين بالسوية بينهما وانكر ابقاء مبلغ الخمسة والخمسين جنهما المذكورة بذمة والدهما عمر بن حسن المذكور لكون ابنيهما قد توفي مبلغ الخمسة والخمسين جنهما المذكورة المذكورين ومبارك المذكورين واستلم منهما المنزل المرهون المذكور بحضور بينة عادلة فأنكر علي ومبارك دعوى علي وعبد العال الوفاء المذكور وادعى بان المبلغ المذكور باق في ذمة والدهما عمر المذكور فطلب من علي وعبد العال المذكورين بينة شرعية تثبت دعواهما الا يفاء المذكور فحضر اشهادين وشهدا شهادة غير موافقة للدعوى فردت شهادتهما لذلك فطلب منهما بينة أخرى تشهد لهما طبق دعواهما

المذكورة فاحضر ارجلين آخرين شهدا هما طبق دعواهما ما قطعن على ومبارك في
أحدهما بانه كان جهاديا فحتم السلاح اغائبان المنية وقت قارب الخ الايقاع وطمعنا في
الشهادة الاخر بانه حصري تحت يد على أحد المذيعين المذكورين وادعى على ومبارك
على وعلى وعبد العال ابني عمر المذكورين بانهم باعدوا دعواهما دفع والدهما عمر المذكور
مبلغ الخمسة والخمسين جنهما المذكورة أقرا طائعين مختارين بحضور بيعة عادلة بان
والدهما عمر بن حسن المذكور لم يدفع لهما المبلغ المذكور وان والدهما مات والمبلغ
المذكور باق في ذمته الى الآن (أجاب) يؤخذ المدعى عليهما من ورثة المديون المقران
باصل الدين على مورثهما بموجب اقرارهما في حقهما خاصة اذا لم يثبت الدين بالبيعة أو
يصدقهما باق الورثة واذا ادعى ايقاع الدين وأداءه من قبل والدهما قبل موته لمستحقية
ثم ادعى هما اقرارهما باعدوا دعواهما الادعاء من المورث بانه لم يدفع الدين المذكور
لديعيه المذكورين وان الدين المذكور باق بذمته لمستحقية المذكورين الى الآن كان
ذلك لدفع الدعواهما الادعاء قبل الاقرار من قبل مورثهما فاذا ثبت اقرارهما المذكور
على الوجه المسطور بهذه الصورة بالطريق الشرعي لا تسمع دعواهما أداء الدين من قبل
مورثهما التناقضهما فيها والاسمعت وقضى بيعة الاداء بعد تزكيتها حيث لم يتحقق
مانع والله تعالى أعلم (مثل) بافادة من محافظة مصر في رجب سنة ١٢٩٤ بناف على شرح
محاسن المنصورة بطلب الاطلاع على صورة المرافعة الصادرة لدى قاضي المنصورة
وافادة الحكم الشرعي ومضمون المرافعة المذكورة ادعى كل من الحاج عوض شاهين بن
حسين شاهين بن شاهين من كفر أباطه القائم فيما سيذكر فيه أدناه بطريق وكالة الشريعة
عن المكرم محمد أباطه ابن المكرم سليمان أباطه ابن المرحوم حسن أباطه من أهالي الكفر
المذكور الموكل محمد أباطه للحاج عوض شاهين المذكور فيما سيأتي ذكره لدى المحاكم
الشرعية عينة المنصورة المتداعى لديه بموجب الاعلام الشرعية المشمول بختمه المؤرخ
٢٩ جمادى الاولى سنة ١٢٩٤ والمكرم عبد العال القمحاوي بن القمحاوي سليمان
ابن سليمان القائم عبد العال المذكور فيما سيأتي ذكره بطريق وكالة الشريعة عن
والديه هما القمحاوي سليمان ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم قميحاوي المذكور
وزوجته ظريفة بنت المرحوم ابراهيم اخا من أهالي كفر سليمان شرعية الموكل كل من
القمحاوي سليمان وزوجته ظريفة المذكورين اعلاه والدهما عبد العال المذكور
فما سيأتي ذكره أدناه لدى المحاكم الشرعية المتداعى لديه المشار اليه أعلاه بموجب
اعلام مشمول بختمه محرر من محكمة المنصورة على الحاضر بن مسموما بالجلس هما
قمحاوي عبد الله هذا ابن عبد الله بن قميحاوي وأخوه لانيه ابراهيم عبد الله هذا ان
المدعى عليهم هذين فنلارنوبه شقيقة عبد العال المدعى الثاني ابن القمحاوي بن
سليمان بن القمحاوي المذكور أعلاه المرزوقة له من زوجته ظريفة المذكورة أعلاه

وذلك باقرار المدعي عليهم ما هذين بمديرية الشرقية بقتلهم الزنوبه المذكورة بجزيرة
 أني غلة ولا يعلم كل من المدعين المذكورين كيفية قتلهم ما هان كان يخنق أو غيره
 ولا في أي وقت ولا في أي محل وإن الوارث لها والداها المذكوران أعلاه وكلا عبد
 العال المدعي الثاني وزوجها محمد أباطه موكل المدعي الاول من غير شريك ويطلب
 المدعيان المذكوران هذين المدعي عليهم ما بما ترقب عليهم ما في ذلك شرعا ويسألانهم
 جوابهما عن ذلك فن قبل سؤال المدعي عليهم ما يصير ارسال هذه الحادثة الى حضرة
 العلامة مولانا شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية ليفيد الحكم الشرعي فيها هل هذه
 الدعوى مسموعة شرعا ويسأل المدعي عليهم ما عنها وإذا أنكر الاقرار المذكور يطلب
 من المدعين بينة تثبت اقرارهما بالقتل طائعين مختارين وإذا ثبت يحكم عليهم بالدية
 وما حكم الله (أجاب) الدعوى المذكورة على الوجه المسطور بهذه الصورة غير صحيحة
 شرعا فلا يستل الخصم عنها وقد تقدم منا جواب بهذا المضمون عن حادثة نظير هذه سبق
 ورودها واسأل عنهما من حضرة قاضي ومفتي مديرية المنوفية مع ايضاح الجواب
 بتاريخ ٢١ ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ وقيد في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى
 بهذا التاريخ والله تعالى اعلم (سئل) بإفادة من محافظة مصر في ٣ رجب سنة ٩٤
 بناء على شرح مجلس المنصورة بطلب الاطلاع على المرافعة الشرعية الصادرة لدى
 قاضي المنصورة وإفادة الحكم الشرعي عنها ومضمون المرافعة المذكورة بمجلس
 المنصورة بحضرة حضرات أربابها بعد أن ثبت معرفة كل من جندي بقتل المكرم سالم
 سالم بن محمد أبي سالم من سنجيد زوجة العشماوي أحمد رئيس مجلس دعاوى الناحية
 ابن المرحوم أحمد العشماوي ابن المرحوم العشماوي عطاء الله وولديهما العشماوي
 البائع العاقل الرشيد وشقيقته شلباية الحاضرة ان جميعا بالجلس بشهادة كل من المكرم
 الشيخ علي سالم الكتبي ابن المرحوم الشيخ حسن سالم ابن المرحوم سالم وعبد المتعال
 محمد البواب بوكالة الكيخيا ابن المرحوم محمد علي بن ابراهيم من المنصورة كلاهما
 المعرفة الشرعية النافية للجهة الشرعية على نفسها كل من جندي وبقتهما شلباية
 المذكورة ورين أعلاه هاتين انهما وكنتا العشماوي ابن المرحوم العشماوي أحمد
 المذكور أعلاه في الخصومة والدعوى والمرافعة مع المتولي العشماوي هذا أنني
 العشماوي أحمد المذكور أعلاه لايه في شأن قتله لايه لايه العشماوي أحمد مورث
 المدعي وموكلتيه المذكورين الوكالة العامة المألفة المفوضة لقوله ورأيه وفعله وقبلهما
 العشماوي هذا لنفسه من ما قبل ولا شرعا بحضور الشاهدين المذكورين ادعى
 العشماوي هذا القائم فيما سيذكر فيه أدناه بالاعانة عن نفسه وبوكالته الشرعية عن
 موكلتيه هاتين على الحاضر معه بالجلس المتولي العشماوي هذا عن المدعي هذا
 اثابت معرفته بشهادة الشاهدين المذكورين ان في ليلة الثلاثاء الموافقة ٢٥ رجب

سنة ١٢٩٣ كان العشماوى أحمد والد المدعى هذا وأخو المدعى عليه هذا لابيهم ابن
المرحوم أحمد العشماوى ابن المرحوم العشماوى عطاء الله المذکور أعلاه وزوج
المرأة جندية ووالد المرأة شلبياية المذکورين فأعما على سطح داره الكائنة بالناحية
المذکورة فاطاق فيه المدعى عليه هذا بأربعة معمرة برصاصتين هما عدوانا
والعشماوى أحمد المذکورين فخرجت الرصاصتان المذکورتان من البارودة التى
أطلقها المدعى عليه هذا عدوانا وأصابتا العشماوى أحمد والد المدعى أحدهما فى
شعره والثانية تحت أذنه اليسرى فخرحتاه وسال الدم منه وضر به المدعى عليه هذا
فأصابها عدوانا فاصدا قتله بباطة من حديد فى مقدم رأسه فشجتها وسال منها الدم
ومات العشماوى أحمد وورث المدعى وموكتيه بسبب ذلك قبيل الفجر من الليلة
المذکورة وهو على سطح داره المذکورة وأن المدعى عليه هذا أقر بقتله لأخيه لابيهم
العشماوى أحمد وورث المدعى وموكتيه على الوجه المصور طائعا مختارا الذى مأمور
مركزه منية سمعوا بحضور جميع من المسلمين بمافهمهم على بك كورة وأقر بذلك أيضا
بالمديرية أمام معادة المدير طائعا مختارا بحضور الشيخ العدل رئيس مجلس مركز
ذکره وأن الوارث للعشماوى أحمد المدعى بشانه المدعى وموكتاه وأشقاهوهم محمد
والسيد وسيدة وأمنة واختاهم لابيهم هما هانم وبديعة الجميع قصر من درجة البلوغ
المرزوقة كل من هانم وبديعة لوالد المدعى من مطلقته أم السعد بنت مجاهد الصباغ
من أهالى ناحية نقيطة من غير شريك ويطالب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه
فى ذلك شرعا وطالب سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار
لدهوى المدعى ووجهها جدا كليا وعترف أن أخاه العشماوى أحمد المدعى بشانه مات
قتيلا فى الليلة المذکورة وهو نائم على سطح داره فى الناحية المذکورة وأنه لا يعلم
القاتل له وأنه كان فى الغيط فى الليلة المذکورة والذي كان فأعما معه على السطح
المذکور هو أخوهما أحمد العشماوى هذا وأن الوارث لأخيه العشماوى أحمد المدعى
بشانه هم المدعى وأخته ووالدتهما المذکورتان وباقي الورثة المذکورين فى دعوى
المدعى من غير شريك فلم يصدقه المدعى على أنكاره قتل مورثهم فطلب من المدعى بيعة
تثبت دعواه وعلى ذلك تفرقوا وكان ذلك فى يوم الخميس رابع جمادى الاولى سنة
١٢٩٤ ثم فى يوم الاربعاء ٢٣ منه من السنة المذکورة حضر العشماوى المدعى
المذکور بمجلس المنصورة بحضور حضرات أربابه وحضر حضوره المتولى العشماوى
المدعى عليه المذکور وعترف المدعى المذکور أنه احضر الشهود المطلوبة منه فطلب
منه احضارها فاحضر أحمد العشماوى بن أحمد العشماوى بن العشماوى من سنجد
واستشهد بما يعلمه فى ذلك بطالب المدعى فشهد بمواجهة المتداعيين قائلا أشهد أن
ما مأمور مركزه منية سمعوا توجه الى ناحية سنجد ليحقق مادة قتل والد المدعى سال

المتولى المدعى عليه هذا عن القاتل للعشماوى المدعى بشانه فاجابه وهو باكمل
 الاوصاف المعتبرة شرعا طائعا مختارا بان الضارب لاختيه العشماوى المدعى بشانه أولا
 الحاج سيد احمد عباس ضر به بيارودة اطلقه افيه وان المدعى عليه هذا هو الذى خلص
 على قتل اخيه المذكور بضر به له بالبلطة هدا - هو انا فى رأسه وانه اقرب بذلك طائعا
 مختارا اعلم بذلك واشهد به وأحضر محمد عبد الدائم بن عبد الدائم بن عطاء الله من
 سنجيد واستشهد هما به لانه فى ذلك بطلب المدعى فشهدوا جهة المتداعيين فاشهد
 ان ما مورر كزمنية سمعوا لما سال المتولى المدعى عليه هذا بقوله له أنت قتلت أخاك
 العشماوى المدعى بشانه فقال له قتلتها فالحاج سيد احمد عباس ضر به أولا برصاصة
 وانا ضر به برصاصة أيضا وخلصت عليه بالبلطة هدا وانا وانه اقرب بذلك طائعا
 مختارا وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا اعلم ذلك واشهد به سئل من المدعى هل
 معه يذنة غير هذين الشاهدين فعترف انه لم يكن معه يذنة غير هذين الشاهدين الامام مورر
 المركز وعلى بك قورة ومشايخ النواحي (اجاب) لا يظهر قبول شهادة الشاهد الاول
 بالقرار على الوجه المبين بهذه الصورة لاشن الا قرار المشهود به بان الضارب لاختيه
 العشماوى المدعى بشانه أولا الحاج سيد احمد عباس ضر به بيارودة اطلقه افيه وان
 المدعى عليه هذا هو الذى خلص على قتل اخيه المذكور بضر به له بالبلطة هدا وانا
 فى رأسه يحتمل فيه نسبة القتل الى غير المقر وهو الحاج سيد المذكور والضارب أولا اذا
 كان ضر به الاول متحذبان لم يبق فى المقتول حياة مستقرة بحيث لا يعش مع ضرب الاول
 يوما وبعضه فيكون التخليص على قتله غير مقتض نسبة القتل اليه فلا يترتب وجوبه
 وهو القصاص على المقر بل عليه حينة - هذا التعزيز ويحتمل ان ضر به الاول غير متحذنة
 فيكون القاتل هو الثانى المقر ومع الاحتمال لا يقضى بهذه الشهادة وحينة فاذا اقيمت
 يذنة شرعية على وفاة الميت المذكور وانحصار ارثه فى ورثته المذكورين ثم تم نصاب
 الشهادة المطابقة للدعوى من العدول على القتل العمدية قضى بالوفاة والوراثة أولا ثم
 يقضى بالقصاص بعد تزكية الشهود سرائم عانا ويستوفيه الكبار منهم - ثم قيل كبر
 الصغار والا فلا وهذا على احدى طريقتين فى قول الامام الاعظم بان من قتل هدا
 فلا يكابر من اوليائه القودق - بل كبر الصغار الا اذا كان الكبير اجنبيا من الصغير بان
 يكون شريكا فى الملك لا فى القرابة الشاملة لازوجية كما فتى بهذه الطريقة ابن السلي
 فى فتاواه المشهورة وعلى الطريقة الاخرى ينتظر بلوغ الصغار كما أفتى به الخانوقى
 اخذ من عبارة الزياهى فادخل فى الاجنبى الزوجة ادا لم تكن أما للصغير ولو كان هناك
 قريب له ذكره - ما فى رد المختار مقدم الاول مطنبا فيها وعليها حمل القضاة اليوم والله
 تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر فى شعبان سنة ١٢٩٤ هـ بناء على ما ورد له من
 مجلس المنصورة فى ٢٧ رجب سنة ١٢٩٤ هـ شرعا على ما ورد له من قاضى أفندى المنصورة

ومعه ورة قضية العشماوى أحمد المقتول من ناحية سنجيد بقصد إعطاء الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعى من هذا الطرف وهى الصورة السابق ورودها من المحافظة واعطى عنها الجواب بتاريخ ١١ رجب سنة ٩٤٠ وقيمت فى كتاب المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ وبعد ذلك الى حضرة القاضى الموصى اليه احدى هذه المادة ما ياتى توضيحه وهو ثم فى يوم الثلاثاء ٢٠ رجب سنة تاريخه حضر بمجلس المنصورة العشماوى المدعى هذا ابن المرحوم العشماوى أحمد بن أحمد مع المتولى العشماوى هذا المدعى عليه ابن المرحوم أحمد وتلى عليهم ما افاده حضرة الاستاذ مفتى أفندى الديار المصرى المشار اليه اعلاه بافادته المسطرة المضمنة عدم قبول شهادة الشاهد الاول المذكور اعلاه وطلب من المدعى شاهد غير الشاهد الاول فعرف انه لم يكن معه بينة الا مشايخ بلاد وانه لا قدرة له على احضاره ثم وانه عاجز عن اثبات دعواه بالوجه الشرعى فعند ذلك عرفناه انه حيث عجز عن اثبات دعواه بالوجه الشرعى فله تخليف المدعى عليه هذا الذى ائتمن الشرعية فلم يلتزم تخليفه اليمن الشرعية فعرفناه انه ممنوع من التعرض للمدعى عليه هذا بخصوص ذلك منعا شرعيا والحال هذه وحكمنا عليه بذلك بحضور المدعى عليه ثم فى يوم الاثنين ٢٦ رجب المرقوم عاد المدعى المذكور واخبر انه احضر شاهدا يشهد له بدعواه فطلب منه احضاره فاحضره بالجلوس وبحضوره صار احضار المدعى عليه وبحضوره ما بالجلوس طلب المدعى الاستماع الى شهادة الشاهد وهو على العشماوى ابن المكرم أحمد العشماوى ابن المرحوم أحمد فاستشهد بما يعلمه فى ذلك فشهد بدعواه المدعى عليه بقوله اشهد ان مأمور مركز منية منود لما حضر الى ناحية سنجيد لأجل تحقيق قتل والد المدعى هذا سال المدعى عليه هذا عن القتال لآخيه العشماوى أحمد والد المدعى هذا المدعى بشانه فاقر له المدعى عليه هذا طائعا مختارا وهو باكل الاوصاف المعتبرة شرعا انه قتله فسأله المأمور انه قتله مع من فقال له ضربه الحاج سيد أحمد عباس أولا برصاصة وانا ضربه به أيضا برصاصة جدا جدا وانا دخلت عليه بالباطة جدا وان الوارث له العشماوى المدعى هذا واشقاؤه هم شباية البالغة ومحمد والسيد وسيدة وآمنة القصر عن درجة البلوغ المرزوقون له من زوجة - هجندى الموكلة المذكورة اعلاه بنت سالم وهانم ويدوية القاصر تان أيضا المرزوقون للعشماوى أحمد المدعى بشانه من مطلقته أم السعد بنت مجاهد الصباغ ولا وارث له سواه ثم وقال اعلم ذلك وأشهد به ثم سئل من محمد عبد الدائم الشاهد الثانى المذكور فى الدعوى عن ورثة العشماوى أحمد المقتول المدعى بشانه من هم فشهد بعد استشهاده بمواجهة المتداعيين بقوله اشهد ان ورثة العشماوى أحمد والد المدعى هم العشماوى هذا المدعى واشقاؤه هم شباية البالغة ومحمد والسيد وسيدة وآمنة القصر عن درجة البلوغ المرزوقون له من زوجته جندى الموكلة المذكورة بنت سالم

سالم وهاتم وبدوية القاصرتان أيضا المرزوقتان للعشماوى أحمد المدعى بشأنه من
مطلقة أم السعد بنت مجاهد الصباغ من غير شريل ولا وارث له سواههم وذ كر كل من
الشاهدين ان جنديّة المذكورة وارثة للمذكور من جلة ورثته أعلم ذلك واشهد
به فعند ذلك طعن المدعى عليه في شهادة محمد عبد الدائم أحد الشاهدين بأنه تسحب
من الناحية المذكورة قبل الاصابة باربعة اشهر ولم يحضر الى الناحية الا بعد الاصابة
بثلاثة اشهر وطعن في شهادة على العشماوى الشاهد الثاني بأنه ابن أخى المقتول وان
اباه كان ناعاً - بجانب المصاب فلم يصدق محمد عبد الدائم على أنه كان غائباً وقت الاصابة
ولا على أنه كان غائباً عند وجودهما ورأى المرزوق بالناحية المذكورة تصير حالة هذه الحادثة
وارسالها محضرة شيخ الاسلام ومفتى الديار المصرية ليطلع على شهادة الشاهدين
المذكورين ويفيد الحكم الشرعى فيها (أجاب) شهادة عبد الدائم أى عطاء الله بن
عبد الدائم الذى شهد في هذه المادة ثانياً وعلى العشماوى بن أحمد العشماوى الذى
هو ابن أخى المقتول بالاقرار على القاتل على الوجه المسطر مفيدة في اثبات اقرار المدعى
عليه بقتل أخيه المدعى بشأنه عند اذا كان توكيل البالغتين من الورثة في الخصومة
صادر بحضور الخصم ووجبت الشهادة بالوفاة وورثة جميع الورثة وبينت جهة
الارث ولم يثبت على التهم ولم يحل بشهادتهم يقضى بهذه الشهادة ان تمت عدالتهم
فيقضى اولا بالوفاة والورثة ثم يقضى بالقصاص والا فلا ولا يكفى في استيفاء
القصاص بطلب الوكيل بل لابد من حضور الموكل أيضا وطلبه واستيفائه بمجرد
الطعن بان أحد الشاهدين كان متسحباً من الناحية قبل الاصابة باربعة اشهر ولم يحضر
اليها الا بعد الاصابة بثلاثة اشهر مع الانكار غير مفيد اذ شهادته على الاقرار على
الاصابة ولم يثور خ على أنه لو قامت بينة على ذلك مع بيان عدم وجوده وقت الاقرار
تكون قائمة على النفي ولا تقبل شهادة النفي الا اذا تواترت كما ان مجرد الطعن بان الشاهد
الثانى ابن أخى المقتول وان اباه الذى هو أخو المقتول كان ناعاً بجانب المصاب لا يقدح
في شهادته أيضا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من مجلس الاحكام بتاريخ ١٧ ش سنة ٩٤
مضمونها فيما تقدم كان يعث من الاحكام للحكمة الشرعية الكبرى اعلام صادر من
محكمة المنصورة عن قضية قتل شخص يسمى متولى رخام بن شالوش للاطلاع عليه
حسب الجسارى فاعيد منه ما شرع عليه من حضرات ارباب المجلس الاول الشرعى بما
يقيد لزوم رده للقاضى المهرولة لاستيفاء اللازم شرعاً وبالأجراء كذلك فالقاضى افاد
بعد خلع الاعلام وباطلاع حضرات ارباب ذلك المجلس على قوله افادوا لزوم رده
عليه لاستيفائه حسب ما توضح اولاً ومع ارساله ثانياً للقاضى المذكور قد اصغر على
سابقة ما افاده وذكر أنه حرراً لاما آخر بصورة الاعلام الاول بالنسبة لتعزقه وطلب
احالة روية ذلك على حضرة مفتى مجلس استئناف بحرى بالنسبة لكونه مصدقاً على

الاعلام وبعرض ما ذكره حضرته أفاد بما يعلم لدى المطالعة وطلب في ختام إفادته عرض
 هذه المسئلة لحضرتكم للإفادة بما يتراءى حسب الأصول الشرعية وحيث الامر كما
 توضح فمرسل طيه الاعلامان والاوراق لورود الافادة بما يتراءى وصوره افادة حضرات
 ارباب المجلس الاول والاولى المهررة على الاعلام بالاطلاع على هذا الاعلام ظهر منه ان
 المحكم بالوفاة والوراثه قاصر حيث لم يذ كر فيه المحكوم له والمحكوم عليه بحضورهما
 وكذا المحكم بالدية قاصر حيث لم يذ كر المحكوم له بالدية فيرد هذا الاعلام على قاضيه
 لاستيفاء ما هو لازم شرعا والله اعلم وصورة ما كتبه قاضي المنصورة على الاعلام بعد
 افادة حضرات ارباب المجلس الاول المذكورة اطعننا على ما افاده موالينا ارباب المجلس
 الشرعي الاول على هذا الاعلام من ان المحكم بالوفاة والوراثه قاصر لعدم ذكر المحكوم له
 والمحكوم عليه بحضورهما وان المحكم بالدية قاصر لعدم ذكر المحكوم له بها والجواب
 عن ذلك ان المحكم بالوفاة والوراثه الصادر من انما هو على رمضان غيث المدعى وموكلته
 ومحجور به القصر بحضرة المدعى والمدعى عليه كما هو ظاهر من قوائنا على المحاضر معه
 بالمجلس وقد صرحنا في الاعلام بالمحكم بالحكم بالوراثه بقوله ولنا حكمنا بوفاة المتولى رضا
 المذكور وانحصارا رثته في ورثته المذكورين على الوجه المستطور نعم لم نصرح بذلك المحكوم
 عليه اعنى المدعى عليه في هذا الاعلام ليكون نصوص المذهب قاطبة دالة على ان
 شرط صحة الحكم انما هو بحضرة المدعى عليه بمعنى ان الحكم على الغائب لا يجوز ومع
 ذلك فقد صرحنا بذلك المحكم بالحكم بالحكم لفظا وخطا وبذلك المحكم بالحكم عليه لفظا وهذا كاف
 وكذلك صرحنا بذلك المحكم بالحكم بالدية وهم الورثة المذكورون بالقرينة الشرعية
 بينهم قولوا وان لم نذكره خطا فهاذ كرو من المعلوم ان القاضى امين مصدق وحيث
 الحال ما ذكره فلا ضرورة في هذا الاعلام وبذلك الزمت الافادة وباحالة ذلك على ارباب
 المجلس الاول ثانياً اجابوا بقوله لم قد صار الاطلاع على افادة حضرة قاضى أفندي
 المنصورة المسطرة تحت افادتنا على الاعلام المحرر في مادة قتل متولى رضا والافادة عن
 ذلك انه لا يفتى بصحة الحكم المستطور في هذا الاعلام لما هو مخرج به في معتبرات المذهب
 انه لا بد في المحاضر والسجلات من المبالغة في الذكروا التفصيل وعدم الاكتفاء بالاجال
 حتى قال في الهيئ اذا كتب وقضيت لمحكمة هذا على أحمد هذا لا يكفي بل لابد ان يكتب
 وقضيت لمحكمة هذا المدعى على أحمد هذا المدعى عليه وقال في محاضر القنية عن نجم الاثمة
 انه عرض عليه سجل كتب فيه في كمت بحضور المتخاصمين بكذا المدعى فقال ان فيه خلافا
 لانه لم يذ كر على من حكم وأما كون القاضى امينا ومصدقا فسلم لكنه بمنزل عما نحن
 به مدد سيمما والاعلامات جعلت اضبط ما وقع في المجلس وتحريرها يكون مطابقا له من
 غير زيادة ولا نقص كما ان لائحة القضاة قاضية بذلك وحينئذ يرد هذا الاعلام ليصير
 الاستيفاء على حسب ما أفدنا ولا وثانياً والله اعلم وباحالة ذلك لحضرة مفتي استئناف

بحري أفاد على صورة الاعلام المذكور بما نصه المحمدية وحده بالتأمل في هذه الصورة
 المنسوخة بيد الاعلام المرفوق معها التزقه وفيما افاده حضرات ارباب المجلس الاول
 الشرعي وقاضي أفندي المنصورة أولا وثانيا ظهر ان الحكم المرقوم صحيح موافق
 للاصول الشرعية كما افندنا على الاعلام الاول لوجوه الاول ان نصوص المذهب
 تقتضي أن ماهية القضاء فصل الخصومة على الوجه الخاص وادكانه حكم ومحكوم به وله
 ومحكوم عليه وحكم وطريق وشرائطه تقدم الدعوى الصحيحة والمصر على قول واهلية
 القاضي وغير ذلك فكل لفظ صادر من القاضي متضمن فصل الخصومة مشتمل على
 الاركان والشرائط فهو حكم صحيح والحكم المرقوم بهذا الاعلام تحقق فيه ذلك وقد ذكرنا
 ان الشرط في المحكوم له والمحكوم عليه هو حضرتهما ولم نرا احدا اشترط ذكرهما في
 لفظ الحكم كما لم يشترطوا ذكر طريقه في لفظه بان يقال حكمت بالبينة أو نحو ذلك مع
 انه من الاركان أيضا فعلم ان الشرط تحقق الاركان المذكور بمعنى انه لا يتأتى الحكم
 الا بطلانه وطريقه من حكم المحكوم له على محكوم عليه بمحكوم به ولا يلزم ذكر جميعها في
 لفظ الحكم والا صرحوا بذلك نعم يلزم ذكر ما يدل على فصل الخصومة وقد لا يتحقق
 هذا الفصل الا بذكر المحكوم له والمحكوم عليه حكمت على هذا المدعي عليه لهذا
 المدعي بالف فلما اقتصر القاضي على قوله حكمت على هذا المدعي عليه بالف أو على
 قوله حكمت لهذا المدعي بالف لم يتحقق الفصل المذكور لعدم ذكر المحكوم له أو عليه
 فلا يدري لمن حكم أو على من حكم وقد يتحقق بذكر المحكوم له فقط اذا تضح منه الفصل
 المذكور كقوله بعد دعوى محدود واقامة البينة عليه حكمت بهذا المحدود لهذا المدعي
 فالمحكوم عليه معلوم وهو واضح اليد على المحدود ويشهد لذلك ما ذكر في الهندية وغيرها
 من التهرج بالا كتفا بالحكم المذكور كور وكثير من محاضر الهندية والهيوط وغيرها
 فمنها محضر في دعوى شقص مالا وبعد اقامة البينة طعن المدعي عليه في الشهود انهم ارقاء
 فلان فاقام المدعي بيعة على حريتهما الى ان قال وحكمت بحرية هذين الشاهدين
 وبكونهما اهلا للشهادة ولم يذكر المحكوم عليه ثم لما ذكر الحكم بالمسال في آخر المحضر
 قال وقد قضيت للمدعي المذكور بهذا المسال على هذا المدعي عليه ومنها محضر في الحرمة
 الغايظة قال فيه حكمت بكون هذه المرأة محرمة على زوجها فلان ولم يذكر المحكوم عليه
 أيضا اذا الظاهر ان قوله على زوجها انما هو متعلق بقوله محرمة لا بقوله حكمت ومنها
 محضر في اثبات الوفاة والوراثة كهذا الاعلام قال فيه حكمت لهذا المدعي أحمد بن عمر
 في وجهه بثبوت وفاة سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمر وخليفته من الورثة هذا المدعي
 ابن عمه لا بواحدة سارة بنته سماعات ومنها محضر نظيره قيل فيه وانفذت القضاء
 بوفاة فلان بن فلان وعدة ورثته فلان وفلان ومنها محضر في دعوى المنزل ميراثا عن
 ابيه محكوم فيه بوفاة فلان وعدة ورثته فلان وفلان ولم يذكر فيها المحكوم عليه وقد

يتحقق الفصل بذكر المحكوم عليه فقط كما في محضر في جامع القصولين في دعوى الثمن
محكوم فيه على هذا المدعى عليه به. هذا المسال المدعى به ولم يذكر فيه المحكوم له لعلهم
التي ير ذلك من النصوص القاطعة بصحة الفرق المذكورين ما اذا ظهر من المحكم
فصل الخصومة اولا واما ما ذكر في الهندية من انه لو قال حكمت لمحده هذا على اجد هذا
لا يكفي ولا بد وان يكتب قضيت لمحده هذا المدعى عليه فالعلة فيه كما يظهر من كلام
صاحب الهيئ قبله ان من يسمى بهذين الاسمين ويشار اليهما كثير فربما يوهم انه
حكم لمحده مشار اليه غير المدعى على اجد مشار اليه غير المدعى عليه وما في القنية من
السجل الذي لم يذكر فيه المحكوم عليه ورد ذلك فالظاهر تخصيصه بما اذا لم يتضح فصل
الخصومة الا بذكر ذلك كما ان يقول حكمت لهذا بالقبول دليل المحاضر المذكورة وغيرها
بما لم يذكر فيه المحكوم عليه في لفظ الحكم ومن المعلوم ان المحاضر والسجلات لا يطلق
في بعضها نظر التقييد في البض الآخر فيثبت ذكر المحاضر المذكورة على الوجه
المستور في معتبرات المذهب وتأقدها علمنا وبنا بالقبول وكان حكم هذا الاعلام نظيرها
وجوب القول باعتبار قبوله وان الشرط انما هو حضرة المحكوم عليه وله وسياق
الاعلام صريح في حضورهما وقد تحقق حضورهما ايضا بما افاده حضرة القاضي اولا
وثانيا وهو كاف على انه لا يلزم ان يذكر القاضي ما يدل على الحضرة ايضا بل المدار على
نفس المحضور لا على التصريح به في الهندية فمن محض وقضيت لفلان على فلان بكذا
ولم يقل بحضورتهما فظن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى انه خال وليس بخال ويحمل
ذلك على انه كان بحضورتهما اجلا لقضائه على الجهة وفي جامع القصولين كتب وحكمت
لفلان على فلان بكذا ولم يقل بحضورتهما فظن ان خال وليس بخال ويحمل على انه كان
بحضرتهما اجلا لحكمه على الجهة وفيه المحضر الذي نقلناه عنه اولا الدال على عدم لزوم
ذكر المحكوم له وعلى عدم لزوم ذكر المحضرة وفي الحكم يقول حكمنا على هذا المسال
بعد ذكره عن اليمين بالله تعالى بطلب المدعى فالظاهر ان قوله بطلب متعلق باليمين ولم
يذكر المحكوم له ولا الحضرة الثاني على فرض لزوم ذكر المحكوم له والمحكوم عليه في
الفاظ الحكم فافادة حضرة القاضي على الاعلام بان الحكم الصادر منه قد ذكر فيه المحكوم
له والمحكوم عليه في الواقع وانه تلفظ بذلك وانه كان بحضورتهما وما وان لم يذكر المحكوم
عليه خطأ وان القاضي امير صدق كافيته في ذلك لما في رد الهمتا وغيره ان اخبار القاضي
عن ثبوت الحق بالاقرار يقبل اخباره في غير الحدود وان بالبينه يقبل مطلقا وفي نور
العين من الفصل التاسع قضاء القاضي محمول على الجهة وموافقة الشرع مما يمكن
بنصوص المذهب قاطبة دالة على قبول قول القاضي المولى حتى نصوا على انه لو وجد
الحكم رأسا ثبت بقوله فلاخبار باسقية فائه على فرض الخال أولى الثالث على فرض
عدم الاكتفاء بنقل في الهيئ عن بعض علماء الفرق بين المحضر والسجل فافتي

فيه بصحة السجل الذي يذكر فيه الحكم وبفساد محضر الدعوى لان السجل انما يكتب بعد
حكم القاضي وحكمه محمول على صحة ولا صحة الا بالموافقة فتثبت الموافقة لحكمه
فيه بخلاف المحضر فليس فيه ما يثبت الموافقة بين الدعوى والشهادة فلا بد من بيانها
ولان السجل قد يردن مصر الى آخر فلوردناه به هذا الحال فانه يؤدي الى المخرج
والدليل على صحة الفرق بين السجل والمحضر ما في الزبادات ان من ادعى انه وارث فلان
الميت لا وارث له غيره وقد اقام بيعة على دعواه فان القاضي لا يقضي بوراثة مالم يبين
سبب الورثة ولو ادعى انه لا وارث له غيره وان قاضي بلدة كذا قضى بوراثة وجاء بيعة
شهود وان قاضي بلدة كذا اشهدنا على قضائه ان هذا وارث فلان الميت لا وارث له غيره
وقالت الشهود لا ندرى باي سبب قضى فيه فان القاضي الثاني يجعله وارثا وطريقه
ما قلناه ان قضاء القاضي محمول على موافقة الشرع وعلى الصحة فيحمل على ان القاضي
استقصى في سبب الورثة غاية الاستقصاء ولم يقدم على القضاء الا بعد العلم بالحجة بسبب
وراثة فكذا في مسائلنا وحيث تكرر الرد في هذا الامر بين حضرات ارباب
الخاص المشار اليه وبين حضرة قاضي الدقهلية وصدق منا مرارا والمعدل فصل مثل
هذه المواد واظهار الحق فيها انما هو حضرة مولانا الاستاذ الاعظم شيخ مشايخ الاسلام
ومفتي الانام بالديار المصرية فان واثق بصير مخبرة حضرته عن ذلك وما يترأى
لسيادته من الاتقان بالحكم المذکور او عدمه يجرى اقباعه والعمل به حسبما
تقتضيه الاصول الشرعية والله اعلم (اجاب) قد صار الاطلاع على أوراق هذه المادة
والمتراعى فيما انه حيث افاد حضرة قاضي أفندي المنصورة بذيال اعلامها انه استوفى
ما هو لازم من صدور الحكم للمحكوم له على المحكوم عليه بحضور الغر يقين في الحكم
بالورثة والدية الذي هو مناط صحة الحكم حسبما أشير بجواب حضرات ارباب المجلس
الاول بمحكمة مصر يكون الحكم المذکور الحال هذه صحيحة لا تنسرك صحته فيكتفي بذلك
في صحة الحكم اذ لا يهمل ما ذكر عن تغيير الاعلام المذکور والله تعالى اعلم (سئل)
بافاده من محافظة مصر بتاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٩٤ مضمونها طلب الجواب عن
الحكم الشرعي في المرافعة الاتية بنسابة على ما ورد من مجلس المنصورة حسبما يرغب
حضرة قاضي أفندي المنصورة ومضمونها انه بمجلس المنصورة بحضرة حضرات اربابه
وحضرة مفتي المديرية ادعى محمد الشعراوي ابن المرحوم عبد الله الغزوة بن أحمد الغزوة
من أهالي طحا المريج دقهلية القائم فيما سيذكر فيه أدناه بطريق وكالاته الشرعية
عن المرأة فاطمة بنت الحاج أحمد من صور ابن المرحوم أحمد من صور من طحا المذکور
زوجة عبد الله الغزوة المتوفى الاتي ذكره الموكلة له فيما سيأتي ذكره لدى مولانا المحاكم
الشرعية المتداعي لديه وبموجب اعلام شرعي محرره من محكمة المنصورة مؤرخ ٢٠
ش سنة ١٢٩٤ مشمول بختم مولانا المحاكم الشرعية المتداعي لديه وبوصايته

١٢٩٤

٢٩

الشرعية على أولاد أخيه عبد الله الغزة المتوفى المذ كوروهم محمد وسقته وخضرة
 وفاطمة القصر عن درجة البلوغ بمعرفة المجلس الحسيني بمديرية الدقهلية بموجب
 اعلام شرعي مؤرخ ٢٣ ش سنة ١٢٩٤ على المحاضر معه بالمجلس عنبر أغا الاسمر
 هذامة تق المرحوم احمد بك طيسقلى مدير الدقهلية سابقا ان المدعى عليه هذاله اطيان
 باراضى طحا المذ كورة وفى ٩ ش سنة ١٢٩٤ أحدث المدعى عليه هذافى ترعة
 الملقاة الكائنة باراضى قرموط والمصحة وطحا المذ كورة سد الاجل نزول المياه باراضيه
 فخر احمد أبوزاهر عمدة طحا المذ كورة عند السد المذ كورو بهبهته عبد الله الغزة أخو
 المدعى هذا ومورث موكتة والقصر المذ كورين أعلاه ابن المرحوم عبد الله الغزة ابن
 الحاج احمد الغزة المذ كور أعلاه فخر احمد أبوزاهر هذاعبد الله الغزة المذ كور بنزوله
 فى التربة وقطع السد المذ كور لانه باحدثه منع نزول المياه باراضى الناحية المذ كورة
 فنزل عبد الله الغزة المذ كور فى التربة المذ كورة وشرع فى قطع السد المذ كور وكان
 حاضر اوقتئذ عنبر أغا المدعى عليه هذامعه اتباعه وهم عبد الرحمن وسعيد ويحيى
 وريحان السودانية وعلى الغنام السودانى وجبر وعيسى عبد ربه فعند شروع
 عبد الله الغزة فى قطع السد المذ كور ضرر به عنبر أغا المدعى عليه هذاعدا وعدوانا بلطة
 من حديد فى يده اصابت عبد الله الغزة المذ كور فى منخره قطعتم او كسرت عظمها وسال
 منها الدم وأمر الاشخاص المذ كورين الذين كانوا معه ان ينزلوا فى التربة ويخلصوا
 عليه فنزلوا فيها جميعا وكان يمد كل منهم ثوب من الشوم فضر به جميعا بالنبايت
 وفروا هاربين ولما لآن لم يستدل على وجودهم فبلغ ذلك المدعى فضر مع حكيم
 المركزون لزم فوجدوا عبد الله الغزة المذ كور حيا وصار الكشف عليه بمعرفة الحكيم
 وبعد ذلك حمله أخوه المدعى هذا على جل وتوجه به الى داره بناحية طعا ومكت بها
 لياتين طريق القرش وبعد ذلك أحضره الى المديرية بالمنصورة وصار ادخاله الاسبىتالية
 الميرية بها فبسات بها ليلة واحدة ومات فى يوم ١١ ش المذ كور بسبب ضرب عنبر أغا
 المدعى عليه هذاله بالبلطة المذ كورة فى منخره هذاعدا وعدوانا وان الوارث له زوجته
 وأولاده المذ كورون أعلاه من غير شريك ويطالب المدعى المدعى عليه هذابما يترب
 عليه فى ذلك ثم عا وطلب سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه هذاعن ذلك فأجاب
 بالانكار اضر به لعبد الله الغزة المدعى بشانه بالبلطة وقتله له بذلك وعرف انه لم يكن
 حاضر اوقت قطع السد فطلب من المدعى يدنة تثبت دعواه فوجدوا انه فروا ثم حضر محمد
 الشعراوى المدعى المذ كورو عرف انه عاجز عن اثبات دعواه على عنبر أغا المدعى
 عليه وانه يدعى بهذه الدعوى على شاكر السودانى المسجون بسجن المديرية حيث
 أقرانه هو الاضارب بالبلطة لعبد الله الغزة أنى المدعى المذ كور وانه عاجز عن اثبات
 دعواه المذ كورة على عنبر أغا وذلك بحضور كل من على صالح بن صالح محمد الذى كان

مستفد ما بطرف المرحوم صادق افندي وكيل مديرية الدقهلية وعلى سلامة ابن المرحوم سلامة حسين من ناحية الخايج وصيحه وسلم ابن المرحوم سويلم سراج الدين من بشالوش ثم حضر محمد الشمر اوى الوصى المدعى وعنه أخا المدعى عليه وحضر شكري السوداني البالغ العاقل الرشيد تابع بشيراغ من أغوات سراي المغفور له والدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان وذكروا المدعى انه عاجز عن اثبات دعواه على غيره أخا هذا المدعى عليه وأنه رجوع عنها وان القاتل لعبد الله الغزة مورث محاجر المدعى هو شاكر السوداني هذا وادعى عليه بقوله ادعى على شاكر هذا بانه ضرب عبد الله الغزة بن عبد الله بن احمد من أهالي ناحية طحا اعمد ادوانا بحدا بلطة من حديد ذات يد من خشب على أنفه فقطعها وكسر عظمها ورسال منها الدم وذلك في اليوم التاسع من شمس سنة ١٢٩٤ حين كان عبد الله الغزة يهدم سد الحسد ثمه غيره أخا هذا في التربة الشهيرة بترعة الملقمة المعدة لرى أراضى طحا وغيرها وصار عبد الله الغزة المذکور عليه فراش حتى توفي في اليوم الحادى عشر من شمس المرقوم بسبب ضرب هذا المدعى عليه بحدا بلطة عمدا عدوانا لكونها كانت مهلكة وانحصر ارضه في زوجته فاطمة بنت احمد منصور موكلتى وأولاده القصر محاجيرى وهم محمد وسيتيه وخضرة وفاطمة وان شاكر هذا أقر باختياره انه هو الضارب للتوفى المذکور بحدا بلطة وانه هو القاتل له واطالب هذا المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا وأسال جوابه عن ذلك ثم احيات هذه المسألة على حضرة العلامة مفتى المديرية ليقيد هل هذه الدعوى مسموعة من هذا المدعى بعد دعواه الاولى ام لا فاقاد عليه بقوله الحمد لله وحده حيث تحقق تناقض هذا المدعى في دعواه فلا تسمع منه هذه الدعوى ويمتنع منها ومن المعارضة للادعى عليه ما وينصب غيره وصيا على القصر للدعوى بقتل مورثهم والمطالبة بموجبهما حفظ الحقوقهم والله اعلم فعرفنا هذا المدعى ان دعواه هذه غير مسموعة لتحقيق تناقضه في الدعوى على الوجه المسطور ومنعناه من دعواه المذكورة ومن معارضته لكل من غيره أخا وشاكر هذين وحكمنا عليه بذلك حكما شرعيا وكتب للمجاسم بان يتحرر للاديرة بانه قاد المجاسم المحسبي لانتخاب الوصى للدعوى ثم انعقد لمجاسم المحسبي وانتخب مصطفى العمر يطى العرض صاحبى بالمنصورة ابن عمر العمر يطى من المنصورة للوصاية على القصر المذكور بين اعلامه للدعوى عنهم والمرافعة واستقر رأى المجاسم المحسبي على ذلك فاقناه ونصبناه وصيا شرعيا من قبلنا على محمد وسيتيه وخضرة وفاطمة القصر المتقدم ذكرهم وأولاد المرحوم عبد الله الغزة المتقدم ذكره للمرافعة والدعوى بقتل والدهم المذکور والمطالبة وقبل ذلك منا لنفسه بالمجاسم وذلك بعد تحقيق لياقته لذلك بتعريف كل من احمد المنشاوى ابن المرحوم محمود المنشاوى وقناوى خليل بن خليل شكرى من سكان المنصورة كلاهما ثم حضر مصطفى

العمر يطى الوصى المذ كوروشا كى السودانى البائع العاقل الرشيد تابع بشيرا
 المتقدم ذكره المحاضر الآن بالجلاس معتق المرحوم ابراهيم افندي جركس بكباشى
 محافظ العريش كان عتقا منجزا المصدق على سابقة عتقه لسا كرهذا عتقا منجزا
 باختياره حسب اقراره يوم تاريخه بالجلاس المحقة معرفتهم جميعا وأن كلاً من بشير أغا
 وشا كرهذين حرشيد بتعريف كل من صبيح سويلم من أهالى ناحية بشالوش دقهلية ابن
 سويلم سراج وفرج سلمان بندجى السمسار من سكان الجمالية بمصر المحروسة وادعى
 مصطفى العمر يطى الوصى هذا على شا كى السودانى هذا بان هذا المدعى عليه تسمى
 على عبدالله الغزة الرجل البائع الرشيد من أهالى ناحية طحا المرج دقهلية ابن عبدالله
 الغزة بن أحمد الغزة حين كان يهدم سد احدته عنبر أغا هذا المحاضر بالجلاس بترعة
 شهيرة بترعة الملقبة كائنة باراضى ناحية طحا وماجاورهما من القرى بديرية الدقهلية
 وضرب به عمدا عدوانا بمحذ بلطة من حديد ذات يد من خشب ثلاث ضربات مهلكة كانت
 متواليات على أنفه من الجهة اليمنى قاصداً قلبه ومعه دالا كه فاقطع أنفه وكسر
 عظامها وسال منها الدم وذلك فى اليوم التاسع من ش سنة ١٢٩٤ وصار عبدالله
 الغزة المذ كور عليل فراش حتى توفى فى اليوم الحادى عشر من الشهر المرقوم بسبب
 ضربات هذا المدعى عليه له بمحذ البلطة الحديد عدوانا لكونها كانت مهلكة وان
 ميراث عبدالله الغزة القليل المذ كورا انحصر فى زوجته فاطمة بنت أحمد منصور بن أحمد
 منصور من ناحية طحا المذ كورة بحق الثمن فرضا وفى أولاده القصر وهـ مـ محمد وسقينة
 المرزرقان له من مطلقة حسنـة بنت فرج خليل من الناحية وخضرة وفاطمة من
 زوجته المذ كورة بحق الباقي ولا وارث له غيرهم وان هذا المدعى عليه أقرب بعد موت
 القليل المذ كوراء لآبائه هو القاتل له وانه هو الضارب له بمحذ البلطة الحديد عمدا
 عدوانا وكان هذا الاقرار باختياره وهو فى صحته المعتبرة شرعا ويطالبه المدعى الوصى
 المذ كور بما يترتب عليه فى ذلك شرعا وطالب سؤاله عن ذلك فسئل عن ذلك فأجاب بانه
 فى اليوم التاسع من ش سنة ١٢٩٤ حضر احمد زاهر عمدة طحا المرج ومعه جملة رجال
 الى ترعة الملقبة المتقدم ذكرها بالقرب من عزبة عنبر أغا وبشير أغا هذين السا كن بها
 المدعى عليه وكان حضور العمدة المذ كور ومن معه لهدم سد وضع فى التربة المذ كورة
 لينصرف ماؤها لاراضى العزبة المذكورة وكان من جملة من حضر مع العمدة
 المذ كور عبدالله الغزة المذ كور يدعى هذا المدعى وحصل تشاجر بين من حضروا
 وبين سـ كان العزبة بسبب السد المذ كور وضرب بعضهم بعضا وفرغ من بينهم عبدالله
 الغزة المذ كور بنبت من خشب الشوم كان به دمه وهجم على المدعى عليه قاصدا
 ضربه وكان بيد المدعى عليه بلطة من حديد ذات يد من خشب فرفعها بيده تخويقا لجد
 الله المذ كور الى يرجع عنه وهزمه بها فصاب دها أنف عبدالله الغزة المذ كور

خطأ فأنقطع أنف عبد الله الغزة المذكور وانكسر عظامها ووسال منها الدم بسبب ذلك
ومات عبد الله الغزة المذكور بعد مضي يومين بسبب هذه الاصابة ولم يكن المدعى عليه
متعمدا قتل عبد الله المذكور ولا اهلا كما بذلك بل وقع ذلك خطأ من المدعى عليه
بغير عمد ولا قصد للقتل وانكر ما عد ذلك فكاف هذا المدعى اثبات ما أنكره هذا
المدعى عليه فوعدوا انصرف ثم حضر مصطفى العجر يطى الوصى المدعى وشاكر المدعى
عليه واحضر هذا المدعى بسيونيا السقطى بن سليمان السقطى وسلامة قنديل بن
قنديل السقطى من أهالى طحا المذكور واستشهدا بطلب هذا المدعى فشهد كل واحد
منهما ما منقردا بوجه هذا المدعى عليه بقوله أشهدان عبد الله الغزة بن عبد الله الغزة بن
احمد الغزة من أهالى ناحية طحا المرح دقهلية توفى وانحصر ارثه في زوجته فاطمة بنت
احمد منصور بن احمد منصور من أهالى الناحية المذكور واولاده القصرهم محمد
وستيته المرزوقان له من مطلقة حسنة بنت فرج خليل من الناحية المذكور وفاطمة
وخضرة المرزوقان له من زوجته فاطمة المذكور واولادها له سواهم أعلم ذلك وأشهد
به فلم يبد هذا المدعى عليه طعنا في شهادتهم ما وزكيا وعدلا سرائعنا بشهادة السيد
حامد من سنغا ابن عيسى حماد ومحمد داغر من دماص ابن عبد الرحمن داغر التزكية
والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا بقبول وفاة عبد الله الغزة المتقدم ذكره
وانحصار ارثه في زوجته واولاده المذكورين حكما شرعيا في وجه هذا المدعى عليه
للورثة المذكورين ثم ادعى هذا المدعى على هذا المدعى عليه بما ادعى به عليه أولا
وذا كردهواه الاولى المسطورة أعلاه في وجه هذا المدعى عليه حرقا بحرف وانه يطالبه بما
يترب عليه شرعا في ذلك وطلب سؤاله عن ذلك فثبت من ذلك فاجاب بان
عبد الله الغزة المتوفى المذكور والد القصر المشهولين بوصاية هذا المدعى ضرب المدعى
عليه بقبول من خشب شوم كان في يده وقت حضوره لفتح سدا لترعة فضر به المدعى
عليه بيلطة من حديد كانت في يده على أنفه بحدها فأنقطع أنف عبد الله الغزة المذكور
وصار طر مح فراش الى أن مات بعد ذلك بيومين يطالع على هذه الحادثة حضرة
مولا فاشيخ الاسلام مفتى الديار المصرية وتوقيع المحكم الشرعى فيها هل الحكم على المدعى
الاول بمنع من دعواه لتناقضه في الدعوى يكون حكما على موكلته ولا يكون لها
التداعى على المدعى عليه الثانى وان لم يكن مذكورا بالدعوى انه وكيل مفوض حيث
كان مذكورا بالاعلام انها موكلته تو كى لاعام مطلقا مفوضا لقوله ورأيه وفعله حيث
لم يذكر ذلك بالدعوى واذا كانت زوجة المقتول الموكلة لاختيه في الدعوى صارت ممنوعة
من الدعوى بالحكم على وكيلها بذلك يحكم على المدعى عليه الثانى باقراره المذكور
في جواب الدعوى بالقصاص بعد بلوغ القصر وطلبهم لذلك وما حكم الله تعالى أفيدوا
الجواب (أجاب) اقرار المدعى عليه انما في هذا الوجه اقرار بمطلق القتل بالمدد

ولم يصرح فيه بالعمدية وعلى رواية أبي يوسف الجارية عليها العمل الآن يحمل على الخطأ حتى يقول عمدا وإذا لم تثبت العمدية يكون الواجب على المقر الدية بناء على ما ذكره في قضية بها عليه بطلب الوصي وطلب الزوجة الممنوعة عن الدعوى لتناقض وكيلها في الخصومة بدعواه ولا القتل على غير المدعى عليه ثانياً عند تصديقها المدعى عليه المذكور في كونه القاتل لمورثها على هذا الوجه إذا التناقض يرتفع بتصديق الخصم والوصي له أخذ الدية لا يتم كما إن له الصلح على مقدارها ويكون الواجب بمقدار الصلح حالاً كما يقتضيه العقد ولم يؤجل بخلاف الواجب من الدية باصل القتل بدون الصلح فإنه في ثلاث سنين حسب ما هو مقرر في معتبرات المذهب ولا يملك الوصي القصاص على فرض ثبوت ما يوجب به حتى لو أقام البينة على القتل العمدا وعلى إقرار المدعى عليه به لا يقتضي بالقصاص في هذه الحادثة لأن فائدة القضاء بالقصاص استيفاءه وهذا لا يتنافى الاستيفاء من الوصي لأنه لا يملكه والزوجة لا تسمع خصوصاً التقيم البينة عليها نظراً للتناقض نعم لو أقر المدعى عليه بالقتل العمدا وصدقته الزوجة فيه يكون لها القصاص قبل كبر الضغار على إحدى طريقتين في المسئلة بناء على قول الإمام والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من محافظة مصر بتاريخ ٤ رجب سنة ١٣٠٥ بناء على ما ورد لها من نائب محكمة المنية بأفادته من مدير يتابع تصداع الجواب الشرعي عن صورة المرافعة الآتية ذكرها وهو ضمنها حضر مصطفى بن خليفة بن حسين من ناحية العدو بمديرية المنية المقيم بناحية طنطا وحضر لحضوره المسكف أبو العلاء بن عبد الله بن خليفة من العدو المذكور وادعى هذا المدعى مصطفى على هذا المدعى عليه أبي العلاء بن والده خليفة بن حسين بن خليفة من الناحية المذكور كان يملك منزلاً كشفاً وما كانا بناحية العدو بجهتها البحرية للجانب الشرقي يدرب يعرف يدرب البصاليه وذكري دوده الأربعة مستوفاة وقدمات والده خليفة بن حسين بن خليفة المذكور عن زوجته بنكاح صحيح المرأة خيرة بنت مصطفى بن حسين وعن أولاده منها المسكفين مصطفى المدعى ومهرية وآمنة وصفية من غير شريك ولا وارث له سواهم ثم ماتت خيرة المذكور عن أولادها مصطفى المدعى وصفية وآمنة ومصرية المذكور بن فقط من غير شريك ولا وارث لها سواهم وترك خليفة بن حسين بن خليفة والده المدعى المنزل المحدد المذكور ميراثاً لورثته المذكورين وأن هذا المدعى كان في سنة ١٢٥٠ غائباً بناحية طنطا لمدة ثلاث وعشرين سنة ثم عاد إلى العدو في سنة ٨٨٠ فوجد هذا المدعى عليه أبا العلاء بن عبد الله بن خليفة وأرضعاه على المنزل المذكور بحجريا البناء فيه فسأله عن بناته فعرّفه بأنه ما كان بالشرائع من علي بن عبد الله وأبراهيم ابن حسين وأحمد بن علي من الناحية فتوجه لهم وسألهم عن ذلك فعرّفوه بأنه ملكهم فعرّفهم وسأله عن مرضه وبعدها شفي وحضر وتشكى للحكومة بشأن

المنزل المذكور وان شقيقاته مصرية وآمنة وصفية اقنه وكيلاعنن وبدا عن شخصهن
وكالة عامة مخرضة لرأيه وقوله وفعله في الخصومة والدعوى والقبض والاقباض والصلح
والايراماعدا البيع فيما يتعلق باستحقاقهن بالميراث الشرعي من والديهن من المنزل
المذكور وهو ثلاثة انجاسه بالسوية يدين كل واحدة منهن نجسه وقبل منهن الوكالة
المذكورة وان هذا المدعى عليه ابا العلا بن عبد الله بن خليفة واضع يده على المنزل
المحدود المذكور بغير حق ويطالبه برفع يده عنه وتسليمه له لاستيلائه على ما خصه فيه
بالميراث من والديه المذكورين وهو النجسان وتسليم ما خصه موكالاته المذكورات فيه
بالميراث عن والديهن المذكورين وهو ثلاثة انجاسه لكل واحدة منهن نجسه ويسال
سؤاله عن ذلك وبعد ان ثبت وضع يده هذا المدعى عليه على المنزل المذكور بشهادة
كل من الرجلين المكلفين وهم الشيخ محمد بن علي بن علي الشيخ ومحمد بن ابي زيد بن
هنداوى من العدو مثل هذا المدعى عليه أبو العلا بن عبد الله بن خليفة عن دعوى هذا
المدعى مصطفى بن خليفة بن حسين بوفاته والده خليفة ووالدته خيرة وورثتهما
له ولان ذكروه من الورثة ووكالاته عن موكالاته المذكورات فاجاب بالانكار لذلك
ويجده كاي فطالب من هذا المدعى بيته تشهد له طبق دعواه فاحضر الرجلين المكلفين
وهما شاهدان وضع اليد المذكورين وشهدا بعد اامة تشهدا هما من هذا المدعى في وجه
هذا المدعى عليه قائلا كل منهما على انفراده اشهد ان خليفة بن حسين بن خليفة والده
هذا المدعى مات عن زوجه بنته بكاح صحيح المرأة خيرة بنت مصطفى بن حسن وعن
اولاده منها المكلفين مصطفى هذا المدعى ومصرية وآمنة وصفية فقط من غير شريك
ولا وارث له سواهم ثم ماتت خيرة المذكورة عن اولادها هذا المدعى ومصرية وآمنة
وصفية من غير شريك ولا وارث لها غيرهم فاعذر للمدعى عليه في شهادة الشاهدين
فذكر ان محمد بن ابي زيد أحدهما سارق لا يميز والا ورا المملوك لغيره ولا يكون ما يدا في
شهادة أحد الشاهدين لم يكن مطعنا شرعيا ولم يبدخله صارته كيتهما ما سرقنا
بشهادة الرجلين المكلفين عبد الله بن يحيى بن عبد الله وطه بن علي بن مرزوق
كلاهما من الناحية المذكورة فكمتم فور هذا المدعى مصطفى بن خليفة بن
حسين علي هذا المدعى عليه ابي العلا بن عبد الله بن خليفة بوفاته الرجل خليفة بن
حسين بن خليفة وثبوت وورثة له وهم زوجته خيرة بنت مصطفى بن حسن
واولاده منها مصطفى هذا المدعى ومصرية وآمنة وصفية من غير شريك ولا وارث له
سواهم ولو فاته خيرة بنت مصطفى بن حسن وثبوت وورثتهما وهم اولادها مصطفى
هذا المدعى ومصرية وآمنة وصفية من غير شريك ولا وارث لها سواهم ثم طلب من هذا
المدعى بيته تشهد له بوكالاته المذكورة طبق دعواه فاحضر الشاهدين المذكورين
وشهدا في وجه هذا المدعى عليه قائلا كل منهما اشهد بان الثلاث النسوة المكلفات

وهن مصر ية وآمنة وصفية المعروفة لهما عيناه معرفة نامة لقن شقيقة هن هذا المدعى مصطفى بن خليفة بن حسين وكيلا عنهن وبدلا عن شخصهن ووكالة عامة مقوضة لرأيه وقوله وفعله في الخصومة والدعوى والتقبض والاقباض والصلح والابراء ما عدا البيع فيما يتعلق باستحقاقهن بالميراث الشرعي من والديهن خليفة وخيرة في المنزل الكائن بناحية العدو وذ كرا حدوده وهو ثلاثة اجناس فيسه بالسوية يدين لكل منهن خمس واحد وقبل منهن هذا المدعى الوكالة المذكورة بوجهها المذكور ولما لم يبد المدعى عليه في هذين الشاهدين مطعنا شرعيا صارت تركيتهما سرا ثم علنا بمادة الشيخ محمد بن علي بن علي وطه بن علي بن مرزوق وحكمت فورا لهذا المدعى مصطفى ابن خليفة على هـ هذا المدعى عليه ابي العلاء بن عبد الله بن ثبوت وكالاته عن موكلاته شقيقاته مصر ية وآمنة وصفية المذكورات بوجهها المذكور بحضور هذا المدعى الوكيل ثم سئل هذا المدعى عليه أبو العلاء بن عبد الله بن خليفة عن دعوى هذا المدعى مصطفى بن خليفة بن حسين ملك والده ووالده المذكور فاجاب بالانكار لدعواه وجدها كليا وادعى هذا المدعى عليه أبو العلاء المذكور على هذا المدعى مصطفى المذكور بان هذا المنزل الذي تحت يده الكائن بناحية العدو بالجهة المذكورة وذ كرا حدوده التي عينت في الدعوى الاولى ملكه خاصة بالشراء كان اشتره منذ ثمان عشر سنة من علي بن عبد الله بن علي واحمد بن علي بن أبي زيد و ابراهيم بن حسين بن علي المشهورين بالابصالية من الناحية المذكورة بثمن قدره ثمانية وثلاثون جنينا بينتو ونصف ذهبا نقيا جيدا وزنا كل منهم باع له ثلث المنزل المذكور وشائعا باثني عشر جنينا بينتو ونصف وثلث من الذهب النقي الجيد الوزن وهو ملكه بمصاحبة بايجاب وقبول شرعيين وجرى التقابض بينهم وعنده بينة تشهد له بذلك وقبـل احضارها ادعى المدعى هـ هذا مصطفى بن خليفة بن حسين على هذا المدعى عليه ابي العلاء بن عبد الله بن خليفة بانه في ١٣ صفر سنة ٩٠٩ اقر له هذا المدعى عليه أبو العلاء بن عبد الله بن خليفة طاعة مختارا بملك المنزل المحدود المذكور لوالده خليفة بن حسين واشترى هذا المدعى عليه أبو العلاء بن عبد الله بن خليفة منه نصف المنزل المذكور بثمن قدره ثلاثون جنينا بينتو من الذهب النقي الجيد الوزن وباعه له وهو ملكه ولم يحصل تقابض بينهم ما وعنده بينة تشهد له بذلك وان هذا المدعى عليه ابا العلاء بن عبد الله بن خليفة لاحق له في المنزل المحدود المذكور ويطالبه برفع يده عنه ويسال سؤاله عن ذلك فسئل أبو العلاء المذكور عن دعوى هـ هذا المدعى مصطفى المذكور فانسكرها كليا فطلب من مصطفى هـ هذا المدعى بينة تشهد له بطبق دعواه الاقرار من هـ هذا المدعى عليه ابي العلاء المذكور كور بالمنزل المحدود المذكور فاحضر كلا من شاهدين شهدا شهادة غير تامة فطلب منه بينة أخرى فجهز عنها واحضر كلا من محمد بن أبي زيد بن هندواي وطه بن علي

ابن مرزوق وشهدا في وجهه الى العلاء بن عبد الله هذا قائل كل منهما اشهد بان المنزل
الكشف السماوي السكت بن ناحية المدونة وذ كر كل جهة وحدوده كما تقدم ملك
خليفة بن حسين بن خليفة والد المدعى خاصة وقدمات خليفة بن حسين بن خليفة
والد المدعى وترك هذا المنزل المحدود المذ كور ميراثا لورثته المذ كورين وان
المنزل المذ كور ملك هذا المدعى مصطفى بن خليفة واخوانه شقيقاته مصرية وآمنة
وصفية وكلاته المذ كورات الاثر بالميراث عن والدهم خليفة بن حسين ووالدهم
خيرة بنت مصطفى بن حسن وان هذا المدعى عليه ابنا العلاء بن عبد الله بن خليفة واضع
يده عليه بغير حق ولم يبد المدعى عليه في الشاهدين مطعنة افصارت تزكيتهم اسما ثم
علمنا بشهادة محمد بن علي بن علي الشيخ وخبدا الله بن بحيري بن عبد الله وقبل الحكم ادعى
هذا المدعى عليه ابو العلاء على هذا المدعى الاول مصطفى بانه في ١٣ صفر سنة ٩٠٠ صالح
هذا المدعى عليه مصطفى عن دعواه على المنزل المحدود المذ كور على مبلغ قدره ثلاثون
جنيها بفتح من الذهب النقي الجيد والوازن يدفع له منها هذا المدعى عشر بن جنيها
يبتو وعلى بن عبد الله بن علي وأحمد بن علي بن أبي زيد وابراهيم بن حسين بن علي
البائعون له المذ كورون أهلا يدفعون له منها عشرة جنيها يبتو ورضى هذا المدعى
عليه مصطفى بن خليفة بذلك ولم يحصل بينهم ما تقابض في بدل الصلح المذ كور وان هذا
المدعى عليه مصطفى في ٤ صفر سنة ٩٠٠ أقر طائعا بمحتار الذي بينه عادلة بانه لم يكن
له حق في المنزل المحدود المذ كور والآن متعوس له بغير حق ويطالبه بعدم التعرض
ويسال سؤاله عن ذلك فمثل هذا المدعى عليه مصطفى عن دعوى هذا المدعى ابى
العلاء الدفع المذ كور فاجاب بالانكار له كليا فطالب من أبي العلاء المذ كور بيعة تشهد
له طبق دعواه فاحضر شهود المذ كور صحح شهادتهم فطالب منه بيعة شرعية تشهد له طبق
دعواه فغاب الغريقان ولم يحصرا
فأجاب الحكم كما دريس حسن
(أجاب) قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة الصادرة من مصطفى بن خليفة
الاصيل عن نفسه والوكيل عن اخوانه الثلاث على عريضة بم أبي العلاء بن عبد الله بن
خليفة من المدونة فظهر انها غير مستوفاة اذ الحكم الصادر فيها أولا بالوفاء والورثة
صادر للوكيل على الخصم مع ان اللازم ان يصد للوكيل المذ كور وكلاته على غرضهم
المذ كور ولا للوكيل فقط وكذا الانسب تقديم بيعة الوكالة على بيعة الوفاة والورثة وان
كان أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي في دعاوى الميراث وكذا اقتصر حضره فأناب
الحكم في السؤال على السؤال عن الوفاة والارث والوكالة مع ان من جملة الدعوى ملك
المنزل المتنازع فيه على الوجه لا يذ كره المدعى ولم يسال خصمه عن دعواه كلها التي
منها دعوى ملك المنزل ارفا فاللازم هو السؤال عن جميع الدعوى التي من جملتها وضع
هذا المدعى عليه وان المنزل ملك للمدعى وولاته على الوجه المبين ولا حاجة الى قوله

وبعد أن ثبت وضع يد المدعى عليه على المنزل بشهادة فلان وفلان سئل المدعى عليه إلى آخر ما ذكره بل كان أولاً يسئل المدعى عليه عن جميع ما ادعاه المدعى فيجب بوضع يده على المدعى ويدعى ملكه لنفسه على الوجه الذي ذكره ويحده ما عد ذلك فيكلف المدعى اثبات الوكالة أولاً فإذا اثبت بما بالبيعة المنزلة كما يحكم له بها في وجه الخصمين ثم يطلب بيعة الوفاة والارث على الوجه الذي فصله فإذا ثبت ذلك يحكم به أيضاً للمدعى وموكلاته على الخصم ويطلب بيعة وضع اليد فتشهد به ويحكم به بعد اثباته كية اذ ثبتت وضع اليد على العقار وشروط صحة القضاة بالملث به لا للدعوى حتى يصح اثباته بعد الشهادة بالملك قبل القضاة وكذا لم يذ كر الجرح في الدعوى بالنسبة لنصيب الام التي هي زوجة الميت الاول من هذا المنزل إلى اولادها بل افترض على ذ كر الجرح من الميت الاول إلى ورثته وكذا شاهد الوكالة لم يذ كر ان نسب الموكلات إلى جدهن مع غيبتن في شهادتهما بتوكيلهن للمدعى بل ذ كر انهن معروفات لهما عيناً وهو غير كاف ولو فرض حضورهن تلزم الاشارة لمن الا ان يكون المدعى بالجناس فيستغنى عن الشهادة بهما فيبغى إعادة هذه المرافعة لاستيفاء ما هو مقتضى وبعد اجراء ذلك وتتميمها على الوجه اللائق فان ادعى مصطفى المدعى اقرار المدعى عليه بملك المورث وادعى أن المورث باع نصف المنزل للمدعى عليه بالثمن الذي ذكره وكذب المدعى عليه في ذلك يكون رد الماتعة منه دعوى مصطفى المذكور من الاقرار بانتهال ما جملته في المنزل المذكور للمدعى عليه في قدر نصيبه بفرض بقاء العقد في نصيبه حيث عجز عن اثبات دعواه المذكورة ولم يطلب عين خصمه على ما انكره أو طلبه وحلف وكذا لا عبرة بدعوى أبي العلام ادعاه من الدفع الاخير ان لم يثبت به بالوجه الشرعي ويقضى بالمنزل للمدعى وموكلاته عند اقامة البيعة على دعواه المثلث من قبل مورثيه بعد استيفائها نعم لو افام المدعى عليه البيعة الشرعية على دعواه الدفع الاخير واستوفت شرائطها لم يمنع مصطفى المدعى وموكلاته عن المعارضة في المنزل ويكون له ولو موكلاته بدل الصلح اذا ثبت ان الصلح صمد بعد التوكيل الذي ذكره في الدعوى بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر في ٧ ص سنة ٩٥ عن صورة حادثة واردة من مديرية المنية وبى قرار شرح مؤرخ ٥ ربيع الآخر سنة ٩٥ على خطاب من حضرة قاضي المنية مضمونها قد حضر أحمد بن سالم بن موسى الجهادي من ناحية المطاعنة وادعى على غريمه الرجل على بن حسن بن حسن المقيم بأبغادية حسين بك صبرى بان هذه الباقعة ملكه بالاستحاج ويسأل المدعى عليه على بن حسن المذكور واضح اليد قد ادعى بانها ملكه بالشرا من شخص يسمى الحجاج ابراهيم ابن علي بن عبد الله من ناحية جالدة وبعد سماع دعواه واول البيعة التي شهدت لكل منهما ما طبق دعواه حكم لاجد بن سالم الجهادي مدعى النجاج على الرجل على بن حسن مدعى الشراء بملكية الناقة المذكورة وسلمت اليه بعد حلقه اليه من الشرعية ثم بعد

الحکم المذکور حضر الحاج ابراهيم بن علی البائع للناقة المذکورة للرجل علی بن حسن السابق ذکره وادعی علی الرجل أحمد بن سالم الجهادی المستحق لها بان الناقة المذکورة كانت ملكه بالشراء من شخص يسمى حسین بن حمدان وعرفه وانها كانت ملك بائعه حسین المذکور بالنتاج وانه هو كان باعها للرجل علی بن حسن المذکور وان الحکم لأحمد بن سالم المذکور باستحقاقه للناقة المذکورة بالنتاج من بدعی بن حسن المشتري المذکور كان باطلا وان علیا المذکور يريد الرجوع علیه بثمن الناقة المذکورة ويطالب أخذها من المستحق لیسلمها للمشتري لعدم الرجوع علیه وبسؤال المستحق المدعی علیه انکر ما ادعاه علیه هو بعد ان سمعت دعوی الحاج ابراهيم المذکور البائع الثاني علی أحمد المستحق المذکور بان الناقة المذکورة ملك بائعه حسین المذکور بالنتاج وسمعت بينته أيضا فوقف فيها لان المنصوص علیه ان دعوی البائع فتاج الناقة عند بائعه وان الاستحقاق كان باطلا لا وقبول بينته علی ذلك يصح اذا كانت دعواه علی المشتري عند ارادة المشتري الرجوع علیه بالثمن بعد استحقاقها من يده بالبينة لان الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فتكون الدعوی علیه ويكتفي بحضوره وأما دعوی بائع الناقة المذکور علی المستحق كما في هذه الحادثة فانما توقف في صحتها لان غاية ما ذكره ان المشتري اذا اراد الرجوع بالثمن علی بائعه بعد الاستحقاق فبهرن البائع علیه انه كان نتيج عنده أو عند بائعه وان الاستحقاق كان باطلا هل يشترط حضور المستحق والدابة أولا يشترط خلاف في ذلك والإصحح انه لا يشترط حضرة المستحق واذا كان الأمر كذلك فهل تصح الدعوی علی المستحق كما تصح علی المشتري مع انه بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع مالم يصر له بالثمن علی البائع أو يكون الحکم للاستحقاق نافذا ولا عبرة بما ادعاه البائع الثاني علی المستحق المحكوم له بالناقة المذکورة ولهذا صار نسخ صورة الدعوی لاجل عرضها علی حضرة مولانا واستاذنا الاعظم شيخ الاسلام ومفتي الانام بالمهروسة وكل ما افاده حضرة استاذنا المومنا اليه يكون العمل بمقتضاه (أجاب) ذكر في فتاوى العلامة خير الدين في اوائل باب الاستحقاق ما نصه سئل في رجل اشترى بهيمة من آخر فباعها للمشتري من آخر فاستحققت من يده بدعی النتاج هل اذا أقام المستحق منه بينة ان نتاج بهيمة بائع بائعه يبطل الحکم للمستحق ومثله اذا أقام بائعه بينة وكذا اذا أقامها بائع بائعه أم لا اجاب نعم باقامة البينة من كل منهم يبطل الحکم للمستحق والله اعلم اه ومنه يعلم انه لا فرق بين اقامة البينة من المشتري علی المستحق أو من بائعه علی المستحق أو من بائع بائعه علیه أيضا في القبول وابطال الاستحقاق السابق باقامة البينة علی الفتاح عندها البائع أو بائع البائع من ذي اليد الذي ثبت الاستحقاق في وجهه اذا استوفى الاثبات شرائعه المعتمدة شرعا لان كلام البائع وبائع البائع بالنسبة لمن اثبت الاستحقاق أولا ذويد

وبينة ذى اليدى النتاج اولى كما لعل به فى الخبرية أيضا فى جواب سؤال قبله وبه يظهر
 انه لا يشترط كون الخصومة واقعة بين المشتري المستحق عليه وبائعه عند ارادة المشتري
 الرجوع عليه بالثمن كما يستفاد من جواب الخبرية السابق ومن غيره من عبارات
 المذكورة فى الكتب ويستفاد ذلك أيضا مما ذكره فى نور العين قبل أو آخر الفصل
 العاشر حيث قال المدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان المدعى عليه أحد الورثة
 فبرهن الوارث الاخر أن المدعى قال انما بطل فى دعوى يسمع قال فى جامع الفصولين
 يرد عليه ما رقبـل ثلاثة اوراق نقلا عن ذـ انه يسمع من البائع ومن المكفول عنه
 وان لم تكن الدعوى عليه ما قال فان اجيب ان كلامه - ما مدعى عليه معنى يرد أن
 الوارث الاخر أيضا كذلك فلا وجه للمصرأه وما ل هذه العبارة فى جامع الفصولين
 من الفصل المذكور الا ان لذى وجد بنسخة جامع الفصولين بدل قوله قبل ثلاثة
 اوراق قبل هذا باسطر وهو الموافق لما هو مذکور قبل هذه العبارة فى جامع الفصولين
 فى النسخة المذكورة ومن هذا يعـ لم ان المشتري لو اراد الرجوع - على بائعه بعد ثبوت
 الاستحقاق المذكور يكون للبائع الدعوى - على المستحق بنتاج الدابة المذكورة فى
 ملك بائعه ويقيم البينة فتقدم بينته أنه كونه ذايده سابقة ويكون هذا دفعا معو عالا انه
 مدعى عليه معنى اذا بالقضاء بينته يندفع عنه طلب الثمن عن اشتري منه وما تفيد
 القروع المنقولة من ان المشتري بعد الاستحقاق عليه لو ادعى - على بائعه ثبوت ذلك
 الاستحقاق واراد الرجوع بالثمن عليه فبرهن بائعه على النتاج فى ملكه او ملك بائعه
 وبطلان القضاء ليدفع الرجوع عليه يقبـل ثم اختل فى اشتراط حضرة المستحق
 وعدمها مع اختلاف التراجع فى ذلك واشتراط حضور الدابة وعدمها فذلك لا يقتضى
 المحصر وعدم سماع دعوى البائع أو بائعه على المستحق على وجه ما سبق كما يستفاد من
 سؤال الخبرية وعبارتى نور العين وجامع الفصولين هذا ما ظهر لى فى الجواب والله
 ته الى اعلم (سئل) بافاد من محافظة مصر مؤرخة ٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٤ بطلب المحكم
 الشرعى فى صورة مرافعة شرعية صادرة - لى يدقضى المصورة مضمونها بمجلس
 المنصورة بحضرة حضرات ارباب ادهى المربى الصباغ ابن المرحوم مصطفى بن حسن
 الصباغ من منية غمر على المحاضر معه بالمجلس نصر الخولى هذا عمدة بشالوش دقهلية
 ابن المرحوم منصور الخولى ابن المرحوم منصور الخولى الكبير بان يوم الجمعة خامس
 سؤال سنة ١٢٩٤ كان المدعى عليه هذا حضر جانب مياه من ترعة اساحل البكائمة
 بناحية منية غمر لى اراضيه بحوص الجميرة باراضى بشالوش حضر عبد الله شبيب
 ابن عطية شبيب واطلق جانب مياه من المياه المذكورة فى أرضه حضر له منصور ابن
 المدعى عليه هذا مع جملة اشخاص من الشغالين عند والده ومنع نزول المياه فى غيط عبد الله
 شبيب المذكور فما كان من عبد الله الا فتح السد الذى سده منصور ولد المدعى عليه

وصار بينهما النزاع في سدا المياه وفتحها واخير منصور ارسل لوالده المدعى عليه هذا
 فخر له والدة المدعى عليه هذا وسال ولده عن قطع السد فاخبره ولده ان عبد الله شبيبا
 الذي قطع السد فقال له أين عبد الله فرد عليه عبد الله المذكور بقوله انا فامر المدعى
 عليه هذا اتباعه باخذ عبد الله المذكور فاخذوه وشوابه بين قصب وقطن محمد دولة
 من بشالوش فخر محمد حسنين الكيال اخو المدعى لاه ابن المرحوم حسنين الكيال بن
 محمد من منية غمر وقال ليصر المدعى عليه هذا أنت آخذ عبد الله شبيبا التوجه الى اى
 جهة لا يصح منك ذلك لان عبد الله شيخ بالديوانت عمدة فلا يصح منك ذلك فما كان من
 نصر المدعى عليه هذا الا ضرب محمد احسنين الكيال المذكور بنبتوت كان بيده عمدا
 عدوانا في رأسه فكسر عظمها وسال منها الدم فسقط على الارض فلما سقط على الارض
 بسبب ضربه له بالنبتوت قال له المدعى عليه هذا أنت بعفريت وهذه بتاتيك وضربه
 بالنبتوت المذكور عمدا عدوانا مرة اخرى على منخره فكسرهما وسال منها الدم وبعد ذلك
 توجه المدعى عليه هذا مع اتباعه الى الناحية بلدة فباع ذلك المدعى فوجه الى الغيط
 فوجد اخاه محمد احسنين المذكور مصابا بهذه الاصابة وكشف عليه من الحكيمة ومأمور
 ضبطية المراكز وبعد ذلك حملوه على خشبة وقروه وابه الى ديوان المركز بناحية منية
 غمر ومات في ثاني يوم بسبب الاصابة المذكورة وان محل الاصابة فهو وعند ساقية محمد
 دولة من أهالي بشالوش التي على جرف ترعة التعبانية برأس غيط محمد دولة المذكور
 وكانت الاصابة المذكورة في وقت الظهور من يوم الجمعة المذكور وان الوارث لجد حسنين
 الكيال المذكور اخوه لاه المدعى المذكور المرزوق معه لوالده شلبية بنت المرحوم
 منصور بن منصور ابن المرحوم نصار وشقيقه تاهه ما خضرة وأم الخير المرزوق فتان مع
 شقيقة محمد حسنين المذكور لوالده المرحوم حسنين الكيال ابن المرحوم محمد الكيال
 من زوجته شلبية المذكورة ووالده شلبية المذكور من غير شريكت وان شلبية وبفتها
 خضرة وأم الخير المذكورات اعلاه وكان المدعى هذا عهن في الدعوى والخصومة
 والمرافعة مع المدعى عليه هذا في شأن قتله لمورثهن محمد احسنين الكيال المذكور
 ومطالبته بما يترتب عليه في ذلك شرعا وكالاته مفوضة مطلقة عامة لقوله ورأيه وفعاله
 وقبلها منهن لنفسه وذلك الى يد قاضي مركز منية غمر بموجب اعلام مشمول بختم قاضي
 منية غمر حاضر في يد المدعى ويطالب المدعى المدعى عليه هذا بما يترتب عليه في قتله
 لاختيه محمد حسنين المذكور شرعا وطلب سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك
 فاجاب بالانكار لدعوى المدعى وجمدها كليا وكلف المدعى اثبات دعواه وفاة محمد
 حسنين المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكورين وتوكيل والدته وشقيقته له طبق
 الاعلام فاحضر محمد اسمعيل الدميري بن اسمعيل الدميري من منية غمر واستشهد بها
 يعلمه في ذلك بطالب المدعى فشهدته مرداء واجهة المدعىين بقوله اشهد ان محمد

حسنين بن حسنين الكيال اخا المدعى هذا لأمه توفى وانحصر ارثه الشرعي في اخيه لأمه
 المدعى هذا وفي والدته شلبية بنت منصور بن منصور والد المدعى هذا أيضا وفي شقيقة تيم
 ما خضره وام الخير المرزوقتان لوالدهما مع محمد حسنين المتوفى المذكور من امهم شلبية
 المذكورة ولا يعلم له وارثا سوى والدته وأخيه لأمه هذا وشقيقة تيم المذكورة بنين واحضر
 محمد اطراذين أحـ مدطراد من منية غمر واستشهد عجايعا مع في ذلك بطلب المدعى
 فشهد منفردا بوجهة المتداعيين مثل شهادة الشاهد الاول حرقا بحرق في فعند ذلك
 صدق المدعى عليه المذكور على شهادة الشاهدين المذكورين وعلى تو كيل شقيقتي
 المتوفى ووالدته للمدعى هذا حسب ما هو موضح بأعلام التوكيل وأنه كثر به لمحمد حسنين
 المذكور وموته بسبب ذلك فعند ذلك حكم بوفاة المتوفى المذكور وانحصار ارثه في
 ورثته المذكورين وتو كيل شقيقتيه ووالدته للمدعى هذا بتصديق المدعى عليه هذا
 ثم ادعى المرسى الصباغ المدعى المذكور على نصر الخولي المدعى عليه بما ادعى به أولا
 حرقا بحرق وطلب سؤاؤه عن قتله لأخيه لأمه على الوجه المسطور بالدعوى وبالسؤال
 منه عن ذلك أجاب بالنكار فطلب من المدعى بيعة تثبت قتل المدعى عليه هذا لأخيه
 على الوجه المسطور فاحضر عبده الطور بن عـ على الطور بن عبد الله الطور وطلب المدعى
 الاستماع الى شهادته فاستشهد بطلبه فشهد في وجه المتداعيين بقوله أشهد أن في يوم
 الجمعة ٥ شوال سنة ١١٠٠ كانت المياه جار به بمسقة بين دنديط وبنالوش فعبس الله
 شبيب من أهالي دنديط حول جانب مياه من المسقة المذكورة الى غيطه فحضر له منصور
 الخولي بن نصر الخولي المدعى عليه هذا ومعه ستة اشخاص وأمر بمنع المياه عن غيط
 عبد الله المذكور وسد ها عنه فحضر المدعى عليه هذا بعد ذلك ومعه اشخاص بكثرة فقال
 من قطع المسقة في غيطه فاخبروه ان عبـ الله شبيبيا هو الذي حول المياه في غيطه فقال
 المدعى عليه هذا أن عبد الله شبيب فحضر له عبد الله شبيب وقال له انا فعند ذلك أمر
 المدعى عليه هذا الاشخاص الذين معه باخذه فاخذوه وتوجهوا به فحضر له محمد حسنين
 المدعى بشانه أخوه هذا المدعى ولا يدري ان كان شقيقا أو لاب أولام وقال انصر المدعى
 عليه أنت أخذت عني لتوجهه لاي جهة فسا كان من نصر المدعى عليه هذا الاضر به
 بنيت مكان في يده في رأسه وضربه مرة ثانية على منخره فسقط محمد حسنين المذكور
 مطروحا على الارض وقال نصر للاشخاص الذين معه اضر بوا يا رجال فحضر بوا الاشخاص
 دنديط الذين من بجلتهم الشاهد المذكور وبعد ذلك أخذ المدعى عليه الاشخاص
 الذين معه وتوجهوا بواقي محمد حسنين المذكور مطروحا على الارض الى ان حضر
 محمد دنديط والحكيم وصار الكشف عليه بمحض جمع من المسلمين وبعد ذلك حملوه
 ووجهوه الى ناحية منية غمر لكونها بالده ومات في صبح ثاني يوم الضرب بسبب الضرب
 المذكور وكان ذلك عند مساقية محمد دولة من بنالوش في اليوم المذكور أعلاه أعلم ذلك

وأشهره وأحضر الامام الطور من دنديط ابن موسى الطور بن عبده الطور واستشهد
 عما يعلمه في ذلك بطلب المدعي فشهد منفردا في وجهه المتداعيين بقوله أشهد ان
 في يوم الجمعة في شهر شوال سنة ٤٠٠ هـ كان ما دام منصور بن نصر الخولي المدعي عليه هذا
 على مسقة تسمى مسقة التعمانية الكائنة بين أراضي بشالوش ودنديط فوجد مياهها
 من المسقة المسمى بكورة فازلة في غيط فسأل من عبد الله شبيب عن حول المياه بهذا
 الغيط فأخبره انه هو الذي حولها فامره بسدها فحضر نصر المدعي عليه هذا وسأل من ولده
 منصور الخولي عن حول مياه المسقة المسمى كورة في غيطه فأخبره انه عبد الله شبيب
 فامر من معه باخذه فأخذوه ومشاوبه بين القصب والقطن الذي هناك فحضر محمد
 حسنين المذكور المدعي بشانه وساله ما ذاك يريد عبد الله شبيب المذكور والى أى جهة
 وجهه فلا كان من نصر هذا الاضربه بنبوت في يده مرتين مرة في رأسه ومرة في منخره
 فسقط على الارض وبعد ذلك توجه نصر مع الاشخاص الذين معه الى بلدوه وبعد ذلك
 حضر عدة دنديط وحكيم القسم وصار الكشف عليه وتوجهوا به الى بلدة ناحية منية
 نهر ومات في صبح ثاني يوم الضرب بسبب ذلك بناحية منية نهر وان الضرب المسمى كور
 كان عند ساقية الدولة باراضي بشالوش في وقت الظهر في اليوم المذكور وانه لا يعرف
 اسم والد المدعي بشانه وذكر انه أخو المدعي هذا لانه أعلم ذلك وأشهره وأحضر
 حجة ودة شبيب بن حجة ودة شبيب بن علي شبيب من دنديط واستشهد عما يعلمه في ذلك
 بطلب المدعي فشهد منفردا في وجهه المتداعيين مثل شهادة الشاهد الثاني حرقا بحرف
 غير انه لا يعرف جهة اخوة المقتول للمدعي وأحضر عطية الشرفاوى بن محمد الرحال ابن
 الحاج ابراهيم الرحال المقيم بناحية دنديط واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعي
 فشهد منفردا في وجهه المتداعيين بقوله أشهد أن بعد العيد الصغير سنة ١٢٩٤ بنحو
 ستة أيام كان في غيطه ليجمع قطنه فنظر رجالا بكثرة فتوجه اليهم فوجد المدعي عليه
 هذا مع اشخاص بلده بكثرة وسألهم عن حول المياه من المسقة في غيطه فأخبروه ان عبد
 الله شبيب هو الذي حول المياه في غيطه فعند ذلك قال المدعي عليه هذا أين عبد الله
 شبيب فقال له عبد الله شبيب ها هو أيا فقال له أنت أخذت المياه لاى شئ وضربه
 بالكف على وجهه وأمر أتباعه باخذه فأخذوه فعند ذلك حضر له محمد حسنين المدعي
 بشانه وقال لنصر المدعي عليه هذا أنت أخذت عبد الله لاى جهة فلا كان منه الاضربه
 بنبوت في يده مرة واحدة أصابته في رأسه وقال له اضرب يا ولد ففر الشاهد المذكور
 هاربا ولا يدري ما ذا جرى ولا يعرف اسم والد محمد حسنين المذكور ولا جده وأحضر
 السيد سالم ابن الحاج سالم من العربان المقيمين باراضي منية القرشي واستشهد عما
 يعلمه في ذلك بطلب المدعي فشهد منفردا في وجهه المتداعيين بقوله انه في يوم الجمعة
 لا يعرف هو من أى شهر في زمن الفيل حضره بناحية دنديط ليطلب عبد الله شبيب

بباقی ثمن بجل اشتراه منه فاخبروه انه في الغيط فتوجه له في الغيط فوجد أهالي دنديط
وبشالوش يتشاجرون مع بعضهم في شأن المياه فسمع من شخص يسمى نصر الا يعرفه
يقول اضربوه يا اولاد فعد ذلك فرها ربا ولا يعرف شيئا غير ذلك واحضر احمد شبيب بن
احمد بن ابراهيم بن ابراهيم شبيب من دنديط واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب
المدعي فشهد منفردا في وجه المتداعين مثل شهادة الشاهد الاول حرفا بحرف الا انه
زاد عنه أن محمد احسين المدعي بشانه اخو المدعي هذا لانه وأحضر جاب الله الشرفاوى
ابن حسن الشرفاوى من دنديط واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعي فشهد
منفردا في وجه المتداعين بقوله اشهد انه كان يجمع قطنا في خامس يوم العيد الصغير
فضره مرة في الغيط فتوجه اليه فوجد نصر الحولى هذا عمدة بشالوش مع اشخص بلده
وسال نصر المذكور عن حول مياه التربة في غيطه فردعا عليه عبد الله شبيب وقال
له انا لذي حولتها في غيطي فامر اتباعه باخذه فاخذه بعض اتباعه وأمر البعض بضرب
أهالي دنديط فحصل للشاهد المذكور بعض ضرب فعد ذلك فرها ربا ولا يعرف ماذا
جرى بعد ذلك فعند ذلك ذكر المدعي عاينه ان الشهود المذكورين أقارب بعض وهم
أهل الواقعة واخصام له فطلب من المدعي يدنة غير هؤلاء فعرّف ان لا يدنة معهم غيرهم
يطالع على هذه الحادثة حضرة شيخ الاسلام وعفتي الديار المصرية ونوجوم سيادته
الافادة عن الحكم الشرعي فيما (أجاب) في صورة هذه المرافعة قصوري في تعريف المقتول
وامه شامية في شهادة شهود الورثة حيث لم يذكر وانسبهم ما الى جدهما في الشهادة فلا
يقضى بها الا بعد تمام تعريفهما بذلك ما لم يكونا مشهورين بما ذكر فيهما شهرة تميزهما
عن غيرهما والحكم بالنسب وجهر الارث وكذا ابو كالة المدعي عن باقي الورثة لا يكفي
فيه تصديق الخصم المدعي عليه بذلك عند انكاره الحق المدعي وكذا شهادة شهود
القتل السبعة على الوجه الموضح في هذه الصورة غير كافية لعدم افادة بعضهم القتل
المدعي على الوجه الذي ادعى به وتقصير البعض في تعريف الشهود بقتله والله تعالى
اعلم (سئل) بافادته من محافضة مصر في ١٨ رجب سنة ١٢٩٥ هـ عن الحكم في صورة
مرافعة من حضرة قاضي المنصورة مضمونها بما تجلس المنصورة بحضرة حضرات اربابه
ادعى على البار هذا ابن المرحوم الحاج علي البار بن حسن العايدى من ناحية المطرية
على الحاضر معه بالتجلس حسن نويسر هذا ابن المرحوم مصطفى نويسر بن سليمان
نويسر ان اخا المدعي لايه هو المرحوم محمد العايدى ابن الحاج علي البار بن حسن
العايدى المذكور اياه كان من تجار المطرية وقوم ملووب منه لمصلحة المطرية نجسة
ونجسون جنبا اسكانيا وطلمبه عثمان بك مامور المطرية اذ ذلك وطلب منه المبالغ
المرفوم فطلب منه وعدا بعشرة ايام فرد عليه بقوله له ولا ساعته واحسنته واعر عثمان بك
الموما اليه اتباعه برميته وضر به فطرحوه على الارض والمدعي عليه هذا لوى ذراعى

محمد العايدى وجعلهم اخلاقه على ظهره ووضع ركبته على ظهر محمد العايدى المذكور
وتحامل عليه وصار ضرب محمد العايدى المذكور على رجله بالزخم ضربا شديدا واستمر
نحو ساعة حتى اشرف على الهلاك وصار وقع الضرب عنه واخراج محمد المذكور لخارج
الحل الذى ضرب فيه وتر كوه نحو ساعة ثم امر المأمور الموما اليه باحضاره امامه ثانيا مرة
فخضرب يمينه وطلب منه المبلغ المرقوم فقال له انما احضرت المبلغ في هذه المسافة
فامر بطرحه على الارض ثانيا وصار ضرب به من خدمة المصلحة وأنه لا يعرف اسماء
الضاربين له ولا الماسكين له في المراتين والمدعى عليه هذا الا وذراعيه وممسكهما
وجالس بركبته على ظهره ومتحامل عليه واستمر الضرب عليه ثانيا مرة نحو ساعة ايضا
ثم بعد ذلك صار سجنه في محلى في الغيط المعروف بغيط النصارى حيث كان ضرب به في
الحل الذى هناك نحو اربع ساعات وبذلك صار اخراجه وارساله بافادة من حضرة
البك الموما اليه انناظر المطرية لا جعل وضعه في السجن هناك فصار وضعه في سجن
المطرية ثلاثة ايام فلما قظر ناظر المطرية حالة الشخص المذكور وهو يتشكى من
صدره ومن ظهره بسبب وضع المدعى عليه هذا ركبته على ظهره واتكأ عليه حالة
الضرب رده الناظر الى حضرة المأمور الموما اليه فلما وصل اليه ونظر الى حالته التى
هو فيها التى تشات مما حصل له ارسله الى منزله فلما وصل الى منزله توجه اليه المدعى
المذكور ليظهر حاله فوجده عادما فتركه وتوجه الى دمياط وعرض للحفاظة بارسل
حكيم الحفاظة ليكشف عليه فاخذ الحكيم وتوجه معه فوجد اخاه محمد العايدى توفى
فعرّف الحكيم المحضر معه من دمياط ان يكشف على اخيه المذكور ويحضر كشفهما
يوجد فيه من العلامات فلم يرض بذلك فاحضر حكيم باشى مديرة الدقهلية وحكيم
مر كزكو نسر وصار الكشف عليه بعرفتهم فاتفقوا بالكشف انه ان كسر الضلع
الثالث من الاضلع الصادقة من صدر اخيه وان موته بسبب كسر الضلع المذكور
لا غير وان كسر الضلع المذكور فهو بسبب وضع المدعى عليه هذا ركبته على ظهر محمد
العايدى المذكور وقت الصرب في المراتين وتحامل عليه وهو مطروح على الارض
الميلطه بالبلاط الحجر وان الوارث لهم محمد العايدى المتوفى المذكور زوجاته الاربع هن
السيدة بنت السيد حامد بن علي حليط ولية بنت صالح بن عبد الفتاح وهما ام احمد بنت
الشيخ منياوى سعيد بن الطنطاوى وسعيدة السوداء نية بنت عبد الله معتقته المتزوج
بها بعد عتقها منه وبناته الاربع هن بغدادية البالغة وزهرة وسترة القاصرتان عن
درجة البلوغ المرزوقات له من زوجته سيدة المذكور والسخيلية القاصرة ايضا
المرزوقة له من زوجته معتقته سيدة المذكور واخوته لابيهم المدعى هذا وفاطمة
وسيتية اما لغتان من غير شريك ثم توفيت السخيلية المذكور وانحصر ارثها الشرعى
في والدتها سيدة المذكور واخواتها لابيها الثلاث المذكورات وفي محمد المدعى

المذكور وانه ثبت وفاة محمد العايدى المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكور بن
 لدى قاضي المطرية بمقتضى الاعلام الشرعى المحرر منه المؤرخ في سادس شعبان سنة
 ١٢٩٤ وبنائه بالجاسر دل مضمونه على ذلك وان كلام من زوجته الاربع وبناته
 بمداينة البالغة وشقيقتى المدعى المذكور اختى المتوفى لايه وكتبت عنها المدعى في
 الخاصة والمرافعة والتداعى على المدعى عليه بذاتى شان موت مورثه محمد العايدى
 المذكور بسبب وضع ركبته عليه على ظهره مدة الضرب وتحماله عليه وهو
 مطروح على الارض ومطالبته بما يترتب عليه في ذلك شرعا لوكالة المطلقة المفوضة
 لقوله ورأيه وفعله وقيل من التوكيل لنفسه وان حضرة قاضي المطرية اقامه وصيا
 على كل من زهره وستوة القاصرتين المذكورتين بموجب اعلام شرعى مشمول بمختمه
 مؤرخ ٦ شعبان سنة ٩٤ ويطالب المدعى المدعى عليه هذا بما يترتب عليه في ذلك
 شرعا بالاصالة عن نفسه وبوصايته على البنيتين المذكورتين وتوكله عن الموكلات
 المذكورات ويسال جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار
 لدعوى المدعى وجدها جديدا كيا فطلب من المدعى اثبات وفاة اخيه المدعى بشابه
 وانحصار ارثه في ورثته وتوكل الموكلات المذكورات واثبات مضمون اعلام الوصاية
 وفاته بنته السخيلية بعده وانحصار ارثها في ورثتها المذكورين فاحضر محمد الاعمر
 ابن الحاج احمد عيدين عيدين الرفاعى من المطرية وطلب المدعى الاستماع الى شهادته
 فشهد في وجه المتداعيين قائلا اشهد ان المرحوم محمد العايدى ابن المرحوم الحاج
 على ابنا زين حسن العايدى من المطرية توفى وانحصار ارثه الشرعى في زوجته الاربع
 المذكورات اعلاه وهن ايلة بنت صالح بن عبد الفتاح والسيدة بنت السيد جليط
 وهن بنت الشيخ منياوى سعيد الجميع من المطرية وسعيدة السودانية بنت عبد الله
 بنت محمد العايدى المذكور المتزوج بها بعدة سنة لها وبناته الاربع هن بمداينة البالغة
 وزهره وستوة القاصرتين عن درجة البلوغ المرزوفات له من زوجته السيدة المذكورة
 والسخيلية القاصرة المرزوفة له من زوجته بنته سيدة المذكورة وفي اخيه لايه على
 البازا المدعى هذا وشقيقتى المدعى هما فاطمة وستية من غير شريك ثم توفيت السخيلية
 المذكورة وانحصار ارثها الشرعى في والدتها سيدة المذكورة وفي اخواتها لايه الثلاث
 المذكورات وفي غيرها المدعى المذكور من غير شريك وان الزوجات الاربع وبمداينة
 المذكور ذاعلاه وشقيقتى المدعى المذكورتين وكان هذا المدعى في الدعوى والخاصة
 والمرافعة مع المدعى عليه هذا وفي مطالبته بما يترتب عليه شرعا بسبب موت محمد العايدى
 المدعى بشابه بوضع ركبته على ظهره وفي ذراعيه وقت الضرب وكالة عامة مطلقة
 مفوضة لقوله ورأيه وفعله وقيل من التوكيل لنفسه هذا المدعى وأن حضرة قاضي
 المطرية اقام المدعى هذا وصيا على بنتى محمد العايدى المذكورتين القاصرتين عن

درجة البلوغ وقيل منه الوصاية لنفسه وحرره له اعلا ما بذلك مؤرخا به شعبان سنة
 ٤٠٠ هـ اعلم ذلك واشهد به واحضر أحمد باشا بن علي باشا بن زهير باشا من المطرية
 واستشهدا بما علمه في ذلك بطلب المدعي فشهد في وجه المتداعيين مثل شهادة الشاهد
 الاول حرفا بحرف وزكيا وعدلا سرا ثم علنا بشهادة كل من العمدة الفاضل الشيخ
 ابراهيم العفني ابن المرحوم الحاج أحمد العفني من دمياط والحاج محمد الفوالي بن
 الحاج عبده الفوالي من المطرية التزكية والتعديل المعبرين شرعا فعند ذلك حكمنا
 بوفاء محمد العايدى المذکور المدعي بشانه وانحصار ارثه في ورثته المذکورين وبوفاء
 بنته السخيلية المذكورة به وانه وانحصار ارثها في ورثتها المذکورين وبالتوكيل
 والوصاية المذکورين على الوجه المسطور في وجهه هذا المدعي عليه ثم بعد ذلك ادعى
 المدعي المذکور على حسن نويصر المدعي عليه هذا بالاصالة عن نفسه وبوصايته
 ووكانته عن باقي ورثة محمد العايدى المذکور بانه هو الفاتل لاختيه محمد العايدى
 المذکور المدعي بشانه بسبب وضع ركبته على ظهره واتكائه عليه وفي ذراعيه وقت
 الضرب وتحماله عليه تحملا لا شديدا حتى ان كسر الضلع الثالث من صدره بسبب
 اتكائه عليه ومات بسبب ذلك ويطلب له شرعا بما يترتب عليه للورثة المذکورين
 ويجوا به عن ذلك وبالسؤال من المدعي عليه عن ذلك اجاب بالانكار فطلب من المدعي
 بينة تثبت دعواه فاحضر احمد باشا المذکور احد شهودي الوفاة والارث واستشهد
 بما يعممه في ذلك بطلب المدعي فشهد في وجه المتداعيين بقوله أشهد انه كان
 مملوكا منه ومن محمد العايدى المدعي بشانه ومحمد الاعمر شاهد الوفاة الثاني مبالغ
 المصلحة المطرية فطاهم حضرة عثمان بك مامو بالمطرية اذ ذاك من شان المبالغ
 المملوكة منهم المصلحة المطرية وان الذي كن مملوكا من محمد العايدى المذکور وحسنة
 وخمسون جنبا انكيزيا فامرهم عثمان بك المملوك اليه يدفع المصلحة فقال له أمهاني
 عشرة أيام فقال له ولا ساعة وأمر بطرحه على الارض وضربه فطرحه على الارض خدمة
 المصلحة وهم الحاج ابراهيم وحسين ودرويش هؤلاء مع محمد البربري الغائب عن المجلس
 وحسن نويصر هذا لوى ذراعيه وجعلها خلفه على ظهره ووضع ركبته على ظهره
 واتكائه عليه كذا في ذراعيه وضربه هؤلاء الثلاثة مع محمد البربري الغائب مناوبة
 اثنين بعد اثنين ومكث الضرب نحو ساعة والمدعي عليه هذا بارك على ظهره ومكث
 عليه بركبته ثم صار رفع الضرب عنه واخرجوه ثم أمر عثمان بك بحضوره ثانيا
 وطلب منه المبالغ فقال له انما احضرته وانما خارج فامر بضربه ثانيا فطرحه المذکورون
 على الارض المبللة بالبلاط وضربه هؤلاء مع محمد البربري الغائب والمدعي عليه هذا
 لاو ذراعيه أيضا كالمرة الاولى وبارك على ظهره بركبته ومكث عليه مع التحامل عليه
 وضربه هؤلاء مع محمد البربري الغائب نحو ساعة أيضا وبعد ذلك صار ضرب الشاهد

المذكور وضمير محمد الاعسر المذكور بامر عثمان بك والذي ضميرهم ما هو لا مع محمد
 البربري المذكور وحسن تويهم هذا الاوذراعيهم ما وجالس على ظهرهما بر كبتة وفعل
 بهما كما فعل بمحمد العايدى المذكور وبعد ذلك صار وضعهم في السجن في غيظ
 النصارى ثم بعد ذلك صار ارسا لهم بحبس المطرية وفي مدة السجن صار يتشكى للشاهد
 المذكور وهو محمد الاعسر المذكور من ظهريه ومن صدره واخبرهما ان الضرب لم يؤلمه
 انما الذى اضر به هو جلوس المدعى عليه هذا على ظهره واتكاؤه عليه بر كبتة حتى
 حصل له الالم الشديد في ظهره وصدره وان وفاة محمد العايدى اخى المدعى هذا لاييه
 المدعى بشانه المذكور قهسى بسبب جلوس المدعى عليه هذا بر كبتة على ظهره قال اعلم
 ذلك واشهديه واحضر محمد الاعسر شاهدا لوفاة الثاني وطلب المدعى الاستماع الى
 شهادته فاستشهد فشهد بمثل شهادة الشاهد الاول حرف بحرف من غير زيادة ولا نقصان
 في وجه المتداعيين فطلب من المدعى بيضة اخرى حيث ان الشاهدين شهدتهما غير
 مقبولة شرعا لما ذكره كل منهما ما في شهادته من أن هؤلاء الثلاثة أشخاص مع محمد
 البربري الغائب هم الضاربون فمما مع محمد العايدى المدعى بشانه وان حسنا تويهم
 المدعى عليه هذا فعل بهما مثل ما فعل بمحمد العايدى وقت الضرب من حديدية على
 ذراعهم ماور كوبة عليهم ما وقت الضرب واتكاؤه عليهم ما فترف انه لم يكن معه بيضة
 الا من صار ضربهم مع اخيه واخبرانه يلتمس اعطاه وعدا بثلاثين يوما لاحضار البيضة
 التى تشهد له بدعواه فاجيب بالتماسه يطالع على هذه الحادثة حضرة الاستاذ
 العلامة شيخ الجامع الازهر ومفتى الديار المصرية ويفيد الحكم الشرعى فيما وهل يطلب
 الاثر بالضرب ويستل عن ذلك واذا اعترف بالامر يحكم عليه بالتعزير بحسب ما يراه
 الامام او نائبه او لا يطلب الاثر حيث ان المدعى حصر موت مورثه في المدعى عليه
 وما حكم الله (اجاب) شهادة الشاهدين المذكورين والحال ما ذكره كفاية شرعا في
 الاثبات ولا يطلب الاثر ولا يستل والحال ما ذكره هذه الصورة والله تعالى اعلم (سئل)
 من قاضى المنصورة عن صورة مرافعة شرعية صادرة من محكمة المنصورة مضمونها قد
 حضر له ينساق محكمة المنصورة الشيخ محمد النادى صالح العطار بالمنصورة ابن المرحوم
 سيد احمد صالح ابن المرحوم صالح وادعى على المحاضر معه بالجلوس الشيخ حسن الخولى
 مخزن فجي شون جفلك شاره حالا ابن المرحوم الشيخ محمد الخولى التاجر اولوالقباى آخر
 بالمنصورة ابن المرحوم سيد احمد الخولى بان والده هذا المدعى عليه ومورثه هو المرحوم
 الشيخ محمد الخولى بن المرحوم سيد احمد بن غنيم اخذ نفسه من مال المدعى المذكور
 مائتين واربعة وخمسين جنهما انكليز يا ويثنتوا واحدا فهاقر انساويا على سبيل
 القرض الشرعى واستلم ذلك وقبضه من مال المدعى المذكور عن اولة ولده ابراهيم لكونه
 كان وكيل عنه في اشغاله ومعاملته وكتب على نفسه سند ابانه استلم القدر المذكور

من يد ابراهيم النادى ولد المدعى وقد استهلك المبلغ المرقوم في حوائجه وبقي بداه دينا
بذمته للمدعى المذکور وطلب المدعى منه يدل القرض المذکور فاقرب بطوعه واختياره
وصحة عقله بان يذمته للمدعى القدر المعين أعلاه ويدينه باقراره ووعدته بدفعه ودفع له من
مدل ذلك أحد عشر جنهما انجليزيا يقبضهما منه ابراهيم ولد المدعى ووكيله وبقى للمدعى بعد
ذلك مائتان وثلاثة وأربعون جنهما انجليزيا ويدينه واحد قرانساويا وان الاقرار بالمبلغ
المرقوم حصل من والده هذا المدعى عاينه قبل وفاته بنحو سنة ونصف وأنه توفي في ثامن
ربيع الاول سنة أربع وتسعين قبل ان يتوذى للمدعى ما هو باق بذمته له على الوجه
المشروح وانحصار رثته في زوجته زينب بنت الحاج حسن رزق وأولاده وهم الشيخ
حسن هذا المدعى عاينه ومحمد السعيد وسيدة وفاطمة المقيمون بالمنصورة وهاشم وخضرة
الغائبتان ابنا لعمه وجميعا قد وضع هذا المدعى عليه يده على تركته والده الموقفة
للدين المذکور ومنع من أدائه للمدعى بقدر حق له ويطالب به من التركة ليحوزه لنفسه
وطلب سؤاله عن ذلك فسالنا من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوفاة والده
الشيخ محمد الخولي المذکور في ثامن ربيع الاول سنة أربع وتسعين وانحصار رثته في
ورثته الذين ذكرهم هذا المدعى في دعواه المشروحة وبوضع يده على تركته والده المتوفى
المذکور وأنكر ما عدا ذلك ووجه فكفنا المدعى اثبات ما أنكره هذا المدعى عليه شرعا
فأحضر السيد سعيد محمد المنزلاوى خليفة السادة البرادعة بالمنصورة ابن المرحوم
السيد محمد المنزلاوى والشيخ عليا منصور الكاتب بطرف الشيخ على سلامة من تجار
المنصورة ابن المرحوم منصور محمد واسمهم دكل منهم ما عاينه علمه في ذلك بطلب المدعى
فشهد في وجه المدعى عليه قائلان شهد ان الشيخ محمد الخولي والده هذا المدعى عليه ابن
المرحوم سيد احمد الخولي ابن المرحوم غنيم أقرطاشا مختارا في صحة عهده أنه أخذ من
مال هذا المدعى بمناولة ولده ابراهيم مائتين وأربعة وخمسين جنهما انجليزيا يذهبها ويدينه
واحد اذ هب افرانساويا على سبيل القرض الشرعى وان ذلك بذمته للشيخ محمد النادى
صالح هذا المدعى ودفع منه لابراهيم ولد هذا المدعى قدرا لا يعلمه فعند ذلك ذكر له
ابراهيم انه لم يأخذ منه سوى أحد عشر جنهما انجليزيا فاذكر الحاج محمد الخولي المذکور
والده هذا المدعى عليه انه عند توجهه الى محل وكالة الشيخ محمد النادى المدعى هذا يحضر
الحساب عن الذي دفعه وكان هذا الاقرار قبل وفاته بنحو سنة ونصف أعلم ذلك وأشهد
به فلم يبد المدعى عليه طعنا في شهادة الشاهدين المذکورين وحضر ابراهيم النادى
ابن المدعى وصدق على ان المال المدعى به ملك والده هذا المدعى فأحيلت هذه
الحادثة على حضرة العلامة مفتى المديرية ليفيد الحكم الشرعى فكتب عليه بالخلاء
مشحولا باسمه وختمه بقوله الحمد لله صار الاطلاع على ذلك والافادة عنه على حسب
ما يقتضيه الحكم الشرعى انه من بعد تزكية البينة المذكرة كورة التزكية الشرعية

وتحليف المدعى اليه التي لذلك شرعاً يحكم به ون المبلغ المرقوم في تركه والد المدعى عليه المذكور في وجهه كما هو صول الشرعية معاملة أقاده حضرة المفتي الموما إليه زكي كل من الشاهدين المذكورين وعسلا سر او علنا بشهادة كل من الحاج محمود شتيوي وأخيه يوسف شتيوي ولدي المرحوم الحاج يوسف شتيوي التزكية والتعديل الشرعيين وحلف المدعى هذا العين الشرعية التي لذلك بحضور هذا المدعى عليه بعد أن استخلف فعند ذلك حكمه في هذا المدعى على هذا المدعى عليه بالدين المدعى به وهو مائتان وثلاثة وأربعون جنهما انجلين يا وينترو واحد في تركه والده الشيخ محمد الخولي المتوفى المذكور حكماً شرعياً به تدعى به حجة المدعى صادر ذلك بحضور كل من هينت اسمائهم أعلاه والعلامة الفاضل مفتي أفندي المديرية والمكرم الحاج بسيوني سر خان عمدة الخواصة والمكرم الحاج ابراهيم عبده من المنصورة يحضر في يوم السبت شمري جادى الاولى سنة خمس وتسعين ومائتين وألف وهذه الحادثة كانت منظورة في المجلس المحلى وبعد قطع الحكم فيها على مقتضى المشروح أعلاه احيلت للمديرية للأجراء على وجهه ما ذكره من المديرية احيلت الى مجلس استئناف بحرى ومجلس الاستئناف أحاطا لمفتيه للنظر في الاعلام المسطور صورته أعلاه فكتب عليه حضرة مفتي الاستئناف ما صورته بانه باطلا وهو جد حكمه قاصر لعدم ذكر المدعى والشهود ما يفيد أن الاقرار المذكور في حال صحة المقر ونفاذ تصرفاته حالة كونه طائفاً محتاراً صحيح العقل وانه لعدم ذكر المحكوم عليه وهو المتوفى في الحكم بصيراعادة الاعلام لحضرة القاضي لاستيفائه شرعا مع مراعاة المثل والصادر من الاحكام المبني على افتاء حضرة مفتيه مسابقا بشأن اثبات الوراثه ولا حظقة عدم الحكم بتسليم المبلغ المذكور للمدعى إلا بعد اعتراف المدعى عليه ان التركة التي تحت يده تبقى به او اثبات ذلك بالابينة وملاحظة ذكر المفتي في دعواه انه هو المقرص لذلك المبلغ او ولده اذ عمارته في الدعوى تقيس أن ولده منسول للبالغ المذكور ولم يتفصح منها من حصل الاقتراض منه هذا صورة ما أقاده حضرة مفتي الاستئناف المذكور وبناء على ذلك كتب من مجلس الاستئناف للمديرية بما ذكره فنروم من حضرة سيدنا مولانا شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية الاطلاع على ما هو مشروح والافادة عليه من حضرة مفتي القضاة بالحكم الشرعى (أجاب) قد صار الاطلاع على ما مشروح به هذه الصورة والافادة عن ذلك ان ما ذكره حضرة مفتي الاستئناف بحرى في أو جهه القصور في هذا الحكم فالوجه الاول منها الذي ذكره المتضمن عدم تصريح المدعى والشهود بما يقتضى ان المقر كان صحيحاً ما قد اتصرف وقت الاقرار لا يخفى بل بالحكم حيث تضمنت دعوى المدعى وشهادة الشهود ان المقر المذكور وأقر طائفاً في حال صحة عقله وانه كان قبل موته بخمسة وستة و نصف هذا كاف في مؤاخذته بما أقرب وثبوت الحق عليه وان لم يصح بلفظ في صحته مع اغناء قولهم بخمسة

وتصرف عن التصريح بالفظ في صحته على ان اقرار المريض بدين لا جنبي صحيح والوجه
 الثاني وهو عدم ذكر المحكوم عليه جوابه انه اذا حكم القاضي على أحد الورثة بدين أو على
 المورث بحضوره وادعاه يصح بعد استيفاء الشرائط قال في الصغيرى ادعى على ميت ديناً
 وأحضر أحد الورثة وبرهن فالتضاء عليه قضاء على الميت كما ذكره في فتاوى مؤيد
 زاده من الدعوى والتناقض فيها فاذا كان حكم القاضي المصدق كور صادر المدعى على
 الميت أو على أحد ورثته المدعى عليه بعد استيفاء الشرائط يكون الحكم صحيحاً والوجه
 الثالث وهو مراعاة المفسور الصادر من الاحكام المبني على افتناء حضرة مفتيه سابقاً
 بشأن اثبات الورثة فهذا غير معلوم فيما لو ادعى رجل ديناً على وراث ميت اقرباً لوفاة
 والورثة وانكر الدين بل غاية ما يفهم من عبارات الفقهاء انه لو ادعى وارث على رجل
 بدين لمورثه فاقرا المدعى عليه بالموت والورثة وانكر الحق يحتاج لا ثببات الموت
 والورثة ليكون خصماً في اثبات الدين المجهود بالبينة كما في الخانية وغيرها وان كان
 خصماً في التكليف اما لو كان المدعى عليه هو الميت بحضوره وادعاه بالمقرب بالورثة والموت
 فلم يوجب التصريح باشتراط اثبات الورثة والموت مع الاقرار بهما ووجه الحق وقد نقل
 السيد الطحطاوى عن صاحب البحر عند قول شرح الدرر التكليف على فعل نفسه يكون
 على البينات بعد ان نقل نظير ما في الخانية المتقدم ذكره مانصه وحاصل ما ذكره الصدر في
 دعوى الدين على الوارث ان القاضي يسأله اولاً عن موت ابيه ليكون خصماً فان اقر بموته
 سأل عن الدين فان اقر به يستوفيه المدعى من نصيبه فقط وان انكر فبرهن المدعى
 استوفاه من التركة اهـ فهذا يفيد الاكتفاء باقامة البينة على الحق المجهود مع اقرار
 الوارث بالموت والورثة والوجه الرابع ملاحظة عدم الحكم بتسليم المبلغ المذكور
 للمدعى الا بعد اعتراف المدعى عليه أن التركة التي تحت يده في به او اثبات ذلك بالبينة
 فهذا خارج عن القضاء المذكور في هذه الحادثة اذ هو قضاء بالدين في التركة على المورث
 ولا تعرض للتسليم ولا منازعة في كون التركة موفية اولاً والوجه الخامس ملاحظة ذكر
 البينة في دعواه انه هو المقرض لذلك المبلغ او ولده اذ عبارته في الدعوى تفيد أن ولده
 مناوئ للمبلغ المذكور ولم يتضح منها من حصل الاقراض منه فالفهم من عبارته في
 الدعوى ان عقداً اقترض حصل من المدعى حيث قال اخذ لنفسه من مال المدعى
 المذكور بطريق القرض الشرعى بمناولة ولده فيقتضى انه هو المقرض ومناولة ولده لكونه
 وكيله في اشغاله لا تفي ان العقد وقع مع صاحب المال فيكون الابن رسولاً في تسليم
 المبلغ على ان وكيل القرض سفير لا ترجع الحقوق اليه بل ترجع الى الموكل على فرض
 كونه وكيله بالاقرار او فصولياً بما جاز افعاله على ان لا يخدم من مال الغير ولو بالاقرار
 شرعى بمباشرة المالك او بتوكيل وكيله في الاقراض او اجازة فعله الفضولي يوجب
 الدين في ذمة الاخذ باستهلاكه المال ويبان السبب ليس بشرط في صحة الدعوى على

ما يفهم من عبادة قاضي خان من أوائل باب الدعوى حيث قال في دعوى الدين بعد بيان الجنس والقدر والصفة وان ذكر المدعى جميع ذلك ولم يذكر السبب فقال المدعى عليه سلمه من أي وجه يدعى يسأله القاضي عن ذلك فان أبي أن يبين ذلك في عامة الروايات ان القاضي لا يجبره على بيان السبب وذكر الشيخ الامام على البزدوى رحمه الله تعالى ان القاضي اذا سأل عن السبب لا يجب عليه ان يجيب اه المراد منه وعلى هذا فلا يظهر باختلال الحكم المذكور بما ذكر من هذه الاوجه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر في ٢ ش سنة ٩٥٠ حاصلا ما توفيت المرحومة مبارككة ام عمر عن بنتها زبيدة واختها فطومة وجرى ضبط متروكاتهما بناء على رغبة اختها فن ضمن ما قيل يوم وفاتها انها اقامت ابنتها زبيدة وصياعا على صرف ثلث العقار الخفاف عنها بحجة شرعية محررة حال حياتها من محكمة مصر ولمناسبة حصول التداعيات في خصوص التركة من الاخت تحول نظرا للقضية على مجلس ابتدائي مصر وفي اثناء ذلك توفيت زبيدة عن زوجها حسن أفندي حلمي وولدها منه محمد زكي وجرى ضبط نكتهما ايضا معرفة بيت المال وقيل يوم وفاتها انها اقامت ابراهيم أفندي الكوردي وصيا مختارا على متروكاتهما وعلى ولدها القاصر المرقوم ووصته ايضا بثلث ما يوجد مخلافا عنها من عقار واطيان ونقود وحررت بذلك سندانم حصلت اجراات موضحة في تلك الافادة الى ان قال فيها ثم تصادف تقديم عرض من حسن أفندي المذكور بالتماسه فخر برأى لولته بما يخصه من زوجته وولدها المتوفى بهما عمال لهما من عقار والديتهما المذكورة بالسكتاية للحكمة عن ذلك وارسل جميع العقار لماسر من ماله وبعطالته وجد محررا بدعوى من الافندي المذكور بان الحاجة مباوكة في حال حياتها كانت تملك جميع بناء كل من القرنين والخزن المعد لوضع البضائع السكائنة فبناء حمام الثلثة وانما في حال صحتها وصت بالثلث من بناء كل من القرنين والخزن على ان يهرق ذلك في وجوه الخيرات واقامت ابنتها زبيدة وصيا مختارة من قبلها على ذلك وتحرر بالايساء والوصية بحجة شرعية وان الوصية المذكورة توفيت مهرة على ما ذكر وقبلت ابنتها الايساء والوصية في حياة والديتها وبعد مماتها وان المرحومة زبيدة حال حياتها اقامت زوجها المدعى وصيا مختارا من قبلها على تنفيذ ذلك وماتت مصرة على هذا وطلب منها المذكور الايساء في حياتها وبعد وفاتها وصار اثبات دعوى المدعى على الوجه المذكور وحكم في الاعلام بالوصاية بالثلث من قبل مبارككة لابنتها والى حسن أفندي المذكور بهما من قبل زوجته فلهذا كون الوصاية التي ادعى بها الافندي المذكور لم يغفل عنها يوم وفاة زبيدة ففضلا ان المرحومة في حال حياتها اقامت ابراهيم أفندي الكوردي وصيا مختارا من قبلها على متروكاتهما وعلى ثلث ممتلكاتها وفيه العقار بمقتضى السند الذي حكم في مضطرة الاحكام بعدم نفاذه في

العقار وقاربته بعد تاريخ الوصاية التي ادعى بها حسن أفندي فانه لم يذكري السند المحرر
 حال حياة زبيدة باقائه ابراهيم أفندي وصيا على تنفيذ ما كانت وصيا عليه من قبل
 والدتها وذلك الوصي سبقت وفاته وفي حال حياته أوصى شخصاً يسمى ليثي أفندي
 والمذكور سبق اعطاء قول منسب بالتنازل ومن الافتضاء معرفة الحكم الشرعي فيما
 ذكره ولم تحريره لسعادته كم والاعلام الشرعي مرسلاً طيه ثول الافادة هيابقة ضيه
 الحكم الشرعي (اجاب) وردت لهذا الطرف افادة المصلحة ومعها الاعلام المحرر من
 محكمة مصر بثبوت الايصاء الصادر من مبارككة حال حياتها في ثالث بناء الفردين
 والخزن لهرفه في الخبرات بمعرفة الوصي واقامة ابنتها زبيدة زوجة حسن أفندي
 حاملي وصيا لهرف ذلك وايضا حسن أفندي حاملي من قبل زوجته زبيدة المذكورة
 لتنفيذ وصية والدتها المذكورة في وجه وكيل المنصوب وصيا للخصومة في ذلك وهو
 امين المصلحة الى آخر ما في الاعلام المذكور المرغوب بتلخيص الافادة الاستفهام عن الحكم
 الشرعي في هذه المسألة بالنسبة لاشتباه المصلحة حيث ان المعلوم له انه يوم وفاة زبيدة
 ما قبل بوصاية حسن أفندي حاملي بل انها أقامت ابراهيم أفندي الكوردي وصيا
 مختاراً من قبلها على متروكاتها وثالث ما علم به بما فيه المقابلة يقتضي السند المحرر حال
 حياتها ولم يسجل وحكم في مضطرة الاحكام بعدم نفاذه في العقار وقاربته هو بعد
 تاريخ الوصاية التي ادعى بها حسن أفندي الى آخر ما في افادة المصلحة مما يفهم منه
 عدم ثبوت وصاية ابراهيم الكوردي ولا وصاية ليثي أفندي من قبل ابراهيم
 الكوردي شرعاً الى الآن والافادة عن ذلك انه اذا لم يوجد ما يقتضي تخصيص
 القضاء بعدم سماع من يدعي الايصاء الذي لم يذكري يوم الرفاء الا بعد تحقيقه باحد
 المجالس المحلية مثلاً في حال على حكم الشريعة وكان الواقع انه لا وجود لوارث بالغ في
 هذه التركة التي نصب فيها وصي للخصومة وصحح النصب والتراجع واستوثق الحكم
 شرعاً فانه ينبغي في ذلك شرعاً عدم ذكر هذا الايصاء يوم الوفاة ولا عدم ذكره
 ضمن السند المسمى بتاريخه من قبل زبيدة بايصائها بثالث جميع خلافاتها واقامتها ابراهيم
 الكوردي وصيا ثم اقامة ابراهيم الكوردي ليثي أفندي وصيا الذي لم يثبت كل ذلك
 بل صار التنازل عنه على انه لو ثبت كل ذلك شرعاً يعمل به ويتعدد الوصي اذ لا مانع منه
 شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) من طرف فاضلي طنته ما عن حادثة مضمونها ادعى
 المكرم محمد الخولي المحرر البالغ العاقل المكاف ابن المرحوم أحمد الخولي ابن المرحوم
 حسن وزوجته أم السعد الحرة البالغة العاقل المكاف بنت المرحوم نعمة الله حمزة ابن
 المرحوم الحاج شاهين حمزة والد المتوفي الآتي ذكره فيه وعائشة الحرة العاقل البالغة
 المكاف بنت المكرم نصر أبي النصر ابن المرحوم بدوي أبي النصر زوجة المتوفي الآتي
 ذكره في من ناحية شوبر غربية كل منهم على الحاضر منهم بالمجلس المشار اليه احمد

شرف الحرم البائع العاقل المكلف ابن المكرم أحمد شرف ابن المرحوم شرف الفويهي
من الناحية المذكورة المحقق معرفته - ثم شرعاً بشهادة كل من المكرم نعمة الله طيبة
الملاح ابن المرحوم - مد طيبة ابن المرحوم علي والمكرم علي الخوفي ابن المكرم - علي
الخوفي ابن المرحوم محمد من ناحية شو بر المذ كورة كلاهما متحققا شريفاً بان أحمد
شرف المدعي عليه - وهذا تعدى على مورث المدعيين المذكورين هو السعدني الخولي
ابن المكرم محمد الخولي ابن المرحوم أحمد الخولي ابن المرحوم حسن الخولي وأطلق فيه
بنديقة معمرة بالبارود والرصاص فخرجت فيه الرصاصة فاصابتته تحت سمرته وقطعت
الجاء واللحم وأسالت الدم - دما منه وعدوانا عليه - ومات بسبب ذلك وانحصر ارثه
الشرعي في والديه - ما محمد الخولي وأم السعد وزوجته عائشة المدعون المذكورون
هؤلاء وولديه هما عبد الجواد ومنى القاصران عن درجة البلوغ الشرعي المرزوقان له
من زوجته عائشة المذكورة من غ - ير شر يث ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواه - م
ويطالب المدعون المذكورون أحمد شرف المدعي عليه المذكور - ذاء ما يترتب لهم على
ذلك شرعاً ويسألون سؤاله عن ذلك - مثل من أحمد شرف المدعي عليه المذكور عن
ذلك فاجاب بالاعتراف بأنه أطلق بنديقة كانت معه معمرة بالبارود والرصاص
فخرجت الرصاصة فاصابت السعدني الخولي ابن المكرم محمد الخولي ابن المرحوم أحمد
الخولي ابن المرحوم حسن خطأ وتوفي وانحصر ارثه الشرعي في والده محمد الخولي ابن
المرحوم أحمد الخولي ابن المرحوم حسن ووالدته أم السعد بنت المرحوم نعمة الله حرة
ابن المرحوم الحاج جاهد حرة وزوجته عائشة بنت المكرم نصر أبي النصر ابن المرحوم
بدوي أبي النصر المدعين هؤلاء وولديه عبد الجواد ومنى القاصران عن درجة البلوغ
الشرعي المرزوقين له من زوجته - عائشة هذه المذكورة من غ - ير شر يث ولا حاجب
شرعي ولا وارث له سواه - وانه غير قاصد قتله بل قاصد تخويفه وأنكر دعوى قتله وهذا
وجدناها كليا فكاف المدعون المذكورون اثبات دعواهم شرعاً - مدوا بذلك
واذعن قوائم حضر المدعون المذكورون والمدعي عليه المذكور واحضر المدعون
كلاماً من الشيخ علي عمر ابن المرحوم عمر إبراهيم - م ابن المرحوم إبراهيم والمكرم أبي الجهد
الغول ابن المرحوم الحاج إبراهيم الغول ابن المرحوم الحاج علي الغول من ناحية شو بر
غربية كلاهما وسألا الاستماع إلى شهادتهما واستشهدا فشهد كل واحد منهما على
انفراده - مداستشهدا بوجهة المتداعيين المذكورين بقوله أشهد بان أحمد شرف
المدعي عليه هذا الحرم البائع العاقل المكلف ابن المكرم أحمد شرف تعدى على السعدني
الخولي ابن المكرم محمد الخولي المدعي هذا ابن المرحوم أحمد الخولي وأطلق فيه بنديقة
معمرة بالبارود والرصاص فخرجت فيه الرصاصة فاصابتته تحت سمرته فقطعت الجاء
ولحم وأسالت الدم قصداً منه وعدواناً عليه ومات بسبب ذلك وانحصر ارثه الشرعي

في والديه محمد الخولي المدعى هذا ابن المرحوم احمد الخولي وأم السعد المدعية هذه بنت المرحوم نعمة الله حمزة وزوجته عائشة المدعية هذه بنت المرحوم نصراني النصر الاحرار البالغين العاقلين المكافين وفي ولديه هما عبد الجواد ومنى القاصر ان عن درجة البلوغ الشرعي المرزوقان له من زوجته عائشة المذ كورة من غير شر يك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم يعلم كل منهما ذلك ويشهده كذلك ثم حضر المدعون والمدعى عليه المذ كورون والشيخ علي عمر وأبو الجواد الغول الشاهدان المذ كوران أعلاه واستغفر من الشاهدين المذ كورين بحضور المدعين والمدعى عليه المذ كورين عن شهادتهما هل هي عن معايضة او اقرار فاجاب كل واحد منهما بما على انفرادهما بوجهة المدعين والمدعى عليه المذ كورين بان شهادتهما المذ كورة عن اقرار احمد شرف المدعى عليه المذ كور هذا بطوعه واختياره بقتله للسعد في الخولي المذ كور أعلاه على الوجه الموضح أعلاه يطالع على صورة هذه المرافعة حضرة مولانا شيخ الجامع الازهر ومفتي افندي الديار المصرية ويفيد الحكم الشرعي فيها الاجراء على موجبها (أجاب) اذ ان كي الشاهدان المذ كوران على هذا الوجه التزكية الشرعية يحكم بنسب الورثة المذ كورين ثم بالقصاص بطالب الكبار منهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من مجلس استئناف بحري في ٧ محرم سنة ٩٦ مضمونها طلب اعطاء الافادة عن الحكم الشرعي في كل من اعلا من محردين من حضرة قاضي المنصورة محكوم فيه بما على القتال بالقصاص وحضرة مفتي المجلس اشبهه في صحة حكمهما ورغب لزوم عرضهما على هذا الطرف لاجراء العمل بما يفسد (ومضمون الاعلام الاول منهما) بمجلس المنصورة بحضرة حضرات اربابه وحضرة مفتي افندي المديرية حضر محمد الالفي بن علي أغا الالفي الكبير ابن عبد الله الالفي من أهالي ناحية سنوا شرقية وادعى على الحاضرين معه بالمجلس وهم احمد عبد الله لموط بن عبد الله لموط واحمد مزروع بن سالم مزروع وعوشماوي الغزي بن حسن الغزي ومصطفى الجندى بن محمد الجندى وعوض لموط بن جاد الله لموط من ناحية سنوا المذ كورة كل منهم المقتضى معرفتهم بتعريف كل من احمد بن احمد مزروع وحسين بن حسين الشناوي من أهالي الناحية المذ كورة كلاهما بان عليا الالفي شقيق المدعى كان قائما في الجرن الكائن بجانب الشرق من الناحية المرقومة في ليلة الاربعاء سابع عشر شعبان سنة ١٢٩٤ لمراقبة الغلال المشتركة بينهم وبين اسقائه فتعدي هؤلاء المدعى عليهم على علي الالفي المذ كور وأمسكه احمد مزروع وعوشماوي ومصطفى وعوض هؤلاء وهؤلاء وذبح احمد عبد الله هذا بسكين من حديد ذات حذقة طع عنقه بالسكين المذ كورة عمدا وانا فوات لوقته بسبب ذبح احمد عبد الله هذا بحمد السكين في عنقه عمدا وانا وكان احمد مزروع وعوشماوي ومصطفى وعوض هؤلاء معينين له

٢١٩٥

٣

ومساعدين له على الذبح المذكور باسمهم الذبيح المذكور حالة ذبحه وان ميراث على
 الابن الذبيح المذكور انحصر في أشقائه الاربعة وهم المدعى واحمد وهاتم وحفيظة
 الباعون الراشدون المرزوقون مع الذبيح المذكور لا بينهم المرحوم على أغا الابن ابن
 المرحوم عبدالله الابن بن عبدالله الابن من أمهم المرحومة محبوبة المتوفاة قبله بذت
 المرحوم ابراهيم عبد المنعم بن عبد المنعم من أهالي هر بيط بمديرية الشرقية ولا وارث له
 سواهم وان احمد وهاتم وحفيظة الاشقاء المذكورين وكا وعنه المدعى تو كيدا عاما
 مطلقا في كافة أمورهم وفي المرافعة والدعوى بقتل مورثهم شقيقهم على الابن
 المذكور وبالطالبة بموجبها وصدر هذا التوكيل منهم باختيارهم لذلك وهم في صحته
 المعبرة شرعا وكان صدوره لدى الشيخ عبد الرحمن الدماصي قاضي مركز منية القمع
 بمديرية الشرقية واندرج في اعلام شرعي شامل لذلك ولثبوت وفاة المرحوم على الابن
 المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكورين مشمول بختم القاضي المذكور مؤرخ
 ١٧ رمضان سنة ١٣٠٤ هـ مسجل بنمرة ٣٣ حاضر في يد المدعى ولم يرجعوا عن توكيلهم
 له لان وقبل ذلك التوكيل المدعى منهم لنفسه ولم يزل هو باقيا على توكيله عنهم
 وان احمد عبدالله هذا الذابح شقيق المدعى وموكليه ومورثهم المذكور اقر طائعا
 مختارا من غير اكراه عليه ولا اجبار وهو في حال صحته وسلامته بانه ذبيح عليا الابن شقيق
 المدعى من عنقه بسكين من حديد ذات حدة معدا وانا وانه هو القاتل له وان احمد
 مزروعا وعشما وياوم مصطفي الجندى وعوضا لملوطا هؤلاء اقرروا باختيارهم من غير
 اكراه عليهم ولا اجبار وهم في صحته وسلامتهم بانهم اعانوا احمد عبدالله هذا وساعدوه
 على قتله على الابن شقيق المدعى باسمهم القتل المذكور لهذا القاتل حالة ذبحه
 له بالسكين من عنقه معدا وانا يطالب المدعى المذكور احمد عبدالله هذا بما
 يترتب عليه شرعا في ذبحه على الابن شقيق المدعى وموكليه ومورثهم وقتله اياه معدا
 عدوانا ويطالب احمد مزروعا وعشما وياوم مصطفي وعوضا هؤلاء بما يترتب عليهم
 شرعا في اعانتهم ومساعدتهم لهذا القاتل في قتل وذبح القاتل المذكور باسمهم
 اياه له حالة الذبح والقتل وطالب سؤلهم عن ذلك فسئل منهم عن ذلك فاجاب كل واحد
 منهم على انفراده بانه يعلم ان عليا الابن شقيق هذا المدعى مات وان كل منهم دعوى
 هذا المدعى المذكور كوراعلاه وجددها جدا كليا فكلف المدعى هذا اثبات موت شقيقه
 على الوجه المذروح أعلاه وانحصار ارثه في ورثته المذكورين والتوكيل المذكور
 شرعا فاحضر طنطا وياخليا التجار في السواقي ابن خليل التجار وخليلا ابراهيم التجار
 المزارع بن ابراهيم التجار من أهالي الناحية المذكورة أعلاه واسقته هكل من
 منفردا وشهد في وجه هؤلاء المدعى عليهم بطلب هذا المدعى بقوله اشهد ان عليا الابن
 ابن المرحوم على أغا الابن ابن المرحوم عبدالله الابن ابن المرحوم عبدالله الله

الا في توفي وانحصار ارثه في اشقائه الاربعة وهم محمد الا في هذا المدعى واحمد وهما هم
 وحفيظة البائعون الراشدون المرزقون مع على المتوفى المذ كور لوالدهم المرحوم على
 اغا الا في الكبير المذ كور اعداه من امهم محبوبة المتوفاة قبله بذت المرحوم ابراهيم
 عبد المنعم بن عبد المنعم من اهل الى ناحية هريط بمديرية الشرقية ولا وارث له غيرهم
 وان احمد وهما هم وحفيظة المذ كورين وكلوا شقيقهم هذا المدعى عنهم تو كيا لاعامام مطلقا
 في كافة امورهم وفي الدعوى والمرافعة يقتل شقيقهم موردتهم على الا في المذ كور
 والمطالبة بموجبهما وصدر هذا التوكيل منهم باختيارهم لذلك وهم في صحتهم المعتبرة
 شرعا وقبل منهم هذا المدعى التوكيل المذ كور لنفسه وانهم باقون لالآن على تو كيا لهم
 له ولم يرجعوا عنه أعلم ذلك واشهده فلم يبدوا هؤلاء المدعى عليهم طعنا في شهادتهم ما
 وز كيا وعدلا سرا ثم علمنا بشهادة كل من محمد واحمد وحسين حسين المذ كورين اعداه
 التزكية والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا المذ المذ المدعى واشقائه احمد وهما هم
 وحفيظة المذ كورين بثبوت وفاة شقيقهم على الا في المذ كور اعداه وانحصار ارثه
 في ورثته اشقائه المذ كورين اعداه وبثبوت توكيل هذا المدعى عن اشقائه الثلاثة قومه
 احمد وهما هم وحفيظة المذ كورين على الوجه المعلن اعداه حكما شرعيا في وجه هؤلاء
 المدعى عليهم ثم ادعى هذا المدعى على هؤلاء المدعى عليهم بما ادعى به عليهم اولا واعاد
 دعواه المسطرة اعداه لفظا بوجههم وانه يطالب احمد عبد الله هذا عن نفسه وعن
 موكله بما يترب عليه شرعا في قتله وذبحه على الا في شقيقهم موردتهم المذ كور عددا
 عدوانا ويطالب احمد مرزوعا وعشما ويا ومصطفى وعونما هؤلاء عن نفسه وعن
 موكله المذ كورين بما يترب عليه شرعا في اعاتهم ومساعدتهم لهذا القاتل
 بامسا كههم شقيق المدعى وموردتهم هو موكله اياه هذا القاتل حالة القتل والذبح
 وطالب سؤالهم عن ذلك فستل منهم عن ذلك فاجاب احمد عبد الله هذا بالانكار لقتله
 عليا شقيق هذا المدعى وموكله وموردتهم وذبحه له بالاكين من عنقه واقرار هذا
 وجد ذلك كيا واجاب احمد مرزوع وعشما ويا ومصطفى وعونما بالانكار لانهم
 ومساعدتهم لاحمد عبد الله هذا في القتل والذبح بامسا كههم عليا شقيق هذا المدعى
 وموكله وموردتهم حالة الذبح والقتل واقرارهم بذلك وجدوا ذلك كيا فكلف
 هذا المدعى اثبات ما انكره هؤلاء المدعى عليهم شرعا فاحضر ابراهيم احمد المحري
 التاجر المقيم بناحية الرقازيق ابن احمد المحري المصري واسقته بطلب هذا المدعى
 فشهد في وجه هؤلاء المدعى عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا حضر بديوان
 مديرية الشرقية امام حضرة وكيل المديرية ونائب محكمة الرقازيق واقربا طائعا
 مختارا من غير اكرام عليه ولا اجبار انه ذبح عليا الا في انا محمد الا في هذا المدعى ابن
 المرحوم على اغا الا في الكبير بسكين ذات حدين عنقه هذا عدوانا ومات بسبب ذبحه

له وان احمد فر دوعا وعشما وياوم مصطفى وعوضا هؤلاء الاربعة كانوا معه وامسكوا له
عليها المذ كور حالة القتل وكان هذا المدعى حاضر او هؤلاء الاربعة المعينون حاضرين
وقت الاقرار المذ كور وصدقوه عليه باختيارهم من غيرا كراه أعلم ذلك واشهده
واحضر احمد محمد العطار ببندر الرقازيق ابن شحاته احمد واستشهد بطلبه فشهد في وجهه
هؤلاء المدعى عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقر امام وكيل مديرية الشرقية
ونائب محكمة الرقازيق بانه ذبح عليا الالفى اخا محمد الالفى هذا المدعى بسكين ومات
بسبب ذبحه له وان هؤلاء الاربعة وهم احمد مزروع ومصطفى وعوض وعشما ويا
امسكوه له وقت الذبح وكانوا حاضرين وقت الاقرار وصدقوه عليه من غيرا كراه أعلم
ذلك واشهده واحضر ابراهيم احمد التاجر فى الاقشة الافرنكية بالرقازيق ابن احمد
الذالى واستشهد بطلب المدعى محمد بايعا له فشهد مثل شهادة احمد محمد العطار حقا
بحرف واحضر محمد اسعد وديا التاجر فى الاقشة الافرنكية بالرقازيق ابن سعودى خضير
وشهد بطلب المدعى في وجه هؤلاء المدعى عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقر
طائعا مختارا وعوبا كمل الاوصاف بديوان مديرية الشرقية أمام وكيل المديرية
المذ كورة ونائب محكمة الرقازيق بانه ذبح عليا الالفى اخا محمد الالفى هذا المدعى
محمد ادوا ناسكين ومات بسبب ذبحه له وان هؤلاء الاربعة الحاضرين معه الان
امسكوه له وقت الذبح وكانوا حاضرين معه وقت الاقرار فى الديوان المذ كور وصدقوه
عليه باختيارهم من غيرا كراه لهم أعلم ذلك واشهده فلم يبد هؤلاء المدعى عليهم طعنا
ولا حرجا فى شهادة احد منهم وحيث ان حضرة مفتى افندى المديرية حاضر بالجلاس
اسماعه هذه المسادة فن بعد التامل فى الدعوى والشهادة يفيد ذلك حكم الشرعى هل
يحكم على احمد عبد الله بالقتل قصاص وعلى باقى المدعى عليهم بالتعزير بعد تزكية
الشهود وتعديلهم أم لا فاجاب عليها بقوله مشمول بقتله وخطة الحكم الله بعد تزكية
ابراهيم احمد الحريرى ومحمد سعودى وتعديلهم التزكية والتعديل الشرعىين سرا ثم
علنا يحكم على احمد عبد الله بالفصاص وعلى باقى المدعى عليهم بالتعزير عـ لا باقرارهم
حيث لم يبدوا دفعا للشهادة بعد ما يلزم مراعاته والله أعلم فعملنا بما افاده حضرة المفتى
المشار اليه زكى كل من الشاهدين المذ كورين اعلاه وعدل سرائم علنا بشهادة كل من
المكرم ابراهيم حسين من كفر حسين ابراهيم القريب من بندر الرقازيق ابن المرحوم
حسين ابراهيم والمكرم السيد احمد ابن المرحوم السيد احمد افندى صدقى المقيم ببندر
الرقازيق العارف كل منهم ما له من الشاهدين وله معه اختلاط حسب تعريفة بذلك
التزكية والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا لهذا المدعى وموكليه على احمد عبد الله
هذا بالقصاص عـ لا باقراره بذبحه على الالفى مورث هذا المدعى وموكليه الثابت على
الوجه المذروح حكما شرعيا فى وجه هذا المحكوم عليه بطلب هذا المدعى بحـ بطلب

العموم منه وعدم رضاه به وحكمنا له ولو كليه المذكورين على احمد فرور وعو عو عو ماوى
ومصطفى وعوض هؤلاء بالتعزير الشرعى بحسب ما يراه الامام او نائبه معاملة لهم
باقرارهم الثابت على الوجه المشروح حكما شرعيا في وجههم بطلب هذا المدعى لذلك
صار ذلك بحضور من ذكر وكتب عليه مفتى مديرية الدقهلية مانصه الحمد لله هذا الاعلام
موافق والله تعالى اعلم ثم ما حاله على مجلس استئناف بحرى كتب عليه حضرة مفتيه
مانصه الحمد لله وحده بالاطلاع على هذا الاعلام حصل الى اشتباه في صحة الحكم المرقوم
به من حيث عدم تصریح المقر في اقراره المشهود به بنسبة على الالفى المقر بقتله الى
أبيه وجده أو بانه هو المدعى بشانه أو بانه مورث محمد الالفى المدعى وموكله أو نحو ذلك
مما يوجب تعيين المقر بقتله نصا ولم يظهر الى الاكتفاء بمجرد الاقرار بكون المذبوح اخا
المدعى لاحتمال انه مقر بقتل أخيه من الرضاع أو أخيه لآبيه المذكور وله وارث آخر
غير المدعى سيما وان القصاص مما يدرب بالشبهات ومن حيث عدم بيان التعزير المحكوم
به على المعينين المذكورين فيقتضى عرضه على حضرة مولانا الاستاذ الاعظم شيخ
الاسلام ومفتى الديار المصرية ليحري العمل بما يفاد من حضرته من الاكتفاء بالحكم
المذكور أو عدمه والله الموفق (أجاب) قد اطلعت على هذا الاعلام المصدق عليه من
حضرة مفتى مديرية الدقهلية والمشروح عليه من حضرة مفتى مجلس استئناف بحرى
بانه اشتبه في صحته لما أبداه في جوابه المسطر عليه وذكر لزوم عرضه على هذا الطرف وإفادة
ما يرى في ذلك ليحري العمل بمقتضاه وحيث ان ما تراهى لحضرته من عدم صحته لعدم
التصریح كتابة ضمن شهادة شاهدى الاقرار بالقتل بتعريف على الالفى المقر بقتله
بنسبته الى أبيه وجده أو بانه هو المدعى بشانه أو بانه مورث محمد الالفى المدعى وموكله
أو نحو ذلك مما يوجب تعيين المقر بقتله نصا ولم يظهر لحضرته الاكتفاء بمجرد الاقرار
بكون المذبوح اخا المدعى لاحتمال انه مقر بقتل أخيه من الرضاع أو أخيه لآبيه
المذكور وله وارث آخر غير المدعى فهو في محله ومنشؤه غالبا حصول تقصير في كتابة
البكاتيب حال التوثيق فالتمترأى لهذا الطرف ارجاع هذا الاعلام لحضرة فاضليه فان
كان وقع لديه من شاهدى الاقرار حالة شهادتهم بحضور الخصمين ما يقتضى تعيين المقر
بقتله بوضحه في الاعلام كتابة بما يزيل الاشتباه المذكور ثم يحري مقتضى الاصول
في ذلك وان لم يكن وقع من الشاهدين المذكورين ما ذكرى بطلب من المدعى احضار
شهود يشهدون في وجه الخصم شهادة مستوفاة ويعاد الحكم الشرعى بعد استيفاء
ما يلزم احصائه وأما ما ذكره حضرة مفتى الاستئناف المواليه من اشتباهه في صحة
هذا الاعلام من حيث عدم بيان التعزير المحكوم به على المعينين المذكورين فلم اراه
الحكم به ما يفيد لزوم بيان التعزير مزادة على ما ذكرى في هذا الاعلام من انه حكم عليهم
بالتعزير الشرعى بحسب ما يراه الامام أو نائبه والله تعالى أعلم

١٢٩٦

١٩

(ومضمون الاعلام الثاني الوارد مع الافادة السابقة للمسؤل عن حكمه أيضا) يجلس
 المنصورة بحضرة حضرات أربابه وحضرة مفتي أفندي المديرية حضرة طنطاوى خليل
 النجار في السواقي ابن خليل النجار بن خليل ابراهيم النجار والدته رباب بنت ابراهيم
 حود بن حود وفاطمة بنت سليمان بن داود النجار من أهالي ناحية سنه واشترقية زوجة
 خليل النجار المتوفي الآتي ذكره وحضر حضورهم احمد عبد الله طه لوط بن عبد الله طه لوط
 واحمد فرزوع بن سليمان فرزوع وعثمان ماوى الغزى بن حسن الغزى ومصطفى
 الجندى بن محمد الجندى وعوض لوط بن جاد الله لوط من أهالي ناحية سنه واشترقية
 المرقومة المرقوم بتعريف كل من على الوارد المزراع من الناحية المذ كورة ابن بكر
 الوارد وجاد المولى جازى التاجى المواشى من أهالي منشاة سنه والمفرزة من ناحية
 سنه والمرقومة ابن جازى جاد الله ووكت ربا وفاطمة المذ كورتان طنطاوى خليل
 المذ كور في الخصومة والدعوى على احمد عبد الله هـ ذابقتله خليل خليل مورتهم
 شقيق طنطاوى المذ كور وابن ربا المذ كورة وزوج فاطمة المذ كورة واقرار احمد
 عبد الله المذ كور بذلك وعلى احمد فرزوع وعثمان ماوى ومصطفى وعوض هؤلاء باعانتهم
 له على القتل و باقرارهم بذلك وفي مطالبة كل منهم بما يترتب عليه شرعا وكلا
 مفوضا عما تقر له ورأيه وفيه له وقبله منهما لنفسه بالجاس يحضرون المذ كورين جميعا
 واقنا طنطاوى وياه ذاقا شريعا من قبلنا على المحل الظاهر بقاطمة هـ هذه المرقومة
 من زوجها خليل خليل المذ كور حسب تعريفيها للدعوى بما ذكر على هؤلاء
 المذ كورين أعلاه والمطالبة بما وجبوا قبل ذلك من نفسه وذلك بعد تحقق خلوا المحل
 المذ كور من قيم شرعى بتعريف على الدوار وجاد المولى جازى الحاضر بن بالجاس
 المذ كورين وبعد حصول ما ذكر ادعى طنطاوى هـ ذا القيم الوكيل المذ كور بحضور
 موكليه هاتين على احمد عبد الله واحمد فرزوع وعثمان ماوى ومصطفى وعوض هؤلاء
 الحاضرين بالجاس بان خليل خليل المذ كور ابن المرحوم خليل النجار
 ابن خليل ابراهيم النجار من أهالي ناحية سنه واشترقية كان طوا فابا ناحية المرقومة وفي
 ليلة السابع والعشرين من شعبان سنة أربع وتسعين كانت عليه النوبة في خفر دوار
 شيخ الناحية المرقومة لحفظ المسجونين فيه الكائن ذلك الدوار بناحية سنه واشترقية
 المذ كورة بالحرارة الشهيرة بحارة الاشرف فتعدى هؤلاء المدعى عليهم على خليل خليل
 شقيق المدعى المذ كور وفي الحرارة المذ كورة في تلك الليلة وقتله أحدهم احمد عبد الله
 لوط هذا بذبحه اياه بسكين ذات حد قطع بها عنقه عمدا عدوانا ومات بوفته بسبب
 ذبحه له والذي أمسه له حالة الذبح احمد فرزوع وعثمان ماوى ومصطفى وعوض هؤلاء
 عمدا عدوانا اعانة لهذا الذبح حتى تمكن من ذبح خليل خليل بالسكين التى هي ذات
 حد واقرار احمد عبد الله هذا بذبحه اياه وهو في صحته من غير اكره ولا اجبار عليه في ذلك

بانه ذبح خايلا خليلا شقيق المدعي بسكين ذات حديد اعدوا وانا ومات بسبب ذلك وأقر
أيضا أحمد فرزوع وعشماوي ومصطفى وعوض هؤلاء باختيارهم وصحتهم من غير
إكراه عليهم في ذلك بأنهم أمسكوا خليلا خليلا شقيق المدعي حال ذبحه أياه حتى تمكن
من ذبحه اعدوا وانا وان ميرات خليل خليل القليل المذكور انحصرت في والدته رفا
هذه بحق الدس فرضا وفي زوجته فاطمة هذه بحق الثمن وفي هذا الحجل الظاهر بها
بحق الباقي على تقديره ذكر اوليس لا قليل المذكور عاصب يجوز باقي تركته اذا انفصل
هذا الحجل انتهى سوى شقيقه المدعي المرزوق معه لوالده المرحوم خليل النجار بن خليل
ابراهيم من والدته ماريا هذه وان والدها القليل المذكور وزوجته هاتين وكذا المدعي في
الدعوى والخصومة والمطالبة على هؤلاء المدعي عليهم بجميع ما ذكر والمطالبة بوجوبها
الوكالة العامة وقبل ذلك منها لنفسه ويطلب المدعي المذكور أحمد عبد الله هذا
بما يقترب عليه شرعا بقتله خليلا خليلا شقيق المدعي ومورث موكتيه هاتين بدفعه له
بالسكين في عنقه اعدوا وانا وموته بسبب ذلك وباقراده بذبحه له اعدوا وانا ويطلب
أحمد فرزوع وعشماوي ومصطفى وعوض ضامما يقترب عليهم شرعا بما ذكرهم شقيقه خليلا
خايلا اعدوا وانا لهذا القاتل حالة القتل اعانه على قتله حتى تمكن من ذبحه وطلب
سؤالهم عن ذلك فستل منهم عن ذلك فاجابوا جميعا بأنهم يعلمون ان خليلا شقيق هذا
المدعي مات بتموكايسه عن والده خليل المارة يا وزوجته فاطمة بما ذكره هذا
المدعي في دعواه وبمنصبه قيسا شرعا على الحجل الظاهر بناطمة هذه زوجة خليل المرحوم
وأذكر واما اعداء ذلك فكذلك هذا المدعي اتيان ما أنكره هؤلاء المدعي عليهم شرعا
فاحضر محمد أحمد فرزوع وحسين بن حسين بن حسين الشاوي من أهالي
ناحية سنو المرقوة كلاًهما واستشهد كل منهما على انقرانه بطلب هذا المدعي فشهد
في وجه هؤلاء المدعي عليهم بقوله اشهد ان خليلا خليلا الخفير اطواف من أهالي
ناحية سنو ابن المرحوم خليل النجار ابن المرحوم خليل ابراهيم النجار توفي وانحصر
ارثه في والدته رفا الرشيدة هذه بنت ابراهيم جود بحق الدس فرضا وفي زوجته فاطمة
هذه المرأة الرشيدة بنت سليمان داود النجار بحق الثمن فرضا وفي هذا الحجل الظاهر
بزوجته فاطمة هذه الذي حملت به قبل الآن بسبعة أشهر من زوجها خليل خليل
المذكور قبل موته بحق الباقي على تقديره ذكر اوليس لا قليل المذكور في المذكور
عاصب يجوز باقي تركته اذا انفصل هذا الحجل انتهى سوى شقيقه طنطاوي هذا
المرزوق معه لوالده المرحوم خليل النجار ابن المرحوم خليل ابراهيم النجار المذكور ابن
المرحوم ابراهيم النجار من والدته ماريا هذه أعلم ذلك واشهد به فلم يبد هؤلاء المدعي
عليهم طعن في شهادتهم ما ذكر كما وعد لا سرا ثم عاننا بشهادة كل من على الورد وجاد
المرزوق الذي كثر من أهلام التزكية قرأته خليل المارة من شرعنا عند ذلك حكمتنا لهذا

المدعى وموكتبه هاتين بثبوت وفاة خليل المذكور وانحصار ارثه في زوجته ووالديه
 هاتين وفي هذا الجمل على تقديره ذكر او ينسب هذا المدعى لخليل خليل المذبح
 المذكور وبكونه شقيقا له وبثبوت تركيل هاتين الموكتبتين لهذا المدعى على الوجه
 المشروح أعلاه حكما شرعيا في وجه هؤلاء المدعى عليهم ثم ادعى هذا المدعى على هؤلاء
 المدعى عليهم بما ادعى به عليهم من أولاد وادعاء المسطورة أعلاه انضابا واجهتهم وانه
 بماله من التوكيل عن موكتبه هاتين والقيام على هذا الجمل يطالب احمد عبد الله هذا
 بما يترب عليه شرعا في قتله خليل لا خليا لاشقيق المدعى ومورث موكتبه هاتين عم هذا
 عدوانا ويطالب احمد فرزدع وعشما وياوم مصطفى وموضا هؤلاء بما يترب عليهم من
 شرعا في امساكهم خليل لا خليا لاشقيق المدعى ومورث موكتبه هاتين لهذا القاتل اعانة له
 بحالة القتل حتى لا يكون من ذبحه وطلب مؤاخذتهم عن ذلك فسئل منهم عن ذلك فاجاب
 احمد عبد الله هذا بالانكار لقتله خليل لا خليا لاشقيق هذا المدعى ومورث موكتبه هاتين
 وذبحه اياه عدوانا وادعاءه بذلك وجر ذلك جدا كليا واجاب احمد فرزدع وعشما وياوم
 مصطفى وعوض هؤلاء بالانكار لامساكهم خليل لا خليا لاشقيق هذا المدعى ومورث
 موكتبه هاتين عدوانا بحالة قتله وذبحه وادعاءه بذلك وجر ذلك جدا كليا فكلف هذا
 المدعى اثبات ما أنكره شرعا فاحضر خليل التجار بن ابراهيم مصطفى التجار من ناحية
 سنه والمرقومة واستشهد بطلب هذا المدعى عما يعلمه في ذلك فثبت وهو في وجه هؤلاء
 المدعى عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقرب باختياره من غيرا كراه وهو في صحته
 انه ذبح خليل لا خليا لاشقيق هذا المدعى ابن خليل التجار بن خليل ابراهيم التجار بسكن
 ذات احمد عدوانا ومات بسبب ذبحه له وان احمد فرزدع وعشما وياوم مصطفى
 وعوضا هؤلاء امسكوا له القتل المتقدم ذكره وقت الذبح حتى لا يكون من ذبحه وان
 هؤلاء الاربعة كانوا معه وقت الاقرار وصدقوه عليه باختيارهم من غيرا كراه لهم وهم
 في صحته وكان صدور هذا الاقرار منهم بدويان مديرية الشرقية امام وكيل المديرية
 المذكورة ونائب محكمة الرقاز يوقأ لم ذلك واشهد به وأحضر جادا المولى جازيا
 المتقدم ذكره أولا واستشهد بطلب هذا المدعى فثبت في وجه هؤلاء المدعى عليهم
 بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقرب باختياره من غيرا كراه وهو في صحته انه ذبح خليل
 لا خليا لاشقيق هذا المدعى ابن خليل التجار بن خليل ابراهيم التجار من أهالي ناحية
 سنه وبسكن ذات احمد عدوانا ومات بسبب ذبحه له وان احمد فرزدع وعشما وياوم
 مصطفى وعوضا هؤلاء امسكوا له حتى ذبحه وكانوا معه وقت هذا الاقرار وصدقوه
 عليه باختيارهم من غيرا كراه لهم وصدور ذلك منهم بدويان مديرية الشرقية امام
 وكيل المديرية المذكورة ونائب محكمة الرقاز يوقأ لم ذلك واشهد به فقطع هؤلاء
 المدعى عليهم في الثالث الاول بان شهادته ليست مقبولة لانه موظف بمناحية سنه

المرقومة وكيل شيخ الخفراء الطوافة ومسؤل عن كل ما يحدث فيها ومسؤل في هذه القضية سياسة وشهده هذه الشهادة ليدفع عن نفسه وان الشاهد الثاني له سوابق لا يعرفونهم فصدقهم الشاهد الاول على انه وكيل موظف بالنساحية عن شيخ الخفراء الطوافة ومسؤل سياسة في هذه القضية وأحضر عقيفا بحير يامن كفر سعد بحير ابن المكرم سعد بحيري بن بحيري واشتتهد عياي علمه في ذلك بطلب هذا المدعي فتشهد في وجه هؤلاء المدعي عليهم بقوله أشهد ان احمد عبد الله هذا أقر طائعتنا هذا وهو بحالة صحته وسلامته بانه ذبح خليل الانجار بن خليل الانجار اخا المدعي هذا هذا عدوانا يسكن ذات حدود مات بسبب ذبحه له وان احمد فرور وعاشما وياوم مصطفى وعوضا هؤلاء أمسكوه له وقت الذبح وان هؤلاء الاربعة المسكنين له أقروا بامساكهم له وقت ذبحه له طائعين مختارين وان اقرارهم هذا صدمهم بديرية الشرقية امام وكيل المديرية المذكرة ونائب محكمة الزقازيق أعلم ذلك واشهده فعند ذلك طعن هؤلاء المدعي عليهم في الشاهد المذكرة بانه نسب على الالفى ومحمد الالفى ومتزوج باخت على الالفى ومحمد الالفى وان الذى أحضره لثبته هادة محمد الالفى المدعي الاول حضره مفتى الدقهلية حيث انكم حاضرون تسمعون وتحقيق هذه القضية فافيدوا الحكم الشرعى عنها فافاد عليهم بقوله الحمد لله وحده الافادة عن ذلك انه بهد تركية هذه البينة التزكية الشرعية يحكم على احمد عبد الله ملووط المذكرة بالقتصاص الشرعى وعلى احمد فرور وعاشماوى ومصطفى وعوض المذكرة كورين بالتعزير الشرعى لىكن من حيث ان احمد عبد الله المذكرة كور قد سبق الحكم عليه بالقتصاص فى دعوى محمد الالفى فعند تنقيذه اذا حضر أولياء كل من الدمين أو اولياء احدهما واقتص منه حسب الاصول كفى ذلك والله تعالى أعلم فعملابا أفاده حضرة المفتى المشار اليه بطلب من المدعي المذكرة كور تزكية الشهود فاحضر حسيننا حسيننا الشناوى المذكرة كور من سنه واول محمد الشافعى ابن المكرم الشافعى ابراهيم من منسقية فتشى شريعة واستشهد كل من معاين يعلمه من حال الشاهدين وهما جاد المولى ججازى وعقيفى بحيرى فشهد كل منهم ما منفردا بطلب المدعى سرائم علنا بان كلام من هذين الشاهدين عدل مقبول الشهادة فعند ذلك عرفنا المدعى انه ثبت على احمد عبد الله ملووط قتله خليل لا خليل بالاسكنين عمدا عدوانا وعلى كل من احمد فرور وعاشماوى ومصطفى وعوض اعانتهم له وقت ذبحه له بالاسكنين بامساكهم له فله الغصاص من احمد عبد الله والتعزير على الاربعة الاشخاص المعينين له بحسب ما يراه الامام اوناثيه وله ان يعفو فلم يرض بالعفو لا بحانا ولا على الدية ولم يرض بالعفو عن المعينين وطلب الحكم عليهم بحسب ما يستحقونه شرعا فكرنا عليه بطلب العفو فلم يرض به وطلب الحكم على احمد عبد الله بالقتصاص وعلى المعينين بالتعزير فحكمنا على احمد عبد الله بالقتصاص بحسب ما هو مذكرة كور بافادة المفتى وعلى المعينين

بالتعزير بحسب ما يراه الامام اوناثية عواجهتهم جميعا بالجلس بحضور من ذكر وكتب
عليه مفتي المديرية بقوله هذا الاعلام موافق والله تعالى اعلم في ١٩ ص سنة ٩٥
و باحالة على - حضرة مفتي مجلس استئناف بحري كتب عليه ما نصه الحمد لله وحده
بالاطلاع على هذا الاعلام - حصل لي اشتباه في صحته من حيث عدم تزكية الشاهد
الاول وعدم تصريح الشاهد الثالث بذكر المقر المشهود عليه في اقراره ما يدل على تعيين
المقر بقتله من نسبته الى جده او ما أشبه ذلك وعدم الاشارة من حضرة القاضي في الحكم
المذكور الى احمد عبد الله والمعينين له المحكوم عليهم او ما يقوم مقامهما من قوله المدعى
عليهم المذكورين او نحو ذلك وعدم ذكر المحكوم له وان دلت القرينة عليه لاحتمال
ان المحكوم له هو ولي الجناية الاخرى وعدم بيان التعزير المحكوم به فضلا عما اشتمل
عليه من نصب القيم على الحمل والحكم بحصر الورثة فيمن ذكر مع احتمال ان الحمل
المحكوم بوراثته انتفاخ او انقضى والحكم بنسب الاخ وكونه شقيقا قبل ظهور وراثته
ودعواه حقا لنفسه فيقتضي عرضه على - حضرة الاستاذ الاعظم شيخ الاسلام ومفتي
الديار المصرية ليجري العمل بما يقاد عليه من حضرة من الاكتفاء به او عدمه والله
تعالى الموفق (اجاب) قد اطلعت على هذا الاعلام المؤرخ ٥ صفر سنة ٩٥ المصدق
عليه من حضرة مفتي مديرية الدقهلية والمشروح عليه من حضرة مفتي مجلس
استئناف بحري بأنه اشتبه في صحته من حيث عدم تزكية الشاهد الاول مع عدم
تصريح الشاهد الثالث بذكر المقر المشهود عليه في اقراره ما يدل على تعيين المقر بقتله
من نسبته الى جده او ما أشبه ذلك وعدم الاشارة من حضرة القاضي في الحكم المذكور
الى احمد عبد الله والمعينين له المحكوم عليهم او ما يقوم مقامهما من قوله المدعى عليهم
المذكورين او نحو ذلك وعدم ذكر المحكوم له وان دلت القرينة عليه لاحتمال ان
المحكوم له هو ولي الجناية الاخرى وعدم بيان التعزير المحكوم به فضلا عما اشتمل
عليه من نصب القيم على الحمل والحكم بحصر الورثة فيمن ذكر مع احتمال ان الحمل
المحكوم بوراثته انتفاخ او انقضى والحكم بنسب الاخ وكونه شقيقا قبل ظهور وراثته
ودعواه حقا لنفسه الى آخر ما ذكره والجواب عن ذلك ان الحكم على الوجه المسطر
بهذا الاعلام غير مستوف شرعا والغالب ان منشأ عدم التصريح بكتابة في شهادة
الشاهد الثالث بما يدل على تعيين المقر بقتله - حصول تقصير في كتابة الكاتب حال
التوثيق فالتمس في هذا الطرف ارجاع هذا الاعلام لحضرة قاضيه فان كان وقع لديه من
الشاهد الثالث ما يقتضي تعيين المقر بقتله بوضعه في الاعلام كتابة بما ينزيل الاشتباه
المذكور وان لم يكن حصل من الشاهد المذكور ما ذكره كيرطاب تتميم نصاب الشهادة
بحضور الخصمين من الفريقين ويعاد الحكم الشرعي بعد استيفاء ما يلزم لصحته وأما
القول في الشاهد الاول فانه ينظر في حاله فان كان من الخفاء راء المتعلقين بالدرك

الذين لا تعلق لهم بأمانة مشايخ القرى على الظلم و جالب الاشخاص اليهم فلا يقدر مجرد ذلك في شهادته فاذا لم يكن به مانع آخر ككونه من أهل المحلة التي وجد فيها القتل وزكى سرانهم علنا تقبل شهادته ولا يقدر فيها مجرد كونه مسؤولا سياسة كونه مأمورا بالحفظ اما اذا كان من الاعوان على الظلم او متمما في هذه القضية او جارا بشهادته فيها لنفسه نفعا او دافعا بها عن نفسه مغرما فلا تقبل و باعادة هذا الاعلام بجري التهرج من حضرة القاضي كتابة بما يقتضى ازالة ما اشتهر به فيه حضرة مفتي المجلس المواليه من الاشارة للمحكوم عليه و ذكر المحكوم لهم صراحة ثم حيث انه يتأرخ هذه المرافعة والمحكم المقيد بالمضبطة الذي هو ٢٩ محرم سنة ١٢٩٠ مقال ان المحل المذكور المستكن برحم فاطمة زوجة المقتول المذكور احدى موكلاتي المدعى له سبعة أشهر وقدم مضي بعد ذلك ما يقرب من سنة فالغالب انه حصل انفصال للعمل المذكور و به يظهر الحال من كونه انفصل اني حيا فيكون الاخ المدعى بالوكالة الآن وارثا فله طلب انفصال اذ سألته عن نفسه وان انفصل ذكر احيا يجب الاخ المذكور فلا حقه في انفصال لعدم الميراث كجبهه بالابن ويكون الحق فيه للام والزوج والابن القاصر خاصة وللسكينة من الورثة وهما الام والزوج خاصة دون الاخ المذكور القود قبل كبر الصغير المذكور فلهما طلب انفصال واستيفاء و هو ما العفو وان كان لا يسقط حق القاصر من الدين بالعفو وبان انفصال المحل يظهر من انحصار فيه ارث المقتول المذكور و يكون حصر الارث فمن تحقق وراثته قطعا يحكم به ولا دخل لهصة نصب القيم على المحل وعندها في صحة الحكم المذكور و عدمها والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من مديرية سيوط مؤرخة ٢١ محرم سنة ١٢٩٠ ومعه احدى عشرة ورقة واعلام من قاضي صنبو في شأن مادة في عقار بين قنديل عبد الله وسليمان غزالي من التماس احية وناقش حضرة مفتي مديرية سيوط في الاعلام و اجاب عنها حضرة قاضي صنبو و وافقه حضرة قاضي سيوط وصمم حضرة المفتي على عدم الموافقة وحضرة مفتي استئناف قبلي امتنع من اعطاء قوله فيها ورغب احالته اورغبت المديرية اعطاء افادة بما يتراءى لهذا الطرف شرعا وحاصل الاعلام المذكور المؤرخ ٢١ ش سنة ١٢٩٠ ان سليمان المذكور ادعى على غريمه قنديل المزبور بانه آل للمدعى عليه أربعة عشر قيراطا ارثا من أبيه وأخته المتوفاة بعد أبيه في جميع المنزل الكائن في الناحية المذكورة وبين حارته وحده و الورثة وحصر ارثه في ٢٥٥ سهم وعشرة قراريط باقية لأخته نسبا و بنت أخته الأخرى المتوفاة بعد أبيه عن بنتها المذكورة المدعوة مبروكة وان الجميع باعوه له ببيع متساوية من مدة سنتين وعوضهم عن ذلك عقارا ملوكا له حين ذاك بينه وحدده و اوضح ما باعه كل واحد كراته قابض في البدلين وحصول التهرج من كل فيهما ما ذكره و افه واضح يده على ما اشتراه على هذا الوجه الى الآن وان المدعى عليه

يعارضه فيما باعه له ببيع صحيجاً باتاً بدون وجه شرعي ويطلب منه عدم المعارضة
وسؤاله عن ذلك وبسؤاله عنه أقر المدعي عليه ببيع ما ادعى به خصمه على الوجه
الذي ادعاه وطلب المدعي عليه رد المبيعة وأخذ حصته في المنزل المدعى به ودأولاً وهي
اربعة عشر قيراطاً واعطاء المدعي أملاً كهلهـ دودة فلما سمع كلامه المدعي لم يجبه
لذلك فذكر القاضي في الاعلام انه بموجب ذلك وما شرح اعلاه ثبت بيع المنزل المحدود
اولاً لاسليمان المدعي ببيع مقايضة باقراره قنديل المدعي عليه وصار لا قيام ولا معارضة
له مع سليمان المدعي المذكور واما بالكف عنه هذا حاصل الاعلام ولما تنازع
المدعي عليه الآن وجد الاعلام والمقايضة عرض الاعلام على حضرة مفتي مديرية
سيوط فأجاب بما حاصله ان الاعلام المذكور غير مستوف لوجوه منها قوله ويطلب
المدعي عليه رد المبيعة واخذ حصته في المنزل المحدود ولا واعطاء المدعي أملاً كهلهـ ولم
يعلم منه ان المدعي عليه يريد رد المبيعة بما ريق شرعي او بغير طريق شرعي لما هو
مصرح به في معتبرات المذهب في تتريف الحضر بأنه ما جرى بين الخصمين من اقرار
او انكار والكم بيمينه او نكول على وجه يرفع الاشتباه وبان الاصل في المحاضر
والسجلات ان يبالغ في الذكر والبيان بالتهريج ولا يكتمى بالاجال ومنها قوله فموجب
ذلك وما شرح اعلاه ثبت بيع المنزل المحدود ولا لاسليمان المدعي ببيع مقايضة باقراره
قنديل المدعي عليه ومفاد ذلك ثبوت بيع المنزل المحدود المذكور لاسليمان المدعي
بمجرد اعتراف المدعي عليه بالخصمة المذكورة على الوجه المستطور ومع طلبه رد المبيعة
واخذ الخصمة المذكورة وعدم حضور كل من المراتين المذكورتين ففي الاشياء
والنظائر من كتاب القضاء والشهادات لا ينتصب احد خصماً عن احد بغير وكالة ونيابة
وولاية الا في مسـئلتين الاولى احد الورثة ينتصب خصماً عن الباقيين الثانية احد
الموقوف عليهم ينتصب خصماً عن الباقي وفي حاشيتهم للعلامة ابي السعود عزى اللبيري
ما نصه المراد من قول المصنف احد الورثة ينتصب خصماً عن الباقي اي يقوم مقام
الكل فيما يستحق لليت وعليه باعتباره الخلافة ولا يقوم بعضهم مقام البعض فيما
يستحق لهم وعليهم انتهى حسب ما هو مقرر في معتبرات المذهب والمصرح به في
معتقدات المذهب ان الاقرار حجة قاهرة على المقر ولا يتعدى الى غيره لان كونه حجة
مبنى على زعمه وزعمه ايسر حجة على غيره ومنها ان ما ذكر من قوله ثبت بيع المنزل المحدود
وامر بالكف عنه على فرض وتقدير التصريح بالخصمة فهذا على الوجه المذكور غير كاف
في الحكم ولا بد ان يقال وحكمنا فلان هذا المدعي على فلان هذا المدعي عليه فكذلك
هو معلوم من كتب المذهب وحيث ان هذا الاعلام غير مستوف والمدعي عليه باحد
لما نسب له بالاعلام كما يعـلم من هذه المذكرة فينبغي احالة هذه القضية على محكمة
معمدة لتصدر رافعة شرعية فيما هو مسطر بالاعلام وما يتم عليه الحال في ذلك شرعاً

يعمل به ولماسئل حضرة قاضي صنبلو عن ذلك اجاب بما حاصله قد ذكركم حضرة
المفتي اوجها ثلاثة يبين بها خلل الاعلام وابطاله وان الدعوى تستأنف مرة ثمانية
الاول منها اجمال المدعى عليه دعواه حيث طلب رد المبايعة واخذ حصته في المنزل
الذي بادل بها في الهدود الاول وواضح ان ذلك لا يوجب خلافا في الاعلام الا اذا اجبتنا
الى الرد الذي طلبه وحكمنا به واما مجرد ذكر المدعى عليه مع رده وعدم قبوله وبناء حكم
عليه فلا يقدح في الاعلام ولا يخل بالحكم كما هو واضح لا يخفى على ذي فهم لان القاضي
لا يمنع المدعى فيما يقوله ويطالبه بل يذكر كلامه وان كان لا يقبل شرعاً رده كما في الحادثة
وان قبل وثبت بني عليه حكمه ومنها ان ما رسم في الاعلام من انه بموجب ذلك ثبت
بيع المنزل الى آخره ليس حكماً ثابتاً ببيع المنزل كله بل هو من كلام الموثق على
جري عادة الموثقين بناء على ما ذكر في الدعوى من المتخاصمين انه حصص المبادلة به كله
ولذا لم يحكم على اخذ قنديل وبنيت اخذته بالمنع لعدم حضورهما وتداعيهما وانما حكمنا
عليه وحده بعدم المعارضة وبانه لا قيام له ولا معارضة مع سليمان المذكور واما بالسكف
عنه ومنها ان ما ذكر في الاعلام من قولنا وامر قنديل بالسكف عن المعارضة لسليمان
الى آخره ليس كافياً في الحكم ولا يدان يقول وحكمنا فلان هذا على فلان هذا المدعى
عليه بكذا كما هو معلوم في كتب المذهب مع ان المعلوم من كتب المذهب ان امر القاضي
حكم كما في الدرا واخر فصل الخامس ونصه امر القاضي حكم الا في مسألة تتعلق بالوقف
وقدم نحوه محشيه او ائبل القضاء ونصه الحكم قوئى وفعل فائقة ولى مثل الزمت وقضيت
وكذا قوله بعد اقامة البينة المعتمدة اقمه واطلب الذهب منه انتهى وحكى في عمدة
الناظر خلافاً في ذلك عند قول الاشياء امر القاضي حكم كقوله سلم الهدود الى المدعى والامر
بدفع الدين ثم نقل عن الناطقى صحيح ان حكمت ليس بشرط انتهى فعلم بهذا ان
ما تضمنه الاعلام صحيح ولا يجوز استئناف الدعوى مع ورود الامر بانه متى سطر الاعلام
به جعل الحكم وكان صحيحاً لا سيما بل الى دفعه سيما وهو موافق لما صرح حوايه من ان
الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعى لا تنقض ولا تعاد مرة اخرى حيث لا فائدة في
اعادتها فلو كان فيما فائدة كما لوجاء المدعى بدفع صحيح فانها تعاد وفي الحادثة لم يوث
بدفع ولا شيء يوجب تعادها مرة اخرى هذا ما ائزم وبعرض ذلك على حضرة قاضي مديرية
سيوط اجاب هو وحضرة نائب محكمتهما بجواب يعلم مضمونه من جواب هذه الحادثة
الاتى ولم اعرض ذلك على حضرة مفتى المديرية ناقش فيه مناقشة يطول ذكرها
تا يبد المناقشة الاولى وتعرض فيها المناقشة جواب قاضي ونائب سيوط بما يتضمن
الامر عليهم ما في قوله ما في الجواب ان الحكم لسليمان على قنديل بجهة مبادلة له
بخصته في الهدود الاول الى آخره زيادته من حضرتهم لم يصرح بلقظها بالاعلام زادها
ليرتبها عليهم اقوله ما ويكون الاعلام حجة شرعية في حقه الى آخره مع ان المعلوم من

كتب المذهب انه لا يحكم بصفة البيع الا بعد ثبوت ملك البائع وان لم يثبت لا يحكم
بالصفة بل بنفس البيع وغيره معلوم من الاعلام ثبوت ملكية ما ذكر واستدل لذلك
بنقول نقلها وهذه المناقشة بالنسبة للاعلام لم تخرج عن مضمون الاولى الى آخر ما ذكره
من عرض هذه القضية على هذا الطرف أو علماء المجالس بحكمة مصر وما يقاديه يصير
اتباعه و بعرض ذلك على حضرة مفتي استئناف قبلي كتب ما يتضمن عدم اعطاء
الجواب منه والاحالة حسب التماس حضرة مفتي المديرية لحسم المادة وزوال
الاشكال ورفع القيل والقال (اجاب) وردت افادة المديرية ومعهما أوراق فضية
المنازعة الحاصلة بين قنديل عبد الله وسليمان غزالي من التماس حيازة في شأن بيع
العقار المحكي عنه فيها ومن ضمنها الاعلام المسطر من حضرة قاضي صنبو المتضمن
الحكم على قنديل عبد الله المذکور بمنعه من معارضة خصمه سليمان غزالي المذکور
في المنزل الذي كان يستحق فيه قنديل المذکور أربعة عشر قيراطا ارثا من مورثيه
المذکورين فيه وسبغت منه مع باقي شريكه فيه المقايضة بعقار محلولك سليمان المذکور
على الوجه المعين في الاعلام لا قرار قنديل وتصديقه على دعوى خصمه صدر ذلك
المقايضة صحيحة من مدة سنين وتصرف كل فريق فيما اشتراه على الوجه الذي ادعاه
خصمه المذکور فرتب على ذلك في الاعلام ثبوت بيع المنزل المتنازع فيه باقرار قنديل
المدعي عليه وانه لا قيام ولا معارضة له مع سليمان المدعي المذکور وأمر بالكف عنه بعد
أن طالب المدعي عليه من المدعي رد البيع ولم يبين وجهه فلم يجبه خصمه اطلبه ولم
يبلغت القاضى له هذا حاصل الاعلام ثم حصلت المناقشة فيه من حضرة مفتي
مديرية سيوط وأجاب عنها حضرة قاضي صنبو وبعرضه ما على حضرة قاضي سيوط
كتب هو وحضرة نائب محكمته ان الحكم لسليمان على قنديل بصفة مبادلة له
بخصته في الهدود الاولى في الاعلام وهي أربعة عشر قيراطا صحيح لا قراره بذلك لدى
حضرة القاضي المواليه حيث كان من أهل الاقرار ويكون الاعلام حجة شرعية
في حقه حيث كان معجلا بسجل الماضي ويمنع قنديل من المعارضة لسليمان فيها
وأما حق أخته نسباً وبنت أخته مهر كة وهي عشرة قرا ريط فلم تثبت المبادلة فيها شرعا
لعدم حضورهما مجلس الدعوى وتداعيهما معه واقرار قنديل بالمبادلة بالمنزل كاه
لا يصرى عليه ما لان الاقرار حجة فاصرة على المقر ولم يكن قنديل وكلا عنهما ولا ما ثبتا ولا
وايا فلم يكن الاعلام حينئذ حجة عليهم ما ولهما الخصومة مع سليمان فيها ومطالبة برفع
يده عنها ان كان المنزل في يده لم يقم برهانها بغيرها بالمبادلة ثم ناقش حضرة مفتي
هذه المديرية في ذلك وفي جواب حضرة قاضي صنبو وباحالة ذلك على حضرة مفتي
استئناف قبلي أحال نظر ذلك على هذا الطرف أو على حضرة علماء المحكمة الكبرى
بمصر والمتراعى لهذا الطرف الا كتما هذا الاعلام نظرا لامرار المدعي عليه فيه بدعوى

خصه جميعها لانه باقراره يكون ممنوعا عنه من المعارضة وان لم يصدر حكم معاملة له
 باقراره اذ هو حجة عليه مثبتة ولازمة بلا توقف على القضاء كما صرحوا به قاله قضاء مع
 الاقرار مجازا وعانة واللازم في مثل هذه المحادثة بعد ثبوت دعوى المدعى اما بيينة او
 اقراره ومنع القاضي المدعى عليه عن معارضة خصمه وقد وجد في هذا كروان لم
 يصرح بلفظ الحكم على ما هو المختار فيكتفي به ولا يقدح في صحته طلب المدعى عليه بعد
 اقراره بجميع الدعوى التي من جملتها صحة البيع وكونه بائنا ردا لبيع المذ كور بدون
 بيان وجه وعدم اجابة خصمه اطلبه وأما قوله في الاعلام ووجوب ذلك وما شرح أعلاه
 ثبت بيع المنزل للهـود الاول اسليمان المدعى ببيع مقايضة باقرار قنديل المدعى
 عليه فليس بلازم المذ كور مع ايهامه ثبوت البيع في جميع المنزل حتى في حق الغائبين
 من الورثة وان كان ثبوت البيع المذ كور في جميع المنزل بالنسبة للقر صححها لاقراره
 بصدوره على هذا الوجه عن يلكه فيعامل بموجبه في حق نفسه حتى لا يملك المعارضة
 بما ينساقضه بدون دعوى ناقل شرعي به ذلك لا بالاصالة عن نفسه بوجه ولا بالنيابة
 عن غيره ومحط الفائدة في هذا الاعلام منعه عن المعارضة وقد وجد فلا حاجة الى
 الاطالة هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (مثل) بافادة من ضبطية مصرف ٩ ربيع
 الاول سنة ٩٦ عن المحكم في صورة مرافعة شريعة محررة من حضرة قاضي المنصورة
 ارسلت الى الضبطية بواسطة افادة من مجلس المنصورة مؤرخة ٢٢ صفر سنة ٩٦
 بقصد ارسالها لهذا الطرف لاعطاء المحكم عنها كدعوى حضرة القاضي المذ كور
 ومضمون المرافعة المذ كورة بهـ ان ثبتت معرفة فاطمة بنت سيد احمد الخنصري بن
 سليمان الخنصري من أهالي الصفة بمديرية الشرقية والدة رمضان موسى المرزوقي
 المتوفي الآتي ذكره بشهادة كل من عفيفي شاهين ابن المرحوم نصر شاهين بن سيد احمد
 وسالم ناصر بن محمد ناصر بن سالم كلاهما من الناحية المذ كورة ادعت فاطمة المذ كورة
 أعلاه على المحاضر معوايا المجلس محمد بهجة ابن المرحوم الدسوقي بهجة بن علي من الناحية
 المذ كورة الثابت معرفته بشهادة الشاهدين المذ كورين ان المدعية هذه كان لها ولد
 يسمى رمضان موسى المرزوقي بن موسى المرزوقي بن ابراهيم مستخدم مابد وار محمد بك
 عبد الله عمدة الناحية المذ كورة وبينه وبين المدعى عليه هذا عداوة وكره فاما كان
 من المدعى عليه الاقتل رمضان موسى المذ كور أعلاه وله المدعية بضر به له عمدا عداونا
 وهو ناثم بدوار محمد بك عبد الله المذ كور بحجر عظيم في رأسه وبتقصيرة من خشب الشوم
 وشق بطنه بسكينه حتى خرجت امعاؤه وسال منه الدم وذلك في ليلة السبت الموافقة
 ١٦ جمادى الاولى سنة ٩٩ ومات رمضان موسى ولد المدعية المذ كورة بسبب ذلك في يوم
 السبت المذ كور وان هذا المدعى عليه أقر بذلك وهو باكل الاوصاف المعتبرة شرعا
 طائعا مختارا بدينه وان مديرية الشرقية بحضرة قاضيها ومحمد أبي الذهب و ابراهيم على

عمرارة وحسن عيدير وسالحاج احمد الحري وانه لا وارث لرمضان المدعى بشانه
سوء والدته المدعية المذكورة وطلب المدعية المدعى عليه هذا بما يترتب عليه
في ذلك شرعا وتسال جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار
لادعى المدعية هذه وجردها جدا كليا فطلب من المدعية أولا بيينة تثبت وفاة ولدها
رمضان المدعى بشانه وانحصار ارثه فيها وأن لا وارث له سواها فاحضرت شاهدي
المعرفة المذكورين واستشهد كل منهما بما يعلمه في ذلك بطلب هذه المدعية فشهد
كل واحد منهما في وجه المتداعيين بقوله اشهد ان رمضان بن موسى المرزوقي بن
ابراهيم المرزوقي ولد هذه المدعية توفي وانحصار ارثه الشرعي في والدته هذه المدعية من
غير شريك ولا وارث له سواها يعلم ذلك كل منهما ويشهد به فلم يبد المدعى عليه طعنا
في شهادتهما او في كيا وعدة سرائم علنا بشهادة كل من السيد أي الفضل بن محمد أبي
الفضل من الصنفين وموسى عبد الله من كفر الشيخ مديرة الشريعة ابن عبد الله
فعند ذلك حكم للمدعية المذكورة على المدعى عليه هذا بفاتة رمضان موسى المرزوقي
المدعى بشانه وانحصار ارثه في والدته المدعية هذه ثم بذلك ادعت فاطمة المدعية
هذه على المدعى عليه هذا بقتله لولدها رمضان موسى المرزوقي المذكور أعلاه بضر به له
عمره اعدوانا في رأسه بالحجر والتقصيرة وبشق بطنه بسكينه حتى خرجت اعضاءه ومسال
منه الدم وهو ناظم يدوار محمد بن عبد الله المذكور في ليلة السبت المذكورة أعلاه وانه
مات بسبب ذلك في عصر يوم السبت المذكور حسب ما هو موضح بالدعوى المذكورة
اعلاه وطلبه بما يترتب عليه في ذلك شرعا وتسال جوابه عن ذلك فسئل عنه فاجاب
بالانكار له وانهما العتل فعارضته المدعية بانه أقر بقتله لولدها رمضان المدعى بشانه
عمره اعدوانا بضر به له بالحجر والتقصيرة وبشق بطنه بسكينه عدا ايضا وموته بسبب
ذلك وانه أقر بذلك طاعة مختارا زعمه باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا بحضور البيينة
المذكورة فلم يصدق على ذلك فطلب من المدعية بيينة تثبت اقراره المذكور وانصرفوا
على ذلك ثم في يوم الثلاثاء ١٧ ذي القعدة سنة ثمان وخمسة خضعت بالمجلس فاطمة المدعية
المذكورة وحضره الحاج محمد بن حجة المدعى عليه وعرفت المدعية انها احضرت الشهود
التي تشهد لها باقرار المدعى عليه هذا هو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا طاعة مختارا
بقتله لولدها رمضان موسى المرزوقي عمره اعدوانا على الوجه المستطور بالدعوى فطلب
منها احضارها فاحضرت حسنا عيدير وسال بن المسكرم الحاج عيدير وسال بن علي التاجر
بناحية الزقازيق واستشهد عايمهما في ذلك بطلبها فشهدا بمنقر دافى وجهه المتداعيين
بقوله أشهد ان المدعى عليه هذا أقر طاعة مختارا زعمه باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا
يدويان مديرة الشريعة هما حضرة مديرها وحضرة قاضها انه تشاور مع رجل يدعى
سليمان لا يعرف اسمه ولا اسم والده على قتل رمضان لا يعرف لقبه ولا اسم والده ولا

جده وان هذا المدعى عليه توجه مع الذي اتفق معه على قتل رمضان المذكور لا ولا
يعرف في أي ليلة توجه فيها الى رمضان فنظام من حائط المحل الذي كان نائما فيه رمضان
المذكور فوجد باب المحل مسنودا بحجر عظيم فحمل سليمان الحجر المذكور الى هذا
المدعى عليه فحمله وتوجه به الى رمضان المذكور وهو قائم فضرب المدعى عليه هذا
رمضان المذكور بالحجر عدا عدوا نافيضربه له بالحجر المذكور انقلب على وجهه فعند
ذلك خاض عليه سليمان بضربه له يسكن في بطنه هذا ما أقربه المدعى عليه هذا طائعا
مختارا وهذا ما يشهده واحضرت ابراهيم على عمارة التاجر بالزقازيق بن على عمارة
واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعية فشهد منفردا في وجه المتداعيين مثل شهادة
الشاهد الذي قبله الا انه لا يعلم ضرب سليمان لرمضان بالسكين هو في أي محل من يده
هذا ما يشهده واحضرت محمدا أبا الذهب من الزقازيق التاجر فقيم ابن المرحوم مصطفى
ابن الذهب واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعية فشهد منفردا في وجه المتداعيين
مثل شهادة الذي قبله الا انه عرّف ان المدعى عليه هذا أقر انه لم يضرب رمضان
عدا عدوانا واحضرت الحاج احمد الكريري الناجر بمصر المحروسة ابن المرحوم وفي
الكريري واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعية فشهد منفردا في وجه المتداعيين
مثل شهادة الذي قبله الا انه ذكر في شهادته ان هذا المدعى عليه ذكر في اقراره انه
ضرب رمضان عدا عدوانا بالحجر وان سليمان خاض عليه بضربه له بالسكين في بطنه
هذا ما يعلمه فعند ذلك ذكر المدعى عليه انه أقر بدوان مديرة الزقازيق بحضور
حضرة مديرها وحضرة قاضيها وبحضرة الشهود المذكورين اعلاه انه توجه مع سليمان
حضارة هذا الى دوار محمد بك عبد الله بعد ثلث الليل الكائن الدوار المذكور بناحية
الصفين فوجد باب الدوار مغلقا فدخل من باب الاصطبل لكونه كان مفتوحا وكان
وراء باب الدوار حجر عظيم فحمله سليمان حضارة هذا الى محله بجهة المدعى عليه وتوجه
به الى رمضان المدعى بشانه فوجداه نائما امام القهوة التي بالندوار فضربه محمد بجهة
المدعى عليه هذا بالحجر المذكور عدا عدوانا على رأسه ووجهه فبضربه له بذلك
انقلب رمضان المذكور على وجهه فعند ذلك ضربه سليمان حضارة عدا عدوانا
يسكن في بطنه فشقه واخرجت اعماه فمات بفعلهما في عصر يوم السبت
التالي لليلة الصرب المذكور الموافق ١٦ جمادى الاولى سنة ١١٠٠ وان فعل كل منهما
قاتل وممولاك لو ان فردوا ان اقرار محمد بجهة المدعى عليه كور بسبب الضرب والاهانة التي
حصلت له في المامورية وفي ديوان مديرة الشرعية فعند ذلك ذكر سليمان المذكور انه
لادخل له في ذلك ولاله معرفة بذلك فعند ذلك صدقت فاطمة المدعية على ما أقربه
المدعى عليه وان اقراره فهو بالظور والاختيار من غير اكرام ولا اجبار صادر ذلك
بحضور من ذكر يطالع على هذه الحادثة - حضرة البلاء الهمام مفتي الانام وشيخ

الاسلام بالديار المصرية ويقيد الحكم الشرعي (اجاب) حيث اقر المدعي عليه بما
يتضمن اقراره سابقا انه ضرب باولا المدعي قتله عمدا - ودوانا بجرح عظيم وان سليمان
حاضرة المحاضر معه بالجلوس ضرب المقتول المذكور ثانيا عمدا ودوانا بسكين في بطنه
فخرجت أمعاؤه فمات بفعلهما في عصر اليوم التالي لليلة الضرب المذكور الذي حصل
بعد ثلاث الليال وان فعل كل منهما قاتل ومهلثا لولا نفره وان اقراره المذكور بسبب
الضرب والاهانة التي حصلت له في المأمورية وفي ديوان مدير بة الشوقية وصدفته
المدعية على ما أقربه الا ان اقراره بالطوع والاختيار وأنكر سليمان حاضرة المذكور
ذلك وهذا بعد ان ادعت المدعية المذكورة القتل العمدا بجرح المذكور وشق البطن
بالسكين على المدعي عليه وحده لا يظهر الحكم بالقصاص على المدعي عليه ولو على قول
الصاحبين بمجرد ذلك به تصديق المدعية على ما أقربه المدعي عليه لتصادقهما والحال
هذه على ان ضرب المقتول حصل من المدعي عليه وهو سليمان ان حاضرة المذكور على
التعاقب وان الضرب الاول كان من المدعي عليه والضرب الثاني كان من سليمان
المذكور وان المقتول كانت به حياة مستقرة بعد ضرب المدعي عليه لموته بعد الضربين
بعدة تزيد عن مقدار يوم وفي هذه الحالة يكون القاتل هو الثاني والعصا من فرص
تيوته وعلى الاول التعزير اللائق به كما هو حكم ما لو ضرب رجل آخر عمدا ضربا يعيش بعده
يوما أو بعض يوم ثم شق آخر بطنه بحديدة عمدا فمات قال في الدرر في البزازية شق بطنه
بحديدة وقطع آخر عنقه ان توهم بقاءه حيا بعد الشق قاتل قاطع العنق والقتل الشاق
وعززالقسطح وكتب عليه في رد المحتار قوله شق بطنه الخ في التتارخانية شق بطنه
وأخرج امعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فمات قال في الدرر في البزازية شق بطنه
بالدبة وعلى الثاني ثالث الدية وان نفذت الى جانب آخر فماتها هذا اذا كان مما يعيش
بعد الشق يوما أو بعض يوم وان كان بحال لا يتوهم به وجود الحياة ولم يبق معه الا
اضطراب الموت فالقاتل هو الاول فيعص بالعمد وتجب الدية بالخطا اه ملخصا اه
المراد منه وما تصادق عليه كل من المدعية والمدعي عليه من ان فعل كل من المدعي عليه
وسليمان قاتل ومهلثا لولا نفره لا ينافي نسبة القتل الى الثاني فقط عند حصول الفعلين مع
التعاقب ووجود الحياة المستقرة في المضروب يومامم لا بناء على ما صرح به الفقهاء في
مثله من نسبة القتل الى الثاني مع ان شق البطن واحراج الامعاء الذي يعيش بعده يوما
أو بعض يوم لو انفردهما يقضى الى الموت والهلاك وقد نسبوا في صورته القتل الى قاطع
العنق في ثانی الحال وقولهما في تصادقهما انه مات بفعلهما رده الشرع بنسبة القتل الى
الثاني في الصورة المذكورة المتصادقين عليهما او ما تقدم ذكره محله ان لم يثبت المدعي عليه
ان اقراره المذكور كان بالا كراه الشرعي بعد دعوى صححة والا فلا يترتب على اقراره
المذكور شيء هذا ما طهرني والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الشريعة عن صورة اعلام

صادر من قاضي شاشامون و طالب الافادة عما اذا كانت صحيحة ولا تسمع الدعوى في
الدار المذكورة بعد صدور الاعلام من القاضي بما هو مستور أو غير ذلك للاتباع
والاجراء بحسب ما يصدر ومضمون الاعلام المذكور والمرحوم من محكمة شاشامون ادعت
المرأة حسن بنت احمد بن المرحوم عبد الله زريق من منية القمع ومقيمة بكفر
شاشامون الآن شرقية على خصمها المحاضر معها في المجلس هو المكرم حسن خيال
ابن المرحوم علي خيال ابن المرحوم حسن خيال من الناحية المذكورة الثابت
معرفتهم بعينها بشهادة من سيد كزبان الدار التي بنساحية منية القمع بدرب المقايوة
بالجهة القبالية بالنساحية المشتعلة على بعض عشمس مبقية بالطوفى التي حدها البحرى
وينتهى الى ارض فضاء مملوكة للشيخ محمد المرشد بن المرحوم محمد بن الذهب نائب
العقود بالناحية والحد القريب ينتهى الى دار مملوكة لخضرة مصطفى افندي احد
اعضاء مجلس طنتداو الحد العبدى ينتهى الى شارع الناحية والبعث الاخر
ينتهى الى دار وردة دياب البحر اوى بن رزق البحر اوى والحد الشرقى ينتهى ببعث الى
الطاحونة المملوكة لاصحاب الدوب المسمى بأسمائهم والبعث الاخر ينتهى الى دار
مملوكة للمكرم موسى بن المرحوم محمد بن المرحوم موسى بن المرحوم موسى بن المرحوم
يده عليه احسن المدعى عليه المذكور غلامها هي وأولاد أختها وهن عدة وصاحبة
وجلباية أولاد المرحوم احمد بن الرضا بن المرحوم محمد بن عدة من كفر شاشامون شرقية
بطريق الميراث عن والدها حيث مات عنها وعن أختها مصرية والدة الثلاث المذكورات
وأخيه المرحوم مخيمرو أخيه المرحوم عبد الله وماتت أختها عن أولادها المذكورات
وعن أختها المدعية المذكورة ومات مخيمر وعبد الله وانحصرت حقهم فيها وان المدعى عليه
المذكور واضح يده عليها بدون حق وتطالب الآن رفع يده عنها واسم قتيلاها عليها
لتتصرف فيها وتضع يدها عليها تصرف الملاك في أملاكهم وتسأل سؤاله عن ذلك
فستل من المدعى عليه المذكور عن الدعوى المذكورة فاجاب بقوله ان الدار المذكورة
بملكها عن أبيه وواضع يدها عليها هو وأبوه مدة تزيد عن خمسين سنة وهو يتصرف فيها
بمشاهدتها لذلك وقد رتبها على الدعوى فستل منها عن قول المذكور بعد انكاره دعواها
المذكورة وبجوده الجود الكلى فاجابت بقولها انه من مدة تزيد عن ثلاث سنين جاءها
حسن المدعى عليه المذكور وبهجة موسى بن المرحوم محمد بن المرحوم محمد بن المرحوم
موسى بن المرحوم من منية القمع وابراهيم الجبيل بن المرحوم شعراوى الجبيل بن محمد
الجبيل من الناحية وطالب منها الشراء في جزء من الدار المذكورة ولم ترص بالبيع وقالت
أمرتك ان تغد فيم احتى اطلبك واخر جاك منها وخرج ممتلا لعولها لحد تاريخه فستل
منه عن ذلك بعد طلبها السؤال منه فاجاب بقوله ما ادعت به المرأة المذكورة غير صحيح
وأكردها من أولها الى آخرها ووجدتها بخودها كايما وطالب منها البيعة التي تشهد لها

طابق دعواها الملكية وطلب المدعى عاينها الشراء منها فامتثلت لذلك ثم غابت وحضرت
وأحضرت كلاً من المكرم نافع حسن ابن المرحوم حسن نافع والمكرم نصار وعبد الله بن
المرحوم علي عيسى كلاهما من كفر شاشاهون والمكرم موسى عجزور ابن المرحوم محمد
عجزور والمكرم ابراهيم الجبيلي بن الاشعر اوى الجبيلي كلاهما من منية القمع والمكرم
محمد عبد النبي بن عبد النبي المقيم بمنية القمع وسئل من نافع المذكور عما يعلمه
و يشهده في خصوص دعوى الدار المذكورة فاجاب بقوله اشهد بان حسن المدعى عليه
المذكور جاء الى حسن المدعى المذكور فساها وطلب منها الشراء في جزء من الدار
المذكورة فامتنعت المرأة المذكورة من الاعطاء له وطلب منها أن يسكن فيها فامرتة
بالسكنى فيها وقالت له مدعي اطلبها اخرجك منها وكان حاضر اوقت طلبه ذلك منها
وذلك من مدة ثلاث سنين هذا ما يشهده ويعلمه وسئل من نصار وعبد الله المذكور فشهد
بما شهد به نافع المذكور وعرف الدار المذكورة ووجدنا مطابق ما هو مسطور في الدعوى
المذكورة وسئل من موسى عجزور فاجاب بقوله اشهد بان الدار المذكورة كانت مملوكة
لاحمد ابي عبد الله ابن المرحوم عبد زريق والد المدعى المذكور وماتت وهي على ملكه
وانحصرت ارضه في حسن المدعى المذكور وكورة وأختها سرية واخوها ماو هما مخيمر وعبد الله
ومات مخيمر وعبد الله وانحصر ميراثهما في ما ماتت سرية وانحصر ارضها في أولادها
البنات المذكورات وفي أحتم المذكور وكورة ولاحق لاحد فيهما سوى المدعى المذكور وكورة
وشركائهما وان واضح اليه الآن ليس له حق هذا ما يشهده ويعلمه وسئل من ابراهيم
الجبيلي فاجاب بما أجاب به موسى عجزور المذكور فاعرف الدار ووجدنا أيضاً مطابق
ما ذكر وسئل من محمد عبد النبي المذكور فاجاب أيضاً بما أجاب به نافع المذكور
حرفياً وعرف الدار ووجدنا مطابق ما ذكر ثم بعد الشهادة صارت تركية الشهود
المذكورين مراوعاً لنية بشهادة المكرم سيد احمد الزيط ابن الحاج احمد الزيط
من منية القمع وبشهادة المكرم عيسى سليمان ابن المرحوم محمد جاهين من الناحية
والمكرم دراج ابن المرحوم محمد زهير من الناحية فبمقتضى ذلك قد حكمنا على حسن
خيال المدعى عليه المذكور بنسليم الدار المذكورة للمدعى المذكور حسن المذكور وكورة
الملكية لها ولمن ذكر من أولاد أختها المذكور وأمرناه بالتخلية للدار المذكور وكورة لها
بعد ثبوت وضع يده عليها وقت الدعوى وبشهادة الشهود المذكورين أعلاه
وبالتصديق منه أيضاً وحيث الحال ما ذكر فالدار المذكور وكورة مملوكة للمرأة حسن
المذكور وكورة وأولاد أختها وتم الامر على ذلك (أجاب) بمطابقة صورة هذه المرافعة وجد أن
ما سطر فيها من الدعوى والشهادة والحكم غير مستوفى شرعاً وحيث فلا مانع من إعادة
سماعها والحكم فيها بما يتحقق شرعاً حيث لا مانع اذ المورث الاصل المذكور فيهما
غير معرف بذكره أو بذكر ما يميزه عن غيره وكذا بعض الحكماء ولم تعرف أربابها

زمر يقا كافيا شرعا والورثة المذكورون لم تبين جهات اربتهم بكونهم اخوة اشقاء او
 لاب فقط ولم يصرح في الدعوى بما هو نص في ترتيب الموتي في الموت وطلب المدعية
 تسليم جميع الدار اليها - برحيم على فرض صحة دعواها وثبوتها اذ لا تملك الكل وما
 ادعته من الدفع بطلب المدعي عليه شراء جزء من الدار مجهول القدر على فرض ثبوت
 لا يعتضى اقراره تلك جميع الدار لها مع من شاركتها حتى تنفذ دفع دعواها في جميعها وما
 صرح به بعض شهودها من ان المدعي عليه طالب منها السكنى في المبنى كذا في دعواها
 الى غير ذلك والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ضبطته مصر بتاريخ ١٠ رجب سنة ٩٦
 مضمونها ورد للضبطية افادة من مجلس المنصورة في ٢٠ جمادى الآخرة سنة ٩٦ ومعه
 صورة قضائية وفاة شخص يسمى البسيوني جاويش من ناحية المنصورة قهلية تؤمل
 الاطلاع عليها وافادة الحكم الشرعي ومضمون الصورة المذكورة بمجلس المنصورة
 بحضور حضرات اربابه ادعى على عبده ابن المرحوم يوسف عبده ابن المرحوم احمد عبده
 من ناحية منية معاند الغاشم ويسا سيد كرفيه ادياه بطريق وكالة الشرعية عن كل من
 خديجة بنت احمد شبانة بن سيد احمد شبانة من المنصورة روجة المرحوم بسيوني جاويش
 ابن المرحوم جاويش محمد بن محمد ابي جاويش من اهالي المنصورة وكوهية بنت المرحوم
 بسيوني جاويش المذكور على الحاضرين معه بالجلاس هم سعد الهواري والسيد الهواري
 ولد المكرم محمد الهواري بن محمد ابي رمضان ومحمد الشافعي ابن الشيخ علي الشافعي بن
 علي الشافعي وعطية احمد بن علي حسين بن احمد علي وفرج السوداني حادم محمد الشافعي
 المذكور من اهالي المنصورة كل منهم بان في يوم الاحد ١٤ رجب سنة ٩٥ توجه
 البسيوني جاويش المذكور اذ اهل الساقية الجارية في ملك المدعي والدسوقي شبانة
 ليدبرها لقي زراعتة لان له فيها دورا باذن المدعي المذكور هو جد سعد الهواري هذا
 احد المدعي عليهم هؤلاء يدبرها فاخبره ان دوره اوله اليوم الذي توجه له فيه وانه ياخذ
 بهيمته ويوجهه لاجل اب يدبرها سوف تمتنع من ذلك دارا بسبب في جاويش المذكور
 ابطال ادارة سعد الهواري المذكور بحل بقرته من الساقية فذعه سعد الهواري هذا وقدم
 عطية احمد هذا المدعي عليه الثاني وامسك بسيوني جاويش المذكور من ذراعيه ولواهما
 خلفه وامسكه من مامو باقي المدعي عليهم هم سعد الهواري والسيد الهواري ومحمد
 الشافعي وفرج السوداني هؤلاء صاروا يصرخون بالنبأيت التي بابدهم كل واحد منهم
 بيده ثبوت يضر به زعمه اني بطنه فتوجه خادما البسيوني المذكور وهما درج ومرسال
 السودايمان الى عمدة الناحية واخبراه بذلك فحضر عنده الساقية المذكور المعروفة
 بساقية الدسوقي شبانة شركة الحسانية التي يحسم البحر الاعظم تجاه اراضي المنصورة
 ومعه شيخ خفزة الناحية فوجه البسيوني المذكور مطروحا على الارض وبازل منه دم
 من قبله ومن دره هؤلاء المدعي عليهم وجودون عنده فالبسيوني جاويش المذكور

أخبرهم هذه الناحية أنه يضبط المحسنة لا نفار هؤلاء الضاردين له وضبطهم هذه الناحية مع شيخ المحقرة ووجههم إلى الناحية ووجهوا المضروب على حارة ووجهوه إلى داره وأخذوا منه منطقة ما منه بحضور رئيس الدعاوى ورئيس المشيخة وغيرهم وتوفي بعد ساعتين بسبب ضرب الأربعة المدعى عليهم هؤلاء له وإن موته عويض عنهم جميعا وإن ضرب كل واحد منهم لو انفرد كان مهلكا وإن الوارث للبيوت في المذكور زوجته خديجة وبنته كوهية المذكور كان من غير شريك وإن زوجته وابنته المذكور بنين وكلتا عنهما المدعى في المرافعة والمخاصمة مع المدعى عليهم هؤلاء في شأن قتلهم مورثهم المذكور وكالة عامة مطلقة مفوضه لقوله ورأيه وفعله قبلها منهما المذكور قبل ولا شرعيا بمقتضى إلام شرعي محرر من محكمة مركز منية سمود مؤرخ ٢٤ رجب سنة ١٣٥٥ م مدرج فيه ثبوت وراثته الموكلتين المذكورين بالتوفي المذكور من غير شريك ويطلب المدعى المدعى عليهم هؤلاء بما يترتب عليهم في ذلك شرعا وطلب سؤالهم عن ذلك مثل من المدعى عليهم هؤلاء عن ذلك فأجابوا بالإعتراف بوفاته بسيوفى جاويز المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكورين في دعوى هذا المدعى من غير شريك وأنكر وأبى في دعوى هذا المدعى وجحدوها جدا كليا فطلب من المدعى ببنته ثبوت مضمون الأعلام المذكور فاحضر كلاً من السيد شيبانة بن أحمد شيبانة بن سيد أحمد شيبانة ومحمد جوده بن أحمد جوده بن محمد جوده من ناحية المندرة كلاهما واستشهد كل منهما بما يعلمه في ذلك بطلب المدعى فشهد كل واحد منهما على انفراده بمواجهة هؤلاء المدعى عليهم بقوله أشهد أن بسيونيا جاويز بن جاويز بن محمد بن محمد جاويز من أهالي المندرة توفي وانحصار ارثه في كل من زوجته خديجة بنت أحمد شيبانة بن سيد أحمد شيبانة وبنته كوهية من غير شريك وأنهما وكلاهما عليا عبد الله هذا المدعى في المرافعة والمخاصمة مع هؤلاء المدعى عليهم في شأن قتلهم مورثهم المذكورين كليا عاما مطلقة مفوضه لقوله ورأيه وفعله ونفذه هذا المدعى لنفسه قبل ولا شرعيا وأنه ثبت ذلك لدى قاضي مركز منية سمود وحضر بذلك أهلا ما شرعيا بل بمدعى عليهم هؤلاء طعن في شهادة هذين الشاهدين وزكيا وعدلا ما شرعيا ما بشهادة كل من حسين عسكر ابن حسين عسكر بن علي عسكر والسيد عسكر بن إبراهيم عسكر بن علي عسكر أقر كيه والتعديل المعترفين شرعا من ذلك حكم بنبوت وفاة وسيوفى جاويز المذكور وانحصار ارثه في زوجته وابنته المذكورين من غير شريك وبتوكيلهما على عبده هذا المدعى حسبما هو مشروح أعلاه في الأعلام المذكورين وجه هؤلاء المدعى عليهم ثم ادعى على عبده الوكيل المذكور بطريق وكالة الشرعية عن موكلتيه المذكورين عن علي هؤلاء المدعى عليهم المحاضر بن منه في المجلس بسا ادعى به هؤلاء المدعى عليهم ثم عرف وطلب سؤالهم عن ذلك فمثل منهم عن ذلك فأجابوا بالإعتراف بدعوى المدعى

بالحضر والصلوات في يوم الثلاثاء ١٢٩٦ سنة ١٢٩٦ هـ حضر على أبو عبد
 المذكور وعرف أنه حضر البيعة التي شهد بها بدعواه وإن فرجا السوداني أحد المدعى
 عليهم توفي يوم تاريخه في استبالية المنصورة وإن عطية أحد المدعى عليهم أيضا
 مريض مرضا شديدا في الاستبالية المذكورة وأنه يريد سماع شهادة البيعة في وجهه
 الحاضر في المجلس من المدعى عليهم وهو سعد المهور وأخوه السيد ومحمد الشافعي
 وعند سماع عطية أحد المدكور يصير سماع الشهادة في وجهه أيضا فطلب منه احضارها
 فاحضر خليفة العرب بن خليفة العرب بن سيد احمد العرب من أهالي منية نجر وطلب
 الاستماع الى شهادته فاستشهد فشهد بقوله أشهد أني كنت مع احمد أبي عيش من كوم
 النور نائما في جانب فول انما موضوع على شاطئ البحر الشرقي تجاه المنصورة فسمع صريحا
 قرييما من المحل الذي هو نائم فيه فقام وتوجه بجهة الصريح فوجد البسيوني جاو يشا
 المدعى في شأنه مسكافي سعد هذا وأخيه السيد هذا ومحمد الشافعي هذا وهم مسكون في
 البسيوني المذكور وعطية أحد مدعى البسيوني المذكور من ذراعيه ولاويهما خلفه
 وإن كلاما من هؤلاء الثلاثة الأشخاص ضربوا البسيوني جاو يشا بالنبايت والشاهد
 المذكور عنده الفول قبل قيامه ولما توجه عندهم حضر فرج السوداني الذي توفي
 وضرب البسيوني المذكور بالنبوت بزغده له به في سقوته فعند زغده له بالنبوت سقط على
 الارض مغشيا عليه ولما أفاق البسيوني المذكور قال للشاهد من معه أمسكوا هؤلاء
 الأشخاص في وقتها حضر السيد شبانة عمدة الناحية وابراهيم ابو زينة شيخ الخفزة ووجه
 عالم من الناحية ولما حضر واضبطوا هؤلاء الأشخاص مع فرج السوداني وعطية أحد
 وجهاء البسيوني جاو يشا على حجارة ووجهوه الى دراهم بعدهم حتى نحو ساعة توفي وأنه
 لا يعرف وفاته بسبب ضرب من منهم وأنه لا يعرف اسم والد البسيوني المذكور ولا اسم
 جده وإن ذلك كان في يوم الاحد من شهر رجب سنة ٩٥٠ هـ عند ساقية الدسوق شبانة
 وشركائه واحد احمد أبو عيش بن محمد أبي عيش بن محمد من كوم النور وطلب
 الاستماع الى شهادته فاستشهد فشهد بقوله أشهد أني كنت مع احمد أبي عيش من كوم
 الاحد كان نائما مع الشاهد الاول عند الفول تعلقهما على جسر البحر الا العظيم تجاه المنصورة
 فسمع صريحا قرييما من هؤلاء الأشخاص فوجد هؤلاء الثلاثة الأشخاص المدعى
 عليهم مسكونين في البسيوني جاو يشا وعطية أحد المدعى عليهم من ذراعيه وخلف ظهره وفرج
 السوداني الذي توفي يوم تاريخه كان مع المدعى عليهم هؤلاء والجميع يضربون في
 البسيوني جاو يشا بنبايت في أيديهم وعطية مسكافيه من ذراعيه فسقط من بينهم على
 الارض فاراد الشاهد من معه ان يقيموا البسيوني جاو يشا من الارض فاحبرهم أنه
 هناك من كثرة الضرب وانهم مسكون هؤلاء الأشخاص الضار بين له فامسك فيهم هو

١٢٩٦

١٣

١٢٩٦

٢٥

ومن معه في حضر لم شيخ الحفرة وخفرة الناحية وأمسكوهم وضبطوهم وجعلوا البسيوني
المدعى عليه مع فرج السوداني المدعى كوروانه لا يعرف اسم والد البسيوني المدعى كور
ولاحده وذلك كان عند ساقية الدسوق شبانة وشركائه ثم أحيلت هذه المادة على
حضر العلامة مفتي المديرية والمجلس ليفيد الحكم الشرعي فيها فأفاد عليها بقوله الحمد
لله شهادة الشاهدين المدعى كورين غير معتبرة شرعا ويطالب من المدعى المدعى كورين بينة
شرعية تشهد له طبق دعواه إن كان عنده والا فلا له اليمين الشرعية على المدعى عليه
المدعى كورين والله تعالى أعلم فعمل بأفاده حضرة العلامة المفتي طلب من المدعى
المدعى كورين بينة غير البينة المدعى كورة تعرف أنه رفع قضية إلى محكمة طنتدا (أجاب)
ما تضمنه جواب حضرة مفتي مديرية ومجلس المنصورة من عدم اعتبار شهادة
الشاهدين المدعى كورين شرعا موافق لأذا يقضي بحججها على هذا الوجه على أن في دعوى
المدعى بالقتل على الوجه الموضح في هذه الصورة قصور لأنه أفاد أن ضرب كل من المدعى
عليهم من مخنن مهلك وفي هذه الحالة يختلف الحكم بين كون ضرب السكل على المعية أو على
التمعاقب ففي الوجه الأول ينسب القتل إلى السكل وفي الثاني إلى الأخير ولم تعلم الحقيقة
من هذه الدعوى ليتضح من يكون قاتل فيحكم عليه على فرض الثبوت فلم يتم فإذا
صححت الدعوى ثم أقيمت البينة على الوكالة ثم على النسب وانحصار الارث وعدلت
شرعا في حكم لوكيل المدعى عليهم بوكالة هذا الوكيل عن موكلتيه ثم حكم لوكليتين
على المدعى عليهم بوفاء المدعى قتله وبندسبهم ماله وانحصار ارثه فيهما ما طلب بينة أخرى
طبق دعواه القتل فان أقامها يقضى بموجبها والافلام مع مراعاة حال المسكان الذي وجد
فيه الضرب المؤدى إلى القتل أن ثبت وجوده في هذه الحالة وبه أثر فتجربى فيه
التفصيلات المعهودة وقول فتجربى فيه التفصيلات إلى آخره أي عند عدم ثبوت
القتل على معين كما هو معلوم والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس استئناف بجري بأفاده في
١٠ رجب سنة ٩٦ هـ عن نها بنة على ما توضح من حضر تك في ١٩ محرم سنة ٩٦
على الاعلام الشرعي الصادر من محكمة المنصورة في مادة قتل على الألف من ناحية
سنهوا شرعية وقد سبق قيده في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التساير يحج قد صار
إعادة الاعلام لحضرة القاضي بواسطة مجلس المنصورة لاستيفائه فافيد عليه من
حضرته بما من مطالعته يعلم ما يشتمل عليه فتشتمل الاطلاع عليه والتسليم بأفاده
عما إذا كان ما أفاده حضرة القاضي كافيا فيما هو مرغوب استيفاء شرعا ويكون الاعلام
صحيا موافقا شرعا أم كيف (أجاب) قد تضمنت أفاده حضرة قاضي المنصورة المحررة
بظاهر الاعلام الحكمي عنه أنه استوفى وقت سماع الشهادة ما يلزم لذلك شرعا وإن
الشهود ذكروا في شهادتهم أن المقرذ كرفي أقراره ما يفيد تعيين المقر بقتله من كونه

شقيق المدعى ومورثه ومورث موكله المذكور بحضور الخصمين في المجلس غاية الامر
انه حصل قصور في الكتابة فاذا كان الامر كما ذكر يكون حكمه صحيحا او ما أفاده من
استيفاء اللازم كافيا في صحة الحكم وان كان أصل الاعلام فاصرا كما صرح به هو والله
تعالى اعلم (سئل) بافادة من مجلس استئنف بحري بتاريخ ١٤٤١ من سنة ٩٦٠ حاصلها
المرغوب الاطلاع على الاعلام الصادر من فاضل المنصورة بتاريخ ٩٦٠ سنة ٩٦٠ الذي
اطلع عليه حضرة مفتي المجلس وكتب عليه ما تراهي لحضرته وطلب عرضه على
فضيلته لم يجري العمل بما يفاده من حضرته. ومضمون الاعلام بمجلس المنصورة
بحضرة حضرات اربابه بعد ان ثبتت معرفة كل من مصطفى مكي ابن المكرم على مكي
ابن المرحوم محمد مكي وزوجته سالمة بنت المرحوم علي حسين ابن المرحوم حسين الغنام
من أهالي ناحية الشبراوين بولاية الشرقية والذي ستيتة البنت البكر المتوفاة الاتى
ذكرها بشهادة كل من الشيخ محمد عبد الباقي ابن المرحوم عبد الباقي السويدي والشيخ
علي عاشور ابن المرحوم حسين عاشور من الشبراوين المذكور كورة كلاًهما ما شهدت على
نفسها سالمة بنت المرحوم علي حسين المذكور كورة اعلاه انها اقامت وعينت ووكت
زوجها مصطفى مكي هـ. ذينوب عنها في الخصومة والدعوى والمرافعة والمطالبة مع
علي الزامل ابن المرحوم سيد احمد الزامل ابن المرحوم محمد من الناحية المذكور كورة في
شان قتله لابنتها ستيتة البكر المذكور كورة وفي مطالبة بذلك كلاً عاماً مطلقاً مفوضاً
لقوله ورأيه وفعله وقبله منها لنفسه قبولاً شرعياً في المجلس بحضور المدعى عليه علي
الزامل المذكور والشاهدين المذكورين ثم بعد ذلك ادعى مصطفى مكي المذكور ابن
المكرم علي مكي ابن المرحوم محمد مكي بالاصالة عن نفسه وبوكالته المذكور كورة اعلاه عن
زوجته سالمة المذكور كورة الحاضرة والموكلة له شفاهاً في المجلس لدى المحاكم الشرعية
المتداعى لديه على المحاضر معه بالمجلس على الزامل هذا ابن المرحوم سيد احمد الزامل بن
محمد من الناحية المذكور كورة ان بنت المدعى هذا هي المرحومة ستيتة البكر كانت في غيظه
في رابع عشر ذي القعدة سنة ٩٤٠ بحوض الكبير وكان في الغيط المذكور مع البنت
المذكور كورة السيد سيد احمد ابن عم والدها المدعى المذكور فصل بينه وبين المدعى عليه
مشاجرة في شان مياه الري فامسك المدعى عليه هذا مع اخيه محمد الشلبي ابن عم المدعى
هذا والسيد سيد احمد مكي المذكور من طوق ثيابه وخنفاها بها فسا كان من بنت
المدعى المذكور الاضربت المدعى عليه هذا بعصا من القطن كانت في يدها على ظهره
ليطلق ابن عم أبيها المذكور فسا كان من المدعى عليه هذا الاضربت به برجله عمداً ودوانا
في بطنها فسقطت ميتة لوقتها بسبب ذلك وان الوارث لها والدها المذكور كورة اعلاه من
غير شريك ويطالب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعاً وطلب سؤاله عن
ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بحصول المشاجرة بينه وبين ابن

عم المدعي المذ كور وبعوث البنت المذ كورة وانحصار ارثها في والديها المذ كورين أملاه
 وانكره بغيره له في بطنها وموتها بسبب ذلك فطلب من المدعي بينة تثبت
 دعواه المذ كورة فوعدها بدبا حضارها وانصرفوا في يوم الاربعاء ٢٠ جمادى الاولى سنة
 تاريخه أدناه ثم في يوم الاحد رابع عشر الشهر المذ كور حضر المدعي مع المدعي عليه
 وعرف المدعي انه احضر البينة التي تشهد له بدعواه فطلب منه احضارها فاحضر
 حسنا اسمعيل ابن المرحوم اسمعيل ابراهيم من الشبراوين ابن يوسف واستشهد عما
 يعلّمه في ذلك بطلب المدعي فشهد منفردا بمواجهته المتداعيين بقوله اشهد انه في رابع
 عشر ذي القعدة سنة ٤٩٥ كان في غيطه اجمع حطب قطنه على بعضه فسمع مشاجرة
 فتوجه اليها فوجد عليا الزامل في هذا يتشاجر مع السيد مكي وكل منهما مك في الآخر
 فاراد ان يخلصهما من بعضهما وكانت حاضرة ستيمة بنت المدعي هذا وبه دعواه
 من قطن فضررت به عليا الزامل هذا على ظهره لكونه يتشاجر مع السيد مكي المذ كور
 فما كان من علي الزامل هذا الا ضربهما عدا وانا بجرله اليسرى في بطنها فضر به لها
 برجله في بطنها سقطت على الارض وماتت بوقته بسبب ذلك وكان ذلك في غيط سيد
 احمد ابى عامر بحوض الكبير وقت الظهور في اليوم المذ كور اعلم ذلك واشهد به واحضر
 ابراهيم عبد الرحمن ابن المكرم عبد الرحمن ابي محمد بن محمد ابي عكاشة من الناحية
 المذ كورة واستشهد عما يعلّمه في ذلك بطلب المدعي فشهد منفردا بمواجهة المتداعيين
 مثل شهادة الشاهد الاول حرفا بحرف فعند ذلك طعن المدعي عليه في الشاهد الاول بانه
 هو السبب في المعركة وانه كان يضرب به مع السيد مكي فلم يصدقها الشاهد المذ كور على
 ذلك وعرف المدعي عليه انه ليس معه شهود بذلك ثم طلب من المدعي تزكية الشهود
 المذ كورين فاحضر كلاهما سالم محمد بن محمد الصباغ بن مصطفى الصباغ والسيد علي بن
 محمد علي بن عبد الرحمن من ناحية الشبراوين كلاهما ومالب الاستماع الى شهادتهما
 في الشاهدين المذ كورين فمثل كل منهما سرائرهما فشهدا لكل منهما على انفراد بقوله
 اشهد ان كلا من هذين الشاهدين عدل مقبول في الشهادة فعند ذلك حكم على المدعي عليه
 بدية ستيمة المذ كورة في ماله في ثلاث سنين لورثتها المذ كورين بمواجهة المدعي
 والمدعي عليه به فطلب الورثة وهي على النصف من دية الرجل وهي من الابل مائة
 ومن الدنانير الف دينار ومن الفضة عشرة آلاف درهم فدية فتكون دية ستيمة المذ كورة
 على النصف من ذلك وانحيا في الدفع من أيها شاء لا غارم فلم يختر المدعي عليه شيئا وعليه
 اصدق من مفتى مديرية لدقهائية وصورة ما أجاب به مفتى مجلس استئناف بحرى
 الحمد لله وحده بالاطلاع على هذا لاعلام ظاهر أن دعوى والد البنت المقتولة المذ كورة
 وشهادة الشاهدين المذ كورين بان المدعي عليه المذ كور ضربهما عدا وانا بجرله في
 بطنها وماتت بسبب ذلك مغتضاها ما ان القتل المذ كور على تقدير ان الرجل المذ كورة

لا تقتل غالبا يكون من قبيل شبه العمد وعبارات معتبرات المذهب صريحة في ان الواجب فيه دية مغالطة وهي في حق المرأة نجسون من الابل ارباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحققة وجذعة في ثلاث سنين واختلفت عباراتهم فيما لو قضى القاضى في شبه العمد من غير الابل فظاهر الهداية والاختيار والكنز والمقتضى والتنبؤ وغيرها ان الدية في شبه العمد لا تكون من غير الابل وفي أى السعد وغيره الدية في شبه العمد لا تكون الا من الابل مغالطة بخلاف الخطافان الخيار للقاتل وعليه فالتعليق ظاهر وظاهر بعضها الصحة في القدرى ولا يثبت التعليق الا في الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم تغلظ وفي الجمع ومثله تتغلظ دية شبه العمد في الابل حتى لو قضى بالدية من غير الابل لم تغلظ وفي غاية البيان تغلظ الدية في شبه العمد في الابل اذا فرضت فيها وعلى عدم لزوم التعليق فظاهر هذه النصوص لزوم الحكم بالابل مغالطة صراحة أو بنوع خاص من غير الابل صراحة أيضا فعلا كلا الروايتين لا بد من تعيين المحكوم به وعلى تقدير ان الرجل المذكور يقتل غالبا بضربها في بطن البنت المذكورة يكون هذا القتل من قبيل العمد الذى موجب له قصاص وحيث اختلفت عباراتهم في صحة الحكم في شبه العمد بغير الابل وظاهر عبارة من جرى على الصحة لزوم تعيين المحكوم به ولم يحكم القاضى هنا بنوع معين من الانواع الثلاثة وخير القاتل ولم يختار أحدها واحتمل الضرب العمد فقد حصل الى اشتباه في صحة هذا الحكم فيقتضى عرض هذا الاعلام على حضرة مولانا الاستاذ شيخ الاسلام ومفتى الديار المصرية ليجرى العمل بما يفيد حضرة في ذلك والله تعالى الموفق (أجاب) الحمد لله لا يظهر القول بان الضرب بالرجل عمدا في البطن موجب للقصاص حتى على قول صاحبين فهو من قبيل شبه العمد وقد اختلف ظاهر المفهوم من عباراتهم في دية شبه العمد والذى عليه العمل الآن صحة القضاء فيمن الانواع الثلاثة من الابل مغالطة ارباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحققة وجذعة ومن الذهب ومن الفضة المقادير المعلومة ولا تغلظ فيما الا اذا دفعت من الابل ويفهم مما نقله في تنقيح الحامدية في هذا الشأن الذى منه وفي درر البحار اتفق الاثمة على ان الدية من الذهب في الخطا وشبه العمد ألف دينار فهذه العبارات صريحة في أن دية شبه العمد لا تختص بالابل بل تكون منها ومن الذهب والفضة كدية الخطا وانما الفرق انها اذا دفعت من الابل فان كانت في شبه العمد تغلظت بان تدفع ارباعا وان كانت في الخطا فلا بل تدفع ارباعا وهل الخيار في تعيين أحد الثلاثة للقاتل أم للقاضى لم أره صريحا لكن عبارة الجمع وغاية البيان تفيد الثاني اه كلامه وفي الهندية وكل دية وجبت بنفس القتل تقضى من ثلاثة أشياء في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى من الابل والذهب والفضة كذا في شرح الطحاوى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى من الابل مائة ومن العيس ألف دينار ومن الورق

عشرة آلاف وللفاتل الخيسار يؤدي أي نوع شاء كذا في محيط السرخسي اه وعليه
يصح حكم القاضي في شبهة العمدة بالدية الشرعية و يبينها بانها ان دفعت من الابل
تدفع مغالطة ار باعوا وان دفعت من الذهب تكون كذا وان دفعت من الفضة تكون
كذا وفي رد المحتار والتعيين بالرضا او القضاء وعليه حمل القضية وقيل للقاتل ذكره
القهستاني اه هـ هذا كفي لما قرأت هذا الاعلام ظهر من غفواه اختلاف في مكان
القتل بين الدعوى والشهادة حيث ذكر في الدعوى ان بنت المدعى ستيمة كانت بغيطة
في رابع عشر ذي القعدة سنة ٩٤ بحرض الكبير وكان بالغيطة المذكور مع البنت
المذكورة السيد سيد احمد ابن عم والدها فصل بينه وبين المدعى عليه مشاجرة بشان
مياه الري فامسك المدعى عليه هذا مع أخيه محمد ابن عم المدعى هو السيد سيد احمد مكي
المذكور من طوق ثيابه وخنقه بها فلما كان من بنت المدعى المذكور الاضر بت
المدعى عليه هذا به صام القطن على ظهره ليطلق ابن عم ابها المذكور فلما كان من
المدعى عليه هذا الاضر بها برجله عمدا ودنا في بطنها فسقطت ميتة لوقتها بسبب ذلك
الى آخرها فهذا بظاهره يفيده ان الضرب بالرجل المؤدى الى القتل كان بغيطة المدعى
وذ كر كل من شاهدى القتل في شهادته فوجب له عليا الزام الى هذا يشاجر مع السيد مكي
كل من هـ ما مسك في الاخر فاراد أن يخلصهما من بعضهما وكانت حاضرة ستيمة بنت
المدعى هذا وبسببها عود من قطن فضر بت به عليا الزام الى هـ هذا على ظهره فلما كان من
على الزام الى هذا الاضر بها عمدا ودنا برجله اليسرى في بطنها فضر به لها برجله في
بطنها سقطت على الارض وماتت لوقتها بسبب ذلك وكان ذلك بغيطة سيد احمد أبي عامر
بحرض الكبير وقت الظهر من اليوم المذكور فاذا كان المراد كما هو المتبادر من سياق
عبارة المدعى ان القتل الناشئ من الضرب حصل بغيطة وقد صرح الشاهدان انه كان
بغيطة سيد احمد أبي عامر فلا تقبل الشهادة لاختلاف المكان لانه مما لا يثبت كذا اذا الفعل
في مكان غير الفعل في آخر والا كانت مقبولة الا انه لا يظهر من السياق وكذا لم تقيم بينة
على الوفاة وانحصار الارث في الوارثين المذكورين ولم يحكم بذلك مع انكار المدعى
عليه ما ادعى به عليه وان كان مقرا بالوفاة وانحصار الارث في الابوين وذلك لازم حتى
تكون الورثة المدعون اخصا ما عن الميت بالنسبة لاثبات الحق بالبينة وبناء على
ما ذكر ينبغي ارجاع هذا الاعلام لمضرة قاضيه لانظر فيها ذكر واستيفاء ما يلزم والمحكم
بما ثبت شرعا به بالاستيفاء هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى أعلم (سئل)
بافادة من ضبطية مهم مؤرخة ١٥ ذي الحجة سنة ٩٦ بناء على ما طلبه قاضي المنصورة
بافادته للتدبير المتضمنة طلب افادة المحكم الشرعي عما سطره بصورة المرافعة
المتضمنة صدور الدعوى من المرأة مسعدة بنت موسى تعلب بن هـ لي من كفرشكر على
عبد الباري جميل ابن زوجها على جميل بن شريح جميل بان المدعية زوجة لعل جميل

المذكور وفي عصمته الى وفاته وانه انحصر ارثه الشرعي فيها وزوجتين سميتا اولاده
منها ومن غيرهما سمين منها ايضا ومن جلتهم المدعى عليه المذكور وان المدعى عليه
المرقوم باع بركة تان جنيته مودث المدعية المذكور في العام الماضي سنة ٩٥ سنة الوفاة
بمسائة جنيته افرنكي ذهبيا واستولى المدعى عليه على المبلغ المرقوم وتطالب به بما تستحقه
فيه حسب الفريضة الشرعية ولما سئل اجاب بانها كانت زوجة لوالده المذكور
وعرفه وانه طلقها حال حيائه وصحته طلاقا لا ثاقبا قبل وفاته بثلاثة اشهر وانها لم تكن
وارثه له والوارث له الزوج وثمان والاولاد المذكورون وان المدعية المذكورة ثبت
طلاقها على يد قاضي مدينة خمر وحررا اعلاما بذلك ورخا ١٨ ذی الحجۃ سنة ٩٥ وانه
ثبتت وصايتها للمتارة ايضا على يد القاضي المذكور باعلام ٦ ربيع الاول سنة
٩٦ فلم تصدقه على ذلك فطالب منه البينة على ذلك فاحضر شاهدين وشهدا باقرار
المتوفى المذكور حال حيائه بعد حضوره للشاهدين في محامه ما بطلاق المدعية المذكورة
منه ثلاثا وهي معه وذلك في ربيع الاخر سنة ٩٥ ووفاته في ثامن شعبان سنة ٩٥
فطعن بان احد الشاهدين تحت ادارة المدعى عليه لكونه شيخ الناحية وان
الشاهدين يكذبان في شهادتهما فذكر المدعى عليه ان احدهما المذكور ليس من
حصته في الناحية وانه فقيه فيها وليس له فلاحسة وكتب حضرة قاضي المنصورة
مستفهم ما تحت هذه الصورة ما نصه يطالع على هذه الحادثة حضرة شيخ الاسلام ومفتي
الديار المصرية ويقيم الحكم الشرعي فيها هل يحكم بشهادة البينة المذكورة بعد تزكيتها
بطلاق المرأة المذكورة طلاقا لا ثاقبا من زوجها وانها لا حقوق لها في ميراثه واذا قلتم
بعدم الحكم كما هو اعترف عبد الباري جبل المدعى عليه انه معه بينة على اقرار المذكورة
بطلاقها من زوجها المذكور ثلاثا بخروجها من عتده تطلب منه وتسمع ويحكم بها
اولا واذا كانت الزوجة المذكورة تدعي ان زوجها قبل وفاته بنحو عشرين يوما قسم
متروكاته بين ورثته واتخرج ثمانية امثال احدي زوجاته يسمع منها هذا القول واذا
اثبتته تكون واردة وما حكم الله (اجاب) بناء على ان الدفع بعد الدعوى الفاسدة
مسموع فشهادة الشاهدين المذكورين بالطلاق مقبولة بعد تزكيتها ما ان لم يثبت الطعن
كما انه تقبل بينة الابن على اقرارها بالطلاق الثلاثا بخروجها من عتده بطريقها
الشرعي ومجرد دعواها بان زوجها قبل وفاته بنحو عشرين يوما قسم متروكاته واتخرج
لها نصيبا مثل احدي زوجاته لا يثبت كونها وارثة على فرض صحة دعوى انه لو صدر حكم
شرعي بالطلاق المذكور قبل هذه الدعوى حكم الزام من قاض بينة أو اقرار أو تكول
وحرره اعلاما شرعيا مسجلا بسجل محفوظ وكان هذا الاعلام صحيحا وقبول على
سجله فوجدته مطابقا لما لا يلتفت الى انكارها الحكم المذكور ولا تسمع منها الدعوى بناء
على التخصيص الصادر للامانة في شأن ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي المنصورة

عن مرافعة ضمونها دعي محمود علي الجيزاوي ابن المرحوم الشيخ علي الجيزاوي علي
المكرم عبد الفتاح التطاوي الاسكندري المقيم ببندر المنصورة بان أمينة كريمة المحترم
علي افندي مصطفى مهندس مركز زمينية سمندود قهاية ابن المرحوم مصطفى أغا المورلي
كانت زوجة للدعي عليه هذا وكان ساكنها في بندر المنصورة مع أهله وصار يضارها
وحالة اقامتها معه في محل طاعته في شهر محرم سنة ٩٥ هـ حلف عليها بالطلاق الثلاث
ان سالها عبد الرحمن تابع والدها لا يدخل عليها في منزله الساكن فيه معها ولا ينظرها
ولا تسكاه ولا يكلمها وفي شهر ربيع الآخر سنة ٩٥ هـ امرها المدعي عليه المذکور بالتوجه
لمنزل والدها وتوجهت للمنزل والدها المذکور فطالبت باستلام عفشها فاجابها بذلك
وبتوجهها مع والدها والمنزل زوجها المذکور دخل عليها سالها عبد الرحمن المذکور
في منزله المرقوم ونظرها وصارت تسكاه ويكلمها وتناولها بيدها جملتها شيئا من
عفشها ويدخلها عليها ونظرها اياها وتسكاه معها واقع عليه الطلاق
الثلاث المذکور ومن وقت وقوع الطلاق الثلاث المذکور لم تعاشر الى الآن
وخرجت من عده ولها بدمته مؤخر صداقها مبلغ قدره خمسون جنيا يثبت ذهابا عينا
وان المذکور وكنتني عنها في الخصومة والمرافعة مع المكرم عبد الفتاح المذکور فيما
يتعلق بزوجيتها له وفي طلب حقوقها منه الشرعية بأسرها وفي كافة ما يتعلق بها من
صلح وبراء وثبوت طلاق وغير ذلك من جميع شؤونها توكيلا عاما وقبلته منها بنفسه
على الوجه المستطور وتحرر بذلك اعلام شرعي مسطر من هذه المحكمة مؤرخ ٢٥ محرم
سنة ٩٧ هـ وبمالي من التوكيل المستطرا علاه اطالب المكرم عبد الفتاح هذا المدعي
عليه بالمبلغ المرقوم وقدره خمسون يثبت ذهابا عينا مؤخر صداقها المرقوم لاحوز ذلك
لموكلتي بالوجه الشرعي واصل جوابه عن ذلك سئل من المدعي عليه هذا ادعاء
الشيخ محمود الجيزاوي المذکور فاجاب بانه في شوال سنة ٩٤ هـ كان حلف عينا بالطلاق
الواحد ان سالها خادم والده وجئتنا أمينة لا يراها مادامت في بيتي ثم في ذي القعدة
سنة ٩٤ هـ قلت روي طالقا وثاني يوم رددت عيني بعرفة الشيخ ابراهيم السمنودي
وبقيت هي في المعاشرة الى غاية شهر صفر سنة ٩٥ هـ فخرجت لمنزل والدها بقصد الزيارة
ولم تعد الى آخر شهر ربيع الاول سنة ٩٥ هـ فطالبني والدها أمام حضرة المرحوم قاضي
افندي وطلب مني تسامحها وقد كان وفي اليوم المذکور توجهنا الى منزلي واستلم
والدها والدة المتاع وهي حاضرة معي لايسة الازار والبرقع امام المجالين الذين
كانوا حاضرين لمحل المتاع وصارت تدلهم عليه الى ان انتهت وخرج الجميع من وقتها
الى الآن وهم يترجون بوسائط من المعتبرين لاجل طلاقها حتى انهم جعلوا لي مبلغا
في نظير ذلك ولم يقبل واريد توجه زوجتي المذکور له لطل طاعتي الذي أعده له من غير
ان يشاركها من يضارها وعلى المؤنسة والخادم الواجب ان شرع عاشر ط ان يتعلق عليها

باب الدار ووالدتها لا تراها الا وانا حاضر معها في كل اسبوع مرة واني معتبر تو كيد
 الشيخ محمد على الجيزاوي عنها في الخصومة والمرافعة ثم بعد صدور ما هو مسطر
 ادعى محمد على الجيزاوي ابن المرحوم الشيخ على الجيزاوي على الحاضر معه بالجلس
 المكرم عبد الفتاح التطاوي الاسكندراني المقيم ببندر المنصورة بان امينة بنت المكرم
 على افندي مصطفى مهندس مركز منية معنود دقهلية ابن المرحوم مصطفى اغا المورلي
 كانت زوجة للمدعى عليه عبد الفتاح التطاوي وساء كذا بها في بندر المنصورة رة مع
 اهله خال اقامتها معه في محل طاعته حلف في شهر محرم سنة ١٢٠٥ هـ بالطلاق الثلاث منها
 ان سالما عبد الرحمن هذا تابع والدها لا يدخل عليها في منزله الساكن فيه معها ولا
 ينظرها ولا تسكاه ولا يكلمها وفي اوائل شهر ربيع الاخر سنة ١٢٠٥ هـ امرها عبد الفتاح
 هذا المدعى عليه المذکور بالتوجه المنزل والدها فوجهت المنزل والدها المذکور
 فطالبتها باستلام عفشها فاجابها بذلك وبتوجهها مع والدها والمنزل زوجها
 عبد الفتاح المدعى عليه هذا الذي كان ساكنا فيه من وقت الحلف الى الآن دخل
 عليها بعد الحلف المذکور سالم عبد الرحمن المذکور في منزله المذکور ونظرها وصارت
 تسكاه ويكلمها اوة ناوله بيدها جلة اشياء من عفشها وان عبد الفتاح المدعى عليه
 هذا اقرب بذلك طائعا مختارا فبدخوله عليها ونظره اياها وتسكاه معها وتسكاه معها
 بعد حلفه المذکور وقوع على الزوج عبد الفتاح هذا الطلاق الثلاث من زوجته امينة
 المذكورة ومن وقت وقوع الطلاق الثلاث المذکور على عبد الفتاح المذکور من
 زوجته امينة لم تعاشره الى الآن وخرجت من عنده ولها بدمته مؤخر صداقها خمسون
 جنيهما بينت وذهبنا عينا وقد حل بالطلاق المذکور ووجب على عبد الفتاح المذکور
 دفعه لها وان عبد الفتاح هذا يريد معاشره امينة المذكورة معاشره الا زواج من غير
 حق ولا وجه شرعي وممتنع من تسليم مطلقة المذكورة مؤخر اصداق المرقوم من غير
 حق ولا وجه شرعي وان امينة المذكورة وكنتي عنها في الخصومة والمرافعة مع المكرم
 عبد الفتاح المذکور وهذا فيما يتعلق بزوجيته له وفي طلب حقوقها الشرعية
 واستلامها منه وفي كافة ما يتعلق به من صلح وبراء وثبوت طلاق من زوجها
 عبد الفتاح هذا وغير ذلك من كافة شؤونها تو كيدا عاما طلقا قبلته منها لنفسى على
 الوجه المسطور وتحذر بذلك اعلام شرعي مسطر من هذه المحكمة مؤرخ ٢٥ محرم سنة
 ٩٧ وبمسالى من التوكيل اطالب عبد الفتاح هذا المدعى عليه المذکور وبالمبلغ
 المرقوم وقد ره خمسون جنيهما بينت وذهبنا عينا مؤخر صداق موكتي امينة المذكورة
 لاحوز ذلك لها بالوجه الشرعي وبمنعه من معارضة لها في معاشرته لها معاشره الا زواج
 واطالب الحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث عليه من زوجته امينة وكنتي المذكورة
 واسال جوابه عن ذلك وبمسائل المدعى عليه عن الدعوى الثانية اعلاه اجاب بقوله

ما ادعى به الشيخ محمود على الجيزاوى لم يحصل وباطل وزوجتى امينة بنت على افندى
 مصطفى لم تنزل على عصمتى واروم اجبارها على المعاشرة على ان اتفق عليهما بما هو
 واجب شرعا بشرط ان اغلق عليهما باب دارى ووالداها لا يراها الا فى كل اسبوع مرة
 وانا حاضر بموافقة الشريعة الغراء يطالع على هذه التحارثة حضرة الاستاذ الاكبر
 شيخ الاسلام مع ماه ومسطر باطنه ويفيد الحكم الشرعى هل انكار المدعى عليه هذه
 الدعوى التى صدرت صحيحة يعتبر انكارا لكل ما ادعاه المدعى من التوكيل وغيره
 وتسكيف المدعى اثبات التوكيل بالطريق الشرعى ثم اثبات الدعوى من الخلف
 ووقوع المعلق عليه واذ اتعلل المدعى بان اقرا رالمدعى عليه فى جواب الدعوى الاولى
 بالخلف والطلاق وان الصريح يلحق الصريح وارجو اذ احضار البينة على وقوع الخلف
 عليه فقط يلتفت الى ذلك ولو كان الجواب الاول صدر عن الدعوى الاولى القاصرة
 عن حد الاستيفاء (اجاب) جواب المدعى عليه بعد سؤاله عن الدعوى الثانية على
 هذا الوجه بعد انكار الجميع بما فيه التوكيل فيكافى المدعى اثباته شرعا ويحكم له
 به على خصمه ثم يسكف المدعى اثبات باقى دعواه هذا اذا لم يتفق على مقداره مؤخر
 الصداق المذكور وانه مؤجل الى الطلاق أو الموت فى عقد النكاح أو على مجرد ذكره
 فى العقد انه مؤخر فانه حينئذ يحل بالطلاق الثلاث وكذا يحل بالرجعى اذا انقضت العدة
 فلا يحتاج الى التعرض لذلك فى الاثبات بل يقتصر فى طلب البينة حينئذ على تعليق
 الثلاث ووجود الشرط للذين ادعاهما الوكيل وانكرهما المدعى عليه فاذا اثبت
 المدعى تعليق الثلاث ووجود الشرط كما ادعى يحكم لموكلته على زوجها المذكور بالبينة
 المكبرى ويلزم بدفع المؤخر من صداقها على انه يلزم اثبات التوكيل بالخصوص بالبينة
 عند غيبة الموكله ولو كان الخصم مقرا به ليمكن الوكيل المدعى من اثبات الحق
 المدعى بالبينة ما لم يكن التوكيل مسجلا بين يدي القاضى المترافع لديه بحضرة الخصم
 بان حضرت الموكله لدى هذا القاضى أو ما ذونه مع الخصم ووكالت الوكيل المسمى كور
 فيما ذكر حسب الجارى فلا يحتاج حينئذ لاثباته وأما قرار المدعى عليه فى جواب
 الدعوى الاولى بالخلف والطلاق على الوجه المسطر فمافلا يفيد الا اعترافه بانه وقع
 عليه منها طلاق واحدة رجعية ودعواه رجعتا قبل انقضاء العدة وتعلق طلاق
 واحد على رؤية التابع المذكور لها مادامت في يده وهما قبل تاريخ التعليق ووجود
 الشرط للذين ادعاهما الوكيل فى الاولى والثانية فاذا عجز الوكيل عن اثبات دعواه
 ينظر فيما ادعاه الزوج من الرجعة بعد الطلاق الذى اقر به فلم يثبت كذب الوكيل الزوج
 فى الرجعة والمعاشره التى ادعاهما الا ان يدعى العدة على الزوج اثبات ذلك لانه
 لا يصدق فى دعواه بعد العدة انه راجعها فيها بدون بينة مع الانكار والله تعالى اعلم
 (سئل) من قاضى المنهورة المولى بعد وفاة والده القضاة عن حادثة فى دعوى قتل سبق

تحرير اعلام فيها من والده القاضي الاول وحكم فيها وباحالتها على مفتي استئناف بحري
 ناقض في الاعلام وباحالتها على هذا الطرف بواسطة المجلس المذكور كتب هـ -
 الاعلام من هذا الطرف بما ظهر وقت ذلك بتاريخ ١٢٩٤ سنة ١٢٩٤ وقيد في كتاب
 المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ ولم يردت للمحكمة المذكورة أحضر القاضي
 المتداعيين وأنشأ في الحادثة مراعاة أخرى ثم استفهم عنها حسب الآتي بيانه
 ومضمون المرافعة حضر مصطفى مكي بن علي مكي بن محمد مكي وزوجته سالمة بنت علي
 حسين بن حسين الغنام من أهالي ناحية الشبراوين بمديرية الشرقية وادعياء على المحاضر
 معهم على الزامه هذا من أهالي الناحية المذكورة ابن سيد احمد الزامل بن محمد المحقة
 معرفتهم بتعريف عبد الحليم الغنام بن محمد الغنام والسيد علي بن علي الأمير من أهالي
 الناحية المذكورة بان بنت المدعين هي ستيمة البكر كانت في غيبط ابيها مصطفى مكي
 احمد المدعين بحوض الكبير في رابع عشر ذي القعدة سنة ١٢٩٤ وكان في الغيبط
 المذكور مع البنت المذكورة السيد سيد احمد ابن عم والدها المدعي المذكور فحصل
 بينهم وبين هذا المدعي عليه مشاجرة في شأن مياه الري فامسك هذا المدعي عليه مع أخيه
 محمد الشليبي ابن عم مصطفى مكي أحد المدعين هو السيد سيد احمد مكي المذكور من طوق
 ثيابه وخنقه بها فاما كان من ستيمة بنت المدعين الاضربت هذا المدعي عليه بعضا
 من حطب القطن كانت في يدها على ظهره ايطاق ابن عم أبيها المذكور فاما كان من
 المدعي عليه هذا الاضربها برجله عمدا ودوانا في بطنها فسقطت ميتة لوقتها بسبب ذلك
 وان الوارث لها والداها المدعيان المذكوران من غير شريك ويطالبان هذا المدعي عليه
 بما يترب عليه في ذلك ثم عاوطا لما سؤاله عن ذلك فسئل منه عن ذلك فاجاب بالانكار
 لدعوى هذين المدعين ووجه دعواه فكلفنا هذين المدعين اثبات ما انكره هذا المدعي عليه
 شرعا فاحضر عبد الحليم الغنام والسيد ابا علي المذكورين اعلاه واستشهد كل منهما بما
 يعلمه في ذلك بطلب هذين المدعين فشهدوا منفردا في وجه هذا المدعي عليه بقوله أشهد
 ان ستيمة البكر بنت مصطفى مكي هذا وأشار اليه توفيت في شهر ذي القعدة سنة ١٢٩٤
 وانحصر ارثها في والدها مصطفى مكي هذا وأشار اليه وفي والدتها سالمة هذه وأشار اليها ولا
 وارث لستيمة البكر المتوفاة المذكورة سوى والديها هذين اعلم ذلك واشهد به ولم يبد المدعي
 عليه هذا طعنا في شهادتهم - ما وز كيا وعدلا - مرايشة سالم الصباغ بن محمد الصباغ
 وابراهيم عبد الرحمن بن عبد الرحمن محمد من الشبراوين كلاهما ثم علنا بشهادتهما ايضا
 التزكية والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا لمصطفى مكي هذا وسالمة هذه بثبوت وفاة
 بنتهما ستيمة البكر وانحصر ارثها فيهما حكما شرعيا في وجهه على الزامه هذا المدعي عليه
 المحكوم عليه ثم أعاد مصطفى مكي وسالمة هذان المدعيان دعواهما المذكورة في وجه
 هذا المدعي عليه كما ذكرنا اولاً وطالباه بما طالباه به اولاً وطالباه سؤاله عن ذلك فسئل

منه عن ذلك فاجاب بالا - تواف بوفاة ستيقة بنت هذين المدعين وبإحصار رثتها فيهما
من غير شريك وأنكر ما عد ذلك فكافنا هذين المدعين اثبات ما أنكره هذا المدعي
عليه ثم عافا حضرا سالما الصباغ المذكور أعلاه واستشهد بطلب هذين المدعين عما
يعلمه في ذلك فشهد في وجه هذا المدعي عليه بقوله أشهد بأنه رأى عليا الزامل في هذا
الحاضر بالجلوس يتضارب مع السيد مكي من أهالي ناحية الشبراوين الغائب عن هذا
الجلوس فحضرت ستيقة بنت مصطفى مكي هذا وبنت سالمه هذه وضربت عليا الزامل في
هذا بعود من حطب القطن فرفسها على الزامل في هذا بجله في بطنها ف وقعت على
الارض ميتة وكان ذلك في شهر ذي القعدة سنة ١٢٩٤ بين الظهر والعصر في حوض
الكبير بغيطة سيد احمد أبي عامر باراضي ناحية الشبراوين هذا ما أعلمه وأشهده به
وأحضرا ابراهيم عبد الرحمن المذكور أعلاه واستشهد بطلب هذين المدعين عما
يعلمه في ذلك فشهد في وجه هذا المدعي عليه بقوله في رأيي عليا الزامل في هذا الحاضر
بالجلوس يتضارب مع السيد مكي من أهالي ناحية الشبراوين الغائب عن هذا الجلوس
فحضرت ستيقة بنت مصطفى مكي هذا وبنت سالمه هذه وضربت عليا الزامل في هذا بعود
من حطب القطن فرفسها بجله الشمال في بطنها ف وقعت على الارض ميتة وكان
ذلك في شهر ذي القعدة سنة ١٢٩٤ بين الظهر والعصر في حوض الكبير بغيطة سيد
احمد أبي عامر باراضي ناحية الشبراوين هذا ما أعلمه وأشهده به فطلب من هذين
المدعين بيينة غير هذين الشاهدين تشهد طبق دعواهما فعرّفان لا بيينة لهما غير
هذين الشاهدين فعرّفناهما ان لهما العين الشرعية على هذا المدعي عليه فلم يلتمتا
تحليفه وعليها شرح قاضي المنصورة بالاستفهام عن الحكم الشرعي مؤرخ ٢٩ صفر
سنة ١٢٩٧ بعد أن اطلعنا على افادة سيادتك المؤرخة في ٧ شوال سنة ١٢٩٦
المحررة على اعلام قضية وفاة ستيقة بنت مصطفى مكي حضر لدينا مصطفى مكي وزوجته
والدا ستيقة المذكورة وصدرت منهما الدعوى المسطرة أعلاه على الزامل
كالدعوى الاولى المسطرة في الاعلام المذكور ولم يقيموا بيينة تطابق شهادتهما دعواهما
في تعيين مكان القتل فتؤمل الاطلاع على ما هو مسطر أعلاه وما هو محرر بالا اعلام
المذكور المرفوق مع هذا والا فادعة عن الحكم الشرعي هل يحكم على المدعين بالمنع من
دعواهما على الزامل بالهز عن ثبوتها أم كيف (أجاب) اذا حصل اختلاف بين
الدعوى والشهادة في مكان القتل لا يقضى بها ويمنع المدعيان المذكوران من دعواهما
القتل على المدعي عليه المذكور حيث عجزا عن اثباتها شرعا ولم يلتمتا سعيه على نفى
دعواهما فلا يقضى بشئ بعد القضاء بالنسب والوفاة حيث لم يوجد ما يوجب القسامة
والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) عن صورة مرافعتين في قتل شرعيتين واردتين من
حاضرة قاضي المنصورة بافادته منه مؤرخة ١٢ ربيع الأول سنة ٩٧ مضمونها مرسل

طيه صورة مرافعتين شرعيتين احدهما تتضمن تداعي غزال على سالم الصيفي بقتله
 لزوجها المرحوم عبد رب النبي السيد والثانية مشتتة على تداعي وروثة محمد ناصف من
 شنبارة الميمونة على حسن الصبر وسالم سويلم تؤمل الاطلاع عليهم ما وافادة الحكم الشرعي
 عنهما (وقمضون المرافعة الاولى الصادرة بمجلس المنصورة) حضرت المرأة غزال البالغة
 العاقلة الرشيدة من أهالي شبرا صورة بمديرية الدقهلية بنت المرحوم حسن علي بن علي
 الثابت معروفة بعينها بشهادة كل من المكرم ابراهيم شقوير المزارع بنساحية دماص ابن
 ابراهيم شقوير بن ابراهيم شقوير والمكرم خضر محمد المزارع بنساحية سنغا بن المرحوم
 محمد خضر ابن الحاج خضر محمد معرفة شرعية وحضر لحضورها حضرة الجنب المكرم علي
 باشا غالب مدير الدقهلية حالا وهو الوكيل الشرعي عن سعادة مولانا الخديوي
 المعظم خديوي مصر حالا بموجب الامر الاسامي الصادر له في ١٥ ذي الحجة سنة ١٢٩٦
 وأحضرت مع نفسها غزال المذكورة المكرم سالم الصيفي من أهالي شبرا صورة
 المذكورة ابن المكرم الصيفي منصور وادعت غزال هذه المذكورة على سالم الصيفي
 هذا المذكور بقتله اذعي عليه انه تعدي على زوجي المرحوم عبد رب النبي السيد
 من عربان الهنادي المقيم بشبرا صورة المذكورة كان ابن المرحوم سيد بن محمد وهو
 بدواري عبد اسيد أبي ابراهيم الكائن بعزبته بمحوض السرو من أراضى المديرية
 المذكورة في يوم الخميس غرة شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٩٦ وقت العشاء وأمسك قردة
 طنجية وعمرها برصاصة وبعدها نحرها قدح زنادهما فخرجت منها الرصاصة فاصاب زوجي
 عبد رب النبي السيد المذكور عامدا متعمدا في جنبه الا يسرف قتله وأهله كتمه ووقع الى
 الارض ميتا بسبب ذلك فامسكه المدعي عليه وهذا وأخوه هما خديس الصيفي وعطية
 شعبان وبركات عبد الله ووالده الصيفي منصور وفتحوها في ساقية
 ميجورة باراضي كفر المقة دام بمديرية الدقهلية في غيبتى ولم اعلم ذلك ترافعت مع
 المدعي عليه هذا المذكور لدى مأمور مركز منية غمر فاعترف وأقر بذلك المدعي عليه
 هذا في ٧ رجب سنة ١٢٩٦ لدى مأمور مركز منية غمر وان زوجي عبد رب النبي
 المقتول المذكور انحصر امره الشرعي في انازوجه جتته غزال المدعية وجهة بيت المال
 المشمولة بولاية مولانا الخديوي المشار اليه الولاية العامة الوكيل عنه حضرة علي باشا
 غالب هذا مدير الدقهلية حالا فيما يماثل ذلك وغيره بموجب الامر الاسامي المحكي
 تاريخه أعلاه من غير شريك وإطالب المدعي عليه هذا بالاقصا من منه بالوجه الشرعي
 وأسأل جوابه عن ذلك فستل من المدعي عليه هذا المذكور عن ذلك فأجاب بالانكار
 لذلك وجده كليا فعند ذلك كلفت المدعية هذه اثبات وراثتها الزوجها المتوفى
 المدعي في شأنه بالمذكور فوعدهت بذلك وأحضرت كلا من المكرم محمد عبد مدربه من
 أهالي ناحية منية ابى عزى ابن المرحوم عبد مدربه الحاج علي ابن الحاج علي والمكرم

الشيخ سيد ابراهيم - يم ابن المرحوم ابراهيم محمد بن محمد ابراهيم وشهد كل منهما على انفراد
 بعد استشهاده بقوله أشهد ان المرحوم عبد رب النبي سيدا من عربان الهنادى المقيم
 بشهر اصورة كان المذ كور ابن المرحوم سيد المذ كور ابن محمد توفى الى رجة الله قبل
 تاريخه وانحصار رثته الشرعى فى كل من زوجه غزال المدعية هذه وجهة بيت المال
 من غير شريك أعلم ذلك واشهده وبعرفتى للمتوفى المذ كور معرفة تامة وزكياء عدلا
 سرائم علمنا بشهادة كل من المكرم محمد طلبة الخواص من أهالى بنياد قهالية ابن المكرم
 حسن الخواص ابن الحاج حسن والمكرم موسى سرحان من أهالى الناحية المذ كورة
 ابن المرحوم عمر سرحان بن محمد سرحان التزكية والتعديل الشرعيين بالوجه الشرعى
 فى وجه المدعى عليه هذا المذ كور فعند ذلك حكم حضرة مولانا الحاج محمد الشرعى بوراثته
 المدعية المذ كورة لزوجه المرحوم عبد رب النبي السيد المتوفى المذ كور وبوفاته عنها
 وعن جهة بيت المال المذ كور وانحصار رثته فيما فى وجه المدعى عليه هذا ثم بعد ذلك
 ولزوجه على الوجه المسطور حضر المتداعيان المذ كوران وسعادة على باشا غالب الموما
 اليه بماله من التوكيل عن سعادة الخديوى المعظم المشار اليه فيما يتعلق بشئون المتوفين
 الذين يكون بيت المال وارثا لهم من قتلى وغريمهم بموجب الارادة المحكي تاريخها
 أعلاه وادعت غزال هذه المذ كورة دعواها المذ كورة أعلاه حرفا بحرف وطالبت
 خصمها سالم الصيفى المدعى عليه هذا بالقصاص منه بالوجه الشرعى وسالت مسئلة
 عن ذلك فستل من المدعى عليه هذا المذ كور عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك فعند
 ذلك كافت المدعية ثبات ما أنكره المدعى عليه هذا المذ كور بالوجه الشرعى فاحضرت
 كلام المكرم السيد محمد مدعى المتسبب فى البضائع الاخرى كية بناحية منية غمر
 السا كن بجارة الزفة الى منية غمر المذ كورة ابن المرحوم السيد مصطفى عقر ابن السيد
 اسمعيل وشهد على انفراده بعد استشهاده فى وجه المدعى عليه هذا بقوله أشهد ان سالم
 الصيفى المدعى عليه هذا فى ٧ رجب سنة ١٢٩٦ وهو بكر منية غمر أقر بانه فى غرة
 جمادى الآخرة سنة ١٢٩٦ كان يدار عبد السيد ابراهيم السكائنة بعزبة بجحوض
 السمر والمرقوم ومعه عبد رب النبي السيد المذ كور ابن سيد المذ كور ابن محمد المرقوم
 وكان موجودا عندهما زوج طبيخت موضوع على مسطبة فامسك عبد رب النبي فردة
 طبيخة منه وضر بها فى سالم الصيفى فكذبت منه ولم تصبه وان سالم الصيفى هذا امسك
 الفردة الطبيخة الثانية وضر بها فاصابت عبد رب النبي السيد المذ كور فى جنبه الايسر
 فصرخ وقال آه ووقع الى الارض ميتا بسبب ذلك بطوعه واختياره بجحوضى أعلم
 ذلك واشهده وأحضرت أيضا المدعية هذه المذ كورة المكرم الشيخ موسى سرحان
 المذ كور ما ذون الشرع بناحية بنياد واسقشهدهما يعلمه فأجاب بقوله أشهد ان سالم
 الصيفى هذا فى ٧ رجب المرقوم سنة ١٢٩٦ أقر وهو بجحوض السمر ومن أراضى

المقدم أنه ضرب المرحوم عبد رب النبي السيد الذي لا يعلم اسمه والده ولا جده برصاصة من فردة طبنجة قتله بعد العشاء من تاريخ لا يعلمه وعرف بأنه مدفون في بيت صغير بساقية مهجورة بحوض السرو وتوجه إلى الساقية المذكورة فدلهم عليه فضره الحقون فوجدوا ور كافي بيت الساقية المذكورة فأخرجوه إلى ما مور التحقيق وذلك بحضورى أعلم ذلك واشهده واحضرت المدعية هذه المذكورة المكرم احمد الديب من أهالي ناحية كفر المقدم ابن المكرم احمد الديب بن محمد الديب وشهد على انفراده بعد استشهاده بقوله أشهد بان سالم الصيفى هـ ذى ٧ رجب المرقوم سنة ١٢٩٦ أفرامى وهو بحوض السرو بالطوع والاختيار انه كان قبل مضي شهر من تاريخ الاقرار قد مد مع المرحوم عبد رب النبي السيد المدعى في شأنه ابن سيد المذكور وعطية شعبان ومحمد وفى واحد جوده وبركات عبد الله للمرفقة وخرجوا ذات ليلة مع بعضهم فسر قوا جالين وأحضر وهما من تل المقدم المتسع قريب الفجر من ليلة السرقة في دوار عبد السيد ابراهيم الكائن بعزبته وابقوهما هناك وفى صباح يوم تلك الليلة تفرق السارقون المذكورون إلى جهات مختلفة لقضاء مشورتهم منها وأبقوا عند الجالين المذكورين احمد جوده وسالم الصيفى هذا ومكثوا فى حواشيهم طول يومهم وعند غروب الليلة من اليوم المذكور حضر وادخل الدوار في قاعة هناك وتكلموا فى قسمة الجالين اللذين سرقوهما امس وتنازعوا فى القسمة لعدم الافرار من كل منهم ما بالرضا بالتخصيص الذى عمله محمد العشا فاشتد النزاع بين عبد رب النبي وعطية شعبان حتى قاما على بعضهما وتضاربا بالكفوف فنهض سالم الصيفى هـ ذى ٧ رجب المرقوم فى عطية شعبان ونهض بركات عبد الله وأمسك عبد رب النبي المذكور واشتد الخصام بينهم فقتلهم عبد رب النبي المذكور من بركات عبد الله وأخذ فردة طبنجة تتعلق بركات عبد الله وأطلقها فى سالم الصيفى هذا فكذبته كانت على المسطبة ولم تخرج الطلقة فيه فعند سالم الصيفى هذا تناول الفردة الطبنجة المذكورة من يد عبد رب النبي السيد المذكور وأطلقها فيه فاصابته الرصاصة المقدوفة من الطبنجة المذكورة فضر خصره وانكب على الأرض ميتا بسبب ذلك فعندها بقي بجواره احمد جوده ومحمد وفى عطية شعبان وان سالم الصيفى هذا اتخد مع بركات عبد الله وانضم اليه خنيس الصيفى أخو سالم الذى حضر بعد القتل وأخذوا الجالين إلى معديتهم مهجورة بعدية سنفوا سالم هـ ذى ٧ رجب المرقوم اخاه خنيس الصيفى مع بركات عبد الله لتعدية الجالين وتوجهوا بها ثم رجع سالم إلى المحل الذى فيه المقتول المذكور واتخذوا مع الاربعاء وأجروا نقل الجثة إلى ساقية مهجورة بحوض السرو ودفنوه بها وفى يوم التحقيق بارشاد سالم هـ ذى ٧ رجب المرقوم المدعى عليه عرّف عن بيت الساقية المذكورة وبالنبش صار اخراج به المقتول وهو واحد اخذ به فى الساق والقدم بمناظرتنا ومناظرة من كانوا حاضرين وذلك بحضورى أعلم ذلك واشهده واحضرت

ايضا المدعية المذ كورة المكرم محمد اطالبة الخواص المذ كور وشهد بمشاهدة المكرم احمد الديب المذ كور حرقيا وزاد في شهادته ان الذي كان موجودا على المسطبة زوج طبيبات أخذ فردة منه عبد رب النبي وضربها في سالم الصيفي فكذبت ولم تخرج فاخذ سالم الصيفي هذا المدعى عليه المذ كور الفردة الثانية وضرب بها عبد رب النبي السيد فاصابته بوقتها في جنبه الايسر فصرخ ووقع على الارض ميتا هذا ما أقربه لدى واشهده (أجاب) بمطالبة صورة هذه المرافعة ظهر ان في بعض الفاظ الحكم بوراة الزوجة المدعية بعض قصور حيث لم يصرح بان وراثتها المسمى كرم لها بهما من المقتول هي بجهة الزوجية ولم يصرح بصور الحكم على المدعى عليه لها وان قيل انه يواجهه المدعى عليه والشهادة على الاقرار بالقتل من الشاهد الاول والاخير المتوافقين في شهادتهما فيما عدا ذلك الطوع والاختيار الساقط من شهادة الاخير المذ كور لا تفيد مجردا على هذا الوجه الحكم بالقصاص بناء على قول أبي يوسف من انه لا يقتص من المقر بالقتل بالحددمالم يصرح بالعمد ويحمل على الخطا حتى يقول عمدا والشاهدان المذ كوران لم يذكرا في شهادتهما على هذا الوجه انه ذكرا العمد في اقراره وحينئذ فان رضيت الزوجة بالحكم بالدية يقضى لها بحصتها فيها وهي الربع ويوضع الباقي في بيت المال بعد استيفاء ما يلزم شرعا ومع ذلك فقد اشتبه الحال في مطابقة شهادة الاخير الاول بسبب ما ذكر في شهادة الاخير من انه شهد كالذي قبله حرقيا لان شهادة الذي قبله تفيد انشراح الآلة التي ضرب بها القاتل وضرب بها ثانيا المقتول مع ان شهادة الشاهد الاول تفيد اختلاف الآتين فلم يتضح الامر جليا والذي كان ينبغي هو ذكر الفاظ شهادة الشاهد الاخير كما ذكر الفاظ الشاهد الاول ليظهر التطابق من عدمه والله تعالى أعلم (ومضمون المرافعة الثانية الصادرة في مجلس المنصورة) حضرت كل من فاطمة الشهيبة بام محمد البالغة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم محمد الديب بن الديب وخضرة أم والي البالغة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم علي والي بن حسين والي وست الناس البالغة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم الحاج عبدالله المهر بن عبدالله المهر والمكرم موسى عبدالله بن المكرم مصطفى بن داود عبدالله وهو الوصي الشرعي على كل من علي ومحمد وناصف وفاطمة القهر الاربعة اولاد المرحوم محمد ناصف بن سيد احمد ناصف بن ناصف بموجب الاعلام الشرعية المسطر من محكمة الدقهلية المؤرخ في يوم السبت ٢٦ صفر سنة تاريخه المسجل الثابت معرفة الحاضر بن المذ كورين في شأن ذلك بشهادة كل من المكرم حسين رجب المزارع بناحية شنبارة الميمونة ابن المرحوم رجب أخا قرموط بن محرم والمكرم ابراهيم شرف المزارع بناحية الميمونة شرقية ابن المرحوم شرف موسى بن موسى شرف معرفة شريفة وأحضر وامن أنفسهم كلا من المكرم حسن الهجو المزارع بناحية شنبارة المذ كورة ابن المكرم

الحبشي الصبو بن محمد الصبو والمكرم سالم سويلم من عربان السواركة ابن المرحوم
سويلم بن سالم وادعى عن كل من النسوة الثلاث الحاضرات هؤلاء عن نفسها
والوصي المذكور بطريق وصاية الشرعية على محاجيره القصر الاربع المذكورين
على كل من الحضرين معهم هذين المذكورين بقولهم ندعى عليهم ان احدهما حسنا
الصبو هذالمذكور حضر في ليلة ٢٦ جادى الاولى سنة ١٢٩٦ الى دارمورث
النسوة الثلاث وهؤلاء القصر الاربع المذكورين هو المرحوم محمد ناصف المذكور
ابن سيد احمد ناصف بن ناصف الكاظمة بناحية شنبارة الميونة المذكور ودعا له التوجه
معه الى حوض القبلية من اطيان شنبارة المذكور كورة للخصيدة فتوجه معه الى الحوض
المذكور والساعة سبع من الليل وفي صباح ذلك اليوم اشيع خبر في البلدة بانه وجد
مقتول في الحوض المذكور فتوجهت خضرة أم والى هذالمذكور الحوض لتتظلم من
المقتول فنظرت فوجدته محمد ناصف المذكور في المذكور فسالت عن كانوا حاضرين وقت
ذاك وهم العايدى شيخ النوبة و خليل الغول شيخ الطوافة وخضر خضر والعفيقى ثوار
الطواف كلاهما وهما لدرويش عن محمد ناصف المقتول المذكور فرفعوهما بان سالم
ابن سويلم هذالمذكور قتل عام دامت عمدا بضربه له برصاصة ضربها له من بندقية
أصابته في ذراعها اليمنى في العضد وبباطة حديد ضرب به بها بيده اليمنى في رأسه ثلاث
ضربات وضربه في عنقه فسال الدم منه وانه هلك بسبب ذلك وان خلية الغول المذكور
سالم عن خروج محمد ناصف المذكور من داره مع من فاخبرته بان حسنا الصبو هذالمذكور
المذكور حضر الى دارنا والساعة سبع ليلا ودعا الى التوجه معه الى الخصيدة وانه
لم يرجع بعد دخروجه فعند ذلك أحضروا حسنا الصبو والمذكور وأرفقوه مع سالم سويلم
هذالمذكور ولما حضر مندوب الحكومة وهم على شريف هذالمذكور غمر أبو خالد
ومحمد الجوهري وكيل مجلس منية غمر وحسن حشيش وعلى يحيى وسيد هذين
وحسين ابراهيم واحمد الجيافي وعلى فرج ماذون شرع الناحية وحضرة عبد الله أفندي
صالح مامور ضبطية عموم المديرية اعترف كل من حسن الصبو وسالم سويلم هذين
انهما هما القاتلان للمرحوم محمد ناصف مورثنا المذكور ابن المرحوم سيد احمد ناصف
ابن ناصف المذكور بالاعوان الاختيار عمدا عدوانا المتوفى المذكور والمتحصن ميراثه
الشرعى في كل من زوجتيه هما خضرة أم والى وست الناس ووالدته فاطمة المدعيات
هؤلاء وأولاده القصر الاربع هم على ومحمد ناصف من حضرة المذكور كورة وفاطمة من
ست الناس المرقومة من غير ميراث ولا وارث له سواهم وان المدعين هؤلاء يطالبون
المدعى عليهم هذين بالقصاص منهما بالوجه الشرعى حسب اقرارهما بقتلهما المورثهم
المذكور بالسبب المرقوم همداء هوانا ويسالون مسئلتهم عن ذلك فسئل من المدعى
عليهما هذين المذكور بن عن ذلك فاجابا بالانكار لذلك وجحداه كليا فعند ذلك

كف المدعون هؤلاء المذكورون اثبات دعواهم بالوجه الشرعي فاحضروا كلام من
المكرم حسين رجب والمكرم ابراهيم شرف المذكورين أعلاه وشهد كل منهما على انفراده
بعد استشهاده عقيب الدعوى من المدعين هؤلاء المذكورين والجواب بالانكار من
المدعى عليهم هذين المذكورين بقوله أشهد ان المرحوم محمد انا صفا المتوفى المذكور
أعلاه ابن سيد احمد ناصف المذكور ابن ناصف توفى الى رحمة الله قبل تاريخه وانحصر
ارثه الشرعي في كل من زوجته خضرة أم والى وست الناس ووالدته فاطمة الشهيرة بام
محمد هؤلاء وأولاده القصر الاربعة هم على ومحمد وناصر من خضرة المذكورة وفاطمة
من ست الناس المذكورة وهم المرقومون أعلاه من غير شريك ولا وارث له سواهم أعلم
ذلك وأشهد به وبمعرفتي للمتوفى المذكور معرفته تامة وزكيا وعدلا سرائم علمنا بشهادة
كل من المكرم عبده الدريني ابن المرحوم ابراهيم عمر بن عمر من اهالي اجا دقهلية والمكرم
احمد اسمعيل الساعي بالمديرية ابن المكرم اسمعيل صبيح بن محمد صبيح من اهالي ويش
الحجر دقهلية الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالوجه الشرعي في وجه المدعى
عليهم هذين المذكورين ولم يبد المدعى عليهم هذان في شهادة الشاهدين المذكورين
مذعنا ولا جرحا شرعيين فعند ذلك حكم بورائة الورثة السبعة هم المدعىات الثلاث
والقصر الاربعة المذكورون لمورثهم المرحوم محمد ناصف المتوفى المذكور وانحصار
ارثه فيهم في وجه المدعى عليهم هذين المذكورين ثم بعد ذلك ادعى المدعون
المذكورون دعواهم المذكورة على المدعى عليهم ما المذكورين حرفا بحرف وسالوا
مستلهم من ذلك فمثل منهم ما عن ذلك فاجاب بالانكار لذلك فكف المدعون اثبات
ما ادكره المدعى عليهم ما شرعا فوجدوا بذلك وانصر فوافوا بالحكم (اجاب) بمطالبة
صورة هذه المرافعة لم يظهر منها صحة الدعوى اذ من شرطها الايمان بما يدل على الجرم
والتحقيق من المدعى بما يدعي به فاذا كانت بفعل كالقتل يكون ذلك بنسبة الفعل
المدعى للدعى عليه وهنا لم يوجد غاية الامران المدعىين المذكورين ادعوا بحج رد اقرار
المدعى عليهم ما بقتل المورث محمد وهو مما يحتمل الكذب وطالبوهما بالقصاص بنساء
على هذا الاقرار فلم توجد الدعوى الصحيحة ولا تسمع دعواه عليه بانه أقر له بشيء
معين بناء على الاقرار له بذلك به يقتضى لانه اخبار يجهل الكذب انتمى والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) من المعية بأفاده من مهر دار الجناح الخديوى في ١٩ ربيع الأول
سنة ١٢٩٧ مضمونها صدور اعلام شرعى من قاضى مديرية كردفان في قضية ثلاثة
اشخاص من اهالي تلك الجهة تعصبوا على قطع الطريق وقتلوا شخصا من هناك وحكم
شرعاهن القاضي باجراء القتل عليهم حدا ثم ان المجلس الشرعى بالحكمة الكبرى بمصر
صدق على ذلك وقال انه يستوفى منهم ما ادعوا مصرين على قطع الطريق والا فادرجعوا
يسقط عنهم الحد المذكور وباعادة الاستفهام من المحكمة ثانيا عما اذا كان يسقط

الحمد عنهم برجوعه - م ماذا يكون في مادة القتل الذي وقع منهم وهم مقرون أجابت بان
 مادة القتل بوقتها تحصل المرافعة فيها شرعا وبجسب ما ظهر هنا ان المرافعة في القتل
 سبقت واعترف القاتلون باختيارهم بحصول القتل منهم عمدا فاقضى الحال الجواب
 من حضر تكريم عايقته بالحكم الشرعي فيما اذا بين الاولياء في دعواهم كيفية القتل
 وطلبوا القصاص لنفسهم - م وأقر المدعي عليهم بالدعوى ماذا يكون الحكم في ذلك
 ومضمون الاعلام المذكور المؤرخ ٢٣ شوال سنة ١٢٩٦ بالمجلس المحلي بكردفان
 حضر مجلس القضاء احمد ولد محمد ولد زروق الجمع على القاطن بحلة أم صغيرة بقسم خورسي
 وأحضر مع نفسه كلاً من محمد هذا ولد أبي صفية ولد النور العامري القاطن بحلة الرضة
 بقسم بارة وبخيت هذا ولد عيسى ولد الزاكي الجاهي القاطن بالحديد بقسم بارة
 وادريس هذا ولد مدني ولد ادريس الشويحي القاطن بدنية - م لامة بقسم أبي حراز
 وادهي احمد ولد محمد ولد زروق المدعي الذي حضر على المدعي عليهم الثلاثة هؤلاء
 المذكورين الذين أحضرهم معهم بانهم اتفقوا على السرقة الكبرى وقصدوا قطع
 الطريق ووجدوا أخاه شقيقه حسيناً ولد محمد ولد زروق سالكا الطريق ومعهم عفش
 بعد غروب الشمس ليلة الخميس الموافق ١٤ رجب سنة ٩٦ بالخلاء لا وضربوا أخاه
 المذكورهم الثلاثة ما هو محمد بن أبي صفية ولد النور ضربه بسيف حديد على رأسه جرحه
 بجرحاً مهالكا ودخل فيه حتى كسر العظم ونحى الدماغ وبخيت ولد عيسى ولد
 الزاكي ضربه بعمار ناري عمدا قصده بضربه فانه حرك مشخصا البندقية وضر بها
 وأورت وخرجت منها الرصاصة أصابت أخاه المذكور في فخذه الايمن دخلت فيه حتى
 كسرت العظم ودخلت الفخذ الايسر وخرجت منه وادريس ولد مدني ولد ادريس
 ضربه بنبتوشوم كبير على كتفه الايمن حتى كسر ترقوته وضرب الجميع مهلكاً ناشئ
 منه الموت مما يقتل منه له غالباً وذلك في الخلاء بالقرب بجبل القليت بقسم خورسي
 وكلهم عاقلون وبالعون معصوم والدن والمال به - م لاد الاسلام ومات أخوه المذكور من
 جراحاتهم المذكور له من حينه عمدا عدوا باطلاً ما بغير حق قاصدين بذلك قتله ونهب
 أمواله ولم يأخذوا ما لاوان الولي المذكور قام خصماً الثبوت المحد على المذكورين دون
 الاستيفاء لمخاربتهم لله ورسوله - م لكون قتله - م لاد الاسلام وأقروا كلهم بافعالهم
 المذكور له وهم بحالة الصحة والسلامة طاعة عين غير مكرهين عاقلين بالغين ناطقين لاعلة
 بواحد منهم تمنع صحة الاقرار وهم اهل قوة ونجدة في دار العدل أخذوا قبل التوبة ولم
 يكن أحدهم في المقطوع عليهم ذار حم محرم من احد القطاع ولم يكن أحدهم من المقطوع
 عليهم - م شريكم ما وضا الا احد القطاع وخلف حسين ولد محمد ولد زروق المقتول من
 الورقة أخويه شقيقه لاهم عائشة بنت الفكي حسن ولد محمد هذه الحاضرة وأبيهم محمد
 ولد زروق ولد عبد القادر المتوفى قبله وهما احمد المدعي وعبد الوهاب هذا الحاضر

وزوجته عائشة بنت الحاج الماسي ولدا الفكي حسن ووالدته عائشة المذ كورة
هاتين الحاضرتين وانه لا وارث له غيرهم ومنحصر ارثه فيهم دون مشاركتهم في ذلك
وواجب على هؤلاء المذ كورين التمكين من انفسهم حتى يستوفي الحما كم منهم حد
الحراية وهو القتل وطالبهم بذلك وسأل مسالتهم وسئلوا فاجاب كل منهم بالاقرار
طبق الدعوى حرفا بحرف ما عدا النخصار الارث في الورثة المذ كورين فجحدوه كليا
فكاف المذعي البينة على اثبات الموت والوراثة فاحضر شاهدين فشهد كل منهما
عندي عقب دعوى المذعي هذا وانكار المذعي عليهم هؤلاء بحضورهم ومواجهتهم
شهادة متفقة الالفاظ والمعاني بوفاة المتوفى المذ كور وانه خلف ورثته المذ كورين
على الوجه المستور مع الاشارة اليهم وانه لا وارث له غيرهم ولم يطعن فيهم المذعي عليهم
وزكياسر اثم دلنا بشهادة رجلين التزكية الشرعية وموجوب ذلك ثبت لدينا موت
حسين وولد محمد وولد زروق المتوفى المذ كور وتخليفه ورثته المذ كورين على الوجه
المستور المشار اليهم وانه لا وارث له غيرهم وحكم لاحد المذعي المذ كور على المذعي
عليهم هؤلاء بذلك وحكم بقتلهم المذ كورين حد القطعهم بطريق المسلمين
لثبوت حد الحراية عليهم باقرارهم به ولم يتو بواقبل الاخذ واسستوفت شروط
الحراية فيهم بحضور من المتخصصين مجلس حكمه بينه وبينهم بديرية كردفان
وصدق على هذا الاعلام من مقتضى استئناف السودان بقوله بما راجعته لم يتضح لي به
خلل وأرخه ١٤ ذي القعدة سنة ٩٦ و باحالة ذلك على محكمة مصر الكبرى وتأخير
قاضها بالاحالة على المجلس الشرعي للنظر فيه بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ٩٦ أجيب
من كل من الشيخ عبد القادر الرفاعي والشيخ عبد القادر الدلبشاني والشيخ راشد افندي
الاعضاء بقولهم يؤخذ المذعي عليهم المذ كورون بهذا الاعلام وجب اقرارهم بقطع
الطريق على الوجه المستور فلولى الامر ايده الله ابا انصر اقامة الحد الشرعي عليهم
بقتلهم حدا ماداموا مصرين على هذا الاقرار ولم يرجعوا عنه والافيسقط الحد عنهم
والله تعالى اعلم (اجاب) وردت افادة سعادتكم المرقومة مع هذا المتضمنة طلب
الجواب من هذا الطرف عما يقتضيه الحد لكم الشرعي في ما اذا بين اولياء القتل في
دعواهم كيفية القتل وطلبوا القصاص لانفسهم وأقر المذعي عليهم بالدعوى وبنسب
على ذلك قد صار مطالعة الاعلام المحرر من قاضي كردفان بتاريخ ٢٣ شوال سنة
١٢٩٦ الوارد مع افادة سعادتكم فتبين منسب انه صدر حكم القاضي المواليه على
محمد وولد أنى صافية وولد النور وبخيت وولد عيسى وولد الزاكي وادريس وولد مدني وولد
ادريس بالقتل حدا بموجوب اقرارهم بما يقتضيه من قطع الطريق بالسكيفية الموضحة
في الاعلام المرقوم بنسب على اقرارهم على الاقرار بالقتل المنسوب اليهم وبنسب على
ما تضمنه هذا الاعلام فانهم يحدون بالقتل المذ كور ما لم يرجعوا عن هذا الاقرار فان رجعوا

عنه وبين اولياء القتل في دعواه - جميعا لدى القاضي المذكور أن القتل المرقوم
الصادر من المدعى عليهم المذكورين حاصل منهم - جميعا بالامتناعا قبا وطلب جميع
الورثة قتل المدعى عليهم قصاصا وأقر المدعى عليهم كالدعوى يعني أن القتل الصادر
منهم هو بحالة المعية كما ذكر يقتل كل واحد من المدعى عليهم قصاصا كما ذكر بعد
الحكم بالورثة والوفاء ضمن الدعوى الشرعية وكذلك الحكم أن أقيمت عليهم
البينة بالقتل على هذا الوجه أو بالأقرار بما ذكر عند الانكار وإن بين الاولياء في
دعواهم القتل أن الضرب المذكور صدر متعاقبا وطلب الاولياء القصاص وصدقوه
على ذلك وأقامت البينة على ذلك أو على الاقرار به يقتض لهم من الاول فقط لأن القتل
ينسب اليه بناء على أن كل ضربة من ضرباتهم متخذة لهلكة لو انفردت كما يفهم من
الاعلام ويقضى على باقهم بالتعزير الشرعي بما يراه الامام حسب ما تقتضيه الجناية
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادته من رئيس استئناف بحري مؤرخة ٢٠
ربيع الاول سنة ١٢٧٧ مضمونها منظور بالمجلس قضية قتل شخص اسراييلي يسمى موسى
مويال بناحية بيروت وطلب ان اطلع حضرة مفتي افندي الاستئناف على الاعلام
الشرعي الصادر فيهم من محكمة المديرية وتراعى لضرره لزوم الاستفسار من المدعى
عليه عما اذا كان الشمر وخ الذي ضرب به موسى المرقوم يقتل عادة كما قال داود
مويال والد المتوفى أم لا ويكون ذلك بمعرفة حضرة القاضي والمفتي بمجلس طنتها
مع اجراء الاصول الشرعية عن ذلك قد أرسل الاعلام المحكي عنه للمجلس للاجراء على وجه
ما أوضحه حضرة المفتي واعادته والآن ورد شرح المجلس المذكور بنسأ على ما أوضحه
حضرة القاضي بأنه من حيث أن تلك المادة والمحكم فيها كان في مدة حضرة القاضي
السلف فيرسل الاعلام لحضر كم للاطلاع عليه والافادة بما تقتضيه الاصول
الشرعية فيبناء على ما ذكر تؤمل افادة كم الشرعي وضمون الاعلام المذكور
بعض حضرات رئيس مجلس طنتها واعضائه ومفتيه ادعى داود مويال الذي
الاسراييلي المغربي الاصل ابن سليمان بن موسى من دعايا الدولة العلية من ناحية
مراكش ومقيم بالسكنندرية المحقق معرفته شرعا بشهادة شخصين مسلمين من ناحية
بيروت على المحاضر معه بالمجلس السيد ابي عبيد و ابن المرحوم علي ابن المرحوم محمد من
بيروت المحقق معرفته بشهادة من ذكر بان السيد ابي عبيد وهذا تعدى على موسى الذي
ولد داود مويال المدعى المذكور وضربه بنبت من الخشب الشوم يقتل عادة على رأسه
قطع الجلد والاعم واسال الدم وكسر العظام عدا منه وعدوانا عليه ومات بسبب ذلك
وانه أقر بذلك بطوره واختياره وان المرعي الطناحي هذا المحاضر معه بالمجلس ابن محمد
الطناحي من بيروت جرمه مع المدعى عليه المذكور بعد موته والغياب في البحر وانحصر
ادعاه الشرعي في والده مويال المدعى المذكور ومن غير ذلك ولا حاجب شرعي

ويطالب المدعى المذ كور هذا السيد البعبور المدعى عليه بما يترتب على ذلك شرعا
وسال سؤاله عن ذلك سئل المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار لدعوى المدعى كليا
فكلف المدعى اثبات دعواه فاحضر شاهدين فشهد كل منهما بوجه المتداعيين
بوفاة المقتول وانحصار ارثه في والده المدعى من غير شريك مع الاشارة في محالها فز كياسرا
ثم ملنا بشهادة مساميين فيكم للمدعى على المدعى عليه مع الاشارة لما بحضرته ما بالوفاء
وحضر الارث على هذا الوجه فعند ذلك اعترف السيد البعبور المدعى عليه بحضرة من
ذكر طائفة محال جواز الاشهاد عليه انه هو والمرسى الطنحى ضربا وقتلا موسى
اليهودى ابن داود المدعى هذا بشمروخين من الخشب الشوم على رأسه ورقبته
هم دما من جاعود وانا عليه ضربا قاتلا اي ضرب كل منهما قاتل وحده قتلاه هداومات
بسبب ذلك ولم يصدقه المرسى الطنحى على ذلك فقال داود المدعى للسيد البعبور
المدعى عليه هذا مخاطبا له بل ائت الذي قتلت ولدى موسى وحده ثم دعا وطلب الحكم
على السيد البعبور المدعى عليه هذا بالقصاص فيكم له عليه في وجههما بالقصاص
بالسيف حيا كما يحيا شرعا بالاطريق الشرعى بهدم مراعاة ماوجب مراعاته شرعا بالجلوس
المشار اليه وكتب عليه مفتى مجلس طنتدا بقوله الاعلام المذ كور موافق شرعا ثم كتب
عليه مفتى الاستئناف بما حاصله ان المدعى عليه اعترف اخيرا بانه هو والمرسى الطنحى
ضربا وقتلا لموسى اليهودى ابن المدعى المذ كور بشمروخين من الخشب الشوم ضربا
قاتلا هداومات بسبب ذلك ولم يبين في اقراره المذ كور ان الشمروخ الذى ضرب به يقتل
عادة ولا وهذا غير كاف للحكم عليه بالقصاص اذ لا يلزم من كون الضرب قاتلا ان تكون
الآلة تقتل عادة فيقتضى اعادة هذا الاعلام لمجلس طنتدا ليصير الاستفسار به من
المدعى عليه المذ كور عن ذلك بمعرفة حضرة قاضى المديرية ومفتى المجلس واجراء
ما تقتضيه الاصول الشرعية في ذلك اجاب ما افاده حضرة مفتى الاستئناف على الاعلام
عن هذه القضية من طلبه الاستفسار بمعرفة حضرة قاضى المديرية ومفتى المجلس
من المدعى عليه المقر عن الشمروخ الذى ضرب به المقتول هل هو مما يقتل عادة يعنى
ليكون داخل تحت ما صدر به الامر من الحكم بالقصاص على مذهب الصاحبين بالقتل
بكل آلة مزهقة للروح ومفرقة للاجزاء يعنى انها تقتل عادة وذلك لعدم بيان صفة
الشمروخ الذى اقر المدعى عليه بقتله به في اقراره لا يفيد في صحة الحكم من حضرة
القاضى المولى الآن بالقصاص على هذا المذهب لو فسر المقرر به المدعى عليه
الشمروخ المذ كور بانه مما يقتل عادة لان تولية حضرة قاضى طنتدا الموجود الآن
هى من قبل سعادة خديو مصر حالا والامر الصادر بالاجراء على مذهب الصاحبين هو
من قبل سعادة الخديو السابق فبما حدث تولية حضرة هذا القاضى او غيره من قبل
سعادة الخديو الآن بدون ان يكون مامورا بما ذكر من قبل من ولاه لا يكفي في كون

حكمه بهذا المذهب مبنيا على كونه مأمورا به لوقته هذه القضية وما يماثلها لديه
ولو قلنا ببقاء الامر السابق لان بقاءه على فرض ذلك بالنسبة لمن يكون مأمورا بذلك عن
بقي على توليته السابقة لا بالنسبة لمن حدثت توليته من قبل غير الامر به بدون تجديد
للامر وحينئذ لو كان القصد الحكم بالقصاص على فرض تفسير المقر بما ذكر على هذا الوجه
من مثل حضرة هذا القاضي يكون ذلك موقوفا على صدور امر جديد من يملكه مطابقا
للامر السابق والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مديرية الجيزة في ١١ ربيع الاخر سنة ٩٧
شرحا على ما تحرر رايسا من قاضي مديرية الجيزة بقصدا لافادة عما يترأى في صورتي
المرافعتين المرسلتين من طرف القاضي المذكور ومضمون افادة القاضي المذكورة صورة
تداعي محمد ابي على الدلال بسوق الجمال بمصر على حسين هندي من البساتين المرفوقة
طيه على حسب سماعها وضبطها في مدة حضرة الشيخ عبدالرحمن القطب القاضي
السلف ولم يحكم فيها من حضرته ولا قضاء الاستفهام عما اذا كانت تلك المرافعة صحيحة
أم لا وهل شهادة الشهود باصل الدعوى والدفع صحيحة وهل يجوز البناء على ذلك ولا
حاجة الى استئنافها وكذا صورة تداعي المرأة مبروكة من ام دينار على اخيه شقيقةها
دياب التي صار سماعنا اياها وضبطها ولم يحكم فيها مرفوقة طيه ومقتضى الاستفهام
عما اذا كانت تلك المرافعة مستوفاة وشهادة الشهود وموافقة اولا وهل ما ابداه المدعي
عليه من الطعن في الشهود معتبر فيه فانه عليه لزم تحريره لسعادتك لكي بمعرفة المديرية
يصير عرض هاتين الصورتين على حضرة شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية وكل ما
افاده في ذلك يعاد عنه لا تباع الاجابة قضاه (ومضمون الدعوى الاولى) ادعى شخص
على وارث آخر ان اباه اشترى من المدعي ثلاثة جمال بمبلغ اربعة آلاف وثلاثمائة
ونخسة وسبعين قرشا له صاغا بمعاوضة نجسين جنيتها افرزها استلم منها الجمال ودفع
له من الثمن مبلغ ٢٦٦٦ قرشا صاغا وباق له من ذلك ٢٢٠٩ قروش بمعاوضة اثنين
وعشرين جنيها مهربيا وتسعة قروش فضة قبل والد المدعي عليه وانه توفي عن ولده
المدعي عليه وتركت له ثلثي المبلغ المذكور وهو واضح يده عليها ويطالبه بدفع باقي
المبلغ المذكور ولما سئل من المدعي عليه اجاب بوفاته والده وانه ابنه وانه ترك منزلا
بناحية البساتين وانكر ما عد اذ ذلك فكلف المدعي بيعة تشهد له طبق دعواه ثم أقر
المدعي عليه ان جميع المبلغ المذكور في دعوى المدعي كان على والده وان والده في
حياته دفعه له بتمامه على يدي بيعة فأنكر المدعي ذلك فطلب من المدعي عليه بيعة
ثبتت دعواه الدفع ثم احضره ودافى مجالس لم تصادف شهادتهم (ومضمون صورة
المرافعة الثانية) الصادرة على يد حضرة القاضي حالا بتاريخ ٥ ربيع الاخر سنة ٩٧
ادعت امرأة تدعى مبروكة من ام دينار على شقيقةها دياب بن ابي طالب بن ابراهيم بن
والدها المذكور وعرفته الى جده كان يملك منزلا بناحية المذكورة بدرب الجامع

وذكرت حدوده الاربعة وبينتها وانه مات عن زوجته آمنة بنت حسام الدين بن سعد
 أيوب وعن والدته فطوم بنت حسن خليل بن علي خليل وعن اولاده جازية واصل
 ودياب هذا المدعى عليه ومبروكة المدعية المرزوقين له من زوجته آمنة من غير شر يك
 ثم توفي به - له ابنته جازية المذ كورة عن والدتها واخوتها احمد ودياب هذا ومبروكة
 المدعية من غير شر يك ثم توفي بعدها احمد الابن المذ كورة عن والدته آمنة المذ كورة
 وأخوه شقيقة يدىاب هذا ومبروكة المدعية من غير شر يك ثم توفي بعده المرأة فطوم الام
 المذ كورة عن ولدي ابنتها المذ كور هما دياب هذا ومبروكة المدعية من غير شر يك ولا
 وارث سواهما ثم توفيت آمنة الزوجة المذ كورة عن ولديها دياب هذا ومبروكة المدعية من
 غير شر يك وترك والدها أبوطالب المتوفى المذ كور جميع المنزل المذ كور المذ كور
 تحت يد هذا المدعى عليه ميراثا لورثته المذ كورين وان كلاً من الورثة المتوفين بعده
 مات وهو يملك حصته في المنزل المذ كور الا ان له بالارث من المورثين المذ كورين
 وتركها ميراثا لورثته المذ كورين على الوجه المسطور وان المدعية طالبت اخاه ديابا
 هذا المدعى عليه في شهر محرم سنة ٩٧ بتسليمها ما خصها في المنزل المذ كور المذ كور
 بالارث الشرعي عن والدها واخويها ووجدتها المذ كورين وهو الثلث ثمانية
 قراريط في المنزل المذ كور من ذلك ما آل لها بالارث من والدها قيراطان ونصف
 وثلث وما آل لها بالارث من اختها جازية الى آخر المورثين باقى الثلث المذ كور فاق
 هذا المدعى عليه بأن لاخته شقيقته مبروكة هذه الحصة المذ كورة في المنزل المذ كور
 المذ كور والذي تحت يده بالارث الشرعي من والدها واخويها ووجدتها المذ كورين
 المذ كورين وانه لا مانع من قسمة المنزل المذ كور بينهما وان هذا المدعى عليه واضح
 يده على ما خصها في المنزل المذ كور ويمنع من تسليمها لها بدون وجه شرعي وتطالبه
 برفع يده عن الحصة المذ كورة وتسليمها لها وتسال سؤاله عن ذلك ما بعد تبوت وضع
 يده عليه بشهادة رجلين مثل من المدعى عليه عندها فاجاب بالاقرار بوفاة والده
 ومن بعده من المتوفين وانحصار ارثهم في ورثتهم المذ كورين على الوجه المسطور وان
 المنزل المذ كور وذكر حدوده كالدعوى تحت يده ملك له خاصة بالاشراء من رجل عينه
 باعه له منذ ستين سنة وهو يملكه بثمن عينه وجرى التقابض ومن وقت شرائه الى الآن
 وهو واضح يده عليه متصرف فيه بالهدم والبناء مع مشاهدة هذه المدعية وانها
 معارضة له فيه بدون وجه شرعي فطالب من هذه المدعية بيئته تشهد لها كدعواها
 فاحضرت شاهدين شهر كل منهما اتى وجه المدعى عليه بانها طالبت أخاه هذا بما
 خصها في المنزل المذ كور المذ كور بالارث الشرعي من والدها واخويها ووجدتها
 ووالدتها المذ كورين وهو الثلث في شهر محرم سنة ٩٧ فاقراطاً عما ان لاخته هذه
 حصة الثلث ثمانية قراريط في المنزل المذ كور والذي تحت يده بالارث الشرعي عن

ذكر وانه لا مانع من قسمته بينهما فاعذر لادعى عليه في شهادة الشاهدين فعرف ان
 أحدهما المعين بيني وبينه خصومة بسبب أني كنت اشتريت نصف قيراط في طاحونة
 من رجل عينته وان هذا الشاهد كان وكيلًا عن البائع في الطين والدار وكل ما يمكن ولما
 حضرت للبلد وأردت ان أظن في الطاحونة المذكورة حضر المذكور ورقد ابنه
 في المدار فخلت الشب واخذت طحيني وتوجهت الى منزلي وان الشاهد الثاني هذا
 كان جهاديا وهرب من الجهادية فتوجهت مع حسنين الجبالي واحضرته ومن ذلك
 حال له فحفظ مني وانصرفوا على ذلك وهذا ما آل الصورة الثانية (أجاب) ورد شرح
 المديرية بناء على افادة حضرة قاضي افندي المديرية بقصد اعطاء الجواب من هذا
 الطرف عن صورة المرافعة المحكي عنهما والافادة عن ذلك ان الدعوى الاولى الصادرة
 من محمدي على الدلال التي سبق سماعها من سالف حضرة القاضي ولم يحكم فيها
 فالذي يلزم للحكم فيها من حضرة القاضي المولى الا ان استئنافها وبعد استيفاء ما يلزم
 لاعتبارها وجواب الخصم يجري ما يقتضيه الحال عنها واما الدعوى الثانية الصادرة من
 مبروكة فهي صحيحة الا أنه ينبغي لحسن سبب الدعوى تقديم بيان مقدار حصة المدعية
 التي تملكها بالارث عن مورثيها المذكورين على الوجه المذكور وذكروا وضع يد المدعي
 عليها بغير حق على دعواها انها طالبت بهذه الحصة وانه أقر لها بها على هذا الوجه وتأخير
 اثبات وضع اليد على العقار عن سؤال المدعي عليه وجوابه كما انه يلزم فيها إقامة البينة
 على وفاة المورثين المذكورين فيها وانحصار ادعائهم في وراثتهم طبق الدعوى ولو كان
 الخصم مقرًا بذلك مع انكاره الحق المدعى به بعد التزكية لشهود الوفاة وحصر الارث
 يحكم بما ذكرتم يحكم بالحق الذي شهد باقرار الخصم به الشهود المذكورون بعد تزكيتهم
 التزكية المعتبرة ثم عاواستيفاء ما يلزم الذي من جلته تحديد العقار في الشهادة بالاقرار
 ووضع اليد والاشارة اليه على يد حضرة مولا ولا يعتبر مجرد الظعن في الشهود بما ذكر على
 هذا الوجه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة من قاضي المنصورة في ١١
 جمادى الاولى سنة ٩٧٧ أرسلت مع جواب صادر من هذا الطرف اليه عن حادثة في طلاق
 حصلت فيها المرافعة أولا وثانيا واستفهم عنها واجيب عنها من هنا بتاريخ ٢٢ صفر
 سنة ٩٧٧ وقيدت في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ ثم اعيدت المرافعة
 المذكورة بتاريخ ١١ جمادى الاولى سنة ٩٧٧ ومضمونها يوم تاريخه حضر لدينا الشيخ
 محمود على الجيزاوي وادعى بالدعوى المسطرة اعلاه على خصمه المذكور فهل يجب لذلك
 وتسمع منه الدعوى على وجه ما ذكر ولا يكون فيها مناقضة لدعواه الاولى ام كيف
 الحال ومضمون الدعوى الاخيرة ادعى محمود على الجيزاوي بطريق وكالة له
 الشرعية عن امينة بنت المسكرم على افندي مصطفى مهدي من مركز منية سمعود بولاية
 المدفوعة ابن المرحوم مصطفى على المسكرم عبد الفتاح التطاوي الاسكندراوي المقيم

بأنه صدره هذا الحاضر بالجاس الشرعي بان المذكر عبد الفتاح التطاوي المدعي عليه
 هذا المذكور حلف طلاقاً واحداً على زوجته امينة المذكورة ان سالها عبد الرحمن
 تابع والدها هذا الحاضر بالجاس لا يراها في بيته الساكن فيه مع زوجته المذكورة
 وان سالها عبد الرحمن هذا آراها في منزله المذكور وبمنظره اياها وقع عليه الطلاق وبعد
 هذا الملقح ارجعها بقوله لماروحى طالقاً وادعى انه راجعها وهي في عدته ولم يراجعها ومن
 وقت نظر تابع والدها المذكور لها مضى لذلك سنتان وشهران وانها خرجت من عدته
 ولها بذمتها خمسون فينتوم مؤخر صدقها وعلى من التوكيل المفوض العام في الدعوى
 والطلب والخصومة وفي كل شيء لها وعليها اطلب بما تترتب على المدعي عليه هذا
 بسبب ذلك بالوجه الشرعي وبمؤخر الصداق المرقوم واسأل جوابه عن ذلك (اجاب)
 دعوى الطلاق الثالثة المذكورة لا تناقض ما سبق من الدعوى بنحو ان تكرار الحلف
 من الزوج والطلاق من قبيل القول وهو مما يتكرر ومع ذلك فالبيضة لوقامت على
 ما يوجب الحرمة بين الزوجين كالطلاق ولو بدون الدعوى او مع تناقض المدعي تقبل
 حيث لا مانع لانها تقبل حسبة في مثل ذلك الا ان هذه الدعوى غير واضحة حيث ادعى
 ان الزوج علق طلاق زوجته الواحد على رؤية تابع والدها في بيته الساكن فيه مع
 زوجته ولم يسير تاريخه وادعى ان التابع المذكور رآها في البيت المذكور ولم يبين
 متى حصلت الرؤية المذكورة حتى يعلم وقوع هذا الطلاق بوجود الشرط بعد التعليق
 من عدمه والطلاق الثاني الرجعي المنجز ذكر في الدعوى به انه بعد الطلاق المذكور
 ادعى الزوج انه راجعها ولم يراجعها الا انه لم يبين تاريخ الطلاق المذكور ولا ان دعواه
 الرجعة متى حصلت منه فهل كانت في مدة العدة كما ذكره الزوج في جوابه عن الدعوى
 الاولى من انه في ثاني يوم من الطلاق الرجعي رده بمعرفة الشيخ ابراهيم السمنودي الى
 آخر ما ذكره ان كان كذلك يكون القول قوله وان كانت دعواه الرجعة بعد انقضاء
 العدة لا يقبل قوله الا بهرمان كما أنتم ناليه في جوابنا السابق ولم يعلم ايضاً هل الطلاق
 المنجز المدعى به الا انه هو ما أقربه الزوج في جوابه عن الدعوى الاولى او غيره فينبغي
 توضيح الواقع من الزوج من قبل التوكيل المدعي وما يتضح من العمل على مقتضاه
 والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) باطادة من نظارة الحفانية في ٢٣ رجب سنة ٩٧
 ٥ ضمنها قاضي افندي محكمة اسكندرية أرسل لهذا الطرف مكاتبة في ١١ رجب
 سنة ٩٧ وبعدها عشر وورقة تتعاقب بمادة قتلى شخص فرانسوا يسمى ماريوس
 بقصد الاستقامة منها من حضر تسكم واحالة نظرها على المحكمة الكبرى الشرعية بمصر نظراً
 لعدم امكان حضرته الاستقلال سمعها بالكون شهادة الشهود غير مستوفاة واولياء
 الدم ليسوا مقتنعين وهذه قضية مهمة لطلب المدعين القصاص من المدعي عليه فتأمل
 من بعد الاطلاع على أوراق القضية افادتنا عما تراه سعادتكم في ذلك ومضمون المرافعة

حضر المجلس الشرعي المنعقد يوم تاريخ بين يدي حضرة مولانا الحاكم الشرعي وحضرة
مولانا الشيخ محمد البوريني وحضرة مولانا الشيخ احمد المسيري الخفي اعضاء المجلس
الشرعي بمكة اسكنه درية حالا كل من الخواجا سبستيم بن جورج بن جورج
ابن اكتاف جردان والمرأة أنه البانعة العاقلة بذت باولو بن شارل التابع كل منهما لدولة
فرانسا وحضر معهما محمد عثمان الرجل البالغ العاقل بن عثمان بن يوسف من اهالي
المنصورية التابعة لمدرية اسنا القساط الا أن باسكنه درية وادعى كل من الخواجا
سبستيم جورج والمرأة أنه المذكورين اعلاه على محمد عثمان المذكور الحاضر معهما
بالمجلس الشرعي المشار اليه يقرولهما تدعى على محمد عثمان الرجل البالغ العاقل ابن
عثمان بن يوسف هذا الحاضر معهما بهذا المجلس الشرعي وأشار اليه بايديهما بان المدعى
عليه المذكور هذا وأشار اليه في يوم الاثنين الموافق لخامس عشر جادى الثانية سنة
١٢٩٧ تعدى على الخواجا ماريوس بن يوسف بن جورج بن اكتاف بن جردان المستامن
من رعايا دولة فرانسا منزله الكائن بجهة الرمل بعزبة سلام باسكنه درية وضرب به جلة
ضربات في جنبه الايسر بسكين ذات حدين كانت معه قاصدا قتله ظلما وتعديا في رحله
جرحاهم كما وسال منه الدم ومات ماريوس المذكور في الحال بسبب ذلك وانحصر ارثه
في زوجته أنه المذكور وفي ارضهم شقيق والده هو الخواجا سبستيم المدعى المذكور
اعلاه فقط من غير شريك لان الخواجا جورج والسبستيم المدعى المذكور والخواجا
يوسف والد المتوفى المذكور اخوان شقيقان ابوهما جورج بن اكتاف بن جردان
وامهم مارية بنت يوسف بن نقولاس وان المدعى عليه المذكور هذا وأشار اليه قد اقر
بذلك طائعا مختارا وانهم ما يطالبان المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويسالان
سؤاله عن ذلك وذلك بعد تعريض المدعين والمدعى عليه المذكورين بشهادة كل من
على اغاور مش بن ورمش بن عبد الله ومومي اغا بن ورمش بن عبد الله المترجمين عن
المدعين المذكورين دعواهما المذكورين وذلك بحضور جناب حلو باش ترجان فنصلا تو
جنيرال دولة فرانسا باسكنه درية واسكنه درية واسكنه درية في القنصلات المذكورين
والخواجا جبران افندي الخراج بن يوسف وسليم افندي واصف بن واصف بن حنا
ومثل من المدعى عليه عن دعوى المدعين المذكورين فاجاب بالمجلس المشار اليه
بمضوء المدعين المذكورين بالانكار لدعوى المدعين المذكورين وجهدهما جدا
كلما وكلف المدعيان المذكوران اعلاه اثبات دعواهما المذكورين بالوجه الشرعي
فا حضرا كلا من مسوقى ابراهيم العطشجي بوابورش بين يساب سدرقا بن ابراهيم بن
مصطفى ومحمد بن الواس بن محمد عمر التونسي الصباغ وطلب المدعيان المذكوران
اعلاه من حضرة مولانا الحاكم الشرعي الاستماع لشهادتهم ما فساها حضرة مولانا
المشار اليه عما يعلمانه ويشهدان به فشهد كل منهم ما على انفراد في مواجهة المدعى

عليه المذكور بعرفته الخواجه ماريوس بن يوسف بن جورج بن اكتاف بن جردان
الفرانساوي من رعايا دولة فرانسالمعرفة الشرعية وانه توفي وانحصر ميراثه الشرعي
في زوجته انه بنت باولوين شارل الفرانساوي هذه الحاضرة بالمجلس وأشار كل منهما اليها
بيده وفي ابن عمه شقيق والده المذكور وهو الخواجه سبستيم بن جورج بن جردان
اكتاف بن جردان هذا وأشار اليه بيده كل منهما كذلك فقط من غير شريك ولا وارث
له سواهما لان يوسف والد المتوفي وجورج والد سبستيم المذكورين أخوان شقيقان
ابوهما جورج بن اكتاف جردان وأمه ماريّة بنت يوسف بن نقولاس يعلم
كل منهما ذلك وقال أشهد به وزكي الشاهدان المذكوران أعلاه سرائم علنا بحضور
المدعين والمدعى عليه بالمجلس الشرعي بشهادة كل من جودة ابن المرحوم الشيخ احمد
جنيّة بن محمد جنيّة والسيد عبد القادر الغرياني ابن السيد سلامة ابن السيد ابراهيم
الغرياني التزكية الشرعية فعند ذلك حكم حضرة مولانا الحاكم الشرعي المشار اليه
في وجه المدعى عليه المذكور بحضور الشاهدين والمزكّين المذكورين بوفاة الخواجه
ماريوس المذكور وانحصر ارثه الشرعي في زوجته أنه وفي ابن عمه الخواجه سبستيم
الحاضرين بالمجلس الشرعي بشهادة الشاهدين المذكورين أعلاه حكما صحيحا شرعيا
بالطريق الشرعي بعد طلب ذلك بحضور جميع من ذكره وأحضر المدعيان المذكوران
أعلاه السيد افندي بيومي يوزباشي فرقة السوارى التابعة اورطة مستحقى اسكندرية
ابن محمد البيومي بن البيومي وطلب من حضرة مولانا الحاكم الشرعي المشار اليه
الاستماع لشهادته فسأله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلم ويثبته في شأن ذلك فشهد
في وجه المدعى عليه المذكور بالمجلس الشرعي بقوله اني خفي بقرأقول الرمل
وحكم اربعة قرأقول حجر النواتية تبهي في الساعة نصف من النهار أرسل لي واحد
عسكري من عنده بقوله اب واحد مائة في وابور الطوب فارسلت لساظر ابوليس
ومعاون الجهة وأحضرتهم ما وحضرنا هناك وكانت الساعة واحدة من النهار فوجدنا
العساكر والاوزباشية ضابطين محمود عثمان هذا الشخص المدعى عليه الحاضر بالمجلس
الشرعي وأشار اليه وواقفين على باب البيت الذي فيه المقتول فطلعت أنا وناظر
البوايس والعساكر ومعاون جهة الرمل الى البيت فوجدنا واحدا مقتولا فرانسوا
اسمه ماريوس فنزلنا من أعلى البيت وارسلت من طرف واحد اخي الا أخبر ما مور
الضبطية وارسل لنا عبد الله افندي صغير والخواجه باش ترجمان قنصلا قوفرانسا
والحكيم دمانه حكيم الضبطية وواحد كاتب او واحد اجاويش تابع عبد الله افندي صغير
من البوايس وكلنا طلعنا على البيت ونظرنا الدم من اول الاثود التي كان فيها الى آخر
الاثود التي وقع فيها ميتا فبقينا كاشف الحكيم هدومه بالمقص فرأى فيه ضربتين
بالسكين في الجهة الشمال فسأله المأمور وناظر ابوليس وعبد الله صغير وقالوا الحمد

انت خضر بته باي شئ فقال ضربته بهذه المسوقة فقال الحكيم هذا ما هو ضرب مسوقة
فصار يقول له هو ضرب مسوقة والحكيم يقول له ما هو ضرب مسوقة وكانوا في وقتها
واضعين في أصابع يديه الحديد ولما قرصوا عليه بالحديد قال لهم اصبروا لما أقول لكم أنا
ضربته بسكين فقالوا له أين هي السكين فقال لهم أنا مخفيها فقالوا أين فقال لهم تعالوا معي
وأنا أجيء لكم بها فبوقتها حلوا الحديد من يديه وأمسكه الجاويش تابع البوليس ومشى
حتى انتهى إلى أودة في العزبة ودخلنا كأننا جميع إلى ركن في الأودة وهو أمامنا
فاحضر منه مخللة من الخيش وأخرج منها السكين هذه المحاضرة بالجلس الشرعي ورقعة
صاح وبعد ذلك أخذناه وردنا في البيت فسأله الجميع كيف ضربته ولاي سبب فقال
اني انا البارحة كنت موجودا معه في البيت وكان معه أربع خواتم ضيوف وبعد
ما قدموا معه مدة أوصلهم للسكة الحديد وحضر في البيت وجاءتني في الليل وقال لي
السكين وفردة الطنبجة أين فقلت له يا خواجه انا معك مدة عشرة أشهر هل رأيتني سرق
شيئا وبعد ذلك ألزمني باحضار السكين والطنبجة فلما قلت له ما عندي سكين ولا طنبجة
أمسك كرا باجا وضربني فنزلت أجرى إلى محل وراء الباب وغت والخواجه نام فوق إلى
الصباح وقال محمود المذكور في طلعت لاجل ان أطلق فرشتي إلى فوق فوجدت الخواجه
صاحيا فقلت لي هل احضرت السكين والطنبجة فقال له محمود ما عندي سكين ولا طنبجة
فقام وامسك الكرا باج ونزل على بالضرب فصار يضرب في وانا اضرب فيه إلى أن قضى
الامر واتقير بالخير لم يكن محمود المذكور فيه حديد وكان موجودا مع محمود مخللة
فيها حوائج فيها بعض نقط دم ومقف فيه عيش واحضرا أيضا محمودا فندى حجازي
كاتب قلم دعاوى الضبطية ابن حجازي بن حجازي حسن وطلب من حضرة مولانا
الحاكم الشرعي الاستماع لشهادته فسأله عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد في
وجه المدعى عليه المذكور بالجلس الشرعي بقوله أشهد ان محمود اعثمان الصعيدي
هذا المحاضر معي بالجلس الشرعي وأشار إليه في يوم حضوره بقلم دعاوى الضبطية أقر
طائعا مختارا انه تشاحن مع الخواجه ماريوس جردان الفرانساوي قوم من دان ورشة
الطوب السكينة بمحود الرمل بشأن فقد غرارة وسكين وتضارب الاثنان باليد أولا
بالمزلة المقيم فيه ماريوس المذكور ثم انصرف عن ماريوس ونام وفي الصباح قام له
بكرماج ودخل عليه في الأودة محل نوم محمود اعثمان الذي هو خفير على الورشة المذكورة
وعلى منزله وصار يضرب فيه بالكرا باج ضربا وجيعا فضاق به الحال وكان في وقتها مع
محمود اعثمان هذه السكين الموجودة بالجلس فقام وسار خلفه لما دخل للمنزل فضربه
بها دفعتين أولا قال بان الضرب وقع منه وأشار إلى الجهة اليمنى ثم قال ان الضرب وقع
منه في الجهة اليسرى وقد قط على الارض ميتا هذا الذي أعلمه وأشهد به وكذا محمود
المذكور بعد ان قال بان السكين التي ضرب بها كانت معه عاد قائلا بان السكين

كانت في فرش محمد محل نومه وأخذها منه وضرب بها وأحضر أيضا السيد عبد القادر
 الغرياني ابن السيد سلامة ابن السيد إبراهيم الغرياني وطلب المدعيان المذكوران من
 حضرة مولانا الحماكم الشرعي الاستماع لشهادته فسأله حضرة مولانا المشار إليه
 عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد في وجه المدعي عليه المذكور بالجلس الشرعي
 بقوله الذي أعلمه وأشهده أنني دخلت أودة قلم دعاوى الضبطية فوجدت هذا الرجل
 وأشار إلى المدعي عليه وأقفا امام ناظر القلم وجار سؤاله منه فأقر أنه دخل عليه الخواجا
 في الأودة ونهبه من النوم وضرب به بكر باج فلما ضرب به بالكرباج أقر بأنه قتله بالسكين
 وكانت السكين حاضرة في قلم الدعاوى فإشار إليها وقال هي هذه التي قتلت به شتم سأل
 الناظر عن السكين هل هي تعلقه أو تعلق المقتول فقال أنها تعلق المقتول ثم كرر هذا
 الإقرار وأني لا أعرف اسم المقتول ولا اسم المدعي عليه - هذا وأشار إليه وأني سمعت
 أن القتل حصل في ورشة الطوب وذلك باستفهامي من المحاضرين وفي وقت الإقرار كان
 المدعي عليه هذا وأشار إليه واقفا وصدر منه الإقرار المتقدم ذكره بطوعه واختياره
 وأحضر أيضا منصور افندي سوكة المعاون بالضبطية ابن المكرم السيد محمد سوكة
 ابن المرحوم السيد منصور سوكة وطلب المدعيان المذكوران من حضرة مولانا
 الحماكم الشرعي الاستماع لشهادته فسأله حضرة مولانا الحماكم الشرعي عما يعلمه
 ويشهده في شأن ذلك فشهد بقوله أن الذي أعلمه وأشهده أنه عند حضور محمد عثمان
 المدعي عليه هذا وأشار إليه واستجوابه بقلم دعاوى ضبطية أسكن درية اعترف بقتل
 الخواجا ماريوس الفرانساوي وبالسؤال منه عن كيفية قتله أفاد أنه في أول يوم حصلت
 مشاجرة بينه وبين الخواجا المقتول بخصوص فردة طبنجة وسكين وأنه رقت المشاجرة
 في هذا النهار وفي صباح ثاني يوم حضر إليه الخواجا المقتول وضرب به بكر باج فشن شدة
 الضرب توجه محمد المذكور إلى محل نومه السكاثن في الورشة وأحضر سكيناً وضرب بها
 دفعتين وفي الحال سقط الخواجا المذكور وتوفي وهذا ما سمعته من المذكور من دون
 اجبار على المذكور في شيء طاعة مختاراً وان السكين التي ضرب به بها هي الموجودة
 أمامي بالجلس الشرعي وأحضر أيضا محمد افندي رضوان بن رضوان بن محمد رضوان
 وطلباً من حضرة مولانا الحماكم الشرعي الاستماع لشهادته فشهد في وجه المدعي عليه
 المذكور بعد استشهاده شرعاً بقوله الذي أعلمه وأشهده أنني كنت في يوم بقلم دعاوى
 الضبطية فنظرت هذا الشخص وأشار إلى المدعي عليه جازياً باستجوابه بمذكرة وهو أقر
 أنه ترافاً بختياره بأنه بالنسبة لشدة ضرب به ممن يقال له ماريوس الفرانساوي أجرى ضرب
 ماريوس المذكور بسكين دفعتين فسقط في الأرض قتيلاً وحضرة ناظر الدعاوى قال له
 ضربته بالسكين - هذه فاعترف بأنه ضرب به بهاد دفعتين كما ذكر وكان إقراره بدون شيء
 طاعة مختاراً وأحضر أيضا أحمد جعفر القهوجي بالضبطية ابن سعد جعفر ابن محمد

جعفر وشهد في وجه المدعي عليه بعد استشهاده بين يدي حضرة مولانا الحاكيم الشري في المجلس الشرعي بقوله ان الذي اعلمه واشهده في داخل في احد الايام بالقهوة انما ظر الدعاوى على العسادة فوجدت هذا الرجل واشار الى المدعي عليه يتكلم مع الناظر ويقول له اني من كثرة الضرب اخذت السكين من فوق الطرابيزة وضربت به امرتين وبعد ذلك ساله الناظر وقال بعد ان ضربته ماذا حصل فقال له وقع ومات فانهم فتم بعد ذلك الى شغلي وكان الرجل المذكور وقت ذلك يتكلم وهو طائع مختار هذا الذي اعلمه واشهده واحضر ايضا احمد عبد العزيز شيخ الصعايدة ابن عبد العزيز ابن رضوان اني وردة من اهالي البصيلة بمديرية اسنا وطلبان من حضرة مولانا الحاكيم الشري الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد بقوله الذي اعلمه واشهده اني كنت داخلا في فلم الدعاوى فدعاني عبد اللطيف افندي فاطر القلم فقال استل هذا الرجل ماذا يقول واشار الى المدعي عليه واسمه محمود عثمان فقامت له ما خبرك فقال اني كنت خادما عند واحد فرائساوي بورشة الطوب فانصرم اني طلع يضرب في بالكر باج فن كثرة الضرب بخر بته بالسكين مرتين وقلت له هل مات الرجل فقال لي نعم مات ووقت سؤالي له كان جوابه بطووعه واختياره وقد كررت عليه السؤال واجابني بهذا الجواب ثلاث مرات هذا ما اعلمه واشهده واحضر ايضا الحاج ابراهيم المصطفي بن ابي العطاء بن ابي رجب المصطفي وطلبان من حضرة مولانا الحاكيم الشري المشار اليه الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد بقوله ان الذي اعلمه واشهده هو اني دخلت ذات يوم الى عبد اللطيف افندي اصبح عليه فوجدت محمود عثمان هذا واشار الى المدعي عليه فساله عبد اللطيف افندي وقال له ماذا عملت فقال له من حرارة الضرب بالكر باج ضربته بالسكين هذه دفعتين وقال ذلك وهو طائع مختار هذا الذي اعلمه وقال محمود عثمان ان الذي ضربته هو خواجه بورشة الطوب وهو الخواجه اماريوس جردان الفرائساوي واحضر ايضا ساليما سديد احمد بن سيد احمد ابن الحاج سلمان وطلبان من حضرة مولانا الحاكيم الشري الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد بقوله ان الذي اعلمه واشهده ان هذا الرجل المدعو محمود عثمان واشار للمدعي عليه لما ساله المامور عن فعله اعترف بان هو الذي فعل ولما حضر المحكم وشروطه يوم الخواجه الفرائساوي الذي اسمه ماريوس جردان ظهر ضرب السكين فقال المحكم هدا ضرب سكين فاعترف محمود عثمان هذا واشار اليه بانه هو الذي ضرب به بالسكين مرتين في الجبهة الشمال ومات وسالوه عن السكين فقال لهم هي في عشتة بالعزبة فتوجهنا معه ودخل العشة فخرج السكين من داخل مخلاة وان السكين المذكور هي هذه الحاضرة بالمجلس الشرعي وكان اعترافه

هذا هو طاع مختاره - ذاما اعلمه واشهده و احضر أيضا احمد سليمان الجاويش
بالجوليس ابن سليمان بن منصور سلاطة و طلبا من حضرة مولانا الخاكم الشرعي
الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه
المدعي عليه بالجلس الشرعي بقوله الذي اعلمه واشهده ان محمودا هذا وأشار الى
عليه لما احضره من ورشة الطوب ساله عبد الله افندي صغير وقال له من الذي قتل
الخو واجاف قال له انا الذي قتلتهم فقال له لا شيء فقال لانه ضربني بالكرماج وانا من
حرارة الضرب ضربته بالنبوت فالحكيم قال هـ ذاما هو ضرب نبوت واخيرا اعترف محمود
عنما هـ ذاما انه قتل الخو واجا و كبل صاحب الورشة بسكن مرتين و هذا ما يعلمه
(اجاب) بناء على مكتوبة سعادتكم المرغوب بها اعطاء الافادة من هذا الطرف عما
يتراهي في عا في مادة قتل الشخص الغرائسي المسمى ماريوس المنظورة شرعا بحكمة
تغراس كنندرية على الوجه المسطور بصورة المرافعة المرفوعة ضمن اوراق هذه المادة
المؤثرة عليها بالنظر من هذا الطرف الواردة لسعادتكم بافادة من حضرة قاضي افندي
اسكنندرية الدالة على انه بالتأمل في شهادة الشهود ووجدت غير مستوفية للاصول
الشرعية وبتفهم الورثة ذلك لم يقتنعوا وان الذي رؤى موافقا برأى المجلس الشرعي
نسخ صورة التماسي وشهادة الشهود وحرفيا عرضها على هذا الطرف للاستفتاء عنها
الى آخر ما بها والافادة عن ذلك أنه لا يقضي في هذه الحادثة بمجرد شهادة هؤلاء الشهود
على الوجه الموضح بهذه الصورة لعدم استيفاء اللازم شرعا كما افاده حضرة القاضي
وباقى اعضاء المجلس الشرعي المذكور والله تعالى اعلم (مثل) بافادة من مديرية البحيرة
في ٣ ش سنة ٩٧ مضمونها ان فاضي البحيرة كتب للمديرية في ٢٨ رجب سنة ٩٧
صورة دعوى ورثة منصور علام بقتل مورثهم المذكور لهذا الطرف لينظر فيما يحكم به
ومضمون المرافعة بدويان مديرية البحيرة بحضور كل من سعادت محمود كي باشا مدير البحيرة
حالا وحضرة محمد سعيد الدين بك وكيل مديرية البحيرة المذكورة الآن وحضرة علي بك
آصف مامور مالي مديرية البحيرة المذكورة وحضرة محمد فهدم بك رئيس هذه
مديرية البحيرة وغيرهما ادعى له يناكل من المرأة الرشيدة خضرة بنت المرحوم ابراهيم
جوهر ابن المرحوم حسن جوهر والمرأة الرشيدة ظريفة بنت المكرم الشيخ عمر احمد ابن
المرحوم احمد من اهالي فم المحودية بمديرية البحيرة كاتهما والمرأة الرشيدة زهرة
من اهالي تغراس كنندرية بنت المكرم الشيخ احمد زين الدين ابن المرحوم الشيخ
حسن زين الدين علي الرجلين الرشيدين المحاضرين معهما يوم تاريخه بالجلس الشرعي
المذكورهما محمد سعيد المقيم بعزبة اريمون بالمديرية المذكورة ابن سعيد بن محمد وعمر
حسوب من اهالي اعطاف بالمديرية المذكورة ابن سيد احمد حسوب بن عمر حسوب بان
هذين المدعي عليهما المذكورين تعديا على منه ورعلا من اهالي فم المحودية المذكور

ابن المرحوم منصور علام ابن المرحوم منصور علام وهو في منزله الكائن بفهم المحمودية
المذكور ليلا وضربه محمد سعيد هذا المذكور وأشرن اليه بايديهم بشيش من الحديد بحده
محمد اعدوا نابغير حق شرعي في ظهره ثلاث ضربات فخرجه جرحا مها كما وصل الى جوفه
وسال منه الدم وضربه عمر حسب هذا المذكور وأشرن اليه بايديهم محمد اعدوا نابغير
حق شرعي بسكين من الحديد بحدها ضربتتين احدها فوق حاجبه الايمن فخرجه جرحا
مها كما وصل اعظم الجبهة والاشانية في مؤخر رأسه فخرجه جرحا مها كما أيضا وسال الدم
من الجرحين المذكورين وكان ضرب المدعي عليهم هذين المذكورين منصور علام
المذكورين كرا علاه بالصفة المذكورين معافي آن واحد ومات منصور علام المذكورين
بسبب ضرب المدعي عليهم ما المذكورين له بماذا كرم على الوجه المذكورين في الليلة
التي ضرب به فيها وخلف من الورثة والدته خضرة المدعية المذكورين بنت ابراهيم
جوهري حسن جوهر وزوجتيه هما ظريفة وزهرة المدعيتان المذكورين وتان وولده
حسن هذا القاصر عن درجة البلوغ الشرعي المحاضر معهن بالمجلس المرزوق له من
زوجته ظريفة المذكورين كوردة من غير شريك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم وان
هذين المدعي عليهم المذكورين أقروا واعترفا طائعتين مختارين بذلك وتطالب المدعيات
المذكورات هذين المدعي عليهم المذكورين بما يتقرب لمن شرعا على هذين المدعي
عليهم المذكورين من قتلهم اقصاصا بسبب ما ذكر بالوجه الشرعي وتسلان جوابهما
عن ذلك وذلك بعد ثبوت معرفة المدعيات المذكورات والمدعي عليهم المذكورين
عينوا واسما ونسبا بشهادة المذكر المسمى الشيخ عبد الرحيم محمد ود المقيم بفهم المحمودية المذكورين
ابن المرحوم محمد ود ابن المرحوم علي من أهالي بني عدي من الوجه القبلي والمذكر المسمى اسمعيل
طباينة من أهالي فهم المحمودية ابن المرحوم عبد الرحمن ابن المرحوم محمد طباينة المعرفة
الشرعية فسالنا هذين المدعي عليهم ما المذكورين عن دعوى هؤلاء المدعيات
المذكورات المذكورين كوردة أعلاه فاجابا بالانكار بجميع ما ادعى به هؤلاء المدعيات
المذكورات يدعواهن المذكورين كوردة في المحضر وأشار اليه بايديهم ما وجداه بحدا كليا
فكافنا هؤلاء المدعيات المذكورات اثبات دعواهن المذكورين كوردة أعلاه فعرفن بانهن
ترافعن مع هذين المدعي عليهم ما المذكورين في ذلك لدى حضرة الشيخ عبد الرحمن
افندي الالبيراري الشهيدي بذلك المولى قضاء تغراس كنندرية حال لا فيكم لمن بمواجهة
هذين المدعي عليهم ما المذكورين بمحكمة تغراس كنندرية المذكورين كوردة وفاة مورثهن
منصور علام المذكورين وانحصار ميراثه الشرعي في والدته وزوجتيه وولده المذكورين من
غير شريك كما شرعيا مستوفيا شرائط الشرعية بعدم مراعاة واعتبار ما وجب مراعاته
واعتياره شرعا واحضرن للشهادة شاهدي المعرفة المذكورين أعلاه وشهدا بصحة دور
الحكم المذكورين حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي الالبيراري القاضي بالغراس المرحوم

المشار اليه بوفاء منصور علام المذكور وواحد من ائمة الشريعة في والدته وزوجته
 وولده المذكورين من غير شريلك ثم احضرن أيضا للشهادة المكرمة محمد طابانة من
 أهالي فم المجودية ابن المرحوم عبد الرحمن ابن المرحوم محمد طابانة وشهد به بعد استشهاده
 مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها في وجهه هذين المدعى عليهم ما
 المذكورين قائلين شهدان محمد سعيدا وعمر حسوبا هذين المدعى عليهم ما أشار اليهما
 بيده أقرأ واعترفان تعين مختارين بان محمد سعيد المذكور وأشار اليه بيده ضرب
 منصوراعلاما من أهالي فم المجودية ابن منصور علام بن منصور بشيش من الحديد بحده
 في ظهره ثلاث مرات وأنه هو القاتل له وان عمر حسوبا المذكور وأشار اليه بيده ضربه
 بسكين من الحديد بحده حاضر بتين احدهما فوق حاجبه اليمين وثانيتهما في مؤخر
 رأسه وأنه هو القاتل له مع محمد سعيد المذكور واحضرن أيضا للشهادة كلا من المكرم
 الشيخ اسمعيل الخياط المقيم بفم المجودية ابن المرحوم اسمعيل ابن المرحوم الحاج
 مصطفى من أهالي فوة غربية والمكرم حسن روستم العطار بفم المجودية ابن المرحوم
 روستم اخا ابن المرحوم سليمان أغا رنؤود وشهد كل منهما على انفراده بعد استشهاده
 مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها في وجهه هذين المدعى عليهم ما
 المذكورين شهادة مثل شهادة محمد طابانة لفظا ومعنى واحضر المدعيات المذكورات
 أيضا للشهادة المكرم محمد الدمرداشي من أهالي فم المجودية ابن المكرم الحاج علي
 وريدة ابن المرحوم يوسف وريدة وشهد به بعد استشهاده مع اشارته لموضع الاشارات
 اللازمة شرعا في مواضعها قائلين شهدان محمد سعيدا وعمر حسوبا هذين المدعى
 عليهم ما أشار اليهما بيده أقرأ واعترفان تعين بان محمد سعيدا هذا وأشار اليه بيده
 ضرب منصوراعلاما من أهالي فم المجودية ابن المرحوم منصوراعلام ابن المرحوم
 منصور بشيش من الحديد بحده في ظهره ثلاث ضربات عمدا دونا وأنه هو القاتل له
 وان عمر حسوبا هذا وأشار اليه بيده ضرب منصوراعلاما المذكور بسكين من الحديد
 بحده حاضر بتين احدهما فوق حاجبه اليمين والثانية في مؤخر رأسه عمدا وأنه هو القاتل
 له مع محمد سعيد المذكور واحضرن أيضا للشهادة اسمعيل طابانة من أهالي فم المجودية
 ابن المرحوم عبد الرحمن ابن المرحوم محمد طابانة وشهد به بعد استشهاده مع اشارته لموضع
 الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها في وجهه هذين المدعى عليهم ما المذكورين شهادة
 مثل شهادة محمد الدمرداشي المذكور لفظا ومعنى واحضرن أيضا للشهادة المكرم عبد
 الرحمن الصفتي من أهالي فم المجودية ابن المرحوم الشيخ علي ابن المرحوم سيد احمد
 الصفتي وشهد به بعد استشهاده مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها
 في وجهه هذين المدعى عليهم ما المذكورين شهادة مثل شهادة محمد الدمرداشي الشاهد
 المذكور لفظا ومعنى فايدى المدعى عليهم ما المذكوران في عبد الرحمن الصفتي المذكور

طعنابانه كن محبوسا معهم الى سجن المحرورية واستمر في السجن مدة أيام وما خرج من
السجن الا بواسطة عطية التواني ومحمد الجندى وقبل الامنه ستمين يمتنوا بالنسبة لذلك
لا تجوز شهادته عليهم ما وفي اسمعيل طبانة بانه لا تجوز شهادته عليهم بالنسبة لكونه
صهر المتوفى وفي ليلة الحادثة كان معه نحو الساعة ستة وعنده معلومية يقتل
المذكور وفي محمد الدمرداشي المذكور بانه لا تجوز شهادته عليهم بالنسبة لكونه جاره
وشم يكنه ويا الا والدة المتوفى أجرة عليهم ما وأهالي المحرورية لا تجوز شهادتهم
عليهم ما لكونهم مسؤولين في القتل (أجاب) صارت مطالعة صورة المرافعة المحكي
عنها بإفادة شهادتهم فظهر فيها قصور حديث ذكرت النسوة المدعيات بعد عام
دعواهن على المدعى عليهم ما بالقتل العمد ووفاة المورث وانحصار ارثه فيهن
وفي ابنه القاصر وانكار المدعى عليهم ما جميع دعواهن المذكور في انهن ترافعن مع
هذين المدعى عليهم ما المذكورين في ذلك لدى حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي
الابيضاري قاضي نغراس كنندرية حالا فيكم لمن يواجهه هذين المدعى عليهم ما
المذكورين بوفاته ورثه المذكور وانحصار ميراثه اشترعى فيهن وفي ابنه القاصر من
غير شريك كما شمر عيامة متوفيا شرائطه واحضرن للشهادة شاهدي المعرفة وشهدا
بصدور الحكم المذكور من حضرة قاضي اسكندرية المذكور بوفاته المورث وانحصار ارثه
في الورثة المذكورين ولم يستل المدعى عليهم ما عن هذه الدعوى التي هي دعوى صدور
الحكم من قاضي اسكندرية للمدعيات على المدعى عليهم ما بالوفاة وحصر الارث ولم يجيبا
عنا بل أقامت المدعيات البينة قبل السؤال والجواب من المدعى عليهم ما بالاقرار أو
بالانكار لهذه الدعوى على انهن لم يبين في دعواهن طريق الحكم الصادر من القاضي
المذكور هل كان بيينة أو اقرارا وكذا لم يبين في شهادة الشاهدين طريقه وبنساعة على
ما ذكر لا يتيسر للقاضي المترافع لديه الآن الحكم بجميع الورثة على المدعى عليهم ما
بالوفاة وحصر الارث في الورثة المذكورين ليترب على ذلك طلب البينة على الدعوى
بالقتل العمد وشهادة محمد طبانة باقرار المدعى عليهم ما على الوجه الذي ذكره لا يترتب
عليها القصاص اذ هي شهادة بالاقرار بالقتل المحرور عن التصريح بالعمدية فعلى قول أي
يوسف يحتمل على الخطا حتى يقول عمدا ومثل ذلك شهادته الشيخ اسمعيل الخياط
وحسن روستي الطار وشهادة محمد الدمرداشي فيما اجمال حيث ذكر ان المدعى عليهم ما
أقرا طائعين بان محمدا سعيدا ضربه بشيش ثلاث ضربات عمدا وانائه هو القاتل له
وان عمر حسو بالمدعى عليه اثنا في ضربه بسكين من الحديد بجده حاضر بتين احدهما
فوق حاجبه اليمين والثانية في مؤخر رأسه عمدا وانائه هو القاتل له مع محمد سعيد المذكور
فلم يبين في شهادته على الاقراران كلاما من المقرين هو القاتل بهذا الضرب العمد أو
بشيء آخر ولم يأت في شهادته بما يفيد ترتيب القتل على هذا الضرب ولانه بسبب الضرب

المذكور فلا يكتفى بها في اثبات القصاص والمحال هذه ومثل ذلك شهادة اسمعيل طباطبة
وعبد الرحمن الصفتي حيث شهدا مثل شهادة محمد الدرداشي فلو فرض اتمام ما يلزم
شرعا من اثبات الوفاة ووجه الارث والحكم بذلك حكما صحيحا وظهرت عدالة الشهود
الذين شهدوا على هذا الوجه بالاقرار الذي لا يترتب عليه الا ايجاب الدية حيث كان
محصله الاقرار بالقتل المطلق الذي يحتمل على الخطا على قول أبي يوسف الذي عليه
العمل ولم توجد شهادة كافية لاثبات موجب القصاص وطلبت النسوة المذكورات
الدية ورضين بها يحكم لهن وللقاصر بها على المقرين المذكورين ولا عبرة باطعن في
الشهود على هذا الوجه هذا كله اذا كان لمثل حضرة قاضي البصرة الآن سماع
الدعوى بالقتل والحكم فيها شرعا بدويان المدعية يدعون ان تقام بالمجلس المحلى فلم ينظر
في ذلك وبينى على كل امر مقتضاه والله تعالى أعلم (س-م) بافادة من ضبطية مهرفي
١٧ شوال سنة ٩٧ حاصلها طاب النظر فيما ورد من مجلس استئناف قبلى والاعلام
المحرر من قاضي قنما وما كتب من مفتي استئناف قبلى واعطاء الافادة هن الحكم
الشرعي ومضمون الاعلام المذكور بحضورنا بمجلس قنا وحضور حضرات رئيسه
والاعضاء حضر الرجال المكلفون وهم على واحد وهو اولاد محمد بن محمد بن زيدان
وحضر لمضوره الرجل المكلف على أفندي ابن ابراهيم بن خليفة المعروفون جميعا
بتعريف الرجلين المكلفين وهم معا عثمان بن يوسف بن علي وابراهيم بن اسمعيل بن
ريمان الجميع من أهالي ناحية أبي مناع بقسم دشنا وادعى احدهم هؤلاء المدعين اجد هذا
على هذا المدعى عليه على أفندي بانه من مدة ست سنوات كان والده محمد بن محمد بن
زيدان حاضرا من الغيط تعلقه راكبا على حماره فتقابل معه على أفندي هذا المدعى
عليه ولم ينزل عن الحمار تعظيما لعل أفندي المذكور فضربه على أفندي بخيزرانة كانت
في يده وأوقعه عن الحمار وصار يضربه بالخيزرانة ثم ضربه برجله بالجزمة في ضلعه الايسر
وصار احضاره على حماره الى منزله ومكث يومين ومات بسبب ذلك وانه توفي عن اولاده
لصلبه على واحد وهو محمد وانحصار رثته فيهم بلا شريك وعرف احدهم هؤلاء المدعين على بانه
كان غائبا في اسكندرية عند ابنته محمد الجهادي ولما حضر في البلاد اخبره أخوه احمد
بان والده ضربه على أفندي بالخيزرانة والجزمة ولا يعلم ان كان لذلك صحة أولا حيث انه
لم يكن حاضرا وعرف احمدهم حماره كان غائبا بناحية العشي وكان مريضا فيهم ثم
توجه من أهالي ناحية دشنا وأقام فيهم امريضا فاخذهم منها محمد على الجهادي وتوجه به الى
بادة أبي مناع واخبر في انجي احمد بن علي أفندي قاتل والدي ويطالب هؤلاء
المدعون على واحد وهو محمد هذا المدعى عليه على أفندي بحقه في قتل ابهم وبسماع
هذا المدعى عليه على أفندي ما ذكره كل من احمد وعلى ومحمد أنكر ذلك ووجهه وعرف انه
في وقت موت والدهم كان مريضا ملازما فراشه ووجودنا في ناحية بلادهم كانوا

متردد بن علي محمد بن عمر قبل موته وكان يعرفهم انه مريض بوجع الباطن ومكث به نحو شهر ونصف أو شهرين ومات وان احمد بن محمد كان اقرب بحضور فاس بانه لاحق له جهته وان القسكي للحكومة كان بالاغرا عوم وافقة لابن اخيه محمد فافتضى الوجه الشرعي عدم سماع هذه الدعوى لفقد شرايط صحتها الشرعية وقد تحرر هذا اعلاما بما ذكر وصورة افادة مفتي مجلس استئناف قبلي المحررة منه اولا على الاعلام بالاطلاع على ما تضمنه هذا الاعلام وجد غير موافق شرعا بالنسبة لدعوى احمد فانها صحيحة يستل عنها المدعى عليه وان اجاب بالانكار كما هو سطر في الاعلام يطلب عليها البيان ويصح دفعها وكذا بالنسبة لما حكاه في الاعلام عن اخويه علي وعمر لانهم لم يدعيوا على المدعى عليه بحق بعد سماعهم ما خبر اخيهما احمد بل قال علي انه لا يعرفه - لم ان كان لذلك صحة أولا فيس لازم عوده لاستيفائه واتبع الشريع أسلم والله اعلم - وصورة افادة مفتي مجلس استئناف قبلي المحررة منه ثانيا على احدى الاوراق قد اطلعت على ما افاده حضرة قاضي افندي مديرة قنناوا قول ان دعوى احمد المدعى علي علي افندي انه ضرب والده بالخيزرانة وبرجله ومكث يومين ومات بسبب ذلك صحيحة وان لم يقل انه صار ذا فراش حتى مات كما يفيد ما في الدر ومجشيه من فصل ما يوجب القود في الكلام على قول التنوير جرح انسانا ومات ويكتفي بقوله كما في الاعلام انه مات بسبب ذلك وهو اصرح في نسبة الموت للضربات من ذلك كانه لازم الفراس الى الموت والمداور على تلك النسبة وأما عدم بيان كون الضرب عمدا أو خطأ فلا تتوقف صحة الدعوى عليه الا اذا بين في دعواه ان الخيزرانة المضر وبها ثقليلة قاتلة عادة لا تتحملها بنية الادعي لكونه موجب هذا القتل هو القصاص على قول الصاحبين لان المذسور اصدار له - مل به لا يشمل القتل بتوالي الضربات فلا بد حينئذ ان يبين كون الضرب عمدا أو خطأ ويبين مدعاه ويبين للقاضي موجهة له وقف صحة الدعوى علي ذلك البيان وان لم تكن الخيزرانة كذلك يكون موجب القتل بها الدية مطلقة حتى على قوله - ما وأما السؤال عن كون المدعي لم يذكر مقدار الدية ولم يبينها فهذا امر لا يتوقف صحة الدعوى عليه وأما السؤال عن المطالبة بكل الدية او ببعضها فهو مجيب مع الورثة البالغين اولوا القصاصين وان كان المدعي أحدهم فله المطالبة بحظه ولا يشترط ان يبين تدمر ماله بل يكتفي منه بقوله وأطالب هذا المدعي عليه بما يترتب لي عليه شرعا وأما أخواه علي وعمر فلم يدعيوا شيئا أما علي فقال ان أخاه احمد عرفه ان والده ضرب به علي افندي بالخيزرانة والجزعة ولا يعلم ان كان لذلك صحة أولا وأما عمر فعرفه انه كان غائبا ومجهول بانه باي مناع اخبره أخوه احمد بان عليا افندي قاتل والده هذا هو المسطر عنهما في الاعلام وواضح انهما لم يدعيوا على علي افندي المروءة شيء من دم والدهما وقول كاتب الاعلام في آخره ويطلب هؤلاء المدعون على واحد وعمره - هذا المدعي عليه بحقه - ثم في قتله - ثم من زيادات

الكتاب اذ لم يسبق من سما ادعاء بشئ حتى يطالبه الله سبحانه وتعالى اعلم
 (اجاب) بناء على ماورد لهذا الطرف من الضبطية المبني على ما طلبه مجلس استئناف
 قبلي من احالة رؤية الاعلام المحرر من حضرة قاضي قناسا بقا بتار يخ غاية ربيع الاول
 سنة ٩٧ في مادة دعوى قتل محمد بن عمر بن زيدان على علي افندي ابن ابراهيم وما أفيد
 عنه من حضرة مفتي مجلس استئناف قبلي المحرر على الاعلام اولاً وثانياً على احدي
 الاوراق الاربع وما أفيد به من حضرة قاضي قناسا لاصار الاطلاع على ما ذكر والافادة
 عن ذلك انه يعمل بما تضمنته افادتا حضرة مفتي المجلس المذكور من صحة دعوى احمد
 أحد اولاد الميت المدعي قتل والده على المدعي عليه واذا أعيدت الدعوى الآن على
 هذا الوجه المستطرد بالاعلام لدى القاضي الخلف واستوفى المحكم شرائعه الشرعية يحكم
 فيه بما يجيب الدية على المدعي عليه لان ذلك من قبيل شبه العمه و يؤثر المدعي عليه
 بدفع نصيب المدعي من الدية ثم يكون لبقا في الورثة الثابتة وراثته من المطالبة ايضاً
 باستحقاقهم من الدية من المدعي عليه بخصوصه واحدهم واثباته حيث لا مانع اذا حدد
 الورثة ينتصرون خصم عن الباقي في دعوى الاموال التي هذه منها وحيث من الاقتضاء
 الآن سماع الدعوى ثانياً لدى القاضي الخلف فانه على فرض عدم صحة الاولى فليس
 هناك ما يمنع من سماعها ثانياً فلو ادعى هؤلاء الورثة الآن على المدعي عليه ثانياً
 لدى القاضي الخلف وصحت دعواه لم يثبت ما يدفعها يقضي فيها بما يترتب عليها
 شرعاً حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة من نظارة المحقانية في غرة
 صفر سنة ٩٨ مضمونها ووردت هذه المكاتبة من حضرة قاضي بورسعيد بانه قد
 تحول على محكمة طرفه مادة قتل شخص يسمى عثمان محمد البربري وسماعها على
 يده قال المدعي عليه ضربه فقتلته واسكون المسئلة خلافية أرسلت صورة المرافعة
 لحضرة مفتي مديرية الشرقية وكتب عليها من حضرة بمظهر له ولم يرتفع بما أفناه
 الاتباع و يروم مخابرة حضرة تكم عن ذلك وأرسل صورة المرافعة الشرعية التي جرت
 في هذه المسألة وحيث ان من ضمن ما توضح ببند ٢٢ من لائحة المحاكمات الشرعية بانه
 اذا اشتبه امر على احد قضاة سائر المحاكم الشرعية ومجلس محكمة اسكندرية والنواب
 من الامور الشرعية المذكورة فعليه ان يستفتي المفتي الموظف من طرف الحكومة
 الموجود بدائرة محكمته او بالولاية التابعة لها لاجراء العمل بقضاي فتواه الشرعية
 فان اشتبه الامر مع ذلك على من ذكر أو على المفتي ايضاً في ذلك يتحدر بطابعه الافتاء
 مما صار الاشتباه فيه من حضرة تكم فلهمذا اقتضى تحريره وارسل الاوراق للنظر والتكرم
 بافادة ما يترامى لتبلغها للقاضي الموما اليه ثم تحورت الاجابة اللازمة الاتية على
 صورة المرافعة المحكي عنها وأرسلت بافادة للنظارة المشار اليها في ٤ صفر سنة ٩٨
 ومضمون المرافعة المحكي عنها اصادرة بمحكمة بورسعيد بتاريخ يوم السبت ٩ محرم

سنة ١٢٩٨ ومقيدة بالمضبطة بعد احوال سمعها في المحكمة من محاسن المنصورة بقاء
على ما ورد للمحكمة من المحافظة ادعى لديه الرجل المكلف الرشيد ادريس محمد اخو
عثمان محمد البربري المقتول في بورسعيد الا ان ذكروه فيه ابن المرحوم محمد وعنتار بن
عنتار من اهالي العرض ببريد بركة دنقلا الثابتة معرفته عينا واسما ونسبا بشهادة
شهود المحضر المعرفة الشرعية بطريقها الشرعي على هذا الرجل المشار اليه منه المكلف
الرشيد المحاضر مع هذا المدعي بالمحاسب المشار اليه هو واحد محمد ودا البربري ابن المرحوم
محمد بن فضل من اهالي دبله بمديرية دنقلا المذكورة بقسم ناحية العرض المذكورة
الثابتة معرفته ايضا عينا واسما ونسبا بشهادة الشهود المذكورين المعرفة الشرعية
بطريقها الشرعي بان هذا المدعي عليه المشار اليه المذكور تعدى في منتصف ليلة
الجمعة عاشره شهر رجب سنة ٢٩٧ على عثمان محمد البربري اخي ادريس البربري المدعي
هذا الموعود بذكره اعلاه ابن محمد بن عنتار المذكورين من اهالي العرض المذكورة اعلاه
وهما اي احمد محمد ودهذا وعثمان محمد المذكور على الجسر القبل الطريق العام الموصل
من حارة الافرنج الى قرية العرب بمدينة بورسعيد في المحل الخالي من البناء والاملاك
بين الحارة والقرية المذكورة كورتين فوخ - ذأ احمد محمد ودهذا عثمان محمد اخي شقيق بحربة
الا لة الحديدية التي تعرف بالشيش ته - ذأ عمدا عدوانا بغير حق في ص - ذأ اخي عثمان
المذكور من جهته اي فدخلت حديدية الشيش في قص الصدر بموازة الضلع
الثالث ونزقت الجملد ونفذت في جوزة الصدر وخرقت القص والرثة اليمنى وعرق
الوريد الاعلى حنى وصلت الخرزة الرابعة من فقار الظهر ثم اخرج ه - ذأ المدعي عليه
حربة الشيش المذكورة بقوة من صدر اخي عثمان المذكور فخرج الدم بكثرة ومات اخي
عثمان محمد المذكور بسبب هذه الوخزة المذكورة في وقتها وخلف من الورثة اخاه شقيقه
من والده المذكور ووالدته زينب بنت المرحوم بلال بن ابراهيم من اهالي العرض
المذكورة وهو انا المدعي من غير شريك ولا حاجب ولا مانع شرعي ولا وارث له سوى
وا طالب هذا المدعي عليه بما يترقب لي عليه شرعا بسبب ما ذكره واطالبه بالجواب عن ذلك
واسال مسئلة عنه فسالنا هذا المدعي عليه المذكور عن دعوى هذا المدعي المذكورة
اعلاه فاجاب معترفا طائعا مختارا قائل اني في منتصف ليلة الجمعة عاشره شهر رجب سنة
٢٩٧ هجرية كنت ما را على الجسر القبل الطريق العام الموصل من حارة الافرنج
الى قرية العرب بمدينة بورسعيد في المحل الخالي من البناء والاملاك بين الحارة والقرية
المذكورة كورتين فقام على من اسفل الجسر عثمان محمد البربري بن محمد بن عنتار من اهالي
العرض ببريد الطباخ المقيم كان ببورسعيد وش من على هصا وضربني بها في ذلك المحل
الخالي بين حارة الافرنج وقرية العرب بمدينة بورسعيد بحيث لا يلحقني غوث ولم اعرف
انه عثمان محمد المذكور او غيره فقبضت على العصا من جهته يدها فاذ بها مني عثمان محمد

المدكور بقوة فخرجت في يدي يدها ونصلاها الكونها شيشا في عصا وبقي في يد عثمان محمد
 المذكور عصا الشيش خالية من الشيش وضربني ثانيا بالعصا فوخذته بنصل الشيش
 لادفعه عن نفسي في صدره من الجهة التي قد دخلت حربة هذا الشيش المذكور المملوك
 لعثمان محمد المقتول المذكور ففاصا بت الوخذة المذكورة قص صدره بموازاة ضلعه
 الثالث وخرقت جلده ونفذت في جروزة صدره وخرقت القص والرئة التي في وعرق
 الوريد الاعلى فانخرجت حربة الشيش المذكور بقوة منه فخرج الدم بكثرة ومات عثمان
 محمد بسبب ضربني له بالالفة الحديدية التي تعرف بالشيش عقب اخراجي له منه في غير
 مهلة وانكر ما عد اذ لك ما ذكر بدعوى هذا المدعي فكلفنا هذا المدعي باثبات باقي ما ذكره
 بدعواه وصورة ما تحرر من محكمة بورت سعيد الشرعية لحضرة مفتي مديرية
 الشرقية بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٨ الممل الاطلاع على الدعوى والجواب الموضحين
 اعلاه وبيان ما يقتضيه الحكم الشرعي وهل اذا اثبت المدعي الوراثة وعجز المدعي عليه
 عن اثبات حصول المقتول بحكم بالقصاص أولا يقتص منه ويصدق بيمينه لوجود أثر
 الضرب به وهل اقراره هذا كاف أو فعله خطأ ما لم يقل هذا انما الامل عدم تاخير الافادة
 صورته ما ورد للمحكمة من حضرة مفتي الشرقية بتلاوة هذه المرافعة ظهر انه جرت اقرار
 القاتل المذكور بالقتل ولم يقل هذا لا يقتص منه ويحمل اقراره على الادنى وهو الخطأ
 فال في تنقيح الحمادية رجل قال أنا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف هو خطأ
 حتى يقول عمد افتساوي مؤيد زاده عن العنية في باب القتل بسبب وحيث اقر القاتل
 بالقتل ولم يذكر العمد فلا قصاص على مقتضى رواية ابي يوسف السابقة حتى أثبت
 الوارث المذكور الوراثة بوجهها الشرعي بحكم له بالدلالة الشرعية بوجهها الشرعي في
 مال القاتل هذا ما ظهر لي في هذه الحادثة والله تعالى اعلم وما آل استفهام القاضي
 من هذا الطرف عن هذه القضية بواسطة نظارة المحفانية بافادته المؤرخة ٢٣ محرم
 سنة ٩٨ هل اذالم يكن المقتول متم ما يقتص من القاتل ان لم يرهن على مادعاء او
 يخاف عينا ما قتله الا في المقابلة كمالو قتال التجار مع قطاع الطريق فقتل رجل منهم
 فبلغوا بالله ما قتلناه الا في المقابلة على اموالنا وهل يعتبر اقرار القاتل على الوجه المرقوم
 اقرارا بالعمد أو بالخطأ (اجاب) اذالم يكن المقتول متم ما يباشر والمكابرة ولم يثبت
 المقر بالقتل انه قتله لدفعه عن نفسه وأثبت المدعي باقي دعواه مما ذكره المدعي عليه
 بالوجه الشرعي يقتضي عليه بالقصاص بطالب الولى حيث لا مانع لاقراره بقتله عدا
 حيث ذكر في جوابه انه وخذته بنصل الشيش لدفعه عن نفسه في صدره الى آخر جوابه
 حسب الموضح هذه المرافعة فلم يكن اقراره بالقتل بالشيش على هذا الوجه مطلقا عن
 قيد العمدية حيث علل وخذته له بالدفع عن نفسه بقوله لادفعه عن نفسي اي لاجل ان
 ادفع والتعليل يفيد القصد فلم يكن من باب ما نقل عن ابي يوسف من قوله رجل قال أنا

ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف هو خطا حتى يقول حمدا اذا قتل بالسيف
 ذكر مطالعة في حتمل الخطا والعمد فيحمل على الادنى مع الاقرار بخلاف ما لو عمل ضرب به
 بالالة القاتلة بقصد الدفع عن نفسه كما هنا والعبرة في ايجاب القصاص لقصد الضرب
 مثل هذه الالة لا لقصد القتل كما صرحوا به ودعوى الدفع عن نفسه من باب دعوى
 الشبهة لا يصدق فيها عند عدم تهمة المقتول قضاء الابينة كما افاده السيد الطعطاوي
 عن القهستاني بالاعز وللخلاصة في مسئلة قتل من شهر سيفا من قوله انه اذا لم يثبت شهر
 سيفه عليه فعليه القود قضاء وهذا في غير المتهم كما صرحوا به والله سبحانه وتعالى اعلم
 (سئل) بافادة من قاضي الشرقية مؤرخة ٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ مضمونها
 طالب الافادة عن حكم صورة المرافعة المؤثرة على مضبطةها باطلاع حضرة مفتي
 الشرقية عليه او ثناء من حضرته بعرضها على هذا الطرف لاعطاء الحكم الشرعي عنها
 ومضمونها حضر الرجل المكلف ابراهيم معوض ابن المرحوم معوض ابن المرحوم
 عبد المتعال وحضرت محضوره المرأة المكلفة حميدة بنت المرحوم مصطفى ابن المرحوم
 سليم المعروفان اسماء ونسبا وعينا بتعريف كل من الرجلين المكلفين وهما على افندي
 حسن بن حسن بن مصطفى والسيد عمر ابن السيد هاشم بن هاشم الجميع من بندر
 السويس التعريف الشرعي وادعى هذا المدعي ابراهيم معوض على هذه المدعي عليها
 المرأة حميدة بانه في سنة ١٢٨٤ توفي مصطفى حجاب ولده هذه المدعي عليها حميدة المرزوق
 لها من زوجها المرحوم عبد الله ابن المرحوم ابراهيم حجاب بن مصطفى ببندر السويس
 وكان مديونا لبعض الاهالي بالابنة كور فاذنت هذه المدعي عليها حميدة والدة
 المتوفي المذكور هذا المدعي ابراهيم معوض ان يسدد كافة الديون التي على ابنتها
 مصطفى حجاب المذكور و يتصرف عنها في كل ما لزم ويرجع عليها اتم بعد ذلك توفي ابنتها
 الاخراج حجاب بن عبد الله المذكور ابن المرحوم ابراهيم حجاب بن مصطفى المذكور
 واذنته ايضا بان يكفنه ويجهزه ويصرف عليه مصاريف الرحمة وغيرها مما يلزم ثم
 وأدته ايضا ان يصرف في عمارة المنزل الكائن ببندر السويس المملوك لها هي وضرتها
 المرأة خضرة بنت علي البحر اوى بن البحر اوى زوجة عبد الله المذكور والاخرى ولزوجته
 زنوبة بنت عبد الله المذكور و زوجة المرحوم مصطفى حجاب المذكور هي المرأة زنوبة
 بنت حسن سليم بن مصطفى سليم و بنتها منه حميدة و فطومة المكلفة احدها حميدة
 والقاصرة ثانياً هما فطومة ويرجع عليها بما يصرف في عمارة المنزل وفي جهاز ابنتها
 المذكور ولوازمه واته صرف ما بلغا وقدره ١٣٣٣٢ قرشا وعشرون فضة على عمارة
 المنزل المذكور وصرف في تجهيز احد المذكور ولوازمه ١٣٦٩ قرشا وخمسة عشر فضة
 وصرف في الديون التي كانت على مصطفى المذكور وفي لوازم شخص هذه المدعي عليها
 حميدة ١٨٦٢٢ قرشا وخمسة وعشرين فضة جميع ذلك بالاعمال الهاخ من فضة

١٢٩٨

١٥

وذهب ولا يعرف أصنافها بجميع ٣٣٢٦٤ قرشاً وعشرون فضة ويطالب هذا
 المدعى إبراهيم معوض هذه المدعى عليها حميدة بدمه مثل المبلغ المذكور جميعه اليه وسال
 سؤالها عن ذلك (اجاب) صورة المرافعة المحكي عنها بهذه الافادة على الوجه الموضح بها
 قاصرة ولا يكتفى في صحتها بمجرد ما سطر فيها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من مجلس
 استئناف بحري بافادة في ١٢ ربيع الثاني سنة ٩٨ مضمونها منظور بالمجلس قضية
 قتل شخص يسمى رفاعي ابراهيم هلبة من كفر شهاب بلولة ولما اطلع حضرة مفتي
 افندي الاستئناف على الاعلام الشرعي الصادر عنها من قاضي طنطا وقرأه لخصمته
 القري في انواع تتعلق بشاهد قتل القتل ونحو ذلك فبعد استيفاء ما تراه لخصمته
 أوضح على الاعلام لزوم اطلاع خصمته عليه وعلى التحريات التي صارت بالنسبة
 لاشتباهه في صحة المحكم بالقصاص بناء على شهادة شاهد قتل القتل الى آخر ما توضح
 فلزم تحرير خصمته كما ووجه الاعلام المذكور واوراق التحريات التي جرت للاطلاع
 عليها وافادة ما تراه وهذا الاعلام صادر من قاضي طنطا سابقا بتاريخ ٢٩
 رجب سنة ٩٥ مضمونه ادعاء أبوي المقتول ودرجة المكلفين على رجل مكلف
 يدعى علي بن محمد بن محمد من عربان النجاسة بأنه تعدى على مورث المدعىين هو
 الرفاعي أبو هلبة بن ابراهيم بن محمد وأطلق فيه طبنجة معمرة بالبارود والرصاص
 وخرجت فيه الرصاصات فاصابته في بطنه قطعت الجلد واللحم وأسالت الدم وخرقت
 الامعاء عمدا منه وهو مدونا عليه ومات بسبب ذلك وانحصار رثته الشرعي في والديه
 وزوجته المدعين المذكورين من غير شريك ويطالبونه بما يترتب لهم عليه شرعا
 ويسألون سؤاله عن ذلك ولما سئل من المدعى عليه أنكر فكلف المدعون اثبات دعواهم
 بالبينة الشرعية فاقاموا شاهدين شهدا طبق الدعوى وبالوفاة وحصر الارث فيهم وزكيا
 سر اثم علنا ف قضى لهم على المدعى عليه بالوفاة وحصر الارث فيهم ثم بالقصاص
 بالسيف بعد طلبهم وعدم رضاهم بغيره ثم بعد وصول القضية الى مجلس استئناف
 بحري صارت التحريات بناء على طلب مفتي المجلس فاحضر أبو الميث وأشهد الذي
 قاضي المنوفية ان ولدهما الرفاعي المذكور مات قتيلا بجرن الناحية الجاورة لها من الجهة
 البحرية الغير المملوك لاحد وان الكفر المذكور ذو حارات وان حارة الشاهدين اللذين
 هما من الكفر المذكور الشاهدين بقتل ولدهما المذكور وهي اقرب الحارات عن
 غيرها الى اهل القتل فيه ولدهما ثم شمل هذا الاشهاد بختم قاضي المنوفية بتاريخ
 ٢٠ محرم سنة ١٢٩٨ ثم استغفهم من الشهود المذكورين بناء على طلب المفتي هل
 العقار الساكن فيه الشاهدان ملك لهما فاشهدا لوالدان المذكورين ايضا على يد رجلين
 من الناحية بان العقار المذكور ملك للشاهدين وذلك في ١٨ رجب سنة ١٢٩٨
 الا انهم لم يصرحوا في الاشهاد بسماع الصوت من الحارة المذكورة الى محل القتل من

عده فاشتهبه المفتي في قبول شهادتهما بناء على اقرار اولياء الدم على هذا الوجه بقوله
 شرعاً على الاعلام حيث المصريح به في كتب المذهب ان الصحيح قول الامام أبي حنيفة
 ببطالان شهادة بعض اهل الهلة يقتل غيرهم وعليه المتون ولم أر صحيح قول صاحبيه
 بقبولها وان نقل المجوى عن المقدسي انه قال توقفت عن الفتوى بقول الامام لما يترتب
 عليه من الضرر العام وانه ينبغي الفتوى على قولهما وقد اوضح ان حكم القاضي موافق
 لقول الصحابين والمصريح به في لائحة القضاة الصادر عليهما الامراء فيم لزوم الحكم
 بالصحيح الاقوال في مذهب الامام أبي حنيفة الا فيما استثنى فحصل له الاشتباه في صحة
 الحكم بالقصاص بشهادة الشاهدين المذكورين فطلب الاحالة على هذا الطرف للعمل
 بما يقاد في هذه المسئلة من الجري على قول الامام المنقول صحيحه أو على قول الصحابين
 نظر الاتصال حكم القاضي به ولما نقل عن العلامة المقدسي (اجاب) وردت افادة
 المجلس ومما معهما من الاعلام وباقي الاوراق بقصد ابداء ما يترأى لهذا الطرف في
 الاشتباه الخاص لحضرة مفتي افندي استئناف بحري في الحكم الصادر من حضرة
 قاضي طنته اسبقا قبل ترتيب لائحة المحاكم الشرعية المسطرة بالاعلام المؤرخ ٢٩ رجب
 سنة ٩٥ والذي ترأى لهذا الطرف انه لا يظهر القطع بالقول ببطالان القضاة والحكم
 المذكور بجبرد ما نسب لابي المقتول من الاشهاد على يد حضرة قاضي المنوفية بعد
 الحكم على الوجه المسطر في بعض الاوراق والاصل في احكام القضاة الصحة وتحمل
 على السداد مهما أمكن والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مديرية سيوط مؤرخة
 ٦ الجاري مضمونها ما وردت افادة حضرة قاضي المديرية بتوقفه في حكم دعوى شرعية
 صدرت لديه وطلب اعطاء الحكم عنها بعد نسخ صورة ما في المضبطة من حضرة مفتي
 المديرية لافادة الحكم الشرعي فيها بناء على بند لائحة المحاكم الشرعية ولما عرضت
 لحضرة المفتي المذكور توقف أيضاً فيها وطلب الاحالة على هذا الطرف فعرضت أيضاً
 على حضرة مفتي استئناف قبلي فتوقف أيضاً وطلب الاحالة على هذا الطرف أيضاً
 فلذا يرغب حضرة المدير افادة الحكم الشرعي ومضمون المرافعة المذكورة عنه انه في سنة
 ١٢٩٥ سمعت بالمجلس الهلي دعوى احمد يحيى الموشى على ابراهيم خليلي اقلاد يوس
 الر يفي بانه ارتهن من والده خليل حال حياته بعضاً من اطيانه في مقابلة مبلغ اقرضه له
 من ماله وهو ستة عشر جنيهاً صر يادفعها عنه باذنه للديوان وخمسة عشر ألف درش
 ومائة وثمانية قروش عملة دارجة وأردب ونصف فولاد دفع له العملة الدارجة على ثلاث
 دفع اولها في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٢٨٠ وكتب له على نفسه ثلاثة سندات بخطه
 ليس فيها شهود ولا نسكاً ابراهيم كون السندات بخط أبيه قد احيل اثبات كونها بخط
 أبيه على هذا الطرف وبحضور الطرفين ادعى احمد يحيى على ابراهيم انه كان أقرض من
 ماله لابييه خليل المبلغ المعين أعلاه جنيهات عملة دارجة وانه كتب له على نفسه بخطه

ثلاثة سندات أبرزها الدينافوجده ضمنها أقركا قبه خليل بانه استلم من احمد مبلغ كذا
عملة دارجة ورهن له في مقابلة ذلك كذا من أطميانه ورسمت صورة السندات بالمضبطة
ولانكا رابراهيم بن خليل دعواه وكون السندات بخط أبيه وطالت دعواه وما وقيل
اثبات ذلك خراجا وادعى احمد أن غريمه ابراهيم اجتمع به في فلاة منقطعة
واقتصب منه السندات المذكورة وترافعا في شأن ذلك للحكومة ولم تنفصل خصومته
الى تاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٩٨ ادعى احمد على غريمه ابراهيم بانه في نصف شعبان
سنة ٨٤ توافق مع والده خليل حال حياته على حساب القروش الدارجة التي في
السندات بقروش فضة صاغا كل مائة وثمانين دارجة بمائة صاغا وأضافا عليه الستة
عشر جنيناهم ياباغت عشرة آلاف ومائة وتسعين قرشا وأقرله والده بالمبلغ
المشروح قروشا صاغا لذي شاهدين فاصبر ابراهيم على انكاره ودفع دعواه بانه ادعى
بها دارجة مزارا عديدة في هذه المحكة مة وفي الخامس سنة ١٢٩٥ ولم يدع بها صاغا
ولا اقرار أبيه فدعواه بها دارجة في هذا التاريخ تكذب دعواه الا ان انهما كانا جعلاهما
صاغا في سنة ٨٤ ودفعها ايضا بان العملة الدارجة التي في سندات المدعى مع الستة
عشر جنيناهم التي يدعيها لا تساوي عشرة آلاف ومائة وتسعين التي يدعيها صاغا بل
تساوي تسعة آلاف وتسعمائة وتسعة وتسعين قرشا وثلاثة أنصاف فضة فقط
فتكون دعواه ثانيا بالقروش الصاغا أكثر مما ادعاه أولا بالعملة الدارجة فلا مسمع
احمد بمجي ذلك عسرف انه حسب له الارب والنصف من القول بقيمته دارجة
وأضافاها الى مبلغ العملة الدارجة تكملة للقروش الصاغا ولهذا الاختلاف وقع لنا
اشتباه في الحكم في هذه القضية بان العملة الدارجة التي وقعت في الدعوى الاولى
ليس لها قطعة مضر وبه لا من الفضة ولا من النحاس ولا القروش والفضة التي ادعاهما
ثانيا لم يدع انهما التي أقرضها بل ادعى جعلها بل لا عن القروش الدارجة والقرض
يقضى بمثله ولم يدع جنسه ولا نوعه فهل لا يقبل هذا الدفع وتقبل دعواه بالقروش الفضة
واذا قلتم بالقبول فهل تصح دعوى قرض القروش الدارجة ويطلب عليها البرهان أم
كيف (أجاب) شرعا على افادة المديرة صحة الدعوى بالقرض تتوقف شرعا على
امور منها بيان جنس ونوع القدر الذي أقرض عند حصول الاختلاف في انواع
المنقود كما في هذه الا زمان اذ الديون تعضى بامثالها توصلها لطالبة برد المثل عند استهلاك
القرض وغير ذلك وصورة هذه المرافعة الهكي عنها خالية عما تصح به الدعوى شرعا
فلا تسمع ولا يطالب عنها جواب الخصم مادامت كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) بافادة من فاضى مديرية بنى سويف في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٢٩٨ عما يلزم
شرعا لتمام الدعوى المسطرة بصورة المحضر المرفوق معها في ٩ ربيع الثاني سنة ٩٨
وهى بحضرة كل من الشيخ قرقاضى ببا والشيخ محمد الخضر اوى مفتى المديرية والشيخ

عبد الله بن سليمان من ناحية بياحضر طحاوي الرجل المكاف ابن عناني بن جبر بن
حسن من ناحية نقاليقة بديرية الفيوم وبهيمته القصر الآتي ذكرهم فيه وحضر عبد
الباقي المكاف ابن علي بن علي بن غنيم من ناحية بني غنيم المنقرزة من ناحية قن العروس
بديرية بني سويف وادعي طحاوي هذا المحاضر المذكور عن نفسه وبالولاية الشرعية
على أولاد ولده عبد الباقي المتوفي ابن طحاوي هذا المذكورهم ميلاد ورياض وفرزة
وفهيمته القصر هؤلاء لا هلمية لذلك ولعدم وصي مختار من قبل الاب بشهادة كل من محمد
ابن حسان بن نجيس وسيد بن ابراهيم بن نوحي كلاهما من ناحية نقاليقة المذكور
المعدلين لدينا شرعا على غريمه المحاضر معه بالجلس الشرعي هو عبد الباقي بن علي بن
علي بن غنيم هذا المحاضر بالجلس الشرعي المذكور بان عبد الباقي هذا المدعي عليه
تعدى على ولده عبد الباقي بن طحاوي هذا المدعي واقرغ فيه بندقه بروجين معمرة
بارودا ورصاصا أصابه الرصاص المذكور في شقه اليه من جرحه وقطع الجلد وأسال الدم
محمد وبهذه القتلة مات عدوانا بغير حق شرعي ويطالبه بالقصاص عينا بالجلس الشرعي
وذلك في شهر شعبان سنة ٩٧ في ناحية قن العروس المذكور قاصدا قتله وذلك في
مكان بدائر ناحية قن العروس المذكور في الناحية وأنه مات عن والديه هما طحاوي
هذا المدعي والمصونة مشتمى بنت المرحوم عبد الله بن اسمعيل بن اسمعيل من ناحية
مطر طارس فيوم وعن زو جتيه هما المصونة المماس بنت ابراهيم بن زيدان بن
منصور من ناحية انفسط بديرية بني سويف والمصونة فطومة بنت عفي في بن رجب
ابن حسن النحاس من ناحية المدينة فيوم وعن أولاده هم فهيمته القاصر من زوجته
المماس المذكور ووميلا دور ياض وفرزة من زوجته فطومة المذكور وولا وارث له
سواهم وان كلاما من مشتمى والمماس وفطومة المذكور كورات محدرات لا تخالط الرجال
وانهم وكان وأنبن مناب أنفسهم وعوضا عن شخصهن طحاويا هذا المحاضر في مخاضة
ومرافعة عبد الباقي هذا المدعي عليه ابن علي بن علي في شأن الدعوى عليه عنهن بقتل
مورثهن عبد الباقي بن طحاوي هذا محذورا في اثبات القتل شرعا المترتب عليه القصاص
وفي اقامة البيّنات وطلب الايمان ان توجهت وفي الصلح والابراء وغير ذلك وكالة
مفوضة عامة وأنه قبل الوكالة عنهن في شأن ذلك لنفسه قبل ولا شرعا وأنه يدعي على
عبد الباقي المدعي عليه هذا بذلك المذكور في الدعوى عن نفسه وعن أولاد ولده القصر
المسمين هؤلاء وعن الام والزوجة بين المكلفات الموكلات المذكورات ويطالب
طحاوي هذا عبد الباقي المدعي عليه هذا عن نفسه وعن القصر والموكلات باثبات
القتل المذكور شرعا المترتب عليه القصاص عينا وصال مسئلة عن ذلك سئل عبد
الباقي هذا المدعي عليه ابن علي بن علي بن غنيم من ناحية بني غنيم المنقرزة من ناحية قن
العروس بديرية بني سويف عن دعوى طحاوي هذا المدعي ابن عناني بن جبر حسبما

ذكر في الدعوى فاجاب بالا عترف بموت عبد الباقي بن طحاوي هذا المحاضر ابن عناني
 ابن جبروانه لا يعلم ورثة - هـ الشرعيين المنحصرون فيههم وأذكر التوكيل المذكور في
 هذه الدعوى حسب ما ذكر فطالب من طحاوي هذا المدعى بينة شرعية تشهد شرعا بموت
 عبد الباقي بن طحاوي - هذا المدعى عن ورثته هؤلاء المسلمين في الدعوى وانحصار ارثه
 فيهم بنو - يرشريك وبتوكيل طحاوي - هذا عن ذكر في الدعوى فاحضر كلا من محمد بن
 حسان بن نجيم من ناحية نقالية وسيد بن ابراهيم بن تويجي من الناحية المذكورة
 وشهد كل منهما فردد في وجه عبد الباقي المدعى عليه هذا بعد استشهاده بلفظ أشهد
 بان عبد الباقي بن عناني بن جبر توفى عن ورثته وهم والداه ما طحاوي هذا المحاضر
 ومشتهى بنت عبد الله بن اسمعيل بن اسمعيل وعن زوجته - هـ - ما الماس بنت
 ابراهيم بن زيدان المذكور وفتومة بنت عفيف بن رجب بن - هـ - النحاس وعن
 أولاده هم فهيمة القاصرة من زوجته الماس المذكورة ومي - الادور يا بن وفرزة من
 زوجته فتومة المذكورة هؤلاء وارث له سواهم وان كلا من مشتبهى بنت عبد الله
 ابن اسمعيل بن اسمعيل وزوجتيه - هـ - ما الماس وفتومة المذكورتان مكافئة
 ومخدرة لا تخالط الرجال ووكان وأن بن عن أنفسهن وعوضا عن شخصهن طحاوي يا هذا
 المحاضر الخاصة ومرافعة عبد الباقي هذا المدعى عليه ابن علي بن علي بن غنيم في شأن
 الدعوى عليه عنهن بقتل مورثهن عبد الباقي بن طحاوي هذا المدعى في اثبات القتل
 شرعا المترتب عليه القصاص وفي إقامة البينات وطلب الايمان ان توجهت وفي الصلح
 والابراء وغير ذلك وكالة مفوضة عامة وان طحاوي يا هذا المحاضر قبل الوكالة عنهن في
 شأن ذلك لنفسه قبل ولا شرعا ياوز كيا وعدلا سر او علنا بشهادة كل من احمد بن فرحات بن
 فرحات ومفتاح بن معبد بن مخيمر كلاهما من ابو كساء فيوم التزكية والتعديل
 الشرعيين بالطريق الشرعي وبمقتضى ذلك قد حكمنا في وجه عبد الباقي بن علي بن علي
 ابن غنيم المذكور بموت عبد الباقي بن طحاوي هذا ابن عناني بن جبر عن والديه هما
 طحاوي هذا ومشتهى بنت عبد الله بن اسمعيل بن اسمعيل وعن زوجته هما الماس
 وفتومة المذكورتان وعن أولاده هم فهيمة وفرزة ومي - الادور يا بن المسلمين أعلاه
 هؤلاء وانحصار ارثه فيهم من غير شرك وبتوكيل طحاوي هذا المدعى عليه ابن علي بن
 أعلاه في وجه المدعى عليه أيضا وأجاب أيضا عبد الباقي هذا المدعى عليه ابن علي بن
 علي بن غنيم بانه في شهر شعبان سنة ٩٧٠ كان في ملعب في فرج جارحي أغا الديب
 بناحية قن العروس بدائر الناحية من الجهة الغربية وكان عبد الباقي بن طحاوي
 هذا في الملعب المذكور للاسابقة فخرج أولا عبد الباقي بن طحاوي هذا بفرسه وقبعه عبد
 الباقي المدعى عليه هذا بفرسه ولما قرب منه انخرقت فرس عبد الباقي طحاوي بسبب
 حفرة كانت بطريق المسابقة فترقب من ذلك اصطدام فرس عبد الباقي علي في فرس

عبد الباقي طحاوي ووقع على الأرض ووقعهما أيضا وكان مع عبد الباقي هذا المدعى عليه بنذرية بروح واحدة معمرة بارودا فقط فخرج عيارها بحركة عبد الباقي هذا المدعى عليه فأصاب عبد الباقي طحاوي بن عناني المذكور في شقه الأيمن جرحه وأسال الدم ومات قتيلًا بسبب ذلك خطأ منه بقضاء الله وقدره وذلك بنساحية من العروس المذكورة بدائر الناحية من الجهة الغربية ولم يكن له مع عبد الباقي طحاوي المذكور معرفة ولا كراهة ولا عداوة وبعد ذلك أمسك على بن طحاوي أخو المقتول المذكور عبد الباقي المدعى عليه هذا فقال عبد الباقي طحاوي لعل أخيه أتركه هذا خطأ غصب عنه على يد الجمهورية وأنا بكر عبد الباقي المدعى عليه هذا دعوى طحاوي هذا القتل العمدة المذكور بدعواه (أجاب) وردت إفادة حضر تكلم ومعهما صورة المحضر المحكي عنه تلتهمون بها الإفادة عما يلزم شرعا في اتمام هذه الدعوى فالذي ينبغي إجاؤه في هذه المادة أنه بعد الدعوى ابتداء من طحاوي عن نفسه وبولايتها الشرعية على أولاد ابنه المتوفى القصر وبوكالته عن موكلاته المذكورات بصورة المحضر المذكور على المدعى عليه بعد بيان الاسماء والافساب والاشارة لما يلزم شرعا بيان عدم وجود وصي مختار على القصر من قبل والدهم بأن المدعى عليه المشار إليه تعدى على ولد المدعى إلى آخر ما ذكره وأنه مات وانحصار رثة في الورثة المذكورين وأن النسوة المذكورات وكلنه عنهن إلى آخر ما صرح به في التوكيل وأنه يطالب المدعى عليه هذا بالقصاص ويسأل سؤاله عن ذلك وبعد جواب المدعى عليه بما ذكره في صورة المحضر من إقراره بالوفاة وحصول الإصابة لمن يدعى قتله بسبب حركته على الوجه الذي ذكره في المحضر وانكاره العمدة والوكالة وحصر الارث في الورثة المذكورين يكلف المدعى اثبات الوكالة وحصر الارث فيمن ذكر فاذا شهدت الشهود بذلك وزكيت سرائم علمنا بحكم أولاد الوكالة ثم بالوفاة وحصر الارث في الورثة المذكورين للمدعى والقصر والموكلات على المدعى عليه وفي وجهه عقب الدعوى والجواب ثم إن كان قد ذكر المدعى عليه في جوابه أن عبد الباقي طحاوي يا وعينه بنذرية أو ما يقوم مقام ذلك في التعريف الشرعي أقر حال حياته بعد الإصابة بما يفيد أن ما حصل من المدعى عليه من الإصابة على هذا الوجه كان خطأ ولم يصده طحاوي المذكور على دعوى الخطأ والإقرار به على هذا الوجه يكلف عبد الباقي المدعى عليه المذكور إقامة بينة على دعواه إقرار المقتول بذلك فإن شهدت الشهود به وزكيت سرائم علمنا بقضي للورثة المذكورين على المدعى عليه المذكور بالدية الشرعية في ماله في ثلاث سنين بطلبها لإقراره بالقتل الخطأ ولا يقضى بالقصاص والحال هذه لتضمن ذلك إبراء المقتول المدعى عليه عن القصاص وكون المورثين المورثين لا وذلك لإقراره باعتباره في المورث كما يستفاد من عبارات الفقهاء بتصریحهم بصحة عفو وصحة إقراره بكون فلان لم يجرحه حتى لو ادعى الورثة على من

نفي عنه الجرح لا يقتل أما لو عجز المدعى عليه عن اثبات ذلك الاقرار وأقام المدعى بينة على القتل العمد واستوفى ما يلزم شرعا فانه يحكم بثبوت القتل العمد للورقة على المدعى عليه وبحضور الوكالات وطلب الباعين جميعا استيفاء القصاص يكون لهم ذلك حيث لا مانع هذا ما روي في اتسام هذه المسئلة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من نظارة المحقانية في ١٠ جمادى الاولى سنة ٩٨ مضمونها شخص يسمى محمد احبدا صا عرض للمحقانية بطريق تو كيلة عن امرأة تسمى كوهية بان موكلته زوجة شخص يدعى الحاج عثمان احمد محمد سلمون وان زوجها توفي وولده الذي يسمى محمود أقام دعوى في محكمة المديرية على موكلته المذكورة بانها مطلقه من والده قبل وفاته واحضر شهودا زورا شهدوا بذلك لدى القاضي وحصل الاستفتاء من مفتي المديرية وافتى اولا بعدم جواز قبول شهادتهم ثم افتى ثانيا بالقبول بمقتضى فتوى بيده هو ثم عرض للمحقانية ايضا من محمود عثمان المذكور بالتضرر من الزامه بواسطة قاضي المديرية باحضار والدته للمحكمة من اجل قضية طلاق زوجة والده الاخرى مع كونها مطلقه يحكم شرعا صادر من قاضي محكمة المركز وانه لما رفعت المادة لقاضي المديرية حصل الاستفتاء عنهما من مفتي المديرية فافتى بوقوع الطلاق ولما سبى محمد احبدا صا الوكيل عن الماطقة تصنع سؤالا واخذ عليه فتوى من احد المفتين بجواز سماع الدعوى والطعن في الشهود الى آخر ما فيها وقد جرت مخاربات بين النظارة وبين قاضي المديرية وعلم من افادته الواردة في ٢٩ ربيع الثاني سنة ٩٨ انه لم يحكم في القضية المذكورة منه ولا من النائب لمناسبة ما هو واقع من معارضة الخصام لوجود فتاوى بيد كل منهم بعضها بتأييد دعواه وبعضها بالنفي ويريد طلب ثلاث الفتاوى من الاشخاص المذكورين بواسطة المديرية للاطلاع عليها وتقديمها للحضرة المحكم لرؤيتها وافادة الحكم الشرعي وحيث انه بطلب العتاوى المذكورة من المديرية وردت لهذا الطرف بافادة وبالاطلاع عليهم اهلنا وجدت محردة على صورتين من المرافعات التي حصلت على يد نائب المحكمة من دعوى طلاق كوهية المذكورة ومهر ردى احدهما من النائب لمفتي المديرية بطلب الاطلاع عليها وافادة الحكم الشرعي فيها وفي الطعن الحاصل من المدعية ومكتوب عليها من الشيخ احمد الطيب الرافعي في ٢٦ محرم سنة ٩٨ بانه بعد الاطلاع على المرافعة وشهادة الشهود وجدت صحيحة مستوفية لشرائط الصحة والطعن المذكور غير مانع من شهادتهما وبعد تزكيتهما سرا وعلنا يحكم على المدعية كوهية بافراها بانها مطلقه ثلاثا من زوجها والثانية محردة عليها سؤالا مكتوب عليها من الشيخ عبد المجيد الرافعي بانه لا تقبل شهادة الشهود المذكورين لانهم اخروا شهادتهم مدة بغير عذر وكذلك لا تقبل شهادة شيخ البلاد ولا شهادة العدو على عدوه ان كانت العدو ذنوب ولا شهادة من يؤخر فرائض الصلاة عن اوقاتها وغيره ثم وجد على

ورقتين كتابه من الشيخ احمد الطيب الرافعي بعدم قبول شهادة الشهود بعد تأخيرهم
 لها في حياة الزوج بلا عذر ومن عبد المجيد الرافعي بانه لا يثبت طلاق الزوجة المذكورة
 بشهادة الشاهدين المذكورين حيث كان احدهما شيخ بلد وحينئذ لا يكون لها
 نصف الثمن في ميراث زوجها وبناء على ما ذكره على ما نص بالبند الثاني والعشرين
 من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية تراه ي لزوم عرض تلك الفتاوى والاوراق
 لفضيلتكم للاطلاع عليها والتسكرم بافادتها بما يتضح في ذلك (اجاب) صاوا لاطلاع على
 حضورتي المرافعة وما كتب على احدهما من حضرة مفتي مديرية المنوفية وما كتب
 على السؤال المحرر بظهر الاخرى من حضرة الشيخ عبد المجيد الرافعي والفتويين
 الموجودتين ضمن الاوراق فظهر ان ما افاده حضرة مفتي المديرية على احدي
 الصورتين من مرافعة بشهادة كل من نصار حسب الله والحاج محمد ابني يوسف باقرار
 المشهود عليها بعد موت زوجها بطلاقها منه ثلاثا وعدم اعتبار الطعن الذي ذكر ضمن
 الدعوى من المشهود عليها في الحاج محمد ابني يوسف احد الشاهدين المذكورين في
 محله فقبل شهادتهما بعد استيفاء اللازم والتركية الشرعية اذ لم يثبت ان احدهما
 شيخ بلد او هناك عداوة دنيوية ان طعن بها الخصم ووضحها بما يوجب الطعن والا
 فلا يعول عليه ولا ينظر لما ذكر في بعض الاجوبة الشرعية من التأخير في أداء الشهادة
 الى آخره لان موضوع ذلك في الشهادة على الزوج بالطلاق وهذه شهادة على اقرار
 الزوجة به بعد الموت ولا للطعن المحرر ايضا بمثل تأخير الافراض عن أوقاتها كسماع
 الغناء على فرض حصول الطعن به لوزكيت الشهود بعد دحضة الدعوى والشهادة سرا
 ثم علنا على ان هذا كلام خارج عما ذكر من الخصمين حال الخصومة فلا يلتفت اليه
 والله تعالى اعلم (مسئل) بافادته من قاضي الشرقية بتاريخ ٢٦ رجب سنة ٩٨
 تتضمن انه سبق سماع دعوى من ابراهيم معوض من السويس على امرأة تسمى
 حميدة من السويس ايضا وتحرر اسعادكم بالاستعلام عما يقتضيه الوجه الشرعي
 فيها ووردت الافادة بتاريخ ١٥ ربيع الآخر سنة ٩٨ وهي مقيمة في كتاب
 المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ بان المرافعة قاصرة ولا يكتفي في صحتها بمجرد
 ما سطر فيها ثم الآن حضر الشخص المذكور وادعى على المرأة المذكورة كورة بما هو
 واضح باحدى الشقتين بتاريخ ٢٢ رجب سنة ٩٨ وقامت عليها حضرة مفتي
 المديرية فافاد بانه لم يظهروه له الوجه الشرعي في ذلك وطلب الاحالة فنروم الافادة
 وصورة الدعوى الثانية المؤرخة ٢٢ رجب سنة ٩٨ حضر بالمجلس الرجل المكلف
 ابراهيم معوض بن معوض بن عبد العال من بندر السويس وحضرت بحضوره المرأة
 المكلفة حميدة بنت مصطفى بن حسن سليم من بندر السويس المذكور المعروفان اسما
 ونسبا وهما يتعرف كل من الرجلين المكلفين هذين هما هريدي رضوان

ابن رضوان بن حسن من بندر السويس المذکور وحسين احمد الزاغب بن احمد بن محمد
من كفر الجامع ببندر الزقازيق المذکور التعريف الشرعي وادعى هذا المدعى ابراهيم
معوض على هذه المدعى عليها المرأة حميدة بانه في سنة ٨٤ في ١٠ شوال أذنتني
حميدة هذه المدعى عليها بنت مصطفى سليم بن حسن سليم بانى اصرف عليها كل مالزم
لها عليها وعلى اولادها من ديون وخلافها وانى ارجع عليها باخذ حق من اكل
ما صرفته من مالى خاصة وهو مبلغ ثلاثة وثلاثين ألف قرش وثلاثة واربعه
وستين قرشا صاغا وهو بالجنيهات المصرية الثلاثة وثلاثون جنيها مصرى واربعه
وستون قرشا فضة وقت ما أحب آخذ حق منها برضاها بحضور شهود ومعرفة بالمبلغ
المذکور بحضورهم ويطالب هذا المدعى ابراهيم معوض هذه المدعى عليها حميدة برد
مثل المبلغ المذکور جميعه اليه ويسال سؤاها عن ذلك (أجاب) مجرد ما فى الصورة
الثانية المرفوعة مع هذا المحكى عنها المتضمنة دعوى مجرد الاذن بالصرف وانه يرجع
على الاذنة باخذ حقها منها كل ما صرفه من ماله الخاص به وهو كذا ويطالبها برده مثله
ويسال سؤاها عنه غير كاف في صحة الدعوى اذ من المعلوم ان مجرد الاذن بالصرف
ليرجع لا يوجب الرجوع بدون الصرف فيما اذن بصرفه ولم يذكر انه صرف هذا
المبلغ او شيئا منه فيما أمر بصرفه وليس في هذا اخفاء يقتضى الاحالة والله تعالى اعلم
(سئل) بافاده من مجلس استئناف مصر مؤرخة ١٣ محرم سنة ٩٩ تتضمن انه
ترأى له احالة الاعلام الشرعى الصادر في قضية قتل منصور علام من اليهودية من
محكمة البحيرة على هذا الطرف للاطلاع على ما فيه والتاثير عليه بما يترأى ومضمون
الاعلام المذکور انه بالمجلس المنعقد بديوان مديرية البحيرة بحضور سعادة المدير وكيل
المديرية وعلى بن مأمور المالية ومحمد فهم بك رئيس هندسة المديرية وغيره اذ
لدينا كل من المرأة الرشيدة خديجة بنت المرحوم ابراهيم جوهر بن حسن جوهر والمرأة
الرشيدة ظريفة بنت الشيخ عمر بن احمد من أهالى فم المحودية بمديرية البحيرة كلتاهما
والمرأة الرشيدة زهرة من أهالى اسكندرية بنت الشيخ احمد زين الدين ابن الشيخ حسن
زين الدين على الرجلين الرشيدتين الحاضرين معهن بالمجلس الشرعى المذکور هما محمد
سعيد المقيم بعزبة اريمون بالمديرية المذكورة ابن سعيد بن محمد وعمر حسب من أهالى
العطف بالمديرية المذكورة ابن سيد احمد حسب بن عمر حسب بان هذين المدعى
عليهما المذکورين تمديا على منصور علام من أهالى فم المحودية المذکور ابن المرحوم
منصور علام ابن المرحوم علام وهو فى منزله المكنى بفم المحودية المذکور كورليلا
وضم به محمد سعيد هذا المذکور واثبت من اليه بايديهن بشيش من الخمد يد بحمد هذا
عدوانا غير حق شرعى في ظهرة ثلاث ضربات بخرجه جرحا هلكا وصل الى جوفه فسال
منه الدم وضم به عمر حسب هذا المذکور وأشترن اليه بايديهن عدوانا غير

- ق شرعي يسكن من الحديد بحدها شرعيتين احدهما فوق حاجبه اليمن فخر حته
 جرحاه لكا وصل لعظم الجبهة والثانية في مؤخر رأسه فخر حته جرحاه لكا ايضا وسال
 الدم من الجرحين المذ كورين وكان ضرب المدعي عليهما هذين المذ كورين منصور
 علام المذ كورين اذ كراهه بالصفة المذ كورة معافي آن واحد ومات منصور ع-لام
 المذ كورين بسبب ضرب المدعي عليهما المذ كورين له بما ذكروا على الوجه المذ كور
 في الليلة التي ضرباه فيها وخلف من الورثة والدته خضرة المدعية المذ كورة بنت ابراهيم
 جوهر بن حسن جوهر وزوجتيه هما ظريفة وزهرة المدعيتان المذ كورتان وولده
 حسن هذا القاصر عن درجة البلوغ الشرعي الحاضر معهن بالجلس المرزوق له من
 زوجته ظريفة المذ كورة من غير شريل ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواه-م
 وان هذين المدعي عليهما المذ كورين اقررا واعترفا طائعين مختارين بذلك وتطالب
 المدعيات المذ كورات هذين المدعي عليهما المذ كورين بما يتربطن شرعا على هذين
 المدعي عليهما المذ كورين من قتلها ما قصا بسبب ما ذكر بالوجه الشرعي ويسأل
 جوابهما عن ذلك وذلك بعد ثبوت معرفة المدعيات المذ كورات والمدعي عليهما
 المذ كورين عينا واسما ونسبا بشهادة الشيخ عبد الرحيم محمود المقيم بفهم المحودية
 المذ كور ابن المرحوم محمود بن علي من أهالي بني عدي بالوجه القبلي والمكرم اسمعيل
 طبانة من أهالي فهم المحودية ابن المرحوم عبد الرحمن بن محمد طبانة المعرفة الشرعية
 فسالنا هذين المدعي عليهما المذ كورين عن دعوى هؤلاء المدعيات المذ كورات
 اه-لاه فاجابا بالانكار لمجيع ما ادعي به هؤلاء المدعيات المذ كورات بدعواهن
 المذ كورة ويحداه-دا كليا صادر ذلك في ٢٣ رجب سنة ١٢٩٧ ثم في يوم
 الخميس ١٨ شوال من السنة المذ كورة بحضرة كل من محمد قبودان من أهالي اسكندرية
 ابن المرحوم ابراهيم بن علي والشيخ محمد حيدر من أهالي شريعة بالولاية ابن المرحوم
 الشيخ احمد حيدر بن احمد حيدر حضر بالجلس المشار اليه كل من خضرة وظريفة وزهرة
 المدعيات المذ كورات ومحمد سعيد وعمر حاسوب المدعي عليهما المذ كورين وتليت على
 المدعيات المذ كورات دعواهن المذ كورة بقتل مورثهن منصور ع-لام المذ كور على
 المدعي عليهما المذ كورين فصدقن عليهما التصديق المرضي وادعين على المدعي عليهما
 المذ كورين بان حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي الابيضاري قاضي تغراسكندرية
 حاكم لهن بوراتهن مع حسن القاصر المذ كور ونسبه مع والدته المتوفى المذ كور له
 ووفاته عليهما بعد ان أقرن البينة الشرعية وشهدت شهادة شرعية بذلك وبوجهة
 المدعي عليهما المذ كورين وتزكيتهم ما سرائم علنا ولم يران يطالبن اجراء ما يقتضيه الحكم
 الشرعي في قتل مورثهن المذ كور على المدعي عليهما المذ كورين فسل من المدعي
 عليهما المذ كورين عما ادعي به المدعيات المذ كورات بدعواهن المذ كورة فاجابا

بالانكار لجميع ما ادعى به المدعيات المذكورة فكلفنا المدعيات المذكورة اثبات دعواهن المذكورة فاحضرن للشهادة كلاً من المكرم محمد افندي ربيع ابن المرحوم مصطفى ابن المرحوم محمد ربيع والمكرم الشيخ علي العشري ابن المكرم العشري علي بن المرحوم علي كلاهما من اهالي فم الحج ودية وشهد كل منهما على انفراده بعد استمادته بمواجهة المدعيات والمدعى عليهما بان حضرة الشيخ عبدالرحمن افندي الابياري قاضي نغراسكندرية حالاً حكم بوفاته مورثهن منصور عـ لام المذكور ابن منصور عـ لام ابن منصور عـ لام وانحصار ميراثه الشرعي في زوجته طريفة وزهرة المذكورتين ووالدته خضرة وولده حسن القاصر ونسبهما وأشار اليهم بيده من غير شريك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم بعد شهادة البينة الشرعية لدى حضرة الشيخ عبدالرحمن افندي الموما اليه بالنظر المذكور بمواجهة المدعيات والمدعى عليهما المذكورين حكماً شرعياً بنغراسكندرية وركيا وعدلا سرائم علنا بشهادة المكرم محمد علي رزة ابن المرحوم علي ابن المرحوم موسى رزة والمكرم عمراجد ابن المرحوم احمد ابن المرحوم عبدالله كلاهما من اهالي فم الحج ودية المذكورة لتعديل الشرعي في كمننا ونقذنا للمدعيات المذكورة على المدعى عليهما المذكورين حكم حضرة الشيخ عبدالرحمن افندي الموما اليه بنسب والدته المتوفى وولده المذكورين له وبوفاته منصور عـ لام المذكور وحصر ارثه في ورثته المذكورين من غير شريك على الوجه المستطور وكلفنا المدعيات المذكورة اثبات باقي دعواهن المذكورة ثم في يوم الاحد ٤ شهر ذي الحجة من السنة المذكورة بوجبة كل من حضرة محمد سعيد الدين بك وكيل مديرية البحيرة حالاً والمكرم الشيخ علي ادريس ابن المرحوم الشيخ محمد ابن المرحوم عـ علي ادريس والمكرم احمد الشفة ابن المرحوم احمد ابن المرحوم ابراهيم الشفة كلاهما من دمهور حضر كل من خضرة وطريفة وزهرة المدعيات المذكورة ومحمد سعيد ومحمد حسوب المدعى عليهما المذكورين واحضر المدعيات المذكورة للشهادة المكرم احمد الصاوي من اهالي فم الحج ودية ابن المرحوم الشيخ رضوان ابن المرحوم بدوي وشهد بعد استمادته بان محمداً سعيداً هذا المدعى عليه المحاضر بالجلسة أقر طائعتاً بأنه ضرب منصوراً علاماً من اهالي فم الحج ودية ابن المرحوم منصور ابن المرحوم منصور علام بشيش من حديد في ظهره ثلاث ضربات عمداً وبسبب ذلك وكذا أقر عمر حسوب هذا المدعى عليه المحاضر بالجلسة طائعتاً أيضاً أنه ضرب منصوراً علاماً المذكور ابن منصور المذكور ابن منصور المذكور بركين من الحديد في جبهته عمداً وبسبب ذلك وأنه هو القاتل له مع محمد سعيد المذكور وأحضر أيضاً للشهادة المكرم محمد المنغر بل من اهالي فم الحج ودية ابن المرحوم احمد عيسى المنغر بل ابن المرحوم عبدربه المنغر بل وشهد بعد استمادته بان محمداً سعيداً هذا المدعى عليه المحاضر بالجلسة أقر طائعتاً بأنه ضرب منصوراً علاماً من اهالي فم

الحجودية ابن المرحوم منصور ابن المرحوم منصور علام بشيش من حديد في ظهره ثلاث ضربات عمدا ومات بسبب ذلك وانه هو القتال له وكذا أقر عمر حسوب هذا المدعى عليه المهاضر بالجاس ايضا طائعا انه ضرب منصوراعلاما المذكور ابن منصور المذكور ابن منصور علام المذكور بسكين من الحديد في وجهه عمدا ومات بسبب ذلك وانه هو القتال له مع محمد سعيد المذكور ثم في يوم الجمعة ثامن شهر محرم سنة تاريخه اذناه بحضور كل من محمد سعيد الدين بك المواليه وحضرة الاستاذ الشيخ عبداللطيف افندي الرافي مفتي مديرية البحيرة حاضر كل من المدعيات المذكورات والمدعى عليهم المذكورين والشاهدين المذكورين ولم تزل المدعيات المذكورات مصعومات على دعواهن المذكورة وطلب من المذكور وكذا الشاهدان المذكوران مصعومان على شهادتهما المذكورة وطلب المدعيات المذكورات تزكية الشاهدين المذكورين فزكي وعمل الشاهدان المذكوران سرائم علنا بشهادة كل من المكرم ابراهيم نوح ابن المرحوم الحاج محمد نوح ابن المرحوم الحاج حسير والمكرم ابراهيم دويد ابن المرحوم احمد ابن المرحوم محمد دويد كلاهما من اهالي فم الحجودية التعديل الشريعي بشهادة من ذكر فعرضنا على المدعيات المذكورات العفو عن المدعى عليهم ما المذكورين وأخذ الدية فلم يقبلان وصمم على طالب الحكم بالقصاص على المدعى عليهم ما المذكورين فعند ذلك حكمنا لهؤلاء المدعيات المذكورات على هذين المدعى عليهم ما المذكورين بالقصاص بالسيف حكما صحيا شرعيا مستوفيا شرائطه وأركان الشريعة في وجه هؤلاء المدعيات وهذين المدعى عليهم ما المذكورين للقتضي المشروح بحضور من ذكر تحريراني ١٢ محرم سنة ١٢٩٨ (اجاب) وردت افادة الجاس بقصد الاطلاع على الاعلام المرفوق معها المهر من محكمة مديرية البحيرة المذكور فيه بالقصاص على كل من محمد سعيد ابن سعيد بن محمد المقيم بقرية اريعون بمديرية البحيرة وعمر حسوب من اهالي العطف بالمديرية المذكور ابن سيد احمد حسوب بقرية المذكوراعلاما من اهالي فم الحجودية ابن منصور علام بن منصور عمدا على الوجه المسطر به المؤرخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٨ وافادة الحكم الشرعي عن ذلك الاعلام فبناء على ما ذكر صار الاطلاع عليه فظهر لزوم اعادته لحضره قاضي المديرية لاستئناف نظره هذه القضية لاستيفاء ما يلزم فيها شرعا لعدم صحة الحكم فيها بالقصاص على الوجه المسطر بهذا الاعلام اذ الحكم فيه بوراثه المدعيات والقاص و وفاة المتوفي وحصر الارث فيمن ذكر بناء على دعواهن صدور الحكم لمن ذكر بما ذكر من حضرة قاضي تفراس كمدرية في وجه المدعى عليهم ما بالا ذكر الدعوى السابقة عليه وما وقع عليها التي انبى عليها حكم القاضي الاول ان وجدت وكذا عدم بيان ذلك في شهادة الشاهدين على حكم القاضي لا يصح على ما عليه الا كتر فية قرب على ذلك عدم صحة الحكم ايضا بالقصاص المتوقف على اثبات الوفاة

وحصر الارث فيمن ذكروا الحكم بذلك شرعاً لم الا كتفاء بشهادة شاهدى الاقرار
 بالقتل على المدعى عليهم ما على الوجه الموضح في هذا الاعلام وقد ذكر في الدرر وحواشيه
 في اثبات حكم القاضي اشتراط كون الحكم المراد اثباته صادراً بعد دعوى صحيحة
 وكذا كون الاثبات الثاني بعد دعوى صحيحة ايضاً اذ لو لم يكن الحكم الاول كذلك
 لا يكون حكماً بل هو فتوى وصرح العلامة سراج الدين الخانوقي في فتاواه ان الاكتفاء
 بالاجال في الشهادة على الحكم خلاف ما عليه الاكثر كما هو معلوم في محله حيث قال في
 آخر جواب سؤال من كتاب الوقف ان الشهود ولو شهدوا بقرابة الواقف قالوا لا يقبل
 القاضي ذلك حتى يشهدوا ان قرابته من قبل أبيه أو من قبل أمه وينسبوه ويقسموا
 قرابته ما هي فان لم يقسموا قرابته ما هي لا يقبل ذلك نعم اذا شهدوا على ان القاضي
 اشهدهم انه قضى لقفلان بن فلان هذا انه من قرابة فلان بن فلان الواقف ولم يقسموا
 شيئاً قال الامام الخفاف في باب الرجل يقف أرضاً على قرابته فبها يزعون استحسن
 ان أجيز هذا وأجمله على الوجه أفول وكلام الخفاف هذا هو على قول القائل بانه
 يكفي الاجال في الشهادة على الحكم وهو خلاف ما عليه الاكثر كما هو معلوم في محله
 والله اعلم وقوله في فتاوى الكازروني فاذا سمعت الدعوى من المدعى المذکورات
 على المدعى عليهم ما على الوجه المسطر في أوائل هذا الاعلام فان اردن اثبات حكم حضرة
 القاضي اسكندرية لمن وللناصر بوفاء المقتول وانحصار ارثه فيمن ذكر في وجه المدعى
 عليه ما يبين الدعوى التي وقعت من من على المدعى عليهم ما أولاً وشهادة الشهود لمن
 بهما في وجه ما بعد انكارهما مثلاً وتزكية الشهود ثم صدور الحكم من حضرة القاضي
 الاول لمؤلف الورثة عليهم ما والا أقنينة بعد الدعوى الصحيحة والجواب على الوفاء وحصر
 الارث فيمن ذكر في حكم حضرة القاضي للورثة بذلك على المدعى عليهم ما ثم يكاف
 المدعىات اثبات دعواهن القتل العمدة أو الاقرار به على الوجه المسطر في الدعوى ان
 استوفيت شرائطها فان شهدا هذا ان شهادة صحيحة واستوفيت شرائط الحكم
 بالقصاص شرعاً يحكم به لمن عليه ما وقد سبق جواب في هذه الحادثة ايضاً مسطراً في
 كتاب المحاضر من هذه الفتاوى بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١٢٩٧ والله سبحانه وتعالى أعلم
 (سئل) بافادة من نائب محكمة الشرقية مؤرخة غرة جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ عن
 حكم حادثة أرسلت صورتهامعها بناء على ما افاده حضرة مفتي افندي المديرية بانه من
 اللازم عرضها على هذا الطرف ويرغب الافادة عما يصير جراً ومضمون هذه المرافعة
 حضر بالمجلس كل من السيد افندي البيومي المكلف الكاتب يدوان المدارس بمصر
 ابن المرحوم علي ابن المرحوم محمد من ناحية اليوم دفهلية المقيم بمصر اهر وسكنه
 في عن عابدين والحاج محمد الهواري هذا المكلف ابن المرحوم الحاج محمد الهواري ابن
 علي الهواري من بند الزقازيق المعروفين اسما ونسباً وعيناً بتعريف كل من ابراهيم احمد

التاجر بن احمد بن وفا ومحمد افندي حسن كاتب صحة مديرية الشرقية ابن حسن بن
 محمود التعريف الشرعي وادعي السيد افندي البيومي هذا المذکور بتوكيله التوكيل
 المطلق المفوض العام عن المرأة الحاجة مرم بنت المرحوم حسنين راشد بن علي راشد
 من بندر الزقازيق بمقتضى قيدا التوكيل المذکور بمضبطة اشهادات هذه المحكمة
 بتاريخ ١٥ ربيع الآخر سنة ١٢٩٩ والثابت ذلك ايضا بشهادة كل ممن شئى اعلاه
 الشهادة الشرعية بطريقها الشرعي على الحاج محمد الهواري هذا المذکور بان الحاجة
 مرم المذکور موكلة السيد افندي المدعي هذا اعطت الحاج محمد الهواري هذا المبلغ
 ثمانمائة وثلاثين جنيف افرنسيكيا منه ستمائة وخمسون جنيفا في شهر ذي القعدة سنة
 ١٢٩٦ ومائة وثمانون جنيفا في شهر محرم سنة ١٢٩٧ من مالها ديناعليه والآن
 تطلب منه هذا المبلغ ثم بعد ذلك ادعى ايضا السيد افندي المذکور على المدعي عليه
 الحاج محمد الهواري هذا بان المبلغ المذکور استلمه من موكلة مرم المذکور كورة على ان
 يتجرفيه وان يكون ربح المبلغ المذکور له خاصة وان يكون المبلغ المذکور ديناعليه لها
 ولم يعلم ان كان صرفه أم لا وانه باق بدمته لغاية تار يخجه للموكلة المذکور ويطلب
 المدعي المذکور رده مثل المبلغ المذکور كور من المدعي عليه هذا ويسال مسئلة عن ذلك
 سئل من الحاج محمد الهواري هذا المدعي عليه عن دعوى السيد افندي البيومي
 المذکور فاجاب بان الحاجة مرم بعد وفاته والدي هي مطلقة التصرف وتختلف نقود
 مبلغ الفين واربع مائة وسبعين بينت وقيمة ما كان شركة من مال الورثة بينهما وبين
 الحاج بيومي والف وثمانمائة جنيف افرنسيكي قيمة ما كان شركة مع مصطفى عبدالعال
 وقردية بطرفها ومن يدي ليدها سبعمائة وعشرون جنيفا انكليزيا وأنا طالب منها
 قيمة ما استحقه بالوجه الشرعي في مبلغ الالفين والاربع مائة والسبعين بينتو والالف
 والثمانمائة جنيفه انكليزي مع اعطائي في قيمة السبعمائة والعشرين جنيفا افرنسيكيا
 وذلك المبلغ بوثائق وشهادات والذي أخذته منها وهي المرأة مرم الموكلة المذکور كورة
 ستمائة جنيفه افرنسيكي صنف عن ذهاب عينا وذلك من ضمن المبلغ الذي استحقه طرفها
 و بعد باقي المبلغ المدعي به وانه لم يستلمه منها جدا كليا (اجاب) بعد تحقق وكالة المدعي
 عن موكلة مرم المذکور كورة بطريق شرعي بنحو كونها حضرت لدى القاضي المترافع لديه
 ووكلة عنها وكالة عامة او خاصة في الخصومة مع المدعي عليه والقبض منه بحضوره
 او باقامة البينة الشرعية على الوكالة بعد تجميع الدعوى وجواب المدعي عليه والحكم
 بها بعد الترقية يعامل المدعي عليه باقراره فيما أقر ياخذها منها وهو والسبعمائة جنيفه
 افرنسيكي ويكون للوكيل المذکور كور مؤاخذته به وقوله بعد وذلك من ضمن المبلغ الذي
 استحقه طرفها لا يمنع عنه المؤاخذة به ما لم يدع عليه الحق لنفسه يسأل ذلك دعوى
 صحيحة ويثبتها بطريق شرعي وما زاد عنها أقر به ما ادعى عليه به يكلف المدعي

١٢٩٩

٩

اثباته بعد صدور دعوى صحيحة باستيفاء ما يلزم وانكار الخصم اياه ومجرد دعواه التى ذكرها جوابا على الوجه الذى ذكره غير صحيحة ولا ملزمة مانع بوضوحها بوجه يقتضى صحتها والزام الموكلة بمضمونها لو أثبتت والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام بتاريخ ١٤ جاسنة ١٣٩٩ ما لها من ضمن القضايا التجارية وروده للاحكام قضية قتل شخص يدعى فراجا من اهالى ناحية جريس ولما أرسل الاعلام الصادر فيها من قاضى سيوط للمحكمة الكبرى حسب الجارى أعيد منها شرح وعاليه من حضرات ارباب المجلس الشرعى بعدم استيفائه شرعا ولزوم رده لقاضيه لاستيفاء ما تراهى لمضراتهم كالتأشير الواقع عليه ولما تقرر بديرية سيوط عن ذلك علم مما ورد منها بناء على ما افاده القاضى المواليه عدم لزوم اجراء ذلك ورغب عرض الاعلام على حضرة تكم وباعادته للمحكمة أعيد شرح منها فى ٦ جاسنة ١٣٩٩ بناء على ما ذكر من حضرات ارباب المجلس بوجوب الاستيفاء على وجه ما تقرر وانه مادام القاضى يرغب عرض ذلك على حضرة تكم فلا بأس من ارساله مع الاوراق للنظر فيها وحيث الامر هكذا لم يترك بوجه تكم والاوراق والاعلام المضمنة على مناقضات كل من حضرات ارباب المجلس الشرعى وحضرة قاضى سيوط مرسله لورود الافادة بما يقتضيه الوجه الشرعى فى ذلك لفصل فى هذه المسئلة ومضعون الاعلام المذكور المؤرخ ١٤ جاسنة ٩٨ انه بعد الاحالة من مجلس ابتدأ سيوط على هذا العارف قد سمعت دعوى قتل فراجا بن محمد بن عبد العال بن شحات من اهالى ناحية جريس ذات الهلات المتعددة بقسم منفلووط بديرية سيوط المتوفى ومنهصرارته فى والده المذكور وفى زوجه جتيه هما المرأة استهم بنت سليم بن عبد العال من الناحية ومنتهى بنت حسين بن سالم من منفلووط وابنه من الاولى عبد الواحد وابنه من الثانية علم الدين الرضيه بن لاوارث له سواهم ومتهم فى قتله جلابي بن توري بن احمد من عربان القرنة المعروفين بعربان العطيات فادعى زوجتنا المتوفى هاتان ووالده محمد هذا بطريق الاصلالة عن نفسه وبطريق الولاية الشرعية عن ولدى ابنه المتوفى عبد الواحد وعلم الدين هذين المذكورين على جلابي هذا المدعى عليه المذكور بحضرة كل من ابراهيم ابن عمران بن عامر ورضوان بن عامر بن سالم من العربان المذكورة بانه فى أواخر شهر شعبان سنة ١٢٩٧ كان فراجا بن محمد بن عبد العال المتوفى المذكور رانما فى منزله الكائن بدرب العلامة بالجهة القبليّة من ناحية جريس المذكورة وفى فجر ثالث الليل الاول أحس بحركة فى منزله فقام معه عاليا لكشف الخبر فوجد جماعة من اللصوص سرقوا جماله الموجودة فى منزله وأخرجوه خارجا فخرج خلفهم وهم عليهم ليستخلص منهم جماله فتعدى عليه جلابي هذا المدعى عليه المذكور وضربه بعدا بفرد طينج معمر برصاصة فخر جت الرصاصة من الفرد بفعله وجرحته وأصابته ورثته فراجا بن محمد بن

عبد العال المذكور في صدره فسمعت زوجته اتان المذكور تان صوت الفرد
فخرجتا خلفه فوجدتا قابضا على هذا المدعى عليه المذكور فصاحتا عليه بأعلى صوتهما
فسمع صياحه ما جاءه من الناحية فتوجهوا نحوهم ولما رأاهم هذا المدعى عليه
المذكور قادمين أراد التخلص من يدهم فراح المذكور وضرب بهما ثانيا بسكين
في جانب رقبته الايمن فلم يفلت به وضرب بهما ثانيا بسكين ايضا ضربته في جانب رقبته
الايسر فخرجه وأسالده وكان واقفا على قدميه فسقط على الارض ميتا بسبب ضربة
السكين الصادرة من يده هذا المدعى عليه خارج منزله الكائن في الناحية بقرب الجزيرة
ولم يزل المتوفي قابضا على هذا المدعى عليه المذكور حتى حضر عنده خفرة الناحية
وغيرهم حين سمعوا صوت العيار وصياح زوجته وقال لهم المتوفي هذا فأتى دون غيره
ولم يبصر واهه ابراهيم بن عمران ولا رضوان بن عامر المذكورين ولا يكون جاني هذا هو
القاتل لمورثهم دون غيره من اهل الناحية وغيرهما حصروا دعواهم القتل فيه وبرؤا
من سواه من اهل الناحية وغيرها بصريح اللفظ ويطالبونه وحده بما يترتب لهم قبله
شرعا ويسألون جوابه عن ذلك فسمي جاني هذا المدعى عليه المذكور عن دعوى
المدعين المذكورين فأنكرها وعرف انه كان زرع ذرة صيفية بناحية بلوط وكان مقيما
عندها ثم أراد العود ببلده وممر بناحية جريس بعد العصر فقبضه جماعة من اهلها
وحجزوه عندهم حتى دخل الليل فرقدوه الى ناظر قسهم منفلوط وعرفوه بأنه قتل المتوفي
كذبا والحق انه لم يقتله ولم يعلم قاتله ووجد دعوى المدعين جدا كليا وأنكر العال لم يموت
المتوفي و يكون هؤلاء المدعين ورثته فطلب من هؤلاء المدعين بيعة تشهد لهم اولا بموت
مورثهم فراح المذكور وانحصار ارثه فيهم فاحضروا كلا من عامر بن محمد بن عامر
وعبد المنعم بن محمد بن عامر من اهل بناحية جريس واستشهدوا بهما على دعواهم الموت
وانحصار الارث فشهد بهما على انفراد في وجه جاني هذا المدعى عليه عقب
الدعوى والجواب بالانكار بلفظ أشهد أن فراج بن محمد بن عبد العال بن شحات
توفي وانحصار ارثه في زوجته ستهم ومنتهى هاتين المرأتين المحاضرتين وفي والده محمد
ابن عبد العال هذا المحاضر وفي ولديه القاصرين عبد الواحد وعلم الدين هذين الرضيعين
لا وارث له سواهم فاهذرت في شهادتهما لهذا المدعى عليه المذكور فلم يبدف فيهما قاطورا وكيا
سرا ثم عايناهما بشهادة كل من عبد الكریم بن حسين بن سالم وحسين بن علي بن حسين
كلاهما من منفلوط تزكية شرعية بقول كل واحد من المزكيين في حق كل واحد من
الشاهدين المذكورين أشهد أنه عدل مرضي جائز الشهادته حسن المعاملة فعند ذلك
حكمنا على جاني هذا المدعى عليه المذكور ول هؤلاء المدعين المذكورين بموت فراج
ابن محمد بن عبد العال وانحصار ارثه في زوجته ووالده وولديه هؤلاء المحاضرين بن حكما
شرعيا واقاموا وقعة ثم طلب من هؤلاء المدعين بيعة أخرى تشهد لهم بمقتل هذا المدعى

عليه لمورثهم فراج بن محمد بن عبد العال قود دوايد لا وحر جوامن المجلس على ذلك ثم
عادوا مع جلي هذا المدعى عليه وأحضر هؤلاء المدعون كلام من محمد بن صدي بن احمد
وعبد الكريم بن عامر بن عبد الكريم واستشهدوا بهما على دعواهم المذكورة فشهد
كل منهما على انفراده بعد استشهاده في وجه جلي هذا المدعى عليه الحاضر بالمجلس
عقب الدعوى والجواب بالانكار بلفظ أشهد بان كلامهما كان نائما في منزله ليلة
قتل فراج بن محمد بن عبد العال المذكور فسمع مع صوت عيار ناري فاستيقظ وخرج كل
منهما من منزله ليكشف الخبر وتقابل على الطريق وسمعاهما يهتفان في طرف الجزيرة
التي بقرب الناحية فذهبا نحوها فوجد فراج بن محمد هذا ابن عبد العال مضر وبا
برصاصة في صدره كسرت عظم صدره وأسالت دمه وغاصت في جسمه ووجدناه قابضا
على جلي المذكور فلما رآه ما جلي ضرب فراجا المذكور بسكين في جانب رقبة
محمد فخرجه وأسالت دمه وكان واقفا على قدميه فسقط على الارض ومات لوقته بسبب
ضربة السكين الصادرة من يد جلي هذا المدعى عليه وأعذر في شهادته ما جلي هذا
المذكور فعرف انهما لا يصلحان ولا يحسنان قراءة الفاتحة وطلب قراءتهما منهما فظهر
أنهما لم يحسنوا قراءتهما ولا غيرها من كتاب الله فلم تقبل شهادتهما وخرجوا عن المجلس ثم
عادوا وأخبرنا انهما ما عاينا هذا المدعى عليه المذكور وضرب المتوفي بالعيار الناري
فطلب من المدعين بيعة سواهما فاحضروا على التمساقب كلام من احمد بن عبد الكريم
ابن جوهري من أهالي درب الجمالة بجمهر يس المذكور وعبد الجليل بن محمد بن عبيد
وعلى بن شعبان بن احمد كلاهما من أهالي درب الصدا فودعا من ناحية جريس
واستشهدوا بهما على دعواهم فشهد كل منهم على انفراده بعد استشهاده في وجه جلي
هذا المدعى عليه المذكور وعقب الدعوى والجواب بالانكار بلفظ أشهد بان كلامهما
كان نائما في منزله ليلة قتل فراج بن محمد بن عبد العال فسمع وهو في منزله صوت عيار
ناري فخرج كل منهما من منزله ليكشف الخبر فسمعوا هتافا في طرف الجزيرة فذهبا
نحوها وعائنا فراجا قابضا على جلي هذا المدعى عليه المذكور فحين رآهم جلي ضرب
فراجا المذكور بسكين في جانب رقبة محمد فخرجه وأسالت دمه وكان واقفا على قدميه
فسقط على الارض ومات لوقته بسبب ضربة السكين الصادرة من يد جلي هذا وقبض
خبراه الناحية على جلي المذكور فاعذر في شهادتهما ما جلي هذا المدعى عليه المذكور
فعرف أنه مجهل حال الشاهدين الأولين وودع في الثالث بانه يا كل في الطريق ولا
يصلح ويشر بآخروين في واحد من سالم بن عوص بن محمد وعبد الله بن حسين
ابن حمودة من عربان القرنة واستشهد بهما على قدحهما المذكور فشهد الاول بانه كان
يتردد على سوق منفلوط فعاش من مدة سنتين أو ثلاث على بن شعبان أحد الشهود
المذكورين يدخل محل بيع الخمر ومحل النساء الزواني فيهن ويا كل في الطريق

عيشا وحشيشا وشهد الثاني بانه من مدة تزييد على سنتين دخل سوق منفلوط فعان
على بن شعبان المذكور يشرب الخمر وياكل في الطريق عيشا ولا نكار المدعين قدحه
المذكور في شاهدتهم على شعبان المذكور طاب تزكية الشهود جميعا لجهل حالمهم
ولسكون جهتهم من أعمال منفلوط تحرر من هذا الطرف خطاب حضرة قاضي
منفلوط في ٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ بالبحث عن حال الشهود عن يعتمد على تزكيته
ويوثق بخبره وان انضحت له عدالتهم يرسل من يعتمد لاثبات هادئة لهذا الطرف لاجل
تزكيته ثم وأرسل له حضرة ذلك بواسطة خطاب لرئيس مجلس سيوط فوردت افادة
حضرة القاضي المذكور لهذا الطرف في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ بانه صار
البحث عن حال الشهود المذكورين عن يوثق بخبره ويعتمد على تزكيته وهو هم الشيخ
عبد الرحيم بن عبادة بن عامر ماذون الانكحة من الخوانكة والشيخ احمد بن محمد بن
عبيد احمدا الفقهاء بجمهورية مصر المذكورة والشيخ حسين بن عباس بن حسن بن زين
والشيخ علي بن محمد بن علي الزبدي من فقهائهم منفلوط فاخبروا بان احمد بن عبد الكريم
ابن جوهر وعلي بن شعبان بن احمد وشاهدي القتل عدلان مقبولان الشهادتين وان
معاملتهم احسن من حافطين لدينهما يؤديان ما عليهما من الحقوق وعين للتزكية علنا
بهذا الطرف كل من الشيخ عبد الرحيم بن عبادة بن عامر والشيخ احمد بن عبيد المذكورين
وبحضورهما لهذا الطرف حضر اولياء الدم وهم محمد بن عبد الله بن شحات والد
المقتول وزوجتاهما المرأة ستم بنت سليم بن عبد الله بن شحات بنت محمد بن
سالم وولده الرضيعان عبد الواحد وعلم الدين هؤلاء المدعون وحضر بحضورهم جلي بن
نوري بن احمد هذا المدعي عليه واعيدت شهادته احمد بن عبد الله بن جوهر وعلي
ابن شعبان بن احمد في وجهه على الوجه المذكور أعلاه ولا صراعه على الجور والانكار
لما شهد به زكاهما سماعا ثم علنا كل من الشيخ عبد الرحيم بن عبادة بن عامر والشيخ
احمد بن محمد بن عبيد بقول كل منهما في حق كل واحد من الشاهدين أشهد انه عدل
جائر الشهادة حسن المعاملة ولم يبد جلي هذا فيهما فاداه عند ذلك حكمنا لاولياء الدم
هؤلاء علي جلي بن نوري هذا المدعي عليه بقتله فيه قصاصا ثم طلب من اولياء الدم
واحد بعد آخر ان يغفوا عنه مرة بعد أخرى فلم يغفوا عنه ولم يرتضوا بذلك وابوا الا الغصاص
فحكمنا لهم به وكتبنا عليه من حضرة الشيخ حسين بن احمد بن جلي الخنفي مفتي مجلس
استئناف قبلي بما نصه ما تضمنه هذا الاعلام موافق شرعا والحال ما ذكر والله سبحانه
وتعالى أعلم وبعرضه على حضرات ارباب المجلس الشرعي بحكمة ههنا الكبرى وهم
حضرة الشيخ عبد القادر الرافعي الخنفي والشيخ عبد القادر الدمشقي الخنفي والشيخ
راشد الخنفي كتب عليه منهم بتاريخ ٢٢ ذي القعدة سنة ١٢٩٨ ما نصه بالاطلاع
على هذا الاعلام وجد في كل من الدعوى بالقتل والشهادة به قصور حيث لم يذ كر قيمهما

ان الضرب بالسكين على الوجه المستور كان بطريق التعدي والعدوان حتى كان
يترتب عليه القصاص الشرعي كما ان قول الشهود في شهادتهم وعائنه وافر اجا الى آخره
لم يعلم منه صراحة كونه هو القاتل المذكور المنسوب بالنسب المرقوم أو غيره فيرد هذا
الاعلام محضه قاضيه لاسيما في حقه بما تقتضيه الاصول الشرعية والله سبحانه
وتعالى أعلم وبرء محضه القاضي المذكور كتب مع نائب المحكمة شرعا على افادة
واردة اليه من المديرية بطلب استيفاء ما تراءى لمحضراتهم في غاية ذي الحجة سنة ٩٨
ما نصه بورد هذا الاعلام المتضمن دعوى قتل فراج بن محمد - دين عبد العال من ناحية
جريس المتهم في قتله جلي بن نوري بن احمد من عربان القرنة المردود علينا من
حضرات ارباب المجلس الشرعي بسبب ما ذكرنا ان فيه قصورا في الدعوى والشهادة
حيث لم يدكر فيهما ان الضرب بالسكين كان بطريق التعدي والعدوان وبمراجعة
الكتاب التي بايدينا ظاهر انهما انهما صحيح مستقيم لذكر العمدية في الدعوى والشهادة
ولم نجد فيما بيدنا من شرائط صحة الدعوى والشهادة ذكر العدوان بل ذكر في الهندية
من الخامس في الشهادة في القتل ما نصه واذا شهد شاهدان على رجل انه ضرب رجلا
باسيف فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص ولا ينبغي للقاضي أن يسأل
الشهود مات من ذلك أم لا لا في العمدة ولا في الخطا ولا في ان شهدوا انه مات من ذلك لم
تقبل شهادتهم وجازت اذا كانوا عدوا ولا واداش - هذا انه ضربه بالسيف حتى مات ولم
يزيد على ذلك فهو هذا عمدا لأن القاضي ان سألهم ما اتعمد ذلك فهو أوثق وكذلك ان
شهدا انه طعنه برمح أو رماه بسهم أو نشابه هذا كله محمدا كذا في شرح المبسوط انتهى
ونقل نحوه في الدر المختار في باب الشهادة في القتل عن البرازي فهذا نص صحيح وجوب
القصاص حيث ادعى الولي العمد وشهدوا الشهود كذلك وان لم يدكر العدوان
وأن عدم ذكره لا يوجب خلافا في الدعوى والشهادة وكذا قول الشهود في شهادتهم
وعائنه وافر اجا المذكور بدون ذكر نسبه بالاب والجد لا يوجب في الاعلام خلافا لتقديم
ذكر نسبه منهم - ثم مرتين في الشهادة نفسها وليس ثم فراج آخر حتى يلتبس به ويقع
الاشتراك اللفظي ومن المعلوم لنا وغيرنا ان حضراتهم أوسع باعا وأشد اطلاعا فان كان
ذكر العدوان شرطا في صحة الدعوى والشهادة نرجو الفضل علينا بذلك كراسم الكتاب
الذي فيه ذلك والباب المنصوص فيه ذلك لاجل مراجعته ان كان له وجود عندنا ولم
نجد له ليكون العمل بمقتضاه وباعادة هذه الاوراق للمحكمة الكبرى وعرضها على
حضرات ارباب المجلس الشرعي المذكورين كتب من حضراتهم بتاريخ ٧ صفر
سنة ٩٩ ما نصه قد صار الاطلاع على افادة مجالس الأحكام هذه وعلى ما افاده محضه
قاضى سبوط وناث بما افادته المرفوعة بهذه المؤرخة في غاية ذي الحجة سنة ٩٨ والافادة
عن ذلك ان علماء ناصرحوا في كتبهم ان القصاص نهائية في العقوبة وأنه لا يثبت مع

الشك وان كلام العمدية وكون القتييل محقون الدم على التبايه - بشرط لوجوبه
 فيثبت بعدمهما أو أحدهما لا يجب ولا ريب انه لا يلزم من أحدهما الآخر فلا يكتفى
 بذكر أحدهما في كلام المدعى عن ذكر الآخر لتحقيق العمد فقط في القتل - بل يحق
 والعدوان فقط في الخطا نعم حيث كان فعل القلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن
 يعرف بدليله وهو الآلة القتالة عادة فام قول الشهود وضربه بالسيف مثلا مقام ذكر
 العمد في شهادتهم ولم يذكر في كتبهم ان ذكر العمد او بيان الآلة قائم مقام التصريح
 بان القتييل محقون الدم فلا بد حينئذ من ذكر ان القتل كان بغير حق مثلا حتى يتحقق
 الشرط الثاني لوجوب القصاص ومما يدل أيضا على اشتراط ما ذكرناه من كره المدعى
 في متفرقات الدعوى شهد للراة - دلان ان زوجها طلقها فلا يحل لها المقام معه
 وثبتت الحرمة في حقها ولو شهد عدلان ان فلانا قتل أباه ليس له أن يثمه له ولا يظهر في
 حقه أيضا حتى يتصل به القضاء لان الشبهة في القتل في موضعين في صدق الشهود وفي
 كون القتل بغير حق وفي الطلاق في موضع في صدق الشهود فقط انتهى ويدل عليه
 أيضا ما ذكره عامة العلماء في معتبرات كتبهم انه يشترط في دعوى المال - على
 ذي اليد ان يذكر المدعى انه في يده بغير حق لدفع شبهة انه في يده بحق كالرهن في يد
 المرتب والمبيع في يد البائع قبل قبض الثمن فاذا كان ما ذكره شرط في دعوى المال
 المبذول فالولى ان يكون ذكر العدوان ونحوه شرط في دعوى القصاص الذي يترتب
 عليه ازهاق روح الآدمي ومما يدل عليه ما ذكره من ملاحضه وأن الشبهة معتبرة يجب
 دفعها أو إقره على ذلك من كتب عليه ولا شك في تحقق شبهة ان القتل المذكور بحق ولا
 ترفع الا يذكر أنه بغير حق أو نحوه كالعدوان أو ما ذكره في افادة القاضي ونائبه - من أن
 الشهود قالوا في شهادتهم وعائنه وافرأجا المذكور الى آخره فغيره وجوده - ذا التركيب
 بالاعلام بل الموجود فيه قوله وعائنه وافرأجا قابض على جلي هذا المدعى عليه المذكور
 فلفظة المذكور انما ذكرت عقب ذكر اسم المدعى عليه والاشارة اليه - لا عقب ذكر
 المدعى قتله حتى كان يندفع الالتباس نعم ان لفظة المذكور ذكرت في قول الشهود بعد
 ذلك فحين رآهم جلبي ضرب فراجا المذكور الى آخره الا ان هذا لم يعلم منه صراحة كون
 لفظ المذكور راجعا لفراج المذكور نسبه أولا او لفراج الذي لم يذكر نسبه - في قول
 الشهود وعائنه وافرأجا قابض على جلي هذا - المدعى عليه المذكور المقتل كونه غير
 القتييل المذكور ولا خفاء ان هذه شبهة يجب دفعها فاللازم رد هذا الاعلام للإجراء كما
 ذكرنا أولا والله أعلم وبعرض ذلك على حضرة قاضي سيوط ونائبه كتبنا على شقة مناقضة
 ثمانية بتاريخ ١٧ ربيع الآخر سنة ٩٩ لفظها صار الاطلاع على ما أفاده حضرات
 مشايخنا وأرباب المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى في قضية قتل فراج بن محمد - دبن
 عبد المال من ناحية جريس من انه لا بد في دعوى ولي القتييل - على قاتله وطالبه

القصاص ان يدعى انه قتله عمداً - ودوانا ونحوه وأن ذكر العمد فقط في الدعوى والشهادة لا يكفي ولما عارضنا ذلك بما في الهندية من الخامس في الشهادة بالقتل حيث قال واذا شهد شاهدان على رجل انه ضرب رجلاً بالسيف فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص الخ وترجينا حضراتهم ان يتفضلوا علينا بذكر اسم الكتاب المصرح بأنه يشترط لهمة الدعوى والشهادة ذكر العمد ودوانا معاً لا عمل به افادوا أنه لا يلزم من ذكر العمد أن يكون عدواناً بغير حق وعلموا ذلك بأنه لا شك في تحقق شبهة ان القتل المذکور بحق ولا ترتفع الا به بغير حق ونحوه كالعدوان فتبين لنا من تلك الافادة ان اشتراط زيادة لفظ العدوان ونحوه مع ذكر العمد لا يفيدهم من حضراتهم لدفع شبهة التي ايدوها وليس منصوصاً عليه لاهد من أئمة المذهب والعدم التصريح بما لا يدينهم من الكتب بأنه يشترط ذلك لدفع شبهة لم نذكر مع العمد لفظ العدوان لندم فهمنا ان قيام شبهة يوجب خلافاً في الاعلام سيما والشبهة مرتفعة من قول ولي القتل في دعواه فتعدى عليه جلبي هذا وضر به عمداً الى آخره اذ التعدى هو الظلم بغير حق واذا ارتفعت شبهة بذلك فلا غبار على الاعلام واما شبهة التي ابدوها حضراتهم في شهادة الشهود انهم قالوا وعائنه واخراجاً بضاعاً على جلبي هذا المدعى عليه بأنه يحتمل أن يكون فراجا الذي عاينوه غير القتل وهذه شبهة يجب دفعها الى آخره بخوابه انه لم يذكر في الاعلام لفظ فراج سوى القتل حتى يلبس بغيره وقد عينه الشهود حال الشهادة وبالجمل فاذي فهمناه صحة الاعلام المذکور فان كان مقبولاً عند حضراتهم فهو المطلوب والا فليست لهم رشدة ونال النص الذي فيه اشتراط التصريح بل لفظ العدوان فنروم عرض ذلك على حضرة الاستاذ الاكبر مفتي الديار المصرية فان رأى في الاعلام المذکور خلافاً فثمل منه الارشاد الى ما يكون به الاهتداء في ذلك كما هو عادته عند الاختلاف ادام الله به نفع الامة وكشف عنه كل ملته وخمته ورقاه أعلى مراتب الكمال بجاه نبه وصحبه والال (اجاب) وردت مكاتبة المجلس وبإسعادكم بقصد الاطلاع على الاعلام المهر من حضرة قاضي أفندي سيوط في شأن قتل فراج بن محمد من ناحية جرجيس المؤرخ ١٤ جادى الاولى سنة ٩٨ الهـ كوكوم فيه على شخص يدعى جلبي بن نوري بالقصاص لورثة المقتول وصدق عليه من حضرة مفتي أفندي مجلس استئناف قبلى وبعرضه على حضرات أرباب المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى أفيد من حضراتهم بعدم استيفائه شرعا ولزوم رده لقاضيه لاجراء استيفاء ما تراهى لحضراتهم ثم حضرة القاضي الموما اليه أفاد عدم لزوم اجراء ذلك على الوجه الموضح بالمناقضات المسطرة على الاعلام والاوراق المرفوعة مع هذا ورغب حضرة القاضي عرضه على هذا الطرف وباعادته للمحكمة الكبرى شرح منها بناء على ما ذكر من حضرات أرباب المجلس بوجوب الاستيفاء على

وجهه ما تحدد رواته ما دام القاضي يرغب عرضه على هذا الطرف فلا بأس من بعثه مع الأوراق المختصة به الى آخر ما ذكره بتلك المسكاتية من طلب ورود الافادة عما يقتضيه الوجه الشرعي في ذلك لفصل في هذه المسئلة وأجرا المقتضى وبالنظر فيما هو مسطر بهذه الأوراق والاعلام ظهر انه لم يذكر فيه دعوى شرعية من الورثة الباقين على غيرهم بوفاة المقتول عن زوجته - وهو والده وابنيه القاصرين وانحصار ارثه فيهم بل اقتصر واقعيا ذكرهم في هذا الاعلام على دعواهم المصروفة من مبدئها بقوله بانه في أواخر شهر شعبان سنة ٩٧ كان فراج بن محمد بن عبد العال المتوفى المذكور نائما الى أن قال فسقط على الارض ميتا بسبب ضربه السكين من يده هذا المدعى عليه والى ان قال ولا يكون جلي هذا هو القاتل لمورثهم دون غيره من أهل الناحية وغيرها حصر دعاهم القتل فيه وبرؤا من سواه من أهل الناحية وغيرها ابصر في اللفظ وبطال به وحده عما يترتب لهم قبله شرعا ويسألون بجوابه عن ذلك وعقب هذا قيل فيه فسل جلي هذا المدعى عليه المذكور عن دعوى المدعين المذكورين فأنكرها الى أن قال وأنكر العلم بموت المتوفى و يكون هؤلاء المدعين ورثته وطلب من هؤلاء المدعين بيعة تشهد لموت مورثهم فراج المذكور وانحصار ارثه فيهم فاحضروا كالا الى أن قال بعد شهادة الشاهدين بالوفاة وحصر الارث في الزوجتين والاب والابنتين والتركبة فعند ذلك حكمنا على جلي هذا المدعى عليه المذكور ولهمؤلاء المدعين المذكورين بموت فراج بن محمد بن عبد العال وانحصار ارثه في زوجته ووالده ولديه هؤلاء المحاضرين حكما شرعيا واقعا وقع به ثم طلب من هؤلاء المدعين بيعة أخرى تشهد لهم بقتل هذا المدعى عليه لمورثهم الخ فأنكرت تراهم لم يذكروا في دعواهم المذكورة موت المورث عن زوجته ووالده وابنيه وانحصار ارثه فيهم - ثم ربحا بل اكتفى بقول - ضرة القاضي في صدر هذا الاعلام قبل دعوى المدعين المصروفة بما تقدم ذكره انه بعد الاحالة من مجلس كذا على هذا الطرف قد سمعت دعوى قتل فراج بن محمد الى أن قال المتوفى ومنحصار ارثه في والده المذكور وفي زوجته هما فلانة وفلانة وابنته من الاولى فلان وابنته من الثانية فلان لا وارث له سواهم ومتم في قتله فلان فادعى زوجته المتوفى هاتان ووالده محمد هذا بطريق الاصاله عن نفسه و بطريق الولاية الشرعية عن ولدي ابنته المذكورين على جلي هذا المدعى عليه بحضور كل من فلان وفلان بابه في أواخر شعبان سنة ٩٧ كان فراج بن محمد بن عبد العال المتوفى المذكور نائما بمنزله الى آخر ما تقدم ذكره في تصوير الدعوى العارية عن ذكر كون المقتول مات وانحصار ارثه في زوجته - فلانة وفلانة ووالده فلان المدعين المذكورين وابنيه فلان وفلان من غيبه شريك اللازم ذكره ضمن دعواهم القتل لتصح الدعوى والمطالبة بالقتل ويسأل الخصم عنها بانسكاره لما ذكره يكلف المدعون أولا اثبات الوفاة وانحصار الارث فيمن ذكر ثم

يحكم لهم على الخصم بذلك به - دائر كية ثم يكلفون اثبات دعوى القتل فاذا كان في الواقع انه لم يصدر من المدعين دعوى صحيحة بمثل ذلك يحتاج المحل لاحضار اقر يغبين ثانيا الذي حضره القاضي وسماع الدعوى على وجهه مذ كرو لى استيفاء ما يلزم منها والمحكم فيهم يحكم بالقصاص بالوجه الشرعى ويتكرر بما ذكر اعلام مستوف لما تلزم مراعاته مع الاحتياط في توضيح كون القتل على سبيل العمد والعدوان والتعريف في محل الحاجة المشارا اليه بما أفيد من حضرات أرباب المجلس الشرعى بالحكمة الكبرى بمصر ازالة الاحتمال الشبهة التى قامت عند حضراتهم وان كان لا يقطع بخال المحكم لو صدر مستوفيا شرائطه بمجرد ترك هذا الاحتياط على ما أفهمه ولم أقف على ما يوجب يدلان القضاء لو صدر صحيحا بمجرد ترك هذا الاحتياط واحكام القضاة فحمل على الصلة مهما أمكن ولا تنقض بالشك والفروع المعلقة في كتب المذهب تنفيذ الصلة وان لم يصرح في الدعوى والشهادة بذكر العدوان وحقن الدماء في دار الاسلام لاسيما في المسلم هو الاصل ولذا الوادعى القاتل انه قتله لكونه ارتد او قتل أباه أى صار غير محزون الدم بالنسبة اليه لا يصدر في الابديةنة كما صرح جوابه وما اذا صدرت دعوى الوفاة وانحصار الارث من المدعى ير ضمن دعواهم القتل العمد على المدعى عليه في هذه الحادثة فيغير الاعلام بحقيقة ما صار على وجه صحيح ليقبل هذا ما ظهر لى في الجواب والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مجلس الاحكام فى ١٤ جادى الاولى سنة ٩٩ مضمونها فيما سبق أحيل على المحكمة الشرعية الكبرى رقية الاعلام الشرعى الصادر من محكمة اسكندرية فى قضية قتل جاب الله عبد الخير الخفير بتفتيش معنيا بحيرة فوردمشروا عليه من حضرات أرباب المجلس الشرعى فيما باعادته لاستيفاء بعض أوجه توضيحت من حضراتهم ثم عاد وعليه افادة من حضرة قاضى اسكندرية بان ما تضمنه موافق للاصول الشرعية وغير مخالف لأمراولى الامر وبارساله للمحكمة أعيد بشرح من حضرات أرباب المجلس الموما اليهم يلزم استيفائه على وجهه ما سبقت به الافادة منهم وانه اذا صار مقتضى النظر فيه بطرف حضرة تكم لفصل الخلاف وورود الافادة بما يترأى لأجراء اللازم ومضمون الاعلام المذكور المؤرخ ٢٦ محرم سنة ٩٨ ادعى كل من ورثة بائعين على رجل أجنبي بقتل مورثهم عمدا ويدينوا كيفية ذلك حسب دعواهم المسطرة بهذا الاعلام وانه مات بسبب ذلك وانحصروم براثه الشرعى فى كل من زوجته أمونة احدى المدعين وبنتيه منها زينب وسعدة القاصرتين وفى والدته مسكة المدعية الثمانية واخوته الاشقاء سعد وعوض ومرزوقة ومريم باقى المدعين من غير شريك الى أن قالو يطالب المدعون المذكورون محمد السقاء المدعى عليه هذا بما يترقب عليه فى ذلك شرعا ويسالون سؤاله عن ذلك ولما سئل المدعى عليه عن ذلك أنكر دعواهم كليا وطلب منهم بيينة طبعى الدعوى فعر فوا ان لا بيينة لهم وعجزوا عنها ولم

يلتمسوا تحليفه وامتنعوا عن تحليفه فمذ ذلك حكم الحاكم الشرعى والعلماء المأمورون
بالحكم بمنعهم من المعارضة للمدعى عليه ماداموا عاجزين عن البينة و بعرض هذا
الاعلام على حضرات أرباب المجلس الشرعى بمحكمة مصر الكبرى وهم حضرة الشيخ
عبد القادر الرافعى والشيخ عبد القادر الدلباشى والشيخ راشد الحنفى كل منهم كتبوا
عليه مانصه بتاريخ ١٨ محرم سنة ٩٩٩ المنع المستطور بهذا الاعلام موافق شرعا
بالنسبة للمدعين البالغين الا أنه يعاد لتحليف المدعى عليه لحق القاصرتين مع التنبيه فيه
على ان سماع الدعوى شرعا كان بعد الاحالة من المجلس النظامى تطبيقا للبند ٥٣ من
لائحة المحاكم الشرعية والله أعلم ولما ردت لمحكمة اسكندرية كتب عليه بظاهره من حضرة
القضاة والشيخ محمود فتح الله البورينى والشيخ احمد موسى المسيرى أعضاء المجلس
الشرعى المأمورين بالقضاء بتاريخ ٩ ربيع الاول سنة ٩٩٩ مانصه قدي بالمجلس الشرعى
ماسطر بهذا الاعلام من افادة المجلس الشرعى بمحكمة مصر الكبرى والافادة عنه ان
المدعين المذكورين بهذا الاعلام عاجزون عن اثبات الوراثه والقتل ولم يثبت لدينا شرعا
ان للتوفى المذكور يدعواهم بنتين قاصرتين له ما حق شرعى يجب رعايته فان كان فى
الواقع له بنتان فحقه ما باق سواء كانتا بالغتين أو قاصرتين بمعنى انه اذا أقيمت دعوى
شرعية من قبلهما أو احدهما ممن له ولايتها شرعا ينظر فيها بالوجه الشرعى وليس للحاكم
الشرعى الجبر على الدعوى بل ولا طاب المدعى على ان هؤلاء الناس ليسوا باسكندرية
ولم يورثهم تركه فيها هذا ولم تنظر هذه القضية بالمجلس الشرعى الا بعد احوالها عليه
من مجلس ابتدائى اسكندرية بتاريخ ٢٣ محرم سنة ١٢٩٨ وذلك قبل ورود افادة
نظارة المحققاتية بدوج ذلك بالاعلامات الشرعية فانها مؤرخة بغاية ذى الحجة سنة
١٢٩٨ وكان ذلك جاريا على المتعارف بها كم الشرعية من الاكتفاء فى ذلك وامثاله
بالواقع المحقق المدعى يوم قضاة هذه الاعلام موافق للاصول الشرعية غير مخالف لامر
أولى الامر ولما أرسل ما ذكره محكمة مصر الشرعية الكبرى تحرر منها بطلب ارساله
لهذا الطرف لغرض الخلاف فبعثت بالافادة السابقة (اجاب) ووردت مكتوبة المجلس
بتقصده النظر فى الاعلام المسطر من محكمة اسكندرية بتاريخ ٢٦ محرم سنة ٩٨
فى قضية قتله لى جاب الله بن عبد الخير الحففى وما شرح عليه من حضرات أرباب المجلس
الشرعى بمحكمة مصر الكبرى وما توضح بظاهره من حضرات قاضى افندى وأرباب
المجلس الشرعى بمحكمة اسكندرية وما أفيد بشرح حضرة منلا افندى بمحكمة مصر
الكبرى المتضمن اقتضاء النظر فى هذه المسألة بهذا الطرف لغرض الخلاف فيها او ورود
الافادة بما يرى والذي رؤى بهذا الطرف الاكتفاء فى هذه المسألة بهذا الاعلام
حيث أفاد حضرة قاضى افندى وأعضاء المجلس الشرعى بمحكمة اسكندرية انهم
ما نظروا هذه القضية الا بعد الاحالة عليهم من مجلس ابتدائى اسكندرية بتاريخ

الجمرة المذ كورين بكتابتهم ولا تعلم وراثة القاصرين لمادى قتله من قبل البسالغين
القاصرين عن اثبات دعواهم التي من جملتها النوراة وليس أحد من هؤلاء موجود
باسكنة دورية الى آخر ما أوضحه بظاهر الاعلام اذ لا خلل في المحكم بمنع البسالغين كما افاده
حضرات ارباب المجلس الشرعى بالحكمة الكبرى ولا تجاوزو الحال هذه في السماع
بعد الاحالة من المجلس الابتدائى عليهم وحق القاصرين باق في الدعوى كما ان حق
البسالغين باق لو قدر واصل الاثبات بالبيئة والله تعالى أعلم (سـ) بافاده من حضرة
مفتى مديرية الدقهلية في ١٤ ج سنة ١٩٩٩ عن حكم صورة اشهاد بتخارج صادرين
يدى حضرة قاضى الدقهلية سطرها واستفهم عن موافقتها من عدمها من حضرة المفتى
المذ كور فاحال ذلك على هذا الطرف مع الايمان لا ثمة اجرا آت لها كم الشرعية تقضى
انه اذا حصل للقضى والمفتى اشتباه في مسألة شرعية يصير الاستفهام عنها من هذ
الطرف ومضمون الصورة المذ كورة حضر المكرم احمد أمين الرجل البالغ العاقل الرشيد
التاجر بالمنصورة ومن اهلها وسكانها ابن المرحوم ابراهيم المحلاوى ابن المرحوم على
المحلاوى وهو الوكيل الشرعى عن المصونة سيده البالغة العاقلة الرشيدة من اهلها
وسكان المنصورة بنت المرحوم الحاج حسن العرقاوى الزيات ابن المرحوم على
المصرى العرقاوى التوكيل العام المطلق المفوض فى الخصومة والمرافعة والدعوى
والطلب والقبض والحيازة والبيع والشراء والابراء والمصالحة والتخارج والخراج ونحو
ذلك مما يتعلق بتركة مورثها المرحوم محمود حسن العرقاوى ابن المرحوم الحاج حسن
العرقاوى الزيات المذ كوراء - لاه ابن المرحوم على المصرى العرقاوى على الوجه المعين
والمشروح بالاعلام الشرعى الصادر من هذه المحكمة المؤرخ ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٩٨
المشمول بامضاء وختم حضرة الفاضل الشيخ محمد ابى النجاء قاضى مديرية الدقهلية سابقا
زمن ولايته وحضر معه المكرم الشيخ احمد الصباحى الرجل البالغ العاقل الرشيد من
أعيان وسكان ناحية مصطاي بمديرية الغربية بية ابن المرحوم احمد الصباحى ابن المرحوم
محمود الصباحى وهو الوكيل الشرعى عن أسماء البالغة العاقلة الرشيدة من اهلها مصر
المحروسة الساكنة بخط السكة الجديدة بالسبع فاعات بنت المرحوم مصطفى نظيف
افندى رئيس مجلس سيوط بالوجه الاقبلى سابقا ابن المرحوم محمد التوكيل العام
المطلق المفوض فى قبض واستخلاص ما يخصها بحق الربيع فرضا من تركة زوجها
المرحوم محمود حسن العرقاوى المذ كوراء - لاه وقبض كافة ما لها من الحقوق فى
التركة المذ كورة ممن ذلك فى يده وفى جهته وعليه وفى الصلح والابراء من ذلك وكافة
ما لها وعليها من الدعاوى والمطالبات والمخاضات المتعلقة بتركة زوجها المذ كور على
الوجه المعين والمشروح بالاعلام الشرعى الصادر من محكمة طنتداع - مديرية الغربية
المشمول بامضاء وختم حضرة العلامة الفاضل الشيخ عبد الرحمن الزواوى قاضى

المحكمة المذكورة حالاً المؤرخ ٢٣ شوال سنة ١٢٩٨ : الثابت مضمونهما وبقائه
الموكلتين المذكورتين على تو كيلهما الوكيلهما المذكورين الى الآن ومعرفة جميع
اسماء وعيننا ونسباً بشهادة شاهدين وأشهد على نفسه المكرم احمد أمين هذا المذكور
أعلاه شهوده الاشهاد الشرعي وهو موكلته المذكورة بكامل الاوصاف وأتم الاحوال
المعتبرة شرعاً طاعناً مختاراً انه بماله من التوكيل عن موكلته المذكورة أعلاه على الوجه
المستطور صالح وأخرج نفس أسماء زوجة المرحوم محمود حسن الغرقاوى المذكور
أعلاه موكلته المكرم الشيخ احمد الصباحي هذا من جميع تركته زوجها مورثها المرحوم
محمود حسن الغرقاوى المذكور أعلاه الخلفه والموروثه عنه من عقار وأطيان
عشورية ومنقولات من نقود من الذهب والفضة والعروض بالغة ما بلغت التي تستحق
فيها أسماء الموكله المذكورة الر بيع المذكور أعلاه بالفريضة الشرعية بعد اخراج
الحصة التي قدرها الثلث الموصى بها من قبل المرحوم محمود حسن الغرقاوى المذكور
الثابتة بعد وفاته بالوجه الشرعي على الوجه المعين والمثرو ح بالاعلام الشرعي الصادر
من هذه المحكمة المؤرخ ٢٦ راسنة ١٢٩٩ المشمول بمضاء وختم حضرة الشيخ
احمد نائب القنصلية المذكورة حالاً على مبلغ قدره اربعة آلاف وستمائة جنيه ذهباً أجر
جيد انكليز يا ضرب الانكليز المستعمل كل واحد منها بسبعة وتسعين قرشاً وعشرين
فضة صاغاً وعلى المنديل التيل الابيض دفعهما المكرم احمد أمين هذا المذكور أعلاه
من مال موكلته سيدة المذكورة أعلاه الخصاص بها الى المكرم الشيخ احمد الصباحي هذا
المذكور أعلاه الوكيل عن أسماء المذكورة أعلاه ليحوزهما الموكلته أسماء المذكورة
في نظير الصلح والاخراج المذكورين من حصتها الشرعية المذكورة من جميع اعيان
تركة زوجها مورثها المذكور من عقار وأطيان عشورية ومنقول من نقود من الذهب
والفضة والعروض بالغة ما بلغت وقبل المكرم الشيخ احمد الصباحي هذا الوكيل
المذكور أعلاه بماله من التوكيل عن موكلته المذكورة الصلح والاخراج المذكورين
اعلاه لموكلته أسماء المذكورة واعترف بقبض المبلغ والمنديل التيل الابيض بدل الصلح
والاخراج المرقومين اعلاه وبجيازتهما الموكلته المذكورة اعلاه صلحاً واخراجاً وقبلوا
واعترافاً صحيحات شرعيات صدر ذلك بينهم ما عن موكلتيهما المذكورتين بصيغة شرعية
مستاملة على الايجاب والقبول الصحيحين الشرعيين المقبولين بالطريق الشرعي عن
طوع واختيار وانقطع النزاع وانحسم الامر بينهم على ذلك وذلك بعد ثبوت وفاة
المرحوم محمود حسن الغرقاوى المذكور أعلاه ابن المرحوم الحاج حسن الغرقاوى
الزيات المذكور أعلاه ابن المرحوم علي المصري الغرقاوى المذكور ابن المرحوم الحاج
محمد المصري والحاصار رثته في كل من زوجته أسماء المذكورة أعلاه وشقيقته سيدة
المذكورة أعلاه المرزوقة معه لوالدهما المرحوم الحاج حسن الغرقاوى الزيات

المذکور أعلاه ابن المرحوم علی المصری العرفاوی المذکور أعلاه ابن المرحوم الحاج
محمد المصری المذکور من والدتهما المرحومة زینب بنت ابراهیم المصری ابن المرحوم
شحاتة وفي أخته لایه المذکور آمنة فقط من غیر شریک ولا وارث له سواهن وحکم
بذلك شرعا علی الوجه المعین والمشروح بالأعلام الشرعی الصادر من هذه المحكمة
المؤرخ فی ١٢ جا سنة ١٢٩٦ وأضاح عـ دم وجودین علی ترکه المتوفی
المذکور وان ظهر علی التركة المذکورة دين لاحد من خلق الله تعالى فيكون ملزوما
به اجمداً مین الوکیل المشهد المذکور من طرفه خاصة حسب تعهده والتزامه بذلك
لديننا وتصادق الوکیلان المذکوران عن موكلاتهم ما المذکورين علی جميع ما ذكر
اعلاه لدينا أيضاً تصادقا صحيحا شرعيا وبمقتضى ذلك وما نص وشرح اعلاه صارت
الحصة التي قدرها الربع من ترکه المرحوم محمود حسن العرفاوی بعـ داخراج الثالث
الموصی به المعین أعلاه مـ السیدة موكلة المحرم اجمداً مین هذا خاصة بالصالح
والاخراج المذکورين اعلاه تصرف فيهما لنفسه علی الوجه المستطور تصرف المالك
في أملاكهم بساير ووه التصرفات الشرعية ولما تم وثبت ذلك لدينا علی الوجه
الصحيح الشرعی المعتبر المرحی بعـ دم مراعاة واعتبار ما وجب مراعاته واعتباره شرعا امرنا
بكتابة ذلك وقيد به ضبطا لواقع (أجاب) حيث صدرهـ ذاالتجارح مستوفيا
شرايطه المعتبرة شرعا ولم يكن هنالك ما يفسده أو ما يقتضي توقفه كدخول الدين المطلوب
للورث فيه او كـ ون هنالك دين عليه يكون موافقا شرعا والافلا الا انه تلزم الزيادة في
المقتضى المذکور في هذا الاشهاد بعد قوله صارت الحصة التي قدرها الربع من ترکه
المرحوم محمود حسن العرفاوی بما نصه من الاعيان المخرج عنها المذکورة علی الوجه
المستطور ليطابق المقتضى الاصل والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة من مجلس
استئناف بحری بتاريخ جادی الاخرة سنة ١٢٩٩ مضمونها له باحالة رؤية
الاعلام الشرعی الصادر من محكمة طنتند في قضية قتل ابراهیم هيبة علی حضرة مفتي
الاستئناف أفيد عليه من حضرته بحضوره الاشتباه في حكمه ويرغب عرضه علی
حضرته تكمل فاقضى التحرير لحضرته تكمل والاعلام معه ليفاد عن الحكم الشرعی ومضمون
الاعلام المذکور انه بمجلس طنتند بحضور حضرات رئيسه وأعضائه ومفتيه ادعى كل
من مبروكة بنت المرحوم ابراهیم فتوة ابن المرحوم عبد الله ثم فتوة من ناحية دلشان
منوفية القاطنة بناحية صغط جدام منوفية والمرأة قر بنت المرحوم يوسف أي نار
ابن المرحوم علی ابی نار من صغط جدام منوفية علی الحاضرين معهما بالمجلس الشرعی
المسکرم محمد الحانوتي ابن المرحوم حسن الحانوتي ابن المرحوم اجمداً الحانوتي من ناحية
صغط المذکورة لمحققة معرفتهم ما شرعا بشهادة كل من المسکرم ابراهیم الخناني ابن
المرحوم محمد الخناني والمسکرم معروف هلال ابن المرحوم ابراهیم هلال من ناحية كفر

العلوة منوفية كلاهما تحققا شرعيا بقوله - مآندى على محمد الخانوقى المدعى عليه
 هذا المذكور بأنه تعدى على ابراهيم هيبه ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد
 هيبه من ناحية صفت المذكور وضر به بفاس من حديد فى رأسه ثلاث ضربات
 قطعت الجلد واللحم وأسالت الدم هدم منه وعذوانا عليه ومات من ساعته بسبب ذلك
 وانحصار ارثه الشرعى فى والدته مبروكه وزوجته قر المدعيتين المذكورتين وفى أولاده
 الثلاثة من زوجته المذكور هم ست ابلد وفاطمة واحمد القصر عن درجة البلوغ
 الشرعى وفى المحل المستكن فى رحم زوجته المذكور من غير شريل ولا حاجب شرعى
 ولا وارث له سواهم وان محمد الخانوقى المدعى عليه هذا المذكور اقر بمر كز لا بحفرة
 المسلمين طائعا مختارا بأنه ضرب به عمدا بمسوفة من خشب الشوم تقتل عادة فى رأسه ومات
 من ساعته بسبب ذلك وصدقه على ذلك المدعيتان المذكورتان وتطالبانه بما يترب
 لهما على ذلك شرعا وهو القصاص وتسألان سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه
 المذكور عن ذلك فأجاب بالاقراء طائعا مختارا والاعتراف بوفاة ابراهيم هيبه المذكور
 وانحصار ارثه الشرعى فى ورثته المذكورين وأنه كرم ما عدا ذلك وبجده كليا فطلب من
 المدعيتين المذكورتين بيينة ثبتت لهما ما ورائته - ما للذكور فى المذكور فاحضرتا كلاهما
 شاهدى ثبوت المعرفة المذكورين أعلاه وسالتا الاستماع الى شهادتهما واستشهدا
 فشهد كل واحد منهما - معا على انفرادهما بعد استشهاده ودعوى المدعيتين وجواب
 المدعى عليه المذكور وبوجهة المتداعين المذكورين بقوله أشهد الله بوفاة ابراهيم
 هيبه ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد هيبه من صفت جدام منوفية وانحصار
 ارثه الشرعى فى والدته مبروكه بنت المرحوم ابراهيم فتوة ابن المرحوم عبد الدائم
 فتوة وفى زوجته قر بنت المرحوم يوسف أى نارا بن المرحوم على أى نارا المدعيتين
 هاتين وفى أولاده من زوجته المذكور الثلاثة هم ست ابلد وفاطمة واحمد
 القصر عن درجة البلوغ الشرعى وفى المحل المستكن فى رحم زوجته المذكور كورة من
 غير شريل ولا حاجب شرعى ولا وارث له سواهم - لم كل منهم ما ذلك ويشهد به
 كذلك ولم يبد المدعى عليه المذكور دفع ما ولا مطعنا شرعيين فى شهادة الشاهد - دين
 المذكورين فز كيا وعدلا سرا ثم علمنا بشهادة كل من المكرم عبد الحميد حبيب بن
 المرحوم سايما حبيب من زاوية الناعورة منوفية والمكرم اسمعيل شكرى ابن
 المرحوم شكرى افندى من ناحية جزى منوفية الشاهدات والتركىة والتعديل
 الشرعيات باطريق الشرعى فعند ذلك حكمنا للمدعيتين هاتين على محمد الخانوقى المدعى
 عليه هذا فى وجه المتداعين والشاهد وهؤلاء بوفاة ابراهيم هيبه المذكور ووراثته
 ورثته المذكورين له ما عدا المحل بل وقف المحكم بوراثته على انفصاله حيا على الوجه
 المسطور حكما شرعيا باطريق الشرعى بعد مراعاة ما وجبت مراعاته شرعا بحضور من

ذكر ثم طلب من المدعيين المدعى كورين زيادة ثبته - ثم ما باقى ما ادعى انه فرغ من كتابه - لك
وانصرفنا في يوم الاربعاء ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٩٦ ثم في يوم الاحد ٢ ذى الحجة سنة
١٢٩٨ المذكورة بمجلس طنتدابع حضر حضرات رئيسه واهل بيته واهل بيته حضر
المدعيان والمدعى عليه المذكورون وحضرت المدعيان المذكورتان كلام من المكرم
محمد حسن غراب ابن المرحوم حسن غراب بناحية شوفى بمديرية المنوفية والمكرم
الشيخ سالم على دومة ابن المرحوم على دومة من ناحية درجير بمديرية المنوفية وسالتا
الاستماع الى شهادتهما واستشهدا فشهد كل واحد منهما على انفراد بمواجهة المدعىين
بعد استشهاده ودعوى المدعيين وجواب المدعى عليه بقوله أشهد بان محمد بن علي
المدعى عليه هذا المذكور ابن المرحوم حسن الخانوقى أحضرنا معه واختارنا بر كراهته
تعدى على ابراهيم هيبه ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد هيبه وضر به بمسوقته على
رأسه فخاضت الضربة بمسوقته فاب بسبب ذلك في يوم الضرب يعلم كل من هذا ذلك ويشهد
به كذلك وأحضرنا ايضا المكرم حسنا الديب ابن المرحوم الديب من ناحية صفت
جدام منوفية وسالتا الاستماع الى شهادتهما واستشهدا فشهد بمواجهة المدعىين بعد
استشهاده ودعوى المدعيين المذكورين وجواب المدعى عليه المذكور بقوله أشهد
بان محمد الخانوقى المدعى عليه هذا المذكور ابن المرحوم حسن الخانوقى أحضرنا معه
مختارنا بر كراهته تعدى على ابراهيم هيبه ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد
هيبه وضر به بمسوقته على رأسه فخاضت الضربة بمسوقته فاب في يومها يعلم ذلك ويشهد به
كذلك ولم يبد المدعى عليه المذكور ودفعنا ولا مطعنا شرعين في شهادته الشهود
المذكورين وفي تاريخه أدناه بعد أن اقتضى الحال للمخاطبة عن هذه المرافعة مع حضرات
الاشياخ وهم حضرة الفاضل الشيخ عبد القادر الرافعى وحضرة الفاضل الشيخ
عبد القادر اللبشاني وحضرة الفاضل الشيخ راشد افندي أفادوا عليها شرحا على
الصورة التي أرسلت اليه - م في ١٩ رجب سنة ١٢٩٧ بقوله - م مشهولا باسماءهم - م
واختتمهم - م بانه قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة فظهر منها ان شاهدى
الاقرار المذكورين فيها - م هذا بان المدعى عليه المذكور فيها أفراطا بمختارنا
بانه تعدى على ابراهيم هيبه بن احمد بن محمد وضر به بمسوقته على رأسه فخاضت الضربة
مخططة فبات بسبب ذلك ولم يصرح الشاهدان المذكوران ان المرفر المذكور صرح
بالعمدية والذي يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك ان مجرد ماد كرم الشهادته باقرار
المدعى عليه على الوجه المستطوع غير كاف للحكم بالقصاص على المدعى عليه حيث لم يثبت
اقراره بالعمد ايضا وما ذكر من انه أقرب بانه تعدى الخ غير مفيد لها صراحة اذ كل قتيل قتل
بغير حق ولو خطأ يصدق عليه انه قتل تعديا أى ظلما وحينئذ اذا ثبتت العمدية يقتضى
على القاتل بالقصاص بناء على قول الصحابين الذي صدر الامر العالى في ٢٩ جمادى

الثانية سنة ٩٧ بالعمل به والاي قضى عليه بالدية بعد طلب أولياءه التماس ذلك
والتركية والله سبحانه وتعالى أعلم قبنا على ما أفاده حضر ات الاشياخ المومنا اليهم حضر
المدعيان بمحكمة المديرية بعد احوالة قتميم النظر شرعا في هذه المادة بالهكممة المشار
اليها من المجلس بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٢٩٧ وست البلاد احدي اولاد المتوفى
المدعى عليه المذ كوردة أهله التي كانت قاصرة قبل تاريخه وأقرت ببلوغها الآن مع محمد الخانوتي
المدعى عليه المذ كوردة وتليت عليهم جميعا الدعوى المشروحة أعلاه وصدقن عليها
وأقرها المدعى عليه المذ كوردة وطالب القصاص من المدعى عليه بدم مورثه من قتل
منه من مدينة شرعية تثبت لمن قتل محمد الخانوتي المدعى عليه لمورثه من المرحوم ابراهيم هيبه
المدعى كوردة فاحضر من كلام من المكرم احمد الصردى ابن المرحوم احمد الصردى ابن
المرحوم مصطفى من ناحية صفط المذ كوردة واحمد بن عبد الله ابن المرحوم ابراهيم
ابن المرحوم خليل من ناحية شبرا بوش منوفية وسأل الاستماع الى شهادتهم ما
واسقشهاد فشهد كل واحد منهم ما على انفراده بمواجهة المتداعين المذكورين بعد
استشهادهم ودعوى المدعيات وجواب المدعى عليه المذ كوردين بقوله أشهد بان محمد
الخانوتي المدعى عليه هـ هـ ذا ابن المرحوم حسن الخانوتي ابن المرحوم احمد الخانوتي
أقر طائعا مختارا بان ضربه ابراهيم هيبه مورث المدعيات هؤلاء ابن المرحوم احمد هيبه
ابن المرحوم محمد من ناحية صفط جـ دام محمد بسوقه من الخشب الشوم تقتل عادة في
رأسه ومات من ساعته بسبب ذلك يـ لم كل منهم ما ذللك ويشهد به كذلك واحضر
المدعيات المذ كوردة أيضا كلام من المكرم محمد الكفراوي ابن المرحوم محمد البري
ابن المرحوم محمد من صفط المذ كوردة والمكرم احمد صالح ابن المكرم محمد صالح ابن
المرحوم صالح من الهروسة القاطن الآن بناحية صفط المذ كوردة وسأل
الاستماع الى شهادتهم ما واسقشهاد فشهد كل واحد منهم ما على انفراده بمواجهة
المتداعين المذكورين به واستشهادهم ودعوى المدعيات وجواب المدعى عليه
المذ كوردين بقوله أشهد بان محمد الخانوتي المدعى عليه هـ هـ ذا ابن المرحوم حسن
الخانوتي ابن المرحوم احمد الخانوتي أقر طائعا مختارا بان ضربه ابراهيم هيبه مورث
المدعيات هؤلاء ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد من ناحية صفط جـ دام محمد
بسوقه من الخشب الشوم تقتل عادة في رأسه ومات من ساعته بسبب ذلك يـ لم كل
منهم ذللك ويشهد به كذلك هـ ذا ما صار في ٨ رمضان سنة ١٢٩٨ وانصرفا للتركية
وفي تاريخه أدناه حضرت مبر وكفة وقروست البلاد المدعيات المذ كوردة والمدعى عليه
المذ كوردة بالهكممة ولم يـ المدعى عليه المذ كوردة وأولاهم طائعا شرعيين في شهادة
الشهود المذ كوردين فوزكى كل من المكرم محمد الكفراوي والمكرم احمد صالح
الشاهدين المذ كوردين أعلاه سرائهم علنا بشهادة كل من المكرم منصور المحامي

ابن المكرم عوض المحامي ابن المرحوم منصور المحامي والمكرم بسبوفى كريم ابن
المرحوم كريم شرف ابن المرحوم سليمان من صفت جد ام المذكورة كلاهما الشهادة
والتركية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعى وخبر المدعىات المذكورات بين
العفو والقصاص فاخترن جميعا القصاص من المدعى عليه المذكور وهذا وطلب المحكم
به فعند ذلك حكمنا للمدعىات هؤلاء على محمد الحائوفى المدعى عليه هذا المذكور
بالقصاص فى وجههم والشهود هؤلاء حكما شرعيا بالطريق الشرعى تحرير فى يوم
الثلاثاء ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ وكتب عليه حضرة مفتى افندى استئناف
بحرى الشيخ عبدالرحمن الرافعى قوله الحمد لله وحده حيث حصل لنا اشتباه فى حكم هذا
الاعلام بسبب عدم تركية الشاهدين الاولين اللذين شهدا باقرار المدعى عليه
بتعديده على ابراهيم هيبه المتوفى المذكور فى ضربه له بمسوقه على رأسه وموته بسبب
ذلك أو اثبات اقراره بالتعدي أيضا بشهادة شاهدين آخرين لعدم تصريح الشاهدين
الاخيرين به فيقتضى عرضه على حضرة ولا لنا الاستاذ مفتى الديار المصرية للعمل بما
يفيده حضرة والله تعالى الموفق (اجاب) بناء على طلب حضرة كم صار مطالعة
الاعلام الصادر من المحكمة الشرعية بطنطا فى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ المسكتوب عليه
من حضرة مفتى افندى استئناف بحرى بطلب الاستفهام عنه من هذا الطرف
لاشتباه حضرة فى حكمه لعدم تصريح الشاهدين بالاقرار بالقتل العمدي بالتعدي فيما
أقر به المدعى عليه والذي ابدى فيه فى هذه المادة ان مجرد عدم تصريح الشاهدين الاخيرين
اللذين شهدا باقرار المدعى عليه بضره بالمقتول بالمسوقه الشوم القاتلة عادة عمدا
وموته من ساعته بسبب ذلك لا يوجب خلافا فى الحكم بالقصاص بعد استيفاء ما يلزم
شرعا للقضاء بذلك وهذا بتسليم كون دعوى البالغتين من الورثة المذكورة بالاعلام
مقبولة مع التناقض الذى صدر منهما بعد عواهما القتل العمدي المدعى عليه أولا
بالفاس الجديد ثم تصديقهما المدعى عليه فى اقراره بان القتل كان بالمسوقه المذكورة
عمدا المدعى به منهما عليه وان أنكره الخصم وانه تقبل منهما بالبينة على هذا الاقرار
ويرتفع به التناقض ولو كان محجودا من المدعى عليه كما لو كان مقرانه عند الخصومة
ويكون ذلك داخل تحت قولهم يرتفع التناقض بتصديق الخصم ويدل لذلك ما ذكره فى
الفنية من باب ما يبطل دعوى المدعى من قول أو فعل والتناقض فيه بقوله ما محجودا
بمشرة وكتب الصلح وأشهد على نفسه بقبض الثمن ثم ادعى على المشتري انه أقرانه بقى
عليه نصف الثمن وأقام بيضة يسع قال أستاذنا رحمه الله وان كان ما ذكره شيخ الاسلام
يصلح وجهه له لكن الوجه الصحيح انه وان كان مناقضا لانه لما ادعى اقرار المشتري
بذلك فقد ادعى تصديق الخصم فيه وأثبتته بالبينة والثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو
عائنا اقرار المشتري بقبض الثمن من الثمن يسع دعوى البائع ولا يكون التناقض مانعا

١٢٩٩

٢٢

مطالب التناقض يرتفع
بتصديق الخصم ولو
كان التصديق منكورا
وأثبت المدعى بالبينة

وقد نص في ط بان التناقض يرتفع بتصديق الخصم قلت وعلى هذا لا يلزم ما اذا ادعى
بقائه من الثمن حيث لا تسمح لعدم التصديق وغيره اه وما اشار اليه بقوله وان
كان ما ذكره شيخ الاسلام يصلح وجهها وما ذكره قبل ذلك بقوله قال سمعت شيخ
الاسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثير ان الرجل يقر على نفسه
بـ ل و ك ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه ونحن
نفقنا ان اقام على ذلك بيعة تقبل بينته وان كان متناقضا لا نعلم انه مضطر الى هذا
الاقرار اه المراد منه ويدل لذلك ايضا ما ذكره السيد أبو السعود في حاشيته على قول
من لا مسكين من باب الاستحقاق فاذا ادعى غيره كان متناقضا بقوله ولو برهن على اقرار
البائع انه ملك فلان يقبل لعدم التناقض نهر عن الفتح ويؤخذ البائع بالثمن ولو لم يقم
بينة على اقراره بالبائع بذلك ولا كنهه طلب بعينه بالله ما هي للدعي كان له ذلك لانه يحتمل
ان ينسكل عن اليقين فيصير بنـ كوله كالمقرو يسترد منه الثمن بعد ذلك درر اه ولا بد
ايضا من قطع النظر عن قول الامام الاعظم القائل بعدم انتصاب بعض الورثة
خصوصا عن الباقيين في دعوى القصاص وانه يكتفي بخصومة الحاضر منهم ولا يلزم
الغائب عند حضوره اعادة البيعة على القتل المستلزم اعادة الدعوى من الغائب اذا
تقبل بيئته بالتقدم دعوى من الخصم حسب ما تقرر وفي هذه المادة على ما في هذا
الاعلام لما حضرت البنت التي بلغت قبل اقامة البيعة والحكم بهما مع البالغتين من
الورثة لم تزل الدعوى الاولى في الاعلام بل قيل انها تليق عليهن فصدقن عليها وهذا
ليس صريحا في صدور دعوى من هذه البنت فلو جري بنا على قول صاحبين من انتصاب
الحاضر من الورثة خصوصا عن الباقي وانه لا يكلف الغائب بعد حضوره اعادة البيعة
التي اقيمت حال غيبته بل يكفي في الحكم بالقصاص حضوره وطلبه القصاص ايضا
يكون ما حصل في هذه المسئلة كافيا لاذ بقرص عدم دعواها بعد حضورها فكفي
الدعوى من البالغتين مع حصول طلبهما معهما وقد وجد هذا ما اقتضى الحال ايضا
في جواب هذه المسئلة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من رئيس مجلس استئناف بحري
في ٢٦ ج سنة ٩٩ مضمونها انه باحالة الاعلام الصادر من محكمة المنصورة في قضية
قتل عبد رب النبي السيد من شـ بر اصورة دقهلية على حضرة مفتي الجاس أفيد منه
عليه بانه حصل له في حكمه اشتباه ورغب عرضه على سيادةكم وحيث الحال هكذا
فالاعلام مرسل حتى بعد الاطلاع عليه يفاد الحكم الشرعي بما يتراءى ويرسل ومحصل
هذا الاعلام الصادر من محكمة المنصورة المؤرخ بتاريخ ٢٨ الشهر المرقوم سنة ١٢٩٧
في ٦ ذى الحجة والثاني يوم تحريره وقيد به بالسجل وهو ٢٨ الشهر المرقوم سنة ١٢٩٧
وذلك بعد تقدم دعوى من الزوجة بحضور وكيل عن سـ عادية ولي الامر فيما يتعلق
بشؤون المتوفين الذين يكون بيت المال وارثا لهم على المدعي عليه الا في ذكره بالقتل

العمد لزوجها واقامة البينة على الميراث والاقرار بالقتل بدون تصریح بذكر العمدة
 الشهادة بالاقرار وحضور صورة المرافعة لهذا الطرف والاجابة عنها بما روى حين ذاك
 بتاريخ ١٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ السابق قيده في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى
 بهذا التواريخ صدر ما ياتي ذكره لدى حضرة القاضي ومضمونه نحى يوم تاريخه أدناء
 بالمحكمة الشرعية حضرت غزال البالغة العاقلة الرشيدة من أهالي شبرا صورة بمديرية
 الدقهلية بنت المرحوم حسن علي بن علي علي الثابت معرفتها عينا بشهادة كل من السيد
 ابراهيم من أهالي منية أبي عربي التالي لكتاب الله المبين ابن المرحوم ابراهيم محمد بن
 محمد ومحمد عبد ربه من منية أبي عربي المزارع فيها ابن المرحوم عبد ربه بن علي ضيف
 معرفة شرعية وحضر لحضورها سعادة الجناح المكرم ابراهيم باشا رشدي مدير الدقهلية
 وهو الوكيل الشرعي عن سعادة مولانا الخديو خديوي مصر حالا الاكرم فيما يتعلق بشؤون
 المتوفين الذين يكون بيت المال حائز المتركاتهم أو بعضهما من قتل وغيرهم بموجب
 الارادة الذاتية الصادرة عنه له المؤرخة احدى وعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٧
 بمال سعادة مولانا الخديو المشار اليه من الولاية والتحدث على جهة بيت المال الولاية
 العامة واحضرت غزال المذكورة مع نفسها سالما الصيغ من أهالي شبرا صورة المذكورة
 ابن المرحوم الصيغ في منصور بن منصور وادعت غزال هذه المذكورة على سالم الصيغ
 هذا بقولها ادعى عليه انه تعدى على زوجي المرحوم عبد ربه النبي السيد من عربان
 الهنادي المقيم بشبرا صورة كان ابن المرحوم سيد بن محمد وهو ويدوار عبد السيد
 ابراهيم الكائن بعزبة بحوض السرو من أراضي مديرية الدقهلية في يوم الخميس غرة شهر
 جمادى الآخرة سنة ١٢٩٦ وقت العشاء وأمسك قردة طينجة وعمرها برصاصة وضربها
 في زوجي عبد ربه النبي السيد المذكور عامدا متعمدا فاصابته في جنبه الايسر قتله
 وأهلكته ووقع الى الارض ميتا بسبب ذلك فامسكه المدعي عليه هذا وأخواه هما خديس
 الصيغ وعطية شعبان وبركات عبد الله ووالده الصيغ منصور المذكور قبل وفاته أي
 الصيغ والد سالم هذا وقطعوه اجزاء ودفنوها في ساقية مهبورة باراضي كفر المقدم
 بمديرية الدقهلية في غيبتي ولما علمت ذلك ترافعت مع المدعي عليه هذا المذكور لدى
 ماورم كزمنية غمرفاعترف وأقرب ذلك المدعي عليه هذا في سابع رجب سنة ١٢٩٦
 لدى ماورم كزمنية غمروان زوجي عبد ربه النبي السيد المقتول المذكور انجصرارته
 الشرعية في انا وزوجته غزال المدعية و جهة بيت المال المشهولة بولاية سعادة مولانا
 الخديو المشار اليه اعلاه الولاية العامة الوكيل عنه حضرة ابراهيم باشا رشدي مدير
 الدقهلية حالا المحاضر هذا واشارت اليه فيما يسأل ذلك وغيره بموجب الارادة الهيكلية
 تاريخها اعلاه من غير شريك واطالب المدعي عليه هذا بالقصاص منه بالوجه الشرعي
 واسأل جوابه عن ذلك فستل من المدعي عليه هذا سالم الصيغ المذكور عن ذلك فاجاب

ما كتب عليه من حضرة مفتي افندي استئناف بحري بحصول الاشتباه في حكمه على
 حضرة ورغب حالته على هذا الطرف وحيث لم يوضح حضرة محل اشتباهه في حكم
 هذا الاعلام فان كان من جهة عدم تفرع شاهد في الاقرار بالقتل العمدي بعد الدعوى
 الثانية والمحكم بالوراثة يذكر التعدي مثلاً في اقرار المدعي عليه فهذا يكتفي في استفادته
 بما يعلم مما سبقته بافادة المجلس بتاريخ ٢٢ ج سنة ٩٩ في مادة الاعلام المهرر
 من حضرة قاضي طنتد في قتل ابراهيم هيبه المقيّد في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى
 بهذا التاريخ وسبق ارسالها للمجلس في مطالعتها يعلم وان كان من جهة الاقتصار من
 القاضي في المحكم على دعوى الزوجة بالقتل العمدي وطالبها القصاص بحضور وكيل
 سعادة ولى الامر فالذى يظهر الاكتفاء بذلك حيث لا وارث ولا ولى للقتول سواها عند
 عدم ما يسقط القصاص والزوجة ممن يستحقه كباقي الورثة والسلطان انما يتوفى
 القصاص أو يصالح على مئة دارالدية فيمن قتل عمداً ولا ولى له وهذا ولى وهى
 الزوجة وان كانت لا تحوز جميع مال الميت بحجة الارث حتى لو انقلب هذا القصاص
 ما لا يكون لما ربه وباقيه يوضع في بيت المال لمحق عامة المسلمين وان كان اشتباه
 حضرة من جهة أخرى فلا بأس من ايضاحها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة
 من ضبطية مصر في ٢٦ ج سنة ٩٩ م مضمونها طالب مطالعة ما ورد بافادة مجلس
 استئناف قبلى وما كتب للمحكمه وما ورد منها في شأن الاعلام الشرعى الصادر من
 محكمة اسنانا في قضية وفاة البنت حفيفة بنت ابراهيم مصطفى الجندى وافادة مفتي
 المجلس والارشاد عنه للمحكم الشرعى ومضمون ما هو مسطر في الاعلام المذكور انه بناء
 على ما ورد من مجلس قنالم هذا الطرف في ٢ محرم سنة ١٢٩٩ وما ورد ايضا من
 المديرية اخير تحرره ذابا للمحكمه الشرعية بمديرية اسنا حضر الى جل العاقل الرشيد
 الشيخ حسين بن عبد الله بن بكر دراج من اسنا وحضر لحضوره الشيخ ابراهيم بن مصطفى
 ابن يوسف الجندى كلاهما من اسنا الثابت معرفتهما لدينا وعلما وعينا ونسباً بشهادة
 شاهدين وادعى هذا الذى حضر الشيخ حسين المذكور على هذا الذى حضره المستوى
 معه بمجلس الدعوى الشيخ ابراهيم المرقوم بطريق وكالاته الشيخ حسين المذكور عن
 موكلته المرأة سعدة بنت الشيخ عبد الجليل بن معوض من اسنا الثابت وكالاته عنها
 بمحكمه هذا الطرف بتاريخ ٨ محرم سنة ١٢٩٩ وادعى الشيخ حسين المذكور قائلاً
 في دعواه بالمجلس ادعى على هذا المحاضر المستوى معي بمجلس الدعوى ابراهيم بن
 مصطفى بن يوسف الجندى من اسنا بانه كان تزوج بموكلتي المرأة العاقلة
 الرشيدة سعدة بنت المرحوم الشيخ عبد الجليل بن معوض بن احمد من الناحية
 المذكورة اثابت توكيلي عنها بوجوب اعلام شرعى محرر من محكمة هذا الطرف ورزق
 منها بنتاً سمى حفيفة وهى المدعى عليه طلق موكلتي وتوجهت الى منزل والدها

الشيخ عبد الجليل المذكور وبعد أن صلفها ضم بنته حفيظة المذكور إلى موافقات
 معه في منزله وفي ليلة الاحد الموافق ٢٣ شوال سنة ١٢٩٨ خرج هذا المدعى عاياه ابراهيم
 المذكور من منزله في الليلة المذكور بالليل وعاد منزله في هذه الليلة وكان مضى من الليلة
 المذكور ست ساعات فوجد باب منزله المكائن باسنا باوسطها بحارة الشيخ القبانى
 مسكتها الموصلة لسوق البياعة مقفلا فنادى على بنته حفيظة المذكور لتفتحه الياب
 فتاخرت عن ذلك وبعد ذلك فتحت له الباب وبوقتها كان بيده عصا مائلة من خشب
 الشوم وضرب بها ثلاث ضربات فالضربة الاولى اصابتها تحت أذنها اليمنى والضربة
 الثانية اصابتها تحت أذنها في شقه اليسرى والضربة الثالثة اصابتها في ضلعها
 اليسرى وخنقها بيديه الاثنتين حتى زهقت روحها كل ذلك حصل منه عدا ظاهرا
 وعدوا ناعرا حتى تعديا منه وبالسباب المذكور زهقت روح حفيظة المذكور
 وماتت بسبب ذلك وهذا المدعى عليه مقرافرا راجحيا اثر عيا ومعترف اعترافا مرضيا
 بانه قاتل بنته حفيظة المذكور وما دام هذا المدعى عليه هو القاتل لبنته حفيظة عدا
 تعديا ظاهرا وماتت بالاسباب المذكور وانحصر اثارها في موكتى والدتها سعدة المذكور
 وعاصمها طالبا به بما يترتب لموكتى عليه بالاصول الشرعية وأسأل جوابه عن ذلك
 هذا ما ادعاه المدعى المذكور في يوم السبت ٣ صفر سنة ١٢٩٩ ثم ذكرت أسماء
 شهودا مهضروا المتداعيين والقاضى والمفتى وقيمت بالمضبطة ثم كتب أدناه ثم بالتأمل
 في هذه الدعوى وجدت غير مستوفية للشروط والاركان ولا يترتب على موجبها جواب
 من المدعى عليه هذا ما ظهر لنا ثم كتب اليها من حضرة مفتى استئناف قبة الى انه
 بالاطلاع على ما أفاده حضرات قاضى افندى ومفتى افندى مدير ية اسنا والشيخ
 عبدالكافى لم يظهر لنا عدم صحة الدعوى المستورة بهذا الاعلام فيرد محضراتهم ليدينوا
 لنا وجه فسادها فان وجدناه كما قال حضراتهم صدقنا عليهم والا فإظهار لنا ان الاعلام
 صحيح وان المدعى عليه يستل عن دعوى المدعى المذكور ويترتب على ذلك مقتضاه شرعا
 واتباعه اسلم والله سبحانه وتعالى اعلم وبارجاءه الى حضرات المذكورين كتبوا
 عليه الاوجه التي تراعى في فساد الدعوى المذكور بعبارات مستطيلة لا تنتج
 المقصود بل بعضها حجة عليهم فلا حاجة الى ذكرها وبعرضه على حضرة مفتى
 الاستئناف المذكور كتب انه لم يستدل بما ذكره على فساد الدعوى وطلب عرض
 الاعلام على حضرات علماء المجلس بحكمة مصر الكبرى لارشاده عن ذلك ليبرى
 العمل بمقتضاه وبوصول ذلك للمحكمة المذكور بوزارة طبة مصر كتب من
 حضرة قاضى مصر بتاريخ ١٩ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ بان ذلك من الامور المنوط بها
 حضرة مولانا الاستاذ الاعظم مفتى افندى مصر تطبيقا للبند ٢٢ من لائحة اجراءات المهام
 الشرعية فيجربى ما يقتضى نظيرة حضرة عن ذلك فورد شرح الضبطية المذكور أولا

حسب ما قدم ذكره (اجاب) ورد شرح حضر تكم بقصد ايداع ما يتراعى في حكم صورة الدعوى المرفوعة مع هذا من محكمة مديرية اسناو باديناها قاضي ير بمختم حضرات قاضي او مفتيها والشيخ عبد الكافي حسن بانها غير مستوفية للشروط والاركان ولا يترتب على وجوبها جواب على المدعى عليه وبعرضها على حضرة مفتي افندي استئناف قبلي كتب عليها بعد طلب بيان أوجه الفساد من المذكورين ان الظاهر له ان الاعلام صحيح وان المدعى عليه يستل عن دعوى المدعى ثم ان القاضي ومن معه كتبوا ما تراعى لهم في أوجه الفساد وباحالة ما ذكر على علماء المجلس بالحكمة الكبرى الشرعية بمصر بناء على ما رغبه حضرة مفتي الاستئناف المذكور أخيراً من حضرة من لا افندي على هذا الطرف وبما لعمدة هذه الصورة وجدت غير مستوفاة لما ذكر من حضرة القاضي ومن معه بل لعدم بيان المدعى كيفية توكيله عن موكلته هل هو في الخصومة هذه مع المدعى عليه أو في جميع خصوصياتها أو هو عام أو غير ذلك وكذا لم يذكر العاصب للقتولة الوارث مع أمها موكلته هل هو واحد أو متعدد ووجهة العصبية ومن هو العاصب ليعلم نصيب الام في ميراث بنتها حفيظة التي ادعى ان أباه المدعى عليه قتلها هذا عدوانا على الوجه الذي أوضحه اذ لا ب في هذه الحالة غير وارث بل هو محروم من الميراث ولا يحجب غيره فلو كان للبنت أخوان شقيقان أو لا ب أو واحد منهما شقيق والثاني لا ب أو لا تم من لا يحجبون الام من الثلث الى السدس وياخذ من يستحق منهم الباقي من دينها الواجبة بهذا القتل الصادر من لا ب لابنته عمداً تعصياً ولا يحجبهم لا ب القاتل بفرض ثبوت الدعوى وان كان العاصب أخاً واحداً يكون للام الثلث كاملاً من ذلك فاذا اعيدت هذه المادة لهذا القاضي وحضر لديه المتخاصمان وادعى هذا المدعى على هذا الاب المدعى عليه بقتل ابنته عمداً على الوجه الذي ذكره وانها توفيت وانحصر ارثها الشرعي في أمها الموكلة المذكورة وفي باقي الورثة وأوضحهم بقطع النظر عن الاب القاتل المدعى عليه وان الام موكلته عنها في الخصومة مع في شأن ذلك مثلاً وطالبه بما يترتب عليه بسبب ذلك شرعاً وبما تستحقه موكلته قبله من ذلك شرعاً مثلاً بالوجه الشرعي وصحت الدعوى وطالب سؤاله عنها فانه يستل عن ذلك فان أقر بالتوكيل مع غيبة الموكلة أو أنه لم يذكر ولم يكن مسجلاً لدى هذا القاضي بحضور الخصم المدعى عليه ولم يكن ايضاً ثابتاً ضمن دعوى شرعية من خصم على خصم غير المدعى عليه اذا كان عاماً في سائر خصوصيات الموكلة يكافئ انبائه بالبنية المنزكاة ويحكم له على خصمه بالوكالة في وجهه ثم يكافئ ثبات الوفاة وحصر الارث واقامة البينة على دعوى القتل بعد صحتها وانكارها فان أقامها وزكيت يحكم أولاً بالوفاة وحصر الارث ثم بالدية الشرعية في ماله في ثلاث سنين ويلزم بدفع نصيب الام منها اليها وأولى وكيلها ان كانت وكالته منتظم القمض على أفساطها والافلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادته من

مجلس الاحكام في ١٠ ن سنة ١٢٩٩ مضمونها وردت للاحكام أوراق مادة
 قتل فرج بركات من ناحية الخباطة دقهلية بافادة من مجلس استئناف بحرى ولما
 أحيلت على المحكمة الكبرى روية الاعلام الشرعى الصادر من محكمة المنصورة
 في هذه المادة ورد مؤثرا عليه من ارباب المجلس الشرعى بلزوم رده محضرة قاضيه
 للتخليف بالنسبة للقصر المذكورين فيه وقد كان وأعيد لمل سددوره قناشر عليه من
 حضرة قاضى المنصورة بانه سبق التخليف قبل الحكم وعدم كتابة ذلك سهو من
 الكاتب وبارساله للمحكمة الكبرى ثانيا ورد مؤثرا عليه من ارباب المجلس الشرعى
 بانه بالاطلاع على ما أفاده حضرة القاضى لم يعلم منه ان المدعى عليه القتل حلف بعد
 تخليفه اذا التخليف الذى هو بمعنى طلب اليمين لا يستلزم وجود الحلف وسمريان
 المكتوبة عن ذلك بين الاحكام والاستئناف ومجلس المنصورة ومحكمة المنصورة
 أعطيت افادة من حضرة قاضيه الى مجلس المنصورة في ١٤ جا سنة ١٢٩٩ بانه حيث
 القاضى الذى سمعت لديه الدعوى وصدر منه الحكم ورد عليه الاعلام المذكور او لا
 واجاب بما لم يقع لدى السادة المشارة اليه موقعا فدان فصل واللازم هو استيفاء هذه
 المادة شرعا ليصدر الحكم فيها بما تقتضيه الاصول الشرعية بعد استيفاء ما ينبغي
 استيفاءه شرعا من المقتضى سماع الدعوى ثانيا واتمام ما يلزم لها شرعا وحضور ورثة
 القتل وشهود معرفتهم والمدعى عليه والتصرح من المجلس وبذلك وردت الاوراق
 أخيرا بشرح استئناف بحرى في ٢٧ رجب سنة ١٢٩٩ لافظر واجراء ما يستصوب
 وحيث من الاقتضاء اطلاع حضرةكم على ما جرت به المكتوبة في هذا الشأن وعلى
 الاعلام الشرعى المحكى عنه لم تحريره محضرةكم تؤمل افادة الحكم الشرعى ومضمون
 الاعلام المذكور الصادر من قاضى المنصورة سابقا المؤرخ ٢٤ شعبان سنة ١٢٩٧
 ادعى الوصى المنصوب من قبل القاضى المذكور على اولاد القتل الاربعه والدته
 وزوجته المسكلفتان على رجلين بقتل أحدهما المورث للورثة المذكورين ومنع الآخر
 المقتول عن الدفع عن نفسه باسمه يدعيه على الوجه المفصل به ولما استوفيت الدعوى
 وأنكر المدعى عليهم ما وكلف المدعون اثبات القتل والمنع بعد اثبات الورثة بحز واعن
 ذلك كليا ولم يلتمسوا اليمين فنعمهم القاضى المذكور وبعرض ذلك على ارباب المجلس
 الشرعى بالحكمة الكبرى كتبوا على ظاهره قولهم يرد هذا الاعلام لحضرة قاضيه
 للتخليف بالنسبة للقصر المذكورين فيه كما هو لازم شرعا بعد أن كتب عليه مفتى
 استئناف بحرى بالاطلاع على هذا الاعلام وجوده وافقا شرعا ولما كتب عليه القاضى
 المذكور بانه سبق التخليف قبل الحكم وعدم كتابته سهو من الكاتب كتب عليه
 ثانيا من حضرات ارباب المجلس المذكور بالاطلاع على ما أفاده حضرة القاضى المسطور
 لم يعلم منه أن المدعى عليه القتل حلف بعد تخليفه اذا التخليف الذى هو بمعنى طلب

اليمن لا يستلزم وجود الحلف في إعادة هذا الاعلام للاستيفاء كما هو لازم شرعاً ثم انفصل
القاضي من وظيفته وتولى آخر فلما احيل عليه ذلك كتب يلزم استئناف الدعوى
بحضور جميع الورثة واستيفاء ما يلزم (اجاب) وردت افادة المجلس والاوراق بما
فيها الاعلام المتعلقة بقتل فرج بن كات من ناحية الخباطة دقهلية بقصد ابداء
ما يترأى لهذا الطرف في هذه المادة وحيث لم يعلم حصول الحلف من الخصم مع بقاء
حق القصر الاربعة الذين هم بعض ورثة القتل في تحميل المدعى عليه لعدم تحقق
حصوله بناء على ما افاده حضرات ارباب المجلس الشرعي بالحكمة الكبرى الشرعية
وانفصال حضرة القاضي الذي كانت مسموعة لديه الخصومة وما افاده حضرة قاضي
المنصورة الا ان فالذي يقتضيه الحكم الشرعي ان هذه الدعوى والمنع قد تم بالنسبة
للورثة البالغ المحرز جميع بما فهم الوصي عن اثبات الدعوى وعدم التماسهم التحليف
وان كان حق القصر باقيا في حق التحليف لعدم قدرة الوصي على اسقاطه فاذا حضر
الوصي المذكور والمدعى عليه وما أو أعاد الدعوى الاولى نيابة عن القصر وعجز عن
اثباتها كما سبق وطلب تحميل الخصم حلفه القاضي الا ان ومنع الرعي عن الدعوى
بعد اليقين الشرعية بالنسبة للقصر لاستيفاء حقهم في اليمن مادام المحرز عن الاثبات
بالبيضة خاصة وان امتنع عن التحليف اذن القاضي غييره بطلب الحلف أو حلف
القاضي نيابة عن القصر ولا يلزم احضار الورثة البالغ والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)
بافادة من رئيس مجلس استئناف بحري في ٩ صفر سنة ١٣٠٠ مما يترأى لهذا
الطرف في قضية وفاة نقولا جار والقبطي من سلا مون القماش المهر ربيع الام من
محكمة المنصورة وبعرضه على حضرة مفتي الاستئناف أفيد منه بانه حاصل له اشقياء
في صحة الدفع الذي ذكره المدعى عليه ورغب عرضه على هذا الطرف ومضمون ذلك
الاعلام المؤرخ ٤ ذي الحجة سنة ١٢٩٨ انه ادعى رجل بالو كالة عن ورثة المتوفى
البايعين والوصاية على القصر من اولاد الميت من قبل قاضي المنصورة المترافع لديه
على شخص يدعى علي بن حسن عمدة ناحية السبخا سابقا بانه في ليلة الجمعة ١٥ جمادى
الآخرة سنة ١٢٩٨ تعدى المدعى عليه على المتوفى المذكور وهو معه في منزل
الضيوف الجارى في ملك المدعى عليه في الساعة الرابعة من هذه الليلة وأطلق فيه
رصاصة من بندقيته ذات روتين عمرة ببارود رصاص عمداً ودواً فخرجت
الرصاص من البندقية وأصابته في جنبه الايسر ودخلت بين اضلاعه وقطعت الجدار
وسال من جنبه الدم ومكث نقولا جار وبه الاصابة المذكورة أربع وعشرين ساعة
ذا فراس ومات بسبب ضربه بالرصاص المذكورة وانحصر ارثه الشرعي في الورثة التي
ذكرها مع تعيين المتوفى وورثته والمدعى عليه اسماء ونسباً واشاره ان هو حاضر وادعى
وكالته فيما ذكر عن البايعين من الورثة ووصايته على القصر منهم وطالب المدعى عليه

بما يترتب عليه شرعا في ذلك وسئل من المدعى عليه عنها فأجاب بالانكار معه ذلك
 وذكر انه في ليلة اصابته المتوفي بعد انتهائه العشاء ترك المتوفي في المضيفة المذكورة
 وتوجه الى بيت سكنه وبعدمضي حصة من الليل حضر له خدام المضيفة وعرفه بان المدعى
 نقولا جار والتجار المدعى بشانه أصيب بعيار نارى فتموجه ومعه الخدام فوجدوه مصابا
 فاحضر مشايخ وأعضاء مجلس دعاوى الناحية ورئيسه ونائبه وطلب مامورا إدارة
 المركز والحكيم وحضر معا ومن المركز مع العمدة والوال المصاب المذكور عن كيفية
 اصابته فقرر لهم ان اصابته كانت من فردة طبنجة بستمته أرواح ملك له وانها كانت
 موضوعة بجانب الحائط الذى كان نائما بجانبها وفي حال تقبله وهو في نومه صادف
 الفردة تحت جنبه فخرجت عمارته في جنبه فاصابته وأقربان اصابته المذكورة
 هي بقضاء الله وقدره بدون جنائية لاحد وان لم يكن موجودا معه احد في المضيفة
 المذكورة حال الاصابة وذلك الاقرار بحضور من المسلمين وهو في صحة عقله وبعد
 ذلك توفي نقولا جار والمذكور في الساعة الخامسة من الليلة الثانية من ليلة الاصابة
 المذكورة وأنكر ما عد ذلك فاقاد مفتى المديرية انه يكلف المدعى بيعة تثبت
 الوكالة والوصاية والوراثة ويكلف المدعى عليه بيعة على اقرار المقتول بما ذكر ان
 أنكر المدعى ذلك الدفع ثم كلف المدعى بيعة على ذلك فاحضر شاهدين وشهدا بما
 ذكر وزكيا وعدلا سرا ثم علسا وحكم بما ذكر ثم أضاف المدعى دعواه على المدعى عليه
 وطالبه بما طالبه به وسئل المدعى عليه عن دعواه فأجاب بما أجاب به وطلب سؤال هذا
 المدعى عما أجاب به فسئل عن هذا الدفع فانكره فكلف المدعى عليه بيعة تثبت اقرار
 المقتول بما ذكره ثم أحضر رجلا عينه وشهد في وجه المدعى بقوله أشهد بان نقولا جارو
 التجار في الطواحين وذكر نسبه أقرب من نفسه طائفا مختارا عن يدي وهو جريح ومن
 كانوا حاضرين بان كان نائما في المضيفة تعلق المدعى عليه وكان واضع بجانبه فردة
 طبنجة بستمته أرواح وهي معلقة وفي أثناء نومه يتقلب من جنب الى آخر فطلعت
 الفردة الطبنجة المذكورة في جنبه الايسر وان اقراره بذلك وهو في صحة عقله وأقربان
 اصابته المذكورة بقضاء الله وقدره بدون جنائية لاحد وان في وقت اصابته لم يكن احد
 معه في المضيفة الا حسن أبو علي ولا غيره أعلم ذلك واشهده بذلك واحضر آخر شهد
 مثل ما شهد به الاول الى قوله وأقربان اصابته المذكورة هي بقضاء الله وقدره بدون
 جنائية لاحد فقط ثم أحضر ثانيا وشهد كما شهد الاول فنسبهم المدعى الى الكذب
 وذكر انه يريد تحقيق هذه المسئلة السياسية وتاثير مفتى المديرية بطلب الافادة فاقاد
 صورته الحمد لله الذى يفهم من كلام أئمتنا انه لا تسمع دعوى الوكيل المذكور على هذا
 المدعى عليه بالقتل العمدة بدعيه ثبتت اقراره موثقين ان قتله كان بقضاء الله
 وقدره لا مدخل لاحد فيه وان المدعى عليه لم يكن موجودا في مكان الاصابة ولا غيره

وقت الاصابة وبعد بيان اسباب الاصابة المذكورة في الدعوى والشهادة اخذ من قولهم
قال المجروح لم يجرحني فلان ثم مات المجروح ليس لورثته الدعوى على الجرح به سدا
السبب حيث كانت الدعوى بالقتل العمد والمدمى عليه اجنبيا من المقتول لان الوارث
يُدعى الحق لليت اولاً ثم ينتقل اليه بالارث والمورث لو كان حياً لا تقبل دعواه على هذا
المدعى عليه بهذا السبب بعد هذا الاقرار لانه متناقض فكذلك لا تسمع دعوى من يدعى
له كفا في الدروحواشيه ومن قولهم لو اشهد المجروح على نفسه ان فلان لم يجرحه ثم مات
المجروح من ذلك الجرح يصح هذا الاشهاد اذ لم تكن جراحة فلان معلومة عند الناس
والقاضى حتى لو اقامت الورثة بعدم موته بينة على ان فلان انا جرحه لم تقبل كفاي الهندية
وغيرها ولا ريب ان قول المجروح ان اصابني بالرصاص بقضاء الله وقدره لا يفعل أحد
وان المدعى عليه لم يكن موجوداً في المكان الذي اصابته فيه ولا غيره ثم بين اسباب
اصابته بمنزلة قوله لم يجرحني فلان هذا المدعى عليه ولا غيره بل اصابني بقضاء الله
وقدره واما الطعن المذكور فليس مخلاً بالشهادة فلا يقبل ثم عاروا رادة الوكيل تحقيق
المسئلة سياسة لا يمنع من الحكم فيها شرعاً وحيداً فتزكى البينة سرانهم علنا ويقضى لهذا
المدعى عليه على هذا المدعى بثبوت اقرار مورث الاولياء وهو المجروح بما ذكره ويمنع هذا
المدعى من دعواه القتل العمد على هذا المدعى عليه وبعد عدم سماع دعواه وبينته بذلك
والله اعلم ثم زكى كل من الشاهد الاول والثالث سرا ثم علنا وصدر الحكم طبق الفتوى
المذكورة وبعرض ذلك الاعلام على حضرة مفتي استئناف بحري الشيخ عبد الرحمن
الرافعي كتب عليه بتاريخ ٨ صفر سنة ١٣٠٠ مازعه الحمد لله وحده بالاطلاع على
هذا الاعلام حصل لنا الشبهة في صحة الدفع الذي ذكره المدعى عليه في قضية عرضة على
حضرة مولانا الاستاذ الاعظم شيخ الاسلام ومفتي الانام الاطلاع سيادته عليه واجراء
العمل بما يفيد حضرة والله تعالى الموفق (اجاب) عـ لم يبا فادة حضرته كمال الاعلام
المرفوق معها الصادر من محكمة المنصورة في قضية وفاة نقولا جاورا القبطي من
سلامون القماش المؤرخ ٨ ذي الحجة سنة ١٢٩٨ الذي باحاله على حضرة مفتي
افندي الاستئناف افيـ من حضرته بانه حاصل له اشتباه في صحة الدفع الذي ذكره
المدعى عليه فيه ورغب عرضه على هذا الطرف ورام الاطلاع عليه واعادته بالافادة مما
يرى فيه وبالنظر فيه لم يظهر لي الا كتفاء في دفع دعوى المدعى بقتل نقولا المذكور
على المدعى عليه حسن على عمدة السجنا سابقاً بما ذكره اذ لم يصرح في دعوى الدفع
المذكور باقرار المقتول قبل موته بانه لم يكن معه في المضيقة وقت اصابته بالرصاصة
الطليخة التي اعقبها موته بقوله لا المدعى عليه ولا غيره مثلاً كما ذكره الشاهدان الاول
والثالث المسطرة شهادتهما في هذا الاعلام ضمن اقرار المقتول بكيفية اصابته
بالرصاص التي مات ثانی اية اصابته بها اذا الشاهدان المذكوران صرحا في شهادتهما

بأقراره بذلك ليكون مستلزما بضمة ان اصابته المذ كورة من فردة الطنبجة الموضوعة
 بجانبه وفي حال تقبله في ثوبه صادفها الفرد تحت جنبه فخر جت عمارته في جنبه
 فأصابته وكانت اصابته المذ كورة بقضاء الله وقدره فيتمتع ذلك حينئذ اقراره بان
 المدعى عليه لم يجرحه بهذه الاصابة التي مات عقبها فيطبق ما نقله له حضرة مفتي
 المديرية من الفروع التي استند اليها في صحة الدفع بخلاف ما اذالم يكن صرح المقتول
 بمذ كرا المدعى عليه في نفي كون احد عنده وقت الاصابة اذ حصل له حينئذ انه اقراره
 لم يصبه احد واما المجهول لا يصح وكذا ما ذكره الشاهدان المذ كوران لم يوجد في
 الاقرار المقتول بانه أصيب بفردة الطنبجة التي كانت بجانبه وهو ناظم في المضيق
 المذ كورة الى آخر ما ذكره الذي من جلته قوله ولم يكن حاضر في المضيق المذ كورة
 حالة خروج الرصاصة احد لا حسن على معنى المدعى عليه ولا غيره فلم يفهم من هاتين
 الشهاداتين ذ كرتا تاريخ هذه الاقرار حتى يعلم ان هذه الاصابة هي المتنازع فيها التي
 مات عقبها ولا انها الاصابة التي مات بسببها فيحتل أن اقرار المقتول المذ كورة على هذا
 الوجه كان في شأن غير الاصابة التي مات بها وان ذلك بتار يخ سابق فلم يتحقق كون
 ذلك دفعا في دعوى المدعى وبناء على ذلك فالذي ينبغي رد الاعلام المذ كورة
 الواقعة لاستيفاء ما يلزم لذلك فان صدر ما يكون دفعا شرعا واثبت بوجه شرعي يحكم
 بمنع المدعى والوردية والايحري ما يلزم لتتيم دعوى المدعى واقياتها وهذا ما ظهر في
 الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) بافادة من مديرية سيوط في ١٧ محرم سنة
 ١٣٠١ متضمنة طلب الاطلاع على مفصلات المادة المسطرة بالاشقة الواردة واعطاء
 الافادة عن الحكم الشرعي لاجابة حضرة مفتي المديرية كطالبه وحاصل ما تحرر من
 المفتي الموما اليه للمديرية في التاريخ المذ كورانه حضر له صورة هذه المرافعة من حضرة
 قاضي قسم ملوى يرغب بيان الحكم الشرعي فيها وجرعته كتب المذهب وجد أن
 واضع اليد لا يطالب باثبات ما به دله لان وضع اليد دليل المثلث بان الشاهد اذ افسر
 للقاضي بانه يشهد بعناية اليد لا تقبل شهادته بان التصرف القديم ووضع اليد من
 أقوى الحجج كما في الباب الثاني من الوقف من تنقيح الحامدية وفيها من كتاب الدعوى
 ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لانس مع دعواه لان
 ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهر او من ذلك حصل عنده اشتباه في
 ان هذه الشهادة على الوجه المسطر بهذه الصورة قاصرة او يقال انها تامة بالنظر لوضع
 اليد ومضى المدة المذ كورة في الحادثة الداخلة تحت النهي وبمقتضى لائحة اجراءات
 المحاكم اذا اشتبه الامر على القاضي والمفتي يتحرر بطالب الافتاء عما صار الاشتباه
 فيه من هذا الطرف وحيث حصل عنده اشتباه يرغب عرض هذا على هذا الطرف وما
 يفاد به يصير اتباعه وحضرة قاضي ملوى حرر بحضرة المفتي الموما اليه افادة محررة على

صورة حادثة واقعة لديه بالهـ كمة بواسطة توقفه فيها الافادته عن المحكم فيم ساوقه ول
شهادة شهود المدعى عليه بالدفع الذي أبداه على الوجه المسطور وتلك الافادة منمرة
بتمرة ٦٢ بتاريخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ ولفظ الصورة المذكورة ادعى الرجل
المسكف ابراهيم هذا ابن ابي زيد بن محمد بن ملوى على حاضر معه بالجلس الرجل
المسكف عبدالمقصود هذا ابن دكروري بن كريم من الناحية بان هذا المدعى هذا
لابيه هو محمد بن جوير بن محمد كان يملك منزلا كانا بناحية ملوى من جهة المغرب
يدرب نافذ يعرف بالدرب القبلي محدودا محدودا أربعة ذكرا في دعواه مستوفية وكان
جده المذكور واضع يده عليه بالسكنى فيه ولا زال في يده وملكه حتى مات وتركه
ميراثا عنه لورثته أولاده اصلبه ابي زيد والده هذا المدعى وجابر وهريدي لا وارث له
سواهم ثم مات هريدي بعد والده وترك نصيبه في هذا المحدود ميراثا عنه لورثته بناته
جاسن وهلاية وطيبة وأخويه لانيه ابي زيد والده هذا المدعى وجابر لا وارث له سواهم
ثم مات ابو زيد والده هذا المدعى وترك نصيبه في هذا المحدود ميراثا عنه لورثته زوجته
جاسن بنت دسوقي بن بكر وأولاده ابراهيم هذا المدعى وفاطمة وبنبة وشمس لا وارث
له سواهم ثم مات جابر عن نصيبه فيه وترك ميراثا لورثته زوجته محبوبة بنت حسن بن
علي وأولاده حسنة وظريفة ومحبوبة وفاطمة وعائشة ومحمد ورجل لا وارث له
سواهم والمدعى عليه هذا واضع يده على هذا المحدود بنته يرحق ويطالبه هذا المدعى
برفع يده عن نصيبه فيه وهو ثلاثة قراريط وثلاث ربيع وثمان من قيراط وثلاثة
أنجاس من حبة ويسأل سؤاله عن ذلك وبعد ثبوت وضع يده هذا المدعى عليه على هذا
المحدود عيانا بشهادة الشهود المدعين سرا وعلنا بشهادة شهود المحكم بوضع اليد مثل
المدعى عليه عن دعوى المدعى فانكرها وجدها وادعى بان هذا المحدود ملكه تلقاه
بالارث من والده دكروري بن كريم المذكور فطلب من المدعى بيعة فاحضر شاهدين
شهدا طبق دعواه وقبل الاعذار والتزكية دفع المدعى عليه هذا دعوى المدعى هذا
بان مورثه دكروري بن كريم المذكور وضع يده على هذا المحدود المملوك له مدة تزيد على
خمسين سنة وتصرف فيه بالهدم والبناء مع حضور مورثي المدعى هذا ومشاهدتهم لذلك
وعدم الدعوى مع عدم المانع ووضع المدعى عليه هذا يده على هذا المحدود بعد والده
المذكور الى الآن ونحو هذا المدعى دفع هذا المدعى عليه طلب من المدعى عليه بيعة
فاحضر شهودا شهدوا بوضع يده مورث المدعى عليه المدة المذكورة مع حضور مورثي
هذا المدعى ومشاهدتهم لذلك مع عدم المانع ولا يعلمون ملكية هذا المحدود لمورث
هذا المدعى عليه بل يشهدون بوضع اليد المدة المذكورة فقط (اجاب) علم ما بافادته
المدعية المتضمنة طلب الاطلاع على مفصلات المسطرة صورها بما على افادة قاضي
ملوى المتوقف في حكمها وبقبول شهادة شهود المدعى عليه بالدفع الذي أبداه وطلبه

الافادة عن ذلك من حضرة مفتي افندي مديرة سيوط وشرح عليها من حضرة المفتي
 الموما اليه في التاريخ المرقوم للمديرة بتوقف حضرة قيماد كرايضا وطلب الاعالة
 على هذا الطرف وبالاتامل في ذلك تظهر أن مجرد شهادة شهود المدعي عليه بالدفع بوضع
 يدمورث المدعي عليه المدة المذكورة أعني الخمسين سنة مع حضور مورثي المدعي
 ومشاهدتهم لذلك مع عدم المانع ولا يعلمون ملكية هذا المهدود لمورث هذا المدعي عليه
 بل يشهدون بوضع اليد المدة المذكورة فقط غير كافية في اثبات الدفع الذي ادعاه
 المدعي عليه الذي من جملة قوله مع حضور مورثي المدعي هذا ومشاهدتهم لذلك وعدم
 الدعوى مع عدم المانع اذ لم يصرح من الشهود بترك الدعوى من مورثي المدعي تلك
 المدة وهو المانع من سماع الدعوى بناء على ما سطر بلائحة المحاكم وأماماد كره حضرة
 المفتي من ان وضع اليد دليل الملك و بان الشاهد اذا فسر للغاضي بانه يشهد بعينة اليد
 لا تقبل شهادته و بان التصرف القديم ووضع اليد من أقوى الحجج فلا دخل له في هذا
 الموضوع اذ ليس القصد الآن اثبات الملك لواضع اليد بل القصد اثبات ما ادعاه من
 الدفع بترك الدعوى من المورثين المدة التي ذكرها مع التمكن منها هذا وما أجراء حضرة
 قاضي ملوى المذكور في هذه المادة من طلب اقامة البينة على وضع اليد قبل سؤال
 الخصم وجوابه بالاقرار أو الانكار عما لا ينبغي وكذا ما ذكره المدعي من ان نصيبه
 بالارث في هذا المهدود ثلاثة فراريط وثلاث وربع وثمان قيراط وثلاثة أنجاس من حبة
 لم تظهر صحته بل الذي تبين من قسمة المهدود على الاولاد المذكور الثلاثة الايل لم
 عن أبيهم ان يخص كل واحد منهم بمائة ثمانية فراريط وبعوت أحدهم وهو هو يريد عن
 بناته المستحقات لثاني نصيبه فرضا وأخويه لا يبيعه المستحقين للباقي تعصيا بما يؤل لابي
 المدعي من أخيه قيراط وثلث أيضا فيجتمع له تسعة فراريط وثلث وبعوت ابي المدعي
 المدعو أبا زيد عن زوجته وأولاده المذكورين يؤل لزوجته ثمن ذلك وهو قيراط وسدس
 فيكون الباقي من نصيب ابيه ثمانية فراريط وسدس قيراط وبقسمة ذلك الباقي على
 أولاده الاربعة الذين من جملتهم المدعي يخص كل بنت من بناته الثلاث قيراط ونصف
 وثمان وسهم ويخص المدعي ضعف ذلك وهو ثلاثة فراريط وربع قيراط وخمس
 من سهم فليمنظر وقت إعادة المرافعة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بمكاتبة من
 مجلس الاحكام مورخة ٢٢ صفر سنة ١٣٠١ تتضمن طلب اعطاء الافادة عما يتعلق
 بالاعلام المسطر من محكمة مديرة بجرجال المؤرخ ٣ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ في مادة
 قتل شخص يسمى عبد العال احمد من العثمانية التابعة لتلك المديرية السابق وروده
 للاحكام من استئناف قبلي وأرسل للمحكمة الكبرى وكتب عليه من حضرات ارباب
 المجلس الشرعي فيم ابارجاءه لحضرة فاضيه لاستيفاء ما تراهي لحضراتهم من القصور
 وباعادته للمديرية لما ذكر ورد أخيرا مشروحا عليه من حضرة القاضي الموما اليه بما

وآه من عدم لزوم تغييره وأن يعرض ذلك على هذا الطرف وما تصدر به الفتوى يعمل
 به ويبحث الى المحكمة الكبرى والآن ورد شرحها بما وافقة رؤيته بهذا الطرف كمرغوب
 قاضي جرجا وبالأط-الاع عليه وجد-س-طرابضا هره من حضرات ارباب المجلس في ٨
 شعبان سنة ١٣٠٠ ما حاصله انه حين سئل المدعى عليه المذ كوربه اجاب بالانكار
 للدعوى المذكورة فيه ووجدها كليا وحيث كان من جهة الدعوى المذكورة موت
 المتوفى وانحصار ارثه في وارثيه المذ كورين به فاللازم اثبات الموت والوراثة وانحصار
 الارث بطريقة الشرعي والحكم بذلك قبل الحكم بالقصاص ولا يكفي في ذلك ما ذكر
 بالاعلام من ثبوت موته وانحصار ارثه في وارثيه ضمن دعوى شرعية محرر بها اعلام
 من ذلك الطرف في ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ ما لم يعترف بذلك المدعى عليه أو كان
 الثبوت السابق في وجهه فيرد المحضر قاضيه للاستيفاء كما هو لازم شرعا في كتب من
 حضرة القاضي المذكور في ٢١ شوال سنة ١٣٠٠ ما حاصله انه بمراجعة كتب
 المذهب ظهر أن الحكم بالنسب الذي هو عين الحكم بالوراثة من المسائل التي يتعدى
 فيها القضاء الى كافة الناس ولا يقتصر على المقضى عليه وساق عبارات من كتب
 المذهب دالة على ذلك منها قول الاش-بناه والقضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى
 الى غيره الا في خمسة ففي اربعة يتعدى الى كافة الناس وهي الحرية الاصلية والنسب
 وولاء الاعتاق والنكاح وزاد المحوى خامسة وهي ما اذا حضر رجلا وادعى عليه حقا
 لموكله وأقام البينة على انه موكله في استيفاء حقوقه والخصومة قبلت ويقتضى بالو كالة
 ويكون القضاء عليه قضاء على كافة الناس لانه ادعى عليه حقا بسبب الو كالة فكان
 اثبات السبب عليه اقبالا على الكافة حتى لو حضر آخر وادعى عليه حقا لا يكلف الى
 إعادة البينة على الو كالة وذ كره أيضا في الدر من الاستحقاق وأقره محشيه ابن عابدين
 ونقله في تنقيح الحمادية من كتاب القضاء وذ كره ابو السعود في حاشيته على من لا مسكين
 في الاستحقاق عن البحر ونصه القضاء بالبينة حجة متعددة الى الكافة في العتق والنكاح
 والنسب والولاء وفي الوقف يقتصر على المقضى عليه في الاصح وحيث كان صريح هذه
 النصوص ان الحكم بالنسب حكم على الكافة وقد ثبت في ضمن دعوى شرعية من
 خصم على خصم وحكم به بالموت في تاريخ ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ فلا احتياج
 لتغيير هذا الاعلام ثم كتب عليه من ارباب المجلس الشرعي المذ كور في ١١ ذي القعدة
 سنة ١٣٠٠ ان ما قاله حضرة القاضي من ان الحكم بالنسب حكم على الكافة هو
 المنقول في كتب المذهب الا ان المنصوص عليه ايضا فيها ان الحكم عند جوده لا بد
 من ثبوته فاللازم حينئذ ثبوت الحكم المذ كور بطريقه الشرعي قبل الحكم بالقصاص
 حيث كان المدعى عليه جاحدا للحكم المرقوم فيرد هذا الاعلام لحضرة قاضيه للاستيفاء
 كما هو لازم شرعا ثم كتب عليه حضرة القاضي في ١٥ محرم سنة ١٣٠١ ما حاصله

انه حيث كان الحكم بالنسب حكما على الكفاة وهذا المدعى عليه لم يخرج عن الكفاة فصار مقتضيا عليه والنصوص عليه في كتب المذهب ان من صار مقتضيا عليه لا تسمع دعواه بعده فلعل ما اجاب به السادة المذكورون مفروض في الامور التي يكون القضاء فيها ليس قضاء على الكفاة وكذا اقرر في بند ١٧ من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية ان كل حكم صدر مترقا على يئنه او اقرارا او فصول ثم جده المحكوم عليه الخ لم يسمع منه ذلك وحيث ان المحكوم عليه بالقصاص هو من ضمن الكفاة المحكوم عليهم بالنسب فلا وجه لاثبات النسب ثانيا في وجهه ولا عبرة بانكاره وبهم يذيرى أنه لا لزوم لتغيير هذا الاعلام وبعرض ذلك على حضرة الاستاذ شيخ الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية فتاوى صدر به فتواه يكون الاجراء بموجب (اجاب) ان ما افاده حضرات ارباب المجالس الشرعية المذكور من انه وان كان الحكم بالنسب حكما على الكفاة الا ان الحكم عند جوده لا يد من ثبوته في محله لانهم لم يفرقوا في ذلك بين ان يكون الحكم حكما لا يتعدى أو يكون حكما على الكفاة وما ذكره حضرة القاضي في تمسكه في عدم لزوم تغييره بما ذكر في بند ١٧ من لائحة اجراءات المحاكم من انه اذا صدر حكم شرعي مترتب على اقرار أو يئنه أو فصول عن الخلف وتحرر به اعلام شرعي مستوف حكمه الشرائط الشرعية وسجل بالسجل المصان ثم جده المحكوم عليه أو أتى بدفع لم يذكره في الدعوى الاولى لا يسمع ذلك منه متى وجد الاعلام مطابقة للسجل على فرض كون المقصود منه عاما يشمل ما نحن فيه غير كاف لانه لم يظهر استيفاء اللازم هنا لعدم السماع اذ لم يتضح والحال هذه كون ذلك الاعلام الصادر بالوصاية والوراثة والوفاة وحصر الارث مستوفيا حكمه الشرائط الشرعية وسجلا بالسجل المصان وانه وجد مطابقة للسجل اذ لم يرسل الاعلام المذكور ولم يطلع عليه ليعلم استيفاء الشرائط ولم يوقف على انه وجد مطابقة لما في سجله ولم يذكر ذلك في الاعلام الصادر بثبوت القتل من طرف حضرة القاضي بعد الدعوى والجوهر مع ان ذلك البند مضمونه تخصيص القضاة بعدم سماعهم مثل ذلك بمعنى انهم ممنوعون من السماع في مثله لكن حيث كان القضاء بالقصاص يتوقف صحته على الحكم بالوفاة والوراثة وحصر الارث وهم ممنوعون عن سماع الدعوى في ذلك من حيث التخصيص يكون الحكم بالقصاص موقوفا على ثبوت ما ذكره حيث اعتبر ذلك شرطاً في صحته الى ان يثبت بطريق شرعي أو يصدراً أمران بسماع ذلك فيصير اثباته فلم يتم أمر الحكم بالقصاص حينئذ اذا كان الحكم الصادر بالوصاية والوفاة والنسب وحصر الارث من هذا القاضي ضمن دعوى شرعية من خصم على خصم آخر غير المدعى عليه القتل وكان من اللزوم اثبات ذلك لكونه شرطاً لصحة القضاء بالقصاص عند جود الخصم وصدور الحكم به من هذا القاضي المتراعى لديه كان يكفي به الحال هذه ان يصدق القاضي المدعين بعدم جود الخصم على صدور الحكم منه بما ذكره

أخذ الطريقين في اثبات الحكم كما قال به الامام الاظم وأبو يوسف وصح رجوع محمد اليه كما نقله في ردالمحتار في أوائل كتاب القضاء وبه يندفع الاشكال مع أنه ربما يقال ان البند المذكور وكذا ما ذكر قبله في البند الرابع عشر من هذه اللائحة موضوع في انكار الاموال والحقوق المحكوم بها على شخص حكما الراميا ثم يحسد المحكوم عليه ذلك الحكم أو واره منه بالتزوير وسد الباب المنازعات والشقاق في غير هذا الموضوع وظائره وبالمجمل لا يرى تنفيذه هذا الاعلام بدون اجراء طريقة لا ثبات الوقاة والنسب وحصر الارث والوصاية المدعى بها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادة من نائب محكمة مديرية الفيوم مؤرخة ١٧ ج سنة ١٣٠١ ومعهما صورة مرافعة ومضمون هذه الافادة انه رفعت لدى قاضي المديرية الدعوى المذكورة وباطالة مراجعة المحكم عليه من حضرة القاضي حصل عنده اشتباه في عدم استيفاء الحدود لان صاحب الحد البحري المذكور بالاسم والنسب ولم يذكر عدم وجود مشاركه في النسب والقبلي موجود في البلد من يشاركه في هذه الشهرة والتقدير باراضى الميرى لم يذكر فيه الفاصل وكذا شاهد اوضح اليد لم يشهد اى عاينة وضع اليد وانما شاهد اوضح اليد ليس الا ولهذا الاشتباه طلب الاستعانة من مفتى المديرية عن صحة هذه الدعوى او عدمها وعلى صحتها لو اتى المدعى عليه برفع صحيح يقبل منه أم لا وتكررت الخسائبات لحضرته فلم يغده بشئ ورغب بالافادة ومضمون المرافعة المذكورة المؤرخة صورتها ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ انه حضر رجلان ذكر فيهما من ناحية اللاهون وادعى أحدهما على الآخر بان المدعى يملك قطعة أرض خالية عن البناء والجدران بالمحلية بجهتها الشرقية يحيط بها حدود أربعة القبلي ينتهى المنزل ملك عوض الله بن على الشهير بالاسيدى والبحري المنزل ملك محمد بن رضوان بن رضوان والشرقى ملك فضاء الميرى والغربى لدرب غير نافذ وهذه الارض ملوكة له ووضع يده عليها الى تاريخه والآن قام المدعى عليه المذكور يعارضه في وضع يده بغير حق ويطالبه بعدم المعارضة له في ذلك ويسال سؤاله سئل المدعى عليه عن دعوى المدعى فانه ذكر دعواه ملكيته للارض المحكومة المذكورة ووضع يده عليها وادعى انها ملك له ووضع يده عليها الى الآن وان المدعى المذكور متعرض له في وضع يده وانه يطالبه بعدم التعرض له بغير حق شرعى وطلب من كل يمنية فاحضر كل منهما شاهدين شهدا له بالملك طبق ما ادعى حرفا بحرف وزكيت الشهود في حكم لكل منهما باحقية له لنصف الارض المذكورة وأمر بالامتثال فامتثلا (اجاب) وردت مكاتبتكم المؤرخة ١٧ ج سنة ١٣٠١ ومعهما صورة المرافعة المؤرخة ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ وكذا اربع أوراق في هذه المسألة مرسلة من طرف حضرة مفتى المديرية احداها نسخة من صورة الدعوى مرفوعة مع هذا أيضا وردتكم في هذه المكاتبة افادة لكم عما هو موضح فيها والجواب عنها ان ما ذكر في الحد

البحري من بيان اسم صاحب الحد الى جده كاف اذا حصل به التعر يف بان لم يشاركه
 في مجموع ما ذكر في تعريفه أحد في البلد والا فلا بد من ذكر ما يتميز به في الانقروية من
 الثاني في دعوى العقار اذا ادعى دارا أو عقارا لا تسمع دعواه الا يتعر يفها وتعر يفها
 لا يكون الا بذ كرا الحد ودفيد كرا الجيران باسمائهم وآبائهم واجدادهم واللقب الذي
 يعرف به وان كان يعرف باسمه واسم أبيه وجده لا يحتاج الى ذكر اللقب وان كان
 التعر يف لا يحصل الا بذ كرا اللقب بان كان يشاركه في المصر غيره في ذلك الاسم
 والنسب كالموفا لاجدين محمد بن جعفر فبهذا لا يقع التعر يف لان في المصر من يشاركه
 في الاسم والنسب فلا بد من ذكر اللقب اه ومثله في الخانية من دعوى الدور
 والاراضي وما ذكر في الحد القبلي من انه لمنزل ملك عوض الله بن علي الشهير بالسيسي
 وذ كرت في الافادة انه موجود في البلد من يشاركه في هذه الشهرة فان كان موجودا فيها
 من يشاركه في اسم عوض الله بن علي السيسى لا يكتفي بها وان تميز بذلك عن غيره في بلده
 كفي ذلك اذا مدار على التعر يف لا على كثرة الحروف وعدم ذكر الفاصل في الحد
 اشترقي ان كان هناك فاصل لا يكفي في مثل ذلك قال في الهندية من الفصل الثالث فيما
 يتعلق بدعوى العقار من الدعوى اذا ذكر أحد الحد ودل على أراضى المملوكة يصح
 وان لم يذكر انها في يد من لكن يشترط ان يقول والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول
 العمادية اه وأيضا ما ذكر في الحد الغربي من انه لدرب غير نافذ لا يكفي الا اذا نسبوه
 الى ما يعرف به فلو كان لا ينسب الى شيء لا بد أن يذكر انه لدرب في محلة كذا مثلا
 كما يستفاد من جامع الفصولين حيث قال في الفصل السابع كتب في الحد الرابع
 لزريق الزقية أو الزقاق واليه المدخل أو الباب لا يكفي لكثرة الأزقة فلا بد أن ينسبها
 الى ما تعرف به ولو كانت لا تنسب الى شيء يقول زقية بها أي بالمحلة أو القرية
 أو الناحية ليقع به نوع معرفة اه ومثله في الخانية وشاهد اوضع اليد من طرف
 كل من الخصمين اذا لم يذكر اسمائهم اوضع اليد سالهما القاضي عن سمع شهادته
 بيده او عن معاينة لانهم اقراره بانها بيده وظنا انه بمجرد اقراره تثبت بيده
 فما لم يذكر انهما معا ينيده لا تقبل كما ذكره في الانقروية من نوع في معرفة الخارج
 من ذي اليد من الدعوى وما ذكره من الدفع الذي اجعل في هذه الافادة ووضح
 في الافادة المهررة منكم لضمرة المفتي في ٣ ج سنة ١٣٠١ المشروح عليها هذا
 الطرف المرسل اليكم ضمن هذه الاوراق وهو انه ذكر بعد الحكم وقبل تحرير الاعلام ان
 المدعى الاول اقرب طائعا بانها لاحق له في قطعة الارض المدعى فيها ولم يذكره قبل الحكم
 لا يقتضى نقض الحكم على فرض صحته حيث أتى به بعد الحكم وانقطاع المنازعة مع
 كونه ذا يد وفي التنقيح من الدعوى واذا قال المدعى بعد القضاء المقضى به ليس
 ملكي لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكي وهذا لأن قوله ليس ملكي

يتناول المحال وليس من ضرورة تقي المحال انتفاؤه من الاصل بخلاف قوله لم يكن ملكي
 من العاشر من قضاء التتارخانية اه وقوله بعد القضاء وانقطاع المنازعة لاحق لي في
 الارض تقي للحق في المحال وهو ذويد ولا منازع فلا يبطل القضاء السابق ويلغو وأما
 ما اشار اليه حضرة المفتي في بعض كتاباته من عدم سماع الدفع بناء على بند ١٧ من
 لائحة اجراءات المحاكم الشرعية فبحسب ما يظهر من سياق البند المذكور ان عدم
 سماع الدفع هو في صورة الحكم الشرعي الذي تحرره به اعلام شرعي صحيح ولم يذ كر في
 الدعوى الاولى وهنا بناء على ما ذكرتم لم يوجد ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)
 بافادة من نظارة المحقانية في ١٣ ذي القعدة سنة ١٣٠١ مضمونها انه علم من
 مكاتبه اليها من طرف حضرة مفتي افندي مديرية الفيوم في ٢٠ رمضان سنة ١٣٠١
 ان حضرة قاضي افندي المديرية استفتاه في مسألة رفعت لديه تتعلق بتداعي سعيد بن
 سيد احمد على امرأة تسمى عديلة بمواش وغيرها وبعد ان اعطى الجواب عنها بمآراء
 احييت له ثانيا بالاكيفية التي اوضحها حضرة القاضي ولذا رام النظر في ذلك وافادته
 بما يوافق وحيث مما اوضحه القاضي يرى انه مع ما اجاب به المفتي لا زال حاصله عنده
 اشتباه واذا تسكون الفتوى الخامسة للتراع من خصائص فضيلته كم عملا بنص بند ٢٢
 من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية والاوراق التي تتعلق بذلك مرسله لطرف
 حضر تسكم لا اطلاع عليها والافادة بما يترامى ومضمون صورة الدعوى المذكورة
 حضر لدينا الرجل المكلف سعيد بن سيد احمد بن احمد من ناحية بيوم فيوم
 وحضرت بحضوره المرأة المكلمة عديلة بنت علي بن حسن الشهيرة بزهره من ناحية
 منشية عطيفة المحقق معرفتهم ما بشهادة محضره تحتعاش عيا وادعي سعيد هذا الذي
 حضر على عديلة هذه التي احضرها معه بقوله ان لي عند عديلة هذه المدعى عليها خمس
 جاموسات اثنا سن كل واحدة منهن ست سنوات قيمة الخمس المذكورة يوم الابداع
 احدى وثلاثون جنين ابنتون ذهبا جريد ارايح ضرب النعسا وحلقا ذهبا قيمة ما قتان
 وسبعون قرشا صاغا اميرية من صنف القروش الفضة الجيدة الرايحة ضرب مصر ومجرب
 ذهبا احر جيد اقيمتها ست مائة قرش وثلاثون قرشا كل مجرب من مائة قيمته ثلثمائة
 وخمسة عشر قرشا ومشرقا ذهبا قيمته سبعون قرشا صاغا اميرية من صنف القروش
 الفضة الجيدة الوازنة ضرب مصر وخزما ذهبا قيمته ستون قرشا صاغا ايضا حلة فضة
 رائحة وازنة ضرب مهر اودع جميع هذه الاشياء المذكورة عند عديلة هذه المدعى
 عليها في ابعادية معروفة بابعادية شاك من الاراضي التابعة لناحية بيوم فيوم سنة
 ١٢٩٦ هجرية في يوم اثني عشر خلت من شهر ربيع الاول من السنة المذكورة
 وان جميع هذه الاشياء المذكورة قائمة تحت يد عديلة هذه المدعى عليها الى الآن
 فعليه اردها الى فامرها باحضارها لابرهن عليها انها ملكي ولاشارة الشهود اليها وقت

الشهادة وسأل سؤاله عن ذلك سئلت عديلة المدعى عليها هذه عن دعوى سعيد بن
سيد احمد المدعى المذكور فاجابت بالانكار لدعوى هذا المدعى المذكور ووجدتها مجردا
كأيا فطلب من سعيد بن سيد احمد هذا المدعى بيئته تشهد له شرعا طبق دعواه فاحضر كلا
من سيد بن هواري بن شاهين من ناحية بهيت الحرفيوم وجودة بن أبي المنجد بن
زعفراني من ناحية قدمين فيوم واستشهد بهما على دعواه هذه فشهد كل منهما على
انفراد في وجه المدعى عليها المذكور عديلة هذه عقب الدعوى من المدعى والجواب
بالانكار من المدعى عليها هذه بلفظ أشهد بان سعيد بن سيد احمد بن احمد هذا المدعى
المذكور كان أودع عند عديلة هذه المدعى عليها بافت على بن حسن خمس جاموسات سن
كل واحدة منهن ست سنوات قيمتهن يوم الايداع احدى وثلاثون جنيها يندو ذهبيا جيدا
رائجا ضرب النيسا وحلقا ذهبا الى آخر ما ذكر في الدعوى حرفا بحرف الى قوله وان
جميع هذه الاشياء المذكورة قائمة تحت يد عديلة هذه المدعى عليها الى الآن هذا ما شهد
به المذكوران ولما أرسلت هذه الصورة الى حضرة مفتي المديرية بافادته في ١٣
رمضان سنة ١٣٠١ تتضمن حصول اشتباهه فيها اذا ذكر المدعى في دعواه قيام يد
المدعى عليه هل تصح الدعوى بذكر القيمة واذا قلتم بذلك فهل اذا ثبت المدعى وضع
يد المدعى عليه على هذه الاشياء يجبر على احضارها كما هو الشأن في المنقول أو هو
خاص بما عدا الوديعة اذ الواجب فيها التخلية ومع هذا فهل يحكم بالقيمة أو بالاعيان
المدعى بها وهل الذهب اذا دخلته الصنعة صار قيميا يكتفي بذكر قيمته عند قبضته الامل
الافادة بالنصوص الشرعية كتب عليها مفتي المديرية الشيخ محمد الخضر اوى بتاريخ
١٦ رمضان مانصه الحمد لله وحده بالاطلاع على هذه الصورة وجدت غير مستوفية
شرعا لان المدعى لم يذكر الوزن بالمشاعيل في الحلق والنجر بن والمشراف والخزام
المذكورين بالدعوى وهذا لازم كما انه ان كان ذلك خالصا من الغش يلزم التصريح به
وان كان فيه غش يذكر نحو العشرة تسعة او العشرة ثمانية كما صرح بذلك علماءنا ولا
يدفي دعوى الوديعة ايضا من ذكر ان لي عنده كذا قيمته كذا فأمره ليحضره لا قيم البينة
على انه ملكي ان منكر اوان مقرأ فأمره بالتخلية حتى ارفع كما صرح بذلك غير واحد
والهضر اسم لما كتب فيه ما جرى بين الخصمين من اقرار وانكار والحكم ببينة أو
نكول على وجه يرفع الاشتباه وهذا لا يصلح شاهد معرفة والله أعلم فكتب له القاضي
كتابة مضمونها بالاطلاع على ما أفاده المفتي زاد الاشتباه اذا التعليل لعدم
استيفائها بالاعمال التي ذكرها لا ينتج وذلك لان قوله لان المدعى لم يذكر الخ غير لازم
بل اللازم ذكر القيمة لتقوم بها الصنعة كما هو منصوص عليه في الكتب التي بأيديه وقد
ذكرت وقوله ولا يدفي دعوى الوديعة الخ مذكور في هذه الصورة والساقط منها لفظ ان
منكر اوان مقرأ وهذا وان كان لا بد من ذكره في الدعوى غير انه مخصوص بغیر دعوى

الوديعة اذ لا يصح الامر بالا حصار لان الواجب فيها التخليه لا التقل كما هو منصوص عليه في المعبرات على ان تصوير دعوى الوديعة بالتصوير الذي ذكره مدعي كورفي المعبرات على سبيل الابتغاء ومن البين ان تركه لا يوجب خلافا في الدعوى وقصارى الحال انه يؤمل الافادة بما يتقطع عرق الاشتباه وان كان الحال مشتبها عليه أيضا فليغده المستفتى سعادة شيخنا شيخ الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية وما تصد به فتواه يكون العمل بمقتضاه فكتب من حضرة مفتي المديريه لنظارة المحقانية في ٢٠ رمضان سنة ١٣٠١ بورود هذه الصورة طى افادة من حضرة قاضي القیوم كتب عليها بما هو واضح ثم وردت له بما هو مسطر أعلاه وبهذه الحال فما فائدة طلب الفتوى منه وان الافادة المذكورة مرسله من طيه لا نظر فيها كتب منه ومن حضرة القاضي الموما اليه والزام كل بالوقوف عند حده حسب اللائحة والافادة بما يصدر به الامر وكتب من المحقانية الى هذا الطرف ما سبق ذكره (اجاب) وردت مكاتبة المحقانية باحدى الاوراق الثلاث طى هذا المؤرخة ١٣ الجاري بناء على ما يبدى من حضرة مفتي افندي مديريه القیوم وقاضيه فيما يتعلق بدعوى سعيه من سيد احمد على عدلية بمواش وغيرها على سبيل الايداع المتراعى فيها بما اوضحه حضرة القاضي المذكور انه مع ما اجاب به المفتي ما زال خاص لا عنده اش تباه فيها وان الفتوى الحاسمة لذلك من خصائص هذا الطرف عملا بنص بند ٢٢ من لائحة اجراء ان المحاكم الشرعية ورام الافادة بما يتراعى في ذلك والجواب عنها انه اذا ادعى مدعي ايداع اشياء عند المدعي عليه دعوى صحيحة ويدينها بما معتبر اشترعاو بين مكان الايداع وذكر انها فائقة في يد المدعي عليه الى الآن وطلب ردها واحضارها اليها في الدعوى والشهادة المقتضى ذلك ان المدعي عليه منكر وانكر المدعي عليه دعواه انكارا كليا وانافى المدعي بينة عادلة على ما ذكره الذي من جلته قيام هذه الاشياء في يده الى الآن فانه يؤثر المدعي عليه باحضارها اليها في الدعوى والشهادة لان الاشارة شرط لصحة الدعوى والشهادة في القائم غير المتعذر مشاهدته فان احضرت يكتب بالاشارة اليها عن البيان في الدعوى والشهادة والا فان تعذرا وتعسر احضارها بان لا يدري مكانها ولا يمكن توجه القاضي او امينه للاشارة اليها المانع فان كان المدعي به قيميا يكتب بذكر قيمته لان عين المدعي تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاشترط بيان القيمة لانها شئ تعرف العين المسألة كما في غاية البيان وفي شرح ابن السكال ولا عبرة في ذلك للتوصيف لانه لا يجدي بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة اليه اشير الى ذلك في الهداية كما في ردالمحتار وان كان مثليا ولم يشر اليه لا بد فيه من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر كما في التنوير وقد ذكر وان المثلي هو المكمل والموزون والاعددي المتقارب لكن ليس كل موزون مثليا بل كثير من الموزونات ليس بمثل بل من ذوات القيم كالقيمة

١٣٠١

١٦

والقدر وأنه ليس المراد بالمثل ما يوزن عند البيع مثل الأيل ما تكون مقابلة بالمثل من
مبني على الوزن أو الكيل أو العمد ولا يختلف بالصنعة وقد فصل الفقهاء المثليات
وذوات القيم ولا احتياج إلى ذلك بل الضابط أن ما يوجد له مثل في الأسواق بلا تفاوت
يعتد به فهو مثل وما ليس كذلك من ذوات القيم كما في حواشي الدر وتنجيح الحامدية
فإذا كانت تلك المصوغات المدعى بها مما يوجد مثله في الأسواق بلا تفاوت يعتد به من
حيث الصنعة فهي مثلية ويلزم إكراه الدعوى بها عند عدم وجودها والإشارة إليها ذكر
جنسها ونوعها وصفاتها وقدرها لتكونها من ذوات الأمثال حينئذ ولا يكتفى بذكر
قيمتها على ما سبق توضيحه وما في جامع الفصولين وفصول العمادى من الفصل
السادس وغيرهما كالحندية من الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنقول من أنه
ينبغي أن يكون لفظ الدعوى في الوديعة أن إلى عنده كذا قيمته كذا فأمره ليحضره
لا يبرهن على أنه ملكي لو كان منكرا ولو مقر فأمره بالتخليصة حتى أرفع ولا يقول فأمره
بالرداذا الواجب في الودائع الخلية لا الرد وانما يؤثر بالاحضار لو منكر الودعة مقر أو في
دعوى الوديعة المحجورة لا بد أن يقول لو كانت فائدة فعليه رد ما أولوها لك فاعليه رد
مثلها أو قيمتها بعد الجحود إذا هلك قبل الجحود لا يوجب الضمان ولو مهلكة ينبغي
أن يذكر من جهته إذا استهلك قبل الجحود من غيره لا يوجب ضمان المودع وأما بعد
الجحود فيوجب ضمانه وضمان المستهلك اه فالمراد هذه الألفاظ أو ما يفيد مفادها
وهنا حيث ذكر المدعى ما يفيد جحود المدعى عليها فطالب الردية يكون في محله لا يمكن
يتضمن هنا من هذه الدعوى أن هذه المصوغات من المثليات فيلزم فيها ما يلزم في المثليات
أو من القيميات فيكتفى فيها بما يكتفى به في القيميات فترده هذه الحادثة لقاضيا
لاستيفاء ما يلزم فيها شرعا فإن بين المدعى المصوغات المذكورة جنسا ونوعا وصفة
ووزنا وقيمة وعلم من ذلك أن مثلها موجود بالأسواق بلا تفاوت يعتد به من جهة
الصنعة تكون من ذوات الأمثال وإذا ادعى قيامها الآن في يد المدعى عليها وأقام البينة
العادلة بعد الإنكار على ذلك نجا بر على احضارها كباقي المدعى به فيها لا جمل له ولا
ثبوت ليشار إليها في الدعوى والشهادة فلم يتيسر الاحضار ولا الإشارة إليها بالتوجه
إليها كتنفى بالبيان الذي يذكره حيث كان مستوفيا وإن علم أنها مما يتفاوت
بالصنعة وخرجت عن المثليات إلى القيميات كتنفى بما ذكره لو لم يتيسر الإشارة ففى
الحندية من الفصل الثاني إذا ادعى على أحد ألف دينار بسبب الاستهلاك أعيانا
لا بد وأن يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا لا بد وأن يبين الأعيان فإن منها
ما يكون مثليا ومنها ما يكون من ذوات القيم كذا في الفصول العمادية اه وفيها قبل هذا
ادعى عينا فيدرجها فإراد احضارها في مجلس القضاء فانكر المدعى عليه أن يكون في
يده فجاء المدعى بشاهدين شهدا أن هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ

بسنة تسمع ويجبر المدعي عليه على احضاره كذا في خزنة المفتين اه وهـ ذان ناقش فيه في نور العين في أول الفصل السادس بان ماذكر استصحاب وهو حجة في الدفع لافي الاثبات ولا شك ان ماذكر من قبيل الاثبات الى آخر ماذكر به بعد نقله نظير ما تقدم لكن ما هنا ادعى المدعي قيام الاعيان الى الآن وكذا ذكر شهوده فلا يرد ماذكره ومتى استوفى الحكم شرائطه مع انكار المودعة يحكم عليها بالاضمان عند عدم قيام الاعيان من خلاف الذهب في المصوغات الذهبية عند التفاوت بالصناعة فحذر عن الربا كما صرحوا به في ضمان مثل ذلك وفي غيرها منه أو من الفضة لعدم هذا المظور فيه وعند القيام تؤمر بالرد ويقضى به حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من قاضي اسكندرية بإفادة في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٠١ عن مراعاة صدرت لديه وحضر في أعضاء المجلس الشرعي مضمونها ادعى سليم افندي عرفى يوز باشا من مستودعي الجهادية ابن المرحوم محمد كاشف بن حسين أخا على المصونة صديقة البالغة العاقلة بنت احمد قبودان صفدر ابن المرحوم محمد صفدر جركس المحاضرة معه بالمجلس الشرعي بمحكمة اسكندرية بين يدي الحماكم الشرعي وحضرات أعضاء المجلس الشرعي حضرة مولانا الشيخ محمود البوريني والشيخ احمد المسيري بقوله ادعى على المصونة صديقة بنت احمد قبودان صفدر ابن المرحوم محمد صفدر جركس هذه وأشار اليها بيده وهى الوصى الشرعية من قبل حضرة مولانا السيد عبد الرحمن افندي نافذ قاضي مصر حالا الشهير بذلك حسبما أقامها وصيا عامة على ابنها مصطفى القاصر الملقب بغالب بن حسن افندي غالب بن محمد غالب الوصاية الشرعية بطريقها الشرعي وقبلت منه ذلك لنفسها كما بين ذلك بالاعلام المهر من محكمة مصر الكبرى بتاريخ ٢١ شعبان سنة ١٢٩٧ المتقولة صورته من سجل المحكمة المذكورة في ٢٦ رمضان سنة ١٢٩٧ بانه فيما قبل تاريخه توفي عثمان افندي غالب ابن المرحوم محمد بك غالب ابن المرحوم اسعد اغا الاسلامبولي وانحصر ميراثه الشرعي في كل من زوجته الست وصف كل بنت عبدالله من مهاجرى الجراكسة المشهورة بذلك وفي ابن أخيه شقيقه المرحوم حسن افندي غالب المرزوق هو والمتوفى المذكور لوالدهما المرحوم محمد بك غالب ابن المرحوم اسعد اغا الاسلامبولي الشهير بذلك من والدتهما المرحومة الست عائشة بنت عبدالله المرلى معتقة المرحوم محمد بك غالب المذكور التي اعتمها وهو يملكها هو مصطفى غالب القاصر من غير شريك وثبت ذلك بين يدي حضرة مولانا الحماكم الشرعي بالثغر الاسكندري حالا المشار اليه بوثائق شرعية بطريقه الشرعي بعد تقدم دعوى شرعية وتحرر بذلك اعلام شرعي من محكمة اسكندرية في ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ المقيدي في السجل المصان المشمول مصطفى غالب القاصر المذكور بوصاية والدته صديقة المذكورة المدعى عليها على الوجه المشروح وان عثمان افندي غالب المذكور أعلاه

في حال حياته وصحته وسلامته ونفوذه تصرفاته الشرعية تزوج المصونة ووصف كل
 المذ كورة بنكاح صحيح على صداق قدره بمجمله ثلاثة آلاف وخمسمائة قرش من
 القروش الفضة المصرية الصاخ الديواني باقى بذمته ومؤجله ألف وخمسمائة قرش من
 القروش المذ كورة باقى بذمته أيضا ودخل بها وعاش بها معاشرة الأزواج جملة ذلك
 خمسة آلاف قرش وان وصف كل المذ كورة قبضت من ذلك مائة قرش عمه صاخا
 ديوانيا من زوجها المذ كوروصا والباقي لها بذمته أربعة آلاف قرش وتسعمائة قرش
 من القروش المذ كورة دينها بذمته وتوفي قبل ان يؤديه أو شيئا منه اليها وصار مبلغ
 الاربعة آلاف وتسعمائة قرش المذ كور دينها في تركته للمصونة ووصف كل المذ كورة
 أعلاه وقد انحصر ارضه الشرعي في ورثته المذ كور بن أعلاه وان المصونة ووصف كل
 روجة المتوفي المذ كور وكاتى في جميع أمورهما وكافة شؤونهما وفي قبض مالهما من
 المحرق والديون وفي الخصومات والدعاوى وفي الاقرار والانكار والصلح والابراء
 والبيع والشراء تو كى لاعامام فوضا لقولى ورأى وقه لى وقيلت منها ذلك لنفسى
 قبولا شرعيا وان المرحوم عثمان افندى غالب المذ كور له تركه تحت يد المصونة
 صديقة المدعى عليها هذه تقي بالدين المذ كور وتزيد عليه واطالب من حضرة مولانا
 الحاكيم الشرعى ان يأمرها بدفع مبلغ الدين المذ كور أعلاه لى مما تحت يدها من تركه
 المتوفى المذ كور لا حوزة له وكاتى المذ كورة وأسأل جوابها عن ذلك وكر المدعى
 المذ كور ان تأخير جميع الصداق بذمة الزوج المذ كور عادة للترك وذلك بعد التعريف
 عن المدعى والمدعى عليها بشهادة كل من فلان وفلان بطريقه الشرعى وصدقت
 المصونة ووصف كل المذ كورة الحاضرة يوم تاريخه بالجلوس الشرعى على تو كى لها سليم
 افندى عرفى المذ كور التوكيل المرقوم على الوجه المسطور بالدعوى بعد التعريف
 عنها بشهادة كل من فلان وفلان التعريف الشرعى وسئل من المدعى عليها عن دعوى
 المدعى فاجابت بالاعتراف بصايتها على ولدها مصطفى غالب القاصر ابن المرحوم
 حسن افندى غالب من قبل حضرة مولانا عابد الرحمن افندى نافذ قاضى مصر حالا
 وبوفاة المرحوم عثمان افندى غالب وانحصار ميراثه في زوجته الست ووصف كل وابن
 اخيه مصطفى غالب القاصر المذ كور وبتوكيل سليم افندى عرفى المذ كور عن زوجته
 وصف كل المذ كورة التوكيل المرقوم على الوجه المسطور وانها لا تعلم ان كان المرحوم
 عثمان افندى المذ كور دفع للزوج جة المذ كورة شيئا من الصداق المطالبة به وكذا
 لا تعلم مقدارها والذي تعلمه هو ان المتوفى المذ كور ترك حصته في منزل باسكنندرية
 كائن بخط حارة البركة قدرها النصف اثنا عشر قيراطا تحت يدها قيمتها تقي بالدين
 المدعى به وكلف سليم افندى عرفى الوكيل المذ كور رايتا دعواه المذ كورة بالقيمة
 الشرعية فاحضر حضرة مصطفى افندى جركس من مستودعى المالية المقيم باسكنندرية

ابن المرحوم احمد بن عبد الله والتمس الاستماع الى شهادته فشهد على انفراد
 عواجه المدعى عليها المذ كورة بحضورها وحضور المدعى المذ كورة بقوله اشهد ان
 المرحوم عثمان افندي غالب بن محمد بك غالب بن اسعد تزوج بوصف كل بنت عبد
 الله وكلة المدعى هذا وأشار الى بيده حال حياته بعقد نكاح صحيح شرعي ودخل بها
 وعاش بها على صداق قدره خمسة آلاف قرش عملة صاغا المحجل منه ثلاثة آلاف
 وخمسمائة قرش والمؤجل ألف وخمسمائة قرش والجميع بذمة الزوج المذ كور حاليين
 لها هذا ما يعلمه حال العقد ولم يعلم اذا كان الزوج المذ كور أعطى لزواجه المذ كورة
 شيئا من المبالغ المذ كور أو لا يعلم ذلك وقال اشهد به كذلك ثم احضر سليم افندي عرقي
 المذ كور وحضر محمود احمد المعاون بدخولية اسعد كندرية بن احمد بن عبد الله
 والتمس الاستماع لشهادته فشهد بمواجبه المدعى عليها بحضورها وحضور المدعى
 المذ كور بقوله اشهد ان المرحوم عثمان افندي غالب بن محمد بك غالب بن اسعد
 تزوج حال حياته بوصف كل بنت عبد الله وكلة المدعى هذا وأشار الى بيده بعقد
 نكاح صحيح شرعي ودخل بها وعاش بها على صداق قدره خمسة آلاف قرش عملة صاغا
 المقدم منه ثلاثة آلاف وخمسمائة قرش والمؤخر ألف وخمسمائة قرش والجميع
 بذمة الزوج المذ كور وانه لم يعلم اذا كان الزوج المذ كور أعطاه شيئا من المبالغ
 المذ كور أو لا يعلم ذلك وقال اشهد به كذلك ومضمون الافادة المذ كورة ان المسطر عيने
 صورة قضية منظورة بالمجلس الشرعي وقد حصل الاشتباه فيما يحكم به لعدم ظهور
 فهم عبارات الائمة المتعلقة بذلك فقد ذكر في تنقيح الحامدية من باب المهر ان المرأة
 لا تسمع دعواها بعد تسليم نفسها للزوج بمشرط تجهيله على المفتي به ثم عزى لجامع
 الفصولين ان دعواها ببعض المقدم تسمع وبكاه لا ولم يوجد هذا فيه بل في الفصل
 العشرين منه انها لو ادعت كل مهرها بعدم موت زوجها وبرهنت على اقرار الزوج به
 لا تسمع اذا الظاهر انها لا تسلم نفسها الا بعد قبض بعضها الى آخر ما هو منصوص به
 ومثله ذلك في غيره ولم نقف على عبارة توافق ما عزى في التنقيح للفصولين وقد قال
 المدعى ان تاخير جميع الصداق عادة للترك بعد ان ذكر أن المهر منه محجل وقد صرحوا في
 مسئله منع الزوجة نفسها حتى قبض ما شرط أو تعورف تجهيله بانه لا اعتبار للعرف
 مع وجود التصريح في الدرر حواشيه فان سلمت ووقع الاختلاف في الحالين الحياة
 وبعد ما لا يحكم بمهر المثل لانها لا تسلم نفسها الا بعد تجهيل شيء عادة بل يقال لها لا بد ان
 تقر بما تجتاحت والا قضينا عليك بالمتعارف تجهيله وهذا اذا ادعى الزوج ايصال شيء
 اليها والمراد الزوج أو ورثته انتهى والمدعى عليها هنا وصى لا تملك الاقرار ولا ما هو في
 معناه ولم تدع ايصال شيء وقد ذكر احد الشاهدين ان جميع المحجل والمؤجل بذمة الزوج
 حاليين لها حال العقد وقد ذكر في الدرر حواشيه ايضا لو تزوجها على مائة ألف على حكم المحلول

على أن يجعل أربابها منعه حتى تقبضه أى تقبض الباقي بعد الأرباب بعين اذ ليس في
اشترط تجليل البعض مع النص على حلول الجميع دليل على تأخير الباقي إلى الطلاق
أو الموت بوجه من وجوه الدلالات والذي عليه العادة في مثل هذا التأخير إلى اختيار
المطالبة انتهى فاستقر الرأي على نسخ هذه الدعوى والجواب والشهادة حرفيا
وعرضها على سعادتك لتفيدونا بما يظهر من سعادتك فيها صيراجا في هذه القضية
وما تصدر به فتوى سعادتك يكون به العمل وهذا بإشارة حضرة مفتي تفراس كندرية
أيضا (اجاب) اذا ذكر وكيل الزوجة المذكورة ضمن دعواه ان عادة الترك الذين الزوج
والزوجة منهم تأخير جميع الصداق بذمة الزوج واقام على ذلك بينة شرعية يكون
ذلك مسوغا لسماع دعواه بالمهر كما لانه حينئذ لم يكن العرف مكذبا دعواه بجميع
المهر بعد التسليم والدخول كما ان دعواه ببعض المهر مع اقراره بتجليل شيء منه
مسموعة كما أفاده في تنقيح الحامدية من المهر حيث قال سئل في امرأة تريد الدعوى على
ورثة زوجها ببعض المهر المشروط تجليله لمسا به - ددخولها بها وتسليمها نفسها فهل
تسمع دعواها بذلك الجواب اذا ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع
دعواها بخلاف الدعوى ببعضه كما اصرح به في جامع الفصولين انتهى وفيها
قبل هذا - سئل في امرأة تريد الدعوى على زوجها بعد الدخول بها وتسليمها نفسها
بأنها لم تقبض منه مهرها المشروط تجليله فهل لا تسمع دعواها بذلك الجواب
حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيها بشرط تجليله على المفتي به لانها لا تسلم نفسها
عادة الا بعد دفع المجل كما اصرح بذلك كثير من علماءنا الا اعلام ادعت بعد الدخول
بجميع مهرها المقدم لا تسمع بخلاف الدعوى ببعضه فصولين كذا وجد بخط
عبد الرحمن افندي العمادى أقول فالمراد هنا الدعوى بكلمة وسياتي سؤال في دعوى
بعضه اه يعنى به ما تقدم وما ذكره في جامع الفصولين من الفصل العشرين راجعا
لغتاي قاضى ظهيراتها لو ادعت كل مهرها بعد موت زوجها وبرهنت على اقرار
الزوج به لا تسمع اذا الظاهر أنها لا تسلم نفسها الا بعد قبض بعضه وكذبها الظاهر
واستدل بما في الجامع الصغير أنها الوسائط نفسها ثم اختلفنا في المهر يقال لها لا بد لك
ان تقرى بقبض شيء من المهر والا قضيت عليك بالعرف اذا الظاهر أنها لا تسلم نفسها
الا بعد قبض بعضه اذا الظاهر أنها قبضت المستيمان وهو من الصداق اه يدل
على طوقه ومفهومه على ان الدعوى بجميع مهر بعد التسليم لا تسمع وبعضه تسمع
كما نرى اليه في تنقيح الحامدية ومثل ما ذكره في جامع الفصولين - مذكور في غيره
وشهادة الشاهد الاول لا يظهر قبولها لمصالح التنا في فيها فاذا صحت الدعوى وثبتت
وصاية الوصي المذكورة بطريقها الشرعى وشهد على طبق الدعوى عدلان وزكيا شرعا
وحلفت الموكله بمين الاستظهار يقضى لها بما ادعى وكيلها هذا ما ظهر في الجواب والله

١٣٠١

٢١

سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (سئل) بافادة من نائب محكمة بني سويف بتاريخ ١٧
 ذى الحجة سنة ١٣٠١ مضمونها ان قاضي محكمة ترمنت أرسل لطرفه صورة مرافعة
 بافادة في ٢ المحاضر صدرت لديه في ٢٧ ذى القعدة سنة تاريخه اعرضها على حضرة مفتي
 المديرية الافادة عن صحتها ان كانت والافيعين أوجه فسادها وقد كان وبعث بها المحضرة
 المفتي بشرح في ١٤ الجاري وردت بشرح من حضرته في ١٥ المحاضر مقتضاه السؤال
 عنهما من سعادتك لا شتباهاه قيا فلها هذا أرسلت الصورة والافادة الواردة بها للتركرم بها
 لازم ومضمون المرافعة المذكورة في يوم الاربعاء ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٠١ بمحضرة
 الرجلين المكلفين وهما عمر بن عطية بن يوسف والشيخ محمد بن علي بن محمد كلاهما
 من اهل الى وسكان ناحية ترمنت الزوايا حضر كل من الرجلين المكلفين هسما اسمعيل
 وحسن ولدا يوسف بن محمد الشهير بالسلت وأحضرا معهما الرجال المكلفين وهما يوسف
 وخليل ولد محمد بن محمد الشهير بالزوين وحسن بن ابراهيم بن محمد المعروفون بتعريف
 كل من فلان وفلان وبالجلاس ادعى كل من اسمعيل وحسن ولدى يوسف بن محمد هذين
 المحاضرين على كل من يوسف و خليل ولدى محمد بن محمد المزين وحسن بن ابراهيم بن
 محمد ولدا المحاضرين معهما المذكورين بان المنزل المكتن بناحية اسنا المذكورة
 بشرق قيا يدرب يعرف يدرب البحري الببالغ ذرعه مائتين وتسعة واربعين ذراعا بقذراع
 العمل والمنزل المذكور ومساحتان باملاء المدعين الموافق لكشف المقاس والتحديد
 المشمول باختتام كل من فلان وفلان والمدعين المذكورين المساحة الاولى من المنزل
 المذكور وحدها البحري ينتهي الى الطريق الفاصل بين المنزل المدعى به المذكور
 وأرض منزل ملك احمد بن سعد بن عبد الرحيم من الناحية وطوله اثنا عشر ذراعا والحد
 القبلي ينتهي الى منزل ملك ابراهيم اغا الشهير بناصف بن موسى اغا بن عبد الله
 وطوله اثنا عشر ذراعا والحد الشرقي ينتهي الى الطريق الفاصلة بين هذه المساحة
 وأطيان خراجية يستحق منفعتها ابراهيم بن موسى بن عبد الله المذكور وطوله اثنا
 عشر ذراعا والحد الغربي ينتهي الى المساحة الآتية بعده من المنزل المذكور وطوله
 اثنا عشر ذراعا حاصلها مائة واربعون ذراعا والمساحة الثانية من المنزل المدعى
 به المذكور وحدها البحري ينتهي الى منزل ملك مختايل بن سليمان بن عبد المسيح من
 الناحية وطوله احدى وعشرون ذراعا والحد القبلي ينتهي الى الدرب الشهير يدرب
 البحري المذكور الفاصل بين المنزل المدعى به ومنزل ملك ابراهيم اغا بناصف بن موسى
 ابن عبد الله المذكور وطوله احدى وعشرون ذراعا والحد الغربي ينتهي الى منزل ملك
 يوسف و خليل وحسن المدعى عليهم المذكورين وطوله اربعة اذرع ونصف والحد
 الشرقي ينتهي الى المساحة الهدودة قبلة من المنزل المذكور وطوله خمسة اذرع
 ونصف ذراع حاصل هذه المساحة مائة ذراع وخمسة اذرع جميع المساحتين مائتان

وتسعة واربعون ذراعا ملصقة بينهما على السوية وان المذعى عليهم
هؤلاء المذكورين واصلهوا ايديهم على المنزل المذكور تعديا منهم بغير حق ويطالبونهم
برفع ايديهم عن المنزل المذكور وتسليمه لهم ما يسالون من شأنهم عن ذلك شرعا شئ كل
من يوسف و خليل ولدي محمد بن محمد وحسن بن ابراهيم بن محمد هؤلاء المذعى عليهم
المذكورين عن دعوى اسمعيل وحسن ولدي يوسف بن محمد هذين المذكورين عليهم
ملكية المنزل المذكور ملصقة بينهما فاجابوا طائعين مختارين وهم في حالة صحتهم
وكاملهم بمصادقتهم على ان المنزل المذكور واملوا حدوده كالدعوى تحت ايديهم وانكروا
دعوى كل من اسمعيل وحسن ولدي يوسف بن محمد هذين عليهم ملكية المنزل
المذكور ملصقة بينهما واذللك جدا كليا (اجاب) صار الاطلاع على الصورة الهيكلية
عنها والافادة عما هو مرغوب ان التحديد الواقع في هذه الدعوى على خلاف المعهود
اذ المنزل المذعى به شئ واحد متصل ببعض أجزاءه ببعض والجاري هو تحديده جملة واحدة
اذ المذعى شئ واحد وان كان تحديدا لكل جزء منه يكون تحديدا للكله لا يمكن ما ذكره
المدعيان في الحد الغربي للمساحة الاولى من المنزل انه ينتهي الى المساحة الثانية بعده
من المنزل المذكور وطوله اثنا عشر ذراعا في ما ذكره في الحد الشرقي للمساحة الثانية
من المنزل انه ينتهي الى المساحة المحددة قبله من المنزل المذكور وطوله خمسة اذرع
ونصف ذراع لانه اذا كان جميع الحد الغربي للمساحة الاولى ملاصقا للمساحة الثانية
يلزم ان يكون مقدار الحد الشرقي من المساحة الثانية طوله اثنا عشر ذراعا لا خمسة
اذرع ونصف كما ذكره في الحد الشرقي للمساحة الثانية نعم لو كان بعض الحد الغربي
بالنسبة للمساحة الاولى ينتهي الى المساحة الثانية وبعضه ينتهي الى غيرها لا يمكن
كون طول الحد الغربي في الاولى اثني عشر ذراعا وطول الشرقي في الثانية خمسة اذرع
ونصفاً وحينئذ لا يكون المدعيان ذكر جميع الحد الغربي في الاولى بل بعضه وتركا
بعضه وهذا غير كاف في تحديد هذه المساحة فيقتضي إعادة الصورة المذكورة الى قاضيها
لاستيفاء ما يلزم في الاجراء على حسب المهور ودوالله تعالى اعلم (سئل) بافادة من نائب
محكمة مديرية بني سويف مؤرخة ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٠١ بقصد الافادة عن الحكم
الشرعي في مراعاة صدرت لديه بناء على ما تطلبه خضرة مفتي المديرية وهمضمون المرافعة
المذكورة بخضرة كل من فلان وفلان حضرم الرجل المدكف عودة بن راشد بن عبيد
وحضرت معه المرأة خضرة المدكفة بنت عودة بن حسين كلاهما من عربان المعازة
من قبيلة الراجيين المقيمين الآن باراضي اشمنت العرب المحقق معرفتهم ما اسمها
وعينا ونسبها وحالية بتعريف شهود محضرة المذكورين اعلاه وعبيدين بن حسين بن عبيد
وعبيدين راشد شقيق المدعى وادعى عودة هذا المحاضر على خضرة هذه المحاضرة معه
محلس الدعوى وأشار اليه بانهم ازوجوه له ومنكوحته ومنكوحته وفي عصمته ونكاحه

بنكاح صحيح مدر بين عودة هذا المدعى وبين والد الزوجة المدعى عليها خضرة هذه
هو عودة بن حسين باحجاب من والدها عودة المذكور وقبول من عودة هذا المدعى
يقول والدها عودة خذ بعتي خضرة في ذمتك لا تجوعها ولا تعطشها ولها ما تطلبه عليك
كما تطلب النساء من الرجال وعلى سنة الله ورسوله فقبل عودة هذا المدعى من والدها
ذلك بقوله قبلت منك زواجه الى سنة الله ورسوله وان ذلك صدر من مدة ثلاث سنين
على صدق جميعه ستة جنيهاً ذهب بينتورا حجاباً وازواجاً ضرب النيم سامة بوض
ذلك جميعه من يد عودة الزوج المذكور لا بد والد الزوجة عودة المذكور لا جل صيغتها
من طرفه بالسنة جنيهاً المذكور وشرط الزوج على نفسه كسوتهما قيص شاش وقيص
ديمي وبلغه فاسي وقناع شاش وعصبة وبرقع كرشة جراو بين قيصمة كل وذيبتين
من المعز وسدس أردب قح عبلان كذا وانه عجل لها جميع ذلك وسلمه لوالدها وكان بغير
حضورها وعلما و عدم مشورتها جريا على عادة العرب من انهم يزوجون بناتهم بغير
حضورهن وعلما بالزواج المذكور وكان العقد بين الزوج ووالدها المذكورين
ووالدها وأخيهما سعد وزوج والدهما سالم بن عيدين عبد الكريم فقط بدون حضورها
وتوكلها في ذلك وان عودة الزوج المذكور دخل بخضرة هذه المدعى عليها بعتتضي
ذلك العقد وعاشرهما معاشرة الأزواج من التام المذكور ولم تنزل في عصمتها الى
الآن وانه من مدة سنة حضر في منزله كل من زيد بن عيدين حسين وسعد بن راشد بن
سلامة ولدي عمها وأخذها من منزله بغير حضور عودة هذا المدعى وصارت في حيازة
عبد والد الزائد المذكور الى الآن ومنعت نفسها عن معاشرة عودة الزوج المذكور
وخرجت عن طاعته بغير حق وانه يطالبها بالرجوع الى طاعته في منزله الخاص به
واقامتة معه ومعاشرتها معاشرة الأزواج وتسليم نفسها اليه ويسال سؤالها عن ذلك
سألت المرأة خضرة هذه المدعى عليها عن دعوى عودة هذا المدعى بعد استماعها منه
وقهها معناه فاجابت طائفة مختارة بان أباه عودة المذكور زوجها من عودة هذا
المدعى من مدة ثلاث سنين بغير حضورها وبغير توكلها في ذلك وان أباهما
يشاورها ولم يستأذنها وذلك حكم عادة العرب بان ان الأب يزوج بناته بغير
حضورهن وعلما ومشورتهن وتوكلها في ذلك وان أباهما المذكور هو الذي
زوجهامنه على حسب عادة العرب بان وادعت خضرة هذه المدعى عودة هذا المدعى أولا
بانها لم تقبض منه المهر المسمى بدعواه المذكور ولم تستلم منه شيئا وانها دخلت على
زوجها ثاني يوم الزواج المذكور الذي حصل بين والدها وعودة هذا المدعى وانها
خرجت من منزله لظنها فساد العقد لعدم علمها بالصدق وقبضها له وعدم توكلها
لوالدها في العقد وعدم مشورة والدها وان الزوج يريد الان عودها الى منزله
ومعاشرتها معاشرة الأزواج وطالبه بمنع التعرض عنها وتريد الشرح في ذلك وتسال

سؤاله سئل عودة هذا المدعى ابن راشد بن عید عن دعوى خضرة هذه المدعى عليه
أولا المدعية ثانيا حسب ما ذكر بدعواها فاجاب بان عادة العرب تزويج بناتها مبدون
حضورهن وعدم مشورتهم واستئذانهم في الزواج وعدم توكيلهن الا بما هو ذلك فاش
في جميع العرب وصدقها بانها لم تقبض في يدها المهر المسمى بالدعوى بل الذي قبضه
من يده والدها عودة المذكور ورواها والدها توفي بعد ان اخذ المهر المذكور من الزوج
المدعى هذا واستهلكه برأيه في جهات عينها بدون اذنها وفي غير شؤونها وصدقها على جميع
ما ادعت به وعلى عدم قبضها المهر المذكور وذلك بحضور الشهود المذكورين بالهضر
وصورة ما كتبه مفتي المديرية بالا طلاع على هذه الدعوى فوجد ان النكاح الذي
تضمنته بعد ان كان موقوفا صار صحيحا نافذا باجازة خضرة المذكور له بما هو فوق
القول وهو الفاعل الذي يدل على الرضا وهو دخولها على زوجها عودة المذكور برضاها
ومعاشرتها عشرة الا زواج مدة سنيين الدال على تمكينها له من نفسها كما يؤخذ من
حكايتهما سيما وانها لم يحصل منها رد للنكاح المذكور وقت العقد ولا بعده فلا عبرة الا ان
يقولها انها خرجت من منزله لظننا فساد العقد لعدم علمها بالصدق الى آخر ما بدعواها
و بعد دخولها على الزوج الذي زوجها له والدها بدون اذنها ومعاشرتها عشرة
الا زواج وتمكينها له من نفسها اجازة للنكاح كالقول بل أولى ولا تسمع دعواها الا ان
يفساد العقد اتنا قضاه او تور بطاعة زوجها بعد ايفائها بمحل مهرها المسمى هذا ما ظهر
لي مما صرح به علماؤنا ومع ذلك فيسئل عن ذلك من سعادة استاذنا شيخ الاسلام والله
تعالى اعلم (اجاب) حيث كان عرف العرب الذين منهم المتخاضمان المذكوران ان عقد
النكاح بقول الموجب خذ بنتي فلانة في ذمتك لا تجوعوها ولا تعطشها ولما ما اطلبه
عليك كما اطلب النساء من الرجال وعلى سنة الله ورسوله وقبول القابل وقد سمى المهر
في ذلك العقد وكان بحضور شاهدين بالغين عاقلين سامعين كلام من الايجاب والقبول
فاهمين ان ذلك نكاح ينعتد نكاح الزوجة المذكورة من قبل أبيها الزوج المذكور ولو
كانت بكر ابانغة حيث لا مانع من انعقاده ويكون موقوفا على اجازتها بالقول أو بالفعل
أو بالسكوت لو بكر ابانغة وكان بغير اذنها ويجب لها المسمى حيث لم يكن فيه غبن فاحش
عليها وان لم تعلم بالمهر على المذهب من عدم اشتراط العلم به واللاب قبض مهرها لو بكر
ولو بدون اذنها ويبرأ الزوج بذلك ويكون للزوجة مطالبة الاب بما قبضه في حياته
ومن تركه بعد موته اذا ثبت استهلاكه فلو كانت ثيبا بالغت وقت العقد لا يملك قبضه
بدون اذنها ويكون للزوجة المطالبة به على زوجها وفي رد المختار من النكاح ولم أر من
تعرض للخلاف في العطية مثل قوله في لك عطية بكذا لانه بمنزلة الهبة وقد أفتى به في
الخيرية واما لفظ عطيتك بنتي بكذا كما هو الشائع عند الاعراب والفلاحين فيصح
به العقد كما قدمناه عن الفتح عن شرح الطحاوي ويقع كثيرا انه يقول جئتكم خاطبا بنتكم

لنفسه فيقول أبوها هي جارية في مطبخك فينبغي أنه يصح إذا قصدوا العقد دون الوعد
 أخذاً مما قدمته آنفاً عن البحر في وهبتها لك لتخدمك ويؤيده ما في الذخيرة إذا قال
 جعلت ابنتي هذه لك بالف صح لانه أتى بمعنى النكاح والعبرة في العتقود للعاني دون
 الالفاظ اه وقال قبله وهذا التعليل يدل على ان كل ما أقام معنى النكاح يعطى حكمه
 لكن اذا كان بلفظ نكاح أو تزويج أو ما وضع اقلية العيين للعالم ولا شك ان لفظ
 جوزت أو زوزت لا يفهم منه العاقدان والشهود الا انه عبارة عن التزويج ولا يقصد
 منه الا ذلك المعنى بحسب العرف وقد صرحوا بأنه يحمل كلام كل عاقد وحالف ووافق
 على عرفة انتهى المراد فاذا علم ان عرف العرب المذكورين انهم يقصدون النكاح
 بهذه الالفاظ أو ما أشبهها ينعقد النكاح المذكور بها والحال ما ذكر كما يستفاد مما تقدم
 والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من قاضي مديرية الفيوم مؤرخة ٢٥ محرم سنة
 ١٣٠٢ عن صورة دعوى بقطعة أرض بين رجلين يدعى أحدهما وضع يده وتصرفه
 بالمدم والبناء وهو يملكها بالشرع من آخر والمدعى عليه مشاهد لذلك والمدعى عليه
 جدد دعواه وأجاب بأنهما ملكه ووضع يده عليه فهل تطلب البينة من كل منهما على
 وضع يده أو تطلب بينة الشراء والتصرف من المدعى حيث اشبهه الحال على حضرة
 مفتي المديرية في الحكم المذكور ومضمون المرافعة المذكورة المقيمة بتاريخ ١٧
 محرم سنة ١٣٠٢ ادعى الشيخ يوسف ابن الشيخ سليمان ابن الشيخ عبد العليم القاضي
 قائلاً ادعى على عبد الله أفندي مؤمن هذا الحاضر معي بهذا المجلس وأشار اليه ابن حسن
 مؤمن بن شعبان مؤمن أني أملك جميع قطعة أرض خالصة البناء بناحية طهار أمام
 حارة القضاة ومسجدهم الموقوف من جدي الشيخ عبد العليم بن سليمان بن علي بن محمد
 شمس الدين بالدرب الجديد النافذ الموصول الى حارة القضاة ومسجدهم محصورة بمحدود
 أربعة الخد القبلية ينتهي الى منزل ملك أمين بن عبد الهادي بن زيدان من اهالي
 وسكان ناحية طهار والقاصد ليدنهم ما أنجار من طوب لبن والحد البحري ينتهي الى
 أرض فيضاء بيد نخيس بعينه من عويس بعينه بن نخيس بعينه من ناحية طهار وقد
 أحدث بناء ببعضها والقاصد بين الأرض ملكي وبين القضاء الذي بيد نخيس المذكور
 الفجر الذي فخرته ووضعته زربان بوضو وجريد والحد الشرقي ينتهي الى أرض
 فضاء ببعضها بيد علي التجار بن شافعي التجار بن علي التجار وباقيها بيد محمد بن شافعي
 التجار بن شافعي التجار كلاهما من ناحية طهار وقد أحدثا بها بناء والقاصد بين
 القطعة الأرض ملكي وبين الأرض التي بيد علي التجار ومحمد شافعي التجار
 المذكورين بعض البناء الذي أحدثه علي التجار المذكور وباقيها فخرم وضووع به زرب
 من بوضو وجريد والحد الغربي ينتهي الى طريق متسعة عامة نافذة بوسط البلد
 فاصلة بين حرمي المسجد السابق ذكره والمنزل ملكي الملاصق له وبين هذه القطعة

الارض ملكي المحدودة بهذه الحدود المذكورة وقد ملكت هذه القطعة الارض
المحدودة بهذه الحدود المذكورة كورة بالشراء الشرعي الصحيح البات من جاب الله بن علي بن
بله بالاصاله عن نفسه وبالوكالة عن موكتيه المرأة المسكافه مريم بنت علي بن بله
وعمة أخت أبيه لأمه المرأة المسكافه بدوية بنت عبد الهادي بن طائع الجميع من أهالي
ناحية طهار بعد أن وكلناه وكالة مفوضة في بيع ما تستحقه في هذه القطعة الارض
المذكورة وفي قبض الثمن في مجلس عقد البيع والشراء وقبل تو كيله ما في ذلك
فباعني جاب الله المذكور بالاصاله عن نفسه عشرة قراريط وثلاثين من قيراط شائعة
في الارض المذكورة وباعني بالوكالة عن أخته مريم المذكورة خمسة قراريط وثلاث
قيراط شائعة في الارض المذكورة وباعني بالوكالة عن المرأة بدوية المذكورة ثمانية
قراريط باقى الارض المذكورة شائعة فيها باعني جاب الله المذكور جميع الارض
المذكورة حال ملكهم لها على الوجه المستطور بثمن قدره مائة وخمسة وثمانون قرشاً هائلة
صاغاً قبضته بالمجلس بحضور موكتيه المذكورين وقبضه مني بحضورهم ما وسلم
كلامهم ما نحن استحقاقها في القطعة الارض المذكورة وسلمني كل من جاب الله
المذكور وموكتيه المذكورين جميع هذه القطعة الارض المحدودة بالحدود المذكورة
واستلمتها منهم من نحو أر بع سنين بالبيع والشراء الصحيحين الشرعيين ومن وقتها
لمعد الآن وهي بيدي وفي ملكي أتصرف فيما تصرف الملاك في أملاكهم بسائر أنواع
التصرفات الشرعية كالحفر فيها وأخذ السباخ منها وغير ذلك بدون معارضة ولا منازعة
لي من أحد ما ولا عدم تيسير البناء لي فيها فخرت بها أساساً وجعلت به زرباً من بوسع
وحر يد محيطها لحفظ ما أضعه فيها من الاشياء الخاصة بي التي لا يسوغ لأحد غيري
التصرف بوضعها فيها بغير إذني كحصول زراعة ذرة تعلقي وما يلزم من الوقود البوهر
والجريد وغير ذلك وجعلت له باباً من الجهة الغربية وعبد الله أفندي مؤمن هذا حاضر
بناحية طهار المذكورة يعلم البيع من المذكورين وشراقي منهم ومطلع على ما هو حاصل
من التصرفات الشرعية من الفجر وأخذ السباخ وفخر الأساس ووضع الزرب بها
ووضع الوقود ووضع محصول زراعتي بها قادر على المعارضة والمدافعة والمرافعة
والمنازعة ولا منعه من ذلك شرعاً ولم ينزعني فيها عند قاضي محدد الآن والآن قام
عبد الله أفندي مؤمن المذكور هذه بسلطته وجاهه يعارضني في هذه القطعة الارض
المذكورة تعدياً منه بغير وجه حق فاطلب منع تعرضه لي وأسأل سؤاله عن ذلك مثل
عبد الله أفندي مؤمن هذا المدعي عليه عن دعوى الشيخ يوسف سليمان هذا المدعي
المذكور فاجاب بان القطعة المذكورة بالحدود المبينة أعلاه ملكي ملكاً صحيحاً
شرعياً وانه واضح يده عليها وأنكر دعوى هذا المدعي المذكور وجدها جداً كلياً
فطلب من كل منهما ائنة شرعية تشهد له بوضع يده (اجاب) بطالعة هذه المرافعة

لم يتضح الجرم بهته الا انه ذكر في المدعى انه لا أرض فضاء بهدنجيس وعرفه وقد
أحدث بناء بهته وذ كرفي المدعى انه الى أرض فضاء بهته يدعى النجار
وباقية ابيد محمد بن شافعي وعرفه ما وقد أحدثا بها بناء ولا يدري هل المدان المذكوران
من الاراضي المملوكة لمن هي بأيديهم ام اولادهم فلا يكتفي حينئذ بالاقتصار على
كونها بأيديهم اتوقع اليه بالملك والعارية ونحوهما بل لا بد من ذكر انهما ملك فلان
وبه ترفه سواء كان ذلك اليد ارفع ولا شتراطهم ذكر اسماء اصحاب المدود واذسابهم الى
الجد أو هم من الاراضي التي لا يدري مالها فيصح التحديد اذ ذكر انهما لا يدري
مالها كما ذكر من هـ ما في يده ففي الانقروية من الثماني في دعوى العقار والضيق
ومحمد يده ما ذكر فيها أي في العدة أيضا اذ جعل أحد مدوده أراضى لا يدري مالها
لا يكتفي ما لم ينزل هي في يد فلان حتى تحصل المعرفة وفيها بعد كلام وذ كرفي العدة المختار
انه اذ ذكر اسم ذي اليد يكتفي اذا كان المدعى أراضى لا يدري مالها اهـ ومثله في
الهندية من الفصل الثالث فيما يتعاق بدعوى العقار والقصوين من السابع فاذا
كانت الارضان المذكورتان مملوكتين لملك معلوم لم تصح هذه الدعوى لعدم
بيان المال حتى يترتب عليه اسؤال الخصم وطلب البينة وذكر من هـ ما في يده لا يعلم
منه انه المال المذكور فليزعم المدعى فاذ صححت وذ كرفي المدعى فيها انه
يملكها بالاشراء من ملاكها المذكورين بالثمن المعين وانهم باعوها وسلموها له وتصرف
فيها التهراف الذي ذكره والمدعى عليه حاضر في البلد يعلم البيع والتسليم وتصرف
المشتري المذكور ولم ينزع ولم يدع فيها معتمدة من الدعوى حتى مضت المدة
التي ذكرها المدعى وانه واضح يده عليها وان خصمه يعارضه الآن في ذلك بدون وجه
شرعي وطلب منع المعارضة تصح الدعوى ويسئل خصمه عنها فان أجاب خصمه بما سلكه
له او وضع يده عليه ايضا أو ذكر دعوى المدعى فلا مانع من تكليف المدعى البينة على
ما ادعاه الذي من جهته وضع يده وبيع ماله الارض له وتسليمه له وتصرفه فيها
التصرف الذي ذكره وان خصمه حاضر في البلد يعلم البيع والتسليم وتصرف المشتري
المذكور فيها التهراف الذي ادعاه فان أقامها وطابت شهادتهم دعواه وزكيت
يقضى له بالملك ومنع خصمه عنه لعدم سماع دعوى الخصم حينئذ الملك لنفسه بعد
استيفاء ما يلزم شرعا ولا حاجة حينئذ الى اقامة البينة من قبل المدعى عليه قال في
التنوير وشرحه من مسائل شتى آخر الكتاب باع هقارا أو حيوانا أو ثوبا وابنه أو امرأته
أو غيره مما من أقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثله لا تسلم دعواه بخلاف
الاجنبي فان سكوته ولو جارا لا يكون رضا الا اذا سكت الجار وقت البيع والتسليم
وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناءً فينتهز لا تسلم دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً
للاطماع الفاسدة اهـ وأفاد محشي السيد الطحطاوى والعامة ابن عابدين

ان التقييد بقوله زرعوا وبناء اتفاقا والمراد به كل تصرف لا يطلق الا للمالك اما اذا لم يثبت المدعى ما يمنع سماع دعوى خصمه بالملاك بطريق شرعى واقام كل البينة على وضع يده فقط على المتنازع فيه ولم يتحقق سبق يد لا حدهما ولا ما يقتضى منع سماع دعواه فانها تترك في أيديهما وكذا الحكم لو شهدت بينة كل على الملاك له مع اليدبان أثبت المدعى شراعه من المالكين لها بالاتار يخ الملاك بأثبعيه ووضع يده ويديها عليه وأثبت المدعى عليه الملاك المطلق له ووضع يده بالاتار يخ ولم يثبت أحد منهما ما يمنع دعوى الآخر ولم يوجد ما يقتضى تقديم بينته والله تعالى اعلم (سئل) من نظارة المحقانية بافادة مؤرخة ١٨ ج سنة ١٣٠٢ مضمونها شخص يدعى الشيخ سيد اعلياً غانماً أنهى للحقانية متضرراً من حكم أصدرته محكمة مصر الكبرى الشرعية في قضية تدعى شخص يدعى اسحاق محمد الذي كان زوجاً لاخت المشتكى المذ كور المتوفاة بوفاتها على عصمته حال كونها حال حياتها مطلقة منه ثلاث طلاقات بمقتضى سند بخطته وشهادة شهود وبالاستعلام من المحكمة المشار اليها من ذلك وردت افادة حضرة قاضيه رقم ١٥ ج سنة ٣٠٢ مرفوعة بالمخص ما صار في هذه المادة من المرافعة والحكم وحيث بمقتضى البند الثالث من لائحة الهاكم الشرعية يكون النظر في ذلك مختصاً بحضرة كم فلزم ارسال الاوراق المتعلقة بما ذكر فيها اوراق التشكيكات والمخلص وقدر الجميع أربعة تؤمل النظر والتكرم بافادة ما يرى وصورة المخلص المذ كور الوارد من المحكمة انظاراً للحقانية بافادة المحكمة الشرعية المشار اليها المؤرخة ١٥ جمادى الاولى سنة ٣٠٢ للمخلص ما صار بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في قضية الشيخ سيد فاتم الوارد بالاستعلام عنها افادة الحقانية في ١٣ ربيع الاخر سنة ٣٠٢ انه في ٧ ش سنة ١٣٠١ حضر لدينا بالمجلس الشرعى رجل اسمه اسحق محمد وادعى على الشيخ سيد على غانم وابراهيم محمد بنان المدعى زوج لاخت الشيخ سيد على غانم المذ كور هي أسماء بنت على بن غانم بعدد شرعى وانه بعد ذلك في ربيع الاول سنة ١٢٩٧ طلقها طلاقاً واحدة بآئنة ثم بعد ذلك راجعها وهي في العدة بدون عقد وعاشرها ثم في شعبان سنة ١٢٩٨ طلقها طلاقاً واحدة وراجعها وهي في العدة بدون عقد وعاشرها ثم في ن سنة ١٢٩٩ طلقها بقوله لها انت طالق وكانت حاملاً منه وبعد ذلك وضعت الحمل بنتاً ميتة ثم في م سنة ١٣٠٠ تزوجها بعدد صحيح شرعى بحضرة شهود ودخل بها ثم ماتت في ١٥ ل سنة ١٣٠٠ وانحصر ارثها في زوجها المدعى وشقيقها الشيخ سيد على غانم وجيله ولا وارث لها سواهم وادعى بدين لليلة المذ كورة على ابراهيم محمد المذ كور ومطالبه بتعديده منه وطالب الشيخ سيد اعلياً المذ كور بدفع معارضة له في وراثته لزوجه المذ كورة واستحقاقه لنصف تركتها وبسؤال المدعى عليه عما عن ذلك فاعترف ابراهيم محمد المذ كور بالدين المدعى به عليه وبوفاة أسماء المذ كورة وأنكر ما عدا ذلك واعترف

الشيخ سيد علي غانم المذكور بدعوى المدعى المذكور جميعها ما عدا تزوجها باسماء المذكور كورة بعد الطلاق الثالث المذكور ووراثته لها واستحقاقه لشي من تركها فانه أنكر ذلك وادعى ان ارض اخته المذكور كورة انحصر فيه وفي شقيقته ما جيلة المذكور كورة ثم بهذا المجلس صدق الشيخ سيد علي غانم المذكور على زواج المدعى المذكور باسماء المذكور كورة بعد الطلاقات الثلاث المذكور كورة في شهر محرم سنة ١٣٠٠ على الوجه المستطور بدعواه وعلى انحصار ارضها في زوجها المدعى وشقيقته المذكور بن و بانه لا وارث لها سواهم وعلى استحقاق محمد المدعى المذكور نصف تركته المتوفاة المذكور كورة بطريق الارث عنها ثم في ١٣ ن سنة ٣٠١ حضر بالمجلس المتداعون المذكورون والشيخ عبد الرحمن محمد الوكيل عن جيلة الاخت المذكور كورة الوكالة المسجلة بمذها المجلس وادعى المدعى المذكور على الوكيل المذكور بما ادعاه أولا المذكور بن و بان الموكلة معارضة له في تزوجه باختها أسماء المذكور كورة في م سنة ١٣٠٠ وفي وراثته لها واستحقاقه نصف تركتها وطلبها بدفع معارضتها له في ذلك وبسؤال الوكيل المذكور عن ذلك فاعترف بان المذكور كان زوجا لاسماء المذكور كورة تزوجها ودخل بها وذكر ان المدعى المذكور في ٧ ن سنة ١٢٩٩ أقربانه طلق زوجته المذكور كورة طلاق واحدة مسبوقه بطلقتين وأعطاهما خمسة جنيهات اقر نكته مؤخر صداقها وكتب لها بذلك على نفسه سنداً بخمسة مشمولاً باسمه وختمه مؤرخاً في ٧ رمضان المذكور وانه يدعى بذلك على اسحاق محمد المدعى المذكور وأبرز الشيخ عبد الرحمن محمد المذكور من يده السند المذكور وقرئ بالمجلس على اسحاق محمد المذكور فدل على ذلك وذكر الشيخ عبد الرحمن محمد المذكور انه لا يعلم غير ذلك فصديق اسحاق محمد المدعى المذكور على انه في سابع رمضان سنة ٩٩ أقربانه طلق زوجته المذكور كورة طلاق واحدة مسبوقه بطلقتين كما ادعى الوكيل المذكور وادعى انه كتب السند المذكور على نفسه بذلك وختمه بختمه وذكر ان الطلقتين السابقتين اللتين أقر بهما المذكور كتبتين بالسند المذكور صدرتاً منه الاولى بلفظ خالصة قاصداً بها الطلاق وانه راجعها وهي في عدته بدون عقد ودون الطلاق الثانية صدرت منه في شعبان سنة ٩٨ وانها كانت بلفظ خالصة قاصداً بها الطلاق ثم راجعها وهي في عدته بدون عقد ثم بعد ذلك ذكر اسحاق محمد المذكور بهذا المجلس انه وقت كتابة السند المذكور أخيراً الفقي الذي كتب السند المذكور وبان الطلقتين السابقتين اللتين صدرتاً منه لزوجه أسماء المذكور كورة صدرت كل منهما منه لها بلفظ روي أنت خالصة قاصداً بذلك طلاقها وأمره بان يكتب ذلك بالسند المذكور ثم في ليلة ١٧ ن سنة ١٣٠١ حضر المتداعون بالمجلس وعرفنا نحن وحضرنا عضوي المجلس اسحاق محمد المدعى المذكور بان دعواه المذكور كورة على جيلة الموكلة و ابراهيم محمد المذكور بن غير مجموعة شرعاً سبق اقراره بطلاق زوجته المذكور كورة طلاق واحدة

مسيوقة بطلقتين قبل زواجهما الزوج الاخير المذكور ومنعناه عنهما من دعواه
المذكورة وعرفنا الشيخ سيد اعلياً غانماً المذكور بان اسحاق محمد المدعى المذكور يشاركه
بثلاثة انجاس نصيبه وهو الثلثان من تركته اخته اسماء المذكورة معاملة له باقراره
له بما ادعاه المذكور أعلاه وحكمنا بذلك لاسحاق المذكور على الشيخ سيد على
المذكور ثم بعد ذلك أثبت الوكيل المذكور وفاة اسماء المذكورة وانحصار ارثها في
شقيقة المذكورين ولا وارث لها سواهما وحكمنا لها بذلك وألزمنا المدين المذكور
بدفع ثلث الدين المقر به للوكيل المذكور ولو كانت الاخت المذكورة عن نصيبها ارثاً عن
أختها المتوفاة المذكورة وبدفع عشرة قروش من مثل الدين المذكور لاسحاق المذكور
كما آل اليه من نصيب الاخ المذكور باقراره المرقوم وبدفع ستة قروش وثلاثي قرش
من مثل الدين المذكور للشيخ سيد على الاخ المذكور ثم بعد ذلك حضر الشيخ سيد
على واسحاق محمد المذكوران وادعى الشيخ سيد على المذكور بدعوى في هذا
الشان بمجالس متعددة وعرفنا بان دعواه لا يترتب عليها سؤال الخصم شرعاً ومحرر
بذلك اعلام ثم في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٣٠١ وسجل بالسجل المصان بناء على
طلب اسحاق محمد المذكور ثم في ٧ من سنة ١٣٠٢ حضر الشيخ سيد على واسحاق
محمد المذكوران وادعى الشيخ سيد على المذكور على اسحاق محمد المذكور بدعوى في
هذا الشأن وطلب سؤال الخصم عنها ثم في ١٧ م المذكور حضر الشيخ سيد على واسحاق
محمد المذكوران وذكر اسحاق محمد المذكور انه صدر له حكم شرعي من هذه المحكمة
مستوفى شرائطه الشرعية بمشاركته للشيخ سيد على غانم المذكور بثلاثة انجاس نصيبه
وهو ثلثا تركته اسماء المذكورة متروك هذا الحكم على الاقرار الصادر من الشيخ سيد
على غانم هذا المذكور المعين بدعواه وتحرره بذلك الاعلام الشرعي المذكور المسجل
بالسجل المصان وان الشيخ سيد اعلياً غانماً المذكور لم يأت به هذا الدفع الذي ذكره في
دعواه الاولى المكتوبة بالاعلام المذكور وأبرز اسحاق محمد المذكور من يده الاعلام
المذكور ورقري بالجلس فدل على ذلك وقبول على سجله فوجد مطابقتها للسجل المحفوظ
به هذه المحكمة فعرقنا نحن وحضرنا العضوين الشيخ سيد اعلياً غانماً المذكور بانه على
فرض صحة ما ادعى به الا ان دفعه شرعي فلا يسمع منه لعدم ذكره في دعواه الاولى
المكتوبة بالاعلام المذكور وللنهي عن ذلك من ولي الامر حسب المدون ببند ١٧ من
لائحة اجراءات المحاكم الشرعية (اجاب) وردت مكتوبة الحقاينة يمينه المؤرخة ١٨
ج سنة ١٣٠٢ والاربع أوراق طيها المتعلقة بتشكي من يدعى الشيخ سيد اعلياً غانماً
كما جرى في المحكمة الكبرى الشرعية بمصر من الزامه بمشاركته زوج أخته المتوفاة
له في نصيبه الايل له بالارث عنهما معاملة له باقراره بمشاركته المحكوم له لورثتها في الارث
بطريق الزوجية وتوقف المحكمة المذكورة في سماع دعواه الدفع على فرض صحته

بعد الحكم عليه وتحرير الاعلام الا لزامي بذلك المبقى على الاقرار وتسجيله بالمجلد
ومقابلته على سجله ووجوده مطابقا لهجته المحفوظ به هذه المحكمة فخرج من سماع
الدفع لعدم ذكره في دعواه الاولى المكتتة بالاعلام المذكور المنهى عن ذلك من ولى
الامر حسب المدون ببند ١٧ من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية حسب الموضح
على خص ما صادر بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في هذه القضية ضمن هذه الاوراق
الواردة لنظر المحكمة بقاعدة المحكمة المذكورة بتاريخ ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠٢
وبرام النظر وقاعدة ما يرى وحيث ان هذا البند يقتضى ان المحكوم عليه حكما شرعيا
مترتب على اقرار او بينة او تكول عن الخلف وتقرر به اعلام شرعي مستوف حكمه
الشرائط الشرعية وسجل بالمجلد المصان اذا تقي بدفع لم يذكره في الدعوى الاولى
لا يسمع ذلك منه متى وجد الاعلام مطابقا لهجته فيما بناء على ما ذكر في هذا الملخص وصحة
الحكم لا يكون للقاضي المنهى عن سماع الدفع في الدعوى الاولى سماعه والحال
ما ذكر لكونه ممنوعا عنه بدون وجه شرعي يقتضى سماعه فافيد من المحكمة
الشرعية على هذا الوجه في محله ولا عبرة بتمسك المتشكي بان الدفع قد سبق منه قبل
تحرير الاعلام الا انه كان غير تام لهجه ثم الا ان آتاه بعد تحرير الاعلام اذ غير التام منزلة
العدم فصدق عليه انه لم يات بدفع في الدعوى الاولى والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)
بقاعدة من قاضي مديرية الغربية مؤرخة ٢٢ شوال سنة ١٣٠٢ مضمونها الاستفهام
عن الحكم الشرعي في مرافعة صدرت لدى قاضي محكمة مركز قضا وباستفهامه من
مفتي مديرية الغربية أفاد عن ظرها بعد مرافعة هذا الطرف حيث ان الحكم فيها خفي
ومضمون المرافعة المذكورة حضر السيد أبو العينين الفلاح بن أبي العينين بن عثمان
وأحضر معه عليا المصري الفلاح بن مصطفى بن محمد كلاهما من زفتا المعروفان عينا
واسما ونسبا بشهادة شاهدين ذكرهما وادعى السيد أبو العينين هذا الذي حضر على
علي المصري هذا الذي أحضره مع نفسه بان هاتين الجماعتين الحاضرتين بهذا المجلس
المشار اليهما نصف كل واحدة منهما ملك للسيد أبي العينين هذا المدعي والنصف الآخر
من كل منهما لثريه محمد أبي صليحة الفلاح هذا الحاضر بالمجلس أيضا وان عليا المصري
هذا الذي أحضره مع نفسه المدعي عليه متعرض للسيد أبي العينين هذا المدعي في
نصيبه في هاتين الجماعتين النصف في كل الميتين في نفسه بغير حق وبغير وجه شرعي
والسيد أبو العينين المدعي هذا يطالب عليا المصري المدعي عليه هذا بدفع تعرضه
المذكور فيه ويسأل سؤاله عن ذلك سئل هذا المدعي عليه منع تعرضه لهذا المدعي
بغير حق فادعى على المصري هذا المدعي عليه على السيد أبي العينين هذا المدعي بان
النصف في كل واحدة من هاتين الجماعتين ملك لعل المصري مدعي الدفع هذا
اشترى هذين النصفين من الحرمة خضرة أم عبيد بنت محمد أبي عيطة بن موسى من

وقتا بخمسة جنهات افرنكية ذهبوا وقبضوا ذلك يد ابيد واستلم منها هذين النصفين
 باقباضه الى ذلك بعد الاطاعة بهما على ما نافي للجهالة شرعا بحكم هذا الشرع ابيد عاصم
 شرعا بايجاب وقبول شرعيين وقدمات بائعته المذكورة بعد ذلك وان هذين النصفين
 اليوم اعلى مدعى الدفع هذا والنصف الآخر في كل من هاتين الجاموسيتين لمجد أبي
 صليحة الحاضر معهما اهـ ذاقوا للدعوى المدعى الاول وان دعوى السيد أبي العينين
 هذا باطلة وطالبا به بالسكف عن هذه الدعوى وسال سؤاله عن ذلك سئل السيد أبو
 العينين المدعى عليه الدفع هذا عن دعوى على المصري مدعى الدفع هذا فاجاب
 بالانكار لما عدا ملكية محمد أبي صليحة للنصف وموت المدعى منها الشراء وهم على
 دعواه الاولى فكتب قاضي مركز زفتا المحضرة مفتي مديرية الغربية بانه اشتبه عليه
 الحال فيما يهتدوا به في ذلك على فرض صحة الدعوى بين فاجابه المفتي بقوله لا بد في
 الدعوى من بيان واضح اليدعى الجاموسيتين المذكورتين من المدعى او المدعى عليه
 او الاثنين أو خارج ايقاد الحكم الشرعي بعد ذلك فحضر عند قاضي المركز المذكور
 كل من السيد أبي العينين وعلى المصري ومحمد أبي صليحة المذكورتين في المرافعة وادعى
 السيد أبو العينين المذكور على على المصري المذكور بدعواه المذكورة بحروفها غير انه
 زاد عليه ان الجاموسيتين المذكورتين الحاضرتين المشار اليهما في مجلس الدعوى في
 يد محمد أبي صليحة المذكور بمقتضى الشركة وقد صادقه على أصل الشركة محمد أبو
 صليحة المذكور على الاطلاق وقد سئل أيضا على المصري المذكور قاضي بدعواه
 المذكور كورة فيه حروفها غير انه زاد ان الجاموسيتين المذكورتين الحاضرتين ومشار اليهما
 في الدعوى تحت يد محمد أبي صليحة المذكور وهذا يقتضى هذه الشركة وقد صادقه محمد
 أبو صليحة المذكور وهذا على دعواه الشراء المذكور ولما سئل السيد أبو العينين هذا عن
 دعوى الدفع هذه اجاب بما اجاب به أولا ثم ذكر كل منهما ان له بينة على مدعاه وأحضر
 السيد أبو العينين شاهدين واستشهدا فشهد كل منهما على فقراده بمواجهة المتداعيين
 بعد استشهاده شرعا بقوله أشهد بان هاتين الجاموسيتين الحاضرتين به هذا المجلس وأشار
 اليهما نصف كل واحدة منهما ملك للسيد أبي العينين المدعى هذا والنصف الآخر في
 كل منهما لشرى به محمد أبي صليحة هذا الحاضر بالمجلس فطعن على المصري المذكور في
 الشاهدين بان أحدهما لا يعرفه وثانيهما شرى للسيد أبي العينين هذا في التابوت
 وان بينة على المصري هذا لا تحضر الا بطلب ابراهيم المصري فكتب قاضي المركز
 المذكور المحضرة مفتي المديرية قوله بعد ورود فتوى حضرتمكم هذه حضره هذان
 المتداعيان وادعيا حسب الموضح فيه فلم يتضح كونهما خارجين يدعيان على ثالث أو
 خارج يدعى على ذي يدعيان كلاهما يدعى ان ذا اليد شرى به فله بذلك يكون كل
 منهما مدعيان له قويد بدعوى الشركة لسكون يد الشريك بأمانة أو كيف يؤمل الافادة

عن ذلك وما يتبع اجرائه في هذه المادة فكتب عليها المفتي المذکور تنظر هذه
 المرافعة بمعرفة حضرة الاستاذ الاعظم شيخ الجامع الازهر حيث ان الحكم فيها خفي
 فوردت باقادة قاضي المديرية المذکور كورة لهذا الطرف (اجاب) على مقتضى هذه
 المرافعة كل من مدعى الثمن كمالا مطلقا ومدعى المالك بسبب الشراء من المرأة
 التي عينت باسمها ونسبها مع بيان الثمن خارج والشريك الذي في يده عين
 الجاموسين المقر له بالملك في نصفهما من كلا المدعين وانهما في يده هو وواضع اليد
 ولا يتوهم كون الشخص ذا يد مجرد دعواه انه شريك لواضع اليد ولو فرض ان مدعى
 الشراء يعتبر ذا يد باقرار وواضع اليد حقيقة بانه شريكه وانه مالك للنصف في
 الجاموسين بطريق الشراء كما ادعى فلا يخلف الحكم في تقديم يد مدعى الملك
 المطلق الخارج على يد مدعى الشراء لما في الاقروية من نوع في رجاين يدعيان
 عينا بسببين مختلفين أو يدعى أحدهما سببا والاخر ملكا مطلقا وان ادعى أحدهما
 الشراء أو الارث والاخر الملك المطلق والعين في يد ثالث وأقاما البينة فصاحب المطلق
 أولى ولو كانت في يد مدعى الشراء أو الارث وادعى الخارج انها ملكه مطلقا يقضى
 للخارج لان المشتري نزل منزلة البائع والوارث نزل منزلة المورث والبائع أو المورث لو
 حضر افتخار ج أولى منهما كذا هذا من اهل المزبور اه والذي قبله منقول عن
 الثالث عشر من دعوى الخلاصة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) باقادة من قاضي
 محكمة الساحل مؤرخة ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٠٢ مضمونها صورة الدعوى
 مرفوعة قد اقيمت لدينا بالمهكمه وصار قيدها بالمضبطة ولوجود الاشتباه عندنا في
 سماعها من عدمه لعدم طلب المدعى طلب المواثيق كتبنا لحضرة مفتي المديرية
 فوردت افادته ناطقة بعدم سماعها اتركه طلب المواثيق وحيث انه لم يزل عندنا
 الاشتباه في ذلك لان طلب المواثيق يستغنى عنه بالشهادا ابتداء والمدار على عدم
 ما يدل على الاعراض وفي هذه الحادثة لم يوجد ما يدل على الاعراض من الشفيع لما
 في الهندية من الجزء الخامس عن خزنة المفتين ولما في سلم المسترشدين لاحكام
 الشريعة والدين نقلا عن الزيلعي فلم تر قيمه لسعادتك ثم لم بعد شريفه والصورة
 المرفوعة معها بانوار المطالع كرامنا بما يتراءى للسيادة ومضمون صورة الدعوى
 حضر ابراهيم بن سمعان بن صليب وأحضر معه سيد بن هدية بن ابراهيم كلاهما من
 نزلة جودة التابعة لنا حية تاسا المعروف كل منهما انما اشعر عابته عرفا اثنين ذكرهما
 وبعدها استواهما بالجلس ادعى ابراهيم هذا الذي حضر على سيد هذا الذي أحضره
 معه بان المرأة أم محمد بنت جاد الله بن أبي موسى من الناحية المذکور كورة كانت تملك
 نصف منزل شاءا بالنزلة المذکور كورة بجهتها البحرية على قارعة الطريق العامة قد راذعه
 بالذراع المهرى ستمائة وسبعة وعشرون على مساحة واحدة فاعدها عشر وون ذراعا

يقابلها ثمانية عشر ذراعا وديجها ثلاثون ذراعا يقابلها ستة وثلاثون ذراعا يحصره
حدود أربعة ذكرت في صورة الدعوى وبأنه كان جالس امام منزله يجاور المبيع المذ كور
فحضر عنده احمد بن حسن بن تركي من الناحية المذ كورة وأخبره بان سيد بن هدية
هذا المدعى عليه اشترى نصف هذا المنزل المذ كور من ماله بكنه أم محمد بنت جاد الله
ابن أبي موسى بمبلغ ستمائة قرش صاغا وتقابلها الثمن والمبيع ففي ذل قال
لجماعة بالقرب منه مرثيين له تعالوا اشهدوا ان المنزل هذا كان ملكا لام محمد بنت
جاد الله بن أبي موسى وأخذ من سيد بن هدية بن ابراهيم من الناحية منها بيعا بتا بمبلغ
ستمائة قرش عملة اميرية صاغا وأما أحق بالشفعة فيه لكون المبيع المذ كور مجاورا
للمنزل المملوك لي من الجهة الغرب بيسة وركب وجاء للمحكمات المبيع المذ كور
بطريق الشفعة لكونه جارا ملاصقا لجميع المبيع من الجهة الشرقية وبسماع سيد
هذا المدعى عليه دعوى ابراهيم هذا المدعى صدق على دعواه شراء الحصة المذ كورة
من ماله بكنه أم محمد المذ كورة بالثمن وعلى التقابل المذ كور وعلى ان المنزل ملك
ابراهيم هذا المدعى مجاور جوار ملاصقة لجميع المبيع من الجهة الشرقية وادعى سيد
هذا على ابراهيم هذا المدعى دفع الدعواه هذه بان البيع المذ كور وقع من مدة طويلة
وبان المدعى ابراهيم هذا علم بالبيع بالثمن المذ كور ولم يطلب من مدة ثلاثة أشهر ولم
يصدق ابراهيم هذا المدعى على ذلك وأصر على دعواه الطالب المذ كور هذا ما وقع وصار
ضبطه بالمحكمات (اجاب) صار الاطلاع على صورة المرافعة باطنه والمكاتبة الواردة
معها المؤرخة ١٩ ذي الحجة سنة ٣٠٢ والجواب عن ذلك انه لا شك ان الاشهاد على
العقار بطلب الشفعة فور علمه بالبيع والثمن عند العقار بحضرة شهود يكفي عن
طلب المواتبة والاشهاد كما لو اشهد على ذلك بحضرة البائع لو العقار في يده أو على
المشتري لو كان العلم بحضور أحدهما المافي الهندية من الثالث في طلب الشفعة عن
خزاة المقتين وانما يحتاج الى طلب المواتبة ثم الى طلب الاشهاد بعده اذ لم يمكنه الاشهاد
عند طلب المواتبة بان سمع الشراء حال غيبته عن المشتري والبائع والدار أما اذا سمع
عند حضرة هؤلاء الثلاث وأشهد على ذلك فكذلك يكفي ويقوم مقام الطالبين اه ومثله
في الزيلعي من طلب الشفعة الا انه يشترط طلبه الشفعة فور العلم على ظاهر الرواية
المفتى به ولا يمتد الى آخر الجاهل وهنا في حادثة السفال لم يوجد من الشفيع ما يفيد
طلبه بالفعول حيث ذكر في دعواه على مافي الصورة مانعه ففي ذل قال لجماعة
بالقرب منه مرثيين له تعالوا اشهدوا ان المنزل هذا كان ملكا لام محمد بنت جاد الله بن
أبي موسى وأخذ من سيد بن هدية بن ابراهيم من الناحية منها بيعا بتا بمبلغ ستمائة
قرش عملة اميرية صاغا وأنا أحق بالشفعة فيه لكون المبيع المذ كور مجاورا للمنزل
المملوك لي من الجهة الغرب بيسة وركب وجاء للمحكمات الى آخره فهذا ليس أخذا

١٣٠٣

مطلب اذا سمع البائع
عند حضرة البائع لو
العقار في يده او المشتري
او الدار واشهد يقوم
مقام الطالبين

بالشفعة فوالعلم لعدم تصريحه بما يدل على الأخذ بها وذكره الفاظ العوا لا حاجة اليها مع
كونها تقطع الفورية ففي الخاتمة من فصل في الطلب وقال بعضهم لو قال الشفيع
الشفعة لي اطالبها وأخذها بعلمت شفعتها لان قوله لي انما لا يحتاج اليه اه ومنه في
الهداية من الباب الثالث في طلب الشفعة حيث قال ولو قال الشفعة لي اطالبها بطلت
شفعتها ولو قال للثالثي ان الشفيع لي وأخذها بعلمت الداريا بالشفعة بطلت اه وفي الغنى طارى
من باب طلب الشفعة ويقرع على الفور ماد كره الاتعافى عن النوارى اذا سلم على
المشتري قبل الشفعة وما في الجوهرة ان قال في ثبوت الشفعة بطلت اه وبيان
على ما ذكره من الشفيع من دعواه وان لم يذمه اه وشفعة لعدم ذكره ما يعيد الطلب
فورا اه في ان قول الشفيع انا احق بالشفعة لا يفيد طلبا كما ذكره في قوله الشفعة في
اطالبها لي وما اشتريت شفعة والله سبحانه وتعالى اعلم

مطلب قال الشفعة لي
اطالبها وأخذها بطلت
شفعتها

مطلب سلم على المشتري
بطلت شفعتها

مطلب سلم على المشتري
اشتريت شفعة بطلت

مطلب قوله انا احق
بالشفعة لا يفيد الطلب

(تم انزاله من نسخة الجوزة السابعة ارك. كتاب الوصايا)

To: www.al-mostafa.com